

مُعْنَى اللَّيْلِ

عَنْ كُتُبِ الْأَعْرَابِ
لِلْإِبْنِ هَشَائِمٍ

وبهامشه
مُخْتَصَرٌ شَرَحَ شَوَاهِدَ الْمُعْنَى
لِلْعَلَّامَةِ السُّيُوطِيِّ

تدقيق

د. صالح عبد العظيم الشاعر

دكتوراه النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت ٢٣٩٠٠٨٦٨

الطبعة الأولى
2009م – 1429هـ

I.S.B.N: 978-977-468-141-3

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ببين يدي الكتاب

[ابن هشام الأنصاري - شيوخه - تلاميذه - مؤلفاته - جلال الدين السيوطي - مؤلفاته النحوية - شرحه على شواهد المغني - مغني اللبيب - أهميته - شروحه - هذه النسخة ومنهج العمل فيها]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد ... فهذه مقدمة مختصرة بين يدي الكتاب، أسأل الله أن تكون نافعة.

ابن هشام الأنصاري:

ابن هشام هو أبو محمد، عبد الله، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، المولود بالقاهرة عام ٧٠٨ هـ، والمتوفى بها سنة ٧٦١ هـ.

شيوخه:

تتلمذ ابن هشام على الشهاب عبد اللطيف بن المرحل، وتلا على شمس الدين ابن السراج، وسمع ديوان زهير بن أبي سلمى على أبي حيان، من غير أن يلازمه أو يقرأ عليه غيره من الكتب، وحضر دروس التاج التبريزي، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة عدا الورقة الأخيرة منه، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية، وتفقه على مذهب الإمام الشافعي، ثم توجه إلى المذهب الحنبلي وحفظ مختصر الخرقى.

تلاميذه:

ممن أخذوا عن ابن هشام وتتلمذوا له: إبراهيم الأبيوطي، ونور الدين النابلسي، وابن الفرات، وناصر الدين النويري، وعبد الله بن مفلح المقدسي.

مؤلفاته:

ألف ابن هشام مصنفات فاق عددها الأربعين بين كتاب ورسالة، تعدُّ ثروة علمية في علمي النحو والصرف، لعلَّ أكبرها وأهمها: المغني الذي بين أيدينا، ومن أشهرها: الإعراب عن قواعد الإعراب، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، الجامع الصغير في النحو، شذور الذهب، شرح التسهيل، شرح قصيدة (بانت سعاد)، قطر الندى وبلّ الصدى، شرح اللمحة البدرية لأبي حيان، وغيرها من الرسائل الصغيرة وكتب المسائل.

جلال الدين السيوطي:

الإمام جلال الدين السيوطي هو عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيرى الأسيوطي، ولد في رجب سنة ٨٤٩ هـ، ونشأ يتيمًا، حفظ القرآن وهو دون الثامنة، وحفظ المتون وأصول العلوم اللغوية والشرعية، ك(العمدة)، و(منهاج الفقه)، و(الأصول)،

و(ألفية ابن مالك)، ورُزق التبحُّر في كلِّ من: التفسير، والحديث، والفقهاء، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، وفاقته مؤلفاته الثلاثمائة كتاب، وتوفي في جمادى الأولى سنة ٩١١ هـ .

مؤلفاته اللغوية:

من أشهر ما صنَّف السيوطي من كتب العربية: الأشباه والنظائر في النحو، الاقتراح في أصول النحو، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.

شرحه على شواهد المغني:

وضع السيوطي هذا الشرح إتماماً للفائدة من شواهد المغني، وتحقيقاً لصحة الاستشهاد كان يذكر لكلِّ شاهد ما يتعلَّق بقائه وزمنه والملايسات المحيطة به، ويتبعه بآياتٍ أخرى من القصيدة ممَّا ورد شاهداً في موضع آخر أو في مصنَّف آخر، ويورد شرحاً للألفاظ الغريبة والمشكلة، ويبين موضع الاستشهاد سواء في كتاب المغني أو في غيره، إلا أنه مع استقامة منهجه لم يكن سائراً عليه في الكتاب كلِّه، وكثير من الشواهد مرَّ عليها مرور الكرام دون تعليق.

مغني اللبيب وأهميته:

ومغني اللبيب الذي بين يديك أيُّها القارئ الكريم كتابٌ قلَّما يوجد نظيراً له في أي علمٍ من العلوم، فكراً، وتنظيراً، وتطبيقاً، فهو إبداعٌ في النظرية النحوية قابلٌ للاستمداد منه على مرِّ العصور، وعلى اختلاف المذاهب والنظريات اللغوية، وبحقِّ قيل عن مؤلفه ابن هشام إنَّه يكاد يكون "أنحى من سيبويه".

وهذا الكتاب واسطة العقد بين كتب ابن هشام، ويمتاز بطريقة خاصة في التصنيف، حيث جمع الأدوات والحروف مصنَّفة على حروف المعجم، وجمع شاردها وفصل قواعدها، ثم عرَّج على الأحكام العامَّة للجمل وأشباهها، وما يتبع ذلك من تقسيمات وتفريعات، وبين القواعد الكلِّية للنحو، والأخطاء التي يقع فيها العربون.

ولعلَّ ممَّا يمتاز به الكتاب، عنايته الكاملة بربط قواعد النحو بروابط كلِّية، كالمعنى مثلاً، ونظرتة الخاصَّة إلى الجملة وضوابطها، وعنايته التامَّة بالشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف والأشعار الفصيحة وأقوال العرب وأمثالهم.

أمَّا ما قصرت عنه هممتنا في هذا الكتاب؛ لقلَّة بضاعتنا، وتأخُّر زمننا، فهو الاستطراد في التقسيمات والتفريعات، حيث تكثرت أحياناً بشكلٍ يدعو إلى التأمُّن والقراءة أكثر من مرَّة.

شروحه:

نظراً لمكانة المغني السامية بين المؤلفات النحوية، فقد توجَّهت إليه اهتمامات الشارحين والمعلِّقين والمختصرين والناظمين، إضافة إلى مَنْ شرحوا شواهد كالسيوطي والبغدادي

وغيرهما، ولعلَّ من المتداول من هذه المؤلفات: حاشية الشُّمْنِي [ت ٨٧٢ هـ] على المغني المسماة "المنصف من الكلام على مغني ابن هشام"، وكذلك حاشية الأمير الأزهري، وحاشية الدسوقي، ومن الشروح الكبيرة لمغني اللبيب: شرح بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني [ت ٨٢٨ هـ] المسمَّى "شرح المزج"^(١)، بالإضافة إلى بعض الشروح والتعليقات التي لم تتم أو لم تُحقَّق، كتعليق الإمام السيوطي المسمى "الفتح القريب على مغني اللبيب" الذي وصل فيه إلى (حتَّى)، ومصنَّف ابن الملاء الحلبي المسمَّى "منتهى أمل الأريب في الكلام على مغني اللبيب".

هذه النسخة ومنهم العمل فيها:

والنسخة التي بين يديك من "مغني اللبيب" عملٌ اجتهدتُ أن أخرجه بنصِّ سليم، مُحَرَّر من السقط والتحريف، ومضبوط بشكل ينفي اللبس عن كثير من المواضع، مع العناية بشكل ما يُشكل، وبعلامات الترقيم، ومن المنهج المتَّبَع في إخراجه:

- العزو الدقيق للآيات القرآنية.
- استخلاص النكت النحوية واللغوية من شرح شواهد المغني للعلامة السيوطي في التعليق على شواهد الشُّعْر، مع إتباع المنقول عنه بذكر الجزء والصفحة بين معكوفين.
- وضع أرقام الشواهد الشُّعرية لما اعتمده السيوطي، وبذلك خرج من الترقيم الشواهد المكررة، وأبيات المتنبِّي والمولدين، والشواهد التي قصد إلى معناها دون لفظها وتركيبها.
- العناية التامة بإخراج الكتاب وتصحيح التجارب الطباعية، فقد خرج الكتاب من قبل بتحقيق لغويين أعلام، لكنَّ سوء الإخراج والأخطاء الطباعية جعلته لم يسلم من التحريف.
- وضع فهرس للآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة، والأمثال والأقوال، والأشعار، إضافة إلى فهرس الموضوعات.

وفي الختام أسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر لي ما فيه من نقص وسهو وخطأ.

والحمد لله أولاً وآخراً

د. صالح عبد العظيم الشاعر

ذو القعدة ١٤٣٠هـ

نوفمبر ٢٠٠٩م

(١) طبع بتحقيق الدكتور عبد الحافظ العسيلي بمكتبة الآداب بالقاهرة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

مقدمة ابن هشام

بسم الله الرحمن الرحيم

أمّا بعد حمدِ اللهِ على إفضاله، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد وعلى آله، فإنّ أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتّضح به معنى حديث نبيّه المرسل؛ فإنّهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والدريعة إلى تحصيل المصالح الدنيوية والدنيوية، وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صوب الصواب، وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة [٧٤٩هـ] أنشأت بمكّة زادها الله شرفاً كتاباً في ذلك، منوراً من أرجاء قواعده كلّ حال، ثمّ إنّي أصبت به وبغيره في منصرفي إلى مصر، ولما من الله تعالى عليّ في عام ستة وخمسين [٧٥٦هـ] بمعاودة حرم الله، والمجاورة في خير بلاد الله، شمّرت عن ساعد الاجتهاد ثانياً، واستأنفت العمل لا كسلاً ولا متوانياً، ووضعت هذا التصنيف، على أحسن إحكام وترصيف، وتتبع فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها، ومعضلات يستشكّلها الطلاب فأوضحتها ونقّحتها، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعريين وغيرهم فنّبته عليها وأصلحتها.

فدونك كتاباً تُشدُّ الرّحالُ فيما دونه، وتقف عنده فحول الرّجال ولا يعدونه؛ إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسجٌ على منواله، ومأ حثّني على وضعه أنّي لما أنشأت في معناه المقدمة الصّغرى المسماة بالإعراب عن قواعد الإعراب، حسّن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب، مع أنّ الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما أدخرته عنها كشدرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر، وها أنا بائح بما أسررتّه، مفيدٌ لما قرّرتّه وحرّرتّه، مقربٌ فوائده للأفهام، واضعٌ فرائده على طرف الثّمام؛ لينالها الطلاب بأدنى إلمام، سائلٌ من حسن خيمه، وسليم من داء الحسد أديمه، إذا عثر على شيء طغى به القلم، أو زلت به القدم، أن يغتفر ذلك في جنب ما قرّبت إليه من البعيد، ورددت عليه من الشريد، وأرحته من التعب، وصيرت القاصي يناديه من كئيب، وأن يحضّر قلبه أنّ الجواد قد يكبو، وأنّ الصّارم قد ينبو، وأنّ النّار قد تحبو، وأنّ الإنسان محلّ النسيان، وأن الحسنات يذهبن السيئات.

ومن ذا الذي تُرضى سجايأه كلّها كفى المرء نبلاً أن تُعدّ معايه

وينحصر في ثمانية أبواب: الباب الأوّل في تفسير المفردات وذكر أحكامها، الباب الثاني في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها، الباب الثالث في ذكر ما يتردّد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجارّ والمجرور وذكر أحكامهما، الباب الرابع في ذكر أحكام أكثر

دَوْرُهَا وَيُقْبَحُ بِالْمَعْرَبِ جَهْلُهَا، الْبَابُ الْخَامِسُ فِي ذِكْرِ الْأَوْجِهِ الَّتِي يَدْخُلُ عَلَى الْمَعْرَبِ الْخَلْلُ مِنْ جِهَتِهَا، الْبَابُ السَّادِسُ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ أُمُورٍ اشْتَهَرَتْ بَيْنَ الْمَعْرَبِينَ وَالصَّوَابِ خِلَافِهَا، الْبَابُ السَّابِعُ فِي كَيْفِيَّةِ الْإِعْرَابِ، الْبَابُ الثَّامِنُ فِي ذِكْرِ أُمُورٍ كَلْبِيَّةٍ يَتَخَرَّجُ عَلَيْهَا مَا لَا يَنْحَصِرُ مِنَ الصُّوْرِ الْجَزْئِيَّةِ.

واعلم أنني تأملتُ كتبَ الإعرابِ فإذا السَّبَبُ الَّذِي اقْتَضَى طَوْلَهَا ثَلَاثَةُ أُمُورٍ:

أحدها: كثرة التكرار؛ فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصُّور الجزئية، فتراهم يتكلمون على التَّركيب المعين بكلام، ثمَّ حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام، ألا ترى أنهم حيث مرَّ بهم مثل الموصول في قوله تعالى: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ . الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾^(١) ذكروا أنَّ فيه ثلاثة أوجه، وحيث جاءهم مثل الضَّمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ السَّيِّعُ الْعَلِيمُ ﴾^(٢) ذكروا فيه ثلاثة أوجه أيضاً، وحيث جاءهم مثل الضَّمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾^(٣) ذكروا فيه وجهين، ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فصلاً أله محلُّ باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محلُّ له، والخلاف في كون المرفوع فاعلاً أو مبتدأً إذا وقع بعد (إذا) في نحو: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾^(٤)، أو (إن) في نحو: ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾^(٥)، أو الظرف في نحو: ﴿ أَلَيْسَ لَكَ شَكٌّ ﴾^(٦)، أو (لو) في نحو: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾^(٧)، وفي كون (أن) و(أن) وصلتهما بعد حذف الجارِّ في نحو: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾^(٨) ونحو: ﴿ حَصَرْتَ صُدُورَهُمْ أَنْ يُقْتَلُوا ﴾^(٩) في موضع خفضٍ بالجارِّ المحذوف على حدِّ قوله [من الطويل]:

١ - أَشَارَتْ كَلْبِيًّا بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ^(١٠)

أو نصبٍ بالفعلِ المذكور على حدِّ قوله [من الكامل]:

٢ - فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التُّعْلَبُ^(١١)

وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضَّمير المجرور من غير إعادة الخافض، وعلى الضَّمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل، وغير ذلك مما إذا استقصي أملُّ القلم

(١) البقرة/ ٢، ٣. (٢) آل عمران/ ٣٥. (٣) المائدة/ ١١٧. (٤) الانشقاق/ ١. (٥) النساء/ ١٢٨. (٦) إبراهيم/ ١٠. (٧) الحجرات/ ٥. (٨) آل عمران/ ١٨. (٩) النساء/ ٩٠. (١٠) للفردق، وصدرة: (إذا قيل أيُّ الناس شرُّ قبيلة)، أشارت كليب: بالجر على حذف الجار وإبقاء عمله، أي إلى كليب، ورواه ابن حبيب بالرفع على تقدير (هذا كليب)، وقال المصنف في شواهده: الأصل: أشارت إلى كليب الأكف بالأصابع، فأسقط الجار وقلب الكلام، فجعل الفاعل مفعولاً وعكسه، وقال غيره: يروي (أشرت)، يريد: أشارت إليها بأنَّها شرُّ الناس: [١٢/١]. (١١) لساعدة بن جوية، وصدرة: (لدى بهز الكف يعسل منه) من أبيات في وصف الرمح، فيه: قال السكري: أراد: في كله، والكاف للتشبيه، و(ما) مصدرية، أي: كعسلان الثعلب، الطريق: أي في الطريق، فأسقط الجارَّ وعدى الفعل أساعاً. [١٧/١]

وأعقب السأم، فجمعتُ هذه المسائل ونحوها مقررَةً محرّرةً في البابِ الرَّابِعِ من هذا الكتاب، فعليك بمراجعته فإنك تجد به كنزاً واسعاً تُنفق منه، ومنهلاً سائعاً ترده وتصدر عنه.

والأمر الثاني: إيراد ما لا يتعلّق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق (اسم) أهو من السّمة كما يقول الكوفيون، أو من السّموم كما يقول البصريون، والاحتجاج لكلّ من الفريقين، وترجيح الرَّاجِح من القولين، وكالكلام على ألفه لِمَ حُذفت من البسملّة خطأ، وعلى باء الجرِّ ولامه لِمَ كُسرتا لفظاً، وكالكلام على ألف (ذا) الإشاريّة أزائدة هي كما يقول الكوفيون أم منقلبة عن ياءٍ هي عينٌ واللام ياءٌ أخرى محذوفة كما يقول البصريون، والعجب من مكّي بن أبي طالب؛ إذ أوردَ مثلَ هذا في كتابه الموضوع لبيان مُشكَلِ الإعراب، مع أنّ هذا ليس من الإعراب في شيءٍ، وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها، وتأنيتها وتذكيرها، وما ورد فيها من اللغات، وما روي من القراءات، وإن لم ينبن على ذلك شيءٌ من الإعراب.

والثالث: إعرابُ الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجارُّ والمجرور، والعاطف والمعطوف، وأكثرُ النَّاسِ استقصاءً لذلك الحوفي، وقد تجنّبتُ هذين الأمرين، وأتيتُ مكانهما بما يتبصّر به النَّاطِر، ويتمرّن به الخاطِر، من إيراد النَّظائر القرآنيّة والشّواهد الشعريّة، وبعض ما اتّفق في المجالس النَّحويّة.

ولمّا تمّ هذا التّصنيف على الوجه الذي قصدته، وتيسّر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته، سمّيته بـ(مغني اللبيب عن كتب الأعراب)، وخطابي به لمن ابتداءً في تعلّم الإعراب، ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب، ومن الله تعالى أستمدُّ الصّواب، والتوفيق إلى ما يحظيني لديه بجزيل الثّواب، وإيّاها أسألُ أن يعصمَ القلمَ من الخطأ والخطل، والفهمَ من الزّيف والزّلل، إنّه أكرمُ مسؤول وأعظمُ مأمول.

الباب الأول

في تفسير المفردات وذكر أحكامها

وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف؛ فإنها المحتاجة إلى ذلك، وقد رتبها على حروف المعجم ليسهل تناولها، وربما ذكرت أسماء غير تلك وأفعالاً؛ لمسيب الحاجة إلى شرحها.

حرف الألف

الألف المفردة:

تأتي علي وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً يُنادى به القريب، كقوله [من الطويل]:

٣- أفاطم مهلاً بعض هذا التذلل^(١)

ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسط، وأن الذي للقريب (يا)، وهذا خرق لإجماعهم.

والثاني: أن تكون للاستفهام، وحقيقته طلب الفهم، نحو: أزيد قائم؟

وقد أجزى الوجهان في قراءة الحرمين: ﴿أَمِنْ هُوَ قَانِتٌ أَنَاءَ اللَّيْلِ﴾^(٢)، وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء، ويبعده أنه ليس في التنزيل نداءً بغير (يا)، ويقرب سلامته من دعوى المجاز؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، ومن دعوى كثرة الحذف؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: آمن هو قانتٌ خيرٌ أم هذا الكافر؟ أي المخاطب بقوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾^(٣)، فحذف شيان: مُعَادِلِ الهمزة والخبر، ونظيره في حذف المعادل قول أبي ذؤيب الهذلي [من الطويل]:

٤- دعاني إليها القلبُ إنِّي لأمره سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشِدُ طِلَابُهَا؟^(٤)

تقديره: (أم غي)، ونظيره في مجيء الخبر كلمة ﴿حَيْرٌ﴾ واقعة قبل (أم): ﴿أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ حَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٥)، ولك أن تقول: لا حاجة إلى تقدير مُعَادِلِ في البيت؛ لصحة قولك: ما أدري هل طلابها رشد، وامتناع أن يُؤتى له (هل) بمُعَادِلِ، وكذلك

(١) لامرئ القيس، وتماه: (وإن كنت قد أزمعت صرمي فاجلي)، فاطم: منادى مرخم على لغة الانتظار، مهلاً: مصدر أمهل، وأصله: إمهالاً، حذف زائده وجعل بدلاً من التلطف بالفعل ك(صرباً زيداً)، وهو الناصب ل(بعض)، وقيل: الناصب محذوف تقديره (امهلي)، وقيل: (اتركي)، التذلل: من الدل، وقد استشهد به المصنف على ورود الهمزة لنداء القريب، واستشهد به في التوضيح على أن نداء ما فيه التاء مرخماً أكثر من ندائه تاماً [٢٠/١].

(٢) الزمر/ ١٠. (٣) الزمر/ ٨.

(٤) لأبي ذؤيب الهذلي، دعاني: جواب (لماً) في بيت سابق، ويروي (عصاني)، قال الأصمعي: أي جعل لا يقبل مني وذهب إليها سفهاً، وروي (مطيع) بدل (سميع)، وهو (دعاني) رواية أبي عمرو، قال الأصمعي: والمعنى: فما أدري أرشد أم غي، فحذف الغي، وهو محل الشاهد [٢٧/١]. (٥) فصلت/ ٤٠.

لا حاجة في الآية إلى تقدير مُعادل؛ لصحة تقدير الخبر بقولك: كمن ليس كذلك، وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾^(١): إِنَّ التَّقْدِيرَ (كمن ليس كذلك؟) أو (لم يوحدوه؟)، ويكون ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾^(٢) معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني، وقالوا: التقدير في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾^(٣): أي: كمن ينعم في الجنة؟ وفي قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾^(٤): أي: كمن هداه الله؟ بدليل: ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾^(٥)، أو التقدير: ذهب نفسك عليهم حسرة؟ بدليل قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ ﴾^(٦)، وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ، على العكس مما نحن فيه، وهو قوله تعالى: ﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا ﴾^(٧)، أي: (أمن هو خالد في الجنة يُسقى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار؟) وجاء مصرحاً بهما على الأصل في قوله تعالى: ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا ﴾^(٨)، ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾^(٩).

والألف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خصت بأحكام، أحدها: جواز حذفها، سواء تقدمت على (أم) كقول عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

٥- بدا لي منها معصم حين جمرت وكف خضيب زينت بينان
فوالله ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان؟^(٨)

أراد: (أبسع)، أم لم تتقدمها، كقول الكمي [من الطويل]:

٦- طربت، وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مبي، ودو الشيب يلعب؟^(٩)

(١) الرعد/٣٣. (٢) الرعد/٣٣. (٣) الزمر/٢٤. (٤) فاطر/٨.
(٥) محمد/١٥. (٦) الأنعام/١٢٢. (٧) محمد/١٤.

(٨) لعمر بن أبي ربيعة، قاله في عائشة بنت طلحة بن عبيد الله، بدا: ظهر، المعصم: موضع السوار من الساعد، جمرت: رمت الجمار، كف خضيب: خضبت بالحناء ونحوه، والكف الخضيب أيضاً: نجم، البنان: أطراف الأصابع، واحدها بنانة، وإن كنت دارياً: يحتمل أن تكون (إن) فيه نافية، أي: وما كنت دارياً، فتكون تأكيداً للجملة قبلها، ويحتمل أن تكون مخففة من الثقيلة، أي وإن كنت قبل ذلك من أهل الدراية والمعرفة حتى بدا لي ما ذكر فسلبت الدراية، وهو أظهر، بسبع: على حذف همزة الاستفهام، أي (أبسع) وهو محل الاستشهاد، ومين: قال البدر الدماميني: ضميره عائد إلى البنان، أو إلى المرأة وصواحبها [٣١/١].
(٩) للكمي في مدح أهل البيت عليهم السلام، طربت: من الطرب وهو خفة تصيب الإنسان لشدة سرور أو حزن، وأطربه غيره وتطربه، واستشهد أبو حيان بالبيت على تقديم المفعول على عامله؛ فإن (شوقاً) مفعول له مقدم على عامله وهو (أطرب)، البيض من النساء: جمع بيضاء، واللعب واللغو: قيل مترادفان، وفرقت طائفة بينهما بفرق دقيق، ودو الشيب: على حذف همزة الاستفهام الإنكاري، وهو محل الاستشهاد [٣٥/١].

أراد: أَوْدُو الشَّيْبَ يلعب؟ واختُلف في قول عمر بن أبي ربيعة [من الخفيف]:
 ٧- ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ: بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالثَّرَابِ (١)
 فقيل: أراد: أَحَبُّهَا؟، وقيل: إِنَّهُ خَبْرٌ، أي: أنت تُحِبُّهَا، ومعنى (قلت: بهراً): قلت: أَحَبُّهَا حُبًّا
 بهرني بهراً، أي غلبني غلبةً، وقيل: معناه: عجباً، وقال المتنبّي [من البسيط]:
 أَحْيَا وَأَيْسَرُ مَا قَاسَيْتُ مَا قَتَلَا وَالْبَيْنُ جَارَ عَلَيَّ ضَعْفِي وَمَا عَدَلَا (٢)

(أحيا) فعلٌ مضارع، والأصل: أَحْيَا، فحذفتُ همزة الاستفهام، والواو للحال، والمعنى
 التعجب من حياته، يقول: كيف أحيا وأقلُّ شيءٍ قاسيته قد قتل غيري، والأخفش يقيس
 ذلك في الاختيار عند أمن اللبس، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّا عَلَيْكَ ﴾ (٣)،
 وقوله تعالى: ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ (٤) في المواضع الثلاثة، والمُحَقِّقُونَ على أنه خبر، وأنَّ مثلَ
 ذلك يقولهُ مَنْ يُنْصِفُ خَصْمَهُ مع علمه بأنَّهُ مُبْطَلٌ، فيحكي كلامه ثم يكرُّ عليه بالإبطال
 بالحجَّة، وقرأ ابن محيصن: ﴿ سِوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾، وقال عليه الصلاة
 والسلام لجبريل عليه السلام: (وإن زنى وإن سرق؟) فقال: وإن زنى وإن سرق.

الثاني: أَنهَا تَرُدُّ لَطَلْبِ التَّصَوُّرِ، نحو: أزيدُ قائمٌ أم عمرو؟ ولطلب التَّصْدِيقِ، نحو: أزيدُ
 قائمٌ؟ و(هل) مَخْتَصَّةٌ بطلب التَّصْدِيقِ، نحو: هل قام زيدٌ؟ وبقية الأدوات مَخْتَصَّةٌ بطلب
 التَّصَوُّرِ، نحو: مَنْ جَاءَكَ؟ وما صنعت؟ وكم مالك؟ وأين بيتك؟ ومتى سفرك؟
الثالث: أَنهَا تَدْخُلُ عَلَى الْإِثْبَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَعَلَى النَّفْيِ، نحو: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ
 صَدْرَكَ ﴾ (٥)، ﴿ أَوْلَمَّا أَصَبْتِكُمْ مُصِيبَةً ﴾ (٦)، وقوله [من البسيط]:

٨- أَلَا اصْطَبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ إِذَا الْآقِي الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي (٧)
 ذكره بعضهم، وهو منتقَضٌ ب(أم)؛ فَإِنَّهَا تَشَارِكُهَا فِي ذَلِكَ، تقول: أقام زيدٌ أم لم يقيم؟
الرابع: تَمَامُ التَّصْدِيرِ، بِدَلِيلَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنهَا لَا تُذَكَّرُ بَعْدَ (أم) الَّتِي لِلْإِضْرَابِ كَمَا يُذَكَّرُ

(١) لعمر بن أبي ربيعة، من قصيدة كتب بها إلى الثريا بنت عبد الله بن الحارث العيشمية لما صرمتها، بهراً: في
 الصحاح: أي عجباً، وجزم به صاحب التسهيل وجعله مصدرًا لا فعل له، تُحِبُّهَا: على حذف همزة
 الاستفهام، وهو محلُّ الاستشهاد وبه جزم أبو حيان، بهراً: قال ابن الأعرابي في نوادره: المبهور: المكروب،
 وقيل: معناه جهراً لا أكاتم، من قولهم: القمر الباهر أي الظاهر ضوءه، وقيل: معناه: تبا، لأن قولهم:
 (تُحِبُّهَا) على الإنكار [٤١/١].

(٢) هذا أول بيت من ٢٢ بيتاً لأبي الطيب المتنبّي في هذا الكتاب، وقد أهملهم السيوطي في شرح الشواهد،
 وللأستاذ الدكتور محمد عبد المجيد الطويل بحث في هذه الأبيات ضمن كتابه (مشكلات نحوية).

(٣) الشعراء/ ٢٢ . (٤) الأنعام/ ٧٦: ٧٨ . (٥) الشرح/ ١ . (٦) آل عمران/ ١٦٥ .

(٧) لقيس بن الملوح، الذي لاقاه أمثالي: أي من الموت، كنى عنه بذلك تسلياً لهذه المرأة، واستشهد به
 المصنف على دخول همزة على النفي؛ فإن الاستفهام هنا على حقيقته وكذلك النفي [٤٢/١].

غيرها، لا تقول: أقام زيدٌ أم أقعد؟ وتقول: أم هل قعد؟ والثاني: أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـ(ثم) قدّمت على العاطف؛ تنبيهاً على أصلتها في التصدير، نحو: ﴿أَوْلَمَ يَنْظُرُوا﴾^(١)، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾^(٢)، ﴿أَتُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾^(٣)، وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾^(٤)، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾^(٥)، ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾^(٦)، ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾^(٧)، ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾^(٨)، ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فَعْتَيْن﴾^(٩)، هذا مذهب سيويه والجمهور، وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي، وأن العطف على جملة مقدّرة بينها وبين العاطف، فيقولون: التقدير في ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾^(١٠)، ﴿أَفَنَضْرَبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾^(١١)، ﴿أَفَلَا يَنْتَظِرُونَ أَن يُغْلَبُوا﴾^(١٢)، ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَبِيتِينَ﴾^(١٣): أمكنوا فلم يسيروا في الأرض؟ أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً؟ أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم؟ ونحن مُخلدون فما نحن بمبيتين؟

ويُضِعِف قولهم ما فيه من التكلّف، وأنّه غير مطرّد في جميع المواضع، أمّا الأوّل فلدعوى حذف الجملة، فإن قُوبِل بتقديم بعض المعطوف فقد يُقال: إنّه أسهلّ منه؛ لأنّ المتجوّز فيه على قولهم أقلّ لفظاً، مع أنّ في هذا التّجوّز تنبيهاً على أصالة شيء في شيء، أي أصالة الهمزة في التصدير، وأمّا الثاني فلائّه غير ممكن في نحو: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَابِئٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾^(١٤).

وقد جزم الزّمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة، منها قوله في ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾^(١٥): إنّه عطف على ﴿فَأَخَذْتَهُمْ بَغْتَةً﴾^(١٦)، وقوله في ﴿أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ . أَوْءَابَاؤُنَا﴾^(١٧) - فيمن قرأ بفتح الواو -: إن (أباؤنا) عطف على الضّمير في (مبعوثون)، وإنّه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام، وجوّز الوجهين في موضع فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾^(١٨): دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثمّ توسّطت الهمزة بينهما، ويجوز أن يعطف على محذوفٍ تقديره (أيتولون فغير دين الله يبغيون؟).

- (١) الأعراف/ ١٨٥ . (٢) يوسف/ ١٠٩ . (٣) يونس/ ٥١ . (٤) آل عمران/ ١٠١ .
(٥) التكوير/ ٢٦ . (٦) الأنعام/ ٩٥ . (٧) الأحقاف/ ٣٥ . (٨) الأنعام/ ٨١ .
(٩) النساء/ ٨٨ . (١٠) يوسف/ ١٠٩ . (١١) الزخرف/ ٥ . (١٢) آل عمران/ ١٤٤ .
(١٣) الصافات/ ٥٨ . (١٤) الرعد/ ٣٣ . (١٥) الأعراف/ ٩٧ . (١٦) الأعراف/ ٩٥ .
(١٧) الواقعة/ ٤٧، ٤٨ . (١٨) آل عمران/ ٨٣ .

فصل :

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فتُردُّ لثمانية معانٍ:
أحدها: التَّسْوِيَةُ، وربما تُوهَمُ أَنَّ المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) بخصوصها،
 وليس كذلك، بل كما تقع بعدها تقع بعد (ما أبالي) و(ما أدري) و(ليت شعري) ونحوهنَّ،
 والضَّابِطُ أَنَّها الهمزة الدَّاخلَةُ على جُمْلَةٍ يصحُّ حلولُ المصدر محلَّها، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ
 أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾^(١)، ونحو: ما أبالي أقمْت أم قعدت، ألا ترى أَنَّهُ يصحُّ:
 سواءٌ عليهم الاستغفارُ وعدمه، وما أبالي بقيامك وعدمه.

والثاني: الإنكار الإبطالي، وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع وأن مدعيه كاذب، نحو:
 ﴿أَفَأَصْفِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ وَالتَّخَذَ مِنَ الْمَلَيْكَةِ إِنْتِئًا﴾^(٢)، ﴿فَأَسْتَفْتِيهِمَ أَلربُّكَ أَلْبَنَاتُ
 وَهُمُ الْبَنُونَ﴾^(٣)، ﴿أَفَسِحْرُ هَذَا﴾^(٤)، ﴿أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ﴾^(٥)، ﴿أَحِبُّ أَحَدَكُمْ
 أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾^(٦)، ﴿أَفَعِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾^(٧)، ومن جهة إفادة هذه
 الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيًا؛ لأن نفي النفي إثبات، ومنه: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ
 عَبْدَهُ﴾^(٨) أي: الله كافٍ عبده، ولهذا عطف ﴿وَوَضَعْنَا﴾^(٩) على ﴿أَلَمْ نُنشِئْ لَكَ
 صَدْرَكَ﴾^(١٠) لَمَّا كان معناه: شَرَحْنَا، ومثله: ﴿أَلَمْ نَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى . وَوَجَدَكَ ضَالًّا
 فَهَدَى﴾^(١١)، ﴿أَلَمْ تَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ . وَأَرْسَلْ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾^(١٢)، ولهذا
 أيضًا كان قول جرير في عبد الملك [من الوافر]:

٩- أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونِ رَاحٍ^(١٣)

مدحًا، بل قيل إنَّه أمدحُ بيتِ قائلته العرب، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحًا
 البتَّة.

والثالث: الإنكار التوبيخي، فيقتضي أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم، نحو: ﴿أَتَعْبُدُونَ
 مَا تَتَّخِطُونَ﴾^(١٤)، ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾^(١٥)، ﴿أَبِفَكَّا ءِالِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾^(١٦)،
 ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ﴾^(١٧)، ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَنًا﴾^(١٨)، وقول العجاج [من الرجز]:

- | | | | |
|------------------|-----------------|------------------|------------------|
| (١) المنافقون/٦. | (٢) الإسراء/٤٠. | (٣) الصفات/١٤٩. | (٤) الطور/١٥. |
| (٥) الزخرف/١٩. | (٦) الحجرات/١٢. | (٧) سورة ق/١٥. | (٨) الزمر/٣٦. |
| (٩) الشرح/٢. | (١٠) الشرح/١. | (١١) الضحى/٦، ٧. | (١٢) الفيل/٢، ٣. |
- (١٣) لجرير في مدح عبد الملك بن مروان، **المطايا:** جمع مطيئة، وهي الدابة تمطو في مشيها، أي تسرع، **أندى:**
 أسخى، **الراح:** جمع راحة، وهي الكف [٤٢/١].
- | | | |
|-------------------|------------------|-----------------|
| (١٤) الصفات/٩٥. | (١٥) الأنعام/٤٠. | (١٦) الصفات/٨٦. |
| (١٧) الشعراء/١٦٥. | (١٨) النساء/٢٠. | |

١٠- أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَنْسِرِيٌّ
وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ^(١)

أي: أنطرب وأنت شيخ كبير؟

والرابع: التّقرير، ومعناه حملك المخاطبَ على الإقرار والاعتراف بأمرٍ قد استقرَّ عنده ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشّيءُ الذي تُقرّره به، تقول في التّقرير بالفعل: أضربت زيدًا؟ وبالفاعل: أنت ضربت زيدًا؟ وبالمفعول: أزيدًا ضربت؟ كما يجب ذلك في المستفهم عنه، وقوله تعالى: ﴿عَآءَ أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا﴾^(٢) محتملٌ لإرادة الاستفهام الحقيقيّ بأن يكونوا لم يعلموا أنّه الفاعل، ولإرادة التّقرير بأن يكونوا قد علموا، ولا يكون استفهامًا عن الفعل ولا تقريرًا به؛ لأنّ الهمزة لم تدخل عليه، ولأنّه عليه الصّلاة والسّلام قد أجابهم بالفاعل بقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾^(٣).

فإن قلت: ما وجه حمل الزّخشيّ الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعَلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٤) على التّقرير؟ قلت: قد اعتذر عنه بأن مراده التّقرير بما بعد النّفي لا التّقرير بالنّفي، والأولى أن تُحمل الآية على الإنكار التّويخيّ أو الإبطاليّ، أي: ألم تعلم أيّها المنكر للنّسخ؟

والخامس: التّهكّم، نحو: ﴿أَصَلُّوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْْبُدُ ءَابَاؤُنَا﴾^(٥).

والسادس: الأمر، نحو: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾^(٦) أي: أسلموا.

والسابع: التّعجب، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾^(٧).

والثامن: الاستبطاء، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(٨).

وذكر بعضهم معاني أخر لا صحّة لها.

تنبيه:

قد تقع الهمزة فعلاً، وذلك أنّهم يقولون: وأى بمعنى وعد، ومضارعه: يئي بحذف الواو؛ لوقوعها بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرة، كما تقول: وَفَى يَفِي، وَوَنَى يَنِي، وَالْأَمْرُ مِنْهُ: (إه) بحذف

(١) للعجاج، طربًا: نصب بفعل مقدّر، أي: أنطرب؟ قال ابن يسعون: وإنما ذكر المصدر دون الفعل لأنه أعز وأبلغ في المراد، والهمزة للإنكار التويخي، وهو محل الاستشهاد، وقد استشهد به ابن مالك على وجوب حذف عامل المصدر الواقع في تويخ، والمشهور أنه منصوب على أنه مفعول مطلق، وقيل: إنه على الحال المؤكّد، أي أنطرب في حال طرب، حكى ذلك أبو حيّان، قنّسريّ: شيخ كبير، قال الجوهري: ويروى بكسر النون، وقنّسريّ) أيضًا نسبة إلى (قنّسرين) بلد الشام، وفي الصحاح: الدوّاريّ: الدهر يدور بالإنسان أحوالاً [٤٨/١].

(٢) الأنبياء/٦٢. (٣) الأنبياء/٦٣. (٤) البقرة/١٠٦. (٥) هود/٨٧.

(٦) آل عمران/٢٠. (٧) الفرقان/٤٥. (٨) الحديد/١٦.

اللأم للأمر، وبالهاء للسكت في الوقف، وعلى ذلك يتخرج اللُغز المشهور، وهو قوله [من الخفيف]:
 إِنَّ هِنْدُ الْمَلِيحَةِ الْحَسَنَاءُ وَأَيُّ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخَلِّ وَفَاءً^(١)

فإنه يُقال: كيف رفع اسم (إن) وصفته الأولى؟ والجواب: أن الأهمزة فعل أمر، والثون للتوكيد، والأصل: (إين) بهمزة مكسورة، وياء ساكنة للمخاطبة، ونون مشددة للتوكيد، ثم حذفت الياء لالتقاء ساكنة مع الثون المدغمة، كما في قوله [من البسيط]:

١١- لَتَفْرَعَنَّ عَلَيَّ السِّنُّ مِنْ نَدَمٍ إِذَا تَذَكَّرْتَ يَوْمًا بَعْضَ أَخْلَاقِي^(٢)

و(هند) منادى مثل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنَّا هَذَا﴾^(٣)، و(المليحة) نعت لها على اللفظ، كقوله [من الرجز]:

١٢- يَا حَكْمُ الْوَارِثِ عَن عَبْدِ الْمَلِكِ^(٤)

و(الحسنة) إمّا نعت لها على الموضع، كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه [من الوافر]:

١٣- يَعُودُ الْفَضْلُ مِنْكَ عَلَى قُرَيْشٍ وَتُفْرَجُ عَنْهُمْ الْكُرْبُ الشُّدَادَا
 فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَأَبْنُ سَعْدَى بِأَجُودِ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا^(٥)

وإمّا بتقدير (أمدح)، وإمّا نعت لمفعول به محذوف، أي: عدي يا هند الخلة الحسنة، وعلى الوجهين الأولين فيكون إنما أمرها بإيقاع الوعد الوفي من غير أن يُعين لها الموعد، وقوله: (وأي) مصدر نوعي منصوب بفعل الأمر، والأصل: (وأيًا) مثل (وأي من)، ومثله: ﴿فَأَخَذْتَهُمْ أَخَذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ﴾^(٦)، وقوله: (أضمرت) بقاء التأنيث محمول على معنى (من) مثل: من كانت أمك؟

(أ) بالمد:

حرف لنداء البعيد، وهو مسموع لم يذكره سيبويه، وذكره غيره.

(أيا):

حرف كذلك، وفي الصحاح أنه حرف لنداء القريب والبعيد، وليس كذلك، قال الشاعر

[من الطويل]:

١٤- أَيَا جَبَلِيَّ نُعْمَانَ بِاللَّهِ خَلِيًّا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَيَّ نَسِيمُهَا^(٧)

(١) أهمله السيوطي، وهو من الأبيات مجهولة القائل.

(٢) وهو آخر قصيدة لتأبط شراً، قرع السن: ضربها بطرف الأتملة ونحوها، الندم: التأسف، الأخلاق: جمع خلق، وهو السجية والطبع [٥٠/١].

(٣) يوسف/٢٩. (٤) لرؤبة بن العجاج، وقد انتحلها أبو نخيلة السعدي لنفسه [٥٢/١].

(٥) لجرير في مدح عمر بن عبد العزيز [٥٦/١]. (٦) القمر/٤٢.

(٧) لقيس بن الملوّح، ورواية الحماسة البصرية للعجز (طريق الصبا)، وقد استشهد المصنف به في التوضيح على جواز إلحاق نون الوقاية [٦٠/١].

وقد تُبدَل همزتها هاءً، كقوله [من الكامل]:

١٥- فأصاخ يَرَجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ هَيَا رَبًّا^(١)

(أجل):

بسُكون اللام، حرف جوابٍ مثل (نعم)، فيكون تصديقاً للمُخبر، وإِعلاماً للمُستخبر، ووعداً للطالب، فتقع بعد نحو: قام زيدٌ، ونحو: أقام زيدٌ؟ ونحو: اضربُ زيداً، وقيدَ المألقيُّ الخبرَ بالثبَت، والطلبُ بغيرِ النَّهي، وقيل: لا تحيُّءُ بعد الاستفهام، وعن الأَخفش: هي بعدَ الخبرِ أحسنُ من (نعم)، و(نعم) بعد الاستفهام أحسن منها، وقيل: تختصُّ بالخبر، وهو قول الزُّخشيِّ وابنِ مالكٍ وجماعة، وقال ابن خروف: أكثرُ ما تكون بعده.

(إذن):

فيها مسائل:

الأولى في نوعها، قال الجمهور: هي حرفٌ، وقيل: اسمٌ، والأصل في (إذن أكرمك): إذا جئتني أكرمك، ثم حذفت الجملة وعوض الثنوين عنها، وأضمرت (أن)، وعلى القول الأول فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من (إذ) و(أن)، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا (أن) مضمرة بعدها.

المسألة الثانية في معناها، قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الثلويين: في كلِّ موضع، وقال أبو عليِّ الفارسي: في الأكثر، وقد تتمحَّض للجواب، بدليل أنه يُقال لك: (أحبك) فتقول: (إذن أظنك صادقاً)؛ إذ لا مجازاة هنا ضرورة. اهـ

والأكثر أن تكون جواباً لـ(إن) أو (لو) ظاهرتين أو مقدرتين، فالأول كقوله [من الطويل]:

١٦- لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكني منها إذن لا أفيها^(٢)

وقول الحماسي [من البسيط]:

١٧- لو كنت من مازن لم تستبح إلي
إذن لقام بنصري معشر خشن
بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا^(٣)

(١) أصاخ: أمال أذنه للإسماع، الحيا: المطر [٦٣/١].

(٢) لكثير عزة [٦٣/١].

(٣) لقريظ (رجل من بني العنبر)، مازن: بطن من تميم، استباح الشيء: وجده أو جعله مباحاً واستأصله، بنو اللقيطة: نسبهم إلى أمهم ذماً، أراد أنها بُذت فلقطت، فليس لها أصلٌ يُعرف، واللام في (لقام) جواب قسم مضمرة، أي: إذن والله لقام، لقام بنصري: يقال: قام بالأمر، إذا تكفل به، خشن: جمع أخشن، وقال البيهقي: جمع خشن، الحفيظة: الغضب في الشيء الذي يجب عليك حفظه، اللوثة - بالضم -: الضعف، وبالفتح الشدة، وأشار البيهقي إلى أن المعروف من الرواية الضم [٦٨/١].

فقوله: (إذن لقام بنصري) بدلٌ من (لم تستبح)، وبدلُ الجوابِ جوابٌ، والثاني نحو أن يُقال: (آتيك) فتقول: (إذن أكرمك) أي: إن أتيتني إذن أكرمك، وقال الله تعالى: ﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾^(١).

قال الفراء: حيث جاءت بعدها اللام فقبلها (لو) مقدرة إن لم تكن ظاهرة.

المسألة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها، والصحيح أن نونها تُبدلُ ألفاً؛ تشبيهاً لها بتونين المنصوب، وقيل: يوقف بالتون؛ لأنها كنون (لن) و(إن)، روي عن المازني والمبرد، وينبغي على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالتون، وعن الفراء: إن عملت كُتبت بالألف، وإلا كُتبت بالتون؛ للفرق بينها وبين (إذا)، وتبعه ابن خروف.

المسألة الرابعة في عملها، وهو نصب المضارع، بشرط تصديرها، واستقباله، واتصالهما أو انفصالهما بالتقسم أو بـ(لا) النافية، يُقال: (آتيك)، فتقول: (إذن أكرمك)، ولو قلت: (أنا إذن) قلت: (أكرمك) بالرفع؛ لفوات التصدير، فأما قوله [من الرجز]:

١٨ - لا تتركني فيهم شطيرا
إني إذن أهلك أو أطيرا^(٢)

فمؤولٌ على حذف خبر (إن)، أي: إني لا أقدرُ على ذلك، ثم استأنف ما بعده، ولو قلت: (إذن يا عبد الله) قلت: (أكرمك) بالرفع؛ للفصل بغير ما ذكرنا. وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف، وابن بابشاذ الفصل بالتداء وبالذعاء، والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل، والأرجح حينئذٍ عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع، ولو قيل لك: (أحبك) فقلت: (إذن أظنك صادقاً) رفعت؛ لأنه حال.

تنبيه:

قال جماعة من النحويين: إذا وقعت (إذن) بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان، نحو: ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾^(٣)، ﴿ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾، وقرئ شاداً بالنصب فيهما، والتحقيق أنه إذا قيل: (إن تزرني أزرك، وإذن أحسن إليك) فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل (إذن)؛ لوقوعها حشواً، أو على الجملتين جميعاً جاز الرفع والنصب؛ لتقدم العاطف، وقيل: يتعين النصب؛ لأن ما بعدها مُستأنفٌ، أو لأن

(١) المؤمنون/٩١.

(٢) مجهول القائل، الشطير: البعيد، وقيل: الغريب، ونصبه على الحال، أهلك: مضارع هلك [٧٠/١].

(٣) الإسراء/٧٦. (٤) النساء/٥٣.

المعطوف على الأول أول، ومثل ذلك: (زيدٌ يقوم وإذن أحسن إليه) إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الاسمية فالمذهبان.

(إن) المكسورة الخفيفة:

ترد على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون شرطية، نحو: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ﴾^(١)، ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾^(٢)، وقد تقرن بـ(لا) النافية فيظن من لا معرفة له أنها (إلا) الاستثنائية، نحو: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾^(٣)، ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبَكُمْ﴾^(٤)، ﴿وَالْأَلْفَاقُ تَغْفِرَ لِي وَتَرْحَمَنِي أَكُنْ مِنْ الْخَاسِرِينَ﴾^(٥)، ﴿وَالْأَلْفَاقُ تَصْرِفَ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾^(٦)، وقد بلغني أن بعض من يدعي الفضل سأل في ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾^(٧) فقال: ما هذا الاستثناء؟ أم متصل أم منقطع؟

الثاني: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية، نحو: ﴿إِنْ الْكٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾^(٨)، ﴿إِنْ أُمَمٌ نُوهِتُمْ إِلَّا الَّتِي وَلَدْتَهُمْ﴾^(٩)، ومن ذلك: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾^(١٠)، أي: وما أحدٌ من أهل الكتاب إلا ليؤمننَّ به، فحذف المبتدأ وبقيت صفتها، ومثله: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾^(١١)، وعلى الجملة الفعلية، نحو: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحَسَنَى﴾^(١٢)، ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتًا﴾^(١٣)، ﴿وَتَتَّبِعُونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(١٤)، ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾^(١٥).

وقول بعضهم: (لا تأتي (إن) النافية إلا وبعدها (إلا) كهذه الآيات، أو (لما) المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(١٦) بتشديد الميم، أي: ما كلُّ نفس إلا عليها حافظ) مردود بقوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطٰنٍ بِهٰذَا﴾^(١٧)، ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مِمَّا تُوعَدُونَ﴾^(١٨)، ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾^(١٩).

وخرج جماعة على (إن) النافية قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّا فَعٰلِينَ﴾^(٢٠)، ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ﴾^(٢١)، وعلى هذا فالوقف هنا وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾^(٢٢) أي في الذي ما مكناكم فيه، وقيل: زائدة، ويؤيد الأول ﴿مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾^(٢٣)، وكأنه إنما عدل عن (ما) لئلا يتكرر فيتشمل اللفظ، قيل: ولهذا لما

- | | | | |
|------------------|------------------|--------------------|-------------------|
| (١) الأنفال/٣٨. | (٢) الأنفال/١٩. | (٣) التوبة/٤٠. | (٤) التوبة/٣٩. |
| (٥) هود/٤٧. | (٦) يوسف/٣٣. | (٧) الأنفال/٧٣. | (٨) الملك/٢٠. |
| (٩) المجادلة/٢. | (١٠) النساء/١٥٩. | (١١) مريم/٧١. | (١٢) التوبة/١٠٧. |
| (١٣) النساء/١١٧. | (١٤) الإسراء/٥٢. | (١٥) الكهف/٥. | (١٦) الطارق/٤. |
| (١٧) يونس/٦٨. | (١٨) الجن/٢٥. | (١٩) الأنبياء/١١١. | (٢٠) الأنبياء/١٧. |
| (٢١) الزخرف/٨١. | (٢٢) الأحقاف/٢٦. | (٢٣) الأنعام/٦. | |

زادوا على (ما) الشرطيّة (ما) قلبوا ألف (ما) الأولى هاءً فقالوا: (مهما)، وقيل: بل هي في الآية بمعنى (قد) وإنّ من ذلك: ﴿ فَذَكَرْ إِن تَفَعْتَ الذِّكْرَى ﴾^(١)، وقيل في هذه الآية: إنّ التّقدير (وإن لم تنفع)، مثل: ﴿ سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ ﴾^(٢)، أي: (والبرد)، وقيل: إنّما قيل ذلك بعد أن عمّم بالتذكير ولزمتهم الحجّة، وقيل: ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التّذكير فيهم، كقولك: (عظ الظالمين إن سمعوا منك)، تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط. وقد اجتمعت الشرطيّة والنّافية في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن زَالَتْآ إِن أَمْسَكْتَهُمَا مِن أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ ﴾^(٣)، الأولى شرطيّة، والثانية نافية جواباً للقسم الذي آذنت به اللام الداخلة على الأولى، وجواب الشرط محذوفٌ وجوباً.

وإذا دخلت على الجملة الاسميّة لم تعمل عند سيبويه والفرّاء، وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عمل (ليس)، وقرأ سعيد بن جبير: ﴿ إِن الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ ﴾ بنون مخففة مكسورة لالتقاء الساكنين ونصب ﴿ عِبَادًا ﴾ و﴿ أَمْثَلَكُمْ ﴾، وسُمع من أهل العالِيّة: إنّ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلاّ بالعافية، وإنّ ذلك نافِع ولا ضارٌّ، ومأ يتخرّج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين قول بعضهم: (إنّ قائمٌ)، وأصله: إنّ أنا قائمٌ، فحذفت همزة (أنا) اعتباطاً، وأدغمت نون (إن) في نونها، وحذفت ألفها في الوصل، وسُمع: إنّ قائمًا، على الإعمال، وقول بعضهم: (نُقلت حركة الهمزة إلى التّون ثم أُسقطت على القياس في التّخفيف بالنقل، ثمّ سُكّنت التّون وأدغمت) مردودٌ؛ لأنّ المحذوف لعلّة كالثابت، ولهذا تقول: (هذا قاضٍ) بالكسر لا بالرفع، لأنّ حذف الياء لالتقاء الساكنين، فهي مقدّرة الثبوت، وحيثنّ فيمتنع الإدغام؛ لأنّ الهمزة فاصلة في التّقدير، ومثل هذا البحث في قوله تعالى: ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾^(٤).

الثّالث: أن تكون مخففة من الثّقيلة، فتدخل على الجملتين، فإن دخلت على الاسميّة جاز إعمالها، خلافاً للكوفيّين، لنا قراءة الحرميين وأبي بكر: ﴿ وَإِن كُلاً لَّمَّا لِيُوقِيَهُمْ رَبُّكَ ﴾^(٥)، وحكاية سيبويه: إنّ عمراً لمنطلقٌ، ويكثر إهمالها، نحو: ﴿ وَإِن كُلاً ذَلِك لَّمَّا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾^(٦)، ﴿ وَإِن كُلاً لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾^(٧)، وقراءة حفص ﴿ إِن هَذَا لَسَجْرَانِ ﴾^(٨)، وكذا قرأ ابن كثير، إلاّ أنّه شدّد نون (هذان)، ومن ذلك ﴿ إِن كُلاً نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾^(٩) في قراءة من خفف (لَمَّا).

(١) الأعلى/٩. (٢) النحل/٨١. (٣) فاطر/٤١. (٤) الكهف/٣٨. (٥) هود/١١١.
(٦) الزخرف/٣٥. (٧) يس/٣٢. (٨) طه/٦٣. (٩) الطارق/٤.

وإن دخلت على الفعل أُهملت وجوباً، والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً، نحو ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾^(١)، ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ ﴾^(٢)، ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسِقِينَ ﴾^(٣).

ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً، نحو ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ ﴾^(٤)، ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾^(٥)، ويُقاسُ على النوعين اتفاقاً.

ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ، نحو قوله [من الكامل]:

١٩ - شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ^(٦)

لا يُقاسُ عليه، خلافاً للأخفش، أجاز: (إن قام لأنا، وإن قعد لأنت).

ودون هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ، كقول بعضهم: (إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه)، ولا يُقاسُ عليه إجماعاً.

وحيث وجدت (إن) وبعدها اللام المفتوحة - كما في هذه المسألة - فاحكم عليها بأن أصلها التشديد، وفي هذه اللام خلاف يأتي في باب اللام إن شاء الله تعالى.

الرابع: أن تكون زائدة، كقوله [من البسيط]:

٢٠ - ما إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ

وأكثر ما زيدت بعد (ما) النافية إذا دخلت على جملة فعلية، كما في البيت، أو اسمية، كقوله [من الوافر]:

٢١ - فَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَايَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَا^(٨)

وفي هذه الحالة تكفُّ عمل (ما) الحجازية، كما في البيت، وأما قوله [من البسيط]:

٢٢ - بَنِي غَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيْفًا وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ^(٩)

في رواية من نصب (ذهباً) و(صريفاً)، فخرَّج على أنها نافية مؤكدة ل(ما).

(١) البقرة/١٤٣. (٢) الإسراء/٧٣. (٣) الأعراف/١٠٢. (٤) القلم/٥١. (٥) الشعراء/١٨٦.

(٦) لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل في رثاء زوجها الزبير بن العوام، شَلَّتْ: أصله (شَلَلْتُ)، والمضارع (يَشَلُّ) [٧١/١].

(٧) عجزه (إذن فلا رفعت سوطي إلي يدي)، للناطقة الذيباني في الاعتذار إلى النعمان بن أبي المنذر، والشاهد فيه زيادة (إن) بعد (ما) النافية [٧٤/١].

(٨) لفروة بن مسيب بن الحارث المرادي، صحابي مخضرم، طَبْنَا: قال الأعمش: الطبُّ هنا العلة والسبب، أي لم يكن سبب قتلنا الجبن، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الحال عنَّا والدولة، وفي الصحاح: المراد بالطبُّ هنا العادة، الجبن والجبن: ضد الشجاعة، المنايا: جمع منية، وهي الموت لأنها مقدرة، يقال: منى له أي قدر، الدولة في الحرب: أن يدال لإحدى الفئتين على الأخرى، والجمع الدُول، والدولة: المال، والجمع دولات [٨١/١].

(٩) غدانة: حيٌّ من يربوع، ذهب، صريف: بالرفع في رواية الجمهور، الصريف: الفضة، الخرف: الجرُّ، جمع جرَّة [٨٤/١].

وقد تُزادُ بعد (ما) الموصولةِ الاسميَّة، كقوله [من الوافر]:

٢٣- يُرَجِّي المرء ما إن لا يراهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَذْنَاهُ الْخُطُوبُ^(١)

وبعد (ما) المصدرية، كقوله [من الطويل]:

٢٤- وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(٢)

وبعد (ألا) الاستفاحية، كقوله [من الطويل]:

٢٥- أَلَا إِنْ سَرَى لِيَلِي فِتُّ كَثِيْبًا أَحَاذِرُ أَنْ تَنَأَى النَّوَى بَعْضُوبًا^(٣)

وقبل مُدَّة الإنكار سمع سيبويه رجلاً يُقالُ له: أخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: (أنا إنيه)، منكرًا أن يكون رأيه على خلاف ذلك.

وزعم ابن الحاجب أنَّها تُزادُ بعد (لمَّا) الإيجائية، وهو سهوٌ، وإنَّما تلك (أن) المفتوحة. وزيدٌ على هذه المعاني الأربعة معنيان آخران، فزعم قطرب أنَّها قد تكون بمعنى (قد)، كما مرَّ في ﴿إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾^(٤)، وزعم الكوفيون أنَّها تكون بمعنى (إذ)، وجعلوا منه ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(٥)، ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾^(٦)، وقوله عليه الصَّلَاة والسَّلَام: (وإنَّا إن شاء الله بكم لاحقون)، ونحو ذلك ممَّا الفعل فيه محقق الوقوع، وقوله [من الطويل]:

٢٦- أَنْغَضَبُ إِنْ أَدْنَا قُتَيْبَةَ حَزْتَا جَهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ^(٧)

قالوا: وليست شرطية؛ لأنَّ الشرط مستقبلٌ، وهذه القصة قد مضت.

(١) لجابر بن دالان الطائي، ويقال: لإياس بن الأرت، يعرض: إما من عرض له أمر كذا، أي ظهر، أو من عرضت له القول، أي تعرضت له، الخطوب: جمع خطب، وهو شدة الأمر، والمعنى: أن الإنسان تمتد أطماعه إلى الأمور المغيبة التي لا يراها ويعترض دون أقربها عنده حصولاً الأمور الشديدة التي تقطع رجاءه، فما ظنك بأبعد تلك الأشياء؟ [٨٥/١].

(٢) قاله المعلوط القريني، ورجح: أمر من الترجية من الرجاء، والفتى: الشاب، مفعول (رجح)، للخير: مفعول ثان، السن: العمر، خيراً: مفعول (يزيد)، والمعنى: إذا رأيت شخصاً كلما زاد عمره زاد خيره فرجّه للخير، واستشهد النحاة بالبيت على جواز تقديم معمول خبر (لا يزال) عليها، واستشهد به المصنف على زيادة (إن) بعد (ما) التوقيتية [٨٦/١].

(٣) سرى: بمعنى سار، وإسناده إلى الليل مجاز، الكئيب: السيء الحال، تنأى: تبعده، النوى: الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد، وهي مؤنثة لا غير، غضوب: اسم امرأة، ولذا لم يصرفه [٨٦/١].

(٤) الأعلى/٩. (٥) المائدة/٥٧. (٦) الفتح/٢٧.

(٧) للفرزدق في مدح سليمان بن عبد الملك وهجاء جرير، قتيبة: ابن مسلم بن عمرو بن الحصين، قتله وكيع ابن حسان، والاستفهام في البيت للإنكار التعجبي، وضمير تغضب راجع إلى قبيلة قيس، الحز: القطع، ابن خازم: عبد الله بن خازم أبو صالح السلمى أمير خراسان [٨٦/١].

وأجاب الجمهور عن قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(١) بأنه شرطٌ جيء به للتّهيج والإلهاب، كما تقول لابنك: إن كنت ابني فلا تفعل كذا، وعن آية المشيئة بأنه تعليمٌ للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو بأن أصل ذلك الشرط ثم صار يُذكر للتبرُّك، أو أن المعنى: لتدخلن جميعاً إن شاء الله الأيموت منكم أحدٌ قبل الدخول، وهذا الجواب لا يدفع السؤال، أو أن ذلك من كلام رسول الله ﷺ لأصحابه حين أخبرهم بالنام، فحكى الله لنا ذلك، أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام، وأما البيت فمحمولٌ على وجهين: أحدهما: أن يكونَ على إقامة السبب مقام المُسبب، والأصل: (أغضب إن افتخر مفتخرٌ بسبب حزّ أذني قتيبة؟)؛ إذ الافتخار بذلك يكون سبباً للغضب ومسبباً عن الحزّ. الثاني: أن يكون على معنى التبيين، أي: (أغضب إن تبين في المستقبل أن أذني قتيبة حزّت فيما مضى؟)، كما قال الآخر [من الطويل]:

٢٧- إذا ما أنتسبنا لم تلدني لثيمةٌ ولَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بِهِ بُدَاً^(٢)

أي: (يتبين أنني لم تلدني لثيمة)، وقال الخليل والمبرد: الصواب: (أن أذنا) بفتح الهمزة من (أن)، أي: (لأن أذنا)، ثم هي عند الخليل (أن) النَّاصِبة، وعند المبرد أنها (أن) المخفضة من التثنية، ويرد قول الخليل أن النَّاصِبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل، وإنما ذلك ل(إن) المكسورة، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٣)، وعلى الوجهين يتخرج قول الآخر [من الكامل]:

٢٨- إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ^(٤)

أي: إن يفتخروا بسبب قتلِكَ، أو: إن يتبين أنهم قتلوك.

(أَنْ) المفتوحة الهمزة الساكنة النون:

على وجهين: اسم وحرف، والاسم على وجهين: ضمير المتكلم في قول بعضهم: (أن فعلت) بسكون النون، والأكثر على فتحها وصلأً وعلى الإتيان بالألف وقفاً، وضمير المخاطب في قولك: أنت، وأنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن، على قول الجمهور إنَّ الضمير هو (أن) والتاء حرف خطاب.

(١) المائة/٥٧ .

(٢) اللثيم: الدنيء الأصل، وإنما ذكر الأم لأنها إذا كانت من الكرام فالأب أولى، لأنَّ العرب لا يزوجون من دونهم، وقد يتزوجون من دونهم [٨٩/١].

(٣) التوبة/٦ .

(٤) لثابت قطنة بن كعب العتكي، العار: السببة والعيب، ورُبَّ قتلٍ عارٍ: على تقدير (هو عار) [٨٩/١].

والحرف على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع، وتقع في موضعين، أحدهما: في الابتداء، فتكون في موضع رفع، نحو ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾^(١)، ﴿ وَأَنْ تَصِيرُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾^(٢)، ﴿ وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَّهُمْ ﴾^(٣)، ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾^(٤)، وزعم الزجاج أن منه: ﴿ أَنْ تَبْرُوا وَتَتَّقُوا وَتُصَلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ﴾^(٥) أي: خير لكم، فحذف الخبر، وقيل: التقدير: مخافة أن تبروا، وقيل في ﴿ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ ﴾^(٦): إن ﴿ أَحَقُّ ﴾ خبرٌ عما بعده، والجملة خبرٌ عن اسم الله سبحانه، وفي ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾^(٧) كذلك، والظاهر فيهما أن الأصل: (أحقُّ بكذا). **والثاني:** بعد لفظٍ دالٍّ على معنى غير اليقين، فتكون في موضع رفع، نحو: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾^(٨)، ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ﴾^(٩) الآية، ونحو: يعجبني أن تفعل، ونصبٌ نحو: ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾^(١٠)، ﴿ يَقُولُونَ نَحْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ ﴾^(١١)، ﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾^(١٢)، وخفضٌ نحو ﴿ أَوْذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا ﴾^(١٣)، ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾^(١٤)، ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ ﴾^(١٥)، ومحملةٌ لهما، نحو: ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي ﴾^(١٦)، أصله: (في أن يغفر لي)، ومثله: ﴿ أَنْ تَبْرُوا ﴾^(١٧) إذا قُدِّرَ (في أن تبروا أو لئلا تبروا)، وهل المحلُّ بعد حذف الجارِّ جرٌّ أو نصبٌ؟ فيه خلافٌ، وسيأتي، وقيل: التقدير: مخافة أن تبروا، واختلَفَ في المحلِّ من نحو: عسى زيدٌ أن يقوم، فالمشهور أنه نصبٌ على الخبرية، وقيل: على المفعولية وإن معنى (عسيت أن تفعل): قاربت أن تفعل، ونُقِلَ عن المبرد، وقيل: نصبٌ بإسقاط الجارِّ، أو بتضمين الفعل معنى (قارب)، نقله ابن مالك عن سيبويه، وإنَّ المعنى: (دنوت من أن تفعل) أو (قاربت أن تفعل)، والتقدير الأول بعيد؛ إذ لم يذكر هذا الجارُّ في وقت، وقيل: رفع على البدل سدَّ مسدَّ الجزأين كما سدَّ في قراءة حمزة: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لَأَنْفُسِهِمْ ﴾ مسدَّ المفعولين.

و(أن) هذه موصولٌ حرفيٌّ، وتُوصَلُ بالفعل المتصرف، مضارعاً كان كما مرَّ، أو ماضياً نحو: ﴿ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾^(١٨)، ﴿ وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ ﴾^(١٩)، أو أمراً كحكاية سيبويه: (كتبت إليه بأن قم)، هذا هو الصحيح.

-
- (١) البقرة/ ١٨٤ . (٢) النساء/ ٢٥ . (٣) النور/ ٦٠ . (٤) البقرة/ ٢٣٧ . (٥) البقرة/ ٢٢٤ .
(٦) التوبة/ ١٣ . (٧) التوبة/ ٦٢ . (٨) الحديد/ ١٦ . (٩) البقرة/ ٢١٦ . (١٠) يونس/ ٣٧ .
(١١) المائدة/ ٥٢ . (١٢) الكهف/ ٧٩ . (١٣) الأعراف/ ١٢٩ . (١٤) المنافقون/ ١٠ . (١٥) الزمر/ ١٢ .
(١٦) الشعراء/ ٨٢ . (١٧) البقرة/ ٢٢٤ . (١٨) القصص/ ٨٢ . (١٩) الإسراء/ ٧٤ .

وقد اختلفَ من ذلك في أمرين:

أحدهما: كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، والمخالف في ذلك ابن طاهر، زعم أنَّها غيرها بدليلين: أحدهما أنَّ الدَّاخلة على المضارع تخلُّصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسَّين وسوف، والثَّاني أنها لو كانت النَّاصبة لحكم على موضعها بالنَّصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد (إن) الشرطيَّة، ولا قائل به.

والجواب عن الأوَّل أنه متفَضُّ بنون التَّوكيد؛ فإنَّها تخلُّص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر بطراد واتفاق، وبأدوات الشَّرط؛ فإنَّها أيضًا تخلُّصه مع دخولها على الماضي باتفاق، وعن الثَّاني أنه إنَّما حُكِم على موضع الماضي بالجزم بعد (إن) الشرطيَّة لأنَّها أثَّرت القلب إلى الاستقبال في معناه فأثَّرت الجزم في محلِّه، كما أنَّها لمَّا أثَّرت التَّخْلِص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثَّرت النَّصب في لفظه.

الأمر الثَّاني: كونها توصل بالأمر، والمخالف في ذلك أبو حيَّان، زعم أنَّها لا تُوصَل به، وأنَّ كلَّ شيءٍ سُمِعَ من ذلك فـ(أن) فيه تفسيريَّة، واستدلَّ بدليلين، أحدهما: أنَّهما إذا قدَّرا بالمصدر فات معنى الأمر، الثَّاني: أنَّهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً، لا يصحُّ: (أعجبني أن قم)، ولا (كرهت أن قم) كما يصحُّ ذلك مع الماضي ومع المضارع.

والجواب عن الأوَّل أنَّ فوات معنى الأمر في الموصولة بالأمر عند التَّقدير بالمصدر كفوات معنى المضيِّ والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التَّقدير المذكور، ثمَّ إنَّه يُسَلَّم مصدرية (أن) المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو: ﴿ وَالْحَمِيسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾^(١)؛ إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولاً مطلقاً نحو: سقياً ورعيًا، وعن الثَّاني أنه إنَّما امتنع ما ذكره لأنَّه لا معنى لتعليق الإعجاب والكرهية بالإنشاء، لا لما ذكر، ثمَّ ينبغي له ألاَّ يُسَلَّم مصدرية (كي)؛ لأنَّها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً، وإنَّما تقع مخفوفة بلام التعليل.

ثمَّ ممَّا يُقَطَّعُ به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه: (كتبت إليه بأن قم)، وأجاب عنها بأنَّ الباء محتملة للزيادة، مثلها في قوله [من البسيط]:

٢٩ - لا يقرأن بالسُّور^(٢)

وهذا وهمٌ فاحش؛ لأنَّ حروف الجرِّ زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله.

(١) النور/٩.

(٢) من قصيدة للراعي، واسمه عبيد بن حصين، ويكنى أبا جندل، ولقَّب الراعي لكثرة وصفه الإبل [١/٣٣٦] وتام البيت: هنَّ الحرائر لا ربَّاتٍ أحرقة سود المحاجر لا يقرأن بالسُّور.

تنبيه:

ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بـ(أن)، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبّة، وأنشدوا عليه قوله [من الطويل]:

٣٠- إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب^(١)

وقوله [من الطويل]:

٣١- أحاذر أن تعلم بها فتردها فتركها ثقلاً عليّ كما هيا^(٢)

وفي هذا نظر؛ لأنّ عطف المنصوب عليه يدلّ على أنّه مسكّن للضرورة لا مجزوم. وقد يُرفع الفعل بعدها، كقراءة ابن محيصن: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾^(٣)، وقول الشاعر [من السبّط]:

٣٢- أن تقرآن عليّ أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تُشعرا أحدا^(٤)

وزعم الكوفيون أنّ (أن) هذه هي المخففة من الثقلية شدّ أئصالها بالفعل، والصواب قول البصريين إنّها (أن) الناصبة أهملت حملاً على (ما) أختها المصدرية، وليس من ذلك قوله [من الطويل]:

٣٣- ولا تدفني في الفلاة فإني أخاف إذا ما مت أن لا أدوقها^(٥)

كما زعم بعضهم؛ لأنّ الخوف هنا يقين، فـ(أن) مخففة من الثقلية.

الوجه الثاني: أن تكون مخففة من الثقلية، فتقع بعد فعل اليقين أو ما نُزل منزلته، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٦)، ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ﴾^(٧)، ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ﴾^(٨)، فيمن رفع (تكون)، وقوله [من الكامل]:

٣٤- زعم الفرزدق أن سيقتل مريعاً أبشر بطول سلامة يا مريع^(٩)

(١) لامرئ القيس بن حجر الكندي، والبيت أورده المصنف مستشهداً به على أن (أن) قد تجزم المضارع، وقد أنكر ذلك الفارسي وقال: "الرواية: إلى أن يأتي الصيد"، وكذا أورده صاحب منتهى الطلب، وأورده الأنباري في شرح المفضليات بلفظ إلى ما يأتنا الصيد، وقال: يجوز أن تجعل (تعالوا) مكثفة وتجعل (ما) شرطاً، والفعل مجزوماً بها، و(نحطب) جوابها [٩١/١].

(٢) رأيت البيت في ديوان جميل، وفيه تغيير، أنشده الكوفيون، واستشهد به المصنف على الجزم بـ(أن)، وقد أخرج على أنّ سكونه لأجل الإدغام الجائز في الكلام، المحاذرة: من الحذر، وهو التحرز، وثقلاً: واحد الأثقال، كحمل وأعمال [٩٨/١].

(٣) البقرة/٢٣٣.

(٤) لم يسم قائله، وقوله: أن تقرآن: في موضع نصب بدل (حاجة) في سابق البيت، أو رفع خبر (هي) مقدراً، واستشهد به على إهمال (أن) فلم تنصب، حملاً على ما زعم الكوفيون أن (أن) مخففة من الثقلية، شدّ أئصالها بالفعل، ويح: كلمة رحمة، كما أن (ويل) كلمة عذاب [١٠٠/١].

(٥) لأبي محجن الثقفي، صحابي أسلم مع ثقيف وله رواية [١٠١/١].

(٦) طه/٨٩. (٧) المزمل/٢٠. (٨) المائدة/٧١.

(٩) من قصيدة لجرير يخاطب بها الفرزدق، مريع: رجل من بني جعفر بن كلاب، كان يروي شعر جرير فنذر الفرزدق دمه [١٠٣/١].

و(أن) هذه ثلاثية الوضع، وهي مصدرية أيضاً، وتنصب الاسم وترفع الخبر، خلافاً للكوفيين، زعموا أنها لا تعمل شيئاً.

وشرطُ اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً، وربما ثبت، كقوله [من الطويل]:

٣٥- فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق^(١)

وهو مختص بالضرورة على الأصح، وشرط خبرها أن يكون جملة، ولا يجوز إفراده، إلا إذا دُكر الاسم فيجوز الأمران، وقد اجتمعا في قوله [من المقارب]:

٣٦- بأنك ربيعٌ وعيٌّ مربعٌ وأنت هناك تكونُ الشمال^(٢)

الثالث: أن تكون مفسرةً بمنزلة (أي)، نحو: ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفَلَكَ ﴾^(٣)، ﴿ وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمْ الْجَنَّةُ ﴾^(٤)، وتحتل المصدرية بأن يقدر قبلها حرف الجر، فتكون في الأوّل (أن) الثنائية؛ لدخولها على الأمر، وفي الثانية المخففة من الثقيلة؛ لدخولها على الاسم.

وعن الكوفيين إنكار (أن) التفسيرية البتة، وهو عندي متجه؛ لأنه إذا قيل: (كتبت إليه أن قم) لم يكن (قم) نفس (كتبت) كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: (هذا عسجد أي ذهب)، ولهذا لو جئت بـ(أي) مكان (أن) في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع.

ولها عند مؤيديها شروط، أحدها أن تسبق بجملة، فلذلك غلط من جعل منها: ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾^(٥).

والثاني أن تتأخر عنها جملة، فلا يجوز: (ذكرت عسجداً أن ذهباً)، بل يجب الإتيان بـ(أي) أو ترك حرف التفسير، ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا والاسمية نحو: (كتبت إليه أن ما أنت وهذا؟).

والثالث أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر، ومنه: ﴿ وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا ﴾^(٦)؛ إذ ليس المراد بالانطلاق المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف، بل الاستمرار على الشيء، وزعم الزمخشري أن التي في قوله تعالى: ﴿ أَنْ اتَّخَذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾^(٧) مفسرة، وردّه أبو عبد الله الرازي بأن قبله:

(١) لم أر من ذكر قائله، والخطاب في البيت لمؤنث، وإنما قال: صديق بالمذكر على تأويل (أنت) بإنسان، وفي أمالي ثعلب: يقال: صديق ورسول يكون للواحد والجمع، وأنشد عليه البيت وقال: أي أنت من الأصدقاء، كما يقال: أنتم عمّ وخال، أي من العمومة والأخوال، لم أبخل: جواب (لو)، وجملة وأنت صديقٌ حالية [١٠٥/١].

(٢) من قصيدة عزاها أبو عمرو بن العلاء لعمرة بنت العجلان بن عامر الهذلية ترثي بها أخاها عمراً ذا الكلب، وقيل: اسمها جنوب، ووقع في شرح شواهد المصنف تبعاً لابن الشجري نسبة البيت إلى كعب بن زهير رضي الله عنه، مربع: كثير النبات، الشمال: الغياث، هناك: ظرف زمان، وأصله للمكان ولكن أوسع فيه، وعامله (تكون) أو (الشمال) [١٠٦/١].

(٣) المؤمنون/٢٧. (٤) الأعراف/٤٣. (٥) يونس/١٠. (٦) سورة ص/٦. (٧) النحل/٦٨.

﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾^(١)، والوحي هنا إلهامٌ باتِّفاق، وليس في الإلهام معنى القول، قال: وإِنما هي مصدرية، أي: باتِّخاذ الجبال بيوتاً.

والرَّابِعُ أَلَّا يَكُونُ فِي الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ أَحْرَفُ الْقَوْلِ، فلا يقال: (قلت له أن افعل)، وفي شرح الجمل الصَّغِيرِ لابن عُصْفُورِ أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ مَفْسَّرَةً بَعْدَ صَرِيحِ الْقَوْلِ، وذكر الزُّخْمَشْرِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَا قُلْتُ هُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِمْ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾^(٢) أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَفْسَّرَةً لِلْقَوْلِ عَلَى تَأْوِيلِهِ بِالْأَمْرِ، أي: ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله، وهو حسنٌ، وعلى هذا فيقال في هذا الضَّابِطِ: أَلَّا يَكُونُ فِيهَا حُرُوفُ الْقَوْلِ إِلَّا وَالْقَوْلُ مَوْوَلٌ بغيره، ولا يَجُوزُ فِي الْآيَةِ أَنْ تَكُونَ مَفْسَّرَةً لـ ﴿ أَمَرْتَنِي ﴾؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ﴿ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾^(٣) مَقُولاً لِلَّهِ تَعَالَى، فلا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا لِأَمْرِهِ؛ لِأَنَّ الْمَفْسَّرَ عَيْنُ تَفْسِيرِهِ، وَلَا أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً وَهِيَ وَصَلَتْهَا عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَى الْهَاءِ فِي (به)، وَلَا بَدَلًا مِنْ (ما)؛ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ فِي الْجَوَامِدِ بِمَنْزِلَةِ النَّعْتِ فِي الْمَشْتَقَّاتِ، فَكَمَا أَنَّ الضَّمِيرَ لَا يُنْعَتُ كَذَلِكَ لَا يَعْطَفُ عَلَيْهِ عَطْفُ بَيَانٍ، وَوَهْمُ الزُّخْمَشْرِيِّ فَأَجَازَ ذَلِكَ ذَهُولًا عَنْ هَذِهِ النُّكْتَةِ، وَمَنْ نَصَّ عَلَيْهَا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ: أَبُو مُحَمَّدِ ابْنِ السَّيِّدِ، وَابْنُ مَالِكٍ، وَالْقِيَاسُ مَعَهُمَا فِي ذَلِكَ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا يَعْمَلُ فِيهَا فِعْلُ الْقَوْلِ، نَعَمْ إِنْ أُوِّلَ الْقَوْلُ بِالْأَمْرِ - كَمَا فَعَلَ الزُّخْمَشْرِيُّ فِي وَجْهِ التَّفْسِيرِيَّةِ - جَازٌ، وَلَكِنَّهُ قَدْ فَاتَهُ هَذَا الْوَجْهُ هُنَا فَأَطْلَقَ الْمَنْعَ.

فإن قيل: (لعل امتناعه من إجازته لأن (أمر) لا يتعدى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلاً فكذا ما أول به) قلنا: هذا لازمٌ له على توجيهه التفسيري، ويصح أن يُقدَّرَ بدلاً من الهاء في (به)، ووهم الزُّخْمَشْرِيُّ فَمَنْعَ ذَلِكَ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّ الْمَبْدَلَ مِنْهُ فِي قُوَّةِ السَّاقِطِ، فَتَبْقَى الصَّلَةُ بِلَا عَائِدٍ وَالْعَائِدُ مَوْجُودٌ حَسْبًا، فَلَا مَانِعَ.

والخامس أَلَّا يَدْخُلَ عَلَيْهَا جَارٌ، فلو قلت: (كتبت إليه بأن افعل) كانت مصدرية.

مسألة:

إذا وُلِيَ (أن) الصَّالِحَةَ لِلتَّفْسِيرِ مَضَارِعٌ مَعَهُ (لا) نحو: (أشرت إليه أن لا تفعل) جاز رفعه على تقدير (لا) نافية، وجزمه على تقديرها ناهية، وعليهما فد(أن) مفسرة، ونصبه على تقدير (لا) نافية، و(أن) مصدرية فإن فُقدت (لا) امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب.

والوجه الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، وَلَهَا أَرْبَعَةٌ مَوَاضِعُ :

(١) النحل/٦٨. (٢) المائدة/١١٧.

أحدها - وهو الأكثر - أن تقع بعد (لَمَّا) التَّوْقِيَّتِيَّة، نحو: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَعَاءَ يَوْمٍ﴾^(١).

والثَّانِي أن تقع بين (لو) وفعل القسم، مذكوراً كقوله [من الطويل]:
٣٧- فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ^(٢)

أو متروكاً كقوله [من الوافر]:

٣٨- أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ^(٣)

هذا قول سيبويه وغيره، وفي مقرب ابن عصفور أنَّها في ذلك حرفٌ جيءَ به لربط الجواب بالقسم، ويُبعدهُ أَنَّ الأكثرَ تَرْكُهَا والحروفُ الرَّابِطَةُ ليست كذلك.

والثَّالِث - وهو نادر - أن تقع بين الكاف ومخفوضها، كقوله [من الطويل]:

٣٩- وَيَوْمًا تَوَافِينَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ^(٤)

في رواية من جرَّ الظبيَّة.

والرَّابِع بعد إذا، كقوله [من الطويل]:

٤٠- فَأَمَّهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَهُ مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرٌ^(٥)

وزعم الأَخْضَشُ أنَّها تُرَادُ في غير ذلك، وأنها تنصب المضارع كما تجرُّ (من) و(الباء) الزائدتان

(١) العنكبوت/٣٣.

(٢) استشهد به سيبويه على إدخال (أن) توكيداً للقسم بمنزلة اللام، والمصنف استشهد به على تخفيف (أن) المفتوحة، وأنتم: عطف على الضمير المرفوع في (التقينا) من غير فعل، وهو ضرورة، لكان: جواب (لو)، مظلم: صفة (يوم)، وكان: تامة أو ناقصة، ولكم: الخبر، ومن: إما تعليلية، وهو الظاهر، أو تجريدية، ثم رأيت في شرح أبيات الكتاب للزمخشري أن البيت من أبيات للمسيب بن علس يخاطب بها بني عامر بن ذهل في شيء صنعوه بخلفائهم [١/١٠٩].

(٣) الحر: يطلق على ضد الرقيق، وعلى الكريم، وكذا العتيق، وجواب (لو) محذوف، أي لقائمتك، قال أبو علي: في هذا البيت شاهد على نصب خبر (ما) مقدماً؛ لأن الباء لا تدخل إلا عليه، ومن أنكر ذلك يقول إن الباء دخلت على المبتدأ وحمل (ما) على أنها التميمية، ويقوي أن (ما) حجازية أن (أنت) أخص من (الحر)، فهو أولي أن يكون الاسم [١/١١١].

(٤) لباعث بن صريم البشكري، وقيل: لأرقم بن علباء البشكري يذكر امرأته ويمدحها، ويوماً: بالنصب ظرفاً، وروي بالجر على أن الواو واو (رُبِّ)، والموافاة: المجازاة الحسنة، والمقسّم: المحسن، من القسم وهو الحسن، قيل: وأصله من القسمات، واحدها قسمة، وهي مجاري الدموع في أعالي الوجه، وهو أحسن ما في الوجه، كأن: مخففة، واسمها محذوف، والتقدير: كأنها ظبية، هذا على رواية من رفع الظبية، وعلى رواية من نصبها فهي الاسم، والخبر (تعطو) محذوف، وعلى رواية من جرَّها فالتقدير: كظبية، و(أن) زائدة، تعطو: أي تتناول أطراف الشجر في الرعي، والوارق: المورق، وهو من النوادر؛ لأن فعله أورق، السَلْم: واحده سَلْمَة [١/١١١].

(٥) هكذا أنشد المصنف هذا البيت، وفيه تحريف في موضعين؛ فإن البيت لأوس بن حجر من قصيدة فائية، ورواية العجز: (مُعَاطِي يَدٍ مِنْ جَمَّةِ الْمَاءِ غَارِفٍ)، حتى إذا أن كانه: أي حتى كانه، و(أن) هنا زائدة، أي حتى إذا بلغ الحمار هذا الوقت، والمعاطي: المناول [١/١١٢].

الاسم، وجعل منه ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ ﴾^(١)، ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٢) وقال غيره: هي في ذلك مصدرية، ثم قيل: ضَمَّنَ (ما لنا) معنى (ما منعنا)، وفيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمال الجارِّ والمجرور في المفعول به، ولأنَّ الأصلَ أَلَّا تكونَ (لا) زائدةً، والصَّواب قول بعضهم إنَّ الأصلَ (وما لنا في أن لا نفعل كذا) وإنما لم يُجْزُ للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال، بدليل دخولها على الحرف - وهو (لو) و(كأن) في البيتين - وعلى الاسم - وهو (ظبية) في البيت السابق - بخلاف حرف الجرِّ الزائد، فإنه كالحرف المُعدَّى في الاختصاص بالاسم، فلذلك عمل فيه.

مسألة:

ولا معنى لـ(أن) الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد، قال أبو حيان: وزعم الزمخشريُّ أنه ينجرُّ مع التوكيد معنى آخر فقال في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِـٔءَ بِهِمْ ﴾^(٣): دخلت (أن) في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى: (ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما)^(٤)؛ تنبيهاً وتأكيذاً على أنَّ الإساءة كانت تُعقَّبُ المُجْجِء، فهي مؤكدة في قصة لوط للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة إبراهيم؛ إذ ليس الجواب فيها كالأول، وقال الشلويين: لَمَّا كانت (أن) للسبب في (جئت أن أعطي) أي للإعطاء أفادت هنا أنَّ الإساءة كانت لأجل المجيء وتعبه، وكذلك في قولهم: (أما والله أن لو فعلت لفعلت) أكدت أنَّ ما بعد (لو) وهو السبب في الجواب، وهذا الذي ذكره لا يعرفه كبراء النحويين^(٥). انتهى

والذي رأيته في كلام الزمخشريِّ في تفسير سورة العنكبوت ما نصه^(٦): (أن) صلةٌ أكدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وجدًا في جزء واحدٍ من الزمان، كأنه قيل: (لَمَّا أحسَّ بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث). انتهى والريث: البطء، وليس في كلامه تعرضٌ للفرق بين القصتين كما نقل عنه، ولا كلامه مخالفٌ لكلام النحويين؛ لإطباقهم على أنَّ الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتوكيده، و(لَمَّا) تفيد وقوع الفعل الثاني عقبَ الأوَّل وتربُّه عليه، فالحرف الزائد يؤكد ذلك، ثمَّ إنَّ قصة الخليل التي فيها ﴿ قالوا سلاماً ﴾ ليست في السورة التي فيها ﴿ سيء بهم ﴾ بل في سورة هود، وليس فيها (لَمَّا)، ثمَّ كيف يتخيل أنَّ التحيَّة تقع بعد المجيء ببطء؟ وإنما يحسن اعتقادنا تأخر الجواب في

(١) إبراهيم/١٢. (٢) البقرة/٢٤٦. (٣) العنكبوت/٣٣.

(٤) ليست بآية لكنها مختلطة من عبارات الآيتين (هود/٦٩) و(العنكبوت/٣١).

(٥) لم أقف عليه لأبي حيان في البحر المحيط ولا في ارتشاف الضرب.

(٦) هذا بنصه هو ما نقله أبو حيان عن الزمخشري في الكلام على آية العنكبوت في البحر المحيط ٧/١٥٠.

سورة العنكبوت؛ إذ الجواب فيها ﴿ قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ ﴾^(١)، ثم إنَّ التعبير بـ(الإساءة) لَحَنٌ؛ لأنَّ الفعل ثلاثيٌّ كما نطق به التَّنْزِيلُ، والصَّوَابُ: المساءة، وهي عبارة الزَّمْخَشَرِيُّ.

وأما ما نقله عن الشُّلُوبِينَ فمُعْتَرَضٌ من وجهين:
أحدهما أنَّ المفيد للتعليل في مثاله إنما هو لام العلة المقدرة، لا (أن).
والثاني أنَّ (أن) في المثال مصدرية والبحث في الزائدة.

تنبيه:

وقد ذُكر لـ(أن) معان أربعةٌ أُخر:

أحدها: الشَّرْطِيَّةُ كـ(إن) المكسورة، وإليه ذهب الكوفيون، ويرجِّحه عندي أمور:
أحدها توارد المفتوحة والمكسورة على المحلِّ الواحد، والأصل التَّوْفِيقُ، فقريء بالوجهين قوله تعالى: ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ﴾^(٢)، ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ ﴾^(٣)، ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾^(٤)، وقد مضى أنه رُوِيَ بالوجهين قوله [من الطويل]:

أَتَغَضَّبُ أَنْ أَذْنًا قُتِيْبَةً حُرَّتَا^(٥)

الثاني مجيء الفاء بعدها كثيرًا، كقوله [من البسيط]:

٤١- أبا خراشة أما أنتَ ذا نفرٍ فإنَّ قومي لم تأكلهم الضبعُ^(٦)

الثالث عطفها على (إن) المكسورة في قوله [من البسيط]:

٤٢- إما أقمتَ وأما أنتَ مرْتَحِلًا فالله يكلاً ما تأتي وما تدرُ^(٧)

الرواية بكسر (إن) الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة، وتعسّف ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال: لَمَّا كان معنى قولك: (إن جئتني أكرمك) وقولك: (أكرمك لإتيانك إياي) واحداً صحَّ عطف التعليل على الشرط في البيت، ولذلك تقول:

(١) العنكبوت/٣١. (٢) البقرة/٢٨٢. (٣) المائدة/٢. (٤) الزخرف/٥.

(٥) تقدم برقم ٢٦ ص ٢١.

(٦) هذا من أبيات للعبّاس بن مرداس السُّلَمي الصحابي رضي الله عنه يخاطب بها خفاف بن ندبة (وهو أبو خراشة)، أما أنت: قال المصنف في شواهده: الأصل (إلا أن كنت ذا نفر فخرت)، فحذف همزة الإنكار ولام التعليل ومتعلق اللام، وهو (فخرت)؛ إذ لا يتعلق بما بعد الفاء، والنفر في الأصل: اسم لما دون العشرة، والتكثير فيه للتكثير، والضعب: السنة المجذبة، استعيرت من اسم الحيوان لأنه متتابع الفساد، وقال ابن الأعرابي: إنما الضبع الحيوان، ولكنهم إذا أجذبوا ضعفوا فعانت فيهم الضباع، وزعم الفارسي في الإيضاح أن الضبع اسم للسنة المجذبة حقيقة لا استعارة، واستشهد له بالبيت [١١٦/١].

(٧) قال المصنف: الرواية بكسر الأولى وفتح الثانية، قلت: البيت أنشده المرْد شَاهِدًا على قوله: (إذا أتيت بأما وأما فافتح همزة مع الأسماء واكسرهما مع الأفعال)، كذا حكاه عنه الأزهري، وأورده بلفظ (فالله يحفظ)، وهو معنى يكلاً، كَلَاهُ اللهُ كِلَاءَةً: حفظه وحرسه، تأتي: تفعل، وتذرُ: تترك [١١٨/١].

(إن جئتني وأحسنت إليّ أكرمتك) ثم تقول: (إن جئتني وإحسانك إليّ أكرمتك) فتجعل الجواب لهما. انتهى، وما أظن أن العرب فاهت بذلك يوماً ما.

المعنى الثاني: النفي، كـ(إن) المكسورة أيضاً، قاله بعضهم في قوله تعالى: ﴿ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ ﴾^(١)، وقيل: إنَّ المعنى (ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم)، وجملة القول اعتراض.

الثالث: معنى (إذ) كما تقدّم عن بعضهم في (إن) المكسورة، وهذا قاله بعضهم في ﴿ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِّنْهُمْ ﴾^(٢)، ﴿ تَخْرُجُونَ الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا ﴾^(٣)، وقوله [من الطويل]:

أغضب أن أذنا قتيبة حزتا

والصواب أنّها في ذلك كلّ مصدرية وقبلها لام العلة مقدّرة.

الرابع: أن تكون بمعنى (لئلا)، قيل به في ﴿ يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾^(٥)، وقوله

[من الوافر]:

٤٣- نزلتم منزل الأضياف مئنا فعجلنا القرى أن تشتمونا^(٦)

والصواب أنّها مصدرية، والأصل: (كراهية أن تضلوا) و(خافة أن تشتمونا)، وهو قول البصريين، وقيل: هو على إضمار لام قبل (أن) و(لا) بعدها، وفيه تعسف.

(إن) المكسورة المشددة:

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، قيل: وقد تنصبهما في لغة،

كقوله [من الطويل]:

٤٤- إذا أسودّ جنح الليل فلتأت وتكنّ خطاك خفافاً إن حراسنا أسدا^(٧)

وفي الحديث: (إنّ قعر جهنم سبعين خريفاً)^(٨)، وقد خرج البيت على الحالية وأنّ الخبر محذوف، أي: تلقاهم أسداً، والحديث على أنّ القعر مصدر قعرت البئر إذا بلغت قعرها، و(سبعين) ظرف، أي: إن بلغ قعرها يكون في سبعين عاماً.

(١) آل عمران/٧٣. (٢) سورة ق/٢. (٣) المنتحة/١.

(٤) تقدم ص ٢١ وص ٣٠. (٥) النساء/١٧٦.

(٦) من قصيدة طويلة لعمر بن كلثوم التغلبي، وهي إحدى المعلقات، **القرى:** استعارة عن القتل، يقول شارح المعلقات: يقول: نزلتم منا منزلاً قريباً كمنزل الأضياف فعجلنا لكم القتل قبل أن تقتلونا [١١٩/١].

(٧) لعمر بن أبي ربيعة، **والجنح:** طائفة من الليل، **والخطى:** جمع خطوة وهي ما بين القدمين، **وخفافاً:** جمع خفيفة، **والحراس:** جمع حارس، **وأسداً:** جمع أسد، قال الجوهري: وهو مخفف من أسد، والبيت استشهد به طائفة على أن (إن) تنصب الجزئين في لغة، وخرجه الأثرون على أن (أسداً) منصوب على الحالية أي تلقاهم أسداً، وفي البيت شاهد على أمر المضارع المبدوء ببناء المخاطب باللام [١٢٢/١].

(٨) الحديث في صحيح مسلم برقم ٢٨٨.

وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً، كقوله عليه الصلاة والسلام: (إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ)، الأصل (إنَّه) أي الشأن، كما قال [من الخفيف]:

٤٥- إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَطِبَاءً^(١)

وإنما لم تجعل (من) اسمها لأنها شرطية، بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله.

وتخريج الكسائي الحديث علي زيادة (من) في اسم (إن) ياباه غير الأخص من البصريين؛ لأن الكلام إيجابٌ والمجور معرفة على الأصح، والمعنى أيضاً ياباه؛ لأنهم ليسوا أشدَّ عذاباً من سائر الناس.

وتُخَفَّفُ فتعمل قليلاً وتُهْمَلُ كثيراً، وعن الكوفيين أنها لا تخفف وأنه إذا قيل: (إن زيداً لمنطلق) فـ(إن) نافية، واللام بمعنى (إلا)، ويردُّه أن منهم من يعملها مع التخفيف، حكى سيويه (إن عمراً لمنطلق)، وقرأ الحرميان وأبو بكر: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لِيُوقِيَهُمْ﴾^(٢).

الثاني: أن تكون حرف جواب بمعنى (نعم) خلافاً لأبي عبيدة، استدلال المثبتون بقوله [من مجزوء الكامل]:

٤٦- وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ^(٣)

ورُدَّ بأنَّ لا تُسَلِّمُ أنَّ الهاء للسكت، بل هي ضمير منصوب بها، والخبر محذوف، أي: (إنَّه كذلك)، والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير رضي الله عنه لمن قال له: (لعن الله ناقة حملتني إليك): (إنَّ وراكبها) أي: نعم ولعن راکبها؛ إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً. وعن المبرد أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٤)، واعتراض

بأمرين: أحدهما: أنَّ مجيء (إن) بمعنى نعم شاذ، حتى قيل إنَّه لم يثبت. والثاني: أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ، وأجيب عن هذا بأنَّها لام زائدة وليست للابتداء، أو بأنَّها داخلة على مبتدأ محذوف، أي: (لَهُمَا سَاحِرَانِ)، أو بأنَّها دخلت بعد (إن) هذه لشبهها بـ(إن) المؤكدة لفظاً، كما قال [من الطويل]:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأَيْتُهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(٥)

(١) هو للأخطل، الكنيسة: معبد النصارى، وكان الأخطل نصرانياً، والجاذر: أولاد البقر، واجدها جُوذُر، وكنى بذلك عن النساء اللاتي رآهن في الكنيسة، واسم (إن) في البيت ضمير الشأن محذوفاً، ولا يصح جعله (من)؛ لأن الشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله، والجملة من (من) وجزئها في موضع الخبر [١٢٢/١].

(٢) هود/ ١١١.

(٣) هو لعبيد الله بن قيس الرقيات، والهاء في (إنه) قيل: للسكت، و(إن) بمعنى نعم، وقيل: ضمير اسم (إن)، والخبر محذوف، أي: كذلك [١٢٦/١].

(٤) طه/ ٦٣.

(٥) تقدم برقم ٢٤ ص ٢١

فزاد (إن) بعد (ما) المصدرية؛ لشيها في اللفظ بـ(ما) النافية.
ويُضَعَفُ الأَوَّلَ أَنْ زِيَادَةَ اللّامِ فِي الخَبَرِ خَاصَّةً بِالشُّعْرِ، وَالثَّانِي أَنْ الجَمْعَ بَيْنَ لامِ التَّوَكِيدِ
وَحَذْفِ المَبْتَدَأِ كالجَمْعِ بَيْنَ مُتَنَافِيَيْنِ.

وقيل: اسم (إن) ضمير الشآن، وهذا أيضاً ضعيف؛ لأنَّ الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه
الحذف، والمسموع من حذفه شاذُّ، إلاَّ في باب (أن) المفتوحة إذا خُفِّتْ، فاستسهلوه لوروده في
كلام بُنِيَ عَلَى التَّخْفِيفِ، فَحُذِفَ تَبَعًا لِحَذْفِ التُّونِ، ولأنَّه لو دُكِرَ لوجب التَّشْدِيدُ؛ إذ الضَّمائِرُ
تَرُدُّ الأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ يَقُولُ: (لُدُّ) و(لم يك) و(والله) يقول: (للدنك) و(لم
يكنه) و(بك لأفعلن)، ثمَّ يَرُدُّ إِشْكَالَ دُخُولِ اللّامِ، وَقِيلَ: هَذَا اسمها، ثمَّ اخْتَلَفَ فَقِيلَ:
جاءت على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثني بالألف دائماً، كقوله [من الرجز]:

٤٧- قَدْ بَلَّغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا^(١)

واختار هذا الوجه ابن مالك، وقيل: ﴿ هَذَا مَبْنِي ﴾ لدلالته على معنى الإشارة، وإنَّ
قول الأكثرين: (هذين) جرّاً ونصباً ليس إعراباً أيضاً، واختاره ابن الحاجب.
قلت: وعلى هذا فقراءة (هذان) أَفْئِسُّ؛ إذ الأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ الأَلَّا تَخْتَلَفُ صَيَغُهُ، مع أَنَّ فِيهَا
مناسبة لألف (ساحران)، وعكسه الياء في: ﴿ إِحْدَى أَبْتَنَى هَتَيْنِ ﴾^(٢)، فهي هنا أرجح؛
لمناسبة ياء (ابنتي).

وقيل: لَمَّا اجْتَمَعَت أَلْف (هذا) وَأَلْف التَّثْنِيَةِ فِي التَّقْدِيرِ قَدَّرَ بَعْضُهُمْ سَقُوطَ أَلْف التَّثْنِيَةِ
فلم تقبل ألف (هذا) التَّغْيِيرِ.

تنبيه:

تأتي (إن) فعلاً ماضياً مسنداً لجماعة المؤنث، من (الآين)، وهو التَّعَبُ، تقول: (النِّسَاءُ
إِنَّ)، أي تَعَبْنَ، أو من (آن) بمعنى قُرْبٍ، أو مُسْنَدًا لِغَيْرِهِنَّ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الأَيْنِ وَعَلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ
للمفعول على لغة من قال في (رَدِّ) و(حَبِّ): (رَدِّ) و(حِبِّ) بالكسر تشبيهاً له بـ(قيل)
و(بيع)، والأصل مثلاً: (أَنَّ زَيْدًا يَوْمَ الخَمِيسِ) ثمَّ قِيلَ: (إِنَّ يَوْمَ الخَمِيسِ)، أو فَعَلَ أمر
للوَاحِدِ مِنَ الأَيْنِ، أو لجماعة الإناث من (الآين) أو من (آن) بمعنى قُرْبٍ، أو للوَاحِدَةِ
مؤكِّدًا بالتُّونِ من (وَأَيُّ) بمعنى وعد، كقوله [من الخفيف]:

إِنَّ هَذَا المَلِيحَةَ الحَسَنَاءَ^(٣)

(١) قيل إن الرجز لرؤبة، وعزاه الجوهري لأبي النجم، والمجد: الكرم، قال ابن السكيت: الشرف والمجد
يكونان بالأباء، يقال: رجل شريف ماجد إذا كان له آباء متقدمون في الشرف، قال: والحسب والكرم
يكونان في الرجل نفسه وإن لم يكن له آباء لهم الشرف [١/١٢٧].

(٢) القصص/٢٧. (٣) تقدم ص ١٥.

وقد مرّ، ومركبةً من (إن) النافية و(أنا) كقول بعضهم: إن قائمٌ، والأصل: (إن أنا قائم) ففعل فيه ما مضى شرّحُه.
فالأقسام إذن عشرة، هذه الثمانية، والمؤكّدة، والجوابية.

تنبيه:

في الصّحاح: الأين: الإعياء، وقال أبو زيد: لا يبنى منه فعلٌ، وقد خولف فيه، انتهى، فعلى قول أبي زيد يسقط بعض الأقسام.

(أن) المفتوحة المشددة النون:

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيدٍ تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصحُّ أنّها فرعٌ عن (إن) المكسورة، ومن هنا صحَّ للزّخشي أن يدعي أنّ (أنما) بالفتح تفيد الحصر كـ(إنما)، وقد اجتمعنا في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُهُ وَاحِدٌ ﴾^(١)، فالأولى لقصر الصّفة على الموصوف، والثانية بالعكس، وقول أبي حيّان: (هذا شيءٌ انفرد به، ولا يُعرَفُ القولُ بذلك إلا في (إنما) بالكسر)، مردودٌ بما ذكرت، وقوله: (إن دعوى الحصر هنا باطلةٌ لاقتضاءها أنّه لم يوح إليه غير التوحيد) مردودٌ أيضاً بأنّه حصرٌ مقيدٌ؛ إذ الخطاب مع المشركين، فالمعنى: ما أوحى إليّ في أمر الربوبية إلا التوحيد لا الإشراف، ويسمى ذلك قصر قلب؛ لقلب اعتقاد المخاطب، وإلا فما الذي يقول هو في نحو ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾^(٢)، فإنّ (ما) للتفي (إلا) للحصر قطعاً، وليست صفتُهُ عليه الصّلاة والسّلام منحصرةً في الرسالة، ولكن لما استعظموا موته جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويسمى (قصر أفراد).

والأصحُّ أيضاً أنّها موصولٌ حرفيٌّ مؤوّلٌ مع معموليه بالمصدر، فإن كان الخبر مشتقاً فالمصدر المؤوّل به من لفظه، فتقدير (بلغني أنّك تنطلق) أو (أنّك منطلق): بلغني الانطلاق، ومنه (بلغني أنّك في الدار)، التقدير (استقرارك في الدار)؛ لأنّ الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقرّ أو مستقرٌّ، وإن كان جامداً قدّر بالكون، نحو: (بلغني أنّ هذا زيدٌ) تقديره: بلغني كونه زيداً؛ لأنّ كلّ خبر جامدٍ يصحُّ نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول: هذا زيدٌ، وإن شئت: هذا كائنٌ زيداً؛ إذ معناه واحدٌ، وزعم السّهيلي أنّ الذي يؤوّل بالمصدر إنّما هو (أن) النَّاصِبة للفعل؛ لأنّها أبداً مع الفعل المتصرّف، و(أنّ) المشددة إنّما تؤوّل بالحديث، قال: وهو قول سيبويه، ويؤيده أنّ خبرها قد يكون اسماً محضاً، نحو: علمت أنّ اللّيث الأسد، وهذا لا يُشعر بالمصدر، انتهى. وقد مضى أنّ هذا يقدر بالكون.

(١) الأنبياء/١٠٨. (٢) آل عمران/١٤٤.

وتخفّف (أنّ) بالاتّفاق فيبقى عملها على الوجه الذي تقدّم شرحه في (أن) الخفيفة.
الثاني: أن تكون لغّة في (لعلّ) كقول بعضهم: ائتِ السوق أنّك تشتري لنا شيئاً، وقراءة
من قرأ: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(١) ، وفيها بحث سيأتي في باب اللام.
(أم):

على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون متّصلة، وهي منحصرة في نوعين؛ وذلك لأنّها إمّا أن تتقدّم عليها همزة
التّسوية نحو ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾^(٢) ، ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا
أَمْ صَبَرْنَا ﴾^(٣) ، وليس منه قول زهير [من الوافر]:

٤٨- وَمَا أَدْرَى وَسَوْفَ إِخَالَ أَدْرَى أَقَوْمَ آلِ حِصْنِ أُمِّ نِسَاءٍ^(٤)

لما سيأتي. أو تتقدّم عليها همزة يطلّب بها وب(أم) التّعيين، نحو: (أزيد في الدّار أم عمرو؟)
وإنّما سُمّيت في التّوعين متّصلة لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر،
وتُسمّى أيضاً معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التّسوية في النوع الأوّل والاستفهام في التّوع
الثّاني.

ويفترق التّوعان من أربعة أوجه:

أولّها وثانيها: أنّ الواقعة بعد همزة التّسوية لا تستحقّ جواباً؛ لأنّ المعنى معها ليس على
الاستفهام، وأنّ الكلام معها قابلٌ للتّصديق والتّكذيب؛ لأنّه خبرٌ، وليست تلك كذلك؛ لأنّ
الاستفهام معها على حقيقته.

والثّالث والرّابع: أنّ الواقعة بعد همزة التّسوية لا تقع إلاّ بين جملتين، ولا تكون الجملتان
معها إلاّ في تأويل المفردين، وتكونان فعليّتين كما تقدّم، واسميتين كقوله [من الطويل]:

٤٩- وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكاً أَمَوْتِي نَاءِ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ^(٥)

ومختلفتين نحو ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَمِتُونَ ﴾^(٦).
و(أم) الأخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها، نحو ﴿ ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ
السَّمَاءُ ﴾^(٧) ، وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين، وتكونان أيضاً فعليّتين كقوله [من البسيط]:

(١) الأنعام/١٠٩. (٢) المنافقون/٦. (٣) إبراهيم/٢١.

(٤) هذا من قصيدة لزهير بن أبي سلمى، إخال: بكسر الهمزة، وقد تفتح، بمعنى أظنّ، القوم: الرجال لا نساء
فيهم، واستشهد به المصنف هنا على أن الهمزة فيه طلّب بها وب(أم) التّعيين، خلافاً لابن الشجري حيث
ظن الهمزة فيه للتّسوية [١/١٣٠].

(٥) لم يسم قائله، والنائي: البعيد، والآن: نصب على الظرف، وهو مبتدأ و(واقع) خبره [١/١٣٤].

(٦) الأعراف/١٩٣. (٧) النازعات/٢٧.

٥٠- فُقِمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَقْنِي فُقِلْتُ أَهْيَ سَرَتٍ أَمَ عَادَنِي حُلْمٌ^(١)
 وذلك على الأرجح في (هي) من أنها فاعلٌ بمحذوفٍ يفسره (سَرَتٌ)، واسميتين كقوله [من الطويل]:

٥١- لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمَ شُعَيْثُ ابْنُ مَنقر^(٢)
 الأصل: (أشعث) بالهمز في أوله والتنوين في آخره، فحذفهما للضرورة، والمعنى: ما أدري أي النسبين هو الصحيح، ومثله بيت زهير السابق، والذي غلط ابن الشجري حتى جعله من النوع الأول توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة؛ لمنافاته لفعل الدراية، وجوابه أن معنى قولك: (علمت أزيد قائم): علمت جواب أزيد قائم، وكذلك: (ما علمت)، وبين المختلفتين، نحو ﴿ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾^(٣)، وذلك أيضًا على الأرجح من كون (أنتم) فاعلاً.

مسألة:

(أم) المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين؛ لأنها سؤال عنه، فإذا قيل: (أزيد عندك أم عمرو؟) قيل في الجواب: زيد، أو قيل: عمرو، ولا يقال: لا، ولا: نعم، فإن قلت: فقد قال ذو الرمة [من الطويل]:

٥٢- تَقُولُ عَجُوزٌ مَدْرَجِي مَتْرُوحًا عَلَيَّ بِابِهَا مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وَغَادِيَا
 أَدُو زَوْجَةٍ بِالمَصْرِ أَمْ دُو خُصُومَةٍ أَرَاكَ لَهَا بِالبَصْرَةِ العَامِ ثَاوِيَا
 فُقِلْتُ لَهَا: لا، إِنَّ أَهْلِي جِيرَةٌ لِأَكْثَبَةِ الدَّهْنَا جَمِيعًا وَمَالِيَا
 وَمَا كُنْتُ مَدُّ أَبْصَرْتَنِي فِي خُصُومَةٍ أُرَاجِعُ فِيهَا يَا ابْنَةَ القَوْمِ قَاضِيَا^(٤)

(١) من قصيدة لزيد بن حمل، وقيل: لزيد بن منقذ، وقيل: للمرار بن منقذ، وفي الأغاني أنها لبدر أخي المرار بن سعيد، فُقِمْتُ لِلطَّيْفِ: أي للخيال الزائر، ويروى (للزور)، مَرْتَاعًا: أي فزعًا، وهو حال، فَارَقْنِي: أفلقتني، وعادني: اعتادني، [١/١٣٤].

(٢) للأسود بن يعفر النهشلي، يكنى أبا نهشل، وقيل: أبو الجراح، وهو جاهلي أعمى، قال الأعمش: شعيب حي من تميم ثم من بني منقر، فجعلهم أدياء وشك في كونهم منهم أو من بني سهم، وسهم هنا حي من قيس، واستشهد سيبيويه بالبيت على حذف همزة الاستفهام؛ لأن المعنى (أشعث)، قال العسكري في التصحيف: ولعمرك: مبتدأ خبره محذوف، أي قسمني، ومفعول (ما أدري) جملة قوله: شعيب، أو تقديره: أشعث بن سهم، و(شعث) مبتدأ و(ابن سهم) خبره، وكذا في الموضع الثاني ف(ابن) فيهما خبر لا صفة، وإنما حذف التنوين من (شعث) للضرورة أو لمنع الصرف لأنه اسم للقبيلة [١/١٣٨].

(٣) الواقعة/٥٩.

(٤) هذه الأبيات من قصيدة لذي الرمة، والمدرج: مصدر من درج الرجل إذا مشى، وهو مبتدأ، والمتروح: اسم فاعل من تروح إذا ذهب في الزمن المسمى بالرواح، وهو من زوال الشمس إلى الليل، ونصبه على الحال، وخبر المبتدأ: (علي بابها)، والجملة صفة عجزوز، و(من عند) متعلق بمتروح، وغاديا: عطف على (متروحًا)، وهو من غدا إذا ذهب أول النهار، وذو: خبر (أنت) مقدراً، وفي قوله: (زوجة) بالتاء شاهد على من أنكرك ذلك، وإن كان الأشهر في المرأة زوجاً بلا تاء، والعام: يصب على الطرف، وثاويًا: حال إن كانت (أراك) بصريّة، وإلا فمفعول ثان، وهو المقيم، والجيرة: جمع قلة للجار، والأكثبة: جمع كتيب، وهو الرمل المجتمع كالكوم، والدهناء: موضع ببلاد تميم، يمد ويقصر [١/١٣٩].

قلت: ليس قوله (لا) جواباً لسؤالها، بل ردُّ لما توهمته من وقوع أحد الأمرين: كونه ذا زوجة، وكونه ذا خصومة، ولهذا لم يكتفِ بقوله: (لا)؛ إذ كان ردُّ ما لم تلفظ به إنَّما يكون بالكلام التَّام، فلهذا قال: (إنَّ أهلي جيرة البيت) و (وما كنت مذ أبصرتني ...) البيت.

مسألة:

إذا عطفت بعد الهمزة بـ(أو) فإن كانت همزة التَّسوية لم يجز قياساً، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: (سواءً كان كذا أو كذا)، وهو نظير قولهم: (يجب أقلُّ الأمرين من كذا أو كذا)، والصَّواب العطف في الأوَّل بـ(أم) وفي الثَّاني بالواو، وفي الصحاح: تقول: (سواءً عليَّ قمت أو قعدت) انتهى، ولم يذكر غير ذلك، وهو سهوٌ.

وفي كامل الهذلي أن ابن محيَّصن قرأ من طريق الزعفراني: ﴿سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم﴾، وهذا من الشُّذوذ بمكان. وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياساً وكان الجواب بـ(نعم) أو بـ(لا)؛ وذلك أنه إذا قيل: (أزيدُ عندك أو عمرو؟) فالمعنى: أحدهما عندك أم لا؟ فإن أجبت بالتَّعيين صحَّ؛ لأنَّه جوابٌ وزيادة، ويقال: (ألحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟) فتعطف الأوَّل بـ(أو) والثاني بـ(أم)، ويُجاب عندنا بقولك: (أحدهما)، وعند الكيسانية بـ(ابن الحنفية)، ولا يجوز أن تجيب بقولك: (الحسن) أو بقولك: (الحسين)؛ لأنَّه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحنفية، ولا من الحسين وابن الحنفية، وإنَّما جعل واحداً منهما - لا بعينه - قريباً لابن الحنفية، فكأنَّه قال: أحدهما أفضل أم ابن الحنفية؟

مسألة:

سُمع حذف (أم) المتَّصلة ومعطوفها، كقول الهذلي [من الطويل]:
دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشِدُ طِلَابُهَا^(١)
تقديره: (أم غي)، كذا قالوا، وفيه بحثٌ كما مرَّ، وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ . أَمْ﴾^(٢): إنَّ الوقف هنا، وإنَّ التَّقدير (أم تبصرون)، ثمَّ يتبدأ ﴿أَنَا حَيْرٌ﴾، وهذا باطل؛ إذ لم يُسمع حذف معطوفٍ بدون عاطفه، وإنَّما المعطوفُ جملةٌ ﴿أَنَا حَيْرٌ﴾، ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أنَّ الأصل (أم تبصرون)، ثمَّ أُقيمت الاسمِيَّة مقام الفعلِيَّة والسببُ مقام المُسبَّب؛ لأنَّهم إذا قالوا له: (أنت خيرٌ) كانوا عنده بُصراء، وهذا معنى كلام سيويه.

فإن قلت: فإنَّهم يقولون: (أتفعل هذا أم لا؟) والأصل: (أم لا تفعل؟) قلت: إنَّما وقع الحذفُ بعد (لا) ولم يقع بعد العاطف، وأحرف الجواب تُحذفُ الجملُ بعدها كثيراً وتقوم هي في اللَّفظ مقام تلك الجمل، فكأنَّ الجملة هنا مذكورة؛ لوجود ما يُغني عنها.

(١) هو الشاهد رقم ٤ المتقدم ص ٩. (٢) الزخرف/ ٥١، ٥٢.

وأجاز الرَّخْشَرِيُّ وحده حذف ما عطفت عليه (أم) فقال في ﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ ﴾^(١): يجوز كون (أم) متصلةً على أنَّ الخطابَ لليهودِ وحذفُ مُعَادِلِهَا، أي: (أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء؟)، وجوزَ ذلك الواحديُّ أيضاً، وقدَّرَ (أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء؟) انتهى.

الوجه الثاني^(٢): أن تكون منقطعة، وهي ثلاثة أنواع: مسبوقةٌ بالخبر المحض، نحو: ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَّغْتَهُ ﴾^(٣)، ومسبوقةٌ بهمزةٍ لغير استفهام، نحو ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ﴾^(٤)؛ إذ الهمزة في ذلك للإنكار، فهي بمنزلة النفي، والمتصلة لا تقع بعده، ومسبوقةٌ باستفهامٍ بغير الهمزة، نحو: ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾^(٥).

ومعنى (أم) المنقطعة الذي لا يفارقها الإضراب، ثم تارة تكون له مجرداً، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً أو استفهاماً طليئياً.

فمن الأول: ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾^(٦).

أما الأولى فلأنَّ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، وأما الثانية فلأنَّ المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء، قال الفراء: يقولون: (هل لك قبلنا حق أم أنت رجل ظالم؟) يريدون: بل أنت. ومن الثاني: ﴿ أَمْ لَهُ أَلْبَنَاتٌ وَلَكُمْ أَبْنُونَ ﴾^(٧)، تقديره: (بل أله البنات ولكم البنون)؛ إذ لو قُدِّرَتْ للإضراب المحض لزم المحال.

ومن الثالث قولهم: (إنها لإبل أم شاء)، التقدير: بل أهي شاء، وزعم أبو عبيدة أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد فقال في قول الأخطل [من الكامل]:

٥٣ - كَذَبْتَكَ عَيْنِكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظُّلَامَ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاً^(٨)

إنَّ المعنى: (هل رأيت ...).

ونقل ابنُ الشَّجَرِيِّ عن جميع البصريين أنها أبداً بمعنى (بل) والهمزة جميعاً، وأنَّ الكوفيَّين خالفوهم في ذلك، والذي يظهر لي قولهم؛ إذ المعنى في نحو ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾^(٩) ليس على الاستفهام، ولأنَّه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو

(١) البقرة/١٣٣. (٢) من وجوه (أم). (٣) السجدة/٢، ٣. (٤) الأعراف/١٩٥.

(٥) الرعد/١٦. (٦) الرعد/١٦. (٧) الطور/٣٩.

(٨) هذا مطلع قصيدة للأخطل يهجو جريراً، كذبتك عينك: استشهد به بعضهم على حذف همزة الاستفهام، أي: أكذبتك؟ وقوله: أم رأيت أورده المصنف على أن أبا عبيدة قال: إن (أم) فيه بمعنى الاستفهام المجرد، أي: هل رأيت، وواسط: بلد بالعراق، والغلس: ظلمة آخر الليل، والرباب: اسم امرأة، منقول من اسم السحاب [١/١٤٣]. (٩) الرعد/١٦.

﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ ﴾^(١)، ونحو ﴿ أَمَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(٢)، ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ ﴾^(٣)، وقوله [من البسيط]:

٥٤- أَمِّي جَزَوَا عَامِرًا سُوءَى بِفِعْلِهِمْ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونِي السُّوءَى مِنَ الْحَسَنِ
 أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقَ بِهِ رَثْمَانَ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ^(٤)
 (العلوق) بفتح العين المهملة: الناقة التي علق قلبها بولدها، وذلك أنه ينحر ثم يحشى جلده تبناً ويجعل بين يديها لتشمه فتدر عليه، فهي تسكن إليه مرةً وتنفّر عنه أخرى، وهذا البيت يُنشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده، وقد أنشده الكسائي في مجلس الرّشيد بحضرة الأصمعيّ فرفع (رثمان) فردّه عليه الأصمعيّ وقال: إنّه بالنصب، فقال له الكسائي: اسكت، ما أنت وهذا؟ يجوز الرّفْع والنّصْب والجرُّ، فسكت، ووجهه أنّ الرّفْع على الإبدال من (ما)، والنّصْب بـ(تعطي)، والخفض بدل من الهاء، وصوب ابن السجريّ إنكار الأصمعيّ فقال: لأنّ رثمانها للبوّ بأنفها هو عطيتها إياه، لا عطية لها غيره، فإذا رفع لم يبق لها عطية في البيت؛ لأنّ في رفعه إخلاء (تعطي) من مفعوله لفظاً وتقديراً، والجرُّ أقرب إلى الصواب قليلاً، وإنّما حقّ الإعراب والمعنى النّصْب، وعلى الرّفْع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه، أي: (رثمان أنفٍ له).

والضمير في (بفعلهم) لعامر؛ لأنّ المراد به القبيلة، و(من) بمعنى البدل، مثلها في ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾^(٥)، وأنكر ذلك بعضهم وزعم أنّ (من) متعلّقة بكلمة البدل محذوفة.

ونظير هذه الحكاية أنّ ثعلباً كان يأتي الرياشي ليسمع منه الشعر، فقال له الرياشي يوماً: كيف تروي (بازل) من قوله [من الرجز]:

٥٥- مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوَانَ مِئِّي
 بازل عامين حديث سنّي
 لمثل هذا ولدتني أمّي^(٦)

(١) الرعد/١٦. (٢) النمل/٨٤. (٣) الملك/٢٠.

(٤) هذان آخر مقطوعة لأفنون التعلبي، والعلوق: الناقة تعطف على غير ولدها فلا ترأمه، وإنما تسد بأنفها وتمنع لبنها، قاله في الصحاح، ورثمان: قال الجاحظ في البيان: أصله الرقة والرحمة، فالرؤوم أرق من الرؤوف، وقوله: رثمان أنف كأنها كأنها تثر ولدها بأنفها وتمنعه اللبن [١/١٤٦].
 (٥) التوبة/٣٨.

(٦) هو لأبي جهل في وقعة بدر، وأخرجه ابن إسحاق في مغازيه بلفظ (حديث سنّي)، وذكره المبرد في الكامل بلفظ (حديث سنّ)، تنقِم: مضارع نَقَم أي تكره، والعوان من الحروب: التي قوتل فيها مرةً، كأنهم جعلوا الأولى بكراً، والبازل: اسم فاعل من بزل البعير يبزل بزولا أي انشقّ نابه ذكراً كان أو أنثى، والمراد في البيت وصفه بالقوة والجلادة، والحديث السنّ: الشاب [١/١٤٧].

فقال ثعلب: المثلثي تقول هذا؟ إنما أصير إليك لهذه المقطعات والخرافات، يُروى البيت بالرفع على الاستئناف وبالحذف على الإتيان وبالنصب على الحال.

ولا تدخل (أم) المنقطعة على مفرد، ولهذا قدرُوا المبتدأ في (إنها لإبل أم شاء)، وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ(بل) وقدرها هنا بـ(بل) دون الهمزة، واستدل بقول بعضهم: (إنَّ هناك لإبلًا أم شاء) بالنصب، فإن صحَّت روايته فالأولى أن يقدر لـ(شاء) ناصبٌ، أي: (أم أرى شاء).

تنبيه:

قد تردُّ (أم) محتملةً للاتصال والانقطاع، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ تُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُمْ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(١)، قال الزخشي: يجوز في (أم) أن تكون معادلةً بمعنى (أي الأمرين كائن) على سبيل التقرير؛ لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة. انتهى.

ومن ذلك قول المتنبِّي [من الوافر]:

أُحَادٌ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أُحَادٍ لِيَلْتَنَا الْمُنُوطَةُ بِالتَّنَادِي^(٢)

فإن قدرتها فيه متصلةً فالمعنى أنه استطال الليلة فشكَّ أو احدة هي أم ستَّ اجتمعت في واحدة، فطلب التَّعيين، وهذا من تجاهل العارف، كقوله [من الطويل]:

٥٦- أيا شجرَ الخابور مالكَ مورقاً كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ^(٣)

وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل (أحاد)، ويكون تقديم الخبر - وهو (أحاد) - على المبتدأ - وهو (ليلتنا) - تقديمًا واجبًا؛ لكونه المقصود بالاستفهام مع (سداس)؛ إذ شرط الهمزة المعادلة لـ(أم) أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ويلي (أم) المعادل الآخر؛ ليفهم السامع من أوَّل الأمر الشياء المطلوب تعيينه، تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ: (أزيدُ قائمٌ أم عمرو؟) وإن شئت: (أزيدُ أم عمرو قائمٌ؟)، وإذا استفهمت عن تعيين الخبر: (أقائمٌ زيدٌ أم قاعدٌ؟) وإن شئت: (أقائمٌ أم قاعدٌ زيدٌ؟)، وإن قدرتها منقطعةً فالمعنى أنه أخبر عن ليلته بأنها ليلةٌ واحدة، ثمَّ نظر إلى طولها فشكَّ، فجزم بأنها ستُّ في ليلة فأضرب، أو شكَّ هل هي ستُّ في ليلة أم لا فأضرب واستفهم، وعلى هذا فلا همزة مقدرة، ويكون تقديم (أحاد) ليس على الوجوب؛ إذ الكلام خبر.

(١) البقرة/ ٨٠.

(٢) للمتنبِّي.

(٣) هذا من أبيات ليلي بنت طريف التغلبيَّة، ترثي أخاها الوليد، وقيل: اسمها سلمى [١٤٨/١].

وأظهر الوجهين الاضمار؛ لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون (سداس) خبراً عنه في وجه الانقطاع كما لزم عند الجمهور في (إنها لإيل أم شاء)، ومن الاعتراض بجملة (أم هي سداس) بين الخبر - وهو (أحاد) - والمبتدأ - وهو (لييلتنا) -، ومن الإخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة؛ فإن ذلك معلوم لا فائدة فيه، ولك أن تُعارض الأول بأنه يلزم في الاضمار حذف همزة الاستفهام، وهو قليل، بخلاف حذف المبتدأ.

واعلم أن هذا البيت اشتمل على لحنات: استعمال (أحاد) و(سداس) بمعنى (واحدة) و(ست)، وإنما هما بمعنى (واحدة واحدة) و(ست ست)، واستعمال (سداس) وأكثرهم يأباه ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة، وتصغير ليلة على (ليلة) وإنما صغرتها العرب على (لَيْلِيَّة) بزيادة الياء على غير قياس حتى قيل إنها مبنية على (ليلة) في نحو قول الشاعر [من الرجز]:

٥٧- في كل ما يوم وكل ليلاه^(١)

ومما قد يُستشكل فيه أنه جمع بين متنافيين: استطالة الليلة وتصغيرها، وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم، كقوله [من الطويل]:

٥٨- دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^(٢)

الثالث^(٣): أن تقع زائدة، ذكره أبو زيد، وقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ . أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾^(٤): إنَّ التَّقْدِيرَ: (أفلا تبصرون أنا خير) والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤيئة [من البسيط]:

٥٩- يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنَجِي مِنَ الْهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ^(٥)

الرابع: أن تكون للتعريف، نُقِلَتْ عن طيء وعن حمير، وأنشدوا [من المنسرح]:

٦٠- ذَاكَ خَلِيلِي وَدُو يُوَاصِلِي يَرْمِي وِرَائِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلَمَهُ^(٦)

(١) أنشده ابن الأعرابي، وصدرة: (يا ويحه من جمل ما أشقاه).

(٢) هو من قصيدة للبيد بن ربيعة الصحابي رضي الله عنه، استشهد به المصنف هنا وفي (رب) كالكوفيين على أن التصغير يرد للتعظيم؛ إذ المعنى (داهية عظيمة)، وقد أوجب عنه بأنها صغرت لدقتها وخفائها، فهو راجع إلى معنى التقليل [١٥٠/١].

(٣) من وجوه (أم). (٤) الزخرف/٥١، ٥٢.

(٥) هذا مطلع قصيدة لساعدة بن جؤيئة يرثي بها من أصيب يوم معيط، قال السكري: يُرْوَى (ألا منجى): أي هل ينجو أحد من الهرم، أم هل يندم إنسان على العيش بعد الشيب [١٥٦/١].

(٦) قال المصنف في شواهد: زعم بعضهم أن الواو في (وذو) زائدة، وكأنه توهم أن (ذو) صفة لـ(خليلي) والصفة لا تعطف على المعطوف، وهذا غير لازم؛ لجواز أن يكون خبراً ثانياً، فيكون كقولك: زيد الكاتب والشاعر، والسلمة: واحدة السلام، وهي الحجارة، وفي البيت شاهد على أمرين: أحدهما: استعمال (ذو) بمعنى الذي، والثاني: استعمال (أم) بمعنى (أل)، وقال العيني: البيت قاله بجير بن غنمة أحد بني بولان الطائي، شاعر جاهلي مقل، وقد وقع فيه تركيب صدر بيت على عجز آخر [١٥٩/١].

وفي الحديث (ليس من اميرٍ امصيامٌ في امسفر)، كذا رواه التميمي بن تولى رضي الله عنه، وقيل: إن هذه اللغة مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها، نحو: (غلام) و(كتاب)، بخلاف (رجل) و(ناس) و(لباس)، وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: (خذ الرُمح واركب امفرس)، ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم، ألا ترى إلى البيت السابق وأنها في الحديث دخلت على النوعين؟

(أل):

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى (الذي) وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصفات المشبهة، وليس بشيء؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت، فلا تؤوّل بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولةً باتفاق، وقيل: هي في الجميع حرف تعريف، ولو صح ذلك لمَنعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير والوصف، وقيل: موصولٌ حرفي، وليس بشيء؛ لأنها لا تؤوّل بالمصدر، وربما وُصِلتُ بظرفٍ، أو بجملة اسمية، أو فعلية فعلها مضارع، وذلك دليلٌ على أنها ليست حرف تعريف، فالأوّل كقوله [من الرجز]:

٦١- مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَيَّ الْمَعَةَ

فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ^(١)

والثاني كقوله [من الوافر]:

٦٢- مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ^(٢)

والثالث كقوله [من الطويل]:

٦٣- صوتُ الحمارِ اليجدع^(٣)

والجميع خاصٌ بالشعر، خلافاً للأخفش وابن مالك في الأخير.

(١) لم يسم قائله، و(من) مبتدأ، والخبر (فهو حر)، ودخلت الفاء لتضمّن المبتدأ معنى الشرط، والمعنى: تقديره (الذي معه)، وصل (أل) الموصولة بـ(مع) شذوذاً، حر: أي جدير [١/١٦١].

(٢) لم يسم قائله، وقد قيل إن أصله (من القوم الذين رسول الله منهم)، فأبقى الألف واللام من (الذين) وحذف الباقي للضرورة، دانت: خضعت وذلت [١/١٦١].

(٣) لذي الخرق الطهوي، واسمه دينار بن هلال، وفي المؤلف للأمدي أن اسمه قرط، شاعر جاهلي، وتمام البيت: يقول الخنثى وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع، ووقع في حاشية الدماميني أن (اليجدع) من جدعت الحمار: سجنته؛ فإن الحمار إذا حبس كثر تصويته، قال: وإذا جعل من الجدع الذي هو قطع الأنف أو الأذن لم يظهر له معنى، وليس كما قال لما تقدّم؛ فإن صوت الحمار حالة تقطع أذنه أكثر وأقبح لما يقاسبه من الألم، وكأنه ظن أن المراد صوته بعد سبق التجديع، وليس المراد كذلك، بل المراد حالة التجديع والقطع، وفي شواهد العيني: قيل إن الحمار إذا كان مقطوع الأذن يكون صوته أرفع [١/١٦٢].

والثاني: أن تكون حرفَ تعريفٍ، وهي نوعان: عهديةٌ وجنسيةٌ، وكلُّ منهما ثلاثة أقسام، فالعهديةٌ إما أن يكون مصحوبها **معهوداً** **ذكرياً** نحو ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾^(١)، ونحو ﴿ فِيهَا مَصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾^(٢)، ونحو (اشترت فرساً ثمّ بعت الفرس)، وعبرة هذه أن يسدّ الضمير مسدّها مع مصحوبها، أو **معهوداً** **ذهنياً** نحو ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾^(٣)، ونحو: ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾^(٤) أو **معهوداً** **حضورياً**.

قال ابن عصفور: ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الإشارة نحو: (جاءني هذا الرجل)، أو (أي) في النداء نحو: (يا أيها الرجل)، أو (إذا) الفجائية نحو: (خرجت فإذا الأسد)، أو في اسم الزمان الحاضر نحو: (الآن). انتهى، وفيه نظرٌ، تقول لشاتم رجل بحضرتك: (لا تشتم الرجل) فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولأنّ التي بعد (إذا) ليست لتعريف شيءٍ حاضرٍ حالة التكلّم، فلا تشبه ما الكلام فيه، ولأنّ الصّحيح في الداخلة على (الآن) أنّها زائدة؛ لأنّها لازمة، ولا يُعرف أنّ التي للتعريف وردت لازمة، بخلاف الزائدة، والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾^(٥).

والجنسيةٌ إمّا لاستغراق الأفراد وهي التي تخلفها (كلّ) حقيقةً نحو ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾^(٦)، ونحو ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ . إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾^(٧)، أو لاستغراق خصائص الأفراد وهي التي تخلفها (كلّ) مجازاً، نحو: (زيدٌ الرجلُ علماً)، أي الكامل في هذه الصفة، ومنه ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾^(٨)، أو لتعريف الماهية وهي التي لا تخلفها (كلّ) لا حقيقةً ولا مجازاً، نحو: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾^(٩)، وقولك: (والله لا أتزوج النساء أو لا ألبس الثياب)، ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما، وبعضهم يقول في هذه إنّها لتعريف العهد؛ فإنّ الأجناس أمورٌ معهودةٌ في الأذهان متميّزٌ بعضها عن بعض.

ويقسّم المعهود إلى شخص وجنس، والفرق بين المعرفّ بـ(أل) هذه وبين اسم الجنس التّكرة هو الفرق بين المقيّد والمطلق، وذلك لأنّ ذا الألف واللام يدلُّ على الحقيقة بقيد حضورها في الدّهن، واسم الجنس التّكرة يدلُّ على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد.

تنبيه:

قال ابن عصفور: أجازوا في نحو (مررت بهذا الرجل) كون الرجل نعتاً وكونه بياناً، مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبيّن، وفي النّعت ألا يكون أعرف من المنعوت،

(١) الزمل/١٥، ١٦. (٢) النور/٣٥. (٣) التوبة/٤٠. (٤) الفتح/١٨. (٥) المائدة/٣.
(٦) النساء/٢٨. (٧) العصر/٢، ٣. (٨) البقرة/٢. (٩) الأنبياء/٣٠.

فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف؟ وأجاب بأنه إذا قُدِّرَ شيئاً قُدِّرَتْ (أل) فيه لتعريف الحضور، فقد يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول (أل)، والإشارة إنّما تدلُّ على الحضور دون الجنس، وإذا قُدِّرَ نعتاً قُدِّرَتْ (أل) فيه للعهد، والمعنى: مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا، فلا دلالة فيه على الحضور، والإشارة تدلُّ عليه فكانت أعرف، قال: وهذا معنى كلام سيبويه.

الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: لازمة وغير لازمة.

فالأولى كالتي في الأسماء الموصولة على القول بأنَّ تعريفها بالصِّلة، وكالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها كـ(التَّضَر) و(التُّعْمَان) و(اللَّات) و(العزَّى) أو لارتجالها كـ(السموأل)، أو لغلبتها على بعض من هي له في الأصل كـ(البيت) للكعبة و(المدينة) لطيبة و(النَّجم) للثُّريا، وهذه في الأصل لتعريف العهد.

والثانية نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح، وغيرها، فالأولى الدَّاخلة على علمٍ منقول من مجردٍ صالح لها ملموح أصله كـ(حارث) و(عبَّاس) و(ضحَّاك) فتقول فيها: الحارث والعبَّاس والضحَّاك، ويتوقف هذا النوع على السَّماع، ألا ترى أنّه لا يقال مثل ذلك في نحو (محمَّد) و(معروف) و(أحمد)، والثانية نوعان: واقعة في الشُّعر، وواقعة في شذوذٍ من النَّثر، فالأولى كالدَّاخلة على (يزيد) و(عمرو) في قوله [من الرجز]:

٦٤- باعد أمَّ العَمْر من أسيرها
حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصُورها^(١)

وفي قوله [من الطويل]:

٦٥- رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارِكًا شَدِيدًا بِأَعْيَابِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ^(٢)

(١) أنشده الأصمعي شاهداً على زيادة أل في العلم، ولم ينسبه إلى أحد، والحُرَّاس: جمع الحرس، نسبة إلى الحرس، وهم حرس السلطان، والقصور: جمع قصر [١٦٣/١].

(٢) هذا من قصيدة لابن ميادة، واسمه الرَّماح بن أبرد، يمدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، وأورده في منتهى الطلب بلفظ (وجدت) بدل (رأيت)، و(أحناء) بدل (أعباء)، ورأيت: علمية أو بصرية، والأعباء: جمع عبء: كل ثقل، والأحناء جمع حنو، وهو حنو السرج والقتب، كنى به عن أمور الخِلافة الشاقَّة، والكاهل: ما بين الكتفين، وهو مرفوع بـ(شديد)، وفي البيت شواهد: أحدها زيادة الألف واللام في العلم وهو (اليزيد)، والثاني دخول (أل) للمح الصفة في العلم المنقول من الوصف وهو (الوليد)، والثالث صرف ما لا ينصرف إذا دخلته (أل) ولو كانت زائدة، كما في (اليزيد)، وقد استشهد به المصنف في التوضيح لذلك، والرابع نصب (رأيت) بمعنى علمت مفعولين، والثاني قوله: (مباركا)، فإن كانت بصرية فهو حال، والخامس تعدُّد الخبر؛ لأن جزئي باب (علم) أصلهما المبتدأ والخبر، وهو هنا في (شديداً)، والسادس إعمال (فعيل) لاعتماده على خبر ذي خبر، والسابع الفصل بين فعيل ومعموله بالجار والجرور، والثامن الاستعارة بتزليل المعقول منزلة المحسوس [١٦٤/١].

فَأَمَّا الدَّاحِلَةُ عَلَى (وليد) في البيت فللمح الأصل، وقيل: (أل) في (اليزيد) و(العَمْرُو) للتعريف، وإِنَّهُمَا نُكْرًا ثُمَّ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِمَا (أل) كما يُنْكَرُ العَلْمُ إِذَا أَضِيفَ، كقوله [من الطويل]:

٦٦- عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ (١)

واخْتَلَفَ فِي الدَّاحِلَةِ عَلَى (بنات أوبر) في قوله [من الكامل]:

٦٧- وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَن بَنَاتِ الأُوبرِ (٢)

فقيل: زائدة للضرورة؛ لأنَّ (ابن أوبر) عَلِمَ عَلَى نوعٍ من الكمأة، ثُمَّ جُمِعَ عَلَى (بنات أوبر) كما يقال في جمع ابن عرس: (بنات عرس)، ولا يقال: بنو عرس؛ لأنه لِمَا لا يعقل، وردَّه السَّخَاوِيُّ بِأَنَّهَا لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم فكان يخفضه بالفتحة؛ لأنَّ فِيهِ العِلْمِيَّةُ والوزن، وهذا سهوٌ منه؛ لأنَّ (أل) تقتضي أن ينجرَّ الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة فيه؛ لأنه قد أَمِنَ فِيهِ التَّنْوِينُ، وقيل: (أل) فِيهِ لِلْمَحِ الأَصْلُ؛ لأنَّ (أوبر) صفةٌ كـ(حسن) و(حسين) و(أحمر)، وقيل: للتعريف وإنَّ (ابن أوبر) نكرةٌ كـ(ابن لبون)، فـ(أل) فِيهِ مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ [من البسيط]:

٦٨- وَأَبْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُرِّي فِي قَرَنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القِنَاعِيسِ (٣)

قال المبرِّدُ: ويردُّه أَنَّهُ لَمْ يُسْمِعْ (ابن أوبر) إِلَّا مَمْنُوعَ الصَّرْفِ.

(١) قال المبرد في الكامل: قال رجل من طيء - وكان رجل منهم يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الخيل قتل رجلاً من بني أسد يقال له زيد، ثم أقيد به بعد - :

علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم بأبيض مشحوذ الغرار يمان

... قال الزمخشري: وأجرى زيداً مجرى النكرات فأضافه، وقال غيره: الأصل زيد صاحبنا وزيد صاحبكم، فحذف الصفة وجعل الموصوف خلفاً عنهما في الإضافة، **ويوم النقي**: أي يوم الحرب عند النقي، وهو الكتيب من الرمل [١٦٥/١].

(٢) أنشده أبو زيد ولم يسم قائله، قال المصنف: أصل (**جنيتك**) جنيت لك، أي تناولت لك، فحذف الجار توسعاً، وقال ابن الدماميني: يحتمل أنه ضمن (جنى) معنى (أعطى) فعدها إلى اثنين، قلت: ويحتمل أن يكون الحذف مناسبة لقوله: **نهيتك** في المصراع الثاني، وهو نوع من البديع يسمى الموازنة، **والأكمؤ**: جمع كمأ كفلس، والكمأ واحد الكمأة على العكس، من باب تمرة وتمر، **والعساقيل**: ضرب من الكمأة، وأصله عساقيل؛ لأن واحدها عسقول كعصفور، فحذف المدة للضرورة، وبنات أوبر: كمأة صغار على لون التراب، يضرب بها المثل في الرداءة والقلة فيقال: إن بني فلان بنات أوبر، إن يظن بهم خير فلا يوجد [١٦٦/١].

(٣) من قصيدة لجرير يهجو فيها عمر بن لجا التيمي، وابن لبون: ما له ثلاث سنين، وإدخال اللام فيه لتعرف به الأول لأنه اسم جنس نكرة، بمنزلة ابن رجل، ولم يجعل علماً بمنزلة ابن أويوغيره، فلذلك خالفه في دخول اللام على ما أضيف إليه، قاله الأعلام، ولُرِّي: شدُّ، والقَرْنُ: الحيل يشدُّ به البعيران فيقرنان معاً، **والصولة**: الوثوب، **والبُزْل**: جمع بازل، وهو من الإبل ما طلع نابه، **والقناعيس**: الشداد، واحده قنعاس [١٦٧/١].

والثانية كالواقعة في قولهم: (ادخلوا الأول فالأول)، و(جاؤوا الجماء الغفير)، وقراءة بعضهم: ﴿لِيَخْرَجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلُّ﴾^(١) بفتح الياء؛ لأنَّ الحال واجبة التَّنكير، فإن قُدَّرت (الأذل) مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف، أي: (خروج الأذل) كما قدَّره الرَّخْشَرِيُّ لم يحتج إلى دعوى زيادة (أل).

تنبيه:

كتب الرَّشِيدُ لَيْلَةً إلى القاضي أَبِي يَوْسُفَ يسأله عن قول القائل [من الطويل]:
 ٦٩- فَإِنْ تَرَفَّقِي يَا هِنْدُ فَالرَّفُقُ أَيْمَنُ وَإِنْ تَخَرَّقِي يَا هِنْدُ فَالْخَرَقُ أَشْنَأُ
 فَأَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ وَمَنْ يَخْرُقُ أَعْقُ وَأَظْلَمُ^(٢)
 فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحوية فقهية، ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيي، فأثيت الكسائي وهو في فراشه فسألته، فقال: إن رفع (ثلاثاً) طلقت واحدة؛ لأنه قال: (أنت طلاق) ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث، وإن نصبها طلقت ثلاثاً؛ لأنَّ معناه: (أنت طالق ثلاثاً) وما بينهما جملة معترضة، فكتبت بذلك إلى الرَّشِيدِ فأرسل إليَّ بجوائز، فوجهتُ بها إلى الكسائي. انتهى ملخصاً.

وأقول: إنَّ الصواب أن كلاً من الرَّفْعِ والنَّصْبِ محتملٌ لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة، أمَّا الرَّفْعُ فلا (أل) في الطلاق إما مجاز الجنس كما تقول: (زيد الرجل) أي هو الرجل المعتد به، وإما للعهد الدكري مثلها في ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾^(٣)، أي: وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث، ولا تكون للجنس الحقيقي؛ لئلا يلزم الإخبار عن العام بالخاص، كما يقال: الحيوان إنسان، وذلك باطل؛ إذ ليس كلُّ حيوان إنساناً ولا كلُّ طلاق عزيمة ولا ثلاثاً، فعلى العهديَّة يقع الثلاث، وعلى الجنسيَّة يقع واحدة كما قال الكسائي، وأمَّا النَّصْبُ فلائنه محتملٌ لأنَّ يكونَ على المفعول المطلق، وحينئذٍ يقتضي وقوع الطلاق الثلاث؛ إذ المعنى: فأنت طالق ثلاثاً، ثم اعترض بينهما بقوله: والطلاق عزيمة، ولأنَّ يكونَ حالاً من الضمير المستتر في (عزيمة)، وحينئذٍ لا يلزم وقوع الثلاث؛ لأنَّ المعنى (والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً) فإنَّما يقع ما نواه، هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيءٍ آخر، وأمَّا الذي أرادَه هذا الشَّاعر المعين فهو الثلاث؛ لقوله بعد:

فبيني بها أن كنت غير رقيقة وما لامرئ بعد الثلاث مقدّم

(١) المنافقون/٨.

(٢) الرفق: ضد العنف، يقال: رفق يرفق، والأيمن: من اليمن وهو البركة، وأشأم: من الشؤم، وهو ضد اليمن، وذكر ابن يعيش أن في البيت الثاني حذف الفاء والمبتدأ، أي فهو أعق [١/١٦٨].

(٣) المزمل/١٦.

مسألة:

أجاز الكوفيون وبعضُ البصريين وكثيراً من المتأخرين نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه، وخرَّجوا على ذلك ﴿ فَإِنَّ الْجِنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾^(١)، و(مررت برجل حسن الوجه)، و(ضرب زيد الظهر والبطن) إذا رفع الوجه والظهر والبطن، والمانعون يقدرون: (هي المأوى له)، و(الوجه منه والظهر والبطن منه) في الأمثلة، وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلّة، وقال الزّخشي في ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾^(٢): إنَّ الأصل أسماء المسميات، وقال أبو شامة في قوله [من الطويل]:

بَدَأْتُ بِـ (بِسْمِ اللَّهِ) فِي النَّظْمِ أَوْلَا^(٣)

إنَّ الأصل (في نظمي)، فجوزاً نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر، والمعروف من كلامهم إنّما هو التمثيل بضمير الغائب.

مسألة:

من الغريب أن (أل) تأتي للاستفهام، وذلك في حكاية قطرب (أل فعلت؟) بمعنى هل فعلت، وهو من إبدال الخفيف ثقيلًا كما في (الآل) عند سيويه، لكن ذلك سهل؛ لأنّه جعل وسيلةً إلى الألف التي هي أخفُ الحروف.

(أما) بالفتح والتخفيف:

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفَ استفتاح بمنزلة (ألا)، وتكثر قبل القسم، كقوله [من الطويل]:

٧٠- أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر^(٤)

وقد تبدل همزتها هاءً أو عينًا قبل القسم، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها، أو تحذف الألف مع ترك الإبدال، وإذا وقعت (أن) بعد أما هذه كُسرت كما تُكسرُ بعد (ألا) الاستفتاحية.

والثاني: أن تكون بمعنى (حقًا) أو (أحقًا) على خلاف في ذلك سيأتي، وهذه تفتح (أن) بعدها كما تفتح بعد (حقًا)، وهي حرفٌ عند ابن خروف، وجعلها مع (أن) ومعمولها كلامًا تركب من حرف واسم كما قاله الفارسي في (يا زيد)، وقال بعضهم: هي اسمٌ بمعنى (حقًا) وقال آخرون: هي كلمتان: الهمزة للاستفهام، و(ما) اسمٌ بمعنى شيء، وذلك الشيء حق، فالمعنى (أحقًا؟)، وهذا هو الصواب، وموضع (ما) النصب على الظرفية كما انتصب

(١) النازعات/ ٤١. (٢) البقرة/ ٣١.

(٣) أهمله السيوطي، وهو مطلع القصيدة الشاطبية في القراءات.

(٤) لأبي صخر عبد الله بن سلمة الهذلي، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية [١٦٩/١].

(حقاً) على ذلك في نحو قوله [من الوافر]:

٧١- أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا (١)

وهو قول سيبويه، وهو الصحيح، بدليل قوله [من الطويل]:

٧٢- أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ (٢)

فأدخل عليها (في)، و(أن) وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، وقال المبرد: (حقاً) مصدر لـ(حق) محذوفاً، و(أن) وصلتها فاعل.

وزاد المالقي لـ(أما) معنى ثالثاً، وهو أن تكون حرف عرض بمنزلة (ألا) فتختصُّ بالفعل، نحو: (أما تقوم؟) و(أما تقعد؟)، وقد يُدعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في (ألم) و(ألا) و(أنا) نافية، وقد تحذف هذه الهمزة كقوله [من الخفيف]:

٧٣- مَا تَرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعْدًا وَأَبَادَ السُّرَاةَ مِنْ عَدْنَانِ (٣)

(أما) بالفتح والتشديد:

وقد تبدل ميمها الأولى ياءً؛ استئقلاً للتضعيف، كقول عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

٧٤- رَأَتْ رَجُلًا أَيَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيُضْحَى وَأَيَا بِالْعَشِيِّ فَيُخْصَرُ (٤)

وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد، أما أنها شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها، نحو ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ ﴾ (٥) الآية، ولو

(١) هو مطلع للمفضل السكري من عبد القيس، واسمه عامر بن معشر بن أسحم، وقال صاحب الحماسة البصرية: هو لعامر بن أسحم بن عدي الكندي، شاعر جاهلي، وتماه: فَبَيْتِنَا وَنَيْبِهِمْ فَرِيْقُ، قال المصنف في شواهد: قوله: (أحقاً) نصب على الظرفية عند سيبويه والجمهور، وهو ظرف مجازي، والأصل (في حق هذا الأمر)، أي هذا الأمر معدود من الحق وثابت فيه، ويؤيده أنهم ربما نطقوا بـ(في) داخله عليه، و(أن) وما بعدها يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون مبتدأ خبره الظرف، والتقدير (أفي حق استقلال جيرتنا)، ولا يجوز كسرهما؛ لأن الظرف لا يتقدم على (إن) المكسورة؛ لانقطاعها عما قبلها، والثاني - وهو الأوجه - أن يكون فاعلاً بالظرف؛ لاعتماده كما في ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾، وقال المبرد: انتصاب (حقاً) على المصدرية، والتقدير (أحق حقاً)، ثم أنيب المصدر عن الفعل، وارتفاع (أن) وما بعدها - عنده - على الفاعلية، والجيرة: جمع جار، واستقلوا: نهضوا مرتفعين [١٧٠ / ١].

(٢) لعابد بن المنذر العسيري، وتماه: وَأَنْكَ لَا خَلَّ هَوَاكَ وَلَا خَمْرُ، وقوله: (أفي الحق) أي لا يدخل في الحق ووجوهه أن يكون جبي لك غراماً لا يرجع إلى معلوم، والمغرم: الذي لزمه الحب، والهائم: المتحير، والهيام كالجنون من العشق، ويقال: ما هو بخجل ولا خمر، أي ليس بشيء يخلص ويتبين، والمراد ليس عندك محض نفار يقع به اليأس، ولا محض إقبال يقع به الرجاء، بل حالك متردد مضطرب [١٧٢ / ١].

(٣) أورده جماعة ولم يعزوه إلى قائله، و(ما) أصلها (أما) حذفت منها الهمزة، وأباد: أهلك وأذهب، ومعد بن عدنان أبو العرب، والسراة: جمع سري، وهم الخيار والسادات، ولم يجمع فعيل على فعلة غيره، ومن ثم قال في القاموس إنه اسم جمع لا جمع، وأنكر السهيلي في الروض الأنف أيضاً كونه جمعاً [١٧٣ / ١].

(٤) من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة [١٧٥ / ١]. (٥) البقرة/ ٢٦

كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر؛ إذ لا يُعطفُ الخبر على مبتدئه، ولو كانت زائدةً لصحَّ الاستغناء عنها، ولمَّا لم يصحَّ ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعيَّن أنها فاء الجزاء.

فإن قلت: قد استغنيَ عنها في قوله [من الطويل]:

٧٥- فَأَمَّا الْقِتَالَ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ^(١)

قلت: هو ضرورة، كقول عبد الرحمن بن حسان [من البسيط]:

٧٦- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا^(٢)

فإن قلت: فقد حُذِفَتْ في التَّنْزِيلِ في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾^(٣)، قلت: الأصل (فيقال لهم: أكفرتم) فحذف القول استغناءً عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، ورُبَّ شيءٍ يصحُّ تبعاً ولا يصحُّ استقلالاً، كالحاجِّ عن غيره يصلِّي عنه ركعتي الطواف، ولو صلَّى أحدٌ عن غيره ابتداءً لم يصحَّ على الصحيح، هذا قول الجمهور.

وزعم بعض المتأخرين أنَّ فاء جواب (أما) لا تُحذف في غير الضرورة أصلاً، وأنَّ الجواب في الآية ﴿ فَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴾^(٤)، والأصل (فيقال لهم ذوقوا) فحذف القول وانتقلت الفاء إلى المقول، وأنَّ ما بينهما اعتراضٌ، وكذا قال في آية الجاثية ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾^(٥) الآية، قال: أصله (فيقال لهم ألم تكن آياتي)، ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة، وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدَّم في آية البقرة، ومن ذلك ﴿ أَمَا السَّافِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ ﴾^(٦)، ﴿ وَأَمَّا الْغُلَامُ ﴾^(٧)، ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ ﴾^(٨) الآيات.

وقد يترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يُذكر بعدها في موضع ذلك القسم، فالأول نحو ﴿ يَتَأَيُّبُ النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا . فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ ﴾^(٩) أي: وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا، والثاني نحو ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾^(١٠) أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلمون معناه إلى ربهم، ويدلُّ على ذلك ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾^(١١)،

(١) قال أبو الفرج في الأغاني: هذا مما هُجِّي به قديماً بنو أسيد بن أبي العيص بن أمية [١٧٧/١]، وتامه: **ولكن سيرا في عراض المواكب.**

(٢) هو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله عنه، وقيل: لكعب بن مالك، وتامه: **والشرُّ بالشرُّ عند الله مثلاًن**، وقوله: **(الله يشكرها)** جملة اسمية وقعت جواب الشرط، وحذفت منها الفاء ضرورة [١٧٨/١].

(٣) آل عمران/١٠٦. (٤) آل عمران/١٠٦. (٥) الجاثية/٣١. (٦) الكهف/٧٩. (٧) الكهف/٨٠. (٨) الكهف/٨٢. (٩) النساء/١٧٤، ١٧٥. (١٠) آل عمران/٧. (١١) آل عمران/٧.

أي كلُّ من المشابه والمحكم من عند الله، والإيمان بهما واجب، وكأنه قيل: وأما الراسخون في العلم فيقولون، وهذه الآية في (أما) المفتوحة نظير قولك في (إما) المكسورة: (إما أن تنطق بخير وإلا فاسكت)، وسيأتي ذلك، كذا ظهر لي، وعلى هذا فالوقف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾^(١)، وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأملها.

وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً، نحو (أما زيدٌ فمنطلق)، وأما التوكيد فقل من ذكره، ولم أرَ من أحكم شرحه غير الزخشري؛ فإنه قال: (فائدة (أما) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهبٌ وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت: أما زيدٌ فذاهبٌ، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ ذاهبٌ، وهذا التفسير مُدلٌّ بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط) انتهى.

ويفصل بين (أما) وبين الفاء بواحدٍ من أمور ستّة: أحدها: المبتدأ، كالأيات السابقة، والثاني: الخبر، نحو (أما في الدار فزيدٌ)، وزعم الصّفار أنّ الفصل به قليل، والثالث: جملة الشرط، نحو ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ﴾^(٢) . فَرَوْحٌ ﴿الآيات، والرابع: اسمٌ منصوبٌ لفظاً أو محلاً بالجواب، نحو ﴿فَأَمَّا اللَّيْتِمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(٣) الآيات، والخامس: اسمٌ كذلك معمولٌ محذوفٌ يفسره ما بعد الفاء، نحو (أما زيداً فاضربه)، وقراءة بعضهم ﴿وَأَمَّا تُمُودٌ فَهَدَيْنَهُمْ﴾^(٤) بالنصب، ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه؛ لأنّ (أما) نائبة عن الفعل فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل، وأما نحو (زيدٌ كان يفعل) ففي (كان) ضميرٌ فاصلٌ في التقدير، وأما (ليس خلقَ اللهُ مثله) ففي (ليس) أيضاً ضميرٌ، لكنّه ضمير الشأن والحديث، وإذا قيل بأنّ (ليس) حرفٌ فلا إشكال، وكذا إذا قيل فعلٌ يشبه الحرف، ولهذا أهملها بنو تميم، إذ قالوا: (ليس الطيب إلا المسك) بالرفع، والسادس: ظرفٌ معمولٌ ل(أما) لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، أو للفعل المحذوف نحو (أما اليوم فإني ذاهبٌ) و(أما في الدار فإنّ زيداً جالسٌ)، ولا يكون العامل ما بعد الفاء؛ لأنّ خبر (إنّ) لا يتقدّم عليها، فكذلك معموله، هذا قول سيبويه والمازني والجمهور، وخالفهم المبرّد وابن درستويه والفرّاء فجعلوا العامل نفس الخبر، وتوسّع الفرّاء فجوزّه في بقية أخوات (إنّ)، فإن قلت: (أما اليوم فأنا جالسٌ) احتمال كون العامل (أما) وكونه الخبر لعدم المانع، وإن قلت: (أما زيداً فإني ضاربٌ) لم يجوز أن يكون العامل واحداً منهما وامتنعت المسألة عند الجمهور؛ لأنّ (أما) لا تنصب المفعول، ومعمول خبر (إنّ) لا يتقدّم عليها، وأجاز ذلك المبرّد ومن وافقه على تقدير إعمال الخبر.

(١) آل عمران/٧. (٢) الواقعة/٨٨، ٨٩. (٣) الضحى/٩. (٤) فصلت/١٧.

تنبيهان:

الأول: أنه سُمع (أما العبيد فذو عبيد) بالنصب، و(أما قريشاً فأنا أفضلها)، وفيه عندي دليلٌ على أمور: أحدها أنه لا يلزم أن يقدر (مهما يكن من شيء)، بل يجوز أن يقدر غيره ممّا يليق بالمحل؛ إذ التقدير هنا (مهما ذكرت)، وعلى ذلك يتخرج قولهم: (أما العلم فعالم) و(أما علماً فعالم)؛ فهو أحسن ممّا قيل إنه مفعولٌ مطلقٌ معمولٌ لما بعد الفاء، أو مفعولٌ لأجله إن كان معرفاً، وحالٌ إن كان منكرًا. والثاني أن (أما) ليست العاملة؛ إذ لا يعمل الحرف في المفعول به. والثالث أنه يجوز (أما زيداً فإني أكرم) على تقدير العمل للمحذوف.

التنبيه الثاني: أنه ليس من أقسام (أما) التي في قوله تعالى ﴿أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(١)، ولا التي في قول الشاعر [من السيط]:

أبا خراشةً أما أنتَ ذا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّيْعُ^(٢)

بل هي فيهما كلمتان، فالتي في الآية هي (أم) المنقطعة و(ما) الاستفهامية، وأدغمت الميم في الميم للتماثل، والتي في البيت هي (أن) المصدرية و(ما) المزيدة، والأصل (لأن كنت) فحذف الجار و(كان) للاختصار، فانفصل الضمير لعدم ما يتصل به، وجيء بـ(ما) عوضاً عن (كان)، وأدغمت النون في الميم للتقارب.

(إما) المكسورة المشددة:

قد تُفتحُ همزتها، وقد تُبدلُ ميمها الأولى ياءً، وهي مركبةٌ عند سيبويه من (إن) و(ما)، وقد تحذف (ما)، كقوله [من المتقارب]:

٧٧- سَقَّتَهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدِمَا^(٣)

أي (إما من صيفٍ وإما من خريف)، وقال المبرد والأصمعي: (إن) في هذا البيت شرطية، والفاء فاء الجواب، والمعنى (وإن سقته من خريف فلن يعدم الرئي). وليس بشيء؛ لأن المراد وصف هذا الوعل بالري على كلِّ حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك، وقال أبو عبيدة: (إن) في البيت زائدة.

و(إما) عاطفةٌ عند أكثرهم، أعني (إما) الثانية في نحو قولك: جاءني إما زيد وإما عمرو، وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفةٍ كالأولى، ووافقهم ابن مالك؛ لملازمتها

(١) النمل/ ٨٤.

(٢) هو الشاهد رقم ٤١ ص ٣٠.

(٣) للنمر بن توبل، عكلي جاهلي صاحبي، يكنى أبا ربيعة، الرواعد: جمع راعدة، وهي السحابة الماطرة، والصيف: المطر الذي يجيء في الصيف، وقوله: (وإن) أصله (وإن ما) حذف (ما) وأبقى (إن)، وقيل: (إن) شرطية، والفاء جوابها، أي وإن سقته من خريف فلن يعدم الري، وقيل: (إن) زائدة [١٨٠/١].

غالبًا الواو العاطفة، ومن غير الغالب قوله [من البسيط]:

٧٨- يا لَيْتِمَا أُمَّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا أَيْمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمَا إِلَى نَارٍ^(١)

وفيه شاهدٌ ثانٍ، وهو فتح الهمزة، وثالثٌ وهو الإبدال، ونقل ابن عصفور الإجماع على أنَّ (إمًا) الثانيةً غيرُ عاطفةٍ كالأولى، قال: وإنَّما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه، وزعم بعضهم أنَّ (إمًا) عطفت الاسم على الاسم، والواو عطفت (إمًا) على (إمًا)، وعطف الحرف على الحرف غريبٌ، ولا خلاف أنَّ (إمًا) الأولى غير عاطفة؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو (قام إمًا زيدٌ وإمًا عمرو) وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو (رأيت إمًا زيدًا وإمًا عمرًا) وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّعَاةَ ﴾^(٢)، فإنَّ ما بعد الأولى بدلٌ مِمَّا قبلها. ولـ(إمًا) خمسة معان:

أحدها: الشكُّ، نحو (جاءني إمًا زيدٌ وإمًا عمرو) إذا لم تعلم الجائي منهما.

والثاني: الإبهام، نحو ﴿ وَءَاخِرُونَ مَرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾^(٣).
والثالث: التخيير، نحو ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾^(٤)، ﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقَى وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوْلَ مَنْ أَلْقَى ﴾^(٥)، ووهيم ابنُ الشَّجَرِيِّ فجعل من ذلك ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾^(٦).

والرابع: الإباحة، نحو (تعلم إمًا فقهاً وإمًا نحوًا) و(جالس إمًا الحسن وإمًا ابن سيرين)، ونازع في ثبوت هذا المعنى لـ(إمًا) جماعة مع إثباتهم إيَّاه لـ(أو).
والخامس: التفصيل، نحو ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾^(٧).

وانتصابهما على هذا على الحال المقدَّرة، وأجاز الكوفيون كون (إمًا) هذه هي (إن) الشرطيَّة و(ما) الزائدة، قال مكِّي: ولا يجيز البصريون أن يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعلٌ يفسره، نحو ﴿ وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ ﴾^(٨)، وردَّ عليه ابنُ الشَّجَرِيِّ بأنَّ المُضْمَرَ هنا (كان)، فهو بمنزلة قوله [من البسيط]:

(١) كانت امرأة من عبد القيس لها ابن يقال له سعد بن قرط بن سيار يلقب النحيت الحدري، وكان شريراً، فقال يهجوها: يا لَيْتِمَا ... البيت، قوله: (أُمَّنَا) ضبط بالنصب، اسم لیت، وشالت نعمتها: كناية عن موتها، فإن النعمة باطن القدم، وشالت: ارتفعت، ومن هلك ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه فظهرت نعامة رأسه، وقوله: (أَيْمَا ... إلخ) فيه شاهد لإبدال الميم الأولى من (إمًا) المكسورة ياء، وفتح همزتها، وجذف ياء العطف من الثانية [١٨٦/١].

(٢) النمل/ ٧٥. (٣) التوبة/ ١٠٦. (٤) الكهف/ ٨٦. (٥) طه/ ٦٥.

(٦) التوبة/ ١٠٦. (٧) الإنسان/ ٣. (٨) النساء/ ١٢٨.

٧٩- قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا (١)

وهذه المعاني لـ(أو) كما سيأتي، إلا أن (إمّا) يُبنى الكلام معها من أوّل الأمر على ما جيء بها لأجله من شكٍّ وغيره، ولذلك وجب تكرارها في غير ندور، و(أو) يُفتّح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشكُّ أو غيره، ولهذا لم تتكرر.
وقد يُستغنى عن (إمّا) الثانية بذكر ما يغني عنها، نحو (إمّا أن تتكلّم بخيرٍ وإلا فاسكت)، وقول المتنبّ العبدى [من الوافر]:

٨٠- فإمّا أن تكون أخي بصدقٍ فأعرف منك غثي من سميني
وإلا فاطرحني واتخذني عدواً أثقيك وتثقيني (٢)

وقد يُستغنى عن الأولى لفظاً، كقوله [من المتقارب]:

سفته الرواعد من صيفٍ (٣)

البيت، وقد تقدّم، وقوله [من الطويل]:

٨١- تُلمّ بدارٍ قد تقدّم عهدُها وإمّا بأمواتٍ ألمّ خيالُها (٤)

أي (إمّا بدارٍ)، والفرء يقيسه فيجيز (زيدٌ يقوم وإمّا يقعد) كما يجوز (أو يقعد).

تنبيه:

ليس من أقسام (إمّا) التي في قوله تعالى: ﴿فإمّا ترين من البشر أحداً﴾ (٥)، بل هذه (إن) الشرطيّة و(ما) الزائدة.

(أو):

حرف عطف، ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى اثني عشر:

الأوّل: الشكُّ، نحو ﴿لبيّنا يوماً أو بعض يومٍ﴾ (٦).

والثاني: الإبهام، نحو ﴿وإنّا أو إياكم لعلّى هدى أو فى ضلّلٍ مُبينٍ﴾ (٧)، الشاهد في الأولى، وقول الشاعر [من الخفيف]:

٨٢- نحنُ أو أنتمُ الألى ألقوا الحقَّ فبعداً للمبطلينَ وسحقاً (٨)

(١) للنعمان بن المنذر ملك العرب [١٨٨/١]، وتامه: فما اعتذارك من قول إذا قبلا.

(٢) هذان من قصيدة للمتنبّ العبدى، واسمه عائد بن محصن، والغث: الرديء، والسمين: الجيد، وقوله: (وإلا) هنا نائبة مناب (إمّا) [١٩٠/١].

(٣) هو الشاهد رقم ٧٧ المتقدم ص ٥١.

(٤) هو لذى الرمة، والباء: قبل ظرفية، والمعنى عكس وتفرق إمّا بدارٍ تحرب، وإمّا بموت أموات، وألمّ: من الإلمام، وهو النزول، وفي البيت حذف (إمّا) الأولى [١٩٣/١].

(٥) مريم/ ٢٦. (٦) المؤمنون/ ١١٣. (٧) سبأ/ ٢٤.

(٨) لم يسم قائله، وسحقاً: بمعنى بعدا، والألى: بمعنى الذين [١٩٤/١].

والثالث: التَّخْيِير، وهي الواقعة بعد الطَّلْب وقبل ما يمتنع فيه الجمع، نحو (تزوِّجَ هذا) أو أختها) و(خذ من مالي ديناراً أو درهماً).

فإن قلت: فقد مثل العلماء بآتي الكفارة والفدية للتَّخْيِير مع إمكان الجمع، قلت: يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتَّخْيِير اللاتِي كُلُّ مِنْهُنَّ كَفَّارَةٌ وَبَيْنَ الصِّيَامِ وَالصَّدَقَةِ وَالنُّسْكِ اللَّاتِي كُلُّ مِنْهُنَّ فِدْيَةٌ، بل تقع واحدةً مِنْهُنَّ كَفَّارَةٌ أَوْ فِدْيَةٌ وَالْبَاقِي قُرْبَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ خَارِجَةٌ عَنِ ذَلِكَ.

والرابع: الإِبَاحَةُ، وهي الواقعة بعد الطَّلْب، وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو (جالس العلماء أو الزُّهَاد) و(تعلَّم الفقه أو النَّحو)، وإذا دخلت (لا) التَّاهِيَةَ امتنع فعل الجميع، نحو ﴿ وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ مِثْمًا أَوْ كَفُورًا ﴾^(١)؛ إذ المعنى: لا تطع أحدهما فأيهما فعله فهو أحدهما، وتلخيصه أنها تدخل للنهي عمَّا كان مباحًا، وكذا حكم النَّهْيِ الدَّاخِلِ عَلَى التَّخْيِيرِ وَفَاقًا لِلسِّيَرَانِي، وذكر ابن مالك أن أكثر ورود (أو) للإِبَاحَةِ فِي التَّشْبِيهِ، نحو ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾^(٢)، والتَّقْدِيرِ نَحْوُ ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾^(٣)، فلم يخصَّها بالمسبوقة بالطَّلْب.

والخامس: الجمع المطلق كالواو، قاله الكوفيون والأخفش والجرمي، واحتجوا بقول توبة

[من الطويل]:

٨٣- وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلَى بِأَيِّ فَاجِرٍ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا^(٤)

وقيل: (أو) فيه للإِبْهَامِ، وقول جرير [من البسيط]:

٨٤- جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا آتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ^(٥)

والذي رأيتُه في ديوان جرير (إذ كانت)، وقوله [من البسيط]:

٨٥- وَكَانَ سَيَّانٌ أَنْ لَا يُسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يُسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبُرْتُ السُّوحُ^(٦)

(١) الإنسان/ ٢٤. (٢) البقرة/ ٧٤. (٣) النجم/ ٩.

(٤) هذا من قصيدة لتوبة بن الحمير، لَيْلَى: هي الأَخِيلِيَّةُ، والباء في (بأَيِّ) زائدة، وتاء (تقى) بدل من الواو

كما في (تراث)، و(أو) بمعنى الواو، أي وعليها، وهو محل الاستشهاد [١/ ١٩٤].

(٥) هو لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز، والكاف للتشبيه، و(ما) مصدرية، ومحلها نصب صفة لمصدر محذوف، و(رَبُّهُ) مفعول (آتَى)، وضميره راجع إلى موسى وإن كان مؤخرًا في اللفظ؛ لأنه مقدم في الرتبة إذ هو

فاعل [١/ ١٩٦].

(٦) هذا من قصيدة لأبي ذؤيب، قال ابن يسعون: قوله: (سَيَّانٌ): مثلان، و(يسرحوا): يرسلوا للمرعى نهارًا،

ولا تستعمل في الليل، التَّعَمُّمُ: الإبِلُ وسائر الماشية، وقوله: (بها) يعني في السنة المجذبة التي دلت الحال

عليها، ويحتمل أن يريد التي وصفها بالجدب والباء بمعنى (في)، و(اعبرت البقعة): اسودت في عين من يراها،

أو كثر فيها الغبار لعدم الأمطار، ويروى بدله (وابيضت)، و(السوح): جمع ساحة، وهي فضاء يكون بين

دور الحي، والواو في (واعبرت) للحال [١/ ١٩٨].

أي: وكان الشأن ألا يرعوا الإبل وأن يرعوها سيان؛ لوجود القحط، وإنما قدرنا (كان) شائنة
لثلاً يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة، وقول الرأجز:

٨٦- إنَّ بها أَكْتَلُ أو رزاما

خَوَيْرِينَ يَنْقُفَانِ أَلَمَا^(١)

إذ لم يقل: خويربا، كما تقول: (زيدٌ أو عمرو لصٌ) ولا تقول: (لصان)، وأجاب الخليل عن
هذا بأنَّ (خويرين) بتقدير (أشتم)، لا نعتٌ تابعٌ، وقول النابغة [من البسيط]:

٨٧- قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدِ

فَحَسَبُوهُ فَأَلْفَوْهُ كَمَا ذَكَرَتْ تَسْعًا وَتَسْعِينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدِ^(٢)

ويقويه أنه روي (ونصفه)، وقوله [من الكامل]:

٨٨- قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتُهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْرَةٍ أَوْ سَافِعٍ^(٣)

ومن الغريب أن جماعة منهم ابن مالك ذكروا مجيء (أو) بمعنى الواو ثم ذكروا أنها تحيء
بمعنى (ولا) نحو ﴿ وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ﴾^(٤)،
وهذه هي تلك بعينها، وإنما جاءت (لا) توكيداً للنفي السابق ومانعة من توهم تعليق النفي
بالمجموع لا بكل واحد، وذلك مستفاداً من دليل خارج عن اللفظ وهو الإجماع، ونظيره
قولك: (لا يجلُّ لك الزنى والسرقعة)، ولو تركت (لا) في التقدير لم يضر ذلك.

وزعم ابن مالك أيضاً أن (أو) التي للإباحة حالة محل الواو، وهذا أيضاً مردود؛ لأنه لو
قيل: (جالس الحسن وابن سيرين) كان المأمور به مجالستهما معاً، ولم يخرج المأمور عن العهدة

(١) **أَكْتَلُ أَوْ رَزَامَا**: قالوا: أراد أكتل ورزاما، وهما لصان كانا يقطعان الطريق بأرمام، فلذلك قال: (خويرين)،
ولو كانت (أو) على بابها لقال: (خويربا)، وهو تصغير (خارب)، والخارب: لص الإبل، وأبطل
البصريون ذلك بقول الخليل إنه نصب على الظم كقوله: ﴿ حَمَالَةَ الْخَطْبِ ﴾ انتهى، والنقف: كسر الهامة
عن الدماغ، والهام: الرؤوس، واحدها هامة [١/١٩٩].

(٢) من قصيدة للنابغة، أورده المصنف في (ليت) مستشهداً به على جواز إعمال (ليت) مع (ما) وإهمالها؛ لأنه
روي الحمام بالنصب والرفع، وأورده في (أو) مستشهداً به على ورود (أو) للجمع المطلق كالواو، وقوله:
(أو نصفه) قال المصنف في شواهد: هو تابع لقوله هذا، فمن نصب الحمام نصبه ومن رفعه رفعه، قال:
ويجوز فيه الرفع مع نصب الحمام عطفًا على الضمير المستتر في (لنا)، وحسن ذلك لأجل الفصل،
ويروى: (ونصفه) بالواو، وقد: بمعنى حسب، وهو مبتدأ حذف خبره، أي فحسبي ذلك، واستشهد ابن
الشجري في أماليه بقوله: **(فقدي)** على جواز ترك نون الوقاية مع (قد) مع ياء المتكلم [١/٧٧، ٢٠٠].

(٣) هو لحميد بن ثور الهلالي الصحابي رضي الله عنه، **قوم**: خبر (هم) مقدراً، **والصريخ**: صوت المستصرخ،
ورأيتهم: جواب الشرط، **وملجم**: من أجمت الفرس، و**سافع**: من سفعت بناصيته، أي أخذت، قال ابن
الدمامي: (ومن) فيه للابتداء، والمعنى: إن رؤيتك إياهم تقدمت من بين هذين القسمين، لا يخرجون
عنهما، و(أو) بمعنى الواو ضرورة اقتضاء (بين) الإضافة إلى متعدد [١/٢٠٠].

(٤) النور/ ٦١.

بمجالسة أحدهما، هذا هو المعروف من كلام التَّحَوِّيِّين، ولكن ذكر الزَّمخَشَرِيُّ عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾^(١) أَنَّ الواو تأتي للإباحة، نحو (جالس الحسن وابن سيرين)، وأنه إنما جيء بالفذلكة دفعاً لتوهم إرادة الإباحة في ﴿ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾^(٢)، وقلده في ذلك صاحب الإيضاح البياني، ولا تُعرف هذه المقالة لنحوي.

والسَّادِس: الإضراب كـ(بل)، فعن سيبويه إجازة ذلك بشرطين: تقدُّم نفي أو نهي، وإعادة العامل، نحو (ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو) و(لا يقيم زيدٌ أو لا يقيم عمرو)، ونقله عنه ابن عصفور، ويؤيده أنه قال في ﴿ وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ إِثْمًا أَوْ كُفُورًا ﴾^(٣): ولو قلت: (أو لا تطع كفوراً) انقلب المعنى، يعني أنه يصير إضراباً عن النَّهْيِ الأوَّل ونهياً عن النَّهْيِ فقط. وقال الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان: تأتي للإضراب مطلقاً، احتجاجاً بقول جرير [من البسيط]:

٨٩- ماذا ترى في عيالٍ قد برمتُ بهمٍ لَمْ أَحْصِ عِدَّتَهُمُ إِلَّا بَعْدَادِ
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانين لولا رجاؤك قد قتلت أولادي^(٤)

وقراءة أبي السَّمال ﴿ أَوْكَلَّمَا عَنْهُدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ ﴾^(٥) بسكون واو (أو). واختلَفَ في ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾^(٦) فقال الفراء: (بل يزيدون)، هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية، وقال بعض الكوفيِّين: بمعنى الواو، وللبصريِّين فيها أقوال، قيل: للإبهام، وقيل: للتخيير، أي إذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول: (هم مئة ألف) أو يقول: (هم أكثر)، نقله ابن السَّجَرِيُّ عن سيبويه، وفي ثبوته عنه نظر، ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما، وقيل: هي للشك مصروفاً إلى الرائي، ذكره ابن جنِّي، وهذه الأقوال غير القول بأنها بمعنى الواو مقولة في ﴿ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمَحٍ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾^(٧)، ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾^(٨).

والسَّابِع: التَّقْسِيم، نحو (الكلمة اسم أو فعل أو حرف)، ذكره ابن مالك في منظومته الصُّغْرَى وفي شرح الكبرى، ثم عدل عنه في التسهيل وشرحه فقال: (تأتي للتفريق المجرد من الشك والإبهام والتخيير، وأمَّا هذه الثلاثة فإنَّ مع كل منها تفريقاً مصحوباً بغيره، ومثَّل بنحو

(١) البقرة/١٩٦. (٢) البقرة/١٩٦. (٣) الإنسان/٢٤.

(٤) هما جرير من قصيدة يمدح بها معاوية بن هشام بن عبد الملك، العيال: جمع عيال، من عاله يعوله إذا أنفق عليه وقام بمصالحه، برمت: من برم به: إذا سئمه وضجر منه، وتري: من الرأي في الأمر، فلا يتعدى إلا إلى واحد وهو (ماذا) فمحله نصب، وجملة (قد برمت) صفة لعيال، ولم أحص: حال، والاستثناء مفرغ، أي لم أحص عدتهم إلا في حال كوني مستعياً بعداد، وهو كناية عن الكثرة المفرطة [١/٢٠١].

(٥) البقرة/١٠٠. (٦) الصافات/١٤٧. (٧) النحل/٧٧. (٨) البقرة/٧٤.

﴿ إِن يَكْرِبْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ﴾^(١)، ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصْرَى ﴾^(٢)، قال: وهذا أولى من التعبير بالتقسيم؛ لأن استعمال الواو في التقسيم أجود، نحو (الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرف)، وقوله [من الطويل]:

٩٠- كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ^(٣)

وَمِنْ مَجِيئِهِ بـ(أَوْ) قوله [من الطويل]:

٩١- فَقَالُوا لَنَا: ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلَاسِلُ^(٤)

انتهى.

ومجيء الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي أن (أو) لا تأتي له، بل إثباته الأكثرية للواو يقتضي ثبوته بقلة لـ(أو)، وقد صرح بثبوته في البيت الثاني، وليس فيه دليل، لاحتمال أن يكون المعنى (لا بد من أحدهما)، فحذف المضاف، كما قيل في ﴿ تَخْرُجُ مِنْهَا أَلَلُّ لُؤْلُؤٌ وَالْمَرْجَانُ ﴾^(٥) وغيره: عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل، ومثله بقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصْرَى ﴾^(٦)، ﴿ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴾^(٧)؛ إذ المعنى (وقالت اليهود كونوا هودًا وقالت النصارى كونوا نصارى)، وقال بعضهم: ساحرٌ، وقال بعضهم: مجنون)، ف(أو) فيهما لتفصيل الإجمال في ﴿ قالوا ﴾.

وتعسف ابن الشجري فقال في الآية الأولى إنها حذفٌ منها مضافٌ وواوٌ وجملتان فعليتان، وتقديره: (وقال بعضهم - يعني اليهود -: كونوا هودًا، وقال بعضهم - يعني النصارى -: كونوا نصارى)، قال: فأقام ﴿ أو نصارى ﴾ مقام ذلك كله، وذلك دليلٌ على شرف هذا الحرف. انتهى.

والثامن: أن تكون بمعنى (إلا) في الاستثناء، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار (أن) كقولك: (لأقتلنه أو يسلم)، وقوله [من الوافر]:

٩٢- وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا^(٨)

(١) النساء/١٣٥. (٢) البقرة/١٣٥.

(٣) لعمر بن برة الهمداني، مجرور عليه: من الجرم وهو الذنب، والواو في (وجارم) بمعنى (أو) [١/٥٠١].
(٤) لجعفر بن عتبة الحارثي، ثنتان: أي خصلتان، وتفسيرهما قوله: (صدور ... إلخ)، وخص الصدور لأن المقاتلة بها تقع، أو من ذكر البعض وإرادة الكل، و(أو) في قوله: (أو سلاسل) قال التبريزي: على بابها من التخيير؛ لأن السلاسل كنى بها عن الأسر، ومعنى قوله: لا بد منهما: على سبيل التعاقب، أي لا بد من أحدهما، أو المراد لا بد منهما جميعاً، فصدور الرماح لمن يقتل والسلاسل لمن يؤسر، أي يكون بعضنا كذا وبعضنا كذا، فلما جعلهم صنفين صح دخول (أو) للتقسيم، وأشرفت: هبئت للظعن [١/٢٠٣].

(٥) الرحمن/٢٢. (٦) البقرة/١٣٥. (٧) الذاريات/٥٢.

(٨) قاله زياد الأعجم، غمزت: من غمزت الشيء بيدي: عصرته، والقناة: الرمح، وكعوبها: النواشر في أطراف الأنابيب، كسرت: إشارة إلى شدة الغمز والثقيف، إن لم تستقم على التلين والتلطيف، والمعنى: أردت كسر كعوبها إلا أن تستقيم من شدة العوج [١/٢٠٥].

وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرَضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(١) فقدّر ﴿تفرضوا﴾ منصوباً بـ(أن) مضمرة، لا مجزوماً بالعطف على ﴿تمسوهن﴾ لثلاً يصير المعنى (لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء أحد هذين الأمرين)، مع أنه إذا انتفى الفرض دون الميسس لزم مهر المثل، وإذا انتفى الميسس دون الفرض لزم نصف المسمى، فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء أحد الأمرين، ولأن المطلقات المفروض لهنّ قد ذُكرنَ ثانياً بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾^(٢) الآية، وترك ذكر المسوسات لما تقدّم من المفهوم، ولو كان ﴿تفرضوا﴾ مجزوماً لكانت المسوسات والمفروض لهنّ مستويين في الذكر، وإذا قدرت (أو) بمعنى (إلا) خرجت المفروض لهنّ عن مشاركة المسوسات في الذكر.

وأجاب ابن الحاجب عن الأوّل بمنع كون المعنى مدّة انتفاء أحدهما، بل مدّة لم يكن واحد منهما، وذلك بنفيهما جميعاً، لأنّه نكرة في سياق التّفي الصّريح، بخلاف الأوّل، فإنّه لا ينفي إلا أحدهما.

وأجاب بعضهم عن الثّاني بأنّ ذكر المفروض لهنّ إنّما كان لتعيين النّصف لهنّ، لا لبيان أنّ لهنّ شيئاً في الجملة.

وقيل: (أو) بمعنى الواو، ويؤيده قول المفسّرين: إنّها نزلت في رجل أنصاريّ طلق امرأته قبل الميسس وقبل الفرض، وفيها قول آخر سيأتي.

والثّاسع: أن تكون بمعنى (إلى)، وهي كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة، نحو (لألزمك أو تقضييني حقّي)، وقوله [من البسيط]:

٩٣- لأستسهلنّ الصّعب أو أدرك المنيّ فما انقادت الآمال إلا لصابر^(٣)

ومن قال في ﴿أو تفرضوا﴾ إنّهُ منصوبٌ جوّز هذا المعنى فيه، ويكون غايةً لنفي الجناح، لا لنفي الميسس، وقيل: (أو) بمعنى الواو.

والعاشر: التّقريب، نحو (ما أدري أسلم أو ودّع)، قاله الحريريّ وغيره.

الحادي عشر: الشّرطيّة، نحو (لأضربنه عاش أو مات)، أي إن عاش بعد الضّرب وإن مات، ومثله (لأتيناك أعطيني أو حرمتني) قاله ابن الشّجريّ.

الثّاني عشر: التّبعض، نحو ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصْرَى﴾^(٤) نقله ابن الشّجريّ

(١) البقرة/ ٢٣٦ . (٢) البقرة/ ٢٣٧ .

(٣) لم يسم قائله، يقال: استسهل أمره، أي عدّه سهلاً، والمنيّ: جمع المنيّة، اسم لما يتمناه الإنسان، والآمال: جمع أمل، وهو الرجاء، وانقيادها: موافقتها للمراد ومجيؤها على حسبه [٢٠٦/١].

(٤) البقرة/ ١٣٥ .

عن بعض الكوفيّين، والذي يظهر لي أنّه إنّما أراد معنى التّفصيل السّابق؛ فإنّ كلّ واحدٍ ممّا قبل (أو) التّفصيليّة وما بعدها بعضٌ لما تقدّم عليهما من الجمل، ولم يرد أنّها ذُكرت لتفيد مجرد معنى التبعيض.

تنبيه:

التّحقيق أنّ (أو) موضوعةٌ لأحد الشّيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدّمون، وقد تخرُج إلى معنى (بل) وإلى معنى الواو، وأمّا بقيّة المعاني فمستفادةٌ من غيرها، ومن العجب أنّهم ذكروا أنّ من معاني صيغة (أفعل) التّخيير والإباحة، ومثّلوه بنحو (خذ من مالي درهماً أو ديناراً) أو (جالس الحسن أو ابن سيرين)، ثمّ ذكروا أنّ (أو) تفيدهما، ومثّلوا بالمثلين المذكورين لذلك، ومن البين الفساد هذا المعنى العاشر، و(أو) فيه إنّما هي للشكّ على زعمهم، وإنّما استُفيد معنى التّقريب من إثبات اشتباه السّلام بالتّوديع، إذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنعٌ أو مستبعد.

وينبغي لمن قال إنّها تأتي للشرطيّة أن يقول: وللعطف؛ لأنّه قدّر مكانها (وإن)، والحق أنّ الفعل الذي قبلها دالٌّ على معنى حرف الشرط كما قدّره هذا القائل، وأنّ (أو) على بابها، ولكنّها لمّا عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط.

(ألا) بفتح الهمزة والتخفيف:

على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون للتّنبية، فتدلُّ على تحقّق ما بعدها، وتدخل على الجملتين، نحو ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾^(١)، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٢)، ويقول العربون فيها: حرف استفتاح، فيبينون مكانها، ويهملون معناها وإفادتها التّحقيق من جهة تركيبها من الهمزة و(لا)، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على التّفي أفادت التّحقيق، نحو ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقُنْدِرٍ عَلَيَّ أَنْ تُحَيِّيَ الْمَوْتَى﴾^(٣)، قال الزّمخشري: ولكونها بهذا المنصب من التّحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلاّ مصدرّة بنحو ما يتلقّى به القسم، نحو ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾^(٤) وأختها (أما) من مقدّمات اليمين وطلائعه، كقوله [من الطويل]:

٩٤- أما والذي لا يعلم الغيب غيره ويحيي العظام البيض وهي رميم^(٥)

وقوله [من الطويل]:

(١) البقرة/١٣. (٢) هود/٨. (٣) القيامة/٤٠. (٤) يونس/٦٢.

(٥) هو لحاتم الطائي، والريميم: البالي، من رمّ العظم يرم: بلي، وفعل يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع، قاله في الصحاح، وقال الزّمخشري: الريميم اسم لما بلي من العظام، كالرمة والرفات، فلذا لم يؤنث [٢٠٧/١].

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر^(١)
والثاني: التويخ والإنكار، كقوله [من البسيط]:

٩٥- ألا طعان ألا فرسان عادية^(٢) إلا تجشؤكم حول التناير

وقوله [من البسيط]:

٩٦- ألا ارعواء لمن ولت شيبته وأذنت بمشيب بعده هرم^(٣)

والثالث: التمني، كقوله [من الطويل]:

٩٧- ألا عمر ولي مستطاع رجوعه^(٤) فيرأب ما أثأت يد العفلات

ولهذا نصب (يرأب)؛ لأنه جواب تمن مقرون بالفاء.

والرابع: الاستفهام عن النفي، كقوله [من البسيط]:

ألا اصطبارة لسلمى أم لها جلد إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي^(٥)

وفي هذا البيت رد على من أنكر وجود هذا القسم، وهو الشلوين.

وهذه الأقسام الثلاثة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية، وتعمل عمل (لا) التبرئة، ولكن تختص التي للتمني بأنها لا خبر لها لفظاً ولا تقديراً، وبأنها لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكررت.

(١) هو الشاهد رقم ٧٠ المتقدم ص ٤٧.

(٢) لحسان بن ثابت رضي الله عنه يهجو بني الحارث بن كعب، ويروي (ولا فرسان) بدل (ألا فرسان)، وطعان: مصدر طاعن، وفرسان: جمع فارس، وعادية: يروى بالعين المهملة من العدو أو العدوان، وبالجملة من الغدو، ضد الرواح، ويروى بالنصب نعت أو حال وخبر (لا) محذوف، وبالرفع خبر (لا)، وتجشؤكم: يروى بالرفع والنصب، وبالجم: من الجشاء: تنفس المعدة، وبالحاء المهملة: من الاحتساء، والاستثناء منقطع، والمعنى: ألا طعان عندهم ولا فرسان فيكم تعدو على أعدائهم، أي: لستم بأهل حرب، وإنما أنتم أهل أكل وشرب [٢١٠/١].

(٣) الارعواء: الانكفاف، مصدر ارعوى عن الشيء، أي الانكفاف عن التبيح، و(لمن) خبر، وولت: أدبرت وذهبت، وأذنت: عطفت على ولت، أي أعلمت وأذرت، وجملة (بعده هرم) صفة لمشيب، والشيبية: الشباب، والمشيب: الشيب، وقال الأصمعي: المشيب بالميم دخول الرجل في حد الشيب من الرجال، والشيب بدون ميم بياض من الشعر، والهرم: كبر السن [٢١٢/١].

(٤) لم يسم قائله، ألا: للتمني، وعمر: اسمها، وولي: صفته، ومستطاع رجوعه: جملة اسمية قُدم خبرها، وهي صفة أخرى، فمحلها نصب، ويجوز عند المازني والمبرد أن يكون محلها رفعاً وكون الاسمية خبراً وكون (مستطاع) صفة على الموضع أو خبراً، و(رجوعه) مرفوع به على الوجهين؛ لأنهما مجريان (ألا) التي للتمني مجرى (ألا) التي للإنكار والتويخ، ولا يجوز ذلك عند سيبويه؛ لأنه لا يجوز مراعاة محل اسمها، أجرى الهاء مجرى ليت، وليس لها عنده خبر، لا لفظاً ولا تقديراً، بل هي وتلوها كلام تام مركب من اسم وحرف كما في (يا زيد) عند أبي علي، وسوغ ذلك الحمل على المعنى؛ لأن معناه أتمنى كذا، وقوله: (فيرأب) منصوب في جواب التمني، أي يصلح، وأثأت: أسدت [٢١٣/١].

(٥) هو الشاهد رقم ٨ المتقدم ص ١١.

أما الأوّل فلائها بمعنى (أتمنى)، و(أتمنى) لا خبر له، وأمّا الآخران فلائها بمنزلة (ليت)، وهذا كلّ قول سبويه ومن وافقه، وعلى هذا فيكون قوله في البيت: (مستطاعٌ رجوعه) مبتدأً وخبراً على التّقديم والتّأخير، والجمله صفةٌ ثانيةٌ على اللفظ، ولا يكون (مستطاع) خبراً أو نعتاً على الحلّ، و(رجوعه) مرفوعٌ به عليهما؛ لِمَا بَيَّنَّا.

والخامس: العرض والتّحضيض، ومعناهما طلب الشّيء، لكنّ العرض طلبٌ بليّن، والتّحضيض طلبٌ بَحَثٌ، وتختص (ألا) هذه بالفعليّة، نحو ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(١)، ﴿أَلَا تَقْتُلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَنَتَهُمْ﴾^(٢)، ومنه عند الخليل قوله [من الوافر]:
 ٩٨- أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تُبَيِّتُ^(٣)

والتقدير عنده (ألا تُروني رجلاً هذه صفته)، فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى، وزعم بعضهم أنّه محذوفٌ على شريطة التّفسير، أي (ألا جزى الله رجلاً جزاء خيراً)، و(ألا) على هذا للتّنبية، وقال يونس: (ألا) للتّمني، ونون اسم (لا) للضرورة، وقول الخليل أوّل؛ لأنّه لا ضرورة في إضمار الفعل، بخلاف التّنين، وإضمار الخليل أوّل من إضمار غيره؛ لأنّه لم يُرد أن يدعو لرجل على هذه الصّفة، وإنّما قصده طلبه، وأمّا قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول إنّ (يدلُّ) صفة لـ(رجل) فيلزم الفصل بينهما بالجمله المفسّرة وهي أجنبيّة، فمردودٌ بقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُؤَا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وُلْدٌ﴾^(٤)، ثمّ الفصل بالجمله لازمٌ وإن لم تقدّر مفسرة؛ إذ لا تكون صفة؛ لأنّها إنشائية.

(إلا) بالكسر والتّشديد:

على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون للاستثناء، نحو ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٥) وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الصّحيح، ونحو ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾^(٦) وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على أنّه بدل بعض من كلّ عند البصريين، ويبعد أنّه لا ضمير معه في نحو (ما جاءني أحدٌ إلا زيد) كما في نحو (أكلت الرغيف ثلثه)، وأنّه مخالفٌ للمبدل منه في النّفي والإيجاب، وعلى أنّه معطوفٌ على المستثنى منه، و(إلا) حرف عطف عند الكوفيّين، وهي بمنزلة (لا) العاطفة في أنّ ما بعدها مخالفٌ لِمَا قبلها، لكنّ ذلك منفيٌ بعد إيجاب وهذا موجبٌ بعد نفي، وردّ بقولهم: (ما قام إلا زيد)، وليس شيءٌ من أحرف العطف

(١) النور/٢٢. (٢) التوبة/١٣.

(٣) ألا: للاستفتاح، ورجلاً: منصوب بمضمر يفسره جزى، محصّلة: امرأة تحصل الذهب من تراب المعدن وتخلصه منه [٢١٤/١].

(٤) النساء/١٧٦. (٥) البقرة/٢٤٩. (٦) النساء/٦٦.

يلبي العامل، وقد يُجاب بأنه ليس تاليها في التّقدير، إذ الأصل (ما قام أحد إلا زيد).
الثاني: أن تكون صفةً بمنزلة (غير)، فيوصف بها وتباليها جمعٌ منكرٌ أو شبهه، فمثال الجمع المنكر ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١)، فلا يجوز في (إلا) هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى؛ إذ التّقدير حيثنذ (لو كان فيهما آلهةٌ ليس فيهم الله لفسدتا) وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهةٌ فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد.

ولا من جهة اللفظ؛ لأنّ (آلهة) جمعٌ منكرٌ في الإثبات فلا عموم له، فلا يصحُّ الاستثناء منه، فلو قلت: (قام رجالٌ إلا زيداً) لم يصحّ اتّفاقاً.

وزعم المُبرّد أنّ (إلا) في هذه الآية للاستثناء، وأنّ ما بعدها بدلٌ، محتجاً بأنّ (لو) تدلُّ على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه، وزعم أنّ التّفريغ بعدها جائزٌ، وأنّ نحو (لو كان معنا إلا زيد) أجود كلام، ويردّه أنّهم لا يقولون: (لو جاءني دينارٌ أكرمته) ولا: (لو جاءني من أحدٍ أكرمته) ولو كانت بمنزلة التّافي لجاز ذلك كما يجوز (ما فيها دينارٌ) و(ما جاءني من أحدٍ)، ولمّا لم يجوز ذلك دلّ على أنّ الصّواب قول سيبويه إنّ (إلا) وما بعدها صفة.

قال السّلووين وابن الصّائغ: ولا يصحُّ المعنى حتّى تكون (إلا) بمعنى (غير) التي يُراد بها البديل والعوض، قالوا: وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئةً للمسألة، وهو (لو كان معنا رجلٌ إلا زيد لغلبننا)، أي: رجل مكان زيد أو عوضاً من زيد. انتهى.

قلت: وليس كما قالوا، بل الوصف في المثال وفي الآية مختلفٌ، فهو في المثال مخصّصٌ مثله في قولك: (جاء رجلٌ موصوفٌ بأنه غير زيد) ، وفي الآية مؤكّدٌ مثله في قولك: (متعدّدٌ موصوفٌ بأنه غير الواحد)، وهكذا الحكم أبداً إن طابق ما بعد (إلا) موصوفها فالوصف مخصّصٌ له، وإن خالفه بإفرادٍ أو غيره فالوصف مؤكّد، ولم أر من أفصح عن هذا، لكنّ التّحويين قالوا: إذا قيل: (له عندي عشرةٌ إلا درهماً) فقد أقرّ له بتسعة، فإن قال: (إلا درهمٌ) فقد أقرّ له بعشرة، وسرّه أنّ المعنى حيثنذ (عشرةٌ موصوفةٌ بأنها غير درهم)، وكلُّ عشرةٌ فهي موصوفةٌ بذلك، فالصفة هنا مؤكّدةٌ صالحةٌ للإسقاط، مثلها في ﴿نَفَخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(٢)، وتتخرّج الآية على ذلك، إذ المعنى حيثنذ (لو كان فيهما آلهةٌ لفسدتا)، أي أنّ الفساد يترتّب على تقدير تعدّد الآلهة، وهذا هو المعنى المراد.

ومثال المعرف الشّبيه بالمنكر قوله [من الطويل]:

٩٩- أُنِيختُ فَأَلقتُ بِلدَةٍ فُوقَ بِلدَةٍ قَليلٍ بِها الأَصواتُ إلا بُغامُها^(٣)

(١) الأنبياء/٢٢. (٢) الحاقة/١٣.

(٣) أُنِيختُ: أبركت، والبلدة: الصدر، والبلدة أيضاً: الأرض، قليلٌ بها الأصوات: صفةٌ لـ(بلدة) الجرورة، وبُغامُ الناقاة: صوت لا يفصح به [٢١٨/١].

فإنَّ تعريفَ الأصواتِ تعريفُ الجنس، ومثال شبه الجمع قوله [من السيط]:
 ١٠٠- لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمِي الدَّهْرَ غَيْرُهُ وَقَعُ الحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكْرُ^(١)
 فد(إلا الصَّارِم) صفة ل(غيري).

ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يشترط كون الموصوف جمعاً أو شبهة؛ لتمثيله ب(لو كان معنا رجلٌ إلا زيد لغلبننا) وهو لا يُجْري (لو) مجرى النفي كما يقول المبرد.
 وتفارق (إلا) هذه (غيراً) من وجهين:

أحدهما: أنه لا يجوز حذف موصوفها، لا يقال: (جاءني إلا زيد) ويقال: (جاءني غيرُ زيد)، ونظيرها في ذلك الجمل والظروف؛ فإنها تقع صفاتٍ ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها.
 والثاني: أنه لا يوصف بها إلا حيث يصحُّ الاستثناء، فيجوز (عندي درهم إلا دانق)؛ لأنه يجوز (إلا دانقاً)، ويمتنع (إلا جيداً) لأنه يمتنع (إلا جيداً)، ويجوز (درهم غير جيد)، قاله جماعات، وقد يُقال إنه مخالفٌ لقولهم في ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءِآلهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٢) الآية، ومثال سيبويه (لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبننا).

وشرط ابن الحاجب في وقوع (إلا) صفةً تعذر الاستثناء، وجعل من الشاذِّ قوله [من الوافر]:

١٠١- وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ^(٣)

والوصف هنا مُخَصَّصٌ لا مُؤَكَّدٌ؛ لِمَا بَيَّنَّتْ من القاعدة.

والثالث: أن تكون عاطفةً بمنزلة الواو في التَّشْرِيكِ في اللَّفْظِ والمعنى، ذكره الأخفش، والفرء، وأبو عبيدة، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لَعَلَّأ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾^(٤)، ﴿لَا تَخَافُ لَدَى الْمَرْسُلُونَ . إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ﴾^(٥)، أي (ولا الذين ظلموا) (ولا من ظلم)، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.

والرابع: أن تكون زائدة، قاله الأصمعيّ وابن جنّي، وحملها عليه قوله [من الطويل]:

١٠٢- حَرَا جِيجٌ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَيَّ الحِمْسُفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا^(٦)

(١) هو للبيد، قال الزمخشري في شرح أبيات الكتاب: **غيري**: اسم كان، **سليمي**: مناداة، **وغيره**: خبر كان، وقوله: **(إلا الصارم)** وصف ل(غيري)، **وقوع الحوادث**: سقوطها، وهي جمع حادثة، وهي ما يطرق من الوقائع والنوائب، **والصارم**: السيف القاطع، **والذكر** من السيوف: ما كان ذا ماء وروتق [٢١٨/١].
 (٢) الأنبياء/٢٢.

(٣) هذا لحضرمي بن عامر بن مجمع الأسدي، وقيل: لعمر بن معديكرب، **والفرقدان**: نجمان قريبان من القطب [٢١٦/١].

(٤) البقرة/١٥٠. (٥) النمل/١٠، ١١.

(٦) هو لذي الرُّمّة، **حراجيج**: جمع حُرْجُوج، وهي الناقة الضامر أو الطويلة، **والحسفف**: النقصان، وربطت الدابة على الحسفف: أي على غير علف، **والبلد** هنا مطلق الأرض، **والقفرة**: المفازة التي لا نبات فيها ولا ماء [٢١٩/١].

وابن مالك، وحمل عليه قوله [من الطويل]:

١٠٣- أَرَى الدَّهْرَ إِلا مَنجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلا مُعَدَّبًا^(١)
وإِذَا المَحْفُوظ (وما الدهر)، ثُمَّ إن صَحَّت رِوَايَتُهُ فُتخَرَّجَ عَلى أَنَّ (أرى) جِوَابٌ لِقِسْمِ مَقْدَرٍ،
وَحُذِفَتْ (لا) كحذفها في ﴿ تَأَلَّه تَفَتُّؤًا ﴾^(٢)، ودلَّ عَلى ذلك الاستثناء المَفْرَعُ، وَأَمَّا بَيتُ ذِي
الرُّمَّةِ فِقِيلٌ: غَلَطٌ مِنْهُ، وَقِيلَ: مِنَ الرُّوَاةِ، وَإِنَّ الرُّوَايَةَ (أَلَّا) بِالتَّنْوِينِ، أَي شَخْصًا، وَقِيلَ:
(تَنفَكُّ) تَامَةً بِمَعْنَى (ما تنفصل عن التعب) أو (ما تخلص منه)، ففِيهَا نَفْيٌ، و(مناخة) حَالٌ،
وَقَالَ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ: هِيَ نَاقِصَةٌ، وَالخَبْرُ عَلى الخِصْفِ، و(مناخة) حَالٌ، وَهَذَا فَاسِدٌ، لِبَقَاءِ
الإشكال؛ إِذ لا يُقَالُ: (جاء زيدٌ إِلا رَاكِبًا).

تنبيه:

ليس من أقسام (إلا) التي في نحو ﴿ إِلا تَنْصُرُوهُ فَقَد نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾^(٣)، وإِذَا هذِهِ كَلِمَتَانِ:
(إِن) الشَّرْطِيَّةُ و(لا) النَّافِيَّةُ، وَمِن العَجَبِ أَنَّ ابنَ مالِكٍ عَلى إِمَامَتِهِ ذَكَرَهَا فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ
مِن أَقْسَامِ (إِلا).

(ألا) بالفتح والتشديد:

حرف تحضيضٍ مُخْتَصٌّ بِالجَمَلِ الفِعْلِيَّةِ الخَبَرِيَّةِ كسائر أدوات التَّحْضِيضِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ
[من الطويل]:

١٠٤- وَبُنِيْتُ لِيلى أَرْسَلْتُ بِشِفاَعَةٍ إِلى فَهلاً نَفْسُ لِيلى شَفِيعُها^(٤)
فالتقدير (فهلا كان هو) أي الشَّانُ، وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ (فَهلاً شَفَعْتُ نَفْسُ لِيلى)؛ لِأَنَّ الإِضْمَارَ
مِن جِنْسِ المَذكُورِ أَقْبَسَ، و(شَفِيعُها) عَلى هَذَا خَبْرٌ لِمُحذُوفٍ، أَي (هي شَفِيعُها).

تنبيه:

ليس من أقسام (ألا) التي في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . أَلَّا تَعْلُوا
عَلَى ﴾^(٥)، بَل هذِهِ كَلِمَتَانِ: (أَنَّ) النَّاصِبَةُ و(لا) النَّافِيَّةُ، أَوْ (أَنَّ) المَفْسُورَةُ أَوْ المَخْفُفَةُ مِنَ التَّثْقِيلَةِ
و(لا) النَّاهِيَّةُ، وَلا مَوْضِعٌ لَهَا عَلى هَذَا، وَعَلى الأَوَّلِ فَهِيَ بَدَلٌ مِّن ﴿ كِتَابٌ ﴾ عَلى أَنَّهُ بِمَعْنَى

(١) المَنجُونون: الدُّوَلابُ الَّذِي يُسْتَقى عَلَيْهِ، وَجَمْعُهُ مَناجِينٌ، وَهُوَ مُؤنَّثٌ، أَي: وَمَا الزَّمانُ إِلا يَدُورُ دُورانَ
مَنجُونٍ، تارة يَرفَعُ وتارة يَضَعُ، فَنَصَبَهُ نَصَبَ المَصْدَرِ، وَقِيلَ: بِفِعْلِ مُحذُوفٍ، أَي يَشْبَهُ مَنجُونًا [٢٢٠/١].

(٢) يوسُفُ/ ٨٥ . (٣) التَّوبَةُ/ ٤٠ .

(٤) هَذَا لِقِيسِ بِنِ المُلُوحِ، وَيُقَالُ لِابْنِ الدِّمِينَةِ، وَيُقَالُ لِلصَّمَةِ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ القَشِيرِيِّ، اسْتَشْهَدَ النِّحَاةَ بِالبَيْتِ
عَلى تَعَدِّي بِناءِ إِلى ثَلَاثَةِ مَفاعِيلَ، فَالأَوَّلُ النِّائبُ عَنِ الفاعِلِ [أَي النِّاءِ مِّن (بُنِيْتُ)]، وَالثَّانِي (لِيلى)،
وَالثَّالِثُ جَمَلَةٌ (أَرْسَلْتُ)، واسْتَشْهَدَ بِهِ المَصنِفُ وَغَيرَهُ عَلى وَقُوعِ الجَمَلَةِ الإِبْتِدايَّةِ بَعْدَ (هَلا) فَيَقْدَرُ كانَ

الثَّانِيَّةُ، أَي فَهلاً كانَ الشَّانُ نَفْسِ لِيلى شَفِيعُها، وَالجَمَلَةُ المَذكُورَةُ فِي مَحَلِّ نَصَبِ خَبَرٍ (كانَ) [٢٢١/١].

(٥) النَّمَلُ/ ٣٠، ٣١ .

مكتوب، وعلى أن الخبر بمعنى الطُّلب، بقرينة ﴿واتتوني﴾، ومثلها ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ في قراءة التَّشديد، لكنَّ (أن) فيها النَّاصبة ليس غير، و(لا) فيها محتملةٌ لِلنَّفي فتكون ﴿أَلَا﴾ بدلا من ﴿أَعْمَاهُمْ﴾، أو خبراً لمُحذوف، أي (أعمالهم ألا يسجدوا)، وللزيادة فتكون ﴿أَلَا﴾ مخفوضةٌ بدلا من ﴿السبيل﴾، أو مختلفاً فيها أخفوضةٌ هي أم منصوبة، وذلك على أن الأصل (لثلاً) واللام متعلقة بـ(يهتدون).

(إلى):

حرف جرُّ له ثمانية معان:

أحدها: انتهاء الغاية الزمانيَّة، نحو ﴿ثُمَّ أْتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(١)، والمكانيَّة، نحو ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾^(٢)، وإذا دلَّت قرينةٌ على دخول ما بعدها نحو (قرأت القرآن من أوله إلى آخره)، أو خروجه نحو ﴿ثُمَّ أْتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٣)، ونحو ﴿فَنَظَرُوهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾^(٤) عمل بها، وإلا فقليل: يدخل إن كان من الجنس، وقيل: يدخل مطلقاً، وقيل: لا يدخل مطلقاً وهو الصَّحيح؛ لأنَّ الأكثر مع القرينة عدم الدُّخول، فيجب الحمل عليه عند التردُّد.

والثاني: المعية، وذلك إذا ضمنت شيئاً إلى آخر، وبه قال الكوفيون وجماعةٌ من البصريين في ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾^(٥)، وقولهم: (الذود إلى الذود إبل، والذود من ثلاثة إلى عشرة)، ولا يجوز (إلى زيدٍ مالٌ) تريد (مع زيدٍ مالٌ).

والثالث: التبيين، وهي المبيِّنة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجُّبٍ أو اسم تفضيلٍ نحو ﴿رَبِّ السَّجُنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾^(٦).
والرابع: مرادفة اللام، نحو ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ﴾^(٧)، وقيل: لانتهاه الغاية، أي: منتهٍ إليك، ويقولون: أحمد إليك الله سبحانه، أي: أنهى حمده إليك.

والخامس: موافقة (في)، ذكره جماعةٌ في قوله [من الطويل]:

١٠٥ - فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلَبٌ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ^(٨)

قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٩)، وتأوَّل بعضهم

(١) البقرة/١٨٧. (٢) الإسراء/١. (٣) البقرة/١٨٧. (٤) البقرة/٢٨٠.

(٥) آل عمران/٥٢. (٦) يوسف/٣٣. (٧) النمل/٣٣.

(٨) هذا من أبيات للنايعة الديراني يخاطب بها النعمان بن المنذر، والوعيد: التهديد، ومطلبٌ: مدهون، والقار: القطران ونحوه مما يدهن به الإبل، وأجرب: ذو جرب، وهو داء معروف، والمعنى: كأنني في الناس جمل أجرب جعل عليه القار، وأورد التلبي في تفسيره البيت شاهداً على ورود (إلى) بمعنى (مع) وقال: أي مع الناس [١/٢٢٣].

(٩) النساء/٨٧.

البيت على تعلق (إلى) بمحذوف، أي (مطليُّ بالقار مضافاً إلى النَّاس) فحذف وقلب الكلام، وقال ابن عصفور: هو على تضمين (مطليُّ) معنى (مبغض)، قال: ولو صحَّ مجيء (إلى) بمعنى (في) لجاز (زيدٌ إلى الكوفة).

والسَّادس: الابتداء، كقوله [من الطويل]:

١٠٦- تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا أَيَسْقَى فَلَا يَرَوِي إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ^(١)

أي (مئي).

والسَّابع: موافقة (عند)، كقوله [من الكامل]:

١٠٧- أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرَهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ^(٢)

والثَّامن: التَّوكيد، وهي الزَّائدة، أثبت ذلك الفراء، مستدلاً بقراءة بعضهم ﴿ أَفْعَدَةٌ مِّنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ ﴾^(٣) بفتح الواو، وخُرِجَت على تضمين (تهوى) معنى (تميل)، أو أنَّ الأصل (تهوي) بالكسر فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً كما يقال في رضي رضا وفي ناصية ناصاة، قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأنَّ شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل.

(إي) بالكسر والسكون:

حرف جواب بمعنى (نعم)، فيكون لتصديق المخبر، ولإعلام المستخبر، ولوعد الطالب، فتقع بعد (قام زيد) و(هل قام زيد) و(اضرب زيداً) ونحوهنَّ كما تقع (نعم) بعدهنَّ، وزعم ابن الحاجب أنَّها إنما تقع بعد الاستفهام، نحو ﴿ وَيَسْتَنْبِغُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ ﴾^(٤)، ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم، وإذا قيل: (أي والله) ثمَّ أُسْقِطَت الواو جاز سكون الياء وفتحها وحذفها، وعلى الأوَّل فيلقتي ساكنان على غير حدِّهما.

(أي) بالفتح والسكون:

على وجهين:

حرفٌ لنداء البعيد أو القريب أو المتوسِّط، على خلاف في ذلك، قال الشَّاعر [من الطويل]:

١٠٨- أَلَمْ تَسْمَعِي أَيَّ عَبْدٌ فِي رَوْتِقِ الضُّحَا بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهْنٌ هَدِيرٌ^(٥)

(١) لم يشرحه السيوطي [١/٢٢٥]، وهو لابن أحمَر الباهلي، والكُور: الرجل بأدائه.

(٢) هذا من قصيدة لأبي كبير، عامر بن الحليس، وقيل: ابن حمرة، هذليُّ جاهلي، والرحيق: السهل، وقيل: الخمر، والسلسل: سلس الدخول في الحلق، وقيل: البارد اللين، وقيل: العذب، قال أبو نصر: وإليَّ: بمعنى عندي، وعلى ذلك أورده المصنف، وتعقبه ابن الدماميني بأنَّ معنى (أشهى إليَّ): أحبُّ إليَّ [١/٢٢٦].

(٣) النساء/٣٧. (٤) يونس/٥٣.

(٥) هو لكثير عزة، عبدٌ: ترخيم عبدة، اسم امرأة، وروتي الضُّحى: إشراقه وضوؤه، ويروي (في ربيُّ الضُّحى)، وربيُّه: أوله وعنقوانه، والضُّحى: حين تشرق الشمس، والمهدير: صوت الحمام، والبيت أورده المصنف على (أي) للنداء، وقال الدماميني: ليس في البيت ما يعيِّن حال المنادي من قرب أو بعد أو توسُّط [١/٢٣٤].

وفي الحديث: (أي رب)، وقد تُمدُّ ألفها.

وحرفُ تفسير، تقول: عندي عسجد أي ذهب، وغضنفر أي أسد، وما بعدها عطف بيان على ما قبلها، أو بدل، لا عطف نسق، خلافاً للكوفيِّين وصاحبي (المستوفى) و(المفتاح)؛ لأنَّ لم نَرَّ عاطفاً يصلح للسُّقوط دائماً، ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشيء على مرادفه.

وتقع تفسيراً للجمل أيضاً، كقوله [من الطويل]:

١٠٩- وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَي أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي ^(١)

وإذا وقعت بعد (تقول) وقبل فعل مسندٍ للضمير حكي الضمير، نحو (تقول استكتمته الحديث أي سألته كتماناً) يقال ذلك بضمِّ التاء، ولو جئتَ بِ(إذا) مكان (أي) فتحت التاء فقلت: إذا سألتَه؛ لأنَّ (إذا) ظرفٌ لِ(تقول)، وقد نظم ذلك بعضهم فقال:

إِذَا كُنَيْتَ بِ(أَي) فَعَلًا تُفْسِرُهُ فَضَمُّ تَائِكَ فِيهِ ضَمُّ مُعْتَرِفٍ
وَإِنْ تَكُنُ بِ(إِذَا) يَوْمًا تُفْسِرُهُ فَفَتْحَةُ التَّاءِ أَمْرٌ غَيْرٌ مُخْتَلِفٍ

(أَي) بفتح الهمزة وتشديد الياء:

اسمٌ يأتي على خمسة أوجه:

شرطاً، نحو ﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ^(٢)، ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ ^(٣).

واستفهاماً، نحو ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا ﴾ ^(٤)، ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٥)، وقد تخفف كقوله [من الطويل]:

١١٠- تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَائِينَ أَيُّهُمَا عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ ^(٦)

وموصولاً، نحو ﴿ لَنْزِعَنَّ مِنَ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْدِيَهُمْ أَسْدً ﴾ ^(٧)، التقدير (لنزعنَّ الذي هو أسد)، قاله سيبويه، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين؛ لأنهم يرون أنَّ (أَيًا) الموصولة معرفة دائماً كالشرطية والاستفهامية، قال الزجاج: ما تبين لي أنَّ سيبويه غلط إلا في

(١) ترميني: تشيرين إليّ، والطرف: البصر، وتقليني: تبغضيني، يقال: قلاه يقلبه قلى وقلا، ويقال في لغة طيء: قلاه يقلاه، وقوله: (لكنَّ إِيَّاكَ) قال الزخشي: لكن أنا، فحذف الهمزة وألقى حركتها على النون، فتلقى النون فأدغم، وإِيَّاكَ: مفعول (أقلي)، قدّم عليه لرعاية القافية، والمعنى: لكن أنا لا أقليك، والبيت استشهد به المصنف على وقوع (أي) تفسيراً للحمل، وقد استشهد ابن الشجري وغيره بالبيت على أنه يقال: (قلى يقلي) بالكسر [٢٣٤/١].

(٢) الإسراء/١١٠. (٣) القصص/٢٨. (٤) التوبة/١٢٤. (٥) الأعراف/١٨٥.

(٦) تنظرت: انتظرت في مهلة، ونصر: اسم رجل، والسمائين: كوكبان، يقال لأحدهما الأعزل، وهو من منازل القمر، ويقال للآخر السماك الرامح، وليس من المنازل، وأيهما: خفف (أيهما)، وهو محل الاستشهاد، واستهلت: صبّت، والمواطر: جمع ماطرة، صفة للسحاب، أي صبّت سحائبه الماطر، وضمير (أيهما) عائد إلى الأمرين المذكورين، أحدهما نصر والآخر السماكان [٢٣٦/١].

(٧) مريم/٦٩.

موضعين، هذا أحدهما، فإنه يُسَلَّمُ أنَّها تُعَرَّبُ إذا أُفْرِدَتْ، فكيف يقول ببنائها إذا أُضِيفَتْ؟ وقال الجرمي: خرجتُ من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول: (لأضربنَّ أيَّهم قائمٌ) بالضم. اهـ

وزعم هؤلاء أنَّها في الآية استفهامية، وأنها مبتدأ و(أشدُّ) خبر، ثمَّ اختلفوا في مفعول (نزع) فقال الخليل: محذوفٌ، والتقدير (لننزعنَّ الفريقَ الَّذي يقال فيهم أيهم أشدُّ)، وقال يونس: هو الجملة، وعلقت (نزع) عن العمل، كما في ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾^(١). وقال الكسائي والأخفش: (كل شيعه) و(من) زائدة، وجملة الاستفهام مُستأنفة، وذلك على قولهما في جواز زيادة (من) في الإيجاب، ويردُّ أقوالهم أنَّ التعليق مختصُّ بأفعال القلوب، وأنَّه لا يجوز (لأضربنَّ الفاسق) بالرفع بتقدير (الَّذي يقال فيه: هو الفاسق)، وأنَّه لم يثبت زيادة (من) في الإيجاب، وقول الشَّاعر [من المتقارب]:

١١١- إذا ما لقيتَ بني مالكٍ فسَلِّمْ على أيهم أفضلُ^(٢)

يُروى بضم (أي)، وحرروف الجرِّ لا تُعلِّق، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجارِّ على معمول صلته ولا يستأنف ما بعد الجارِّ.

وجوز الرَّمخشي وجماعة كونها موصولةً مع أنَّ الضمَّة إعراب، فقدروا متعلِّق النَّزع (من كلِّ شيعه) وكأنَّه قيل: (لننزعنَّ بعضَ كلِّ شيعه) ثمَّ قدَّر أنَّه سُئِلَ: (مَنْ هذا البعض؟) فقيل: هو الَّذي هو أشدُّ، ثمَّ حُذِفَ المبتدأ المكتنفان للموصول، وفيه تعسُّفٌ ظاهرٌ، ولا أعلمهم استعمالوا (أيًا) الموصولة مبتدأ، وسيأتي ذلك عن ثعلب. وزعم ابن الطراوة أنَّ (أيًا) مقطوعةٌ عن الإضافة، فلذلك بُيِّت، وأنَّ ﴿هم أشدُّ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ، وهذا باطلٌ برسم الضمير متصلاً ب(أي) وبالإجماع على أنَّها إذا لم تُضَفْ كانت مُعرَّبة. وزعم ثعلب أنَّ (أيًا) لا تكون موصولة أصلاً، وقال: لم يُسمع (أيهم هو فاضلٌ جاءني) بتقدير (الَّذي هو فاضلٌ جاءني).

والرابع: أن تكون دالَّةً على معنى الكمال، فتقع صفةً للنكرة، نحو (زيدٌ رجلٌ أيُّ رجل) أي كاملٌ في صفاتِ الرِّجال، وحالاً للمعرفة كـ(مررت بعبد الله أيُّ رجل).

والخامس: أن تكون وصلةً إلى نداء ما فيه (أل)، نحو (يا أيُّها الرِّجل)، وزعم الأخفش أنَّ (أيًا) لا تكون وصلةً، وأنَّ (أيًا) هذه هي الموصولة حُذِفَ صدرُ صلتها وهو العائد، والمعنى

(١) الكهف/١٢.

(٢) قال المصنف في شواهد: هو لرجل من غسان، وفيه روايتان: إعراب (أي)، وبنائها على الضمِّ، ولم يزد على ذلك، وقال العيني في شواهد: قاله غسان بن وعله بن مرة، أحد بني مرة بن عباد، و(ما) زائدة، والفاء جواب (إذا)؛ لما فيها من معنى الشرط [١/٢٣٦].

(يا من هو الرجل)، وردَّ بأنه ليس لنا عائدٌ يجب حذفه، ولا موصولٌ التزمَ كون صلته جملةً اسميةً، وله أن يجيب عنهما بأنَّ (ما) في قولهم: (لا سيَّما زيدٌ) بالرفع كذلك. وزاد قسمًا وهو أن تكون نكرةً موصوفةً، نحو (مررت بأيِّ معجبٍ لك) كما يقال: (بمن معجب لك)، وهذا غير مسموع.

ولا تكون (أي) غيرَ مذكورٍ معها مضافٌ إليها البتة، إلا في النداء والحكاية، يقال: (جاءني رجلٌ)، فتقول: (أيُّ يا هذا؟)، و(جاءني رجلان) فتقول: (أيَّان؟)، و(جاءني رجالٌ) فتقول: (أيُّون؟).

تنبيه:

قولُ أبي الطَّيِّب [من الخفيف]:

أَيُّ يَوْمٍ سَرَّرْتَنِي بِوِصَالٍ لَمْ تَرَعْنِي ثَلَاثَةً بِصُدُودٍ^(١)
ليست فيه (أي) موصولة؛ لأنَّ الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة، وقال أبو علي في التذكرة في قوله [من الكامل]:

أَرَأَيْتَ أَيَّ سَوَالِفٍ وَخُدُودٍ بَرَزَتْ لَنَا بَيْنَ اللَّوَى فَرُودٍ؟^(٢)

لا تكون (أي) فيه موصولة؛ لإضافتها إلى نكرة. انتهى
ولا شرطية؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ (إن سررتني يوماً بوصالك أمَّنتي ثلاثة أيام من صدودك)، وهذا عكس المعنى المراد، وإنما هي للاستفهام الذي يراد به النَّفي، كقولك لمن ادَّعى أنَّه أكرمك: (أي يوم أكرمتي؟)، والمعنى: (ما سررتني يوماً بوصالك إلا روعتني ثلاثة بصدودك)، والجملة الأولى مستأنفةٌ قُدِّمَ ظرفُها؛ لأنَّ له الصِّدْرَ، والثانية إمَّا في موضع جرٍّ صفةً لـ(وصال) على حذف العائد، أي (لم ترعني بعده) كما حذِفَ في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾^(٣) الآية، أو نُصِبَ حالاً من فاعل (سررتني) أو مفعوله، والمعنى (أي يوم سررتني غير رائع لي) أو (غير مروِّع منك)، وهي حالٌ مقدَّرةٌ مثلها في ﴿طَبَّتُمْ فَأَدْخَلُوهَا خَلْدَيْنِ﴾^(٤)، أو لا محلَّ لها على أن تكونَ معطوفةً على الأولى بفاءٍ محذوفةٍ كما قيل في ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْخَبُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ﴾^(٥) وكذا في بقية الآية، وفيه بُعدٌ.

والحققون في الآية على أنَّ الجُمْلَ مستأنفةٌ بتقدير (فما قالوا له فما قال لهم)، ومن روى (ثلاثة) بالرفع لم يجزُ عنده كونُ الحال من فاعل (سررتني)؛ لِخُلُوقِ (ترعني) من ضمير ذي الحال.

(١) من شعر المتبي، وقد أهمله السيوطي.

(٢) أهمله السيوطي.

(٣) البقرة/٤٨. (٤) الزمر/٧٣. (٥) البقرة/٦٧.

(إذ):

على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً للزمن الماضي، ولها أربعة استعمالات: أحدها أن تكون ظرفاً - وهو الغالب - نحو ﴿ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(١)، والثاني أن تكون مفعولاً به نحو ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ ﴾^(٢)، والغالب على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير (اذكر)، نحو ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ ﴾^(٣)، ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَأِكَةِ ﴾^(٤)، ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ ﴾^(٥)، وبعض المعربين يقول في ذلك: إنه ظرفٌ لـ(اذكر) محذوفاً، وهذا وهمٌ فاحش؛ لاقتضائه حينئذٍ الأمر بالذكر في ذلك الوقت مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالكلفين مناً، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه، والثالث أن تكون بدلاً من المفعول، نحو ﴿ وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَّتْ ﴾^(٦)، فلإذ بدل اشتمالٍ من (مريم) على حدّ البدل في ﴿ يَسْتَلُونَا عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾^(٧).

وقوله تعالى: ﴿ أَدْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ ﴾^(٨) يحتمل كون (إذ) فيه ظرفاً للنعمة وكونها بدلاً منها، والرابع أن يكون مضافاً إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه، نحو (يومئذٍ) و(حينئذٍ)، أو غير صالح له، نحو قوله تعالى: ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾^(٩).
وزعم الجمهور أن (إذ) لا تقع إلا ظرفاً أو مضافاً إليها، وأنها في نحو ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا ﴾^(١٠) ظرفٌ لمفعول محذوف، أي (واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً)، وفي نحو ﴿ إِذِ اتَّيَدَّتْ ﴾^(١١) ظرفٌ لمضافٍ إلى مفعول محذوف، أي (واذكر قصة مريم)، ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في ﴿ وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً ﴾^(١٢)، ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم ﴿ لَمِنْ مَنْ أَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا ﴾^(١٣): إنه يجوز أن يكون التقدير منه (إذ بعث) وأن تكون (إذ) في محل رفع كـ(إذا) في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، أي: (لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه). انتهى فمقتضى هذا الوجه أن (إذ) مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلاً، ثم تنظيره بالمثل غير مناسب؛ لأن الكلام في (إذ) لا في (إذا)، وكان حقاً أن يقول: (إذ كان)؛ لأنهم يقدرون في هذا المثال ونحوه (إذ) تارة و(إذا) أخرى بحسب المعنى المراد، ثم ظاهره أن المثال يتكلم به هكذا، والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجبٌ، وكذلك المشهور أن (إذا) المقدرة في المثال في

(١) التوبة/٤٠. (٢) الأعراف/٨٦. (٣) البقرة/٣٠. (٤) البقرة/٣٤. (٥) البقرة/٥٠.
(٦) مريم/١٦. (٧) البقرة/٢١٧. (٨) المائدة/٢٠. (٩) آل عمران/٨. (١٠) الأعراف/٨٦.
(١١) مريم/١٦. (١٢) آل عمران/١٠٣. (١٣) آل عمران/١٦٤.

موضع نصب، ولكن جَوَزَ عبد القاهر كونها في موضع رفع، تمسكاً بقول بعضهم: (أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة) بالرفع، ففاس الزَّخْشَرِيُّ (إذ) على (إذا) والمبتدأ على الخبر. والوجه الثاني: أن تكون اسماً للزَّمن المستقبل، نحو ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾^(١)، والجمهور لا يُثَبِّتُونَ هذا القسم، ويجعلون الآية من باب ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾^(٢)، أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع.

وقد يُحتجُ لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ . إذِ الْآغْلَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴿٣﴾؛ فَإِنَّ يَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ مستقبلٌ لفظاً ومعنى لدخول حرف التَّنْفِيسِ عليه، وقد أُعْمِلَ في (إذ) فيلزم أن يكون بمنزلة (إذا).

والثالث: أن تكون للتعليل، نحو ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ آيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُرًا فِي آعْدَابِ مُشْتَرَكُونَ﴾^(٤)، أي (ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا)، وهل هذه حروف بمنزلة لام العلة أو ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ؛ فإنه إذا قيل: (ضربته إذ أساء) وأريد بـ(إذ) الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب؟ قولان، وإنما يرتفع السؤال على القول الأول؛ فإنه لو قيل: (لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب) لم يكن التعليل مستفاداً؛ لاختلاف زمني الفعلين، ويبقى إشكالٌ في الآية، وهو أن (إذ) لا تبدل من (اليوم)؛ لاختلاف الزمانين، ولا تكون ظرفاً لـ(ينفع)؛ لأنه لا يعمل في ظرفين، ولا لـ(مشاركون)؛ لأن معمول خبر الأحرف الخمسة لا يتقدم عليها، ولأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، ولأن اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم.

ومما حملوه على التعليل ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسْكُونُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾^(٥)، ﴿وَإِذْ أَعْرَضْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأُورُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾^(٦)، وقوله [من البسيط]:

١١٢ - فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ^(٧)

وقول الأعشى [من المنسرح]:

١١٣ - إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا^(٨)

(١) الزلزلة/٤. (٢) الكهف/٩٩. (٣) غافر/٧٠، ٧١. (٤) الزخرف/٣٩. (٥) الأحقاف/١١. (٦) الكهف/١٦. (٧) هو من قصيدة للفرزدق يمدح بها عمر بن عبد العزيز، وفي البيت شواهد، أحدها: استعمال (أصبح) بمعنى صار، ثانيها: اقتران جملة الحال الماضية بـ(قد)؛ فإن جملة (قد أعاد) أعربت حالاً، الثالث: ورود (إذ) للتعليل، الرابع: نصب خبر (ما) مع تقدمه على اسمها، وهو نادر، وقيل: إنه من غلط الفرزدق؛ لأنه تميمي، وليس لغته نصب الخبر، فقصده أن يتكلم باللغة الحجازية ولم يعلم شرطها فغلط، وقيل: إن (مثلهم) نصب على الحال، والتقدير (وإذ ما في الدنيا بشر حال كونه مثلهم)، وقيل: نصب على الظرف، والتقدير (وإذ ما مكانهم بشر) أي في مثل حالهم [٢٣٧/١].

(٨) هو مطلع قصيدة للأعشى، والسفر: جماعة، واحدها سافر، كصاحب وصحب، وراكب وركب، والسافر: الذي خرج للسفر، والمهل: التؤدة وعدم العجلة [٢٣٨/١].

أي (إنَّ لنا حلولاً في الدنيا، وإنَّ لنا ارتحالاً عنها إلى الآخرة، وإنَّ في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالاً لنا؛ لأنَّهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم)، وإنَّما يصحُّ ذلك كله على القول بأنَّ (إذ) التعليلية حرفٌ كما قدَّمنا.

والجمهور لا يُثبتون هذا القسم، وقال أبو الفتح: راجعت أبا عليٍّ مراراً في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ أَلْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾^(١) الآية مستشكلاً إبدال (إذ) من اليوم، فأخبر ما تحصل منه أنَّ الدنيا والآخرة متصلتان، وأنَّهما في حكم الله تعالى سواء، فكأنَّ اليوم ماضٍ أو كان (إذ) مستقبلياً. انتهى

وقيل: المعنى (إذ ثبت ظلمكم)، وقيل: التَّقدير (بعد إذ ظلمتم)، وعليهما أيضاً فد(إذ) بدلٌ من (اليوم)، وليس هذا التَّقدير مخالفاً لما قلناه في ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾^(٢)؛ لأنَّ المدعى هناك أنَّها لا يُستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن (يوم) في (يومئذٍ)؛ لأنها لا تُحذف لدليل، وإذا لم تُقدَّر (إذ) تعليلاً فيجوز أن تكون (أن) وصلتها تعليلاً والفاعل مستترٌ راجعٌ إلى قولهم: ﴿يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾^(٣) أو إلى القرين، ويشهد لهما قراءة بعضهم ﴿إنكم﴾ بالكسر على الاستئناف.

والرابع: أن تكون للمفاجأة، نصٌّ على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد (بيناً) أو (بينما)، كقوله [من البسيط]:

١١٤ - اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وَأَرْضَيْنِ بِهِ فَيَنِمَّا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ^(٤)

وهل هي ظرفٌ مكان أو زمان أو حرفٌ بمعنى المفاجأة أو حرفٌ توكيدٍ أي زائدٌ؟ أقوال، وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني: عاملها الفعل الذي بعدها؛ لأنَّها غير مضافة إليه، وعامل (بيناً) و(بينما) محذوفٌ يفسره الفعل المذكور، وقال الشلوبين: (إذ) مضافة إلى الجملة، فلا يعمل فيها الفعل، ولا في (بيناً) و(بينما)؛ لأنَّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله، وإنَّما عاملهما محذوفٌ يدلُّ عليه الكلام، و(إذ) بدلٌ منهما، وقيل: العامل ما يلي (بين)، بناءً على أنَّها مكفوفةٌ عن الإضافة إليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه، وقيل: (بين) خبرٌ لمحذوف، وتقدير قولك: (بينما أنا قائمٌ إذ جاء زيد): (بين أوقات قيامي مجيء زيد)، ثمَّ حذف المبتدأ مدلولاً عليه ب(جاء زيد)، وقيل: مبتدأ، و(إذ) خبره، والمعنى (حين أنا قائمٌ حين جاء زيد).

(١) الزخرف/٣٩. (٢) آل عمران/٨. (٣) الزخرف/٣٨.

(٤) روى السيوطي ما يفيد نسبته إلى عتير بن لبيد العذري، أو حريث بن جبلة، أو ابن كثير بن عذرة [٢٤٤/١].

وذكر لـ (إذ) معنيان آخران:

أحدهما: التوكيد، وذلك بأن تُحمَل على الزيادة، قاله أبو عبيدة، وتبعه ابن قتيبة، وحملوا عليه آيات منها ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ ﴿١١﴾ .

والثاني: التحقيق كـ (قد)، وحملت عليه الآية، وليس القولان بشيء، واختار ابن الشَّجَرِيُّ أنها تقع زائدة بعد (بينا) و(بينما) خاصة، قال: لأنك إذا قلت: (بينما أنا جالسٌ إذ جاء زيدٌ) فقد رتتها غير زائدة أعملت فيها الخبر وهي مضافة إلى جملة (جاء زيدٌ)، وهذا الفعل هو النَّاصِب لـ (بين) فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف. اهـ

وقد مضى كلامُ النحويين في توجيه ذلك، وعلى القول بالتحقيق في الآية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل.

مسألة:

تلزم (إذ) الإضافة إلى جملة، إما اسمية نحو ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴿٢﴾ ، أو فعلية فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى نحو ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ ﴿٣﴾ ، ﴿ وَإِذْ آتٰنَا إِبْرٰهٖمَ رِبُّهُ ﴿٤﴾ ، ﴿ وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ﴿٥﴾ ، أو فعلية فعلها ماضٍ معنى لا لفظاً، نحو ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرٰهٖمُ الْقَوَاعِدَ ﴿٦﴾ ، ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴿٧﴾ ، ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴿٨﴾ .

وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴿٩﴾ ، الأولى ظرف لـ (نصره)، والثانية بدلٌ منها، والثالثة قيل: بدلٌ ثانٍ، وقيل: ظرف لـ (ثاني اثنين)، وفيهما وفي إبدال الثانية نظراً؛ لأنَّ الزمن الثاني والثالث غير الأول، فكيف يبدلان منه؟ ثم لا يُعرف أنَّ البديل يتكرر إلا في بدل الإضراب، وهو ضعيفٌ لا يُحمَلُ عليه التنزيل، ومعنى ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ ﴾ واحدٌ من اثنين، فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل؟

وقد يُجاب بأنَّ تقارب الأزمنة ينزلها منزلة المتحددة، أشار إلى ذلك أبو الفتح في المحتسب، والظرف يتعلَّقُ بوجه الفعل وأيسر روائحه.

وقد يُحذف أحد شطري الجملة فيظنُّ من لا خبرة له أنَّها أُضيفت إلى المفرد، كقوله [من البسيط]:

(١) البقرة/ ٣٠ . (٢) الأنفال/ ٢٦ . (٣) البقرة/ ٣٠ . (٤) البقرة/ ١٢٤ . (٥) آل عمران/ ١٢١ . (٦) البقرة/ ١٢٧ . (٧) الأنفال/ ٣٠ . (٨) الأحزاب/ ٣٧ . (٩) التوبة/ ٤٠ .

١١٥- هَلْ تُرْجِعَنَّ لِيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالْعَيْشُ مُنْقَلَبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانًا ^(١)

والتقدير (إذ ذاك كذلك)، وقال الأخطل [من البسيط]:

١١٦- كَأَنَّ مَنَازِلَ الْأُفِّ عَهْدَتْهُمْ إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانًا ^(٢)

(أُفِّ) - بضم الهمزة - جمع (ألف) بالمد، مثل (كافر) و(كفار)، و(نحن) و(ذاك) مبتدآن حذف خبراهما، والتقدير (عهدتهم إخواناً إذ نحن متآلفون إذ ذاك كائن)، ولا تكون (إذ) الثانية خبراً عن (نحن)؛ لأنه زمانٌ و(نحن) اسم عين، بل هي ظرفٌ للخبر المقدّر، و(إذ) الأولى ظرفٌ لـ(عهدتهم)، و(دون) إمّا ظرفٌ له، أو للخبر المقدّر، أو لحال من (إخوانا) محذوفة أي (متصافين دون الناس)، ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال لتأخره، فهو كقوله [من مجزوء الوافر]:

١١٧- لِمِيَّةٍ مُوحِشًا طَلُّ ^(٣)

ولا كونه اسم عين؛ لأنّ (دون) ظرف مكان لا زمان، والمشار إليه بـ(ذاك) التّجاوز المفهوم من الكلام، وقالت الخنساء [من المتقارب]:

(١) قال الدماميني: **الأفنان**: إما جمع فنّ، وهو الغصن الملتفّ، أو جمع فنّ، وهو الحال والنوع، ونصبه على الحال من (ليال) وإن كان نكرة لتخصّصها، وعامل (إذ) منقلب، واسم الإشارة الأول أشير به إلى العيش باعتبار حاله، والثاني المحذوف أشير به إلى حال الأفنان، والجملة المقترنة بالواو حال من ضمير (مضين)، والمعنى: هل ترجع لياليها حال كونها مثل الأغصان الملتفة في نضارتها وحسنها؟ أو حال كونها ذات فنون من الحسن وضروب شتى من اللذة، وهذه الليالي هي اللاتي مضين في حال إن عيشنا منقلب من طور إلى طور؛ إذ حال ذلك العيش مثل تلك الأغصان في الرونق والبهجة، أو مثل تلك الفنون المختلفة في الحسن، انتهى كلام الدماميني [٢٤٧/١].

(٢) قال ابن الشجري في أماليه: هو للأخطل، قال: وخبر المبتدئين اللذين هما (نحن وذاك) محذوفان، أراد: عهدتهم إخواناً إذ نحن متآلفون، أو متآخون، يدل على التقدير الأول ذكر الألف، وعلى الثاني ذكر الإخوان، وأراد: إذ ذاك كائن، ولا يجوز أن يكون (إذ ذاك) خبر (نحن)؛ لأن ظروف الزمان لا يصح الإخبار بها عن الأعيان، فلو قلت: زيد أمس، لم يحصل بذلك فائدة، و(إذ) الأولى ظرف لـ(عهدتهم)، وأما الثانية فيعمل فيها الخبر المقدّر، الذي هو (متآلفون) أو (متآخون)، وأما قوله: (دون الناس) فيحتمل أن يكون العامل فيه (عهدتهم)، ويحتمل أن تعلقه بالخبر المقدّر، كأنك قلت: متآلفون دون الناس، ويجوز تعلقه بمحذوف غير الخبر المقدّر، على أن يكون في الأصل صفة لـ(إخوان)، كأنه قال: عهدتهم إخواناً دون الناس، أي متصافين دون الناس، فلما قدم على الموصوف صار حالاً، وجاز جعله وصفاً لعين وحالاً منه؛ لأنه ظرف مكاني، فإن قيل: إلام توجهت الإشارة بـ(ذاك)؟ فالجواب: إلى التّجاوز الذي دل عليه ذكر المنازل، انتهى كلام ابن الشجري [٢٤٨/١].

(٣) هو لكثير عزة، وتماه: يلوح كأنه خلل، مية: اسم امرأة، والطلل: ما شخص من آثار الدار، والموحش: المنزل الذي صار وحشاً، أي قفراً لا أنيس به، والبيت استشهد به المصنف على تقدّم الحال على صاحبها النكرة، وقيل: إنه ليس منه، وإن الحال هنا من الضمير في الخبر لا من النكرة [٢٤٩/١].

١١٨- كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا حِمَى يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَرًّا^(١)

(إذ) الأولى ظرفٌ لـ (يتقى) أو لـ (حمى) أو لـ (يكونوا) إن قلنا إن لـ (كان) التاقصة مصدرًا، والثانية ظرفٌ لـ (بز)، و(مَنْ) مبتدأ موصولٌ لا شرط؛ لأنَّ (بز) عاملٌ في (إذ) الثانية، ولا يعمل ما في حيز الشرط فيما قبله عند البصريين، و(بَرًّا) خبر (مَنْ)، والجملة خبر (الناس)، والعائد محذوف، أي (مَنْ عَزَّ مِنْهُمْ)، كقولهم: (السَّمَنُ مَنَوَانِ بَدْرَهُم)، ولا تكون (إذ) الأولى ظرفًا لـ (بَرًّا)؛ لأنه جزء الجملة التي أُضِيْفَتْ (إذ) الأولى إليها، ولا يعمل شيءٌ من المضاف إليه في المضاف، ولا (إذ) الثانية بدلٌ من الأولى؛ لأنها إنما تكمل بما أُضِيْفَتْ إليه، ولا يُتَّبَعُ اسْمٌ حَتَّى يَكْمَلَ، ولا تكون خبرًا عن (الناس)؛ لأنها زمان، و(الناس) اسم عين، و(ذاك) مبتدأ محذوف الخبر، أي (كائن)، وعلى ذلك فقس.

وقد تُحذف الجملة كلها للعلم بها، ويعوِّض عنها التَّنوين وتُكسر الدَّال لالتقاء الساكنين، نحو ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾^(٢)، وزعم الأَخفش أنَّ (إذ) في ذلك معربة؛ لزوال افتقارها إلى الجملة، وأنَّ الكسرة إعراب؛ لأنَّ (اليوم) مضافٌ إليها، ورُدَّ بأنَّ بناءها لوضعها على حرفين، وبأنَّ الافتقار باقٍ في المعنى، كالموصول تُحذفُ صلته لدليل، قال [من مجزوء الكامل]:

١١٩- نَحْنُ الْأُلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا^(٣)

أي (نحن الألى عرفوا)، وبأنَّ العوض يُنزل منزلة المَعْوَض عنه، فكأنَّ المضاف إليه مذكورٌ، وبقوله [من الوافر]:

١٢٠- نَهَيْتِكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ^(٤)

(١) هذا من أبيات للخنساء ترثي بها أخويها وزوجها، والحمى: نقيض المباح، وعزٌّ هنا معناها: غلب، وبرزٌ معناه: سلب، ومَنْ في البيت موصول رفع بالابتداء، وبرزٌ: خبرها، والعائد إلى الناس محذوف، أي مَنْ عَزَّ مِنْهُمْ، ولا يجوز أن يكون (إذ ذلك) خبرًا عن (الناس)؛ لأنَّ ظروف الزمان لا يُخبر بها عن الأشخاص، بل هو متعلِّق بـ (بَرًّا)، ولا يجوز أن يكون (مَنْ) شرطًا؛ لأنَّ الشرط وجوابه لا يعمل واحد منهما فيما قبله، و(ذاك) في موضع رفع بالابتداء، وخبره محذوف، أي إذ ذلك كائنٌ أو موجود، ولا يجوز أن يكون في محل خبر؛ لأنَّ (إذ) لا تضاف إلا إلى جملة [٢٤٩/١].

(٢) الروم/٤.

(٣) هو من قصيدة لعبيد بن الأبرص يخاطب بها امرء القيس بن حجر، نحن الألى: مبتدأ وخبر، والألى بمعنى الذين، والصلة محذوفة لدلالة ما بعده عليه، أي نحن الذين جمعنا جموعنا، فاجمع أنت جموعك، وقال أبو عبيد: (الذين) هنا لا صلة لها، وقال بعضهم: تقديره (نحن الألى عرفوا بالشجاعة) [٢٥٨/١].

(٤) هذا من مقطوعة لأبي ذؤيب الهذلي، الطلاب: بمعنى الطلب، والبيت استشهد به الأَخفش على أن (إذ) معربة لعدم إضافة زمان إليها، وقد كثرت، وأجيب بأنَّ الأصل (وأنت حيثنذ)، ثم حذف المضاف وبقي الجرُّ [٢٦٠/١].

فأجاب عن هذا بأن الأصل (حيثن) ثم حذف المضاف وبقي الجر، كقراءة بعضهم ﴿ والله يُريد الآخرة ﴾ أي ثواب الآخرة.

تنبيه:

أضيفت (إذ) إلى الجملة الاسمية فاحتملت الظرفية والتعليلية في قول المتنبي [من الكامل]:
أَمِنَ اَزْدِيَارَكَ فِي الدُّجَى الرُّقْبَاءُ إِذْ حَيْثُ كُنْتُ مِنَ الظُّلَامِ ضِيَاءً^(١)
وشرحه أن (أمن) فعل ماضٍ، فهو مفتوح الآخر، لا مكسوره على أنه حرف جر كما توهم شخص ادعى الأدب في زماننا وأصر على ذلك، والازديار أبلغ من الزيارة كما أن الاكتساب أبلغ من الكسب؛ لأن الافتعال للتصرف، والدال بدل عن التاء، و(في) متعلقة به لا ب(أمن)؛ لأن المعنى أنهم أمنوا دائماً أن تزوري في الدجى، و(إذ) إما تعليل أو ظرف مبدل من محل (في الدجى)، و(ضياء) مبتدأ خبره (حيث)، وابتدئ بالنكرة لتقدم خبرها عليها ظرفاً، ولأنها موصوفة في المعنى؛ لأن (من الظلام) صفة لها في الأصل، فلما قدمت عليها صارت حالاً منها، و(من) للبدل، وهي متعلقة بمحذوف، و(كان) تامة، وهي وفاعلها خفض بإضافة (حيث)، والمعنى (إذ الضياء حاصل في كل موضع حصلت فيه بدلاً من الظلام).

(إذما):

أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة (إن) الشرطية، وظرف عند المبرّد وابن السراج والفارسي، وعملها الجزم قليل لا ضرورة، خلافاً لبعضهم.

(إذا):

على وجهين:

أحدهما: أن تكون للمفاجأة، فتختص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو (خرجت فإذا الأسد بالباب)، ومنه ﴿ فإذا هي حية تسعى ﴾^(٢)، ﴿ إذا لهم مكر ﴾^(٣).

وهي حرف عند الأخفش، ويرجح قولهم: (خرجت فإذا إن زيدا بالباب) بكسر (إن)؛ لأن (إن) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وظرف مكان عند المبرّد، وظرف زمان عند الزجاج، واختار الأول ابن مالك، والثاني ابن عصفور، والثالث الزمخشري، وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى: ﴿ ثم إذا دعاكم دعوة ﴾^(٤) الآية: إن التقدير (إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك

(١) للمتنبي.

(٢) طه/٢٠. (٣) يونس/٢١. (٤) الروم/٢٥.

الوقت)، ولا يُعْرَفُ هذا لغيره، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو (خرجت فإذا زيدٌ جالسٌ)، أو المقدَّر في نحو (فإذا الأسد)، أي (حاضرٌ)، وإذا قدَّرت أنها الخبر فعاملها (مستقرٌّ) أو (استقرٌّ).

ولم يقع الخبر معها في التَّنْزِيلِ إلا مَصْرَحًا به، نحو ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾^(١)، ﴿فَإِذَا هِيَ شَنخَصَةٌ﴾^(٢)، ﴿فَإِذَا هُمْ حَنَمِدُونَ﴾^(٣)، ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾^(٤)، ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾^(٥).

وإذا قيل: (خرجت فإذا الأسد) صحَّ كونُها - عند المبرِّد - خبرًا، أي (فبالخضرة الأسد)، ولم يصحَّ عند الزَّجَّاج؛ لأنَّ الزَّمان لا يُخْبَرُ به عن الجُئَّة، ولا عند الأَخْفَش؛ لأنَّ الحرف لا يُخْبَرُ به ولا عنه، فإن قلت: (فإذا القتال) صحَّت خبريَّتها عند غير الأَخْفَش. وتقول: (خرجت فإذا زيدٌ جالسٌ) أو (جالسًا)، فالرفع على الخبريَّة، و(إذا) نصب به، والنصب على الحاليَّة، والخبر (إذا) إن قيل بأنها مكانٌ، وإلا فهو محذوفٌ، نعم يجوز أن تقدِّرها خبرًا عن الجُئَّة مع قولنا إنَّها زمانٌ إذا قدَّرت حذف مضافٍ، كأن تقدَّر في نحو (خرجت فإذا الأسد): (فإذا حضور الأسد).

مسألة:

قالت العرب: (قد كنت أظنُّ أنَّ العقرب أشدُّ لسعةً من الزُّنبور فإذا هو هي)، وقالوا أيضًا: (فإذا هو أيَّها)، وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لما سأله الكسائيُّ. وكان من خبرهما أنَّ سيبويه قدم على البرامكة، فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما، فجعل لذلك يومًا، فلما حضر سيبويه تقدَّم إليه الفراء وخلفٌ، فسأله خلف عن مسألة فأجاب فيها فقال له: أخطأت، ثمَّ سأله ثانية وثالثة وهو يجيبه ويقول له: أخطأت، فقال له سيبويه: هذا سوء أدبٍ، فأقبل عليه الفراء فقال له: إنَّ في هذا الرجل حدةً وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال: (هؤلاء أبون) و(مررت بأبين)، كيف تقول على مثال ذلك من (وأيت) أو (وأيت)؟ فأجابه، فقال: أعد النَّظْرَ، فقال: لست أكلِّمكما حتَّى يحضِرَ صاحبكما، فحضر الكسائيُّ، فقال له الكسائيُّ: تسألني أو أسألك؟ فقال له سيبويه: سل أنت، فسأله عن هذا المثال فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النَّصْبُ، وسأله عن أمثال ذلك نحو (خرجت فإذا عبد الله القائمُ أو القائم) فقال له: كلُّ ذلك بالرفع، فقال الكسائيُّ: العرب ترفع كلَّ ذلك وتنصب، فقال يحيى: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بليديكما، فمن يحكم بينكما؟ فقال له الكسائيُّ: هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين، فيحضرون ويسألون، فقال يحيى

(١) طه/٢٠. (٢) الأنبياء/٩٧. (٣) يس/٢٩. (٤) الأعراف/١٠٨. (٥) النازعات/١٤.

وجعفر: أنصفت، فأحضرُوا فوافقوا الكسائي، فاستكان سيويه، فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم، فخرج إلى فارس فأقام بها حتى مات، ولم يعد إلى البصرة، فيقال: إنَّ العرب قد رُشُوا على ذلك، أو إنَّهم علموا منزلة الكسائي عند الرُّشيد، ويقال: إنَّهم إنَّما قالوا: القول قول الكسائي، ولم ينطقوا بالنَّصب وإن سيويه قال ليحيى: مرهم أن ينطقوا بذلك فإنَّ ألسنتهم لا تطوع به، ولقد أحسن الإمام الأديب أبو الحسن حازم بن محمد الأنصاري القرطاجي إذ قال في منظومته في النحو حاكيًا هذه الواقعة والمسألة [من البسيط]:

والعُربُ قد تَحْذِفُ الأَخْبَارَ بَعْدَ (إِذَا)	إِذَا عَنَتِ فَجَاءَ الأَمْرُ الَّذِي دَهَمَا
وَرُبَّمَا نَصَبُوا لِلْحَالِ بَعْدَ (إِذَا)	وَرُبَّمَا رَفَعُوا مِنْ بَعْدِهَا (رُبَّمَا)
فَإِنَّ تَوَالِي ضَمِيرَانِ اكْتَسَى بِهِمَا	وَجَهَ الحَقِيقَةَ مِنْ إِشْكَالِهِ غَمَمَا
لِذَلِكَ أَعْيَتْ عَلَى الأَفْهَامِ مَسْأَلَةٌ	أَهْدَتْ إِلَى سَبِيوِيهِ الحَتْفَ وَالغُمَمَا
قَدْ كَانَتْ العُقُوبُ العُوجَاءُ أَحْسَبُهَا	قَدِمًا أَشَدَّ مِنَ الزُّنْبُورِ وَقَعَ حُمَا
وَفِي الجَوَابِ عَلَيْهَا هَلْ (إِذَا هُوَ هِيَ)	أَوْ هَلْ (إِذَا هُوَ أَيَّاهَا) قَدْ اخْتَصَمَا
وَخَطَأُ ابْنِ زِيَادٍ وَابْنِ حَمَزَةَ فِي	مَا قَالَ فِيهَا أبا بَشْرٍ وَقَدْ ظَلَمَا
وَعَاظَ عَمْرًا عَلِيٌّ فِي حُكُومَتِهِ	يَا لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَمْرِهِ حَكَمَا
كَغَيْظِ عَمْرٍو عَلِيًّا فِي حُكُومَتِهِ	يَا لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَمْرِهِ حَكَمَا
وَفَجَّعَ ابْنَ زِيَادٍ كُلَّ مُنْتَخِبٍ	مِنْ أَهْلِهِ إِذْ غَدَا مِنْهُ يَفِيضُ دَمَا
كَفَجَّعَةَ ابْنَ زِيَادٍ كُلَّ مُتَّخِبٍ	مِنْ أَهْلِهِ إِذْ غَدَا مِنْهُ يَفِيضُ دَمَا
وَأَصْبَحَتْ بَعْدَهُ الأَنْقَاسُ بِأَكِيَّةٍ	فِي كُلِّ طَرَسٍ كَدَمَعٍ سَحَّ وَأَنْسَجَمَا
وَلَيْسَ يَخْلُو امرؤٌ مِنْ حَاسِدٍ أَضِمَّ	لَوْلَا التَّنَافُسُ فِي الدُّنْيَا لَمَّا أَضَمَا
وَالغُبْنُ فِي العِلْمِ أَشْجَى مِحْنَةً عَلِمَتْ	وَأَبْرَحُ النَّاسِ شَجْوًا عَالِمٌ هُضِمَا

وقوله: (وربما نصبوا) إلخ أي وربما نصبوا على الحال بعد أن رفعوا ما بعد (إذا) على الابتداء فيقولون: (فإذا زيد جالسًا)، وقوله (ربما) في آخر البيت بالتخفيف توكيدًا لـ(ربما) في أوَّلِه بالتشديد.

و(غمما) في آخر البيت الثالث بفتح الغين كناية عن الإشكال والخفاء، و(غمما) في آخر البيت الرابع بضمها جمع (غممة).

و(ابن زياد) هو الفراء، واسمه يحيى، و(ابن حمزة) هو الكسائي، واسمه علي، و(أبو بشر) سيويه، واسمه عمرو، وألف (ظلما) للتشنية إن بنيته للفاعل، وللإطلاق إن بنيته للمفعول، و(عمرو) و(علي) الأولان سيويه والكسائي، والآخران ابن العاص وابن أبي طالب رضي الله عنهما، و(حكما) الأوَّل اسم والثاني فعل أو بالعكس دفعًا للإبطاء، و(زياد) الأوَّل والد

الفرء، والثاني زياد ابن أبيه، وابنه المشار إليه هو ابن مرجانة المرسل في قتل الحسين رضي الله عنه، و(أَضِم) كغضبَ وزناً ومعنى وإعجام الضاد، والوصف منه (أَضِم) كفرح، و(هُضِم) مبني للمفعول، أي لم يوفَّ حقّه.

وأما سؤال الفرء فجوابه أنّ (أبون) جمع أب، و(أب) فعلٌ بفتحتين، وأصله أبُو، فإذا بنينا مثله من أوى أو من وأى قلنا: أوى كهوى، أو قلنا وأى كهوى أيضاً، ثمّ تجمع بالواو والثون فتحذف الألف كما تحذف ألف (مصطفى) وتبقى الفتحة دليلاً عليها فنقول: أَوْونَ أو وَأُونُ رفعاً، وأَوِينُ أو وَأَيْنُ جراً ونصباً، كما تقول في جمع عصا وقفا اسم رجل: عَصَوْنَ وَقَفَوْنَ، وَعَصِينُ وَقَفِينُ، وليس هذا ممّا يخفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة، ولكنه كما قال أبو عثمان المازني: دخلت بغداد فألقيت عليّ مسائل، فكنت أجيب فيها على مذهبي ويخطئونني على مذاهبهم. اهـ وهكذا اتفق لسيبويه رحمه الله تعالى.

وأما سؤال الكسائيّ فجوابه ما قاله سيبويه، وهو (فإذا هو هي) هذا هو وجه الكلام، مثل ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾^(١)، ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾^(٢)، وأما (فإذا هو إياها) إن ثبت فخارجٌ عن القياس واستعمال الفصحاء، كالجزم بـ(لن) والنصب بـ(لم) والجر بـ(لعل)، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وإن تكلم بعض العرب به.

وقد ذكر في توجيهه أمورٌ، أحدها لأبي بكر بن الخياط، وهو أنّ (إذا) ظرفٌ فيه معنى (وجدت) و(رأيت)، فجاز له أن ينصب المفعول، وهو مع ذلك مخبرٌ به عن الاسم بعده. انتهى، وهذا خطأ؛ لأنّ المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة، وإنما تعمل في الظروف والأحوال، ولأنّها تحتاج - على زعمه - إلى فاعل وإلى مفعول آخر، فكان حقّها أن تنصب ما يليها. والثاني أنّ ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع، قاله ابن مالك، ويشهد له قراءة الحسن ﴿إِيَّاكَ تُعْبَدُ﴾^(٣) ببناء الفعل للمفعول، ولكنه لا يتأتى فيما أجازوه من قولك: (فإذا زيد القائم) بالنصب، فينبغي أن يوجه هذا على أنّه نعتٌ مقطوعٌ، أو حالٌ على زيادة (أل)، وليس ذلك ممّا ينقاس، ومنّ جوز تعريف الحال أو زعم أنّ (إذا) تعمل عمل (وجدت) وأنها رفعت (عبد الله) بناءً على أنّ الظرف يعمل وإن لم يعتمد فقد أخطأ؛ لأنّ (وجد) ينصب الاسمين، ولأنّ مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتأويل، والثالث أنّه مفعولٌ به، والأصل (فإذا هو يساويها)، أو (فإذا هو يشابهها)، ثمّ حذف الفعل فانفصل الضمير.

وهذا هو الوجه لابن مالك أيضاً، ونظيره قراءة عليّ رضي الله عنه ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ عَصَبٌ﴾^(٤) بالنصب، أي نوجدُ عصبته، أو نرى عصبته، وأما قوله تعالى:

(١) الأعراف/١٠٨. (٢) طه/٢٠. (٣) الفاتحة/٥. (٤) يوسف/١٤.

﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ ﴾^(١) إذا قيل إنَّ التَّقْدِيرَ (يقولون ما نعبدهم) فَإِنَّمَا حَسَنُهُ أَنَّ إِضْمَارَ الْقَوْلِ مُسْتَسْهَلٌ عِنْدَهُمْ، وَالرَّابِعُ أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ وَالْأَصْلُ (فَإِذَا هُوَ يَلْسَعُ لِسْعَتَهَا) ثُمَّ حُذِفَ الْفِعْلُ، كَمَا تَقُولُ: (مَا زِيدٌ إِلَّا شُرْبَ الْإِبِلِ) ثُمَّ حُذِفَ الْمِضَافُ، نَقَلَهُ الشُّلُوبِيُّ فِي حَوَاشِي الْمَفْصَلِ عَنِ الْأَعْلَمِ وَقَالَ: هُوَ أَشْبَهُ مَا وَجَّهَ بِهِ النَّصَبُ، وَالخَامِسُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْخَبَرِ الْمَحذُوفِ، وَالْأَصْلُ (فَإِذَا هُوَ ثَابِتٌ مِثْلُهَا) ثُمَّ حُذِفَ الْمِضَافُ فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ وَانْتَصَبَ فِي اللَّفْظِ عَلَى الْحَالِ عَلَى سَبِيلِ التَّيَابَةِ كَمَا قَالُوا: (قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا) عَلَى إِضْمَارِ (مِثْلُ)، قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي أَمَالِيهِ، وَهُوَ وَجْهٌ غَرِيبٌ، أَعْنِي انْتِصَابَ الضَّمِيرِ عَلَى الْحَالِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى إِجَازَةِ الْخَلِيلِ (لَهُ صَوْتُ صَوْتِ الْحَمَارِ) بِالرَّفْعِ صِفَةً لـ (صَوْتُ) بِتَقْدِيرِ (مِثْلُ)، وَأَمَّا سَيُوبِيهِ فَقَالَ: هَذَا قَبِيحٌ ضَعِيفٌ وَمِمَّنْ قَالَ بِالْجَوَازِ ابْنُ مَالِكٍ إِذَا كَانَ الْمِضَافُ إِلَى مَعْرِفَةِ كَلِمَةٍ (مِثْلُ) جَازَ أَنْ تَخْلُفَهَا الْمَعْرِفَةُ فِي التَّنْكِيرِ فَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَهِيرٍ) بِالخَفْضِ صِفَةً لِلتَّنْكَرَةِ، وَ(هَذَا زَيْدٌ زَهِيرًا) بِالنَّصَبِ عَلَى الْحَالِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: (نَفَرَقُوا أَيَادِي سَبَا) وَ(أَيْدِي سَبَا)، وَإِنَّمَا سَكَنْتَ الْيَاءَ مَعَ أَنَّهُمَا مَنْصُوبَانِ لِتَقْلُوبِهِمَا بِالتَّرْكِيبِ وَالْإِعْلَالِ، كَمَا فِي (مَعَدَّ يَكْرِبُ) وَ(قَالِي قَلَا).

وَالثَّانِي مِنْ وَجْهَيْ (إِذَا): أَنْ تَكُونَ لغيرِ مَفْجَأَةٍ، فَالغالبُ أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا لِلْمَسْتَقْبَلِ مِضْمَنَةً مَعْنَى الشَّرْطِ، وَتَخْتَصُّ بِالدُّخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، عَكْسَ الْفَجَائِيَّةِ، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾^(٢)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادَةِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾^(٣)، وَيَكُونُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مَاضِيًّا كَثِيرًا، وَمِضَارِعًا دُونَ ذَلِكَ، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِ أَبِي ذُؤَيْبٍ [مِنْ الْكَامِلِ]:

١٢١- وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَعِبَتْهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ^(٤)

وَإِنَّمَا دَخَلَتِ الشَّرْطِيَّةُ عَلَى الْاسْمِ فِي نَحْوِ ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾^(٥) لِأَنَّهُ فَاعِلٌ بِفِعْلِ

مَحذُوفٍ عَلَى شَرِيحَةِ التَّفْسِيرِ، لَا مَبْتَدَأً، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ [مِنْ الطَّوِيلِ]:

١٢٢- إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُدْرَعُ^(٦)

(١) الزمر/٣. (٢) الروم/٢٥. (٣) الروم/٤٨.

(٤) مِنْ قَصِيدَةِ لَأَبِي ذُؤَيْبِ الْهَذَلِيِّ، اسْتَشْهَدَ بِهِ الْمَصْنَفُ عَلَى إِضَافَةِ (إِذَا) إِلَى الْمَاضِي وَإِلَى الْمَضَارِعِ [١/٢٦٢].

(٥) الْإِنْشِقَاقُ/١.

(٦) مِنْ قَصِيدَةِ لِلْفَرَزْدَقِ، وَفِيهِ تَقْدِيرُ (كَانَ) بَعْدَ (إِذَا)؛ لِأَنَّهُ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ، وَ**الْبَاهِلِيُّ**: نَسَبَةٌ إِلَى بَاهِلَةَ، قَبِيلَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ عَيْلَانَ، وَ**الْحَنْظَلِيَّةُ**: نَسَبَةٌ إِلَى حَنْظَلَةَ، وَهِيَ أَكْرَمُ قَبِيلَةٍ فِي تَيْمِيمٍ، وَجُمْلَةٌ (لَهُ وَلَدٌ) صِفَةٌ لَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَالِيَّةً، وَ(فَذَاكَ) جَوَابُ (إِذَا)، وَ**الْمُدْرَعُ**: الَّذِي أَمَّهُ أَشْرَفٌ مِنْ أَبِيهِ، سُمِّيَ مُدْرَعًا مِنْ الرَّقْمَتَيْنِ فِي ذِرَاعِ الْبِغْلِ [١/٢٧٠].

فالتقدير (إذا كان باهلي)، وقيل: (حنظليّة) فاعلٌ باستقرَّ محذوفاً، و(باهلي) فاعلٌ بمحذوفٍ يفسره العامل في (حنظليّة)، ويردّه أنّ فيه حذف المفسر ومفسره جميعاً، ويسهله أنّ الظرف يدلُّ على المفسر فكأنه لم يُحذف.

ولا تعمل (إذا) الجزم إلا في ضرورة، كقوله [من الكامل]:

١٢٣- استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تُصَبِّكَ خِصاصةً فتجمل^(١)

قيل: وقد تخرج عن كل من الظرفيّة والاستقبال ومعنى الشرط، وفي كل من هذه فصل.

الفصل الأول: في خروجها عن الظرفيّة:

زعم أبو الحسن في ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَهَا ﴾^(٢) أنّ (إذا) جرُّ (حتى)، وزعم أبو الفتح في ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾^(٣) الآيات فيمن نصب ﴿ حَافِضَةٌ رَافِعَةٌ ﴾^(٤) أنّ (إذا) الأولى مبتدأ والثانية خبر، والمنصوبين حالان، وكذا جملة ﴿ لَيْسَ ﴾ ومعموليها، والمعنى (وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رجّ الأرض)، وقال قوم في (أخطب ما يكون الأمير قائماً): إنّ الأصل (أخطب أوقات أكوان الأمير إذا كان قائماً)، أي وقت قيامه، ثم حُذِفَت الأوقات ونابت (ما) المصدرية عنها، ثم حُذِفَ الخبر المرفوع وهو (إذا)، وتبعها (كان) التامة وفاعلها في الحذف، ثم نابت الحال عن الخبر، ولو كانت (إذا) على هذا التقدير في موضع نصبٍ لاستحال المعنى كما يستحيل إذا قلت: (أخطب أوقات أكوان الأمير يوم الجمعة) إذا نصبت اليوم؛ لأنّ الزمان لا يكون محلاً للزمان.

وقالوا في قول الحماسي [من الطويل]:

١٢٤- وَيَعْدُ غَدِي يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ غَدِي إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحٍ^(٥)

إنّ (إذا) في موضع جرٍّ بدلاً من (غد)، وزعم ابن مالك أنّها وقعت مفعولاً في قوله عليه الصلّاة والسّلام لعائشة رضي الله عنها: (إني لأعلم إذا كنت عني راضيةً وإذا كنت عليّ غَضْبِي)، والجمهور على أنّ (إذا) لا تخرج عن الظرفيّة، وأنّ (حتى) في نحو ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَهَا ﴾^(٦) حرفٌ ابتداءً دخل على الجملة بأسرها ولا عمل له، وأمّا ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾^(٧) ف(إذا) الثانية بدلٌ من الأولى، والأولى ظرفٌ، وجوابها محذوفٌ لفهم المعنى،

(١) هذا من قصيدة لعبد قيس بن خفّاف بن عمرو بن حنظلة، والخصاصة: الحاجة والشدة [١/ ٢٧١].

(٢) الزمر/ ٧١. (٣) الواقعة/ ١. (٤) الواقعة/ ٣.

(٥) عزاه جماعة إلى هذبة بن خشرم، وعزاه صاحب الحماسة إلى الطمّحان شرقي بن حنظلة القيني، وقوله: (من غدي) يروى بدله (على غدي)، وقوله: (إذا راح) قال التبريزي: يجوز كونه بدلاً من (غد) على رأي المرّد من جواز وقوعها في موضع جرٍّ، وكونه بدلاً من موضع، فيكون في موضع نصب؛ لأن محله نصب على المفعول، مما دل عليه قوله: (يا لهف نفسي)، أي أتلهف من غد، وعلى ذلك أورده المصنف، وقال المرزوقي: يجوز كونها بدلاً من المجرور وإن لم يجز وقوعها مجرورة؛ لأننا البديل ليس من شرطه أن يحل محل البديل منه [١/ ٢٧٤].

(٦) الزمر/ ٧١. (٧) الواقعة/ ١.

وحسنه طولُ الكلام، وتقديره بعد (إذا) الثانية، أي (انقسمتم أقساماً وكنتم أزواجاً ثلاثة)، وأماً (إذا) في البيت فظرفٌ لـ(لهف)، وأماً التي في المثال ففي موضع نصب؛ لأننا لا نقدرُ زماناً مضافاً إلى ما يكون؛ إذ لا موجب لهذا التقدير، وأماً الحديث فـ(إذا) ظرفٌ لمُحذوفٍ وهو مفعول (أعلم)، وتقديره (شأنك) ونحوه، كما تعلق (إذ) بالحديث في ﴿ هَلْ أَتَكَ حَدِيثٌ صَيَّفَ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ ﴾^(١).

الفصل الثاني: في خروجها عن الاستقبال:

وذلك على وجهين:

أحدهما: أن تجيء للماضي كما جاءت (إذ) للمستقبل في قول بعضهم، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا ﴾^(٢)، ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ هَوْأً أَنْفَضُوا إِلَيْهَا ﴾^(٣)، وقوله [من الوافر]:
 ١٢٥ - وَنَدْمَانُ يَزِيدُ الْكَأْسَ طِيْبًا سَقِيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ^(٤)

والثاني: أن تجيء للحال، وذلك بعد القسم، نحو ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾^(٥)، ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾^(٦)، قيل: لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم؛ لأنه إنشاءٌ لا إخبارٌ عن قسَمٍ يأتي؛ لأنَّ قسَمَ الله سبحانه قديمٌ، ولا لكون محذوفٍ هو حالٌ من ﴿ وَاللَّيْلِ ﴾، ﴿ وَالنَّجْمِ ﴾؛ لأنَّ الحال والاستقبال متنافيان، وإذا بطل هذان الوجهان تعيَّن أنه ظرفٌ لأحدهما على أنَّ المراد به الحال. اهـ.

والصحيح أنه لا يصحُّ التعليق بـ(أقسِم) الإنشائي؛ لأنَّ القديم لا زمان له، لا حال ولا غيره، بل هو سابقٌ على الزمان، وأنه لا يمتنع التعليق بـ(كائنًا) مع بقاء (إذا) على الاستقبال، بدليل صحَّة مجيء الحال المقدَّرة باتفاق، كـ(مررت برجل معه صقرٌ صائدًا به غدًا) أي مقدَّرًا الصيِّدُ به غدًا، كذا يقدِّرون، وأوضح منه أن يقال: (مريدًا به الصيِّدُ غدًا) كما فسَّر (قمتم) في ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾^(٧) بـ(أردتم).

مسألة:

في ناصب (إذا) مذهبان:

أحدهما: أنه شرطها، وهو قول المحققين، فتكون بمنزلة (متى) و(حيثما) و(أيان)، وقول أبي البقاء إنه مردودٌ بأنَّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف غير وارد؛ لأنَّ (إذا) عند هؤلاء غير

(١) الذاريات/٢٤، ٢٥. (٢) التوبة/٩٢. (٣) الجمعة/١١.

(٤) للبرج بن مسهر، من شعراء طيء، الواو: واو رب، ندمان: النديم، وهو من ينادم على الشراب، يزيد الكأس طيبًا: أي يحسن عشرته، وتغَوَّرَتِ النجوم: يروى (تعرَّضت)، أي أبدت عرضها للمغيب [١/٢٨٠].

(٥) الليل/١. (٦) النجم/١. (٧) المائدة/٦.

مضافة، كما يقوله الجميع إذا جُرِّمَتْ، كقوله [من الكامل]:

..... وَإِذَا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَتَحْمَلُ^(١)

والثاني: أنه ما في جوابها من فعلٍ أو شبهه، وهو قول الأكثرين، ويرد عليهم أمورٌ: أحدها أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة، وعلى قولهم تصوير الجملتان واحدة؛ لأن الظرف عندهم من جملة الجواب، والمعمول داخل في جملة عامله، والثاني أنه ممتنع في قول زهير [من الطويل]:

١٢٦- بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا^(٢)

لأن الجواب محذوف، وتقديره (إذا كان جائيًا فلا أسبقه)، ولا يصح أن يقال: (لا أسبق شيئًا وقت مجيئه)؛ لأن الشيء إنما يسبق قبل مجيئه، وهذا لازم لهم أيضًا إن أجابوا بأنها غير شرطية وأنها معمولة لما قبلها وهو (سابق)، وأما على القول الأول فهي شرطية محذوفة الجواب، وعاملها إما خبر (كان) أو نفس (كان) إن قلنا بدالاتها على الحدث، والثالث أنه يلزمهم في نحو (إذا جئتني اليوم أكرمتك غدًا) أن يعمل (أكرمتك) في ظرفين متضادين، وذلك باطل عقلاً؛ إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين، وقصدًا؛ إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم.

فإن قلت: (فما ناصب اليوم على القول الأول؟ وكيف يعمل العامل الواحد في ظرفي زمان؟) قلنا: لم يتضادًا كما في الوجه السابق، وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم من الآخر، نحو (أتيتك يوم الجمعة سحرا)، وليس بدلاً؛ لجواز (سير عليه يوم الجمعة سحرا) برفع الأول ونصب الثاني، نص عليه سيويه، وأنشد للفرزدق [من الطويل]:

١٢٧- مَتَى تَرِدُنْ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدُ بِهَا أُدْيَهُمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَا^(٣)

فـ(يومًا) يمتنع أن يكون بدلاً من (متى)؛ لعدم اقترانه بحرف الشرط، ولهذا يمتنع في اليوم في المثال أن يكون بدلاً من (إذا)، ويمتنع أن يكون ظرفاً لـ(تجد)؛ لئلا يفصل (ترد) من معموله وهو (سفار) بالأجنبي، فتعين أنه ظرف ثانٍ لـ(ترد)، والرابع أن الجواب ورد مقروناً بـ(إذا)

(١) تقدم برقم ١٢٣ ص ٨١.

(٢) هو من قصيدة زهير بن أبي سلمى، أورده المصنف شاهداً على إبطال قول من قال إن ناصب (إذا) ما في جوابها من فعل وشبهه؛ لأن تقدير الجواب في البيت: إذا كان جائيًا فلا أسبقه، ولا يصح أن يقال: لا أسبق شيئًا وقت مجيئه؛ لأن الشيء إنما يسبق قبل مجيئه، وأورده غيره شاهداً على جر المعطوف لتوهم دخول الباء في المعطوف عليه وهو خبر (ليس) [٢٨٢/١].

(٣) هو للفرزدق، أدْيَهُمْ: أدْيَهُم بن مرداس، والمستجيز: الذي يأتي القوم يستسقيهم ماءً ولبنًا، وسَفَارٍ: ماءً لهم، والبيت أورده المصنف على أن (يومًا) ظرف ثانٍ لـ(ترد)، ولا يجوز كونه ظرفاً لـ(تجد)؛ لئلا يفصل (ترد) من معموله - وهو (سفار) - بالأجنبي، ولا بدلاً من (متى)؛ لعدم اقترانه بحرف الشرط [٢٨٥/١].

الفجائية، نحو ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾^(١)، وبالحرف النَّاسخ، نحو (إذا جئني اليوم فأني أكرمك)، وكلٌّ منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله، وورد أيضاً والصَّالِح فيه للعمل صفةً، كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ . فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾^(٢)، ولا تعمل الصِّفة فيما قبل الموصوف، وتخريج بعضهم هذه الآية على أن (إذا) مبتدأ وما بعد الفاء خبرٌ لا يصحُّ إلا على قول أبي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف (إذا) وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ؛ لأنَّ عسر اليوم ليس مسبباً عن النُّقر، والجيد أن تُخرَج على حذف الجواب مدلولاً عليه بـ(عسير)، أي (عسر الأمر)، وأمَّا قول أبي البقاء إنَّه يكون مدلولاً عليه بـ(ذلك) فإنَّه إشارة إلى النُّقر فمردودٌ؛ لأدائه إلى اتِّحاد السَّبب والمسبب، وذلك ممتنع، وأمَّا نحو (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله) فمؤوَّل على إقامة السَّبب مقام المسبب لاشتتار المسبب، أي (فقد استحقَّ الثَّواب العظيم المستقرَّ للمهاجرين)، قال أبو حيان: ورد مقروناً بـ(ما) النَّافية نحو ﴿ وَإِذَا تَنَلَّى عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتْهُمْ ﴾^(٣) الآية، و(ما) النَّافية لها الصِّدر. انتهى، وليس هذا بجواب، وإلا لاقترن بالفاء مثل ﴿ وَإِن يَسْتَعْتَبُوا فَمَا هُمْ مِّنَ الْمُعْتَبِينَ ﴾^(٤)، وإنَّما الجواب محذوف، أي (عمدوا إلى الحجج الباطلة).

وقول بعضهم إنَّه جوابٌ على إضمار الفاء مثل ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ﴾^(٥) مردودٌ بأنَّ الفاء لا تُحذف إلاَّ ضرورةً، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا^(٦)

والوصية في الآية نائبة عن فاعل (كتب)، و(للوالدين) متعلِّقٌ بها لا خبر، والجواب محذوف، أي (فليوص).

وقول ابن الحاجب إنَّ (إذا) هذه غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب، وإنَّ عاملها (ما) بعد (ما) النَّافية كما عمل (ما) بعد (لا) في (يوم) من قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾^(٧)، وإنَّ ذلك من التَّوسُّع في الظُّرف مردودٌ بثلاثة أمور:

أحدها أنَّ مثل هذا التَّوسُّع خاصٌّ بالشَّعر، كقوله [من الرجز]:

١٢٨ - وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَعْنَيْنَا^(٨)

والثَّاني أنَّ (ما) لا تُقاس على (لا)؛ فإنَّ (ما) لها الصِّدر مُطلقاً بإجماع البصريين، واختلفوا في (لا) فقيل: لها الصِّدر مُطلقاً، وقيل: ليس لها الصِّدر مُطلقاً؛ لتوسطها بين العامل والمعمول في

(١) الروم/ ٢٥. (٢) المدثر/ ٨، ٩. (٣) الحائية/ ٢٥. (٤) فصلت/ ٢٤. (٥) البقرة/ ١٨٠.

(٦) تقدم شرحه [٢٨٦/١] راجع ص ٤٩، ١٩٦. (٧) الفرقان/ ٢٢.

(٨) هو من رجز لعبد الله بن رواحة الصحابي رضي الله عنه [٢٨٦/١].

نحو (إن لا تقم أقم)، و(جاء بلا زاد)، وقوله [من المتقارب]:

١٢٩- أَلَا إِنَّ قُرْطًا عَلَى آلَةٍ أَلَا إِنِّي كَيْدُهُ لَا أَكِيدُ^(١)

وقيل: إن وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر؛ لخلوها محل أدوات الصدر، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح، وعليه اعتمد سيبويه، إذ جعل انتصاب (حَبَّ العراق) في قوله [من البسيط]:

١٣٠- أَلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ^(٢)

على التَّوَسُّعِ وإسقاط الخافض وهو (على)، ولم يجعله من باب (زيداً ضربته)؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ (لا أطعمه)، و(لا) هذه لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يُفَسَّرُ في هذا الباب عاملاً.

والتَّالِثُ أَنَّ (لا) في الآية حرفٌ ناسخٌ مثله في نحو (لا رَجُلٌ)، والحرف النَّاسِخُ لا يَتَقَدَّمُهُ معمولٌ ما بعده ولو لم يكن نافيةً، لا يجوز (زيداً إني أضرب)، فكيف وهو حرفٌ نفي؟ بل أبلغ من هذا أنَّ العامل الذي بعده مصدرٌ، وهم يطلقون القول بأنَّ المصدر لا يعمل فيما قبله وإنما العامل محذوفٌ، أي (اذكر يوم) أو (يعذبون يوم).

ونظير ما أورده أبو حيان على الأكثرين أن يُورد عليهم قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مِّمَّزِقٍ إِنَّكُمْ لِفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾^(٣) فيقال: لا يصح لـ(جديد) أن يعمل في (إذا)؛ لأنَّ (إنَّ) ولام الابتداء يمنعان من ذلك؛ لأنَّ لهما الصدر، وأيضاً فالصِّفَةُ لا تعمل فيما قبل الموصوف.

والجواب أيضاً أنَّ الجواب محذوفٌ مدلولٌ عليه بـ(جديد)، أي (إذا مُزِقْتُمْ تجددون)؛ لأنَّ الحرف النَّاسِخُ لا يكون في أوَّل الجواب إلا وهو مقرونٌ بالفاء، نحو ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾^(٤)، وأما ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾^(٥) فالجملة جوابٌ لقسمٍ محذوفٍ مقدَّرٌ قبل الشرط، بدليل ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾^(٦) الآية، ولا يسوغ أن يُقال: قدرها خالية من معنى الشرط فتستغني عن جوابٍ وتكون معمولةً لما قبلها وهو ﴿ قال ﴾ أو ﴿ ندلكم ﴾ أو ﴿ يبتئكم ﴾؛ لأنَّ هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت.

(١) هذا للأخرم السنبي، قرط: رجل من سنابس، والآلة: الحالة، ولا يُقال بغيرها، و(ما) زائدة لا نافية؛ لأنَّ (ما) خبرها لا يعمل فيما قبلها، ولا موصولة ولا مصدرية، والمعنى: إني أكيد كيده كما يكيدني لأكون خيراً منه [٢٩٤/١].

(٢) هو للمتلمس، أليت: أي حلفت على حبِّ العراق لا أكله، مع أن الحب متيسرٌ، فحذف الجار ونصب، وهو محل الاستشهاد، والسوس: قمل القمح ونحوه، والدهر: نصب على الظرف، وأطعمه: على حذف (لا) النافية، أي لا أطعمه [٢٩٤/١]، وتماهه: والحَبُّ يأكله في القرية السوس.

(٣) سبأ/٧. (٤) البقرة/٢١٥. (٥) الأنعام/١٢١. (٦) المائدة/٧٣.

الفصل الثالث: في خروج (إذا) عن الشرطية:

ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾^(٢)؛ فـ(إذا) فيهما ظرفٌ لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطيةً والجمله الاسمية جواباً لاقرنت بالفاء مثل ﴿ وَإِنْ يَمَسُّكَ خَيْرٌ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾^(٣)، وقول بعضهم إنه على إضمار الفاء تقدم رده، وقول آخر إن الضمير توكيدٌ لا مبتدأ وإن ما بعده الجواب ظاهر التّعسف، وقول آخر إن جوابها محذوفٌ مدلولٌ عليه بالجملة بعدها تكلفٌ من غير ضرورة.

ومن ذلك (إذا) التي بعدها القسم، نحو ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾^(٤)، ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾^(٥)؛ إذ لو كانت شرطيةً كان ما قبلها جواباً في المعنى، كما في قولك: (آتيك إذا أتيتني)، فيكون التقدير (إذا يغشى الليل وإذا هوى النجم أقسمت)، وهذا ممتنعٌ لوجهين: أحدهما أن القسم الإنشائي لا يقبل التعليق؛ لأنَّ الإنشاء إيقاعٌ والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه، فأما (إن جاءني فوالله لأكرمه) فالجواب في المعنى فعل الإكرام؛ لأنه المسبب عن الشرط، وإنما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد، ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا؛ لأنَّ جواب (والليل) ثابتٌ دائماً، وجواب (والنجم) ماضٍ مستمرٌ الانتفاء، فلا يمكن تسببهما عن أمرٍ مستقبل وهو فعل الشرط.

والثاني أن الجواب خبريٌّ، فلا يدلُّ عليه الإنشاء؛ لتباين حقيقتيهما.

(أَيْمَنُ) الْمُخْتَصُّ بِالْقِسْمِ:

اسمٌ لا حرف، خلافاً للزجاج والرّماني، مفرد، مشتقٌّ من الأيمن وهو البركة، وهمزته وصلٌ، لا جمع (يمين) وهمزته قطع، خلافاً للكوفيين، ويردّه جواز كسر همزته وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو (أفلس) و(أكلب) وقول نصيب [من الطويل]:
 ١٣١ - فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشِدْتُهُمْ: نَعَمْ وَفَرِيقٌ: لَا يَأْمَنُ اللَّهُ مَا نَدْرِي^(٦)
 فحذف ألفها في الدرّج، ويلزمه الرّفْع بالابتداء وحذف الخبر وإضافته إلى اسم الله سبحانه وتعالى، خلافاً لابن درستويه في إجازة جرّه بحرف القسم، ولابن مالك في جواز إضافته إلى (الكعبة) ولكاف الضمير، وجوز ابن عصفور كونه خبراً والمحذوف مبتدأ، أي (قسمي أئمنُ الله).

(١) الشورى/٣٧. (٢) الشورى/٣٩. (٣) الأنعام/١٧. (٤) الليل/١. (٥) النجم/١.
 (٦) لنصيب بن رباح البدوي، لا يئمن: لغة في (أئمن)، كلمة قسم، قال التدمري: ويُروى (أئمن الله) [٢٩٩/١].

حرف الباء

الباء المفردة:

حرف جرُّ لأربعة عشر معنى:

أولها: الإلصاق، قيل: وهو معنى لا يفارقها، فلهذا اقتصر عليه سيبويه، ثم الإلصاق حقيقيٌّ كـ(أمسكت بزيد) إذا قبضت على شيءٍ من جسمه أو على ما يجبسه من يدٍ أو ثوبٍ ونحوه، ولو قلت: (أمسكته) احتمل ذلك وأن تكون منعته من التَّصَرُّفِ، ومجازيٌّ نحو (مررت بزيد) أي أُلصقت مروري بمكان يقرب من زيد، وعن الأَخْفَشِ أَنَّ المعنى (مررت على زيد)، بدليل ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ ﴾^(١)، وأقول: إنَّ كلاً من الإلصاق والاستعلاء إنّما يكون حقيقياً إذا كان مفضياً إلى نفس المجرور كـ(أمسكت بزيد) و(صعدت على السطح)؛ فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز، كـ(مررت بزيد) في تأويل الجماعة، وكقوله [من الطويل]:

١٣٢ - وَبَاتَ عَلَى النَّارِ التَّنْدَى وَالْمُحَلَّقُ^(٢)

فإذا استوى التَّقديران في المجازية فالأكثر استعمالاً أولى بالتَّخريجِ عليه، كـ(مررت بزيد ومررت عليه)، وإن كان قد جاء، كما في ﴿ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ ﴾^(٣)، ﴿ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا ﴾^(٤)،
١٣٣ - وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِينِي^(٥)

إلا أنَّ (مررت به) أكثر، فكان أولى بتقديره أصلاً، ويتخرَّج على هذا الخلاف خلافٌ في المقدرِّ في قوله [من الوافر]:

١٣٤ - تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا^(٦)

أهو الباء أم (على)؟

الثاني: التَّعدية، وتسمَّى باء النقل أيضاً، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تعدِّي الفعل القاصر، تقول في (ذهب زيد): (ذهب بزيد وأذهبته)، ومنه

(١) الصافات/١٣٧.

(٢) هو للأعشى من قصيدة يمدح بها المحلَّق، وصدوره: تُشْبهُ لَمُرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانَهَا، وَالْمُحَلَّقُ: اسم الممدوح، وفي الأغاني: قال الفضل: اسمه عبد العزيز بن خيشة بن شداد، وإنما سُمِّيَ محلَّقاً لأن حصاناً له عضه في وجته فحلَّق فيها حلقة [٣٠٣/١].

(٣) الصافات/١٣٧. (٤) يوسف/١٠٥.

(٥) قاله رجل من بني سلول، وتامه: فمضيت ثم قلت: لا يعنيني، اللئيم: الدنيء الأصل، وجملة (يسبني) صفة؛ لأن اللام فيه جنسية، وقيل: حال [٣١٠/١].

(٦) هو لجرير، وتعوجوا: من العوج، وهو عطف رأس البعير بالزمام، أي لم تميلوا إلينا [٣١٢/١]، وعجز البيت: كلامكم عليّ إذن حرام.

﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾^(١)، وَقُرِئَ ﴿ أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ ﴾، وهي بمعنى القراءة المشهورة.
وقول المبرد والسهيلي إنَّ بين التَّعْدِيَتَيْنِ فَرْقًا، وَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (ذهبت بزید) كنت مصاحبًا له
في الذَّهَابِ مَرْدُودٌ بِالْآيَةِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ ﴾^(٢)
فيحتمل أنَّ الفاعل ضمير البرق.

ولأنَّ الهمزة والياء متعاقبتان لم يجوز (أقمت بزید)، وَأَمَّا ﴿ تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ ﴾^(٣) فيمن ضمَّ
أوَّله وكسر ثالثه فخرَّج على زيادة الباء، أو على أنَّها للمصاحبة، فالظرف حالٌ من الفاعل
أي (مصاحبة للذَّهْنِ)، أو المفعول أي (تنبت الثمر مصاحبًا للذَّهْنِ)، أو أنَّ (أنبت) يأتي
بمعنى (نبت) كقول زهير [من الطويل]:

١٣٥ - رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بِيوتِهِمْ قَطِينًا لَهَا حَتَّى إِذَا نَبَتَ الْبَقْلُ^(٤)
ومن ورودها مع المتعدِّي قوله تعالى: ﴿ دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾^(٥)،
(وصككت الحجر بالحجر)، والأصل (دفع بعضُ النَّاسِ بعضًا) و(صك الحجر الحجر).

الثالث: الاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل نحو (كتبت بالقلم) و(نجرت بالقدوم)،
قيل: ومنه البسمة؛ لأنَّ الفعل لا يتأتَّى على الوجه الأكمل إلا بها.

الرابع: السببية نحو ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ ﴾^(٦)، ﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا
بِذُنُوبِهِمْ ﴾^(٧)، ومنه (لقيت بزید الأسد) أي بسبب لقائي إياه، وقوله [من مشطور الرجز]:
١٣٦ - قَدْ سَقَيْتُ آبَالَهُمْ بِالنَّارِ^(٨)

أي أنَّها بسبب ما وُسِّمت به من أسماء أصحابها يُخلى بينها وبين الماء.
الخامس: المصاحبة نحو ﴿ أَهْبِطْ بِسَلْمٍ ﴾^(٩)، أي معه، ﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ ﴾^(١٠)
الآية.

وقد اختلَف في الباء من قوله تعالى: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾^(١١) فقيل: للمصاحبة،
والحمد مضافٌ إلى المفعول، أي (فسبِّحه حامدًا له)، أي نزهه عمَّا لا يليق به وأثبت له ما
يليق به، وقيل: للاستعانة، والحمد مضافٌ إلى الفاعل، أي (سبِّحه بما حمد به نفسه)؛ إذ ليس
كلُّ تنزيهٍ بمحمودٍ، ألا ترى أنَّ تسييح المعتزلة اقتضى تعطيل كثيرٍ من الصفات؟

- (١) البقرة/١٧. (٢) البقرة/٢٠. (٣) المؤمنون/٢٠.
(٤) هو من قصيدة لزهير بن أبي سلمى يمدح بها سنان بن أبي حارثة، والقطين: الحشم والأهل، يقول:
يلزمونهم حتى يسمنون، والجمع: قطن، نبت البقل: أي أحصب الناس [٣١٤/١].
(٥) البقرة/٢٥١. (٦) البقرة/٥٤. (٧) العنكبوت/٤٠.
(٨) المراد بالنار: نار الوسم، يعني أنها إذا وردت المنهل ورأوا وسمها عرفوا أصحابها فخلوا لها المنهل لتشرب؛
تكريمًا لأصحابها، فكانت النار التي هي آلة الوسم سببًا لتشربها، والأبال: جمع إبل [٣١٦/١].
(٩) هود/٤٨. (١٠) المائة/٦١. (١١) النصر/٣.

واختلَفَ في (سبحانك اللهم وبحمدك) فقيل: جملة واحدة على أن الواو زائدة، وقيل: جملتان على أنها عاطفة، ومتعلّق الباء محذوف، أي (وبحمدك سبحتك)، وقال الخطّابي: المعنى (ومعونتك التي هي نعمةٌ توجب عليّ حمدك سبحتك لا محولي وقوتي)، يريد أنه ممّا أُقيم فيه المسبّب مقام السبب، وقال ابن الشّجريّ في ﴿ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾^(١): هو كقولك: (أجبت بالتلبية)، أي (فتجيبونه بالثناء)؛ إذ الحمد الثناء، أو الباء للمصاحبة متعلّقة بحال محذوفة، أي (معلنين بحمده)، والوجهان في ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾^(٢).

والسّادس: الظرفيّة نحو ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾^(٣)، ﴿ حَجَّيْنَهُمْ بِسَحْرٍ ﴾^(٤).

والسّابع: البديل كقول الحماسي [من البسيط]:

١٣٧ - فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شُنُوا الْإِغَارَةَ فُرُسَانًا وَرُكَبَانًا^(٥)

وانتصاب (الإغارة) على أنّه مفعولٌ لأجله.

والثّامن: المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض، نحو (اشتريته بألف)، و(كافأت إحسانه بضعف)، وقولهم: (هذا بذاك)، ومنه ﴿ أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(٦)، وإنّما لم نقدّرْها بآء السببيّة كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في (لن يدخل أحدكم الجنة بعمله) لأنّ المُعطى بعوض قد يُعطى مجّاناً، وأمّا المسبّب فلا يوجد بدون السبب، وقد تبين أنّه لا تعارض بين الحديث والآية؛ لاختلاف محملي الباءين جمعاً بين الأدلّة.

والتّاسع: المجاوزة ك(عن)، فقيل: تختصّ بالسؤال نحو ﴿ فَسَأَلَ بِهِ حَبِيرًا ﴾^(٧) بدليل ﴿ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ ﴾^(٨)، وقيل: لا تختصّ به، بدليل قوله تعالى: ﴿ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾^(٩)، ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَمِ ﴾^(١٠).

وجعل الزّخشي هذه الباء بمنزلتها في (شققت السنام بالشفرة)، على أن الغمام جعل كآلة التي يُشقّ بها، قال: ونظيره ﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾^(١١)، وتأول البصريون ﴿ فَسَأَلَ بِهِ حَبِيرًا ﴾^(١٢) على أن الباء للسببيّة، وزعموا أنّها لا تكون بمعنى (عن) أصلاً، وفيه بُعد؛ لأنّه لا يقتضي قولك: (سألت بسببه) أنّ المجرور هو المسؤول عنه.

والعاشر: الاستعلاء، نحو ﴿ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْنَطَارٌ ﴾^(١٣) الآية، بدليل ﴿ هَلْ ءَأَمْنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمْنُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ ﴾^(١٤)، ونحو ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامِرُونَ ﴾^(١٥)، بدليل ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ ﴾^(١٦) وقد مضى البحث فيه، وقوله [من الطويل]:

(١) الإسراء/٥٢. (٢) النصر/٣. (٣) آل عمران/١٢٣. (٤) القمر/٣٤.

(٥) بهم: أي بدّهم، وشنّوا: من شنّ إذا فرّق، ويروى: شدّوا، والإغارة: مصدر أغار على العدو، فرساناً وركبانا: حالان [٧٠/١]. (٦) النحل/٣٢. (٧) الفرقان/٥٩. (٨) الأحزاب/٢٠.

(٩) الحديد/١٢. (١٠) الفرقان/٢٥. (١١) المزمل/١٨. (١٢) الفرقان/٥٩.

(١٣) آل عمران/٧٥. (١٤) يوسف/٦٤. (١٥) المطففين/٣٠. (١٦) الصافات/١٣٧.

١٣٨ - أَرَبٌ يُبُولُ الثَّعْلَبَانَ بِرَأْسِهِ؟ (١)

بدليل تمامه:

لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ

الحادي عشر: التبويض، أثبت ذلك الأصمعيُّ والفارسيُّ والقتبيُّ وابنُ مالك، قيل: والكوفيُّون، وجعلوا منه ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(٢) وقوله [من الطويل]:
١٣٩ - شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضِرٍ لَهْنٌ نَبِيحٌ^(٣)
وقوله [من الكامل]:

١٤٠ - شرب التزيف ببرد ماء الحشرج^(٤)

قيل: ومنه ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾^(٥)، والظاهر أنَّ الباء فيهنَّ للإلصاق، وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة، وإنَّ في الكلام حذفًا وقلبًا؛ فإنَّ (مسح) يتعدَّى إلى المزال عنه بنفسه وإلى المزيل بالباء، فالأصل (امسحوا رؤوسكم بالماء)، ونظيره بيت الكتاب [من الكامل]:
١٤١ - كَنَواحِ رِيَشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَّحَتْ بِاللَّثَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ^(٦)
يقول: إنَّ لثاتك تضرب إلى سمرة فكأنك مسحتها بمسحوق الإثمد، فقلب معمولي (مسح)،

(١) هو لراشد بن عبد ربه السلمي الصحابي رضي الله عنه، وضبط الحافظ شرف الدين الهمداني الثعلبان في البيت بضم المثلثة واللام، وقال: هو ذكر الثعلب، وهو ما ذكره الكسائي وجماعة، وقال بعضهم: إنه وهم، وإن ابا حاتم الرازي رواه بفتح التاء واللام وكسر النون على أنه ثنية ثعلب [٣١٧/١].
(٢) الإنسان/٦.

(٣) هو من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي، وتروفت: توسعت، ولجج: جمع لجة، وهي معظم الماء، ونبيح: أي مرٌّ سريعٌ مع صوت، والبيت استشهد به المصنف هنا على ورود الباء بمعنى (من) التبعية، واستشهد في التوضيح بعجزه على ورود (متى) حرف جر بمعنى (من) [٣١٩/١].

(٤) هو من أبيات عزاها بعضهم لعبيد بن أوس الطائي، وصاحب الصحاح لجميل، وقد رأيتها في ديوانه، ووقفت عليها مسندة من وجه آخر لعمر بن أبي ربيعة، والتزيف: فاعيل بمعنى مفعول، أي منزوف ماؤه، وأراد به المنزوف من الخمر، نزع من إنائه ومزج بالماء البارد، والحشرج: قال ابن السكيت: وحشرج: ماء يكون فيه حصي، وقال غيره: هو ماء تنشق الأرض من الرمل، فإذا صار إلى صلابته أمسكته، فتحفر الأرض عنه فيستخرج، وقوله: (شرب التزيف): بالنصب، صفة مصدر محذوف، وتقديره: فلثمت فاهها ومصصت ريقها وشربتها شربًا مثل شرب التزيف ببرد ماء الحشرج، ف(شرب) مصدر مضافًا لفاعله، و(برد) مفعول، والباء فيه زائدة [٣٢٠/١].

(٥) المائة/٦.

(٦) هذا لخفاف بن ندبة، قال الأعلام: أراد (كنواحي)، فحذف الياء ضرورة، وقد استشهد به سيبويه على ذلك، ووصف في البيت شفتي امرأة، فشبها بنواحي الحمام في رقتها ولطافتها، وأراد أن لثاتها تضرب إلى السمرة، فكأنها مسحت بالإثمد، وعصف الإثمد: ما سحق منه، وهو مصدر أريد به المفعول، كالحلق بمعنى المخلوق، واللثة: ما حول الأسنان من اللحم، وأصلها (لثي) والهاء عوض من الياء، والإثمد: حجر الكحل [٣٢٤/١].

وقيل في (شربن): إِنَّهُ ضُمِّنَ معنى (روين)، ويصحُّ ذلك في ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾^(١) ونحوه، وقال
 الزمخشري في ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾: المعنى (يشرب بها الخمر)، كما تقول: شربت الماء بالعدل.
الثاني عشر: القَسَم، وهو أصل أحرفه، ولذلك خُصَّت بجواز ذكر الفعل معها نحو (أقسم
 بالله لتفعلن) ودخولها على الضمير نحو (بك لأفعلن)، واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو
 (بالله هل قام زيد؟) أي أسألك بالله مستحلفاً.
الثالث عشر: الغاية، نحو ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾^(٢) أي (إليّ)، وقيل: ضُمِّنَ (أحسن)
 معنى (لطف).

الرابع عشر: التوكيد، وهي الزائدة، وزيادتها في سِتَّة مواضع: أحدها الفاعل، وزيادتها فيه
 واجبة وغالبة وضرورة، فالواجبة في نحو (أحسن بزيد) في قول الجمهور: إنَّ الأصل (أحسن
 زيد) بمعنى صار ذا حُسن، ثم غُيِّرَت صيغة الخبر إلى الطُّلب وزيدت الباء إصلاحاً للفظ،
 وأمَّا إذا قيل بأنَّه أمرٌ لفظاً ومعنى وإنَّ فيه ضمير المخاطب مستتراً فالباء معديةٌ مثلها في (امرر
 بزيد)، والغالبة في فاعل (كفى) نحو ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٣)، وقال الرَّجَّاح: دخلت
 لَتُضْمِّنَ (كفى) معنى (اكتف)، وهو من الحسن بمكان، ويصحُّه قولهم: (اتقى الله امرؤُ فَعَلَ
 خيراً يُثَبُّ عليه) أي: ليتق، وليفعل، بدليل جزم (يثب)، ويوجه قولهم: (كفى بهند) بترك
 التاء، فإن احتجَّ بالفاصل فهو مُجَوِّزٌ لا مُوجِبٌ، بدليل ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ﴾^(٤)، وَمَا
 تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَةٍ﴾^(٥)، فإن عورض بقولك: (أحسن بهند) فالتاء لا تلحق صيغ الأمر وإن
 كان معناها الخبر، وقال ابن السَّراج: الفاعل ضمير الاكتفاء، وصحَّة قوله موقوفة على جواز
 تعلق الجارِّ بضمير المصدر، وهو قول الفارسيِّ والرُّمانيِّ، أجازا (مروري بزيد حسن) وهو
 بعمرو قبيح، وأجاز الكوفيُّون إعماله في الظرف وغيره، ومنع جمهور البصريِّين إعماله
 مطلقاً، قالوا: ومن مجيء فاعل (كفى) هذه مجرداً عن الباء قول سحيم [من الطويل]:

١٤٢ - كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا^(٦)

ووجه ذلك على ما اخترناه أنه لم يستعمل (كفى) هنا بمعنى (اكتف).
 ولا تُزَادُ الباء في فاعل (كفى) التي بمعنى أجزأ وأغنى، ولا التي بمعنى وقى، والأولى
 متعديةٌ لواحدٍ كقوله [من الوافر]:

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلَكِنْ قَلِيلٌ لَا يُقَالُ لَهُ قَلِيلٌ^(٧)

(١) الإنسان/٦. (٢) يوسف/١٠٠. (٣) الرعد/٤٣. (٤) الأنعام/٥٩. (٥) فصلت/٤٧.

(٦) هذا عجز مطلع قصيدة لسحيم عبد بن الحساس، وصدرة: عُمَيْرَةٌ وَدُعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا [٣٢٥/١].

(٧) ليس عند السيوطي.

والتأنيّة متعديةً لاثنين، كقوله تعالى: ﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ﴾^(١)، ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾^(٢)، ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل (كفى) المتعدية لواحد، قال [من الطويل]:

كَفَى تُعَلًّا فَخْرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمْ وَدَهْرٌ لِأَنَّ أُمْسِيَّتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلٌ^(٣)

ولم أرَ مَنْ انتقد عليه ذلك، فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء.

و(تُعل) رهط الممدوح، وهم بطنٌ من طييء، وصرفه للضرورة؛ إذ فيه العدل والعلمية ك(عُمر)، و(دهر) مرفوعٌ عند ابن جني بتقدير (وليفخر دهر)، و(أهل) صفةٌ له بمعنى مستحق، واللام متعلقة بـ(أهل)، وجوزَ ابن السجري في (دهر) ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون مبتدأً حذفَ خبره، أي (يفتخر بك)، وصحَّ الابتداء بالكرة لأنه قد وُصِفَ بـ(أهل)، والثاني كونه معطوفاً على فاعل (كفى) أي أنهم فخرُوا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضارة أيامه، وهذا وجهٌ لا حذف فيه، والثالث أن تجرّه بعد أن ترفع (فخرًا) على تقدير كونه فاعل (كفى) والباء متعلقة بـ(فخر) لا زائدة، وحينئذٍ تجرُّ الدهر بالعطف، وتقدر (أهلاً) خبراً لـ(هو) محذوفاً، وزعم المعري أن الصواب نصب (دهر) بالعطف على (تُعلًا)، أي (وكفى دهرًا هو أهلٌ لأن أُمسيت من أهله أنه أهلٌ لكونك من أهله)، ولا يخفى ما فيه من التعسف، وشرحه أنه عطف على المفعول المتقدم وهو (تُعلًا) والفاعل المتأخر وهو (أنتك منهم) منصوباً ومرفوعاً وهما دهرًا و(أن) ومعمولاها وما تعلق بخبرها، ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاءً بدلالة المعنى، وزعم الربيعي أن النَّصْبَ بالعطف على اسم (أن)، وأنَّ (أهل) عطف على خبرها، ولا معنى للبيت على تقديره. والضرورة كقوله [من الوافر]:

١٤٣- أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(٤)

وقوله [من السريع]:

١٤٤- مَهْمَا لِي اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ
أَوْ دَى بِنَعْلِيَّ وَسِرْبَالِيَهْ^(٥)

(١) الأحزاب/ ٢٥ . (٢) البقرة/ ١٣٧ .

(٣) من شعر المتنبي، وليس عند السبوطي.

(٤) هو مطلع قصيدة بضعة عشر بيتاً لقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي، شاعر جاهلي، الأبناء: جمع نَبَأ، وهو الخبر، وتَنَمَّى: من نَمَيْت الحديث أُنْمِيه إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير، فإذا بلغته على وجه الإفساد والتهمة قلت: نَمَيْتُه، اللبون: جماعة الإبل ذات اللبن، ويروى بدله (قلوص)، وهي الناقة الشابة، وبنو زياد: هم الربيع وإخوته، وفي قوله: (ألم يأتيك... البيت) شاهد على إثبات حرف العلة مع الجازم ضرورة، وعلى زيادة الياء في الفاعل [٢٣٨/١].

(٥) هذا مطلع أبيات لعمر بن ملقط الطائي، وهو جاهلي، مهمما: استفهام، مبتدأ، و(لي) خبره، و(الليلة) نصب على الظرف، وأعيدت الجملة تأكيداً، وقيل: (مه) اسم فعل بمعنى أكف و(ما) وحدها استفهام، وأودى: هلك [٣٣٠/١].

وقال ابن الضائع في الأول: إنَّ الباء متعلِّقة بـ(تنمي)، وإنَّ فاعل (يأتي) مُضمَّر، فالمسألة من باب الإعمال.

وقال ابن الحاجب في الثاني: الباء معدّية، كما تقول: (ذهب بنعلي) ولم يتعرَّض لشرح الفاعل وعلام يعود إذا قدر ضميراً في (أودى)، ويصحُّ أن يكون التَّقدير (أودى هو أي مودٍ) أي ذهب ذاهب، كما جاء في الحديث (لا يزني الزَّاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن)، أي ولا يشرب هو - أي الشَّارب - إذ ليس المراد (ولا يشرب الزَّاني).

والثاني مما تزداد فيه الباء: المفعول، نحو ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾^(١)، ﴿ وَهَزَى إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ ﴾^(٢)، ﴿ فَلَيَمُدَّدْ بِسَبَبِ إِلَى السَّمَاءِ ﴾^(٣)، ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ ﴾^(٤)، ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ ﴾^(٥)، أي يمسخ السُّوق مسحاً، ويجوز أن يكون صفةً، أي (مسحاً واقعا بالسُّوق)، وقوله [من الرجز]:

١٤٥ - نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ^(٦)

الشَّاهد في الثانية، فأما الأولى فللاستعانة، وقوله [من البسيط]:

..... سُودُ الْحَاجِرِ لَا يَقْرَأُ بِالسُّورِ^(٧)

وقيل: ضمَّن (تلقوا) معنى (تفضوا)، و(يريد) معنى (يهمُّ)، و(نرجو) معنى (نطمع)، و(يقرآن) معنى (يرقين ويتبركن)، وأنه يقال: (قرأت بالسُّورة) على هذا المعنى، ولا يقال: (قرأت بكتابتك)؛ لفوات معنى التَّبْرُك فيه، قاله السُّهيليُّ، وقيل: المراد (لا تلقوا أنفسكم إلى التَّهْلُكَةِ بأيديكم)، فحذف المفعول به، والباء للآلة كما في قولك: (كتبت بالقلم)، أو المراد (بسبب أيديكم)، كما يقال: لا تفسد أمرك برأيك.

وكثرت زيادتها في مفعول (عرفت) ونحوه، وقلَّت في مفعول ما يتعدَّى إلى اثنين، كقولك

[من الكامل]:

١٤٦ - تَبَلَّتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنَامِ حَرِيْدَةً تَسْقِي الضَّجِيْعَ بِبَارِدِ بَسَامِ^(٨)

وقد زيدت في مفعول (كفى) المتعدِّية لواحد، ومنه الحديث (كفى بالمرء إثماً أن يحدث

بكل ما سمع)، وقوله [من الكامل]:

(١) البقرة/١٩٥ (٢) مريم/٢٥ (٣) الحج/١٥ (٤) الحج/٢٥ (٥) سورة ص/٣٣.

(٦) أورده شاهداً على زيادة الباء في المفعول، وهي الثانية، وأما الأولى فللاستعانة [٣٣٢/١].

(٧) تقدم برقم ٢٩ ص ٢٤.

(٨) هذا مطلع قصيدة لحسان بن ثابت رضي الله عنه يذكر فيها الحارث بن هشام وهزيمته يوم بدر، تَبَلَّتْ: أي أفسدت، والفؤاد: القلب على المشهور، وقيل: باطن القلب، وقيل: غشاؤه، والحريدة من النساء: الحبيبة، وقيل: العذراء، والضجيج: الذي يضاجعها إلى جانبها، والمراد بـ(البارد البسام): الثغر، وتروي: تسقي وتشفي [٣٣٢/١].

١٤٧- فَكَفَىٰ بِنَا فَضْلًا عَلَيَّ مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا^(١)

وقيل: إنما هي في البيت زائدة في الفاعل، و(حب) بدل اشتغال على المحل، وقال المتنبّي [من البسيط]:

كَفَىٰ بِجِسْمِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي^(٢)

والثالث: المبتدأ، وذلك في قولهم: (بحسبك درهم)، و(خرجت فإذا بزيد)، و(كيف بك إذا كان كذا؟)، ومنه عند سيويه ﴿بَأَيِّكُمْ أَلْمَفْتُونُ﴾^(٣)، وقال أبو الحسن: (بأيكم) متعلقٌ باستقرار محذوفٍ مخبر به عن (المفتون)، ثم اختلفَ فقيل: (المفتون) مصدر بمعنى الفتنة، وقيل: الباء ظرفية، أي (في أي طائفة منكم المفتون).

تنبيه:

من الغريب أنّها زيدت فيما أصله المبتدأ، وهو اسمٌ ليس بشرطٍ أن يتأخّر إلى موضع الخبر، كقراءة بعضهم ﴿لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تُولُوا﴾^(٤) بنصب (البر)، وقوله [من المتقارب]:

١٤٨- أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الْفَتَىٰ يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ^(٥)

والرابع: الخبر، وهو ضربان: غير موجب، فينقاس، نحو (ليس زيد بقائم)، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَنِيْلٍ﴾^(٦)، وقولهم: (لا خير بخير بعده النار) إذا لم تحمل على الظرفية، وموجب، فيتوقف على السماع، وهو قول الأَخْفَشِ ومن تابعه، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾^(٧)، وقول الحماسي [من الوافر]:

١٤٩- وَمَنْعَكهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ^(٨)

والأولى تعليق (بمثالها) باستقرار محذوفٍ هو الخبر، و(بشيء) ب(منعكها)، والمعنى (ومنعكها بشيءٍ ما يستطاع)، وقال ابن مالك في (بحسبك زيد): إن (زيداً) مبتدأ مؤخر؛ لأنه معرفة و(حسبك) نكرة.

والخامس: الحال المنفي عاملها، كقوله [من الوافر]:

١٥٠- فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمٌ بِنِ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا^(٩)

وقوله [من البسيط]:

(١) هو لكعب بن مالك الصحابي رضي الله عنه، وقيل: لحسان بن ثابت، وقيل: لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، والباء في (بنا) زائدة في الفاعل، وقيل: في المفعول، وحبُّ النبي: فاعل على الثاني، وبدل اشتغال على المحل على الأول، وفضلاً: تمييز، ويروى (شرفاً)، وعلى يتعلق به [٣٣٧/١].

(٢) للمتنبّي، أهمله السيوطي.

(٣) البقرة/١٧٧.

(٤) القلم/٦.

(٥) قال الجاحظ في البيان: هو لمحمود النحاس [٣٣٨/١].

(٦) البقرة/٧٤.

(٧) يونس/٢٧.

(٨) هو لرجل من تميم قاله وقد سأله بعض الملوك فرساً يقال لها: (سكاب)، والواو في (ومنعكها) للحال، ويروى بالفاء المتسبب عن النهي [٣٣٩/١]، وصدر البيت: فلا تطمع - أبيت اللعن - فيها.

(٩) الحية: حرمان المطلوب، والركاب: الإبل التي يسار عليها، الواحدة راحلة، ولا واحد لها من لفظها، والمسيب هذا بالفتح لا غير، وكذا كل مسيب إلا والد سعيد بن المسيب؛ فإن فيه الوجهين الفتح والكسر [٣٣٩/١].

١٥١ - فَمَا انْبَعَثَ بِمَزْوُودٍ وَلَا وَكَلٍ (١)

ذكر ذلك ابن مالك، وخالفه أبو حيَّان وخرَّج البيهقي على أنَّ التَّقْدِيرَ (بِحَاجَةِ خَائِبَةٍ) (بشخص مزوود) أي مذعور، ويريد بـ(المزوود) نفسه على حدِّ قولهم: (رأيت منه أسداً)، وهذا التَّخْرِيجُ ظاهرٌ في البيت الأوَّل دون الثاني؛ لأنَّ صفات الدَّمِّ إذا نُفِيتْ على سبيل المبالغة لم يَتَّفِ أَصْلُهَا، ولهذا قيل في ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ (٢): إِنَّ (فَعَالًا) ليس للمبالغة بل للنسب، كقوله [من الطويل]:

١٥٢ - وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِبَيْتَالٍ (٣)

أي (وما ربُّك بذي ظلم)؛ لأنَّ الله تعالى لا يظلم النَّاسَ شيئاً، ولا يقال: (لقيت منه أسداً) أو (بجراً) أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة في الوصف بالإقدام أو الكرم.

والسُّادس: التَّوَكِيدُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ، وَجَعَلَ مِنْهُ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ يَتَرْتَضِينَ بِأَنْفُسِهِنَّ ﴾ (٤)، وفيه نظرٌ؛ إذ حقُّ الضَّمِيرِ المرفوع المتَّصِلُ المؤكِّدُ بِالنَّفْسِ أو بِالْعَيْنِ أَنْ يُوَكِّدَ أَوَّلًا بِالْمَنْفَعْلِ، نَحْوَ (قَمْتُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ)، وَلِأَنَّ التَّوَكِيدَ هُنَا ضَائِعٌ؛ إِذِ الْمَأْمُورَاتُ بِالتَّرْبُصِ لَا يَذْهَبُ الْوَهْمُ إِلَى أَنَّ الْمَأْمُورَ غَيْرَهُنَّ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ: (زارني الخليفة نفسه)، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْأَنْفُسَ هُنَا لزيادة البعث على التَّربُّصِ؛ لِإشعاره بما يستتكنف من طموح أنفسهنَّ إلى الرِّجَالِ.

تنبيه:

مذهب البصريين أنَّ أحرف الجرِّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أنَّ أحرف الجزم وأحرف النَّصْبِ كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمَّا مؤوَّلٌ تَأْوِيلًا يَقْبَلُهُ اللَّفْظُ، كما قيل في ﴿ وَلَا أَصْلَبِنَّاكُمْ فِي جُدُوعِ الْأَنْخَلِ ﴾ (٥) إِنَّ (في) ليست بمعنى (على)، ولكن شبه المصلوب لتمكُّنه من الجذع بالحال في الشيء، وإمَّا على تضمين الفعل معنى فعلٍ يتعدَّى بذلك الحرف كما ضمَّن بعضهم (شرين) في قوله [من الطويل]:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ (٦)

معنى (روين)، و﴿ أَحْسَنَ ﴾ في ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ (٧) معنى (لطف)، وإمَّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مُجْمَلُ البَابِ كُلُّهُ عند أكثر الكوفيِّين وبعض المتأخِّرين، ولا يجعلون ذلك شاذًّا، ومذهبهم أقلُّ تعسُّفًا.

(١) صدره: كاتن دُعيتُ إلى بأساء داهمة، والمزوود: المذعور الخائف، والوكَل: العاجر الذي يكَل أمره إلى غيره [٣٤٠/١].
(٢) فصلت/٤٦.

(٣) هو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي، قوله: (وليس بذي رمح) أي بفارس، والنَّبَال: الرامي بالنبل، وقد قال الرياشي: النبال هنا ليس بجيد؛ لأنَّ النبال هو الذي يعمل النبل أو يبيعها، والذي يرمي بها يقال له نابل، وقد استشهد المصنف بهذا البيت على أنَّ فعلاً يأتي بمعنى صاحب [٣٤٠/١]، وصدر البيت: وليس بذي سيف فيقتلني به.

(٤) البقرة/٢٢٨. (٥) طه/٧١. (٦) تقدم البيت برقم ١٣٩ ص ٩٠. (٧) يوسف/١٠٠.

(بَجَلٌ):

على وجهين:

حرفٌ بمعنى (نعم)، واسمٌ، وهي على وجهين: اسم فعل بمعنى (يكفي)، واسمٌ مرادفٌ لـ(حَسَبٌ)، ويقال على الأوَّل: (بجلي)، وهو نادر، وعلى الثاني: (بجلي)، قال [من الطويل]:
١٥٣ - أَلَا بَجَلِي مِنْ ذَا الشَّرَابِ أَلَا بَجَلٌ^(١)

(بَل):

حرفٌ إضرابٍ، فإن تلاها جملةً كان معنى الإضراب إمَّا الإبطال، نحو ﴿ وَقَالُوا آخِذْ بِالرَّحْمَنِ وَاذْأَسْبَحْنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾^(٢)، أي (بل هم عبادٌ)، ونحو ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ ﴾^(٣)، وإمَّا الانتقال من غرض إلى آخر، ووهم ابن مالك إذ زعم في شرح كافيته أنها لا تقع في التَّنْزِيلِ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، ومثاله ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى . وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى . بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾^(٤)، ونحو ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظَاهَمُونَ . بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي عَمْرَةٍ ﴾^(٥)، وهي في ذلك كلِّه حرف ابتداءٍ لا عاطفةً على الصَّحِيح، ومن دخولها على الجملة قوله [من الرجز]:

١٥٤ - بَلْ بَلَدٌ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتْمَةٌ^(٦)

إذ التَّقْدِيرُ (بل رُبَّ موصوفٍ بهذا الوصف قطعته)، ووهم بعضهم فرعم أنها تُسْتَعْمَلُ جَارَةً. وإن تلاها مفردٌ فهي عاطفة، ثمَّ إن تقدَّمها أمرٌ أو إيجابٌ كـ(اضرب زيداً بل عمرًا)، و(قام زيدٌ بل عمرو) فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشيءٍ، وإثبات الحكم لما بعدها، وإن تقدَّمها نفيٌ أو نهيٌ فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعده، نحو (ما قام زيدٌ بل عمرو)، و(لا يقيم زيد بل عمرو)، وأجاز المبرِّدُ وعبد الوارث أن تكون ناقلةً معنى النَّفْيِ والنَّهْيِ إلى ما بعدها، وعلى قولهما فيصحُّ (ما زيدٌ قائمًا بل قاعدًا وبل قاعدًا) ويختلف المعنى.

ومنع الكوفيون أن يُعْطَفَ بها بعد غير النَّفْيِ وشبهه، قال هشام: محالٌّ (ضربت زيداً بل إيَّاك). اه، ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليلٌ على قلته.

وتُزَادُ قبلها (لا) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، كقوله [من الخفيف]:

وَجْهُكَ الْبَدْرُ لَا بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ^(٧)

(١) هو من قصيدة لطرفة بن العبد [١/٣٤٥]، صدر البيت: **ألا إنني شربت أسود حالكا**.
(٢) الأنبياء/٢٦. (٣) المؤمنون/٧٠. (٤) الأعلى/١٤:١٦. (٥) المؤمنون/٦٢، ٦٣.
(٦) هو لرواية من أرجوزة طويلة، **بل بَلْدٌ**: أي بل ربُّ بَلْدٍ، فأضمر (ربُّ) وخبرها، والبيت استشهد به ابن مالك على ذلك، **والفجاج**: الطرق، **والقتم**: الغبار [١/٣٤٧]. (٧) أهمله السيوطي.

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد التّفي، ومنع ابن درستويه زيادتها بعد التّفي، وليس بشيء؛
لقوله [من البسيط]:

١٥٥- وَمَا هَجَرْتُكَ لَا بَلَّ زَادَنِي شَغْفًا هَجْرٌ وَبَعْدُ تَرَخِي لَا إِلَىٰ أَجَلٍ ^(١)

(بلى):

حرف جوابٍ أصليُّ الألف، وقال جماعة: الأصل (بل)، والألف زائدة، وبعض هؤلاء يقول إنها للتأنيث، بدليل إمالتها، وتختصُّ بالتّفي، وتفيد إبطاله، سواء كان مجرداً نحو ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي ﴾ ^(٢) أم مقروناً بالاستفهام، حقيقياً كان نحو (أليس زيد بقائم؟) فتقول: (بلى)، أو تويخياً نحو ﴿ أَمْ نَحْسَبُ أَنْ لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ ﴾ ^(٣)، ﴿ أَلْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَجْمَعَ عِظَامَهُ . بَلَىٰ ﴾ ^(٤)، أو تقريرياً نحو ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ . قَالُوا بَلَىٰ ﴾ ^(٥)، ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ ^(٦)، أجروا التّفي مع التّقرير مجرى التّفي الجرد في رده بـ(بلى)، ولذلك قال ابن عباس وغيره: لو قالوا: (نعم) لكفروا، ووجهه أن (نعم) تصديقٌ للمخبر بنفي أو إيجاب، ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال: (أليس لي عليك ألف؟) فقال: (بلى) لزمته، ولو قال: (نعم) لم تلزمه، وقال آخرون: تلزمه فيهما، وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللّغة، ونازع السّهيلي وغيره في المحكي عن ابن عباس وغيره في الآية، مستمسكين بأنّ الاستفهام التّقريرى خبرٌ موجب، ولذلك امتنع سيويه من جعل (أم) متصلةً في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ . أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ ^(٧)؛ لأنها لا تقع بعد الإيجاب، وإذا ثبت أنه إيجابٌ فـ(نعم) بعد الإيجاب تصديقٌ له. انتهى.

ويشكلُ عليهم أن (بلى) لا يُجابُ بها الإيجاب، وذلك متفقٌ عليه، ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يُجابُ بها الاستفهام الجرد، ففي صحيح البخاري في كتاب الإيمان أنه عليه الصّلاة والسّلام قال لأصحابه: (أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟) قالوا: بلى، وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة (أيسرُك أن يكونوا لك في البرِّ سواء؟) قال: بلى، قال: (فلا إذن)، وفيه أيضاً أنه قال: (أنت الذي لقيتني بمكة؟) فقال له الجيب: (بلى)، وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك؛ لأنه قليل، فلا يتخرّج عليه التّنزيل.

واعلم أن تسمية الاستفهام في الآية تقريراً عبارة جماعة، ومرادهم أنه تقريرٌ بما بعد التّفي كما مرَّ في صدر الكتاب، وفي الموضوع بحثٌ أوسع من هذا في باب التّون.

(١) الشّغف: مصدر شغفه الحب: إذا خرق شغفان قلبه حتى وصل إلى الفؤاد، والشغاف: حجاب القلب، وقيل: جلدة رقيقة يقال لها لسان القلب [٣٤٨/١].

(٢) التغابن/٧. (٣) الزخرف/٨٠. (٤) القيامة/٣، ٤. (٥) الملك/٨، ٩. (٦) الأعراف/١٧٢. (٧) الزخرف/٥١، ٥٢.

(بَبِدْ):

ويقال: (مَبِدٌ) بالمِيم، وهو اسمٌ ملازمٌ للإضافة إلى (أَنَّ) وصلتها، وله معنيان: **أحدهما**: (غير)، إلاَّ أنَّه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً بل منصوباً، ولا يقع صفةً ولا استثناءً متصلاً، وإِنَّمَا يُسْتَنَى به في الانقطاع خاصَّةً، ومنه الحديث (نحن الآخرون السَّابِقون يوم القيامة، بيد أنَّهم أوتوا الكتاب من قبلنا)، وفي مسند الشَّافعي رضي الله عنه (بائد أنَّهم)، وفي الصَّحاح: (بيد) بمعنى (غير)، يقال: إنَّه كثير المال بيد أنَّه بخيل. اهـ.

وفي المحكم أنَّ هذا المثال حكاه ابن السُّكَّيت، وأنَّ بعضهم فسَّرها فيه بمعنى (على)، وأنَّ تفسيرها بـ(غير) أعلى.

والثاني: أن تكون بمعنى (من أجل)، ومنه الحديث (أنا أفصح من نطق بالضاد، بيد أنَّي من قريش، واسترُضِعْتُ في بني سعد بن بكر)، وقال ابن مالك وغيره: إنَّها هنا بمعنى (غير)، على حدِّ قوله [من الطويل]:

١٥٦ - وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سِيوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَائِبِ^(١)

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى (من أجل) قوله [من مشطور الرجز]:

١٥٧ - عَمَدًا فَعَلْتُ ذَاكَ بِيَدِ أَيْ

أَخَافُ إِنْ هَلَكْتُ أَنْ تَرِيَّ^(٢)

وقوله: (ترِّي) من الرِّين، وهو الصوت.

(بَلَهْ):

على ثلاثة أوجه: اسمٌ لـ(دَع)، ومصدرٌ بمعنى التَّرك، واسمٌ مرادفٌ لـ(كيف)، وما بعدها منصوبٌ على الأوَّل ومخفوضٌ على الثاني ومرفوعٌ على الثالث، وفتحها بناءً على الأوَّل والثالث، وإعرابٌ على الثاني، وقد رُوِيَ بالأوجه الثلاثة قوله يصف السُّيوف [من الكامل]:

١٥٨ - تَدْرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَهَ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقْ^(٣)

وإنكار أبي عليٍّ أن يرتفع ما بعدها مردودٌ بحكاية أبي الحسن وقطرب له، وإذا قيل: بله الزَّيدين، أو المسلمين، أو أحمد، أو الهنديات، احتملت المصدرية واسم الفعل.

(١) هو من قصيدة للنبغة الذبياني، والفلول: كسور في حد السيف، واحدها فلٌّ، والقِرَاع: الضَّرَاب، والكتائب: جمع كنيبة، وهي الجيش [٣٤٩/١].

(٢) يوسف بن السيرافي: **ترِّي**: من الرِّين، وهو الصوت، والإرنان: صوت مع توجُّع، يقول: إنما أظنُّ أنني إن هلكتُ لم تبك عليَّ ولم توحني، يزعم أنها تبغضه، وقال التبريزي في شرحه: **عمداً**: أي تعمدًا، و**بيد** بمعنى (غير) [٣٥٢/١].

(٣) هو لكعب بن مالك الصحابي رضي الله عنه من قصيدة قالها يوم الخندق، و**الجماجم**: جمع جمجمة، وهي إما القبيلة التي تجمع البطون، وإما عظم الرأس المشتمل على الدماغ، و**ضاحياً**: بارزاً ظاهراً، و**الهامات**: الرؤوس، جمع هامة [٣٥٣/١].

ومن الغريب أن في البخاري في تفسير ألم السجدة (يقول الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرًا من بله ما أطلعتم عليه)، واستعملت معربةً مجرورةً بـ(من) خارجةً عن المعاني الثلاثة، وفسرها بعضهم بـ(غير)، وهو ظاهرٌ، وبهذا يتقوى من يعدها في ألفاظ الاستثناء.

حرف الناء

الناء المفردة:

محرّكة في أوائل الأسماء، ومحرّكة في أواخرها، ومحرّكة في أواخر الأفعال، ومسكّنة في أواخرها. فالمحرّكة في أوائل الأسماء حرف جرّ معناه القسم، وتختصُّ بالتعجب وباسم الله تعالى، وربّما قالوا: تَرَبِّي، وتربُّ الكعبة، وتالرحمن، قال الزمخشري في ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ ﴾^(١): الباء أصل حروف القسم، والواو بدلٌ منها، والناء بدلٌ من الواو، وفيها زيادةٌ معنى التعجب، كأنه تعجبٌ من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمروذ وقهره. اهـ والمحرّكة في أواخرها حرف خطابٍ، نحو أنت وأنت.

والمحرّكة في أواخر الأفعال ضميرٌ، نحو قمتُ وقمتَ وقمتِ، وهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب: (كُتَيْتُ): إنَّ الناء هنا علامةٌ، كالواو في (أكلوني البراغيث)، ولم يثبت في كلامهم أن هذه الناء تكون علامةً.

ومن غريب أمر الناء الاسميّة أنّها جُرِّدَت عن الخطاب والتزَمَ فيها لفظ التذكير والإفراد في (أرأيكما) و(أرأيكم) و(أرأيتك) و(أرأيتك) و(أرأيكن)؛ إذ لو قالوا: (أرأيكما) جمعوا بين خطابين، وإذا امتنعوا من اجتماعهما في (يا غلامكم) فلم يقولوه كما قالوا: يا غلامنا، ويا غلامهم، مع أن الغلام طارئٌ عليه الخطاب بسبب النداء وأنه خطابٌ لاثنين لا لواحدٍ، فهذا أجدر، وإنّما جاز (واغلامك) لأنَّ المندوب ليس بمخاطبٍ في الحقيقة، ويأتي تمام القول في (أرأيتك) في حرف الكاف إن شاء الله تعالى.

والناء الساكنة في أواخر الأفعال حرفٌ وُضِعَ علامةً للتأنيث كـ(قامت)، وزعم الجلولي أنّها اسمٌ، وهو خرقٌ لإجماعهم، وعليه فيأتي في الاسم الظاهر بعدها أن يكون بدلاً، أو مبتدأً والجملة قبله خبرٌ، ويردُّه أن البدل صالحٌ للاستغناء به عن المبدل منه، وأنَّ عودَ الضمير على ما هو بدلٌ منه نحو (اللهم صلِّ عليه الرؤوف الرحيم) قليلٌ، وأنَّ تقدُّم الخبر الواقع جملةً قليلٌ أيضاً، كقوله [من الطويل]:

(١) الأنبياء/٥٧.

١٥٩- إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره^(١)
وربما وصلت هذه بـ(ثم) و(رب)، والأكثر تحريكها معهما بالفتح.

حرف الناء

(ثم):

ويقال فيها: (فم)، كقولهم في جدث: جدف.

حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب، والمهلة، وفي كل منها خلافاً.

فأما التشريك فزعم الأخصس والكوفيون أنه قد يتخلف، وذلك بأن تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا صَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَّبَتْ وَصَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾^(٢)، وقول زهير [من الطويل]:

١٦٠- أراني إذا أصبحتُ أصبحتُ ذا هوى فثمَّ إذا أمسيتُ أمسيتُ غادياً^(٣)

وخرجت الآية على تقدير الجواب، والبيت على زيادة الفاء.

وأما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها إياه؛ تمسكاً بقوله تعالى: ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾^(٤)، وبدأ خلق الإنسان من طين . ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ . ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ ﴾^(٥)، ﴿ ذَلِكُمْ وَصْنُكُمْ بِهٖ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾^(٦)، وقول الشاعر [من الخفيف]:

إنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ^(٧)

والجواب عن الآية الأولى من خمسة أوجه:

أحدها أن العطف على محذوف، أي (من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها).

الثاني أن العطف على ﴿ وَاحِدَةٍ ﴾ على تأويلها بالفعل، أي من نفسٍ توحدت أي انفردت ثم جعل منها زوجها.

(١) هو من قصيدة للفرزدق يمدح بها الوليد بن عبد الملك، وأبوه: مبتدأ، وخبره جملة (ما أمه من محارب)، وقال البجلي: (أبوه) مبتدأ، و(أمه) مبتدأ ثان، و(من محارب) خبره، والجملة خبر الأول، والتقدير: ما أم أبيه من محارب، وقد استشهد ابن عقيل بالبيت على جواز تقدم الخبر على المبتدأ إذا كان جملة، ومحارب: اسم قبيلة [١/٣٥٧].

(٢) التوبة/ ١١٨.

(٣) زهير بن أبي سلمى، يقول: إن له حاجة لا تنقضي أبداً، وأنكر الأصمعي كون هذه القصيدة لزهير [١/٢٨٤].

(٤) الزمر/ ٦. (٥) السجدة/ ٧-٩. (٦) الأنعام/ ٧، ٨.

(٧) البيت لأبي نواس، وقد أهمله السيوطي.

الثالث أن الدرّية أُخْرِجَتْ من ظهر آدم عليه السلام كالدرّ، ثم خُلِقَتْ حواء من قَصِيرَاهُ.
الرابع أن خلق حواء من آدم لمَّا لم تَجْرِ العادة بمثله جيء به (ثم) إيداناً بترثبه وتراخيه في الإعجاب وظهور القدرة، لا لترتيب الزّمان وتراخيه.

الخامس أن (ثم) لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم، وأنه يُقال: (بلغني ما صنعت اليوم، ثم ما صنعت أمس أعجب)، أي ثم أُخْبِرُكَ أن الذي صنَعته أمس أعجب، والأجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب؛ لأنها تصحّح التّرتيب والمهلة، وهذا يصحّح التّرتيب فقط؛ إذ لا تراخي بين الإخبارين، ولكنّ الجواب الأخير أعم؛ لأنه يصحّح أن يُجاب به عن الآية الأخيرة والبيت. وقد أُجيب عن الآية الثّانية أيضاً بأنَّ ﴿سَوَاهُ﴾ عطفٌ على الجملة الأولى لا الثّانية، وأجاب ابنُ عصفور عن البيت بأنّ المراد أنّ الجدّ أتاه السُّودد من قِبَلِ الأب، والأب من قبل الابن، كما قال ابنُ الرُّومي [من البسيط]:

قالوا: أبو الصَّقْر من شَيْبان، قُلْتُ لَهُمْ: كَلَّا لَعَمْرِي، وَلَكِنْ مِنْهُ شَيْبانُ
وَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلَا بِابْنِ ذُرٍّ حَسَبٍ كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عَدْنانُ

وأما المهلة فزعم الفراء أنّها قد تتخلّف، بدليل قولك: (أعجبتني ما صنعت اليوم، ثم ما صنعت أمس أعجب)؛ لأنّ (ثم) في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإخبارين، وجعل منه ابن مالك ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾^(١) الآية، وقد مرّ البحث في ذلك، والظاهر أنّها واقعة موقع الفاء في قوله [من المتقارب]:

١٦١- كَهْزُ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعِجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ^(٢)

إذ الهز متى جرى في أنابيب الرّمح يعقبه الاضطراب ولم يترأخ عنه.

مسألة:

أجرى الكوفيون (ثم) مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشّروط، واستدلّ لهم بقراءة الحسن ﴿وَمَنْ تَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾^(٣) بنصب (يدرك)، وأجراها ابن مالك مجراها بعد الطّلب فأجاز في قوله (لا يبولنّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه) ثلاثة أوجه: الرّفْع بتقدير (ثم هو يغتسل)، وبه جاءت الرواية، والجزم بالعطف على موضع فعل

(١) الأنعام/٨.

(٢) هذا من قصيدة لأبي دؤاد، جارية بن الحجاج الإيادي، يصف فيها الفرس، والرديني: الرمح، نسبة إلى امرأة تسمى ردينة، كانت وزوجها سمهر يقومان القنا بخط هجر، والعجاج: الغبار، والأنابيب: جمع أنبوبة، وهي ما بين كل عقدتين من القصب، قال ابن قتيبة: يقول: إذا هزرت الرمح جرت تلك الهزة فيه حتى يضطرب كله، فكذلك هذا الفرس، ليس فيه عضو إلا وهو يعين ما يليه، ولم يرد الاضطراب ولا الرعدة [١/٣٥٨].

(٣) النساء/١٠٠.

النَّهْي، والنَّصْب، قال: بإعطاء (ثم) حكمَ واو الجمع، فتوهمَ تلميذُه الإمام أبو زكريَّا النَّوويَّ رحمه الله أنَّ المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع فقال: لا يجوز النَّصْب؛ لأنَّه يقتضي أنَّ المنهْي عنه الجمع بينهما دون أفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحدٌ، بل البول منهيٌّ عنه سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا. انتهى، وإنما أراد ابنُ مالك إعطاءها حكمها في النَّصْب لا في المعية أيضاً، ثمَّ ما أورده إنَّما جاء من قِبَل المفهوم لا المنطوق، وقد قام دليلٌ آخر على عدم إرادته، ونظيره إجازة الزَّجاج والزَّخشي في ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾^(١) كون ﴿ تَكْتُمُوا ﴾ مجزوماً وكونُه منصوباً، مع أنَّ النَّصْب معناه النَّهْي عن الجمع.

تنبيه:

قال الطُّبريُّ في قوله تعالى: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُمْ بِهِ ﴾^(٢): معناه (أهنالك)، وليست (ثم) التي تأتي للعطف. انتهى، وهذا وهمٌ، اشتبه عليه (ثم) المضمومة الثاء بالفتوحها.

(ثم) بالفتحة:

اسمٌ يُشارُ به إلى المكان البعيد، نحو ﴿ وَأَرْلَفْنَا ثُمَّ الْآخِرِينَ ﴾^(٣)، وهو ظرفٌ لا يتصرف، فلذلك غلط من أعربه مفعولاً لـ (رأيت) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ نَمَّ رَأَيْتَ ﴾^(٤)، ولا يتقدَّمه حرف التَّنبية، ولا يتأخَّر عنه كاف الخطاب.

حرف الجيم

(جبر):

بالكسر على أصل التقاء الساكنين كـ (أمس)، وبالفتح للتخفيف كـ (أين) و(كيف)، حرف جوابٍ بمعنى (نعم)، لا اسمٌ بمعنى (حقاً) فتكون مصدرًا، ولا بمعنى (أبدأ) فتكون ظرفًا، وإلا لأعربت ودخلت عليها (أل) ولم تؤكِّد (أجل) بـ (جبر) في قوله [من الطويل]:

١٦٢ - أَجَلُ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ^(٥)

ولا قول بها (لا) في قوله [من الرجز]:

١٦٣ - إِذَا تَقُولُ: (لا) ابْنَةُ الْعَجِيرِ
تَصَدَّقُ، لا إِذَا تَقُولُ جَيْرَ^(٦)

(١) البقرة/ ٤٢ . (٢) يونس/ ٥١ . (٣) الشعراء/ ٦٤ . (٤) الإنسان/ ٢٠ .
(٥) رواه السيوطي بلفظ (أجل جبر إن كانت رواء أسافله) وقال: هو لطفيل بن عوف الغنوي، وصدره (وقلن ألا البردي أول مشرب)، ... والبيت استشهد به على التأكيد اللفظي بالمرادف؛ فإن (أجل) و(جبر) بمعنى [١/ ٣٦١].
(٦) أورده السيوطي ولم يعلق [١/ ٣٦٢].

وأما قوله [من الوافر]:

١٦٤- وَقَائِلَةٌ: أَسَيْتَ، فَقُلْتُ: جَيْرٌ أَسِيٌّ إِنِّي مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ^(١)
فخُرِّجَ على وجهين: أحدهما أنَّ الأصل (جَيْرٌ إِنَّ)، بتأكيد (جَيْر) بـ(إِنَّ) الَّتِي بِمَعْنَى (نَعَمْ)،
ثُمَّ حُذِفَتْ هَمْزَةُ (إِنَّ) وَخُفِّفَتْ، الثَّانِي أَنْ يَكُونَ شَبَّهُ آخِرِ النُّصْفِ بِآخِرِ الْبَيْتِ فَتَوَنَّنَ تَنْوِينِ
التَّرْتُّمِ، وَهُوَ غَيْرُ مَخْتَصٍّ بِالاسْمِ، وَوَصَلَ بِنَيْتِ الْوَقْفِ.
(جَلَّلُ):

حرف بمعنى (نعم)، حكاه الزَّجَّاجُ في كتاب الشَّجَرَةِ، واسمٌ بمعنى عظيم أو يسير أو أجل،
فمن الأوَّلِ قوله [من الكامل]:

١٦٥- قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أُمِيمَ أَخِي فَإِذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي
فَلَيْتَ عَفَوْتُ لِأَعْفُونَ جَلَّلًا وَلَيْتَ سَطَوْتُ لِأَوْهِنَ عَظْمِي^(٢)
ومن الثَّانِي قول امرئ القيس وقد قَتَلَ أبوه [من المتقارب]:

١٦٦- أَلَا كُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ جَلَّلٌ^(٣)

ومن الثَّالِثِ قولهم: (فعلت كذا من جَلَّلِك)، وقال جميل [من الخفيف]:

١٦٧- رَسَمَ دَارَ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَّلِهِ^(٤)

فَقِيلَ: أَرَادَ (مَنْ أَجَلَّهُ)، وَقِيلَ: أَرَادَ (مَنْ عَظَّمَهُ فِي عَيْنِي).

حرف الحاء المهملة

(حاشا):

على ثلاثة أوجهٍ:

أحدها: أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً، تقول: حاشيته بمعنى استثنيته، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: (أسامة أحبُّ النَّاسِ إِلَيَّ ما حاشى فاطمة)، (ما) نافية، والمعنى

(١) أسيت: أي حزنت، من الأسي: الحزن [٣٦٢/١].

(٢) هذا من قصيدة للحارث بن وعلّة الدهلي، والجلل: من الأضداد، يكون للحقير وللعظيم، وهو المراد هنا، وفي كل من المصراعين يمين مقدرة، واللام في الموضعين موطئة للقسم، وأخي: مفعول (قتلوا)، وأميم: منادى حذف منه حرف النداء، وهو مرخم أميمة، على لغة الانتظار [٣٦٣/١].

(٣) هو لامرئ القيس بن حجر، وصدرة: بقتل بني أسد ربههم [٣٦٥/١].

(٤) هو مطلع مقطوعة لجميل، رسم دار: استشهد به ابن مالك على أنه قد يُجرُّ بِ(رُبِّ) مضمرة من غير شيء يتقدمها من واو وغيرها، ورسم الدار: ما كان لاصقاً بالأرض من آثار الدار كالرماد ونحوه، والطلل: ما شخص من آثار الدار، كدت أقضي الحياة: رواه الأصمعي بلفظ (أقضي الغداة)، ومن جلله: قيل: من أجله، وقيل: من عظمه في عيني، وهو محل الاستشهاد هنا [٣٦٥/١].

أنه لم يستثن فاطمة، وتوهم ابن مالك أنها (ما) المصدرية و(حاشا) الاستثنائية بناءً على أنه من كلامه فاستدل به على أنه قد يُقال: قام القوم ما حاشا زيداً، كما قال [من الوافر]:

١٦٨- رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالًا^(١)

ويردُّه أن في معجم الطبراني (ماحاشى فاطمة ولا غيرها)، ودليل تصرفه قوله [من البسيط]:

١٦٩- وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أَحَاشِيٍّ مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ^(٢)

وتوهم المبرد أن هذا مضارع (حاشا) التي يستثنى بها، وإنما تلك حرف أو فعل جامد؛ لتضمُّنه معنى الحرف.

الثاني: أن تكون تنزيهية، نحو ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾^(٣)، وهي عند المبرد وابن جني والكوفيَّين فعلٌ، قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إيَّها على الحرف، وهذان الدليلان يُفانِيان الحرفية ولا يُثبتان الفعلية، قالوا: والمعنى في الآية (جانب يوسف المعصية لأجل الله)، ولا يتأتى هذا التأويل في مثل ﴿حَشَّ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٣)، والصحيح أنها اسمٌ مرادفٌ للبراءة من كذا، بدليل قراءة بعضهم ﴿حَاشَا لِلَّهِ﴾ بالتَّوْنين، كما يقال: (براءةُ الله من كذا)، وعلى هذا قراءة ابن مسعود رضي الله عنه ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ كـ(معاذ الله) ليس جاراً ومجروراً كما وهم ابن عطية؛ لأنها إنما تُجرُّ في الاستثناء، ولتوْنينها في القراءة الأخرى، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة، والجارُّ لا يدخل على الجارِّ، وإنما ترك التَّوْنين في قراءتهم لبناء (حاشا) لشبهها بـ(حاشا) الحرفية.

وزعم بعضهم أنها اسم فعلٍ معناها (أتبرأ) أو (برئت)، وحامله على ذلك بناؤها، ويردُّه إعرابها في بعض اللغات.

الثالث: أن تكون للاستثناء، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة (إلا)، لكنَّها تجرُّ المستثنى، وذهب الجرميُّ والمازنيُّ والمبردُّ والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تُستعمل كثيراً حرفاً جارياً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمُّنه معنى (إلا)، وسُمعَ (اللهم اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشيطان وأبا الأصبع)، وقال [من الكامل]:

(١) هو من قصيدة للأخطل، ورأى من الرأي، فلهذا اكتفت بمفعول واحد، والفاء في (فإنَّا) على توهم دخول (أما) في أول الكلام، ويروى (فأما الناس)، وفي البيت إدخال (ما) على (حاشا)، وفعالاً: تمييز، أي لفضلهم كرمًا [٣٦٨/١].

(٢) هذا من قصيدة للناطقة الذبياني، وأرى بمعنى أعلم، وأحاشي مضارع، بمعنى أستثنى، وماضيه حاشى [٧٦/١].

(٣) يوسف/٣١.

١٧٠ - حاشا أبا ثوبانَ إنَّ بهِ ضنًّا على الملحةِ والشتمِ^(١)
ويروى أيضاً (حاشا أبي) بالياء، ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال [من الرجز]:
إنَّ أباهَا وأبا أباهَا^(٢)

وفاعل (حاشا) ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على مصدر الفعل المتقدّم عليها أو اسم فاعله، أو البعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل: (قام القوم حاشا زيداً) فالعنى جانبٌ هو - أي قيامهم، أو القائم منهم، أو بعضهم - زيداً.

(هتّى):

حرفٌ يأتي لأحد ثلاثة معان: انتهاء الغاية وهو الغالب، والتعليل، وبمعنى (إلا) في الاستثناء، وهذا أقلها، وقيل من يذكره.
وتستعمل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون حرفاً جارياً بمنزلة (إلى) في المعنى والعمل، ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور، أحدها أن المخفوضها شرطين، أحدهما عامٌ وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً، خلافاً للكوفيّين والمبرد، فأما قوله [من الوافر]:

١٧١ - أتت حتّاك تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ^(٣)

فضرورة، واختلّف في علة المنع فقيل: هي أن مجرورها لا يكون إلا بعضاً مما قبلها أو كـ بعض منه، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل، ويردّه أنّه قد يكون ضميراً حاضراً كما في البيت، فلا يعود على ما تقدّم، وأنّه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدّم غير الكل، كقولك: زيدٌ ضربتُ القوم حتّاه، وقيل: العلة خشية التباسها بالعاطفة، ويردّه أنّها لو دخلت عليه لقيت في العاطفة: قاموا حتّى أنت، وأكرمهم حتّى إياك بالفصل؛ لأنّ الضمير لا يتصل إلا بعامله، وفي الخافضة: حتّاك بالوصل كما في البيت، وحيث إنّ فلا التباس، ونظيره أنّهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب: (رأيتك أنت)، وفي البدل منه: (رأيتك إياك) فلم يحصل لبس، وقيل: لو دخلت عليه قُلبت ألفها ياءً كما في (إلى)، وهي فرعٌ عن (إلى) فلا تحتل ذلك.

(١) هو من قصيدة للجَميح، واسمه المنقذ بن الطمّاح الأسدي، والبيت وقع فيه تركيب صدر بيت على عجز آخر، والأصل:

حاشا أبا ثوبانَ إنَّ أبا ثوبانَ ليس بيكمةٍ فدم
عمرو بن عبد الله إنَّ بهِ ضنًّا على الملحةِ والشتمِ

يُروى قوله: (حاشا أبا ثوبان) و(أبي ثوبان)، ف(حاشا) فعل على الأوّل، وحرف على الثاني [١/٣٦٨].

(٢) تقدم برقم ٤٧ ص ٣٣.

(٣) الفج: الطريق الواسع بين جبلين، أو الواسع مطلقاً، وفي البيت شاهدان: على خبر (حتى) المضمّر، وعلى مجيء اسم (أن) المخففة ضميراً مذكوراً لا محذوفاً [١/٣٧٠].

والشَّرطُ الثَّانِي خاصٌّ بالمسبوقِ بذِي أجزاء، وهو أن يكونَ المجرورَ آخرًا، نحو (أكلت السمكةَ حتَّى رأسها)، أو ملاقيًا لآخر جزءٍ نحو ﴿ سَلَّمْتُ هِيَ حَتَّى مَطَّلَعِ الْفَجْرِ ﴾^(١)، ولا يجوز (سرت البارحة حتَّى ثلثها أو نصفها)، كذا قال المغاربة وغيرهم، وتوهم ابنُ مالك أن ذلك لم يُقلْ به إلا الزَّمخشرى، واعترض عليه بقوله [من الخفيف]:

١٧٢- عَيَّنْتُ لَيْلَةً فَمَا زَلْتُ حَتَّى نَصَفَهَا رَاجِيًا فَعَدْتُ يَوْسَا^(٢)

وهذا ليس محلَّ الاشتراط؛ إذ لم يقل: (فما زلت في تلك الليلة حتَّى نصفها) وإن كان المعنى عليه، ولكنه لم يُصرِّح به.

الثَّانِي أنَّها إذا لم يكن معها قرينةٌ تقتضي دخول (ما) بعدها كما في قوله [من الكامل]:

١٧٣- أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا^(٣)

أو عدم دخوله كما في قوله [من البسيط]:

١٧٤- سَقَى الحيا الأَرْضَ حَتَّى أَمَكُنْ عُرَيْتَ لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنَّا الخَيْرُ مَجْدُودًا^(٤)

حمل على الدُّخول، ويحكم في مثل ذلك لِمَا بعد (إلى) بعدم الدُّخول حملاً على الغالب في البابين، هذا هو الصَّحيح في البابين، وزعم الشَّيخ شهاب الدِّين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول (ما) بعد (حتَّى)، وليس كذلك، بل الخلاف فيها مشهورٌ، وإنَّما الاتِّفاقُ في (حتَّى) العاطفة لا الخافضة، والفرق أنَّ العاطفةَ بمعنى الواو.

والثَّالِثُ أنَّ كلاً منهما قد ينفرد بمحلٍّ لا يصلح للآخر، فممَّا انفردت به (إلى) أنَّه يجوز (كتبت إلى زيدٍ وأنا إلى عمرو) أي هو غايته، كما جاء في الحديث (أنا بك وإليك) و(سرت من البصرة إلى الكوفة)، ولا يجوز (حتَّى زيدٍ وحتَّى عمرو وحتَّى الكوفة)، أمَّا الأوَّلان فلائِنَّ (حتَّى) موضوعةٌ لإفادة تَقْضِي الفِعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية، و(إلى) ليست كذلك، وأمَّا الثَّالِثُ فلضعف (حتَّى) في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية.

وممَّا انفردت به (حتَّى) أنَّه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها، نحو (سرت حتَّى أدخلها)، وذلك بتقدير (حتَّى أن أدخلها)، و(أن) المضمرة والفعل في تأويل مصدرٍ مخفوضٍ بـ(حتَّى)، ولا يجوز (سرت إلى أدخلها)، وإنَّما قلنا إنَّ النصب بعد حتَّى بـ(أن) مضمرةٌ لا

(١) القدر/ ٥.

(٢) لَيْلَةً: مفعول به لا ظرف، وقوله: (حتَّى نصفها) استدلل به ابن مالك على أنه لا يشترط في مجرور (حتَّى) كونه آخر الجزء، ويؤوسا: حال من ضمير (فعدت)، من اليأس وهو القنوط، خلاف الرجاء [١/٣٧٠].

(٣) قال شارح أبيات الجمل: هذا للمتلمس، جرير بن عبد المسيح الضبي، والحقيبة: هو الخرج يحمل فيه الرجل متاعه، والرحل للناقة كالسرج للفرس والبردعة للحمار، ويروى (نعله) بالرفع والنصب والجر [١/٣٧٠].

(٤) الحيا: بالقصر: المطر، عُرَيْت: نُسِبَتْ، قال الدماميني: ومجدودا: مقطوعا [١/٣٧١].

بنفسها كما يقول الكوفيون؛ لأنَّ (حَتَّى) قد ثبت أنَّها تحفُض الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس.

ولـ(حَتَّى) الدَّاخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معانٍ: مرادفة (إلى) نحو ﴿ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾^(١)، ومرادفة (كي) التعليلية نحو ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكَمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ ﴾^(٢)، ﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَيَّ مِنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا ﴾^(٣)، وقسولك: (أسلم حتى تدخل الجنة)، ويحتملها ﴿ فَاقْتُلُوا آلَ نَبِيِّكَ حَتَّى تَبْقَى لِلَّهِ أُمَّةٌ ﴾^(٤)، ومرادفة (إلا) في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهرٌ من قول سيبويه في تفسير قوله: (والله لا أفعل إلا أن تفعل): المعنى (حَتَّى أن تفعل)، وصرَّح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في ﴿ وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا ﴾^(٥)، والظاهر في هذه الآية خلافه، وأنَّ المراد معنى الغاية، نعم هو ظاهرٌ فيما أشده ابن مالك في قوله [من الكامل]:
١٧٥- لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ^(٦)

وفي قوله [من الرجز]:

١٧٦- وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا

حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا^(٧)

لأنَّ ما بعدهما ليس غايةً لما قبلهما ولا مسبباً عنه، وجعل ابن هشام من ذلك الحديث (كلُّ مولودٍ يُولدُ على الفطرة، حَتَّى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه)؛ إذ زمن الميلاد لا يتناول فتكون (حَتَّى) فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علته اليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل، ولك أن تحرَّجه على أنَّ فيه حذفاً، أي (يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حَتَّى يكون).

ولا ينتصب الفعل بعد (حَتَّى) إلا إذا كان مستقبلاً، ثمَّ إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلُّم فالنصب واجبٌ نحو ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَكِيفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾^(٨)، وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصةً فالوجهان نحو ﴿ وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾^(٩) الآية، فإنَّ قولهم إنَّما هو مستقبلٌ بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قصِّ ذلك علينا.

(١) طه/ ٩١ . (٢) البقرة/ ٢١٧ . (٣) المنافقون/ ٧ . (٤) الحجرات/ ٩ . (٥) البقرة/ ١٠٢ .
(٦) للمقنَّع الكندي، واسمه محمد بن صفر بن عمير، والفضول: جمع فضل، وهو الزيادة في المال وما لا يحتاج إليه منه، وما لديك قليل: قال التبريزي: يجوز كون (ما) موصولة وكونها نافية، والمعنى على النفي: حتى تجود بكل شيء لك فلا يبقى قليلك أيضاً [٣٧٢/١].
(٧) هذا صدر أبيات قالها امرؤ القيس بن حجر، شَيْخِي: يعني أباه، وأبِير: أهلك، ومالك وكاهل: قبيلتان [٣٧٢/١].
(٨) طه/ ٩١ . (٩) البقرة/ ٢١٤ .

وكذلك لا يرتفع الفعل بعد (حتى) إلا إذا كان حالاً، ثم إن كانت حالته بالنسبة إلى زمن التكلّم فالرّفْع واجبٌ كقولك: (سرت حتى أدخلها) إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدُخول، وإن كانت حالته ليست حقيقية بل كانت محكيةً رُفْع، وجاز نصبه إذا لم تقدّر الحكاية نحو ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴿١﴾﴾، قراءة نافع بالرّفْع بتقدير (حتى حالتهم حينئذٍ أنّ الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا).

واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد (حتى) إلا بثلاثة شروط: أحدها أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال كما مثلنا، والثاني أن يكون مسبباً عمماً قبلها، فلا يجوز (سرت حتى تطلع الشمس) ولا (ما سرت حتى أدخلها) و(هل سرت حتى تدخلها؟)، أمّا الأوّل فلأنّ طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وأمّا الثاني فلأنّ الدُخول لا يتسبب عن عدم السير، وأمّا الثالث فلأنّ السبب لم يتحقق وجوده، ويجوز (أيهم سار حتى يدخلها؟)، و(متى سرت حتى تدخلها؟) لأنّ السير محقّق، وإنّما الشكُّ في عين الفاعل وفي عين الزّمان، وأجاز الأخصّ الرّفْع بعد النّفي على أن يكون أصلُ الكلام إيجاباً ثمّ أدخلت أداة النّفي على الكلام بأسره، لا على ما قبل (حتى) خاصّةً، ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيويه لم يمنع الرّفْع فيها، وإنّما منعه إذا كان النّفي مسلطاً على السبب خاصّةً، وكلُّ أحدٍ يمنع ذلك، والثالث أن يكون فضلةً، فلا يصحُّ في نحو (سيري حتى أدخلها)؛ لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا في نحو (كان سيري حتى أدخلها) إن قدرت (كان) ناقصةً، فإن قدرتها تامّةً أو قلت: (سيري أمس حتى أدخلها) جاز الرّفْع، إلا إن علقت (أمس) بنفس السير لا باستقرار محذوف.

الثاني من أوجه (حتى): أن تكون عاطفةً بمنزلة الواو، إلا أن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه: أحدها أن لمعطوف (حتى) ثلاثة شروط: أحدها أن يكون ظاهراً لا مضمراً، كما أن ذلك شرط مجرورها، ذكره ابن هشام الخضراوي، ولم أقف عليه لغيره، والثاني أن يكون إمّا بعضاً من جمع قبلها ك(قدم الحاج حتى المشاة)، أو جزءاً من كلّ نحو (أكلت السمكة حتى رأسها)، أو كجزءٍ نحو (أعجبتني الجارية حتى حديثها)، ويمتنع أن تقول (حتى ولدها)، والذي يضبط لك ذلك أنّها تدخل حيث يصحُّ دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع، ولهذا لا يجوز (ضربت الرجلين حتى أفضلهما)، وإنّما جاز

..... حتى نَعَلَهُ أَلْفَاها (٢)

لأنّ إلقاء الصّحيفة والزّاد في معنى (ألقي ما يُثقله)، والثالث أن يكون غايةً لما قبلها، إمّا في زيادة أو نقص، فالأوّل نحو (مات الناس حتى الأنبياء)، والثاني نحو (زارك الناس حتى

(١) البقرة/ ٢١٤. (٢) تقدم برقم ١٧٣ ص ١٠٦.

الحجّامون)، وقد اجتمعاً في قوله [من الطويل]:

١٧٧- فَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَانْتُمْ تَهَايُونَنَا حَتَّى بَيْنَا الْأَصَاغِرَا^(١)

الفرق الثاني أنّها لا تعطف الجمل؛ وذلك لأنّ شرط معطوفها أن يكون جزءاً ممّا قبلها أو كجزء منه كما قدّمناه، ولا يتأتّى ذلك إلّا في المفردات، هذا هو الصّحيح، وزعم ابن السّيد في قول امرئ القيس [من الطويل]:

١٧٨- سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكَلَّ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(٢)

فيمن رفع (تكلم) أنّ جملة (تكلم مطيئهم) معطوفة بـ(حتّى) على (سريت بهم).
الثالث أنّها إذا عطف على مجرور أعيد الخافض؛ فرقاً بينها وبين الجارّة، فتقول: مررت بالقوم حتّى بزيد، ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه، وقيد ابن مالك بأن لا يتعيّن كونها للعطف نحو (عجبت من القوم حتّى بنهم)، وقوله [من الخفيف]:

١٧٩- جُودٌ يَمْنَاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى بَائِسٌ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينَا^(٣)

وهو حسنٌ، وردّه أبو حيّان، وقال في المثال: هي جارّة؛ إذ لا يشترط في تالي الجارّة أن يكون بعضاً أو ك بعض، بخلاف العاطفة، ولهذا منعوا (أعجبتني الجارية حتّى ولدها)، قال: وهي في البيت محتملة. انتهى، وأقول إنّ شرط الجارّة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضاً أو ك بعض، وقد ذكر ذلك ابن مالك في باب حروف الجرّ، وأقرّه أبو حيّان عليه، ولا يلزم من امتناع (أعجبتني الجارية حتّى ابنها) امتناع (عجبت من القوم حتّى بنهم)؛ لأن اسم (القوم) يشمل أبناءهم، واسم (الجارية) لا يشمل ابنها، ويظهر لي أنّ الذي لحظه ابن مالك أنّ الموضوع الذي يصحّ أن تحلّ فيه (إلى) محلّ (حتّى) العاطفة فهي فيه محتملة للجارّة، فيحتاج حينئذٍ إلى إعادة الجارّ عند قصد العطف، نحو (اعتكفت في الشّهر حتّى في آخره)، بخلاف المثال والبيت السّابقين، وزعم ابن عصفور أنّ إعادة الجارّ مع (حتّى) أحسن، ولم يجعلها واجبة.

تنبيه:

العطف بـ(حتّى) قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتّة، ويحملون نحو (جاء القوم حتّى أبوك) و(رأيتهم حتّى أباك) و(مررت بهم حتّى أبيك) على أنّ (حتّى) فيه ابتدائية، وأنّ ما بعدها على إضمار عامل.

(١) الكُماة: جمع كمي، وهو الشجاع، قال الجوهري: كأنهم جمعوا كامياً، مثل قاض وقضاة، وهو غاية لما قبله في القوّة، والأصاغر غاية لما قبله في الضعف [٣٧٣/١].

(٢) هذا من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي، سريت بهم: أي حملت بهم على سير الليل، وتكلّ: تعب وتعيب، والأرسان: جمع رسن، وهو الحبل، و(بأرسان) متعلق ب(يقدن)، ويجوز كون الباء للحال متعلق بمحذوف تقديره مستعملات، والمعنى أنّها تساق معطلات دون حبال لبعث الغزو وإفراط الكلال [٣٧٤/١].

(٣) البائس: الذي أصابه بؤس، أي شدّة، ودان بالإساءة: تعبّد بها، بمعنى أنه اتخذها طريقاً وتجارّة، يلزمها كالدين الذي يتعبّد به الإنسان، والمعنى أنّ جوده عمّ من أساء ومن لم يسئ [٣٧٧/١].

الثالث من أوجه (حتى): أن تكون حرف ابتداء، أي حرفاً تبتدأ بعده الجملة أي تستأنف،
فيدخل على الجملة الاسمية كقول جرير [من الطويل]:

١٨٠- فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تُمَجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ^(١)

وقول الفرزدق [من الطويل]:

١٨١- فَوَاعَجَبًا حَتَّى كَلِيبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ^(٢)

ولا بد من تقدير محذوف قبل (حتى) في هذا البيت يكون ما بعد (حتى) غاية له، أي فواعجباً يسبني الناس حتى كليب تسبني، وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله ﴿حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ برفع (يقول) وكقول حسان [من الكامل]:

١٨٢- يُغَشُونَ حَتَّى مَا تَهْرُ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ^(٣)

وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو ﴿حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا﴾^(٤)، وزعم ابن مالك أن (حتى) هذه جارة، وأن بعدها (أن) مضمرة، ولا أعرف له في ذلك سلفاً، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة، وكذا قال في (حتى) الداخلة على (إذا) في نحو ﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ﴾^(٥) إنها الجارة، وإن (إذا) في موضع جر بها، وهذه المقالة سبقه إليها الأخفش وغيره، والجمهور على خلافها، وأنها حرف ابتداء، وأن (إذا) في موضع نصب بشرطها أو جوابها، والجواب في الآية محذوف أي (امتحتتم) أو (انقسمتم قسمين)، بدليل ﴿مِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾^(٦)، ونظيره حذف جواب (لَمَّا) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَحَلْتُمْ إِلَى آلِ بَرٍّ فَمَنْتَهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾^(٧)، أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، وأما قول ابن مالك إن ﴿فَمَنْتَهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾ هو الجواب فمبني على صحة مجيء جواب (لَمَّا) مقروناً بالفاء، ولم يثبت، وزعم بعضهم أن الجواب في الآية الأولى مذکور وهو ﴿عَصَيْتُمْ﴾ أو ﴿صَرَفَكُم﴾، وهذا مبني على زيادة الواو و(ثم)، ولم يثبت ذلك.

(١) هذا من قصيدة جرير يهجو بها الأخطل، وتمج: تقذف، والباء في (بدجلة) ظرفية، وهو نهر العراق، وفي الدال الفتح والكسر، والأشکل: الذي يخالطه حمرة، والبيت استشهد به المصنف على دخول (حتى) على الجملة الابتدائية [٣٧٧/١].

(٢) للفرزدق، فواعجباً: قال التدمري في شرح أبيات الجمل: يروى بالتنوين وطرحه، حتى كليب تسبني: كليب بن يربوع رهط جرير، جعلهم في الضعة بحيث لا يسابون مثله لشرفه، ونهشل ومجاشع: رهط الفرزدق، وهما ابنا دارم [١٤/١].

(٣) هذا من قصيدة لحسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه، يُغَشُونَ: يعني أن منازلهم لا تخلو من الأضياف والطراق والعفاة، فكلابهم لا تهر على من يقصد منازلهم، لا يسألون عن السواد المقبل: أي هم في سعة لا يباليون كم نزل بهم من الناس، ولا يهولهم الجمع الكثير - وهو السواد - إذا قصدوا نحوهم [٣٧٨/١].

(٤) الأعراف/٩٥. (٥) آل عمران/١٥٢. (٦) آل عمران/١٥٢. (٧) لقمان/٣٢.

وقد دخلت (حتّى) الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله [من الطويل]:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكَلَّ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادَ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(١)

فيمن رواه برفع (تكلُّ)، والمعنى (حتّى كَلَّتْ)، ولكنّه جاء بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية، كقولك: (رأيت زيدا أمس وهو راكبٌ)، وأمّا من نصب فهي (حتّى) الجارة كما قدّمنا، ولا بدّ على النّصب من تقدير زمن مضافٍ إلى (تكلُّ)، أي (إلى زمان كلال مَطِيئِهِم). وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام (حتّى) الثلاثة، كقولك: (أكلت السمكة حتّى رأسها)، فلك أن تحفض على معنى (إلى)، وأن تنصب على معنى الواو، وأن ترفع على الابتداء، وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله [من السيط]:

عَمَّمْتُهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غَوَاتِهِمْ فَكُنْتُ مَالِكِ ذِي غِيٍّ وَذِي رَشْدٍ^(٢)

وقوله [من الكامل]:

..... حَتَّى نَعَلَهُ أَلْقَاهَا^(٣)

إلّا أنّ بينهما فرقا من وجهين: أحدهما أنّ الرّفْع في البيت الأول شاذٌّ؛ لكون الخبر غير مذكور، ففي الرّفْع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، وهذا قول البصريين، وأوجبوا إذا قلت: (حتّى رأسها) بالرّفْع أن تقول: (مأكولٌ)، والثاني أنّ النّصب في البيت الثاني من وجهين: أحدهما العطف، والثاني إضمار العامل على شريطة التّفسير، وفي البيت الأوّل من وجه واحد. وإذا قلت: (قام القوم حتّى زيدٌ قام) جاز الرّفْع والخفض دون النّصب، وكان لك في الرّفْع أوجه أحدها الابتداء، والثاني العطف، والثالث إضمار الفعل، والجملة التي بعدها خبرٌ على الأوّل، ومؤكدة على الثاني، كما أنّها كذلك مع الخفض، وأمّا على الثالث فتكون الجملة مفسّرة.

وزعم بعض المغاربة أنّه لا يجوز (ضربت القوم حتّى زيدٌ ضربته) بالخفض ولا بالعطف، بل الرّفْع أو بالنّصب بإضمار فعل؛ لأنّه يمتنع جعل (ضربته) توكيدا لـ(ضربت القوم)، قال: وإنّما جاز الخفض في (حتّى نعله) أنّ ضمير (ألقاها) للصّحيفة، ولا يجوز على هذا الوجه أن يقدر أنّه للنّعل.

ولا محلّ للجملة الواقعة بعد (حتّى) الابتدائية، خلافاً للزّجاج وابن درستويه، زعما أنّها في محلّ جرّ (حتّى)، ويردّه أنّ حروف الجرّ لا تُعلّق عن العمل، وإنّما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات، وأنّهم إذا أوقعوا بعدها (إنّ) كسروها فقالوا: (مرض زيدٌ حتّى إنّهم

(١) تقدم برقم ١٧٨ ص ١٠٩.

(٢) أهمله السيوطي.

(٣) تقدم برقم ١٧٣ ص ١٠٦ وتكرر ص ١٠٨.

لا يرجونه)، والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على (أن) فتحت همزتها نحو ﴿ ذَلِكْ بِأَنَّ
اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ ﴾^(١).

(حيث):

وطيئ تقول: (حوث)، وفي الثاء فيهما الضم تشبيهاً بالغايات؛ لأن الإضافة إلى الجملة
كلا إضافة، لأن أثرها وهو الجر لا يظهر، والكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف.
ومن العرب من يُعرب (حيث)، وقراءة من قرأ ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ بالكسر
تحتملها وتحتمل لغة البناء على الكسر.

وهي للمكان اتفاقاً، قال الأخفش: وقد ترد للزمان، والغالب كونها في محل نصب على
الظرفية أو خفض بـ(من)، وقد تُخفَضُ بغيرها كقوله [من الطويل]:

١٨٣ - لَدَى حَيْثُ أَلَقْتَ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمٍ^(٢)

وقد تقع (حيث) مفعولاً به وفاقاً للفارسي، وحمل عليه ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ تَجْعَلُ
رِسَالَتَهُ ﴾^(٣)؛ إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئاً في
المكان، وناصبها (يعلم) محذوفاً مدلولاً عليه بـ(أعلم) لا بـ(أعلم) نفسه؛ لأن أفعل التفضيل
لا ينصب المفعول به، فإن أولته بـ(عالم) جاز أن ينصبه في رأي بعضهم.

ولم تقع اسماً لـ(أن) خلافاً لابن مالك، ولا دليل له في قوله [من الخفيف]:

إِنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِيهِ هِ حِمَى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانٌ^(٤)

لجواز تقدير (حيث) خبراً و(حمي) اسماً.

فإن قيل: (يؤدّي إلى جعل المكان حالاً في المكان) قلنا: هو نظير قولك: (إن في مكة دار
زيد)، ونظيره في الزمان (إن في يوم الجمعة ساعة الإجابة).

وتلزم (حيث) الإضافة إلى جملة، اسمية كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ومن ثم
رجح النصب في نحو (جلست حيث زيدا أراه)، وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله [من الطويل]:

١٨٤ - بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِي الْعَمَائِمِ^(٥)

(١) الحج/٦.

(٢) هو من معلقة زهير بن أبي سلمى المشهورة، أم قشعم: هي الحرب، ويقال: المنية، وقال أبو عبيدة: هي
العنكبوت، أي شد عليه بمضيعة فقتله، حيث ألقته رحلها: حيث كان شدة الأمر [٣٨٤/١]، وصدر
البيت: فشد ولم تفرع بيوت كثيرة.

(٣) الأنعام/١٢٤.

(٤) أهمله السيوطي، ولا يعلم قائله.

(٥) قال العيني: قيل إنه للفرزدق، وبيض: جمع أبيض، وهو السيف، والمواضي: الحادة، والإضافة فيه من باب
إضافة الموصوف إلى الصفة [٣٨٩/١]، وصدر البيت: ونطعنهم تحت الحيا بعد ضربهم.

أنشده ابن مالك، والكسائي يقيسه، ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء: (من حيث أن كذا)،
وأندر من ذلك إضافتها إلى جملة محذوفه كقوله [من الطويل]:

١٨٥- إذا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بِرِيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهُ^(١)

أي إذا ريذة نفحت له من حيث هبت؛ وذلك لأن ريذة فعل بمحذوف يفسره (نفحت)، فلو
كان (نفحت) مضافاً إليه (حيث) لزم بطلان التفسير؛ إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل
المضاف، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، قال أبو الفتح في كتاب التمام: ومن أضاف (حيث)
إلى المفرد أعربها. انتهى، ورأيت بخط الضابطين [من الرجز]

١٨٦- أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعَا^(٢)

بفتح الثاء من (حيث) وخفض (سهيل)، وحيث بالضم و(سهيل) بالرفع أي موجود، فحذف
الخبر، وإذا أتصلت بها (ما) الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين، كقوله [من الخفيف]:

١٨٧- حَيْثَمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ^(٣)

وهذا البيت دليلٌ عندي على مجيئها للزمان.

حرف الفاء المعجمة

(خلا):

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً جارياً للمستثنى، ثم قيل: موضعها نصبٌ عن تمام الكلام، وقيل:
تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر، والصواب عندي الأول؛ لأنها لا
تعدّي الأفعال إلى الأسماء، أي لا توصل معناها إليها، بل تُزيل معناها عنها، فأشبهت في
عدم التعدية الحروف الزائدة، ولأنها بمنزلة (إلا) وهي غير متعلقة.

والثاني: أن تكون فعلاً متعدياً ناصباً له، وفاعلها على الحد المذكور في فاعل (حاشا)،
والجملة مستأنفة أو حالية على خلاف في ذلك، وتقول: (قاموا خلا زيدا)، وإن شئت
خففت، إلا في نحو قول لبيد [من الطويل]:

١٨٨- أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بَاطِلٌ.....^(٤)

وذلك لأن (ما) في هذه مصدرية، فدخولها يعين الفعلية.

(١) قاله أبو حية النميري، المشمر بن ربيع بن زرارة، الريدة: ريح لينة الهبوب، ويقال أيضاً: (رادة)، ونفحت:
هبت، ويقال: نفح الطيب إذا فاح، ورياً: الرائحة [٣٩٠/١].

(٢) لم يسم قائله، ترى: بصرية، وطالعا: مفعولها، وحيث: ظرف [٣٩٠/١].

(٣) لم يسم قائله، والنجاح: الفوز، والغابر: الزمن الباقي، ويطلق على الماضي أيضاً، من الأضداد، وفي البيت
جزم (حيثما) فعلين [٣٩١/١].

(٤) للبيد، [٣٩٢/١] وعجزه: وكل نعيم لا محالة زائل.

وموضع (ما خلا) نصب، فقال السيرافي: على الحال، كما يقع المصدر الصريح في نحو (أرسلها العراك)، وقيل: على الظرف، على نيابتها وصلتها عن الوقت، فمعنى (قاموا ما خلا زيدا) على الأوّل (قاموا خالين عن زيد)، وعلى الثاني (قاموا وقت خلوهم عن زيد)، وهذا الخلاف المذكور في محلّها خافضةً وناصبَةٌ ثابتٌ في (حاشا) و(عدا)، وقال ابن خروف: على الاستثناء، كانتصاب (غير) في (قاموا غير زيد)، وزعم الجرميُّ والرَّبِعيُّ والكسائيُّ والفارسيُّ وابنُ جنيّ أنّه قد يجوز الجرُّ على تقدير (ما) زائدة، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسدٌ؛ لأنَّ (ما) لا تُزادُ قبل الجارِّ بل بعده، نحو ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(١)، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾^(٢)، وإن قالوه بالسَّماع فهو من الشُّذوذ بحيث لا يُقاسُ عليه.

حرف الراء

(رُبَّ):

حرف جرّ، خلافاً للكوفيّين في دعوى اسميّته، وقولهم إنّهُ أخبر عنه في قوله [من الكامل]:
 إِنَّ يُقْتَلُونَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ^(٣)
 ممنوعٌ، بل (عار) خبرٌ لمُحذوفٍ، والجملة صفةٌ للمجرور أو خبرٌ للمجرور؛ إذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي.

وليس معناها التقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التّكثير دائماً، خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل تردُّ للتّكثير كثيراً وللتقليل قليلاً، فمن الأوّل ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(٤)، وفي الحديث (يا ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة)، وسُمِعَ أعرابيٌّ يقول بعد انقضاء رمضان: يا ربّ صائمه لن يصومه، ويا رب قائمه لن يقومه، وهو ممّا تمسّك به الكسائيُّ على إعمال اسم الفاعل المُجرّد بمعنى الماضي، وقال الشّاعر [من الطويل]:

١٨٩- فَيَا رَبِّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِأَنَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَثَّلَ^(٥)

وقال آخر [من المديد]:

(١) المؤمنون/٤٠.

(٢) آل عمران/١٥٩.

(٣) تقدم برقم ٢٨ ص ٢٢.

(٤) الحجر/٢.

(٥) أنسة: ذات أنس من غير ربية، والتمثال: الصورة، وخطها: نقشها [٣٤٢/١]، وسيكرر برقم ١٠٠٢.

١٩٠- رُبَمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ تَوْبِي شِمَالَاتُ^(١)

ووجه الدليل أن الآية والحديث والمثال مسوقة للتخويف، والبيتين مسوقان للافتخار، ولا يناسب واحداً منهما التقليل.

ومن الثاني قول أبي طالب في النبي ﷺ [من الطويل]:

١٩١- وَأَبْيَضُ يُسْتَسْقَى الْعِمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ^(٢)

وقول الآخر [من الطويل]:

١٩٢- أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَليْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ
مُجَلَّلَةٌ لَا تَنْقُضِي لِأَوَانٍ وَذِي شَامَةِ غَرَاءٍ فِي حُرٍّ وَجْهِهِ
وَيَكْمُلُ فِي تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابُهُ وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعًا وَثِمَانٍ^(٣)

أراد عيسى وآدم عليهما السلام والقمر.

ونظير (رُبَّ) في إفادة التكثر (كم) الخبرية، وفي إفادته تارة وإفادة التقليل أخرى (قد) على ما سيأتي إن شاء الله تعالى في حرف القاف، وصيغ التصغير، تقول: (حَجِيرٌ) و(رُجِيلٌ) فتكون للتقليل، وقال [من الطويل]:

١٩٣- فُوقَ جَبِيلٍ شَامِخٍ لَنْ تَنَالَهُ بِقُنْتِهِ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلَا^(٤)

وقال لبيد [من الطويل]:

وَكَلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُويْهَةٌ تُصَفِّرُ مِنْهَا الْأُنَامِلُ^(٥)

إلا أن الغالب في (قد) والتصغير إفادتهما التقليل، و(رُبَّ) بالعكس، وتنفرد (رُبَّ) بوجوب تصديرها ووجوب تنكير مجرورها ونعته إن كان ظاهراً، وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميراً، وغلبة حذف معدّها ومضيئه، وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد

(١) لجذيمة بن مالك الأزدي المعروف بالأبرش، والعلم: الجبل، والشمالات: جمع الشمال من الرياح، قال الأعلام: وصف نفسه أنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من عدو فيكون طليعة لهم، والعرب تفخر بهذا لأنه دال على شهامة النفس وحدة النظر، وخص الشمال بالذكر لأنها تهب بشدة، وجعلها ترفع ثوبه لإشراف الرقبة التي يربأ فيها لأصحابه [٣٩٣/١].

(٢) الثمّال: الملجأ والمغيث والمعين والكافي، وعصمة للأرامل: يمنعهم ما يضرهم، والأرامل: جمع أرملة، وهي الفقيرة التي لا زوج لها [٣٩٥/١].

(٣) قال ابن يسعون: لرجل من أزد السراة، وقيل: لعمر و الجني، وأراد بالأول: عيسى، وبالثاني: آدم، وبالثلث: القمر، وحرّ الوجه: ما بدا من الوجنة، ومجللة: من التجليل، وهو التغطية، وقوله: (لا تنجلي لزمان) أي وإن تطاول زمانها [٣٩٨/١].

(٤) هذا من قصيدة لأوس بن حجر، وشامخ: شاق، يقال: هو طويل في السماء، قليل العرض، فصغره لهذا، وهو أشد لصعده إذا دق وذهب في السماء وقل عرضه [٣٩٩/١]. (٥) تقدم برقم ٥٨ ص ٤١.

الواو أكثر، وبعد (بل) قليلاً، وبدونهن أقل، كقوله [من الطويل]:

١٩٤- فَمِثْلُكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٌ (١)

وقوله [من الطويل]:

وَأَبْيَضٌ يُسْتَسْقَى الْعَمَامُ بِوَجْهِهِ (٢)

وقوله [من الرجز]:

١٩٥- بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعْدٍ وَأَكَامٍ (٣)

وقوله [من الخفيف]:

رَسْمٌ دَارٌ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ (٤)

وبأنها زائدة في الإعراب دون المعنى، فمحلُّ مجرورها في نحو (رَبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ عِنْدِي) رَفْعٌ على الابتدائية، وفي نحو (رَبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتِ) نَصْبٌ على المفعولية، وفي نحو (رَبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتَهُ) رَفْعٌ أو نَصْبٌ كما في قولك: (هذا لقيته)، ويجوز مراعاة محله كثيراً، وإن لم يَجُزْ نحو (مررت بزيدٍ وعمراً) إلا قليلاً، قال [من الطويل]:

١٩٦- وَسِنَّ كَسْنَيْقٍ سَنَاءً وَسُنْمًا دَعَرْتُ بِمِدْلَاحِ الْهَجِيرِ نَهْوُضٍ (٥)

فعطف سنما على محل سن، والمعنى (ذعرت بهذا الفرس ثوراً وبقرة عظيمة)، و(سنيق) اسم جبل بعينه، و(سنا) ارتفاعاً.

وزعم الزجاج وموافقوه أن مجرورها لا يكون إلا في محل نصب، والصواب ما قدمناه. وإذا زيدت (ما) بعدها فالغالب أن تكفها عن العمل وأن تهيئها للدخول على الجمل الفعلية، وأن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى، كقوله [من المديد]:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ نُوبِي شِمَالَاتٍ (٦)

ومن إعمالها قوله [من الخفيف]:

(١) هذا من معلقة امرئ القيس بن حجر المشهورة، **طرقت**: أتيتها ليلاً [١/٤٠٢]، وتامه: فألهيئها عن ذي تائمٍ محول.

(٢) تقدم برقم ١٩١ ص ١١٥.

(٣) **الصُعْد**: العقبات، جمع (صعود)، و**الأكام**: جمع أكمة، وهي التل المرتفع [١/٤٠٣].

(٤) تقدم برقم ١٦٧ ص ١٠٣.

(٥) هو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر، وقيل: لأبي دؤاد الإيادي، و**سن**: الواو واو رب، والسن هنا الثور، و**سنيق**: جبل، و**سنا**: ارتفاعاً، ونصبه على الحال، و**السنم**: البقرة الوحشية، وقيل إنه اسم جبل، و**مدلاج**: أي فرس كثير السير، و**الهجير**: القائلة، و**نهوض**: كثير النهوض [١/٤٠٤].

(٦) تقدم برقم ١٩٠ ص ١١٥.

١٩٧- رُبَمَا ضَرْبِيَّةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءِ^(١)

ومن دخولها على الاسمِيَّة قول أبي دؤاد [من الخفيف]:

١٩٨- رُبَمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحٌ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ^(٢)

وقيل: لا تدخل المكفوفة على الاسمِيَّة أصلاً، وإنَّ (ما) في البيت نكرة موصوفة، و(الجميل) خبر لـ(هو) محذوفاً، والجملة صفة لـ(ما).

ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٣)، وقيل: هو مؤوَّلٌ بالماضي على حدِّ قوله تعالى: ﴿وَنُفِّخَ فِي الصُّورِ﴾^(٤)، وفيه تكلفٌ لاقتضائه أنَّ الفعل المستقبل عبَّر به عن ماضٍ متجاوز به عن المستقبل، والدليل على صحَّة استقبال ما بعدها قوله [من الوافر]:

١٩٩- فَإِنَّ أَهْلِكَ فُرْبٌ فَتَى سَيْبِكِي عَلَيَّ مُهَدَّبٍ رَخِصَ الْبَنَانِ^(٥)

وقوله [من الكامل]:

٢٠٠- يَا رَبُّ قَائِلَةٌ غَدًا يَا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَةَ^(٦)

وفي (رُبَّ) ست عشرة لغة: ضمُّ الرَّاءِ، وفتحها، وكلاهما مع التَّشديد والتَّخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التَّأنيث ساكنة أو محرَّكة ومع التَّجْرُد منها، فهذه اثنا عشرة، والضمُّ والفتح مع إسكان الباء، وضمُّ الحرفين مع التَّشديد ومع التَّخفيف.

حرف السبِين المهملة

السبِين المفردة:

حرفٌ يختصُّ بالمضارع ويخلُّصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعاً من (سوف)، خلافاً للكوفيِّين، ولا مدَّة الاستقبال معه أضيَّق منها مع (سوف)، خلافاً للبصريِّين، ومعنى قول المعريِّين فيها: (حرف تنفيس): حرف توسيع،

(١) هو من قصيدة لعدي بن الرعاء الغساني، وبين بُصري: أي بين جهات بُصري، فأضاف (بين) إلى المفرد لاشتماله على أمكنة، وبُصري: بلد بالشام، وطعنة: عطف على (ضربة) [٤٠٤/١].

(٢) هو من قصيدة لأبي دؤاد جارية بن الحجاج الإباضي، والجميل: جماعة من الإبل، لا واحد له من لفظه، وقيل: القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه، والمؤبَّل: يقال: إبل مؤبَّلة: إذا كانت للقنية، والعناجيج: جمع عنجوج، وهي الخيل الطويلة الأعناق، والمهارة: جمع مهر، وهو ولد الفرس [٤٠٥/١].

(٣) الحجر/٢. (٤) الكهف/٩٩.

(٥) لجحدر بن مالك، والمهدَّب: المطهر الأخلاق، والرَّخِص: الناعم، والبنان: أطراف الأصابع [٤٠٧/١].

(٦) هو لهند زوج أبي سفيان، أم معاوية، من أبيات قالتها في وقعة بدر [٤١٠/١].

وذلك أنَّها تقلب المضارع من الزَّمن الضَّيِّق وهو الحال إلى الزَّمن الواسع وهو الاستقبال، وأوضح من عبارتهم قول الزُّخْشَرِيِّ وغيره: حرف استقبال، وزعم بعضهم أنَّها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَآخِرِينَ﴾^(١) الآية، واستدلَّ عليه بقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْتُمْ مَا وَلَّيْتُمْ عَنْ قِبَلِهِمْ﴾^(٢)، مدَّعياً أنَّ ذلك إنَّما نَزَلَ بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّيْتُمْ﴾، قال: فجاءت السَّيْنُ إعلماً بالاستمرار لا بالاستقبال. انتهى، وهذا الَّذي قاله لا يعرفه النُّحَوِيُّونَ، وما استند إليه من أنَّها نزلت بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّيْتُمْ﴾ غير موافق عليه، قال الزُّخْشَرِيُّ: (فإن قلت: أيُّ فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟ قلت: فائدته أنَّ المفاجأة للمكروه أشدُّ، والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع) انتهى، ثمَّ لو سلم فالاستمرار إنَّما استُفيد من المضارع، كما تقول: (فلانٌ يقري الضَّيفَ ويصنع الجميل) تريد أنَّ ذلك دأبه، والسَّيْنُ مفيدةٌ للاستقبال؛ إذ الاستمرار إنَّما يكون في المستقبل، وزعم الزُّخْشَرِيُّ أنَّها إذا دخلت على فعلٍ محبوبٍ أو مكروهٍ أفادت أنَّه واقعٌ لا محالة، ولم أرَ مَنْ فهم وجه ذلك، ووجهه أنَّها تُفيدُ الوعدَ بمجصولِ الفعل، فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضى لتوكيده وتثبيت معناه، وقد أوماً إلى ذلك في سورة البقرة فقال في ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾^(٣): ومعنى السَّيْنِ أنَّ ذلك كائنٌ لا محالة وإن تأخَّر إلى حين، وصرَّحَ به في سورة براءة فقال في ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾^(٤): السَّيْنُ مفيدةٌ وجودَ الرَّحمةِ لا محالة، فهي تُؤكِّدُ الوعدَ كما تُؤكِّدُ الوعيدَ إذا قلت: (سأنتقم منك).

(سوف):

مرادفةٌ للسَّيْنِ أو أوسع منها، على الخلاف، وكأنَّ القائلَ بذلك نظر إلى أنَّ كثرة الحروف تدلُّ على كثرة المعنى، وليس بمطَّردٍ، ويقال فيها: (سَفَ) بجذف الوسط، و(سَوُ) بجذف الأخير، و(سَيُ) بجذفه وقلب الوسط ياءً مبالغةً في التَّخْفِيفِ، حكاها صاحب المحكم. وتنفرد عن السَّيْنِ بدخول اللام عليها، نحو ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٥)، وبأنَّها قد تُفصَّلُ بالفعل المُلغى كقوله [من الوافر]:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ - إِخَالُ - أَدْرِي أَقَوْمٌ أَلْ حِصْنِ أُمِّ نِسَاءٍ^(٦)

(سبي) من (لا سبياً):

اسمٌ بمنزلة (مثل) وزناً ومعنى، وعينه في الأصل واوٌ، وتثنيته (سيان) وتستغني حيثل عن الإضافة كما استغنت عنها (مثل) في قوله [من البسيط]:

(١) النساء/ ٩١. (٢) البقرة/ ١٤٢. (٣) البقرة/ ١٣٧. (٤) التوبة/ ٧١. (٥) الضحى/ ٥. (٦) تقدم برقم ٤٨ ص ٣٥.

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ (١)

واستغنوا بثنيته عن ثنية (سواء) فلم يقولوا: (سواءن) إلا شاذاً، كقوله [من الطويل]:

٢٠١- فَيَا رَبِّ إِنْ لَمْ تَقْسِمِ الْحُبَّ بَيْنَنَا سَوَاءَيْنِ فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدًا (٢)

وتشديد يائه ودخول (لا) عليه ودخول الواو على (لا) واجب، قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله [من الطويل]:

٢٠٢- وَلَا سِيِّمًا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ (٣)

فهو مخطئ. اهـ

وذكر غيره أنه قد يُخَفَّفُ وقد تُحذف الواو، كقوله [من البسيط]:

٢٠٣- فَهِيَ بِالْعُقُودِ وَبِالْإِيمَانِ لَا سِيِّمًا عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ (٤)

وهي عند الفارسي نصبٌ على الحال، فإذا قيل: (قاموا لا سيِّمًا زيد) فالنَّاصِبُ (قام)، ولو كان كما ذكر لا تمتنع دخول الواو ولو جوب تكرر (لا)، كما تقول: (رأيت زيداً لا مثل عمرو ولا مثل خالد)، وعند غيره هو اسم لـ (لا) التَّبرُّثِ، ويجوز في الاسم الذي بعدها الجرُّ والرَّفْعُ مطلقاً، والنَّصْبُ أيضاً إذا كان نكرةً، وقد روي بهنَّ

..... ولا سيِّمًا يوم

والجرُّ أرجحها، وهو على الإضافة، و(ما) زائدة بينهما، مثلها في ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلِينَ فَصَيْتُ ﴾ (٥)، والرَّفْعُ على أنه خبرٌ لمضمَّرٍ محذوفٍ، و(ما) موصولةٌ، أو نكرةٌ موصوفةٌ بالجملة، والتَّقْدِيرُ (ولا مثل الذي هو يومٌ) أو (لا مثل شيءٍ هو يوم) ويضعفه في نحو (ولا سيِّمًا زيد) حذفُ العائد المرفوع مع عدم الطول، وإطلاق (ما) على من يعقل، وعلى الوجهين ففتحة (سيِّ) إعرابٌ؛ لأنه مضافٌ، والنَّصْبُ على التَّمْيِيزِ كما يقع التَّمْيِيزُ بعد (مثل) في نحو ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ (٦)، و(ما) كافةٌ عن الإضافة، والفتحة بناءً، مثلها في (لا رجل)، وأما انتصابُ المعرفة نحو (ولا سيِّمًا زيداً) فمنعه الجمهور، وقال ابن الدَّهَّان: لا أعرف له وجهاً، ووجهٌ بعضهم بأنَّ (ما) كافةٌ، وأنَّ (لا سيِّمًا) نُزِلَتْ منزلة (إلا) في الاستثناء، ورُدَّ بأنَّ المسْتَثْنَى مَخْرَجٌ وما بعدها داخلٌ من باب (أولى)، وأجيبَ بأنَّه مَخْرَجٌ مِمَّا أفهمه الكلام السَّابِقُ من مساواته لما قبلها، وعلى هذا فيكون استثناءً منقطعاً.

(١) تقديم برقم ٧٦ ص ٤٩، وتكرر ص ٨٤، ١٩٦.

(٢) الجُلْد: الشديد الصلب [٤١٢/١].

(٣) هو من معلقة امرئ القيس المشهورة، وصدرة: **ألا رب يوم لك منهم صالح، ودارة جُلْجُلٍ**: اسم لغدير [٤١٢/١].

(٤) فه: أمر من الوفاء، وقوله: (لا سيِّمًا) فيه شاهد على حذف الواو وتخفيف الياء معاً [٤١٣/١].

(٥) القصص/٢٨. (٦) الكهف/١٠٩.

(سواء) :

تكون بمعنى (مستو) ويوصف بها المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين، والأفصح فيه حينئذ أن يُقصرَ مع الكسر نحو ﴿مَكَانًا سَوَى﴾^(١)، وهو أحد الصفات التي جاءت على (فعل) كقولهم: ماء روى، وقوم عدى، وقد تُمدُّ مع الفتح نحو (مررت برجلٍ سواءٍ والعدم).
وبمعنى الوسط، وبمعنى السَّامِ فتمدُّ فيهما مع الفتح، نحو قوله تعالى: ﴿ فِي سَوَاءٍ الْجَحِيمِ ﴾^(٢)، وقولك: (هذا درهمٌ سواءً).

وبمعنى القصد فتقصر مع الكسر، وهو أغرب معانيها، كقوله [من الكامل]:
فَلَأَصْرِفَنَّ سِوَى حُدَيْفَةَ مِدْحَتِي لِقَتَى الْعَشِيِّ وَفَارِسِ الْأَحْزَابِ^(٣)
ذكره ابن الشَّجَرِيِّ.

وبمعنى (مكان) أو (غير)، على خلافٍ في ذلك، فتمدُّ مع الفتح، وتُقصرُ مع الضمِّ، ويجوز الوجهان مع الكسر، وتقع هذه صفةٌ واستثناءٌ كما تقع (غير)، وهو عند الزَّجَاجِيِّ وابن مالكٍ كـ(غير) في المعنى والتَّصْرُفُ فتقول: (جاءني سواك) بالرفع على الفاعلية، و(رأيتُ سواك) بالنصب على المفعولية، و(ما جاءني أحدٌ سواك) بالنصب والرفع، وهو الأرجح، وعند سيويوه والجمهور أنها ظرفُ مكانٍ ملازمٌ للنصب لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة، وعند الكوفيِّين وجماعةٍ أنها تردُّ بالوجهين، وردَّ على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلةً، قالوا: (جاء الذي سواك)، وأجيبَ بأنه على تقدير (سوى) خبراً لـ(هو) محذوفاً، أو حالاً لـ(ثبت) مضمراً، كما قالوا: (لا أفعله ما أن حراءَ مكانه)، ولا يمنع الخبرية قولهم: (سواءك) بالمدِّ والفتح؛ لجواز أن يقال إنها بُنيت لإضافتها إلى المبنى كما في (غير).

تنبيه:

يُخْبَرُ بـ(سواء) التي بمعنى (مستو) عن الواحد فما فوقه، نحو ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾^(٤)؛ لأنها في الأصل مصدرٌ بمعنى الاستواء، وقد أُجيزَ في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٥) كونها خبراً عمماً قبلها أو عمماً بعدها أو مبتدأ، وما بعدها فاعلٌ على الأوَّل، ومبتدأٌ على الثاني، وخبرٌ على الثالث، وأبطلَ ابنُ عمرو الأوَّلَ بأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، والثاني بأنَّ المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التَّقديم، فيقال له: وكذا الخبر، فإنَّ أجابَ بأنه مثل (زيدٌ أين هو؟) منعه وقلنا له: بل مثل (كيف زيدٌ؟) لأنَّ ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ إذا لم يُقدَّرَ بالمفرد لم يكن خبراً؛ لعدم تحمُّله ضمير (سواء)، وأمَّا شُبُهتهُ فجوَّابها أنَّ الاستفهام

(١) طه/٥٨. (٢) الصافات/٥٥.

(٣) أهمله السيوطي، ونسبه الجوهري في الصحاح إلى قيس بن الخطيم.

(٤) آل عمران/١١٣. (٥) البقرة/٦.

هنا ليس على حقيقته، فإن أجاب بأنه كذلك في نحو (علمت أزيداً قائم) وقد أبقى عليه استحقاق الصِّدْرِيَّةِ بدليل التَّعليق، قلنا: بل الاستفهام مرادٌ هنا؛ إذ المعنى (علمت ما يُجاب به قولُ المستفهم: أزيدٌ قائم؟)، وأمَّا في الآية ونحوها فلا استفهام البتَّة؛ لا من قبل المتكلِّم ولا غيره.

حرف العين المهملة

(عدا):

مثل (خلا) فيما ذكرناه من القسمين وفي حكمها مع (ما) والخلاف في ذلك، ولم يحفظ فيها سيبويه إلا الفعلية.

(على):

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً، وخالف في ذلك جماعة فزعموا أنها لا تكون إلا اسماً، ونسبوه لسيبويه، ولنا أمران، أحدهما قوله [من الطويل]:

٢٠٤ - تَحِنُّ فُتْبِدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأُسَى لَقَضَانِي ^(١)

أي (لقضى علي) فحذفت (على) وجعل مجرورها مفعولاً، وقد حمل الأخص على ذلك ﴿ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُمْ سِرًّا ﴾ ^(٢)، أي (على سر) أي نكاح، وكذلك ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ ^(٣)، أي على صراطك، والثاني: أنهم يقولون: (نزلت على الذي نزلت) أي عليه، كما جاء ﴿ وَدَشَرَبُ مِمَّا تَشْتَرُونَ ﴾ ^(٤)، أي منه.

ولها تسعة معان:

أحدها: الاستعلاء، إمَّا على المجرور - وهو الغالب - نحو ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ ^(٥)، أو على ما يقرب منه نحو ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾ ^(٦)، وقوله:

وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ ^(٧)

وقد يكون الاستعلاء معنوياً نحو ﴿ وَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ ﴾ ^(٨)، ونحو ﴿ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ ^(٩).

الثاني: المصاحبة، ك(مع) نحو ﴿ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ ^(١٠)، ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ ^(١١).

(١) هذا من قصيدة لعروة بن حزام العدري، تحنُّ: من الخنان، وهو الرحمة والحنو، وضميره للناقفة، الأُسى: جمع أسوة، فعلة من التأسى وهو الاقتداء، لقضاني: أصله لقضى علي، فحذف الجار وعدى الفعل إلى الضمير، وقيل إنه ضمن (قضى) معنى قتلي أو أهلكني فعدها بنفسه [٤١٥/١].

(٢) البقرة/٢٣٥. (٣) الأعراف/١٦. (٤) المؤمنون/٣٣. (٥) المؤمنون/٢٢. (٦) طه/١٠.

(٧) تقدم برقم ١٣٢ ص ٨٧. (٨) الشعراء/١٤. (٩) البقرة/٢٥٣. (١٠) البقرة/١٧٧. (١١) الرعد/٦.

الثالث: المجاوزة، كـ(عن)، كقوله [من الوافر]:

٢٠٥- إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا^(١)
أي عُنِّي، ويحتمل أن (رضي) ضُمَّن معنى (عطف)، وقال الكسائي: حُمِلَ عَلَى نَقِيضِهِ وَهُوَ (سخط)، وقال [من المنسرح]:

٢٠٦- فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا^(٢)
أي عَنَّا، وَقَدْ يُقَالُ: ضَمَّنَ (يَحْكِي) مَعْنَى (يَنْمُ).
الرابع: التعليل، كاللأم، نحو ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ﴾^(٣) أي هدايته إياكم، وقوله [من الطويل]:

٢٠٧- عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ^(٤)
الخامس: الظرفية، كـ(في)، نحو ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينٍ غَفَلَةٍ﴾^(٥)، ونحو ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ﴾^(٦)، أي في زمن ملكه، ويحتمل أن ﴿تَتْلُوا﴾
مضمَّنٌ مَعْنَى (تَقُولُ) فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾^(٧).
السادس: موافقة (من)، نحو ﴿إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾^(٨).
السابع: موافقة الباء، نحو ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ﴾^(٩)، وقد قرأ أبي الباء، وقالوا: (اركب على اسم الله).

الثامن: أن تكون زائدة للتعويض أو غيره، فالأول كقوله [من الرجز]:

٢٠٨- إِنَّ الْكَرِيمَ - وَأَبِيكَ - يَعْتَمِلُ
إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَىٰ مَنْ يَتَكَلَّ^(١٠)
أي من يتكل عليه، فحذف (عليه) وزاد (على) قبل الموصول تعويضاً له، قاله ابن جني، وقيل: المراد (إن لم يجد يوماً شيئاً)، ثم ابتداءً مُسْتَفْهِمًا فَقَالَ: (على من يتكل)، وكذا قيل في

(١) هو للقُحَيْفِ بْنِ خُمَيْرِ الْعُقَيْلِيِّ، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ: حَمَلَ رَضِيَ اللَّهُ عَلَى نَقِيضِهِ، وَهُوَ (سخط)، وَخَبِرَ (لَعَمْرُ اللَّهِ) مَحْذُوفٌ، أَيْ يَمْنِي، وَ(أَعْجَبَنِي) جَوَابُ (إِذَا)، وَضَمِيرُ (رِضَاهَا) عَائِدٌ إِلَى بَنِي قُشَيْرٍ، وَأَنَّهُ بِاعْتِبَارِ الْقَبِيلَةِ [٤١٦/١].

(٢) هَذَا لَعَدِي بْنِ زَيْدٍ، قَالَ سَبْيُوهُ، وَقِيلَ: لِبَعْضِ الْأَنْصَارِ، وَقَدْ اسْتَشْهَدَ سَبْيُوهُ بِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى رَفْعِ الْكَوَاكِبِ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ فِي (يَحْكِي)؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى مَنْفِيٍّ، وَلَوْ نَصَبَ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ (أَحَدٍ) لَكَانَ أَحْسَنَ؛ لِأَنَّ أَحَدًا مَنْفِيٌّ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، فَالْبَدَلُ مِنْهُ أَقْوَى [٤١٧/١].

(٣) البقرة/١٨٥.

(٤) هَذَا مِنْ قَصِيدَةِ لَعَمْرُو بْنِ مَعْدِيكَرِبِ الزَّبِيدِيِّ، وَالْمَعْنَى: بِأَيِّ حِجَّةٍ أَهْمَلِ السَّلَاحَ إِذَا لَمْ أَقَاتِلْ عِنْدَ كَرِ الْخَيْلِ، وَيُرْوَى (سَاعِدِي) بَدَلُ (عَاتِقِي) [٤١٨/١].

(٥) الْقَصَصُ/١٥. (٦) الْبَقْرَةُ/١٠٢. (٧) الْحَاقَّةُ/٤٤. (٨) الْمَطْفَنِينَ/٢. (٩) الْأَعْرَافُ/١٠٥.

(١٠) أوردته السيوطي بلا تعليق [٤١٩/١].

قوله [من البسيط]:

٢٠٩- وَلَا يُوَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ^(١)
إِنَّ الْأَصْلَ (فانظر لنفسك)، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْاسْتَفْهَامَ، وَابْنُ جُنَيْ يَقُولُ فِي ذَلِكَ أَيْضًا: إِنَّ
الْأَصْلَ (فانظر من تثق به) فحذف الباءَ ومجرورها، وزاد الباءَ عوضًا، وقيل: بل تمَّ الكلام عند
قوله: (فانظر) ثمَّ ابتداءً مستفهمًا فقال: (بمن تثق).

والثاني قول حميد بن ثور [من الطويل]:

٢١٠- أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ سَرَّحَهُ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاهِ تَرَوْقُ^(٢)
قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأنَّ (راقه الشيء) بمعنى (أعجبه)، ولا معنى له هنا، وإنما المراد
(تعلو وترتفع).

التاسع: أن تكون للاستدراك والإضراب، كقولك: (فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه،
على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى)، وقوله [من الطويل]:

٢١١- فَوَاللَّهِ لَا أَنْسَى قَتِيلًا رَزْنَتْهُ بِجَانِبِ قَوْسِي مَا بَقِيَتْ عَلَى الْأَرْضِ
عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الْكُلُومَ وَإِنَّمَا نُؤَكِّلُ بِالْأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي^(٣)
أي على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد، وقوله [من الطويل]:
٢١٢- بِكُلِّ تَدَاوِينَا فَلَمْ يَشْفِ مَا بِنَا عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ^(٤)
ثم قال:

عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مِنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وَدٍّ
أبطل بـ(على) الأولى عموم قوله (لم يشف ما بنا) فقال: (بلى إن فيه شفاء ما)، ثمَّ أبطل
بالثانية قوله: (على أن قرب الدار خير من البعد).
وتعلَّق على هذه بما قبلها عند من قال به كتعلَّق (حاشا) بما قبلها عند من قال به؛ لأنها
أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو هي خبرٌ لمبتدأٍ محذوف، أي
(والتحقيق على كذا)، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب، قال: ودلَّ على ذلك أن الجملة
الأولى وقعت على غير التحقيق ثمَّ جيء بما هو التحقيق فيها.

(١) **يواتيک:** أي يعاطيك ويعاملك بما ترضاه، فيما ناب: أي أصاب، من حدث: أي نازلة من نوازل
الدهر [٤١٩/١].

(٢) **حميد بن ثور الهلالي،** قال ثعلب في أماليه: كنى بالسرحة عن امرأة، وأصلها الشجرة العظيمة الطويلة،
والأفنان: الغصون الملتفة، جمع فنن، والعضاه: كل شجر يعظم وله شوك، واحدها عضاهة [٤٢٠/١].

(٣) هذان من أبيات لأبي خراش الهذلي، ورزنته: أي أصبت به، صفة (قتيلا)، و(بجانِب) متعلق بقتيل،
وتعفو: تذهب وتبرأ، والكُلوم: الجراحات [٤٢١/١].

(٤) من قصيدة لعبد الله بن الدُمينة الخثعمي، وهي نحو عشرين بيتًا [٤٢٥/١].

والثاني من وجهي (على): أن تكون اسماً بمعنى (فوق)، وذلك إذا دخلت عليها (من)، كقوله [من الطويل]:

٢١٣- غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا^(١)

وزاد الأخفش موضعاً آخر، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿ أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾^(٢)، وقول الشاعر [من المتقارب]:

٢١٤- هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا^(٣)

لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب (ظنَّ وفقد وعدم)، لا يقال: ضربتني ولا فرحتُ بي.

وفيه نظراً؛ لأنها لو كانت اسماً في هذه المواضع لصحَّ حلول (فوق) محلها، ولأنها لو لزم اسميتها لما دُكر لزم الحكم باسمية (إلى) في نحو ﴿ فَصْرَهُنَّ إِلَيْكَ ﴾^(٤)، ﴿ وَأَضْمَمَ إِلَيْكَ ﴾^(٥)، ﴿ وَهَزَيْتَ إِلَيْكَ ﴾^(٦)، وهذا كله يتخرج إما على التعلُّق بمحذوفٍ كما قيل في اللام في (سقياً لك)، وإما على حذف مضافٍ أي (هون نفسك واضمم إلى نفسك)، وقد خرَّج ابن مالك على هذا قوله [من البسيط]:

٢١٥- وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ^(٧)

فادعى أن الأصل (يزيدون أنفسهم)، ثم صار (يزيدونهم)، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وأخر عن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد، وليس كذلك، فإنَّ مراده أنه ما يصاحب قوماً فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حباً إليه؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم، والقصيدة في حماسة أبي تمام.

ولا يحسن تخريج ذلك على ظاهره، كما قيل في قوله [من البسيط]:

٢١٦- قَدْ بَتُّ أَحْرُسُنِي وَحَدِي وَيَمْنَعُنِي صَوْتُ السَّبَّاحِ بِهِ يَضْبَحْنَ وَالْهَامُ^(٨)

لأنَّ ذلك شعراً، فقد يُستسهل فيه مثلُ هذا، ولا على قول ابن الأنباري إنَّ (إلى) قد تُردُّ اسماً فيقال: (انصرفت من إليك)، كما يقال: (غدوت من عليك)؛ لأنه إن كان ثابتاً ففي غاية الشذوذ،

(١) قال ابن يسعون: هو لمزاحم بن عمرو العُقيلي، وتماه: (تصلُّ وعن قبضٍ ببيداء مجهلٍ)، والظمء: مدة بقاء الإبل والطير بلا شرب [٤٢٥/١].

(٢) الأحزاب/ ٣٧.

(٣) للأعور الشني [٤٢٧/١]، وسيتكرر برقم ٨٧٣ و ٩٣٠.

(٤) البقرة/ ٢٦٠. (٥) القصص/ ٣٢. (٦) مريم/ ٢٥.

(٧) لزياد بن حمل، وقيل لزياد بن منقذ، وقيل للمرارة بن منقذ، وفي الأغاني أنها لبدر أخي المرار بن سعيد [١٣٤/١].

(٨) هذا من قصيدة للنمر بن تولب، أحرسه: أي أحترس فيه، ويضبحن: يصوتن، والهام: طير الليل، الواحد هامة [٤٢٩/١].

ولا على قول ابن عصفور إنَّ (إليك) في ﴿ وَأَضْمَمَ إِلَيْكَ ﴾^(١) إغراءً، والمعنى (خذ جناحك) أي عصاك؛ لأنَّ (إلى) لا تكون بمعنى (خذ) عند البصريين، ولأنَّ الجناح ليس بمعنى العصا إلا عند الفراء وشذوذ من المفسرين.

(عن):

على ثلاثه أوجه:

أحدها: أن تكون حرفاً جارياً، وجميع ما دُكر لها عشرة معان:

أحدها المجاوزة، ولم يذكر البصريون سواه، نحو (سافرت عن البلد)، و(رغبت عن كذا)، و(رमित السهم عن القوس)، ودُكر لها في هذا المثال معنى غير هذا، وسيأتي.
الثاني البديل، نحو ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾^(٢)، وفي الحديث (صومي عن أمك).

الثالث الاستعلاء، نحو ﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾^(٣)، وقول ذي الأصبع [من البسيط]:

٢١٧- لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت ديانتي فتخزوني^(٤)

أي لله در ابن عمك لا أفضلت في حسب علي ولا أنت مالكي فتسوسني، وذلك لأنَّ المعروف أن يُقال: (أفضلت عليه)، قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي ﴾^(٥)، أي قدَّمته عليه، وقيل: هي على بابها، وتعلَّقها بحال محذوفة، أي (منصرفاً عن ذكر ربِّي)، وحكى الرُّماني عن أبي عبيدة أنَّ (أحببت) من أحبُّ البعير إيجاباً إذا برك فلم يثر، فـ(عن) متعلِّقة به باعتبار معناه التَّضمُّني، وهي على حقيقتها، أي إنِّي تتبَّطت عن ذكر ربِّي، وعلى هذا فـ(حب الخير) مفعولٌ لأجله.

الرابع التعليل، نحو ﴿ وَمَا كَانَتْ أَسْتَفْأَرُ إِتْرَهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ ﴾^(٦)، ونحو ﴿ وَمَا حَنَّ بِنَارِكِيءَ الْهَيْتِنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾^(٧)، ويجوز أن يكون حالاً من ضمير ﴿ تاركي ﴾، أي (ما تركها صادرين عن قولك)، وهو رأي الزمخشري، وقال في ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا ﴾^(٨): إن كان الضمير للشجرة فالمعنى حملهما على الزلَّة بسببها، وحقيقته أصدر الزلَّة عنها، ومثله ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ﴾^(٩)، وإن كان للجنة فالمعنى (نحاهما عنها).

الخامس مرادفة (بعد)، نحو ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾^(١٠)، ﴿ تَحْرِفُونَ الْكَلِمَ عَنْ

(١) القصص/٣٢. (٢) البقرة/٤٨. (٣) محمد/٣٨.

(٤) لذي الأصبع واسمه حرثان بن السموع، لاه ابن عمك: أصله: (لله در ابن عمك)، فحذف المضاف وأتاب عن المضاف إليه وحذف من (لله) لام الجر واللام التي بعدها، و(عني) بمعنى (على)، وفيه الشاهد، والديان: القائم بالأمر، وتخزوني: تسوسني [٤٣٠/١].

(٥) سورة ص/٣٢. (٦) هود/٥٣. (٧) هود/٥٣. (٨) البقرة/٣٦. (٩) الكهف/٨٢. (١٠) المؤمنون/٤٠.

مَوَاضِعِهِ ﴿^(١)﴾، بدليل أن في مكان آخر ﴿ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ ﴾ ﴿^(٢)﴾، ونحو ﴿ لَتَرَكُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ ﴿^(٣)﴾، أي حالة بعد حالة، وقال [من الرجز]:
 ٢١٨- وَمَنْهَلٍ وَرَدَّتْهُ عَنْ مَنْهَلٍ ﴿^(٤)﴾

السَّادِسُ الظَّرْفِيَّةُ، كقوله [من الطويل]:

٢١٩- وَأَسِ سِرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَتْهُمْ وَلَا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرَّبَاعَةِ وَإِنِّي ﴿^(٥)﴾

الرباعية: نجوم الحمالة، قيل: لأن (ونى) لا يتعدى إلا بـ(في)، بدليل ﴿ وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي ﴾ ﴿^(٦)﴾، والظاهر أن معنى (ونى عن كذا): جاوزه ولم يدخل فيه، و(ونى فيه): دخل فيه وفتـر. السَّابِعُ مرادفة (من)، نحو ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ ﴾ ﴿^(٧)﴾ الشَّاهِدُ فِي الْأُولَى، ﴿ أَوْلَيْتِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا ﴾ ﴿^(٨)﴾، بدليل ﴿ فَتَقْبَلُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ ﴾ ﴿^(٩)﴾، ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾ ﴿^(١٠)﴾. الثَّامِنُ مرادفة الباء، نحو ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ ﴿^(١١)﴾، والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى (وما يصدر قوله عن هوى).

التَّاسِعُ الاستعانة، قاله ابن مالك، ومثله بـ(رميت عن القوس)؛ لأنهم يقولون أيضاً: رميت بالقوس، حكاها الفراء، وفيه ردٌّ على الحريري في إنكاره أن يُقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية، وحكى أيضاً (رميت على القوس).

العاشر أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة، كقوله [من الطويل]:

٢٢٠- أَتَجَزَعُ أَنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنِينِكَ تَدْفَعُ ﴿^(١٢)﴾

قال ابن جني: أراد (فهلاً تدفع عن التي بين جنينك؟) فحذفت (عن) من أول الموصول وزيدت بعده.

الوجه الثاني: أن تكون حرفاً مصدرياً، وذلك أن بني تميم يقولون في نحو (أعجبنى أن

تفعل): عن تفعل، قال ذو الرمة [من البسيط]:

٢٢١- أَعْنُ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنَزَلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ؟ ﴿^(١٣)﴾

(١) النساء/٤٦. (٢) المائة/٤١. (٣) الانشقاق/١٩.

(٤) لبكير بن عبد الربيعي [٤٣٣/١].

(٥) هذا من قصيدة للأعشى ميمون، وأس سرادة القوم: أي أنلهم من مالك واجعل لهم فيه أسوة، ورباعية الرجل: فخذته التي هو منها، وقوله: (ولا تك... إلخ) يقول: إذا حملوا فاحمل معهم [٤٣٤/١].

(٦) طه/٤٢. (٧) الشورى/٢٥. (٨) الأحقاف/١٦. (٩) المائة/٢٧.

(١٠) البقرة/١٢٧. (١١) النجم/٣.

(١٢) هذا لزيد بن رزين بن الملوّح، والحمام: الموت [٤٣٦/١].

(١٣) هو لذي الرمة، ترسّمت: تبينت ونظرت هل ترى منزل خرقاء، وماء الصبابة: الدمع، والصبابة: الشوق، ومسجوم: سائل [٤٣٧/١].

يقال: ترسّمت الدار أي تأملتّها، وسجّم الدّمع: سال، وسجّمته العين: أسألته، وكذا يفعلون في (أنّ) المشدّدة فيقولون: (أشهد عنّ محمداً رسول الله)، وتسمّى عنعنة تميم.

الثالث: أن تكون اسماً بمعنى (جانب)، وذلك يتعيّن في ثلاثة مواضع:

أحدها أن يدخل عليها (من)، وهو كثير، كقوله [من الكامل]:

٢٢٢- فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنِّ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي ^(١)

ويحتمله عندي ﴿ ثُمَّ لَا تَيَنُّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ ﴾ ^(٢) فتقدّر معطوفة على مجرور (من)، لا على (من) ومجرورها، و(من) الداخلة على (عن) زائدة عند ابن مالك، ولابتداء الغاية عند غيره، قالوا: فإذا قيل: (قعدت عن يمينه) فالمعنى في جانب يمينه، وذلك محتملٌ للملاصقة ولخلافها، فإن جئت بـ(من) تَعَيَّنَ كَوْنُ الْقُعُودِ مَلَاصِقًا لِأَوَّلِ النَّاحِيَةِ.

الثاني أن يدخل عليها (على)، وذلك نادرٌ، والمحفوظ منه بيتٌ واحدٌ، وهو قوله [من الطويل]:

٢٢٣- عَلَيَّ عَنِّ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنْحًا ^(٣)

الثالث أن يكون مجرورها وفاعل متعلّقها ضميرين لمسمّى واحد، قاله الأخفش، وذلك كقول امرئ القيس [من الطويل]:

٢٢٤- وَدَعَّ عَنِّكَ نَهَبًا صَبِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ ^(٤)

وقول أبي نواس [من البسيط]:

دَعَّ عَنِّكَ لَوْمِي فَإِنَّ اللُّومَ إِغْرَاءً ^(٥)

وذلك لئلاّ يؤدّي إلى تعدي فعل المضمّر المتّصل إلى ضميره المتّصل، وقد تقدّم الجواب عن هذا، ومما يدلّ على أنّها ليست هنا اسماً أنّه لا يصحّ حلول الجانب محلّها.

(عوض):

ظرفٌ لاستغراق المستقبل مثل (أبدًا)، إلّا أنّه مختصّ بالتّفي، وهو معربٌ إن أضيف، كقولهم: (لا أفعله عوض العائضين)، مبنيٌّ إن لم يُضف، وبنائوه إمّا على الضّمّ (ك(قبل))، أو على الكسر (ك(أمس))، أو على الفتح (ك(أين))، وسُمّي الزّمانُ عوضًا لأنّه كلّما مضى جزءٌ منه عوضه جزءٌ آخر، وقيل: بل لأنّ الدّهر في زعمهم يسلب ويعوّض، واختلّف في قول

(١) هذا من قصيدة لقطري بن الفجاءة، دريئة: فعيلة من الدرء وهو الدفع، ومن الدرّي وهو الختل [٤٣٨/١].

(٢) الأعراف/١٧.

(٣) وتماه (وكيف سُنوح واليمين قطع)، سنحًا: جمع سانح [٤٤٠/١].

(٤) هو مطلع أبيات لامرئ القيس بن حجر الكندي، وتماه (ولكنّ حديثًا ما حديث الرواحل)، قوله (نهبًا):

ما يغار عليه، وحجراته: نواحيه [٤٤٠/١].

(٥) أهمله السيوطي.

الأعشى [من الطويل]:

رَضِيْعِي لَبَانٌ تُدِي أُمَّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا تَتَفَرَّقُ^(١)
فقيل: ظرف لـ (تتفرق)، وقال ابن الكلبي: قسم، وهو اسم لصنم كان لبكر بن وائل، بدليل
قوله [من الوافر]:

٢٢٥- حَلَفْتُ بِمَائِرَاتٍ حَوْلَ عَوْضٍ وَأَنْصَابٍ تُرْكُنُ لَدَى السَّعِيرِ^(٢)
و(السَّعِير): اسم لصنم كان لعنزة. انتهى، ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت.

(عسى):

فعلٌ مطلقاً، لا حرفٌ مطلقاً - خلافاً لابن السَّراجِ وشعلب - ولا حين يتصل بالضمير
المنصوب كقوله [من الرجز]:

٢٢٦- يَا أَبْتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ^(٣)

خلافاً لسيبويه، حكاه عنه السيرافي.

ومعناه التَّرجِي في المحبوب والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ
تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾^(٤).

وتستعمل على أوجه: أحدها أن يقال: (عسى زيد أن يقوم)، واختلَفَ في إعرابه على أقوال:
أحدها - وهو قول الجمهور - أنه مثل (كان زيد يقوم)، واستشكل بأن الخبر في تأويل
المصدر، والمخبر عنه ذات، ولا يكون الحدث عين الذات، وأجيب بأمور: أحدها أنه على
تقدير مضاف، إمَّا قبل الاسم، أي (عسى أمر زيد القيام)، أو قبل الخبر، أي عسى زيد صاحب
القيام، ومثله ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾^(٥)، أي (ولكنَّ صاحب البرِّ من آمن بالله)، أو
(ولكنَّ البرُّ من آمن بالله)، والثاني أنه من باب (زيد عدلٌ وصومٌ)، ومثله ﴿وَمَا كَانَ
هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾^(٦)، والثالث أن (أن) زائدة لا مصدرية، وليس بشيء؛ لأنها قد
نصبت، ولأنها لا تسقط إلا قليلاً.

والقول الثاني أنها فعلٌ متعدٌ بمنزلة (قارب) معنًى وعملاً، أو قاصرٌ بمنزلة (قرب من أن
يفعل) وحذف الجار توسعاً، وهذا مذهب سيبويه والمبرد.

(١) أهمله السيبوطي، وفي تفسير (أسحَم) يقال: الدم تغمس فيه اليد عند التحالف، ويقال: بالرحم، ويقال:
بسواد حلمة الثدي، ويقال: بزق الخمر، ويقال: هو الليل [اللسان (سحَم)].

(٢) **مائرات**: صفة لمخدوف، أي بدماء مائرات، أي متموجات، و**الأنصاب**: ما نُصِبَ ليعبد من دون الله،
و**السَّعِير**: اسم صنم كان لعنزة [٤٤٢/١]، وقائل البيت رشيد بن رميض العنزي كما في اللسان (سعر).

(٣) هو لرؤية، وفي البيت شواهد، أحدها وقوع المضمرة المنصوب المتصل بعد (عسى)، الثاني: دخول تنوين
الترنم في (عسى)، الثالث: الجمع بين العوض والمعوض في (أبتا)؛ لأن الألف والتاء عوضان من ياء
المتكلم، الرابع: استعمال (على) لمعنى (لعل) [٤٤٣/١].

(٤) البقرة/٢١٦. (٥) البقرة/١٧٧. (٦) يونس/٣٧.

والتالث أنها فعلٌ قاصرٌ بمنزلة (قرب) و(أن) والفعل بدلُ اشتمالٍ من فاعلها، وهو مذهب الكوفيّين، ويردّه أنّه حيثلٌ يكون بدلاً لازماً تتوقّف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل.

والرابع أنها فعلٌ ناقصٌ كما يقول الجمهور، و(أن) والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون، وأنّ هذا البدل سدٌّ مسدّ الجزأين كما سدّ مسدّ المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ﴾^(١) بالخطاب، واختاره ابن مالك.

الاستعمال الثاني: أن تُسندَ إلى (أن) والفعل فتكون فعلاً تامّاً، هذا هو المفهوم من كلامهم، وقال ابن مالك: عندي أنّها ناقصةٌ أبداً، ولكن سدّت (أن) وصلتها في هذه الحالة مسدّ الجزأين كما في ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾^(٢)؛ إذ لم يقل أحدٌ إن (حسب) خرجت في ذلك عن أصلها.

التالث والرابع والخامس: أن يأتي بعدها المضارع المحرّد أو المقرون بالسّين أو الاسم المفرد نحو (عسى زيدٌ يقوم)، و(عسى زيدٌ سيقوم)، و(عسى زيدٌ قائماً)، والأوّل قليلٌ، كقوله [من الوافر]:
 ٢٢٧- عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ^(٣)
 والتالث أقلُّ، كقوله [من الرجز]:

٢٢٨- أَكْثَرْتَ فِي اللَّوْمِ مُلِحًا دَائِمًا
 لَا تُكْثِرُنْ إِيَّيْ عَسَيْتَ صَائِمًا^(٤)

وقولهم في المثل: (عسى الغوير أبؤساً)، كذا قالوا، والصّواب أنّهما ممّا حذّف فيه الخبر، أي (يكون أبؤساً) و(أكون صائماً)؛ لأنّ في ذلك إبقاءً لهما على الاستعمال الأصليّ، ولأنّ المرجوُّ كونه صائماً لا نفس الصائم.
 والتّائي نادرٌ جدّاً، كقوله [من الطويل]:

٢٢٩- عَسَى طَيِّعٌ مِنْ طَيِّعٍ بَعْدَ هَذِهِ سَتُطْفِئُ غَلَاتِ الْكُلَى وَالْجَوَانِحِ^(٥)
 و(عسى) فيهنّ فعلٌ ناقصٌ بلا إشكال.

(١) آل عمران/ ١٧٨ . (٢) العنكبوت/ ٢ .

(٣) هذا من قصيدة هُدبة بن خشرم العذري، الكرب: أشد من الغم، وأمسيّت: دخلت في المساء، ويروى بضم التاء وفتحها [٤٤٣/١].

(٤) لا يُعرف له قائل، والعدل: الملامة، ومُليحاً: اسم فاعل من ألحَّ يلحُّ إلحاحاً، وهو نصب على الحال [٤٤٤/١].
 (٥) قائله قسام بن رواحة السّبيسي، من شعراء الحماسة، وغلّات: جمع غلّة، وهي حرارة العطش، والكلّى، جمع كلبية، والجوانح: جمع جانحة، وهي الضلوع القصار، والمعنى: المطموح فيه من أولياء الدم أن يظلبوا النّار في المستقبل وإن كانوا آخره إلى هذه الغاية، فلتسكن نفوس وتبرد قلوب [٤٤٥/١].

والسّادس: أن يقال: (عساي)، و(عساك)، و(عساه)، وهو قليل، وفيه ثلاثة مذاهب: أحدها أنّها أُجْرِيَتْ مجرى (لعلّ) في نصب الاسم ورفع الخبر كما أُجْرِيَتْ (لعلّ) مجراها في اقتران خبرها بـ(أن)، قاله سيبويه، والثاني أنّها باقية على عملها عمل (كان) ولكن استُعِيرَ ضمير النَّصْب مكان ضمير الرَّفْع، قاله الأخفش، ويردّه امران: أحدهما أنّ إنباء ضميرٍ عن ضميرٍ إنّما ثبت في المنفصل، نحو (ما أنا كَأَنْتِ ولا أنتِ كَأَنَا)، وأمّا قوله [من الرجز]:

٢٣٠- يا ابنَ الزُّبَيْرِ طالَما عَصَيْكَ^(١)

فالكاف بدلٌ من التّاء بدلاً تصريفيّاً، لا من إنباء ضميرٍ عن ضميرٍ كما ظنَّ ابن مالك، والثاني أنّ الخبر قد ظهر مرفوعاً في قوله [من الطويل]:

٢٣٢- فَقلْتُ عَساهَا نارُ كَأَسٍ وَعَليها تَشكَّى فَأتِي نَحَواها فَأَعُوذُها^(٢)

والثالث أنّها باقية على إعمالها عمل (كان)، ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبراً وبالعكس، قاله المبرد والفارسي، وردَّ باستلزامه في نحو قوله [من الرجز]:

يا أبتا علكَ أو عساكا^(٣)

الاقتصار على فعلٍ ومنصوبه، ولهما أن يجيبا بأنَّ المنصوب هنا مرفوعٌ في المعنى؛ إذ مدّعاهما أنّ الإعراب قلب، والمعنى بحاله.

السابع: (عسى زيدٌ قائمٌ)، حكاه ثعلب، ويتخرّج هذا على أنّها ناقصةٌ وأنَّ اسمها ضمير الشّأن، والجملة الاسميّة الخبر.

تنبيه:

إذا قيل: (زيدٌ عسى أن يقوم) احتمال نقصان (عسى) على تقدير تحمّلها الضمير، وتامها على تقدير خلوّها منه، وإذا قلت: (عسى أن يقوم زيدٌ) احتمال الوجهين أيضاً، ولكن يكون الإضمار في (يقوم) لا في (عسى)، اللهمّ إلا أن تقدّر العاملين تنازعا (زيداً) فيحتمل الإضمار في (عسى) على إعمال الثاني، فإذا قلت: (عسى أن يضربَ زيدٌ عمراً) فلا يجوز كون (زيد) اسم (عسى)؛ لئلا يلزم الفصل بين صلة (أن) ومعمولها - وهو (عمراً) - بالأجنبيّ - وهو (زيد) - ونظير هذا المثال قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾^(٤).

(١) هو لرجل من حمير يخاطب عبد الله بن الزبير، قوله: (عصيكاً) أراد عصيت، فأبدل من التاء كافاً؛ لأنها أختها في الهمس، وقد استشهد به المصنف لذلك [٤٤٦/١].

(٢) هو لصخر بن جعد الحضري، كَأَسٍ: اسم امرأة كان صخر مغرمًا بها، تَشكَّى: أصله تَشكَّى [٤٤٦/١].

(٣) هو الشاهد المتقدم برقم ٢٢٦ ص ١٢٨.

(٤) الإسراء/ ٧٩.

(عَل) بلامٍ خفيفة:

اسمٌ بمعنى (فوق) التزموا فيه أمرين: أحدهما استعماله مجروراً بـ(من)، والثاني استعماله غير مضاف، فلا يُقال: (أخذته من عل السطح) كما يقال: من علوه ومن فوقه، وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك، وأما قوله [من الرجز]:

٢٣٣- يا رَبِّ يَوْمَ لِي لَا أَظْلُلُهُ
أُرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأُضْحِي مِنْ عُلِّهِ^(١)

فالهاء للسكت، بدليل أنه مبنيٌّ، ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً.

ومتى أُريدَ به المعرفة كان مبنياً على الضمِّ تشبيهاً له بالغايات كما في هذا البيت، إذ المراد فوقيةً نفسه، لا فوقيةً مُطلقةً، والمعنى أنه نصيبه الرَّمضاء من تحته وحرُّ الشَّمس من فوقه.

ومثله قول الآخر يصف فرساً [من الرجز]:

٢٣٤- أَقْبُ مِنْ تَحْتِ عَرِيضُ مِنْ عَلِّ^(٢)

ومتى أُريدَ به التَّكْرَةَ كان مُعرباً، كقوله [من الطويل]:

٢٣٥- كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عَلِّ^(٣)

إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بـجلمودٍ الخَطِّ من مكانٍ ما عالٍ، لا من علوٍ مخصوص.

(عَل) بلامٍ مشددة مفتوحة أو مكسورة:

لغة في (لعل)، وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام، قال [من المنسرح]:

٢٣٦- وَلَا تَهِينِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^(٤)

وهي بمنزلة (عسى) في المعنى، وبمنزلة (أَنَّ) المشددة في العمل، وعقيل تخفض بهما، وتجز في لاهمها الفتح تخفيفاً والكسر على أصل التقاء الساكنين، ويصحُّ النَّصْبُ في جوابهما عند الكوفيين، تَمَسُّكَ بِقِرَاءَةِ حَفْصٍ ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾. أَشْبَبَ السَّمَنَاتِ فَأَطَّلَعَ ﴿^(٥)﴾ بِالنَّصْبِ،

(١) قال العيني في الكبرى: البيت لأبي ثروان، وأظلمه: المعنى: رب يوم لا أجعل في ظل فيه أصير كذا وكذا، وأرْمَضُ: من رمضت قدمه: إذا احترقت من شدة الرَّمضاء، وهي الأرض التي يقع عليها شدة حرارة الشمس، وأُضْحِي: من ضحيت بالشمس ضحاء: إذا برزت [٤٤٨/١].

(٢) هو من أرجوزة لأبي النجم العجلي، أقب من تحت: يعني أن خصره ضامر، والخصر تحت المتن، عريض من عل: يعني أن متنه عريض [٤٤٩/١].

(٣) هو من معلقة امرئ القيس بن حجر، وصدرة: مكر مفر مقبل مدبر معاً، والجلمود: الحجر العظيم، وحطه: أنزله من فوق إلى تحت [٤٥٢/١].

(٤) عزاه ابن الأعرابي في نوادره للأضبط بن قريع، ولا تهين: أصله (لا تهينين) بنون التوكيد الخفيفة، حذفت لملاقاة الساكنين وبقيت الفتحة، وعلك: لغة في (لعلك)، وتركع: من الركوع، وهو الانحناء والميل، وأراد به الانحطاط من المرتبة والسقوط من المنزلة [٤٥٣/١].

(٥) غافر/٣٦، ٣٧.

وقوله [من الرجز]:

٢٣٧- عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا
يُبدِلُنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا
فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا^(١)

وسياتي البحث في ذلك.

وذكر ابن مالك في شرح العمدة أنَّ الفعل قد يُجزم بعد (لعل) عند سقوط الفاء، وأنشد
[من الطويل]:

٢٣٨- لَعَلَّ التَّفَاتَا مِنْكَ نَحْوِي مُقَدَّرٌ يَمِلُ بِكَ مِنْ بَعْدِ الْقِسَاوَةِ لِلرُّحْمِ^(٢)

وهو غريب.

(عند):

اسمٌ للحضور الحسيّ، نحو ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾^(٣)، والمعنويّ، نحو ﴿ قَالَ
الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ ﴾^(٣)، وللقرب كذلك، نحو ﴿ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى . عِنْدَهَا
جَنَّةُ الْمَأْوَى ﴾^(٤)، ونحو ﴿ وَإِيَّاهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴾^(٥)، وكسرُ فاتها أكثر
من ضمِّها وفتحها، ولا تقع إلا ظرفاً أو مجروراً بـ(من)، وقول العامة: (ذهبت إلى عنده)
لحنٌ، وقول بعض المولدين [من الرمل]:

كُلُّ عِنْدٍ لَكَ عِنْدِي لَا يُسَاوِي نِصْفَ عِنْدِي^(٦)

قال الحريري: لحنٌ، وليس كذلك، بل كلُّ كلمةٍ ذُكرت مراداً بها لفظها، فسائغٌ أن
تتصرف تصرف الأسماء وأن تُعرب ويحكى أصلها.

تنبيهان:

الأول: قولنا: (عند) اسمٌ للحضور "موافقٌ لعبارة ابن مالك، والصواب (اسمٌ لمكان
الحضور)؛ فإنَّها ظرفٌ لا مصدرٌ، وتأتي أيضاً لزمانه، نحو (الصَّبْرُ عند الصَّدْمَةِ الأولى)،
و(جتتك عند طلوع الشمس).

الثاني: تعاقبُ (عند) كلمتان: (لدى) مطلقاً نحو ﴿ لَدَى الْحَتَّاجِ ﴾^(٧)، ﴿ لَدَا الْبَابِ ﴾^(٨)

(١) علّ: أصله (لعل)، صروف الدهر: حوادثه ونوابه، واحدها صرف، والدُّولات: جمع دولة، وهي اسم
الشيء الذي يتداول، ويبدلنا: من (أدالنا الله من عدونا إدالة)، وهي الغلبة، وزفرات: جمع زفرة وهي الشدة،
وحق الجمع (زفّرات) وإنما سكنت للضرورة، والرجز فيه شواهد، أحدها هذا، والثاني استعمال علّ في لعل،
والثالث نصب المضارع بأن بعد الفاء في جواب الترجي، وعلى ذلك أورده ابن مالك [٤٥٤/١].

(٢) الرُّحْمُ: الرحمة [٤٥٤/١]. (٣) النمل/٤٠. (٤) النجم/١٤، ١٥. (٥) سورة ص/٤٧.

(٦) أهمله السيوطي، مولد.

(٧) غافر/١٨. (٨) يوسف/٢٥.

﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾^(١)،
 و(لدى) إذا كان المحلُّ محلَّ ابتداء غايية نحو (جئت من لَدُنْ)، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ ءَاتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾^(٢)، ولو جيء بـ(عند) فيهما أو بـ(لدى) لصحَّ،
 ولكن تُركَ دفعًا للتكرار، وإنما حَسُنَ تَكَرُّرُ (لدى) في ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ ﴾ لتباعد ما
 بينهما، ولا تصلح (لدى) هنا؛ لأنَّه ليس محلَّ ابتداء.

ويفترقن من وجهٍ ثانٍ، وهو أن (لدى) لا تكون إلاً فضلةً، بخلافهما، بدليل ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ ﴾^(٣)، ﴿ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ ﴾^(٤).
 وثالثٌ، وهو أن جرَّها بـ(من) أكثر من نصبها، حتَّى إنَّها لم تجيء في التَّنْزِيلِ منصوبةً، وجرُّ
 (عند) كثيرٌ، وجرُّ (لدى) ممتنعٌ.

ورابعٌ، وهو أنَّهما مُعْرَبَانِ وهي مبنيةٌ في لغة الأكثرين.

وخامسٌ، وهو أنَّها قد تُضافُ للجُملة، كقوله [من الطويل]:

٢٣٩ - لُدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَابِّ^(٥)

وسادسٌ، وهو أنَّها قد لا تُضافُ، وذلك أنَّهم حكوا في (غدوة) الواقعة بعدها الجرُّ
 بالإضافة والنَّصب على التَّمييز والرَّفْع بإضمار (كان) تامَّةً.

ثمَّ اعلم أنَّ (عند) أمكنُ من (لدى) من وجهين: أحدهما أنَّها تكونُ ظرفًا للأعيان
 والمعاني، تقول: هذا القولُ عندي صوابٌ، وعند فلان علمٌ به، ويمتنع ذلك في (لدى)، ذكره
 ابن السَّجَرِيّ في أماليه ومبرِّمان في حواشيه.

والثَّاني أنَّك تقول: (عندي مالٌ) وإن كان غائبًا، ولا تقول: (لدي مالٌ) إلاً إذا كان
 حاضرًا، قاله الحريريُّ وأبو هلال العسكريُّ وابنُ السَّجَرِيّ، وزعم المعريُّ أنَّه لا فرق بين
 (لدى) و(عند)، وقول غيره أولى.

وقد أغناني هذا البحث عن عقد فصلٍ لـ(لدى) ولـ(لدى) في باب اللام.

حرف الغين المعجمة

(غير):

اسمٌ ملازمٌ للإضافة في المعنى، ويجوز أن يُقَطَّعَ عنها لفظًا إن فهمَ المعنى وتقدَّمت عليها
 كلمة (ليس)، وقولهم: (لا غير) لحنٌ، ويقال: (قبضت عشرةً ليسَ غيرها) برفع (غير) على حذف

(١) آل عمران/٤٤. (٢) الكهف/٦٥. (٣) المؤمنون/٦٢. (٤) سورة ق/٤.

(٥) هو للقطامي، وصدره: صريع غوان راقهنَّ ورُقته، لَدُنْ شَبَّ... أي من عند وقت شبابه إلى أن شاب وشاخ،
 والذوائب: الضفائر من الشعر، وأحدُها ذؤابة، والبيت استشهد به على إضافة (لدى) إلى الجملة [١/٤٥٥].

الخبر، أي مقبوضاً بنصبها على إضمار الاسم، أي (ليس المقبوض غيرها)، و(ليس غير) بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً وحذف المضاف إليه لفظاً ونيةً تُبَوِّئُهُ، كقراءة بعضهم ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾ بالكسر من غير تنوين، أي من قبل الغلب ومن بعده، و(ليس غير) بالضم من غير تنوين، فقال المبرد والمتأخرون: إِنَّهَا ضَمَّةٌ بِنَاءٍ لَا إِعْرَابَ، وَإِنْ (غير) شُبِّهَتْ بِالغَايَاتِ كـ(قبل) و(بعد)، فعلى هذا يحتمل أن يكون اسماً وأن يكون خبراً، وقال الأخفش: ضَمَّةٌ إِعْرَابٍ لَا بِنَاءٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ زَمَانٍ كـ(قبل) و(بعد)، وَلَا مَكَانٍ كـ(فوق) و(تحت)، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ (كلّ) و(بعض)، وَعَلَى هَذَا فَهُوَ الْاسْمُ، وَحُذِفَ الْخَبْرُ، وَقَالَ ابْنُ خُرُوفٍ: يَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ وَ(ليس غيراً) بالفتح والتَّنْوِينِ، وَ(ليس غير) بِالضَّمِّ وَالتَّنْوِينِ، وَعَلَيْهِمَا فَالْحَرَكَةُ إِعْرَابِيَّةٌ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ إِمَّا لِلتَّمْكِينِ فَلَا يَلْحَقُ إِلَّا الْمُعْرَبَاتِ، وَإِمَّا لِلتَّعْوِيضِ فَكَأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَذْكُورٌ.

وَلَا تَتَعَرَّفُ (غير) بِالْإِضَافَةِ؛ لِشِدَّةِ إِهْمَامِهَا، وَتُسْتَعْمَلُ (غير) الْمُضَافَةَ لِفِظًا عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا - وَهُوَ الْأَصْلُ - أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِلتَّنْكَرَةِ نَحْوُ ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾^(١)، أَوْ لِمَعْرِفَةِ قَرِيْبَةٍ مِنْهَا نَحْوُ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(٢) الْآيَةَ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَ الْجَنْسِيَّ قَرِيْبٌ مِنَ التَّنْكَرَةِ، وَلِأَنَّ غَيْرًا إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ ضَدِّيْنِ ضَعْفٌ إِهْمَامُهَا، حَتَّى زَعَمَ ابْنُ السَّرَّاجِ أَنَّهَا حَيْثُ تَتَعَرَّفُ، وَيُرَدُّه الْآيَةُ الْأُولَى.

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ اسْتِثْنَاءً، فَتَعْرَبُ بِإِعْرَابِ الْاسْمِ الثَّلَاثِي (إِلَّا) فِي ذَلِكَ الْكَلَامِ، فَتَقُولُ: (جاء القوم غير زيد) بالنَّصْبِ، وَ(ما جاءني أحدٌ غير زيد) بالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾^(٣) يُقْرَأُ بِرَفْعٍ (غير) إِمَّا عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لـ ﴿الْقَاعِدُونَ﴾؛ لِأَنَّهُمْ جِنْسٌ، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ وَأُبْدِلَ عَلَى حَدِّ ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾^(٤)، وَيُرِيدُهُ قِرَاءَةَ النَّصْبِ وَأَنَّ حُسْنَ الْوَصْفِ فِي ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾^(٥) إِذْ كَانَ لاجتماع أمرين: الجِنْسِيَّةِ، وَالْوَقُوعِ بَيْنَ الضَّدِّيْنِ، وَالثَّانِي مَفْقُودٌ هُنَا، وَلِهَذَا لَمْ يُقْرَأْ بِالْخَفْضِ صِفَةً لِلْمُؤْمِنِينَ إِلَّا خَارِجَ السَّبْعِ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهَا إِلَّا الْوَصْفُ، وَقُرِئَ ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾^(٦) بِالْجَرِّ صِفَةً عَلَى الْفِظِ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ، وَهِيَ شَادَّةٌ، وَتَحْتَمِلُ قِرَاءَةَ الرَّفْعِ الْاسْتِثْنَاءَ عَلَى أَنَّهُ إِبْدَالٌ عَلَى الْحُلِّ، مِثْلُ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٧). وَانْتِصَابِ (غير) فِي الْاسْتِثْنَاءِ عَنِ تَمَامِ الْكَلَامِ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ كَانْتِصَابِ الْاسْمِ بَعْدَ (إِلَّا) عِنْدَهُمْ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ، وَعَلَى الْحَالِيَّةِ عِنْدَ الْفَارْسِيِّ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَعَلَى الشَّيْبِيِّ بِظَرْفِ الْمَكَانِ عِنْدَ جَمَاعَةٍ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْبَادِشِ.

(١) فاطر/٣٧. (٢) الفاتحة/٧. (٣) النساء/٩٥. (٤) النساء/٦٦.
(٥) الفاتحة/٧. (٦) الأعراف/٥٩. (٧) الصافات/٣٥.

ويجوز بناؤها على الفتح إذا أُضِيفَتْ إلى مَبْنِيٍّ، كقوله [من البسيط]:
٢٤٠- لم يمنع الشربَ منها غيرَ أن نطقت حمامةً في غصونِ ذاتِ أوقال^(١)
وقوله [من الرمل]:

٢٤١- لُذِّ بِقَيْسٍ حِينَ يَأْبَى غَيْرَهُ تُلْفَهُ بَحْرًا مُفِيضًا خَيْرَهُ^(٢)
وذلك في البيت الأول أقوى؛ لأنه انضمَّ فيه إلى الإبهام والإضافة لِمَبْنِيٍّ تَضْمُنُ (غير) معنى (إلا).

تنبيهان:

الأول: من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة (غير) قول الحكمي [من المديد]:
غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمم والحزن^(٣)
وفيه ثلاثة أوجه: أحدها أن (غير) مبتدأ لا خبر له، بل لما أُضِيفَ إليه مرفوعٌ يُغني عن الخبر - وذلك لأنه في معنى التفي، والوصف بعده مخفوضٌ لفظاً وهو في قوة المرفوع بالابتداء - فكأنه قيل: (ما مأسوفٌ على زمنٍ ينقضي مصاحباً للهمم والحزن)، فهو نظير (ما مضروبٌ الزيدان)، والتائب عن الفاعل الظرف، قاله ابن السَّجَرِيّ، وتبعه ابن مالك.
والثاني أن (غير) خبرٌ مقدَّم، والأصل (زمنٌ ينقضي بالهمم والحزن غير مأسوفٍ عليه)، ثم قُدِّمَتْ (غير) وما بعدها، ثم حُذِفَ (زمن) دون صفته، فعاد الضمير المجرور بـ(على) على غير مذكور، فأُتِيَ بالاسم الظاهر مكانه، قاله ابن جنِّي، وتبعه ابن الحاجب.
فإن قيل: (فيه حذف الموصوف مع أن الصفة غير مفردة، وهو في مثل هذا ممتنع) قلنا: في التثنية، وهذا شعرٌ فيجوز فيه، كقوله [من الوافر]:
٢٤٢- أنا ابنُ جلا وطلأُ الثنايا^(٤)
أي أنا ابن رجلٍ جلا الأمور، وقوله [من الرجز]:
٢٤٣- ترمي بكفِّي كان من أرمي البشر^(٥)

أي بكفِّي رجلٍ كان.

- (١) هو لأبي قيس بن رفاعة من الأنصار، والأوقال: جمع وقل، وهو شجر المقل، وضمير (منها) للناقاة، أي لم يمنعها أن تشرب إلا أنها سمعت صوت حمامة فنفرت، يريد حدة نفسها [٤٥٨/١].
- (٢) لم يسم قائله، ولُذِّ: أمر من لاذ يلود، وتُلْفَهُ: من ألْفَى إذا وجد، ومفِيضًا: من أفاض، وثلاثيه فاض، يقال: (فاض الماء) إذا كثر حتى سال على ضفة الوادي [٤٥٨/١].
- (٣) أهمله السيوطي، مولد.
- (٤) هذا مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحي، وطلأع: مبالغة طالع، والثنايا: جمع الثنية، وهي السن المعروفة، ويقال: (رجل طلاع الثنايا) إذا كان سامياً لمعالى الأمور، وطلأع الثنايا: أي يطلع على الثنايا، وهي ما علا من الأرض وغلظ [٤٥٩/١]، وعجزه: متى أضع العمامة تعرفوني.
- (٥) ترمي: يروى بدله: (جادت)، أي أحسنت، وبكفِّي: مضاف إلى محذوف، أي بكفني رجل، وجملة (كان) ومعموليهما صفة (رجل) محذوف [٤٦١/١].

والتألت أنه خبرٌ لمخوف، و(مأسوف) مصدرٌ جاء على مفعول، كالمعسور والميسور، والمراد به اسم الفاعل، والمعنى (أنا غير آسف على زمن هذه صفته)، قاله ابن الخشاب، وهو ظاهر التّعسف.

التنبية الثاني: من أبيات المعاني قول حسّان رضي الله عنه [من الطويل]:

٢٤٤- أأنا فلم نعدلُ سواهُ بغيرِهِ نبيُّ بدا في ظلّمة الليلِ هاديا^(١)

فيقال: (سواه) هو (غيره)، فكأنه قال: (لم نعدلُ غيره بغيره)، والجواب أن الهاء في (بغيره) للسوى، فكأنه قال: لم نعدلُ سواه بغير السوى، وغير سواه هو نفسه عليه السّلام، فالمعنى (لم نعدلُ سواه به).

حرف الفاء

الفاء المفردة:

حرفٌ مهمّل، خلافاً لبعض الكوفيّين في قولهم إنَّها ناصبةٌ في نحو (ما تأتينا فتحادثنا)، وللمبرد في قوله إنَّها خافضةٌ في نحو [من الطويل]

فمثلك حُبلي قد طرقتُ ومُرُضِع^(٢)

فيمن جرّ مثلاً والمعطوف، والصّحيح أن التّصب بـ(أن) مضمرةٌ كما سيأتي، وأنّ الجرّ بـ(رُبّ) مضمرةٌ كما مرّ.

وترد على ثلاثة أوجه: أحدها أن تكون عاطفةً، وتفيد ثلاثة أمور:

أحدها التّرتيب، وهو نوعان: معنويٌّ كما في (قام زيدٌ فعمرو)، وذكريٌّ، وهو عطف مفصّل على مجمل، نحو ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنَّا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾^(٣)، ونحو ﴿ فَقَدَّ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً ﴾^(٤)، ونحو ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ آتِيَ مِنْ أَهْلِي ﴾^(٥) الآية، ونحو (توضاً فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه)، وقال الفرّاء: إنَّها لا تفيد التّرتيب مطلقاً، وهذا مع قوله إنَّ الواو تفيد التّرتيب غريبٌ، واحتج بقوله تعالى: ﴿ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنًا يَبِينًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾^(٦)، وأجيب بأنّ المعنى (أردنا إهلاكها)، أو بأنَّها للتّرتيب الذّكري، وقال الجرّمي: لا تُفيد الفاء التّرتيب في البقاع ولا في الأمطار، بدليل قوله [من الطويل]:

(١) قال الشيخ بدر الدين الزركشي: إن قيل: سواه: غيره، فكأنه قال: فلم نعدلُ غيره بغيره، فالجواب أن الهاء في (بغيره) للسوى، فكأنه قال: لم نعدلُ سواه بغير السوى، وغير سواه: هو نفسه، فالمعنى: فلم نعدلُ سواه به، هكذا حله شيخنا محمد بن هشام، ولا حاجة إلى هذا، فإن (سوى) في هذا البيت بمعنى نفسه، نص على ذلك الأزهري في التهذيب [١/٤٦٢].

(٢) تقدم برقم ١٩٤ ص ١١٦.

(٣) البقرة/٣٦. (٤) النساء/١٥٣. (٥) هود/٤٥. (٦) الأعراف/٤.

٢٤٥- بين الدخول فحومل^(١)

وقولهم: (مُطَرْنَا مَكَانَ كَذَا فَمَكَانَ كَذَا) وإن كان وقوع المطر فيهما في وقتٍ واحد.
الأمر الثاني: التّعقيب، وهو في كلِّ شيءٍ بحسبه، ألا ترى أنّه يُقال: (تزوج فلانٌ فولدَ له) إذا لم يكن بينهما إلا مدةُ الحمل وإن كانت مُتطاولةً، و(دخلت البصرة فبغداد) إذا لم تُقَمَّ في البصرة ولا بين البلدين، وقال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أُنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾^(٢)، وقيل: الفاء في هذه الآية للسببية، وفاء السببية لا تستلزم التّعقيب، بدليل صحّة قولك: (إن يسلم فهو يدخل الجنة)، ومعلومٌ ما بينهما من المهلة، وقيل: تقع الفاء تارةً بمعنى (ثم) ومنه الآية وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ﴾^(٣)، فالفاءات في ﴿ فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾، وفي ﴿ فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ ﴾، وفي ﴿ فَكَسَوْنَا ﴾ بمعنى (ثم)؛ لتراخي معطوفاتها، وتارةً بمعنى الواو، كقوله:

..... بين الدخول فحومل

وزعم الأصمعيُّ أنّ الصَّوابَ روايته بالواو؛ لأنّه لا يجوز (جلست بين زيدٍ فعمرو)، وأجيبَ بأنَّ التَّقدير (بين مواضع الدخول فمواضع حومل)، كما يجوز (جلست بين العلماء فالزُّهاد)، وقال بعضُ البغداديين: الأصل (ما بين) فحذف ما دون (بين)، كما عكس ذلك مَنْ قال [من البسيط]:

٢٤٦- يا أحسنَ النَّاسِ ما قرناً إلى قدم^(٤)

أصله (ما بين قرن) فحذف (بين) وأقام (قرناً) مقامها، ومثله ﴿ مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا ﴾^(٥)، قال: والفاء نائبةٌ عن (إلى)، ويحتاج على هذا القول إلى أن يُقال: وصحّت إضافة (بين) إلى (الدخول) لاشتماله على مواضع، أو لأنَّ التَّقدير (بين مواضع الدخول)، وكون الفاء للغاية بمنزلة (إلى) غريبٌ، وقد يُستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله [من الطويل]:

٢٤٧- وأنتِ التي حَبَبْتِ شَعْبًا إلى بدا إليّ وأوطاني بلادٌ سواهُما^(٦)

إذ المعنى (شغباً فبدا)، وهما موضعان، ويدلُّ على إرادة التّرتيب قوله بعده:

حَلَلْتِ بهذا حَلَّةً ثُمَّ حَلَّةً بهذا فطاب الواديانِ كلاهُما

(١) هو من معلقة امرئ القيس المشهورة، و(بين الدخول) صفة لـ(سقط اللوى) أي الكائن بين الدخول [٤٦٣/١].

(٢) الحج/٦٣. (٣) المؤمنون/١٤.

(٤) قال الأنباري في كتاب الوقف والابتداء: أنشده الفراء، وتامه: **ولا حبالٌ محبٌ واصلٌ تصل**، قال الفراء:

أراد (ما بين قرن إلى قدم)، والقرن: الخصلة من الشعر [٤٦٤/١]. (٥) البقرة/٢٦.

(٦) هذا لكثير عزة، و**شَغْبٌ** و**بِدا**: موضعان، يقول: إنه كما آثرها على أهلها آثر بلادها على بلاده [٤٦٤/١].

وهذا معنى غريب؛ لأنني لم أر من ذكره.

والأمر الثالث: السببية، وذلك غالباً في العاطفة جملةً أو صفةً، فالأول نحو ﴿ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾^(١)، ونحو ﴿ فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾^(٢)، والثاني نحو ﴿ لَا كِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِّن رُّقُومٍ . فَمَا لُفُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ . فَشَرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ ﴾^(٣)، وقد تجيء في ذلك مجرد الترتيب، نحو ﴿ فَرَاغَ إِلَىٰ أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ . فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ ﴾^(٤)، ونحو ﴿ لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ ﴾^(٥)، ونحو ﴿ فَأَقْبَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي صَرَةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا ﴾^(٦)، ونحو ﴿ فَالزَّجْرَتِ زَجْرًا . فَالْتَلَيْتِ ذِكْرًا ﴾^(٧).

وقال الزمخشري: للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال:

أحدها أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود، كقوله [من السريع]:

٢٤٨- يا لهفَ زِيَابَةَ لِلْحَارِثِ الصَّبَاحِ فَالْغَائِمِ فَالْأَيِّبِ^(٨)

أي الذي صبح فغنم فآب.

والثاني أن تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه، نحو قولك: خذ الأكلم فالأفضل، واعمل الأحسن فالأجمل.

والثالث: أن تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك، نحو (رحم الله المحلقين فالملقصرين). اهـ البيت لابن زيابة، يقول: (يا لهف أُمِّي على الحارث إذ صبح قومي بالغايرة فغنم فآب سليماناً ألا أكون لقيته فقتلته)، وذلك لأنه يريد (يا لهف نفسي).

والثاني من أوجه الفاء: أن تكون رابطة للجواب، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً، وهو مُنْحَصِرٌ في ست مسائل: إحداها: أن يكون الجواب جملةً اسميةً نحو ﴿ وَإِن يَمَسَّسَكَ بِحَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾^(٩)، ونحو ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾^(١٠)، الثانية: أن تكون فعلية كالاسمية، وهي التي فعلها جامدٌ، نحو ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا . فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِي ﴾^(١١)، ﴿ إِن تُبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَبِعِمَّا هِيَ ﴾^(١٢)، ﴿ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾^(١٣)، ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾^(١٤)، الثالثة: أن يكون فعلها إنشائياً، نحو ﴿ إِن كُنْتُمْ

(١) القصص/١٥ . (٢) البقرة/٣٧ . (٣) الواقعة/٥١-٥٣ . (٤) الذاريات/٢٦، ٢٧ .

(٥) سورة ق/٢٢ . (٦) الذاريات/٢٩ . (٧) الذاريات/٢، ٣ .

(٨) هذا لابن زيابة، واسمه سلمة بن ذهل، وزيابة أمه، قال التبريزي في شرح الحماسة: معناه أنه لهف أمه أن لا يلحقه في بعض غزواته فيقتله أو يأسره [١/٤٦٥].

(٩) الأنعام/١٧ . (١٠) المائدة/١١٨ . (١١) الكهف/٣٩، ٤٠ . (١٢) البقرة/٢٧١ .

(١٣) النساء/٣٨ . (١٤) آل عمران/٢٨ .

تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴿١﴾ ، ونحو ﴿ فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ﴾ ﴿٢﴾ ، ونحو ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ﴾ ﴿٣﴾ فيه أمران: الاسمِيَّةُ والإنشائيَّةُ، ونحو (إن قام زيدٌ فوالله لأقومن)، ونحو (إن لم يتب زيدٌ فيا خسره رجلاً)، والرابعة أن يكون فعلها ماضيًا لفظًا ومعنى، إما حقيقةً نحو ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ ﴿٤﴾ ، ونحو ﴿ إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَإِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ ﴿٥﴾ ، و(قد) هنا مقدرة، وإما مجازًا نحو ﴿ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ ﴾ ﴿٦﴾ ، نُزِلَ هذا الفعل لِتَحَقُّقِ وقوعه منزلة ما وقع، والخامسة أن تقترن بحرف استقبال نحو ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ ﴿٧﴾ ، ونحو ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾ ﴿٨﴾ ، السادسة أن تقترن بحرف له الصدر، كقوله [من الوافر]:

٢٤٩- فَإِنْ أَهْلِكَ فَذِي لَهَبٍ لَظَاهُ عَلِيٍّ تَكَادُ تَلْتَهَبُ التَّهَابَا ﴿٩﴾

لما عرفت من أن (رُبَّ) مقدرة وأنها لها الصدر، وإثما دخلت في نحو ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ﴿١٠﴾ لتقدير الفعل خبرًا محذوف، فالجملة اسمية.

وقد مرَّ أن (إذا) الفجائية قد تنوب عن الفاء، نحو ﴿ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ سَيَأْتِيَنَّكُمْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ ﴾ ﴿١١﴾ وأنَّ الفاء قد تُحذف للضرورة، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ﴿١٢﴾

وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر، وزعم أن الرواية:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

وعن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الصحيح، وأنَّ منه قوله تعالى: ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا لَوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ﴾ ﴿١٣﴾ وتقدم تأويله.

وقال ابن مالك: يجوز في النثر نادرًا، ومنه حديث اللقطة (فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها).

(١) آل عمران/٣١ . (٢) الأنعام/١٥٠ . (٣) الملك/٣٠ . (٤) يوسف/٧٧ .

(٥) يوسف/٢٦، ٢٧ . (٦) النمل/٩٠ . (٧) المائدة/٥٤ . (٨) آل عمران/١١٥ .

(٩) هو لربيعة بن مقروم الضبي، وقوله: (فذي) هو بالجر على إضمار (رُبَّ)، وهو في موضع جواب الشرط، والتقدير: فإن أهلك أترك أعداء، ولظاه: مبتدأ، ويكاد: خبره، والجملة (ذي حتى) وقوله (فذي ...) جواب الجزاء، والتقدير: إن أهلك فالأمر والشأن رب ذي حتى، واسم (يكاد) ضمير (لظاه)، و(علي) متعلق بـ(يلتهب)، و(التهابا) مصدر مؤكد [٤٦٦/١].

(١٠) المائدة/٩٥ . (١١) الروم/٣٦ .

(١٢) تقدم برقم ٧٦ ص ٤٩، وتكرر ص ٨٤، ١٩٦، ١١٩ . (١٣) البقرة/١٨٠ .

تنبيه:

كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وذلك في نحو (الذي يأتيه فله درهم)، وبدخولها فهم ما أراه المتكلم من ترئب لزوم الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل احتمال ذلك وغيره.

وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو ﴿لَيْنَ أُحْرَجُوا لَا تَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾^(١) في إيدانها بما أراه المتكلم من معنى القسم، وقد قرئ بالإثبات والحذف قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصْبَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾^(٢).

الثالث أن تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها، وهذا لا يثبت سيبويه، وأجاز الأخص زياتها في الخبر مطلقاً، وحكى (أخوك فوجد)، وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً، فالأمر كقوله [من الطويل]:

٢٥٠- وقائلة خولان فأنكح فتاتهم^(٣)

وقوله [من الخفيف]:

٢٥١- أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأي ذلك تصير^(٤)

وحمل عليه الزجاج ﴿هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ﴾^(٥)، والنهي نحو (زيد فلا تضربه)، وقال

ابن برهان: تُراد الفاء عند أصحابنا جميعاً، كقوله:

٢٥٢- فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي^(٦)

انتهى، وتاول المانعون قوله: (خولان فانكح) على أن التقدير (هذه خولان)، وقوله: (أنت فانظر) على أن التقدير (انظر فانظر) ثم حذف (انظر) الأول وحده فبرز ضميره فقيل: (أنت فانظر)، والبيت الثالث ضرورة، وأما الآية فالخبر (حميم) وما بينهما معترض، أو (هذا) منصوبٌ بمحذوفٍ يفسره (فليذوقه)، مثل ﴿وَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ﴾^(٧)، وعلى هذا ف(حميم) بتقدير (هو حميم)، ومن زيادتها قوله [من الكامل]:

(١) الحشر/١٢. (٢) الشورى/٣٠.

(٣) قال العيني: قائله مجهول، وتامه: وأكرومة الحين خلوا كما هيا، قال جماعة: التقدير: هؤلاء خولان فانكح، فعطف بالفاء جملة فعلية على جملة ابتدائية، والواو في (وقائلة) واو رب، وخولان: اسم قبيلة [٤٦٨/١].

(٤) هذا مطلع قصيدة لعدي بن زيد [٤٦٩/١] روى السيوطي عجز البيت هكذا: لك فاعمد لأي حال تصير.

(٥) سورة ص/٥٧.

(٦) هذا من قصيدة للنمر بن تولى، معنى البيت: لا تجزعي على ما أتلغه من المال فإني أحصل لك أمثاله، ولكن

اجزعي إذا هلكت؛ فإنك لا تجدين من يخلف عليك مثلي [٤٧٣/١]، صدره: لا تجزعي إن منفساً أهلكته.

(٧) البقرة/٤٠.

٢٥٣- لَمَّا اتَّقَى بَيْدَ عَظِيمِ جِرْمِهَا فَتَرَكْتُ ضَاحِيَّ جِلْدِهَا يَتَدَبَّدَبُ^(١)

لأنَّ الفاء لا تدخل في جواب (لَمَّا) خلافاً لابن مالك، وأما قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَنَّهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾^(٢) فالجواب محذوف، أي (انقسموا قسمين فمنهم مقتصدٌ ومنهم غير ذلك)، وأما قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾^(٣) فقيل: جواب (لَمَّا) الأولى (لَمَّا) الثانية وجوابها، وهذا مردود؛ لاقترانته بالفاء، وقيل: ﴿ كَفَرُوا بِهِ ﴾ جواب لهما؛ لأنَّ الثانية تكرر للأولى، وقيل: جواب الأولى محذوف، أي (أنكروه).

مسألة:

الفاء في نحو ﴿ بَلِ اللَّهُ فَاعَبُدْ ﴾^(٤) جواب لـ (أَمَّا) مقدرة عند بعضهم، وفيه إجحاف، وزائدة عند الفارسي، وفيه بُعد، وعاطفة عند غيره والأصل (تَبَّه فاعبد الله) ثم حذف (تَبَّه) وقدم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ، كيلا تقع الفاء صدرًا، كما قال الجميع في الفاء في نحو (أَمَّا زيدًا فاضرب)؛ إذ الأصل (مهما يكن من شيء فاضرب زيدًا)، وقد مضى شرحه في حرف الهمزة.

مسألة:

الفاء في نحو (خرجت فإذا الأسد) زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة، وعاطفة عند مبرمان وأبي الفتح، وللسيبتي المحضة كفاء الجواب عند أبي إسحاق، ويجب عندي أن يحمل على ذلك مثل ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ ﴾^(٥) ونحو (اتني فأني أكرمك)؛ إذ لا يُعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس، ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها.

مسألة:

﴿ ائْحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾^(٦) قدر أنهم قالوا بعد الاستفهام: (لا) فقيل لهم: (فهذا كرهتموه)، يعني والغيبة مثله فاكروهها، ثم حذف المبتدأ وهو (هذا)، وقال الفارسي: التقدير (فكما كرهتموه فاكروهوا الغيبة)، وضعفه ابن الشجري بأنَّ فيه حذف الموصول وهو (ما) المصدرية دون صلتها، وذلك رديء، وجملة ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ عطف على ﴿ وَلَا يَغْتَبَ بَّعْضُكُم بَعْضًا ﴾ على التقدير الأول، وعلى (فاكروهوا الغيبة) على تقدير الفارسي، وبعد فعندي أنَّ ابن الشجري لم يتأمل كلام الفارسي؛ فإنه قال: كأنهم قالوا في الجواب: (لا) فقيل لهم: (فكرهتموه فاكروهوا الغيبة واتقوا الله)، ف(اتقوا) عطف

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٤٧٣/١].

(٢) لقمان/٣٢. (٣) البقرة/٨٩. (٤) الروم/٦٦. (٥) الكوثر/١، ٢. (٦) الحجرات/١٢.

على (فاكرهوا) وإن لم يُذكر، كما في ﴿ أَضْرِبْ بَعْصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾^(١)، والمعنى (فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة) وإن لم تكن (كما) مذكورة، كما أنّ (ما تأتينا فتحدثنا) معناه (فكيف تحدثنا) وإن لم تكن (كيف) مذكورة. اهـ، وهذا يقتضي أنّ (كما) ليست محذوفة، بل أنّ المعنى يعطيها، فهو تفسير معنى لا تفسير إعراب.

تنبيه:

قيل: الفاء تكون للاستئناف، كقوله [من الطويل]:

٢٥٤- ألم تسأل الربيعَ القواءَ فينطقُ^(٢)

أي فهو ينطق؛ لأنها لو كانت للعطف لَجُزِمَ ما بعدها، ولو كانت للسببية لُنصِبَ، ومثله ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾^(٣) بالرفع، أي (فهو يكون حينئذٍ)، وقوله [من الرجز]:

٢٥٥- الشُّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سُلْمُهُ

إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ

زَلْتُ بِهِ إِلَى الْحُضِيضِ قَدُمُهُ

يُرِيدُ أَنْ يُعْرَبَهُ فَيُعْجِمُهُ^(٤)

أي (فهو يعجمه)، ولا يجوز نصبه بالعطف؛ لأنه لا يريد أن يعجمه.

والتحقيق أنّ الفاء في ذلك كله للعطف، وأنّ المُعْتَمَدَ بالعطف الجملة لا الفعل، والمعطوف عليه في هذا الشعر قوله: (يريد)، وإنّما يقدّر النحويون كلمة (هو) لبيّنوا أنّ الفعل ليس المعتمد بالعطف.

(في):

حرف جرُّه عشرة معان:

أحدها: الظرفية، وهي إمّا مكانية أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ الْمَر . غُلِبَتْ أَرْوَمُ . فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ . فِي بَضْعِ سِنِينَ ﴾^(٥)، أو مجازية نحو ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾^(٦)، ومن المكانية (أدخلت الخاتم في أصبعي والقلنسوة في رأسي)، إلا أنّ فيهما قلباً.

(١) البقرة/٦٠.

(٢) مطلع قصيدة جميل بن عبد الله القضاعي، وقامه: **وهل تُخبرنك اليومَ يديءُ سَمَلُكُ، الربيع:** الدار حيث ما كانت، **والقواء:** القفر الذي يبید من سلك فيه، أي يهلكه [٤٧٤/١].

(٣) البقرة/١١٧.

(٤) للحطيئة جرويل بن أوس، ويقال ابن مالك العبسي [٤٧٥/١].

(٥) الروم/١: ٤. (٦) البقرة/١٧٩.

الثاني: المصاحبة، نحو ﴿ أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾^(١) أي (معهم)، وقيل: التَّقْدِير (ادخلوا في جملة أمم) فحذف المضاف، ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾^(٢).

والثالث: التعليل، نحو ﴿ فَذَلِكَ الَّذِي لُمْتَنِي فِيهِ ﴾^(٣)، ﴿ لَمَسْكُم فِي مَا آفَضْتُمْ ﴾^(٤)، وفي الحديث أَنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا.

والرابع: الاستعلاء، نحو ﴿ وَلَا صَلَّيْنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾^(٥) وقال [من الطويل]:

٢٥٦- هُمْ صَلَّبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِدْعِ نَخْلَةٍ

وقال آخر [من الكامل]:

٢٥٧- بَطْلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرَحَةٍ

والخامس: مرادفة الباء، كقوله [من الطويل]:

٢٥٨- وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مَنَا فَوَارِسٌ بِصِيْرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلِيِّ^(٨)

وليس منه قوله تعالى: ﴿ يَذَرُوكُمْ فِيهِ ﴾^(٩) خلافاً لزامه، بل هي للتعليل، أي يُكْتَرَّمُ بسبب هذا الجعل، والأظهر قول الرَّخْشِرِيِّ إِنَّهَا لِلظَّرْفِيَّةِ المجازية، قال: جُعِلَ هذا التَّدْبِيرُ كالمنبع أو المعدن للبتِّ والتكثير، مثل ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾^(١٠).

السادس: مرادفة (إلى)، نحو ﴿ فَرُدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾^(١١).

السابع: مرادفة (من)، كقوله [من الطويل]:

٢٥٩- أَلَا عِمٌّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي

وهل يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحَدْتُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ^(١٢)

وقال ابن جني: التَّقْدِير (في عقب ثلاثة أحوال)، ولا دليل على هذا المضاف، وهذا نظير إجازته (جلست زيدا) بتقدير (جلوس زيد) مع احتمال له لأن يكون أصله (إلى زيد)، وقيل: الأحوال جمع (حال) لا (حول)، أي ثلاث حالات: نزول المطر، وتعاقب الرياح، ومرور الدهور، وقيل: يُرِيدُ أَنْ أَحَدْتُ عَهْدِهِ خمس سنين ونصف، ف(في) بمعنى (مع).

الثامن: المقايسة، وهي الدَّاخِلَةُ بين مفضول سابقٍ وفاضلٍ لاحقٍ، نحو ﴿ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾^(١٣).

(١) الأعراف/٣٨. (٢) القصص/٧٩. (٣) يوسف/٣٢. (٤) النور/١٤. (٥) طه/٧١. (٦) لسويد بن أبي كاهل اليشكري، وعزاه صاحب الحماسة البصرية إلى قراد بن حنيس الصاردي [٤٧٩/١]، وعجزه: فلا عطست شيان إلا بأجدعا.

(٧) من معلقة عنتر بن شداد العبسي، وتامه: يحذى نعال السبت ليس بتوأم [٤٧٩/١].

(٨) لزيد الخليل الطائي [٤٨٤/١]. (٩) الشورى/١١. (١٠) البقرة/١٧٩. (١١) إبراهيم/٩.

(١٢) لامرئ القيس، عم: أصله (أنعم)، حذف منه الألف والنون تخفيفاً، وكانت تحية الجاهلية، من فاعل، وقد استعمله في غير العقلاء، العُصْرُ: بمعنى العصر وهو الدهر والزمان [٣٤٢/١]. (١٣) التوبة/٣٨.

التاسع: التّعويض، وهي الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة، كقولك: (ضربتُ فيمنَ رغبتُ)، أصله: (ضربتُ مَنْ رغبتُ فيه)، أجازَه ابن مالك وحده بالقياس، على نحو قوله [من البسيط]:
..... فأنظرُ بِمَنْ تَتَّقُ^(١)

على حملة على ظاهره، وفيه نظر.

العاشر: التوكيد، وهي الزائدة لغير التّعويض، أجازَه الفارسيُّ في الضرورة وأنشد [من الرجز]:

٢٦٠- أنا أبو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا

يَخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرِنْدَجَا^(٢)

وأجازَه بعضهم في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ آرَكَبُوا فِيهَا ﴾^(٣).

حرف الفاف

(قد):

على وجهين: حرفية - وستأتي - واسمية، وهي على وجهين: اسم فعل - وسيأتي - واسم مرادف لـ(حسب)، وهذه تُستعمل على وجهين: مبنية، وهو الغالب؛ لشبهها بـ(قد) الحرفية في لفظها ولكثر من الحروف في وضعها، ويقال في هذا: (قد زيد درهم) بالسكون، و(قدني) بالثون حرصاً على بقاء السكون؛ لأنه الأصل فيما بينون، ومعربة، وهو قليل، يقال: (قد زيد درهم) بالرفع، كما يقال: (حسبه درهم) بالرفع، و(قدي درهم) بغير نون كما يُقال (حسي). والمستعملة اسم فعل مرادفة لـ(يكفي)، يُقال: (قد زيداً درهم)، و(قدني درهم)، كما يقال: (يكفي زيداً درهم) و(يكفيني درهم)، وقوله [من الرجز]:

٢٦١- قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبِيِّينَ قَدِي^(٤)

تحتمل (قد) الأولى أن تكون مرادفة لـ(حسب) على لغة البناء وأن تكون اسم فعل، وأما الثانية فتحتمل الأول - وهو واضح - والثاني على أن الثون حُذفت للضرورة، كقوله [من الرجز]:

٢٦٢- إِذْ دَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي^(٥)

(١) تقدم برقم ٢٠٩ ص ١٢٣.

(٢) لسويد بن أبي كاهل الشكري، شاعر متقدم من مخضرمي الجاهلية والإسلام [٤٨٦/١].

(٣) هود/٤١.

(٤) هو حميد بن مالك الأرقط يصف فيه لعبد الملك بن مروان وتقاعده عن نصرة عبد الله بن الزبير وأصحابه رضي الله عنهم، قَدْنِي: بمعنى حسي، وأراد بالخُبِيِّينَ: عبد الله بن الزبير؛ لأنه كان يكنى أبا خُبَيْبٍ، وأخاه مصعباً، على التغليب [٤٨٧/١].

(٥) عزي لرؤية، وقوله (لَيْسِي): أي ليس الذاهب إياي، فاسم (ليس) مستتر فيها، وخبرها الضمير المتصل بها، وكان القياس فصله [٤٨٨/١].

ويحتمل أنّها اسم فعل لم يُذكر مفعولُهُ، فالياء للإطلاق، والكسرة للسّاكنين.
وأما الحرفيّة فمختصّة بالفعل المتصرف الخبري المّثبت المجرّد من جازمٍ وناصبٍ وحرفٍ
تنفيس، وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيءٍ، اللهمّ إلّا بالقسم، كقوله [من الطويل]:
٢٦٣- أخالِدُ قَدْ - واللهِ - أوْطأتَ عَشْوَةً وما قاتلُ المعروفِ فينا يُعْتَفُ^(١)
وقول آخر [من الوافر]:

٢٦٤- فَقَدْ - واللهِ - بَيْنَ لي عَنائِي بوشكٍ فراقِهِمْ صُرْدٌ يَصِيحُ^(٢)
وسُمع (قد لعمرى بتُ ساهراً)، و(قد والله أحسنت).
وقد يُحذف بعدها لدليل، كقول النّابغة [من الكامل]:

٢٦٥- أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكابنا لَمَّا تَزَلُ بِرِحالنا وَكَأَنَّ قَدْ^(٣)

أي وكان قد زالت.

ولها خمسة معان:

أحدها التّوقُّعُ، وذلك مع المضارع واضحٌ، كقولك: (قد يقدّمُ الغائب اليوم) إذا كنت
تتوقَّعُ قدومه، وأمّا مع الماضي فأثبته الأكثرون، قال الخليل: يُقال: (قد فعل) لقومٍ ينتظرون
الخبر، ومنه قول المؤدّن: (قد قامت الصّلاة)؛ لأنّ الجماعة منتظرون لذلك، وقال بعضهم:
تقول: (قد ركب الأمير) لِمَن ينتظر ركوبه، وفي التّنزيل ﴿ قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي
تُجَدِّدُكَ ﴾^(٤)؛ لأنّها كانت تتوقَّعُ إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها.

وأنكر بعضهم كونها للتوقُّع مع الماضي وقال: التوقُّع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع.
وقد تبين بما ذكرنا أنّ مراد المثبتين لذلك أنّها تدلُّ على أنّ الفعل الماضي كان قبل
الإخبار به متوقَّعاً، لا أنّه الآن متوقَّع، والذي يظهر لي قولُ ثالث، وهو أنّها لا تفيّد التّوقُّع
أصلاً، أمّا في المضارع فلا أنّ قولك: (يقدم الغائب) يفيد التّوقُّع بدون (قد)؛ إذ الظاهر من
حال المخبر عن مستقبل أنّه متوقَّع له، وأمّا في الماضي فلا أنّه لو صحَّ إثباتُ التّوقُّع لها بمعنى أنّها
تدخل على ما هو متوقَّع لصحَّ أن يُقال في (لا رجل) بالفتح إنّ (لا) للاستفهام؛ لأنّها لا

(١) أورد السيوطي حكاية تدل على أنه لأخي يزيد بن عبد الله البجلي [٤٨٨/١].

(٢) أورده البطليوسي في شرح الكامل بلفظ: **فقد والشك بين لي عنائي**، وقال: تقديره: فقد بين لي صرد
يصيح بوشك فراقهم، والشك: عناء، انتهى [٤٨٩/١].

(٣) هذا من قصيدة للنابغة الذبياني قالها في المتجردة امرأة النعمان، وأُفد: قرب ودنا، ويروي بدله (أزف) وهو
بمعناه، والترحل: الرحيل، والركاب: الإبل، لا واحد لها من لفظها، وقيل: جمع (ركوب)، والرحال: من
الرحيل وجمع رحل أيضاً، وقيل: مسكن الرجل ومنزله، والاستثناء منقطع، أي قرب ارتحالنا، لكن رحالنا بعد
لم تزل مع عزنا على الانتقال، وكان: مخففة من الثقيلة، وقوله: (قد) أي قد زالت، بقرينة (لما تزل) [٤٩٠/١].

(٤) المجادلة/١.

تدخل إلا جواباً لمن قال: (هل من رجل) ونحوه، فالذي بعد (لا) مستفهمٌ عنه من جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد (قد) متوقعٌ كذلك، وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة؛ فإنه قال إنها تدخل على ماضٍ متوقعٍ، ولم يقل إنها تُفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة، وهذا هو الحق.

الثاني: تقريب الماضي من الحال، تقول: (قام زيدٌ) فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإن قلت: (قد قام) اختصَّ بالتقريب وانبنى على إفادتها ذلك أحكاماً: أحدها أنها لا تدخل على (ليس) و(عسى) و(نعم) و(بئس)؛ لأنهنَّ للحال، فلا معنى لذكر ما يُقرب ما هو حاصلٌ، ولذلك علةٌ أخرى، وهي أن صيغهنَّ لا يفدن الزمان ولا يتصرفن، فأشبهن الاسم، وأما قول عدي [من الكامل]:

٢٦٦- لولا الحياءُ وأن رأسي قد عسا فيه المشيبُ لُزرتُ أمَّ القاسمِ^(١)

ف(عسا) هنا بمعنى اشتدَّ، وليست (عسى) الجامدة.

الثاني وجوب دخولها عند البصريين - إلا الأخفش - على الماضي الواقع حالاً، إمَّا ظاهرة نحو ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقْتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أخرجنا من دِيننا وَأَبْتائنا ﴾^(٢)، أو مقدرة نحو ﴿ هَذِهِ بَضْعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾^(٣)، ونحو ﴿ أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ صُدُّوهُمْ ﴾^(٤). وخالفهم الكوفيون والأخفش فقالوا: لا تحتاج لذلك؛ لكثرة وقوعها حالاً بدون (قد)، والأصل عدم التقدير، لا سيما فيما كثر استعماله.

الثالث ذكره ابن عصفور، وهو أن القسم إذا أُجيبَ بماضٍ متصرفٍ مثبت فإن كان قريباً من الحال جيء باللام و(قد) جميعاً، نحو ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾^(٥)، وإن كان بعيداً جيء باللام وحدها، كقوله [من الطويل]:

٢٦٧- حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ^(٦)

اهـ. والظاهر في الآية والبيت عكس ما قال؛ إذ المراد في الآية (لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين)، وذلك محكومٌ له به في الأزل، وهو متَّصف به مذ عقل، والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه.

ومقتضى كلام الزخشي أنها في نحو (والله لقد كان كذا) للتوقع لا للتقريب؛ فإنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾^(٧) في سورة الأعراف: فإن قلت: فما بالهم لا يكادون

(١) هذا من قصيدة لعدي بن الرقاع يمدح بها الوليد بن عبد الملك، عسى: روي: (عنا): أفسد أشد الفساد [٤٩٢/١].

(٢) البقرة/٢٤٦. (٣) يوسف/٦٥. (٤) النساء/٩٠. (٥) يوسف/٩١.

(٦) لامرئ القيس، الفاجر: اللازب، وصال: المصطلي بالنار [٣٤٣/١]. (٧) الأعراف/٥٩.

ينطقون بهذه اللام إلا مع (قد)، وقلَّ عنهم نحو قوله:

حلفت لها بالله البيت؟

قلت: لأنَّ الجملة القَسَمِيَّة لا تُساق إلا تأكيداً للجملة المقسَم عليها التي هي جوابها، فكانت مظنةً لمعنى التوقُّع الذي هو معنى (قد) عند استماع المخاطب كلمة القسم. اهـ
ومقتضى كلام ابن مالك أنَّها مع الماضي إنما تُفيد التَّقريب كما ذكره ابن عصفور، وأنَّ من شرط دخولها كون الفعل متوقَّعاً كما قدَّمنا؛ فإنَّه قال في تسهيله: وتدخل على فعل ماضٍ متوقَّع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال. اهـ

الرَّابِعُ دُخُولُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ فِي نَحْوِ (إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ دُخُولُهَا عَلَى الْاسْمِ، نَحْوِ (إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ)، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ لِشِبْهِهِ بِالْاسْمِ، نَحْوِ ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾^(١)، فَإِذَا قَرَّبَ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ أَشْبَهَ الْمَضَارِعَ الَّذِي هُوَ شَبِيهُهُ بِالْاسْمِ فَجَازَ دُخُولُهَا عَلَيْهِ.

المعنى الثالث: التقليل، وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل (قد يصدق الكذوب) و(قد يوجد البخيل)، وتقليل متعلِّقه، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٢)، أي ما هم عليه هو أقلُّ معلوماته سبحانه، وزعم بعضهم أنَّها في هذه الأمثلة ونحوها للتَّحْقِيقِ، وَأَنَّ التَّقْلِيلَ فِي الْمَثَالِينَ الْأَوَّلِينَ لَمْ يُسْتَفَدَ مِنْ (قد)، بل من قولك (البخيل يوجد) و(الكذوب يصدق)، فإنه إن لم يحمل على أنَّ صدور ذلك منهما قليلٌ كان فاسداً؛ إذ آخر الكلام يناقض أوَّله.

الرَّابِعُ: التَّكْثِيرُ، قَالَ سَيَبَوِيه فِي قَوْلِ الْهَذَلِيِّ [مِنَ الْبَسِيطِ]:

٢٦٨- قَدْ أَتْرَكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ^(٣)

وَقَالَ الزُّخْمَشَرِيُّ فِي ﴿قَدْ نَزَى تَقَلَّبَ وَجْهَكَ﴾^(٤)، أَي رَبِّمَا نَرَى، وَمَعْنَاهُ تَكْثِيرُ الرَّؤْيَةِ،

ثُمَّ اسْتَشْهَدَ بِالْبَيْتِ، وَاسْتَشْهَدَ جَمَاعَةً عَلَى ذَلِكَ بَيْتَ الْعُرُوضِ [مِنَ الْبَسِيطِ]:

٢٦٩- قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشُّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةَ اللَّحْيَيْنِ سَرْحُوبٌ^(٥)

الخامس: التَّحْقِيقُ، نَحْوِ ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾^(٦)، وَقَدْ مَضَى أَنَّ بَعْضَهُمْ حَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٧)، قَالَ الزُّخْمَشَرِيُّ: دَخَلَتْ لِتَوْكِيدِ الْعِلْمِ، وَيَرْجِعُ ذَلِكَ

(١) النحل/ ١٢٤. (٢) النور/ ٦٤.

(٣) كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادٍ، قَالَ الزُّخْمَشَرِيُّ فِي شَرْحِ آيَاتِ سَيَبَوِيه: هُوَ لِلْهَذَلِيِّ، وَقِيلَ: لِعَبِيدِ بْنِ الْأَبْرَصِ، قَالَ: قَدْ: بِمَعْنَى (رَبِّ)، مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ: أَي خَرَجَتْ رُوحَهُ فَاصْفَرَّتْ أَصَابِعُهُ [١/ ٤٩٤].

(٤) البقرة/ ١٤٤.

(٥) قَالَ ابْنُ يَسْعُونَ: الصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ لِعِمْرَانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ، وَقِيلَ إِنَّهُ لِامْرَأَةِ الْقَيْسِ، وَالشُّعْوَاءُ: الْمُنْفَرِّقَةُ، وَجَرْدَاءُ: فَرَسٌ قَصِيرَةُ الشَّعْرِ، وَمَعْرُوقَةُ: قَلِيلَةُ اللَّحْمِ، وَسَرْحُوبٌ: طَوِيلَةٌ مَشْرِفَةٌ [١/ ٤٩٦].

(٦) الشمس/ ٩. (٧) النور/ ٦٤.

إلى توكيد الوعيد، وقال غيره في ﴿ وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ آَعْتَدُوا ﴾^(١): (قد) في الجملة الفعلية المُجَاب بها القسم مثل (إنّ) في الجملة الاسمية المُجَاب بها في إفادة التوكيد، وقد مضى نقل القول بالتقليل في الأولى والتقريب والتوقع في مثل الثانية، ولكن القول بالتحقيق فيهما أظهر. **السادس: النفي**، حكى ابن سيده: (قد كنت في خير فتعرفه) بنصب (تعرف)، وهذا غريب، وإليه أشار في التسهيل بقوله: وربما نفي بـ(قد) فنصب الجواب بعدها. اهـ ومحملة عندي على خلاف ما ذكر، وهو أن يكون كقولك للكذوب: (هو رجلٌ صادقٌ)، ثم جاء النَّصْب بعدها نظراً إلى المعنى، وإن كانا إنما حكما بالنفي لثبوت النَّصْب فغير مستقيم؛ لحيء قوله [من الوافر]:
 ٢٧٠ - وألحق بالحجاز فأستريحا^(٢)
 وقراءة بعضهم ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾^(٣).

مسألة:

قيل: يجوز النَّصْب على الاشتغال في نحو (خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو) مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وهو الظاهر؛ لأنّ (إذا) الفجائية لا يليها إلاّ الجمل الاسمية، وقال أبو الحسن وتبعه ابن عصفور: يجوز في نحو (فإذا زيدٌ قد ضربه عمرو)، ويمتنع بدون (قد)، ووجهه عندي أنّ التزام الاسمية مع (إذا) هذه إنّما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية، فإذا اقترنت بـ(قد) حصل الفرق بذلك؛ إذ لا تقترن الشرطية بها.

(قط):

على ثلاثة أوجه:

أحدها أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات، وتختصُّ بالنفي، يقال: (ما فعلته قط)، والعامّة يقولون: (لا أفعله قط)، وهو لحنٌ، واشتقاقه من قططته أي قطعته، فمعنى (ما فعلته قط): ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأنّ الماضي منقطعٌ عن الحال والاستقبال، وبيّنت لتضمُّنها معني (مذ) و(إلى)؛ إذ المعنى (مذ أن خلقت)، أو (مذ خلقت إلى الآن)، وعلى حركةٍ لثلاً يلتقي ساكنان، وكانت الضمة تشبيهاً بالغايات، وقد تُكسر على أصل التقاء الساكنين، وقد تتبع قافه طاءه في الضمّ، وقد تُخفف طاءه مع ضمّها أو إسكانها.

(١) البقرة/٦٥.

(٢) هو للمغيرة بن حبيّء بن عمرو الحنظلي، وصدّره: سائرُك متزلي لبني تميم، قال الفارسي: قوله: (فأستريح) بالنصب للضرورة؛ لأنّ الوجه رفعه عطفًا على (ألحق)، إذ الكلام موجب، لكنه لما كان في معنى إن ألحق أسريح، أو إن يكن لحاق يكن استراحة، أشبه غير الموجب، فنصبه بإضمار (أن)، وقال ابن يسعون: وقد زعم بعض المتأخرين أنه روي (لأستريحا)، ولا إشكال على هذا [٤٩٧/١].

(٣) الأنبياء/١٨.

والثاني أن تكون بمعنى (حسب)، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء، يقال: قطي وقطي وقطك وقط زيد درهم، كما يقال: حسي وحسبك وحسب زيد درهم، إلا أنها مبنية لأنها موضوعة على حرفين و(حسب) معربة.

والثالث أن تكون اسم فعل بمعنى (يكفي)، فيقال: (قطني) بنون الوقاية كما يقال: (يكفيني)، وتجوز نون الوقاية على الوجه الثاني حفظاً للبناء على السكون كما يجوز في (لدن) و(من) و(عن) كذلك.

حرف الكاف

الكاف المفردة:

جارة وغيرها، والجارّة حرف واسم، والحرف له خمسة معانٍ:
أحدها التّشبيه، نحو (زيدٌ كالأسد).

والثاني التّعليل، أثبت ذلك قومٌ ونفاه الأثرون، وقيد بعضهم جوازَه بأن تكون الكاف مكفوفةً بـ(ما)، كحكاية سيبويه (كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه)، والحق جوازه في الجرّدة من (ما) نحو ﴿ وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾^(١) أي اعجب لعدم فلاحهم، وفي المقرونة بـ(ما) الزائدة كما في المثال، وبـ(ما) المصدرية نحو ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ ﴾^(٢) الآية، قال الأخفش: أي لأجل إرسالي فيكم رسولا منكم فاذكروني، وهو ظاهرٌ في قوله تعالى: ﴿ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ ﴾^(٣)، وأجاب بعضهم بأنه من وضع الخاص موضع العام؛ إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر واحد وهو الإحسان، فهذا في الأصل بمنزلة ﴿ وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾^(٤) والكاف للتشبيه، ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب، وما ذكرناه في الآيتين من أن (ما) مصدرية قاله جماعة، وهو الظاهر، وزعم الزمخشري وابن عطية وغيرهما أنها كافة، وفيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجرّ غير مقتضٍ، واختلف في نحو قوله [من الطويل]:

٢٧١- وطرفك إمّا جتتنا فاحسبته كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر^(٥)

فقال الفارسي: الأصل (كيما) فحذف الياء، وقال ابن مالك: هذا تكلف، بل هي كاف التّعليل و(ما) الكافة، ونصب الفعل بها لشبهها بـ(كي) في المعنى، وزعم أبو محمد الأسود في كتابه المسمى (نزهة الأديب) أن أبا علي حَرَفَ هذا البيت، وأن الصواب فيه:

(١) القصص/٨٢. (٢) البقرة/١٥١. (٣) البقرة/١٩٨. (٤) القصص/٧٧.

(٥) من رواه بلفظ (كما يحسبوا) تأوّل على حذف النون للضرورة، والأصل (يحسبون)، وقال الفارسي: أصله (كيما)، فحذفت الياء للضرورة، والطرف: العين، وما جتتنا: أصله (إن جتتنا) و(ما) زائدة [٤٩٨/١].

إذا جئتَ فامنحَ طرفَ عينيكَ غيرنا لكي يحسبوا البيت
والثالث: الاستعلاء، ذكره الأخفش والكوفيون، وأنَّ بعضهم قيل له: كيف أصبحت؟
 فقال: (كخير)، أي على خير، وقيل: المعنى (بخير)، ولم يثبت محي الكاف بمعنى الباء، وقيل:
 هي للتشبيه على حذف مضاف، أي (كصاحب خير)، وقيل في (كن كما أنت): إنَّ المعنى
 (على ما أنت عليه)، وللتحويين في هذا المثال أعراب: أحدها هذا، وهو أنَّ (ما) موصولة،
 و(أنت) مبتدأٌ حذف خبره، والثاني أنَّها موصولة، و(أنت) خبرٌ حذف مبتدؤه، أي (كالذي
 هو أنت)، وقد قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿ أَجْعَل لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾^(١)، أي كالذي
 هو لهم آلهة، والثالث أنَّ (ما) زائدة ملغاة، والكاف أيضاً جارةٌ كما في قوله [من الطويل]:

وَنَصْرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ^(٢)

و(أنت) ضميرٌ مرفوعٌ أُنيبَ عن المجرور، كما في قولهم: (ما أنا كأنت)، والمعنى (كن فيما
 يُستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى)، والرابع أنَّ (ما) كافةٌ و(أنت) مبتدأٌ حذف خبره، أي
 (عليه) أو (كائن)، وقد قيل في ﴿ كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾ إنَّ (ما) كافةٌ، وزعم صاحب المستوفى
 أنَّ الكاف لا تكفُ بـ(ما)، وردَّ عليه بقوله [من الوافر]:

٢٧٢- وَأَعْلَمُ أَنِّي وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ^(٣)

وقوله [من الطويل]:

٢٧٣- أَخْ مَا جِدُّ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفٌ عَمْرُو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ^(٤)

وإنما يصحُّ الاستدلالُ بهما إذا لم يثبت أنَّ (ما) المصدريةً توصل بالجملة الاسمية،
 الخامس أنَّ (ما) كافةٌ أيضاً، و(أنت) فاعلٌ، والأصل (كما كنت) ثمَّ حذف (كان) فانفصل
 الضمير، وهذا بعيدٌ، بل الظاهر أنَّ (ما) على هذا التقدير مصدريةٌ.

تنبيه:

تقع (كما) بعد الجمل كثيراً صفةً في المعنى، فتكون نعتاً لمصدر أو حالاً، ويحتملها قوله
 تعالى: ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ ﴾^(٥)، فإن قدرته نعتاً لمصدر فهو إمَّا معمولٌ له ﴿ نُعِيدُهُ ﴾،

(١) الأعراف/١٣٨.

(٢) هو الشاهد رقم ٩٠ المتقدم ص ٥٧.

(٣) هو لزياد الأعجم، والبيت استشهد به على كف الكاف عن الجر بـ(ما)، ولذلك رفع (النشوان) على
 الخبرية لـ(أن)، ويروى (لكالنشوان)، ولا شاهد فيه على هذا [٥٠١/١].

(٤) هو لنهشل بن حري يرثي أخاه مالكا، وكان قتل بصفين مع علي بن ابي طالب رضي الله عنه، وقوله (لم
 يخزني): من الخزي، أي لم يهني، أو من الخزابة، أي لم يخجلني، والمشهد: محضر الناس، وسيف عمرو: هي
 الصمصامة، والخيانة من السيف هي النبوة عند الضربة، وكان سيف عمرو لا ينبو [٥٠١/١].

(٥) الأنبياء/١٠٤.

أي (نعيد أول خلق إعادةً مثل ما بدأناه)، أو لـ ﴿ نَطْوِي ﴾ ، أي (نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل)، وإن قدرته حالاً فذو الحال مفعول (نعيده)، أي (نعيده مماثلاً للذي بدأنا)، وتقع كلمة (كذلك) أيضاً كذلك.

فإن قلت: فكيف اجتمعت مع (مثل) في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾^(١) (ومثل) في المعنى نعتٌ لمصدر (قال) المحذوف كما أن (كذلك) نعتٌ له ولا يتعدى عاملٌ واحداً لمتعلقين بمعنى واحد، لا تقول: (ضربت زيدا عمراً)، ولا يكون (مثل) تأكيداً لـ (كذلك)؛ لأنه أبيض منه، كما لا يكون (زيد) من قولك: (هذا زيدٌ يفعل كذا) تأكيداً لـ (هذا) لذلك، ولا خبراً لمحذوفٍ بتقدير الأمر كذلك؛ لما يؤدّي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله؟ قلت: (مثل) بدل من (كذلك) أو بيان أو نصب بـ (يعلمون)، أي (لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى)، فـ (مثل) بمنزلتها في (مثلك لا يفعل كذا)، أو نصب بـ (قال)، أو الكاف مبتدأً والعائد محذوفٌ، أي (قاله)، وردّ ابن السّجري ذلك على مكّي بأن قال: قد استوفى معموله وهو (مثل)، وليس بشيء؛ لأنّ (مثل) حيثنّ مفعولٌ مطلقٌ أو مفعولٌ به لـ (يعلمون)، والضّمير المقدر مفعولٌ به لـ (قال).

والمعنى الرابع: المبادرة، وذلك إذا أتصلت بـ (ما) في نحو (سلم كما تدخل)، و(صل كما يدخل الوقت)، ذكره ابن الحُبّاز في التّهایة وأبو سعيد السّيرافي وغيرهما، وهو غريب جداً.

والخامس: التّوكيد، وهي الزّائدة، نحو ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٢)، قال الأکثرون: التّقدير (ليس شيءٌ مثله)؛ إذ لو لم تقدّر زائدةً صار المعنى (ليس شيءٌ مثل مثله) فيلزم المحال وهو إثبات المثل، وإنّما زيدت لتوكيد نفي المثل لأنّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، قاله ابن جني، ولأنّهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحدٍ قالوا: (مثلك لا يفعل كذا)، ومرادهم إنّما هو النّفي عن ذاته، ولكنّهم إذا نفوه عمّن هو على أخصّ أوصافه فقد نفوه عنه.

وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثمّ اختلّف فقيل: الزّائد (مثل) كما زيدت في ﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنُمْ بِهِ ﴾^(٣)، قالوا: وإنّما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضّمير. اهـ، والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت، وأمّا ﴿ بِمِثْلِ مَا ءَامَنُمْ بِهِ ﴾ فقد يشهد للقائل بزيادة (مثل) فيها قراءة ابن عباس ﴿ بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ ﴾، وقد تُؤوّل قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق، أي (إيماناً مثل إيمانكم به)، أي بالله سبحانه، أو بمحمّدٍ عليه الصّلاة والسّلام، أو بالقرآن، وقيل: (مثل) للقرآن و(ما) للتّوراة، أي

(١) البقرة/١١٨.

(٢) الشورى/١١.

(٣) البقرة/١٣٧.

(فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتهم بكتابهم)، وفي الآية الأولى قولٌ ثالثٌ، وهو أن الكاف ومثلاً لا زائد منهما، ثم اختلف فقيل: (مثل) بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصفة، وقيل: الكاف اسمٌ مؤكِّدٌ بـ(مثل) كما عكس ذلك من قال [من الرجز]:

٢٧٤- فَصِيرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ^(١)

وأما الكاف الاسمِيَّة الجارَّة فمرادفةٌ لـ(مثل)، ولا تقع كذلك عند سيويه والمحققين إلا في الضرورة، كقوله [من الرجز]:

٢٧٥- يَضْحَكُنَّ عَنِ كَالْبَرْدِ الْمَنَهُمَّ^(٢)

وقال كثيرٌ منهم الأخفش والفارسي: يجوز في الاختيار، فجوزوا في نحو (زيد كالأسد) أن تكون الكاف في موضع رفع و(الأسد) مخفوضاً بالإضافة.

ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيراً، قال الزمخشريُّ في ﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾^(٣): إنَّ الضمير راجعٌ للكاف من ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾، أي فأنفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور. انتهى، ووقع مثل ذلك في كلام غيره، ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل (مررت بكالأسد).

وتتعيَّن الحرفِيَّة في موضعين: أحدهما أن تكون زائدة، خلافاً لمن أجاز زيادة الأسماء، والثاني أن تقع هي ومخفوضها صلةً، كقوله [من الرجز]:

٢٧٦- مَا يُرْتَجَى وَمَا يُخَافُ جَمْعًا

فَهُوَ الَّذِي كَاللِّيثِ وَالغَيْثِ مَعًا^(٤)

خلافاً لابن مالك في إجازته أن يكون مضافاً ومضافاً إليه على إضمار مبتدأ كما في قراءة بعضهم ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾^(٥)، وهذا تخريجٌ للفصيح على الشَّاذِّ، وأما قوله [من الرجز]:

٢٧٧- وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفِنُ^(٦)

(١) العصف: التبن، قال الأعمش: استشهد به سيويه على إدخال مثل على الكاف ضرورة، والتقدير: مثل عصف، وحسن الجمع بين (مثل) والكاف اختلاف لفظيها مع ما قصده من المبالغة في التشبيه، ولو كرر المثل لم يحسن، وقال العيني: هو لرؤية [٥٠٣/١].

(٢) هو للعجاج، يصف نسوة يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطافة ونظافة، والبيت استشهد به على وقوع الكاف اسماً بمعنى (مثل)، بدليل دخول حرف الجر عليها [٥٠٣/١].

(٣) آل عمران/٤٩.

(٤) أورده السيوطي بدون نسبة ولا تعليق [٥٠٤/١].

(٥) الأنعام/١٥٤.

(٦) هذا للخطام الجاشعي، قال ابن يسعون: أي رب أثنائي صاليات، فجعل الواو واو (رب)، والظاهر خلافه، بل هي واو العطف، أي وغير صاليات، وقد تفتن لذلك العيني [٥٠٤/١].

فيحتمل أن الكافين حرفان أُكِّدَ أولهما بثنائيهما، كما قال [من الوافر]:

٢٧٨ - ولا للما بهم أبداً دواءً^(١)

وأن يكونا اسمين أُكِّدَ أيضاً أولهما بثنائيهما، وأن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً.

وأما الكاف غير الجارة فنوعان: مضمَّرٌ منصوبٌ أو مجرورٌ نحو ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾^(٢)، وحرفٌ معنى لا محلَّ له ومعناه الخطاب، وهي اللاحقة لاسم الإشارة نحو (ذلك) و(تلك)، وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم: (إياك) و(إياكما) ونحوهما، هذا هو الصَّحِيح، ولبعض أسماء الأفعال نحو (حيهلك) و(رويدك) و(النجاءك)، ولـ(أرأيت) بمعنى أخبرني نحو ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾^(٣)، فالتاء فاعلٌ، والكاف حرف خطابٍ، هذا هو الصَّحِيح، وهو قول سيبويه، وعكس ذلك الفراء فقال: التاء حرف خطابٍ، والكاف فاعلٌ لكونها المطابقة للمسند إليه، ويردُّه صحَّة الاستغناء عن الكاف، وأنها لم تقع قطُّ مرفوعةً، وقال الكسائي: التاء فاعلٌ، والكاف مفعولٌ، ويلزمه أن يصحَّ الاقتصار على المنصوب في نحو (أرأيتك زيداً ما صنع)؛ لأنَّه المفعول الثاني، ولكنَّ الفائدة لا تتمُّ عنده، وأما ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾ فالمفعول الثاني محذوفٌ، أي (لِمَ كَرَّمْتَهُ عَلَيَّ) وأنا خيرٌ منه؟، وقد تلحق ألفاظاً آخر شذوذاً، وحمل على ذلك الفارسيُّ قوله [من الوافر]:

٢٧٩ - لسان السوء تُهديها إلينا وَحِنتَ وما حسبتُك أنْ تحيناً^(٤)

لثلاً يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر، وقيل يحتمل كون أن وصلتها بدلاً من الكاف ساداً مسدداً للمفعولين كقراءة حمزة ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ ﴾^(٥) بالخطاب.

(كبي):

على ثلاثة أوجهٍ

أحدها: أن تكون اسماً مختصراً من (كيف)، كقوله [من البسيط]:

٢٨٠ - كَي تَجْنُحُونَ إِلَى سَلْمٍ وَمَا تُثِرْتِ قِتْلَاكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِّمُ^(٦)

أراد (كيف) فحذف الفاء، كما قال بعضهم: (سو أفعَل) يريد (سوف).

(١) صدره: **فلا والله لا يُلْفَى لما بي**، هذا آخر قصيدة لمسلم بن معبد الأسدي يشكو اعتداء المصدقين على إبله [٥٠٥/١].

(٢) الضحى/٣. (٣) الإسراء/٦٢.

(٤) أورده السيوطي بلا نسبة ولا تعليق [٥٠٦/١]. (٥) آل عمران/١٧٨.

(٦) هو من أبيات الكتاب، و(كبي) لغة في (كيف)، أي كيف تجنحون، أي تملون، وسلم: صلح، والواو حالية، و**ثُجِرْتِ**: يقال: ثارت القتيل: قتلت قاتله، و**لَطَى الْهَيْجَاءِ**: أي نار الحرب، وهو مبتدأ خبره (تضطرم)، أي تشتعل [٥٠٧/١].

الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل معني وعملاً، وهي الداخلة على (ما) الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: (كيمة؟) بمعنى (لمه)، وعلى (ما) المصدرية في قوله [من الطويل]:
 ٢٨١- إذا أنت لم تنفع فضرر فإئتما يُرجى الفتى كيما يضر وينفع^(١)
 وقيل: (ما) كافة، وعلى (أن) المصدرية مضمرة نحو (جتك كي تكرمني) إذا قدرت النصب بد(أن).

الثالث: أن تكون بمنزلة (أن) المصدرية معني وعملاً، وذلك في نحو ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾^(٢)، ويؤيده صحة حلول (أن) محلها، ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل، ومن ذلك (جتك كي تكرمني)، وقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾^(٣) إذا قدرت اللام قبلها، فإن لم تُقدّر فهي تعليلية جارة، ويجب حينئذ إضمار (أن) بعدها، ومثله في الاحتمالين قوله [من الطويل]:

٢٨٢- أردت لكيما أن تطير بقربتي^(٤)
 ف(كي) إما تعليلية مؤكدة للام، أو مصدرية مؤكدة بد(أن)، ولا تظهر (أن) بعد (كي) إلا في الضرورة، كقوله [من الطويل]:

٢٨٣- فقالت أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تغر وتخدعا^(٥)
 وعن الأخفش أن (كي) جارة دائماً، وأن النصب بعدها بد(أن) ظاهرة أو مضمرة، ويردّه نحو ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾^(٦)، فإن زعم أن (كي) تأكيد للام كقوله [من الوافر]:
 ولا للما بهم أبدا دواء^(٧)
 رد بأن الفصح المقيس لا يخرج على الشاذ، وعن الكوفيين أنها ناصبة دائماً، ويردّه قولهم: (كيمة؟) كما يقولون: (لمه؟) وقول حاتم [من الطويل]:

٢٨٤- وأوقدت ناري كي ليصير ضوءها وأخرجت كلبى وهو في البيت داخله^(٨)

(١) قيل: هو للناطقة الذيباني، وقيل: للناطقة الجعدي، وقوله: (إذا أنت) من باب الإضمار على شريطة التفسير؛ لأن (إذا) لا تدخل إلا على الفعل، و(ما) في (كيما) مصدرية، وقيل: كافة [٥٠٧/١].

(٢) الحديد/٣٢. (٣) الحشر/٧.

(٤) تمامه: فتركها شئاً ببيداء بلقع، يجوز في (لكيما) كون (كي) تعليلية مؤكدة باللام، وكونها مصدرية مؤكدة بد(أن) زائدة غير عاملة، والعمل ل(كي)، ويقال: طار به: إذا ذهب به سريعا [٥٠٨/١].

(٥) هو الجميل، وعزاه بعضهم لحسان، وماحاً: من المنح، وهو العطاء، ولسانك: مفعول ثان له، والتصريح بد(أن) بعد (كيما) ضرورة، وألف (تخدعا) للإطلاق [٥٠٨/١].

(٦) الحديد/٣٢. (٧) تقدم ص ١٥٣ برقم ٢٧٨.

(٨) عزاه المصنف لحاتم الطائي، وعزاه صاحب الحماسة للنمري، وقوله: (وهو في البيت داخله) في البيت موضع خبر الابتداء، وليس بلغو، و(داخله) خبر ذات، والهاء من (داخله) تعود إلى (البيت) [٥٠٩/١].

لأنَّ لام الجرِّ لا تفصل بين الفعل وناصبه، وأجابوا عن الأوَّل بأنَّ الأصل (كي يفعل ماذا؟) ويلزمهم كثرة الحذف، وإخراج (ما) الاستفهامية عن الصِّدر، وحذف ألفها في غير الجرِّ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النَّصب، وكلُّ ذلك لم يثبت، نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾^(١) " فيذهب كما فيعود ظهره طبقاً واحداً، أي (كيما يسجد) وهو غريبٌ جدًّا لا يحتمل القياس عليه.

تنبيه:

إذا قيل: (جئت لتكرمني) بالنَّصب فالنَّصب بـ(أن) مضمرة، وجوز أبو سعيد كونَ المضمَّر (كي)، والأوَّل أولى؛ لأنَّ (أن) أمكن في عمل النَّصب من غيرها، فهي أقوى على التَّجوز فيها بأن تعمل مضمرة.

(كم):

على وجهين: خبرية بمعنى كثير، واستفهامية بمعنى أي عدد، ويشتركان في خمسة أمور: الاسمية، والإبهام، والافتقار إلى التَّمييز، والبناء، ولزوم التَّصدير، وأما قول بعضهم في ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهَلَّكْنَا قَبْلَهُمْ مِمَّ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَهُمْ لَا يَرَجِعُونَ ﴾^(٢): أبدلت (أن) وصلتها من (كم) فمردودٌ بأنَّ عامل البدل هو عامل المبدل منه، فإن قُدِّر عامل المبدل منه ﴿ يَرَوْا ﴾ ﴿ فـ(كم) لها الصِّدر فلا يعمل فيها ما قبلها، وإن قدر ﴿ أَهَلَّكْنَا ﴾ فلا تسلط له في المعنى على البدل، والصَّواب أنَّ (كم) مفعولٌ لـ﴿ أَهَلَّكْنَا ﴾، والجملة إمَّا معمولة لـ﴿ يَرَوْا ﴾ على أنَّه علقَ عن العمل في اللفظ و(أن) وصلتها مفعولٌ لأجله، وإمَّا معترضة بين ﴿ يَرَوْا ﴾ وما سدَّ مسدَّ مفعوليه وهو (أن) وصلتها، وكذلك قول ابن عصفور في ﴿ أَوْلَمْ يَهْدِ هُمْ كَمْ أَهَلَّكْنَا ﴾^(٣): إنَّ (كم) فاعل مردودٌ بأنَّ (كم) لها الصِّدر، وقوله إنَّ ذلك جاء على لغةٍ رديئةٍ حكاها الأخفش عن بعضهم أنه يقول: (ملكتم كم عبيد) فيخرجها عن الصِّدرية خطأً عظيم؛ إذ خرَّج كلام الله سبحانه على هذه اللغة، وإمَّا الفاعل ضمير اسم الله سبحانه، أو ضمير العلم، أو الهدى المدلول عليه بالفعل، أو جملة ﴿ أَهَلَّكْنَا ﴾ على القول بأنَّ الفاعل يكون جملةً إمَّا مطلقاً أو بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي نحو (ظهر لي أقام زيد)، وجوز أبو البقاء كونه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة، وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخِّر.

ويفتقران في خمسة أمور:

أحدها أنَّ الكلام مع الخبرية محتملٌ للتَّصديق والتَّكذيب، بخلافه مع الاستفهامية.

(٣) السجدة/ ٢٦.

(٢) يس/ ٣١.

(١) القيامة/ ٢٢.

الثاني أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً؛ لأنه مخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه؛ لأنه مستخبر.

الثالث أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة، بخلاف المبدل من الاستفهامية، يقال في الخبرية: (كم عبيد لي، خمسون، بل ستون)، وفي الاستفهامية: (كم مالك؟ أعشرون أم ثلاثون).
الرابع أن تمييز (كم) الخبرية مفرداً أو مجموع، تقول: (كم عبد ملكت)، و(كم عبيد ملكت)، قال [من المديد]:

٢٨٥- كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا^(١)

وقال الفرزدق [من الكامل]:

٢٨٦- كم عمّة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت عليّ عشاري^(٢)

ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفرداً، خلافاً للكوفيّين.

الخامس أن تمييز الخبرية واجب الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوب، ولا يجوز جرّه مطلقاً، خلافاً للفرّاء والزجاج وابن السراج وآخرين، بل يشترط أن تجرّ (كم) بحرف جرّ فحينئذٍ يجوز في التمييز وجهان: النصب وهو الكثير، والجرّ خلافاً لبعضهم، وهو بـ(من) مضمرة وجوباً لا بالإضافة، خلافاً للزجاج.

وتلخص أن في جرّ تمييزها أقوالاً: الجواز والمنع والتفصيل، فإن جرّت هي بحرف جرّ نحو (بكم درهم اشترت) جاز، وإلا فلا.

وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز (كم) الخبرية إذا كان الخبر مفرداً، وروي قول الفرزدق:

كم عمّة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت عليّ عشاري

بالخفض على قياس تمييز الخبرية، وبالنصب على اللغة التميمية، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكم، أي (أخبرني بعدد عمّاتك وخالاتك اللاتي كنّ يخدمني فقد نسيتهن)، وعليهما فـ(كم) مبتدأ خبره (قد حلبت)، وأفرد الضمير حملاً على لفظ (كم)، وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة؛ لكونه قد وُصفَ بـ(لك) وبـ(فدعاء) محذوفة مدلولاً عليها بالمذكورة؛ إذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفتح، كما حذف (لك) من صفة (خالة) استدلالاً عليها

(١) قال العيني: لم يسم قائله، وباد: هلك، والسوقة: ما دون الملك، ونعيم: عطفاً على ملوك، تقديره: وكم باد نعيم سوقة، والبيت استشهد به على استعمال ضمير (كم) جمعاً مجروراً [٥١١/١].

(٢) من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً، والفعاء: من الفدع، وهو ميل في أصل القدم عند الكعب بينها وبين الساق، وهو في الكف ميل بينها وبين الذراع عند الرسغ، والعشار: جمع عشاء، وهي الناقة التي دخلت في الشهر العاشر من حملها [٥١١/١].

بـ(لك) الأولى، والخبر (قد حلبت)، ولا بدّ من تقدير (قد حلبت) أخرى؛ لأنّ المخبر عنه في هذا الوجه متعدّد لفظاً ومعنى، ونظيره (زينبٌ وهندٌ قامت)، و(كم) على هذا الوجه ظرفٌ أو مصدرٌ، والتّمييز محذوفٌ، أي (كم وقت أو حلبة).

(كأَيُّ):

اسمٌ مركّبٌ من كاف التّشبيه و(أي) المنوثة، ولذلك جاز الوقف عليها بالتّون؛ لأنّ التّونين لمّا دخل في التّركيب أشبه التّون الأصليّة، ولهذا رُسم في المصحف نوّناً، ومن وقف عليها بجذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف.

وتوافق (كأي) (كم) في خمسة أمور: الإبهام، والافتقار إلى التّمييز، والبناء، ولزوم التّصدير، وإفادّة التّكثير تارةً - وهو الغالب نحو ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِيضُونَ كَثِيرٌ ﴾^(١) - والاستفهام أخرى، وهو نادرٌ، ولم يثبت إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك، واستدلّ عليه بقول أبي بن كعب لابن مسعود رضي الله عنهما: (كأيُّ تقرأ سورة الأحزاب آيةً؟) فقال: (ثلاثاً وسبعين).

وتخالفها في خمسة أمور:

أحدها أنّها مركبةٌ و(كم) بسيطةٌ على الصّحيح، خلافاً لمن زعم أنّها مركبةٌ من الكاف و(ما) الاستفهاميّة ثمّ حذفتُ ألفها لدخول الجارّ وسكنت ميمها للتّخفيف لتثقل الكلمة بالتّركيب. والثّاني أنّ ممّيزها مجرورٌ بـ(من) غالباً، حتّى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويردّه قولُ سيبويه: و(كأيُّ رجلاً رأيت)، زعم ذلك يونس، و(كأيُّ قد أتانا رجلاً)، إلا أنّ أكثر العرب لا يتكلّمون به إلاّ مع (من). انتهى، ومن الغالب قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ ﴾^(١)، و﴿ وَكَأَيِّن مِّن آيَةٍ ﴾^(٢)، و﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ ﴾^(٣)، ومن النّصب قوله [من الخفيف]:
٢٨٧ - اطرد اليأس بالرجا فكأيُّ أَلما حَمَّ يَسْرُهُ بَعْدَ عُسْرٍ^(٤)

وقوله [من الطويل]:

٢٨٨ - وكائن لنا فضلاً عليكم ومِنَّةٌ قديماً ولا تدرون ما من منعمٍ^(٥)

والثّالث أنّها لا تقع استفهاميّة عند الجمهور، وقد مضى.

والرّابع أنّها لا تقع مجرورةً، خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور، أجازا (بكأيُّ تبع هذا الثوب).

والخامس أنّ خبرها لا يقع مفرداً.

(١) آل عمران/١٤٦. (٢) يوسف/١٠٥. (٣) العنكبوت/٦٠.

(٤) قال العيني: لم يسم فاعله، واليأس: القنوط، وآلماً: اسم فاعل من ألم يألّم، وحَمَّ: قُدِّرَ [٥١٣/٢].

(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٥١٣/٢].

(كذا):

ترد على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما، وهما كاف التثنية و(ذا) الإشارية، كقولك: (رأيت زيداً فاضلاً ورأيت عمراً كذا)، وقوله [من الوافر]:

٢٨٩- وأسلمني الزمانُ كذا فلا طربٌ ولا أُنسٌ^(١)

وتدخل عليها (ها) التثنية، كقوله تعالى: ﴿ أَهَكَذَا عَرَشُكَ ﴾^(٢).

والثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنياً بها عن غير عدد، كقول أئمة اللغة: (قيل لبعضهم: أما بمكان كذا وكذا وجد، فقال: بلى و(جاذ) فنصب بإضمار (أعرف)، وكما جاء في الحديث أنه يُقال للعبد يوم القيامة: (أتذكر يوم كذا وكذا فعلت فيه كذا وكذا؟).

الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنياً بها عن العدد، فتوافق (كأي) في أربعة أمور: التركيب، والبناء، والإبهام، والافتقار إلى التمييز. وتخالفها في ثلاثة أمور:

أحدها أنها ليس لها الصدر، تقول: (قبضت كذا وكذا درهماً).

الثاني أن تمييزها واجب النصب، فلا يجوز جرُّه بـ(من) اتفاقاً، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين، أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: (كذا ثوب) و(كذا أثواب) قياساً على العدد الصريح، ولهذا قال فقهاؤهم إنه يلزم بقول القائل: (له عندي كذا درهم) مئة، ويقول: (كذا درهم) ثلاثة، ويقول: (كذا كذا درهماً) أحد عشر، ويقول: (كذا درهماً) عشرون، ويقول: (كذا وكذا درهماً) أحد وعشرون؛ حملاً على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح، ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسألتي بالإضافة المبرِّد والأخفش وابن كيسان والسيِّرافي وابن عصفور، ووهب ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازته المبرِّد ومن ذكر معه.

الثالث أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها، كقوله [من الطويل]:

٢٩٠- عِدِ النَّفْسِ نَعْمَى بَعْدَ بَوْسَاكَ ذَاكِرًا كَذَا وَكَذَا لَطْفًا بِهِ نُسِي الْجَهْدُ^(٣)

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا: (كذا درهماً)، ولا (كذا كذا درهماً)، وذكر ابن مالك أنه مسموعٌ ولكنّه قليل.

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٥١٤/٢]. (٢) النمل/٤٢.

(٣) لم يسم قائله، ونُعْمَى: النعمة، وبُوسَى: الشدة، مثل البأساء، والجهد: المشقة، ونُسِي: من النسيان، أو بمعنى الترك، ونُعْمَى: مفعول ثانٍ لـ(عِد) بتقدير الباء، وذاكراً: حال من الضمير من (عد)، و(كذا) مفعول (ذاكراً)، و(كذا) الثاني عطف عليه، وهما كناية عن العدد، ولطفًا: تمييز، وجملة (به نسي الجهد) صفة (لطفًا) [٥١٤/٢].

(كَلَاً)

مركبةٌ عند ثعلب من كاف التشبيه و(لا) التافية، قال: وإنما شُدِّدَتْ لأُمرها لتقوية المعنى ولدفع توهُم بقاء معنى الكلمتين، وعند غيره هي بسيطة.

وهي عند سيويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرفٌ معناه الردع والزجر، لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتَّى إنَّهم يُجيزون أبداً الوقفَ عليها والابتداء بما بعدها، وحتَّى قال جماعةٌ منهم: متى سمعتَ (كَلَاً) في سورةٍ فاحكم بأنَّها مكِّيَّةٌ؛ لأنَّ فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكَّة؛ لأنَّ أكثر العُتُوِّ كان بها، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ لزوم المكِّيَّةِ إنَّما يكون عن اختصاص العُتُوِّ بها لا عن غلبته، ثمَّ لا تمتنع الإشارة إلى عتوِّ سابق، ثمَّ لا يظهر معنى الزجر في (كَلَاً) المسبوقة بنحو ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾^(١)، ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٢)، ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتِهِ ﴾^(٣)، وقولهم: (المعنى: انتهِ عن ترك الإيمان بالتصوير في أيِّ صورةٍ ما شاء الله وبالبعث وعن العجلة بالقرآن) تعسَّف؛ إذ لم يتقدَّم في الأوَّلین حكايةٌ نفي ذلك عن أحد، ولطول الفصل في الثالثة بين (كَلَاً) وذكر العجلة، وأيضاً فإنَّ أوَّل ما نزل خمس آياتٍ من أوَّل سورة العلقِ ثمَّ نزل ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ ﴾^(٤)، فجاءت في افتتاح الكلام، والوارد منها في التَّزِيل ثلاثة وثلاثون موضعاً كلُّها في النُّصْف الأخير.

ورأى الكسائيُّ وأبو حاتمٍ ومَن وافقهما أنَّ معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها، فزادوا فيها معنىً ثانياً يصحُّ عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها، ثمَّ اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال: أحدها للكسائيُّ ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى (حقاً)، والثاني لأبي حاتمٍ ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى (ألاً) الاستفتاحية، والثالث للنضر بن شُمَيْلٍ والفراء ومَن وافقهما، قالوا: تكون حرفٌ جوابٍ بمنزلة (إي) و(نعم)، وحملوا عليه ﴿ كَلَّا وَالْقَهْرِ ﴾^(٥) فقالوا: معناه (إي والقمر).

وقول أبي حاتمٍ عندي أوَّل من قولهما؛ لأنَّه أكثر اطِّراداً؛ فإنَّ قول النَّضْرِ لا يتأتَّى في آيتي (المؤمنون) و(الشُّعراء) على ما سيأتي، وقول الكسائيِّ لا يتأتَّى في نحو ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبِيَاءِ لَمُحْجُوبُونَ ﴾^(٦)، ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَشَدِيدٌ ﴾^(٧)، ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾^(٨)؛ لأنَّ (أنَّ) تكسر بعد (ألاً) الاستفتاحية، ولا تكسر بعد (حقاً) ولا بعد ما كان بمعناها، ولأنَّ تفسير حرفٍ بحرفٍ أوَّل من تفسير حرفٍ باسم، وأما قول مكِّي إنَّ (كَلَاً) على رأي الكسائيِّ اسمٌ إذا كانت بمعنى حقاً فبعيدٌ؛ لأنَّ اشتراك اللَّفْظ بين الاسمِيَّة والحرفِيَّة قليلٌ ومخالفٌ للأصل ومُحْوَجٌ لتكَلُّف دعوى علةٍ لبنائها، وإلَّا فلم لا نُوتت؟

(١) الانفطار/٨. (٢) الانفطار/٦. (٣) القيامة/١٩. (٤) العلق/٦.
(٥) المدثر/٣٢. (٦) المطففين/١٨. (٧) المطففين/٧. (٨) المطففين/١٥.

وإذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقفُ عليها والابتداءُ بها على اختلاف التقديرين، والأرجح حملها على الردع؛ لأنه الغالب فيها، وذلك نحو ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا . كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ ﴾^(١)، ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا . كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾^(٢).

وقد تتعين للردع أو الاستفتاح نحو ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ . لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ ﴾^(٣)؛ لأنها لو كانت بمعنى (حقاً) لما كسرت همزة (إن)، ولو كانت بمعنى (نعم) لكانت للوعد بالرجوع؛ لأنها بعد الطلب، كما يقال: (أكرم فلاناً) فتقول: (نعم)، ونحو ﴿ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ . قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾^(٤)؛ وذلك لكسر (إن)، ولأن (نعم) بعد الخبر للتصديق.

وقد يمتنع كونها للزجر نحو ﴿ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلنَّاسِ . كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴾^(٥)؛ إذ ليس قبلها ما يصح رده.

وقول الطبري وجماعة "إنه لما نزل عدد خزنة جهنم ﴿ عَلَيَّا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾^(٦) قال بعضهم: اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر، فنزل ﴿ كَلَّا ﴾ زجراً له "قول متعسف؛ لأن الآية لم تتضمن ذلك.

تنبيه:

قريء ﴿ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾^(٧) بالتثوين، إما على أنه مصدر (كل) إذا أعياء، أي (كلوا في دعواهم وانقطعوا)، أو من الكل وهو الثقل، أي حملوا كلاً، وجوز الزمخشري كونه حرف الردع وتوون، كما في ﴿ سَلَسِلَا ﴾^(٨)، ورده أبو حيان بأن ذلك إنما صح في ﴿ سَلَسِلَا ﴾ لأنه اسم أصله التثوين، فرجع به إلى أصله للتناسب، أو على لغة من يصرف ما لا ينصرف مطلقاً، أو بشرط كونه مفاعل أو مفاعيل. اهـ

وليس التوجيه منحصرًا عند الزمخشري في ذلك، بل جوز كون التثوين بدلاً من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية، ثم إنه وصل بنية الوقف، وجزم بهذا الوجه في ﴿ قَوَارِيرًا ﴾^(٩) وفي قراءة بعضهم ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ ﴾^(١٠) بالتثوين، وهذه القراءة مصححة لتأويله في (كلاً)؛ إذ الفعل ليس أصله التثوين.

(١) مريم/٧٨، ٧٩. (٢) مريم/٨١، ٨٢. (٣) المؤمنون/٩٩، ١٠٠. (٤) الشعراء/٦١، ٦٢.

(٥) المدثر/٣١، ٣٢. (٦) المدثر/٣٠. (٧) مريم/٨٢. (٨) الإنسان/٤.

(٩) الإنسان/١٥. (١٠) الفجر/٤.

(كَأَنَّ):

حرفٌ مركبٌ عند أكثرهم، حتَّى ادَّعى ابن هشام وابنُ الحُبَّازَ الإجماعَ عليه، وليس كذلك، قالوا: والأصل في (كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدًا): إِنَّ زَيْدًا كَأَسَدٍ، ثم قُدِّمَ حرفُ التَّشْبِيهِهِ اِهْتِمَامًا بِهِ فَفُتِحَتْ هَمْزُهُ (أَنَّ) لدخول الجارِّ عليه، ثمَّ قال الزَّجَّاجُ وابنُ جَنِّي: ما بعد الكاف جرُّ بها. قال ابنُ جَنِّي: وهي حرفٌ لا يتعلَّقُ بشيءٍ؛ لفارقتَه الموضعَ الَّذِي تتعلَّقُ فيه بالاستقرار، ولا يُقدَّرُ له عاملٌ غيرُه؛ لتمام الكلام بدونه، ولا هو زائدٌ؛ لإفادته التَّشْبِيهِهِ. وليس قوله بأبعدَ من قول أبي الحسن إنَّ كافَ التَّشْبِيهِهِ لا تتعلَّقُ دائمًا. ولمَّا رأى الزَّجَّاجُ أنَّ الجارَّ غيرَ الزَّائِدِ حَقُّهُ التَّعلُّقُ قَدَّرَ الكافَ هنا اسمًا بمنزلة (مثل)، فلزمه أن يُقدَّرَ له موضعًا فقدَّره مبتدأ، فاضطرَّ إلى أن قَدَّرَ له خبرًا لم يُنطَقْ به قطُّ، ولا المعنى مفتقرٌ إليه، فقال: معنى (كَأَنَّ زَيْدًا أَخُوكَ): مثل أخوةٍ زيدٍ إِيَّاكَ كائنٌ. وقال الأكثرون: لا موضع لـ(أَنَّ) وما بعدها؛ لأنَّ الكافَ و(أَنَّ) صارَا بالتَّركيبِ كلمةً واحدةً، وفيه نظر؛ لأنَّ ذاك في التَّركيبِ الوضعيِّ لا في التَّركيبِ الطَّارِئِ في حال التَّركيبِ الإسناديِّ.

والمخلص عندي من الإشكال أن يُدعى أنَّها بسيطةٌ، وهو قول بعضهم. وفي شرح الإيضاح لابن الحُبَّاز: ذهب جماعةٌ إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتَّركيبِ، لا لأنَّها معمولةٌ للكاف كما قال أبو الفتح، وإلَّا لكان الكلام غيرَ تامٍّ، والإجماع على أنَّه تامٌّ. اه، وقد مضى أنَّ الزَّجَّاجَ يراه ناقصًا. وذكروا لـ(كَأَنَّ) أربعة معانٍ:

أحدها: - وهو الغالب عليها والمُتَّفِقُ عليه - التَّشْبِيهِهِ، وهذا المعنى أطلقه الجمهور لـ(كَأَنَّ)، وزعم جماعةٌ - منهم ابن السَّيِّدِ البَطْلِيوسِي - أنَّه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسمًا جامدًا، نحو (كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدًا)، بخلاف (كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمًا) أو (في الدَّارِ) أو (عندك) أو (يقوم)، فإنَّها في ذلك كلُّه للظَّنِّ. **والثَّاني:** الشُّكُّ والظَّنُّ، وذلك فيما ذكرنا، وحمل ابن الأنباري عليه (كَأَنَّكَ بالشتاء مقبلٌ)، أي أظنُّه مقبلًا.

والثَّالث: التَّحْقِيقُ، ذكره الكوفيُّون والزَّجَّاجِي، وأنشدوا عليه [من الوافر]:

٢٩١- فأصبح بطنُ مَكَّةَ مُقَشَّعِرًا^(١) كأنَّ الأرضَ ليسَ بها هشامٌ

أي (لأنَّ الأرضَ)؛ إذ لا يكون تشبيهاً، لأنَّه ليس في الأرض حقيقةً.

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٥١٥/٢]، وهو للحارث بن خالد المخزومي في رثاء هشام بن المغيرة.

فإن قيل: فإذا كانت للتَّحْقِيقِ فمن أين جاء معنى التعليل؟ قلت: من جهة أن الكلام معها في المعنى جوابٌ عن سؤالٍ عن العلةَ مقدَّر، ومثله ﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾^(١).

وأجيب بأمور: أحدها أن المراد بالطَّرْفِيَّةِ الكون في بطنها، لا الكون على ظهرها، فالمعنى أنه كان ينبغي ألا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه؛ لأنه لها كالغيث. الثاني أنه يحتمل أن هشامًا قد خلف من يسدُّ مسدَّهُ، فكأنه لم يمت. الثالث أن الكاف للتعليل و(أن) للتوكيد، فهما كلمتان لا كلمة، ونظيره ﴿ وَيَكَّانَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾^(٢)، أي أعجب لعدم فلاح الكافرين.

والرابع: التَّقْرِيبُ، قاله الكوفيون، وحملوا عليه (كأنك بالشتاء مقبل)، و(كأنك بالفرج آتٍ)، و(كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل)، وقول الحريري [من الهزج]:
كأني بك تنحطُ^(٣)

وقد اختلف في إعراب ذلك فقال الفارسيُّ: الكاف حرف خطاب، والباء زائدة في اسم (كأن)، وقال بعضهم: الكاف اسم (كأن)، وفي المثال الأوَّل حذف مضاف، أي (كأن زمانك مقبل بالشتاء)، ولا حذف في (كأنك بالدنيا لم تكن)، بل الجملة الفعلية خبر، والباء بمعنى (في) وهي متعلقة بـ(تكن)، وفاعل تكن ضمير المخاطب، وقال ابن عصفور: الكاف والياء في كأنك وكأني زائدتان كافتان لـ(كأن) عن العمل كما تكفها (ما)، والياء زائدة في المبتدأ، وقال ابن عمرو: المتصل بـ(كأن) اسمها، والطرف خبرها، والجملة بعده حال، بدليل قولهم: (كأنك بالشمس وقد طلعت) بالواو، ورواية بعضهم (ولم تكن) (ولم تزل) بالواو، وهذه الحال متممة لمعنى الكلام، كالحال في قوله تعالى: ﴿ فَمَا هُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾^(٤) وكـ(حتى) وما بعدها في قولك: (ما زلت يزيد حتى فعل)، وقال المطرزي: الأصل (كأني أبصرك تنحط)، و(كأني أبصر الدنيا لم تكن)، ثم حذف الفعل وزيدت الباء.

مسألة:

زعم قومٌ أن (كأن) قد تنصب الجزأين، وأنشدوا [من الرجز]:

٢٩٢- كأن أذنيه إذا تشوفا

قادمة أو قلمًا محرفًا^(٥)

(١) الحج/١. (٢) القصص/٨٢.

(٣) مولد، أهمله السيوطي، وتامه: إلى اللحد وتنقط.

(٤) المدثر/٤٩.

(٥) هذا للعماني الراجز، واسمه محمد بن الذؤيب النهشلي النقيمي، يكنى أبا العباس [٥١٥/٢].

فقيل: الخبر محذوف، أي (يحكيان)، وقيل: إنما الرواية (تخال أذنيه)، وقيل: الرواية (قادمنا أو قلماً محرّفاً) بالفات غير منونة على أنّ الأسماء مثناة وحذفت التّون للضرورة، وقيل: أخطأ قائله - وهو أبو نخيلة - وقد أنشده محضرة الرّشيد فلحنه أبو عمرو والأصمعي، وهذا وهم؛ فإنّ أبا عمرو توفي قبل الرّشيد.

(كل):

اسمٌ موضوعٌ لاستغراق أفراد المنكر نحو ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(١)، والمعرف المجموع نحو ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾^(٢)، وأجزاء المفرد المعرف نحو (كلُّ زيدٍ حسنٌ)، فإذا قلت: (أكلت كلَّ رغيفٍ لزيدٍ) كانت لعموم الأفراد، فإن أضفت الرغيف إلى (زيد) صارت لعموم أجزاء فردٍ واحد.

ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُّتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾^(٣) - بترك تنوين (قلب) - تقدير (كل) بعد (قلب) ليعمّ أفراد القلوب كما عمّ أجزاء القلب. وترد (كل) باعتبار كلِّ واحدٍ ممّا قبلها وما بعدها على ثلاثة أوجه: فأما أوجهها باعتبار ما قبلها: فأحدها: أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة فتدلُّ على كماله، وتجب إضافتها إلى اسمٍ ظاهرٍ يماثله لفظاً ومعنى، نحو (أطعمنا شاة كلَّ شاةٍ)، وقوله [من الطويل]:

٢٩٣- وإنّ الذي حانت بفلجٍ دماؤهم هم القوم كلُّ القوم يا أمّ خالد^(٤)

والثاني: أن تكون توكيداً لمعرفة، قال الأخفش والكوفيون: (أو لنكرة محدودة)، وعليهما ففائدتها العموم، وتجب إضافتها إلى اسمٍ مضمّرٍ راجعٍ إلى المؤكّد نحو ﴿فَسَجَدَ الْمَلَأِكَةُ كُلُّهُمْ﴾^(٥)، قال ابن مالك: وقد يخلفه الظاهر، كقوله [من البسيط]:

٢٩٤- كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم يا أشبه الناس كلَّ الناس بالقمر^(٦)

وخالفه أبو حيان، وزعم أنّ (كل) في البيت نعتٌ، مثلها في (أطعمنا شاة كلَّ شاة) وليست توكيداً. وليس قوله بشيء؛ لأنّ التي ينعت بها دالةٌ على الكمال لا على عموم الأفراد. ومن توكيد النكرة بها قوله [من السريع]:

(١) آل عمران/ ١٨٥. (٢) مريم/ ٩٥. (٣) غافر/ ٣٥.

(٤) عزاه صاحب الحماسة البصرية والآمدني للأشهب بن زبيلة النهشلي، وعزاه أبو تمام في المختار من أشعار القبائل لحريث بن مخفض، الذي: أصله (الذين)، فحذفت النون تخفيفاً، وقد أورده سيبويه شاهداً لذلك، ويروى (وإن الألى)، حانت: هلكت، من الحين وهو الهلاك، وقلج: موضع في طريق البصرة، ودمائهم: نفوسهم [٥١٧/٢].

(٥) الحجر/ ٣٠.

(٦) هو لعمر بن أبي ربيعة كما في الأغاني وفي أمالي القالي، ونسبه العيني في الكبرى لكثير عزه، وضبط (أجزى) من الجزاء، و(بذكركم): جار ومجرور في موضع المفعول الثاني، وكذا هو في أمالي القالي، والذي رأيته في الأغاني (أجدى) من الجدوى، و(تذكركم) مصدر تذكر [٥١٨/٢].

٢٩٥- نلبثُ حولاً كاملاً كلُّهُ لا نلتقي إلا على منْهَجٍ^(١)
وأجاز الفراء والزَّمخشري أن تقطع (كل) المؤكِّد بها عن الإضافة لفظاً، تمسُّكاً بقراءة بعضهم ﴿ إِنَّا كَلَّا فِيهَا ﴾^(٢)، وخرَّجها ابن مالكٍ على أن (كلاً) حالٌ من ضمير الظرف، وفيه ضعفٌ من وجهين:

تقديم الحال على عامله الظرف، وقطع (كل) عن الإضافة لفظاً وتقديراً لتصير نكرةً فيصحُّ كونه حالاً، والأجود أن تقدِّر كلاً بدلاً من اسم (إن)، وإنَّما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لأنه مفيدٌ للإحاطة مثل (قمتم ثلاثتكم).

والثالث: ألا تكون تابعة، بل تالية للعوامل، فتقع مضافةً إلى الظاهر نحو ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾^(٣)، وغير مضافةٍ نحو ﴿ وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ﴾^(٤).
أما أوجهها الثلاثة التي باعتبار ما بعدها فقد مضت الإشارة إليها:

الأول: أن تضاف إلى الظاهر، وحكمها أن يعمل فيها جميع العوامل، نحو (أكرمت كلَّ بني تميم).

والثاني: أن تضاف إلى ضمير محذوفٍ، ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتالي قبلها، ووجهه أنَّهما سيان في امتناع التأكيد بهما، وفي تذكرة أبي الفتح أن تقديم (كل) في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا هَدَيْنَا ﴾^(٥) أحسن من تأخيرها؛ لأنَّ التَّقدير (كلهم)، فلو أُخِّرَتْ لباشرت العامل، مع أنَّها في المعنى مُنزَلةٌ منزلةٌ ما لا يباشره، فلما قُدِّمَتْ أشبهت المرتفعة بالابتداء في أن كلاً منهما لم يسبقها عاملٌ في اللفظ.

الثالث: أن تُضاف إلى ضمير ملفوظٍ به، وحكمها ألا يعمل فيها غالباً إلاَّ الابتداء، نحو ﴿ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾^(٦) فيمن رفع كلاً، ونحو ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ ﴾^(٧)؛ لأنَّ الابتداء عاملٌ معنويٌّ، ومن القليل قوله [من الطويل]:

٢٩٦- فيصدرُ عنه كُلُّها وهو ناهِلُ^(٨)

ولا يجب أن يكون منه قول علي رضي الله عنه [من الطويل]:

٢٩٧- فلما تبيَّنَّا الهدى كان كلُّنا على طاعةِ الرَّحمنِ والحقِّ والتُّقى^(٩)

بل الأولى تقدير (كان) شائبةً.

(١) هو من قصيدة للعرجي [٥١٩/٢].

(٢) غافر/٤٨. (٣) المدثر/٣٨. (٤) الفرقان/٣٩. (٥) الأنعام/٨٤.

(٦) آل عمران/١٥٤. (٧) مريم/٩٥.

(٨) صدره: تميد إذا مادت عليه دماؤهم، وقد أورده السيوطي بلا تعليق [٥٢١/٢].

(٩) عزاه المصنف لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه [٥٢١/٢].

فصل :

واعلم أنّ لفظ (كل) حكمه الإفراد والتذكير، وأنّ معناها بحسب ما تضاف إليه، فإن كانت مضافةً إلى منكرٍ وجب مراعاةُ معناها، فلذلك جاء الضمير:

أ. مفردًا مذكرًا في نحو ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾^(١)، ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَبْعَهُ ﴾^(٢)، وقول أبي بكر وكعب ولبيد رضي الله عنهم [من الرجز]:

٢٩٨- كلُّ امرئٍ مُصَبِّحٌ في أهله
والموتُ أدنى من شراكِ نَعْلِهِ^(٣)

[من البسيط]:

٢٩٩- كلُّ ابنِ أنثى وإن طالَتْ سلامتهُ يوماً على آلهِ حَدْبَاءَ محمولٌ^(٤)

[من الطويل]

ألا كلُّ شَيْءٍ ما خلا الله باطلٌ وكلُّ نعيمٍ - لا محالةً - زائلٌ^(٥)

وقول السموءل [من الطويل]:

٣٠٠- إذا المرءُ لم يدنسْ من اللُّؤمِ عرضهُ فكلُّ رداءٍ يرتديه جميلٌ^(٦)
ب. ومفردًا مؤنثًا في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾^(٧)، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾^(٨).

ج. ومثنى في قول الفرزدق [من الطويل]:

٣٠١- وكلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ وإن هُما تعاطى القنا قوماهُما أَحوانٍ^(٩)

وهذا البيت من المشكلات لفظًا ومعنى وإعرابًا، فلنشرحه:

(١) القمر/ ٥٢. (٢) الإسراء/ ١٣.

(٣) كذا عزاه المصنف لأبي بكر، وليس هو قوله، وإنما أنشده متمثلاً به، وعزاه ابن حبيب إلى الحكم من بني نهشل، وكان شهد الوقيط فقتل به، فلما أُنْخِنَ أنشد هذا البيت مفردًا [٥٢٢/٢].

(٤) هو من قصيدة كعب بن زهير بن أبي سلمى التي أولها (بانت سعاد)، يقول: إن كل من ولدته أنثى، وإن عاش زمناً طويلاً سالماً من النواتب، فلا بد له من الموت، فمم الجزع؟ وم يفرح الشامتون، والآلة هنا: النعش، ذكره الجوهري وأنشد عليه البيت، وقيل: الحالة، جزم به التبريزي وغيره، والحدباء: تأنيث الأحدب، ومعناها هنا، قيل: الصعبة، وقيل: المرتفعة [٥٢٤/٢].

(٥) تقدم برقم ١٨٨ ص ١١٣.

(٦) هو مطلع قصيدة للسموئل بن عاديا الأزدي، وقيل: لابنه شريح، حكاها في الأغاني، وقيل: لدكين، حكاها في الأغاني أيضاً، وقيل: لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي، وقيل: للجلاح الحارثي [٥٣١/٢].

(٧) المدثر/ ٣٨. (٨) آل عمران/ ١٨٥.

(٩) للفرزدق، قال العيني: إعرابه مشكل، وكذا معناه [٥٣٦/٢] وقد أسهب السيوطي في شرحه بمثل ما في المغني.

قوله: (كل رحل): (كل) هذه زائدة، وعكسه حذفها في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبٍ مُّتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾^(١) فيمن أضاف، و(رحل) بالحاء المهملة، و(تعاطى) أصله تعاطيا، فحذف لامه للضرورة، وعكسه إثبات اللام للضرورة فيمن قال [من المتقارب]:

لها مَتَتَانِ خَطَاتَا (٢)

إذا قيل إنَّ (خطاتا) فعلٌ وفاعلٌ، أو الألف من (تعاطى) لام الفعل، ووحَّد الضمير لأنَّ الرفيقين ليسا باثنين معيَّنين، بل هما كثيرٌ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾^(٣)، ثمَّ حمل على اللَّفْظِ إذ قال: (هما أخوان)، كما قيل: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾.

وجملة (هما أخوان) خبر (كل)، وقوله: (قوما) إما بدلٌ من القنا - لأنَّ قومهما من سببهما؛ إذ معناها: تقاومهما، فحذفت الزوائد، فهو بدل اشتمال أو مفعولٌ لأجله، أي تعاطيا القنا لمقاومة كلٍّ منهما الآخر - أو مفعولٌ مطلقٌ من باب ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾^(٤)؛ لأنَّ تعاطي القنا يدلُّ على تقاومهما.

ومعنى البيت أنَّ كلَّ الرفقاء في السَّفَرِ إذا استقروا رفيقين رفيقين فهما كالأخوين؛ لاجتماعهما في السَّفَرِ والصُّحْبَةِ وإن تعاطى كلُّ واحدٍ منهما مغالبة الآخر.

د. ومجموعاً مذكراً في قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾^(٥)، وقول لبيد [من

الطويل]:

وكلُّ أناسٍ سوفَ تدخلُ بينهمُ دُويهيَّةٌ تصفرُّ منها الأناملُ^(٦)

هـ. ومؤنثاً في قول الآخر [من الطويل]:

٣٠٢- وكلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمانِ وجدتهاُ سوى فرقةِ الأحبابِ هيئَةُ الخُطْبِ^(٧)

ويروى: (وكل مصيبات تصيب فإنها)، وعلى هذا فالبيت مما نحن فيه.

وهذا الذي ذكرناه من وجوب مراعاة المعنى مع النَّكْرَةِ نصُّ عليه ابن مالك، وردَّه أبو

حيان بقول عنتره [من الكامل]:

٣٠٣- جادتُ عليه كلُّ عينٍ تُرِّقُ فتركَنُ كلُّ حديقةٍ كالدرهمِ^(٨)

فقال: (تركن) ولم يقل: (تركت)، فدلَّ على جواز (كلُّ رجلٍ قائمٌ وقائمون).

(١) غافر/ ٣٥.

(٢) أهمل ذكره السيوطي، وهو لامرئ القيس، وتماهه: كما أكبَّ على ساعديه النمرُ

(٣) الحجرات/ ٩. (٤) النمل/ ٨٨. (٥) المؤمنون/ ٥٣.

(٦) هو الشاهد رقم ٥٨ المتقدم ص ٤١، وقد تكرر ص ١١٥.

(٧) هو لقيس بن ذريح، وله حكاية ذكرها السيوطي [٥٣٨/٢].

(٨) لعنترة، جادت: من الجود، وهو المطر الشديد، وثرَّة: كثرة الماء، والحديقة: البستان والروضة [٤٨٣/١].

والذي يظهر لي خلاف قولهما، وأن المضافة إلى المفرد إن أُريدَ نسبة الحكم إلى كل واحدٍ وجب الإفراد نحو (كلُّ رجلٍ يُشبعُه رَغيفٌ)، أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنتره؛ فإنَّ المراد أن كلَّ فردٍ من الأعين جادٌ، وأنَّ مجموع الأعين تركن، وعلى هذا فتقول: (جاد عليّ كلُّ محسنٍ فأغناني أو فأغنوني) بحسب المعنى الذي تريده.

وربما جُمع الضمير مع إرادة الحكم على كلِّ واحدٍ، كقوله [من الرجز]:

٣٠٤- من كلِّ كَوْماءَ كثيراتِ الوبرِ^(١)

وعليه أجاز ابن عصفور في قوله [من الطويل]:

٣٠٥- وما كلُّ ذي لبٍّ بمؤتيك نُصْحَه وما كلُّ مؤتٍ نُصْحَه بليبٍ^(٢)

أن يكون (مؤتيك) جمعاً حُذِفَ نونه للإضافة، ويحتمل ذلك قول فاطمة الخزاعية تبكي إخوتها [من المديد]:

٣٠٦- إخوتي لا تبعدوا أبداً وبلى والله قد بعدوا

كلُّ ما حيٍّ وإنَّ أمروا وارِدُوا الحوضَ الَّذي ورِدُوا^(٣)

وذلك في قولها: (أمروا)، فأما قولها: (وردوا) فالضمير لإخوتها، هذا إن حملت الحي على نقيض الميت، وهو ظاهرٌ، فإن حملته على مرادف القبيلة فالجمع في (أمروا) واجبٌ مثله في ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾^(٤).

وليس من ذلك ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾^(٥)؛ لأنَّ القرآن لا يُخْرِجُ على الشَّادِ، وإنما الجمع باعتبار معنى الأمة، ونظيره الجمع في قوله تعالى: ﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُونَ﴾^(٦)، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾^(٧)؛ فليس الضامر مفرداً في المعنى لأنَّه قسيم الجمع وهو ﴿رِجَالًا﴾، بل هو اسم جمع كالجامل والباقر، أو صفة لجمع محذوف، أي كلُّ نوعٍ ضامرٍ، ونظيره ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾^(٨)؛ فإن ﴿كَافِرٍ﴾ نعتٌ لمحذوفٍ مفردٍ لفظاً مجموعٍ معنًى، أي أوَّلَ فريقٍ كافرٍ، ولو لا ذلك لم يقل ﴿كَافِرٍ﴾

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٥٤٢/٢].

(٢) قال ابن يسعون: هو لأبي الأسود الدؤلي، ويقال: لمودود العنبري [٥٤٢/٢].

(٣) هما لفاطمة بنت الأخرم الخزاعية، وبين هذين البيتين:

لو تملتهم عشيرتهم لاقتناء العز أو ولدوا
هان من بعض الرزية أو هان من بعض الذي أجد

قال شارح الحماسة: يروى (إخوتي) و(إخوتنا) بقلب الياء ألفاً ليمد الصوت، وأبداً: ظرف لـ(تبعدوا)، وأدخل القسم بين (بلى) والفعل، ولا يعد ذلك فصلاً، (ما) زائدة، (حي) يحتمل أن يراد به ضد الميت، وجمع الضمير العائد إليه إما تعويلاً على معنى (كل) أو لإرداة الجنس، وأن يراد به القبيلة، فيكون الضمير للفظ (حي)، و(أمروا): أكثرها، وعائد (الذي) محذوف، أي وردوه [٥٤٣/٢].

(٤) المؤمنون/٥٣. (٥) غافر/٥. (٦) آل عمران/١١٣. (٧) الحج/٢٧. (٨) البقرة/٤١.

بالإفراد، وأشكل من الآيتين قوله تعالى: ﴿ وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ . لَا يَسْمَعُونَ ﴾^(١)، ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل إلى الاعتراض بيت عنتره.

والجواب عنها أن جملة ﴿ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ مستأنفة أخبر بها عن حال المسترقين، لا صفة لكل شيطان، ولا حال منه؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وحيثنذا فلا يلزم عود الضمير إلى (كل) ولا إلى ما أضيفت إليه، وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام.

وإن كانت (كل) مضافة إلى معرفة فقالوا: يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها، نحو (كلهم قائم أو قائمون)، وقد اجتمعنا في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا . لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا . وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾^(٢)، والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها نحو ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ الآية، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه الصلاة والسلام: يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ الْحَدِيث، وقوله عليه الصلاة والسلام: (كلُّ النَّاسِ يَغْدُو، فبِائِعْ نَفْسَهُ فَمَعْتَقَهَا أَوْ مَوْبِقَهَا)، و(كلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ)، و(كلُّنا لك عبد)، ومن ذلك: ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾^(٣)، وفي الآية حذف مضاف وإضمام لما دل عليه المعنى لا اللفظ، أي إنَّ كلَّ أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤولاً عنه، وإنما قدرنا المضاف لأنَّ السؤال عن أفعال الحواس لا عن أنفسها، وإنما لم يقدر ضمير (كان) راجعاً لـ(كل) لئلا يخلو ﴿ مَسْئُولًا ﴾ عن ضمير فيكون حيثنذا مسنداً إلى (عنه) كما توهم بعضهم، ويردُّه أنَّ الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما، وأما ﴿ لَقَدْ أَحْصَاهُمْ ﴾ فجملة أُجِيبَ بها القسم، وليست خبراً عن (كل)، وضميرها راجع لـ(من) لا لـ(كل)، و(من) معناها الجمع.

فإن قطعت عن الإضافة لفظاً فقال أبو حيان: يجوز مراعاة اللفظ نحو ﴿ كُلُّ يَعْملُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾^(٤)، ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذُنُبِهِ ﴾^(٥)، ومراعاة المعنى نحو ﴿ وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾^(٦)، والصواب أنَّ المقدَّر يكون مفرداً نكرةً فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد، ويكون جمعاً معرّفاً فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد، ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما، فالأول نحو ﴿ كُلُّ يَعْملُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾، ﴿ كُلُّ ءَامَنَ بِاللَّهِ ﴾^(٧)، ﴿ كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ ﴾^(٨)؛ إذ التقدير كل أحد، والثاني نحو ﴿ كُلُّ لَهُ قَنِينَتُونَ ﴾^(٩)، ﴿ كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾^(١٠)، ﴿ وَكُلُّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾^(١١)، ﴿ وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾^(١٢)، أي كلهم.

(١) الصافات/٨، ٧. (٢) مريم/٩٣ - ٩٥. (٣) الإسراء/٣٦. (٤) الإسراء/٨٤.
(٥) العنكبوت/٤٠. (٦) الأنفال/٥٥. (٧) البقرة/٢٨٥. (٨) النور/٤١.
(٩) البقرة/١١٦. (١٠) الأنبياء/٣٣. (١١) النمل/٨٧. (١٢) الأنفال/٥٤.

مسألان:

الأولى: قال البيهقيون: إذا وقعت (كل) في حيز النفي كان النفي موجهاً إلى الشمول خاصةً وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد، كقولك: (ما جاء كلُّ القوم)، و(لم آخذ كلَّ الدرهم)، و(كل الدراهم لم آخذ)، وقوله [من البسيط]:

ما كلُّ رأيٍ الفتي يدعُو إلى رشَدٍ^(١)

وقوله [من البسيط]:

ما كلُّ ما يَتَمَنَّى المرءُ يُدرِكُهُ^(٢)

وإن وقع النفي في حيزها اقتضى السلب عن كل فردٍ، كقوله عليه الصلاة والسلام لَمَّا قال له ذو اليمين: أنسييت أم قصرت الصلاة: (كلُّ ذلك لم يكن)، وقول أبي النجم [من الرجز]:

٣٠٧- قد أصبحت أم الخيار تدعي

عليّ ذنباً كله لم أصنع^(٣)

وقد يُشكَلُ على قولهم في القسم الأول قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾^(٤)، وقد صرح الشلوبيين وابن مالك في بيت أبي النجم بأنه لا فرق في المعنى بين رفع (كل) ونصبه، وردَّ الشلوبيين على ابن أبي العافية، إذ زعم أن بينهما فرقاً، والحق ما قاله البيهقيون، والجواب عن الآية أن دلالة المفهوم إنما يعول عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجود؛ إذ دلَّ الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً.

الثانية: (كل) في نحو ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رَزَقُوا قَالُوا﴾^(٥) منصوبة على الظرفية بانفلاق، وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى، مثل ﴿قَالُوا﴾ في الآية، وجاءتها الظرفية من جهة ما؛ فإنها محتملة لوجهين: أحدهما أن تكون حرفاً مصدرياً والجملة بعده صلة له فلا محل لها، والأصل (كل رزق) ثم عبر عن معنى المصدر بـ(ما) والفعل، ثم أُنبأ عن الزمان، أي كل وقت رزق، كما أنيب عنه المصدر الصريح في (جتتك خفوق النجم)، والثاني أن تكون اسماً نكرة بمعنى وقت، فلا تحتاج على هذا إلى تقدير وقت، والجملة بعده في موضع خفضٍ على الصفة، فتحتاج إلى تقدير عائدٍ منها، أي كل وقت رزقوا فيه.

(١) أهمله السيوطي، ولا يُعرف قائله ولا تتمته، وهو من شواهد دلائل الإعجاز.

(٢) للمتنبي.

(٣) هو مطلع أرجوزة لأبي النجم العجلي، أم الخيار: زوجة أبي النجم [٢/٥٤٤].

(٤) الحديد/٢٣. (٥) البقرة/٢٥.

ولهذا الوجه مُبَعَّدٌ، وهو ادِّعاء حذف عائد الصِّفة وجوباً، حيث لم يرد مصرحاً به في شيءٍ من أمثلة هذا التَّركيب، ومن هنا ضَعُف قول أبي الحسن في نحو (أعجبي ما قمت): إنَّ (ما) اسمٌ، والأصل (ما قمته)، أي (القيام الذي قمته)، وقوله في (يا أيُّها الرَّجُل): إنَّ أيّاً موصولة، والمعنى (يا من هو الرَّجُل)؛ فإنَّ هذين العائدين لم يُلفَظَ بهما قطُّ، وهو مُبَعَّدٌ عندي أيضاً لقول سيبويه في نحو (سرت طويلاً) و(ضربت زيدا كثيراً): إنَّ (طويلاً) و(كثيراً) حالان من ضمير المصدر محذوفاً، أي (سرتَه) و(ضربتَه) أي السَّير والضَّرْب؛ لأنَّ هذا العائد لم يُتلفَظَ به قطُّ. فإن قلت: فقد قالوا: (ولا سيِّما زيدٌ) بالرفع، ولم يقولوا قطُّ: (ولا سيِّما هو زيد) قلت: هي كلمةٌ واحدةٌ شدُّوا فيها بالتزام الحذف، ويؤنسك بذلك أنَّ فيها شدوذين آخرين: إطلاق (ما) على الواحد ممَّن يعقل، وحذف العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصلَّة. وللوجه الأوَّل مُقربان: كثرة مجيء الماضي بعدها، نحو ﴿كُلَّمَا نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ﴾ (١)، ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ (٢)، ﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾ (٣)، ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا﴾ (٤)، وأنَّ (ما) المصدرية التَّوقِيتية شرطٌ من حيث المعنى، فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتَّبةً على الأخرى، ولا يجوز أن تكون شرطيةً مثلها في (ما تفعلُ أفعل) لأمرين: أنَّ تلك عامَّة، فلا تدخل عليها أداة العموم، وأنها لا ترد بمعنى الزَّمان على الأصح.

وإذا قلت: (كلُّما استدعيتك فإن زرتني فعبدي حرٌّ) ف(كل) منصوبةٌ أيضاً على الظرفية، ولكن ناصبها محذوفٌ مدلولٌ عليه بـ(حر) المذكور في الجواب، وليس العامل المذكور؛ لوقوعه بعد الفاء و(إن)، ولمَّا أشكل ذلك على ابن عصفور قال - وقلده الأبدي -: إنَّ كلاً في ذلك مرفوعةٌ بالابتداء، وإنَّ جملي الشرط والجواب خبرها، وإنَّ الفاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو (كلُّ رجلٍ يأتيني فله درهمٌ)، وقدَّرا في الكلام حذفَ ضميرين، أي (كلُّما استدعيتُك فيه فإن زرتني فعبدي حرٌّ بعده) لترتبط الصِّفة بموصوفها والخبر بمبتدئه. قال أبو حيَّان: وقولهما مدفوعٌ بأنَّه لم يُسمَع (كل) في ذلك إلا منصوبة، ثم تلا الآيات المذكورة، وأنشد قوله [من الوافر]:

٣٠٨- وقولي كلُّما جشأت وجاشت مكانك تُحمدي أو تستريحي (٥)

وليس هذا ممَّا البحث فيه؛ لأنَّه ليس فيه ما يمنع من العمل.

(١) النساء/٥٦. (٢) البقرة/٢٠. (٣) هود/٣٨. (٤) نوح/٧.
(٥) هذا من أبيات لعمر بن الإطنابة، وهي أمه، وأبوه زيد بن مناة بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج، جاهلي، جشأت: جشواً نفسي إذا انقضت، وجاشت من حزن أو فزع، وهو مهموز، والبيت استشهد به في التوضيح على جزم المضارع، وهو (تُحمدي) لوقوعه جواب الطلب باسم فاعل، وهو (مكانك)؛ فإن معناه (أثيتي) [٥٤٦/٢].

كلا وكلا :

مفردان لفظاً مثنيان معنًى، مضافان أبداً لفظاً ومعنًى إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين، إما بالحقيقة والتنصيص نحو ﴿ كَلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ﴾^(١)، ونحو ﴿ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾^(٢)، وإمّا بالحقيقة والاشترار نحو (كلانا)؛ فإنّ (نا) مشتركة بين الاثنين والجماعة، أو بالمجاز كقوله [من الرمل]:

٣٠٩- إنَّ للخير وللشرِّ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجَهٌ وَقَبْلٌ^(٣)

فإنّ ذلك حقيقة في الواحد وأشير بها إلى المثني على معنى (وكلا ما ذكر)، على حدّها في قوله تعالى: ﴿ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾^(٤).

وقولنا: (كلمة واحدة) احتراز من قوله [من السيط]:

٣١٠- كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا.....^(٥)

فإنّه ضرورة نادرة، وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد، بشرط تكريرها نحو (كلاي وكلاك محسنان)، وأجاز الكوفيون إضافتها إلى التكررة المختصة نحو (كلا رجلين عندك محسنان)؛ فإنّ (رجلين) قد تخصّصا بوصفهما بالطرف، وحكوا: (كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها)، أي تاركة للغزل.

ويجوز مراعاة لفظ (كلا) و(كلتا) في الإفراد نحو ﴿ كَلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَأَتَتْ أَكْلَهَا ﴾^(٦)، ومراعاة معنهما وهو قليل، وقد اجتمعا في قوله [من السيط]:

٣١١- كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ السَّيْرُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابٍ^(٧)

ومثّل أبو حيان لذلك بقول الأسود بن يعفر [من الكامل]:

٣١٢- إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَنِيَّةَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي^(٨)

(١) الكهف/٣٣.

(٢) الإسراء/٢٣.

(٣) هو من قصيدة لعبد الله بن الزبيري، قالها في وقعة أحد [٥٤٩/٢].

(٤) البقرة/٦٨.

(٥) تمامه: في النابتات وإمام الملمات، لم يسم فائله، وعضداً: أي معيناً، والبيت استشهد به على إضافة (كلا) إلى اثنين مفرقين شذوذاً [٥٥٢/٢].

(٦) الكهف/٣٣.

(٧) هو للفرزدق، وفي قوله (كلاهما) التفات، والأصل (كلاكما)، و(حين) ظرف للخبر، وهو (قد أقلعا) لا خبراً؛ لأن الزمان لا يُخبر به عن الجثة، وإسناد (جد) إلى (الجرى) مجاز، والأصل (جد في الجري)، والإقلاع عن الشيء: الكف عنه، والواو في (وكلا) واو الحال، والتثنية في (أنفئهما) واجبة، وإن كان الأرجح (جدعت أنفئهما)، و(رابي) اسم فاعل من ربا يربو، وربو الأنف ارتفاعه عند التعب من جري ونحوه، وقد اجتمع في البيت مراعاة معنى (كلا) ولفظها، حيث عاد في (أقلعا) بضمير التثنية، وفي (راب) بالإفراد [٥٥٢/٢].

(٨) هذا من قصيدة لأسود بن يعفر بن عبد القيس النهشلي، شاعر متقدم فصيح من شعراء الجاهلية [٥٥٣/٢].

وليس بمنعنين ؛ لجواز كون (يرقبان) خبراً عن (المنية والحتوف)، ويكون ما بينهما إما خبراً أوّل أو اعتراضاً، ثمّ الصواب في إنشاده (كلاهما يوفي المخارم)؛ إذ لا يقال إنّ المنية توفي نفسها. وقد سئلت قديماً عن قول القائل: (زيد وعمرو كلاهما قائم) أو (كلاهما قائمان) أيهما الصواب؟ فكتبت (إن قُدِّر (كلاهما) توكيداً قيل: (قائمان)؛ لأنّه خبرٌ عن زيد وعمرو، وإن قُدِّر مبتدأ فالوجهان، والمختار الإفراد)، وعلى هذا فإذا قيل: (إنّ زيداً وعمراً) فإن قيل: (كليهما) قيل: (قائمان)، أو (كلاهما) فالوجهان، ويتعيّن مراعاة اللفظ في نحو (كلاهما محبٌ لصاحبه)؛ لأنّ معناه (كلٌّ منهما)، وقوله [من الطويل]:

٣١٣- كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشدُّ تغانياً^(١)

(كيف):

ويقال فيها: (كي) كما يقال في (سوف): (سَوْ)، قال [من البسيط]:
 كَي تَجْنَحُونَ إِلَى سَلْمٍ وَمَا تُثِرَتُ قَتْلَكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرُّمُ^(٢)
 وهو اسمٌ؛ لدخول الجارِّ عليه بلا تأويل في قولهم: (على كيف تبع الأحمريين)، ولإبدال الاسم الصريح منه نحو (كيف أنت أصحح أم سقيم؟)، وللإخبار به مع مباشرته الفعل في نحو (كيف كنت؟)، فبالإخبار به انتفت الحرفية، وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية. وتُسْتَعْمَلُ على وجهين:

أحدهما: أن تكون شرطاً، فتقتضي فعلين متتقي اللفظ والمعنى غير مجزومين، نحو (كيف تصنع أصنع)، ولا يجوز (كيف تجلس أذهب) باتِّفاق، ولا (كيف تجلس أجلس) بالجزم عند البصريين - إلاً قطرباً - لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مرّ، وقيل: يجوز مطلقاً، وإليه ذهب قطرب والكوفيون، وقيل: يجوز بشرط اقترانها بـ(ما)، قالوا: ومن ورودها شرطاً ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(٣)، ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(٤)، ﴿فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(٥)، وجوابها في ذلك كله محذوفٌ لدلالة ما قبلها، وهذا يُشْكِلُ على إطلاقهم أنّ جوابها يجب مماثلته لشرطها.

والثاني - وهو الغالب فيها -: أن تكون استفهاماً، إما حقيقياً نحو (كيف زيد؟)، أو غيره نحو ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾^(٦) الآية، فإنه أخرج مخرج التعجب. وتقع خبراً قبل ما لا يستغني نحو (كيف أنت؟) و(كيف كنت؟)، ومنه (وكيف ظننت زيدا؟) و(كيف أعلمته فرسك؟)؛ لأنّ ثاني مفعولي (ظنّ) وثالث مفعولات (أعلم) خبران في الأصل.

(١) هو لعبد الله بن جعفر بن أبي طالب يخاطب ابن الحسين بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، وكانا صديقين ثمّ تهاجرا [٥٥٥/٢].
 (٢) هو الشاهد رقم ٢٨٠ المتقدم ص ١٥٤.
 (٣) المائدة/ ٦٤. (٤) آل عمران/ ٦. (٥) الروم/ ٤٨. (٦) البقرة/ ٢٨.

وحالاً قبل ما يستغني نحو (كيف جاء زيد؟)، أي على أي حالة جاء زيد؟ وعندي أنها تأتي في هذا النوع مفعولاً مطلقاً أيضاً، وأنّ منه ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾^(١)؛ إذ المعنى (أي فعل فعل ربك؟)، ولا يتّجه فيه أن يكون حالاً من الفاعل، ومثله ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾^(٢)، أي (فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد يصنعون؟)، ثم حُذِفَ عاملها مؤخراً عنها وعن (إذا)، كذا قيل، والأظهر أن يقدر بين (كيف) و(إذا)، وتقدر (إذا) خالية عن معنى الشرط، وأما ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾^(٣) فالمعنى: (كيف يكون لهم عهدٌ وحالهم كذا وكذا؟)، ف(كيف) حالٌ من (عهد)، إمّا على أنّ (يكون) تامّة، أو ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث، وجملة الشرط حالٌ من ضمير الجمع.

وعن سيبويه أنّ (كيف) ظرفٌ، وعن السيرافي والأخفش أنّها اسمٌ غير ظرف، ورثبوا على هذا الخلاف أموراً: أحدها أنّ موضعها عند سيبويه نصبٌ دائماً، وعندهما رفعٌ مع المبتدأ نصبٌ مع غيره.

الثاني أنّ تقديرها عند سيبويه (في أيّ حال) أو (على أيّ حال)، وعندهما تقديرها في نحو (كيف زيد؟): أصحح زيد؟ ونحوه، وفي نحو (كيف جاء زيد؟): أراكباً جاء زيد؟ ونحوه. الثالث أنّ الجواب المطابق عند سيبويه أن يُقال: (على خير) ونحوه، ولهذا قال رؤبة وقد قيل له: كيف أصبحت؟ (خير عافاك الله)، أي على خير، فحذف الجار وأبقى عمله، فإن أُجيب على المعنى دون اللفظ قيل: صحيحٌ، أو سقيمٌ، وعندهما على العكس، وقال ابن مالك ما معناه: لم يقل أحدٌ إنّ (كيف) ظرفٌ؛ إذ ليست زماناً ولا مكاناً، ولكنّها لمّا كانت تفسر بقولك (على أيّ حال) لكونها سؤالاً عن الأحوال العامّة سُمّيت ظرفاً لأنّها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يُطلقُ عليهما مجازاً. اهـ وهو حسنٌ، ويؤيده الإجماع على أنّه يُقال في البدل: (كيف أنت أصحح أم سقيم؟) بالرفع، ولا يُبدلُ المرفوع من المنصوب.

تنبيه:

قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾^(٤) لا تكون ﴿كَيْفَ﴾ بدلاً من ﴿الْإِبِلِ﴾؛ لأنّ دخول الجار على (كيف) شادٌّ، على أنّه لم يُسمع في (إلى)، بل في (على)، ولأنّ (إلى) متعلّقة بما قبلها، فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعلٌ متقدّم عليه، ولأنّ الجملة التي بعدها تصير حينئذٍ غير مرتبطة، وإنّما هي منصوبة بما بعدها على الحال، وفعل النّظر معلّقٌ، وهي وما بعدها بدلٌ من ﴿الْإِبِلِ﴾ بدلٌ اشتمال، والمعنى (إلى الإبل كيفية خلقها)، ومثله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾^(٥)، ومثلها في إبدال جملة فيها (كيف) من اسم مفردٍ قوله [من الطويل]:

(١) الفيل/١. (٢) النساء/٤١. (٣) التوبة/٨. (٤) الغاشية/١٧. (٥) الفرقان/٤٥.

٣١٤- إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان^(١)
أي: أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما.

مسألة:

زعم قوم أن (كيف) تأتي عاطفة، وممن زعم ذلك عيسى بن موهب، ذكره في كتاب
العلل، وأشد عليه [من الطويل]:

٣١٥- إذا قل مال المرء لانت قناته وهان على الأدنى فكيف الأبعد^(٢)
وهذا خطأ؛ لاقرانها بالفاء، وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية، ثم يحتمل أن
(الأبعد) مجرور بإضافة مبتدأ محذوف، أي (فكيف حال الأبعد)، فحذف المبتدأ على حد
قراءة ابن جَمَّاز ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾^(٣)، أو بتقدير (فكيف الهوان على الأبعد؟) فحذف
المبتدأ والجار، أو بالعطف بالفاء ثم أُفْحِمَتْ (كيف) بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية
بالحكم.

حرف اللام

اللام المفردة:

ثلاثة أقسام: عاملة للجزم، وعاملة للجزم، وغير عاملة، وليس في القسمة أن تكون عاملة
للتصّب خلافا للكوفيّين وسيأتي.

فالعاملة للجزم مكسورة مع كل ظاهر نحو (لزيد) و(لعمر)، إلا مع المستغاث المباشر
لـ(يا) فمفتوحة، نحو (يا لله)، وأما قراءة بعضهم ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بضمها فهو عارض
للإتباع، ومفتوحة مع كل مضمّر نحو (لنا) و(لكم) و(لهم)، إلا مع ياء المتكلم فمكسورة.
وإذا قيل: (يا لك) و(يا لي) احتمل كل منهما أن يكون مستغاثا به وأن يكون مستغاثا
من أجله، وقد أجازهما ابن جني في قوله [من الطويل]:

فيا شوق ما أبقى ويا لي من النوى^(٤)

وأوجب ابن عصفور في (يا لي) أن يكون مستغاثا من أجله؛ لأنه لو كان مستغاثا به لكان
التقدير (يا أدعو لي)، وذلك غير جائز في غير باب (ظننت) و(فقدت) و(عدمت)، وهذا
لازم له لا لابن جني؛ لما سأذكره بعد.

(١) قال العيني في الكبرى: قيل إنه للفرزدق، وقوله: (كيف يلتقيان) بدل من قوله: (حاجة) و(أخرى)، كأنه
قال: أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما، هكذا قدر ابن جني [٥٥٧/٢].

(٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٥٥٧/٢].

(٣) الأنفال/٦٧.

(٤) ليس عند السيوطي، وتامه: ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى.

ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقراً: ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾^(١).
وللام الجارة اثنان وعشرون معنى:

أحدها: الاستحقاق، وهي الواقعة بين معنى وذات، نحو ﴿ اَلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾^(٢) و﴿ اَلْعِزَّةُ لِلَّهِ ﴾^(٣)، والملك لله والأمر لله، ونحو ﴿ وَيَلِّ لِلْمُطَفِّينَ ﴾^(٤) و﴿ هُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ ﴾^(٥)، ومنه (للكافرين النار) أي عذابها.

والثاني: الاختصاص، نحو (الجنة للمؤمنين) و(هذا الحصر للمسجد) و(المنبر للخطيب) و(السرج للدابة) و(القميص للعبد) ونحو ﴿ إِنَّ لَهُ أَبًا ﴾^(٦)، ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾^(٧)، وقولك: (هذا الشعر لحبيب)، وقولك: (أدوم لك ما تدوم لي).

والثالث: الملك، نحو ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٨)، وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين، ويمثل له بالأمثلة المذكورة ونحوها، ويرجح أنه فيه تقليلاً للاشتراك، وأنه إذا قيل: (هذا المال لزيد والمسجد) لزم القول بأنها للاختصاص مع كون زيد قابلاً للملك؛ لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعة، وأكثرهم يمنعه.

الرابع: التملك، نحو (وهبت لزيد ديناراً).

الخامس: شبه التملك نحو ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾^(٩).

السادس: التعليل، كقوله [من الطويل]:

٣١٦- ويوم عقرت للعداري مطيتي

وقوله تعالى: ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾^(١٠) وتعلقها بـ ﴿ فَلْيَعْبُدُوا ﴾، وقيل: بما قبله، أي ﴿ جَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾، ورجح بأنهما في مصحف أبي سورة واحدة، وضعف بأن جعلهم كعصف إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت، وقيل: متعلقة بمحذوف تقديره (اعجبوا)، وكقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾^(١١)، أي (وإنه من أجل حب المال لبخيل)، وقراءة حمزة ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ﴾^(١٢) الآية، أي لأجل إتياني إياكم بعض الكتاب والحكمة، ثم لحيء محمد ﷺ مصداقاً لما معكم لتؤمننَّ

(١) الأنفال/٣٣. (٢) الفاتحة/٢. (٣) النساء/١٣٩. (٤) المطففين/١. (٥) المائدة/٤١.

(٦) يوسف/٧٨. (٧) النساء/١١. (٨) البقرة/٢٥٥. (٩) النحل/٧٢.

(١٠) هو من معلقة امرئ القيس بن حجر المشهورة، وتماه: **فيا عجباً من رحلها المتحمل**، قوله: (ويوم) في موضع جر عطفاً على (يوم) في قوله: ولا سيما يوم بدارة جلجل، وهو مبني على الفتح لإضافته إلى الماضي، وعقرت: نحرت، والعداري: الأبقار، جمع عذاراء، وهو أحد الألفاظ التي جاءت ممدودة في مفرد مقصورة في الجمع، وهي قليلة معدودة، ذكرتها في الأشباه والنظائر النحوية، والمطية: الناقة [٥٥٨/٢].

(١١) قريش/١. (١٢) العاديات/٨. (١٣) آل عمران/٨١، بكسر اللام من (لما).

به، ف(ما) مصدريةٌ فيهما، واللامٌ تعليليةٌ، وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف، كما قال الأعشى:

..... عوض لا نتفرق^(١)

ويجوز كون (ما) موصولاً اسمياً، فإن قلت: فأين العائد في ﴿ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ ﴾^(٢)؟ قلت: إن ﴿ ما معكم ﴾ هو نفس ﴿ ما آتيتكم ﴾، فكأنه قيل: (مصدقٌ له)، وقد يضعف هذا لقننه نحو قوله [من الطويل]:

٣١٧- وأنت الذي في رحمة الله أطمع^(٣)

وقد يرجح بأن الثواني يُتسامح فيها كثيراً، وأما قراءة الباقيين بالفتح فاللام لام التوطئة و(ما) شرطيةٌ، أو اللام للابتداء و(ما) موصولة، أي (الذي آتيتكموه)، وهي مفعولةٌ على الأول ومبتدأٌ على الثاني.

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ﴾^(٤) بكسر اللام، ومنها اللام الثانية في نحو (يا لزيد لعمرو)، وتعلقها بمحذوفٍ، وهو فعلٌ من جملةٍ مستقلةٌ، أي (أدعوك لعمرو)، أو اسم هو حالٌ من المنادى، أي (مدعواً لعمرو)، قولان، ولم يطَّلع ابن عصفور على الثاني فنقل الإجماع على الأول.

ومنها اللام الداخلة لفظاً على المضارع في نحو ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾^(٥)، وانتصاب الفعل بعدها بـ(أن) مضمرةٌ بعينها وفقاً للجمهور، لا بـ(أن) مضمرةٌ أو بـ(كي) المصدريةٌ مضمرةٌ، خلافاً للسرياني وابن كيسان، ولا باللام بطريق الأصالة، خلافاً لأكثر الكوفيين، ولا بها لنيابتها عن (أن)، خلافاً لثعلب، ولك إظهار (أن) فتقول: (جئتك لأن تكرمني)، بل قد يجب، وذلك إذا اقترن الفعل بـ(لا) نحو ﴿ لَعَلَّ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾^(٦)؛ لئلاً يحصل الثقل بالتقاء المثليين.

فروع:

أجاز أبو الحسن أن يُتلقى القسم بلام (كي) وجعل منه ﴿ تَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ ﴾^(٧) فقال: المعنى: ليرضنكم، قال أبو علي: وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقاً بـ(يخلفون) والمقسم عليه محذوف، وأنشد أبو الحسن [من الطويل]:

(١) تقدم ص ١٢٨.

(٢) آل عمران/ ٨١.

(٣) قيل إنه لجنون بني عامر، وصدرة: فيا رب ليلى أنت في كل موطن، وقوله: (في رحمة الله) من إقامة الظاهر مقام المضمرة، أي (في رحمتك) [٥٥٩/٢].

(٤) السجدة/ ٢٤. (٥) النحل/ ٤٤. (٦) البقرة/ ١٥٠. (٧) التوبة/ ٦٢.

٣١٨- إذا قلتُ قَدْنِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً لِتَغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا^(١)
والجماعة يأبون هذا؛ لأنَّ القَسَمَ إِنَّمَا يُجَاب بِالْجُمْلَةِ، ويروون (لَتَغْنَنَّ) بفتح اللّام ونون التّوكيد،
وذلك على لغة فزارة في حذف آخر الفعل لأجل التّون إن كان ياءً تلي كسرة، كقوله [من البسيط]:

٣١٩- وَايَكُنَّ عَيْشًا تَقْضَى بَعْدَ جِدَّتِهِ^(٢)

وقدّروا الجواب محذوفاً واللّام متعلّقة به، أي (ليكوننَّ كذا ليرضوكم)، ولتشربنَّ لتغنيَ عنيّ.
السابع: توكيد النّفي، وهي الدّاخلّة في اللفظ على الفعل مسبوقه بـ(ما كان) أو بـ(لم يكن)
ناقصتين مسندتين لما أُسندَ إليه الفعل المقرون باللّام نحو ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى
الْغَيْبِ ﴾^(٣)، ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ ﴾^(٤)، ويسمّيها أكثرهم (لام الجحود)؛ لملازمتها
للجحد أي النّفي، قال النّحاس: والصّواب تسميتها لام النّفي؛ لأنّ الجحد في اللّغة إنكار ما
تعرفه لا مطلق الإنكار. اهـ، ووجه التّوكيد فيها عند الكوفيّين أنّ أصل (ما كان ليفعل): ما
كان يفعل، ثمّ أُدخِلت اللّام زيادةً لتقوية النّفي، كما أُدخِلت الباء في (ما زيدٌ بقائم)، لذلك
فعندهم أنّها حرفٌ زائدٌ مؤكّدٌ غير جارٍ ولكنّه ناصب، ولو كان جاراً لم يتعلّق عندهم بشيءٍ
لزيادته، فكيف به وهو غير جارٍ؟

ووجهه عند البصريّين أنّ الأصل (ما كان قاصداً للفعل)، ونفي القصد أبلغ من نفيه،
ولهذا كان قوله [من الكامل]:

٣٢٠- يَا عَاذِلَاتِي لَا تُرِدْنَ مَلَامَتِي إِنَّ الْعَوَاذِلَ لَسَنَ لِي بِأَمِيرٍ^(٥)

أبلغ من (لا تلمني)؛ لأنّه نهى عن السّبب، وعلى هذا فهي عندهم حرفٌ جرٌّ معدٌّ متعلّق
بجبر (كان) المحذوف، والنّصب بـ(أن) مضمرة وجوباً.

وزعم كثيرٌ من النّاس في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِتُزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾^(٦) في
قراءة غير الكسائي بكسر اللّام الأولى وفتح الثّانية أنّها لام الجحود، وفيه نظرٌ؛ لأنّ الثّاني على
هذا غير (ما) و(لم)، ولاختلاف فاعلي (كان) و(تزول)، والذي يظهر لي أنّها لام (كي)، وأنّ
(إنّ) شرطية، أي (وعند الله جزاء مكرهم، وهو مكرٌ أعظم منه، وإن كان مكرهم لشدّته
معدداً لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمتها بالجبال)، كما تقول: (أنا أشجع من فلانٍ
وإن كان معدداً للتّوازل).

(١) قال العيني: هو لحريث بن عتاب الطائي، وحلقة: مفعول مطلق لـ(آليت)، وكذا على رواية (بالله)؛
لأنّ تقديره: أحلف بالله، وقوله: (لتغني) للتعليل [٥٥٩/٢].

(٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٥٦١/٢]، وتامه: طابت أصائله في ذلك البلد.

(٣) آل عمران/١٧٩.

(٤) النساء/١٣٧.

(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٥٦١/٢].

(٦) إبراهيم/٤٦.

وقد تحذف (كان) قبل لام الجحود، كقوله [من الوافر]:

٣٢١- فما جمعٌ ليغلبَ جمعٌ قومي مقاومةً ولا فردٌ لفردٍ^(١)

أي (فما كان جمع)، وقول أبي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر: (ما أنا لأدعهما).
والثامن: موافقة (إلى)، نحو قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾^(٢)، ﴿كُلُّ نَجْمٍ يَّجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(٣)، ﴿وَلَوْ رُدُّوْا لَعَادُوا لِمَا نُهُوْا عَنْهُ﴾^(٤).
والتاسع: موافقة (على) في الاستعلاء الحقيقي، نحو ﴿وَيَحْرُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾^(٥)، ﴿دَعَاْنَا لِحَبِيْبِهِ﴾^(٦)، ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِيْنِ﴾^(٧).

٣٢٢- فخرٌ صريعاً لليدين وللغم^(٨)

والجمازي نحو ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾^(٩)، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها: (اشترطي لهم الولاء)، وقال النحاس: المعنى (من أجلهم)، قال: (ولا نعرف في العربية لهم بمعنى عليهم).

والعاشر: موافقة (في)، نحو ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(١٠)، ﴿لَا تُحْلِبْهَا لَوْفَتَهَا إِلَّا هُوَ﴾^(١١)، وقولهم: (مضى لسبيله)، قيل: ومنه ﴿يَلْبِثُنِي قَدَمْتُ حَيَاتِي﴾^(١٢)، أي في حياتي، وقيل: للتعليل، أي لأجل حياتي في الآخرة.

والحادي عشر: أن تكون بمعنى (عند)، كقولهم: (كتبته لخمسة خلون)، وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾^(١٣) بكسر اللام وتخفيف الميم.
والثاني عشر: موافقة (بعد) نحو ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾^(١٤)، وفي الحديث: (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته)، وقال [من الطويل]:

٣٢٣- فلماً تفرقنا كآئي ومالكاً ل طول اجتماع لم نبت ليلةً معا^(١٥)

والثالث عشر: موافقة (مع)، قاله بعضهم، وأنشد عليه هذا البيت.

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٥٦٢/٢].

(٢) الزلزلة/٥. (٣) الرعد/٢. (٤) الأنعام/٢٨.

(٥) الإسراء/١٠٩. (٦) يونس/١٢. (٧) الصفات/١٠٣.

(٨) هذا المصراع وقع في عدة قصائد لعدة شعراء، فمنها قصيدة لجابر بن جني التغلبي، ومنها قصيدة للعكر ابن حديد، وقيل: إن القاتل والقائل الأبيات شريح بن أوفى، وقيل: عبد الله بن مكعب حليف لبني أسد، وقيل: ابن مكبس الأزدي، وقيل: الأشتر [٥٦٢/٢].

(٩) الإسراء/٧. (١٠) الأنبياء/٤٧. (١١) الأعراف/١٨٧.

(١٢) الفجر/٢٤. (١٣) سورة ق/٥. (١٤) الإسراء/٧٨.

(١٥) هو من قصيدة لمتعم بن نويرة اليربوعي، يرثي بها أخاه مالكاً، وكان قتل في الردة، قتله خالد بن الوليد [٥٦٥/٢].

والرابع عشر: موافقة (من)، نحو (سمعت له صراخاً)، وقول جرير [من الطويل]:
 ٣٢٤- لنا الفضلُ في الدنيا وأنفك راغمٌ ونحنُ لكم يوم القيامة أفضلُ^(١)
 والخامس عشر: التبليغ، وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه، نحو (قلت له)،
 و(أذنت له)، و(فسرت له).

والسادس عشر: موافقة (عن)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ
 كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾^(٢)، قاله ابن الحاجب، وقال ابن مالك وغيره: وهي لام التعليل،
 وقيل: لام التبليغ، والتفت عن الخطاب إلى الغيبة، أو يكون اسم المقول لهم محذوفاً، أي:
 (قالوا لطائفة من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفة أخرى)، وحيث دخلت اللام على غير
 المقول له فالتأويل على بعض ما ذكرناه، نحو ﴿ قَالَتْ أُحْرَبُهُمْ لِأَوْلَانِهِمْ رَبَّنَا هَتُّوْا لَنَا أَصْلُوْنَا ﴾^(٣)،
 ﴿ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدِرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا ﴾^(٤)، وقوله [من الكامل]:

٣٢٥- كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبغضاً إنه لدميم^(٥)
 السابع عشر: الصيرورة، وتسمى لام العاقبة ولا مالمال، نحو ﴿ فَالْتَقَطَهُ ءَالُ فِرْعَوْنَ
 لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾^(٦)، وقوله [من الطويل]:

فللموت تغذو الوالدات سخالها كما لخراب الدور تبنى المساكن^(٧)

وقوله [من المتقارب]:

٣٢٦- فَإِنْ يَكُنْ الْمَوْتُ أَفْنَاهُمْ فَلِلْمَوْتِ مَا تَلِدُ الْوَالِدَةَ^(٨)
 ويحتمله ﴿ رَبَّنَا إِنَّا أَتَيْنَاكَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوْا
 عَن سَبِيلِكَ ﴾^(٩)، ويحتمل أنها لام الدعاء، فيكون الفعل مجزوماً لا منصوباً، ومثله في الدعاء
 ﴿ وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا ﴾^(١٠)، ويؤيده أن في آخر الآية ﴿ رَبَّنَا أطمسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ
 وَأَشَدِّدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا ﴾^(١١).

وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة، قال الزمخشري: والتحقق أنها لام العلة، وأن
 التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون
 لهم عدواً وحزناً، بل المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي
 الذي يفعل الفعل لأجله، فاللام مستعارة لما يشبه التعليل، كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد.

(١) لجرير في هجاء الأخطل [٥٧٠/٢].

(٢) الأحقاف/١١. (٣) الأعراف/٣٨. (٤) هود/٣١. (٥) من قصيدة لأبي الأسود الدؤلي [٥٧٠/٢].

(٦) القصص/٨. (٧) أهمله السيوطي، وهو لسابق بن عبد الله البربري.

(٨) أنشدته ابن الأعرابي في نوادره لرجل من عاملة يقال له سماك قتلته غسان [٥٧٢/٢].

(٩) يونس/٨٨. (١٠) نوح/٢٤. (١١) يونس/٨٨.

الثامن عشر: القَسَمُ والتَّعَجُّبُ معاً، وتختصُّ باسم الله تعالى، كقوله [من البسيط]:

٣٢٧- لله يبقَى على الأيامِ ذُو حَيْدٍ^(١)

التاسع عشر: التَّعَجُّبُ المجرَّد عن القَسَمِ، وتُسْتَعْمَلُ في النَّداءِ، كقولهم: (يا للماء، ويا

للعشب) إذا تعجَّبوا من كثرتهما، وقوله [من الطويل]:

٣٢٨- فيا لك من ليلٍ كأنَّ نُجومَهُ بكلِّ مُغارٍ الفتلِ شُدَّتْ بِيذْبُلٍ^(٢)

وقولهم: (يا لك رجلاً عالِماً)، وفي غيره كقولهم: (لله درُّه فارساً)، و(لله أنت)، وقوله

[من الطويل]:

٣٢٩- شبابٌ وشَيْبٌ وافتقارٌ وثروةٌ فلهه هذا الدهرُ كيفَ تردُّداً^(٣)

التمثُّمُ عشرين: التَّعْدِيَّةُ، ذكره ابن مالك في الكافية، ومثَّلَ له في شرحها بقوله تعالى: ﴿ فَهَبْ

لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾^(٤)، وفي الخلاصة ومثَّلَ له ابنُه بالآيةِ وبقولك: (قلت له: افعل كذا)، ولم

يذكره في التَّسْهِيلِ ولا في شرحه، بل في شرحه أنَّ اللَّامَ في الآيةِ لشبه التَّمْلِيكِ، وأنَّها في المثالِ

للتَّبْلِيغِ، والأوَّلَى عندي أن يمثَّلَ للتَّعْدِيَّةِ بنحو (ما أَضْرَبَ زيداً لعمرو، وما أَحَبَّه لِبكر).

الحادي والعشرون: التَّوَكِيدُ، وهي اللَّامُ الزَّائِدَةُ، وهي أنواعٌ، منها اللَّامُ المعترضة بين

الفعلِ المتعدِّي ومفعوله، كقوله [من الطويل]:

٣٣٠- ومن يكُ ذا عَظْمٍ صليِبٍ رجا بهِ لِيكْسِرَ عودَ الدهرِ فالدهرُ كاسِرُهُ^(٥)

وقوله [من الكامل]:

٣٣١- وملكتَ ما بينَ العراقِ ويثربِ ملكاً أجارَ لمسلمٍ ومُعاهدٍ^(٦)

وليس منه ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾^(٧)، خلافاً للمبرِّدِ ومَنْ وافقَه، بل ضمن (ردف) معنى

(اقترب)، فهو مثل ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾^(٨)، واختلَفَ في اللَّامِ من نحو ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ

لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾^(٩)، ﴿ وَأَمْرًا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(١٠)، وقول الشاعر [من الطويل]:

(١) تمامه: بمشخر به الظيان والأس [٥٧٣/٢].

(٢) هو من معلقة امرئ القيس بن حجر، يا لك: استشهد به ابن أم قاسم على فتح لام المستغاث من أجله

مع الضمير غير الياء، واستشهد به غيره على جر المستغاث من أجله (من) في قوله: (من ليل)، ومغار

الفتل: أي محكم الفتل، ويذبل: اسم جبل، وشُدَّتْ: خبر (كان) [٥٧٤/٢].

(٣) هذا من قصيدة للأعشى ميمون يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم، فلهه: تعجب من الدهر كيف يختلف

يذهب ويجيء [٥٧٥/٢].

(٤) مريم/٥.

(٥) هو لُصَيْبُ الأَسود، وأنشده الجاحظ في البيان بلفظ: ومن يكُ ذا عودٍ صليِبٍ يُعَدُّه [٥٧٩/٢].

(٦) لابن ميادة يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان، وكان أمير المدينة [٥٨٠/٢].

(٧) النمل/٧٢. (٨) الأنبياء/١. (٩) النساء/٢٦. (١٠) الأنعام/٧١.

٣٣٢- أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ^(١)

فقيل: زائدة، وقيل: للتعليل، ثم اختلف هؤلاء فقيل: المفعول محذوف، أي (يريد الله التبيين ليبيّن لكم ويهديكم)، أي ليجمع لكم بين الأمرين، و(أمرنا بما أمرنا به لنسلم)، و(أريد السلو لأنسى)، وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما: الفعل في ذلك كله مقدرٌ بمصدر مرفوعٍ بالابتداء، والسلام وما بعدها خبرٌ، أي (إرادة الله للتبيين)، و(أمرنا للإسلام)، وعلى هذا فلا مفعول للفعل.

ومنها اللام المسماة بالمقحمة، وهي المعترضة بين المتضامين، وذلك في قولهم: (يا بؤس للحرب)، والأصل (يا بؤس الحرب) فأقحمت تقوية للاختصاص، قال [من الكامل]:

٣٣٣- يا بؤس للحرب التي وضعت أرايط فاستراحوا^(٢)

وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان، أرجحهما الأول؛ لأن اللام أقرب، ولأن الجار لا يعلق.

ومن ذلك قولهم: (لا أبا لزيد، ولا أبا له، ولا غلامي له) على قول سيبويه إن اسم (لا) مضاف لما بعد اللام، وأما على قول من جعل اللام وما بعدها صفةً وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف، وعلى قول من جعلهما خبراً وجعل (أبا) و(أخا) على لغة من قال [من الرجز]:

إن أباه وأبا أباه^(٣)

وقولهم: (مكرة أخاك لا بطل) وجعل حذف التثنية على وجه الشذوذ كقوله: (بيضك ثنا ويضي متنا) فاللام للاختصاص، وهي متعلقة باستقرار محذوف.

ومنها اللام المسماة (لام التقوية)، وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف، إما بتأخره نحو ﴿ هَدَى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾^(٤)، ونحو ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّئَاءِ يَا تَعْبُرُونَ ﴾^(٥)، أو بكونه فرعاً في العمل نحو ﴿ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾^(٦)، ﴿ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾^(٧)، ﴿ تَرَاعَةَ لِلشَّوَى ﴾^(٨)، ونحو (ضربي لزيد حسن)، و(أنا ضارب لعمرو)، قيل: ومنه ﴿ إِنَّ هَذَا عَدُوُّكَ وَلِزَوْجِكَ ﴾^(٩)، وقوله [من الطويل]:

(١) هو من قصيدة لكثير عزة [٥٨٠ / ٢].

(٢) هو مطلع قصيدة لسعد بن مالك، وهو جد طرفة الشاعر [٥٨٢ / ٢].

(٣) تقدم ص ٣٣، ١٠٥.

(٤) الأعراف/ ١٥٤. (٥) يوسف/ ٤٣. (٦) البقرة/ ٩١.

(٧) البروج/ ١٦. (٨) المعارج/ ١٦. (٩) طه/ ١١٧.

٣٣٤- إذا ما صنعت الزاد فالتمسي له أكيلاً فإني لست أكله وحدي^(١) وفيه نظر؛ لأن عدواً وأكيلاً - وإن كانا بمعنى معادٍ ومؤاكل - لا ينصبان المفعول؛ لأنهما موضوعان للثبوت، وليسا مجارين للفعل في التحرك والسكون، ولا محوّلان عمّا هو مجار له؛ لأن التحويل إنما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة، وإنما اللام في البيت للتعليل، وهي متعلقة بـ(التمسي)، وفي الآية متعلقة بمستقر محذوف صفة لـ(عدو)، وهي للاختصاص.

وقد اجتمع التأخر والفرعية في ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾^(٢)، وأمّا قوله تعالى: ﴿ نَذِيرًا لِلْبَشَرِ ﴾^(٣)، فإن كان التذير بمعنى المنذر فهو مثل ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾^(٤)، وإن كان بمعنى الإنذار فاللام مثلها في (سقياً لزيد)، وسيأتي.

قال ابن مالك: ولا تزد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين؛ لأنها إن زيدت في مفعولية فلا يتعدى فعل إلى اثنين بحرف واحد، وإن زيدت في أحدهما لزم ترجيح من غير مرجح، وهذا الأخير ممنوع؛ لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك، وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ ﴿ وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا ﴾^(٥) بإضافة (كل): إنه من هذا، وإن المعنى (الله مؤول كل ذي وجهة وجهته)، والضمير على هذا للتولية، وإنما لم يجعل كلاً والضمير مفعولين ويستغن عن حذف (ذي) و(وجهته) لئلا يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره معاً، ولهذا قالوا في الهاء من قوله [من البسيط]:

٣٣٥- هذا سراقه للقرآن يدرسه يُقطع الليل تسيحاً وقرآناً^(٦)

إنّ الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن، وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرهما في قول ليلى [من الطويل]:

٣٣٦- أحجاج لا تُعطي العصاة مناهم ولا الله يعطي للعصاة مناهم^(٧)

وهو شاذ؛ لقوة العامل.

ومنها لام المستغاث عند المبرد، واختاره ابن خروف، بدليل صحة إسقاطها، وقال جماعة: غير زائدة، ثم اختلفوا فقال ابن جني: متعلقة بحرف النداء؛ لما فيه من معنى الفعل، ورد بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور، وفيه نظر؛ لأنه قد عمل في الحال في نحو قوله [من الطويل]:

(١) هو لحاتم الطائي يخاطب امرأته ماوية بنت عبد الله [٥٨٥/٢].

(٢) الأنبياء/٧٨. (٣) المدثر/٣٦. (٤) البروج/١٦. (٥) البقرة/١٤٨.

(٦) عجز هذا البيت ليس لصدره لكنه لصدر بيت لحسان بن ثابت في رثاء عثمان بن عفان وهو: ضحوا بأشمط

عنوان السجود به، وعجز البيت كما رواه السيوطي: والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب، يراجع [٥٨٧/٢].

(٧) هو من أبيات الليلى الأخيلىة تمدح بها الحجاج [٥٨٨/٢].

٣٣٧- كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي (١)

وقال الأكثرون: متعلّقة بفعل النِّداء المحذوف، واختاره ابن الضّائع وابن عصفور، ونسباه لسيبويه، واعتراضاً بأنه متعدّ بنفسه، فأجاب ابن أبي الرّبيع بأنه ضمّن معنى الالتجاء في نحو (يا لزيد)، والتعجب في نحو (يا للدّواهي)، وأجاب ابن عصفور وجماعة بأنه ضعّف بالتزام الحذف فقوياً تعدّيه باللام، واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيّان، وفيه نظر؛ لأنّ اللام المقوِّية زائدة كما تقدّم، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة.

فإن قلت: وأيضاً فإنّ اللام لا تدخل في نحو (زيداً ضربته)، مع أنّ النّاصب ملتزم الحذف، قلت: لمّا دُكر في اللفظ ما هو عوضٌ منه كان بمنزلة ما لم يُحذف.

فإن قلت: وكذلك حرف النِّداء عوضٌ من فعل النِّداء، قلت: إنّما هو كالعوض، ولو كان عوضاً البتّه لم يجز حذفه، ثمّ إنّّه ليس بلفظ المحذوف فلم يُنزل منزلة من كلّ وجه.

وزعم الكوفيون أنّ اللام في المستغاث بقية اسم وهو (آل)، والأصل (يا آل زيد) ثمّ حذفت همزة (آل) للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين، واستدلوا بقوله [من الوافر]:

٣٣٨- فخيرٌ نحنُ عندَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المُنُوبُ قَالَ يالَا (٢)

فإنّ الجارّ لا يُقتصرُ عليه، وأجيب بأنّ الأصل (يا قوم لا فرار) أو (لا نفر)، فحذف (ما) بعد (لا) النّافية، أو الأصل (يا لفلان) ثمّ حذفت ما بعد الحرف، كما يُقال: (ألا تا؟) فيقال: (ألا فا) يريدون (ألا تفعلون؟) و(ألا فافعلوا).

تنبيه:

إذا قيل: (يا لزيد) بفتح اللام فهو مُستغاثٌ، فإنّ كُسرت فهو مستغاثٌ لأجله والمستغاث محذوفٌ، فإن قيل: (يا لك) احتمل الوجهين، فإن قيل: (يا لي) فكذلك عند ابن جنّي، أجازهما في قوله [من الطويل]:

فيا شوقٌ ما أبقيَ ويا لي من التّوى ويا دمعٌ ما أجرى ويا قلبٌ ما أصبى (٣)

(١) استشهد به المصنف في التوضيح على أنّ (رطباً) و(يابساً) حالان متضمنان معنى الفعل، فلذا وجب تأخيرهما [٣٤٤/١].

(٢) هذا لزهير بن مسعود الضبي، قال المصنف في شواهد: خير مبتدأ، ونحن فاعل، وفيه شذوذان: إعمال الوصف غير معتمد، ورفع اسم التفضيل للظاهر في غير مسألة الكحل، ولا يكون خير خبراً مقدماً لثلاث يلزم الفصل بين اسم التفضيل و(من) بالأجنبي، وهو المبتدأ، وقد يؤول على تقدير خير خبراً لنحن محذوفة، وجعل نحن المذكورة مؤكدة للضمير المستتر في خبر العائد على نحن المحذوفة، والثوب: الذي يدعو الناس ليتنصر بهم دعاء يكرره، وقوله: يالَا أراد يا لفلان، فحكى صوت الصارخ المستغيث وخط اللام بـ(يا) وجعلهما كالكلمة [٥٩٥/٢]. (٣) أهمله السيوطي، وقد تقدم ص ١٧٤.

وقال ابن عصفور: الصَّوَابُ أَنَّهُ مُسْتَغَاثٌ لِأَجْلِهِ؛ لِأَنَّ لَامَ الْمُسْتَغَاثِ مُتَعَلِّقَةٌ بِ(أَدْعُو) فَيَلْزِمُ تَعْدِيَّ فِعْلِ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ، وَهَذَا لَا يَلْزِمُ ابْنَ جَنِّي؛ لِأَنَّهُ يَرَى تَعَلُّقَ اللَّامِ بِ(يَا) كَمَا تَقَدَّمَ، وَ(يَا) لَا تَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا كَمَا لَا تَتَحَمَّلُهُ (هَا) إِذَا عَمِلَتْ فِي الْحَالِ فِي نَحْوِ ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾^(١)، نَعَم هُوَ لِأَنَّ ابْنَ عَصْفُورٍ لِقَوْلِهِ فِي (يَا لَزِيدٍ لَعْمَرُو): إِنَّ لَامَ (لَعْمَرُو) مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ (أَدْعُوكَ لَعْمَرُو)، وَيَنْبَغِي لَهُ هُنَا أَنْ يَرْجِعَ إِلَى قَوْلِ ابْنِ الْبَادِشِ إِنَّ مُتَعَلِّقَهَا مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ (مَدْعُوعًا لَعْمَرُو)، وَإِنَّمَا ادَّعِيَا وَجُوبَ التَّقْدِيرِ لِأَنَّ الْعَامِلَ الْوَاحِدَ لَا يَصِلُ بِجَرَفٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ، وَأَجَابَ ابْنُ الضَّائِعِ بِأَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ مَعْنَى، نَحْوِ (وَهَبْتَ لَكَ دِينَارًا لِتَرْضَى).

تنبيه:

زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدم، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها، كقوله تعالى: ﴿ تَبْعُونَهَا عِوَجًا ﴾^(٢)، ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْتَهُ مَنَازِلَ ﴾^(٣)، ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾^(٤)، وقالوا: (وهبتك دينارًا) و(صدتك ظبيًا) و(جنتك ثمرة)، قال [من الكامل]:

ولقد جنتك أكمؤًا وعساقلاً^(٥)

وقال [من الخفيف]:

٣٣٩- فتولَّى غلامهم ثم نادى أظليماً أصيدكم أم حماراً؟^(٦)

وقال [من الوافر]:

٣٤٠- إذا قالت حذام فأنصتوها^(٧)

في رواية جماعة، والمشهور (فصدقوها).

الثاني والعشرون: التبيين، ولم يوفوها حقها من الشرح، وأقول: هي ثلاثة أقسام:

أحدها: ما تبين المفعول من الفاعل، وهذه تتعلق بمذكور، وضابطها أن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهَمَيْنِ حَبًّا أو بغضًا، تقول: (ما أحبني وما أبغضني)، فإن قلت: (لفلان) فأنت فاعل الحبِّ والبغض وهو مفعولهما، وإن قلت: (إلى فلان) فالأمر بالعكس، وهذا شرح ما قاله ابن مالك، ويلزمه أن يذكر هذا المعنى في معاني (إلى) أيضًا لما بيننا، وقد مضى في موضعه.

(١) هود/٧٢. (٢) آل عمران/٩٩. (٣) يس/٣٩. (٤) المطففين/٣.

(٥) هو الشاهد رقم ٣٢٠ المتقدم ص ١٧٧.

(٦) أورده السيوطي بلا تعليق [٥٩٦/٢].

(٧) قائله نجيم بن مصعب بن علي بن بكر بن وائل، وحذام امرأته [٥٩٦/٢].

الثاني والثالث: ما يبين فاعليّة غير ملتبسة بمفعوليّة، وما يبين مفعوليّة غير ملتبسة بفاعليّة، ومصحوب كل منهما إمّا غير معلوم ممّا قبلها، أو معلوم لكن استؤنف بيانه تقويّة للبيان وتوكيداً له، واللام في ذلك كلّ متعلّقة بمحذوف.

مثال المبيّنة للمفعوليّة (سقياً لزيد) و(جدعاً له)، فهذه اللام ليست متعلّقة بالمصدرين، ولا بفعليهما المقدّرين؛ لأنّهما متعدّيان، ولا هي مقويّة للعامل؛ لضعفه بالفرعيّة إن قدر أنّه المصدر، أو بالتزام الحذف إن قدر أنّه الفعل؛ لأنّ لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط، لا يقال: (سقياً زيداً)، ولا (جدعاً إيّاه) خلافاً لابن الحاجب، ذكره في شرح المفصل، ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتعلّق بالاستقرار؛ لأنّ الفعل لا يُوصف، فكذا ما أُقيم مقامه، وإمّا هي لام مبيّنة للمدعوّ له أو عليه إن لم يكن معلوماً من سياق أو غيره، أو مؤكّدة للبيان إن كان معلوماً، وليس تقدير المحذوف (أعني) كما زعم ابن عصفور؛ لأنّه يتعدّى بنفسه، بل التقدير (إرادتي لزيد).

وينبغي على أنّ هذه اللام ليست متعلّقة بالمصدر أنّه لا يجوز في (زيد سقياً له) أن يُنصب زيد بعامل محذوف على شريطة التفسير، ولو قلنا إنّ المصدر الحال محلّ فعل دون حرفٍ مصدرٍ يجوز تقديم معموله عليه فتقول: (زيداً ضرباً)؛ لأنّ الضمير في المثال ليس معمولاً له ولا هو من جملة، وأمّا تجويز بعضهم في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ كُفْرًا ﴾^(١) كون (الذين) في موضع نصب على الاشتغال فوهم.

وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل: "اللام في (سقياً لك) متعلّقة بالمصدر، وهي للتبيين، وفي هذا تهافت؛ لأنّهم إذا أطلقوا القول بأنّ اللام للتبيين فإنّما يريدون بها أنّها متعلّقة بمحذوف استؤنف للتبيين.

ومثال المبيّنة للفاعليّة (تبّاً لزيد، وويحاً له)؛ فإنّهما في معنى (خسر وهلك)، فإن رفعتهما بالابتداء فاللام ومجرورها خبر، ومحلّهما الرفع، ولا تبين؛ لعدم تمام الكلام. فإن قلت: (تبّاً له وويح) فنصبت الأوّل ورفعت الثاني لم يجز؛ لتخالف الدليل والمدلول عليه، إذ اللام في الأوّل للتبيين، واللام المحذوفة لغيره.

واختلف في قوله تعالى: ﴿ أَعِدُّوا لَهُمْ مَا أَنْتُمْ بآبَائِهِمْ لَا يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا مُجْرِمُونَ ﴾. هيّات هيّات لما تُوعدون^(٢) فقيل: اللام زائدة، و(ما) فاعل، وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج، فاللام للتبيين، وقيل: ﴿ هيّات ﴾ مبتدأ بمعنى البعد، والجار والمجرور خبر.

(١) محمد/٨. (٢) المؤمنون/٣٥، ٣٦.

وأما قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾^(١) فيمن قرأ بهاءً مفتوحةً وباءً ساكنةً وتاءً مفتوحةً أو مكسورةً أو مضمومةً فـ(هيت) اسم فعل، ثم قيل: مسماه فعلٌ ماضٍ، أي (تهيات)، فاللام متعلقةٌ به كما تتعلقُ بمسماه لو صرَّح به، وقيل: مسماه فعلٌ أمرٌ بمعنى (أقبل) أو (تعال)، فاللام للتبين، أي (إرادتي لك)، أو (أقول لك)، وأما من قرأ ﴿ هَيْتُ ﴾ مثل (جئت) فهو فعلٌ بمعنى (تهيات)، واللام متعلقةٌ به، وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضميرَ المخاطبِ فاللام للتبين، مثلها مع اسم الفعل، ومعنى تهية تيسر انفرادها به لا أنه قصدتها، بدليل ﴿ وَرَوَدَتْهُ ﴾، فلا وجه لإنكار الفارسي هذه القراءة مع ثبوتها واتجاهها، ويحتمل أنها أصل قراءة هشام ﴿ هَيْتَ ﴾ بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء، وتكون على إبدال الهمزة.

تنبيه:

الظاهر أن (ها) من قول المتنبّي [من البسيط]:

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلاً^(٢)

جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بـ(وجدت) لكن فيه تعدي فعل الظاهر إلى ضميره المتصل كقولك ضربه زيد وذلك ممتنع، فينبغي أن يُقدَّر صفةٌ في الأصل لـ(سبلاً)، فلما قُدِّم عليه صار حالاً منه، كما أن قوله: (إلى أرواحنا) كذلك؛ إذ المعنى (سبلاً مسلوكةً إلى أرواحنا)، ولك في (ها) وجهٌ غريبٌ، وهو أن تقدِّره جمعاً لـ(لهاة) كحِصاةٍ وحصى، ويكون (ها) فاعلاً بـ(وجدت)، و(المنايا) مضافاً إليه، ويكون إثبات اللّهوات للمنايا استعارةً، شُبِّهَتْ بشيءٍ يبتلع الناس، ويكون أقام اللها مقام الأفواه؛ لمجاورة اللّهوات للفم.

وأما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعية للطلب، وحركتها الكسر، وسليم تفتحها، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها نحو ﴿ فَلَيْسَتْ جِيْبُوا لِي وَلِيَوْمُنُوا بِي ﴾^(٣)، وقد تسكن بعد (ثم) نحو ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُوا ﴾^(٤) في قراءة الكوفيين وقالون والبرزي، وفي ذلك ردٌ على من قال إنه خاصٌّ بالشعر.

ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كون الطلب أمراً نحو ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾^(٥)، أو دعاءً نحو ﴿ لَيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾^(٦)، أو التماساً كقولك لمن يساويك: (لَيَفْعَلْ فلانٌ كذا) إذا لم تُرد الاستعلاء عليه، وكذا لو أُخْرِجَتْ عن الطلب إلى غيره، كالتّي يُراد بها وبمصحوبها الخبر، نحو ﴿ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾^(٧)، ﴿ أَتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَنَكُمْ ﴾^(٨)، أي (فيمد) و(نحمل)، أو التهديد نحو ﴿ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ ﴾^(٩)، وهذا هو

(١) يوسف/٢٣. (٢) للمتنبّي، أهمله السيوطي.

(٣) البقرة/١٨٦. (٤) الحج/٢٩. (٥) الطلاق/٧. (٦) الزخرف/٧٧.

(٧) مريم/٧٥. (٨) العنكبوت/١٢. (٩) الكهف/٢٩.

معنى الأمر في ﴿ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾^(١)، وأما ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا ﴾^(٢) فيحتمل اللّامان منه التعليل فيكون ما بعدهما منصوباً، والتّهديد فيكون مجزوماً، ويتعين الثاني في اللّام الثانية في قراءة من سكنها، فيترجّح بذلك أن تكون اللّام الأولى كذلك، ويؤيده أن بعدهما ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾، وأما ﴿ وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنجِيلِ ﴾^(٣) فيمن قرأ بسكون اللّام فهي لام الطّلب؛ لأنّه يُقرأ بسكون الميم، ومن كسر اللّام - وهو حمزة - فهي لام التّعليل؛ لأنّه يفتح الميم، وهذا التّعليل إمّا معطوفٌ على تعليل آخر متصيّد من المعنى لأن قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ﴾^(٤) معناه (وآتيناه الإنجيل للهدى والنور)، ومثله ﴿ إِنَّا زَيْنًا أَلْسَمَاءَ أَلْدُنْيَا بَرِيئَةَ الْكَوَاكِبِ . وَحِفْظًا ﴾^(٥)؛ لأنّ المعنى (إنّا خلقنا الكواكب في السّماء زينةً وحفظاً)، وإمّا متعلّقٌ بفعل مقدّر مؤخّر، أي (ليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله أنزله)، ومثله ﴿ وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُحْزَى كُلُّ نَفْسٍ ﴾^(٦) أي (وللجزاء خلقهما)، وقوله سبحانه: ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴾^(٧) أي وأرأيناه ذلك، وقوله تعالى: ﴿ هُوَ عَلَى هَيْئٍ وَلِنَجْعَلَهُ ءَايَةً لِلنَّاسِ ﴾^(٨) أي (وخلقناه من غير أب).

وإذا كان مرفوع فعل الطّلب فاعلاً مخاطباً استُغني عن اللّام بصيغة (افعل) غالباً، نحو (قم) و(اقعد)، وتجب اللّام إن انتفت الفاعليّة نحو (لتعن مجاجتي)، أو الخطاب نحو (ليقم زيد)، أو كلاهما نحو (ليعن زيد مجاجتي)، ودخول اللّام على فعل المتكلم قليل سواء أكان المتكلم مفرداً نحو قوله عليه الصّلاة والسّلام: (قوموا فأصل لكم)، أو معه غيره كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطِيئَتَكُمْ ﴾^(٩)، وأقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب، كقراءة جماعة: ﴿ فَبِذَلِكَ فَتَنَّا قُرْحُوا ﴾^(١٠)، وفي الحديث (لتأخذوا مصافكم).

وقد تحذف اللّام في الشّعر ويبقى عملها، كقوله [من الطويل]:

٣٣٩- فلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بِقَائِي وَمُدَّتِي ولكنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ^(١١)

وقوله [من الوافر]:

(١) فصلت/ ٤٠ . (٢) العنكبوت/ ٦٦ . (٣) المائدة/ ٤٧ . (٤) المائدة/ ٤٦ .

(٥) الصافات/ ٦، ٧ . (٦) الجاثية/ ٢٢ . (٧) الأنعام/ ٧٥ . (٨) مريم/ ٢١ .

(٩) العنكبوت/ ١٢ . (١٠) يونس/ ٥٨ .

(١١) لم يسم قائله، قال العيني: يخاطب الشاعر به ابنه لما تمنى موته، وللخير: خير (يكن)، ومنك: حال، والبيت استشهد به على حذف لام الأمر ضرورة؛ إذ الأصل: ليكن [٥٩٧/٢].

٣٤٠- مُحَمَّدٌ تَفَدَى نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفَتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا^(١)

أي (ليكن)، و(لتفد)، والتَّبَال: الوبال، أُبِدِلت الواو المفتوحة تاءً مثل (تقوى).
ومنع المبرّد حذف اللام وإبقاء عملها حتى في الشُّعر، وقال في البيت الثاني إنّه لا يعرف
قائله، مع احتمال له لأن يكون دعاءً بلفظ الخبر، نحو (يغفر الله لك) و(يرحمك الله) وحُدِفَت
الياء تخفيفاً واجتزى عنها بالكسرة كقوله [من الوافر]:

٣٤١- دَوَامِي الْأَيْدِ يَخِطُنَ السَّرِيحَا^(٢)

قال: وأما قوله [من الطويل]:

٣٤٢- عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَاخْمِشِي - لَكَ الْوَيْلُ - حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبِكُ مَنْ بَكَى^(٣)

فهو على قبحة جائز؛ لأنّه عطفٌ على المعنى، إذ (اخمشي) و(لتخمشي) بمعنى واحد.
وهذا الذي منعه المبرّد في الشُّعر أجازه الكسائي في الكلام، لكن بشرط تقدّم (قل)،
وجعل منه ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾^(٤)، أي (ليقيموها)، ووافقه ابن مالك
في شرح الكافية، وزاد عليه أنّ ذلك يقع في النثر قليلاً بعد القول الخبري، كقوله [من الرجز]:

٣٤٣- قَلْتُ لَبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا

تَأْذُنُ فِائِي حَمُّهَا وَجَارُهَا^(٥)

أي (لتأذن)، فحذف اللام وكسر حرف المضارعة، قال: وليس الحذف بضرورة؛ لتمكّنه من
أن يقول: (إيذن). اهـ

قيل: وهذا تخلُّصٌ من ضرورةٍ لضرورة، وهي إثبات همزة الوصل في الوصل، وليس كذلك؛
لأنّهما بيتان لا بيتٌ مُصرَعٌ، فالهمزة في أوّل البيت لا في حشوه، بخلافها في نحو قوله [من السريع]:

٣٤٤- لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَّةً إِتْسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ^(٦)

(١) قال المبرّد: قائله مجهول، هذا يخاطب به النبيّ صلى الله عليه وسلم، ومحمد: منادى على حذف حرف
النداء، وتفد: على إضمار الجازم - وهو اللام - ضرورة، وفيه الشاهد، وقيل: هو مرفوع حذف ياءه
ضرورة واكتفي بالكسرة، والتَّبَال: الفساد [٥٩٧/٢].

(٢) هذا لمضرس بن ربيعي الأسدي، وقيل: ليزيد بن الطثرية، وأوله: فَطَرْتُ بِمَنْصِلِي فِي يَعْمَلَاتٍ، قال الأعلام:
أراد أنه أسرع القيام بسيفه - وهو المنصل - من نوق، فعقرهن للأضياف، أو لأصحابه مع حاجته إليهن، وذكر
أنهن دوامي الأيدي، إشارة إلى أنه في سفر، فقد حفين لإدمان السير، ودميت أخفافهن [٥٩٨/٢].

(٣) هذا لمتمم بن نويرة، والبُعُوضَةُ هنا: موضع قتل فيه أخو مالك ورجال من قومه بني يربوع، فحضر على
البكاء عليهم، واخمشي بمعنى اخدشي، ويبك مجزوم على إضمار لام الأمر، وفيه الشاهد [٥٩٩/٢].

(٤) إبراهيم/٣١.

(٥) قال العيني: لم يسم قائله، تميّذن: مقول القول، وأصله (لتيذن) فحذف اللام وأبقى عملها، قيل:
وليس بضرورة؛ لتمكّنه من أن يقول: إيذن [٦٠٠/٢].

(٦) هو لأنس بن العباس بن مرداس، ويقال: أبو عامر جد العباس بن مرداس، قال المصنف: وهو الصواب،
وضرب اتساع الخرق مثلاً لتفاقم الأمر [٦٠١/٢].

والجمهور على أن الجزم في الآية مثله في قولك: (اتني أكرمك)، وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال:

أحدها للخليل وسيبويه أنه بنفس الطلب؛ لما تضمنه من معنى (إن) الشرطية، كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك.

والثاني للسيرافي والفارسي أنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدّر، كما أن النصب بـ(ضرباً) في قولك: (ضرباً زيداً) لنيابته عن (اضرب)، لا لتضمنه معناه.

والثالث للجمهور أنه بشرطٍ مقدّر بعد الطلب، وهذا أرجح من الأول؛ لأن الحذف والتضمنين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل لكن في التضمنين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضاً فإن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير.

ومن الثاني؛ لأن نائب الشيء يؤدي معناه، والطلب لا يؤدي معنى الشرط.

وأبطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم في جواب شرطٍ مقدّر؛ لأن تقديره يستلزم ألا يتخلف أحد من القول له ذلك عن الامتثال، ولكن التخلف واقع، وأجاب ابنه بأن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال لا إلى كل فرد، فيحتمل أن الأصل (يقم أكثرهم) ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع وأتصل بالفعل، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقاً، بل المخلصين منهم، وكل مؤمنٍ مخلص قال له الرسول: (أقم الصلاة) أقامها.

وقال المبرد: التقدير (قل لهم: أقيموا يقيموا)، والجزم في جواب (أقيموا) المقدّر لا في جواب (قل)، ويردّه أن الجواب لا بد أن يخالف المحاب، إما في الفعل والفاعل نحو (اتني أكرمك)، أو في الفعل نحو (أسلم تدخل الجنة)، أو في الفاعل نحو (قم أقم)، ولا يجوز أن يتوافقا فيهما، وأيضاً فإن الأمر المقدّر للمواجهة و(يقيموا) للغيبة.

وقيل: (يقيموا) مبني؛ لحلوله محلّ (أقيموا) وهو مبني، وليس بشيء.

وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو (قم) و(اقعد)، وأن الأصل (لتقم) و(لتقعد)، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة، وبقولهم أقول؛ لأن الأمر معني حقه أن يؤدي بالحرف، ولأنه أخو التهي، ولم يدل عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وُضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً خارجاً عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل، كقوله [من الخفيف]:

٣٤٥ - لَتَقْمُ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ^(١)

(١) أورده السيوطي مع عجزه: فلتقضم حوائج المسلميننا، ولم يعلق [٢/٦٠٢].

وكقراءة جماعة: ﴿فَبَدَّلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾^(١)، وفي الحديث (لتأخذوا مصافكم)، ولأنك تقول: اغزُ واخشِ وارم، واضربا واضربوا واضربي، كما تقول في الجزم، ولأن البناء لم يُعهد كونه بالحذف، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان ك(بعت) و(أقسمت) و(قبلت)، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجرُّدها عارضاً لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو (قم)؛ لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذٍ فُتسكِل فعليته، فإذا ادَّعِيَ أَنْ أَصْلَهُ (لتقم) كان الدالُّ على الإنشاء اللام لا الفعل.

وأما اللام غير العاملة فسبغ:

إحداها: لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة - ولهذا زحلقوها في باب (إن) عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين - وتخلص المضارع للحال، كذا قال الأكثرون، واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٢)، ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾^(٣)؛ فإنَّ الذَّهَابَ كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدُّم الفعل في الوجود على فاعله مع أنَّه أثره، والجواب أنَّ الحكم واقعٌ في ذلك اليوم لا محالة، فنزل منزل الحاضر المشاهد، وأنَّ التَّقْدِيرَ (فصد أن تذهبوا)، والقصد حالٌ، وتقدير أبي حيان (قصدكم أن تذهبوا) مردودٌ بأنَّه يقتضي حذفَ الفاعل؛ لأنَّ ﴿أَنْ تَذْهَبُوا﴾ على تقديره منصوبٌ.

وتدخل باتِّفاق في موضعين: أحدهما المبتدأ، نحو ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً﴾^(٤)، والثاني بعد (إن)، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتِّفاق: الاسم نحو ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾^(٥)، والمضارع لشبهه به نحو ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾^(٦)، والظرف نحو ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ﴾^(٧)، وعلى ثلاثة باختلاف، أحدها: الماضي الجامد، نحو (إنَّ زَيْدًا لَعَسَى أَنْ يَقُومَ) أو (لنعم الرجل)، قاله أبو الحسن، ووجهه أنَّ الجامد يُشَبَّه الاسم، وخالفه الجمهور، والثاني: الماضي المقرون ب(قد)، قاله الجمهور، ووجهه أنَّ (قد) تقرَّب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم، وخالف في ذلك خطَّاب ومحمد بن مسعود الغزني، وقالوا: إذا قيل: (إنَّ زَيْدًا لَقَدْ قام) فهو جوابٌ لقسمٍ مقدَّر، والثالث: الماضي المتصرَّف المجرَّد من (قد)، أجازهُ الكسائي وهشام على إضمار (قد)، ومنعه الجمهور وقالوا: إنَّما هذه لام القسم، فمتى تقدَّم فعل القلب فتحت همزة (إن)، ك(علمت أنَّ زَيْدًا لَقام)، والصواب عندهما الكسر.

واختلَف في دخولها في غير باب (إن) على شيئين: أحدهما خبر المبتدأ المتقدِّم نحو (لَقائمٌ زيدٌ)، فمقتضى كلام جماعةٍ من النَّحْوِيِّين الجواز، وفي أمالي ابن الحاجب: لام الابتداء يجب

(١) يونس/٥٨. (٢) النحل/١٢٤. (٣) يوسف/١٣. (٤) الحشر/١٣.

(٥) إبراهيم/٣٩. (٦) النحل/١٢٤. (٧) القلم/٤.

معها المبتدأ. الثاني الفعل، نحو (ليقوم زيد)، فأجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما، زاد المالقي الماضي الجامد، نحو ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(١)، وبعضهم المتصرف المقرون بـ(قد) نحو ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾^(٢)، ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ﴾^(٣) والمشهور أن هذه لام القسم، وقال أبو حيان في ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾^(٤): هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر وألاً يكون. اهـ

ونص جماعة على منع ذلك كله، قال ابن الخباز في شرح الإيضاح: لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب (إن) اهـ، وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب، وهو أيضاً قول الزمخشري، قال في تفسير ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾^(٥): لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر، وقال في ﴿لَأُقْسِمُ﴾^(٦) هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، ولم يقدرها لام القسم لأنها عنده ملازمة للثون، وكذا زعم في ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ أن المبتدأ مقدر، أي (ولأنت سوف يعطيك ربك).

وقال ابن الحاجب: اللام في ذلك لام التوكيد، وأما قول بعضهم إنها لام الابتداء وإن المبتدأ مقدر بعدها ففاسد من جهات: إحداهما أن اللام مع الابتداء كـ(قد) مع الفعل و(إن) مع الاسم، فكما لا يُحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم، والثانية أنه إذا قدر المبتدأ في نحو (لسوف يقوم زيد) يصير التقدير (لزيد سوف يقوم زيد)، ولا يخفى ما فيه من الضعف، والثالثة أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام. اهـ، وفي الوجهين الأخيرين نظر؛ لأن تكرار الظاهر إنما يفتح إذا صرح بهما، ولأن النحويين قدروا مبتدأ بعد الواو في نحو (قمت وأصك عينه)، وبعد الفاء في نحو ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(٧) وبعد اللام في نحو ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، وكل ذلك تقدير لأجل الصنعة دون المعنى، فكذلك هنا.

وأما الأول فقد قال جماعة في ﴿إِنْ هَذَا لَسِحْرَانٌ﴾^(٨): إن التقدير (لهما ساحران)، فحذف المبتدأ وبقيت اللام، ولأنه يجوز على الصحيح نحو (لقائم زيد)، وإنما يضعف قول الزمخشري أن فيه تكلفين لغير ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال لئلا يجتمع دليلًا الحال والاستقبال وقد صرح بذلك في تفسير ﴿لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا﴾^(٩)، ونظره بخلع اللام عن التعريف وإخلاصها للتعويض في (ياالله)، وقوله إن لام القسم مع المضارع لا تفارق الثون ممنوع، بل تارة تجب اللام وتمتنع الثون، وذلك مع التنفيس كالأية، ومع تقديم

(١) المائة/٦٢. (٢) الأحزاب/١٥. (٣) يوسف/٧. (٤) البقرة/٦٥. (٥) الضحى/٥.

(٦) القيامة/١. (٧) المائة/٩٥. (٨) طه/٦٣. (٩) مريم/٦٦.

المعمول بين اللام والفعل نحو ﴿ وَلَيْنَ مُتُّمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾^(١)، ومع كون الفعل للحال نحو ﴿ لأقسم ﴾، وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يُجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلا على الجملة الاسميّة، وتارةً يمتنعان، وذلك مع الفعل المنفي نحو ﴿ تَأَلَّه تَفْتَوُأ ﴾^(٢)، وتارةً يجبان وذلك فيما بقي نحو ﴿ وَتَأَلَّه لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُم ﴾^(٣).

مسألة:

للام الابتداء الصّدرية، ولهذا علقت العامل في (علمت لزيد منطلقاً)، ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو (زيداً لأننا أكرمها)، ومن أن يتقدّم عليها الخبر في نحو (الزيد قائم)، والمبتدأ في نحو (لقائم زيد)، فأما قوله [من الرجز]:

٣٤٦- أمّ الحليس لعجوز شهره^(٤)

ف قيل: اللام زائدة، وقيل: للابتداء، والتقدير (هي عجوز)، وليس لها الصّدرية في باب (إن)؛ لأنها فيه مؤخّرة من تقديم، ولهذا تسمى اللام المزلحقة والمزحلقة أيضاً، وذلك لأن أصل (إن) زيداً لقائم: لأنّ زيداً قائم، فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين، فأخروا اللام دون (إن) لئلا يتقدّم معمول الحرف عليه، وإنما لم ندع أن الأصل (إن لزيداً قائم) لئلا يحول ما له الصّدر بين العامل والمعمول، ولأنهم قد نطقوا باللام مقدّمة على (إن) في نحو قوله [من الطويل]:

٣٤٧- هُنْكَ مِنْ بَرَقَ عَلَيَّ كَرِيمٌ^(٥)

ولا اعتبارهم حكم صدرتها فيما قبل (إن) دون ما بعدها، دليل الأوّل أنّها تمنع من تسلط فعل القلب على (أن) ومعمولها، ولذلك كسرت في نحو ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾^(٦)، بل قد أثرت هذا المنع مع حذفها في قول الهذلي [من الكامل]:

٣٤٨- فغبرت بعدهم يعيش ناصبٍ وإخال إني لاحقٌ مستتبعٌ^(٧)

الأصل (إني لاحق) فحذفت اللام بعد ما علقت (إخال)، وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها، فهو ممّا نسخ لفظه وبقي حكمه، ودليل الثاني أن عمل (إن) يتخطأها، تقول: (إن في الدار لزيداً)، و(إن زيداً لقائم)، وكذلك يتخطأها عمل العامل بعدها نحو (إن زيداً طعامك لأكل)، ووهم بدر الدّين ابن مالك فمنع من ذلك والوارد منه في التّنزيل كثير نحو ﴿ إِنَّ رَهْمَ بِهَمَّ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾^(٨).

(١) آل عمران/١٥٨. (٢) يوسف/٨٥. (٣) الأنبياء/٥٧.

(٤) نسبه العيني في الكبرى إلى رؤبة، ونسبه الصغاني في العباب إلى عنتر بن عروس، شهيرة: الكبيرة السن جدا من النساء [٦٠٤/٢].

(٥) صدره كما رواه السيوطي [٦٠٢/٢]: ألا يا سنا برق على قلل الحمى. (٦) المنافقون/١.

(٧) لأبي ذؤيب الهذلي، يعيش ناصب: متعجب، والمراد صاحبه، إخال: بمعنى أظن، ومستتبع: مستلحق [٢٦٤/١].

(٨) العاديات/١١.

تنبيه:

(إنَّ زَيْدًا لِقَامٍ) أو (لِيقومَنَّ) اللّامُ جواب قسم مقدّر لا لام الابتداء، فإذا دخلت عليها (علمتُ) مثلًا فُتِحَتْ همزُها، فإن قلت: (لقد قام زيدٌ) فقالوا: هي لام الابتداء، وحينئذٍ يجب كسر الهمزة، وعندني أنّ الأمرين محتملان.

فصل

وإن خُفِّفَتْ (إنَّ) نحو ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾^(١)، ﴿ إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلِيًّا حَافِظٌ ﴾^(٢)، فاللام عند سيبويه والأكثرين لام الابتداء أفادت مع إفادتها تأكيد النسبة وتخليص المضارع للحال الفرق بين (إن) المخففة من الثقلية و(إن) النافية، ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة، اللهم إلا أن يدلّ دليلٌ على قصد الإثبات، كقراءة أبي رجاء ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾^(٣) بكسر اللّام، أي للذي، وكقوله [من البسيط]:

٣٤٩- إن كنت قاضي نحي يوم بينكم لو لم تمثوا بوعدي غير توديع^(٤)

ويجب تركها مع نفي الخبر، كقوله [من الطويل]:

٣٥٠- إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة وإن هو لم يعدم خلاف معاند^(٥)

وزعم أبو علي وأبو الفتح وجماعة أنها لام غير لام الابتداء اجتنبت للفرق، قال أبو الفتح: قال لي أبو علي: ظننت أن فلاناً نحويّ محسنٌ حتى سمعته يقول إن اللّام التي تصحب (إن) الخفيفة هي لام الابتداء، فقلت له: أكثر نحويّ بغداد على هذا. اه، وحجّة أبي علي دخولها على الماضي المتصرف نحو (إن زيد لقام)، وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفٰسِقِينَ ﴾^(٦)، وكلاهما لا يجوز مع المشددة.

وزعم الكوفيون أنّ اللّام في ذلك كلّها بمعنى (إلا)، وأنّ (إن) قبلها نافية، واستدلوا على مجيء اللّام للاستثناء بقوله [من البسيط]:

٣٥١- أمسى أبان ذليلاً بعد عزّته وما أبان لمنّ أعلاج سودان^(٧)

وعلى قولهم: يقال قد علمنا إن كنت لمؤمناً بكسر الهمزة؛ لأنّ النافية مكسورة دائماً، وكذا على قول سيبويه؛ لأنّ لام الابتداء تُعلّق العامل عن العمل، وأما على قول أبي علي وأبي الفتح فُتِفِّتِحَ.

(٣) الزخرف/٣٥.

(٢) الطارق/٤.

(١) البقرة/١٤٣.

(٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٦٠٤/٢].

(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٦٠٤/٢].

(٦) الأعراف/١٠٢.

(٧) أورده السيوطي بلا تعليق [٦٠٤/٢].

القسم الثاني: اللام الزائدة، وهي الداخلة في خبر المبتدأ في نحو قوله [من الرجز]:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ^(١)

وقيل: الأصل (لهي عجوز)، وفي خبر (أَنَّ) المفتوحة، كقراءة سعيد بن جبير ﴿أَلَا أَنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(٢) بفتح الهمزة، وفي خبر (لكنَّ) في قوله [من الطويل]:

٣٥٢- وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ^(٣)

وليس دخول اللام مقيسًا بعد (أَنَّ) المفتوحة - خلافاً للمبرد - ولا بعد (لكن) - خلافاً للكوفيين - ولا اللام بعدهما لام الابتداء، خلافاً له ولهم، وقيل: اللامان للابتداء، على أنَّ الأصل (ولكن إني) فحذفت همزة (إِنَّ) للتخفيف، ونون (لكن) لذلك؛ لثقل اجتماع الأمثال، وعلى أنَّ (ما) في قوله [من البسيط]:

٣٥٣- وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلَاجِ سُودَانَ^(٤)

استفهام، وتمَّ الكلام عند (أبان) ثمَّ ابتدأ (لمن أعلاج)، أي بتقدير (لمن أعلاج)، وقيل: هي لامٌ زيدت في خبر (ما) التائفة، وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين. ومِمَّا زيدت فيه أيضاً خبر (زال) من قوله [من الطويل]:

٣٥٤- وَمَا زَلْتُ مِنْ لَيْلِي لَدُنَّ أَنْ عَرَفْتَهَا لِكَاظِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مُرَادٍ^(٥)

وفي المفعول الثاني لـ (أرى) في قول بعضهم: (أراك لساتي) ونحو ذلك، قيل: وفي مفعول (يدعو) من قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾^(٦) وهذا مردود؛ لأنَّ زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ، فلا يليق تخريج التنزيل عليه، ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان: أحدهما هذا، وهو أنَّها زائدة، وقد بيَّنا فساده.

والثاني أنَّها لام الابتداء، وهو الصحيح، ثمَّ اختلف هؤلاء فقيل: إنَّها مقدَّمة من تأخير، والأصل (يدعو من لضره أقرب من نفعه)، فـ(من) مفعول، و(ضره أقرب) مبتدأ وخبر، والجملة صلة لـ(من)، وهذا بعيد؛ لأنَّ لام الابتداء لم يُعهد فيها التقدُّم عن موضعها، وقيل إنَّها في موضعها وإنَّ (من) مبتدأ و﴿لَيْسَ الْمَوْلَى﴾^(٦) خبره؛ لأنَّ التقدير (لبس المولى هو)، وهو الصحيح، ثمَّ اختلف هؤلاء في مطلوب (يدعو) على أربعة أقوال:

(١) تقدم برقم ٣٤٦ ص ١٩٢.

(٢) الفرقان/ ٢٠.

(٣) قال الأئمة: هذا الشطر لا يُعرف له قائل ولا تنمة ولا نظير، وإنما أنشده الكوفيون، والعميد والعمود: الذي هذه العشق، ويروى (لكميد)، وهو الحزين [٦٠٥/٢].

(٤) تقدم ص ١٩٣.

(٥) المقصى: المبعَّد، والمراد: الذي يذهب فيه ويحيا [٦٠٥/٢]. (٦) الحج/ ١٣.

أحدها أنّها لا مطلوب لها، وأنّ الوقف عليها، وأنّها إنّما جاءت توكيداً لـ (يدعو) في قوله: ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نَفْعَ لَهُ﴾^(١)، وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين؛ إذ الأصل عدم التوكيد، والأصل ألاّ يُفصل المؤكّد من توكيده، ولا سيّما في التوكيد اللفظي.

والثاني أنّ مطلوبه مقدّم عليه، وهو ﴿ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ﴾^(١) على أنّ (ذلك) موصول، وما بعده صلة وعائد، والتقدير (يدعو الذي هو الضلال البعيد)، وهذا الإعراب لا يستقيم عند البصريين؛ لأنّ (ذا) لا تكون عندهم موصولة إلاّ إذا وقعت بعد (ما) أو (من) الاستفهاميتين. والثالث أنّ مطلوبه محذوف، والأصل (يدعوه)، والجملة حال، والمعنى (ذلك هو الضلال البعيد مدعوًا).

والرابع أنّ مطلوبه الجملة بعده.

ثمّ اختلف هؤلاء على قولين:

أحدهما أن (يدعو) بمعنى (يقول)، والقول يقع على الجمل.

والثاني أن (يدعو) مملوح فيه معنى فعل من أفعال القلوب، ثم اختلف هؤلاء على قولين، أحدهما أنّ معناه (يظن)؛ لأنّ أصل (يدعو) معناه يسمّي، فكأنّه قال: يسمّي من ضره أقرب من نفعه إلهاً، ولا يصدر ذلك عن يقين اعتقاد، فكأنّه قيل: (يظن)، وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف كما قدرنا، والثاني أنّ معناه (يزعم)؛ لأنّ الزعم قولٌ مع اعتقاد. ومن أمثلة اللام الزائدة قولك: (لئن قام زيدٌ أقم)، أو (فأنا أقوم)، أو (أنت ظالمٌ لئن فعلت)، فكل ذلك خاصٌّ بالشعر، وسيأتي توجيهه والاستشهاد عليه.

الثالث: لام الجواب، وهي ثلاثة أقسام: لام جواب (لو) نحو ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢)، ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا أَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٣)، ولام جواب (لولا) نحو ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾^(٤)، ولام جواب القسم نحو ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾^(٥)، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾^(٦)، وزعم أبو الفتح أنّ اللام بعد (لو) و(لولا) و(لو ما) لام جواب قسم مقدّر، وفيه تعسف، نعم الأولى في ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾^(٧) أن تكون اللام لام جواب قسم مقدّر، بدليل كون الجملة اسمية، وأمّا القول بأنّها لام جواب (لو) وأنّ الاسمية استعيرت مكان الفعلية كما في قوله [من الوافر]:

(١) الحج/١٢. (٢) الفتح/٢٥. (٣) الأنبياء/٢٢. (٤) البقرة/٢٥١.

(٥) يوسف/٩١. (٦) الأنبياء/٥٧. (٧) البقرة/١٠٣.

٣٥٥- وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصَ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبٌ^(١)

ففيه تعسّف، وهذا الموضع ممّا يدلُّ عندي على ضعف قول أبي الفتح؛ إذ لو كانت اللام بعد (لو) أبداً في جواب قسمٍ مقدّرٍ لكثّر مجيء الجواب بعد (لو) جملةً اسميةً نحو (لو جاءني لأنا أكرمه) كما يكثّر ذلك في باب القسم.

الرابع: اللام الداخلة على أداة شرطٍ للإيذان بأن الجواب بعدها مبنيٌّ على قسمٍ قبلها لا على الشرط، ومن ثمّ تُسمّى اللام المؤذنة، وتُسمّى الموطئة أيضاً؛ لأنها وطأت الجواب للقسم، أي مهّدته له، نحو ﴿لَيْنَ أُخْرَجُوا لَا تَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَيْنَ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ وَلَيْنَ نَصَرُوهُمْ لِيُوَلِّبَنَّ الْأَدْبَرَ﴾^(٢)، وأكثر ما تدخل على (إن)، وقد تدخل على غيرها، كقوله [من الكامل]:

٣٥٦- لَمَتِي صَلَحْتَ لِيَقْضِينَ لَكَ صَالِحٌ وَلِتَجْزِينَ إِذَا جُزِيَْتَ جَمِيلاً^(٣)

وعلى هذا فالأحسن في قوله تعالى: ﴿لَمَاءَ آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾^(٤) ألا تكون موطئةً و(ما) شرطية، بل للابتداء و(ما) موصولة؛ لأنه حملٌ على الأكثر.

وأغرب ما دخلت عليه (إذ)؛ وذلك لشبهها بـ(إن)، أنشد أبو الفتح [من الكامل]:

٣٥٧- غَضِبْتُ عَلَيَّ لِأَنْ شَرِبْتُ بِجَزْوَةٍ فَلَاذُ غَضِبْتُ لِأَشْرَبِنَ بِخُرُوفٍ^(٥)

وهو نظير دخول الفاء في ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾^(٦) شُبّهت (إذ) بـ(إن) فدخلت الفاء بعدها كما تدخل في جواب الشرط.

وقد تُحدَف مع كون القسم مقدراً قبل الشرط نحو ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^(٧)، وقول بعضهم ليس هنا قسمٌ مقدّرٌ وإن الجملة الاسمية جواب الشرط على إضمار الفاء كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا^(٨)

مردود؛ لأن ذلك خاصٌّ بالشعر، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾^(٩)، فهذا لا يكون إلا جواباً للقسم، وليست موطئةً في قوله [من الطويل]:

٣٥٨- لَيْنُ كَانَتْ الدُّنْيَا عَلَيَّ كَمَا أَرَى تَبَارِيحَ مِنْ لَيْلَى فَلَلَمُوتُ أَرْوَحُ^(١٠)

(١) هو من أبيات الحماسة، وجعلت هنا بمعنى طفقت، ولذلك لا يتعدى، ومرتعها قريب من موضع الحال،

أي أقبلت قلوص هذين الرجلين قرية المرتع من رحالهم لما بها من الإعياء [٦٠٦/٢].

(٢) الحشر/١٢. (٣) أورده السيوطي بلا تعليق [٦٠٧/٢]. (٤) آل عمران/٨١.

(٥) هو من قصيدة لذي الرمة هذا أولها [٦٠٧/٢]. (٦) النور/١٣.

(٧) الأنعام/١٢١. (٨) هو الشاهد رقم ٧٦، تكرر غير مرة (٩) المائدة/٧٣.

(١٠) هو من قصيدة لذي الرمة، والتباريح: الشدائد، يقال: برّح به [٦٠٩/٢].

وقوله [من الطويل]:

٣٥٩- لَعْنُ كَانَ مَا حَدَّثَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا ^(١)

وقوله [من البسيط]:

٣٦٠- أَلَمِّمْ بِزَيْنَبَ إِنَّ الْبَيْنَ قَدْ أَفْدَا قَلَّ التَّوَاءُ لَيْتَنُ كَانَ الرَّحِيلُ غَدَا ^(٢)

بل هي في ذلك كله زائدة كما تقدمت الإشارة إليه، أما الأولان فلأن الشرط قد أُجيبَ بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الأول، وبالفعل المجزوم في البيت الثاني، فلو كانت اللام للتوطئة لم يجب إلا القسم، هذا هو الصحيح، وخالف في ذلك الفراء فزعم أن الشرط قد يُجيب مع تقدم القسم عليه، أما الثالث فلأن الجواب قد حُذف مدلولاً عليه بما قبل (إن)، فلو كان ثمَّ قسمٌ مقدراً لزم الإجحاف بحذف جوابين.

الخامس لام (أل) كـ(الرجل) و(الحارث)، وقد مضى شرحها.

السادس اللام الأحققة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد أو على توكيده، على خلاف في ذلك، وأصلها السكون كما في (تلك)، وإنما كُسرَت في (ذلك) لالتقاء الساكنين. السابع لام التعجب غير الجارة نحو (لَطْرُفَ زَيْدٌ وَلَكْرُمَ عَمْرُو) بمعنى (ما أظرفه وما أكرمه)، ذكره ابن خالويه في كتابه المسمى بالجمل، وعندني أنها إما لام الابتداء دخلت على الماضي لشبهه لجموده بالاسم، وإما لام جواب قسمٍ مقدراً.

(٤):

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون نافية، وهذه على خمسة أوجه:

أحدها أن تكون عاملةً عمل (إن)، وذلك إن أُريدَ بها نفي الجنس على سبيل التَّنصيص، وتُسمى حينئذٍ تبرئة، وإنما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضاً نحو (لا صاحبَ جودٍ ممقوتٌ)، وقول أبي الطَّيِّبِ [من الطويل]:

فلا تُؤَبِّ مَجْدٍ غَيْرِ تُؤَبِّ ابْنِ أَحْمَدٍ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا بِلُؤْمٍ مُرَقَّعٍ ^(٣)

أو رافعاً نحو (لا حسناً فعله مذمومٌ)، أو ناصباً نحو (لا طالعاً جبلاً حاضراً)، ومنه (لا خيراً من زيدٍ عندنا)، وقول أبي الطَّيِّبِ [من المنسرح]:

(١) هو لامرأة من عقيل، القَيْظُ: شدة الحر، وبأديا: من بدا إذا ظهر، وهو حال، والبيت استشهد به على الاكتفاء بجواب الشرط - وهو (أصم) - عن جواب القسم المقدر قبل اللام الموطئة [٢/ ٦١٠].

(٢) هو لعمر بن أبي ربيعة [٢/ ٦١٠].

(٣) للمتنبى، أهمله السيوطي.

قِفَا قَلِيلًا بِهَا عَلَيَّ فَلَا أَقَلَّ مِنْ نَظْرَةٍ أُزَوِّدُهَا^(١)

ويجوز رفع (أقل) على أن تكون عاملة عمل (ليس).

وتخالف (لا) هذه (إن) من سبعة أوجه:

أحدها أنها لا تعمل إلا في النكرات.

الثاني أن اسمها إذا لم يكن عاملاً فإنه يُبنى، قيل: لتضمُّنه معنى (من) الاستغراقية، وقيل: لتركيبه مع (لا) تركيب (خمسة عشر)، وبناءه على ما ينصب به لو كان معرباً، فُيُنَى على الفتح في نحو (لا رجل ولا رجال)، ومنه ﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾^(٢)، ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾^(٣)، ﴿يَتَأَهَّلَ يَتْرِبَ لَا مُقَامَ لِكُفْرٍ﴾^(٤)، وعلى الياء في نحو (لا رجلين) و(لا قائمين)، وعن المبرد أن هذا مُعْرَبٌ لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف، ولو صحَّ هذا لَلزِمَ الإعراب في (يا زيدان) و(يا زيدون)، ولا قائل به، وعلى الكسرة في نحو (لا مسلمات) وكان القياس وجوبها، ولكنه جاء بالفتح، وهو الأرجح؛ لأنها الحركة التي يستحقها المركب، وفيه ردُّ على السيرافي والزجاج؛ إذ زعما أن اسم (لا) غير العامل معرب، وأن ترك تنوينه للتخفيف.

ومثل (لا رجل) عند الفراء (لا جرم)، نحو ﴿لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارَ﴾^(٥)، والمعنى عنده (لا بد من كذا)، أو (لا محالة في كذا)، فحذفت (من) أو (في)، وقال قطرب: (لا) ردُّ لما قبلها، أي (ليس الأمر كما وصفوا) ثم ابتدئ ما بعده، و(جرم) فعلٌ لا اسم، ومعناه (وجب)، وما بعده فاعل، وقال قوم: (لا) زائدة، و(جرم) وما بعدها فعلٌ وفاعل، كما قال قطرب - وردة الفراء - بأنَّ (لا) لا تزداد في أول الكلام، وسيأتي البحث في ذلك.

والثالث أن ارتفاع خبرها عند أفراد اسمها نحو (لا رجل قائم) بما كان مرفوعاً به قبل دخولها لا بها، وهذا القول لسببويه، وخالفه الأخفش والأكثر، ولا خلاف بين البصريين في أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملاً.

الرابع أن خبرها لا يتقدّم على اسمها ولو كان ظرفاً أو مجروراً.

الخامس أنه يجوز مراعاة محلّها مع اسمها قبل مُضِيِّ الخبر وبعده، فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه، نحو (لا رجل ظريف فيها) و(لا رجل وامرأة فيها).

السادس أنه يجوز إلغاؤها إذا تكرّرت، نحو (لا حول ولا قوة إلا بالله) ولك فتح

الاسمين ورفعها والمغايرة بينهما، بخلاف نحو قوله [من المنسرح]:

(١) للمتني.

(٢) يوسف/ ٩٢. (٣) الشعراء/ ٥٠. (٤) الأحزاب/ ١٣. (٥) النحل/ ٦٢.

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا^(١)

فلا محيد عن النَّصَب.

والسَّابِعُ أَنَّهُ يَكْثُرُ حَذْفُ خَبَرِهَا إِذَا عَلِمَ، نَحْوُ ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾^(٢)، ﴿فَلَا قَوْتَ﴾^(٣)،
وَتَقِيمُ لَا تَذْكُرُهُ حَيْثُوتًا.

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً عَمَلٍ (لَيْسَ)، كَقَوْلِهِ [مِنَ الْكَامِلِ]:

٣٦١- مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ^(٤)

وإِنَّمَا لَمْ يَقْدَرُوهَا مَهْمَلَةً وَالرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ لِأَنَّهَا حَيْثُوتٌ وَاجِبَةُ التَّكْرَارِ، وَفِيهِ نَظْرٌ؛ لِحَوَازِ
تَرْكِهِ فِي الشُّعْرِ.

و(لا) هَذِهِ تَخَالَفَ (لَيْسَ) مِنْ ثَلَاثِ جِهَاتٍ:

إِحْدَاهَا: أَنَّ عَمَلَهَا قَلِيلٌ، حَتَّى ادَّعِيَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ.

الثَّانِيَّة: أَنَّ ذِكْرَ خَبَرِهَا قَلِيلٌ، حَتَّى إِنَّ الزَّجَّاجَ لَمْ يَظْفَرْ بِهِ فَادَّعَى أَنَّهَا تَعْمَلُ فِي الْإِسْمِ
خَاصَّةً، وَأَنَّ خَبَرَهَا مَرْفُوعٌ، وَيَرُدُّهُ قَوْلُهُ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

٣٦٢- تَعَزَّزْ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزْرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا^(٥)

وَأَمَّا قَوْلُهُ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

٣٦٣- نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرِ خَاذِلٍ فَبُوتَتْ حَصِينًا بِالْكَمَاءِ حَصِينًا^(٦)

فَلَا دَلِيلَ فِيهِ كَمَا تَوَهَّمُ بَعْضُهُمْ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ مَحذُوفًا وَغَيْرَ اسْتِثْنَاءٍ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي التَّنْكَرَاتِ، خِلَافًا لِابْنِ جَنِّي وَابْنِ الشَّجَرِيِّ، وَعَلَى ظَاهِرِ

قَوْلِهِمَا جَاءَ قَوْلُ النَّابِغَةِ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

٣٦٤- وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاقِيًا سِوَاهَا وَلَا عَنُ حُبِّهَا مُتْرَاحِيًا^(٧)

وَعَلِيهِ بَنَى الْمُتَنَبِّيُّ قَوْلَهُ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَدَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا^(٨)

(١) هُوَ الشَّاهِدُ رَقْمُ ١١٣ الْمَتَقَدِّمِ ص ٧٢. (٢) الشُّعْرَاءُ / ٥٠. (٣) سِبْأُ / ٥١.

(٤) لِسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، صَدُّ: أَعْرَضَ، لَا بَرَّاحٌ: أَي لَيْسَ لِي بَرَّاحٌ عَنِ مَوْقِفِي فِي الْحَرْبِ [٥٨٥/٢].

(٥) لَمْ يَسْمَعْ قَائِلُهُ، وَتَعَزَّزَ: أَمَرَ مِنَ الْعِزَّةِ، وَهُوَ الصَّبْرُ وَالتَّسْلِي، وَالْوَزْرُ: الْمَلْجَأُ، وَأَصْلُهُ الْجَبَلُ [٦١٢/٢].

(٦) إِذْ: ظَرْفٌ، وَ(لَا) بِمَعْنَى (لَيْسَ)، وَصَاحِبٌ اسْمُهَا، وَغَيْرُ خَاذِلٍ خَبَرُهَا، وَهُوَ مِنَ الْخِذْلَانِ، وَهُوَ تَرَكَ

النَّصْرَ، وَبُوتَتْ: أَي سَكَنْتَ، وَحَصِينًا: مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَحَصِينًا صِفَةٌ لَهُ، وَبِالْكَمَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِ(نَصَرْتُكَ)،

وَالْكَمَاءُ جَمْعُ كَمِيٍّ، وَهُوَ الشُّجَاعُ الْمُتَكَمِّيُّ سِلَاحَهُ، الْمُتَغَطِّيُّ بِهِ [٦١٢/٢].

(٧) هُوَ مِنْ قِصِيدَةِ لِلنَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ يَرِثِي بِهَا ابْنَهُ مَحَارِبًا وَأَخَاهُ وَحَوْحًا [٦١٣/٢].

(٨) لِلْمَتَنَبِيِّ، أَهْمَلَهُ السِّيَوطِيُّ.

تنبيه:

إذا قيل: (لا رجل في الدار) بالفتح تَعَيَّن كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده: (بل امرأة)، وإن قيل بالرفع تَعَيَّن كونها عاملة عمل (ليس)، وامتنع أن تكون مهملة وإلا تكرر كما سيأتي، واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده على الأول: (بل امرأة)، وعلى الثاني (بل رجلان أو رجال).
وغلط كثير من الناس فزعموا أن العاملة عمل (ليس) لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير، ويرد عليهم نحو قوله [من الطويل]:

تَعَزَّ فَلَ شَيْءٍ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا البيت

وإذا قيل: (لا رجل ولا امرأة في الدار) برفعهما احتمال كون (لا) الأولى عاملة في الأصل عمل (إن) ثم أُلغيت لتكرارها فيكون ما بعدها مرفوعاً بالابتداء، وأن تكون عاملة عمل (ليس) فيكون ما بعدها مرفوعاً بها، وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين إن قدرت (لا) الثانية تكراراً للأولى وما بعدها معطوفاً، فإن قدرت الأولى مهملة والثانية عاملة عمل (ليس) أو بالعكس فالظرف خبر عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف، كما في قولك: (زيد وعمرو قائم)، ولا يكون خبراً عنهما؛ لئلا يلزم محذوران: كون الخبر الواحد مرفوعاً ومنصوباً، وتوارد عاملين على معمول واحد.

وإذا قيل: (ما فيها من زيتٍ ولأ مصابيح) بالفتح احتمال كون الفتحة بناءً مثلها في (لا رجال)، وكونها علامة للخفض بالعطف و(لا) مهملة، فإن قلته بالرفع احتمال كون (لا) عاملة عمل (ليس)، وكونها مهملة والرفع بالعطف على المحل.

فأما قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْرُوبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ ﴾^(١) فظاهر الأمر جواز كون (أصغر) و(أكبر) معطوفين على لفظ (مِثْقَال) أو على محله، وجواز كون (لا) مع الفتح تبرئة ومع الرفع مهملة أو عاملة عمل (ليس)، ويقوي العطف أنه لم يُقرأ في سورة سبأ في قوله سبحانه: ﴿ عَلِمَ الْغَيْبِ لَا يَعْرُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴾^(٢) الآية إلا بالرفع لما لم يوجد الخفض في لفظ (مِثْقَال)، ولكن يُشكك عليه أنه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب، كما أنك إذا قلت: (ما مررت برجل إلا في الدار) كان إخباراً بثبوت مرورك برجل في الدار، وإذا امتنع هذا تعيَّن أن الوقف على ﴿ في السماء ﴾ وأن ما بعدها مستأنف، وإذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبأ، وأن الوقف على ﴿ الأرض ﴾ وأنه إنما لم يجيء فيه الفتح أتباعاً للنقل، وجوز بعضهم العطف فيهما على ألا يكون معنى (يعزب): (يخفى)، بل (يخرج إلى الوجود).

(١) يونس/ ٦١.

(٢) سبأ/ ٣.

الوجه الثالث: أن تكون عاطفةً، ولها ثلاثة شروط:
أحدها: أن يتقدمها إثباتٌ، كـ(جاء زيدٌ لا عمرو)، أو أمرٌ، كـ(اضرب زيداً لا عمرو)،
قال سيبويه: أو نداءً، نحو (يا ابن أخي لا ابن عمي)، وزعم ابن سعدان أن هذا ليس من
كلامهم.

الثاني: ألا تقترن بعاطفٍ، فإذا قيل: (جاءني زيدٌ لا بل عمرو) فالعاطف (بل)، و(لا)
ردُّ لما قبلها وليست عاطفةً، وإذا قلت: (ما جاءني زيدٌ ولا عمرو) فالعاطف الواو، و(لا)
توكيدٌ للنفي، وفي هذا المثال مانعٌ آخر من العطف بـ(لا)، وهو تقدُّم النفي، وقد اجتمعا أيضاً
في ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(١).

والثالث: أن يتعاند متعاطفاهما، فلا يجوز (جاءني رجلٌ لا زيدٌ)؛ لأنه يصدق على (زيد)
اسم الرجل، بخلاف (جاءني رجلٌ لا امرأة).

ولا يتمتع العطف بها على معمول الفعل الماضي، خلافاً للزجاجي، أجاز (يقوم زيدٌ لا
عمرو)، ومنع (قام زيدٌ لا عمرو)، وما منعه مسموعٌ، فمنعه مدفعٌ، قال امرؤ القيس [من الطويل]:
٣٦٥- كَأَنَّ دِثَارًا حُلِقَتْ بِلَبُونِهِ عُقَابٌ تُنُوفِي لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ^(٢)

(دثار): اسم راعٍ، و(حلقت): ذهبت، (اللبون): نوق ذوات لبن، و(تنوفى): جبل عال،
و(القواعل): جبال صغار، وقوله: (إنَّ العاملَ مقدَّرٌ بعد العاطف، ولا يقال لا قام عمرو إلا
على الدُّعاء) مردودٌ بأنه لو توقفت صحَّة العطف على صحَّة تقدير العامل بعد العاطف
لامتنع (ليس زيدٌ قائماً ولا قاعداً).

الوجه الرابع: أن تكون جواباً مناقضاً لـ(نعم)، وهذه تُحذفُ الجمل بعدها كثيراً، يقال:
(أجاءك زيدٌ؟) فتقول: لا، والأصل: (لا لم يجيء).

والخامس: أن تكون على غير ذلك، فإن كان ما بعدها جملةً اسميةً صدرها معرفة، أو
نكرة ولم تعمل فيها، أو فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً وجب تكرارها، مثال المعرفة ﴿لَا أَلْشَّمْسُ
يُنْبِغِي هَلَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا أَلَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾^(٣)، وإنما لم تكرر في (لا نولك أن تفعل) لأنه
بمعنى (لا ينبغي لك)، فحملوه على ما هو بمعناه، كما فتحوا في (يذر) حملاً على (يدع)
لأنهما بمعنى، ولولا أن الأصل في (يذر) الكسر لما حذفت الواو، كما لم تحذف في يوجل.
ومثال النكرة التي لم تعمل فيها (لا) ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ﴾^(٤) فالتكرار
هنا واجبٌ، بخلافه في ﴿لَا لَعُوفِيهَا وَلَا تَأْتِيْمُ﴾^(٥).

(١) الفاتحة ٧. (٢) دثار: بن فقفس، راعي امرئ القيس، تنوفى: جبل عال، القواعل: جبال صغار، أراد

كان دثاراً ذهب بلبونه آفة، وأراد أنه أغير عليه من قبل تنوفى [١/ ٤٤١].

(٣) يس/ ٤٠. (٤) الصافات/ ٤٧. (٥) الطور/ ٢٣.

ومثال الفعل الماضي ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾^(١)، وفي الحديث: (فإنَّ المنبتَّ لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى)، وقول الهذلي: (كيف أغرم من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهله)، وإيما تُركُّ التكرار في (لا شلَّت يداك) و(لا فضَّ اللهُ فاك) وقوله [من الطويل]:
 ٣٦٦- ولا زال مُنْهَلاً بِجِرْعَائِكَ الْقَطْرُ^(٢)
 وقوله [من المنسرح]:

٣٦٧- لا بارك اللهُ في العَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهْنٌ مُطَلَّبٌ^(٣)
 لأنَّ المراد الدعاء، فالفعل مستقبَلٌ في المعنى، ومثله في عدم وجوب التكرار بعدم قصد المُضِيِّ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ دَعَاءٌ قَوْلُكَ: (والله لا فعلت كذا)، وقول الشاعر [من البسيط]:
 حَسْبُ الْمُحِبِّينَ فِي الدُّنْيَا عَذَابُهُمْ تَاللهِ لَا عَدَبْتَهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ^(٤)
 وشدَّ ترك التكرار في قوله [من الرجز]:

٣٦٨- لَاهُمَّ إِنَّ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَةَ
 زَنَا عَلَيَّ أَيُّهُ ثُمَّ قَتَلَهُ
 وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لَا عَهْدَ لَهُ
 وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهُ^(٥)

(زنا): بتخفيف الثون، كذا رواه يعقوب، وأصله (زناً) بالهمز بمعنى ضيق، ورؤي بتشديدها، والأصل (زنى بامرأة أبيه) فحذف المضاف وأتاب (على) عن الباء، وقال أبو خراش الهذلي وهو يطوف بالبيت [من الرجز]:

٣٦٩- إِنْ تَغْفِرِ اللهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا
 وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا^(٦)

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَلَا أُقْتَحَمُ الْعَقَبَةَ ﴾^(٧) فَإِنَّ (لا) فيه مكررة في المعنى؛ لأنَّ المعنى (فلا فك رقية ولا أطمع مسكيناً)؛ لأنَّ ذلك تفسيرٌ للعقبة، قاله الزمخشري، وقال الزجاج: إيما جاز لأنَّ ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾^(٨) معطوفٌ عليه وداخلٌ في التثني، فكأنه

(١) القيامة/٣١.

(٢) هو لذي الرمة، مُنْهَلاً: من النهلال، وهو انسكاب الماء وانصبابه، والجرعاء: رملة مستوية لا تبت شيئاً، والقطر: المطر، وقد عيب على ذي الرمة عجز هذا البيت؛ فإنه أراد أن يدعو لها فدعا عليها بالخراب [٦١٧/٢]، وصدر البيت: أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارِ مِي عَلَى الْبَلِي.

(٣) هو من قصيدة لعبيد الله بن قيس بن الرقيات يمدح بها عبد الملك بن مروان، وقال الزمخشري في شرح شواهد الكتاب: حرَّك الباء من (العواني) للضرورة، والمطلَّب: التطلُّب، أي لا يترك [٦٢٠/٢].

(٤) أهمل ذكره السيوطي، ولم أقف على قائله.

(٥) الحارث بن جبلة هو الغساني، ولاهم: وأصله (اللهم)، وزنا: أي ضيق [٦٢٤/٢].

(٦) لأبي خراش الهذلي [٦٢٥/٢]. (٧) البلد/١١. (٨) البلد/١٧.

قيل: (فلا اقتحم ولا آمن). انتهى، ولو صحَّ لجاز (لا أكل زيدٌ وشرب)، وقال بعضهم: (لا) دعائية، دعاءٌ عليه ألا يفعل خيراً، وقال آخر: تحضيض، والأصل: (فألا اقتحم) ثم حُدِثَ الهمزة، وهو ضعيف.

وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفردٍ خبرٍ أو صفةٍ أو حال، نحو (زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتبٌ)، و(جاء زيدٌ لا ضاحكاً ولا باكياً)، ونحو ﴿إِنهَا بَقْرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ﴾^(١)، ﴿وظِلٌّ مِّنْ تَحْمُومٍ لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾^(٢)، ﴿وَفِكَهَةٌ كَثِيرَةٌ . لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾^(٣)، ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾^(٤).

وإن كان ما دخلت عليه فعلاً مضارعاً لم يجب تكرارها، نحو ﴿لَا تُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَى﴾^(٥)، ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾^(٦)، وإذا لم يجب أن تكرر في (لا نولك أن تفعل) لكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع فألاً يجب في المضارع أحقُّ.

ويتخلص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين، وخالفهم ابن مالك؛ لصحة قولك: (جاء زيدٌ لا يتكلم) بالاتفاق، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تصدَّر بدليل استقبال.

تنبيه:

من أقسام (لا) النافية: المعترضة بين الخافض والمخفوض، نحو (جئت بلا زاد)، و(غضبت من لا شيء)، وعن الكوفيين أنها اسمٌ، وأنَّ الجارَّ دخل عليها نفسها، وأنَّ ما بعدها خفض بالإضافة، وغيرهم يراها حرفاً ويسمِّيها زائدة، كما يسمُّون (كان) في نحو (زيدٌ كان فاضلٌ) زائدةً وإن كانت مفيدةً لمعنى وهو المضيُّ والانقطاع، فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وإن لم يصحَّ أصلُ المعنى بإسقاطه، كما في مسألة (لا) في نحو (غضبت من لا شيء)، وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى، كما في مسألة (كان)، وكذلك (لا) المقترنة بالعاطف في نحو (ما جاءني زيدٌ ولا عمرو)، ويسمُّونها زائدةً وليست بزائدةٍ البتة؛ ألا ترى أنه إذا قيل: (ما جاءني زيدٌ وعمرو) احتمل أن المراد نفي مجيء كلٍّ منهما على كلِّ حال وأن يُراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بـ(لا) صار الكلام نصًّا في المعنى الأوَّل، نعم هي في قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾^(٧) لمجرد التوكيد، وكذا إذا قيل: (لا يستوي زيدٌ ولا عمرو).

تنبيه:

اعتراض (لا) بين الجارِّ والمجرور في نحو (غضبت من لا شيء)، وبين النَّاصِبِ والمنصوب

(١) البقرة/٦٨. (٢) الواقعة٤٣-٤٤. (٣) الواقعة٣٢-٣٣. (٤) النور/٣٥.

(٥) النساء/١٤٨. (٦) الأنعام/٩٠. (٧) فاطر/٢٢.

في نحو ﴿ لِقَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ ﴾^(١)، وبين الجازم والمجزوم في نحو ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾^(٢)، وتقدم معمول ما بعدها عليها في نحو ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا ﴾^(٣) الآية دليل على أنها ليس لها الصدر، بخلاف (ما)، اللهم إلا أن تقع في جواب القسم، فإن الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها الصدر، ولهذا قال سيبويه في قوله [من البسيط]:
 آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ^(٤)

إن التقدير (على حب العراق)، فحذف الخافض، ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه، ولم يجعله من باب (زيداً ضربته)؛ لأن التقدير (لا أطعمه)، وهذه الجملة جواب لـ (آليت)؛ فإن معناه (حلفت)، وقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل: لا مطلقاً، والصواب الأول.

الثاني من أوجه (لا) أن تكون موضوعة لطلب الترك، وتختص بالدخول على المضارع، وتقتضي جزمها واستقبالها، سواء كان المطلوب منه مخاطباً نحو ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾^(٥)، أو غائباً نحو ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ ﴾^(٦)، أو متكلماً نحو (لا أرىك هاهنا)، وقوله [من البسيط]:

٣٧٠- لا أَعْرِفَنَّ رَبِّرَبًّا حُورًا مَدَامِعُهَا^(٧)

وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب، والأصل: (لا تكن ها هنا فأراك)، ومثله في الأمر ﴿ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾^(٨)، أي: (وأغلظوا عليهم ليجدوا ذلك)، وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيهاً على أنه المقصود لذاته، وأما الإغلاظ فلم يقصد لذاته، بل ليجدوه، وعكسه ﴿ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ ﴾^(٩)، أي لا تفتنوا بفتنة الشيطان.
 واختلّف في (لا) من قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾^(١٠) على قولين:

أحدهما أنها ناهية، فتكون من هذا، والأصل (لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم) ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة؛ لأن الإصابة مسببة عن التعرض، وأسند هذا المسبب إلى فاعله، وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين، وتوكيد الفعل بالنون واضح؛ لاقرانه بحرف الطلب مثل ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِيلاً ﴾^(١١)، ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع، فوجب إضمار القول، أي (واتقوا فتنة مقولاً فيها ذلك)، كما قيل في قوله [من الرجز]:

(١) البقرة/ ١٥٠. (٢) الأنفال/ ٧٣. (٣) الأنعام/ ١٥٨.

(٤) تقدم برقم ١٣٠ ص ٨٥. (٥) الممتحنة/ ١. (٦) آل عمران/ ٢٨.

(٧) هو من قصيدة للناطقة النيباني، قوله: (لا أعرفن) استشهد به على نهى فعل المتكلم، وهو قليل، والربوب: القطيع من البقر، شبه النساء من حسن العيون وسكون المشي، والحور: جمع حوراء، من الحور، وهو شدة بياض العين في شدة سوادها، والمدامع: العيون، وهي مواضع الدمع [٢/ ٦٢٥] تمامه: كأن أبكارها نجاج دوائر.

(٨) التوبة/ ١٢٣. (٩) الأعراف/ ٢٧. (١٠) الأنفال/ ٢٥. (١١) إبراهيم/ ٤٢.

٣٧١- حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ واختَلَطَ

جاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُ^(١)

التَّانِي أَنَّهَا نَافِيَةٌ، واختلف القائلون بذلك على قولين:

أحدهما: أن الجملة صفة لـ(فتنة)، ولا حاجة إلى إضمار قول؛ لأن الجملة خبرية، وعلى هذا فيكون دخول التَّوْنِ شاداً، مثله في قوله [من الطويل]:

٣٧٢- فَلَا الْجَارَةَ الدُّنْيَا لَهَا تَلْحِيئُهَا^(٢)

بل هو في الآية أسهل؛ لعدم الفصل، وهو فيهما سماعيٌّ، والذي جَوَّزَهُ تشبيهه (لا) النَّافِيَةَ بـ(لا) النَّاهِيَةَ، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامَّةً للظَّالِم وغيره، لا خاصَّةً بالظَّالِمِينَ كما ذكره الزُّمخَشَرِيُّ؛ لأنَّهَا قد وُصِفَتْ بِأَنَّهَا لا تصيب الظَّالِمِينَ خاصَّةً، فكيف تكون مع هذا خاصَّةً بهم؟

والتَّانِي أَنَّ الفِعْلَ جَوَابَ الأَمْرِ، وعلى هذا فيكون التَّوْكِيدُ أيضاً خارجاً عن القياس شاداً، ومِمَّنْ ذَكَرَ هذا الوجه الزُّمخَشَرِيُّ، وهو فاسدٌ؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ (فإنَّكم إن تَتَّقَوْهَا لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصَّةً)، وقوله إنَّ التَّقْدِيرَ (إن أصابتم لا تصيب الظَّالِمَ خاصَّةً) مردودٌ؛ لأنَّ الشَّرْطَ إنَّمَا يُقَدَّرُ من جنس الأمر لا من جنس الجواب، ألا ترى أنَّك تُقَدَّرُ في (اتَّبِعِي أكرمك): إن تَأْتِي أكرمك؟ نعم يصحُّ الجواب في قوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ﴾^(٣) الآية؛ إذ يصحُّ (إن تدخلوا لا يحطمنكم).

ويصحُّ أيضاً التَّهْيِي عَلَى حَدِّ (لا أرينك هاهنا)، وأمَّا الوصف فيأتي مكانه هنا أن تكون الجملة حالاً، أي (ادخلوها غير محطومين)، والتَّوْكِيدُ بالتَّوْنِ على هذا الوجه وعلى الوجه الأوَّلِ سماعيٌّ، وعلى التَّهْيِي قياسيٌّ.

ولا فرق في اقتضاء (لا) الطَّلَبِيَّةِ للجزم بين كونها مفيدةً للتَّهْيِي - سواءً كان للتَّحْرِيمِ كما تقدَّم أو للتَّزْيِيهِ نحو ﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾^(٤) - وكونها للدُّعَاءِ كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾^(٥)، وقول الشاعر [من الطويل]:

(١) المذق: اللبن الممزوج بالماء فيقل بياضه، قوله: هل رأيت الذُّبَّ قَطُ جملة إنشائية ظاهرة أنها صفة لـ(مذق)، وإنما يوصف بالخبرية، فأولُّ بإضمار القول، أي بمذق تقول عند رؤيته: هل رأيت، قال التغلبي: وفيه وجه آخر أن التقدير: جاءوا بمذق يشابه لونه لون الذُّبِّ [٦٢٧/٢].

(٢) هو من قصيدة للنمر بن تولب، فلا الجارة: أي جارتنا، لا تلحي إبلها: أي لا تشتمها؛ لأنها تصب من لبنها، والدنيا: القرية، وقوله: تلحيها استشهد به على دخول نون التأكيد بعد (لا) النافية تشبيهاً في اللفظ بـ(لا) الناهية [٦٢٩/٢]، وتام البيت: ولا الضيفُ فيها إن أناخَ مُحوَّلُ.

(٣) النمل/١٨. (٤) البقرة/٢٣٧. (٥) البقرة/٢٨٦.

٣٧٣- يَقُولُونَ لَا تَبْعُدْ وَهُمْ يَدْفِنُونَنِي وَأَيْنَ مَكَانَ الْبُعْدِ إِلَّا مَكَانِيَا ^(١)

وقول الآخر [من الوافر]:

٣٧٤- فَلَا تَشَلَّلْ يَدَ فَتَكْتَبِ بِعَمْرٍو فَإِنَّكَ لَنْ تَذِلَّ وَلَنْ تُضَامَا ^(٢)

ويحتمل النهي والدعاء قول الفرزدق [من الطويل]:

٣٧٥- إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ ^(٣)

أي العظيم البطن، وكونها للالتماس، كقولك لنظيرك غير مُسْتَعْلٍ عليه: (لا تفعل كذا)، وكذا الحكم إذا خرجت عن الطلب إلى غيره، كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك: (لا تطعني). وليس أصل (لا) التي يُجزم الفعل بعدها لام الأمر فزيدت عليها ألف، خلافاً لبعضهم، ولا هي التافية والجزم بلام أمر مقدرة، خلافاً للسّهيلي.

والثالث (لا) الزائدة الداخلة في الكلام مجرد تقويته وتوكيده، نحو ﴿ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَ ﴾ ^(٤)، ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ ^(٥)، ويوضحه الآية الأخرى ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ ^(٦)، ومنه ﴿ لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ ^(٧)، أي ليعلموا، وقوله [من الطويل]:

٣٧٦- وَتَلَحَّيْنِي فِي اللَّهْوِ أَنْ لَا أَحِبَّهُ وَلِلَّهِو دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلٍ ^(٨)

وقوله [من الطويل]:

٣٧٧- أَبِي جُودُهُ (لَا) الْبُخْلُ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ (نَعَمْ) مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَهُ ^(٩)

وذلك في رواية من نصب (البخل)، فأما من خفض فـ(لا) حيثئذ اسم مضاف؛ لأنه أريد به اللفظ، وشرح هذا المعنى أن كلمة (لا) تكون للبخل وتكون للكرم، وذلك أنها إذا وقعت بعد قول القائل: (أعطني) أو (هل تعطيني) كانت للبخل، فإن وقعت بعد قوله: (أتمنني عطاءك؟) أو (أتحرمني نوالك؟) كانت للكرم، وقيل: هي غير زائدة أيضاً في رواية النصب، وذلك على أن تُجْعَلَ اسماً مفعولاً و(البخل) بدلاً منها، قاله الزجاج، وقال آخر: (لا) مفعول به، و(البخل) مفعول لأجله، أي (كراهية البخل)، مثل ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا ﴾ ^(١٠) أي كراهية أن تضلوا، وقال أبو علي في الحجّة: قال أبو الحسن: فسّرتّه العرب (أبي جوده البخل) وجعلوا (لا) حشواً. اهـ

(١) هذا من قصيدة لمالك بن الربيع يرثي بها نفسه [٦٣٠/٢].

(٢) قال أبو زيد في نوادره: هذا لرجل من بكر بن وائل جاهلي، وأورده بلفظ (ولن تلاما) [٦٣٣/٢].

(٣) عزاه المصنف للفرزدق، وقال أبو عبد الله المصنف في كتابه المسمى بـ(المنقذ): هو للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية، والبيت استشهد به على جزم فعل المتكلم بـ(لا) الناهية، وهو قليل [٦٣٣/٢].

(٤) طه ٩٢-٩٣. (٥) الأعراف/١٢. (٦) سورة ص/٧٥. (٧) الحديد/٢٩.

(٨) عزاه المبرد في الكامل للأحوص [٦٣٤/٢].

(٩) أقول في معناه: إنه مدح لكرم أبي جوده أن ينطق بـ(لا) التي للبخل، أي التي يقولها البخیل، واستعجلت بجوده (لا)، أي سبقت (نعم) [٦٣٤/٢].

(١٠) النساء/١٧٦.

وكما اختلفَ في (لا) في هذا البيت أنافيةً أم زائدةٌ كذلك اختلفَ فيها في مواضع من التنزيل: أحدها قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(١) فقيل: هي نافية، واختلف هؤلاء في منفيها على قولين:

أحدهما أنه شيءٌ تقدّم، وهو ما حكيَ عنهم كثيراً من إنكار البعث، فقيل لهم: (ليس الأمر كذلك)، ثم استؤنف القسم، قالوا: وإنما صحَّ ذلك لأنَّ القرآن كله كالسورة الواحدة، ولهذا يُذكرُ الشيء في سورةٍ وجوابه في سورةٍ أخرى، نحو ﴿وَقَالُوا يَتَأْتِيهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾^(٢)، وجوابه ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾^(٣).

والثاني أن منفيها (أقسم)، وذلك على أن يكون إخباراً لا إنشأً، واختاره الزمخشري، قال: والمعنى في ذلك أنه لا يُقسم بالشيء إلا إعظاماً له، بدليل ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ. وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾^(٤)، فكأنه قيل: إنَّ إعظامه بالإقسام به كلا إعظام، أي أنه يستحقُّ إعظاماً فوق ذلك، وقيل: هي زائدة، واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين: أحدهما أنها زيدت توطئةً وتمهيداً لنفي الجواب، والتقدير (لا أقسم بيوم القيامة لا يُتروكون سدى)، ومثله ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾^(٥) وقوله [من المتقارب]:

٣٧٨- فلا وأبيك ابنة العامري لا يدعي القوم أنني أفر^(٦)

وردُّ بقوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا اللَّيْلِ﴾^(٧) الآيات؛ فإنَّ جوابه مثبت، وهو ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾^(٨)، ومثله ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾^(٩) الآية، والثاني أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام، كما في ﴿لَعَلَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(١٠) وردَّ بأنها لا تُتراد لذلك صدرًا بل حشوًا، كما أن زيادة (ما) و(كان) كذلك، نحو ﴿فِيمَا رَحِمَةً مِنَ اللَّهِ﴾^(١١)، ﴿أَيَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾^(١٢)، ونحو (زيدٌ كان فاضلًا)، وذلك لأنَّ زيادة الشيء تُفيدُ اطراحه، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به، قالوا: ولهذا نقول بزيادتها في نحو ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾^(١٣)، ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾^(١٤)؛ لوقوعها بين الفاء ومعطوفها، بخلاف هذه، وأجاب أبو علي بما تقدّم من أن القرآن كالسورة الواحدة.

(١) القيامة/ ١. (٢) الحجر/ ٦. (٣) القلم/ ٢.

(٤) الواقعة ٧٥-٧٦. (٥) النساء/ ٦٥.

(٦) هو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر فيما ذكر أبو عمرو والمفضل وغيرهما، وزعم أبو حاتم أنها لرجل من النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم [٢/٦٣٥].

(٧) البلد/ ١. (٨) البلد/ ٤. (٩) الواقعة/ ٧٥. (١٠) الحديد/ ٢٩.

(١١) آل عمران/ ١٥٩. (١٢) النساء/ ٧٨. (١٣) المعارج/ ٤٠. (١٤) الواقعة/ ٧٥.

الموضع الثاني قوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾^(١) فقيل: إنَّ (لا) نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة، والجميع محتمل، وحاصل القول في الآية أنَّ (ما) خبرية بمعنى (الذي) منصوبة بـ ﴿ أَتْلُ ﴾، و﴿ حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ ﴾ صلة، و﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ متعلقة بـ (حَرَّمَ)، هذا هو الظاهر، وأجاز الزجاج كون (ما) استفهامية منصوبة بـ ﴿ حَرَّمَ ﴾، والجمله محكية بـ ﴿ أَتْلُ ﴾؛ لأنه بمعنى (أقول)، ويجوز أن يُعلق ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ بـ ﴿ أَتْلُ ﴾، ومن رجَّح إعمال أول المتنازعين - وهم الكوفيون - رجَّحه على تعلقه بـ ﴿ حَرَّمَ ﴾. وفي (أن) وما بعدها أوجه:

أحدها: أن يكونا في موضع نصبٍ بدلاً من (ما)، وذلك على أنَّها موصولة لا استفهامية؛ إذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام.

الثاني: أن يكونا في موضع رفعٍ خبراً لـ (هو) محذوفاً، أجازهما بعض المعربين، وعليهما فـ(لا) زائدة، قاله ابن السَّجَرِيّ، والصَّواب أنَّها نافية على الأول وزائدة على الثاني. والثالث: أن يكون الأصل (أبين لكم ذلك لئلا تشركوا)؛ وذلك لأنهم إذا حرَّم عليهم رؤسًا وهم ما أحله الله سبحانه وتعالى فأطاعوهم أشركوا؛ لأنهم جعلوا غير الله بمنزلة. والرابع: أن الأصل (أوصيكم بألا تشركوا)، بدليل أن ﴿ وَيَالْوَالِدِينَ إِحْسَانًا ﴾ معناه: (وأوصيكم بالوالدين)، وأن في آخر الآية ﴿ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ ﴾، وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر.

والخامس: أن التَّقْدِير (أتل عليكم ألا تشركوا)، فحذف مدلولاً عليه بما تقدَّم، وأجاز هذه الأوجه الثلاثة الزجاج.

والسادس: أن الكلام تمَّ عند ﴿ حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ ﴾ ثمَّ ابتدئ (عليكم ألا تشركوا وأن تحسنوا بالوالدين إحساناً وألا تقتلوا ولا تقربوا)، فـ ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ على هذا اسمُ فعلٍ بمعنى (الزموا)، و(أن) في الأوجه السَّتَّة مصدرية، و(لا) في الأوجه الأربعة الأخيرة نافية. والسابع: أن (أن) مفسرة بمعنى (أي)، و(لا) ناهية، والفعل مجزوم لا منصوب، وكأنه قيل: (أقول لكم لا تشركوا به شيئاً وأحسنوا بالوالدين إحساناً)، وهذان الوجهان الأخيران أجازهما ابن السَّجَرِيّ.

الموضع الثالث: قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٢) فيمن فتح الهمزة، فقال قومٌ منهم الخليل والفارسي: (لا) زائدة، وإلا لكان عذراً للكفار، وردَّه الزجاج بأنَّها نافية في قراءة الكسر، فيجب ذلك في قراءة الفتح، وقيل: نافية، واختلف القائلون

(١) الأنعام/١٥١.

(٢) الأنعام/١٠٩.

بذلك فقال النَّحَّاسُ: حذف المعطوف، أي (أو أنهم يؤمنون)، وقال الخليل في قول له آخر: (أن) بمعنى (لعل) مثل (ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً)، ورجحه الزَّجَّاجُ، وقال: إنهم أجمعوا عليه، وردّه الفارسي فقال: التَّوَقُّعُ الَّذِي فِي (لعل) ينافيه الحكم بعدم إيمانهم، يعني في قراءة الكسر، وهذا نظير ما رجَّح به الزَّجَّاجُ كون (لا) غير زائدة، وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا: يؤيده أن ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ و(يدرِكُم) بمعنى، وكثيراً ما تأتي (لعل) بعد فعل الدرّاية، نحو ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾^(١)، وأن في مصحف أبي ﴿وما أدراكُم لعلها﴾، وقال قوم: (أن) مؤكّدة، والكلام فيمن حكم بكفرهم ويُس من إيمانهم، والآية عذر للمؤمنين، أي (إنكم معذرون لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم به القضاء من أنهم لا يؤمنون حينئذٍ)، ونظيره ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ . وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ﴾^(٢).

وقيل: التّقدير (لأنهم)، واللام متعلّقة بمحذوف، أي (لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها)، ونظيره ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾^(٣)، واختاره الفارسي. واعلم أن مفعول ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ الثاني على هذا القول، وعلى القول بأنها بمعنى (لعل) محذوف، أي (إيمانهم)، وعلى بقية الأقوال (أن) وصلتها.

الموضع الرابع ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْبَةٍ أَهْلِكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^(٤) فقيل: (لا) زائدة، والمعنى (ممتنع على أهل قرية قدرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة)، وعلى هذا ف﴿حرام﴾ خبرٌ مقدّمٌ وجوباً؛ لأنّ المخبر عنه (أن) وصلتها، ومثله ﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾^(٥) (لا) مبتدأ، و(أن) وصلتها فاعلٌ أغنى عن الخبر كما جوزّه أبو البقاء؛ لأنّه ليس بوصفٍ صريح، ولأنّه لم يعتمد على نفي ولا استفهام، وقيل: (لا) نافية، والإعراب إمّا على ما تقدّم، والمعنى (ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة)، وإمّا على أنّ ﴿حرام﴾ مبتدأٌ حذف خبره، أي (قبول أعمالهم)، وابتدئ بالثّكرة لتقييدها بالمعمول، وإمّا على أنّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي (والعمل الصّالح حرامٌ عليهم)، وعلى الوجهين ف﴿أنهم لا يرجعون﴾ تعليلٌ على إضمار اللّام، والمعنى (لا يرجعون عمّا هم فيه)، ودليل المحذوف ما تقدّم من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصّٰلِحٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾^(٦)، ويؤيدهما تمام الكلام قبل مجيء (إن) في قراءة بعضهم بالكسر.

الموضع الخامس ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ . وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾^(٧)، قرئ في السّبع برفع (يأمركم) ونصبه، فمن

(١) عبس/٣. (٢) يونس/٩٦-٩٧. (٣) الإسراء/٥٨. (٤) الأنبياء/٩٥.

(٥) يس/٤١. (٦) الأنبياء/٩٤. (٧) آل عمران/٧٩-٨٠.

رَفَعَهُ قَطَعَهُ عَمَّا قَبْلَهُ، وِفَاعِلُهُ ضَمِيرُهُ تَعَالَى أَوْ ضَمِيرُ الرَّسُولِ، وَيُؤَيِّدُ الِاسْتِثْنَاءَ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ (وَلَنْ يَأْمُرَكُمْ)، وَ(لَا) عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ نَافِيَةٌ لَّا غَيْرَ، وَمَنْ نَصَبَهُ فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى (يُؤْتِيهِ)، كَمَا أَنَّ (يَقُولُ) كَذَلِكَ، وَ(لَا) عَلَى هَذِهِ زَائِدَةٌ مُؤَكِّدَةٌ لِمَعْنَى النَّفْيِ السَّابِقِ، وَقِيلَ: عَلَى (يَقُولُ)، وَلَمْ يَذَكَرِ الزَّمْخَشَرِيُّ غَيْرَهُ، ثُمَّ جَوَّزَ فِي (لَا) وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا الزِّيَادَةُ، فَالْمَعْنَى (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَنْصِبَهُ اللَّهُ لِلدُّعَاءِ إِلَى عِبَادَتِهِ وَتَرْكِ الْأَنْدَادِ ثُمَّ يَأْمُرُ النَّاسَ بِأَنْ يَكُونُوا عِبَادًا لَهُ وَيَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا).

وَالثَّانِي أَنْ تَكُونَ غَيْرَ زَائِدَةٍ، وَوَجَّهَهُ بِأَنَّ النَّبِيَّ كَانَ يَنْهَى قَرِيبًا عَنْ عِبَادَةِ الْمَلَائِكَةِ، وَأَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ عِبَادَةِ عَزِيرٍ وَعَيْسَى، فَلَمَّا قَالُوا لَهُ: (أَتَتَّخِذُكَ رَبًّا؟) قِيلَ لَهُمْ: (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَسْتَنْبِئَهُ اللَّهُ ثُمَّ يَأْمُرُ النَّاسَ بِعِبَادَتِهِ وَيَنْهَاهُمْ عَنْ عِبَادَةِ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ)، هَذَا مَلَخَّصٌ كَلَامِهِ، وَإِنَّمَا فَسَّرَ (لَا يَأْمُرُ) بِ(يَنْهَى) لِأَنَّهَا حَالَتُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَإِلَّا فَاتْتَفَاءُ الْأَمْرِ أَعْمٌ مِنَ النَّهْيِ وَالسُّكُوتِ، وَالْمُرَادُ الْأَوَّلُ، وَهِيَ الْحَالَةُ الَّتِي يَكُونُ بِهَا الْبَشَرُ مُتَنَاقِضًا؛ لِأَنَّ نَهْيَهُ عَنْ عِبَادَتِهِمْ لِكُونِهِمْ مَخْلُوقِينَ لَا يَسْتَحِقُّونَ أَنْ يُعْبَدُوا، وَهُوَ شَرِيكَهُمْ فِي كَوْنِهِ مَخْلُوقًا، فَكَيْفَ يَأْمُرُهُمْ بِعِبَادَتِهِ؟ وَالخَطَابُ فِي (وَلَا يَأْمُرَكُمْ) عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ التَّفَاتِ.

تنبيه:

قرأ جماعة ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(١)، وخرَّجها أبو الفتح على حذف ألف (لا) تخفيفاً، كما قالوا (أم والله) ولم يجمع بين القراءتين بأن تُقدَّرَ (لا) في قراءة الجماعة زائدة؛ لأنَّ التَّوكِيدَ بِالْثَوْنِ يَأْبَى ذَلِكَ.

(لانت):

اختلفَ فيها في أمرين:

أحدهما في حقيقتها، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها أنَّها كلمةٌ واحدةٌ فعلٌ ماضٍ، ثُمَّ اختلفَ هؤلاء على قولين: أحدهما أنَّها في الأصل بمعنى (نقص) من قوله تعالى: ﴿لَا يَلِيَنَّكُمْ مِمَّنْ أَعْمَلْتُمْ شَيْئًا﴾^(٢)، فَإِنَّهُ يُقَالُ: لَاتَ يَلِيْتُ، كَمَا يُقَالُ: أَلَتْ يَأَلْتُ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا، ثُمَّ اسْتَعْمَلَتْ لِلنَّفْيِ، كَمَا أَنَّ (قُلْ) كَذَلِكَ، قَالَه أَبُو ذَرِّ الْخَشْنِيِّ، وَالثَّانِي أَنَّ أَصْلَهَا لَيْسَ بِكَسْرِ الْيَاءِ، فَقَلِبْتَ الْيَاءَ أَلْفًا لِتَحْرُكُهَا وَإِنْتِاحَ مَا قَبْلَهَا، وَأَبْدَلْتَ السِّينَ تَاءً.

والمذهب الثاني أنَّها كلمتان: (لا) النَّافِيَةُ، وَالتَّاءُ لِتَأْنِيثِ اللَّفْظَةِ، كَمَا فِي (ثَمَّتْ) وَ(رَبَّتْ)، وَإِنَّمَا وَجِبَ تَحْرِيكُهَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، قَالَه الْجُمْهُورُ.

وَالثَّلَاثُ أَنَّهَا كَلِمَةٌ وَبَعْضُ كَلِمَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّهَا (لَا) النَّافِيَةُ وَالتَّاءُ زَائِدَةٌ فِي أَوَّلِ الْحِينِ، قَالَه أَبُو عبيدة وابن الطَّراوة.

(٢) الحجرات/ ١٤.

(١) الأنفال/ ٢٥.

واستدلَّ أبو عبيدة بأنَّه وجدها في الإمام - وهو مصحف عثمان رضي الله عنه - مختلطةً
 بـ(حين) في الخطِّ، ولا دليل فيه؛ فكم في خطِّ المصحف من أشياء خارجة عن القياس.
 ويشهد للجمهور أنَّه يُوقَف عليها بالتَّاء والهاء، وأنَّها رُسِمَت منفصلةً عن الحين، وأنَّ
 التَّاء قد تُكسَر على أصل حركة التَّقاء السَّاكِنين، وهو معنى قول الزُّنخسري، وقُرِئَ بالكسر
 على البناء كـ(جَير). اهـ، ولو كان فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه.

الأمر الثاني: في عملها، وفي ذلك أيضاً ثلاثة مذاهب:
 أحدها: أنَّها لا تعمل شيئاً، فإنَّ وِلْيَها مرفوعٌ فمبتدأٌ حذِفَ خبرُه، أو منصوبٌ فمفعولٌ
 لفعلٍ محذوف، وهذا قولٌ للأخفش، والتَّقدير عنده في الآية (لا أرى حين مناص)، وعلى
 قراءة الرِّفَع (ولا حين مناص كائنٌ لهم).

الثاني: أنَّها تعمل عمل (إنَّ) فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا قولٌ آخر للأخفش.

والثالث: أنَّها تعمل عمل (ليس)، وهو قول الجمهور.

وعلى كلِّ قولٍ فلا يُذكر بعدها إلا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع.
 واختلَفَ في معمولها، فنصَّ الفراءُ على أنَّها لا تعمل إلا في لفظة الحين، وهو ظاهر قول
 سيبويه، وذهب الفارسيُّ وجماعةٌ إلى أنَّها تعمل في الحين وفيما رادفه، قال الزُّنخسري: زيدت
 التَّاء على (لا) وخصَّت بنفي الأحيان.

تنبيه:

قُرِئَ ﴿ وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ ﴾^(١) بخفض الحين، فزعم الفراءُ أنَّ (لات) تُسْتَعْمَلُ حرفاً
 جاراً لأسماء الزَّمان خاصَّةً كما أنَّ (مُد) و(مُنْدُ) كذلك، وأنشد [من الخفيف]:

٣٧٩- طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَا تَأْوَانُ^(٢)

وأجيب عن البيت بجوابين: أحدهما أنَّه على إضمار (من) الاستغراقية، ونظيره في بقاء
 عمل الجارِّ مع حذفه وزيادته قوله [من الوافر]:

أَلَا رَجُلٌ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا^(٣)

فيمن رواه بجر (رجل)، والثاني أنَّ الأصل (ولات أو ان صلح)، ثمَّ بُنِيَ المضاف لقطعه على
 الإضافة، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بـ(نزال) وزناً، أو لأنَّه قُدِّرَ بناؤه على السُّكون ثمَّ
 كُسِرَ على أصل التَّقاء السَّاكِنين كـ(أمس) و(جَير)، وتُوْنٌ للضَّرورة، وقال الزُّنخسري:
 للتعويض كـ(يومئذٍ)، ولو كان كما زعم لأعرب؛ لأنَّ العوض ينزَلُ منزلة المعوض منه، وعن

(١) سورة ص/٣.

(٢) هو لأبي زبيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر، كان نصرانياً ومات على دينه بعد خلافة عثمان [٢/٦٤٠].

وعجز البيت: فأجبنا أن ليس حين بقاء. (٣) تقدم برقم ٩٨ ص ٦١.

القراءة بالجواب الأول - وهو واضح - وبالثاني، وتوجيهه أن الأصل (حين مناصهم) ثم نُزِلَ قطع المضاف إليه من (مناص) منزلة قطعه من (حين)؛ لائتداد المضاف والمضاف إليه، قاله الزُّخْشَرِيُّ، وجعل التَّنْوِينَ عوضاً عن المضاف إليه، ثم بنى الحين لإضافته إلى غير متمكّن. اهـ، والأولى أن يُقال إنَّ التَّنْزِيلَ المذكور اقتضى بناء الحين ابتداءً، وإنَّ المناص مُعْرَبٌ، وإن كان قد قُطِعَ عن الإضافة بالحقيقة لكنّه ليس بزمان، فهو كـ(كل) و(بعض).

(لو):

على خمسة أوجه:

أحدها (لو) المستعملة في نحو (لو جاءني لأكرمته)، وهذه تفيده ثلاثة أمور: أحدها الشرطيّة، أعني عقد السببيّة والمسببيّة بين الجملتين بعدها، والثاني تقييد الشرطيّة بالزمن الماضي، وبهذا الوجه وما يُذكر بعده فارقت (إن)؛ فإنّ تلك لعقد السببيّة والمسببيّة في المستقبل، ولهذا قالوا: "الشرط بـ(إن) سابقٌ على الشرط بـ(لو)؛" وذلك لأنّ الزمن المستقبل سابقٌ على الزمن الماضي، عكس ما يتوهم المبتدئون، ألا ترى أنّك تقول: (إن جئتني غداً أكرمتك)، فإذا انقضى الغد ولم ينجح قلت: (لو جئتني أمس أكرمتك)، الثالث الامتناع، وقد اختلف النحاة في إفادتها له وكيفيّة إفادتها إيّاه على ثلاثة أقوال: أحدها أنّها لا تفيده بوجه، وهو قول الشلّوبين، زعم أنّها لا تدلُّ على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب، بل على التعلّيق في الماضي، كما دلت (إن) على التعلّيق في المستقبل ولم تدلّ بالإجماع على امتناع ولا ثبوت، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي، وهذا الذي قاله كإنكار الضروريات؛ إذ فهم الامتناع منها كالبيهيّ، فإنّ كلّ من سمع (لو فعل) فهم عدم وقوع الفعل من غير تردّد، ولهذا يصحُّ في كلّ موضع استعملت فيه أن تُعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً لفظاً أو معنى، تقول: (لو جاءني أكرمته، لكنّه لم ينجح)، ومنه قوله [من الطويل]:

٣٨٠- ولو أنّما أسعى لأدنى معيشة كفاني - ولم أطلب - قليلٌ من المال
ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثّلٍ وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي^(١)

وقوله [من الطويل]:

٣٨١- فلو كان حمدٌ يُخلدُ النَّاسَ لم تَمُتْ ولكنَّ حمدَ النَّاسِ ليسَ بِمُخَلِّدٍ^(٢)
ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَنَهَأْنَا لَكِنَّا حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾^(٣)، أي (ولكن لم أشأ ذلك فحقّ القولُ مِنِّي)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادْنَا أَن نَمُوتَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾^(٤)، أي (فلم يُركمهم كذلك)، وقول الحماسي [من البسيط]:

(١) لامرئ القيس بن حجر [٣٤٠/١] مؤثّل: مؤصّل ومعظم، والأثال: المجد والشرف.

(٢) هو من قصيدة لزهير بن أبي سلمى يمدح بها هرم بن سنان [٦٤٢/٢].

(٣) السجدة/١٣. (٤) الأنفال/٤٣.

لو كنتُ من مازنٍ لم تستبحِ إبلي بنو اللقيطة من ذهلِ بنِ شيبانا^(١)

ثم قال:

لكن قومي وإن كانوا ذوي عددٍ ليسوا من الشرِّ في شيءٍ وإن هانا
إذ المعنى (لكنني لست من مازن، بل من قوم ليسوا في شيءٍ من الشرِّ وإن هانا وإن كانوا
ذوي عددٍ)، فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ
كَفَرُوا ﴾^(٢)، ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾^(٣)، ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾^(٤).
والثاني أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا هو القول الجاري على السنة
المعربين، ونص عليه جماعة من النحويين، وهو باطلٌ بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ
أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾^(٥)،
﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أُخْرٍ مَا نَفَدْتَ كَلِمَتَ اللَّهِ ﴾^(٦)،
وقول عمر رضي الله عنه: (نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه)، وبيانه أن كل شيءٍ
امتنع بقتل نقيضه، فإذا امتنع (ما قام) ثبت (قام) وبالعكس، وعلى هذا فيلزم على هذا القول
في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشر كل شيءٍ
عليهم، وفي الثانية نفاذ الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب
الكلمات، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة، وكون السبعة الأجر مملوءة مداداً وهي تمدُّ
ذلك البحر، ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، وكل ذلك عكس المراد.

والثالث: أنها تفيد امتناع الشرط خاصةً، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على
ثبوته، ولكنه إن كان مساوياً للشرط في العموم كما في قولك: (لو كانت الشمس طالعةً كان
النهار موجوداً) لزم انتفاؤه؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه وإن كان أعم،
كما في قولك: (لو كانت الشمس طالعةً كان الضوء موجوداً) فلا يلزم انتفاؤه، وإنما يلزم
انتفاء القدر المساوي منه للشرط، وهذا قول المحققين.

ويتلخص على هذا أن يقال إن (لو) تدلُّ على ثلاثة أمور: عقد السببية والمسببية،
وكونهما في الماضي، وامتناع السبب، ثم تارة يعقل بين الجزئين ارتباط مناسب وتارة لا
يعقل، فالنوع الأول على ثلاثة أقسام: ما يوجب فيه الشرع أو العقل الحصار مسببية الثاني في
سببية الأول، نحو ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾^(٧)، ونحو (لو كانت الشمس طالعةً كان النهار
موجوداً)، وهذا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني قطعاً، وما يوجب أحدهما فيه عدم

(١) تقدم مع بيت آخر برقم ١٧ ص ١٦.

(٢) البقرة/١٠٢. (٣) الأنفال/١٧. (٤) الأنفال/١٧. (٥) الأنعام/١١١.

(٦) لقمان/٢٧. (٧) الأعراف/١٧٦.

الانحصار المذكور، نحو (لو نام لانتقض وضوؤه)، ونحو (لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً)، وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني كما قدمنا، وما يجوز فيه العقل ذلك، نحو (لو جاءني أكرمته)؛ فإنَّ العقل يجوز انحصار سبب الإكرام في المجيء، ويرجح أنه ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الأول، وأنه المتبادر إلى الذهن، واستصحاب الأصل، وهذا النوع يدل في العقل على انتفاء المسبب المساوي لانتفاء السبب، لا على الانتفاء مطلقاً، ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق.

والنوع الثاني قسمان: أحدهما ما يراد فيه تقرير الجواب، وجد الشرط أو فقد، ولكنه مع فقده أولى، وذلك كالأثر عن عمر، فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى، وإنما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين: أحدهما أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة، وفي هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية؛ لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة.

الثاني أنه لما فُقدت المناسبة انتفت العلية فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية، فعلمنا أن عدم المعصية معللٌ بأمر آخر وهو الحياء والمهابة والإجلال والإعظام، وذلك مستمرٌ مع الخوف، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستنداً إلى ذلك السبب وحده، وعند الخوف مستنداً إليه فقط، أو إليه وإلى الخوف معاً، وعلى ذلك تتخرج آية لقمان؛ لأنَّ العقل يجزم بأنَّ الكلمات إذا لم تنفذ مع كثرة هذه الأمور فلا بد أن لا تنفذ مع قلتها وعدم بعضها أولى، وكذا ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لِكُرِّ﴾^(١)؛ لأنَّ عدم الاستجابة عند عدم السماع أولى، وكذا ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾^(٢)؛ فإنَّ التولي عند عدم الإسماع أولى، وكذا ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾^(٣)؛ فإنَّ الإمساك عند عدم ذلك أولى. والثاني أن يكون الجواب مقررًا على كل حال من غير تعرض لأولوية، نحو ﴿وَلَوْ رُدُّوْا لَعَادُوا﴾^(٤)؛ فهذا وأمثاله يُعرفُ ثبوته بعلته أخرى مستمرة على التقديرين، والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني، وأما الامتناع في الأول فإنه وإن كان حاصلًا لكنه ليس المقصود.

وقد أتضح أن أفسد تفسير لـ(لو) قول من قال: (حرف امتناع لامتناع)، وأنَّ العبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله: (حرف لما كان سيقع لوقوع غيره)، وقول ابن مالك: (حرف يدل على انتفاء تال، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه)، ولكن قد يقال إنَّ في عبارة سيبويه إشكالاً ونقصاً، فأما الإشكال فإنَّ اللام من قوله (لوقوع غيره) في الظاهر لام التعليل، وذلك فاسد؛

(١) فاطر/١٤. (٢) الأنفال/٢٣. (٣) الإسراء/١٠٠. (٤) الأنعام/٢٨.

فإنَّ عدم نفاذ الكلمات ليس معللاً بأنَّ (ما في الأرض من شجرةٍ أقلَّامٍ ...) وما بعده، بل بأنَّ صفاته سبحانه لا نهاية لها، والإمساك خشية الإنفاق ليس معللاً بملكهم خزائن رحمة الله، بل بما طُبِعُوا عليه من الشُّحِّ، وكذا التَّوَلَّى وعدم الاستجابة ليسا معلَّلين بالسَّماع، بل بما هم عليه من العُتُوِّ والضَّلَال، وعدم معصية صُهيب ليست معلَّلة بعدم الخوف، بل بالمهابة، والجواب أن تُقدَّر اللَّامُ للتَّوقيت، مثلها في ﴿لَا تُجَلِّبُهَا لَوْ قَتَبَا إِلَّا هُوَ﴾^(١)، أي أنَّ الثَّاني يثبت عند ثبوت الأوَّل، وأمَّا التَّقْص فلائها لا تدلُّ على أنَّها دالَّةٌ على امتناع شرطها، والجواب أنَّه مفهومٌ من قوله: (ما كان سيقع)؛ فإنَّه دليلٌ على أنَّه لم يقع، نعم في عبارة ابن مالك نقص؛ فإنَّها لا تفيد أنَّ اقتضاءها للامتناع في الماضي، فإذا قيل: " (لو) حرفٌ يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه " كان ذلك أجود العبارات.

تنبيهان:

الأوَّل: اشتهر بين النَّاس السُّؤال عن معنى الأثر المرويِّ عن عمر رضي الله عنه، وقد وقع مثله في حديث رسول الله ﷺ وكلام الصِّديق رضي الله عنه، وقلَّ من يتنبه لهما، فالأوَّل قوله عليه الصَّلَاة والسَّلَام في بنت أبي سلمة: (إنَّها لو لم تكن ربيتي في حجري ما حلَّت لي؛ إنَّها لابنة أخي من الرُّضاعة)؛ فإنَّ حلَّها له عليه الصَّلَاة والسَّلَام متنفِّ من جهتين: كونها ربيته في حجره، وكونها ابنة أخيه من الرُّضاعة، كما أنَّ معصية صهيب متنفية من جهتي المخافة والإجلال، والثَّاني قوله رضي الله عنه لَمَّا طَوَّل في صلاة الصُّبح وقيل له: (كادت الشَّمْس تطلع): (لو طلعت ما وجدتنا غافلين)؛ لأنَّ الواقع عدم غفلتهم وعدم طلوعها، وكلُّ منهما يقتضي أنَّها لم تجدهم غافلين، أمَّا الأوَّل فواضح، وأمَّا الثَّاني فلائها إذا لم تطلع لم تجدهم البتَّة لا غافلين ولا ذاكرين.

الثَّاني: لهجت الطلبة بالسُّؤال عن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾^(٢)، وتوجيهه أنَّ الجملتين يتركَّب منهما قياسٌ، وحينئذٍ فينتج (لو علم الله فيهم خيراً لتولَّوا)، وهذا مستحيلٌ، والجواب من ثلاثة أوجه: اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياساً، وذلك بإثبات اختلاف الوسط، أحدهما أنَّ التَّقدير (لأسمعهم إسماعاً نافعاً، ولو أسمعهم إسماعاً غير نافع لتولَّوا)، والثَّاني أن تُقدَّر (ولو أسمعهم على تقدير عدم العلم الخير فيهم)، والثَّالث بتقدير كونه قياساً متَّحد الوسط صحيح الإنتاج، والتَّقدير (ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً ما لتولَّوا بعد ذلك الوقت).

الثَّاني من أقسام (لو) أن تكون حرف شرطٍ في المستقبل، إلاَّ أنَّها لا تجزم، كقوله [من الطويل]:

(٢) الأنفال/ ٢٣.

(١) الأعراف/ ١٨٧.

٣٨٢- وَلَوْ تَلَّقَيْتِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسَبُ
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رَمَةً لَصَوْتُ صَدَى لَيْلَى يَهْشُ وَيَطْرَبُ^(١)

وقول توبة [من الطويل]:

٣٨٣- ولو أن لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْ زَقَا إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ^(٢)

وقوله [من الكامل]:

٣٨٤- لَا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلِقَ الْكِرَامُ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا^(٣)

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾^(٤)، أي (وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا)، وإنما أولنا الترك بمشارفة الترك؛ لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك؛ لأنهم بعده أموات، ومثله ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾^(٥)، أي حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها؛ لأن بعده ﴿فَيَأْتِيهِمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾^(٦)، وإذا رأوه ثم جاءهم لم يكن مجيؤه لهم بغتة وهم لا يشعرون، ويحتمل أن تحمّل الرؤية على حقيقتها، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنونه عذاباً، مثل ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ﴾^(٧)، أو يعتقدونه عذاباً ولا يظنونه واقعاً بهم، وعليهما فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته، ومن ذلك ﴿كُنِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾^(٨)، أي إذا قارب حضوره، ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾^(٩)؛ لأن بلوغ الأجل انقضاء العدة، وإنما الإمساك قبله، وأنكر ابن الحاج في نقده على المقرّب مجيء (لو) للتعليق في المستقبل، قال: "ولهذا لا تقول: (لو يقوم زيدٌ فعمرو منطلق) كما تقول ذلك مع (إن)"، وكذلك أنكره بدر الدين ابن مالك، وزعم أن إنكار ذلك قول أكثر المحققين، قال: (وغيابة ما في أدلة من أثبت ذلك أن ما جعل شرطاً لـ(لو) مستقبل في نفسه أو مقيداً بمستقبل، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يُحَوِّجُ إلى إخراج (لو) عمماً

(١) هذان من قصيدة لأبي صخر الهذلي، وهما آخرها، ونسبهما العيني في الكبرى لقيس بن الملوح المجنون، وليس كذلك، والرمس: تراب القبر، وسبب: المفازة، والرمة: العظام البالية، والجمع رمم ورمام، ويهش: من الهشاشة، وهي الارتياح والخفة للشيء [٦٤٣/٢].

(٢) هذان من قصيدة لتوبة بن الحمير، الجندل: الحجارة، والصفائح: الحجارة العراض تكون على القبور، وزقا: يقال زقا الصدى يزقو: أي صاح، والصدى: الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها [٦٤٤/٢].

(٣) لم يسم قائله، ويُلفك: من ألقى إذا وجد، والعديم: المعدم الذي لا يملك شيئاً [٦٤٦/٢].

(٤) النساء/٩. (٥) الشعراء/٢٠١. (٦) الشعراء/٢٠٢. (٧) الطور/٤٤.

(٨) البقرة/١٨٠. (٩) البقرة/٢٣١.

عُهِدَ فِيهَا مِنَ الْمُضِيِّ. اهـ ، وفي كلامه نظرٌ في مواضع: أحدها نقله عن أكثر المحققين؛ فإنَّ لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك، بل كثيرٌ منهم ساكتٌ عنه، وجماعةٌ منهم أثبتوه. والثاني أنَّ قوله: (وذلك لا ينافي) إلى آخره مقتضاه أنَّ الشرط يمتنع لامتناع الجواب، والذي قرَّره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيهما أنَّ الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط، ولم نرَ أحداً صرَّح بخلاف ذلك إلا ابن الحاجب وابن الخبَّاز، فأما ابن الحاجب فإنه قال في أماليه: (ظاهر كلامهم أنَّ الجواب امتنع لامتناع الشرط؛ لأنَّهم يذكرونها مع (لولا) فيقولون: " (لولا) حرف امتناع لوجود "، والممتنع مع (لولا) هو الثاني قطعاً، فكذا يكون قولهم في (لو)، وغير هذا القول أولى؛ لأنَّ انتفاء السبب لا يدلُّ على انتفاء مسببه، لجواز أن يكون ثمَّ أسبابٌ أُخر، ويدلُّ على هذا ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(١)؛ فإنَّها مسوقةٌ لنفي التعدُّد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أنَّ امتناع الفساد لامتناع الآلهة؛ لأنَّه خلاف المفهوم من سياق أمثال هذه الآية، ولأنَّه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد؛ لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدُّد في الآلهة، لأنَّ المراد بالفساد فسادُ نظام العالم عن حالته، وذلك جائزٌ أن يفعله الإله الواحد سبحانه). اهـ

وهذا الذي قاله خلاف المتبادر في مثل (لو جئتني أكرمتك)، وخلاف ما فسروا به عبارتهم، إلا بدر الدين؛ فإنَّ المعنى انقلب عليه؛ لتصريحه أولاً بخلافه، وإلا ابن الخبَّاز؛ فإنه من ابن الحاجب أخذ، وعلى كلامه اعتمد، وسيأتي البحث معه، وقوله: (المقصود نفي التعدُّد لانتفاء الفساد) مُسَلِّمٌ، ولكنَّ ذاك اعتراضٌ على من قال إنَّ (لو) حرف امتناع لامتناع، وقد بيَّنا فساده؛ فإنَّ قال: (إنَّه على تفسيري لا اعترض عليهم) قلنا: فما تصنع بـ(لو جئتني لأكرمتك)، ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ﴾^(٢)؟ فإنَّ المراد نفي الإكرام والإسماع لانتفاء المجيء وعلم الخير فيهم لا العكس، وأما ابن الخبَّاز فإنه قال في شرح الدرَّة وقد تلا قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾^(٣): " يقول النَّحْوِيُّونَ إنَّ التقدير (لم نشأ فلم نرفعه)، والصَّواب (لم نرفعه فلم نشأ)؛ لأنَّ نفي اللازم يوجب نفي الملزوم، ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرِّفع، ومن نفي الرِّفع نفي المشيئة ". اهـ

والجواب أنَّ الملزوم هنا مشيئة الرِّفع لا مطلق المشيئة، وهي مساوية للرِّفع، أي متى وُجِدَتْ وُجِدَ ومتى انتفت انتفى، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية لزم من نفي كلِّ منهما انتفاء الآخر. الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين أنَّ ما قاله من التَّأويل ممكنٌ في بعض المواضع دون بعض، فمِمَّا أمكن فيه قوله تعالى: ﴿ وَلِيَحْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ﴾^(٤) الآية؛ إذ لا يستحيل

(١) الأنبياء/ ٢٢. (٢) الأنفال/ ٢٣. (٣) الأعراف/ ١٧٦. (٤) النساء/ ٩.

أن يُقال: (لو شارفت فيما مضى أنك تُخلف ذريرةً ضعافاً لخفت عليهم، لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى)، ومِمَّا لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾^(١) ونحو ذلك، وكون (لو) بمعنى (إن) قاله كثيرٌ من التَّحَوِّيِّينَ في نحو ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾، ﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾^(٢)، ﴿ قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ ﴾^(٣)، ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾^(٤)، ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾^(٥)، ونحو (أعطوا السائل ولو جاء على فرس)، وقوله [من البسيط]:

٣٨٥- قَوْمٌ إِذَا حَارِبُوا شَدُّوا مَازَرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَانَتْ بِأَطْهَارِ^(٦)
 وَأَمَّا نَحْوُ ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾^(٧)، ﴿ أَنْ لَوْ دَشَاءُ أَصَبْتَهُمْ ﴾^(٨)، وقول كعب رضي الله عنه [من البسيط]:

٣٨٦- أَرَىٰ وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفَيْلُ^(٩)
 فمن القِسْمِ الأوَّلِ لا من هذا القِسْمِ؛ لأنَّ المضارع في ذلك مرادٌ به المُضَيُّ، وتقرير ذلك أن تعلمَ أنَّ خاصِّيَّةَ (لو) فرض ما ليس بواقع واقِعًا، ومن ثمَّ انتفى شرطها في الماضي والحال؛ لِما ثبت من كون متعلِّقها غير واقع، وخاصِّيَّةَ (إن) تعليق أمرٍ بأمرٍ مستقبلٍ محتمل، ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال، فعلى هذا قوله:

..... وَلَوْ بَانَتْ بِأَطْهَارِ
 يتعيَّن فيه معنى (إن)؛ لأنَّه خبرٌ عن أمرٍ مستقبلٍ محتمل، أمَّا استقباله فلأنَّ جوابه محذوفٌ دلَّ عليه (شدُّوا)، و(شدُّوا) مستقبلٌ؛ لأنَّه جوابٌ (إذا)، وأمَّا احتماله فظاهرٌ، ولا يمكن جعلها امتناعيَّةً؛ للاستقبال والاحتمال، ولأنَّ المقصود تحقُّق ثبوت الطُّهر لا امتناعه، وأمَّا قوله:
 وَلَوْ تَلْتَقِي^(١٠) البيت
 وقوله:

..... وَلَوْ أَنْ لَيْلَى^(١١)
 فيحتمل أنَّ (لو) فيهما بمعنى (إن) على أنَّ المراد مجرد الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور في المستقبل، ويحتمل أنَّها على بابها، وأنَّ المقصود فرضُ هذه الأمور واقعةً والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها.

(١) يوسف/١٧. (٢) الصف/٩. (٣) المائة/١٠٠. (٤) البقرة/٢٢١. (٥) الأحزاب/٥٢.

(٦) هذا آخر قصيدة للأخطل يمدح بها قريشاً ويخص آل سفيان بن حرب [٦٤٦/٢].

(٧) الأنعام/٢٧. (٨) الأعراف/١٠٠.

(٩) هو من قصيدة كعب بن زهير التي أولها (بانت سعاد)، وأول البيت: لقد أقوم مقاماً لو يقوم به [٦٤٧/٢].

(١٠) هو الشاهد رقم ٣٨٢ المتقدم ص ٢١٦. (١١) هو الشاهد رقم ٣٨٣ المتقدم ص ٢١٦.

والحاصل أنَّ الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهي بمعنى (إن)، ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية.

والثالث: أن تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة (أن) إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد (وَدَّ) أو (يَوَدُّ) نحو ﴿وَدُّوا لَوْ تَدَّهِنُ﴾^(١)، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمُرُ﴾^(٢)، ومن وقوعها بدونهما قول قتيلة [من الكامل]:

٣٨٧- ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحقق^(٣)

وقول الأعشى [من البسيط]:

٣٨٨- وربما فات قوماً جل أمرهم من التائي وكان الحزم لو عجلوا^(٤)

وقول امرئ القيس [من الطويل]:

٣٨٩- تجاوزت أحراساً عليها ومعشراً علي حراساً لو يسرون مقتلي^(٥)

وأكثرهم لم يثبت ورود (لو) مصدرية، والذي أثبتته الفراء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك.

ويقول المانعون في نحو ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمُرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾^(٦) إنها شرطية، وإن مفعول (يودُّ) وجواب (لو) محذوفان، والتقدير: (يودُّ أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك)، ولا خفاء بما في ذلك من التكلف.

ويشهد للمبتين قراءة بعضهم ﴿وَدُّوا لَوْ تَدَّهِنُ فَيَدَّهِنُونَ﴾^(٧) بحذف التون، فعطف (يدهنوا) بالنصب على (تدهن) لَمَا كان معناه (أن تدهن)، ويشكل عليهم دخولها على (أن) في نحو ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾^(٨)، وجوابه أن (لو) إنما دخلت على فعل محذوفٍ مقدَّر بعد (لو) تقديره (تودُّ لو ثبت أن بينها).

وأورد ابن مالك السؤال في ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾^(٩)، وأجاب بما ذكرنا، وبأن هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو ﴿فَجَاجًا سُبُلًا﴾^(١٠)، والسؤال في الآية مدفوع من أصله؛ لأن (لو) فيها ليست مصدرية، وفي الجواب الثاني نظر؛ لأن توكيد الموصول قبل مجيء صلته شاذ، كقراءة زيد بن علي ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(١١) بفتح الميم.

(١) القلم/٩.

(٢) البقرة/٩٦.

(٣) قائله قتيبة، وقيل: ليلي بنت النضر بن الحارث، والمغيظ: اسم مفعول من غيظ، والمحقق: كذلك من الحنق [٦٤٨/٢].

(٤) هذا من قصيدة للقطامي يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان [٦٥٠/٢].

(٥) هو من معلقة امرئ القيس المشهورة [٦٥١/٢].

(٦) البقرة/٩٦. (٧) القلم/٩. (٨) آل عمران/٣٠. (٩) الشعراء/١٠٢. (١٠) الأنبياء/٣١. (١١) البقرة/٢١.

والرابع: أن تكون للتمني، نحو (لو تأتيني فتحدثني)، قيل: ومنه ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾^(١)، أي (فليت لنا كربة)، ولهذا نصب (فنكون) في جوابها كما انتصب (فأفوز) في جواب (ليت) في ﴿ يَلِيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾^(٢)، ولا دليل في هذا؛ لجواز أن يكون التَّصَبُّبُ في (فنكون) مثله في ﴿ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾^(٣)، وقول ميسون [من الوافر]:

٣٩٠- ولبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لبسِ الشُّفوفِ^(٤)

واختُلف في (لو) هذه، فقال ابن الضَّائِعِ وابن هشام: هي قسمٌ برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يُؤتى لها بجوابٍ منصوبٍ كجواب (ليت)، وقال بعضهم: هي (لو) الشرطيةُ أُشْرِبَتْ معنى التَّمْنِي، بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين: جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام، كقوله [من الوافر]:

٣٩١- فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُليبٍ فيُخبرَ بالدَّنائبِ أي زير
بيومِ الشَّعْثَمِينِ لقرَّ عينا وكيفَ لقاءَ من تحتِ القُبورِ؟^(٥)

وقال ابن مالك: هي (لو) المصدريةُ أُغْنَتْ عن فعل التَّمْنِي، وذلك أنه أورد قول الزَّمخَشَرِي: "وقد تجيء (لو) في معنى التَّمْنِي في نحو (لو تأتيني فتحدثني)" فقال: إن أراد أن الأصل (وددت لو تأتيني فتحدثني) فحذف فعل التَّمْنِي لدلالة (لو) عليه فأشبهت (ليت) في الإشعار بمعنى التَّمْنِي، فكان لها جوابٌ كجوابها فصحيح، أو أنها حرفٌ وُضِعَ للتَّمْنِي كـ(ليت) فممنوعٌ؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التَّمْنِي كما لا يُجمع بينه وبين (ليت). اهـ

الخامس: أن يكون للعرض، نحو (لو تنزل عندنا فتصيب خيرًا)، ذكره في التسهيل. وذكر ابن هشام اللخمي وغيره لها معنى آخر، وهو القليل نحو: "تصدقوا ولو بظلفٍ محرقٍ"، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ عَلَيَّ أَنفُسِكُمْ ﴾^(٦)، وفيه نظر.

وهنا مسائل:

إحداها: أن (لو) خاصةٌ بالفعل، وقد يليها اسمٌ مرفوعٌ معمولٌ محذوفٌ يفسره ما بعده، أو اسمٌ منصوبٌ كذلك، أو خبرٌ لـ(كان) محذوفة، أو اسمٌ هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر. فالأول كقولهم: "لو ذات سوارٍ لطمتي"، وقول عمر رضي الله عنه: "لو غيرك قالها يا أبا عبيدة"، وقوله [من الكامل]:

(١) الشعراء/ ١٠٢. (٢) النساء/ ٧٣. (٣) الشورى/ ٥١.

(٤) العباءة: شملة الصوف ونحوها، وقال الحرابي: كساء مخطط، وتقر: بفتح القاف من قرَّت العين، وأما في المكان فبكسرهما، والشُّفوف: الثياب الرقاق [٢٦٥٣].

(٥) هذان من قصيدة لمهلل يرثي بها أخاه كليبًا، والدَّنائب: ثلاث هضبات بنجد بها قبر كليب المذكور [٦٥٤/٢].

(٦) النساء/ ١٣٥.

٣٩٢- لَوْ غَيَّرْتُمْ عَلِقَ الرَّبِيرُ بِحَبْلِهِ أَدَّى الْجَوَارِ إِلَى بَنِي الْعَوَامِ^(١)

والثاني نحو: (لو زيداً رأيت أكرمته).

والثالث نحو: "التمس ولو خاتماً من حديد"، و(اضرب ولو زيداً)، و(ألا ماء ولو بارداً)،

وقوله [من البسيط]:

٣٩٣- لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُوْدُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ^(٢)

واختُلف في ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾^(٣) فقيل: من الأوّل، والأصل (لو تملكون تملكون)

فحذف الفعل الأوّل فانفصل الضمير، وقيل: من الثالث، أي (لو كنتم تملكون)، وردّ بأنّ

المعهود بعد (لو) حذف (كان) ومرفوعها معاً، فقيل: الأصل (لو كنتم أنتم تملكون) فحذفها،

وفيه نظرٌ؛ للجمع بين الحذف والتوكيد.

والرابع نحو قوله [من الرمل]:

٣٩٤- لَوْ يَغْيِرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالْعَصَانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي^(٤)

وقوله [من البسيط]:

٣٩٥- لَوْ فِي طُهْيَةِ أَحْلَامٍ لَمَا عَرَضُوا دُونَ الَّذِي أَنَا أَرْمِيهِ وَيَرْمِينِي^(٥)

واختُلف فيه فقيل: محمولٌ على ظاهره، وإنّ الجملة الاسميّة وليتّها شدوداً كما قيل في قوله

[من الطويل]:

..... فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيْعُهَا^(٦)

وقال الفارسي: هو من النوع الأوّل، والأصل: (لو شرق حلقى هو شريق) فحذف الفعل

أولاً والمبتدأ آخرًا، وقال المتنبي [من الطويل]:

وَلَوْ قَلَمٌ أَلْقَيْتُ فِي شَقِّ رَأْسِهِ مِنْ السُّقْمِ مَا غَيَّرْتُ مِنْ خَطِّ كَاتِبٍ^(٧)

فقيل: لحن؛ لأنّه لا يمكن أن يُقدَّر (ولو ألقى قلم)، وأقول: روي بنصب (قلم) ورفعها، وهما

صحيحان، والنصب أوجه بتقدير (ولو لا بست قلمًا) كما يقدر في نحو (زيداً حبست عليه)،

(١) هذا من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق [٦٥٧/٢].

(٢) لم يسم قائله، لا: ناهية، والدهر: مفعول، أي حوادث الدهر، أو ظرف، أي لا يأمن في الدهر الحوادث،

أو لا يكن ذا أمن في الدهر، ولا حاجة لمفعول، و(لو) بمعنى (أن)، وما قبلها دليل الجواب، والجملة

الاسمية صفة (ملكاً) [٦٥٨/٢].

(٣) الإسراء/١٠٠.

(٤) هذا من أبيات لعدي بن زيد التميمي، شرق: صفة مشبهة من شرق بريقه إذا غص، والغصان: من غصّ

بالطعام، والاعتصار: الملجأ، قاله أبو عبيدة، والمعنى: لو شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء، فإذا

غصت بالماء فبم أسغته؟ [٦٥٨/٢].

(٥) هذا من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق [٦٥٩/٢].

(٦) هو الشاهد رقم ١٠٤ المتقدم ص ٦٤. (٧) للمتنبي، أهمله السيوطي.

والرَّفْع بتقدير فعلٍ دلَّ عليه المعنى، أي (ولو حصل قلمٌ)، أي (ولو لويس قلمٌ) كما قالوا في قوله [من الطويل]:

٣٩٦- إذا ابن أبي موسى بلاً بلاً بَلَغْتِهِ (١)

فيمن رفع ابناً: إنَّ التَّقْدِير (إذا بلغ)، وعلى الرَّفْع فيكون (أَلْقَيْت) صفةً لـ(قلم)، و(من) الأولى تَعْلِيلِيَّة على كَلِّ حال متعلِّقة بـ(أَلْقَيْت)، لا بـ(غَيَّرت)؛ لوقوعه في حَيِّز (ما) التَّأْفِيَّة، وقد تُعَلَّق بـ(غَيَّرت)؛ لأنَّ مثل ذلك يجوز في الشُّعْر، كقوله [من الرجز]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَعَيْنَا (٢)

المسألة الثانية تقع (أنَّ) بعدها كثيراً، نحو ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾ (٣)، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ (٤)، ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾ (٥)، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾ (٦)، وقوله [من الطويل]:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ (٧)

وموضعها عند الجميع رفعٌ، فقال سيبويه: بالابتداء، ولا تحتاج إلى خبر؛ لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه، واختصت من بين سائر ما يُؤوَّل بالاسم بالوقوع بعد (لو) كما اختصت (غدوة) بالنصب بعد (لدن) و(الحين) بالنصب بعد (لات)، وقيل: على الابتداء، والخبر محذوفٌ، ثم قيل: يقدر مقدماً، أي (ولو ثابت إيمانهم)، على حدِّ ﴿وَأَيَّةٌ هُمْ أَنَا حَمَلْنَا﴾ (٨)، وقال ابن عصفور: بل يقدر هنا مؤخراً، ويشهد له أنه يأتي مؤخراً بعد (أما) كقوله [من البسيط]:

٣٩٧- عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَأَمَّا أَنِّي جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدَّ كَادَ يَبْرِينِي (٩)

وذلك لأنَّ (لعلَّ) لا تقع هنا، فلا تشبهه (أن) المؤكدة إذا قُدِّمَت بالتي بمعنى (لعلَّ)، فالأولى حينئذٍ أن يقدر مؤخراً على الأصل، أي (ولو إيمانهم ثابت).

وزهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه على الفاعلية والفعل مقدراً بعدها، أي (ولو ثبت أنهم آمنوا)، ورجح بأن فيه إبقاء (لو) على الاختصاص بالفعل.

قال الزُّخَشْرِي: ويجب كون (أن) فعلاً؛ ليكون عوضاً من الفعل المحذوف، وردَّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ (١٠)، وقالوا: إنما ذاك في الخبر المشتق، لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله [من البسيط]:

٣٩٨- مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرَ تَنْبُو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومٌ (١١)

(١) هو لذي الرِّمَّة من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي موسى الأشعري، وتامه: **فقام بفأس بين وصليك جازرُ** [٦٦٠/٢].

(٢) سبق برقم ١٢٨ ص ٨٤.

(٣) البقرة/١٠٣. (٤) الحجرات/٥. (٥) النساء/٦٦. (٦) النساء/٦٦.

(٨) يس/٤١.

(٧) تقدم ص ٢١٢.

(٩) لم يسم قائله، وجزع: صفة من الجزع، وهو نقيض الصبر، والنوى: البعد والفراق، والوجد: شدة الشوق، ويريني: من برت القلم إذا نحتته [٦٦١/٢]. (١٠) لقمان/٢٧.

(١١) هو لتميم بن أبي بن مقبل [٦٦١/٢].

وقوله [من الطويل]:

٣٩٩- ولو أنّها عصفورةٌ لحسبتُها مُسوِّمةٌ تدعو عبيداً وأزمنما^(١)

وردّ ابن مالك قول هؤلاء بأنّه قد جاء اسماً مشتقاً، كقوله [من الرجز]:

٤٠٠- لو أنّ حياً مدركُ الفلاح
أدركه مُلاعبُ الرِّماح^(٢)

وقد وجدت آية في التّنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقاً ولم يتنبّه لها الزّمخشري كما لم يتنبّه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب، وإلا لما منع من ذلك، ولا ابن مالك، وإلا لما استدلل بالشعر، وهي قوله تعالى: ﴿يُودُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾^(٣)، ووجدت آية الخبر فيها ظرف لغو، وهي ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾^(٤).

المسألة الثالثة: لغلبة دخول (لو) على الماضي لم تجزم ولو أريد بها معنى (إن) الشرطيّة، وزعم بعضهم أنّ الجزم بها مطرّد على لغة، وأجازه جماعة في الشعر، منهم ابن الشّجري، كقوله [من الرمل]:

٤٠١- لو يشأ طار به ذو ميعّةٍ لاحق الأطلال نهّد ذو خصل^(٥)

وقوله [من البسيط]:

٤٠٢- تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بني دهل بن شيبانا^(٦)

وقد خرّج هذا على أنّ ضمّة الإعراب سكنت تخفيفاً، كقراءة أبي عمرو ﴿ينصركم﴾^(٧)، و﴿يشعركم﴾^(٨)، و﴿يأمركم﴾^(٩)، والأوّل على لغة من يقول: (شا يشا) بألف، ثمّ أبدلت همزة ساكنة، كما قيل: (العالم) و(الخاتم)، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان ﴿منسأته﴾^(١٠) بهمزة

(١) هو من مقطوعة لجرير قالها في يوم العظالي، عبيداً وأزمنما: قبيلتان من بني يربوع، وحسبتُها: بالخطاب، التفتاً من الغيبة، ومسوِّمة: أي خيلاً مسوِّمة [٦٦٢/٢].

(٢) هو للبيد بن عامر العامري، والفلاح: الفوز والبقاء والنجاة، وملاعب الرماح: أراد به أبا عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب، الذي يقال له: (ملاعب الأسته)، وإنما قال: (ملاعب الرماح) للضرورة [٦٦٣/٢].

(٣) الأحزاب/٢٠. (٤) الصافات/١٦٨.

(٥) عزاه في الحماسة لامرأة من بني الحارث، وقال العيني: هو لعلقمة، ويشا: بحذف الهمزة، إما ضرورة، وإما خبر (ما) بدل (لو) وتشبيهاً لها بـ(أن)، و(ذو) نعت لمخذوف، أي فرس، والميعة: النشاط، ولاحق الأطلال: أي ضامر الجنين، وهو بالمد جمع إطل بوزن إبل، وهي الخاصرة، ونهّد: غليظ، وذو خصل: أي من الشعر [٦٦٤/٢].

(٦) تامت: بمعنى تيمت، وقد استشهد به المصنف في شرح (بانة سعاد) على ذلك، وقال: استشهد به ابن الشّجري على أن (لو) قد تجزم حملاً على (أن)، ولا دليل فيه؛ لاحتمال أنه سكنه تخفيفاً لتوالي الحركات، كقراءة أبي عمرو ﴿وما يشعركم﴾ [٦٦٥/٢].

(٧) الملك/٢٠. (٨) الأنعام/١٠٩. (٩) البقرة/١٦٩. (١٠) سبأ/١٤.

ساكنة؛ فإن الأصل (منسأته) بهمزة مفتوحة، مفعلة من نسأه إذا أخره، ثم أبدلت همزة ألفاً، ثم الألف همزة ساكنة.

المسألة الرابعة: جواب (لو) إما مضارعٌ منفيٌّ بـ(لم) نحو "لو لم يخف الله لم يعصه"، أو ماضٍ مثبت، أو منفي بـ(ما)، والغالب على مثبت دخول اللام عليه، نحو ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطْمًا﴾^(١)، ومن تجرده منها ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾^(٢)، والغالب على المنفي تجرده منها، نحو ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾^(٣)، ومن اقتراه بها قوله [من الوافر]:

٤٠٣- ولو نُعْطِيَ الخِيارَ لَمَّا افترقنا ولكن لا خيارَ مع الليلي^(٤)

ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي بـ(ما) بها، كقوله [من الطويل]:

٤٠٤- أما والذي لو شاء لم يخلق النوى لكن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي^(٥)

وقد ورد جواب (لو) الماضي مقروناً بـ(قد)، وهو غريب، كقول جرير [من الكامل]:

٤٠٥- لو شئت قد نقع الفؤاد بشرية تدع الحوائم لا يجدن غليلا^(٦)

ونظيره في الشذوذ اقتران جواب (لولا) بها، كقول جرير أيضاً [من البسيط]:

لولا رجاؤك قد قتلت أولادي^(٧)

قيل: وقد يكون جواب (لو) جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا

وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾^(٨)، وقيل: هي جواب لقسم مقدر، وقول الشاعر [من الكامل]:

٤٠٦- قالت سلامة لم يكن لك عادة أن تترك الأعداء حتى تُعذرا

لو كان قتلٌ يا سلام فراحه لكن فررت مخافة أن أوسرا^(٩)

(لولا):

على أربعة أوجه:

أحدها: أن تدخل على جملتين: اسمية فعلية؛ لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو (لولا زيداً لأكرمتك)، أي: لولا زيداً موجوداً، فأما قوله عليه الصلاة والسلام: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة"، فالتقدير (لولا مخافة أن أشق على أمتي لأمرتهم)، أي أمر إيجاب، وإلا لانعكس معناها؛ إذ الممتنع المشقة والموجود الأمر.

(١) الواقعة/٦٥. (٢) الواقعة/٧٠. (٣) الأنعام/١١٢.

(٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٦٦٥/٢].

(٥) نقل السيوطي عن القالي أنه لمسعود بن بشر [٦٦٦/٢].

(٦) هذا من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق، ونقع: من نعت بالماء إذا رويت، ويروي (بمشرب) بدل

(شربة)، وتدع: ترك، والحائم: الطالب للحاجة، من حام يحوم حوماً، ويروي بدله (الصوادي) أي جمع

صادية، من الصدى وهو العطش، والغليل: حرارة العطش [٦٦٦/٢].

(٧) سبق برقم ٨٩ ص ٥٦. (٨) البقرة/١٠٣. (٩) أورده السيوطي بلا تعليق [٦٦٧/٢].

وليس المرفوع بعد (لولا) فاعلاً بفعل محذوف، ولا بـ(لولا) لنيابتها عنه، ولا بها أصالةً، خلافاً لزماعي ذلك، بل رفعه بالابتداء، ثم قال أكثرهم: يجب كون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً، فإذا أُريد الكون المقيّد لم يجز أن تقول: (لولا زيدٌ قائمٌ) ولا أن تحذفه، بل تجعل مصدره هو المبتدأ فتقول: (لولا قيام زيدٍ لأتيتك)، أو تدخل (أن) على المبتدأ فتقول: (لولا أن زيداً قائمٌ)، وتصير (أن) وصلتها مبتدأً محذوف الخبر وجوباً، أو مبتدأً لا خبر له، أو فاعلاً بـ(ثبت) محذوفاً على الخلاف السابق في فصل (لو).

وذهب الرُّماني وابن الشَّجري والشُّلوبيين وابن مالك إلى أنه يكون كوناً مطلقاً - كالوجود والحصول - فيجب حذفه، وكوناً مقيّداً - كالقيام والقعود - فيجب ذكره إن لم يعلم، نحو "لولا قومك حديثو عهدٍ بالإسلام لهدمت الكعبة"، ويجوز الأمران إن علم، وزعم ابن الشَّجري أن من ذكره ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾^(١)، وهذا غير متعين؛ لجواز تعلق الظرف بالفضل، ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في وصف سيف [من الوافر]:

يذيبُ الرُّعبُ منه كلَّ عَضْبٍ فلولا الغمْدُ يُمسِكُه لسالا^(٢)

وليس بجيد؛ لاحتمال تقدير (يمسكه) بدل اشتمال، على أن الأصل (أن يمسكه) ثم حذفت (أن) وارتفع الفعل، أو تقدير (يمسكه) جملةً معترضة، وقيل: يحتمل أنه حالٌ من الخبر المحذوف، وهذا مردودٌ بنقل الأخصش أنهم لا يذكرون الحال بعدها؛ لأنه خبرٌ في المعنى، وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من قال به يتخرج أيضاً قولُ تلك المرأة [من الطويل]:

٤٠٧ - فوالله لولا الله تُخشى عواقبه لزُعزع من هذا السرير جوائبه^(٣)

وزعم ابن الطراوة أن جواب (لولا) أبداً هو خبر المبتدأ، ويردُّه أنه لا رابطَ بينهما، وإذا ولي (لولا) مضمراً فحقه أن يكون ضمير رفع، نحو ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(٤)، وسُمع قليلاً (لولاي) و(لولاك) و(لولاه)، خلافاً للمبرّد.

ثم قال سيبويه والجمهور: هي جارةٌ للضمير مختصةٌ به كما اختصت (حتى) والكاف بالظاهر، ولا تتعلق (لولا) بشيء، وموضع الجرور بها رفعٌ بالابتداء، والخبر محذوف.

وقال الأخصش: الضمير مبتدأ، و(لولا) غير جارة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا إذ قالوا: (ما أنا كأنت ولا أنت كأنا)، وقد أسلفنا أن النياية إنما وقعت في الضمائر المنفصلة؛ لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة، فإذا عطفَ عليه اسمٌ ظاهرٌ نحو (لولاك وزيدٌ) تعين رفعه؛ لأنها لا تخفض الظاهر.

(١) النساء/٨٣.

(٢) أهمله السيوطي لتأخر المعري.

(٣) هو مع أبيات أخرى لامرأة في خلافة عمر ؓ، ذكر حكايتها السيوطي [٢/٦٦٨]. (٤) سبأ/٣١.

الثاني: أن تكون للتحضيض والعرض، فتختصُّ بالمضارع أو ما في تأويله، نحو ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾^(١)، ونحو ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾^(٢)، والفرق بينهما أن التحضيض طلبٌ بحثٌ وإزعاج، والعرض طلبٌ بلين وتأدُّب.

والثالث: أن تكون للتوبيخ والتنديم، فتختصُّ بالماضي، نحو ﴿لَوْلَا جَاءَ وَعَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ﴾^(٣)، ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا ءِلهَةً﴾^(٤)، ومنه ﴿وَلَوْلَا إِذ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾^(٥)، إلا أن الفعل أُخْر، وقوله [من الطويل]:

٤٠٨- تُعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بِنِي ضَوْطَرَىٰ لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقْنَعَا^(٦)

إلا أن الفعل أُضْمِر، أي (لولا عددتم)، وقول التحويين (لولا تعدون) مردود؛ إذ لم يُرد أن يحضهم على أن يعدُّوا في المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عدِّه في الماضي، وإنما قال: (تعدُّون) على حكاية الحال، فإن كان مراد التحويين مثل ذلك فحسن.

وقد فصلت من الفعل بـ(إذ) و(إذا) معمولين له، وبجملةٍ شرطيةٍ معترضة، فالأول نحو ﴿وَلَوْلَا إِذ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾^(٧)، ﴿فَلَوْلَا إِذ جَاءَهُمْ بِأَسْنَا تَضَرَّعُوا﴾^(٨)، والثاني والثالث نحو ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ . وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ . وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ . فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ . تَرْجِعُونَهَا﴾^(٩)، المعنى (فهلأ ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا أو بالملائكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك)، و(لولا) الثانية تكرارٌ للأولى.

الرابع: الاستفهام، نحو ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾^(١٠)، ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾^(١١)، قاله الهروي، وأكثرهم لا يذكره، والظاهر أن الأولى للعرض وأن الثانية مثل ﴿لَوْلَا جَاءَ وَعَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ﴾^(١٢)، وذكر الهروي أنها تكون نافيةً بمنزلة (لم)، وجعل منه ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنْتْ فَتَفَعَّلَهَا إِيْمَنُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾^(١٣)، والظاهر أن المعنى على التوبيخ، أي (فهلأ كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك)، وهو

(١) النمل/٤٦ . (٢) المنافقون/١٠ . (٣) النور/١٣ . (٤) الأحقاف/٢٨ . (٥) النور/١٦ .
(٦) هذا من قصيدة طويلة لجرير يرد بها على الفرزدق، ورأيت في تفسير ابن المنذر نسبة هذا البيت إلى الأشهب ابن رميلة، عقر: من عقرت الناقة، إذا عقر قبتها لثلاث تبرح لما يرام من نحرها، والنَّيْب: جمع ناب، وهي الناقة التي نصف سنها، وقال الجوهري: هي المسنة من النوق، والضَوْطَرَى: الحمقاء، والكَمِيُّ: الشجاع الذي لا يكتبي، وقيل: الذي يكتب شجاعته، أي يخفيها، والمُقْنَع: الذي عليه مغفر أو بيضة [٦٦٩/٢].
(٧) النور/١٦ . (٨) الأنعام/٤٣ . (٩) الواقعة/٨٣-٨٧ . (١٠) المنافقون/١٠ .
(١١) الأنعام/٨ . (١٢) النور/١٣ . (١٣) يونس/٩٨ .

تفسير الأخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس، ويؤيده قراءة أبيّ وعبد الله ﴿ فَهَلَا كَانَتْ ﴾، ويلزم من هذا المعنى النَّفْيُ؛ لأنَّ التَّوْبِيخَ يقتضي عدم الوقوع، وقد يُتَوَهَّمُ أَنَّ الزَّخْشَرِيَّ قَاتِلٌ بِأَنَّهَا لِلنَّفْيِ؛ لقوله: " والاستثناء منقطعٌ بمعنى (لكن)، ويجوز كونه متصلاً والجملة في معنى النَّفْيِ، كأنه قيل: ما آمنت "، ولعلّه إنّما أراد ما ذكرنا، ولهذا قال: (والجملة في معنى النفي)، ولم يقل: و(لولا) للنفي، وكذا قال في ﴿ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾^(١) معناه نفي التضرُّع، ولكنّه جيء بـ(لولا) ليفاد أنّهم لم يكن لهم عذرٌ في ترك التضرُّع إلاّ عنادهم وقسوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التي زينها الشيطان لهم. اهـ، فإن احتجّ محتجٌّ للهروي بأنّه قرئَ نصب (قوم) على أصل الاستثناء ورفع على الإبدال فالجواب أنّ الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النَّفْيِ، كقوله [من البسيط]:

٤٠٩ - عافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا التُّؤْيِي وَالتَّوَدُّ^(٢)

فرجع لَمَّا كان (تغيَّر) بمعنى (لم يبق على حاله)، وأدقُّ من هذا قراءة بعضهم: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾^(٣)، لَمَّا كان (شربوا منه) في معنى (فلم يكونوا منه)، بدليل ﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾، ويوضِّح لك ذلك أنّ البديل في غير الموجب أرجح من النَّصْبِ، وقد أجمعت السبعة على النَّصْبِ في ﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾^(٤)، فدلَّ على أنّ الكلام موجبٌ ولكن فيه رائحة غير الإيجاب، كما في قوله:

عافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا التُّؤْيِي وَالتَّوَدُّ

تنبيه:

ليس من أقسام (لولا) الواقعة في نحو قوله [من الطويل]:

٤١٠ - أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أُحِبُّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يِنَازِعُنِي شُغْلِي^(٥)

لأنّ هذه كلمتان بمنزلة قولك (لو لم) والجواب محذوف، أي (لو لم يِنَازِعُنِي شُغْلِي لَزَرْتَكِ)، وقيل: بل هي (لولا) الامتناعية، والفعل بعدها على إضمار (أن) على حدّ قولهم: تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه.

(١) الأنعام/٤٣.

(٢) هو للأخطل، وصدّره: وبالصرمة منهم منزل خلق، وعاف: دارس، والتُّؤْيِي: حفرة تكون حول الخباء لئلا يدخل ماء المطر [٢/٦٧٠].

(٣) البقرة/٢٤٩. (٤) يونس/٩٨.

(٥) هذا مطلع قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي، قال المصنف في شواهد: يِنَازِعُنِي مبتدأ بتقدير (أن)، و(لولا) كلمتان، يعني لو لم، وجواب لولا أو لو لم: محذوف [٢/٦٧١].

(لوما):

بمنزلة (لولا)، تقول: (لوما زيداً لأكرمتهك)، وفي التَّنزِيل ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَيْكَةِ﴾^(١)،
وزعم المالكِي أنها لم تأت إلا للتَّحْضِيض، ويردُّه قول الشَّاعر [من الكامل]:
لَوْ مَا الْإِصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِي مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي رِضَاكَ رَجَاءٌ^(٢)

(لم):

حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، نحو ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾^(٣) الآية.
وقد يُرْفَع الفعل المضارع بعدها، كقوله [من البسيط]:
٤١١- لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ^(٤)
ف قيل: ضرورة، وقال ابن مالك: لغة.

وزعم اللحياني أنَّ بعض العرب ينصب بها، كقراءة بعضهم ﴿الْمَرْشَرَحَ﴾^(٥)، وقوله [من الرجز]:

٤١٢- فِي أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرُ
أَيُّومٍ لَمْ يَقْدِرْ أَمْ يَوْمٍ قَدِرْ^(٦)

وخرَّجا على أنَّ الأصل (نشرحن) و(يقدرن)، ثمَّ حُذِفَت نون التَّوَكِيدِ الخفيفة، وبقيت
الفتحة دليلاً عليها، وفي هذا شدوذان: توكيد المنفي بـ(لم)، وحذف النون لغير وقفٍ ولا
ساكنين، وقال أبو الفتح: الأصل (يقدر) بالسُّكون، ثمَّ لَمَّا تجاوزت الهمزة المفتوحة والرَّاء
السَّاكنة - وقد أجرت العرب السَّاكن المجاور للمحرَّك مجرى المحرَّك والمحرَّك مجرى الساكن؛
إعطاءً للجارِّ حكم مجاوره - أبدلوا الهمزة المحرَّكة ألفاً، كما تُبدَل الهمزة الساكنة بعد الفتحة،
يعني ولزم حينئذٍ فتح ما قبلها؛ إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة، قال: وعلى ذلك قولهم: المرأة،
والكفاءة، بالألف، وعليه قول عبد يغوث [من الطويل]:

٤١٣- كَأَنَّ لَمْ تَرَ قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا^(٧)

(١) الحجر/٧. (٢) أهمله السيوطي.

(٣) الإخلاص/٣.

(٤) قال العيني في الكبرى: لم يسم قائله، والفوارس: جمع فارس على غير قياس، وقوله: (من نعم) يروى
بدله: (من ذهل)، وأسرة الرجل: رهطه؛ لأنه يتقوى بهم، والصليفاء: اسم موضع، وهو في الأصل
تصغير (صلفاء)، وهي الأرض الصلبة، وقوله: (لم يوفون): جواب (لولا)، والبيت استشهد به ابن
مالك على أن (لم) قد تهمل فلا تجزم بقلته، وخصه غيره بالضرورة، وعليه الفارسي وأبو حيان، وذكر
ابن جني في سر الصناعة أن هذا على تشبيه (لم) بـ(لا) [٦٧٤/٢]. (٥) الشرح/١.

(٦) هذا أول مقطوعة للحارث بن منذر الجرمي، والبيت استشهد به على النصب بـ(لم) في لغة، وخرجه
بعضهم على أن الأصل (يقدرن) بنون التوكيد الخفيفة، حذفت وبقيت الفتحة دالة عليها، وفيه
شدوذان: توكيد المنفي بـ(لم)، وحذف النون لغير وقف ولا ساكن [٦٧٤/٢].

(٧) هو من قصيدة لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، شاعر جاهلي من شعراء قحطان [٦٧٥/٢].

فقال: أصله (ترأى) بهمزة بعدها ألف، كما قال سراقه البارقي [من الوافر]:

٤١٤- أُرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَهُ (١)

ثُمَّ حُذِفَتِ الْأَلْفُ لِلْجَازِمِ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْهَمْزَةُ أَلْفًا لِمَا ذَكَرْنَا، وَأُفْسِسَ مِنْ تَخْرِيجِهِمَا أَنْ يُقَالَ فِي قَوْلِهِ:

أَيُّومٌ لَمْ يُقَدَّرَ (٢)

نُقِلَتْ حَرَكَةُ هَمْزَةِ (أَم) إِلَى رَاءِ (يُقَدَّرُ)، ثُمَّ بُدِّلَتِ الْهَمْزَةُ السَّاكِنَةُ أَلْفًا، ثُمَّ الْأَلْفُ هَمْزَةً مُتَحَرِّكَةً لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَكَانَتِ الْحَرَكَةُ فَتْحَةً إِتِّبَاعًا لِفَتْحَةِ الرَّاءِ، كَمَا فِي ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (٣) فَيَمُنْ هَمْزُهُ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي (المرأة) و(الكماة)، وقوله [من الطويل]:

..... كَأَنَّ لَمْ تَرَا قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا (٤)

وَلَكِنْ لَمْ تُحَرِّكْ الْأَلْفَ فِيهِنَّ لِعَدَمِ اتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ.

وَقَدْ نُفِصِلُ مِنْ مَجْزُومِهَا فِي الضَّرُورَةِ بِالظَّرْفِ، كَقَوْلِهِ [من الوافر]:

٤١٥- فَذَاكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ امْتَرِينَا تَكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمِرَاءُ (٥)

وَقَوْلِهِ [من الطويل]:

٤١٦- فَأَضْحَتْ مَغَانِيهَا قَفَارًا رُسُومُهَا كَأَنَّ لَمْ سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلُ (٦)

وَقَدْ يَلِيهَا الْأَسْمُ مَعْمُولًا لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، كَقَوْلِهِ [من الطويل]:

٤١٧- ظُنِنْتُ فَقِيرًا إِذَا غَنِيْتُ ثُمَّ نَلْتُهُ فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْفُهُ غَيْرَ وَاهِبِ (٧)

(لَمَّا):

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيًا ك(لم)، إلا أنها تفارقها في

خمسة أمور:

أحدها: أنها لا تقترن بأداة شرط، لا يقال: (إن لَمَّا تقم)، وفي التنزيل ﴿ وَإِنْ لَمْ

تَفْعَلْ ﴾ (٨)، ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا ﴾ (٩).

(١) لسراقه البارقي، قال الزجاج: قوله: (ترأياه) رده إلى أصله، وكان المازني يقول: الاختيار عندي أن أرويه (ما لم تراه) بغير همز؛ لأن الزحاف أيسر من رد هذا إلى أصله [٦٧٧/٢].

(٢) هو الشاهد رقم ٤١٢ المتقدم. (٣) الفاتحة/٧. (٤) هو الشاهد رقم ٤١٣ المتقدم.

(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٦٧٨/٢].

(٦) هو من قصيدة لذي الرمة، ومعاني: جمع معنى، وهو المنزل، ويروى: (مباديها)، أي حيث تبدو، القفار: جمع قفر، وهي الأرض الخالية، والرسوم: جمع رسم الدار، وهو ما يعلم به الدار، وتؤهل: من أهل الدار، نزلها من باب ضرب يضرب [٦٧٨/٢].

(٧) أورده السيوطي بلا تعليق [٦٧٩/٢]. (٨) المائة/٦٧. (٩) المائة/٧٣.

الثاني: أن منفيها مستمر النفي إلى الحال، كقوله [من الطويل]:

٤١٨- فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإِلَّا فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أَمَزَّقَ^(١)

ومنفي (لم) يمتل الاتصال نحو ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾^(٢)، والانتقطع مثل ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾^(٣)، ولهذا جاز (لم يكن ثم كان) ولم يجوز (لمَّا يكن ثم كان)، بل يُقال: (لمَّا يكن وقد يكون)، ومثَّل ابن مالك للنفي المتقطع بقوله [من الرجز]:

٤١٩- وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَحَدَاكَ

لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ^(٤)

وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل، وذلك وهم فاحش.

ولامتداد النفي بعد (لمَّا) لم يجوز اقترانها بحرف التعقيب، بخلاف (لم)، تقول: (قمت فلم تقم)؛ لأنَّ معناه (وما قمت عُقب قيامي)، ولا يجوز (قمت فلمَّا تقم)؛ لأنَّ معناه (وما قمت إلى الآن).

الثالث: أن منفي (لمَّا) لا يكون إلا قريباً من الحال، ولا يُشترط ذلك في منفي (لم)، تقول: (لم يكن زيدٌ في العام الماضي مقيمًا)، ولا يجوز (لمَّا يكن)، وقال ابن مالك: لا يُشترط كون منفي (لمَّا) قريباً من الحال، مثل: (عصى إبليس ربَّه ولمَّا يندم)، بل ذلك غالبٌ لا لازم. الرابع: أن منفي (لمَّا) متوقَّع ثبوته، بخلاف منفي (لم)، ألا ترى أن معنى ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوْقُوا عَذَابِ﴾^(٥) أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقَّع؟ قال الزَّخَشَرِيُّ في ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيْمَنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(٦): ما في (لمَّا) من معنى التَّوَقُّعِ دالٌّ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد. اهـ، ولهذا أجازوا (لم يقض ما لا يكون) ومنعوه في (لمَّا).

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في نفي المتوقَّع وغيره، ومثال المتوقَّع أن تقول: (ما لي قمت ولم تقم؟)، أو (ولمَّا تقم)، ومثال غير المتوقَّع أن تقول ابتداءً: (لم تقم) أو (لمَّا تقم).

الخامس: أن منفي (لمَّا) جائز الحذف للدليل، كقوله [من الوافر]:

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدءٌ وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنِي^(٧)

-
- (١) من قصيدة طويلة للممزق، واسمه شأس بن نهار العبدي ثم البكري، وبهذا البيت سمي الممزق [٢/٦٨٠].
(٢) مريم/٤. (٣) الإنسان/١.
(٤) هذا لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي، واستشهد به المصنف هنا حكاية عن ابن مالك على أن (لم) ترد للنفي المتقطع، وقال: إنه خطأ [٢/٦٨١].
(٥) سورة ص/٨. (٦) الحجرات/١٤.
(٧) أهمله السيوطي، وهو منسوب لذي الرُّمَّة، وليس في ديوانه.

أي (ولمَّا أكن بدأً قبل ذلك) أي سيِّداً، ولا يجوز (وصلت إلى بغداد ولم) تريد (ولم أدخلها)،
فأمَّا قوله [من الكامل]:

٤٢٠ - احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ^(١)

فضرورة، وعلّة هذه الأحكام كلّها أنّ (لم) لنفي (فعل) و(لمّا) لنفي (قد فعل).

الثاني من أوجه (لمّا) أن تختصّ بالماضي، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود
أولاهما، نحو (لمّا جاءني أكرمته)، ويقال فيها: حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول: حرف
وجوب لوجوب.

وزعم ابن السّراج، وتبعه الفارسي، وتبعهما ابن جيّ، وتبعهم جماعة، أنّها ظرف بمعنى
(حين)، وقال ابن مالك: بمعنى (إذ)، وهو حسن؛ لأنّها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة.
وردّ ابن خروف على مدّعي الاسميّة بجواز أن يُقال: (لمّا أكرمتني أمس أكرمتك اليوم)؛
لأنّها إذا قدّرت ظرفاً كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في أمس.
والجواب أنّ هذا مثل ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾^(٢)، والشّرط لا يكون إلاً مستقبلاً،
ولكنّ المعنى: إن ثبت أنّي كنتُ قلته، وكذا هنا، المعنى (لمّا ثبت اليوم إكرامك لي أمس
أكرمتك).

ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتّفاقاً، وجملة اسميّة مقرونة بـ(إذا) الفجائية أو بالفاء عند ابن
مالك، وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور، دليل الأوّل ﴿فَلَمَّا حَجَّكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾^(٣)،
والثاني ﴿فَلَمَّا حَجَّيْتُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾^(٤)، والثالث ﴿فَلَمَّا حَجَّيْتُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ
مُقْتَصِدٌ﴾^(٥)، والرابع ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُحْمِلُنَا﴾^(٦) وهو مؤوّل
بـ(جادلنا)، وقيل في آية الفاء: إنّ الجواب محذوف، أي (انقسموا قسمين: فمنهم مقتصد...)،
وفي آية المضارع إنّ الجواب (جاءته البشري) على زيادة الواو، أو محذوف، أي (أقبل يجادلنا).
ومن مشكل (لمّا) هذه قول الشاعر [من الطويل]:

٤٢١ - أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بُوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ^(٧)

فيقال: أين فعلاها؟ والجواب أنّ (سقاؤنا) فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسره وهي بمعنى (سقط)،
والجواب محذوفٌ تقديره (قلت)، بدليل قوله: (أقول)، وقوله: (شم) أمرٌ من قولك: (سِمتُ
البرق) إذا نظرت إليه، والمعنى (لمّا سقط سقاؤنا قلت لعبد الله: شمه).

(١) هو لإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم، ويوم **الأعازب**: يوم معهود بينهم، والبيت
استشهد به على حذف مجزوم (لم)، وقدره أبو الفتح البعلبي: (وإن لم توصّل) بالبناء للمفعول [٦٨٢/٢].
(٢) المائة/١١٦. (٣) الإسراء/٦٧. (٤) العنكبوت/٦٥. (٥) لقمان/٣٢. (٦) هود/٧٤.
(٧) أورده السيوطي بلا تعليق [٦٨٢/٢].

والثالث: أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الجملة الاسمية، نحو ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيَّا حَافِظٌ﴾^(١) فيمن شدّد الميم، وعلى الماضي لفظاً لا معنى، نحو (أنشدك الله لما فعلت)، أي: ما أسألك إلا فعلك، قال [من الرجز]:

٤٢٢- قالت له بالله يا ذا البردين
لما غنثت نفساً أو اثنتين^(٢)

وفيه ردُّ لقول الجوهري إنَّ (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) غير معروفٍ في اللُّغة. وتأتي (لَمَّا) مركبةً من كلماتٍ ومن كلمتين.

فأمَّا المركبة من كلماتٍ فكما تقدّم في ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لِيُؤَيِّبَهُمْ رَبُّكَ﴾^(٣) في قراءة ابن عامر وحزمة وحفص بتشديد نون (إنَّ) وميم (لَمَّا)، فيمن قال: الأصل (لمن ما) فأبدلت التّون ميماً وأدغمت، فلمّا كثرت الميمات حُذفت الأولى، وهذا القول ضعيفٌ؛ لأنَّ حذف مثل هذه الميم استقلاً لم يثبت، وأضعف منه قول آخر إنَّ الأصل (لَمَّا) بالتّنين، بمعنى جمعاً، ثمَّ حُذفت التّنين إجراءً للوصل مجرى الوقف؛ لأنَّ استعمال (لَمَّا) في هذا المعنى بعيدٌ، وحذف التّنين من المنصرف في الوصل أبعد، وأضعف من هذا قول آخر إنَّه فعلى من اللّمم، وهو بمعناه، ولكنّه مُنْع الصّرف لألف التّانث، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان (فعلى) فهلاً كُتِبَ بالياء، وهلاً أماله من قاعدته الإمالة، واختار ابن الحاجب أنّها (لَمَّا) الجازمة حذف فعلها، والتّقدير (لَمَّا يُهْمَلُوا) أو (لَمَّا يُتْرَكُوا)؛ لدلالة ما تقدّم من قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾^(٤) ثمَّ ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، قال: ولا أعرف وجهاً أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده، من جهة أنّ مثله لم يقع في التّنزيل، والحقُّ ألاّ يستبعد ذلك. اهـ، وفي تقديره نظراً، والأولى عندي أن يقدر (لَمَّا يوفوا أعمالهم)، أي أنّهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها، ووجه رجحانه أمران: أحدهما أنّ بعده ﴿لِيُؤَيِّبَهُمْ﴾، وهو دليلٌ على أنّ التّوفية لم تقع بعد وأنّها ستقع، والثاني أنّ منفيّ (لَمَّا) متوقّع الثبوت كما قدّمنا، والإهمال غير متوقّع الثبوت.

وأما قراءة أبي بكر بتخفيف (إن) وتشديد (لَمَّا) فتحتمل وجهين:

أحدهما أن تكون مخففةً من التّثنية، ويأتي في (لَمَّا) تلك الأوجه.

والثاني أن تكون (إن) نافية، و(كلاً) مفعول بإضمار (أرى)، و(لَمَّا) بمعنى (إِلَّا).

وأما قراءة النّحويين بتشديد التّون وتخفيف الميم، وقراءة الحرّميّين بتخفيفهما (إن) في الأولى على أصلها من التّشديد ووجوب الإعمال، وفي الثّانية خففةً من التّثنية وأعملت على

(١) الطارق/٤. (٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٦٨٣/٢].

(٣) هود/١١١. (٤) هود/١٠٥.

أحد الوجهين، واللام من (لماً) فيهما لام الابتداء، قيل: أو هي في قراءة التّخفيف الفارقة بين (إن) التّافية والمخففة من التّثيلة، وليس كذلك؛ لأنّ تلك إنّما تكون عند تخفيف (إن) وإهمالها، و(ما) زائدة للفصل بين اللّامين كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾^(١)، وبين التّونان في نحو (اضربن يا نسوة)، قيل: وليست موصولةً بجملة القسّم؛ لأنّها إنشائية، وليس كذلك؛ لأنّ الصّلة في المعنى جملة الجواب، وإنّما جملة القسّم مسوقة لمجرد التّوكيد، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطِئَنَّ﴾^(٢)، لا يقال: لعلّ (من) نكرة، أي (لفريق لبيطئ)؛ لأنّها حيثنّ تكون موصوفةً، وجملة الصّفة كجملة الصّلة في اشتراط الخبريّة.

وأما المركبة من كلمتين فكقوله [من الكامل]:

٤٢٣ - لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدٍ مُقَاتِلًا أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ^(٣)

وهو لغز يُقال فيه: أين جواب لَمَّا؟ وِمَ انتصب (أدع)؟ وجواب الأوّل أنّ الأصل (لن ما) ثمّ أُدغمت التّون في الميم للتّقارب ووصّلا خطأ للإلغاز، وإنّما حقهما أن يُكتبَا منفصلين. ونظيره في الإلغاز قوله [من الخفيف]:

عَافَتِ الْمَاءُ فِي الشّتَاءِ فَقَلْنَا بَرْدِيهِ تُصَادِفِيهِ سَخِينَا^(٤)

فيقال: كيف يكون التّبريد سبباً لمصادفته سخينا؟ وجوابه أنّ الأصل (بل رديه)، ثمّ كُتِبَ على لفظه للإلغاز، وعن الثّاني أنّ انتصابه بـ(لن)، و(ما) الظّرفيّة وصلتها ظرفاً له فاصلٌ بينه وبين (لن) للضّرورة، فيسأل حيثنّ: كيف يجتمع قوله: (لن أدع القتال) مع قوله: (لن أشهد الهيجاء)؟ فيجيب بأنّ (أشهد) ليس معطوفاً على (أدع)، بل نصبه بـ(أنّ) مضمرّة، و(أنّ) والفعل عطف على (القتال)، أي (لن أدع القتال وشهود الهيجاء)، على حدّ قول ميسون [من الوافر]:

وَلَبِسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي^(٥)

(لن):

حرف نصبٍ ونفي واستقبال، وليس أصله وأصل (لم) لا فأبدلت الألف نوناً في (لن) وميماً في (لم)، خلافاً للفرء؛ لأنّ المعروف إنّما هو إبدال التّون ألفاً لا العكس، نحو ﴿لَنْسَفَعًا﴾^(٦) و﴿وَلَيَكُونًا﴾^(٧)، ولا أصل (لن): (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألف للسّاكنين، خلافاً للخليل والكسائي، بدليل جواز تقديم معمول معموها عليها، نحو (زيداً لن أضرب)، خلافاً للأخفش الصّغير، وامتناع نحو (زيداً يعجبني أن تضرب)، خلافاً للفرء، ولأنّ الموصول وصلته

(١) البقرة/٦. (٢) النساء/٧٢. (٣) أورده السيوطي بلا تعليق [٦٨٣/٢].

(٤) أهمله السيوطي. (٥) تقدم برقم ٣٩٠ ص ٢٢٠.

(٦) العلق/١٥. (٧) يوسف/٣٢.

مفرداً، و(لن أفعل) كلام تام، وقول المبرّد إنّه مبتدأ حذف خبره، أي لا الفعل واقع، مردوداً بأنّه لم ينطق به، مع أنّه لم يسدّ شيء مسدّه، بخلاف نحو (لولا زيد لأكرمتك)، وبأنّ الكلام تامّ بدون المقدّر، وبأنّ الداخلة على الجملة الاسميّة واجبة التكرار إذا لم تعمل، ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك؛ فإنّ الاستقراء يشهد بذلك.

ولا تفيد (لن) توكيد النفي، خلافاً للزّخشيّ في كشّافه، ولا تأييده خلافاً له في أمودجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأييد لم يقيد منفيها بـ(اليوم) في ﴿ فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْ سَاءَ ﴾^(١)، ولكان ذكر الأبد في ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا ﴾^(٢) تكراراً، والأصل عدمه. وتأتي للدعاء كما أتت (لا) لذلك، وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور والحجة في قوله [من الخفيف]:

٤٢٤- لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زَلَّ سَتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ^(٣)
وأما قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴾^(٤) فقيل: ليس منه؛ لأنّ فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب أو الغائب، نحو (يا رب لا عدّبت فلاناً)، ونحو (لا عذب الله عمراً). اهـ، ويردّه قوله:

..... ثُمَّ لَا زَلَّ سَتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

وتلقّي القسم بها وبـ(لم) نادر جدّاً، كقول أبي طالب [من الكامل]:

٤٢٥- وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أَوْسَدَ فِي التُّرَابِ دِينَا^(٥)

وقيل لبعضهم: ألك بنون؟ فقال: نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة، ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب، أي (إنّ لي لبنين) ثم استأنف جملة النفي.

وزعم بعضهم أنّها قد تجزم، كقوله [من الطويل]:

٤٢٦- فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرٌ^(٦)

وقوله [من المسرح]:

٤٢٧- لَنْ يَخِبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَةَ^(٧)

والأول محتمل للاجتراء بالفتحة عن الألف للضرورة.

(١) مريم/٢٦. (٢) البقرة/٩٥.

(٣) هذا من قصيدة طويلة للأعشى يمدح بها الأسود بن المنذر بن امرئ القيس بن النعمان [٦٨٤/٢].

(٤) القصص/١٧.

(٥) هو من قصيدة لأبي طالب قالها في النبي صلى الله عليه وسلم [٦٨٦/٢].

(٦) هو لكثير عزة، وصلره: أياي سبا يا عز ما كنت بعدكم [٦٨٧/٢].

(٧) أورده السيوطي لأعرابي يقوله ضمن أبيات في الحسين بن علي رضي الله عنه [٦٨٨/٢].

(البتة):

حرف تَمَنُّ يَتَعَلَّقُ بِالمَسْتَحِيلِ غَالِبًا، كقوله [من الوافر]:

فِيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ^(١)

وبالممكن قليلاً.

وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال الفراء وبعض أصحابه: وقد ينصبهما، كقوله

[من الرجز]:

٤٢٨- يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا^(٢)

وبنى على ذلك ابن المعتز قوله [من البسيط]:

مَرَّتْ بِنَا سَحَرًا طِيرٌ فَقُلْتُ لَهَا طُوبَاكَ يَا لَيْتِي إِيَّاكَ طُوبَاكَ^(٣)

والأول عندنا محمولٌ على حذف الخبر، وتقديره (أقبلت) لا تكون، خلافاً للكسائي؛ لعدم

تقدم إن ولو الشرطيتين، ويصح بيت ابن المعتز على إنابة ضمير النَّصْبِ عن ضمير الرَّفْعِ.

وتقترن بها (ما) الحرفية فلا تُزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يقال: (ليتما قام زيد)،

خلافاً لابن أبي الربيع وظاهر القزويني، ويجوز حينئذٍ إعمالها لبقاء الاختصاص، وإعمالها

حماً على أخواتها، ورَوَّوَا بالوجهين قول النَّابِغَةِ [من البسيط]:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحِمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفُهُ فَقَدِ^(٤)

ويحتمل أن الرَّفْعِ على أن (ما) موصولة، وأن الإشارة خبرٌ له (هو) محذوفاً، أي (ليت

الذي هو هذا الحمام لنا)، فلا يدلُّ حينئذٍ على الإهمال، ولكنه احتمالٌ مرجوح؛ لأنَّ حذف

العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير (أي) مع عدم طول الصلة قليلاً، ويجوز (ليتما زيداً ألقاه)

على الإعمال، ويمتنع على إضمار فعلٍ على شريطة التفسير.

(لعل):

حرفٌ ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفراء: وقد ينصبهما، وزعم

يونس أن ذلك لغة لبعض العرب، وحكى (لعلُّ أباك منطلقاً)، وتأويله عندنا على إضمار

(يوجد)، وعند الكسائي على إضمار (يكون).

وقد مرَّ أنَّ عقيلاً ينفضون بها المبتدأ، كقوله [من الطويل]:

٤٢٩- لَعَلَّ أَبِي المَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ^(٥)

(١) أهمله السيوطي، وهو لأبي العتاهية.

(٢) قال الجمحي في طبقات الشعراء: هو للعجاج، قال: وهي لغة لهم [٦٩٠/٢].

(٣) أهمله السيوطي لتأخر ابن المعتز. (٤) تقدم برقم ٨٧ ص ٥٥.

(٥) هذا من قصيدة لكعب بن سعد الغنوي يرثي أخاه شيبيا [٦٩١/٢].

وزعم الفارسيُّ أنه لا دليل في ذلك؛ لأنه يحتمل أن الأصل (لعلَّه لأبي المغوار منك جوابٌ قريب) فحذف موصوف (قريب) وضمير الشَّان ولام (لعلَّ) التَّانية تخفيفاً وأدغم الأولى في لام الجرِّ، ومن ثمَّ كانت مكسورة، ومن فتح فهو على لغةٍ من يقول: (المالُ لزيدٍ) بالفتح، وهذا تكلفٌ كثيرٌ، ولم يثبت تخفيف (لعلَّ)، ثمَّ هو محجوجٌ بنقل الأئمة أن الجرَّ بد(لعلَّ) لغة قوم بأعيانهم.

واعلم أن مجرور (لعلَّ) في موضع رفعٍ بالابتداء لتنزيل (لعلَّ) منزلة الجارِّ الزائد، نحو: (بحسبك درهم)، بجامع ما بينهما من عدم التعلُّق بعامل، وقوله: (قريب) هو خبر ذلك المبتدأ، ومثله (لولا لكان كذا) على قول سيبويه إنَّ (لولا) جازة، وقولك: (ربُّ رجلٍ يقول ذلك)، ونحوه قوله [من الوافر]:

٤٣٠ - وَجِيرَانِ لَنَا كَأَنَّا كِرَامٌ^(١)

على قول سيبويه إنَّ (كان) زائدة، وقول الجمهور إنَّ الزائد لا يعمل شيئاً، فقيل: الأصل (هم لنا)، ثمَّ وصل الضمير بد(كان) الزائدة إصلاحاً للفظ؛ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل، وقيل: بل الضمير توكيدٌ للمستتر في (لنا)، على أن (لنا) صفة ل(جيران) ثمَّ وصل لما دُكر، وقيل: بل هو معمولٌ ل(كان) بالحقيقة، فقيل: على أنها ناقصة و(لنا) الخبر، وقيل: بل على أنها زائدة وأنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى، نحو (زيدٌ - ظننت - عالم).

وتتصل بد(لعلَّ) (ما) الحرفية فتكفُّها عن العمل؛ لزوال اختصاصها حيثنذ، بدليل قوله [من الطويل]:

٤٣١ - لَعْلَمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيِّدَا^(٢)

وجوز قومٌ أعمالها حيثنذ حملاً على (ليت)؛ لاشتراكهما في أنَّهما يعيران معنى الابتداء، وكذا قالوا في (كأن)، وبعضهم خصَّ (لعلَّ) بذلك؛ لأشدية التشابه، لأنها و(ليت) للإنشاء، وأما (كأن) فللخبر.

قيل: وأوَّل حن سُمع بالبصرة [من الطويل]:

..... لَعْلَ لَهَا عُدْرٌ وَأَنْتَ تَلُومُ^(٣)

(١) هو من قصيدة للفرزدق يمدح بها هشام بن عبد الملك، وقيل: سليمان بن عبد الملك، وجيران: بالجر عطف على (قوم)، ولنا: خبر (كانوا) إن لم تكن زائدة، ونعت الجيران إن كانت زائدة، أو تامة بمعنى وجدوا، وكرام: صفة لجيران [٦٩٣/٢]، وصدرة: فكيف إذا مررت بدار قوم.

(٢) هو للفرزدق [٦٩٤/٢] وأوله: أعد نظراً يا عبد قيس.

(٣) أهمله السيوطي، وصدرة: تأنُّ ولا تعجل بلومك صاحباً.

وهذا محتملٌ لتقدير ضمير الشَّان كما تقدَّم في (إنَّ من أشدَّ النَّاسِ عذاباً يومَ القيامةِ المصوِّرون)، وفيها عشر لغاتٍ مشهورة، ولها معان:

أحدها التَّوْفَعُ، وهو ترجِّي المحبوب والإشفاق من المكروه، نحو: (لعلَّ الحبيبَ واصلٌ)، و(لعلَّ الرَّقِيبَ حاصلٌ)، وتختصُّ بالممكن، وقول فرعون: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ﴾^(١) إنما قاله جهلاً أو مخرقةً وإفكاً.

الثَّاني التعليل، أثبتته جماعة منهم الأَخفش والكسائي، وحملوا عليه ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْتِنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ تَخْشَى﴾^(٢)، ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرَّجاء ويصرفه للمخاطبين، أي اذهبا على رجائكما.

الثَّالث الاستفهام، أثبتته الكوفيون، ولهذا علَّق بها الفعل في نحو ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾^(٣)، ونحو ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾^(٤).

قال الزخشي: وقد أشربها معنى (ليت) من قرأ ﴿فَأَطَّلِعْ﴾^(٥). اهـ وفي الآية بحثٌ سيجيء.

ويقرن خبرها بـ(أن) كثيراً؛ حملاً على (عسى)، كقوله [من الطويل]:

٤٣٢ - لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَةً^(٦)

ومحرف التَّنْفِيسِ قليلاً، كقوله [من الطويل]:

٤٣٣ - فقولاً لها قولاً رقيقاً لعلها سترحمني من زفرة وعويل^(٧)

وخرَجَ بعضهم نصب ﴿فَأَطَّلِعْ﴾ على تقدير (أن) مع (أبلغ)، كما خفض المعطوف

من بيت زهير [من الطويل]:

بدا لي أنني لستُ مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جانياً^(٨)

على تقدير الباء مع (مدرك).

ولا يمتنع كون خبرها فعلاً ماضياً، خلافاً للحريري، وفي الحديث: (وما يدريك لعلَّ الله

أطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)، وقال الشاعر [من الطويل]:

٤٣٤ - وبُذِلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ لَعَلَّ مَنَابَانَا تَحَوَّلْنَ أَبُوسًا^(٩)

وأنشد سيبويه [من الطويل]:

أعدَّ نظراً يا عبدَ قيسٍ لعلَّما أضاءتْ لك النَّارُ الحِمَارَ المُقَيِّداً^(١٠)

(١) غافر/٣٦-٣٧. (٢) طه/٤٤. (٣) الطلاق/١. (٤) عبس/٣. (٥) غافر/٣٧.

(٦) صدره: عليك من اللاتي يدعنك أجدعا [٥٦٧/٢]. (٧) أورده السيوطي بلا تعليق [٦٩٥/٢].

(٨) تقدم برقم ١٢٦ ص ٨٣.

(٩) عزاه البطلوسي في شرح الكامل لامرئ القيس، وقال: إنه من إيراد المتنوع بصورة الممكن؛ لأنَّ تحوُّل

المنابيا أبوساً ممتنع [٦٩٥/٢]. (١٠) هو الشاهد رقم ٤٣١ المتقدم.

فإن اعترض بأن (لعل) هنا مكفوفة بـ(ما) فالجواب أن شبهة المانع أن (لعل) للاستقبال، فلا تدخل على الماضي، ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولاً لها أو معمولاً لـ(ما) في حيزها، ومما يوضح بطلان قوله: ثبوت ذلك في خبر (ليت) وهي بمنزلة (لعل)، نحو ﴿يَلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنَسِيًّا﴾^(١)، ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ تَرَبًّا﴾^(٢)، ﴿يَلَيْتَنِي قَدَّمْتُ حَيَاتِي﴾^(٣)، ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾^(٤).

تنبيه:

من مشكل باب (ليت) وغيره قول يزيد بن الحكم [من الطويل]:
٤٣٥- فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءَ مَرَّتَوًى^(٥)

وإشكاله من أوجه:

أحدها: عدم ارتباط خبر (ليت) باسمها؛ إذ الظاهر أن (كفافاً) اسم (ليت)، وأن (كان) تامة، وأنها وفاعلها الخبر، ولا ضمير في هذه الجملة.
والثاني: تعليقه (عن) بـ(مرتو).
والثالث: إيقاعه (الماء) فاعلاً بـ(ارتوى)، وإنما يقال: ارتوى الشارب.

والجواب عن الأول أن (كفافاً) إنما هو خبر لـ(كان) مقدّم عليها، وهو بمعنى كافٍ، واسم (ليت) محذوف للضرورة، أي (فليتك) أو (فليته)، أي فليت الشآن، ومثله قوله [من الطويل]:

٤٣٦- فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّي سَاعَةً^(٦)

و(خيرك) اسم (كان)، و(كله) توكيد له، والجملة خبر (ليت)، وأما (وشرك) فيروى بالرفع عطفاً على (خيرك)، فخبره إما محذوف تقديره (كفافاً)، فـ(مرتو) فاعل بـ(ارتوى)، وإما (مرتو) على أنه سكن للضرورة، كقوله [من الطويل]:

٤٣٧- وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيِمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا^(٧)

وروي بالنصب، إما على أنه اسم لـ(ليت) محذوفة، وسهل حذفها تقدّم ذكرها، كما سهل ذلك حذف (كل) وبقاء الخفض في قوله [من المتقارب]:

٤٣٨- أَكَلْتُ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٨)

(١) مريم/٢٣. (٢) النبأ/٤٠. (٣) الفجر/٢٤. (٤) النساء/٧٣.

(٥) هذا ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي [٦٩٦/٢].

(٦) قال أبو زيد في نوادره: هو لعدي، وتماهه: فبتنا على ما حيلت ناعماً بالي، قال الجرمي: أراد (ليتك) دفعت) فأضمر اسم (ليت)، وهو ضعيف رديء، ولا يجوز في الكلام، وقلما جاء في الشعر، وقال السكري: أراد (فليت الأمر) فأضمر [٦٩٧/٢].

(٧) هذا من قصيدة لمجنون ليلى قيس بن الملوّح [٦٩٨/٢].

(٨) هو لأبي دؤاد جويرة بن الحجاج، وقيل: جارية بن حمران الإباضي، وكل امرئ: مفعول أول لـ(تحسين)، (أمرًا) مفعوله الثاني، و(نار) يروى بالجر على تقدير (وكل نار) [٧٠٠/٢].

وإمّا على العطف على اسم (ليت) المذكورة إن قُدِّر ضمير المخاطب، فأمّا ضمير الشّان فلا يُعطف عليه لو ذكر، فكيف وهو محذوف؟ و(مرتو) على الوجهين مرفوعٌ، إمّا لأنّه خبر (ليت) المحذوفة، أو لأنّه عطف على خبر (ليت) المذكورة.

وعن الثّاني بأنّه ضمّن (مرتو) معنى (كافٍ)؛ لأنّ المرتوي يكفّ عن الشرب، كما جاء ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾^(١)؛ لأنّ ﴿يُخَالِفُونَ﴾ في معنى يعدلون ويخرجون، وإن علّفته بكفّافاً محذوفاً على وجه مرّ ذكره فلا إشكال.

وعن الثّالث أنّه إمّا على حذف مضاف، أي (شارب الماء)، وإمّا على جعل الماء مرتويّاً مجازاً، كما جعل صادياً في قوله [من الطويل]:

..... وَجِبْتُ هَجِيْرًا يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيًا^(٢)

ويُروى (الماء) بالنّصب على تقدير (من)، كما في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(٣) ففاعل (ارتوى) على هذا (مرتو)، كما تقول: ما شرب الماء شارب **(لكن) مشددة النون:**

حرفٌ ينصب الاسم ويرفع الخبر، وفي معناها ثلاثة أقوال:

أحدها - وهو المشهور - أنّه واحد، وهو الاستدراك، وفُسِّر بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها، ولذلك لا بدّ أن يتقدّمها كلامٌ مناقضٌ لما بعدها، نحو (ما هذا ساكناً لكنّه متحرّك)، أو ضدّ له نحو (ما هذا أبيض لكنّه أسود)، قيل: أو خلاف، نحو (ما زيد قائماً لكنّه شارب)، وقيل: لا يجوز ذلك.

والثّاني أنّها ترد تارةً للاستدراك وتارةً للتوكيد، قاله جماعةٌ، منهم صاحب السبب، وفسّروا الاستدراك برفع ما يُتوهم ثبوته، نحو (ما زيدٌ شجاعاً لكنّه كريم)؛ لأنّ الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنفي أحدهما يُوهم انتفاء الآخر، و(ما قام زيد لكن عمراً قام) وذلك إذا كان بين الرّجلين تلابسٌ أو تماثلٌ في الطريق، ومثّلوا للتوكيد بنحو (لو جاءني أكرمه، لكنّه لم يجيء)، فأكدت ما أفادته (لو) من الامتناع.

والثّالث: أنّها للتوكيد دائماً مثل (إنّ)، ويصحّب التوكيد معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور، قال في المقرب: (إنّ) و(أنّ) و(لكنّ)، ومعناها التوكيد، ولم يزد على ذلك، وقال في الشرح: معنى (لكنّ) التوكيد، وتعطي مع ذلك الاستدراك. اهـ

والبصريون على أنّها بسيطة، وقال الفراء: أصلها (لكن أنّ) فطُرحت الهمزة للتخفيف ونون (لكن) للسّاكنين، كقوله [من الطويل]:

(١) النور/٦٣. (٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٧٠٠/٢]، وهو للمتنبي، وصدّره: لقيت المروزي والشناخيب دونه. (٣) الأعراف/١٥٥.

٤٣٩ - ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل^(١)

وقال باقي الكوفيين: مركبة من (لا) و(إن) والكاف الزائدة لا التشبيهيّة، وحذفت الهمزة تخفيفاً.

وقد يُحذف اسمها، كقوله [من الطويل]:

٤٤٠ - فلو كنت ضبيّاً عرفت قرأبي ولكن زنجي عظيم المشافر^(٢)

أي ولكنك زنجي، وعليه بيت المتنبي [من الطويل]:

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق^(٣)

وبيت الكتاب [من الطويل]:

٤٤١ - ولكن من لا يلتق أمراً ينوبه بعدته ينزل به وهو أعزل^(٤)

ولا يكون الاسم فيهما (من)؛ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله.

ولا تدخل اللام في خبرها، خلافاً للكوفيّين، احتجوا بقوله [من الطويل]:

ولكنني من حبها لعميد^(٥)

ولا يُعرف له قائلٌ ولا تتمّة ولا نظير، ثمّ هو محمولٌ على زيادة اللام، أو على أنّ الأصل

(لكنّ إنّي) ثمّ حذفت الهمزة تخفيفاً، ونون (لكن) للسّاكنين.

(لكن) ساكنة النون:

ضربان: مخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء لا يعمل، خلافاً للأخفش ويونس؛

لدخولها بعد التّخفيف على الجملتين، وخفيفة بأصل الوضع، فإنّ وليها كلامٌ فهي حرف

ابتداءٍ لمجرّد إفاضة الاستدراك، وليست عاطفة، ويجوز أن تُستعمل بالواو نحو ﴿ولكن كانوا

هم الظّلمين﴾^(٦)، وبدونها نحو قول زهير [من البسيط]:

٤٤٢ - إنّ ابنَ ورقاء لا تُخشى بواردهُ لكنّ وقائعهُ في الحربِ تُنتظرُ^(٧)

وزعم ابن أبي الرّبيع أنّها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة، وأنّه ظاهر قول سيبويه.

وإنّ وليها مفردٌ فهي عاطفة بشرطين: أحدهما أن يتقدّمها نفيٌّ أو نهيٌّ، نحو (ما قام زيدٌ

لكنّ عمرو)، و(لا يقم زيدٌ لكنّ عمرو)، فإن قلت: (قام زيدٌ) ثمّ جئت بل (لكن) جعلتها

حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت: (لكنّ عمرو لم يقم)، وأجاز الكوفيّون (لكن عمرو) على

العطف، وليس بمسموع.

(١) قال الزمخشري والبطيوسي: هو لنجاشي [٧٠١/٢]. (٢) للفرزدق مع أبيات آخر [٧٠١/٢].

(٣) للمتنبي. (٤) قال الزمخشري: هو لأمية بن أبي الصلت [٧٠٢/٢].

(٥) تقدم برقم ٣٥٢ ص ١٩٤. (٦) الزخرف/٧٦.

(٧) هو من قصيدة لزهير بن أبي سلمى، ابن ورقاء: هو الحارث بن ورقاء الصيدائي، والبواذر: جمع بادرة

وهي الجدة، وروي بدله: (غوائله)، وهي جمع غائلة، وهي ما يكون من شر وفساد، والوقائع: جمع

وقعة، وهي القتال، والبيت استشهد به على أنّ (لكنّ) حرف ابتداء [٧٠٣/٢].

الشَّرطُ الثَّانِي أَلَّا تَقْتَرْنَ بِالْوَاوِ، قَالَه الْفَارْسِيُّ وَأَكْثَرُ التَّحْوِينِ، وَقَالَ قَوْمٌ: لَا تُسْتَعْمَلُ مَعَ الْمَفْرَدِ إِلَّا بِالْوَاوِ.

وَاخْتُلِفَ فِي نَحْوِ (مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَكِنْ عَمْرُو) عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ: أَحَدُهَا لِيُونَسَ: إِنْ (لَكِنْ) غَيْرَ عَاطِفَةٍ، وَالْوَاوِ عَاطِفَةٌ، وَالْوَاوِ عَاطِفَةٌ حُذِفَ بَعْضُهَا عَلَى جَمَلَةٍ صُرِّحَ بِجَمِيعِهَا، قَالَ: فَالتَّقْدِيرُ فِي نَحْوِ (مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَكِنْ عَمْرُو): وَلَكِنْ قَامَ عَمْرُو، وَفِي ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾^(١): وَلَكِنْ كَانَ رَسُولَ اللَّهِ، وَعَلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْوَاوِ لَا تَعْطِفُ مَفْرَدًا عَلَى مَفْرَدٍ مُخَالَفٍ لَهُ فِي الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ، بِخِلَافِ الْجُمْلَتَيْنِ الْمُتَعَاطِفَتَيْنِ فَيَجُوزُ تَخَالَفُهُمَا فِيهِ، نَحْوِ (قَامَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقَمْ عَمْرُو)، وَالثَّلَاثُ لِابْنِ عَصْفُورٍ: إِنْ (لَكِنْ) عَاطِفَةٌ، وَالْوَاوِ زَائِدَةٌ لِأَزْمَةٍ، وَالرَّابِعُ لِابْنِ كَيْسَانَ: إِنْ (لَكِنْ) عَاطِفَةٌ، وَالْوَاوِ زَائِدَةٌ غَيْرُ لِأَزْمَةٍ.

وَسُمِعَ (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ) بِالخَفْضِ، فَقِيلَ: عَلَى الْعَطْفِ، وَقِيلَ: بِجَارٍ مُقَدَّرٍ، أَي: لَكِنْ مَرَرْتُ بِطَالِحٍ، وَجَازَ إِبْقَاءَ عَمَلِ الْجَارِ بَعْدَ حَذْفِهِ لِقُوَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِتَقْدِيمِ ذِكْرِهِ.

(اليس):

كَلِمَةٌ دَالَّةٌ عَلَى نَفْيِ الْحَالِ، وَتَنْفِي غَيْرِهِ بِالْقَرِينَةِ، نَحْوِ (لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ)، وَقَوْلِ الْأَعْشَى [مِنَ الطَّوِيلِ]:

٤٤٣- لَهْ نَافِلَاتٌ مَا يَغِبُ نَوَائِلُهَا وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَانِعُهُ غَدًا^(٢)

وَهِيَ فِعْلٌ لَا يَتَصَرَّفُ، وَزَنَهُ (فَعِلٌ) بِالْكَسْرِ، ثُمَّ التَّرْمُخُفِيهِ، وَلَمْ نَقْدَرَهُ (فَعَلٌ) بِالْفَتْحِ لِأَنَّهُ لَا يَخْفَفُ، وَلَا (فَعُلٌ) بِالضَّمِّ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِي يَأْتِي الْعَيْنَ إِلَّا فِي (هَيْؤُ)، وَسُمِعَ (لَيْسَتْ) بِضَمِّ اللَّامِ، فَيَكُونُ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ كـ(هَيْؤُ).

وَزَعَمَ ابْنُ السَّرَّاجِ أَنَّهُ حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ (مَا)، وَتَابَعَهُ الْفَارْسِيُّ فِي الْحَلِيلِيَّاتِ وَابْنُ شَقِيرٍ وَجَمَاعَةٌ، وَالصُّوَابُ الْأَوَّلُ؛ بِدَلِيلِ (لَيْسَتْ) وَ(لَيْسَتْ) وَ(لَيْسَتْ) وَ(لَيْسَتْ) وَ(لَيْسَتْ) وَ(لَيْسَتْ) وَ(لَيْسَتْ).

وَتَلْزَمُ رَفْعَ الْأَسْمِ وَنَصْبَ الْخَبَرِ، وَقِيلَ: قَدْ تَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ حَرْفًا نَاصِبًا لِلْمَسْتَشْنَى بِمَنْزِلَةِ (إِلَّا)، نَحْوِ: أَتَوْنِي لَيْسَ زَيْدًا، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا النَّاسِخَةُ، وَأَنَّ اسْمَهَا ضَمِيرٌ رَاجِعٌ لِبَعْضِ الْمَفْهُومِ مِمَّا تَقَدَّمَ، وَاسْتِثْنَاهُ وَاجِبٌ، فَلَا يَلِيهَا فِي اللَّفْظِ إِلَّا الْمَنْصُوبُ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَانَتْ سَبَبَ قِرَاءَةِ سَيَبَوِيهِ النُّحُو، وَذَلِكَ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى حَمَّادِ بْنِ سَلْمَةَ لِكِتَابَةِ الْحَدِيثِ، فَاسْتَمَلَى مِنْهُ قَوْلَهُ ﷺ: (لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إِلَّا وَلَوْ شِئْتُ لَأَخَذْتُ عَلَيْهِ، لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاءِ)، فَقَالَ سَيَبَوِيهِ: لَيْسَ أَبُو الدَّرْدَاءِ، فَصَاحَ بِهِ حَمَّادٌ: لَحْنَتْ يَا سَيَبَوِيهِ، إِنَّمَا هَذَا اسْتِثْنَاءٌ، فَقَالَ سَيَبَوِيهِ: وَاللَّهِ لَا أَطْلُبَنَّ عِلْمًا لَا يَلْحَنُنِي مَعَهُ أَحَدٌ، ثُمَّ مَضَى وَلَزِمَ الْخَلِيلَ وَغَيْرَهُ.

(١) الأحزاب/ ٤٠. (٢) أورده السيوطي: له صدقات ما تغب ونائل* وليس عطاء اليوم يمنعه غدا [٢/ ٥٧٧].

والثاني أن يقترن الخبر بعدها بـ(إلا) نحو (ليس الطيب إلا المسك) بالرفع، فإن بني تميم يرفعونه حملاً لها على (ما) في الإهمال عند انتقاض النقي، كما حمل أهل الحجاز (ما) على (ليس) في الأعمال عند استيفاء شروطها، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي، فجاءه فقال: يا أبا عمرو، ما شيءٌ بلغني عنك؟ ثم ذكر ذلك له، فقال له أبو عمرو: نمت وأدلج الناس، ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي وخلف الأحمر: اذهبا إلى أبي مهدي فلقناه الرفع فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميمي فلقناه النصب فإنه لا ينصب، فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فقت الناس. وخرج الفارسي ذلك على أوجه:

أحدها: أن في (ليس) ضمير الشأن، ولو كان كما زعم لدخلت (إلا) على أول الجملة الاسمية الواقعة خبراً فقيل: ليس إلا الطيب المسك، كما قال [من الطويل]:

٤٤٤- ألا لیس إلا ما قضی الله کائنٌ وما یستطیع المرء نفعاً ولا ضرراً^(١)

وأجاب بأن (إلا) قد توضع في غير موضعها، مثل ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾^(٢)، وقوله [من المتقارب]:

٤٤٥- وما اغتره الشيب إلا اغترارا^(٣)

أي إن نحن إلا نظن ظناً، وما اغتره اغتراراً إلا الشيب؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي لعدم الفائدة فيه، وأجيب بأن المصدر في الآية والبيت نوعي على حذف الصفة، أي (إلا ظناً ضعيفاً)، و(إلا اغتراراً عظيماً).

الثاني أن الطيب اسمها، وأن خبرها محذوف، أي في الوجود، وأن المسك بدل من اسمها. الثالث أنه كذلك ولكن (إلا المسك) نعت للاسم؛ لأن تعريفه تعريف الجنس، فهو نكرة معني، أي ليس طيبٌ غير المسك طيباً.

ولأبي نزار الملقب بملك النحاة توجية آخر، وهو أن (الطيب) اسمها، و(المسك) مبتدأ حذف خبره، والجملة خبر ليس، والتقدير: إلا المسك أفخره.

وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات. وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدرها حرفاً، وأن من ذلك قولهم: (ليس خلق الله مثله)، وقوله [من البسيط]:

٤٤٦- هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء النفس مبدول^(٤)

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٧٠٤/٢]. (٢) الجاثية/٣٢.

(٣) أورده السيوطي بلا تعليق [٧٠٤/٢]، وهو للأعشى، وصدره: أحل له الشيب أقاله.

(٤) هو هشام بن عقبة أخي ذي الرمة، المبدول: ضد الممنوع [٧٠٤/٢].

ولادليل فيهما؛ لجواز كون (ليس) فيهما شائبة.

الموضع الثالث أن تدخل على الجملة الفعلية، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين كما مثلنا، وقد أجبنا على ذلك.

الرابع أن تكون حرفاً عاطفاً، أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون، على خلاف بين النقلة، واستدلوا بنحو قوله [من الرجز]:

٤٤٧ - أَيْنَ الْمَفْرُ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ
وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ^(١)

وخرج على أن (الغالب) اسمها والخبر محذوف، قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متصل عائذ على (الأشرم)، أي ليسه الغالب، كما تقول: (الصديق كانه زيد) ثم حذف لاتصاله، ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يحذفه، وفيه نظر.

حرف الميم

(١٦):

تأتي على وجهين: اسمية وحرفية، وكل منهما ثلاثة أقسام، فأما أوجه الاسمية: فأحدها: أن تكون معرفة، وهي نوعان: ناقصة، وهي الموصولة نحو ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾^(٢)، وتامة، وهي نوعان:

عامّة، أي مقدّرة بقولك الشّيء، وهي التي لم يتقدّمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى، نحو ﴿ إِنْ تَبَدُّوا لَصَدَقْتَ فَنِعْمَ هِيَ ﴾^(٣)، أي فنعم الشّيء هي، والأصل: فنعم الشّيء إبدائها؛ لأنّ الكلام في الإبداء لا في الصدقات، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فانفصل وارتفع.

وخاصّة، هي التي تقدّمها ذلك، وتقدّر من لفظ ذلك الاسم، نحو (غسلته غسلًا نعمًا)، ودققتة دقًا نعمًا)، أي نعم الغسل ونعم الدق، وأكثرهم لا يثبت مجيء (ما) معرفة تامة، وأثبت جماعة منهم ابن خروف، ونقله عن سيوييه.

والثاني: أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف، وهي أيضًا نوعان: ناقصة وتامة. فالناقصة هي الموصوفة، وتقدر بقولك: (شيء)، كقولهم: مررت بما معجب لك، أي بشيء معجب لك، وقوله [من الطويل]:

٤٤٨ - لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّيْبُ فَلَا تَكُنْ لِشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا^(٤)

(١) أورده السيوطي لأبرهة الحبشي، الأشرم: المشقوق الأنف، وهو لقب أبرهة [٧٠٥/٢].

(٢) النحل/٩٦. (٣) البقرة/٢٧١. (٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٧٠٧/٢].

وقول الآخر [من الخفيف]:

٤٤٩- رَبُّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ سِرُّ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ^(١)

أي ربَّ شيءٍ تكرهه النفوس، فحذف العائد من الصِّفة إلى الموصوف، ويجوز أن تكون (ما) كافةً والمفعول المحذوف اسماً ظاهراً، أي قد تكره النفوس من الأمر شيئاً أي وصفاً فيه، أو الأصل (من الأمور أمراً)، وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع، وفيه وفي الأول إنابة الصِّفة غير المفردة عن الموصوف؛ إذ الجملة بعده صفة له، وقد قيل في ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾^(٢) إنَّ المعنى (نعم هو شيئاً يعظكم به)، ف(ما) نكرة تامّة تمييز، والجملة صفة، والفاعل مستتر، وقيل: (ما) معرفة موصولة فاعل، والجملة صلة، وقيل غير ذلك، وقال سيبويه في ﴿هَذَا مَا لَدَىٰ عَتِيدٍ﴾^(٣): المراد (شيءٌ لديّ عتيداً)، أي معدّ أي لجهنّم بإغوائيّ إياه، أو حاضر، والتفسير الأول رأي الزمخشري، وفيه أنّ (ما) حيتنئذٍ للشخص العاقل، وإن قُدِّرَتْ (ما) موصولة ف(عتيد) بدلٌ منها، أو خبرٌ ثانٍ، أو خبرٌ لمحذوف.

والتامة تقع في ثلاثة أبواب:

أحدها: التّعجب، نحو (ما أحسن زيداً)، المعنى: شيءٌ حسنٌ زيداً، جزم بذلك جميع البصريين، إلا الأخصف فجوزّه، جوزّ أن تكون معرفة موصولةً والجملة بعدها صلة لا محلّ لها، وأن تكون نكرة موصوفةً والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها، وعليهما فخر المبتدأ محذوفٌ وجوباً تقديره (شيءٌ عظيم) ونحوه.

الثاني: باب (نعم) و(بس)، نحو غسلته غسلًا نعمًا، ودققتُهُ دقًا نعمًا، أي نعم شيئاً، ف(ما) نصب على التّمييز عند جماعة من المتأخّرين منهم الزمخشري، وظاهر كلام سيبويه أنّها معرفة تامّة كما مرّ.

والثالث: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة: إنَّ زيداً ممّا أن يكتب، إيّ أنّه من أمر كتابة، أي أنّه مخلوقٌ من أمر وذلك الأمر هو الكتابة، ف(ما) بمعنى شيء، و(أنّ) وصلتها في موضع خفض بدل منها، والمعنى بمنزلته في ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾^(٤) جعلٌ لكثرة عجلته كأنّه خُلِقَ منها، وزعم السيرافي وابن خروف - وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه - أنّها معرفة تامّة بمعنى الشّيء أو الأمر، و(أنّ) وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، والجملة خبر لـ(إنّ)، ولا يتحصّل للكلام معنى طائل على هذا التقدير.

(١) هذا لأمية بن أبي الصلت، والمعنى: رب شيءٍ تكرهه أو تجزع منه النفوس من الأمر له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة، وما: نكرة موصوفة بمعنى شيء، وجملة (تكره) صفتها، والعائد محذوف، وفرجة: قال النحاس: الفرجة بالفتح في الأمر، وبالضم فيما يرى من الحائط ونحوه، والعقال: الحبل الذي يربط به البعير [٢/٧٠٧].

(٢) النساء/٥٨. (٣) سورة ق/٢٣. (٤) الأنبياء/٣٧.

والتَّالِثُ أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً مُضْمَنَةً مَعْنَى الْحَرْفِ، وَهِيَ نَوْعَانِ:

أحدهما: الاستفهامية، ومعناها (أَيُّ شَيْءٍ)، نحو ﴿ مَا هِيَ ﴾^(١)، ﴿ مَا لَوْثُهَا ﴾^(٢)، ﴿ وَمَا تَلَّكَ بِبَيْمِينِكَ ﴾^(٣)، ﴿ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ ﴾^(٤) وذلك على قراءة أبي عمرو ﴿ السِّحْرُ ﴾ بمدّ الألف، ف(ما) مبتدأ، والجملة بعدها خبر، و(السحر) إما بدلٌ من (ما) - ولهذا قرُنَ بالاستفهام، وكأنه قيل: (السحر جئتم به؟) - وإمّا بتقدير: (أهو السحر؟) أو (السحر هو)، وأمّا من قرأ ﴿ السِّحْرُ ﴾ على الخبر ف(ما) موصولة، و(السحر) خبرها، ويقويه قراءة عبد الله ﴿ مَا جِئْتُمْ بِهِ سِحْرٌ ﴾. ويجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جُرَتْ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو: (فيم؟)

و(إلام؟) و(علام؟) و(بم؟)، قال [من الطويل]:

٤٥٠ - قَتَلْتُ وَوَلَاةَ السُّوءِ قَدْ طَالَ مَكْتُهُمْ فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءِ الْمُطْوَلُ^(٥)

وربما تبعت الفتحة الألف في الحذف، وهو مخصوصٌ بالشعر، كقوله [من الرمل]:

٤٥١ - يَا أبا الْأَسْوَدِ لِمَ خَلَفْتَنِي لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكْرٍ^(٦)

وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر، فلهذا حُذِفَتْ فِي نَحْوِ ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا ﴾^(٧)، ﴿ فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾^(٨)، ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾^(٩)، وثبتت في ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفْضَيْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾^(١٠)، ﴿ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ ﴾^(١١)، ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾^(١٢)، وكما لا تُحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأمّا قراءة عكرمة وعيسى ﴿ عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ ﴾^(١٣) فنادر، وأمّا قول حسان [من الوافر]:

٤٥٢ - عَلَىٰ مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لِئِيمٍ كَخَنْزِيرٍ تَمْرَغٍ فِي دِمَانٍ^(١٤)

فضرورة، والدِّمَانُ كالرَّمَادِ وَزَنْأٌ وَمَعْنَى، وَيُرْوَى (في رماد)، فلذلك رجَّحته على تفسير ابن الشَّجْرِيِّ لَهُ بِالسَّرْجِينِ^(١٥)، ومثله قول الآخر [من البسيط]:

٤٥٣ - إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سَرَاتِكُمْ أَهْلَ اللِّوَاءِ فَبَيْمَاءِ يَكْثُرُ الْقَبِيلُ^(١٦)

(١) النساء/٦٨. (٢) النساء/٦٩. (٣) طه/١٧. (٤) يونس/٨١.

(٥) هو للكُمَيْتِ مِنْ قَصِيدَةِ طَوِيلَةِ، **الْوَلَاةُ**: جَمْعُ **وَالٍ**، وَ**الْعَنَاءُ**: **الْمَشَقَّةُ** وَ**التَّعَبُ**، وَقَوْلُهُ: **(قَتَلْتُ)** مَبْتَدَأٌ، وَ**وَلَاةَ السُّوءِ** خَبْرُهُ، وَجَمَلَةٌ **(قَدْ طَالَ مَكْتُهُمْ)** حَالِيَّةٌ، وَ**(حَتَّامَ)** الثَّانِيَةُ تَأْكِيدٌ لِلأُولَى تَأْكِيدًا لَفْظِيًّا، وَ**الْعَنَاءُ** مَبْتَدَأٌ، وَ**الْمُطْوَلُ**: صِفَةٌ، وَ**الخَبْرُ** مَحذُوفٌ، أَيْ (مَنْهُمْ) أَوْ (مَنْ النَّاسِ)، قَالَهُ الْعَيْنِيُّ [٧٠٩/٢].

(٦) أورده السيوطي بلا تعليق [٧٠٩/٢]. (٧) النازعات/٤٣. (٨) النمل/٣٥. (٩) الصف/٢.

(١٠) النور/١٤. (١١) البقرة/٤. (١٢) سورة ص/٧٥. (١٣) النبأ/١.

(١٤) هو لحسان بن المنذر يهجو بني عائذ بن عمرو بن مخزوم، قوله: (على ما قام) فيه إثبات ألف (ما) الاستفهامية بعد حرف الجر [٧٠٩/٢].

(١٥) بكسر السين وفتحها، لفظ معرب، وهو ما تُدَمَلُ بِهِ الأَرْضُ، [لسان العرب] أي الزبل [المعجم الوسيط].

(١٦) أورده السيوطي بلا تعليق [٧١٠/٢].

ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه، فهذا ردُّ الكسائي قول المفسرين في ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾^(١) إنها استفهامية، وإنما هي مصدرية.

والعجب من الزنجشري؛ إذ جوز كونها استفهامية مع رده على من قال في ﴿بِمَا أَعْوَيْتَنِي﴾^(٢) إن المعنى (بأي شيء أعويتني) بأن إثبات الألف قليل شاذ، وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى (الذي)، وهو بعيد؛ لأن الذي عُفِر له هو الذنوب، ويعد إرادة الاطلاع عليها وإن عُفِرَتْ، وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين في ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾^(٣) إنها للاستفهام التعجبي، أي (فبأي رحمة)، ويردُّه ثبوت الألف، وأن خفض ﴿رَحْمَةٍ﴾ حيث لا يتجه؛ لأنها لا تكون بدلاً من (ما)؛ إذ المبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام، نحو (ما صنعت؟ أخيراً أم شراً؟)، ولأن (ما) التكررة الواقعة في غير الاستفهام والشَّرْط لا تستغني عن الوصف إلا في بابي التعجب و(نعم) و(بس)، وإلا في نحو قولهم: (إني مما أن أفعل)، على خلاف فيهن، وقد مر، ولا عطف بيان لهذا، ولأن (ما) الاستفهامية لا توصف، وما لا يوصف كالضمير لا يعطف عليه عطف بيان ولا مضافا إليه؛ لأن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها غير (أي) باتفاق و(كم) في الاستفهام عند الزجاج في نحو (بكم درهم اشتريت)، والصحيح أن جرّه بـ(من) محذوفة. وإذا ركبت (ما) الاستفهامية مع (ذا) لم تُحذف ألفها، نحو (لماذا جئت؟)؛ لأن ألفها قد صارت حشواً.

وهذا فصلٌ عقده لـ **(ماذا):**

اعلم أنها تأتي في العربية على أوجه:

أحدها: أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) إشارة، نحو (ماذا التواني؟)، و

٤٥٤ - ماذا الوقوف (٤)

والثاني: أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) موصولة، كقول لبيد [من الطويل]:

٤٥٥ - ألا تسألان المرء ماذا يحاولُ أنحبُّ فيقضى أم ضلالٌ وباطلٌ^(٥)

فـ(ما) مبتدأ، بدليل إبداله المرفوع منها، و(ذا) موصول، بدليل افتقاره للجمله بعده، وهو أرجح الوجهين في ﴿وَسَأَلُونَا مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ﴾^(٦) فيمن رفع العفو، أي الذي

(١) يس/٢٧. (٢) الحجر/٣٩. (٣) آل عمران/١٥٩.

(٤) أورده السيوطي كاملاً: ماذا الوقوف على نار وقد خمدت يا طالما أوقدت في الحرب نيران [٢/٧١٠].

(٥) البيت بتمامه: ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحبُّ فيقضى أم ضلالٌ وباطلٌ؟ وقال السيوطي: [١/١٥٠]

استشهد به المصنف على أن (ما) استفهام مبتدأ و(إذا) بعدها موصولة، ويحاول صلتها، والعائد محذوف، وهو من حاولت الشيء: أردته، والتحب: المدة والوقت، يقال: قضى فلان نجه: إذا مات.

(٦) البقرة/٢١٩.

ينفقونه العفو؛ إذ الأصل أن تُجابَ الاسمِيَّةُ بالاسميَّةِ والفعليَّةُ بالفعليَّةِ.
الثالث: أن يكون (ماذا) كلُّه استفهاماً على التركيب، كقولك: (لماذا جئت؟)، وقوله [من البسيط]:

٤٥٦- يا خُزَرَ تَعْلَبَ ماذا بالُ نِسَوَتِكُمْ^(١)
وهو أرجح الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمرو ﴿ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ بالنَّصْبِ، أي ينفقون العفو.

الرابع: أن يكون (ماذا) كلُّه اسم جنس بمعنى (شيء)، أو موصولاً بمعنى (الذي) على خلاف في تحريج قول الشاعر [من الوافر]:

٤٥٧- دَعِي ماذا عَلِمْتَ سَأْتِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُعَيَّبِ بَيْتِي^(٢)
فالجهور على أن (ماذا) كلُّه مفعول (دعي)، ثم اختلف، فقال السيرافي وابن خروف: موصول بمعنى (الذي)، وقال الفارسي: نكرة بمعنى (شيء)، قال: لأنَّ التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات.

وقال ابن عصفور: "لا تكون (ماذا) مفعولاً لـ(دعي)؛ لأنَّ الاستفهام له الصدر، ولا لـ(علمت)؛ لأنَّه لم يُرد أن يستفهم عن معلومها ما هو، ولا لمُحذوفٍ يفسِّره (سأتيه)؛ لأنَّ (علمت) حينئذٍ لا محلَّ لها، بل (ما) اسم استفهام مبتدأ، و(ذا) موصولٌ خبر، و(علمت) صلة، وعلَّق (دعي) عن العمل بالاستفهام"، انتهى.

ونقول: إذا قُدِّرَتْ (ماذا) بمعنى (الذي) أو بمعنى (شيء) لم يمتنع كونها مفعول (دعي). وقوله: "لم يرد أن يستفهم عن معلومها" لازمٌ له إذا جعل (ماذا) مبتدأً وخبراً، ودعواه تعليق (دعي) مردودةٌ بأنها ليست من أفعال القلوب، فإن قال: إنما أردت أنه قدَّر الوقف على (دعي) فاستأنف ما بعده ردَّه قول الشاعر: (ولكن)؛ فإنَّها لا بد أن يخالف ما بعدها ما قبلها، والمخالف هنا (دعي)، فالمعنى (دعي كذا ولكن افعلي كذا)، وعلى هذا فلا يصحُّ استئناف ما بعد (دعي)؛ لأنَّه لا يُقال: مَنْ في الدَّارِ فإِنِّي أكرمه، ولكن أخبرني عن كذا.

الخامس: أن تكون (ما) زائدة و(ذا) للإشارة، كقوله [من الوافر]:

٤٥٨- أَنْوراً سَرَعَ ما ذا يا فَرُوقُ^(٣)
(أنورا) بالثَّوْنِ، أي أنفاراً، و(سرع) أصله بضمِّ الرَّاءِ فحُفِّفَ، يُقال: سرع ذا خروجاً، أي أسرع

(١) هذا من قصيدة طويلة لجرير يهجو بها الأخطل [٧١١/٢]، وعجزه: لا يستفمن إلى الدينين تخاننا.
(٢) من قصيدة للمثقب العبدي [١٩١/١].
(٣) قال التبريزي في شرح أبيات إصلاح المنطق: هو للباهلي، وتامه: وحبلُ الرِّصْلِ متكتُّ حَذِيْقُ، أنورا: يريد أنفاراً، وسرع: أي سرع فحفف الضمة، والمتكت: المنتقض، والحذيق: المقطوع [٧١٤/٢].

هذا في الخروج، قال الفارسي: يجوز كون (ذا) فاعل (سرع) و(ما) زائدة، ويجوز كون (ماذا) كلاً اسماً، كما في قوله [من الوافر]:

دعِي ماذا عَلِمْتَ سَأْتِيهِ

السادس: أن تكون (ما) استفهاماً و(ذا) زائدة، أجازته جماعة منهم ابن مالك في نحو (ماذا صنعت؟)، وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو (لم ذا جئت؟)، والتحقيق أن الأسماء لا تزداد.

النوع الثاني: الشرطيّة، وهي نوعان:

غير زمنيّة، نحو ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾^(١)، ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾^(٢)، وقد جُوِّزَتْ فِي ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾^(٣)، على أن الأصل (وما يكن) ثم حذف فعل الشرط، كقوله [من الطويل]:

٤٥٩- إن العقلُ في أموالنا لا نضيقُ بها ذراعاً وإن صبراً فنصبرُ للصبرِ^(٤)

أي إن يكن العقل، وإن نجس حسباً، والأرجح في الآية أنها موصولة، وأن الفاء داخلة على الخبر لا شرطيّة، والفاء داخلة على الجواب.

وزمانية، أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن بري وابن مالك، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿ فَمَا اسْتَقَمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا هُمْ ﴾^(٥)، أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم، ومحمّل في ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾^(٦)، إلا أن (ما) هذه مبتدأ لا ظرفيّة، والهاء من ﴿ بِهِ ﴾ راجعة إليها، ويجوز فيها الموصوليّة، و﴿ فَآتُوهُنَّ ﴾ الخبر، والعائد محذوف، أي (لأجله)، وقال [من الوافر]:

٤٦٠- فما تك يا ابن عبد الله فينا فلا ظلماً نخاف ولا افتقاراً^(٧)

استدلّ به ابن مالك على مجيئها للزمان، وليس بقاطع؛ لاحتماله للمصدر، أي للمفعول المطلق، فالمعنى أي كون تكن فينا طويلاً أو قصيراً

وأما أوجه الحرفيّة:

أحدها: أن تكون نافية، فإن دخلت على الجملة الاسميّة أعملها الحجازيون والتّهاميون والتّجديون عمل (ليس) بشروطٍ معروفة، نحو ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾^(٨)، ﴿ مَا هُرِّبَ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾^(٩)، وعن عاصم أنه رفع ﴿ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ على التّميميّة، وندر تركيبها مع النكرة تشبيهاً لها بـ(لا) كقوله [من الطويل]:

(١) البقرة/١٩٧. (٢) البقرة/١٠٦. (٣) النحل/٥٣.

(٤) هذبة بن خشرم [٢٧٦/١].

(٥) التوبة/٧. (٦) النساء/٢٤.

(٧) أورده السيوطي بلا تعليق [٧١٥/٢]. (٨) يوسف/٣١. (٩) المجادلة/٢.

٤٦١- وَمَا بَأْسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا تَحِيَّةٌ قَلِيلٌ عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ عَابَهَا^(١)

وإن دخلت على الفعلية لم تعمل، نحو ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ﴾^(٢)، فأماً ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا نُنْفِسْكُمْ ﴾^(٣)، ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوفَّ إِلَيْكُمْ ﴾^(٤) (فما) فيهما شرطية، بدليل الفاء في الأولى والجزم في الثانية، وإذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال، وردّ عليهم ابن مالك بنحو ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ ﴾^(٥)، وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه.

والثاني: أن تكون مصدرية، وهي نوعان: زمانية وغيرها، فغير الزمانية نحو ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾^(٦)، ﴿ وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ ﴾^(٧)، و ﴿ صَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾^(٨)، ﴿ فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا ﴾^(٩)، ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾^(١٠)، ﴿ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾^(١١)، وليست هذه بمعنى (الذي)؛ لأن الذي سقاه لهم الغنم، وإنما الأجر على السقي الذي هو فعله، لا على الغنم، فإن ذهبت تُقدَّر (أجر السقي الذي سقته لنا) فذلك تكلف لا محوج إليه، ومنه ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾^(١٢)، ﴿ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ ﴾^(١٣)، وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين، وفي هذه الآيات ردُّ لقول السهيلي إنَّ الفعل بعد (ما) هذه لا يكون خاصاً، فتقول: أعجبي ما تفعل، ولا يجوز: أعجبي ما تخرج.

والزمانية نحو ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾^(١٤)، أصله (مدة دوامي حياً)، فحذف الظرف وخلفته (ما) وصلتها، كما جاء في المصدر الصريح نحو (جتتك صلاة العصر)، و(أتيتك قدوم الحاج)، ومنه ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ﴾^(١٥)، ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾^(١٦)، وقوله [من الطويل]:

٤٦٢- أجازتنا إنَّ الخطوب تنوبُ وإني مُقيمٌ ما أقام عسيبُ^(١٧)

ولو كان معنى كونها زمانية أنها تدلُّ على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسماً ولم تكن مصدرية، كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله [من البسيط]:

٤٦٣- مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ^(١٨)

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٧١٥/٢]. (٢) البقرة/٢٧٢. (٣) البقرة/٢٧٢. (٤) البقرة/٢٧٢. (٥) يونس/١٥. (٦) التوبة/١٢٨. (٧) آل عمران/١١٨. (٨) التوبة/١١٨. (٩) السجدة/١٤. (١٠) سورة ص/٢٦. (١١) القصص/٢٥. (١٢) البقرة/١٠. (١٣) البقرة/١٣. (١٤) مريم/٣١. (١٥) هود/٨٨. (١٦) التغابن/١٦. (١٧) لا مريئ القيس، قاله لما احتضر بأنقرة، ونظر إلى قبر فسأل عنه فقالوا: قبر امرأة غريبة، وعسيب: جبل كان القبر في سنه [٧١٥/٢].

(١٨) قال ابن السيرافي: هو لأبي قيس بن رفاعة الأنصاري، طرَّ: أي نبت، وما نافية، وإن زائدة، وقيل: ما ظرفية وإن زائدة، والعانس: من بلغ حد التزويج ولم يتزوج ذكراً كان أو أنثى، والمرد: جمع أمرد، وهو بمعنى الذي ما طرَّ شاربه، وليس مغايراً له، والشَّيْبُ: جمع أشيب، وهو المبيض الرأس واللحية [٧١٦/٢].

معناه (حين طرأ)، قلت: وزيدت (إن) بعدها لشبهها في اللفظ بـ(ما) التافية، كقوله [من الطويل]:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(١)

وبعد فالأولى في البيت تقدير (ما) نافية؛ لأن زيادة (إن) حيثند قياسية، ولأن فيه سلامة من الإخبار بالزمان عن الجثة، ومن إثبات معنى واستعمال لما لم يثبتا له، وهما كونها للزمان مجردة وكونها مضافة، وكأن الذي صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره أن ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن؛ إذ الذي لم يثبت شاربه أمرد، والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا، ألا ترى أن العانسين وهم الذين لم يتزوجوا لا يناسبون بقية الأقسام؟ وإنما العرب محميون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني، وفي البيت مع هذا العيب شذوذان: إطلاق العانس على المذكر - وإنما الأشهر استعماله في المؤنث - وجمع الصفة بالواو والتون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة.

وإنما عدلت عن قولهم: (ظرفية) إلى قولي: (زمانية) ليشمل نحو ﴿كَلَّمَا أَصَاءَ لَهُمْ مَشْوًا فِيهِ﴾^(٢)؛ فإن الزمان المقدر هنا مخفوض، أي كل وقت إضاءة، والمخفوض لا يسمى ظرفاً.

ولا تشارك (ما) في النية عن الزمان (أن)، خلافاً لابن جني، وحمل عليه قوله [من الطويل]:

٤٦٤ - وتالله ما إن شهلة أم واحدٍ بأوجد مني أن يهان صغيرها^(٣)

وتبعه الزمخشري، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿أَنْ أَاءْتَهُ اللَّهُ الْمَلَكُ﴾^(٤)، ﴿إِلَّا أَنْ يَصْدَقُوا﴾^(٥)، ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾^(٦)، ومعنى التعليل في البيت والآيات ممكن، وهو متفق عليه، فلا معدل عنه.

وزعم ابن خروف أن (ما) المصدرية حرف باتفاق، ورد على من نقل فيها خلافاً، والصواب مع ناقل الخلاف؛ فقد صرح الأخفش وأبو بكر باسميتها، ويرجح أنه فيه تخلصاً من دعوى اشتراك لا داعي إليه؛ فإن (ما) الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق، وهي موضوعة لما لا يعقل، والأحداث من جملة ما لا يعقل، فإذا قيل: (أعجبنى ما قمت) قلنا: التقدير: (أعجبنى الذي قمته)، وهو يعطي معنى قولهم: (أعجبنى قيامك)، ويرد ذلك أن نحو (جلست ما جلس زيد) تريد به المكان ممتنع، مع أنه مما لا يعقل، وأنه يستلزم أن يُسمع كثيراً (أعجبنى ما قمته)؛ لأنه عندهما الأصل، وذلك غير مسموع، قيل: ولا يمكن؛ لأن (قام) غير متعد، وهذا خطأ بين؛ لأن الهاء المقدره مفعول مطلق لا مفعول به، وقال ابن الشجري: أفسد النحويون تقدير الأخفش بقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾^(٧) فقالوا: إن

(١) هو الشاهد رقم ٢٤ المتقدم ص ٢١، ص ٣٢. (٢) البقرة/ ٢٠.

(٣) أورده السيوطي بلا تعليق [٧١٦/٢]. (٤) البقرة/ ٢٥٨.

(٥) النساء/ ٩٢. (٦) غافر/ ٢٨. (٧) البقرة/ ١٠.

كان الضمير المحذوف للنبى عليه السلام أو للقرآن صحَّ المعنى وخلت الصلّة عن عائذ، أو للتكذيب فسد المعنى؛ لأنهم إذا كذبوا التّكذيب بالقرآن أو النبى كانوا مؤمنين. اهـ وهذا سهوٌ منه ومنهم؛ لأنّ (كذبوا) ليس واقعا على التّكذيب، بل مؤكّد به؛ لأنّه مفعولٌ مطلقٌ لا مفعولٌ به، والمفعول به محذوفٌ أيضاً، أي بما كانوا يكذبون النبى أو القرآن تكذيباً، ونظيره ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾^(١)، ولأبي البقاء في هذه الآية أوهاّم متعدّدة: فإنّه قال: " (ما) مصدريةٌ صلّتها (يكذبون)، و(يكذبون) خبر (كان) ولا عائذ على (ما) ولو قيل باسميّتها "، فتضمّنت مقالته: الفصل بين (ما) الحرفية وصلّتها بـ(كان)، وكون (يكذبون) في موضع نصب؛ لأنّه قدره خبر (كان)، وكونه لا موضع له؛ لأنّه قدره صلة (ما)، واستغناء الموصول الاسميّ عن عائذ، وللزّخشريّ غلطة عكس هذه الأخيرة؛ فإنّه جوز مصدرية (ما) في ﴿ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتَرَفُوا فِيهِ ﴾^(٢) مع أنّه قد عاد عليها الضمير.

وندر وصلّتها بالفعل الجامد في قوله [من الطويل]:

٤٦٥- أَلَيْسَ أَمِيرِي فِي الْأُمُورِ بِأَنْتُمْمَا بِمَا لَسْتُمْمَا أَهْلَ الْخِيَانَةِ وَالْعَدْرِ^(٣)

وبهذا البيت رجح القول بحرفيّتها؛ إذ لا يتأتّى هنا تقدير الضمير.

الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: كافّة، وغير كافّة.

والكافّة ثلاثة أنواع:

أحدها: الكافّة عن عمل الرّفْع، ولا تتّصل إلاّ بثلاثة أفعال: (قلّ) و(كثر) و(طال)، وعلة ذلك شبههّن بـ(رُبّ)، ولا يدخلن حينئذٍ إلاّ على جملةٍ فعليةٍ صرّحَ بفعالها، كقوله [من الخفيف]:

٤٦٦- قَلَمَّا يُبْرَحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا^(٤)

فأمّا قول المرار [من الطويل]:

٤٦٧- صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَمَّا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(٥)

فقال سيبويه: ضرورة، فقيل: وجه الضرورة أنّ حقها أن يليها الفعل صريحاً، والشاعر أوّلاها فعلاً مقدّراً، وأنّ (وصال) مرتفع بـ(يدوم) محذوفاً مفسّراً بالمذكور، وقيل: وجهها أنّه قدّم الفاعل، وردّه ابن السّيد بأنّ البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعرٍ ولا نثر، وقيل: وجهها أنّه أناب الجملة الاسميّة عن الفعلية، كقوله [من الطويل]:

(١) النبأ/٢٨. (٢) هود/١١٦.

(٣) لم يسم قائله، والهمزة للتقرير، والباء في (بانتما) زائدة، وقوله: (بما لستما) يروى بالياء وبالفاء، و(ما) موصول حرفي ووصلت بـ(ليس) ندوراً، وقيل إنها موصول اسمي والعائد محذوف [٧١٧/٢].

(٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٧١٧/٢].

(٥) هو للمرار، قال الزخشري: يخاطب نفسه ويلومها على طول الصدود، وارتفع (وصال) بإضمار فعل يفسره الظاهر الذي يدوم [٧١٧/٢].

..... فِهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا ^(١)

وزعم المبرّد أنّ (ما) زائدة، و(وصال) فاعلٌ لا مبتدأ، وزعم بعضهم أنّ (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة.

والثاني: الكافة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بـ(إن) وأخواتها، نحو ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ ^(٢)، ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾ ^(٣)، وتُسمى المتلوة بفعل مهية، وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أنّ (ما) مع هذه الحروف اسمٌ مبهمٌ بمنزلة ضمير الشان في التّخيم والإيهام، وفي أنّ الجملة بعده مفسّرة له ومخبرٌ بها عنه، ويردّه أنّها لا تصلح للابتداء بها، ولا لدخول ناسخ غير (إن) وأخواتها، وردّه ابن الحُبّاز في شرح الإيضاح بامتناع (إنّما أين زيد) مع صحّة تفسير ضمير الشان بجملة الاستفهام، وهذا سهوٌ منه؛ إذ لا يفسر ضمير الشان بالجملة غير الخبرية، اللهم إلا مع (أن) المخففة من الثّقيلة، فإنّه قد يفسر بالدعاء نحو (أما أن جزاك الله خيراً)، وقراءة بعض السبعة ﴿ وَالْحَنَمِيسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ ^(٤)، على أنّها لا نسلم أنّ اسم (أن) المخففة يتعين كونه ضمير شأن؛ إذ يجوز هنا أن يقدر ضمير المخاطب في الأوّل والغائبة في الثاني، وقد قال سيّويه في قوله تعالى: ﴿ أَنْ يَتَابَرَهِيْمُ . قَدْ صَدَقْتَ الرَّؤْيَا ﴾ ^(٥) إنّ التّقدير (أنك قد صدقت)، وأما ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ ﴾ ^(٦)، ﴿ وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ ﴾ ^(٧)، ﴿ إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لِّكُمْ ﴾ ^(٨)، ﴿ أَنْحَسُونَ أَنْمَا نُمِدُّهُ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ . نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾ ^(٩)، ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنْمَا غِيَمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ ^(١٠) ف(ما) في ذلك كله اسمٌ باتّفاق، والحرف عامل، وأما ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾ ^(١١) فمن نصب (الميتة) ف(ما) كافة، ومن رفعها - وهو أبو رجاء العطاردي - ف(ما) اسمٌ موصولٌ والعائد محذوف، وكذلك ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَجِرٍ ﴾ ^(١٢) فمن رفع (كيد) ف(إن) عاملة و(ما) موصولة، والعائد محذوفٌ لكنّه محتملٌ للاسمي والحرفي، أي: إنّ الذي صنعوه، أو: إنّ صنعهم، ومن نصب - وهو ابن مسعود والربيع بن خيثم - ف(ما) كافة.

وجزم التّحويّون بأنّ (ما) كافة في ﴿ إِنَّمَا تَخَشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ^(١٣)، ولا يمتنع أن تكون بمعنى (الذي) و(العلماء) خبر، والعائد مستتر في (يخشى).

وأطلقت (ما) على جماعة العقلاء، كما في قوله تعالى: ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ ^(١٤)، ﴿ فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ ^(١٤)، وأما قول التّابغة [من البسيط]:

(١) هو الشاهد رقم ١٠٤ المتقدم ص ٦٤، وقد تكرر ص ٢٢١.

(٢) النساء/ ١٧١ . (٣) الأنفال/ ٦ . (٤) النور/ ٩ . (٥) الصافات/ ١٠٤-١٠٥ . (٦) الأنعام/ ١٣٤ .

(٧) الحج/ ٦٢ . (٨) النحل/ ٩٥ . (٩) المؤمنون/ ٥٥ . (١٠) الأنفال/ ٤١ . (١١) البقرة/ ١٧٣ .

(١٢) طه/ ٦٩ . (١٣) فاطر/ ٢٨ . (١٤) النساء/ ٣ .

قَالَتْ أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا (١)

فمن نصب (الحمام) - وهو الأرجح عند النحويين في نحو (ليتما زيداً قائم) - (ما) زائدة غير كافة، و(هذا) اسمها، و(لنا) الخبر، قال سيبويه: وقد كان رؤبة بن العجاج يشده رفعاً. اهـ، فعلى هذا يحتمل أن تكون (ما) كافة و(هذا) مبتدأ، ويحتمل أن تكون موصولة و(هذا) خبرٌ محذوف، أي (ليت الذي هو هذا الحمام لنا)، وهو ضعيف؛ لحذف الضمير المرفوع في صلة غير (أي) مع عدم الطول، وسهل ذلك لتضمنه إبقاء الأعمال.

وزعم جماعة من الأصوليين والبيانين أن (ما) الكافة التي مع (إن) نافية، وأن ذلك سبب إفادتها للحصر، قالوا: لأن (إن) للإثبات و(ما) للنفي، فلا يجوز أن يتوجه معاً إلى شيء واحد؛ لأنه تناقض، ولا أن يحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها؛ لأنه خلاف الواقع باتفاق، فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الإثبات للمذكور فجاء الحصر.

وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين؛ إذ ليست (إن) للإثبات، وإنما هي لتوكيد الكلام، إثباتاً كان مثل (إن زيداً قائم)، أو نفيًا مثل (إن زيداً ليس بقائم)، ومنه ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾^(٢)، وليست (ما) للنفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها (ليتما) و(علماً) و(لكنما) و(كأنما)، وبعضهم ينسب القول بأنها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات، ولم يقل ذلك الفارسي، لا في الشيرازيات ولا في غيرها، ولا قاله نحوي غيره، وإنما قال الفارسي في الشيرازيات إن العرب عاملوا (إنما) معاملة النفي و(إلا) في فصل الضمير، كقول الفرزدق [من الطويل]:

٤٦٨ - وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي^(٣)

فهذا كقول الآخر [من السريع]:

٤٦٩ - قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا^(٤)

وقول أبي حيان: " لا يجوز فصل الضمير المحصور بـ(إنما)، وإن الفصل في البيت الأول ضرورة"، واستدل له بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بِوَحْدَةٍ﴾^(٥)، ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحْرَنِي إِلَى اللَّهِ﴾^(٦)، ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّقْتِ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٧) وَهُمْ؛ لأن الحصر فيهن في جانب الظرف لا الفاعل، ألا ترى أن المعنى (ما أعظكم إلا بوحدة)، وكذلك الباقي.

(١) هو الشاهد رقم ٨٧ المتقدم ص ٥٥، وقد تكرر ص ٢٣٥. (٢) يونس/ ٤٤

(٣) هو للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريراً، وقال الزوزني: معنى البيت: (ما يدافع عن أحساب قوم إلا أنا أو من يمثلي في إحراز الكمالات، والبيت استشهد به على فصل الضمير للقصر بـ(إنما) [٧١٨/٢]، وأوله: أنا الذائد الحامي الذمار.

(٤) يقال: هذا البيت للفرزدق، والظاهر أنه لعمر بن معديكرب، قطره: ألقاه على قطره، أي جانبه، والفراس: الشجاع، وكأنه إنما خص النساء بالعلم بشجاعته استمالة لمن إليه؛ لأنهن يملن إلى الشجاع والفصيح [٧١٩/٢].

(٥) سبا/ ٤٦. (٦) يوسف/ ٨٦. (٧) آل عمران/ ١٨٥.

الثالث: الكافّة عن عمل الجرّ، وتُتصل بأحرف وظروف.

فالأحرف أحدها (ربّ)، وأكثر ما تدخل حينئذٍ على الماضي، كقوله [من المديد]:

رُبِّمَا أَوْقَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ نُورِي شِمَالَاتُ^(١)

لأنّ التّكثير والتّقليل إنّما يكونان فيما عُرِفَ حدّه، والمستقبل مجهول، ومن ثمّ قال الرّماني في ﴿رُبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢): إنّما جاز لأنّ المستقبل معلومٌ عند الله تعالى كالماضي، وقيل: هو على حكاية حال ماضية مجازاً، مثل ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾^(٣)، وقيل: التّقدير (ربما كان يودُّ)، وتكون (كان) هذه شائيّة، وليس حذف (كان) بدون (إن) و(لو) الشرطيتين سهلاً، ثمّ الخبر حينئذٍ وهو (يودُّ) مُخرَجٌ على حكاية الحال الماضية، فلا حاجة إلى تقدير (كان).

ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسميّة، خلافاً للفارسيّ، ولهذا قال في قول أبي دواد [من الخفيف]:

رُبِّمَا الْحَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ

(ما) نكرة موصوفةً بجملةٍ حذفٍ مبتدؤها، أي ربّ شيءٍ هو الجامل.

الثاني: الكاف، نحو (كن كما أنت)، وقوله [من الطويل]:

كَمَا سَيْفٌ عَمِرُو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ^(٥)

قيل: ومنه ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾^(٦)، وقيل: (ما) موصولة، والتّقدير (كالذي هو آلهة لهم)، وقيل: لا تكف الكاف بـ(ما)، وإنّ (ما) في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسميّة.

الثالث: الباء، كقوله [من الخفيف]:

٤٧٠ - فَلَيْنَ صِرْتَ لَا تُحِيرُ جَوَابًا لِمَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبٌ^(٧)

ذكره ابن مالك، وأنّ (ما) الكافّة أحدثت مع الباء معنى التّقليل، كما أحدثت مع الكاف معنى التّعليل في نحو ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾^(٨)، والظاهر أنّ الباء والكاف للتّعليل، وأنّ (ما) معهما مصدرية.

وقد سلم أنّ كلاً من الكاف والباء يأتي للتّعليل مع عدم (ما)، كقوله تعالى: ﴿فَيُظَلَمِ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيْبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾^(٩)، ﴿وَيَكَانَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(١٠)، وأنّ التّقدير: أعجب لعدم فلاح الكافرين، ثمّ المناسب في البيت معنى التّكثير لا التّقليل.

(١) هو الشاهد رقم ١٩٠ المتقدم ص ١١٥ .

(٢) الكهف/ ٩٩ .

(٣) تقدم برقم ١٩٨ ص ١١٧ .

(٤) الأعراف/ ١٣٧ .

(٥) هو الشاهد رقم ٢٧٣ المتقدم ص ١٥٠ .

(٦) قال العيني: لم يسم قائله، ولا تحير: من أحرار يحير، يقال: كلمته فلم يحر جواباً، أي لم يرده ولم يرجعه، وجواباً: مفعول، وقيل: (يحير) أي من حيث الجواب، وقيل: مفعول له، وعلى هذا يكون (لا يحير) من حار حيرة، و(فيما): جواب الشرط، والباء الجارة وحملت عليها (ما) الكافّة وأحدثت فيها معنى التّعليل، و(ترى) بالبناء للمفعول [٢/ ٧٢٠].

(٧) البقرة/ ١٩٨ . (٨) النساء/ ١٦٠ . (٩) القصص/ ٨٢ .

الرابع: (من) كقول أبي حية [من الطويل]:

٤٧١- وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً (١)

قاله ابن السجري، والظاهر أن (ما) مصدرية، وأن المعنى مثله في ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ (٢)، وقوله [من الطويل]:

٤٧٢- وَضَنْتُ عَلَيْنَا وَالضَّيْنُ مِنَ الْبُخْلِ (٣)

فجعل الإنسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة.

وأما الظروف فأحدها (بعد)، كقوله [من الكامل]:

٤٧٣- أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِيسِ (٤)

المخليس بكسر اللام: المختلط رطبه بيباسه.

وقيل: (ما) مصدرية، وهو الظاهر؛ لأن فيه إبقاء (بعد) على أصلها من الإضافة، ولأنها لو لم تكن مضافة لئوتت.

والثاني: (بين) كقوله [من الخفيف]:

٤٧٤- بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعًا إِذِ اتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهِ (٥)

وقيل: (ما) زائدة، و(بين) مضافة إلى الجملة، وقيل: زائدة، و(بين) مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة، أي (بين أوقات نحن بالأراك)، والأقوال الثلاثة تجري في (بين) مع الألف في نحو قوله [من الطويل]:

٤٧٥- فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ لَيْسَ نُنْصَفُ (٦)

والثالث والرابع: (حيث) و(إذ)، ويتضمنان حيثئذ معنى (إن) الشرطية فيجزمان فعلين. وغير الكافة نوعان: عوض وغير عوض.

فالعوض في موضعين:

أحدهما: في نحو قولهم: (أما أنت منطلقاً انطلقت)، والأصل: انطلقت لأن كنت منطلقاً، فقدّم المفعول له للاختصاص، وحُذِفَ الجارُّ و(كان) للاختصار، وجيء بـ(ما) للتعويض،

(١) هو لأبي حية النميري، وتامه: على رأسه تلقي اللسان من الفم [٧٢١/٢]. (٢) الأنبياء ٣٧.

(٣) صدره: ألا أصبحت أسماء جازمة الجبل، قال ابن السجري في أماليه: هذا من تنزيل الأعيان منزلة المصادر، كأنه قال: والضنين مخلوق من البخل [٧٢٢/٢].

(٤) هذا للمرار الفقعي، وعلاقة: منصوب بفعل مضمر، والهمزة للتوبيخ، والأفنان: جمع فنن، وهو الغصن، وأراد هنا ذوائب رأسه استعارة، والثغام: ضرب من النبات إذا يبس ابيض، ولذلك يشبه به الشيب، والمخليس: رأس الرجل إذا صار فيه شيب [٧٢٢/٢].

(٥) جميل، بينما هن: كذا في ديوانه، ورأيت بخط العيني: بينما نحن، الأراك: شجر [٣٦٧/١].

(٦) هُند بنت النعمان، تُنْصَفُ: أي نستخدم [٧٢٣/٢]، وكلا القافيتين في كتاب السيوطي.

وَأُدْغِمَتِ التُّونَ لِلتَّقَارِبِ، والعمل عند الفارسي وابن جني لـ(ما) لا لـ(كان).
والثاني: في نحو قولهم: (افعل هذا إما لا)، وأصله: إن كنت لا تفعل غيره.
وغير العوض تقع بعد الرفع كقولك: شتان ما زيد وعمرو، وقول مهلهل [من المنسرح]:
 ٤٧٦- لَوْ بِأَبَانَيْنِ جَاءَ يَخْطُبُهَا رُمْلٌ مَا أَنْفُ خَاطِبِ بِدَمٍ^(١)
 وقد مضى البحث في قوله [من الوافر]:
 أَنْوَرًا سَرَعَ مَاذَا يَا فَرُوقُ^(٢)

وأن التقدير أنفاراً أسرع هذا.

وبعد الناصب الرفع نحو ليتما زيدا قائم.
وبعد الجازم نحو ﴿وَأَمَّا يَتَزَوَّجَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزَعٌ﴾^(٣)، ﴿أَيَا مَا تَدْعُوهُ﴾^(٤)، ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا﴾^(٥)، وقول الأعشى [من الطويل]:
 ٤٧٧- مَتَى مَا تُنَاجِي عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ تُرَاجِي وَتَلْقِي مِنْ فَوَاضِلِهِ نَدَى^(٦)
وبعد الخافض، حرفاً كان نحو ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾^(٧)، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٨)،
 ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ﴾^(٩)، وقوله [من الخفيف]:
 رُبَّمَا ضَرِيَّةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءِ^(١٠)
 وقوله [من الطويل]:

وَنَضْرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ^(١١)

أو اسماً، كقوله تعالى: ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ﴾^(١٢)، وقول الشاعر [من الكامل]:

٤٧٨- نَامَ الْخَلِيُّ وَمَا أَحْسُ رُقَادِي وَالْهَمُّ مُحْتَضِرٌ لَدَيَّ وَسَادِي
 مِنْ غَيْرِ مَا سَقَمٍ وَلَكِنْ شَفِيي هَمُّ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فُوَادِي^(١٣)

وقوله [من الطويل]:

..... وَلَا سَيِّمًا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلِ^(١٤)

أي: ولا مثل يوم، وقوله: (بدارة) صفة لـ(يوم)، وخبر (لا) محذوف، ومن رفع (يوم) فالتقدير:

(١) قال المبرد في الكامل: أبان: جبل، وهما أبانان: ابن الأسود، وأبان الأبيض [٧٢٤/٢].

(٢) هو الشاهد رقم ٤٥٨ المتقدم ص ٢٤٧.

(٣) الأعراف/٢٠٠. (٤) الإسراء/١١٠. (٥) البقرة/١٤٨. (٦) للأعشى ميمون [٥٧٧/٢].

(٧) آل عمران/١٥٩. (٨) المؤمنون/٤٠. (٩) نوح/٢٥.

(١٠) هو الشاهد رقم ١٩٧ المتقدم ص ١١٧. (١١) هو الشاهد رقم ٩٠ المتقدم ص ٥٧، ١٥٠.

(١٢) القصص/٢٨.

(١٣) أول قصيدة للأسود بن يعفر، الخالي: الخالي من الهموم، وما أحس: أي ما أجد [٥٥٣/٢].

(١٤) هو الشاهد رقم ٢٠٢ المتقدم ص ١١٩.

ولا مثل الذي هو يوم، وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة (يوم)، ثم إنَّ المشهور أنَّ (ما) مخفوضة، وخبر (لا) محذوف، وقال الأخصش: (ما) خبر لـ(لا)، ويلزمه قطع (سي) عن الإضافة من غير عوض، قيل: وكون خبر (لا) معرفة، وجوابه أنه قد يقدر (ما) نكرة موصوفة، أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه في (لا رجل قائم) إنَّ ارتفاع الخبر بما كان مرتفعاً به، لا بـ(لا) النافية، وفي الهيتيات للفارسي: "إذا قيل: قاموا لا سيما زيد، فـ(لا) مهمله، و(سي) حال، أي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام، ويردُّه صحَّة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة، وعدم تكرار (لا)، وذلك واجب مع الحال المفردة، وأمَّا مَنْ نصبه فهو تمييز، ثمَّ قيل: (ما) نكرة تامَّة مخفوضة بالإضافة، فكأنه قيل: (ولا مثل شيء) ثمَّ جيء بالتمييز"، وقال الفارسي: (ما) حرف كاف لـ(سي) عن الإضافة، فأشبهت الإضافة في (على التمرة مثلها زبداً)، وإذا قلت: (لا سيما زيد) جاز جرُّ زيد ورفع، وامتنع نصبه.

هـ. وزيدت قبل الخافض، كما في قول بعضهم: (ما خلا زيد) و(ما عدا عمرو)

بالخفض، وهو نادر.

و. وتُزاد بعد أداة الشرط، جازمةً كانت نحو ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾^(١)، ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ﴾^(٢)، أو غير جازمة نحو ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾^(٣).
ز. وبين المتبوع وتابعه في نحو ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾^(٤)، قال الزَّجَّاج: (ما) حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين. اهـ، ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود، و﴿بَعُوضَةٌ﴾ بدل، وقيل: ﴿مَا﴾ اسم نكرة صفة لـ﴿مَثَلًا﴾ أو بدل منه، و﴿بَعُوضَةٌ﴾ عطف بيان على ﴿مَا﴾، وقرأ رُؤبة برفع (بعوضة)، والأكثر على أن (ما) موصولة، أي الذي هو بعوضة، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة، وهو شاذُّ عند البصريين، قياساً عند الكوفيين، واختار الزَّمخشرِيُّ كون (ما) استفهاميةً مبتدأ و(بعوضة) خبرها، والمعنى (أي شيء، البعوضة فما فوقها في الحقارة).

ح. وزادها الأعشى مرتين في قوله [من البسيط]:

٤٧٩- إِمَّا تَرِينَا حُفَاةً لَا نِعَالَ لَنَا إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَىٰ وَنَتَّعِلُ^(٥)

وأمية بن أبي الصلت ثلاث مرَّاتٍ في قوله [من الخفيف]:

٤٨٠- سَلَعٌ مَا وَمِثْلُهُ عُسْرٌ مَا عَائِلٌ مَا وَعَالَتِ الْبَيْقُورَا^(٦)

(١) النساء/٧٨. (٢) الأنفال/٥٨. (٣) فصلت/٢٠. (٤) البقرة/٢٦.

(٥) هو من قصيدة للأعشى [٧٢٦/٢].

(٦) هو لأمية بن أبي الصلت، السلع: نبت مرٌّ، كان أهل الجاهلية إذا أستوتوا علقوه مع العُسر بثيران الوحش وحرروها من الجبل وأشعلوا في ذلك السلع والعُسر ناراً؛ يستمطرون بذلك [٧٢٦/٢].

وهذا البيت قال عيسى بن عمر: لا أدري ما معناه، ولا رأيت أحداً يعرفه، وقال غيره: كانوا إذا أرادوا الاستسقاء في سنة الجذب عقدوا في أذنان البقر وبين عراقبيها السَّلْع - بفتحين - والعُشْر - بضممة ففتحة - وهما ضربان من الشجر، ثم أوقدوا فيها النَّار وصعدوا بها الجبال ورفعوا أصواتهم بالدعاء، قال:

أَجَاعِلُ أَنْتَ بَيْقُورًا مُسَلَّعَةً دَرِيْعَةً لَكَ بَيْنَ اللَّهِ وَالْمَطَرِ

ومعنى (عالت البيقورا) أن السنة أثقلت البقر بما حملتها من السَّلْع والعُشْر.

وهذا فصل عقده للتدريب في (ما) :

قوله تعالى: ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ﴾^(١) تحتل (ما) الأولى النافية، أي لم يُغن، والاستفهامية، فتكون مفعولاً مطلقاً، والتقدير: أي إغناء إغنى عنه ماله؟ ويضعف كونه مبتدأً بجذف المفعول المضمَر حينئذٍ؛ إذ تقديره (أي إغناء إغناه عنه ماله)، وهو نظير (زيدٌ ضربت)، إلا أن الهاء المحذوفة في الآية مفعولٌ مطلق، وفي المثال مفعول به، وأمّا (ما) الثانية فموصولٌ اسميٌّ أو حرفيٌّ، أي (والذي كسبه) أو (وكسبه)، وقد يضعف الاسمىُّ بأنه إذا قدر (والذي كسبه) لزم التكرار؛ لتقدم ذكر المال، ويُجاب بأنه يجوزُ أن يراد بها الولد، ففي الحديث "أحقُّ ما أكل الرجل من كسبه، وإنَّ ولده من كسبه"، والآية حينئذٍ نظير ﴿ لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ ﴾^(٢)، وأمّا ﴿ وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى ﴾^(٣)، ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ ﴾^(٤) ف(ما) فيهما محتملة للاستفهامية وللنافية، ويرجحها تعيينها في ﴿ فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ ﴾^(٥)، والأرجح في ﴿ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ ﴾^(٦) أنها موصولةٌ عطف على ﴿ السَّحَرِ ﴾، وقيل: نافية، فالوقف على ﴿ السَّحَرِ ﴾، والأرجح في ﴿ لِيُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ ءَابَاؤُهُمْ ﴾^(٧) أنها النافية؛ بدليل ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ ﴾^(٨)، وتحتل الموصولة، والأظهر في ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾^(٩) المصدرية، وقيل: موصولة، قال ابن السُّجري: ففيه خمسة حذف، والأصل: (بما تؤمر بالصدع به)، فحذفت الباء فصار (بالصدع)، فحذفت (أل) لامتناع جمعها مع الإضافة، فصار (بصدعه)، ثم حُذف المضاف كما في ﴿ وَسَكَلِ الْقَرْيَةَ ﴾^(١٠) فصار (به)، ثم حُذف الجارُ كما قال عمرو بن معد يكرب [من البسيط]:

٤٨١ - أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ^(١١)

(١) المسد/٢. (٢) آل عمران/١٠. (٣) الليل/١١. (٤) الحاقة/٢٨. (٥) الأحقاف/٢٦.
(٦) البقرة/١٠٢. (٧) يس/٦. (٨) سبأ/٤٤. (٩) الحجر/٩٤. (١٠) يوسف/٨٢.
(١١) هو لعمر بن معد يكرب، أمرتك الخير: يُروى (أمرتك الرشدا) [٧٢٧/٢]، وعجزه: (فقد تركتك ذا مالٍ وذا نَشَبٍ)

فصار (تؤمره)، ثم حُذِفَتِ الهاء كما حُذِفَتِ في ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾^(١)، وهذا تقرير ابن جنِّي.

وأما ﴿ مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ ﴾^(٢) فـ(ما) شرطية، ولهذا جُزِمَتْ ومحلُّها النَّصْبُ بـ﴿ نَنْسَخُ ﴾، وانتصابها إمَّا على أنَّها مفعولٌ به مثل ﴿ أَيُّمَا مَا تَدْعُوا ﴾^(٣)، فالتقدير: (أي شيء نَسَخَ)، لا (أي آية نَسَخَ)؛ لأنَّ ذلك لا يجتمع مع ﴿ مِنْ آيَةٍ ﴾، وإمَّا على أنَّها مفعولٌ مطلق، فالتقدير (أي نسخ نَسَخَ)، فـ﴿ آيَةٍ ﴾ مفعولٌ ﴿ نَنْسَخُ ﴾، و﴿ مِنْ ﴾ زائدة، وردَّ هذا أبو البقاء بأنَّ (ما) المصدرية لا تعمل، وهذا سهوٌ منه؛ فإنه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه أنَّ (ما) مصدرٌ، بمعنى أنَّها مفعولٌ مطلق، ولم ينقل عنه أنَّها مصدرية.

وأما قوله تعالى: ﴿ مَكَّنَهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ يُمْكِنْ لَكُمْ ﴾^(٤) فـ﴿ مَا ﴾ محتملةٌ للموصوفة، أي (شيئًا لم يمكنه لكم) فحذف العائد، وللمصدرية الظرفية، أي أن مدَّة تمكنهم أطول، وانتصابها في الأول على المصدر، وقيل على المفعول به، على تضمين (مكَّنًا) معنى (أعطينا)، وفيه تكلف.

وأما قوله تعالى: ﴿ فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٥) فـ﴿ مَا ﴾ محتملة لثلاثة أوجه: أحدها الزيادة، فتكون إمَّا مجرد تقوية الكلام، مثلها في ﴿ فِيمَا رَحِمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾^(٦) فتكون حرفًا باتِّفاق، و﴿ قَلِيلًا ﴾ في معنى النَّفْيِ، مثلها في قوله [من الطويل]:

قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا^(٧)

وإمَّا لإفادة التقليل، مثلها في (أكلت أكلًا ما)، وعلى هذا فيكون قليلًا بعد تقليل، ويكون التقليل على معناه، ويزعم قومٌ أنَّ (ما) هذه اسمٌ كما قدَّمناه في ﴿ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ ﴾^(٨). والوجه الثاني النَّفْيِ، و﴿ قَلِيلًا ﴾ نعتٌ لمصدر محذوف أو لظرف محذوف، أي إيمانًا قليلًا، أو زمانًا قليلًا، أجاز ذلك بعضهم، ويردُّه امران: أحدهما أنَّ (ما) النَّافية لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ويسهل ذلك شيئًا ما على تقدير ﴿ قَلِيلًا ﴾ نعتًا للظرف لأنهم يتسعون في الظرف، وقد قال [من الرجز]:

وَوَحْنٌ عَن فَضْلِكَ مَا اسْتَعْنِينَا^(٩)

والثاني أنهم لا يجمعون بين مجازين، ولهذا لم يُجيزوا (دخلت الأمر)؛ لثلاثًا يجمعوا بين حذف (في) وتعليق الدخول باسم المعنى، بخلاف (دخلت في الأمر) و(دخلت الدار)، واستقبحوا

(٣) الإسراء/ ١١٠.

(٢) البقرة/ ١٠٦.

(١) الفرقان/ ٤١.

(٦) آل عمران/ ١٥٩.

(٥) البقرة/ ٨٨.

(٤) الأنعام/ ٦.

(٨) البقرة/ ٢٦.

(٧) تقدم برقم ٩٩ ص ٦٢.

(٩) هو الشاهد رقم ١٢٨ المتقدم ص ٨٤، ٢٢٢.

(سير عليه طويل)؛ لئلاً يجمعوا بين جعل الحدث أو الزمان مسيراً وبين حذف الموصوف، بخلاف (سير عليه طويلاً) و(سير عليه سيرٌ طويلٌ أو زمنٌ طويلٌ).
والثالث أن تكون مصدرية، وهي وصلتها فاعل بـ ﴿ قليلاً ﴾، و﴿ قليلاً ﴾ حال معمول محذوف دل عليه المعنى، أي (لعنهم الله فأخروا قليلاً إيمانهم)، أجازه ابن الحاجب، ورجح معناه على غيره.

وقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾^(١) ﴿ مَا ﴾ إما زائدة، ف(من) متعلقة بـ ﴿ فَرَّطْتُمْ ﴾، وإما مصدرية، فقيل: موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء، وخبره ﴿ من قبل ﴾، وردُّ بأن الغايات لا تقع أخباراً ولا صلواتٍ ولا صفاتٍ ولا أحوالاً، نصَّ على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين، ويشكلُ عليهم ﴿ كَيْفَ كَانَ عَنِيبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ ﴾^(٢).

وقيل: نصب، عطفاً على (أن) وصلتها، أي (ألم تعلموا أخذ أبيكم الموثق وتفريطكم)، ويلزم على هذا الإعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف، وهو ممتنع، فإن قيل: قد جاء ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾^(٣)، ﴿ رَبَّنَا إِنَّا أَتَيْنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾^(٤)، قلنا: ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك، بل المعطوف شيان على شيئين.
وقوله تعالى: ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ ﴾^(٥) ﴿ مَا ﴾ ظرفية، وقيل: بدلٌ من ﴿ النِّسَاءِ ﴾، وهو بعيد، وتقول: (اصنع ما صنعت)، ف(ما) موصولة أو شرطية، وعلى هذا فتحتاج إلى تقدير جواب، فإن قلت: (اصنع ما تصنع) امتنعت الشرطية؛ لأن شرط حذف الجواب مُضي فعل الشرط.

وتقول: (ما أحسن ما كان زيداً)، ف(ما) الثانية مصدرية، و(كان زيد) صلتها، والجملة مفعول، ويجوز عند من جوز إطلاق (ما) على آحاد من يعلم أن تقدُّرها بمعنى (الذي)، وتقدُّر (كان) ناقصة رافعة لضميرها، وتنصب زيداً على الخبرية، ويجوز على قوله أيضاً أن تكون بمعنى (الذي) مع رفع (زيد) على أن يكون الخبر ضمير (ما) ثمَّ حُذِفَ، والمعنى (ما أحسن الذي كانه زيداً)، إلا أنَّ حذف خبر (كان) ضعيف.
ومأ يُسأل عنه قول الشاعر في صفة فرسٍ صافن، أي ثانٍ في وقوفه إحدى قوائمه [من الكامل]:

٤٨٢- أَلْفَ الصُّفُونِ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا^(٦)

(١) يوسف/٨٠. (٢) الروم/٤٢. (٣) يس/٩. (٤) البقرة/٢٠١. (٥) البقرة/٢٣٦.
(٦) أخبر بقوله: (مِمَّا يَقُومُ) و(ما) بمعنى (الذي)، فكأنه قال: كأنه من الخيل الذي يقوم على الثلاث، كسيرا: حال من الضمير في (يقوم)، وذكر إجراءً له على لفظ ما يشبه بالخيل الذي يقوم على الثلاث في حال كونها مكسوراً إحدى قوائمه [٧٢٩/٢].

فيقال: كان الظاهر رفع (كسيراً) خبراً لـ(كأن).

والجواب أنه خبر لـ(يزال)، ومعناه كاسر أي ثان، كـ(رحيم) و(قدير)، لا مكسور ضد الصَّحِيح كـ(جريح) و(قتيل)، و(ما) مصدرية، وهي وصلتها خبر (كأن)، أي أَلِفَ الْقِيَامِ عَلَى الثَّلَاثِ فلا يزال ثانياً إحدى قوائمه حتى كأنه مخلوقٌ من قيامه على الثَّلَاثِ، وقيل (ما) بمعنى الأُذِيِّ، وضمير (يقوم) عائذٌ إليها، و(كسيراً) حال من الضَّمير، وهو بمعنى مكسور، و(كأن) ومعمولاها خبر (يزال)، أي كأنه من الجنس الذي يقوم على الثَّلَاثِ، والمعنى الأول أولى.

(من):

تأتي على خمسة عشر وجهاً:

أحدها: ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، حتى ادَّعى جماعة أن سائر معانيها راجعةٌ إليه، وتقع لهذا المعنى في غير الزَّمان، نحو ﴿ مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(١)، ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾^(٢). قال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درستويه: وفي الزَّمان أيضاً، بدليل ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾^(٣)، وفي الحديث "فمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ"، وقال النَّبِغَةُ [من الطويل]:
٤٨٣- تُخِيرَنَّ مِنْ أَرْزَامِ يَوْمِ حَلِيمَةَ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ^(٤)
وقيل: التَّقْدِيرُ (من مُضِيِّ أَرْزَامِ يَوْمِ حَلِيمَةَ)، و(من تأسيس أول يوم)، وردَّ السُّهَيْلِيُّ بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزَّمان.

الثاني: التَّبْعِيضُ، نحو ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهَ ﴾^(٥)، وعلامتها إمكان سدِّ (بعض) مسدِّها، كقراءة ابن مسعود ﴿ حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ ﴾.

الثالث: بيان الجنس، وكثيراً ما تقع بعد (ما) و(مهما)، وهما بها أولى؛ لإفراط إيهامهما، نحو ﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾^(٦)، ﴿ مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ ﴾^(٧)، ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾^(٨)، وهي وخفوضها في ذلك في موضع نصبٍ على الحال، ومن وقوعها بعد غيرهما: ﴿ تَحُلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ ﴾^(٩)، الشَّاهِدُ فِي غَيْرِ الْأُولَى؛ فَإِنَّ تِلْكَ لِلْإِبْتِدَاءِ، وَقِيلَ: زَائِدَةٌ، وَنَحْوُ ﴿ فَأَجْتَنَّبُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾^(١٠).

(١) الإسراء/ ١. (٢) النمل/ ٣٠. (٣) التوبة/ ١٠٨.
(٤) للنابغة الذبياني، حليلة: امرأة من غسان، كانوا إذا أحسن الرجل منهم القتال طيَّبته حليلة، واليوم المذكور يوم أخذت الملك من الضجاعم [١/ ٣٥١].
(٥) البقرة/ ٢٥٣. (٦) فاطر/ ٢. (٧) البقرة/ ١٠٦.
(٨) الأعراف/ ١٣٢. (٩) الكهف/ ٣١. (١٠) الحج/ ٣٠.

وأنكر مجيء (من) لبيان الجنس قوم، وقالوا: هي في ﴿ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ و ﴿ مِنْ سُندُسٍ ﴾ للتبعيض، وفي ﴿ مِنْ الْأَوْثَانِ ﴾ للابتداء، والمعنى (فاجتنبوا من الأوثان الرجس) وهو عبادتها، وهذا تكلف، وفي كتاب المصاحف لابن الأنباري أن بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى: ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً ﴾^(١) في الطعن على بعض الصحابة، والحق أن (من) فيها للتبيين لا للتبعيض، أي الذين آمنوا هم هؤلاء، ومثله ﴿ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾^(٢)، وكلهم محسن ومتق، ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾^(٣)، فالقول فيهم ذلك كلهم كفار.

الرابع: التعليل، نحو ﴿ مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾^(٤)، وقوله [من المتقارب]:

٤٨٤ - وَذَلِكَ مِنْ نَبِيٍّ جَاءَنِي

وقول الفرزدق في علي بن الحسين [من البسيط]:

٤٨٥ - يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ

الخامس: البديل، نحو ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾^(٧)، ﴿ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ تَخْلُفُونَ ﴾^(٨)؛ لأن الملائكة لا تكون من الإنس، ﴿ لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴾^(٩)، أي بدل طاعة الله، أو بدل رحمة الله، ولا ينفع ذا الجد منك الجد، أي لا ينفع ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك، أي بدل طاعتك، أو بدل حظك، أي بدل حظه منك، وقيل: ضمن (ينفع) معنى (يمنع)، ومتى علقت (من) بـ(الجد) انعكس المعنى، وأما ﴿ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾^(١٠) فليس من هذا، خلافاً لبعضهم، بل (من) للبيان أو للابتداء، والمعنى (فليس في شيء من ولاية الله)، وقال ابن مالك في قول أبي نُخَيْلَةَ [من الرجز]:

٤٨٦ - وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتَقَا^(١١)

(١) الفتح/٢٩. (٢) آل عمران/١٧٢. (٣) المائة/٧٣. (٤) نوح/٢٥.

(٥) هو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي فيما رواه الأصمعي وأبو عمرو الشيباني وأبو عبيدة وابن الأعرابي، وقال ابن الكلبي: هي لعمر بن معديكرب، ورواه ابن دريد لامرئ القيس بن عانس الصحابي [٧٣١/٢]، وعجز البيت: **وخبَّرته عن بني الأسود.**

(٦) للفرزدق، قاله في علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، أو للحزبين الشاعر (عمرو بن عبيد) في ابن عبد الملك بن مروان، وعجزه: **فلا يكلم إلا حين يتسم** [٧٣٢/٢].

(٧) التوبة/٣٨. (٨) الزخرف/٦٠. (٩) آل عمران/١٠. (١٠) آل عمران/٢٨.

(١١) هو لأبي نُخَيْلَةَ، واسمه يعمر بن حزن بن زائدة، **البقول**: يروى بالموحدة، ف(من) للبديل، أي بدل البقول، وبالنون، فهي للتبعيض، والمراد وصف الجارية بأنها لم تأكل الفستق وأنها بدوية [٧٣٥/٢].

المراد (بدل البقول)، وقال غيره: تَوَهَّمَ الشَّاعِرُ أَنَّ الفِسْتَقَ مِنَ البِقُولِ، وقال الجوهري: الرُّوَابِيَةُ (الثَّقُولُ) بِالسُّونِ، و(من) عليهما للتَّبْعِيضِ، والمعنى على قول الجوهري أَنَّهَا تَأْكُلُ الثَّقُولَ إِلَّا الفِسْتَقَ، وَإِنَّمَا المَرَادُ أَنَّهَا لَا تَأْكُلُ إِلَّا البِقُولَ؛ لِأَنَّهَا بَدْوِيَّةٌ.

وقال الآخر يصف عاملي الزكاة بالجور [من الكامل]:

٤٨٧ - أَخَذُوا المَحَاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلْبَةً ظَلَمًا وَيُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفِيلًا^(١)

أي (بدل الفصيل)، والأفيل: الصَّغِيرُ؛ لِأَنَّهُ يَأْفَلُ بَيْنَ الإِبِلِ، أَي يَغِيبُ، وَانْتِصَابُ (أفيلًا) عَلَى الحِكَايَةِ؛ لِأَنَّهَمْ يَكْتَبُونَ (أدَّى فَلَانٌ أَفِيلًا).

وأنكر قومٌ محييء (من) للبدل فقالوا: التَّقْدِيرُ فِي ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾^(٢)،

أَي (بدلاً منها)، فالفعل للبدلية متعلقها المحذوف، وأما هي فللابتداء، وكذا الباقي.

السادس: مرادفة (عن)، نحو ﴿فَوَيْلٌ لِلنَّاسِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٣)، ﴿يَوَيْلًا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾^(٤)، وقيل: هي في هذه للابتداء؛ لتفيد أنَّ مَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ العَذَابِ أَشَدُّ، وَكَأَنَّ هَذَا القَاتِلَ يعلِّقُ معنَاهَا بـ(ويل)، مثل ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾^(٥).

ولا يصحُّ كونه تعليقاً صناعياً؛ للفصل بالخبر، وقيل: هي فيهما للابتداء، أو هي في الأولى للتعليل، أي من أجل ذكر الله؛ لِأَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ.

وزعم ابن مالك أنَّ مَنْ فِي نَحْوِ (زيدٌ أفضلٌ من عمرو) للمجازة، وكأنه قيل: جاوز زيدٌ عمراً في الفضل، قال: وهو أولى من قول سيبويه وغيره إِنَّهَا لِابْتِدَاءِ الارتفاعِ فِي نَحْوِ (أفضل منه) وابتداء الانحطاط في نحو (شرُّ منه)؛ إذ لا يقع بعدها (إلى). اهـ وقد يقال: ولو كانت للمجازة لصحَّ في موضعها (عن).

السابع: مرادفة الباء، نحو ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾^(٦)، قاله يونس، والظاهر أَنَّهَا لِلابْتِدَاءِ.

الثامن: مرادفة (في)، نحو ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ﴾^(٧)، ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٨)، والظاهر أَنَّهَا فِي الأُولَى لِبيانِ الجنس، مثلها في ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ﴾^(٩). **التاسع:** موافقة (عند)، نحو ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾^(١٠)، قاله أبو عبيدة، وقد مضى القول بأنَّهَا فِي ذَلِكَ لِلبدل.

(١) هذا من قصيدة للراعي يمدح بها عبد الملك بن مروان ويشكو من السُّعَاةِ، غُلْبَةٌ: مصدر (غلب)، الأفيل: الفصيل، أو الذي أتت عليه سبعة أشهر من أولاد الإبل [٧٣٦/٢].

(٢) التوبة/٣٨. (٣) الزمر/٢٢. (٤) الأنبياء/٩٧. (٥) سورة ص/٢٧. (٦) الشورى/٤٥.

(٧) فاطر/٤٠. (٨) الجمعة/٩. (٩) البقرة/١٠٦. (١٠) آل عمران/١٠.

العاشر: مرادفة (ربّما)، وذلك إذا اتّصلت بـ(ما)، كقوله [من الطويل]:
 وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ ^(١)
 قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم، وخرّجوا عليه قول سيبويه: (واعلم أنّهم
 ممّا يحدفون كذا)، والظاهر أنّ (من) فيهما ابتدائية و(ما) مصدرية، وأنّهم جعلوا كأنّهم
 خُلِقُوا من الضَّرْب والحذف، مثل ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ ^(٢).
الحادي عشر: مرادفة (على)، نحو ﴿ وَنَصَرْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾ ^(٣)، وقيل: على التّضمين، أي
 (منعناه منهم بالنّصر).

الثاني عشر: الفصل، وهي الدّاخل على ثاني المتضادّين، نحو ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ
 الْمُصْلِحِ ﴾ ^(٤)، ﴿ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ ^(٥)، قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأنّ الفصل
 مستفادّ من العامل، فإنّ (ماز) و(ميّز) بمعنى (فصل)، والعلم صفة تُوجب التّمييز، والظاهر
 أنّ (من) في الآيتين للابتداء، أو بمعنى (عن).

الثالث عشر: الغاية، قال سيبويه: "وتقول: (رأيت من ذلك الموضع)، فجعلته غايةً
 لرؤيتك، أي محلاً للابتداء والانهاء، قال: وكذا (أخذته من زيد)، وزعم ابن مالك أنّها في
 هذه للمجاوزة، والظاهر عندي أنّها للابتداء؛ لأنّ الأخذ ابتداءً من عنده وانتهى إليك.

الرابع عشر: التّنصيص على العموم، وهي الزائدة في نحو (ما جاءني من رجل)؛ فإنه
 قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، ولهذا يصحّ أن يُقال: (بل رجلان)، ويمتنع
 ذلك بعد دخول (من).

الخامس عشر: توكيد العموم، وهي الزائدة في نحو (ما جاءني من أحد) أو (من ديار)،
 فإنّ أحداً ودياراً صيغتا عموم.

وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أمور:

أحدها تقدّم نفي أو نهْي أو استفهام بـ(هل)، نحو ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا
 يَعْلَمُهَا ﴾ ^(٦)، ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَنُوتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ
 فُطُورٍ ﴾ ^(٧)، وتقول: (لا يقيم من أحد)، وزاد الفارسيّ الشرط، كقوله [من الطويل]:

٤٨٨ - وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ أَمْرِي مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ ^(٨)

وسياتي فصل (مهما).

(١) هو لأبي حية النميري، وقد تقدم برقم ٤٧١ ص ٢٥٥.

(٢) الأنبياء/٣٧. (٣) الأنبياء/٧٧. (٤) البقرة/٢٢٠. (٥) آل عمران/١٧٩.

(٦) الأنعام/٥٩. (٧) الملك/٣.

(٨) هو من معلقة زهير بن أبي سلمى المشهورة، والخليلة: الطبيعة [٣٨٩/١].

والثاني تنكير مجرورها.
والثالث كونه فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأً.

تنبيهات:

أحدها: قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى: ﴿ مَا آتَاكَ اللَّهُ مِنْ وَبِئْسَ مَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ﴾^(١)، ولك أن تقدّر (كان) تامةً؛ لأنّ مرفوعها فاعلٌ، وناقصةٌ؛ لأنّ مرفوعها شبيهةٌ بالفاعل وأصله المبتدأ.

الثاني: تقييد المفعول بقولنا: (به) هي عبارة ابن مالك، فتخرج بقية المفاعيل، وكأنّ وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنّهن في المعنى بمنزلة المجرور بـ(مع) وباللام وبـ(في)، ولا تجامعن (من)، ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجهٌ، وقد خرج عليه أبو البقاء ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٢) فقال: (من) زائدة، و(شيء) في موضع المصدر، أي تفریطاً، مثل ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ﴾^(٣)، والمعنى (تفریطاً) و(ضراً)، قال: ولا يكون مفعولاً به؛ لأنّ (فرط) إنّما يُتعدى إليه بـ(في)، وقد عدّي بها إلى ﴿ الْكِتَابِ ﴾، قال: وعلى هذا فلا حجة في الآية لمن ظنّ أنّ الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحاً، قلت: وكذا لا حجة فيها لو كان ﴿ شَيْءٍ ﴾ مفعولاً به؛ لأنّ المراد بالكتاب اللوح المحفوظ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾^(٤)، وهو رأي الزمخشري، والسياق يقتضيه.

الثالث: القياس أنّها لا تُزاد في ثاني مفعولي (ظنّ)، ولا ثالث مفعولات (أعلم)؛ لأنّهما في الأصل خبر، وشدّت قراءة بعضهم ﴿ مَا كَانَ يُبْنِي لَنَا أَنْ تَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءٍ ﴾^(٥) ببناء (تتخذ) للمفعول، وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة (من) في الحال، ويظهر لي فساده في المعنى؛ لأنّك إذا قلت: (ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلاً لك) فأنت مثبتٌ لخذلانه، ناه عن اتّخاذه، وعلى هذا فيلزم أنّ الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية.

الرابع: أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث، فيلزمهم زيادتها في الخبر في نحو (ما زيد قائماً)، والتمييز في نحو (ما طاب زيد نفساً)، والحال في نحو (ما جاء أحدٌ راكباً)، وهم لا يجيزون ذلك.

وأما قول أبي البقاء في ﴿ مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ ﴾^(٦) إنه يجوز كون ﴿ آيَةٍ ﴾ حالاً و﴿ مِنْ ﴾ زائدة كما جاءت ﴿ آيَةٍ ﴾ حالاً في ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾^(٧) والمعنى (أي شيء ننسخ

(١) المؤمنون/٩١. (٢) الأنعام/٣٨. (٣) آل عمران/١٢٠. (٤) الأنعام/٥٩.

(٥) الفرقان/١٨. (٦) البقرة/١٠٦. (٧) الأعراف/٧٣.

قليلاً أو كثيراً)، ففيه تخريج التَّنْزِيلِ على شيءٍ إن ثبتَ فهو شاذٌّ، أعني زيادة (من) في الحال، وتقدير ما ليس بمشتقٍّ ولا منتقلٍ ولا يظهر فيه معنى الحال حالاً، والتَّنْظِيرُ بما لا يناسب؛ فإنَّ ﴿ءَايَةً﴾ في ﴿هَذِهِ نَاقَةٌ لِلَّهِ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾ بمعنى علامة، لا واحدة الآي، وتفسير اللَّفْظِ بما لا يحتمله وهو قوله قليلاً أو كثيراً، وإنَّما ذلك مستفادٌ من اسم الشَّرْطِ لعمومه، لا من ﴿ءَايَةً﴾. ولم يشترط الأَخْفَشُ واحداً من الشَّرْطَيْنِ الأوَّلَيْنِ، واستدلَّ بنحو ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ﴾^(١)، ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾^(٢)، ﴿تَحُلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾^(٣)، ﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٤)، ولم يشترط الكوْفِيُّونَ الأوَّل، واستدلُّوا بقولهم: (قد كان من مطر)، ويقول عمر ابن أبي ربيعة [من المتقارب]:

٤٨٩- وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضِرَّ^(٥)

وخرَجَ الكسائِيُّ على زيادتها "إنَّ من أشدَّ النَّاسِ عذاباً يومَ القيامةِ المصوِّرونَ"، وابنُ جنِّي قراءةَ بعضهم ﴿لَمَّا ءَاتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحَكْمَةٍ﴾^(٦) بتشديد (لما)، وقال: أصله (لمن ما)، ثم أدغم، ثم حذف ميم (من).

وجوزَ الزَّمخَشَرِيُّ في ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾^(٧) الآية كون المعنى (ومن الذي كُنَّا منزلين)، فجوزَ زيادتها مع المعرفة.

وقال الفارسيُّ في ﴿وَيُنزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾^(٨): يجوز كون (من) و(من) الأخيرتين زائدتين، فجوزَ الزيادة في الإيجاب.

وقال المخالفون: التَّقْدِيرُ (قد كان هو)، أي كائن من جنس المطر، و(فما قال هو)، أي قائل من جنس الكاشح، و(إنَّه من أشدَّ النَّاسِ)، أي إنَّ الشَّانَ، و(لقد جاءك هو)، أي جاء من الخبر كائنًا من نَبأ المرسلين، أو (ولقد جاءك نَبأ من نَبأ المرسلين)، ثم حُذِفَ الموصوف، وهذا ضعيفٌ في العربيَّة؛ لأنَّ الصِّفَّةَ غير مفردة، فلا يحسن تخريج التَّنْزِيلِ عليه.

واختلَفَ في (من) الدَّاخِلَةُ على (قبل) و(بعد)، فقال الجمهور: لا ابتداء الغاية، ورُدَّ بأنَّها لا تدخل عندهم على الزَّمان كما مرَّ، وأجيبَ بأنَّهما غير متأصِّلين في الظَّرْفِيَّة، وإنَّما هما في الأصل صفتان للزَّمان، إذ معنى (جئت قبلك): جئتَ زمنًا قبل زمنٍ مجيئك، فلهذا سَهِّلَ ذلك فيهما، وزعم ابن مالك أنَّها زائدة، وذلك مبنيٌّ على قول الأَخْفَشِ في عدم الاشتراط لزيادتها.

(١) الأنعام/٣٤. (٢) الأحقاف/٣١. (٣) الكهف/٣١. (٤) البقرة/٢٧١.

(٥) هذا من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة [٧٣٨/٢].

(٦) آل عمران/٨١. (٧) يس/٢٨. (٨) النور/٤٣.

مسألة:

﴿ كَلَّمَا أَرَادُوا أَنْ تَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ ﴾^(١) (من) الأولى للابتداء، والثانية للتعليل، وتعلّقها بـ(أرادوا) أو بـ(يخرجوا)، أو للابتداء فالغم بدل اشتغال وأعيد الخافض وحذف الضمير، أي من غم فيها.

مسألة:

﴿ مِمَّا تَنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا ﴾^(٢) (من) الأولى للابتداء، والثانية إمّا كذلك فالجور بدل بعض وأعيد الجار، وإمّا لبيان الجنس فالظرف حالٌ والمنبت محذوف، أي ممّا تنبتّه كائناً من هذا الجنس.

مسألة:

﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ ﴾^(٣) (من) الأولى مثلها في (زيدٌ أفضل من عمرو)، و(من) الثانية للابتداء على أنّها متعلّقة باستقرار مقدر أو بالاستقرار الذي تعلّقت به (عند)، أي شهادةً حاصلةً عنده ممّا أخبر الله به، قيل: أو بمعنى (عن) على أنّها متعلّقة بـ﴿ كَتَمَ ﴾ على جعل كتمانها عن الأداء الذي أوجبه الله كتمانها عن الله، وسيأتي أنّ (كتم) لا يتعدّى بـ(من).

مسألة:

﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ ﴾^(٤) (من) للابتداء، والظرف صفة (لشهوة)، أي شهوةً مبتدأةً من دونهنّ، قيل: أو للمقابلة، كـ(خذ هذا من دون هذا)، أي اجعله عوضاً منه، وهذا يرجع إلى معنى البدل الذي تقدّم، ويردّه أنّه لا يصحّ التصريح به ولا بالعوض مكانها هنا.

مسألة:

﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِمَّن رَبِّكُمْ ﴾^(٥) الآية فيها (من) ثلاث مرات: الأولى للتبيين؛ لأنّ الكافرين نوعان: كتابيون ومشركون، والثانية زائدة، والثالثة لابتداء الغاية.

مسألة:

﴿ لَا كُفُورَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ ﴾^(٦)، ﴿ وَيَوْمَ نَخْشِرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِمَّنْ يُكَذِّبُ ﴾^(٧) الأولى منهما للابتداء، والثانية للتبيين.

(١) الحج/٢٢. (٢) البقرة/٦١. (٣) البقرة/١٤٠. (٤) الأعراف/٨١.
(٥) البقرة/١٠٥. (٦) الواقعة/٥٢. (٧) النمل/٨٣.

مسألة:

﴿ نُودِيَ مِنَ شَطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ ﴾^(١) (من) فيهما للابتداء،
ومجورر الثانية بدل من مجرور الأولى بدل اشتمال؛ لأنَّ الشَّجَرَةَ كانت نابتة بالشَّاطِئِ.

(من):

على أربعة أوجه:

شرطية نحو ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِ بِهِ ﴾^(٢).

واستفهامية نحو ﴿ مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا ﴾^(٣)، ﴿ فَمَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَى ﴾^(٤)، وإذا قيل:
(مَنْ يفعل هذا إلا زيد؟) فهي (مَنْ) الاستفهامية أُشْرِبَتْ معنى النَّفْيِ، ومنه ﴿ وَمَنْ يَغْفِرُ
الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(٥).

ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو، خلافاً لابن مالك، بدليل ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ
عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾^(٦).

وإذا قيل: (منذا لقيت) ف(مَنْ) مبتدأ، و(ذا) خبرٌ موصول، والعائد محذوف، ويجوز على
قول الكوفيين في زيادة الأسماء كون (ذا) زائدة و(مَنْ) مفعولاً، وظاهر كلام جماعة أنه يجوز
في (منذا لقيت) أن تكون (مَنْ) و(ذا) مركبتين، كما في قولك: (ماذا صنعت؟)، ومنع ذلك
أبو البقاء في مواضع من إعرابه، وتعلب في أماليه، وغيرهما، وخصوا جواز ذلك بـ(ماذا)؛
لأنَّ (ما) أكثر إبهاماً، فحسُنْ أن تُجعل مع غيرها كشيءٍ واحد؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها،
ولأنَّ التَّركيب خلاف الأصل، وإثما دلَّ عليه الدليل مع (ما)، وهو قولهم: (لما جئت؟)
بإثبات الألف.

وموصولة في نحو ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾^(٧).

ونكرة موصوفة، ولهذا دخلت عليها (رُبَّ) في قوله [من الرمل]:

٤٩٠- رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبُهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ^(٨)

ووصفت بالنكرة في نحو قولهم: (مررت بمن معجب لك)، وقال حسَّان رضي الله عنه

[من الكامل]:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا^(٩)

(١) القصص/٣٠. (٢) النساء/١٢٣. (٣) يس/٥٢. (٤) طه/٤٩.

(٥) آل عمران/١٣٥. (٦) البقرة/٢٥٥. (٧) الحج/١٨.

(٨) هو من قصيدة لسويد بن أبي كاهل اليشكري [٧٤٠/٢].

(٩) تقدم برقم ١٤٧ ص ٩٤.

ويروى برفع (غير)، فيحتمل أن (مَنْ) على حالها ويحتمل الموصولة، وعليهما فالتقدير (على مَنْ هو غيرنا) والجملة صفة أو صلة، وقال الفرزدق [مَنْ البسيط]:

٤٩١- إني وإياك إذ حلت بأرحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور^(١)

أي كشخص ممطور بواديه.

وزعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلا في موضع يخص النكرات، وردَّ بهذين البيتين فخرجهما على الزيادة، وذلك شيء لم يثبت كما سيأتي.

وقال تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ ﴾^(٢)، فجزم جماعة بأنها موصوفة، وهو بعيد؛ لقلة استعمالها، وآخرون بأنها موصولة، وقال الزخشي: إن قدرت (أل) في ﴿ النَّاسِ ﴾ للعهد فموصولة مثل ﴿ وَمِنَهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ ﴾^(٣)، أو للجنس فموصوفة مثل ﴿ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ ﴾^(٤)، ويحتاج إلى تأمل.

تنبيهان:

الأول: تقول: (مَنْ يُكرمني أكرمه) فتحتمل (مَنْ) الأوجه الأربعة، فإن قدرتها شرطية جازمت الفعلين، أو موصولة أو موصوفة رفعتهما، أو استفهامية رفعت الأول وجزمت الثاني؛ لأنه جوابٌ بغير الفاء، و(مَنْ) فيهن مبتدأ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى، والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية، والشرطية الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك، وتقول: (مَنْ زارني زرتُه) فلا تحسن الاستفهامية، ويحسن ما عداها.

الثاني: زيد في أقسام (مَنْ) قسمان آخران:

أحدهما: أن تأتي نكرة تامة، وذلك عند أبي علي، قاله في قوله [مَنْ البسيط]:

٤٩٢- ونعم مَنْ هو في سِرِّ وإعلان^(٥)

فزعم أن الفاعل مستتر، و(مَنْ) تمييز، وقوله: (هو) مخصوصٌ بالمدح، فهو مبتدأ خبره ما قبله، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف، وقال غيره: (مَنْ) موصولٌ فاعل، وقوله: (هو) مبتدأ خبره (هو) آخر محذوف، على حدِّ قوله [مَنْ الرجز]:

..... وشعري شعري^(٦)

(١) هو للفرزدق من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك، قال الزخشي: جعل (إني) من الأسماء نكرة موصولة (ممطور)، و(إياك) خطاب ليزيد، و(حلت) أي الإبل: نزلت بأرحلنا عندك، أراد: إني إذا خطت رحالي إليك كرجل كان واديه محلا ممطرا، والباء في (بواديه) متصل بـ(ممطور)، وليس في البيت ما يعود إلى (إياك) [٧٤١/٢]. (٢) البقرة/٨.

(٣) التوبة/٦١. (٤) الأحزاب/٢٣. (٥) صدره: ونعم من كذا من ضاقت مذاهبه [٧٤١/٢].

(٦) لأبي النجم العجلي، أوله: أنا أبو النجم، وقد أهمله السيوطي!

والظرف متعلقٌ بالحدوف؛ لأنَّ فيه معنى الفعل، أي (ونعم مَنْ هو الثَّابت في حالتي السَّرِّ والعلانية)، قلت: ويحتاج إلى تقدير (هو) ثالث يكون مخصوصاً بالمدح.

الثَّاني: التَّوكيد، وذلك فيما زعم الكسائي أنَّها ترد زائدة كـ(ما)، وذلك سهلٌ على قاعدة الكوفيَّين في أنَّ الأسماء تُزاد، وأنشد عليه [من الكامل]:

فَكَفَى بنا فضلاً على مَنْ غيرنا (١)

فيمن خفض (غيرنا)، وقوله [من الكامل]:

٤٩٣- يا شاةً مَنْ قَنَصَ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ (٢)

فيمن رواه بل(من) دون ما، وهو خلاف المشهور، وقوله [من البسيط]:

٤٩٤- أَلْ الزُّبَيْرِ سَنَامُ المجدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ القِبَائِلُ والأَثْرُونَ من عدداً (٣)

ولنا أنَّها في الأوَّلين نكرةٌ موصوفة، أي (على قوم غيرنا)، و(يا شاةً إنسان قنص)، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة، و(عدداً) إمَّا صفة لـ(من) على أنَّه اسمٌ وُضِعَ موضعَ المصدر وهو العد، أي (والأثرون قومًا ذوي عد)، أي قومًا معدودين، وإمَّا معمولٌ لـ(يعد) محذوفًا صلة، أو صفة لـ(من) و(من) بدلٌ من (الأثرون).

(مهمل)

اسمٌ لَعَوِدِ الضَّميرِ إليها في ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِنَتَسَحَّرَنَّا بِهَا ﴾ (٤)، وقال الزُّمخشري وغيره: عاد عليها ضمير ﴿ بِهِ ﴾ وضمير ﴿ بِهَا ﴾ حملاً على اللفظ وعلى المعنى. اهـ، والأولى أن يعود ضمير ﴿ بِهَا ﴾ لـ ﴿ ءَايَةٍ ﴾.

وزعم السُّهيلي أنَّها تأتي حرفاً، بدليل قول زهير [من الطويل]:

ومَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امرئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خالها تَخْفَى على النَّاسِ تُعَلِّمُ (٥)

قال: فهي هنا حرفٌ بمنزلة (إِنَّ)، بدليل أنَّها لا محلَّ لها، وتبعه ابن يسعون، واستدلَّ بقوله [من البسيط]:

٤٩٥- قَدْ أُوبِيتُ كُلَّ ماءٍ فَهِيَ ضاويَةٌ مَهْمَا تُصِبُ أَفُقًا مِنْ بارِقٍ تَشِمُ (٦)

(١) هو الشاهد رقم ١٤٧، وقد تقدم ص ٩٤، ٢٦٨. (٢) لعنتره العبسي من معلقته، وعجز البيت: حرُمْتُ عليَّ وليتها لم تَحْرُمُ، قال الأندلسي في شرح المفصل: أنشده الكسائي شاهداً على زيادة (من)، وقال: أراد: يا شاة قنص، وأنكر ذلك سيبويه وجميع أهل البصرة، وأولوها بأنَّها في البيت موصوفة بالمصدر، وهو (قنص) كما يقولون: رجل كرم .. أو على حذف المضاف، أي ذي قنص، أي شاة إنسان ذي قنص، أو جعله نفس القنص مبالغة، ورواه البصريون: (يا شاة ما قنص) فتعارضت الروايتان، وبقي الأصل مع البصريين [٧٤٢/٢]. (٣) قال الأندلسي في شرح المفصل: أنشده الكسائي شاهداً على زيادة (من)، ويرويه البصريون (ما عدداً) [٧٤٢/٢]. (٤) الأعراف/١٣٢.

(٥) هو الشاهد رقم ٤٨٨، وقد تقدم ص ٢٦٤. (٦) لساعدة بن جؤبة، أوبيت: مُنِعت، مهمل تصب (... أي متى ترى بارقاً - أي سحاباً فيه برق من أفق من الأفاق تشمه، أي تقدَّر أين موقعه [١٥٩/١].

قال: إذ لا تكون مبتدأ؛ لعدم الرّابط من الخبر وهو فعل الشرط، ولا مفعولاً؛ لاستيفاء فعل الشرط مفعوله، ولا سبيل إلى غيرهما، فتعيّن أنّها لا موضع لها.

والجواب أنّها في الأوّل إمّا خبر (تكن) و(خليقة) اسمها و(من) زائدة - لأنّ الشرط غير موجب عند أبي عليّ - وإمّا مبتدأ واسم (تكن) ضميرٌ راجعٌ إليها والظرف خبر، وأنّ ضميرها لأنّها الخليقة في المعنى، ومثله (ما جاءت حاجتك) فيمن نصب (حاجتك)، و(من خليقة) تفسيرٌ للضمير، كقوله [من الطويل]:

٤٩٦ - لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جُنُوبٍ وَشَمَالٍ^(١)

وفي الثّاني مفعول (تصب)، و(أفقاً) ظرف، و(من بارق) تفسيرٌ لـ(مهماً) أو متعلّقاً بـ(تصب)، فمعناها التّبويض، والمعنى (أي شيء تُصبّ في أفقٍ من البوارق تشم).
وقال بعضهم: (مهماً) ظرف زمان، والمعنى (أي وقت تُصبّ بارقاً من أفق) فقلب الكلام، أو (في أفق بارقاً) فزاد (من) واستعمل أفقاً ظرفاً، انتهى، وسيأتي أنّ (مهماً) لا تستعمل ظرفاً.
وهي بسيطة، لا مركّبة من (مه) و(ما) الشرطيّة، ولا من (ما) الشرطيّة و(ما) الزائدة ثمّ أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار، خلافاً لزاعمي ذلك.
ولها ثلاثة معان:

أحدها: ما لا يعقل غير الزّمان مع تضمّن معنى الشرط، ومنه الآية، ولهذا فسّرت بقوله تعالى: ﴿ مِنْ آيَةٍ ﴾^(٢)، وهي فيها إمّا مبتدأ، أو منصوبة على الاشتغال، فيقدّر لها عاملٌ مُتعدّدٌ كما في (زيداً مررتُ به) متأخراً عنها؛ لأنّ لها الصدر، أي (مهماً تحضرنا تأتينا به).
الثّاني: الزّمان والشرط، فتكون ظرفاً لفعل الشرط، ذكره ابن مالك، وزعم أنّ التّحويين أهملوه، وأنشد لحاتم [من الطويل]:

٤٩٧ - وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنُكَ سُؤْلَهُ وَفَرَجَكَ نَالَا مُتَّهَى الدَّمِّ أَجْمَعَا^(٣)

وأبياتاً أُخرى، ولا دليل في ذلك لجواز كونها للمصدر، بمعنى أي إعطاء كثيراً أو قليلاً، وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك غيره، وشدّد الزّمخشرى الإنكار على من قال بها فقال: هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحرّفها من لا يدلّ له في علم العربيّة، فيضعها في غير موضعها، ويظنّها بمعنى (متى)، ويقول: مهماً جتّيتي أعطيتك، وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربيّة، ثم يذهب فيفسّر بها الآية فيلحد في آيات الله. انتهى، والقول بذلك في الآية ممتنع ولو صحّ ثبوته في غيرها؛ لتفسيرها بـ ﴿ مِنْ آيَةٍ ﴾ .

(١) لامرئ القيس، صدره: فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها، شمال: ربح تأتي من الشمال [١/٤٦٤].

(٢) الأعراف/١٣٢. (٣) لحاتم بن عبد الله [٢/٧٤٤].

الثالث: الاستفهام، ذكره جماعة منهم ابن مالك، واستدلوا عليه بقوله [من السريع]:

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَه
أَوْ دَى بِنَعْلِيَّ وَسِرْبَالِيَه^(١)

فزعوا أنّ (مهما) مبتدأ و(لي) الخبر وأعيدت الجملة توكيداً، و(أودى) بمعنى هلك، و(نعلي) فاعل، والباء زائدة، مثلها في ﴿كَفَى بِهِ شَيْدًا﴾^(٢)، ولا دليل في البيت؛ لاحتمال أنّ التقدير: (مه) اسم فعل بمعنى اكفف، ثم استأنف استفهاماً بـ(ما) وحدها.

تنبيه:

من المشكل قول الشاطبي رحمه الله [من الطويل]:

وَمَهْمَا تَصِلُهَا أَوْ بَدَأَتْ بَرَاءَةً

ونقول فيه: لا يجوز في (مهما) أن تكون مفعولاً به لـ(تصل) لاستيفائه مفعوله، ولا مبتدأ؛ لعدم الرباط، فإن قيل: قدر (مهما) واقعة على (براءة) فيكون ضمير (تصلها) راجعاً إلى (براءة)، وحينئذٍ فـ(مهما) مبتدأ، أو مفعول محذوف يفسره (تصل)، قلنا: اسم الشرط عام، و(براءة) اسم خاص، فضميرها كذلك، فلا يرجع إلى العام، وبالوجه الذي بطل به ابتدائية (مهما) يبطل كونها مشتغلاً عنها العامل بالضمير.

وهذه بخلافها في قوله [من الطويل]:

وَمَهْمَا تَصِلُهَا مَعَ أَوْ آخِرِ سُورَةٍ

فإنها هناك واقعة على البسمة التي في أول كل سورة، فهي عامّة، فيصح فيها الابتداء أو النصب بفعل يفسره (تصل)، أي: (وأي بسمة تصل تصلها)، والظرفية بمعنى (وأي وقت تصل البسمة) على القول بجواز ظرفيتها.

وأما هنا فيتعيّن كونها ظرفاً لـ(تصل)، بتقدير (وأي وقت تصل براءة)، أو مفعولاً به حذف عامله، أي (ومهما تفعل)، ويكون (تصل) و(بدأت) بدل تفصيل من ذلك الفعل، وأما ضمير (تصلها) فلك أن تُعيدّه على اسم مُظْهَرٍ قَبْلَهُ مَحْذُوفاً، أي (ومهما تفعل في براءة تصلها)، أو بدأت بها وحذف بها، ولما خفي المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر (براءة) بيّناً له، إمّا على أنّه بدلٌ منه، أو على إضمار (أعني)، ولك أن تُعيدّه على ما بعده - وهو براءة - إمّا على أنّه بدلٌ منه، مثل (رأيت زيدا)، فمفعول (بدأت) محذوف، أو على أنّ الفعلين تنازعاها فأعمل الثاني متّسعاً فيه بإسقاط الباء، وأضمر الفضلة في الأوّل على حد قوله [من الطويل]:

٤٩٨ - إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جَهَارًا فَكُنْ فِي الْعَيْبِ أَحْفَظَ لِلوَدِّ^(٣)

(١) تقدم برقم ١٤٤ ص ٩٢. (٢) الأحقاف/ ٨. (٣) لم يسم قائله [٧٤٥/٢].

(مع):

اسمٌ، بدليل التَّنوين في قولك: (مَعًا)، ودخول الجارِّ في حكاية سيبويه: (ذهبت من معه)، وقراءة بعضهم ﴿ هَذَا ذَكَرٌ مِّنْ مَّعَى ﴾^(١).

وتسكين عينه لغة غنم وربيعة، لا ضرورة، خلافاً لسيبويه، واسميتها حينئذٍ باقية، وقول النَّحَّاسِ إِنَّهَا حِينْتٌ حَرَفٌ بِالْإِجْمَاعِ مَرْدُودٌ.

وَتُسْتَعْمَلُ مِضَافَةً فَتَكُونُ ظَرْفًا، وَلَهَا حِينْتٌ ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: مَوْضِعُ الْإِجْتِمَاعِ، وَلِهَذَا يُخْبَرُ بِهَا عَنِ الذَّوَاتِ نَحْوَ ﴿ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾^(٢).

وَالثَّانِي: زَمَانُهُ، نَحْوَ (جِئْتُكَ مَعَ الْعَصْرِ).

وَالثَّلَاثُ: مِرَادِفَةٌ (عِنْدُ)، وَعَلِيهِ الْقِرَاءَةُ وَحِكَايَةُ سِيبَوِيهِ السَّابِقَتَانِ.

ومفردة فُتُونٌ وتكون حالاً، وقد جاءت ظرفاً مُخْبِراً به في نحو قوله [من الطويل]:

٤٩٩ - أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعًا^(٣)

وقيل: هي حالٌ، والخبر محذوف، وهي في الإفراد بمعنى (جميعاً) عند ابن مالك، وهو

خلاف قول ثعلب: إذا قلت: (جاء جميعاً) احتمل أن فعلهما في وقتٍ واحدٍ أو في وقتين،

وإذا قلت: (جاء معاً) فالوقت واحد. اهـ، وفيه نظر، وقد عادل بينهما من قال [من السريع]:

٥٠٠ - كُنْتُ وَيَحْيَى كَيْدِي وَاحِدٍ نَرْمِي جَمِيعًا وَنُرَامِي مَعًا^(٤)

وَتُسْتَعْمَلُ (مَعًا) لِلْجَمَاعَةِ كَمَا تُسْتَعْمَلُ لِلثَّلَاثِينَ، قَالَ [من الطويل]:

٥٠١ - إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعًا^(٥)

وقالت الخنساء [من المقارب]:

٥٠٢ - وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْزَأً^(٦)

(متى):

على خمسة أوجه:

اسم استفهام، نحو ﴿ مَتَى نَصَرَ اللَّهُ ﴾^(٧).

واسم شرط، كقوله [من الوافر]:

..... مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي^(٨)

واسم مرادف للوسط.

(١) الأنبياء/٢٤، بقراءة يحيى بن يعمر.

(٢) عجزه: وأرحامنا موصولة لم تقضب، قال التبريزي: يقال إن هذا الشعر لجندل بن عمرو [٧٤٦/٢].

(٣) لرجل مخزومي، وله قصة حكاها السيوطي [٧٤٦/٢].

(٤) لمتمم بن نويرة، صدره: يذكرون ذا البث الحزين بيته، أورده المصنف مستشهداً على أن (مع) تستعمل

للجماعة، وسجعن: تقابلت أصواتهن على طريقة واحدة وتناسب [٥٦٧/٢].

(٥) للخنساء، مستفزأ: أي مستخفاً [٢٥٢/١]. (٦) البقرة/٢١٤. (٧) تقدم برقم ٢٤٢ ص ١٣٥.

وحرف بمعنى (من) أو (في)، وذلك في لغة هذيل، يقولون: (أخرجها متى كمّه)، أي منه، وقال ساعدة [من البسيط]:

٥٠٣- أَخِيلُ بَرَقًا مَتَى حَابٍ لَهُ زَجَلٌ^(١)

أي من سحاب حابٍ - أي ثقيل المشي - له تصويت، واختلّف في قول بعضهم: (وضعتُه متى كمّي) فقال ابن سيده: بمعنى (في)، وقال غيره: بمعنى (وسط)، وكذلك اختلّف في قول أبي ذؤيب يصف السحاب [من الطويل]:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضِرَ لَهْنٌ نَبِيحٌ^(٢)

فقليل: بمعنى (من)، وقال ابن سيده: بمعنى (وسط).

(مذ) و(مذ):

لهما ثلاث حالات:

إحداها: أن يليها اسمٌ مجرور، فقليل: هما اسمان مضافان، والصحيح أنهما حرفا جرٍّ بمعنى (من) إن كان الزمان ماضيًا، وبمعنى (في) إن كان حاضرًا، وبمعنى (من) و(إلى) جميعًا إن كان معدودًا نحو (ما رأيتُه مذ يوم الخميس)، أو (مذ يومنا أو عامنا)، أو (مذ ثلاثة أيام).

وأكثر العرب على وجوب جرّهما للحاضر، وعلى ترجيح جرّ (مذ) للماضي على رفعه، وترجيح رفع (مذ) للماضي على جرّه، ومن الكثير في (مذ) قوله [من الطويل]:

٥٠٤- وَرَبِعَ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَرْمَانَ^(٣)

ومن القليل في (مذ) قوله [من الكامل]:

٥٠٥- أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَجٍ وَمُذْ دَهْرٍ^(٤)

والحالة الثانية: أن يليها اسمٌ مرفوعٌ نحو (مذ يوم الخميس) و(مذ يومان)، فقال المبرد وابن السراج والفارسي: مبتدآن وما بعدهما خبر، ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضرًا أو معدودًا، وأول المدّة إن كان ماضيًا، وقال الأخفش والزجاج والزجاجي: ظرفان مُخْبِرٌ بهما عمًا بعدهما، ومعناهما (بين وبين) مضافين، فمعنى (ما لقيته مذ يومان): بيني وبين لقائه يومان، ولا خفاء بما فيه من التّعسف، وقال أكثر الكوفيين: ظرفان مضافان لجملةٍ حُذِفَ فعلها وبقي فاعلها، والأصل (مذ كان يومان)، واختاره السهيلي وابن مالك، وقال بعض الكوفيين: خبرٌ محذوف، أي ما رأيتُه من الزمان الذي هو يومان، بناءً على أنّ (مذ) مركبة من كلمتين: (من) و(ذو) الطائيّة.

(١) هو لساعدة بن جؤية [٧٤٩/٢]، وعجزه: إذا يفتّر من توماضه حلجا. (٢) تقدم برقم ١٣٩ ص ٩٠.

(٣) مطلع قصيدة لامرئ القيس، صدره: قفا نيك من ذكرى حبيب وعرفان، عفت: درست، آياته: علاماته [٣٧٥/١].

(٤) هذا من قصيدة ابن أبي سلمى، يمدح بها هرم بن سنان، وأوله: لِمَنْ الديار بقنّة الحجر [٧٥٠/٢].

الحالة الثالثة: أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية، كقوله [من الكامل]:

٥٠٦- ما زال مُذَّ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ (١)

وقوله [من الطويل]:

٥٠٧- وما زلتُ أَبْغِي المَالَ مُذَّ أَنَا يَافِعُ (٢)

والمشهور أنَّهما حينئذٍ ظرفان مُضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمنٍ مُضافٍ إلى الجملة، وقيل: مبتدآن، فيجب تقدير زمان مُضافٍ للجملة يكون هو الخبر.

وأصل (مذ): (منذ)؛ بدليل رجوعهم إلى ضمِّ ذال (مذ) عند ملاقاته الساكن نحو (مذ اليوم)، ولولا أن الأصل الضمُّ لكسروا، ولأنَّ بعضهم يقول: (مذ زمن طويل) فيضمُّ مع عدم الساكن، وقال ابن ملكون: هما أصلان؛ لأنه لا يُتصرَّف في الحرف ولا شبهه، ويردُّه تخفيفهم (إنَّ) و(كأنَّ) و(لكنَّ) و(رُبَّ) و(قطُّ)، وقال المالقيُّ: إذا كانت (مذ) اسماً فأصلها (منذ)، أو حرفاً فهي أصلٌ.

حرف النون

النون المفردة:

تأتي على أربعة أوجه:

أحدها: نون التوكيد، وهي خفيفة وثقيلة، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونًا﴾ (٣)، وهما أصلان عند البصريين، وقال الكوفيون: الثقيلة أصل. ومعناها التوكيد، قال الخليل: والتوكيد بالثقيلة أبلغ. ويختصان بالفعل، وأمَّا قوله [من الرجز]:

٥٠٨- أَقَاتِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا؟ (٤)

فضرورة سَوَّغَهَا شبه الوصف بالفعل.

ويؤكد بهما صيغُ الأمر مُطلقاً ولو كان دعائياً، كقوله [من الرجز]:

٥٠٩- فَأَنْزِلُنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا (٥)

إلَّا (أفعل) في التَّعَجُّب؛ لأنَّ معناه كمعنى الفعل الماضي، وسدَّ قوله [من الطويل]:

٥١٠- فَأَحْرَبِهِ بِطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرَبَا (٦)

(١) تمامه: فما فادرك خمسة الأشبار، هو للفرزدق من قصيدة يمدح بها يزيد بن المهلب [٢/٧٥٥].

(٢) للأعشى ميمون، تمامه: وليداً وكهلاً حين شبت وأمردا [٢/٥٧٦]. (٣) يوسف/٣٢.

(٤) قال السكري: قاله رجل من هذيل [٢/٧٥٨]. (٥) لعبد الله بن رواحة [١/٢٨٧].

(٦) صدره: ومستبدل من بعد غضبي صريمة [٢/٧٥٩].

ولا يؤكد بهما الماضي مُطلقاً، وشدّد قوله [من الكامل]:

٥١١ - دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتِيماً لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا^(١)

والذي سهّله أنّه بمعنى افعال.

وأما المضارع فإن كان حالاً لم يؤكد بهما، وإن كان مستقبلاً أكد بهما:

وجوباً في نحو قوله تعالى: ﴿وَتَأْتِيهِمْ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمُ﴾^(٢).

وقريباً من الوجوب بعد (إمّا) في نحو ﴿وَأَمَّا خَوَافٌ مِنْ قَوْمٍ﴾^(٣)، ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ﴾^(٤).

وذكر ابن جنّي أنّه قرئ ﴿فَأَمَّا تَرِينَ﴾^(٥) بياء ساكنة بعدها نون الرّفع، على حدّ قوله

[من البسيط]:

يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ^(٦)

ففيها شدوذان: ترك نون التّوكيد، وإثبات نون الرّفع مع الجازم.

وجوازاً كثيراً بعد الطّلب، نحو ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِلاً﴾^(٧).

وقليلاً في مواضع، كقولهم [من الطويل]:

٥١٢ - وَمِنْ عَضَّةٍ مَا يَنْبِتُنْ شَكِيرُهَا^(٨)

الثّاني: التّنوين، وهو نونٌ زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد، فخرج نون (حَسَن) لأنّها

أصل، ونون (ضَيْفَن) للطّيفلي؛ لأنّها متحركة، ونون (منكسر) و(انكسر) لأنّها غير آخر،

ونون ﴿لَنْسَفَعَا﴾^(٩) لأنّها للتّوكيد.

وأقسامه خمسة:

تنوين التّمكين: وهو اللاّحق للاسم العرب المنصرف؛ إعلماً ببقائه على أصله، وأنّه لم يشبه

الحرف فينبى، ولا الفعل فيمنع الصّرف، ويُسمّى تنوين الأمكنية أيضاً وتنوين الصّرف،

وذلك ك(زيد) و(رجل) و(رجال).

وتنوين التّنكير: وهو اللاّحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها، ويقع في باب

اسم الفعل بالسّماع، ك(صه) و(مه) و(إيه)، وفي العلم المختوم بـ(ويه) بقياس، نحو (جاءني

سيبويه وسيبويه آخر).

وأما تنوين (رجل) ونحوه من المعربات فتنوين تمكين، لا تنوين تنكير كما قد يتوهم

بعض الطّلبة، ولهذا لو سميت به رجلاً بقي ذلك التّنوين بعينه مع زوال التّنكير.

(١) سعدك: خطاب لمحبوته، والمتيم: من تيمه الحب إذا عبده، والصّباية: المحبة والعشق، والجناح: من جنح

إذا مال، وجواب (لو) دلّ عليه الجملة قبلها، وهي دعائية [٧٦٠/٢].

(٢) الأنبياء/٥٧. (٣) الأنفال/٥٨. (٤) الأعراف/٢٠٠. (٥) مريم/٢٦. (٦) تقدم برقم ٤١١ ص ٢٢٨.

(٧) إبراهيم/٤٢. (٨) قال ابن يعيش: الشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها [٧٦١/٢]. (٩) العلق/١٥.

وتنوين المقابلة: وهو اللّاحق لنحو (مسلمات)، جُعِلَ في مقابلة التّون في (مسلمين)، وقيل: هو عوضٌ عن الفتحة نصبًا، ولو كان كذلك لم يوجد في الرّفْع والجُرّ، ثمّ الفتحة قد عُوّض عنها الكسرة، فما هذا العوض الثّاني؟ وقيل: هو تنوين التّمكين، ويردُّه ثبوته مع التّسمية به كـ(عرفات) كما تبقى نون (مسلمين) مسمّى به، وتنوين التّمكين لا يجامع العلتين، ولهذا لو سُمّي بـ(مسلمة) أو (عرفة) زال تنوينهما، وزعم الزّحشريُّ أنّ (عرفات) مصروفٌ لأنّ تاءه ليست للتّأنيث، وإنّما هي والألف للجمع، قال: ولا يصحُّ أن يُقدَّر فيه تاءٌ غيرها؛ لأنّ هذه التّاء لاختصاصها بجمع المؤنّث تأتي ذلك، كما لا تُقدَّر التّاء في (بنت)، مع أنّ التّاء المذكورة مبدلة من الواو، ولكن اختصاصها بالمؤنّث يأبى ذلك.

وقال ابن مالك: اعتبار تاء نحو (عرفات) في منع الصّرف أولى من اعتبار تاء نحو (عرفة) و(مسلمة)؛ لأنّها لتأنيثٍ معه جمعيّة، ولأنّها علامة لا تتغيّر في وصل ولا وقف.

وتنوين العوض: وهو اللّاحق عوضًا من حرفٍ أصليٍّ أو زائدٍ أو مضافٍ إليه مفردًا أو جملة. فالأوّل كـ(جوار) و(غواش)؛ فإنّه عوضٌ من الياء، وفاقًا لسببويه والجمهور، لا عوضٌ من ضمّة الياء وفتحها النّائبة عن الكسرة، خلافًا للمبرّد؛ إذ لو صحَّ لعوض عن حركات نحو (حُبلى)، ولا هو تنوين التّمكين والاسم منصرف، خلافًا للأخفش، وقوله: "لمّا حُدِّفَت الياء التحق الجمع بأوزان الأحاد كـ(سلام) و(كلام) فصُرف "مردودٌ؛ لأنّ حذفها عارضٌ للتّخفيف وهي منويّة، بدليل أنّ الحرف الذي بقيَ أخيرًا لم يُحرّك بحسب العوامل، وقد وافق على أنّه لو سُمّي بـ(كتف) امرأةٌ ثم سُكّن تخفيفًا لم يجز صرفه كما جاز صرف (هند)، وأنّه إذا قيل في (جبال) علمًا لرجل: (جبل) بالثقل لم ينصرف انصراف (قَدَم) علمًا لرجل؛ لأنّ حركة تاء (كتف) وهمزة (جبل) منويّة الثّبوت، ولهذا لم تُقلّب ياء (جبل) ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والثّاني كـ(جندل)، فإنّ تنوينه عوضٌ من ألف (جنادل)، قاله ابن مالك، والذي يظهر خلافه، وأنّه تنوين الصّرف، ولهذا يُجرُّ بالكسرة، وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعيّة كذهاب الياء من نحو (جوار) و(غواش).

والثّالث تنوين (كل) و(بعض) إذا قُطِعَتَا عن الإضافة، نحو ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَلِ﴾^(١)، ﴿فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٢)، وقيل: هو تنوين التّمكين، رجوع لزوال الإضافة التي كانت تعارضه.

والرّابع اللّاحق لـ(إذ) في نحو ﴿وَأَنْشَقَّتْ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾^(٣)، والأصل (فهي

(٣) الحاقّة/١٦.

(٢) الإسراء/٢١.

(١) الفرقان/٣٩.

يومَ إذ انشَقَّتْ واهية)، ثم حُذِفَتِ الجملة المضاف إليها للعلم بها، وجيء بالتنوين عوضاً عنها، وكُسِرَتِ الدَّالُ للسَّاكِنين، وقال الأَخْفَشُ: التَّنوين تنوين التَّمكِين، والكسرة إعراب المضاف إليه.

وتنوين التَّرْم: وهو اللَّاحِقُ للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإِطْلَاق، وهو الألف الواو والياء، وذلك في إنشاد بني تميم، وظاهر قولهم أنه تنوينٌ محصَّلٌ للتَّرْم، وقد صرَّح بذلك ابن يعيش كما سيأتي، والذي صرَّح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقطع التَّرْم، وأنَّ التَّرْم وهو التَّغْيِي يحصل بأحرف الإِطْلَاق؛ لقبولها مدَّ الصَّوْتِ فيها، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالتَّوْنِ في مكانها، ولا يختصُّ هذا التَّنوين بالاسم، بدليل قوله [من الوافر]:

٥١٣ - وقولي إن أصبت لقد أصابن^(١)

وقوله [من الكامل]:

..... لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنَ^(٢)

وزاد الأَخْفَشُ والعَرُوضِيُّونَ تنوينًا سادسًا، وسمَّوه (الغالي)، وهو اللَّاحِقُ لآخر القوافي المقيدة، كقول رؤبة [من الرجز]:

٥١٤ - وقاتم الأعماق خاوي المُخْتَرَقِن^(٣)

وسمِّيَ غالبًا لتجاوزه حدَّ الوزن، ويسمِّي الأَخْفَشُ الحركة التي قبله علوًّا، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل، وجعله ابن يعيش من نوع تنوين التَّرْم، زاعمًا أنَّ التَّرْم يحصل بالتَّوْنِ نفسها؛ لأنَّها حرفٌ أغنُّ، قال: وإِنَّمَا سُمِّيَ المَعْنِي مَغْنِيًّا لِأَنَّهُ يُغْنِي صَوْتَهُ، أَي يجعل فيه غنَّة، والأصل عنده: (مُعْتَنٌ) بثلاث نونات، فأبدلت الأخيرة ياءً تخفيفًا، وأنكر الزَّجَّاجَ والسَّيرافي ثبوت هذا التَّنوين البتَّة؛ لأنَّه يكسر الوزن، وقالوا: لعلَّ الشَّاعر كان يزيد (إن) في آخر كل بيتٍ فضعف صوته بالهمزة، فتوهَّم السَّامع أن التَّوْنِ تنوين، واختار هذا القول ابن مالك.

وزعم أبو الحجَّاج ابن معزوز أن ظاهر كلام سيبويه في المسمَّى تنوين التَّرْم أنه نون عوض من المدَّة وليس بتنوين، وزعم ابن مالك في التَّحْفَةُ أنَّ تسمية اللَّاحِقِ للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنوينًا مجاز، وإِنَّمَا هو نونٌ أخرى زائدة، ولهذا لا يختصُّ بالاسم، ويجامع الألف واللام، ويثبت في الوقف.

وزاد بعضهم تنوينًا سابعًا، وهو تنوين الضَّرورة، وهو اللَّاحِقُ لما لا ينصرف، كقوله [من الطويل]:

(١) هذا من قصيدة طويلة لجرير [٧٦٢/٢]، وصدرة: **أقلي اللوم عاذلٍ والعتابا.** (٢) تقدم برقم ٢٦٥ ص ١٤٥.
(٣) هو أول أرجوزة لرؤبة، الواو في (وقاتم) واو ربِّ، والقاتم: المغبر، وهو صفة لمحدوف، أي ورب بلد قاتم، والأعماق: جمع عمق: ما بعد من أطراف المفاوز، مستعار من عمق البئر، والخواوي: الخالي، والمخترق: المرء؛ لأنَّ المرء يخترقه [٧٦٤/٢].

٥١٥- وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرَ عُنَيْزَةَ (١)

وللمنادى المضموم، كقوله [من الوافر]:

٥١٦- سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرٌ عَلَيْهَا (٢)

وبقوله أقول في الثاني دون الأول، لأنَّ الأوَّل تنوين التَّمكين؛ لأنَّ الضَّرورة أباحت الصَّرْف، وأمَّا الثاني فليس تنوين تمكين؛ لأنَّ الاسم مبنيٌّ على الضَّمِّ.

وثامناً: وهو التَّنوين الشَّادُّ، كقول بعضهم: هُوَلاءِ قومك، حكاه أبو زيد، وفائدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل في ألف (قبعثرى)، وقال ابن مالك: الصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا نُونٌ زِيدَتْ فِي آخِرِ الْأَسْمِ كَنُونِ (ضيفن) وليس بتنوين، وفيما قاله نظر؛ لأنَّ الَّذِي حَكَاهُ سَمَاءٌ تَنْوِينًا، فَهَذَا دَلِيلٌ مِنْهُ عَلَى أَنَّهُ سَمِعَهُ فِي الْوَصْلِ دُونَ الْوَقْفِ، وَنُونِ (ضيفن) لَيْسَتْ كَذَلِكَ.

وذكر ابن الخَبَّاز في شرح الجزوليَّة أنَّ أقسام التَّنوين عشرة، وجعل كلاً من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسمًا برأسه، قال: والعاشر تنوين الحكاية، مثل أن تسمي رجلاً بـ(عاقلة لبيبة)، فإنَّك تحكي اللفظ المسمَّى به، وهذا اعترافٌ منه بأنَّه تنوين الصَّرْف؛ لأنَّ الَّذِي كَانَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ حُكِي بَعْدَهَا.

الثالث: نون الإناث، وهي اسمٌ في نحو (النَّسوة يذهبن)، خلافاً للمازنيِّ، وحرفٌ في نحو (يذهبن النَّسوة) في لغة مَنْ قَالَ: أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثَ، خِلَافاً لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهَا اسْمٌ وَمَا بَعْدَهَا بَدَلٌ مِنْهَا، أَوْ مَبْتَدَأٌ مَوْخَرٌ وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبْرُهُ.

الرابع: نون الوقاية، وتسمَّى نون العماد أيضاً، وتلحق قبل ياء المتكلم المتصبة بواحدٍ من ثلاثة: أحدها الفعل، متصرفاً كان نحو (أكرمني)، أو جامداً نحو (عساني) و(قاموا ما خلاني)، و(ما عداني)، و(حاشاني) إِنْ قُدِّرَتْ فِعْلاً، وَأَمَّا قَوْلُهُ [مَنْ الرَّجَز]:

إِذْ دَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي (٣)

فضرورة، ونحو ﴿ تَأْمُرُونِي ﴾ (٤) يَجُوزُ فِيهِ الْفَكُّ وَالْإِدْغَامُ وَالتَّنطِقُ بِنُونِ وَاحِدَةٍ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِنَّ فِي السَّبْعِ، وَعَلَى الْأَخِيرَةِ فَقِيلَ: التَّنُونُ الْبَاقِيَةُ نُونُ الرَّفْعِ، وَقِيلَ: نُونُ الْوَقَايَةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

الثَّانِي اسْمُ الْفِعْلِ، نَحْوُ (دِرَاكِنِي) وَ(تِرَاكِنِي) وَ(عَلِيكِنِي) بِمَعْنَى أَدْرِكُنِي وَاتْرِكُنِي وَالزَّمْنِي. الثَّلَاثُ الْحَرْفِ، نَحْوُ (إِنِّي)، وَهِيَ جَائِزَةٌ الْحَذْفِ مَعَ (إِنَّ) وَ(أَنَّ) وَ(لَكِنَّ) وَ(كَأَنَّ)، وَغَالِبَةُ الْحَذْفِ مَعَ (لَعَلَّ)، وَقَلِيلَتُهُ مَعَ (لَيْتَ).

(١) هو من معلقة امرئ القيس، وتماهه: فقالت لك الويلات إنك مرجلي، الخذر: كل ما ستر من قبة أو هودج أو ستر أو بيت، والويلات: التعسات، دعاء عليه، إنما هو مثل قولهم: قاتله الله ما أشعره [٧٦٦/٢].

(٢) هو للأحوص، تماهه: وليس عليك يا مطر السلام، مطر: سلف الأحوص، وكان من أقبح الناس صورة [٧٦٦/٢]. (٣) تقدم برقم ٢٦٢ ص ١٤٤. (٤) الزمر/ ٦٤.

وتلحق أيضاً قبل الياء المخفوضة بـ(من) و(عن) إلا في الضرورة، وقبل المضاف إليها (لن) أو (قد) أو (قط) إلا في قليل من الكلام، وقد تلحق في غير ذلك شذوذاً كقولهم: (بجلي) بمعنى حسبي، وقوله [من الوافر]:

٥١٧ - أَمْسَلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي ^(١)

يريد (شراحيل)، وزعم هشام أن الذي في (أمسلمني) ونحوه تنوين لا نون، وبنى ذلك على قوله في (ضاربني) إن الياء منصوبة، ويردّه قول الشاعر [من الطويل]:

وَلَيْسَ الْمُؤَافِيَنِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا ^(٢)

وفي الحديث "غير الدجال أخوفني عليكم"، والتنوين لا يجمع الألف واللام، ولا اسم التفضيل؛ لكونه غير منصرف، وما لا ينصرف لا تنوين فيه، وفي الصحاح أنه يُقال: بجلي، ولا يُقال: بجلي، وليس كذلك.

(نعم):

بفتح العين، وكنانة تكسرهما - وبها قرأ الكسائي - وبعضهم يبدلها حاءً - وبها قرأ ابن مسعود - وبعضهم يكسر التون إبتاعاً لكسرة العين؛ تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولهم: (نعم) و(شهد) بكسرتين، كما نُزِلت (بلى) منزلة الفعل في الإمالة، والفارسي لم يطَّلع على هذه القراءة، وأجازها بالقياس.

وهي حرف تصديق ووعده وإعلام، فالأول بعد الخبر ك(قام زيد) و(ما قام زيد)، والثاني بعد (افعل) و(لا تفعل) وما في معناهما نحو (هلاً تفعل) و(هلاً لم تفعل)، وبعد الاستفهام في نحو (هل تعطيني؟)، ويحتمل أن تفسر في هذا بالمعنى الثالث والثالث بعد الاستفهام في نحو (هل جاءك زيد؟) ونحو ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ﴾ ^(٣)، ﴿ إِنْ لَنَا لِأَجْرًا ﴾ ^(٤)، وقول صاحب المقرَّب: "إنها بعد الاستفهام للوعد" غير مطَّرد؛ لما بيناه قبل.

قيل: وتأتي للتوكيد إذا وقعت صدرًا، نحو (نعم هذه أطلاهم)، والحق أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مقدَّر، ولم يذكر سيويه معنى الإعلام البتة، بل قال: "وأما نعم فعده وتصديق، وأما بلى فيوجب بها بعد التفي"، وكأته رأى أنه إذا قيل: (هل قام زيد؟) فقيل: (نعم) فهي لتصديق ما بعد الاستفهام، والأولى ما ذكرناه من أنها للإعلام؛ إذ لا يصح أن تقول لقائل ذلك: صدقت؛ لأنه إنشاء لا خبر.

(١) هو ليزيد بن مخزم الحارثي، وشراحي: أصله شراحيل، اسم رجل لحقه الترخيم، قال أبو محمد: ذكر الفراء هذا

البيت لي يجعله باباً من النحو، والصواب: فما أدري وظني كل ظن: *أيسلمني بني البده اللقاح [٢/ ٧٧٠].

(٢) أهمله السيوطي، وتماه: فإن له أضعاف ما كان أملاً. (٣) الأعراف/ ٤٤. (٤) الشعراء/ ٤١.

واعلم أنه إذا قيل: (قام زيدٌ) فتصديقه (نعم) وتكذيبه (لا)، ويمتنع دخول (بلى)؛ لعدم النفي، وإذا قيل: (ما قام زيدٌ) فتصديقه (نعم) وتكذيبه (بلى)، ومنه ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي ﴾^(١)، ويمتنع دخول (لا)؛ لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي، وإذا قيل: (أقام زيدٌ؟) فهو مثل (قام زيد)، أعني أنك تقول إن أثبت القيام: (نعم)، وإن نفيته: (لا)، ويمتنع دخول (بلى)، وإذا قيل: (ألم يقم زيدٌ؟) فهو مثل (لم يقم زيد)، فتقول إذا أثبت القيام: (بلى)، ويمتنع دخول (لا)، وإن نفيته قلت: (نعم)، قال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ . قَالُوا بَلَىٰ ﴾^(٢)، ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾^(٣)، ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالِ بَلَىٰ ﴾^(٤).

وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه لو قيل: (نعم) في جواب ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ لكان كفرًا.

والحاصل أن (بلى) لا تأتي إلا بعد نفي، وأن (لا) لا تأتي إلا بعد إيجاب، وأن (نعم) تأتي بعدهما، وإنما جاز ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي ﴾^(٥) مع أنه لم يتقدم أداة نفي لأن ﴿ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي ﴾^(٦) يدل على نفي هدايته، ومعنى الجواب حينئذٍ (بلى) قد هديتك بمجيء الآيات)، أي قد أرشدتك بذلك، مثل ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾^(٧).

وقال سيبويه في باب التعت في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين: فيقال له: ألسنت تقول كذا وكذا؟ فإنه لا يجد بدءًا من أن يقول: نعم، فيقال له: أفلسنت تفعل كذا؟ فإنه قائل: نعم، فزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن.

وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين - منهم الشلوين - : إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد، وإن كان مرادًا به التقرير فالأكثر أن يُجاب بما يُجاب به النفي رعيًا للفظه، ويجوز عند أمن اللبس أن يُجاب بما يُجاب به الإيجاب رعيًا لمعناه، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول (أحد) ولا الاستثناء المفرغ؟ لا يقال: (أليس أحدٌ في الدار؟) ولا (أليس في الدار إلا زيد؟)، وعلى ذلك قول الأنصار رضي الله تعالى عنهم للنبي وقد قال لهم: (ألستم ترون لهم ذلك؟): نعم، وقول جحدر [من الوافر]:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرُو وَإِيَّانَا فِذَاكَ بِنَا تَدَانِ
نَعَمْ وَأَرَى الْهَلَالَ كَمَا تَرَاهُ وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي^(٨)

وعلى ذلك جرى كلام سيبويه، والمخطئ مخطئ.

(١) التغابن/ ٧ . (٢) الملك/ ٨-٩ . (٣) الأعراف/ ١٧٢ . (٤) البقرة/ ٢٦٠ .

(٥) الزمر/ ٥٩ . (٦) الزمر/ ٥٧ . (٧) فصلت/ ١٧ .

(٨) أهمله السيوطي.

وقال ابن عصفور: أجرت العرب التّقرير في الجواب مجرى النّفي المحض وإن كان إيجاباً في المعنى، فإذا قيل: ألم أعطك درهماً؟ قيل في تصديقه: نعم، وفي تكذيبه: بلى؛ وذلك لأنّ المقرّر قد يوافقك فيما تدّعيه وقد يخالفك، فإذا قال: (نعم) لم يعلم هل أراد (نعم لم تعطني) على اللفظ، أو (نعم أعطيتني) على المعنى، فلذلك أجابوه على اللفظ ولم يلتفتوا إلى المعنى، وأمّا (نعم) في بيت جحدر فجوابٌ لغير مذكور، وهو ما قدّره في اعتقاده من أنّ الليل يجمعه وأم عمرو، وجاز ذلك لأمن اللبس؛ لعلمه أنّ كل أحد يعلم أنّ الليل يجمعه وأم عمرو، أو هو جوابٌ لقوله: (وأرى الهلال ... البيت) وقدمه عليه، قلت: أو لقوله: (فذاك بنا تدان) وهو أحسن، وأمّا قول الأنصار فجاز لزوال اللبس؛ لأنّه قد علم أنّهم يريدون (نعم، نعرف لهم ذلك)، وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير. اهـ

ويتحرّر على هذا أنّه لو أُجيبَ ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾^(١) بـ(نعم) لم يكف في الإقرار؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى أوجب في الإقرار بما يتعلّق بالرّبوبيّة العبارة التي لا تحتل غير المعنى المراد من المُقرّر، ولهذا لا يدخل في الإسلام بقوله: (لا إله إلا الله) برفع (إله)؛ لاحتماله لنفي الوحده فقط، ولعلّ ابن عباس رضي الله عنهما إنّما قال: إنّهم لو قالوا: (نعم) لم يكن إقراراً كافياً، وجوّز الشلّويين أن يكون مراده أنّهم لو قالوا: (نعم) جواباً للملفوظ به على ما هو الأوضح لكان كفراً؛ إذ الأصل تطابق الجواب والسؤال لفظاً، وفيه نظر؛ لأنّ التفكير لا يكون بالاحتمال.

حرف الهاء

الهاء المفردة:

على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون ضميراً للغائب، وتُستعمل في موضعي الجرّ والتّصّب نحو ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾^(٢).

والثاني: أن تكون حرفاً للغيبة، وهي الهاء في (إياه)، والتّحقيق أنّها حرفٌ لمجرّد معنى الغيبة، وأنّ الضّمير (إيا) وحدها.

والثالث: هاء السّكت، وهي اللاحقة لبيان حركةٍ أو حرف، نحو ﴿ مَا هِيَ ﴾^(٣)، ونحو (هاهنا) و(وازيدها)، وأصلها أن يُوقَفَ عليها، وربّما وُصِلَتْ بنية الوقف.

والرابع: المبدلة من همزة الاستفهام، كقوله [من الكامل]:

(١) الأعراف/ ١٧٢. (٢) الكهف/ ٣٧. (٣) القارعة/ ١٠.

وَأَتَى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرِنَا وَجَفَانَا (١)
والتَّحْقِيقُ أَلَّا تُعَدَّ هَذِهِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَصْلِيَّةٍ، عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ زَعَمَ أَنَّ الْأَصْلَ (هَذَا) فَحُذِفَتْ
الْأَلْفُ.

والخامس: هاء التَّأْنِيثِ، نَحْوِ (رَحْمِهِ) فِي الْوَقْفِ، وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ، زَعَمُوا أَنَّهَا الْأَصْلُ،
وَأَنَّ السَّاءَ فِي الْوَصْلِ بَدَلٌ مِنْهَا، وَعَكْسُ ذَلِكَ الْبَصْرِيُّونَ، وَالتَّحْقِيقُ أَلَّا تُعَدَّ وَلَوْ قُلْنَا بِقَوْلِ
الْكُوفِيِّينَ؛ لِأَنَّهَا جِزَاءُ كَلِمَةٍ لَا كَلِمَةٍ.

(١٥):

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أَنْ تَكُونَ اسْمًا لِفِعْلٍ وَهُوَ (خُذْ)، وَيَجُوزُ مَدُّ أَلْفِهَا، وَيُسْتَعْمَلَانِ بِكَافِ الْخُطَابِ
وَبِدُونِهَا، وَيَجُوزُ فِي الْمَمْدُودَةِ أَنْ يُسْتَعْنَى عَنِ الْكَافِ بِتَصْرِيفِ هَمْزَتِهَا تَصَارِيفَ الْكَافِ، فَيُقَالُ
(هَاءٌ) لِلْمَذْكَرِ بِالْفَتْحِ وَ(هَاءٌ) لِلْمَوْثُوثِ بِالْكَسْرِ وَ(هَاءُومًا) وَ(هَاءُونًا) وَ(هَاءُومًا)، وَمِنْهُ ﴿ هَاؤُمُ
أَقْرَأُ وَكُتِبَ عَلَيْهِ ﴾ (٢).

والثاني: أَنْ تَكُونَ ضَمِيرًا لِلْمَوْثُوثِ، فَتُسْتَعْمَلُ مَجْرُورَةً الْمَوْضِعِ وَمَنْصُوبَةً، نَحْوُ ﴿ فَأَهْمَهَا
حُجُورَهَا وَتَقَوْلُهَا ﴾ (٣).

والثالث: أَنْ تَكُونَ لِلتَّنْبِيهِ، فَتَدْخُلُ عَلَى أَرْبَعَةٍ: أَحَدُهَا الْإِشَارَةُ غَيْرَ الْمُخْتَصَّةِ بِالْبَعِيدِ، نَحْوِ
(هَذَا)، بِخِلَافِ (تَمَّ) وَ(هِنَّا) بِالْتَّشْدِيدِ وَ(هِنَالِكَ)، وَالثَّانِي ضَمِيرُ الرَّفْعِ الْمَخْبِرِ عَنْهُ بِاسْمِ
إِشَارَةٍ، نَحْوُ ﴿ هَتَأْتُمْ أَوْلَاءَ ﴾ (٤).

وقيل: إِنَّمَا كَانَتْ دَاخِلَةً عَلَى الْإِشَارَةِ فَقُدِّمَتْ، فَرُدَّ بِنَحْوِ ﴿ هَتَأْتُمْ هَتَوْلَاءَ ﴾ (٥)، فَأُجِيبَ
بِأَنَّهَا أُعِيدَتْ تَوْكِيدًا، وَالثَّلَاثُ نَعْتِ (أَيِّ) فِي النَّدَاءِ، نَحْوِ (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، وَهِيَ فِي هَذَا وَاجِبَةٌ؛
لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ، قِيلَ: وَلِلتَّعْوِيزِ عَمَّا تُضَافُ إِلَيْهِ (أَيِّ)، وَيَجُوزُ فِي هَذِهِ فِي لُغَةِ
بَنِي أَسَدٍ أَنْ تُحْدَفَ أَلْفُهَا وَأَنْ تُضَمَّ هَاؤُهَا إِتْبَاعًا، وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ ﴿ أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (٦)،
﴿ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ ﴾ (٧)، ﴿ يَتَأَيُّهُ السَّاحِرُ ﴾ (٨) بِضَمِّ الْهَاءِ فِي الْوَصْلِ، وَالرَّابِعُ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى فِي
الْقِسْمِ عِنْدَ حَذْفِ الْحَرْفِ، يُقَالُ: (هَا اللَّهُ) بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ وَوَصْلِهَا، وَكِلَاهِمَا مَعَ إِثْبَاتِ أَلْفِ
(هَا) وَحَذْفِهَا.

(١) أهمله السيوطي.

(٢) الحاقفة/ ١٩ . (٣) الشمس/ ٨ . (٤) آل عمران/ ١١٩ . (٥) آل عمران/ ٦٦ .

(٦) النور/ ٣١ . (٧) الرحمن/ ٣١ . (٨) الزخرف/ ٤٩ .

(هل):

حرفٌ موضوعٌ لطلب التصديق الإيجابي دون التصور ودون التصديق السلبي، فيمتنع نحو (هل زيدًا ضربت؟)؛ لأنَّ تقديم الاسم يُشعر بحصول التصديق بنفس النسبة، ونحو (هل زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو؟) إذا أريد بـ(أم) المتصلة، و(هل لم يقم زيد؟)، ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق (أم) المنقطعة، وعكسهما (أم) المتصلة وجميع أسماء الاستفهام؛ فإنَّهنَّ لطلب التصور لا غير، وأعمُّ من الجميع الهمزة؛ فإنَّها مشتركة بين الطرفين.

وتفترق (هل) من الهمزة من عشرة أوجه:

أحدها اختصاصها بالتصديق.

والثاني اختصاصها بالإيجاب، تقول: (هل زيدٌ قائمٌ؟)، ويمتنع (هل لم يقم؟)، بخلاف الهمزة نحو ﴿الْمَرْشَرَحُ﴾^(١)، ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ﴾^(٢)، ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾^(٣)، وقال [من البسيط]:

أَلَا طِعَانَ أَلَا فِرْسَانَ عَادِيَةً^(٤)

والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال، نحو (هل تسافر؟)، بخلاف الهمزة نحو (أتظنُّه قائمًا؟)، وأمَّا قول ابن سيده في شرح الجمل: "لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلاً" فسهو، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾^(٥)، وقال زهير [من الطويل]:

فَمَنْ مُبْلِغُ الْأَحْلَافِ عَنِّي رِسَالَةً وَذُبْيَانُ هَلْ أَفْسَمْتُمْ كُلَّ مُقْسَمٍ^(٦)

والرابع والخامس والسادس أنَّها لا تدخل على الشرط، ولا على (إن)، ولا على اسم بعده فعلٌ في الاختيار، بخلاف الهمزة، بدليل ﴿أَفَلَيْنَ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾^(٧)، ﴿إِنِ ذُكِّرْتُم بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾^(٨)، ﴿أَأَنْتَ أَتَى يَؤُسُفُ﴾^(٩)، ﴿أَبْتَرْنَا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾^(١٠).

والسابع والثامن أنَّها تقع بعد العاطف لا قبله، وبعد (أم) نحو ﴿فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْفَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(١١)، وفي الحديث "وهل ترك لنا عقيل من رباع"، وقال [من الخفيف]:

٥١٨- لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لُمْ هَلْ آتَيْنَهُمْ أَوْ يَحُولُنْ دُونَ ذَلِكَ حِمَامٌ^(١٢)

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾^(١٣).

(١) الشرح/١. (٢) آل عمران/١٢٤. (٣) الزمر/٣٦.

(٤) تقدم برقم ٩٥ ص ٦٠. (٥) الأعراف/٤٤.

(٦) أهمله السيوطي.

(٧) الأنبياء/٣٤. (٨) يس/١٩. (٩) يوسف/٩٠. (١٠) القمر/٢٤. (١١) الأحقاف/٣٥.

(١٢) هو للكميث بن معروف، والحمام: الموت، و(أم) في البيت منقطعة؛ لأنها مسبوقه بغير الهمزة، ويجوز أن تكون متصلة بمعنى (أي الأمرين كائن)، على سبيل التقدير لحصول العلم بكون أحدهما، والبيت استشهد به ابن أم قاسم على التأكيد اللفظي بتكرار (هل) مع الفصل بينهما بحرف (ثم) [٢/٧٧١].

(١٣) الرعد/١٦.

التاسع أنه يُراد بالاستفهام بها التّفي، ولذلك دخلت على الخبر بعدها (إلا) في نحو ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾^(١)، والباء في قوله [من الطويل]:

٥١٩ - أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَّذِيذٍ بِدَائِمٍ؟^(٢)

وصحّ العطف في قوله [من الطويل]:

٥٢٠ - وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ^(٣)

إِذْ لَا يُعْطَفُ الْإِنْشَاءُ عَلَى الْخَبَرِ.

فإن قلت: قد مرّ لك في صدر الكتاب أنّ الهمزة تأتي لمثل ذلك، مثل ﴿ أَفَأَصْفَكَمُ رَبُّكُمْ بِالْبَيِّنِ ﴾^(٤)، ألا ترى أنّ الواقع أنّه سبحانه لم يُصِفْهم بذلك؟ قلت: إنّما مرّ أنّها للإنكار على مدعي ذلك، ويلزم من ذلك الانتفاء، لا أنّها للتّفي ابتداءً، ولهذا لا يجوز (أقام إلا زيد؟) كما يجوز (هل قام إلا زيد؟)، ﴿ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلْغُ الْمُبِينُ ﴾^(٥)، ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ ﴾^(٦)، وقد يكون الإنكار مقتضياً لوقوع الفعل على العكس من هذا، وذلك إذا كان بمعنى (ما كان ينبغي لك أن تفعل)، نحو (أتضرب زيداً وهو أخوك؟).

ويتلخّص أنّ الإنكار على ثلاثة أوجه:

إنكارٌ على من ادّعى وقوع الشّيء، ويلزم من هذا التّفي.

وإنكارٌ على من أوقع الشّيء، ويختصّان بالهمزة.

وإنكارٌ لوقوع الشّيء، وهذا هو معنى التّفي، وهو الذي تفرد به (هل) عن الهمزة.

والعاشر أنّها تأتي بمعنى (قد)، وذلك مع الفعل، وبذلك فسّر قوله تعالى: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مَنَ الدَّهْرِ ﴾^(٧) جماعةً منهم ابن عباس رضي الله عنهما والكسائي والفرّاء والمبرد، قال في مقتضبه: (هل) للاستفهام، نحو (هل جاء زيد؟)، وقد تكون بمنزلة (قد) نحو قوله جل اسمه: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُ عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾^(٧). اهـ

وبالغ الزّخشي فزعم أنّها أبداً بمعنى (قد)، وأنّ الاستفهام إنّما هو مستفادٌ من همزة مقدّرة معها، ونقله في المفصل عن سيبويه فقال: وعند سيبويه أنّ (هل) بمعنى (قد)، إلا أنّهم تركوا الألف قبلها؛ لأنّها لا تقع إلا في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها في قوله [من البسيط]:

(١) الرحمن/ ٦٠.

(٢) هو للفرزدق يهجو جريراً، وصدّره: **يقول إذا اقلول عليها وأقردت، أقردت**: سكنت، وفي البيت شاهد على زيادة الباء في خبر المبتدأ الذي دخلت عليه (هل) لشبهها بالتّفي، وعلى ذلك أورده ابن مالك [٧٧٢/٢].

(٣) هو من معلقة امرئ القيس بن حجر المشهورة [٧٧٢/٢].

(٤) الإسراء/ ٤٠. (٥) النحل/ ٣٥. (٦) الزخرف/ ٦٦. (٧) الإنسان/ ١.

٥٢١- سائل فوارسَ يربوعَ بِشِدَّتِنَا أَهْلَ رَأُونَا بِسَفْحِ القَاعِ ذِي الأَكْمِ؟^(١)

اهـ ، ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل ك(قد)، وثبت في كتاب سيبويه رحمه الله ما نقله عنه، ذكره في باب (أم) المتصلة، ولكن فيه أيضاً ما قد يخالفه؛ فإنه قال في (باب عدة ما يكون عليه الكلم) ما نصه "و(هل)، وهي للاستفهام"، ولم يزد على ذلك، وقال الزمخشري في كشافه: ﴿ هَلْ أَتَى ﴾ أي (قد أتى)، على معنى التّقرير والتّقريب جميعاً، أي: أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزّمان الطّويل الممتدّ لم يكن فيه شيئاً مذكوراً، بل شيئاً منسياً، نطفة في الأصلاب، والمراد بالإنسان الجنس، بدليل ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ ﴾^(٢) . اهـ

وفسرّها غيره ب(قد) خاصّة، ولم يحملوا (قد) على معنى التّقريب، بل على معنى التّحقيق، وقال بعضهم: معناها التّوقُّع، وكأنّه قيل لقوم يتوقّعون الخبر عمّا أتى على الإنسان، وهو آدم عليه الصّلاة والسّلام، قال: والحين: زمن كونه طيناً، وفي تسهيل ابن مالك أنّه يتعيّن مرادفة (هل) ل(قد) إذا دخلت عليها همزة، يعني كما في البيت، ومفهومه أنّها لا تتعيّن لذلك إذا لم تدخل عليها، بل قد تأتي لذلك - كما في الآية - وقد لا تأتي له. وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا أنّ (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلاً، وهذا هو الصّواب عندي؛ إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور:

أحدها تفسير ابن عبّاس رضي الله عنهما، ولعلّه إنّما أراد أنّ الاستفهام في الآية للتّقرير وليس باستفهام حقيقيّ، وقد صرح بذلك جماعة من المفسّرين فقال بعضهم: (هل) هنا للاستفهام التّقرير، والمقرّر به من أنكر البعث، وقد علم أنّهم يقولون: (نعم، قد مضى دهرٌ طويلٌ لا إنسان فيه)، فيقال لهم: (فألذي أحدث النّاس بعد أن لم يكونوا كيف يمتنع عليه إحيائهم بعد موتهم؟)، وهو معنى قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴾^(٣)، أي فهلاً تذكرون فتعلمون أنّه من أنشأ شيئاً بعد أن لم يكن قادراً على إعادته بعد عدمه؟ انتهى.

وقال آخر مثل ذلك، إلا أنّه فسّر الحين بزمن التّصوير في الرّحم فقال: المعنى (ألم يأت على النّاس حين من الدّهر كانوا فيه نطفاً ثم علقاً ثم مضعاً إلى أن صاروا شيئاً مذكوراً)، وكذا قال الرّجّاج، إلا أنّه حمل الإنسان على آدم عليه الصّلاة والسّلام فقال: المعنى: ألم يأت على الإنسان حين من الدّهر كان فيه تراباً وطيناً إلى أن نفخ فيه الرّوح؟ اهـ

وقال بعضهم: لا تكون (هل) للاستفهام التّقرير، وإنّما ذلك من خصائص همزة، وليس كما قال، وذكر جماعة من النّحويّين أنّ (هل) تكون بمنزلة (إن) في إفادة التّوكيد والتّحقيق،

(١) هو من قصيدة لزيد الخليل، ويروى (فهل) [٧٧٢/٢]. (٢) الإنسان/٢. (٣) الواقعة/٦٢.

وحملوا على ذلك ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾^(١)، وقدروه جواباً للقسم، وهو بعيد.
والدليل الثاني قول سيويه الذي شافه العرب وفهم مقاصدهم، وقد مضى أن سيويه لم يقل ذلك.

والثالث دخول الهمزة عليها في البيت، والحرف لا يدخل على مثله في المعنى، وقد رأيت عن السيرافي أن الرواية الصحيحة (أم هل)، و(أم) هذه متقطعة بمعنى (بل)، فلا دليل، وبتقدير ثبوت تلك الرواية فاليبت شاداً، فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد، كقوله [من الوافر]:

ولا لئما بهم أبداً دواءً^(٢)

بل الذي في ذلك البيت أسهل؛ لاختلاف اللفظين وكون أحدهما على حرفين، فهو كقوله [من الطويل]:

٥٢٢- فأصبح لا يسألته عن بما به أصعد في علو الهوى أم تصوبا^(٣)

(هـ):

وفروعه، تكون أسماء، وهو الغالب، وأحرفاً في نحو (زيد هو الفاضل) إذا أعرب فصلاً وقلنا لا موضع له من الإعراب، وقيل: هي مع القول بذلك أسماء، كما قال الأخفش في نحو (صه) و(نزال): "أسماء لا محل لها"، وكما في الألف واللام في نحو (الضارب) إذا قدرناهما اسماً.

حرف الواو

الواو المفردة:

انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى خمسة عشر:

الأول: العاطفة، ومعناها مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبه، نحو ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَبَ السَّفِينَةَ ﴾^(٤)، وعلى سابقه نحو ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴾^(٥)، وعلى لاحقته نحو ﴿ كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾^(٦)، وقد اجتمع هذان في ﴿ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ ﴾^(٧)، فعلى هذا إذا قيل: (قام زيد وعمرو) احتمل ثلاثة معان، قال ابن مالك: "وكونها للمعية راجح، وللترتيب كثير، ولعكسه قليل" اهـ، ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب أو تراخ، نحو ﴿ إِنَّا رَأَوُوهُ إِلَيْكَ وَجَاعَلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(٨)؛

(١) الفجر/ ٥. (٢) هو الشاهد رقم ٢٧٨ المتقدم ص ١٥٣، ١٥٤.

(٣) قال العيني: لم يسم قائله، والبيت استشهد به على تأكيد (عن) بالباء تأكيداً لفظياً؛ لأنهما يستعملان في معنى واحد فيقال: سألت به وسألت عنه [٧٧٤/٢].

(٤) العنكبوت/ ١٥. (٥) الحديد/ ٢٦. (٦) الشورى/ ٣. (٧) الأحزاب/ ٧. (٨) القصص/ ٧.

فإنَّ الرَّدَّ بُعِيدٌ إِلقائه في اليمِّ والإرسال على رأس أربعين سنة، وقول بعضهم إنَّ معناها الجمع المطلق غير سديد؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنَّما هي للجمع لا بقيد، وقول السيرافي إنَّ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ أَجْمَعُوا على أنَّها لا تفيد التَّرتيب مردودٌ، بل قال بإفادتها إيَّاه قطرب والرَّبِيعي والفراء وثعلب وأبو عمر الزَّاهد وهشام والشَّافعي، ونقل الإمام في البرهان عن بعض الحنفيَّة أنَّها للمعيَّة.

وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكماً:

أحدها: احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة.

والثاني: اقترانها بـ(إمَّا) نحو ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾^(١).

والثالث: اقترانها بـ(لا) إن سُبقت بنفي ولم تقصد المعية، نحو (ما قام زيدٌ ولا عمرو)، ولتفيد أنَّ الفعل منفيٌّ عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق، ومنه ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ﴾^(٢)، والعطف حينئذٍ من عطف الجمل عند بعضهم على إضمار العامل، والمشهور أنَّه من عطف المفردات، وإذا فُقد أحد الشَّرطين امتنع دخولها، فلا يجوز نحو (قام زيدٌ ولا عمرو)، وإنَّما جاز ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٣) لأنَّ في ﴿غَيْرِ﴾ معنى النَّفي، وإنَّما جاز قوله [من البسيط]:

فَاذْهَبْ فَأَيُّ فِتْيٍ فِي النَّاسِ أَحْرَزَهُ مِنْ حَتْفِهِ ظَلَمٌ دُعِجٌ وَلَا حِيلٌ^(٤)

لأنَّ المعنى (لا فتى أحرزه)، مثل ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾^(٥).

ولا يجوز (ما اختصم زيدٌ ولا عمرو)؛ لأنَّه للمعيَّة لا غير، وأمَّا ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ. وَلَا الظُّلْمَتُ وَلَا النُّورُ. وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُّ. وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾^(٦)، فد(لا) الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس.

والرابع: اقترانها بـ(لكن) نحو ﴿وَلَيْكِن رَسُولَ اللَّهِ﴾^(٧).

والخامس: عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الرِّبْط كـ(مررت برجل قائم زيد وأخوه)، ونحو (زيدٌ قائمٌ عمرو وغلَّامه)، وقولك في باب الاشتغال: (زيداً ضربت عمراً وأخاه).

والسادس: عطف العقد على النَّيفِ نحو (أحد وعشرون).

والسابع: عطف الصِّفَاتِ المَفْرَقَةِ مع اجتماع منوعتها كقوله [من الوافر]:

(١) الإنسان/٣. (٢) سبأ/٣٧. (٣) الفاتحة/٧.

(٤) أهمله السيوطي

(٥) الأحقاف/٣٥. (٦) فاطر/١٩-٢٢. (٧) الأحزاب/٤٠.

٥٢٣- بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٌ حَزِينٌ عَلَى رُبْعَيْنِ: مَسْلُوبٌ وَبِالٍ^(١)
وَالثَّامِنِ: عَطْفٌ مَا حَقَّهُ التَّنْبِيَةُ أَوْ الْجَمْعُ نُحُو قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ [مِنَ الْكَامِلِ]:

٥٢٤- إِنَّ الرَّرْزِيَّةَ لَا رَزِيَّةَ مِثْلَهَا فَقْدَانٌ مِثْلُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ^(٢)

وقول أبي نواس [من الطويل]:

أَقْمَنَّا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحُلِ خَامِسٌ^(٣)

وهذا البيت يتساءل عنه أهل الأدب فيقولون: كم أقاموا؟ والجواب ثمانية؛ لأنَّ (يومًا) الأخير رابع، وقد وُصِفَ بأنَّ يوم التَّرْحُلِ خامسٌ له، وحيثنذ فيكون يوم التَّرْحُلِ هو الثَّامِنِ بالنسبة إلى أول يوم.

التاسع: عطف ما لا يُستغنى عنه، ك(اختصم زيد وعمرو)، و(اشترك زيد وعمرو)، وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب، ومن ذلك (جلست بين زيد وعمرو)، ولهذا كان الأصمعيُّ يقول: الصَّوَابُ [من الطويل]:

..... بَيْنَ الدُّخُولِ وَحَوْمِلٍ^(٤)

لا (فحومل)، وأجيبَ بأنَّ التَّقْدِيرَ (بين نواحي الدخول)، فهو كقولك: (جلست بين الزيدين فالعمرين)، أو بأنَّ الدخول مشتمل على أماكن. وتشاركها في هذا الحكم (أم) المتصلة في نحو (سواءً عليّ أقيمت أم قعدت)؛ فإنَّها عاطفة ما لا يستغنى عنه.

والعاشر والحادي عشر: عطف العامِّ على الخاصِّ وبالعكس، فالأول نحو ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾^(٥)، والثاني نحو ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَقَهُمْ وَمِنكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾^(٦) الآية.

ويشاركها في هذا الحكم الأخير (حتّى)، ك(مات النَّاسُ حتّى الأنبياء)، و(قدم الحاجُّ حتّى المشاة)؛ فإنَّها عاطفةٌ خاصًّا على عامٍّ. **والثاني عشر:** عطف عاملٍ حُذِفَ وبقي معموله على عاملٍ آخر مذكورٍ يجمعهما معنى واحد، كقوله [من الوافر]:

٥٢٥- وَرَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا^(٧)

(١) هو لابن ميادة، والبالِي: الذي ذهب آثاره، ومسلوبٌ وبالٍ: بدل من (ربيعين) [٧٧٤/٢].
(٢) للفرزدق [٧٧٥/٢]. (٣) أهمله السيوطي لتأخر أبي نواس. (٤) تقدم برقم ٢٤٥ ص ١٣٧.
(٥) نوح/٢٨. (٦) الأحزاب/٧.
(٧) هذا من قصيدة للراعي، وصدرة: وهزة نسوة من حي صدق، وقيل: صدره: إذا ما الغايات برزن يوماً، وزججن: يقال: زججت المرأة حاجبها: دققت وطولته [٧٧٥/٢].

أي (وكحلن العيون)، والجامع بينهما التحسين، ولولا هذا التقييد لوردَ (اشتريته بدرهم فصاعداً)؛ إذ التقدير (فذهب الثمن صاعداً).

والثالث عشر: عطف الشيء على مرادفه، نحو ﴿ إِنَّمَا أَشْكُوا بِنِّي وَحَزَنِي إِلَى اللَّهِ ﴾^(١)، ونحو ﴿ أُولَئِكَ عَلِيمٌ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾^(٢)، ونحو ﴿ عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ﴾^(٣)، وقوله عليه الصلاة والسلام: "ليلمي منكم ذوو الأحلام والنهي"، وقول الشاعر [من الوافر]:
٥٢٦ - وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينَا^(٤)

وزعم بعضهم أن الرواية (كذباً مبيناً)، فلا عطف ولا تأكيد، ولك أن تقدّر (الأحلام) في الحديث جمع (حلم) بضمّتين، فالمعنى (ليلمي البالغون العقلاء)، وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتي في (أو)، وأنّ منه ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ حَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾^(٥).

والرابع عشر: عطف المقدم على متبوعه للضرورة، كقوله [من الوافر]:
٥٢٧ - أَلَا يَا نَخْلَةَ مِّنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ^(٦)

والخامس عشر: عطف المخفوض على الجوار، كقوله تعالى: ﴿ وَأَمْسَحُوا بُرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾^(٧) فيمن خفض الأرجل، وفيه بحث سيأتي.

تنبيه:

زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع، وذلك على أوجه:
أحدها أن تستعمل بمعنى (أو)، وذلك على ثلاثة أقسام: أحدها أن تكون بمعناها في التقسيم، كقولك: (الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ)، وقوله [من الطويل]:
..... كما النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ^(٨)

وممن ذكر ذلك ابن مالك في التُّحفة، والصَّواب أنَّها في ذلك على معناها الأصلي؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدُّخول تحت الجنس، ولو كانت (أو) هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو، والثاني أن تكون بمعناها في الإباحة، قاله الزمخشري، وزعم أنه يُقال: (جالس الحسن وابن سيرين) أي أحدهما، وأنه لهذا قيل: ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾^(٩) بعد ذكر (ثلاثة) و(سبعة) لئلا يتوهم إرادة الإباحة، والمعروف من كلام التَّحويين أنه لو قيل:

(١) يوسف/٨٦. (٢) البقرة/١٥٧. (٣) طه/١٠٧.

(٤) قال محمد بن سلام الجمحي: هو لعدي بن زيد، قال: وفي قافيته الإسناد، وقال المفضل في روايته: (كذباً مبيناً) فراراً من الإسناد، والرواية هي الأولى. انتهى [٧٧٦/٢]. (٥) النساء/١١٢.

(٦) قال البطلوسي: لا أعلم قائله، قال: ونسبه قوم للأحوص، وذات عرق: موضع بالحجاز، والنخلة هنا: كناية عن المرأة [٧٧٧/٢].

(٧) المائة/٦. (٨) تقدم برقم ٩٠ ص ٥٧، وتكرر ص ١٥٠، ٢٥٦. (٩) البقرة/١٩٦.

(جالس الحسن وابن سيرين) كان أمراً بمجالسة كل منهما، وجعلوا ذلك فرقاً بين العطف بالواو والعطف بـ(أو)، والثالث أن تكون بمعناها في التخيير، قاله بعضهم في قوله [من الطويل]:

٥٢٨- وَقَالُوا نَأَتْ فَاخْتَرُ لَهَا الصَّبْرَ وَالْبُكَاءَ فَقُلْتُ الْبُكَاءَ أَشْفَى إِذَنْ لِعَلِيلِي ^(١)

قال: معناه (أو البكاء)؛ إذ لا يجتمع مع الصبر، ونقول: يحتمل أن الأصل (فاختر من الصبر والبكاء)، أي أحدهما، ثم حذف (من) كما في ﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ ^(٢)، ويؤيده أن أبا علي القالي رواه بـ(من)، وقال الشاطبي رحمه الله في باب البسمة:
..... وصل وأسكنا

فقال شارحو كلامه: المراد التخيير، ثم قال محققوهم: ليس ذلك من قبل الواو، بل من جهة أن المعنى (وصل إن شئت واسكُنْ إن شئت)، وقال أبو شامة: وزعم بعضهم أن الواو تأتي للتخيير مجازاً.

والثاني أن تكون بمعنى باء الجر، كقولهم: (أنت أعلم ومالك)، (بعت الشاة شاةً ودرهماً)، قاله جماعة، وهو ظاهر.

والثالث أن تكون بمعنى لام التعليل، قاله الخارزنجي، وحمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى: ﴿ أَوْ يُوبِقَهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ . وَيَعْلَمَ الَّذِينَ ﴾ ^(٣)، ﴿ أَمَّ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ ^(٤)، ﴿ يَلِيَّتِنَا نُرَدُّ وَلَا نُكْذِبُ بِغَايَتِ رَبِّنَا وَنُكُونَ ﴾ ^(٥)، والصواب أن الواو فيهن للمعية كما سيأتي.

والثاني والثالث من أقسام الواو واوان يرتفع ما بعدهما:

إحدهما واو الاستئناف، نحو ﴿ لِنَبِيْنٍ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾ ^(٦)، ونحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فيمن رفع، ونحو ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ ^(٧) فيمن رفع أيضاً، ونحو ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ﴾ ^(٨)؛ إذ لو كانت واو العطف لانتصب ﴿ نُقَرُّ ﴾، ولانتصب أو انجزم (تشرب)، ولجزم ﴿ يَذَرُ ﴾ كما قرأ الآخرون، وللزم عطف الخبر على الأمر، وقال الشاعر [من الطويل]:

٥٢٩- عَلَى الْحَكْمِ الْمَأْتِيِّ يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَلَّا يَجُورَ وَيَقْصِدُ ^(٩)

(١) لكثير عزة [٥٨١/٢].

(٢) الأعراف/١٥٥ . (٣) الشورى/٣٤-٣٥ . (٤) آل عمران/١٤٢ . (٥) الأنعام/٢٧ .

(٦) الحج/٥ . (٧) الأعراف/١٨٦ . (٨) البقرة/٢٨٢ .

(٩) أورده السيوطي بلا تعليق [٧٧٨/٢].

وهذا متعيّن للاستئناف؛ لأنّ العطف يجعله شريكاً في النفي فيلزم التناقض، وكذلك قولهم: (دعني ولا أعود)؛ لأنّه لو نصب كان المعنى (ليجتمع تركك لعقوبتي وتركي لما تنهاني عنه)، وهذا باطل؛ لأنّ طلبه لترك العقوبة إنّما هو في الحال، فإذا تقيّد ترك المنهيّ عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدّب، ولو جزم فأماً بالعطف ولم يتقدّم جازم أو بـ(لا) على أن تقدّر ناهية، ويردّه أنّ المقتضي لترك التّأديب إنّما هو الخبر عن نفي العود، لا نهيه نفسه عن العود؛ إذ لا تناقض بين النهي عن العود وبين العود، بخلاف العود والإخبار بعده، ويوضّحه أنّك تقول: (أنا أنهاء وهو يفعل) ولا تقول: (أنا لا أفعل وأنا أفعل) معاً.

والثّانية واو الحال الدّاخلية على الجملة الاسميّة، نحو (جاء زيدٌ والشّمس طالعة)، وتُسمّى واو الابتداء، ويقدرها سيبويه والأقدمون بـ(إذ)، ولا يريدون أنّها بمعناها؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنّها وما بعدها قيدٌ للفعل السّابق كما أنّ (إذ) كذلك، ولم يقدرها بـ(إذا) لأنّها لا تدخل على الجمل الاسميّة، وهم أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾^(١) فقال: الواو للحال، وقيل: بمعنى (إذ)، وسبقه إلى ذلك مكّي، وزاد عليه فقال: "الواو للابتداء، وقيل: للحال، وقيل: بمعنى (إذ)". اهـ، والثّلاثة بمعنى واحد، فإن أراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء.

ومن أمثلتها داخلةً على الجملة الفعلية قوله [من الطويل]:

٥٣٠ - بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيْمُوا سِيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ^(٢)

ولو قدرت للعطف لا تقلب المدح ذمّاً.

وإذا سُبقت بجملة حالية احتملت عند من يميز تعدد الحال العاطفة والابتدائية، نحو ﴿أَهْبَطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾^(٣).

الرابع والخامس واوان يتنصب ما بعدهما، وهما:

واو المفعول معه، كـ(سرت والنيل)، وليس النصب بها، خلافاً للجرجانيّ، ولم يأت في التّنزيل يقيّن، فأما قوله تعالى: ﴿فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(٤) في قراءة السبعة ﴿فَاجْمِعُوا﴾ بقطع الهمزة و﴿شُرَكَاءَكُمْ﴾ بالنصب فتحتمل الواو فيه ذلك وأن تكون عاطفة مفرداً على مفرد بتقدير مضاف، أي (وأمر شركائكم)، أو جملةً على جملة بتقدير فعل، أي (واجمعوا شركاءكم) بوصل الهمزة، وموجب التّقدير في الوجهين أنّ (أجمع) لا يتعلّق بالدّوات، بل بالمعاني،

(١) آل عمران/ ١٥٤.

(٢) هو للفرزدق، أي لم يغمدوا سيوفهم إلا وقد كثرت القتلى بها حين سلّت [٧٧٨/٢].

(٣) الأعراف/ ٢٤. (٤) يونس/ ٧١.

كقولك: (أجمعوا على قول كذا)، بخلاف (جمع) فإنه مشترك، بدليل ﴿ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ﴾^(١)،
﴿ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ﴾^(٢)، ويقرأ ﴿ فَاجْمَعُوا ﴾ بالوصل فلا إشكال، ويقرأ برفع
الشركاء عطفًا على الواو للفصل بالمفعول.

والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول، فالأول كقوله
[من الوافر]:

وَلَيْسُ عِبَاءٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَيْسِ الشُّفُوفِ^(٣)
والثاني شرطه أن يتقدم الواو نفي أو طلب، وسَمَى الكوفيين هذه الواو (واو الصِّرف)،
وليس النصب بها، خلافًا لهم، ومثالها ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ
الضَّالِّينَ ﴾^(٤)، وقوله [من الكامل]:

٥٣١- لَا تَنْتَهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ

والحق أن هذه واو العطف كما سيأتي.

السادس والسابع واوان ينجر ما بعدهما:

إحداهما واو القسم، ولا تدخل إلا على مظهر، ولا تتعلق إلا بمحذوف، نحو ﴿ وَالْقُرْآنَ
الْحَكِيمَ ﴾^(٦)، فإن تلتها واو أخرى نحو ﴿ وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ ﴾^(٧) فالتالية واو العطف، وإلا
لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب.

الثانية واو (رُبَّ)، كقوله [من الطويل]:

٥٣٢- وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

ولا تدخل إلا على مُنْكَرٍ، ولا تتعلق إلا بمؤخر، والصحيح أنها واو العطف، وأن الجرَّ
ب(رُبَّ) محذوفة، خلافًا للكوفيين والمبرد، وحجتهم افتتاح القصائد بها، كقول رؤبة [من الرجز]:
وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ^(٩)

وأجيبَ بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم، ويوضح كونها عاطفة أن واو
العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم، قال [من الطويل]:

٥٣٣- وَوَاللَّهِ لَوْلَا تَمَرُهُ مَا حَبَّبْتُهُ

(١) طه/ ٦٠. (٢) الهمزة/ ٢. (٣) تقدم برقم ٣٩٠ ص ٢٢٠، وتكرر ص ٢٣٣. (٤) آل عمران/ ١٤٢.
(٥) المشهور أن هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي، وقد وقع في قصيدة للمتوكل بن عبد الله الليثي فعزاه بعضهم
إليه، فيما أن يكون من توارد الخواطر، أو سرقة منه؛ فإنه متأخر عنه، كان في عهد يزيد بن معاوية [٧٧٩/٢].
(٦) يس/ ٢. (٧) التين/ ١. (٨) هو من معلقة امرئ القيس [٧٨٢/٢]. (٩) تقدم ص ٢٧٨.
(١٠) تمامه: وكان أدنى من عبيد ومشرق، ورواه المبرد: وكان عياض منه أدنى ومشرق، قال السخاوي: أنشده ابن
الأعرابي بلفظ: (وأقسم لولا غيره) [٧٨٠/٢].

والتَّامَنَ وَاوَّ دَخُولَهَا كَخُرُوجِهَا، وَهِيَ الزَّائِدَةُ، أَثْبَتَهَا الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ وَجَمَاعَةٌ، وَحَمَلَ عَلَى ذَلِكَ ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾^(١)، بِدَلِيلِ الْآيَةِ الْآخَرَى، وَقِيلَ: هِيَ عَاطِفَةٌ، وَالزَّائِدَةُ الْوَاوُ فِي ﴿ وَقَالَ هُمَّ حَزَنَتْهَا ﴾^(١)، وَقِيلَ: هُمَا عَاطِفَتَانِ، وَالْجَوَابُ مَحذُوفٌ، أَي كَانَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ، وَكَذَا الْبَحْثُ فِي ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهِ لِلْجَبِينِ . وَنَدَيْنَهُ ﴾^(٢) الْأُولَى أَوِ الثَّانِيَةَ زَائِدَةٌ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، أَوْ هُمَا عَاطِفَتَانِ وَالْجَوَابُ مَحذُوفٌ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي، وَالزِّيَادَةُ ظَاهِرَةٌ فِي قَوْلِهِ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

٥٣٤- فما بال من أسعى لأجبر عظمه حفاظاً وينوي من سفاهته كسري^(٣)

وقوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي الْمَجَالِسِ كُلِّهَا فَإِذَا أَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي^(٤)

وَالثَّاسِعُ وَاوِ الثَّمَانِيَةَ، ذَكَرَهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَدْبَاءِ كَالْحَرِيرِيِّ، وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ الضَّعْفَاءُ كَابْنِ خَالَوِيهِ، وَمِنَ الْمَفْسَّرِينَ كَالثَّعَلِيِّ، وَزَعَمُوا أَنَّ الْعَرَبَ إِذَا عَدُّوا قَالُوا: (سِتَّةٌ، سَبْعَةٌ، وَثَمَانِيَةٌ) إِذَا نَأَى بَأَنَّ السَّبْعَةَ عَدَدٌ تَامٌّ وَأَنَّ مَا بَعْدَهَا عَدَدٌ مُسْتَأْنَفٌ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِآيَاتٍ، إِحْدَاهَا: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾^(٥) إِلَى قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾^(٥)، وَقِيلَ: هِيَ فِي ذَلِكَ لِعَطْفِ جَمَلَةٍ عَلَى جَمَلَةٍ، إِذِ التَّقْدِيرُ (هُمُ سَبْعَةٌ)، ثُمَّ قِيلَ: الْجَمِيعُ كَلَامُهُمْ، وَقِيلَ: الْعَطْفُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْمَعْنَى (نَعَمْ هُمْ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ)، وَإِنَّ هَذَا تَصْدِيقٌ لِهَذِهِ الْمَقَالَةِ كَمَا أَنَّ ﴿ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ﴾^(٥) تَكْذِيبٌ لِنَتِ الْبِقَالَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "حِينَ جَاءَتِ الْوَاوُ انْقَطَعَتِ الْعِدَّةُ، أَي لَمْ تَبْقَ عِدَّةٌ عَادٌ يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا".

فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا كَانَ الْمُرَادُ التَّصْدِيقَ فَمَا وَجْهٌ مَجِيءٌ ﴿ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾^(٥) ؟

قُلْتَ: وَجْهُ الْجَمَلَةِ الْأُولَى تَوْكِيدُ صِحَّةِ التَّصْدِيقِ بِإِثْبَاتِ عِلْمِ الْمَصْدُوقِ، وَوَجْهُ الثَّانِيَةِ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الْقَائِلِينَ تِلْكَ الْمَقَالَةَ الصَّادِقَةَ قَلِيلٌ، أَوْ أَنَّ الَّذِي قَالَهَا مِنْهُمْ عَنْ يَقِينٍ قَلِيلٌ، أَوْ لَمَّا كَانَ التَّصْدِيقُ فِي الْآيَةِ خَفِيًّا لَا يَسْتَخْرِجُهُ إِلَّا مِثْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ قِيلَ ذَلِكَ، وَلِهَذَا كَانَ يَقُولُ: "أَنَا مِنْ ذَلِكَ الْقَلِيلِ، هُمْ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ".

وقيل: هي واو الحال، وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم إشارة، أي (هؤلاء سبعة)؛ ليكون في

(١) الزمر/٧٣. (٢) الصافات/١٠٣، ١٠٤.

(٣) زعم ... أن هذا الشعر لابن الذئبة الثقفي، ثم رأيت في المؤلف والمختلف لأبي القاسم الأمدي نسبة ذلك إلى ولاة بن الحارث الجرمي، شاعر جاهلي [٢/٧٨١].

(٤) أهمله السيوطي.

(٥) الكهف/٢٢.

الكلام ما يعمل في الحال، ويرد ذلك أن حذف عامل الحال إذا كان معنوياً ممتنع، ولهذا ردوا على المبرّد قوله في بيت الفرزدق [من البسيط]:

..... وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشْرٌ^(١)

إنّ (مثلهم) حالٌ ناصبها خبرٌ محذوف، أي (وإذ ما في الوجود بشرٌ مماثلاً لهم).
الثانية آية الزمر؛ إذ قيل ﴿فُتِحَتْ﴾^(٢) في آية النار لأن أبوابها سبعة ﴿وَفُتِحَتْ﴾^(٣) في آية الجنة إذ أبوابها ثمانية، وأقول: لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها؛ إذ ليس فيها ذكر عدد البتّة، وإنّما فيها ذكر الأبواب، وهي جمع لا يدلُّ على عدد خاصّ، ثمّ الواو ليست داخلية عليه، بل هي جملةٌ هو فيها، وقد مرّ أنّ الواو في ﴿وَفُتِحَتْ﴾^(٣) مفعلةٌ عند قومٍ وعاطفةٌ عند آخرين، وقيل: هي واو الحال، أي جاؤوها مفتحةً أبوابها كما صرح بـ ﴿مُفْتَحَةً﴾^(٤) حالاً في ﴿جَنَّتِ عَدْنٌ مُفْتَحَةً هُمْ الْأَبْوَابُ﴾^(٤)، وهذا قول المبرّد والفراسي وجماعة، قيل: وإنّما فُتِحَتْ لهم قبل مجيئهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتّى تفتح لهم.

الثالثة ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٥)، فإنّه الوصف الثامن، والظاهر أنّ العطف في هذا الوصف بخصوصه إنّما كان من جهة أنّ الأمر والنهي من حيث هما أمرٌ ونهيٌ متقابلان، بخلاف بقية الصفات، أو لأنّ الأمر بالمعروف ناهٍ عن المنكر، وهو ترك المعروف، والنهي عن المنكر أمرٌ بالمعروف، فأشير إلى الاعتداد بكلٍّ من الوصفين وإنّه لا يُكتفى فيه بما يحصل في ضمن الآخر، وذهب أبو البقاء - على إمامته - في هذه الآية مذهب الضعفاء فقال: "إنّما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيداناً بأنّ السبعة عندهم عددٌ تامٌّ، ولذلك قالوا: سبعٌ في ثمانية، أي سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنّما دخلت الواو على ذلك لأنّ وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها".

الرابعة ﴿وَأَبْكَارًا﴾^(٦) في آية التحريم، ذكرها القاضي الفاضل، وتبجّح باستخراجها وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبي، والصواب أنّ هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيمٌ لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة، فلا يصح إسقاطها؛ إذ لا تجتمع الثبوبة والبقارة، وواو الثمانية عند القائل بها صالحةٌ للسقوط، وأمّا قول الثعلبي إنّ منها الواو في قوله تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾^(٧) فسهوٌ بين، وإنّما هذه واو العطف، وهي واجبة الذكر، ثمّ إنّ ﴿أَبْكَارًا﴾^(٨) صفةٌ تاسعةٌ لا ثامنة؛ إذ أول الصفات ﴿حَيْرًا مِّنْكَنَّ﴾^(٨) لا ﴿مُسَامِتًا﴾. فإنّ أجباً بأنّ ﴿مُسَامِتًا﴾ وما بعده تفصيلٌ لـ ﴿حَيْرًا مِّنْكَنَّ﴾ فلهذا لم تعد قسيمة لها قلنا: وكذلك ﴿تَبَيَّنَتْ وَأَبْكَارًا﴾^(٨) تفصيلٌ للصفات السابقة، فلا نعهدهما معهنّ.

(١) تقدم برقم ١١٢ ص ٧١. (٢) الزمر/ ٧١. (٣) الزمر/ ٧٣. (٤) سورة ص/ ٥٠.
(٥) التوبة/ ١١٢. (٦) التحريم/ ٥. (٧) الحاقة/ ٧. (٨) التحريم/ ٥.

والعاشر الواو الدَّاخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أنَّ أنصافه بها أمرٌ ثابت، وهذه الواو أثبتتها الرُّخشريُّ ومَن قلَّده، وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال نحو ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾^(١) الآية، ﴿ سَبَعَةٌ وَتَأْمِيهِمْ كَلْبُهُمْ ﴾^(٢)، ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾^(٣)، ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾^(٤)، والمسوِّغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية أمران: أحدهما خاصٌّ بها، وهو تقدم النَّفي، والثاني عامٌّ في بقية الآيات، وهو امتناع الوصفية؛ إذ الحال متى امتنع كونها صفةً جاز مجيئها من النكرة، ولهذا جاءت منها عند تقدُّمها عليها نحو (في الدَّار قائمًا رجلٌ)، وعند جمودها نحو (هذا خاتمٌ حديدًا)، و(مررت بماء قعدة رجل)، ومانع الوصفية في هذه الآية أمران: أحدهما خاصٌّ بها وهو اقتران الجملة بـ(إلا)؛ إذ لا يجوز التفرُّغ في الصِّفات، لا تقول: (ما مررت بأحدٍ إلا قائمٌ)، نصٌّ على ذلك أبو عليٍّ وغيره، والثاني عامٌّ في بقية الآيات وهو اقترانها بالواو.

والحادي عشر واو ضمير الذُّكور نحو (الرُّجال قاموا)، وهي اسم، وقال الأخفش والمازنيُّ: حرف، والفاعل مستتر، وقد تُستعمل لغير العقلاء إذا نُزِّلوا منزلتهم، نحو قوله تعالى: ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّمْلُ أَدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ ﴾^(٥)، وذلك لتوجيه الخطاب إليهم، وشذ قوله [من الطويل]:

٥٣٥- شَرِبْتُ بِهَا وَالذِّبْكَ يُدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ ذَنُوا فَتَصَوَّبُوا^(٦)

والَّذي جرَّاه على ذلك قوله: (بنو) لا (بنات)، والَّذي سوَّغ ذلك أنَّ ما فيه من تغيير نظم الواحد شبَّهه بجمع التَّكسير، فسهل مجيئه لغير العاقل، ولهذا جاز تأنيث فعله نحو ﴿ إِلَّا الَّذِي ءَامَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾^(٧) مع امتناع (قامت الزيدون).

الثاني عشر واو علامة المذكَّرين في لغة طيءٍ أو أزد شنوءة أو بلحارث، ومنه الحديث: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"، وقوله [من المتقارب]:

٥٣٦- يَلُومُونِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيَةِ لَأَهْلِي فَكَلَّمَهُمُ الْوَمَّ^(٨)

وهي عند سيبويه حرفٌ دالٌّ على الجماعة كما أنَّ التَّاء في (قالت) حرفٌ دالٌّ على التَّأنيث، وقيل: هي اسمٌ مرفوعٌ على الفاعلية، ثمَّ قيل إنَّ ما بعدها بدلٌ منها، وقيل: مبتدأ، والجملة

(١) البقرة/٢١٦. (٢) الكهف/٢٢. (٣) البقرة/٢٥٩. (٤) الحجر/٤. (٥) النمل/١٨.

(٦) هو للنايعة الجعدي، يدعو صباحه: أي في وقت صباحه، وقال ابن الدهان في الغرة: شذ قوله: (دنوا فتصوبوا)؛ لأنه أجرى بنو نعش مجرى من يعقل، وعزا البيت لجرير [٧٨٢/٢].

(٧) يونس/٩٠.

(٨) قال العيني: لم أقف على اسم قائله، وقوله: الوَمَّ: أفعل تفضيل من اللوم، ويروى: (فكلهم يعذل)، قلت: عزاه السخاوي في المفصل إلى أحيحة بن الجلاح [٧٨٣/٢].

خبرٌ مقدّم، وكذا الخلاف في نحو (قاما أخواك) و(قمن نسوتك)، وقد تُستعمل لغير العقلاء إذا نُزّلوا منزلتهم، قال أبو سعيد: نحو (أكلوني البراغيث)؛ إذ وُصفتُ بالأكل لا بالقرص، وهذا سهوٌ منه؛ فإنَّ الأكل من صفات الحيوانات عاقلةً وغير عاقلة، وقال ابن السّجري: عندي أنَّ الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم، كقوله [من الوافر]:

٥٣٧- أَكَلْتُ بَيْنَكَ أَكَلَ الضَّبِّ حَتَّى وَجَدْتُ مَرَارَةَ الْكَلَاءِ الْوَيْبِلِ^(١)

أي ظلمتهم، وشبه الأكل المعنوي بالحققي، والأحسن في (الضَّبِّ) في البيت ألا يكون في موضع نصب على حذف الفاعل، أي (مثل أَكَلِكِ الضَّبِّ)، بل في موضع رفع على حذف المفعول، أي (مثل أكل الضَّبِّ أولاده)؛ لأن ذلك أدخل في التّشبيه، وعلى هذا فيحتمل الأكل الثاني أن يكون معنويًا؛ لأنَّ الضَّبَّ ظالمٌ لأولاده بأكله إيّاهم، وفي المثل (أعقُ من ضب)، وقد حمل بعضهم على هذه اللّغة ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾^(٢)، ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٣)، وحملها على غيره هذه اللّغة أولى لضعفها.

وقد جوز في ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ أن يكون بدلاً من الواو في ﴿وَأَسْرُوا﴾، أو مبتدأً خبره إمّا ﴿وَأَسْرُوا﴾ أو قولٌ محذوفٌ عاملٌ في جملة الاستفهام، أي يقولون هل هذا، وأن يكون خبراً محذوف، أي (هم الذين)، أو فاعلاً بـ(أسروا) والواو علامة كما قدّمنا، أو بـ(يقول) محذوفاً، أو بدلاً من واو ﴿أَسْتَمِعُوهُ﴾^(٤)، وأن يكون منصوباً على البدل من مفعول ﴿يَأْتِيهِمْ﴾، أو على إضمار (أذم) أو (أعني)، وأن يكون مجروراً على البدل من (النّاس) في ﴿أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾^(٥)، أو من الهاء والميم في ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾^(٦)، فهذه أحد عشر وجهًا.

وأما الآية الأولى فإذا قدرّت الواوان فيها علامتين فالعاملان قد تنازعا الظاهر، فيجب حينئذٍ أن تقدّر في أحدهما ضميراً مستتراً راجعاً إليه، وهذا من غرائب العربيّة، أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين، ويجوز كون ﴿كَثِيرٌ﴾ مبتدأً وما قبله خبراً وكونه بدلاً من الواو الأولى، مثل (اللّهم صلّ عليه الرّؤوف الرّحيم)، فالواو الثّانية حينئذٍ عائدة على متقدّم رتبة، ولا يجوز العكس؛ لأنَّ الأولى حينئذٍ لا مفسّر لها.

ومنع أبو حيّان أن يُقال على هذه اللّغة: (جاءوني) من (جاءك)؛ لأنّها لم تُسمع إلاّ مع ما لفظه جمع، وأقول: إذا كان سبب دخولها بيان أنَّ الفاعل الآتي جمعٌ كان لحاقها هنا أولى؛ لأنَّ الجمعيّة خفيّة.

(١) لأرطاة بن سُهية، قال ابن السّجري: قوله: (أكل الضّب) معناه: أكل الضّب أولاده؛ لأنَّ الضّببات تأكل أولادها إلا القليل، فجعل تعديه على بنيه وظلمه لهم كأكل الضّب ولده مبالغة في وصفه بالبغي عليهم والظلم لهم [٧٨٣/٢].

(٢) المائدة/٧١. (٣) الأنبياء/٣. (٤) الأنبياء/٢. (٥) الأنبياء/١. (٦) الأنبياء/٣.

وقد أوجب الجميع علامة التأنيث في (قامت هند) كما أوجبوها في (قامت امرأة)، وأجازوها في (غلت القدر) و(انكسرت القوس) كما أجازوها في (طلعت الشمس) و(نفعت الموعظة).
وجوز الزمخشري في ﴿ لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾^(١) كون (من) فاعلاً والواو علامة.

وإذا قيل: (جاؤوا زيدٌ وعمروٌ وبكرٌ) لم يجوز عند ابن هشام أن يكون من هذه اللُّغة، وكذا تقول في (جاء زيدٌ وعمرو)، وقول غيره أولى؛ لما بيَّنا من أن المراد بيان المعنى، وقد ردَّ عليه بقوله [من الطويل]:

٥٣٨ - وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ^(٢)

وليس بشيء؛ لأنه إنما يمنع التَّخريج لا التَّركيب، ويجب القطع بامتناعها في نحو (قام زيدٌ أو عمرو)؛ لأنَّ القائم واحدٌ، بخلاف (قام أخواك أو غلامك)؛ لأنه اثنان، وكذلك تمتنع في (قام أخواك أو زيد)، وأمَّا قوله تعالى: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾^(٣)، فَمَنْ زعم أنه من ذلك فهو غلط، بل الألف ضمير الوالدين في ﴿ وَيَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾^(٤)، و﴿ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ بتقدير (يبلغه أحدهما أو كلاهما)، أو (أحدهما) بدل بعض وما بعده بإضمار فعل، ولا يكون معطوفاً؛ لأنَّ بدل الكل لا يُعطف على بدل البعض، لا تقول: (أعجبنى زيدٌ وجهه وأخوك) على أنَّ الأخ هو زيد؛ لأنَّك لا تعطف المبيِّن على المخصَّص. فإن قلت: (قام أخواك وزيد) جاز (قاموا) بالواو إن قدرته من عطف المفردات، و(قاما) بالألف إن قدرته من عطف الجمل، كما قال السُّهيلي في ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾^(٥): إنَّ التَّقدير (ولا يأخذه نوم).

والثالث عشر واو الإنكار، نحو (أرجلوه) بعد قول القائل: (قام الرجل)، والصواب ألا تُعدَّ هذه؛ لأنها إشباعٌ للحركة، بدليل (أرجلاه) في النَّصب و(أرجليه) في الجرِّ، ونظيرها الواو في (منو) في الحكاية، وفي (أنظور) من قوله [من البسيط]:

٥٣٩ - مِنْ حَوْثًا سَلَكُوا أَدْنُو فَاَنْظُورُ^(٦)

وواو القوافي، كقوله [من الوافر]:

٥٤٠ - سُقِيَتِ الْغَيْثَ أَيُّهَا الْخِيَامُ^(٧)

(١) مريم/٨٧.

(٢) صدره: **تولى قتال المارقين بنفسه**، لعبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام، أسلماه: خذلاه ولم ينصراه، **المبعد**: الرجل الأجنبي، **والحميم**: صاحب الذي يهتم بصاحبه [٢/٧٨٤].

(٣) الإسراء/٢٣. (٤) الإسراء/٢٣. (٥) البقرة/٢٥٥.

(٦) يريد: فأنظر، فأشيع ضمة الظاء، فنشأت عنها واو [٢/٧٨٥].

(٧) لجريز، وصدره: **متى كان الخيام بذي طلوح** [١/٣١١].

الرابع عشر واو التذكر، كقول من أراد أن يقول: (يقوم زيد) فسنى (زيد) فأراد مدَّ الصَّوت ليتذكر إذ لم يرد قطع الكلام: (يقومو)، والصَّواب أن هذه كالتى قبلها.

الخامس عشر الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها، كقراءة قنبل ﴿ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ . وَأَمِنَّمُ ﴾^(١)، ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَآمَنَّمُ بِهِ ﴾^(٢)، والصَّواب ألا تُعدَّ هذه أيضاً؛ لأنها مبدلة، ولو صحَّ عدُّها لصحَّ عدُّ الواو من أحرف الاستفهام.

(وا):

على وجهين:

أحدهما أن تكون حرف نداءٍ مختصاً بباب التُّدبة، نحو (وازيدها)، وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي.

والثاني أن تكون اسماً لـ (أعجب)، كقوله [من الرجز]:

٥٤١- وا بأبي أنتِ وفوكِ الأشنبُ
كأئما دُرَّ عليه الزرنب
أو زنجبيلٌ وهو عندي أطيبُ^(٣)

وقد يقال: (واها)، كقوله [من الرجز]:

٥٤٢- واها لسلمى ثم واها واها^(٤)

و(وي)، كقوله [من الخفيف]:

٥٤٣- وي كأن من يكن له نشب يحـ سبب ومن يفتقر يعيش عيش ضر^(٥)

وقد تلحق هذه كاف الخطاب، كقوله [من الكامل]:

٥٤٤- ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس وبك عتتر أقدم^(٦)
وقال الكسائي: أصل (ويك): ويلك، فالكاف ضمير مجرور، وأما ﴿ وَيَكُنَّ اللَّهُ ﴾^(٧)، فقال أبو الحسن: (وي) اسم فعل، والكاف حرف خطاب، و(أن) على إضمار اللام، والمعنى

(١) الملك/١٥-١٦. (٢) الأعراف/١٢٣.

(٣) هو لبعض بني تميم، أي أفديك بأبي، والتعجب للاستحسان، وأنت: مبتدأ، وبأبي: خبره قدم عليه، وفوك: مبتدأ، والأشنب: صفته، من الشنب، وهو حدة في الأسنان، ويقال: برد وعدوبة، وخبره (كأئما...)، ودُرَّ: من ذررت الحب ونحوه، والزرنب: نبات طيب الرائحة [٧٨٦/٢].

(٤) هو مع الشاهد رقم ٤٧ المتقدم ص ٣٣، ١٠٥، ١٨١.

(٥) هو من أبيات لسعيد بن زيد الصحابي، وفي الأغاني نسبة هذه الأبيات إلى نبيه بن الحجاج بن عامر السهمي، وفي شرح أبيات الكتاب للزمخشري عن ابن الأعرابي نسبتها إلى زيد بن عمرو بن نفيل، قال: وي: كلمة تقال عند استعظام الشيء والتعجب منه، وكان: مخففة من كأن، والتكر: المنكر [٧٨٦/٢].

(٦) لعنترة بن شداد العبسي، ويك: قال شارح المعلقات: أراد (ويحك) فحذف الحاء.. وقال الكسائي: أصله (ويلك) فالكاف مجرورة بالإضافة، وقال غيره: (وي) كلمة تعجب، والكاف للخطاب، والمعنى: أتعجب [٤٨٣/١]. (٧) القصص/٨٢.

(أعجب لأنَّ الله)، وقال الخليل: (وي) وحدها كما قال:

وَيَ كَأَنَّ مَنْ يَكُنُ البيت

و(كأنَّ) للتَّحْقِيقِ كما قال [من البسيط]:

٥٤٥- كَأَنِّي حِينَ أُمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي مَتِّيمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا^(١)

أي إنني حين أمسي على هذه الحالة.

حرف الألف

والمراد هنا الحرف الهاوي الممتنع الابتداء به لكونه لا يقبل الحركة، فأما الذي يُراد به الهمزة فقد مرَّ في صدر الكتاب.

وابن جنِّي يرى أنَّ هذا الحرف اسمه (لا)، وأَنَّ الحرف الذي يُذكر قبل الياء عند عدِّ الحروف، وأَنَّه لَمَّا لم يمكن أن يُتلفَّظَ به في أول اسمه كما فعل في أخواته إذ قيل: (صاد) (جيم) تُوصَّلُ إليه باللام كما تُوصَّلُ إلى اللفظ بلام التَّعْرِيفِ بالألف حين قيل في الابتداء: (الغلام) ليتقارضا، وأنَّ قول المعلمين: (لام ألف) خطأ؛ لأنَّ كلاً من اللام والألف قد مضى ذكره، وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف، بل سرد أسماء الحروف البسائط.

ثمَّ اعترض على نفسه بقول أبي النجم [من الرجز]:

٥٤٦- أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْخَرْفِ

تَخُطُّ رِجَالِي بِخَطِّ مُخْتَلِفٍ

تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْفِ^(٢)

وأجاب بأنَّه لعلَّه تلقَّاه من أفواه العامة؛ لأنَّ الخطَّ ليس له تعلقٌ بالفصاحة.

وقد ذُكر للألف تسعة أوجه:

أحدها: أن تكون للإنكار، نحو (أعمراه) لمن قال: (لقيت عمراً).

الثاني: أن تكون للتذكُّر، كـ(رأيت الرجال)، وقد مضى أنَّ التَّحْقِيقَ أَلَّا يُعَدُّ هَذَانِ.

الثالث: أن تكون ضمير الاثنين، نحو (الزيدان قاما)، وقال المازني: هي حرف، والضمير مستتر.

الرابع: أن تكون علامة الاثنين، كقوله [من السريع]:

٥٤٧- أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا^(٣)

(١) هو لعمر بن أبي ربيعة [٧٨٨/٢]. (٢) هو لأبي النجم [٧٩٠/٢].

(٣) لعمر بن ملقط الطائي، تمامه: **أولى فأولى لك ذا واقية، ذا واقية، أي واقية، مصدر على فاعلة [٣٣٠/١].**

وقوله [من الطويل]:

وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ

وعليه قول المتنبي [من الكامل]:

وَرَمَى وَمَا رَمَتْ يَدَاهُ فَصَابِنِي سَهْمٌ يُعَذِّبُ وَالسَّهَامُ تُرِيحُ^(١)

الخامس: الألف الكافّة، كقوله [من الطويل]:

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سَوْقَةٌ لَيْسَ نُنْصَفُ^(٢)

وقيل: الألف بعض (ما) الكافّة، وقيل: إشباع، و(بين) مضافة إلى الجملة، ويؤيّده أنّها قد

أضيفت إلى المفرد في قوله [من الكامل]:

٥٤٨- بَيْنَا تَعَانُقُهُ الْكُمَاةُ وَرَوَّغِهِ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيٌّ سَلْفُ^(٣)

السادس: أن تكون فاصلة بين الهمزتين، نحو ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٤)، ودخولها جائز لا واجب، ولا فرق بين كون الهمزة الثانية مسهلة أو محققة.

السابع: أن تكون فاصلة بين التّونين: نون النّسوة ونون التّوكيد، نحو (اضربنان)، وهذه واجبة.

الثّامن: أن تكون لمدّ الصّوت بالمنادى المستغاث أو المتعجّب منه أو المندوب، كقوله [من الخفيف]:

٥٤٩- يَا يَزِيدًا لِأَمَلٍ نَيْلٍ عِزٌّ وَغَيْبٍ بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ^(٥)

وقوله [من الرجز]:

٥٥٠- يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الْفُلَيْقَةِ

هَلْ تُدْهِبُ الْقُبُوبَاءَ الرِّيقَةَ^(٦)

وقوله [من البسيط]:

٥٥١- حَمَلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبْرَتْ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا^(٧)

التّاسع: أن تكون بدلاً من نون ساكنة، وهي إمّا نون التّوكيد أو تنوين المنصوب.

فالأوّل نحو ﴿لَنْسَفَعَا﴾^(٨)، ﴿وَلَيَكُونَا﴾^(٩)، وقوله [من الطويل]:

(١) للمتنبّي، أهمله السيوطي.

(٢) لأبي ذؤيب، السلف من الرجال: الجسور [٢٦٥/١] (٤) يس/١٠.

(٥) الفاقّة: الفقر، والهوان: الدُّلُّ والصُّغار، واللام في (لأمل) مكسورة، لأنّه المستغاث من أجله، وحذف اللام من المستغاث - وهو يزيد - لأجل الألف في آخره، ونيل: مفعول (أمل) [٧٩١/٢].

(٦) قال التبريزي: الفليقة: العجب والمنكر، والقوباء: نوع من البثر، والريقة: ريق الإنسان [٧٩١/٢].

(٧) هو من ثلاثة أبيات لجرير يرثي بها عمر بن عبد العزيز [٧٩٢/٢]. (٨) العلق/١٥. (٩) يوسف/٣٢.

٥٥٢ - وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا^(١)

ويحتمل أن تكون هذه التُّون من باب (يا حرسِيُّ اضربا عنقه).

والثَّاني كـ(رأيت زيدًا) في لغة غير ربيعة.

ولا يجوز أن تُعدَّ الألف المبدلة من نون (إذن)، ولا أَلْف التَّكثير كَأَلْف (قبعثرى)، ولا أَلْف التَّأنيث كَأَلْف (حبلى)، ولا أَلْف الإلحاق كَأَلْف (أرطى)، ولا أَلْف الإطلاق كالألف في قوله [من الرجز]:

٥٥٣ - مِنْ طَلَّلَ كَالأَتْحَمِيَّ أَنهَجَا^(٢)

ولا أَلْف التَّشنية كـ(الزبدان)، ولا أَلْف الإشباع الواقعة في الحكاية نحو (منا) أو في غيرها في الضَّرورة كقوله [من الرجز]:

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ العُقْرَابِ^(٣)

ولا الألف التي تبين بها الحركة في الوقف، وهي أَلْف (أنا) عند البصريين، ولا أَلْف التَّصغير نحو (ذيا) و(اللذيا)؛ لِمَا قَدَّمناه.

حرف الباء

الباء المفردة:

تأتي على ثلاثة أوجه:

وذلك أنَّها تكون **ضميرًا** للمؤنثة، نحو (تقومين) و(قومي)، وقال الأخفش والمازني: هي حرف تأنيث والفاعل مستتر، وحرف إنكار نحو (أزيدنيه)، وحرف تذكُّر نحو (قدي) وقد تقدَّم البحث فيهما، والصَّواب ألاَّ يعدا كما لا تُعدُّ ياء التَّصغير وياء المضارعة وياء الإطلاق وياء الإشباع ونحوهنَّ؛ لأنَّهنَّ أجزاءٌ للكلمات لا كلمات.

(با):

حرفٌ موضوعٌ لنداء البعيد حقيقةً أو حكمًا، وقد يُنادى بها القريب توكيدًا، وقيل هي مشتركة بين القريب والبعيد، وقيل: بينهما وبين المتوسِّط، وهي أكثر أحرف النداء استعمالًا، ولهذا لا يُقدَّر عند الحذف سواها نحو ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَن هَذَا﴾^(٤)، ولا يُنادى اسم الله عزَّ وجلَّ والاسم المستغاث وأبيها وأبنتها إلَّا بها، ولا المندوب إلَّا بها أو بـ(وا)، وليس نصب المنادى بها ولا بأخواتها أحرفًا ولا بهنَّ أسماء لـ(أدعو) متحمِّلة لضمير الفاعل، خلافًا

(١) للأعشى، صدره: **وذا النصب المنسوب لا تنسكُهُ** [٥٧٧/٢]

(٢) هو للعجاج، **الطلل**: ما شخص من آثار الديار، **الأحمي**: بردي يمي، تشبه به الأطلال من أجل الخطوط التي فيه، وأنهج الثوب: أخذ في البلى [٧٩٣/٢]. (٣) أهمله السيوطي. (٤) يوسف/٢٩.

لزاعمي ذلك، بل بـ(أدعو) محذوفاً لزومًا، وقول ابن الطراوة: "النداء إنشاء، و(أدعو) خبر" سهوٌ منه، بل (أدعو) المقدر إنشاء، كـ(بعث) و(أقسمت).

وإذا ولي (يا) ما ليس بمنادى كالفعل في ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾^(١)، وقوله [من الطويل]:

٥٥٤- أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنَجَالٍ^(٢)

والحرف في نحو ﴿يَلِيَّتِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾^(٣)، "يَا رَبُّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" والجملة الاسمية كقوله [من البسيط]:

٥٥٥- يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ^(٤)

ف قيل: هي للنداء والمنادى محذوف، وقيل: هي لمجرد التنبيه؛ لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها، وقال ابن مالك: إن وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾، فهي للنداء؛ لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو ﴿يَتَقَادِمُ اسْكُنْ﴾^(٥)، ﴿يَنْوُحُ أَهْبَطَ﴾^(٦)، ونحو ﴿يَمْلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(٧)، وإلا فهي للتنبيه، والله تعالى أعلم.

(١) النمل/ ٢٥.

(٢) هو للشماخ، وبعده: وقبل منايا قد حضرن وأوجال، قال الزمخشري: المنادى محذوف، وسنجال: موضع بناحية أذربيجان، أو اسم رجل كان من بني ليث بن عبد مناة أصيب بأذربيجان، ولم يرد اسقياني قبل مقتل هذا الرجل، وإنما أراد: اسقياني قبل أن أقتل هذا الرجل [٧٩٦/٢].

(٣) النساء/ ٧٣.

(٤) هذا من أبيات الكتاب، والشاهد في (لعنة الله)؛ حيث حذف المنادى، أي: يا قوم، قال: يحتمل أن يكون ثم مناد محذوف، والمراد: يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان، والآخر: أن يكون لمجرد التنبيه، كأنه نبه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لسماع دعائه، و(لعنة الله) رفع على الابتداء، و(على سمعان) الخبر، ولو كانت اللعنة مناداة نصبها لأنها مضافة [٧٩٦/٢].

(٥) البقرة/ ٣٥. (٦) هود/ ٤٨. (٧) الزخرف/ ٧٧.

الباب الثاني في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها

شرح الجملة وبيان أن الكلام أخصُّ منها لا مرادف لها:

الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يحسن السُّكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ(قام زيد)، والمبتدأ وخبره كـ(زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضرب اللص) و(أقائم الزيدان) و(كان زيد قائماً) و(ظننته قائماً). وبهذا يظهر لك أنَّهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثيرٌ من النَّاس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل؛ فإنه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال: "ويسمى جملة"، والصواب أنَّها أعمُّ منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلَّة، وكلُّ ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام.

وبهذا التقرير يتضح لك صحَّة قول ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ . وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ . أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴾^(١) إِنَّ الزُّخْرِيَّ حُكْمٌ بِجَوَازِ الْإِعْتِرَاضِ بِسَبْعِ جُمَلٍ ، إِذْ زَعَمَ أَنَّ ﴿ أَفَأَمِنَ ﴾ مَعْطُوفٌ عَلَى ﴿ فَأَخَذْنَهُمْ ﴾ ، وَرَدَّ عَلَيْهِ مِنْ ظَنِّ أَنَّ الْجُمْلَةَ وَالْكَلَامَ مُتَرَادِفَانِ فَقَالَ: إِنَّمَا اعْتَرَضَ بِأَرْبَعِ جُمَلٍ ، وَزَعَمَ أَنَّ مِنْ عِنْدِ ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ﴾ إِلَى ﴿ وَالْأَرْضِ ﴾ جُمْلَةٌ ؛ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ إِنَّمَا تَتِمُّ بِمَجْمُوعِهِ .

وبعد ففي القولين نظر، أما قول ابن مالك فلائذ كان من حقه أن يعدّها ثماني جملة، إحداهما ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ، وأربعة في حيز لو وهي (ءَامَنُوا) و(اتَّقَوْا) و(فَتَحْنَا) و(المرْكبة من (أن) وصلتها مع (ثبت) مقدراً أو مع (ثابت) مقدراً على الخلاف في أنَّها فعلية أو اسمية، والسَّادسة ﴿ وَلَٰكِن كَذَّبُوا ﴾ ، والسَّابعة ﴿ فَأَخَذْنَهُمْ ﴾ ، والثامنة ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ فإن قلت: لعلَّ بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون (أن) وصلتها مبتدأ لا خبر له، وذلك لطوله وجريان الإسناد في ضمنه.

قلت: إنَّما مراده أن يبيِّن ما لزم على إعراب الزُّخْرِيَّ، والزُّخْرِيَّ يرى أنَّ (أن) وصلتها هنا فاعلاً بـ(ثبت).

(١) الأعراف/ ٩٥-٩٧.

وأما قول المعترض فلائنه كان من حقه أن يعدّها ثلاث جمل؛ وذلك لأنّه لا يعدُّ ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ جملةً لأنّها حالٌ مرتبطة بعاملها وليست مستقلةً برأسها، ويعدُّ (لو) و(ما) في حيّزها جملةً واحدة، إما فعليةً إن قدر (ولو ثبت أنّ أهل القرى آمنوا واتقوا)، أو اسميةً إن قدر (ولو أنّ إيمانهم وتقواهم ثابتان)، ويعدُّ ﴿وَلَيْكِن كَذَّبُوا﴾ جملةً و﴿فَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّمَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ كُله جملة، وهذا هو التّحقيق، ولا ينافي ذلك ما قدّمناه في تفسير الجملة؛ لأنّ الكلام هنا ليس في مطلق الجملة، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض، وتلك لا تكون إلّا كلامًا تامًّا.

انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية:

فالاسمية هي التي صدرها اسم، كـ(زيدٌ قائمٌ) و(هيئات العقيق) و(قائم الزيدان) عند من جوّزه وهو الأخص والكوفيون. والفعلية هي التي صدرها فعلٌ كـ(قام زيد) و(ضرب اللص) و(كان زيدٌ قائمًا) و(ظنته قائمًا) و(يقوم زيدٌ) و(قم).

والظرفية هي المصدرية بظرفٍ أو مجرور نحو (أعندك زيد) و(أفي الدار زيد) إذا قدرت زيدًا فاعلاً بالظرف والجارّ والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأً مخبرًا عنه بهما، ومثّل الزمخشري لذلك بـ(في الدار) في قولك: (زيدٌ في الدار)، وهو مبنيٌّ على أنّ الاستقرار المقدّر فعلٌ لا اسم، وعلى أنّه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه. وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنّها من قبيل الفعلية؛ لما سيأتي.

تنبيه:

مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف. فالجملة من نحو (أقائم الزيدان) و(أزيد أخوك) و(لعلّ أبك منطلقٌ) و(ما زيدٌ قائمًا) اسمية، ومن نحو (أقام زيدٌ) و(إن قام زيدٌ) و(قد قام زيدٌ) و(هلاً قمت) فعلية. والمعتبر أيضًا ما هو صدرٌ في الأصل، فالجملة من نحو (كيف جاء زيدٌ؟) ومن نحو ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾^(١)، ومن نحو ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾^(٢)، و﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾^(٣) فعلية؛ لأنّ هذه الأسماء في نية التأخير، وكذا الجملة في نحو (يا عبد الله) ونحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٤)، و﴿وَاللَّائِمَةَ خَلَقَهَا﴾^(٥)، و﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَغْشَى﴾^(٦)؛ لأنّ صدورها في الأصل أفعال، والتقدير (أدعو زيدًا) و(إن استجارك أحدٌ) و(خلق الأنعام) و(أقسم والليل).

(١) غافر/ ٨١. (٢) البقرة/ ٨٧. (٣) القمر/ ٧. (٤) التوبة/ ٦. (٥) النحل/ ٥. (٦) الليل/ ١.

**ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه
لاحتماله الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين :**

ولذلك أمثلة:

أحدها صدر الكلام من نحو (إذا قام زيدٌ فأنا أكرمه)، وهذا مبنيٌّ على الخلاف السابق في عامل (إذا)، فإن قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية، و(إذا) مقدّمة من تأخير، وما بعد (إذا) متمم لها؛ لأنّه مضافٌ إليه، ونظير ذلك قولك: (يوم يسافر زيدٌ أنا مسافر)، وعكسه قوله [من الوافر]:

٥٥٦- فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا^(١)

إذا قدّرت ألف (بيننا) زائدة و(بين) مضافة للجملة الاسمية فإن صدر الكلام جملة فعلية، والظرف مضافٌ إلى جملة اسمية، وإن قلنا العامل في (إذا) فعل الشرط و(إذا) غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدّم ظرفها، كما في قولك: (متى تقم فأنا أقوم).

الثاني نحو (أفي الدار زيدٌ؟) و(أعندك عمرو؟)؛ فإننا إن قدّرنا المرفوع مبتدأً أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف تقديره (كائن) أو (مستقر) فالجملة اسمية ذات خبر في الأولى، وذات فاعلٍ مغن عن الخبر في الثانية، وإن قدّرناه فاعلاً بـ(استقرّ) ففعلية، أو بالظرف فظرفية.

الثالث نحو (يومان) في نحو (ما رأيته مذ يومان)؛ فإنّ تقديره عند الأخص عند الزجاج (بيني وبين لقائه يومان)، وعند أبي بكر وأبي عليّ (أمد انتفاء الرؤية يومان)، وعليهما فالجملة اسمية لا محلّ لها، و(منذ) خبرٌ على الأول ومبتدأً على الثاني، وقال الكسائيّ وجماعة: المعنى (منذ كان يومان)، فـ(منذ) ظرفٌ لما قبلها، وما بعدها جملة فعلية فعلها ماضٍ حذف فعلها وهي في محلّ خفض، وقال آخرون: المعنى (من الزمن الذي هو يومان)، و(منذ) مركبة من حرف الابتداء و(ذو) الطائفة واقعة على الزمن، وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدؤها، ولا محلّ لها؛ لأنّها صلة.

الرابع (ماذا صنعت؟)، فإنّه يحتمل معنيين: أحدهما (ما الذي صنعت؟)، فالجملة اسمية قدّم خبرها عند الأخص ومبتدؤها عند سيويه، والثاني (أي شيء صنعت؟)، فهي فعلية قدّم مفعولها، فإن قلت: (ماذا صنعت؟) فعلى التقدير الأول الجملة بحالها، وعلى الثاني تحتمل الاسمية بأن تقدّر (ماذا) مبتدأً و(صنعت) الخبر، والفعلية بأن تقدّره مفعولاً لفعلٍ محذوفٍ على شريطة التفسير، ويكون تقديره بعد (ماذا)؛ لأنّ الاستفهام له الصدر.

(١) قال الزمخشري: هو لرجل من قيس عيلان، وتماه: **معلق وفضة وزناد راعي**، واستشهد به الزمخشري في المفصل على استعمال (بيننا) بغير (إذ)، قال ابن يعيش: وهو الأفضح [٢/٧٩٨].

الخامس نحو ﴿أَبَشَّرْ يَهُودَنَا﴾^(١)، فالأرجح تقدير (بشر) فاعلاً لـ (يهدي) محذوفاً،
والجملة فعلية.

ويجوز تقديره مبتدأً، وتقدير الاسمية في ﴿أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾^(٢) أرجح منه في ﴿أَبَشَّرْ
يَهُودَنَا﴾؛ لمعادلتها للاسمية وهي ﴿أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾، وتقدير الفعلية في قوله [من البسيط]:
..... فَقُلْتُ أَهِيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ^(٣)

أكثر رجحاناً من تقديرها في ﴿أَبَشَّرْ يَهُودَنَا﴾؛ لمعادلتها الفعلية.

السادس نحو (قاما أخواك)؛ فإن الألف إن قُدِّرَتْ حرف تشبيه - كما أن التاء حرف
تأنيث في (قامت هند) - أو اسماً و(أخواك) بدلٌ منها فالجملة فعلية، وإن قُدِّرَتْ اسماً وما
بعدها مبتدأً فالجملة اسمية قُدِّمَ خبرها.

السابع نحو (نعم الرجل زيد)، فإن قُدِّرَ (نعم الرجل) خبراً عن (زيد) فاسمية كما في
(زيدٌ نعم الرجل)، وإن قُدِّرَ (زيد) خبراً لمبتدأ محذوف فجملتان: فعلية واسمية.

الثامن جملة البسمة، فإن قُدِّرَ (ابتدائي باسم الله) فاسمية، وهو قول البصريين، أو (أبدأ
باسم الله) ففعلية، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب، ولم يذكر
الزنجشري غيره، إلا أنه يقدر الفعل مؤخرًا ومناسبًا لما جعلت البسمة مبتدأً له، فيقدر (باسم
الله أقرأ)، (باسم الله أحل)، (باسم الله أرتحل)، ويؤيده الحديث: "باسمك ربِّي وضعتُ جنبي".
التاسع قولهم: (ما جاءت حاجتك؟)، فإنه يُروى برفع (حاجتك) فالجملة فعلية،
وينصبها فالجملة اسمية؛ وذلك لأنَّ (جاء) بمعنى (صار)، فعلى الأول (ما) خبرها،
و(حاجتك) اسمها، وعلى الثاني (ما) مبتدأ، واسمها ضمير (ما) وأنث حملاً على معنى
(ما)، و(حاجتك) خبرها.

ونظير (ما) هذه (ما) في قولك: (ما أنت وموسى؟)؛ فإنها أيضاً تحتمل الرفع والنصب،
إلا أن الرفع على الابتدائية أو الخبرية - على خلاف بين سيبويه والأخفش - وذلك إذا
قُدِّرَتْ (موسى) عطفًا على (أنت)، والنصب على الخبرية أو المفعولية وذلك إذا قُدِّرَتْ
مفعولاً معه؛ إذ لا بد من تقدير فعلٍ حينئذٍ، أي (ما تكون) أو (ما تصنع).

ونظير (ما) هذه في هذين الوجهين على اختلاف التقديرين (كيف) في نحو (كيف أنت
وموسى؟)، إلا أنها لا تكون مبتدأً ولا مفعولاً به، فليس للرفع إلا توجيه واحد، وأمَّا
النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية.

(٣) تقدم برقم ٥٠ ص ٣٦.

(٢) الواقعة/ ٥٩.

(١) التغابن/ ٦.

العاشر الجملة المعطوفة من نحو (قعد عمرو و زيد قائم)، فالأرجح الفعلية للتناسب، وذلك لازم عند من يُوجب توافق الجملتين المتعاطفتين.

ومِمَّا يترجَّح فيه الفعلية نحو (موسى أكرمه) ونحو (زيدٌ ليقم وعمرو لا يذهب) بالجزم؛ لأنَّ وقوع الجملة الطلبيَّة خبراً قليلاً، وأمَّا نحو (زيدٌ قام) فالجملة اسميَّة لا غير؛ لعدم ما يطلب الفعل، هذا قول الجمهور، وجَوَّز المبرِّد وابن العرَّيف وابن مالك فعليَّتها على الإضمار والتفسير، والكوفيُّون على التَّقديم والتَّأخير، فإن قلت: (زيدٌ قام وعمرو قعد عنده) فالأولى اسميَّة عند الجمهور، والثَّانية محتملة لهما على السَّواء عند الجميع.

انقسام الجملة الى صغرى وكبرى:

الكبرى هي الاسمِيَّة التي خبرها جملة، نحو (زيدٌ قام أبوه)، و(زيدٌ أبوه قائم). والصَّغرى هي المبنِيَّة على المبتدأ، كالجمله المخبر بها في المثالين.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو (زيدٌ أبوه غلامه منطلق)، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و(غلامه منطلق) صغرى لا غير؛ لأنها خبر، و(أبوه غلامه منطلق) كبرى باعتبار (غلامه منطلق) وصغرى باعتبار جملة الكلام، ومثله ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(١)؛ إذ الأصل (لكن أنا هو الله ربِّي)، ففيها أيضاً ثلاثة مبتدآت إذا لم يقدر (هو) ضميراً له سبحانه ولفظ الجلالة بدلٌ منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب، بل قدّر ضمير الشأن - وهو الظاهر - ثم حذفت همزة (أنا) حذفاً اعتبارياً، وقيل: حذفاً قياسياً بأن نُقلت حركتها ثم حذفت ثم أُدغمت نون (لكن) في نون (أنا).

تنبيهان:

الأول: ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مصدرية بالمبتدأ تكون مصدرية بالفعل، نحو (ظننتُ زيداً يقوم أبوه).

الثاني: إنَّما قلت: (صغرى وكبرى) موافقةً لهم، وإنَّما الوجه استعمال فعلى أفعال بد(أل) أو بالإضافة، ولذلك لحن مَنْ قال [من السيط]:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فِقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الدَّهَبِ^(٢)

وقول بعضهم إنَّ (من) زائدة وإِنَّهما مضافان على حدِّ قوله [من المنسرح]:

٥٥٧ - بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ^(٣)

(٣) لأبي نواس، أهمله السيوطي.

(١) الكهف/٣٨.

(٢) هو للفرزدق، وصدرة: يا من رأى عارضاً أسرُّ به، وذراعاً الأسد: الكوكبان الدالان على المطر، وكذا جبهة الأسد، والذراعان والجبهة من منازل القمر، والبيت استشهد به على حذف المضاف إليه وإبقاء الأول بحاله، فكونه عطف عليه مضاف إلى مثل المحذوف [٢/٧٩٩].

يردُّه أنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ (مِنْ) لَا تُقَحَّمُ فِي الْإِيجَابِ وَلَا مَعَ تَعْرِيفِ الْمَجْرُورِ، وَلَكِنْ رَبَّمَا اسْتَعْمَلَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ الَّذِي لَمْ يُرَدِّ بِهِ الْمَفَاضِلَةُ مُطَابِقًا مَعَ كَوْنِهِ مَجْرَدًا، قَالَ [مِن الطَّوِيلِ]:
 ٥٥٨- إِذَا غَابَ عَنكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُتِمُ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَيْمُ^(١)
 أَي (لِثَامِ)، فَعَلَى هَذَا يَتَخَرَّجُ الْبَيْتَ، وَقَوْلُ النَّحْوِيِّينَ: صَغْرَى وَكَبْرَى، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْعَرُوضِيِّينَ: فَاصِلَةٌ صَغْرَى وَفَاصِلَةٌ كَبْرَى.

وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها، ولهذا النوع أمثلة:

أحدها نحو ﴿أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ﴾^(٢)؛ إذ يحتمل ﴿ءَاتِيكَ﴾ أن يكون فعلًا مضارعًا ومفعولًا، وأن يكون اسم فاعل ومضافًا إليه مثل ﴿وَأَيْتَهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ﴾^(٣)، ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾^(٤)، ويؤيده أن أصل الخبر الإفراد، وأن حمزة يُمِيلُ الألف من ﴿ءَاتِيكَ﴾، وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة.

الثاني نحو (زيدٌ في الدار)؛ إذ يحتمل تقدير (استقر) وتقدير (مستقر).

الثالث نحو (إنما أنت سيرًا)؛ إذ يحتمل تقدير (تسير) وتقدير (سائر)، وينبغي أن يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها.

الرابع (زيدٌ قائمٌ أبوه)؛ إذ يحتمل أن يقدر (أبوه) مبتدأ وأن يقدر فاعلاً بـ(قائم).

تنبيه:

يتعين في قوله [من الطويل]:

أَلَا عُمَرَ وَلَى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ^(٥)

تقدير (رجوعه) مبتدأ و(مستطاع) خبره والجملة في محل نصب على أنها صفة، لا في محل رفع على أنها خبر؛ لأنَّ (ألا) التي للتمييز لا خبر لها عند سيبويه لفظًا ولا تقديرًا، فإذا قيل: (ألا ماء) كان ذلك كلامًا مؤلفًا من حرفٍ واسم، وإنما تمَّ الكلام بذلك حملاً على معناه وهو (أتمنى ماء)، وكذلك يمتنع تقدير (مستطاع) خبرًا و(رجوعه) فاعلاً لما ذكرنا، ويمتنع أيضاً تقدير (مستطاع) صفة على المحلِّ أو تقدير (مستطاعٌ رجوعه) جملة في موضع رفع على أنها صفة على المحلِّ إجراءً لـ(ألا) مجرى (ليت) في امتناع مراعاة محلِّ اسمها، وهذا أيضاً قول سيبويه في الوجهين، وخالفه في المسألتين المازني والمبرد.

(١) هو للفرزدق، وأسود العين: اسم جبل، وضمير (ما أقام) إليه، يقول: لا تكونون كراماً حتى يغيب هذا الجبل، وهو لا يغيب عن مكانه أبداً، وغلط من ظنه اسم رجل، و**الأائم**: جمع الأام، بمعنى اللثيم، مجرداً عن معنى التفضيل [٧٩٩/٢].

(٢) النمل/ ٤٠. (٣) هود/ ٧٦. (٤) مريم/ ٩٥. (٥) تقدم برقم ٩٧ ص ٦٠.

انقسام الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين:

ذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز، نحو (زيدٌ يقوم أبوه)، كذا قالوا، وينبغي أن يُزاد عكس ذلك في نحو (ظننتُ زيداً أبوه قائمٌ) بناءً على ما قدّمنا.
وذات الوجه نحو (زيدٌ أبوه قائمٌ)، ومثله على ما قدّمنا نحو (ظننتُ زيداً يقوم أبوه).

الجملة التي لا محل لها من الإعراب:

وهي سبع، وبدأنا بها لأنها لم تحل محلّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل.
فالأولى الابتدائية، وتسمى أيضاً (المستأنفة) وهو أوضح؛ لأنّ الجملة الابتدائية تُطلق أيضاً على الجملة المصدرّة بالمبتدأ ولو كان لها محلٌّ، ثمّ الجمل المستأنفة نوعان:
أحدهما الجملة المفتحة بها التّطيق، كقولك ابتداءً: (زيدٌ قائمٌ)، ومنه الجمل المفتحة بها السُّور.

والثاني الجملة المنقطعة عمّا قبلها، نحو (مات فلانٌ، رحمه الله)، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنِّه ذِكْرًا . إِنَّا مَكِّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ ﴿١﴾ ، ومنه جملة العامل الملقى لتأخره نحو (زيدٌ قائمٌ أظنُّ)، فأما العامل الملقى لتوسطه نحو (زيدٌ - أظنُّ - قائمٌ) فجملته أيضاً لا محلّ لها، إلاّ أنّها من باب جمل الاعتراض.

ويخصُّ البيانيون الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدّر، نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثٌ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلِّمْ عَلَيْنَا قَالِ سَلِّمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ (٢)، فإنّ جملة القول الثانية جوابٌ لسؤال مقدّر تقديره (فماذا قال لهم؟)، ولهذا فصلت عن الأولى فلم تُعطف عليها، وفي قوله تعالى: ﴿ سَلِّمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ جملتان حذفت خبر الأولى ومبتدأ الثانية، إذ التّقدير (سلامٌ عليكم أنتم قومٌ منكرون)، ومثله في استئناف جملة القول الثانية ﴿ وَنَبَّهَهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلِّمْ عَلَيْنَا قَالِ سَلِّمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ (٣)، وقد استؤنفت جملتا القول في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشِيرِ قَالُوا سَلِّمْ عَلَيْنَا قَالِ سَلِّمْ ﴾ (٤).

ومن الاستئناف البياني أيضاً قوله [من الكامل]:

٥٥٩ - زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنِّي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمَرْتِي لَا تَنْجَلِي (٥)

فإنّ قوله: (صدقوا) جوابٌ لسؤال مقدّر تقديره: (أصدقوا أم كذبوا؟)، ومثله قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ ﴾ (٦) فيمن فتح باء ﴿ يُسَبِّحُ ﴾.

(١) الكهف/٨٣-٨٤ . (٢) الذاريات/٢٤-٢٥ . (٣) الحجر/٥١-٥٢ . (٤) هود/٦٩ .

(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/٨٠٠]. (٦) النور/٣٦-٣٧ .

تنبيهات:

الأول: من الاستئناف ما قد يخفى، وله أمثلة كثيرة:

أحدها: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَحَفِظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ . لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾^(١)، فإنَّ الذي يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكلِّ شيطان أو حال منه، وكلاهما باطل؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وإنما هي للاستئناف النحوي، ولا يكون استئنافاً بيانياً؛ لفساد المعنى أيضاً، وقيل: يحتمل أن الأصل (لئلاً يسمَّعوا)، ثم حذفت اللام كما في (جتتك أن تكرمني) ثم حذفت (أن) فارتفع الفعل، كما في قوله [من الطويل]:
٥٦٠- ألا أيهدا الزاجري أحضر الوغى^(٢)

فيمن رفع (أحضر)، واستضعف الزخشي الجمع بين الحذفين.

فإن قلت: اجعلها حالاً مقدرة، أي (وحفظاً من كلِّ شيطانٍ ماردٍ مقدراً عدم سماعه)، أي بعد الحفظ.

قلت: الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها، ك(المرور به) في قولك: (مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً)، أي مقدراً حال المرور به أن يصيد به غداً، والشياطين لا يقدرُونَ عدم السَّماع ولا يريدونه.

الثاني: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾^(٣) بعد قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْزَنْكَ قَوْلُهُمْ﴾؛ فإنه ربَّما يتبادر إلى الذهن أنه محكيٌّ بالقول، وليس كذلك؛ لأنَّ ذلك ليس مقولاً لهم.

الثالث: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾^(٤) بعد قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْكَ قَوْلُهُمْ﴾، وهي كالتي قبلها، وفي "جمال القرآن" للسخاوي أن الوقف على قولهم في الآيتين واجب، والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب.

الرابع: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾^(٥) بعد ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾؛ لأنَّ إعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برويتها، ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾^(٦).

الخامس: زعم أبو حاتم أن من ذلك ﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾^(٧) فقال: الوقف على ﴿ذُلُولٌ﴾ جيد، ثم يبتدئ ﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ على الاستئناف، وردَّه أبو البقاء بأنَّ ﴿وَلَا﴾ إنما تعطف على التثني، وبأنها لو أثارت الأرض كانت ذلولاً، ويردُّ اعتراضه الأوَّل صحَّة (مررت برجلٍ يصلِّي ولا يلتفت)، والثاني أن أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب هذه البقرة، وإنما وجه الردِّ

(١) الصافات/٧-٨. (٢) هو لطفة بن العبد من معلقته المشهورة [٢/٨٠٠].

(٣) يس/٧٦. (٤) يونس/٦٥. (٥) العنكبوت/١٩. (٦) العنكبوت/٢٠. (٧) البقرة/٧١.

أن الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها، وبأنهم إنما كلفوا بأمر موجود لا بأمر خارق للعادة، وبأنه كان يجب تكرار (لا) في (ذلول)؛ إذ لا يقال: (مررت برجل لا شاعر) حتى تقول: (ولا كاتب)، لا يقال: قد تكررت بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْقَى الْحَرْثَ ﴾؛ لأن ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه.

الثاني: قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره

وهو نوعان:

أحدهما ما إذا حُمِل على الاستئناف احتيج إلى تقدير جزء يكون معه كلامًا، نحو (زيد) من قولك: (نعم الرجل زيد).

والثاني ما لا يحتاج فيه إلى ذلك لكونه جملة تامة، وذلك كثير جدًا، نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُوا مَا عَيْنُكُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفَىٰ صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾^(١)، قال الزمخشري: الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين، ويجوز أن يكون ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ ﴾ و ﴿ قَدْ بَدَتِ ﴾ صفتين، أي بطانة غير مانعتكم فسادًا بادية بغضاؤهم، ومنع الواحدي هذا الوجه؛ لعدم حرف العطف بين الجملتين، وزعم أنه لا يقال: (لا تتخذ صاحبًا يؤذيك أحب مفارقتك)، والذي يظهر أن الصفة تتعدد بغير عاطف وإن كانت جملة كما في الخبر، نحو ﴿ الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ . عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾^(٢)، وحصل للإمام فخر الدين في تفسير هذه الآية سهو، فإنه سأل: ما الحكمة في تقديم ﴿ مِّن دُونِكُمْ ﴾ على ﴿ بَطَانَةً ﴾؟ وأجاب بأن محط النهي هو ﴿ مِّن دُونِكُمْ ﴾ لا ﴿ بَطَانَةً ﴾، فلذلك قدم الأهم، وليست التلاوة كما ذكر، ونظير هذا أن أبا حيان فسّر في سورة الأنبياء كلمة ﴿ زُبْرًا ﴾^(٣) بعد قوله تعالى: ﴿ فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ ﴾^(٤)، وإنما هي في سورة المؤمنون، وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السهو رجلان لخصا من تفسيره إعرابًا.

الثالث: من الجمل ما جرى فيه خلاف أمستأنف أم لا

وله أمثلة:

أحدها (أقوم) من نحو قولك: (إن قام زيد أقوم)، وذلك لأن المبرد يرى أنه على إضمار الفاء، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم، وأن الأصل (أقوم إن قام زيد)، وأن جواب الشرط محذوف، ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيًا.

(١) آل عمران/ ١١٨ . (٢) الرحمن/ ١-٤ . (٣) المؤمنون/ ٥٣ . (٤) الأنبياء/ ٩٣ .

وينبغي على هذا مسألتان:

إحدهما أنه هل يجوز (زيداً إن أتاني أكرمهُ) بنصب (زيداً)؟ فسيبويه يجيزه كما يجيز (زيداً) أكرمه إن أتاني)، والقياس أن المبرّد يمنع؛ لأنه في سياق أداة الشرط، فلا يعمل فيما تقدّم على الشرط فلا يفسّر عاملاً فيه.

والثانية أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف هل يجزم أم لا؟ فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم، وعلى قول المبرّد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محلّ الفاء المقدّرة وما بعدها.

الثاني (مذ) و(منذ) وما بعدهما في نحو (ما رأيته مذ يومان)، فقال السيرافي: في موضع نصب على الحال، وليس بشيء؛ لعدم الرّابط، وقال الجمهور: مستأنفة جواباً لسؤال تقديره عند من قدر (مذ) مبتدأ: (ما أمد ذلك؟)، وعند من قدرها خبراً: (ما بينك وبين لقاءه؟).

الثالث جملة أفعال الاستثناء: (ليس)، و(لا يكون)، و(خلا)، و(عدا)، و(حاشا)، فقال السيرافي: حال؛ إذ المعنى (قام القوم خالين عن زيدٍ)، وجوز الاستئناف، وأوجه ابن عصفور، فإن قلت: (جاءني رجالٌ ليسوا زيداً) فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أن يقال: (جاؤوني ليسوا زيداً) على الحال.

الرابع الجملة بعد (حتّى) الابتدائية، كقوله [من الطويل]:

..... حتّى ماءٍ دجلةً أشكل^(١)

فقال الجمهور: مستأنفة، وعن الزجاج وابن درستويه أنّها في موضع جرّ بـ(حتّى)، وقد تقدم. الجملة الثانية: المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقويةً وتسديداً أو تحسیناً، وقد وقعت في مواضع:

أحدها: بين الفعل ومرفوعه، كقوله [من الوافر]:

٥٦١ - شجاك - أظنُّ - ربع الطّاعنين^(٢)

ويروى بنصب (ربع) على أنه مفعولٌ أوّل و(شجاك) مفعوله الثاني وفيه ضميرٌ مستترٌ راجعٌ إليه، وقوله [من الطويل]:

٥٦٢ - وقد أدركتني - والحوادثُ جمّةٌ - أسنة قومٍ لا ضعافٍ ولا عزّلٍ^(٣)

(١) تقدم برقم ١٨٠ ص ١١٠.

(٢) تمامه: ولم تعباً بعذل العاذلينا، شجاك: أحزنك، والشجور: الحزن، والربع: الدار، والظاعن: من ظعن إذا سار، وأظنُّ: معترض بين الفاعل والمفعول، ألغى عن العمل لتوسطه، ومنهم من نصب الربع فاعله، فهو معمول أول، وجملة (شجاك) الثاني [٨٠٦/٢].

(٣) قال ابن الأعرابي في نواذره: هذا من أبيات لرجل من بني دارم أسرته بني عجل، فلما أنشدهم أيها أطلقوه [٨٠٧/٢].

وهو الظاهر في قوله [من الوافر]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ - وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي - بِمَا لَأَقْتُ لِبُونِ بَنِي زِيَادٍ^(١)
على أن الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أن (يأتي) و(تنمي) تنازعا (مأ) فأعمل الثاني وأضمر
الفاعل في الأوّل فلا اعتراض ولا زيادة، ولكن المعنى على الأوّل أوجه؛ إذ الأنباء من شأنها
أن تنمي بهذا وبغيره.

الثاني: بينه وبين مفعوله، كقوله [من الرجز]:

٥٦٣ - وَبُدِّلْتُ - وَالِدَهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ -

هَيْفًا دُبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ^(٢)

والثالث: بين المبتدأ وخبره، كقوله [من الطويل]:

٥٦٤ - وَفِيهِنَّ - وَالْأَيَّامُ يَعْتَرْنَ بِالْفَتَى - نَوَادِبُ لَا يَمْلِكُنَّ وَنَوَائِحُ^(٣)

ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملعى في نحو (زيدٌ - أظنُّ - قائمٌ)، وبجملة الاختصاص في
نحو قوله عليه الصلوة والسلام: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث"، وقول الشاعر [من الرجز]:

٥٦٥ - نَحْنُ - بَنَاتِ طَارِقٍ -

نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقِ^(٤)

وأما الاعتراض بـ(كان) الزائدة في نحو قوله: "أو نبي كان موسى" فالصحيح أنها لا فاعل
لها، فلا جملة.

والرابع بين ما أصله المبتدأ والخبر، كقوله [من الطويل]:

٥٦٦ - وَإِنِّي لَرَامٌ نَظْرَةَ قَبْلِ النَّبِيِّ لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا^(٥)

وذلك على تقدير (أزورها) خبر (لعل) وتقدير الصلّة محذوفة، أي (التي أقول لعلّي)،
وكقوله [من الطويل]:

٥٦٧ - لَعَلَّكَ - وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ - بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءُ^(٦)

وقوله [من الرجز]:

(١) تقدم برقم ١٤٣ ص ٩٢.

(٢) لأبي النجم العجلي [٤٤٩/١]

(٣) هو لمعن بن أوس [٨٠٨/٢].
(٤) عزى ابن قتيبة هذا الرجز إلى هند بنت عتبة، وقال: أرادت بـ(الطارق) النجم، شبهت أباهما بالنجم في
علوه وشهرة مكانه [٨٠٩/٢].

(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٨١٠/٢]، وقد عزي للفرزدق، وليس في ديوانه.
(٦) قال القالي: هذا رجل كان وعد رجلا قلووصاً فأخلفه، فقال الموعد له: إذا سئلت أقول التي تُبني
الشّمات عني، أي أقول: نعم قد أخذتها [٨١٠/٢].

للتنوع، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة، نصَّ عليه الأبدى، وهو الحقُّ، أمَّا قول ابن عصفور إنَّ تثنية الضمير في الآية شاذة فباطلٌ كبطلان قوله مثل ذلك في إفراد الضمير في ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾^(١)، وفي ذلك ثلاثة أوجه: أحدها أنَّ ﴿ أَحَقُّ ﴾ خبرٌ عنهما، وسهّل إفراد الضمير أمران: معنويٌّ، وهو أن إرضاء الله سبحانه إرضاءً لرسوله عليه الصلوة والسلام وبالعكس ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾^(٢)، ولفظيٌّ، وهو تقديم إفراد ﴿ أَحَقُّ ﴾، ووجه ذلك أن اسم التفضيل المجرد من (أل) والإضافة واجب الإفراد نحو ﴿ لِيُؤْسَفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ ﴾^(٣)، ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ ﴾^(٤) إلى قوله ﴿ أَحَبَّ إِلَيْكُمْ ﴾، والثاني أنَّ ﴿ أَحَقُّ ﴾ خبرٌ عن اسم الله سبحانه، وحذف مثله خبراً عن اسمه عليه الصلوة والسلام أو بالعكس، والثالث أنَّ ﴿ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ ليس في موضع جرٍّ أو نصبٍ بتقدير (بأن يُرضوه)، بل في موضع رفع بدلاً عن أحد الاسمين، وحذف من الآخر مثل ذلك، والمعنى (وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحقُّ من إرضاء غيرهما).

والسادس: بين القسم وجوابه، كقوله [من الطويل]:

٥٧٣- لَعْمَرِي - وما عمري عليَّ بهين - لَقَدْ نَطَقْتُ بِطُلَّاءِ عَلِيٍّ الْأَقَارِعُ^(٥)

وقوله تعالى: ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقْوَلُ . لَأَمْلَأَنَّ ﴾^(٦)، الأصل (أقسم بالحق لأملأن وأقول الحق)، فانتصب الحقُّ الأوَّل بعد إسقاط الخافض بـ(أقسم) محذوفاً، والحقُّ الثاني بـ(أقول)، واعتراض بجملة (أقول الحق) وقدم معمولها للاختصاص، وقُرئ برفعهما بتقدير (فالحق قسمي والحق أقوله)، وبجرهما على تقدير (أو القسم في الأوَّل والثاني تأكيداً، كقولك: (والله والله لأفعلن)، وقال الزمخشري: جُرَّ الثاني على أنَّ المعنى (وأقول والحق)، أي هذا اللفظ، فأعمل القول في لفظ (أو القسم مع مجرورها على سبيل الحكاية، قال: وهو وجهٌ حسنٌ دقيقٌ جائزٌ في الرفع والنصب. اهـ، وقُرئ برفع الأوَّل ونصب الثاني، قيل: أي (فالحق قسمي)، أو (فالحق مئي)، أو (فالحق أنا)، والأوَّل أولى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ ﴾^(٧) الآيات.

والسابع: بين الموصوف وصفته، كالأية؛ فإنَّ فيها اعتراضين: اعتراضاً بين الموصوف - وهو (قسم) - وصفته - وهو (عظيم) - بجملة (لو تعلمون)، واعتراضاً بين ﴿ أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ ﴾

(١) التوبة/٦٢ . (٢) الفتح/١٠ . (٣) يوسف/٨ . (٤) التوبة/٢٤ .

(٥) هذا من قصيدة للناطقة الذيباني، والبطل: الباطل، والأقارع: بني قريع بن عوف بن كلاب الذين كانوا سعوا به إلى النعمان [١١٦/٢]. (٦) سورة ص/٨٤-٨٥ . (٧) الواقعة/٧٥ .

وجوابه وهو ﴿ إِنَّهُ لَقَرَّانٌ كَرِيمٌ ﴾^(١) بالكلام الذي بينهما، وأما قول ابن عطية: " ليس فيها إلا اعتراض واحد، وهو ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ ﴾^(٢)؛ لأن (وإنه لقسم عظيم) توكيد لا اعتراض " فمردود؛ لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حدّ جملة الاعتراض.

والثامن: بين الموصول وصلته، كقوله [من الكامل]:

٥٧٤ - ذَاكَ الَّذِي - وَأَيْبِكَ - يَعْرِفُ مَالِكٌ^(٣)

ويحتمله قوله [من الطويل]:

وَإِنِّي لَرَامٌ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَ نَوَاهَا أَرْوَرُهَا^(٤)

وذلك على أن تقدّر الصلّة (أزورها) وتقدّر خبر (لعل) محذوفاً، أي (لعلّي أفعل ذلك).

والثاسع: بين أجزاء الصلّة، نحو ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرَهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾^(٥) الآيات؛ فإن جملة ﴿ وَتَرَهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ معطوفة على ﴿ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ ﴾، فهي من الصلّة، وما بينهما اعتراض يبين به قدر جزائهم، وجملة ﴿ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴾ خبر، قاله ابن عصفور، وهو بعيد؛ لأن الظاهر أن ﴿ تَرَهَقُهُمْ ﴾ لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات، ثم إنّه ليس بممتنع؛ لجواز أن يكون الخبر ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ فلا يكون في الآية اعتراض، ويجوز أن يكون الخبر جملة التثني كما ذكر، وما قبلها جملتان معترضتان، وأن يكون الخبر ﴿ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ ﴾ فالاعتراض بثلاث جمل، أو ﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ فالاعتراض بأربع جمل، ويحتمل - وهو الأظهر - أن (الذين) ليس مبتدأ، بل معطوف على (الذين) الأولى، أي للذين أحسنوا الحسنى وزيادة والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها، ف(مثلها) هنا في مقابلة الزيادة هناك، ونظيرها في المعنى قوله تعالى: ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾^(٦)، وفي اللفظ قولهم: (في الدار زيد والحجرة عمرو)، وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الأخفش، وعلى إضمار الجار عند سيويه والمحققين، وممّا يرجح هذا الوجه أن الظاهر أن الباء في ﴿ بِمِثْلِهَا ﴾ متعلّقة بالجزاء، فإذا كان ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ ﴾ مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر، أي (واقع)، قاله أبو البقاء، أو (لهم)، قاله الحوفي، وهو أحسن؛ لإغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو

(١) الواقعة/٧٧. (٢) الواقعة/٧٦.

(٣) هذا من مقطوعة لجرير يخاطب بها يحيى بن عقبة الطهوي والفرزدق، تمامه: **والحق يدمغ ترهات**

الباطل [١٨١٧/٢].

(٤) القصص/٨٤.

(٥) يونس/٢٧.

(٦) تقدم برقم ٥٦٦ ص ٣١٥.

(الذين)، وعلى ما اخترناه يكون (جزاء) عطفاً على (الحسنى)، فلا يحتاج إلى تقدير آخر، وأما قول أبي الحسن وابن كيسان إنَّ ﴿بِمِثْلِهَا﴾ هو الخبر، وأنَّ الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في (بحسبك درهم) فمردودٌ عند الجمهور، وقد يؤنس قولهما بقوله: ﴿وَجَزَأُوا سَيِّعَةً سَيِّعَةً مِّثْلَهَا﴾^(١).

والعاشر: بين المتضامين، كقولهم: (هذا غلامٌ - والله - زيد)، و(لا أخوا - فاعلم - لزيد)، وقيل: الأخ هو الاسم، والظرف الخبر، وإنَّ الأخ حينئذٍ جاء على لغة القصر، كقوله: (مكرةٌ أذاك لا بطل)، فهو كقولهم: (لا عصا لك).

الحادي عشر: بين الجارِّ والمجرور، كقوله: (اشتريته بـ - أرى - ألفِ درهم).

الثاني عشر: بين الحرف النَّاسخ وما دخل عليه، كقوله [من الوافر]:

٥٧٥ - كَأَنَّ - وَقَدْ أَتَى حَوْلَ كَمِيلٍ - أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولٌ^(٢)

كذا قال قومٌ، ويمكن أن تكون هذا الجملة حاليةً تقدّمت على صاحبها وهو اسم (كأن)، على حدِّ الحال في قوله [من الطويل]:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهِا العُنَابُ وَالْحَشْفُ البَالِي^(٣)

الثالث عشر: بين الحرف وتوكيده، كقوله [من الرجز]:

٥٧٦ - لَيْتَ - وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ؟! -

لَيْتَ شَبَابًا بُوْعَ فَاشْتَرَيْتُ^(٤)

الرابع عشر: بين حرف التَّنْفِيسِ والفعل، كقوله [من الوافر]:

وَمَا أَدْرِي - وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي - أَقَوْمَ آلِ حِصْنِ أُمِّ نِسَاءٍ^(٥)

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراضٍ آخر، فإنَّ (سوف) وما بعدها اعتراضٌ بين (أدري) وجملة الاستفهام.

الخامس عشر: بين (قد) والفعل، كقوله [من الطويل]:

أَخَالِدُ قَدْ - وَاللَّهِ - أَوْطَأْتُ عَشْوَةً.....^(٦)

السادس عشر: بين حرف التَّنْفِيهِ ومنفيِّه، كقوله [من المنسرح]:

٥٧٧ - وَلَا - أَرَاهَا - تَزَالُ ظَالِمَةً.....^(٧)

(١) الشورى/ ٤٠. (٢) هو لأبي الغول الطهوي [٨١٨/٢]. (٣) تقدم برقم ٣٣٧ ص ١٨٣.

(٤) أنشده الكسائي في صفة دلو، وجملة (وهل ينفع شيئاً ليت) معترضة بين (ليت) الأولى و(ليت) الثانية المؤكدة لها، وهما حرفان، و(ليت) الثانية اسم مرفوع بـ(ينفع)، والمراد بها اللفظة، وهو أحد الشواهد على الإسناد اللفظي، و(بوع) لغة في (بيع) [٨١٩/٢]. (٥) تقدم برقم ٤٨ ص ٣٥، ١١٨.

(٦) تقدم برقم ٢٦٣ ص ١٤٥. (٧) لابن هرمة، وعجزه: تحدث لي نكبةً وتكؤها [٨٢٠/٢].

وقوله [من الطويل]:

٥٧٨ - فلا - وأبي دهماء - زالت عزيزةً (١)

السابع عشر: بين جملتين مستقلتين، نحو ﴿ فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الَّتَوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ . نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾^(١)، فإن ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ تفسير
لقوله تعالى: ﴿ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾، أي إن المأثي الذي أمركم الله به هو مكان الحرث،
ودلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسل لا محض الشهوة، وقد تضمنت هذه
الآية الاعتراض بأكثر من جملة، ومثلها في ذلك قوله تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ
أُمُّهُ وَهَنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفَصَّلَهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿ رَبِّ إِنِّي
وَضَعْتُهَا أَنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾^(٣) فيمن قرأ
بسكون تاء (وضعت)؛ إذ الجملتان المصدرتان بـ(إني) من قولها عليها السلام، وما بينهما
اعتراض، والمعنى (وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وهبت لها)، وقال الزخشي: هنا
جملتان معترضان، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَفَسَسَ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾^(٤) انتهى، وفي التنظير
نظر؛ لأن الذي في الآية الثانية اعتراض كل منهما بجملة، لا اعتراض واحدًا بجملتين.

وقد يعترض بأكثر من جملتين، كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِنَ الْكِتَابِ
يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ
نَصِيرًا . مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ ﴾^(٥) إن قدر ﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ بيانًا للذين أُوتوا
وتخصيصًا لهم؛ إذ كان اللفظ عامًا في اليهود والنصارى والمراد اليهود، أو بيانًا لـ(أعدائكم)،
والمعترض به على هذا التقدير جملتان، وعلى التقدير الأول ثلاث جمل، وهي (والله أعلم)،
(وكفى بالله مرتين، وأما يشترون)، (ويريدون)، فجملتا تفسير لمقدر؛ إذ المعنى (ألم تر إلى
قصة الذين أُوتوا)، وإن علق (من) بـ(نصيرًا) مثل ﴿ وَنَصَرْتُهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾^(٦)، أو بخبر
محذوف على أن ﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ صفة لمبتدأ محذوف، أي (قوم يحرفون) كقولهم: (منّا ظعن
ومنّا أقام)، أي منّا فريق، فلا اعتراض البتة، وقد مر أن الزخشي أجاز في سورة الأعراف
الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك.

وزعم أبو علي أنه لا يعترض بأكثر من جملة، وذلك لأنه قال في قول الشاعر [من

الطويل]:

(١) تمامه: على قومها ما قيل للزند قادح، قال ابن الدهان في الغرة: أنشده الفراء عن بعضهم، أي ما زالت،

حفذ (ما) [٨٢٠/٢]. (٢) البقرة/٢٢٢-٢٢٣. (٣) لقمان/١٤.

(٤) آل عمران/٣٦. (٥) الواقعة/٧٦. (٦) النساء/٤٤-٤٦. (٧) الأنبياء/٧٧.

٥٧٩- أراني - ولا كُفْرَانَ اللَّهِ آيَةً لِنَفْسِي - قَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مَنِيْلٍ^(١)

إنَّ (آية) - وهي مصدر (أويت له) إذا رحمته ورفقت به - لا يتنصب بـ (أويت) محذوفة؛ لئلاً يلزم الاعتراض بجملتين، قال: وإنما انتصابه باسم (لا)، أي (ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي)، ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول، وهو قول البغداديين، أجازوا (لا طالع جبلاً)، أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجري مجراه في الإعراب، وعلى قولهم يتخرج الحديث "لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت"، وأما على قول البصريين فيجب تنوينه، ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين.

وقد اعترض ابن مالك قول أبي علي بقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْمُونَ . بِالْيَمِينِ وَالزُّبُرِ ﴾^(٢)، ويقول زهير [من الوافر]:

٥٨٠- لعمري - والخُطوبُ مُعَيَّرَاتٌ وفي طول المعاشرة الثَّقالي -

لَقَدْ بِالْيَمِينِ مَطْعَنٌ أَمْ أَوْفَى وَلَكِنْ أَمْ أَوْفَى لَا تُبَالِي^(٣)

وقد يُجاب عن الآية بأن جملة الأمر دليل الجواب عند الأكثرين، ونفسه عند قوم، فهي مع جملة الشرط كالجمله الواحدة، وبأنه يجب أن يقدر للباء متعلق محذوف، أي (أرسلناهم بالبينات)؛ لأنه لا يُستثنى بأداة واحدة شيئاً، ولا يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها إلا إذا كان مُستثنى نحو (ما قام إلا زيداً)، أو مستثنى منه نحو (ما قام إلا زيداً أحد)، أو تابعاً له نحو (ما قام أحد إلا زيداً فاضلاً).

مسألة:

كثيراً ما تشبهه المعترضة بالحالية، ويميزها منها أمور:

أحدها أنها تكون غير خبرية، كالأمرية في ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنْ أَلْهَدَى اللَّهُ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ ﴾^(٤)، كذا مثل ابن مالك وغيره، بناءً على أن ﴿ يُؤْتَى أَحَدٌ ﴾ متعلق بـ (تؤمنوا)، وأن المعنى (ولا تظهروا تصديقكم بأن أحداً يُؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتهم، وبأن ذلك الأحد يحاجونكم عند الله يوم القيامة بالحق فيغلبونكم إلا لأهل دينكم)؛ لأن ذلك لا يغير اعتقادهم، بخلاف المسلمين، فإن ذلك يزيدهم ثباتاً، وبخلاف المشركين، فإن ذلك يدعوهم إلى الإسلام، ومعنى الاعتراض حيثئذ أن الهدى بيد الله، فإذا قدره لأحد لم يضره مكرهم.

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٢٠]. (٢) النحل/ ٤٣-٤٤.

(٣) زهير بن أبي سلمى، الخطوب: الأمور، واحدها خطب، والثقالي: من القلي، وهو البغض [٢/ ٨٢١].

(٤) آل عمران/ ٧٣.

والآية محتملة لغير ذلك، وهي أن يكون الكلام قد تمَّ عند الاستثناء، والمراد (ولا تظهروا الإيمان الكاذب الذي تُوقعونه وجه النَّهار وتنقضونه آخره إلا لمن كان منكم - كعبد الله بن سلام - ثمَّ أسلم)؛ وذلك لأنَّ إسلامهم كان أغيظ لهم، ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب، وعلى هذا (فإن يؤتى) من كلام الله تعالى، وهو متعلِّق بمحذوف مؤخَّر، أي لكرهية أن يؤتى أحدٌ دبرتم هذا الكيد، وهذا الوجه أرجح لوجهين: أحدهما أنَّه الموافق لقراءة ابن كثير (أَن يؤتى) بهمزتين، أي لكرهية أن يؤتى قلم ذلك، والثاني أنَّ في الوجه الأوَّل عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها مع أنَّه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفاً.

وكالدُعائية في قوله [من السريع]:

إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبَلَّغْتَهَا - قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ (١)

وقوله [من المنسرح]:

إِنَّ سُلَيْمَى - وَاللَّهُ يَكْلُوها - ضَنْتَ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزُوها (٢)

وكالقسمية في قوله [من الرجز]:

إِنِّي - وَأَسْطَارَ سَطْرُنَ سَطْرًا - الْبَيْت (٣)

وكالتزيهية في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ (٤)، كذا مثل بعضهم. وكالاستفهامية في قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا ﴾ (٥)، كذا مثل ابن مالك.

فأمَّا الأولى فلا دليل فيها إذا قدر (لهم) خبراً و(ما) مبتدأ والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة وقدر الكلام تهديداً، كقولك لعبدك: (لك عندي ما تختار) تريد بذلك إيعاده أو التَّهَكُّمُ به، بل إذا قدر (لهم) معطوفاً على (الله) و(ما) معطوفة على (البنات) وذلك ممتنع في الظاهر؛ إذ لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب (ظن) و(فقد) و(عدم) نحو ﴿ فَلَا يَحْسِبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ (٦) فيمن ضمَّ الباء، ونحو ﴿ أَنْ رَاءَهُ اسْتَعْفَى ﴾ (٧)، ولا يجوز مثل (زيد ضربه) تريد (ضرب نفسه)، وإثما يصحُّ في الآية العطف المذكور إذا قدر أنَّ الأصل (ولأنفسهم) ثمَّ حذف المضاف، وذلك تكلف، ومن العجب أنَّ الفراء والزخسريَّ والحوينيَّ قدرُوا العطف المذكور ولم يقدِّروا المضاف المحذوف، ولا يصحُّ العطف إلا به.

وأما الثانية فنصَّ هو وغيره على أنَّ الاستفهام فيها بمعنى التَّفي، فالجملة خبرية.

(١) تقدم برقم ٥٦٩ ص ٣١٦. (٢) تقدم برقم ٥٧٠ ص ٣١٦. (٣) تقدم برقم ٥٧١ ص ٣١٦.

(٤) النحل/٥٧. (٥) آل عمران/١٣٥. (٦) آل عمران/١٨٨. (٧) العلق/٧.

وقد فهمَ مِمَّا أوردته من أنَّ المعترضة تقع طلبيةً أنَّ الحالية لا تقع إلا خبريةً، وذلك بالإجماع، وأمَّا قول بعضهم في قول القائل [من السريع]:

اطْلُبْ وَلَا تَضْجِرْ مِنْ مَطْلَبٍ^(١)

"إنَّ الواو للحال، وإنَّ لا ناهيةٌ فخَطَأٌ، وإنما هي عاطفة، إما مصدرًا يُسبِكُ من (أن) والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق، أي (ليكن منك طلبٌ وعدم ضجر)، أو جملةً على جملة، وعلى الأوَّل ففتحة (تضجر) إعراب، و(لا) نافية، والعطف مثله في قولك: (اتتي ولا أجنوك) بالنصب، وقوله [من الوافر]:

٥٨١- فقلتُ أدعي وأدعو إنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ^(٢)

وعلى الثاني فالفتحة للتوكيد، والأصل (ولا تضجرن) بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة، و(لا) ناهية، والعطف مثله في قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾^(٣).

الثاني أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال، كالتنفيس في قوله [من الوافر]:

وَمَا أُدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أُدْرِي^(٤)

وأما قول الحوفي في ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ﴾^(٥) إنَّ الجملة حاليةٌ فمردود، وك(لن) في ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(٦)، وكالشَّروط في ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٧)، ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾^(٨)، ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أذىٌ مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾^(٩)، ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(١٠)، ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾^(١١)، ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا﴾^(١٢)، وإنما جاز (لأضربنه إن ذهب وإن مكث) لأنَّ المعنى (لأضربنه على كلِّ حال)؛ إذ لا يصحُّ أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد.

والثالث أنه يجوز اقترانها بالفاء، كقوله [من الكامل]:

٥٨٢- وَأَعْلَمُ - فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ - أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا^(١٣)

(١) أهمله السيوطي، وتامه: فآفة الطالب أن يضجرا.

(٢) قال ابن يعيش: هو للحطبة، وقال الزمخشري: هو لربيعة بن جشم، وقال ابن بري: هو لدثار بن شيان النمري، أندى: أفعل تفضيل من الندى، بفتح النون والبدال المقصورة، وهو بعد ذهاب الصوت، وقوله: (وأدعو) بالنصب بلأن) مضمرة بعد واو الجمع في جواب الأمر، ولصوت: صفة (أندى)، و(أن ينادي) خبر

(أن) [٨٢٧/٢]. (٣) النساء/٣٦. (٤) تقدم برقم ٤٨ ص ٣٥، ١١٨، ٣١٩.

(٥) الصافات/٩٩. (٦) البقرة/٢٤. (٧) محمد/٢٢. (٨) البقرة/٢٤٦.

(٩) النساء/١٠٢. (١٠) الأنعام/١٥. (١١) المزمل/١٧. (١٢) الواقعة/٨٦-٨٧.

(١٣) قال العيني: لم يسم فائله، فعلم المرء ينفعه: جملة معترضة بين (اعلم) ومفعوله، والفاء فيه هي الفاء التي تميز الجملة الحالية، و(أن) مخففة من الثقيلة في محل نصب، وهي جزاؤها سدت مسد مفعولي (اعلم)، ووقع الخبر فيها جملة فعلية فعلها متصرف ليس بدعاء مفعولا بحرف التنفيس [٨٢٧/٢].

وكجمله ﴿ فإله أولى بهما ﴾ في قول وقد مضى، وكجمله ﴿ فَيَأْتِي آءِ الْآءِ رَبُّكُمْ تَكْذِبَانِ ﴾^(١) الفاصلة بين ﴿ فَإِذَا أَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً ﴾^(١) وبين الجواب وهو ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ ﴾^(١)، والفاصلة بين ﴿ وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴾^(٢) وبين ﴿ فِيهِنَّ حَيْرَاتٌ حَسَانٌ ﴾^(٣) وبين صفتيهما وهي ﴿ مُدْهَامَتَانِ ﴾^(٢) في الأولى و﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ ﴾^(٣) في الثانية، ويحتملان تقدير مبتدأ فتكون الجملة إما صفة وإما مستأنفة.

الرابع أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت، كقول المتنبي [من المنسرح]:

يا حادِي عِيرِهَا - وَأَحْسِنِي أُوجِدُ مَيْتًا قُبِيلَ أَفْقَدُهَا -
قِفَا قَلِيلًا بِهَا عَلَيَّ فَلَا أَقْلَ مِنْ نَظْرَةٍ أُرُودُهَا^(٤)

قوله: (أفقدها) على إضمار (أن)، وقوله: (أقل) يروى بالرفع والنصب.

تنبيه:

للبائين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، والزخشي يستعمل بعضها، كقوله في قوله تعالى: ﴿ وَخَنَ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾^(٥): يجوز أن يكون حالاً من فاعل (نعبد) أو من مفعوله؛ لاشتمالها على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على (نعبد) وأن تكون اعتراضية مؤكدة، أي (ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد)، ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهماً منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالين.

الجملة الثالثة التفسيرية، وهي الفصلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، وسأذكر لها أمثلة توضحها. أحدها ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِمَّنْكُمْ ﴾^(٦)، فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى، و(هل) هنا للنفي، ويجوز أن تكون بدلاً منها إن قلنا إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين، وأن تكون معمولة لقول محذوف وهو حال مثل ﴿ وَالْمَلَكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلَمٌ عَلَيْكُمْ ﴾^(٧). الثاني ﴿ إِنَّ مَثَلِ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٨)، ف﴿ خَلَقَهُ ﴾ وما بعده تفسير لـ(مثل آدم) لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قُدر جسداً من طين ثم كُون، بل باعتبار المعنى، أي إنَّ شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين أبوين.

(١) الرحمن/٣٧-٣٩. (٢) الرحمن/٦٢-٦٤. (٣) الرحمن/٧٠-٧٢.

(٤) للمتنبي، أهمله السيوطي.

(٥) البقرة/١٣٣. (٦) الأنبياء/٣. (٧) الرعد/٢٣-٢٤. (٨) آل عمران/٥٩.

والثالث ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ . تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾^(١) ، فجملة (تؤمنون) تفسير للتجارة، وقيل: مستأنفة معناها الطلب، أي (أمنوا)، بدليل ﴿ يغفر ﴾ بالجزم، كقولهم: " اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه " ، أي ليتق الله وليفعل يثب، وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلاً للسبب - وهو الدلالة - منزلة المسبب، وهو الامتثال.

الرابع ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا ﴾^(٢) ، وجوز أبو البقاء كونها حالية على إضمار (قد)، والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا.

الخامس ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُخْبِدُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٣) إن قدرت (إذا) غير شرطية فجملة القول تفسير لـ ﴿ يُخْبِدُونَكَ ﴾ ، وإلا فهي جواب (إذا)، وعليهما فـ(يخادلونك) حال.

تنبيه:

المفسرة ثلاثة أقسام: مجردة من حرف التفسير كما في الأمثلة السابقة، ومقرونة بـ(أي) كقوله [من الطويل]:

وَتَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ أَي أَنْتَ مُذْنِبٌ

ومقرونة بـ(أن) نحو ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾^(٥) ، وقولك: (كتبت إليه أن افعل) إن لم تقدر الباء قبل (أن).

السادس ﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لَيْسَ جُنْدُهُ ﴾^(٦) ، فجملة ﴿ لَيْسَ جُنْدُهُ ﴾ قيل: هي مفسرة للضمير في ﴿ بدأ ﴾ الرجوع إلى البداء المفهوم منه، والتحقق أنها جواب لقسم مقدر، وأن المفسر مجموع الجملتين، ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء؛ لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصّل من الجواب، وهو خبري لا إنشائي، وذلك المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام، فهذا هو البداء الذي بدأ لهم.

ثم أعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسرة بنفسها، ويقع ذلك في موضعين: أحدهما أن يكون المفسر إنشاءً أيضاً، نحو (أحسن إلى زيد، أعطه ألف دينار). والثاني أن يكون مفرداً مؤدياً معنى جملة، نحو ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(٧) الآية. وإنما قلنا فيما مضى إن الاستفهام مراد به التفي تفسيراً لما اقتضاه المعنى وأوجبه الصنعة لأجل الاستثناء المفرغ، لا أن التفسير أوجب ذلك، ونظيره (بلغني عن زيد كلاماً والله لأفعلن كذا).

ويجوز أن يكون ﴿ لَيْسَ جُنْدُهُ ﴾ جواباً لـ ﴿ بدأ ﴾؛ لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تُجاب بما يُجاب به القسم، قال [من الكامل]:

(١) الصف/١٠-١١ . (٢) البقرة/٢١٤ . (٣) الأنعام/٢٥ . (٤) تقدم برقم ١٠٩ ص ٦٧ . (٥) المؤمنون/٢٧ . (٦) يوسف/٣٥ . (٧) الأنبياء/٣ .

٥٨٣- وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَلتَّائِينَ مِنِّي (١)

وقال الكوفيون: الجملة فاعل، ثم قال هشام وثعلب وجماعة: يجوز ذلك في كل جملة، نحو (يعجني تقوم)، وقال الفراء وجماعة: جوازه مشروط بكون المسند إليها قليلاً وباقترانها بأداة معلقة، نحو (ظهر لي أقام زيد) و(علم هل قعد عمرو)، وفيه نظر؛ لأن أداة التعليق بأن تكون مانعةً أشبه من أن تكون مجوزة، وكيف تعلق الفعل عملاً هو منه كالجزم؟ وبعد فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصةً دون سائر المعلقات، وعلى أن الإسناد إلى مضافٍ محذوف، لا إلى الجملة الأخرى، ألا ترى أن المعنى (ظهر لي جواب أقام زيد)؟ أي جواب قول القائل ذلك. وكذلك في (علم أقعد عمرو)، وذلك لا بد من تقديره دفعاً للتناقض؛ إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به.

فإن قلت: ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل.

قلت: قد مضى عن قريب أن الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات. السابع ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٢)، زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل في (قيل) ضمير المصدر، وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير، وقيل: الظرف نائب عن الفاعل، فالجملة في محل نصب، ويردُّ بأنه لا تتم الفائدة بالظرف وبعده في ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا ﴾^(٣)، والصواب أن النائب الجملة؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبةً بالقول، فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة؟ وقولهم: "الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً عنه" جوابه أن التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأً نحو (لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة)، وفي المثل (زعموا مطية الكذب)، ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابطٍ في نحو (قولي لا إله إلا الله) كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد. الثامن ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ هُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾^(٤)؛ لأن (وعد) يتعدى لاثنين، وليس الثاني هنا ﴿ هُمْ مَغْفِرَةٌ ﴾؛ لأن الثاني مفعولي (كسا) لا يكون جملة، بل هو محذوف، والجملة مفسرة له، وتقديره (خيراً عظيماً) أو (الجنة)، وعلى الثاني فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبب؛ إذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والأجر.

(١) قال المصنف في شواهد: هذا البيت نُسب للبيد، ولم أجده في ديوانه، وتماه: إن المنايا لا تطيش سهامها، قال: و(علمت) فيه محتملة لوجهين: أحدهما: أن تكون معلقة واللام جواب قسم مقدر، وجملة القسم والجواب في موضع نصب بالفعل المعلق، والثاني: أن تكون أجريت لإفادتها تحقيق الشيء وتأكيده مجرى القسم، فتخرج حينئذ عن طلب المفعولين ويتلقى بما يتلقى به القسم، وعلى هذا فلا قسم مقدر، والجملة لا محل لها كسائر الجمل التي يجاب بها القسم [١٢٨/٢].

(٢) البقرة/١١. (٣) الجاثية/٣٢. (٤) المائدة/٩.

وقولي في الضابطة: (الفضلة) احتزرت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن؛ فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإجماع؛ لأنها خبرٌ في الحال أو في الأصل، وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال في نحو (زيداً ضربته)؛ فقد قيل: إنها تكون ذات محلٍ كما سيأتي، وهذا القيد أهملوه، ولا بد منه.

مسألة:

قولنا: "إن الجملة المفسرة لا محل لها" خالف فيه الشلوبيين فزعم أنها بحسب ما تفسره، فهي في نحو (زيداً ضربته) لا محل لها، وفي نحو ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(١)، ونحو (زيد الخبز يأكله) بنصب الخبز في محل رفع، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: (أكله)، وقال [من الطويل]:
 ٥٨٤ - فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ^(٢)

فظهر الجزم، وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة، وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان، واختلف في المبدل منه، وفي البغداديات لأبي علي أن الجزم في ذلك بأداة شرطٍ مقدرة، فإنه قال ما ملخصه إن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله [من الكامل]:

لا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفْسًا أَهْلَكْتَهُ^(٣)

مجزومان في التقدير، وإن أنجزام الثاني ليس على البدلية؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه، بل على تكرير (إن)، أي (إن أهلكت منفساً إن أهلكته)، وساغ إضمار (إن) وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضرورة لا تساعهم فيها، بدليل إيلائهم إياها الاسم، ولأن تقدمها مقو للدلالة عليها، ولهذا أجاز سيويه (بمن تمر أمر) ومنع (من تضرب أنزل)؛ لعدم دليل على المحذوف وهو (عليه) حتى تقول: (عليه)، وقال فيمن قال: (مررت برجل صالح، إن لا صالح فطالح) بالخفض: إنه أسهل من إضمار (رب) بعد الواو، ورب شيء يكون ضعيفاً ثم يحسن للضرورة كما في (ضرب غلامه زيداً) فإنه ضعيف جداً، وحسن في نحو (ضربوني وضربت قومك) واستغني بجواب الأولى عن جواب الثانية كما استغني في نحو (أزيداً ظننته قائماً) بثاني مفعولي (ظننت) المذكورة عن ثاني مفعولي (ظننت) المقدرة.

الجملة الرابعة المجاب بها القسم نحو ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ: إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٤)، ونحو ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمُ﴾^(٥)، ومنه ﴿لِيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾^(٦)، ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَنَدُواوُ اللَّهِ مِن قَبْلُ﴾^(٧)، يقدر لذلك ولما أشبهه القسم.

(١) القمر/٤٩. (٢) تمامه: ومن لا نجره بمس من مفزعا [٨٢٩/٢]. (٣) تقدم برقم ٢٥٢ ص ١٤٠.
 (٤) يس/٢، ٣. (٥) الأنبياء/٥٧. (٦) الهزرة/٤. (٧) الأحزاب/١٥.

ومِمَّا يَحْتَمِلُ جَوَابَ الْقِسْمِ ﴿ وَإِنْ مَنَعَكُمْ إِلَّا وَاَرُدُّهَا ﴾^(١) ، وذلك بأن تقدر الواو عاطفة على ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ ﴾^(٢)؛ فإنه وما قبله أجوبة لقوله تعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهَمْ وَالشَّيَاطِينَ ﴾^(٣)، وهذا مراد ابن عطية من قوله: "هو قسم، والواو تقتضيه"، أي هو جواب قسم والواو هي المحصلة لذلك؛ لأنها عطف، وتوهم أبو حيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة، وهي أن الواو حرف قسم، فرد عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفياً بـ(إن).

تنبيه:

من أمثلة جواب القسم ما ينفى نحو ﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَنُ عَلَيْنَا بَلِغَةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنْ لَكُمْ لَمَّا تَحْكُمُونَ ﴾^(٤)، ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾^(٥)، ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ ﴾^(٦)؛ وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثيرون، منهم الزجاج، ويوضحه ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ ﴾^(٧). وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما: التقدير (بأن لا تعبدوا إلا الله، وبأن لا تسفكوا)، ثم حذف الجار ثم (أن) فارتفع الفعل، وجوز الفراء أن يكون الأصل النهي ثم أخرج مخرج الخبر، ويؤيده أن بعده ﴿ وَقُولُوا ﴾، ﴿ وَأَقِيمُوا ﴾، ﴿ وَأَتُوا ﴾، ومِمَّا يَحْتَمِلُ الْجَوَابَ وَغَيْرَهُ قول الفرزدق [من الطويل]:

٥٨٥ - تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ - يَا ذَنْبُ - يَصْطَحِبَانِ^(٨)

فجملته النفي إما جواب لـ(عاهدتني)، كما قال [من الطويل]:

أَرَى مُحَرَّرًا عَاهَدْتَهُ لِيُؤَاقِفَنَ فَكَانَ كَمَنْ أَعْرَيْتَهُ بِخِلَافِ^(٩)

فلا محل لها، أو حال من الفاعل أو المفعول أو كليهما فمحلها النصب، والمعنى شاهد للجوابية، وقد يحتاج للحالية بقوله أيضاً [من الطويل]:

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيْنَ رَتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامِ
عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامِ^(١٠)

وذلك أنه عطف (خارجًا) على محل جملة (لا أشتم)، فكأنه قال: (حلفت غير شاتم ولا خارجًا)، والذي عليه المحققون أن (خارجًا) مفعول مطلق، والأصل (ولا يخرج خروجًا) ثم

(١) مريم/ ٧١. (٢) مريم/ ٧٠. (٣) مريم/ ٦٨. (٤) القلم/ ٣٩.

(٥) البقرة/ ٨٣. (٦) البقرة/ ٨٤. (٧) آل عمران/ ١٨٧.

(٨) للفرزدق، وفي البيت شاهد للفصل بين الموصول وصلته بالنداء، ولمراعاة معنى (من) حيث قال

(بصطحبان) [٥٣٧/٢].

(٩) أهمله السيوطي. (١٠) أهمله السيوطي، وهو للفرزدق.

حذف الفعل وأتاب الوصف عن المصدر كما عكس في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾^(١)؛ لأنَّ المراد أنَّه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنَّه لا يشتم مسلماً في المستقبل ولا يتكلم بزور، لا أنَّه حلف في حال اتِّصافه بهذين الوصفين على شيءٍ آخر.

مسألة:

قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبراً، فقليل في تعليقه: لأنَّ نحو (لأفعلن) لا محلَّ له، فإذا بُني على مبتدأ فقليل: (زيدٌ ليفعلن) صار له موضع، وليس بشيء؛ لأنَّه إنَّما منع وقوع الخبر جملةً قسميةً، لا جملةً هي جواب القسم، ومراده أنَّ القسم وجوابه لا يكونان خبراً؛ إذ لا تنفك إحداهما عن الأخرى، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محلٌّ من الإعراب، كقولك: (قال زيدٌ: أقسم لأفعلن)، وإنَّما المانع عنده إمَّا كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً؛ لأنَّ الجملتين ها هنا ليستا كجملي الشرط والجزاء؛ لأنَّ الجملة الثانية ليست معمولية لشيءٍ من الجملة الأولى، ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة، وإما كون الجملة - أعني جملة القسم - إنشائيةً والجملة الواقعة خبراً لا بدُّ من احتمالها للصدق والكذب، ولهذا منع قومٌ من الكوفيِّين - منهم ابن الأنباري - أن يُقال: (زيدٌ اضربه) و(زيدٌ هل جاءك؟).
وبعد فعندي أنَّ كلا من التعليلين ملغى:

أمَّا الأوَّل فلأنَّ الجملتين مرتبطتان ارتباطاً صارتا به كالجملة الواحدة وإن لم يكن بينهما عمل، وزعم ابن عصفور أنَّ السَّماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسميةً وجوابها، وذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُوفِيَنَّهُمْ﴾^(٢)، قال: "ف(ما) موصولةٌ لا زائدة، وإلَّا لزم دخول اللام على اللام انتهى، وليس بشيء؛ لأنَّ امتناع دخول اللام على اللام إنَّما هو لأمر لفظي، وهو ثقل التكرار، والفاصل يزيله ولو كان زائداً، ولهذا اكتفى بالألف فاصلةً بين التوالت في (اذهبنان) وبين الهمزتين في ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٣) وإن كانت زائدة.

وكان الجيد أن يستدلَّ بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُطِئَنَّ﴾^(٤)، فإن قيل: تحتل (من) الموصوفية، أي (لفريقاً ليطئنن) قلنا: وكذا ما في الآية، أي لقوم ليوفيئهم، ثمَّ إنَّه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة، فالاستدلال ثابت وإن قدرت صفة، فإن قيل: فما وجهه والجملة الأولى إنشائية؟ قلت: جاز لأنَّها غير مقصودة، وإنَّما المقصود جملة الجواب وهي خبرية، ولم يؤت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس.

وأمَّا الثاني فلأنَّ الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدأ؛ للاتِّفاق على أنَّ أصله الأفراد، واحتمال الصدق والكذب إنَّما هو

(١) الملك/ ٣٠. (٢) هود/ ١١١. (٣) البقرة/ ٦. (٤) النساء/ ٧٢.

من صفات الكلام، وعلى جواز (أين زيد؟) و(كيف عمرو؟)، وزعم ابن مالك أن السماع ورد بما منعه ثعلب، وهو قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ ﴾^(١)، ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ ﴾^(٢)، ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ ﴾^(٣)، وقوله [من الطويل]:

٥٨٦ - جَشَاتُ فُكُلْتُ اللُّدَّ خَشِيْتُ لِيَأْتِيَنَّ^(٤)

وعندي لما استدللَّ به تأويلٌ لطيف، وهو أنَّ المبتدأ في ذلك كله ضَمَّنَ معنى الشرط، وخبره منزلٌ منزلة الجواب، فإذا قُدِّرَ قبله قسمٌ كان الجواب له، وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً؛ للاستغناء بجواب القسم المقدَّر قبله، ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدَّر قبل الشرط الجرد من لام التوطئة، نحو ﴿ وَإِن لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾^(٥)، التقدير: (والله ليمسَّنَّ إن لم ينتهوا يمسن).

تنبيه:

وقع لمكي وأبي البقاء وهم في جملة الجواب فأعرابها إعراباً يقتضي أن لها موضعاً. فأما مكي فقال في قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ عَلَيَّ نَفْسِيهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾^(٦) إنَّ (ليجمعنكم) بدلٌ من (الرحمة)، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره، ولكنه زعم أنَّ اللام بمعنى (أن) المصدرية، وأنَّ من ذلك ﴿ ثُمَّ بَدَأَ هُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهٗ ﴾^(٧) أي (أن) يسجنوه، ولم يثبت مجيء اللام مصدرية، وخلط مكي فأجاز البدلية مع قوله إنَّ اللام لام جواب القسم، والصواب أنَّها لام الجواب، وأنها منقطعة ممَّا قبلها إن قُدِّرَ قسم، أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم إن أجري (بدا) مجرى (أقسم) كما أجري (علم) في قوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي^(٨)

وأما أبو البقاء فإنه قال في قوله: ﴿ لَمَّا ءَاتَيْتُكُمْ مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ﴾^(٩) الآية: من فتح اللام ففي (ما) وجهان:

أحدهما أنَّها موصولة مبتدأ، والخبر إمَّا ﴿ مِّن كِتَابٍ ﴾ أي للذي آتيتكموه من الكتاب، أو ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ ﴾ واللام جواب القسم؛ لأنَّ أخذ الميثاق قسم، و﴿ جَاءَكُمْ ﴾ عطفٌ على ﴿ ءَاتَيْتُكُمْ ﴾، والأصل (ثمَّ جاءكم به) فحذف عائد (ما)، أو الأصل (مصدق له) ثمَّ ناب الظاهر عن المضمرة، أو العائد ضمير (استقرَّ) الذي تعلقت به (مع).

(١) العنكبوت/ ٩. (٢) العنكبوت/ ٥٨. (٣) العنكبوت/ ٦٩.

(٤) تمامه: ولئن أتاك فلات حين مناص [٢/ ٨٣٠]. (٥) المائدة/ ٧٣. (٦) الأنعام/ ١٢.

(٧) يوسف/ ٣٥. (٨) تقدم برقم ٥٨٣ ص ٣٢٦. (٩) آل عمران/ ٨١.

والثاني أنها شرطية، واللأم موطنه، وموضع (ما) نصبٌ بـ(أتيت)، والمفعول الثاني ضمير المخاطب، و﴿ مِنْ كِتَابٍ ﴾ مثل ﴿ مِنْ آيَةٍ ﴾ في ﴿ مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ ﴾^(١). اهـ ملخصاً، وفيه أمور:

أحدها: أن إجازته كون ﴿ مِنْ كِتَابٍ ﴾ خبراً فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته؛ لأنَّ (ثُمَّ جَاءَكُمْ) عطفٌ على الصلّة.

الثاني: أن تجويزه كون (لتؤمنن) خبراً مع تقديره إيّاه جواباً لأخذ الميثاق يقتضي أن له موضعاً وأنه لا موضع له، وإنما كان حقه أن يقدره جواباً لقسم محذوف ويقدر الجملتين خبراً، وقد يُقال: إنّما أراد بقوله: "اللأم جواب القسم؛ لأنَّ أخذ الميثاق قسم" أن أخذ الميثاق دالٌّ على جملة قسم مقدّرة، ومجموع الجملتين الخبر، وإنما سمي (لتؤمنن) خبراً لأنه الدالُّ على المقصود بالأصالة، لا أنه وحده هو الخبر بالحقيقة، وأنه لا قسم مقدّر، بل أخذ الله ميثاق النبيّين هو جملة القسم، وقد يُقال: لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره؛ للاتّفاق على أن وجود المضارع مفتوحاً بلا م مفتوحة مختصاً بنون مؤكدة دليلٌ قاطعٌ على القسم، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه.

والثالث: أن تجويزه كون العائد ضمير (استقر) يقتضي عود ضمير مفرد إلى شيئين معاً، فيأته عائداً إلى الموصول.

والرابع: أنه جوّز حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور، فإن قيل: اكتفى بكلمة (به) الثانية فيكون كقوله [من الكامل]:

٥٨٧- وَلَوْ أَنَّ مَا عَالَجْتُ لَيْنَ فُؤَادِهَا فَفَسَا اسْتِيلِينَ بِهِ لَلَانَ الْجَنْدَلُ^(٢)

قلنا: قد جوز على هذا الوجه عود (به) المذكورة إلى الرسول، لا إلى (ما).

والخامس: أنه سمى ضمير ﴿ آتَيْتُكُمْ ﴾ مفعولاً ثانياً، وإنما هو مفعولٌ أولٌ.

مسألة:

زعم الأخفش في قوله [من الطويل]:

إِذَا قَالَ قَدْنِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً لِنُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا^(٣)

أنَّ (لتغني) جواب القسم، وكذا قال في ﴿ وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْعَدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ﴾^(٤)؛ لأنَّ قبله ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا ﴾ الآية، وليس فيه ما يكون ﴿ وَلِتَصْغَى ﴾ معطوفاً

(١) البقرة/١٠٦.

(٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/٨٣٠].

(٣) تقدم برقم ٣١٨، ص ١٧٧.

(٤) الأنعام/١١٢-١١٣.

عليه، والصَّواب خلاف قوله؛ لأنَّ الجواب لا يكون إلا جملة، ولام (كي) وما بعدها في تأويل المفرد، وأمَّا ما استدللَّ به فمتعلِّق اللام فيه محذوف، أي (لتشربن لتغني عني)، و(فعلنا ذلك لتصغي).

الجملة الخامسة الواقعة جواباً لشرطٍ غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بد(إذا) الفجائية، فالأوَّل جواب (لو) و(لولا) و(لما) و(كيف)، والثاني نحو (إن تقم أقم)، و(إن قمت قمت)، أمَّا الأوَّل فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأمَّا الثاني فلأنَّ المحكوم لموضعه بالجزم الفعل، لا الجملة بأسرها.

الجملة السادسة الواقعة صلةً لاسم أو حرف، فالأوَّل نحو (جاء الذي قام أبوه)، فد(الذي) في موضع رفع، والصِّلة لا محلَّ لها، وبلغني عن بعضهم أنَّه كان يلقن أصحابه أن يقولوا إنَّ الموصول وصلته في موضع كذا، محتجاً بأنَّهما ككلمة واحدة، والحق ما قدَّمتُ لك، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو (ليقم أيهم في الدار)، و(لألزمن أيهم عندك)، و(امرر بأيهم هو أفضل)، وفي التَّنزيل ﴿ رَبَّنَا آرِنَا الَّذِينَ أَصْلَلْنَا ﴾^(١)، وقرئ ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾^(٢) بالنَّصب، ورؤي [من المتقارب]:

..... فَسَلَّمَ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(٣)

بالخفض، وقال الطائي [من الطويل]:

..... فَحَسْبِي مَنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا^(٤) ٥٨٨ -

وقال العقيلي [من الرجز]:

٥٨٩ - نَحْنُ الدُّونُ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا^(٥)

وقال الهذلي [من الوافر]:

هُمُ اللَّأْوُونَ فَكُورُ الْعُلَّ عَنِّي^(٦)

والثاني نحو (أعجبي أن قمت) أو (ما قمت) إذا قلنا بحرفية (ما) المصدرية، وفي هذا النوع يُقال: الموصول وصلته في موضع كذا؛ لأنَّ الموصول حرف، فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً، وأمَّا قول أبي البقاء في ﴿ بَمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾^(٧) إنَّ (ما) مصدرية وصلتها (يكذبون)،

(١) فصلت/ ٢٩. (٢) مريم/ ٦٩. (٣) تقدم برقم ١١١ ص ٦٨.

(٤) هو لمنظور بن سحيم الفقعسي [٨٣٠/٢] وصدرة: **فإمَّا كرامٌ موسرون أثبتهم.**

(٥) هو لرجل جاهلي من بني عقيل اسمه أبو حرب الأعلم، وقيل: قاله رؤبة، وقال الصغاني: قالت له ليلي الأخيلية، قوله: **نحن اللذون:** استشهد به النحاة على وقوع (الذين) بالواو حالة الرفع، و**صَبَّحُوا:** أتوا في الصباح [٨٣٢/٢].

(٦) أورده السيوطي بلا تعليق ولم يذكر تمامه [٨٣٣/٢]. (٧) البقرة/ ١٠.

وحكمه مع ذلك بأنَّ (يكذبون) في موضع نصبٍ خبراً لـ(كان) فظاهره متناقض، ولعلَّ مراده أنَّ المصدر إنما ينسبُ من (ما) و(يكذبون)، لا منها ومن (كان)، بناءً على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي عليٍّ وأبي الفتح وآخرين إنَّ (كان) النَّاقِصَةُ لا مصدر لها.

الجملة السَّابِعة التَّابِعة لما لا محلَّ له، نحو (قام زيدٌ ولم يقم عمرو) إذا قَدَّرت الواو عاطفةً لا واو الحال.

الجملة التي لها محل من الإعراب:

وهي أيضاً سبع:

الجملة الأولى الواقعة خبراً، وموضعها رفعٌ في بايى المبتدأ و(إنَّ)، ونصبٌ في بايى (كان) و(كاد)، واختُلف في نحو (زيدٌ اضربه) و(عمرو هل جاءك) فقول: محلُّ الجملة التي بعد المبتدأ رفعٌ على الخبرية، وهو صحيح، وقيل: نصبٌ بقولٍ مضمَر هو الخبر، بناءً على أنَّ الجملة الإنشائية لا تكون خبراً، وقد مرَّ إبطاله.

الجملة الثانية الواقعة حالاً، وموضعها نصب، نحو ﴿ وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْبِرُ ﴾^(١)، ونحو ﴿ لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى ﴾^(٢)، ﴿ قَالُوا أَنْزَلْنَا لَكَ وَأَتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ ﴾^(٣)، ومنه ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾^(٤)، فجملة ﴿ اسْتَمَعُوهُ ﴾ حال من مفعول ﴿ يَأْتِيهِمْ ﴾ أو من فاعله، وقرئ (مُحَدَّثًا)؛ لأنَّ الذَّكْرَ مَخْتَصٌ بصفته مع أنَّه قد سبق بالنفي، فالحالان على الأوَّل وهو أن يكون ﴿ اسْتَمَعُوهُ ﴾ حالاً من مفعول ﴿ يَأْتِيهِمْ ﴾ مثلهما في قولك: (ما لقي الزيدان عمرو ومصعداً إلاَّ منحدرين)، وعلى الثاني وهو أن يكون جملة ﴿ اسْتَمَعُوهُ ﴾ حالاً من فاعل ﴿ يَأْتِيهِمْ ﴾ مثلهما في قولك: (ما لقي الزيدان عمرو ركباً إلاَّ ضاحكاً)، وأما ﴿ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ فحالٌ من فاعل ﴿ اسْتَمَعُوهُ ﴾، فالحالان متداخلتان و(لا هية) حال من فاعل (يلعبون)، وهذا من التداخل أيضاً، أو من فاعل ﴿ اسْتَمَعُوهُ ﴾ فيكون من التعدد لا من التداخل.

ومن مثل الحالية أيضاً قوله عليه الصَّلَاة والسَّلَام: "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد"، وهو من أقوى الأدلة على أنَّ انتصاب (قائماً) في (ضربي زيداً قائماً) على الحال لا على أنَّه خبرٌ لـ(كان) محذوفة؛ إذ لا يقترن الخبر بالواو، وقولك: (ما تكلم فلانٌ إلاَّ قال خيراً) كما تقول: (ما تكلم إلاَّ قائلاً خيراً)، وهو استثناء مفرغ من أحوالٍ عامَّةٍ محذوفة، وقول الفرزدق [من الطويل]:

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيْمُوا سِيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ^(٥)

(١) المدثر/٦. (٢) النساء/٤٣. (٣) الشعراء/١١١. (٤) الأنبياء/٢. (٥) تقدم برقم ٥٣٠ ص ٢٩٢.

لأنَّ تقدير العطف مفسدٌ للمعنى، وقول كعب رضي الله عنه [من البسيط]:
٥٩٠ - صَافٍ بِأَبْطَحِ أَصْحَى وَهُوَ مَشْمُولٌ^(١)

و(أضحى) تامة.

الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً، ومحلها النَّصْبُ إن لم تنب عن فاعل، وهذه النِّبَاة مختصة بباب القول، نحو ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾^(٢)؛ لِمَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي يُرَادُ بِهَا لَفْظُهَا تُنَزَّلُ مِنْزَلَةَ الْأَسْمَاءِ الْمَفْرُودَةِ.

قيل: وتقع أيضاً في الجملة المقرونة بمعلِّق، نحو (علم أقام زيد)، وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً، وحملوا عليه ﴿ وَتَبَيَّرَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾^(٣)، ﴿ أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾^(٤)، ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لَيْسَ جُنُنَهُ ﴾^(٥)، والصَّوَابُ خلاف ذلك، وعلى قول هؤلاء فيزيد في الجمل التي لها محلُّ الجملة الواقعة فاعلاً.

فإن قلت: وينبغي زيادتها - على ما قدَّمت اختياره من جواز ذلك - مع الفعل القلبي المعلق بالاستفهام فقط نحو (ظهر لي أقام زيد).

قلت: إنما أجزت ذلك على أنَّ المسند إليه مضافٌ محذوف لا الجملة.

وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب:

أحدها: باب الحكاية بالقول أو مرادفه، فالأوَّل نحو ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾^(٦)، وهل هي مفعولٌ به أو مفعولٌ مطلقٌ نوعي كالقرفصاء في (قعد القرفصاء)، إذ هي دالةٌ على نوعٍ خاصٍّ من القول، فيه مذهبان، ثانيهما اختيار ابن الحاجب، قال: والذي غرَّ الأكثرين أنَّهم ظنُّوا أنَّ تعلق الجملة بالقول كتعلقها بـ(علم) في (علمت لزيدٌ منطلقاً)، وليس كذلك؛ لأنَّ الجملة نفس القول، والعلم غير المعلوم، فافترقا. اهـ، والصَّوَابُ قول الجمهور؛ إذ يصحُّ أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن (زيد) من (ضربت زيداً) بأنَّه مضروب، بخلاف القرفصاء في المثال، فلا يصحُّ أن يخبر عنها بأنها مقعودة؛ لأنَّها نفس القعود، وأمَّا تسمية النَّحْوِيِّينَ الكلام قولاً فكتسميتهم إياه لفظاً، وإثما الحقيقة أنه مقولٌ وملفوظٌ والثاني نوعان: ما معه حرف التفسير، كقوله [من الطويل]:

وَتَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ أَيُّ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِيَنِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي^(٧)

وقولك: (كتبت إليه أن افعل) إذا لم تقدِّر بـ(الجُرِّ) والجملة في هذا النَّوع مفسرةٌ للفعل، فلا موضع لها.

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/٨٣٣]، وهو لكعب بن زهير، وصدرة: شجَّتْ بذِي شَبْمٍ مِنْ مَاءِ مَحْنِيَةٍ.
(٢) المطففين/١٧. (٣) إبراهيم/٤٥. (٤) السجدة/٢٦. (٥) يوسف/٣٥. (٦) مريم/٣٠.
(٧) تقدم برقم ١٠٩ ص ٦٧، وتكرر ص ٣٢٥.

وما ليس معه حرف التفسير، نحو ﴿ وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَيْنَهُ وَيَعْقُوبَ يَنْبِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ ﴾^(١)، ونحو ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْرَلٍ يَنْبِيُّ أَرْكَبَ مَعَنَا ﴾^(٢)، وقراءة بعضهم ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ إِنَّي مَغْلُوبٌ ﴾^(٣) بكسر الهمزة، وقوله [من الرجز]:

٥٩١- رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا
إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا عَرَبِيًّا^(٤)

رُوي بكسر (إن)، فهذه الجمل في محلِّ نصبٍ اتِّفَاقاً، ثمَّ قال البصريُّون: النَّصْبُ بقولٍ مقدَّر، وقال الكوفيُّون: بالفعل المذكور، ويشهد للبصريِّين النَّصْرِيحُ بالقول في نحو ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾^(٥)، ونحو ﴿ إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا . قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾^(٦)، وقول أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ ﴾^(٧) إِنَّ الجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ في موضعِ نصبٍ بـ(يُوصِي)، قال: لأنَّ المعنى (يفرض لكم) أو (يشرع لكم في أمر أولادكم)، إنَّما يصحُّ هذا على قول الكوفيِّين، وقال الزُّخْمَرِيُّ إِنَّ الجُمْلَةَ الأُولَى إِجْمَالٌ والثَّانِيَةَ تَفْصِيلٌ لها، وهذا يقتضي أنَّها عنده مفسرة ولا محلَّ لها، وهو الظَّاهر.

تنبيهات:

الأوَّل: من الجمل المحكيَّة ما قد يخفى، فمن ذلك في المحكيَّة بعد القول ﴿ فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ ﴾^(٨)، والأصل: (إنَّكم لذائقون عذابي)، ثمَّ عدل إلى التَّكْلُم؛ لأنَّهم تكلموا بذلك عن أنفسهم، كما قال [من الطويل]:

٥٩٢- أَلَمْ تَرَ أَنِّي يَوْمَ جَوْ سُوَيْقَةٍ
بَكَيْتُ فَنَادَتْنِي هُنَيْدَةُ مَا لِيَا^(٩)

والأصل (مالك)، ومنه في المحكيَّة بعد ما فيه معنى القول ﴿ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ . إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا خَيْرُونَ ﴾^(١٠)، أي (تدرسون فيه هذا اللَّفْظ)، أو (تدرسون فيه قولنا هذا الكلام)، وذلك إمَّا على أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم، أو الأصل (إنَّ لهم لما يتخيرون) ثمَّ عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿ يَدْعُوا لِمَنْ صَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾^(١١) إنَّ (يدعو) في معنى (يقول)، مثلها في قول عنترَةَ [من الكامل]:

(١) البقرة/١٣٢ . (٢) هود/٤٢ . (٣) القمر/١٠ .

(٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٨٣٣/٢].

(٥) هود/٤٥ . (٦) مريم/٣-٤ . (٧) النساء/١١ . (٨) الصافات/٣١ .

(٩) هذا مطلع قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً، وهي أول قصيدة هجاه بها [٨٣٣/٢].

(١٠) القلم/٣٧-٣٨ . (١١) الحج/١٣ .

٥٩٣- يَدْعُونَ عَنَّتْهُ وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ يَثُرُ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ^(١)

فيمن رواه (عنتر) بالضم على النداء، وإن ﴿مَنْ﴾ مبتدأ و﴿لَيْتَسَ الْمَوْلَى﴾ خبره، وما بينهما جملة اسمية صلة، وجملة ﴿مَنْ﴾ وخبرها محكية بـ(يدعو)، أي إن الكافر يقول ذلك في يوم القيامة، وقيل: (من) مبتدأ حذف خبره، أي (إله)، وإن ذلك حكاية لما يقول في الدنيا، وعلى هذا فالأصل: (يقول الوثن إلهه)، ثم عبّر عن الوثن بـ(من ضره أقرب من نفعه) تشبيهاً على الكافر.

الثاني: قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها، نحو (أتقول موسى في الدار)، فلك أن تقدّر (موسى) مفعولاً أوّلاً و(في الدار) مفعولاً ثانياً على إجراء القول مجرى الظن، ولك أن تقدّرهما مبتدأ وخبراً على الحكاية، كما في قوله تعالى: ﴿أَمَرْتَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾^(٢) الآية، ألا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائه مجرى الظن ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية؟

الثالث: قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها، وذلك نحو (أول قولي إني أحمد الله) إذا كسرت (إن)؛ لأنّ المعنى (أول قولي هذا اللفظ)، فالجملة خبر لا مفعول، خلافاً لأبي علي، زعم أنّها في موضع نصبٍ بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر، فقدر (موجود) أو (ثابت)، وهذا المقدّر يستغنى عنه، بل هو مُفسدٌ للمعنى؛ لأنّ أوّل (قولي إني أحمد الله) باعتبار الكلمات (إن)، وباعتبار الحروف الهمزة، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأنّ ذلك الأوّل ثابت، ويقتضي بمفهومه أنّ بقية الكلام غير ثابت، اللهم إلا أن يقدر (أول) زائداً، والبصريون لا يميزونه، وتبع الزّخشي أبو علي في التّقدير المذكور، والصّواب خلاف قولهما، فإن فتحت فالمعنى (حمد الله)، يعني بأيّ عبارة كانت.

الرابع: قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به، وهي نوعان:

محكية بقول آخر محذوف، كقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾^(٣) بعد ﴿قَالَ أَمَلًا مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾^(٤)؛ لأنّ قولهم تمّ عند قوله: ﴿مِنْ أَرْضِكُمْ﴾^(٥)، ثمّ التّقدير: (فقال فرعون)، بدليل ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾^(٥)، وقول الشاعر [من الرجز]:

٥٩٤- قَالَتْ لَهُ وَهُوَ بَعِيشُ ضَنْكَ

لَا تُكْثِرِي لَوْمِي وَخَلِي عَنكَ^(٦)

(١) هو من معلقة عنتر المشهورة [٢/ ٨٣٤]. (٢) البقرة/ ١٤٠. (٣) الأعراف/ ١١٠.

(٤) الأعراف/ ١٠٩. (٥) الأعراف/ ١١١.

(٦) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٣٤].

التقدير: (قالت له: أتذكر قولك لي إذ ألومك في الإسراف في الإنفاق: لا تكثري لومي) فحذف المحكيّة بالمذكور وأثبت المحكيّة بالمحذوف.

وغير محكيّة، وهي نوعان:

دالّة على المحكيّة، كقولك: (قال زيدٌ لعمرو في حاتم: أتظنُّ حاتمًا بخيلًا؟) فحذف المقول وهو (حاتمٌ بخيل) مدلولاً عليه بجملة الإنكار التي هي من كلامك دونه، وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ مُوسَىٰ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا ۗ ﴾^(١)، وإن كان الأصل والله أعلم (أتقولون للحقّ لَمَّا جاءكم هذا سحر؟)، ثمَّ حُدِّفَتْ مَقَالَتُهُمْ مَدْلُولًا عَلَيْهَا بِجُمْلَةِ الْإِنكَارِ؛ لِأَنَّ جُمْلَةَ الْإِنكَارِ هُنَا مَحْكِيَّةٌ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَحْكِيَّةً بِالْقَوْلِ الثَّانِي. وغير دالّة عليه، نحو ﴿ وَلَا تَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۗ ﴾^(٢)، وقد مرَّ البحث فيها.

الخامس: قد يوصل بالمحكيّة غير محكيّ، وهو الذي يسمّيه المحدثون مدرجًا، ومنه ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ۗ ﴾^(٣) بعد حكاية قولها، وهذه الجملة ونحوها مستأنفة، لا يُقدَّر لها قول. **الباب الثاني** من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولاً: باب (ظنّ) و(أعلم)؛ فإنّها تقع مفعولاً ثانياً ل(ظنّ) وثالثاً ل(أعلم)؛ وذلك لأنَّ أصلهما الخبر، ووقوعه جملةً سائغٌ كما مرَّ، وقد اجتمع وقوع خبري (كان) و(إن) والثاني من مفعولي باب (ظنّ) جملةً في قول أبي ذؤيب [من الطويل]:

٥٩٥- فَإِنْ تَرَعْمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي شَرِيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ^(٤)

الباب الثالث باب التعليق، وذلك غير مختصّ بباب (ظنّ)، بل هو جائزٌ في كلّ فعلٍ قلبيّ، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها أن تكون في موضع مفعول مقيدٍ بالجارّ، نحو ﴿ أَوْلَمْ يَتَفَكَّرُوا ۗ مَا بِصَاحِبِهِمْ مِّنْ جِنَّةٍ ۗ ﴾^(٥)، ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا ۗ ﴾^(٦)، ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ۗ ﴾^(٧)؛ لأنه يُقال: (تفكّرت فيه) و(سألت عنه) و(نظرت فيه)، ولكن علّقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيث المعنى طالبةٌ له على معنى ذلك الحرف.

وزعم ابن عصفور أنّه لا يُعلّق فعل غير (علم) و(ظنّ) حتّى يُضمّن معناهما، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادّةً مسدّ المفعولين.

(١) يونس/٧٧. (٢) يونس/٦٥. (٣) النمل/٣٤.

(٤) لأبي ذؤيب الهذلي، تزعميني: تظنّيني كنت أجهل في اتباعي لك، وشريت هنا: بمعنى اشترت [٦٧٢/٢].

(٥) الأعراف/١٨٤. (٦) الكهف/١٩. (٧) الذاريات/١٢.

واختلف في قوله تعالى: ﴿ إِذْ يُلقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾^(١) فقيل: التقدير (ينظرون أيهم يكفل مريم)، وقيل: (يتعرفون)، وقيل: (يقولون)، فالجملة على التقدير الأول مما نحن فيه، وعلى الثاني في موضع المفعول به المسرَّح، أي غير المقيد بالجار، وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة.

والثاني أن تكون في موضع المفعول المسرَّح، نحو (عرفت من أبوك)؛ وذلك لأنك تقول: (عرفت زيداً)، وكذا (علمت من أبوك) إذا أردت (علم) بمعنى (عرف)، ومنه قول بعضهم [من البسيط]:

أما ترى أي برق ها هنا^(٢)

لأنَّ (رأى) البصريَّة وسائر أفعال الحواسِّ إنما تعدَّى لواحدٍ بلا خلاف، إلا (سمع) المعلقة باسم عين نحو (سمعتُ زيداً يقرأ) فقيل: (سمع) متعدِّية لاثنتين ثانيهما الجملة، وقيل: إلى واحدٍ والجملة حال، فإن علقت بمسجوعٍ فمتعدِّية لواحدٍ اتفاقاً، نحو ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ﴾^(٣).

وليس من الباب ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾^(٤) خلافاً ليونس؛ لأنَّ (نزع) ليس بفعل قلبي، بل (أي) موصولة لا استفهامية، وهي المفعول، وضمَّتْها بناءً لا إعراب، و(أشدُّ) خبرٌ لـ(هو) محذوفاً، والجملة صلة.

والثالث أن تكون في موضع المفعولين، نحو ﴿ وَلَتَعْلَمَنَّ آئِنَّا أَشَدُّ عَذَابًا ﴾^(٥)، ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾^(٦)، ومنه ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾^(٧)؛ لأنَّ أيًّا مفعولٌ مطلقٌ لـ(ينقلبون)، لا مفعولٌ به لـ(يعلم)؛ لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومجموع الجملة الفعلية في محلِّ نصبٍ بفعل العلم. ومما يوهمون في إنشاده وإعرابه [من الطويل]:

٥٩٦ - سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيِّ دَيْنٍ تَدَايَنْتِ وَأَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا^(٨)

والصواب فيه نصب (أي) الأولى، على حدِّ انتصابها في ﴿ أَيُّ مُنْقَلَبٍ ﴾، إلا أنها مفعولٌ به لا مفعولٌ مطلق، ورفع (أي) الثانية مبتدأ وما بعدها الخبر، والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية.

(١) آل عمران/ ٤٤.

(٢) أهمله السيوطي.

(٣) سورة ق/ ٤٢.

(٤) مريم/ ٦٩.

(٥) طه/ ٧١.

(٦) الكهف/ ١٢.

(٧) الشعراء/ ٢٢٧. (٨) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٣٤].

واختُلفَ في نحو (عرفت زيداَ من هو) فقيل: جملة الاستفهام حال، وردَّ بأنَّ الجملة الإنشائية لا تكون حالاً، وقيل: مفعولٌ ثانٍ على تضمين (عرف) معنى (علم)، وردَّ بأنَّ التضمين لا ينقاس، وهذا التَّركيب مقيس، وقيل: بدلٌ من المنصوب، ثمَّ اختلف فقيل: بدل اشتمال، وقيل: بدل كلِّ، والأصل (عرفت شأنَ زيدٍ)، وعلى القول بأنَّ (عرف) بمعنى (علم) فهل يقال إنَّ الفعل معلقٌ أم لا؟ قال جماعةٌ من المغاربة: إذا قلت: (علمتُ زيداَ لأبوه قائمٌ) أو (ما أبوه قائمٌ) فالعامل معلقٌ عن الجملة، وهو عاملٌ في محلِّها النَّصب على أنَّها مفعولٌ ثانٍ، وخالف في ذلك بعضهم؛ لأنَّ الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب وألَّا يؤثِّر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق، وذلك نحو (علمتُ زيداَ أبوه قائمٌ)، واضطرب في ذلك كلام الرَّخْشَرِيِّ فقال في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾^(١) في سورة هود: "إنَّما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم؛ لأنَّه طريق إليه، فهو ملابسٌ له، كما تقول: انظر أيهم أحسن وجهًا، واستمع أيهم أحسن صوتًا؛ لأنَّ النَّظر والاستماع من طرق العلم". اهـ، ولم أقف على تعليق النَّظر البصريِّ والاستماع إلَّا من جهته، وقال في تفسير الآية في سورة الملك: "ولا يُسمَّى هذا تعليقًا، وإنَّما التَّعليق أن يُوقع بعد العامل ما يسدُّ مسدَّ منصوبيه جميعًا، ك(علمتُ أيهما عمرو)، ألا ترى أنَّه لا يفترق الحال بعد تقدُّم أحد المنصوبين بين محيي ما له الصَّدْر وغيره؟ ولو كان تعليقًا لافترقا كما افترقا في (علمتُ زيداَ منطلقًا) و(علمتُ أزيدًا منطلقًا)".

تنبيه:

فائدة الحكم على محلِّ الجملة في التَّعليق بالنَّصب ظهور ذلك في التَّابع، فتقول: (عرفت من زيداَ وغير ذلك من أموره)، واستدلَّ ابن عصفور بقول كثيرٍ [من الطويل]:
 ٥٩٧- وما كنتُ أدري قبلَ عزةَ ما البكا ولا موجعاتِ القلبِ حتَّى تولَّتِ^(٢)
 بنصب (موجعات)، ولك أن تدَّعي أن (البكا) مفعولٌ وأنَّ (ما) زائدة، أو أنَّ الأصل (ولا أدري موجعات) فيكون من عطف الجمل، أو أنَّ الواو للحال و(موجعات) اسم (لا)، أي (وما كنتُ أدري قبلَ عزةٍ - والحال أنَّه لا موجعات للقلب موجودة - ما البكاء)، ورأيت بخطَّ الإمام بهاء الدِّين بن النَّحَّاس رحمه الله "أقمتُ مدَّةً أقول: القياس جواز العطف على محلِّ الجملة المعلق عنها بالنَّصب، ثمَّ رأيتُه منصوبًا". اهـ، وممَّن نصَّ عليه ابن مالك، ولا وجه للتَّوقُّف فيه مع قولهم إنَّ المعلق عاملٌ في المحلِّ.

(١) هود/٧.

(٢) استدل به المصنف في التوضيح على نصب (موجعات) عطفًا على محل مفعول (أدري) المعلق بالاستفهام؛ لأن المعلق أبطل عليه لفظًا لا محلاً، تولَّتِ: أعرضت وأدبرت [٨١٤/٢].

الجملة الرابعة المضاف إليها، ومحملها الجر، ولا يُضاف إلى الجملة إلا ثمانية:

أحدها أسماء الزمان، ظروفًا كانت أو أسماء، نحو ﴿وَأَسْلَمَ عَلَى يَوْمٍ وُلِدْتُ﴾^(١)، ونحو ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾^(٢)، ونحو ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ . يَوْمَ هُمْ بَرْزُونَ﴾^(٣)، ونحو ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾^(٤)، ألا ترى أن اليوم ظرف في الأولى ومفعول ثان في الثانية وبدل منه في الثالثة وخبر في الرابعة؟ ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفًا لـ ﴿تَخَفَى﴾ من قوله تعالى: ﴿لَا تَخَفْ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾.

ومن أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة: (إذ) باتفاق، و(إذا) عند الجمهور، و(لمّا) عند من قال باسميتها، وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم إن كان مستقبلًا فهو كـ(إذا) في اختصاصه بالجملة الفعلية، وإن كان ماضيًا فهو كـ(إذ) في الإضافة إلى الجملتين، فتقول: (أتيتك زمن يقدم الحاج)، ولا يجوز (زمن الحاج قادم)، وتقول: (أتيتك زمن قدم الحاج) و(زمن الحاج قادم)، ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُونَ﴾، وبقول الشاعر [من الطويل]:

٥٩٨- وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُعْنِ فَيْلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(٥)

وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه إنما يشترط حمل الزمان المستقبل على (إذا) إذا كان ظرفًا، وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف، ولا يتأتى هذا الجواب في البيت، والجواب الشامل لهما أن يوم القيامة لمّا كان محقق الوقوع جعل كالماضي فحمل على (إذ) لا على (إذا)، على حدّ ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾^(٦).

الثاني (حيث)، وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة، ولا يشترط لذلك كونها ظرفًا، وزعم المهدي شارح الدرديدية - وليس بالمهدي المفسر المقرئ - أن (حيث) في قوله [من الرجز]:

ثُمَّتَ رَاحَ فِي الْمَلْبِيِّنَ إِلَى
حَيْثُ تَحَجَّيَ الْمَازِمَانَ وَمِنَى^(٧)

لمّا خرجت عن الظرفية بدخول (إلى) عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل، وصارت الجملة بعدها صفة لها، وتكلف تقدير رابط لها وهو (فيه)، وليس بشيء؛ لما قدمنا في أسماء الزمان.

(١) مريم/١٩ . (٢) إبراهيم/٤٤ . (٣) غافر/١٥-١٦ . (٤) المرسلات/٣٥ .

(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٨٣٥/٢].

(٦) الكهف/٩٩ . (٧) أهمله السيوطي، وهو من مقصورة ابن دريد [ت ٣٢١هـ].

الثالث (آية) بمعنى علامة، فإنها تُضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتاً أو منفيّاً بـ(ما)، كقوله [من الوافر]:

بِأَيَّةٍ يُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْتًا (١)

وقوله [من الطويل]:

بِأَيَّةٍ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلًا (٢) - ٥٩٩

هذا قول سيويه، وزعم أبو الفتح أنها إنما تُضاف إلى المفرد نحو ﴿أَيَّةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾ (٣)، وقال: الأصل (بأية ما يقدمون)، أي بأية إقدامكم، كما قال [من الوافر]:

بِأَيَّةٍ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا (٤) - ٦٠٠

وفيه حذف موصول حرفي غير (أن) وبقاء صلته، ثم هو غير متأت في قوله [من الطويل]:

بِأَيَّةٍ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلًا

الرابع (ذو) في قولهم: (اذهب بذئ تسلم)، والباء في ذلك ظرفية، (وذي) صفة لزم من محذوف، ثم قال الأكثرون: هي بمعنى (صاحب)، فالموصوف نكرة، أي (اذهب في وقت صاحب سلامة)، أي في وقت هو مظنة السلامة، وقيل: بمعنى (الذي)، فالموصوف معرفة، والجملة صلة فلا محل لها، والأصل (اذهب في الوقت الذي تسلم فيه)، ويُضعفه أن استعمال (ذي) موصولة مختص بطيء، ولم يُنقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأن الغالب عليها في لغتهم البناء، ولم يُسمع هنا إلا الأعراب، وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروطاً بأحد المتعلق، نحو ﴿وَشَرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ (٥)، والمتعلق هنا مختلف، وأن هذا العائد لم يُذكر في وقت، وبهذا الأخير يضعف قول الأخص في ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ (٦) إنَّ أَيْ مَوْصُولَةً، و(النَّاس) خبرٌ لمحذوف، والجملة صلة وعائد، أي (يا من هم النَّاس)، على أنه قد حذف العائد حذفاً لازماً في نحو [من الطويل]:

..... وَلَا سِيَّماً يَوْمٌ (٧)

فيمن رفع، أي (لا مثل الذي هو يوم)، ولم يُسمع في نظائره ذكر العائد، ولكنه نادر، فلا يحسن الحمل عليه.

والخامس والسادس (لذن) و(ريث)؛ فإنهما يُضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف، ويُشترط كونه مثبتاً، بخلافه مع (آية).

(١) أهمله السيوطي، وتماه: كَانَ عَلَى سَنَابِكهَا مُدَامَا.

(٢) هو لعمرو بن شأس الأسدي، وصدرة: الْكِنْيَ إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً، والآية: العلامة، والعزل: الذين لا سلاح معهم، واحدهم أعزل [٢/٨٣٥]. (٣) البقرة/٢٤٨.

(٤) أورده السيوطي بلا تعليق، وصدرة: أَلَا أبلغُ لَدَيْكَ بَنِي تَمِيمِ.

(٥) المؤمنون/٣٣. (٦) يونس/٢٣. (٧) هو الشاهد رقم ٢٠٢ المتقدم ص ١١٩، ٢٥٦.

فأما (لذن) فهي اسمٌ لمبدأ الغاية زمانيةً كانت أو مكانيةً، ومن شواهدنا قوله [من الطويل]:
 ٦٠١- لَزِمْنَا لَدُنَّ سَالِمْتُمُونَا وَفَاقَكُمُ فَلَإِيكَ مِنْكُمْ لِلْخِلَافِ جُنُوحٌ^(١)
 وأما (ريث) فهي مصدر راث إذا أبطأ، وعوملت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى
 الجملة كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت، كقولك: (جتتك صلاة
 العصر)، قال [من الطويل]:

٦٠٢- حَلِيلِي رَفَقًا رَيْثَ أَقْضِي لُبَانَةً مِنْ الْعَرَصَاتِ الْمَذْكُرَاتِ عُهُودًا^(٢)
 وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها أن الفعل بعدهما على إضمار (أن)، والأول قوله في
 التسهيل وشرحه، وقد يُعَدَّر في (ريث)؛ لأنها ليست زماناً، بخلاف (لذن)، وقد يُجاب بأنها
 لما كانت لمبدأ الغايات مطلقاً لم تخلص للوقت، وفي الغرة لابن الدهان أن سيويه لا يرى
 جواز إضافتها إلى الجملة، ولهذا قال في قوله [من الرجز]:

٦٠٣- مِنْ لَدُ شَوْلًا^(٣)

إنَّ تَقْدِيرَهُ (من لد أن كانت شولاً)، ولم يقدر (من لد كانت).

وَالسَّابِعُ وَالثَّمَانِي (قول) و(قائل)، كقوله [من الخفيف]:

٦٠٤- قَوْلٌ: "يَا لِلرِّجَالِ يَنْهَضُ مِنَّا - مُسْرِعِينَ - الْكُهُولَ وَالشَّبَابَا"^(٤)

وقوله [من الكامل]:

٦٠٥- وَأَجِبْتُ قَائِلًا: كَيْفَ أَنْتَ بـ: "صالح" حَتَّى مَلَلْتُ وَمَلَّنِي عُوَادِي^(٥)

والجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء أو (إذا) جواباً لشرطٍ جازمٍ لأنها لم تُصدَّر بمفردٍ يقبل
 الجزم لفظاً كما في قولك: (إن تقم أقم)، أو محلاً كما في قولك: (إن جتتي أكرمتك).
 مثال المقرونة بالفاء ﴿ مَنْ يُضَلِّلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾^(٦)، ولهذا قرئ بجزم (يذر)
 عطفاً على المحلِّ.

(١) أورده السيوطي بلا تعليق بلا ٨٣٦/٢.

(٢) أورده السيوطي بلا تعليق بلا ٨٣٦/٢.

(٣) تمامه: **فَلِي أُنَالَتَهَا، الشَّوْلُ**: مادته تدل على الارتفاع، واختلف في المراد هنا فقيل: مصدر شالت الناقة بذنبها
 أي رفعته للضراب، فهي شائل، والجمع شول، والتقدير: من لدن شالت شولاً، فالبيت من حذف عامل
 المصدر المؤكد، وقيل: اسم جمع، **ثائلة**: وهي الناقة التي ارتفع لبنها وضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة
 أشهر أو ثمانية، والتقدير: من لدن كانت شولاً، فالبيت من حذف (كان) واسمها وبقاء خبرها [٨٣٦/٢].

(٤) أورده السيوطي بلا تعليق بلا [٨٣٧/٢].

(٥) لم يسم قائله، و**مللت**: من المالة، وهي السامة، و**العواد**: جمع عائد المريض، وجملة (كيف أنت) مضاف إليها
(قائل)، و**(بصالح)** متعلق بـ(أجبت)، وهو مرفوع على الحكاية، وفيه حذف، أي بقولي: أنا صالح [٨٣٦/٢].

(٦) الأعراف/١٨٦.

ومثال المقرونة بـ(إذا) ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتَطُونَ ﴾^(١)، والفاء المقدرة كالموجودة، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا^(٢)

ومنه عند المبرد نحو (إن قمت أقوم)، وقول زهير [من البسيط]:

٦٠٦- وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ^(٣)

وهذا أحد الوجهين عند سيبويه، والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير، فيكون دليل الجواب لا عينه، وحينئذٍ فلا يُجزم ما عطف عليه، ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الأداة، نحو (زيداً إن أتاني أكرمه)، ومنع المبرد تقدير التقديم، محتجاً بأن الشيء إذا حل في موضعه لا ينوي به غيره، وإلا لجاز (ضرب غلامه زيداً)، وإذا خلا الجواب الذي لم يُجزم لفظه من الفاء و(إذا) نحو (إن قام زيدٌ قام عمرو) فمحل الجزم محكومٌ به للفعل لا للجملة، وكذا القول في فعل الشرط، قيل: ولهذا جاز نحو (إن قام ويقعدا أخواك) على إعمال الأول، ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل.

تنبيه:

قرأ غير أبي عمرو ﴿ لَوْلَا أَحْرَتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ ﴾^(٤) بالجزم، فقيل: عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجزم (أصدق)، ويسمى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن: (العطف على التوهم)، وقيل: عطف على محل الفاء وما بعدها وهو (أصدق)، ومحل الجزم؛ لأنه جواب التخصيص ويجزم بـ(إن) مقدرة، وإنه كالعطف على ﴿ مَنْ يُضَلِّلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾^(٥) بالجزم، وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال: أو جواب طلب، ولا تقيّد هذه المسألة بالفاء؛ لأنهم أنشدوا على ذلك قوله [من الوافر]:

٦٠٧- فَأَبْلُونِي بِلَيْتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا^(٦)

وقال أبو علي: عطف (أستدرج) على محل الفاء الداخلة في التقدير على (لعلّي) وما بعدها، قلت: فكأن هذا هنا بمنزلة [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

(١) الروم/٣٦. (٢) تقدم برقم ٧٦ ص ٤٩، وتكرر ص ١١٩، ١٣٩، ١٩٦.

(٣) هو من قصيدة لزهير بن أبي سلمى يمدح بها هرم بن سنان، خليل: أي فقير، و(يوم مسألة) يروى بدله (يوم مسغبة) أي جماعة، وحرّم: ممنوع، والبيت استشهد به على رفع المضارع الواقع جزاء الشرط إذا كان فعل الشرط ماضياً [٨٣٨/٢]. (٤) المنافقون/١٠. (٥) الأعراف/١٨٦.

(٦) هو لأبي دؤاد فيما عزاه الثعلبي في تفسيره [٨٣٩/٢].

في باب الشرط، وبعد فالتحقيق أنَّ العطف في الباب من العطف على المعنى؛ لأنَّ المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم، فكيف يكون هو والفاء في محلِّ الجزم؟ وسأوضح ذلك في باب أقسام العطف.

الجملة السادسة التابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع:

أحدها المنعوت بها، فهي في موضع رفع في نحو ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمًا لَا بَيْعَ فِيهِ﴾^(١)، ونصب في نحو ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾^(٢)، وجزراً في نحو ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٣).

ومن مثل المنصوبة المحلُّ ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾^(٤)، ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾^(٥) الآية، فجملة ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ صفة لمائدة، وجملة ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ﴾ صفة لصدقة، ويحتمل أنَّ الأولى حالٌّ من ضمير (مائدة) المستتر في (من السماء) على تقديره صفة لها، لا متعلقاً بـ(أنزل) أو من مائدة على هذا التقدير؛ لأنها قد وُصِفَتْ، وأنَّ الثانية حالٌّ من ضمير (خذ)، ونحو ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا. يَرْتُدِّي﴾^(٦)، أي (ولياً وارثاً)، وذلك فيمن رفع (يرث)، وأما مَنْ جزمه فهو جوابٌ للدُّعاء، ومثل ذلك ﴿فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾^(٧) قرئ برفع (يصدق) وجزمه.

والثاني المعطوفة بالحرف، نحو (زيدٌ منطلقٌ وأبوه ذاهب) إن قدرت الواو عاطفةً على الخبر، فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها، أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعيةً والحلُّ نصب.

وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾^(٨): الأصل (فهي تصبح)، والضمير للقصة، و(تصبح) خبره، أو (تصبح) بمعنى أصبحت، وهو معطوفٌ على (أنزل) فلا محلُّ له إذن. اهـ

وفيه إشكالان: أحدهما أنه لا محوج في الظاهر لتقدير ضمير القصة، والثاني: تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محلُّ له.

وجواب الأول أنه قد يكون قدر الكلام مستأنفاً، والنحويون يقدرُون في مثل ذلك مبتدأ، كما قالوا في (وتشرب اللبن) فيمن رفع: إِنَّ التَّقْدِيرَ (وأنت تشرب اللبن)، وذلك إمَّا لقصدهم إيضاح الاستئناف أو لأنه لا يستأنف إلا على هذا التقدير، وإلا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر.

(١) البقرة/ ٢٥٤. (٢) البقرة/ ٢٨١. (٣) آل عمران/ ٩. (٤) المائدة/ ١١٤.
(٥) التوبة/ ١٠٣. (٦) مريم/ ٥-٦. (٧) القصص/ ٣٤. (٨) الحج/ ٦٣.

وجواب الثاني أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد، وحيث نزل الخبر مجموعهما كما في جملي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً، والمحل لذلك المجموع، وأما كلٌّ منهما فجزء الخبر فلا محلَّ له، فافهمه فإنه بديع.

ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو (زيد يطير الذباب فيغضب) قد أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط وفي نحو (أحسن إليك فلان فأحسن إليه)، ويكون ذكر أبي البقاء للعطف تجوزاً أو سهواً.

ومما يلحق بهذا البحث أنه إذا قيل: (قال زيد عبد الله منطلقاً وعمرو مقيم) فليست الجملة الأولى في محلِّ نصب والثانية تابعة لها، بل الجملتان معاً في موضع نصب، ولا محلَّ لواحدةٍ منهما؛ لأنَّ المقول مجموعهما، وكلٌّ منهما جزءٌ للمقول كما أن جزأي الجملة الواحدة لا محلَّ لواحدٍ منهما باعتبار القول، فتأمل.

الثالث المبدلة، كقوله تعالى: ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدَّ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنْ رَّبُّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾^(١)، (فإن) وما عملت فيه بدلٌ من (ما) وصلتها، وجاز إسناد (يقال) إلى الجملة كما جاز في ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾^(٢)، هذا كله إن كان المعنى (ما يقول الله لك إلا ما قد قيل)، فأما إن كان المعنى (ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضون لأنبيائهم) - وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري - فالجملة استئناف.

ومن ذلك ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ﴾^(٣)، ثم قال الله تعالى: ﴿ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ ﴾، قال الزمخشري: هذا في موضع نصب بدلاً من (النجوى)، ويحتمل التفسير، وقال ابن جني في قوله:

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ^(٤)

جملة الاستفهام بدلٌ من (حاجة) و(أخرى)، أي (إلى الله أشكو حاجتين تعدر التقاؤهما).

الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل، ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة.

فالأول نحو (زيد قام أبوه وقعد أخوه) إذا لم تقدر الواو للحال ولا قدرت العطف على

الجملة الكبرى.

والثاني شرطه كون الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد، نحو ﴿ وَأَتَقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ . أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمٍ وَبِنِينٍ . وَجَنَّتٍ وَعُيُونٍ ﴾^(٥)؛ فإن دلالة الثانية على نعم الله مفصلة،

(١) فصلت/ ٤٣.

(٢) الجاثية/ ٣٢.

(٣) الأنبياء/ ٣.

(٤) تقدم برقم ٣١٤ ص ١٧٤.

(٥) الشعراء/ ١٣٢-١٣٤.

بخلاف الأولى، وقوله [من الطويل]:

٦٠٨ - أَقُولُ لَهُ: أَرْحَلُ، لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا^(١)

فإنَّ دلالة الثانية على ما أَرَادَهُ من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة، بخلاف الأولى.

قيل: ومن ذلك قوله [من الطويل]:

٦٠٩ - ذَكَرْتُكَ وَالْحَطِيَّ يُحْطِرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهَلْتُ مِنَّا الْمُتَّقَةَ السُّمْرُ^(٢)

فإنَّه أبدل (وقد نهلت) من قوله: (والخطي يخطر بيننا) بدلًا اشتمال. اهـ، وليس متعنيًا؛ لجواز كونه من باب النَّسَقِ على أن تقدَّر الواو للعطف، ويجوز أن تقدَّر واو الحال وتكون الجملة حالًا، إمَّا من فاعل (ذكرتك) على المذهب الصحيح في جواز ترادف الأحوال، وإمَّا من فاعل (يخطر) فتكون الحالان متداخلتين، والرَّابِطُ على هذا الواو وإعادة صاحب الحال بمعناه؛ فإنَّ (المتقفة السمر) هي الرَّمَّاح.

ومن غريب هذا الباب قولك: (قلت لهم قوموا أولكم وآخركم)، زعم ابن مالك أنَّ التَّقْدِيرَ (ليقم أولكم وآخركم)، وأنَّه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد، كما قال في العطف في نحو ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٣)، و﴿لَا تُخْلِفُهُ حَنٌّ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى﴾^(٤)، و﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَالِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ﴾^(٥).

تنبيه:

هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محلٌّ في سبعٍ جارٍ على ما قرروا، والحقُّ أنَّها تسع، والذي أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها.

أما الأولى فنحو ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ . إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ . فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾^(٦)، قال ابن خروف: (من) مبتدأ، و(يعذبُه الله) الخبر، والجملة في موضع نصبٍ على الاستثناء المنقطع، وقال الفراء في قراءة بعضهم ﴿فَتَشْرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾^(٧) (إن) قليل) مبتدأ حذف خبره، أي (لم يشربوا)، وقال جماعة في ﴿إِلَّا أَمْرَاتِكَ﴾^(٨) بالرفع إنَّه مبتدأ والجملة بعده خبر، وليس من ذلك نحو (ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه)؛ لأنَّ الجملة هنا حالٌ من (أحد) باتِّفاق، أو صفةٌ له عند الأخص، وكلُّ منهما قد مضى ذكره، وكذلك الجملة في ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(٩)؛ فإنَّها حال، وفي نحو (ما علمت زيدًا إلا يفعل الخير) فإنَّها مفعول، وكلُّ ذلك قد ذُكِرَ.

(١) قال العيني: لم يسم قائله، وتماهه: **وَالْأَفْكَانُ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا**، والبيت استشهد به على إبدال الجملة من الجملة؛ فإنَّ جملة (لا تقيمَنَّ عندنا) بدل من جملة (ارحل)، والثانية أظهر في إفادة المقصود [٨٣٩/٢].

(٢) لأبي عطاء السندي من شعراء الحماسة، واسمه أفلح بن يسار [٨٤٠/٢].

(٣) البقرة/٣٥. (٤) طه/٥٨. (٥) البقرة/٢٣٣. (٦) الغاشية/٢٢-٢٤.

(٧) البقرة/٢٤٩. (٨) هود/٨١. (٩) الفرقان/٢٠.

وأما الثانية فنحو ﴿سَوَاءَ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾^(١) الآية إذا أعرب (سواء) خبراً و(أنذرتهم) مبتدأ، ونحو (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) إذا لم تقدّر الأصل (أن تسمع)، بل يقدر (تسمع) قائماً مقام السماع، كما أنّ الجملة بعد الظرف في نحو ﴿وَيَوْمَ نُسِيرُ الْجِبَالَ﴾^(٢)، وفي نحو ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ في تأويل المصدر وإن لم يكن معهما حرف سابق.

واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا؟ فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازته هشام وثلعب مطلقاً نحو (يعجبني قام زيد)، وفصل الفراء وجماعة - ونسبوه لسبويه - فقالوا: إن كان الفعل قليلاً ووُجد معلقاً عن العمل نحو (ظهر لي أقام زيد) صح، وإلا فلا، وحملوا عليه ﴿ثُمَّ بَدَأَ هُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لَيْسَ جُنَّتْهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾^(٣)، ومنعوا (يعجبني يقوم زيد)، وأجازهما هشام وثلعب، واحتجاً بقوله [من الطويل]:

٦١٠- وَمَا رَاعَيْتِي إِلَّا يَسِيرٌ بِشَرْطَةٍ^(٤)

ومنع الأكثرون ذلك كله، وأولوا ما ورد مما يؤهمه فقالوا: في (بدا) ضمير البداء، و(تسمع) و(يسير) على إضمار (أن).

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٥) وقوله عليه الصلاة والسلام: "لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة"، وقول العرب: (زعموا) مطية الكذب، فليس من باب الإسناد إلى الجملة؛ لما بيّنا في غير هذا الموضوع.

حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات:

يقول العربون على سبيل التّقريب: "الجمل بعد النّكرات صفات، وبعد المعارف أحوال"، وشرح المسألة مستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حالٌ عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع.

مثال النوع الأوّل - وهو الواقع صفة لا غير؛ لوقوعه بعد النّكرات المحضة - قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾^(٦)، ﴿لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا اللَّهُ مَهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ﴾^(٧)، ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ﴾^(٨)، ومنه ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا﴾^(٩)، وإنما أُعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل: (استطعماهم) مع أنّ المراد وصف القرية لزم خلوه الصفة من

(١) البقرة/٦. (٢) الكهف/٤٧. (٣) يوسف/٣٥.

(٤) قال العيني: لم يسم فاعله، وتماه: وعهدي به قيناً يفش بكير، ويسير: فعل مضارع من السير، ووقع فاعلاً لـ(راعي) بتقدير (أن) المصدرية، أي: وما راعيني إلا أن يسير، أي سيره، وبشريطة: متعلق به، بمعنى الشرطي [٢/٨٤٠].

(٥) البقرة/١١. (٦) الإسراء/٩٣. (٧) الأعراف/١٦٤. (٨) البقرة/٢٥٤. (٩) الكهف/٧٤.

ضمير الموصوف، ولو قيل: (استطعماها) كان مجازاً، ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدّر الجملة جواباً لـ(إذا)؛ لأنّ تكرار الظاهر يعرى حينئذٍ عن هذا المعنى، وأيضاً فلأنّ الجواب في قصّة الغلام ﴿ قَالَ أَقْتَلْتِ ﴾^(١)، لا قوله ﴿ فَقَتَلَهُ ﴾؛ لأنّ الماضي المقرون بالفاء لا يكون جواباً، فليكن ﴿ قَالَ ﴾ في هذه الآية أيضاً جواباً.

ومثال النوع الثّاني، وهو الواقع حالاً لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ﴿ وَلَا تَمُنَّ تَسْتَكْبِرُ ﴾^(٢)، ﴿ لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى ﴾^(٣).

ومثال النوع الثّالث، وهو المحتمل لهما بعد النّكرة ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ ﴾^(٤)، فلك أن تقدّر الجملة صفةً للنّكرة، وهو الظاهر، ولك أن تقدّرهما حالاً منها؛ لأنّها قد تخصّصت بالوصف، وذلك يقربها من المعرفة، حتّى إنّ أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى: ﴿ فَآخِرَانِ يُقِيمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيْنَ ﴾^(٥) إنّ ﴿ الْأَوْلِيْنَ ﴾ صفةٌ لآخران؛ لوصفه بـ(يقيمان)، ولك أن تقدّرهما حالاً من المعرفة وهو الضمير في ﴿ مُّبَارَكٌ ﴾، إلّا أنّه قد يضعف من حيث المعنى وجهاً للحال، أمّا الأوّل فلأنّ الإشارة إليه لم تقع في حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حالة الشّيخوخة في ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾^(٦)، وأمّا الثّاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الإنزال، وتقول: (ما فيها أحد يقرأ) فيجوز الوجهان أيضاً؛ لزوال الإبهام عن النّكرة بعمومها.

ومثال النوع الرّابع، وهو المحتمل لهما بعد المعرفة ﴿ كَمَثَلِ الْجَمَارِ تَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾^(٧)؛ فإنّ المعرف الجنسيّ يقرب في المعنى من النّكرة، فيصحّ تقدير ﴿ تَحْمِلُ ﴾ حالاً أو وصفاً، ومثله ﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ اللَّيْلُ نَسَلَخْنَا مِنْهُ النَّهَارَ ﴾^(٨)، وقوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسِينِي^(٩)

وقد اشتمل الضّابط المذكور على قيود:

أحدها: كون الجملة خبريّة، واحترزت بذلك من نحو (هذا عبدٌ بعثته) تريد بالجملة الإنشاء، و(هذا عبدي بعثته) كذلك؛ فإنّ الجملتين مستأنفتان؛ لأنّ الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً، ويجوز أن يكونا خبرين آخرين، إلّا عند من منع تعدّد الخبر مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور، وعند من منع تعدّده مختلفاً بالإفراد والجملة وهو أبو علي، وعند من منع وقوع الإنشاء خبراً وهم طائفة من الكوفيّين.

(١) الكهف/ ٧٤. (٢) المدثر/ ٦. (٣) النساء/ ٤٣. (٤) الأنبياء/ ٥٠.

(٥) المائدة/ ١٠٧. (٦) هود/ ٧٢. (٧) الجمعة/ ٥. (٨) يس/ ٣٧.

(٩) تقدم برقم ١٣٣ ص ٨٧.

ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة منها قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾^(١)، فإن جملة ﴿ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ تحتمل الدعاء فتكون معترضة، والإخبار فتكون صفة ثانية، ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالاً، ولا يضعف في الصناعة؛ لوصفها بالطرف.

ومنها قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾^(٢)، فذهب الجمهور إلى أن ﴿ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ جملة خبرية، ثم اختلفوا، فقال جماعة منهم الأخفش: هي حال من فاعل جاء على إضمار (قد)، ويؤيده قراءة الحسن ﴿ حَصْرَةَ صُدُورُهُمْ ﴾، وقال آخرون: هي صفة؛ لئلا يحتاج إلى إضمار (قد)، ثم اختلفوا فقليل: الموصوف منصوب محذوف، أي قوماً حصرت صدورهم، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى، وقيل: مخفوض مذكور، وهم (قوم) المتقدم ذكرهم، فلا إضمار البتة، وما بينهما اعتراض، ويؤيده أنه قرئ بإسقاط ﴿ أَوْ ﴾، وعلى ذلك فيكون ﴿ جاؤوكم ﴾ صفة لقوم، ويكون ﴿ حصرت ﴾ صفة ثانية، وقيل: بدل اشتمال من ﴿ جاؤوكم ﴾؛ لأن الجيء مشتمل على الحصر، وفيه بعد؛ لأن الحصر من صفة الجائين، وقال أبو العباس المبرد: الجملة إنشائية معناها الدعاء، مثل ﴿ غلّت أيديهم ﴾^(٣)، فهي مستأنفة، ورد بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَتَقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾^(٤)؛ فإنه يجوز أن تقدر (لا) ناهية ونافية، وعلى الأول فهي مقولة لقول محذوف هو الصفة، أي فتنة مقولاً فيها ذلك، ويرجح أنه أن تؤكد الفعل بالتون بعد (لا) الناهية قياس، نحو ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهُ عَنفِلًا ﴾^(٥)، وعلى الثاني فهي صفة لـ(فتنة)، ويرجحها سلامته من تقدير.

القيد الثاني صلاحيتها للاستغناء عنها، وخرج بذلك جملة الصلّة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول، فإنها لا يستغنى عنها، بمعنى أن معقولية القول متوقفة عليها وأشباه ذلك. القيد الثالث وجود المقتضي، واحترزت بذلك عن نحو ﴿ فَعَلُوهُ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾^(٦)؛ فإنه صفة لـ(كل) أو لـ(شيء)، ولا يصح أن يكون حالاً من (كل)، مع جواز الوجهين في نحو (أكرم كل رجل جاءك)؛ لعدم ما يعمل في الحال، ولا يكون خبراً؛ لأنهم لم يفعلوا كل شيء، ونظيره قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا كَتَبْنَا مِنَ اللَّهِ سَبَقَ ﴾^(٧) يتعين كون ﴿ سَبَقَ ﴾ صفة ثانية لا حالاً من الكتاب؛ لأن الابتداء لا يعمل في الحال، ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف؛ لأن أبا الحسن حكى أن الحال لا يذكر بعد (لولا) كما لا يذكر الخبر، ولا

(١) المائة/٢٣. (٢) النساء/٩٠. (٣) المائة/٦٤. (٤) الأنفال/٢٥.
(٥) إبراهيم/٤٢. (٦) القمر/٥٢. (٧) الأنفال/٦٨.

يكون خبراً؛ لما أشرنا إليه، ولا ينقض الأول بقوله: (لولا رأسك مدهوناً)، ولا الثاني بقول الزبير رضي الله عنه [من الطويل]:

٦١١- وَلَوْلَا بَنُوها حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا (١)

لندورهما، وأما قول ابن الشجري في ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ (٢) إن ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ خبرٌ فمردود، بل هو متعلق بالمبتدأ، والخبر محذوف.

القيد الرابع انتفاء المانع، والمانع أربعة أنواع: أحدها ما يمنع حاليةً كانت متعينةً لولا وجوده، ويتعين حينئذ الاستئناف، نحو (زارني زيد ساكفئه) أو (لن أنسى له ذلك)؛ فإن الجملة بعد المعرفة المحضة حال، ولكن السين (لن) مانع؛ لأنَّ الحالية لا تُصدَّرُ بدليل استقبال، وأما قول بعضهم في ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ ﴾ (٣) إنَّ ﴿ سَيِّدِينَ ﴾ حال، كما تقول: (سأذهب مهدياً) فسهو، والثاني ما يمنع وصفيةً كانت متعينةً لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستئناف؛ لأنَّ المعنى على تقييد المتقدم، فيتعين الحالية بعد أن كانت ممنوعة، وذلك نحو ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾ (٤)، ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾ (٥)، وقوله [من الطويل]:

٦١٢- مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي (٦)

والمعارض فيهن الواو؛ فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته، خلافاً للزخشي ومَنْ وافقه، والثالث ما يمنعها معاً، نحو ﴿ وَحَفِظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ . لَا يَسْمَعُونَ ﴾ (٧)، وقد مضى البحث فيها، والرابع ما يمنع أحدهما دون الآخر، ولولا المانع لكانا جائزين، وذلك نحو (ما جاءني أحدٌ إلا قال خيراً)؛ فإن جملة القول كانت قبل وجود (إلا) محتملة للوصفية والحالية، ولما جاءت (إلا) امتنعت الوصفية، ومثله ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا هَا مُنْذِرُونَ ﴾ (٨)، وأما ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَهَّا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ (٩) فللوصفية مانعان: الواو (إلا)، ولم ير الزخشي وأبو البقاء واحداً منهما مانعاً، وكلام النحويين بخلاف ذلك، قال الأخفش: لا تفصل (إلا) بين الموصوف وصفته، فإن قلت: (ما جاءني رجلٌ إلا راكبٌ) فالتقدير (إلا رجلٌ راكب)، يعني أن راكباً صفةً لبدل محذوف، قال: وفيه قبح؛ لجعلك الصفة كالاسم، يعني في إيلائك إياها العامل، وقال الفارسي: لا يجوز (ما مررت بأحدٍ إلا قائم)، فإن قلت: (إلا قائماً) جاز، ومثل ذلك قوله [من الطويل]:

(١) هو للزبير بن العوام رضي الله عنه، وتامه: كخبطة عصفور ولم أتلعثم [٨٤١/٢].
(٢) النور/١٠. (٣) الصافات/٩٩. (٤) البقرة/٢١٦. (٥) البقرة/٢٥٩.
(٦) هو لقيس بن ذريح، وتامه: فهل لي إلى لبني الغداة شفيع؟ [٨٤١/٢].
(٧) الصافات/٧-٨. (٨) الشعراء/٢٠٨. (٩) الحجر/٤.

٦١٣- وَقَائِلَةٌ تَخْشَى عَلَيَّ أَظُنُّهُ سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَجَعَائِلُهُ
فإنَّ جملة (تخشى عليّ) حالٌ من الضمير في (قائلة)، ولا يجوز أن يكون صفةً لها؛ لأنَّ اسم
الفاعل لا يوصف قبل العمل، والله أعلم.

(١) أورده السيوطي بلفظ: (تخني) مكان (تخشى)، ولم يعلق [٢/٨٤٢].

الباب الثالث في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور

ذكر حكمهما في التعلق:

لا بدّ من تعلّقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما أوّل بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قُدِّر كما سيأتي.

وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنّه لا تقدير في نحو (زيدٌ عندك وعمرو في الدار)، ثمّ اختلفوا، فقال ابنا طاهر وخروف: النَّاصِبُ المبتدأ، وزعموا أنّه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو (زيد أخوك) وينصبه إذا كان غيره، وأنّ ذلك مذهب سيويه، وقال الكوفيون: النَّاصِبُ أمرٌ معنوي، وهو كونهما مخالفتين للمبتدأ، ولا معول على هذين المذهبين.

مثال التعلّق بالفعل وبشبهه قوله تعالى: ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (١)، وقول ابن دريد [من الرجز]:

واشْتَعَلَ المَبْيُضُ في مُسَوِّدِهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ في جَزَلِ الغَضَى (٢)

وقد تُقدَّرُ في الأوّل متعلّقة بـ(المبيض)، فيكون تعلّق الجارين بالاسم، ولكنّ تعلّق الثاني بالاشتعال يرجّح تعلّق الأوّل بفعله؛ لأنّه أتمّ لمعنى التشبيه، وقد يجوز تعلّق (في) الثانية بكون محذوفٍ حالاً من (النار)، ويبعده أنّ الأصل عدم الحذف.

ومثال التعلّق بما أوّل بمشبهه الفعل قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي في السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ ﴾ (٣)، أي (وهو الذي هو إله في السماء)، ف(في) متعلّقة بـ(إله)، و(هو) اسم غير صفة، بدليل أنّه يوصف فتقول: (إلهٌ واحد) ولا يوصف به، لا يُقال: (شيءٌ إله)، وإنّما صحّ التعلّق به لتأوُّله بـ(معبود)، و(إله) خبرٌ لـ(هو) محذوفاً، ولا يجوز تقدير (إله) مبتدأً مخبراً عنه بالظرف أو فاعلاً بالظرف؛ لأنّ الصلّة حينئذٍ خالية من العائد، ولا يحسن تقدير الظرف صلّةً و(إله) بدلاً من الضمير المستتر فيه وتقدير ﴿ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ ﴾ معطوفاً كذلك؛ لتضمّنه الإبدال من ضمير العائد مرّتين، وفيه بُعدٌ حتّى قيل بامتناعه، ولأنّ الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلّص به من محذور، فأما أن يكون هو موقعاً فيما يحوج إلى تأويلين فلا، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون ﴿ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ ﴾ مبتدأً وخبراً؛ لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنّف وخلو الصلّة من عائدٍ إن عطف.

(٢) أهمله السيوطي، وهو من مقصورة ابن دريد.

(١) الفاتحة/٧.

(٣) الزخرف/٨٤.

ومن ذلك أيضا قوله [من الطويل]:

٦١٤ - وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَيَّ مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمٌ^(١)
أصله (علقمٌ عليه)، فـ(على) المحذوفة متعلقة بـ(صبه)، والمذكورة متعلقة بـ(علقم)؛ لتأوله
بـ(صعب) أو (شاق) أو (شديد)، ومن هنا كان الحذف شاذًا؛ لاختلاف متعلقي جارٍ
الموصول وجرارٍ العائد.

ومثال التعلُّق بما فيه رايحه قوله [من الرجز]:

٦١٥ - أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ^(٢)

وقوله [من الرجز]:

٦١٦ - أَنَا ابْنُ مَأْوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ^(٣)

فتعلُّق (بعض) و(إذ) بالاسمين العلمين لا لتأويلهما باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى
قولك: الشجاع، أو الجواد، وتقول: فلانٌ حاتمٌ في قومه، فتعلق الظرف بما في (حاتم) من
معنى الجود، ومن هنا ردُّ على الكسائي في استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصعَّر بقول
بعضهم: (أظني مرتحلًا)، و(سويرا فرسخًا)، وعلى سيبويه في استدلاله على إعمال (فعليل)
بقوله [من البسيط]:

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ^(٤)

وذلك أن فرسخًا ظرف مكان، وموهنًا ظرف زمان، والظرف يعمل فيه روائح الفعل، بخلاف
المفعول به، ويوضح كون الموهن ليس مفعولاً به أن (كليلًا) من (كل)، وفعله لا يتعدى،
واعتدُر عن سيبويه بأن كليلًا بمعنى مكل، وكأن البرق يكلُّ الوقت بدوامه فيه، كما يُقال:
(أتعبت يومك)، أو بآئه إنما استشهد به على أن فاعلاً يعدل إلى فعيل للمبالغة، ولم يستدل به
على الإعمال، وهذا أقرب؛ فإنَّ في الأوَّل حمل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة،
وقال ابن مالك في قول الشاعر [من البسيط]:

(١) فيه أربعة شواهد: أحدها تشديد واو (هو)، وذلك لغة همدان، والثاني: تعليق الجار بالجامد لتأوله
بالمشتق، والثالث: جواز تقديم الجامد المؤول بالمشتق إذا كان ظرفًا، والرابع: جواز حذف العائد المجرور

بالحرف مع اختلاف المتعلق [٨٤٣/٢].

(٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٨٤٣/٢]

(٣) نسب في الإيضاح لبعض السعديين، وقال في العباب: قائله فدكي بن أعبد المنقري، وقال الجوهري: هو
لعبيد الله بن مأوية الطائي، قوله: **جدُّ النَّقْرِ**: أي تحقَّق واشتد، وأردا النَّقْرُ فألقي حركة النون على القاف،

والنقر: صوت باللسان، يسكن به الفرس إذا اضطرب بفارسه [٨٤٣/٢].

(٤) أهمله السيوطي، وهو لساعدة بن جؤبة، وتماه: **باتت طرابًا وibat الليل لم ينم**.

..... وَنَعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرِّ وَإِعْلَانٍ^(١)

يجوز كون (من) موصولة فاعلة بـ(نعم) و(هو) مبتدأ خبره (هو) أخرى مقدرة و(في) متعلقة بالمقدرة؛ لأنَّ فيها معنى الفعل، أي الذي هو مشهور. انتهى، والأولى أن يكون المعنى (الذي هو ملازمٌ لحالة واحدة في سرِّ وإعلان)، وقدّر أبو علي (من) هذه تمييزاً والفاعل مستتر، وقد أجزى في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾^(٢) تعلقه باسم الله تعالى وإن كان علماً على معنى (وهو المعبود)، أو (وهو المسمّى بهذا الاسم)، وأجزى تعلقه بـ﴿ يَعْلَمُ ﴾ وبـ﴿ سِرِّكُمْ ﴾ و﴿ جَهْرُكُمْ ﴾ وبخبر محذوفٍ قدره الزخشيري بـ(عالم)، وردَّ الثاني بأنَّ فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدّم، وليس بشيء؛ لأنَّ المصدر هنا ليس مقدراً بحرفٍ مصدريٍّ وصلته، ولأنَّه قد جاء نحو ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رِءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾^(٣) والظرف متعلّقٌ بأحد الوصفين قطعاً فكذا هنا، وردَّ أبو حيان الثالث بأنَّ (في) لا تدلُّ على عالم ونحوه من الأكوام الخاصّة، وكذا ردَّ على تقديرهم في ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾^(٤): (مستقبلاتٍ لعدتِهِنَّ)، وليس بشيء؛ لأنَّ الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم، فإنَّ بعده ﴿ يَعْلَمُ ﴾ سِرِّكُمْ وَجَهْرُكُمْ^(٥)، وليس الدليل حرف الجرِّ، ويُقال له: إذا كنت تُجزى الحذف للدليل المعنويِّ مع عدم ما يسدُّ مسدّه فكيف تمنعه مع وجود ما يسدُّ؟ وإنما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه.

ومثال التعلُّق بالمحذوف ﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾^(٦) بتقدير (وأرسلنا)، ولم يتقدّم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبيِّ والمرسل إليهم يدلُّ على ذلك، ومثله ﴿ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ ﴾^(٧)، (في) و(إلى) متعلّقان بـ(أذهب) محذوفاً، ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾^(٨)، أي (وأحسنوا بالوالدين إحساناً)، مثل ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بَيَّ ﴾^(٩)، أو (وصيّنهم بالوالدين إحساناً)، مثل ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا ﴾^(١٠)، ومنه باء البسملة.

هل يتعلّقان بالفعل الناقص؟

مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَدِثِ مَنَعٌ مِنْ ذَلِكَ، وَهَمَّ الْمَبْرِدُ فَالْفَارِسِيُّ فابن جُنِّيِّ فَالْجَرَجَانِيُّ فابن بَرَهَانَ ثُمَّ الشُّلُوبِيُّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَيْهِ إِلَّا (لَيْسَ).
وَاسْتَدَلَّ لِمَثْبُتِي ذَلِكَ التَّعْلُقَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾^(١١)؛ فَإِنَّ اللَّامَ لَا تَتَعْلَقُ بـ(عَجَبًا)؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ مُؤَخَّرٌ، وَلَا بـ(أَوْحَيْنَا)؛ لِفَسَادِ الْمَعْنَى، وَلِأَنَّهُ صِلَةٌ لـ(أَنْ)، وَقَدْ

(١) تقدم برقم ٤٩٢ ص ٢٦٩.

(٢) الأنعام/٣. (٣) التوبة/١٢٨. (٤) الطلاق/١. (٥) الأنعام/٣. (٦) الأعراف/٧٣.

(٧) النمل/١٢. (٨) البقرة/٨٣. (٩) يوسف/١٠٠. (١٠) العنكبوت/٨. (١١) يونس/٢.

مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرفٍ موصولٍ ولا صلته لا يمتنع التقدير عليه، ويجوز أيضاً أن تكون متعلقةً بمحذوفٍ هو حالٌّ من (عجباً)، على حدِّ قوله [من الوافر]:
 لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلُ^(١)

هل يتعلّقان بالفعل الجامد؟

زعم الفارسي في قوله [من البسيط]:

وَنَعَمَ مَزْكَأً مَن ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنَعَمَ مَن هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ^(٢)
 أَنَّ (مَن) نَكْرَةٌ تَامَةٌ تَمَيِّزُ لِفَاعِلٍ (نعم) مُسْتَتْرَأٌ، كَمَا قَالَ هُوَ وَطَائِفَةٌ فِي (مَا) مَن نَحْوِ ﴿فَيَعْمَا هِيَ﴾^(٣) وَأَنَّ الظَّرْفَ مُتَعَلِّقٌ بـ(نعم)، وَزَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهَا مُوَصُولَةٌ فَاعِلٌ، وَأَنَّ (هُوَ) مُبْتَدَأٌ خَبْرُهُ (هُوَ) أُخْرَى مُقَدَّرَةٌ، عَلَى حَدِّ [مَن الرجز]:

..... وَشِعْرِي شِعْرِي^(٤)

وَأَنَّ الظَّرْفَ مُتَعَلِّقٌ بـ(هُوَ) المُحذوفِ لِتَضْمُنِهَا مَعْنَى الفِعْلِ، أَي (وَنعمَ الَّذِي هُوَ بَاقٍ عَلَى وَدِّهِ فِي سِرِّهِ وَإِعْلَانِهِ)، وَأَنَّ المُخْصَوصَ مُحذوفٍ، أَي بَشْرُ بَنِ مَرْوَانَ، وَعِنْدِي أَنْ يَقْدَرُ المُخْصَوصُ (هُوَ)؛ لِتَقْدُمِ ذِكْرِ (بَشْرٍ) فِي البَيْتِ قَبْلَهُ، وَهُوَ [مَن البسيط]:

وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْرًا أَوْ أُرَاعُ بِهِ وَقَدْ زَكَتُ إِلَى بَشْرِ بَنِ مَرْوَانَ

فَيَقَى التَّقْدِيرَ حَيْثُ (هُوَ هُوَ هُوَ).

هل يتعلّقان بأحرف المعاني؟

المشهور منع ذلك مطلقاً، وقيل بجوازه مطلقاً، وفصل بعضهم فقال: إن كان نائباً عن فعلٍ حُذِفَ جاز ذلك على سبيل التَّيَابَةِ لا الأَصَالَةِ، وإلَّا فلا، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ وَأَبِي الفَتْحِ، زَعَمَا فِي نَحْوِ (يَا لَزِيدَ) أَنَّ اللّامَ مُتَعَلِّقَةٌ بـ(يَا)، بَلْ قَالَا فِي (يَا عَبْدَ اللَّهِ) إِنَّ النِّصْبَ بـ(يَا)، وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِمَا فِي قَوْلِهِ [مَن البسيط]:

أَبَا خِرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ

إِنَّ (مَا) الزَّائِدَةُ هِيَ الرَّافِعَةُ النَّاصِبَةُ، لَا (كَانَ) المُحذوفَةُ.

وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا بِالْجَوَازِ مُطْلَقًا فَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِ كَعْبِ بْنِ زَهَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ

[مَن البسيط]:

(١) تقدم برقم ١١٧ ص ٧٤. (٢) هو الشاهد رقم ٤٩٢ المتقدم.

(٣) البقرة/ ٢٧١. (٤) تقدم ص ٢٦٩.

(٥) تقدم برقم ١٤٩ ص ٣٠، ٩٤.

٦١٧- وَمَا سَعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلَّا أَغْنُ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولٌ^(١)

(غداة البين) ظرفٌ للتَّفْي، أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغْن، وقال ابن الحاجب في ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾^(٢) (إذ) بدلٌ من (اليوم)، و(اليوم) إمَّا ظرفٌ للتَّفْع المنفيِّ وإمَّا لما في (لن) من معنى التَّفْي، أي انتفى في هذا اليوم التَّفْع، فالمنفيُّ نفعٌ مطلق، وعلى الأوَّل نفعٌ مقيَّدٌ باليوم، وقال أيضًا: إذا قلت: (ما ضربته للتأديب) فإن قصدت نفي ضربٍ معلَّلٍ بالتأديب فاللامُ متعلِّقةٌ بالفعل، والمنفيُّ ضربٌ مخصوص، و(للتأديب) تعليلٌ للضرب المنفيِّ، وإن قصدت نفي الضرب على كلِّ حال فاللامُ متعلِّقةٌ بالتَّفْي، والتعليل له، أي إنَّ انتفاء الضرب كان لأجل التأديب؛ لأنَّه قد يؤدَّبُ بعض الناس بترك الضرب، ومثله في التعلُّق بحرف التَّفْي (ما أكرمت المسيء لتأديبه)، و(ما أهدت المحسن لمكافأته)؛ إذ لو علِّق هذا بالفعل فسد المعنى المراد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾^(٣)، الباء متعلِّقةٌ بالتَّفْي؛ إذ لو علِّقت بـ(مجنون) لأفاد نفيَّ جنونٍ خاصٍّ، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنون هو نعمة، ولا المراد نفي جنونٍ خاص. اهـ ملخصًا، وهو كلامٌ بديع، إلا أنَّ جمهور النحويِّين لا يوافقون على صحَّة التعلُّق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يقدر أنَّ التعلُّق بفعلٍ دلَّ عليه النَّافِي، أي انتفى ذلك بنعمة ربِّك.

وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعبٍ رضي الله تعالى عنه أنَّ المختار تعلُّق الطَّرْفِ بمعنى التَّشْبِيهِ الذي تضمَّنَه البيت، وذلك على أنَّ الأصل (وما كسعاد إلا ظي أغن) على التَّشْبِيهِ المعكوس للمبالغة؛ لئلاَّ يكون الطَّرْفُ متقدِّمًا في التَّقْدِيرِ على اللَّفْظِ الحاملِ لمعنى التَّشْبِيهِ، وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرو، وإذا جاز لحرف التَّشْبِيهِ أن يعمل في الحال في نحو قوله [من الطويل]:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي^(٤)

مع أنَّ الحال شبيهة بالمفعول به، فعمله في الطَّرْفِ أجدر.

فإن قلت: لا يلزم من صحَّة إعمال المذكور صحَّة إعمال المقدَّر؛ لأنَّه أضعف.

قلت: قد قالوا: (زيدٌ زهيرٌ شعراً، وحاتمٌ جوداً)، وقيل في المنصوب فيهما إنَّه حالٌ أو تمييز، وهو الظاهر، وأياً كان فالحجَّة قائمة به، وقد جاء أبلغ من ذلك، وهو إعماله في الحالين، وذلك في قوله [من المتقارب]:

(١) هو من قصيدة كعب بن زهير بن أبي سلمى، والغداة: اسم لمقابل العشي، وقد يراد بها مطلق الزمان، كالساعة واليوم، والبين: مصدر بان، و(أل) فيه لتعريف الحقيقة، و(إذ) بدل من (غداة) ... وضمير (رحلوا) لسعاد مع قومها، و(أغْنُ) الذي في صوتِه غَنَّةٌ، و**غَضِيضُ الطَّرْفِ**: في طرفه كسور وفطور خلقي، فعيل بمعنى مفعول، ومكحول: إما من الكحل أو من الكحل، وهو الذي يعلو جفون عينيه سواد من غير اكتحال [٥٢٨/٢].

(٢) الزخرف/٣٩. (٣) القلم/٢. (٤) تقدم برقم ٣٣٧ ص ١٨٣، ٣١٩.

٦١٨- تُعَيِّرُنَا أَنَّنَا عَالَةٌ وَنَحْنُ صَعَالِيكُ أَنتُمْ مُلُوكَا^(١)

إذ المعنى: (تعيرنا أننا فقراء ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم).
فإن قلت: قد أوجبت في بيت كعب بن زهير رضي الله عنه أن يكون من عكس التشبيه؛
لثلاً تتقدم الحال على عاملها المعنوي، فما الذي سوَّغ تقدم (صعاليك) هنا عليه؟
قلت: سوَّغه الذي سوَّغ تقدم (بسرّاً) في (هذا بسرّاً أطيّب منه رطباً)، وإن كان معمول
اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو (هو أكفؤهم ناصرّاً)، وهو خشية اختلاط المعنى، إلا أن
هذا مطرد ثم؛ لقوة التفضيل، ونادرٌ هنا؛ لضعف حرف التشبيه.

وهذا الذي ذكرته في البيت أجود ما قيل فيه، وفيه قولان آخران، أحدهما ذكره
السَّخَاوي في كتاب سفر السَّعادة، وهو أن (عالة) من عالي الشيء إذا أثقلني، و(ملوكاً)
مفعول، أي إننا نُثقل الملوك بطرح كلنا عليهم، ونحن أنتم، أي مثلكم في هذا الأمر، فالإخبار
هنا مثله في ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾^(٢)، والثاني قاله الحريريُّ وقد سُئل عن البيت، وهو أن
التقدير (إننا عالة صعاليك نحن وأنتم)، وقد خُطئ في ذلك، وقيل إنه كلامٌ لا معنى له، وليس
كذلك، بل هو متَّجهٌ على بُعدٍ فيه، وهو أن يكون (صعاليك) مفعول (عالة)، أي إننا نعول
صعاليك، ويكون (نحن) توكيداً لضمير (عالة)، و(أنتم) توكيد لضمير مستتر في (صعاليك)،
وحصل في البيت تقديمٌ وتأخيرٌ للضرورة، ولم يتعرَّض لقوله: (ملوكاً)، وكأنَّه عنده حال من
ضمير (عالة)، والأولى على قوله أن يكون (صعاليك) حالاً من محذوف، أي (نعولكم
صعاليك)، ويكون الحالان بمنزلةٍ في (لقيته مصعداً منحدرّاً)؛ فإنَّهم نصُّوا على أنَّه يكون
الأول للثاني والثاني للأول؛ لأنَّ فصلاً أسهل من فصلين، ويكون (أنتم) توكيداً للمحذوف،
لا لضمير (صعاليك)؛ لأنَّه ضمير غيبة، وإنَّما جوَّزناه أولاً لأنَّ الصَّعاليك هم المخاطبون،
فيحتمل كونه راعى المعنى.

ذكر ما لا يتعلَّق من حروف الجرِّ:

يُستثنى من قولنا: (لا بدَّ لحرف الجرِّ من متعلِّق) سنَّة أمور:
أحدها الحرف الزائد، كالباء (ومن) في ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾^(٣)، ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ
اللَّهِ ﴾^(٤)، وذلك لأنَّ معنى التعلُّق الارتباط المعنوي، والأصل أنَّ أفعالاً قصرت عن
الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجرِّ، والزائد إنَّما دخل في الكلام تقويةً
له وتوكيداً، ولم يدخل للربط.

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٤٤].

(٤) فاطر/٣.

(٣) الرعد/٤٣.

(٢) الأحزاب/٦.

وقول الحوفيّ إنّ الباء في ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴾^(١) متعلّقة وهم، نعم يصحّ في اللام المتويّبة أن يقال إنّها متعلّقة بالعامل المتويّ نحو ﴿ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾^(٢) و ﴿ فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴾^(٣) و ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّيَاسَةِ تَعْبُرُونَ ﴾^(٤)؛ لأنّ التّحقيق أنّها ليست زائدة محضة؛ لما تخيل في العامل من الضّعف الذي نزله منزلة القاصر، ولا معدّية محضة؛ لأطراد صحّة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين.

الثّاني (لعلّ) في لغة عقيل؛ لأنّها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أنّ مجرورها في موضع رفع على الابتداء؟ بدليل ارتفاع ما بعده على الخبريّة، قال [من الطويل]:

..... لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ^(٥)

ولأنّها لم تدخل لتوصيل عامل، بل لإفادة معنى التّوقّع كما دخلت (ليت) لإفادة معنى التّمنيّ، ثمّ إنهم جرّوا بها منبّهة على أنّ الأصل في الحروف المختصّة بالاسم أن تعمل الإعراب المختصّ به، كحروف الجرّ.

والثالث (لولا) فيمن قال: لولاي ولولاك ولولاه، على قول سيبويه إنّ (لولا) جازئة للضمير؛ فإنّها أيضًا بمنزلة (لعلّ) في أنّ ما بعدها مرفوع المحلّ بالابتداء، فإنّ (لولا) الامتناعيّة تستدعي جملتين كسائر أدوات التعلّيق، وزعم أبو الحسن أنّ (لولا) غير جازئة، وأنّ الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجرّ مكان ضمير الرّفْع كما عكسوا في قولهم: (ما أنا كأنت)، وهذا كقوله في (عساي)، ويردّهما أنّ نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنّما ثبتت في المنفصل، وإنّما جاءت النّياية في المتصل بثلاثة شروط: كون المنوب عنه منفصلاً، وتوافقهما في الإعراب، وكون ذلك في الضّرورة، كقوله [من البسيط]:

٦١٩ - أَلَا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كِ دِيَارٌ^(٦)

وعليه خرّج أبو الفتح قوله [من المنسرح]:

٦٢٠ - نَحْنُ بَغْرَسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمْنَا مِمَّا بَرَكُضِ الْجِيَادِ فِي السَّدْفِ^(٧)

فادّعى أنّ (نا) مرفوع مؤكّد للضمير في (أعلم) وهو نائب عن (نحن) ليتخلّص بذلك من الجمع بين إضافة (أفعل) وكونه ب(من)، وهذا البيت أشكل على أبي عليّ حتى جعله من تخلّيط الأعراب.

(١) التين/٨. (٢) البقرة/٩١. (٣) هود/١٠٧. (٤) يوسف/٤٣.

(٥) تقدم برقم ٤٢٩ ص ٢٣٥.

(٦) صدره: وما نبالي إذا ما كنت جارتنا، وديار: بمعنى أحد، وأصله ديار، ويختص بوقوعه في النفي، وقوله: [إلا]: فيه وقوع المتصل موقع المنفصل ضرورة [٨٤٤/٢].

(٧) قاله سعد القرقر، وعزاه ابن عصفور إلى قيس بن الخطيم، والودي: جمع ودية، وهي النخلة الصغيرة، والجياد: جمع جواد، وهو الفرس، والسدف: الصبح وإقباله [٨٤٥/٢].

والرابع (رُبّ) في نحو (رُبّ رجل صالح لقيته) أو (لقيت)؛ لأنّ مجرورها مفعولٌ في الثاني ومبتدأ في الأول، أو مفعولٌ على حدّ (زيداً ضربته)، ويقدرُ النَّاصِبُ بعد المجرور لا قبل الجار؛ لأنّ (رُبّ) لها الصّدر من بين حروف الجرّ، وإنّما دخلت في المثاليين لإفادة التّكثير أو التّقليل، لا لتعدية عامل، هذا قول الرّماني وابن طاهر، وقال الجمهور: هي فيهما حرف جرّ معدّ، فإن قالوا إنّها عدّت العامل المذكور فخطأ؛ لأنّه يتعدّى بنفسه، ولاستيفائه معموله في المثال الأوّل، وإن قالوا عدّت محذوفاً تقديره (حصل) أو نحوه كما صرّح به جماعةٌ فيه تقديرٌ لما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت.

الخامس كاف التّشبيه، قاله الأخفش وابن عصفور، مستدلّين بأنّه إذا قيل: (زيدٌ كعمرو) فإن كان المتعلق (استقرّ) فالكاف لا تدلُّ عليه، بخلاف نحو (في) من (زيد في الدّار)، وإن كان فعلاً مناسباً للكاف - وهو أشبه - فهو متعدّ بنفسه لا بالحرف.

والحق أنّ جميع الحروف الجارّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدلُّ على الاستقرار. **السّادس** حرف الاستثناء، وهو (خلا) و(عدا) و(حاشا) إذا خفضن؛ فإنّهن لتتحية الفعل عمّا دخلن عليه كما أنّ (إلا) كذلك، وذلك عكس معنى التّعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم، ولو صحّ أن يُقال إنّها متعلقة لصحّ ذلك في (إلا)، وإنّما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بـ(إلا) لثلاً يزول الفرق بينهما أفعالاً وأحرفاً.

حكهما بعد المعارف والنكرات:

حكهما بعدهما حكم الجمل، فهما صفتان في نحو (رأيت طائراً فوق غصن) أو (على غصن)؛ لأنّهما بعد نكرة محضة، وحالان في نحو (رأيت الهلال بين السّحاب) أو (في الأفق)؛ لأنّهما بعد معرفة محضة، ومحتملان لهما في نحو (يعجبني الزّهر في أكامه والثمر على أغصانه)؛ لأنّ المعارف الجنسيّ كالنّكرة، وفي نحو (هذا ثمر يانع على أغصانه)؛ لأنّ النّكرة الموصوفة كالمعرفة.

حكم المرفوع بعدهما:

إذا وقع بعدهما مرفوعٌ فإن تقدّمهما نفيٌ أو استفهامٌ أو موصوفٌ أو موصولٌ أو صاحب خبر أو حال، نحو (ما في الدّار أحد) و(أفي الدّار زيد؟) و(مررت برجل معه صقر) و(جاء الذي في الدّار أبوه) و(زيد عندك أخوه) و(مررت بزيد عليه جبّة)، ففي المرفوع ثلاثة مذاهب: أحدها أنّ الأرجح كونه مبتدأً خبراً عنه بالطّرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً. والثّاني أنّ الأرجح كونه فاعلاً، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أنّ الأصل عدم التّقديم والتّأخير.

والتَّالِثُ أَنَّهُ يَجِبُ كَوْنُهُ فَاعِلاً، نقله ابن هشام عن الأكثرين.
 وحيث أُعْرِبَ فاعِلاً فهل عامله الفعل المحذوف أو الظَّرْفُ أو المجرور لنيابتها عن (استقرَّ)
 وقربهما من الفعل لاعتمادهما؟ فيه خلاف، والمذهب المختار الثاني؛ لدليلين:
 أحدهما امتناع تقديم الحال في نحو (زيدٌ في الدَّارِ جالسًا)، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع،
 ولقوله [من الطويل]:

٦٢١ - فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ^(١)

فأكد الضَّمير المستتر في الظَّرْفِ، والضَّمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصحُّ أن يكون توكيداً
 لضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأنَّ التَّوكِيدَ والحذف متنافيان، ولا لاسم (إن) على محله من
 الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ؛ لأنَّ الطَّالِبَ للمحلِّ قد زال.
 واختار ابن مالك المذهب الأوَّلَ مع اعترافه بأنَّ الضَّمير مستترٌ في الظَّرْفِ، وهذا تناقض؛
 فَإِنَّ الضَّمير لا يستكنُّ إلا في عامله.

وإن لم يعتمد الظَّرْفُ أو المجرور نحو (في الدار أو عندك زيد) فالجمهور يوجبون الابتداء،
 والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين؛ لأنَّ الاعتماد عندهم ليس بشرط، ولذا يُجيزون في نحو
 (قائم زيد) أن يكون (قائم) مبتدأً و(زيد) فاعلاً، وغيرهم يوجب كونهما على التَّقديم والتَّأخير.

تنبيهات:

يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب [من المسرح]:

ظَلَّتْ بِهَا تَنْطَوِي عَلَى كَبِدٍ نَضِيجَةٍ فَوْقَ خَلْبِهَا يَدُهَا^(٢)

أن تكون اليد فيه فاعلة بـ(نضيجة) أو بالظَّرْفِ أو بالابتداء، والأوَّلُ أبلغ؛ لأنَّه أشدُّ للحرارة،
 و(الخلب) زيادة الكبد، أو حجاب القلب، أو ما بين الكبد والقلب، وأضاف اليد إلى الكبد
 للملاسة بينهما؛ فإنَّهما في الشَّخصِ.

ولا خلاف في تعيُّن الابتداء في نحو (في داره زيد)؛ لثلاً يعود الضَّمير على متأخر لفظاً ورتبة.
 فإن قلت: (في داره قيام زيد) لم يجزها الكوفيون البتَّة، أمَّا على الفاعليَّة فلما قدَّمنا، وأمَّا
 على الابتدائيَّة فلأنَّ الضَّمير لم يعد على المبتدأ، بل على ما أُضيف إليه المبتدأ، والمستحقُّ
 للتَّقديم إنَّما هو المبتدأ، وأجازه البصريُّون على أن يكون المرفوع مبتدأً لا فاعلاً، كقولهم: (في)
 أكفانه درج الميِّت)، وقوله [من الطويل]:

(١) هو من قصيدة لجميل، وصدرة: فإن يك جثماني بأرض سواكم، والجثمان: الشخص، وإنما يستعمل في

بدن الإنسان، وسواكم: على حذف مضاف، أي سوى أرضكم [٨٤٧/٢].

(٢) للمتنبي، أهمله السيوطي.

بِمَسْعَاتِهِ هُلِكَ الْفَتَى أَوْ نَجَاتُهُ^(١)

وإذا كان الاسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك.
والأرجح تعيين الابتدائية في نحو (هل أفضل منك زيد؟)؛ لأن اسم التفضيل لا يرفع
الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحد، وتجاوز الفاعلية في لغة قليلة.
ومن المشكل قوله [من الوافر]:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ^(٢)

لأن قوله: (نحن) إن قُدِّرَ فاعلاً لزم إعمال الوصف غير معتمد، ولم يثبت، وعمل (أفعل) في
الظاهر في غير مسألة الكحل، وهو ضعيف، وإن قُدِّرَ مبتدأ لزم الفصل به - وهو أجني - بين
أفعل و(من)، وخرجه أبو علي - وتبعه ابن خروف - على أن الوصف خبرٌ ل(نحن) محذوفة،
وقدِّر (نحن) المذكورة توكيداً للضمير في (أفعل).

ما يجب فيه تعلُّقهما بمحذوف:

وهو ثمانية:

أحدها أن يقعا صفةً، نحو ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾^(٣).
الثاني أن يقعا حالاً، نحو ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾^(٤)، وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَلَمَّا
رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾^(٥) فزعم ابن عطية أن (مستقراً) هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد
ظهر، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك، لا مطلق
الوجود والحصول، فهو كونٌ خاصٌ.

الثالث أن يقعا صلةً، نحو ﴿ وَ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَن عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾^(٦).
الرابع أن يقعا خبراً، نحو (زيدٌ عندك) أو (في الدار)، وربما ظهر في الضرورة، كقوله [من
الطويل]:

٦٢٢ - لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يُهَنُ فَأَنْتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ^(٧)
وفي شرح ابن يعيش: "متعلق الظرف الواقع خبراً صرح ابن جني بجواز إظهاره، وعندني
أنه إذا حُذِفَ ونُقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره؛ لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فأما إن
ذكرته أولاً فقلت: (زيدٌ استقرَّ عندك) فلا يمنع مانعٌ منه". اهـ، وهو غريب.

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٨٤٧/٢]

(٢) تقدم برقم ٣٣٨ ص ١٨٣.

(٣) البقرة/١٩. (٤) القصص/٧٩. (٥) النمل/٤٠. (٦) الأنبياء/١٩.

(٧) لم يسم قائله، ومحبوحة الدار: وسطها، والهُون: الذل والهوان [٨٤٧/٢].

الخامس أن يرفعا الاسم الظاهر، نحو ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾^(١)، ونحو ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾^(٢)، ونحو (أعندك زيدا؟).

والسادس أن يُستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه، كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقاده عهده: (حيثنذا الآن)، أصله: (كان ذلك حيثنذا واسمع الآن)، وقولهم للمعرس: (بالرفاء والبنين)، بإضمار (أعرست).

والسابع أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير، نحو (أيوم الجمعة صمت فيه؟) ونحو (يزيد مررت به) عند من أجازَه مستدلاً بقراءة بعضهم ﴿وَلِظُلْمِئِنَ أَعَدَّ هُمْ﴾^(٣)، والأكثر أن يوجبون في مثل ذلك إسقاط الجار وأن يُرفع الاسم بالابتداء أو يُنصب بإضمار (جاوزت) أو نحوه، وبالوجهين قرئ في الآية، والنصب قراءة الجماعة، ويرجحها العطف على الجملة الفعلية، وهل الأولى أن يُقدَّر المحذوف مضارعاً؟ أي (ويعذب) لمناسبة ﴿يُدْخِلُ﴾، أو ماضياً؟ أي (وعذب) لمناسبة المفسر؟ فيه نظر، والرفع بالابتداء، وأما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف بإعادته داخلاً على ضمير ما دخل عليه المؤكّد، مثل (إن زيدا إنّه فاضل)، ولا يكون الجار والمجرور توكيداً للجار والمجرور؛ لأنّ الضمير لا يؤكّد الظاهر؛ لأنّ الظاهر أقوى، ولا يكون المجرور بدلاً من المجرور بإعادة الجار؛ لأنّ العرب لم تبدل مضمراً من مظهر، لا يقولون: (قام زيد هو)، وإنما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس.

والثامن القسم بغير الباء، نحو ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾^(٤)، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾^(٥) وقولهم: لله لا يؤخر الأجل، ولو صرّح في ذلك بالفعل لوجب الباء.

هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟

لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلّة؛ لأنّ القسم والصلّة لا يكونان إلاّ جُمَلتين، قال ابن يعيش: وإنّما لم يجز في الصلّة أن يُقال إنّ نحو (جاء الذي في الدار) بتقدير (مستقر) على أنّه خبرٌ محذوفٌ على حدّ قراءة بعضهم ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾^(٦) بالرفع؛ لقلة ذلك وإطراد هذا. اهـ

وكذلك يجب في الصلّة في نحو (رجل في الدار فله درهم) أنّ الفاء تجوز في نحو (رجل

يأتي فله درهم) وتمتنع في نحو (رجل صالح فله درهم)، فأما قوله [من الخفيف]:

٦٢٣ - كُلُّ أَمْرٍ مُّبَاعِدٌ أَوْ مُدَانٍ فَمُنَوِّطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالِي^(٧)

فنادر.

(١) إبراهيم/ ١٠. (٢) البقرة/ ١٩. (٣) الإنسان/ ٣١. (٤) الليل/ ١.
(٥) الأنبياء/ ٥٧. (٦) الأنعام/ ١٥٤. (٧) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٤٧].

واختلّف في الخبر والصفة والحال، فمن قدرّ الفعل - وهم الأكثرون - فلائنه الأصل في العمل، ومن قدرّ الوصف فلائنه الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد، ولأنّ الفعل في ذلك لا بُدّ من تقديره بالوصف، قالوا: ولأنّ تقليل المقدّر أولى، وليس بشيء؛ لأنّ الحقّ أنّا لم نحذف الضمير، بل نقلناه إلى الظرف، فالحذوف فعلٌ أو وصف، وكلاهما مفرد.

وأما في الاشتغال فيقدرّ بحسب المفسر، فيقدرّ الفعل في نحو (أيوم الجمعة تعتكف فيه؟)، والوصف في نحو (أيوم الجمعة أنت معتكف فيه؟)، والحقّ عندي أنّه لا يترجّح تقديره اسمًا ولا فعلاً، بل بحسب المعنى كما سأبيّنه.

كيفية تقديره باعتبار المعنى:

أما في القسّم فتقديره (أقسم)، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به، نحو (يوم الجمعة صمت فيه).

واعلم أنّهم ذكروا في باب الاشتغال أنّه يجب ألاّ يقدرّ مثل المذكور إذا حصل مانعٌ صناعيٌّ كما في (زيدًا مررت به)، أو معنويٌّ كما في (زيدًا ضربت أخاه)؛ إذ تقدير المذكور يقتضي في الأوّل تعدّي القاصر بنفسه، وفي الثاني خلاف الواقع؛ إذ الضرب لم يقع بزيد، فوجب أن يقدرّ (جاوزت) في الأوّل و(أهنت) في الثاني، وليس المانع مع كل متعدّ بالحرف ولا مع كل سببي، ألا ترى أنّه لا مانع في نحو (زيدًا شكرت له)؛ لأنّ (شكر) يتعدّى بالجارّ وبنفسه، وكذلك الظرف نحو (يوم الجمعة صمت فيه)؛ لأنّ العامل لا يتعدّى إلى ضمير الظرف بنفسه مع أنّه يتعدّى إلى ظاهره بنفسه، وكذلك لا مانع في نحو (زيدًا أهنت أخاه)؛ لأنّ إهانة أخيه إهانة له، بخلاف الضرب.

وأما في المثل فيقدرّ بحسب المعنى، وأما في البواقي نحو (زيدًا في الدار) فيقدرّ كونًا مطلقًا، وهو (كائن) أو (مستقر) أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال، نحو (الصوم اليوم)، أو (في اليوم)، و(الجزء غدًا) أو (في الغد)، ويقدرّ (كان) أو (استقرّ) أو وصفهما إن أريد الماضي، هذا هو الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو (ضربي زيدًا قائمًا) إنّ التقدير (إذ كان) إن أريد الماضي، أو (إذا كان) إن أريد به المستقبل، ولا فرق، وإذا جهلت المعنى فقدّر الوصف؛ فإنّه صالحٌ في الأزمنة كلّها وإن كانت حقيقته الحال، وقال الزّخشي في قوله تعالى: ﴿ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾^(١) إنّهم جعلوا في النار الآن لتحقق الموعود به، ولا يلزم ما ذكره؛ لأنّه لا يمتنع تقدير المستقبل، ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن.

(١) الزمر/١٩.

ولا يجوز تقدير الكون الخاص كـ(قائم) و(جالس) إلاً للدليل، ويكون الحذف حينئذٍ جائزاً لا واجباً، ولا ينتقل ضميرٌ من المحذوف إلى الظرف والمجرور، وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص، ويبطله أننا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول، فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوياً للدليل، واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه.

ومِمَّا يتخرَّج على ذلك قولهم: (مَن لي بكذا؟)، أي (مَن يتكفَّل لي به؟) وقوله تعالى: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾^(١)، أي مستقبلاتٍ لعدتهن، كذا فسره جماعة من السلف، وعليه عوّل الزمخشري، وردّه أبو حيان توهمًا منه أن الخاص لا يُحذف، وقال: الصواب أن اللام للتوقيت، وأن الأصل (لاستقبال عدتهن) فحذف المضاف. اهـ، وقد بيّنا فساد تلك الشبهة، ومِمَّا يتخرَّج على التعلُّق بالكون الخاص قوله تعالى: ﴿الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْتَى بِالْأُنْتَى﴾^(٢) التقدير (مقتول) أو (يُقتل)، لا (كائن)، اللهم إلا أن تقدّر مع ذلك مضافين، أي (قتل الحرّ كائنٌ بقتل الحرّ)، وفيه تكلف تقدير ثلاثة: الكون والمضافان، بل تقدير خمسة لأنّ كلاً من المصدرين لا بدّ له من فاعل، ومِمَّا يبعد ذلك أيضاً أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدّره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام، وإثماً حسن الحذف أن يُعلم عند موضع تقديره نحو ﴿وَسَقَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(٣)، ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(٤) الآية، أي إنَّ النَّفْسَ مَقْتُولَةٌ بِالنَّفْسِ والعين مفعولةٌ بالعين والأنف مجدوعٌ بالأنف والأذن مصلومةٌ بالأذن والسنن مقلوعةٌ بالسنن، هذا هو الأحسن، وكذلك الأرجح في قوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾^(٥) أن يُقدّر (يجريان)، فإذا قدّرت الكون قدّرت مضافاً، أي (جريان الشمس والقمر كائنٌ بحسبان)، وقال ابن مالك في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٦) إنَّ الظرف ليس متعلّقاً بالاستقرار؛ لاستلزامه إمّا الجمع بين الحقيقة والحجاز، فإنَّ الظرفية المستفادة من (في) حقيقةٌ بالنسبة إلى غير الله سبحانه وتعالى، ومجازٌ بالنسبة إليه تعالى، وإمّا حمل قراءة السبعة على لغةٍ مرجوحةٍ وهي إبدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري؛ فإنه زعم أن الاستثناء منقطع، والمخلص من هذين المحذورين أن يُقدّر (قل) لا يعلم من يذكر في السماوات والأرض)، ومن جورّ اجتماع الحقيقة والحجاز في كلمةٍ واحدةٍ واحتجّ بقولهم: (القلم أحد اللسانين) ونحوه لم يحتج إلى ذلك، وفي الآية وجهٌ آخر، وهو أن يُقدّر (من) مفعولاً به و(الغيب) بدل اشتمال و(الله) فاعل والاستثناء مفرّغ.

(٣) يوسف/٨٢.

(٢) البقرة/١٧٨.

(١) الطلاق/١.

(٦) النمل/٦٥.

(٥) الرحمن/٥.

(٤) المائدة/٤٥.

تعيين موضع التقدير:

الأصل أن يقدر مقدّمًا عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرًا وما يقتضي إيجابه.
فالأول نحو (في الدار زيد)؛ لأن المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ.
والثاني نحو (إن في الدار زيدًا)؛ لأن (إن) لا يليها مرفوعها.
ويلزم من قدر المتعلق فعلاً أن يقدره مؤخرًا في جميع المسائل؛ لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ.

تنبيه:

رد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى: ﴿ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا ﴾^(١)، وقولك: (أما في الدار فزيد)؛ لأن إذا الفجائية لا يليها الفعل، و(أما) لا يقع بعدها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط نحو ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ ﴾^(٢)، وهذا على ما بيّناه غير وارد؛ لأن الفعل يقدر مؤخرًا.

(١) يونس/ ٢١.

(٢) الواقعة/ ٨٨.

الباب الرابع في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها

فمن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر:

يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل:
إحداها أن يكونا معرفتين، تساوت رتبتهما نحو (الله ربنا)، أو اختلفت نحو (زيد
الفاضل) و(الفاضل زيد)، هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً،
وقيل: المشتق خبرٌ وإن تقدم نحو (القائم زيد).
والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف، ك(زيد) في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب،
كأن يقول: (من القائم؟) فتقول: (زيد القائم)، فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ.
الثانية أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما، نحو (أفضل منك أفضل مني).
الثالثة أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً والأول هو المعرفة، ك(زيد قائم)، وأما إن كان هو
النكرة فإن لم يكن ما يسوغ الابتداء به فهو خبرٌ اتفاقاً نحو (خز ثوبك) و(ذهب خاتمك)، وإن
كان له مسوغٌ فكذلك عند الجمهور، وأما سيبويه فيجعله المبتدأ، نحو (كم مالك؟) و(خير
منك زيد) و(حسبنا الله)، ووجهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير وأنهما شبيهان بمعرفتين
تأخر الأخص منهما نحو (الفاضل أنت)، ويتجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدليلين.
ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى: ﴿فَارَبِّ حَسْبِكَ اللَّهُ﴾^(١)، ﴿إِنَّ أَوْلَ بَيْتٍ وُضِعَ
لِلنَّاسِ لِلَّذِي بِيكَّةٌ﴾^(٢)، وقولهم: (إن قريباً منك زيد)، وقولهم: (بحسبك زيد) والباء لا
تدخل في الخبر في الإيجاب، وخبريتها قولهم: (ما جاءت حاجتك؟) بالرفع، والأصل (ما
حاجتك) فدخل النَّاسُ بعد تقدير المعرفة مبتدأ، ولولا هذا التقدير لم يدخل؛ إذ لا يعمل في
الاستفهام ما قبله، وأما من نصب فالأصل (ما هي حاجتك؟) بمعنى (أي حاجة هي
حاجتك؟) ثم دخل النَّاسُ على الضمير فاستتر فيه، ونظيره أن تقول: (زيد هو الفاضل)
وتقدر (هو) مبتدأً ثانياً، لا فصلاً ولا تابعاً، فيجوز لك حيثنذ أن تدخل عليه (كان) فتقول:
(زيد كان الفاضل)، ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو (أبو حنيفة أبو يوسف) و [من الطويل]:
٦٢٤ - بُنُونَا بُنُو أَبْنَانِنَا^(٣)

(١) الأنفال / ٦٢ . (٢) آل عمران / ٩٦ .

(٣) تمامه: وبناتنا*بنوهم أبناء الرجال الأبعاد، أصله: بنو أبناتنا مثل أبناتنا، فقدم وأخر، وترك كلمة (مثل)
للعلم بقصد التشبيه [٨٤٨/٢].

رعيًا للمعنى، ويضعف أن تقدّر الأوّل مبتدأ بناءً على أنّه من التّشبيه المعكوس للمبالغة؛ لأنّ ذلك نادر الوقوع ومخالفٌ للأصول، اللهمّ إلا أن يقتضي المقام المبالغة، والله أعلم.

ما يعرف به الاسم من الخبر:

اعلم أنّ لهما ثلاث حالات:

إحداها أن يكونا معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر، فيقال: (كان زيدٌ أخا عمرو) لمن علم زيداً وجعل أخوته لعمرو، و(كان أخو عمرو زيداً) لمن يعلم أخاً لعمرو ويجهل أنّ اسمه زيد، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم، فتقول: (كان زيدٌ القائم) لمن كان قد سمع بزيدٍ وسمع برجلٍ قائمٍ فعرف كلاّ منهما بقلبه ولم يعلم أنّ أحدهما هو الآخر، ويجوز قليلاً (كان القائم زيداً)، وإن لم يكن أحدهما أعرف فأنت خبيرٌ، نحو (كان زيدٌ أخا عمرو) و(كان أخو عمرو زيداً)، ويسثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا؛ فإنّه يتعيّن للاسمية لمكان التّنبية المتّصل به، فيقال: (كان هذا أخاك)، و(كان هذا زيداً)، إلاّ مع الضمير، فإنّ الأفضح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتدخل التّنبية عليه فتقول: (ها أنذا)، ولا يتأتّى ذلك في باب النّاسخ؛ لأنّ الضمير متّصلٌ بالعامل، فلا يتأتّى دخول التّنبية عليه، على أنّه سُمع قليلاً في باب المبتدأ (هذا أنا).

واعلم أنّهم حكموا لـ(أنّ) و(أنّ) المقدّرتين بمصدرٍ معرّفٍ بحكم الضمير؛ لأنّه لا يُوصف كما أنّ الضمير كذلك، فلهذا قرأت السبعة ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾^(١)، ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾^(٢)، والرفع ضعيفٌ كضعف الإخبار بالضمير عمّا دونه في التّعريف.

الحالة الثّانية أن يكونا نكرتين، فإن كان لكلّ منهما مسوّجٌ للإخبار عنها فأنت خبيرٌ فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر، فتقول: (كان خير من زيدٍ شرا من عمرو) أو تعكس، وإن كان المسوّج لإحدهما فقط جعلتها الاسم، نحو (كان خير من زيدٍ امرأة).

الحالة الثّالثة أن يكونا مختلفين، فتجعل المعرفة الاسم والتّكررة الخبر، نحو (كان زيدٌ قائماً)، ولا يعكس إلاّ في الضّرورة، كقوله [من الوافر]:

٦٢٥ - وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِّنْكَ الْوَدَاعَا^(٣)

وقوله [من الوافر]:

(١) الجاثية/٢٥.

(٢) النمل/٥٦.

(٣) للقطامي عمير بن شبيب التّغليبي، صدره: قفي قبل التّفروق يا ضباعا، ويروى: (ولا يك موقفي) [٢/٨٤٩].

٦٢٦ - يَكُونُ مِرْاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(١)

وأما قراءة ابن عامر ﴿أَوْلَمَ يَكُنْ هُمْ ءَايَةً أَنْ يَعْلَمَهُ﴾^(٢) بتأنيث (تكن) ورفع (آية) فإن قدرت (تكن) تامة فاللام متعلقة بها، و(آية) فاعلها، و(أن يعلمه) بدل من (آية) أو خبر لمخدوف، أي (هي أن يعلمه)، وإن قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة و(أن يعلمه) مبتدأ و(آية) خبره والجملة خبر (كان)، أو (آية) اسمها و(لهم) خبرها و(أن يعلمه) بدل أو خبر لمخدوف، وأما تجويز الزجاج كون (آية) اسمها و(أن يعلمه) خبرها فردوه لما ذكرنا، واعتذر له بأن النكرة قد تخصصت ب(لهم).

ما يُعرف به الفاعل من المفعول:

وأكثر ما يشتهبه ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً والآخر اسماً تاماً: وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب، وتبدل من الناقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه، فإن صححت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله، وإلا فهي فاسدة، فلا يجوز (أعجب زيد ما كره عمرو) إن أوقعت (ما) على ما لا يعقل؛ لأنه لا يجوز (أعجبت الثوب)، ويجوز النَّصْب؛ لأنه يجوز (أعجبت الثوب)، فإن أوقعت (ما) على أنواع من يعقل جاز؛ لأنه يجوز (أعجبت النساء)، وإن كان الاسم الناقص (من) أو (الذي) جاز الوجهان أيضاً.

فروع:

تقول: (أمكن المسافر السفر) بنصب (المسافر)؛ لأنك تقول: (أمكنني السفر) ولا تقول: (أمكنك السفر)، وتقول: (ما دعا زيداً إلى الخروج؟) و(ما كره زيداً من الخروج؟) بنصب (زيد) في الأولى مفعولاً والفاعل ضمير (ما) مستتراً، ويرفعه في الثانية فاعلاً والمفعول ضمير (ما) مخدوفاً؛ لأنك تقول: (ما دعاني إلى الخروج؟) و(ما كرهت منه)، ويمتنع العكس؛ لأنه لا يجوز (دعوت الثوب إلى الخروج) و(كره من الخروج)، وتقول: (زيد في رزق عمرو عشرون ديناراً) برفع العشرين لا غير، فإن قدمت عمراً فقلت: (عمرو زيد في رزقه عشرون) جاز رفع العشرين ونصبه، وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير، فيجب توحيد مع المثني والجمع، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الرجوع إلى المبتدأ، وعلى النَّصْب فالفعل متحمل للضمير فيبرز في التثنية والجمع، ولا يجب ذكر الجار والمجرور.

(١) صدره: كأنَّ خبيثَةً من بيت رأس، من قصيدة لحسان بن ثابت رضي الله عنه [٢/ ٨٥١].

(٢) الشعراء/ ١٩٧.

ما افترق فيه عطف البيان والبدل:

وذلك ثمانية أمور:

أحدها أن العطف لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمراً؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق، وأما إجازة الزمخشري في ﴿ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾^(١) أن يكون بيانا للهاء من قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ فقد مضى رده، نعم أجاز الكسائي أن يُنعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم، فالأول نحو ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾^(٢)، ونحو ﴿ قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَ لُغُوبٍ ﴾^(٣)، وقولهم: (اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم)، والثاني نحو (مررت به الخبيث)، والثالث نحو قوله [من الرجز]:

فَلَا تُلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا^(٤)

وقال الزمخشري في ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْآبِيَةَ الْحَرَامَ ﴾^(٥) إن ﴿ آبِيَةَ الْحَرَامِ ﴾ عطف بيان على جهة المدح كما في الصفة، لا على جهة التوضيح، فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي.

وأما البديل فيكون تابعاً للمضمّر بالاتفاق، نحو ﴿ وَرَثَتُهُ مَا يَقُولُ ﴾^(٦)، ﴿ وَمَا أَسْنَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾^(٧)، وإنما امتنع الزمخشري من تحوير كون ﴿ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾^(٨) بدلاً من الهاء في ﴿ بِهِ ﴾ توهماً منه أن ذلك يُخلُ بعائد الموصول، وقد مضى رده.

وأجاز التحوّيون أن يكون البديل مضمراً تابعاً لمضمّر ك(رأيته إياه)، أو لظاهر ك(رأيت زيدا إياه)، وخالفهم ابن مالك فقال: إنَّ الثاني لم يُسمع، وإنَّ الصواب في الأوّل قول الكوفيّين إنّه توكيدٌ كما في (قمت أنت).

الثاني أن البيان لا يُخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، وأما قول الزمخشري إنَّ ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾^(٩) عطفٌ على ﴿ آبِيَتُ بَيْنَتُ ﴾ فسهو، وكذا قال في ﴿ إِنَّمَا أَعْظَمَكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا ﴾^(١٠) إنَّ ﴿ أَنْ تَقُومُوا ﴾ عطفٌ على ﴿ واحدة ﴾، ولا يختلف في جواز ذلك في البديل، نحو ﴿ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ ﴾^(١١)، ونحو ﴿ بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةِ كَذِبِي ﴾^(١٢).

الثالث أنه لا يكون جملة، بخلاف البديل، نحو ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾^(١٣)، ونحو ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾^(١٤)، وهو أصحُّ الأقوال في (عرفت زيدا أبو من هو)، وقال [من الطويل]:

- | | | |
|---|--------------------|-------------------|
| (١) المائة/١١٧ . | (٢) البقرة/١٦٣ . | (٣) سبأ/٤٨ . |
| (٤) أهمله السيوطي، وهو من أبيات الكتاب. | (٥) المائة/٩٧ . | (٦) مريم/٨٠ . |
| (٧) الكهف/٦٣ . | (٨) المائة/١١٧ . | (٩) آل عمران/٩٧ . |
| (١٠) الكهف/٦٣ . | (١١) العلق/١٥-١٦ . | (١٢) الأنبياء/٣ . |
| (١٣) الشورى/٥٢-٥٣ . | (١٤) فصلت/٤٣ . | (١٥) الأنبياء/٣ . |

٦٢٧- لَقَدْ أَذْهَلْتَنِي أُمُّ عَمْرٍو بِكَلِمَةٍ أَتَّصِرُ يَوْمَ الْبَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ^(١)
الرابع أنه لا يكون تابعاً لجملة، بخلاف البدل، نحو ﴿ أَتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ . أَتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْئَلُكُمْ أَجْرًا ﴾^(٢)، ونحو ﴿ أَمَدُّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ . أَمَدُّكُمْ بِأَنْعَمٍ وَبَيْنَ ﴾^(٣)، وقوله [من الطويل]:
أَقُولُ لَهُ: ارْحَلْ، لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا^(٤)
الخامس أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل، بخلاف البدل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضْعَفُ لَهُ الْعَذَابُ ﴾^(٥).

السادس أنه لا يكون بلفظ الأول، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادةً بيان، كقراءة يعقوب ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾^(٦) بنصب (كل) الثانية؛ فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو، وكقول الحماسي [من الطويل]:

٦٢٨- رُوِيَ بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ تُلَاقُوا غَدًا خَيْلِي عَلَي سَفْوَانِ
تُلَاقُوا حَيَادًا لَا تَحِيدُ عَنِ الْوَعْيِ إِذَا مَا غَدَتْ فِي الْمَازِقِ الْمُتَدَانِي
تُلَاقُوهُمْ فَتَعْرِفُوا كَيْفَ صَبْرُهُمْ عَلَي مَا جَنَّتْ فِيهِمْ يَدُ الْحَدَثَانِ^(٧)

وهذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه، وحجتهم أن الشيء لا يبين بنفسه، وفيه نظرٌ من أوجه: أحدها أنه يقتضي أن البدل ليس مبيئاً للمبدل منه، وليس كذلك، ولهذا منع سيبويه (مررت بي المسكين) و(بك المسكين) دون (به المسكين)، وإنما يفارق البدل عطف البيان في أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين، والعطف تبيينٌ بالمفرد المحض، والثاني أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول كما قدمنا أتجه كون الثاني بياناً بما فيه من زيادة الفائدة، وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو قوله [من الرجز]:

٦٢٩- يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الدُّبْلِ^(٨)

[من البسيط]:

- (١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/٨٥٣].
(٢) يس/ ٢٠-٢١.
(٣) الشعراء/ ١٣٢-١٣٣.
(٤) تقدم برقم ٦٠٨ ص ٣٤٦.
(٥) الفرقان/ ٦٨-٦٩.
(٦) الجاثية/ ٢٨.
(٧) قاله ودّك بن ثُميل، من شعراء الحماسة، يقول قولاً يحرضهم على الحرب إذا استصرخهم صارخ ودعاهم إلى الحرب لم يطلبوا علة يتأخرون بها [٢/٨٥٣].
(٨) هو لعبد الله بن رواحة يخاطب زيد بن أرقم، أضيف (زيد) وهو ابن أرقم إلى (اليعملات) لأنه يحدو بها وهو قوي على ضبطها [٢/٨٥٤].

٦٣٠- يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِي (١)

إذا ضمنت المنادى فيهما، والثالث أن البيان يُتصور مع كون المكرر مجرداً، وذلك في مثل قولك: (يا زيد زيد) إذا قلته ومجهرتك اثنان اسم كل منهما (زيد)، فإنتك حين تذكر الأول يتوهّم كل منهما أنه المقصود، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد، وعلى هذا يتخرج قول التحويين في قول روبة [من الرجز]:

لَقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا (٢)

إنّ الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحلّ، وخرجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما أو في الأول فقط، فالثاني إمّا مصدر دعائيّ مثل (سقياً لك) أو مفعول به بتقدير (عليك) على أن المراد إغراء نصر بن سيار بحاجب له اسمه نصر على ما نقل أبو عبيدة، وقيل: لو قدر أحدهما توكيداً لضماً بغير تنوين كالمؤكد.

السابع أنه ليس في نية إحلاله محلّ الأول، بخلاف البدل، ولهذا امتنع البدل وتعيّن البيان في نحو (يا زيد الحارث) وفي نحو (يا سعيد كرز) بالرفع أو (كرزا) بالنصب، بخلاف (يا سعيد كرز) بالضمّ فإنه بالعكس، وفي نحو (أنا الضارب الرجل زيد) وفي نحو (زيد أفضل الناس الرجال والنساء) أو (النساء والرجال) وفي نحو (يا أيها الرجل غلام زيد) وفي نحو (أي الرجلين زيد وعمرو جاءك؟) وفي نحو (جاءني كلا أخويك زيد وعمرو).

الثامن أنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البدل، ولهذا امتنع أيضاً البدل وتعيّن البيان في نحو قولك: (هند قام عمرو أخوها) ونحو (مررت برجل قام عمرو أخوه) ونحو (زيد ضربت عمراً أخاه).

ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة:

وذلك أحد عشر أمراً:

أحدها أنه يُصاغ من المتعدّي والقاصر، ك(ضارب) و(قائم) و(مستخرج) و(مستكبر)، وهي لا تصاغ إلا من القاصر ك(حسن) و(جميل).

الثاني أنه يكون للأزمنة الثلاثة، وهي لا تكون إلا للحاضر، أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر.

الثالث أنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع في حركاته وسكناته، ك(ضارب ويضرب) و(منطلق

(١) تتمته: لا أبا لكم* لا يوقعنكم في سواة عمر، هو لجرير يهجو بها عمرو بن لجأ التميمي، أضاف التيم إلى عدي ليفرق بينها وبين تيم مرة في قريش [٢/٨٥٥].

(٢) هو الشاهد رقم ٥٧١.

وينطلق)، ومنه (يقوم وقائم)؛ لأنَّ الأصل (يقوم) بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا، وأمَّا توافق أعيان الحركات فغير معتبر، بدليل (ذاهب ويذهب) و(قاتل ويقتل)، ولهذا قال ابن الخشَّاب: هو وزنٌ عروضيٌّ لا تصريفيٌّ، وهي تكون مجازية له كـ(منطلق اللسان) و(مطمئن النفس) و(طاهر العرض) وغير مجازية وهو الغالب نحو (ظريف) و(جميل)، وقول جماعةٍ إنَّها لا تكون إلَّا غير مجازية مردودٌ باتِّفاقهم على أنَّ منها قوله [من المديد]:

٦٣١- مِنْ صَدِيقٍ أَوْ أَحْيَى ثِقَّةٍ أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارًا^(١)

الرابع أنَّ منصوبه يجوز أن يتقدَّم عليه، نحو (زيد عمرا ضارب)، ولا يجوز (زيد وجهه حسن).
الخامس أنَّ معموله يكون سببًا وأجنبيًّا، نحو (زيد ضارب غلامه وعمرا)، ولا يكون معمولها إلا سببًا، تقول: (زيد حسن وجهه أو الوجه)، ويمتنع (زيد حسن عمرا).

السادس أنَّه لا يخالف فعله في العمل، وهي تخالفه، فإنَّها تنصب مع قصور فعلها، تقول: (زيدٌ حسنٌ وجهه)، ويمتنع (زيدٌ حسنٌ وجهه) بالنَّصب، خلافًا لبعضهم، فأما الحديث "أنَّ امرأةً كانت تُهراق الدَّماءُ" فـ(الدَّماءُ) تمييز على زيادة (أل)، قال ابن مالك: أو مفعول على أنَّ الأصل (تهريق) ثمَّ قُلبت الكسرة فتحةً والياءُ ألفًا كقولهم: (جاراة) و(ناصاة) و(بقي)، وهذا مردودٌ؛ لأنَّ شرط ذلك تحرُّك الياء كجارية وناصية وبقي.

السابع أنَّه يجوز حذفه وبقاء معموله، ولهذا أجازوا (أنا زيداً ضاربه) و(هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً) بخفض (زيد)، ونصب (عمرو) بإضمار فعل أو وصف منون، وأمَّا العطف على محلِّ المخفوض فممتنعٌ عند مَنْ شرط وجود المحرز كما سيأتي، ولا يجوز (مررت برجل حسن الوجه والفعل) بخفض (الوجه) ونصب (الفعل)، ولا (مررت برجل وجهه حسنه) بنصب الوجه وخفض الصِّفة؛ لأنَّها لا تعمل محذوفة، ولأنَّ معمولها لا يتقدَّمها، وما لا يعمل لا يفسَّر عاملاً.

الثامن أنَّه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضافٍ إلى ضميره نحو (مررت بقاتل أبيه) ويقبح (مررت بحسن وجهه).

التاسع أنَّه يفصل مرفوعه ومنصوبه كـ(زيد ضارب في الدار أبوه عمرا)، ويمتنع عند الجمهور (زيد حسن في الحرب وجهه) رفعت أو نصبت.

العاشر أنَّه يجوز إبتاع معموله بجميع التَّوابع، ولا يتبع معمولها بصفة، قاله الزَّجاج ومتأخرو المغاربة، ويشكل عليهم الحديث في صفة الدَّجَّال "أعور عينه اليمنى".

(١) هو لعدي بن زيد التميمي، شاعر جاهلي، وشاحط من الشحط، وهو البعد، وانتصب (دارا) بـ(شاحط) لتماهه بالتونين كـ(حسنٌ وجهًا)، والبيت استشهد به على ورود الصفة المشبهة على وزن (فاعل) [٢/٨٥٨].

الحادي عشر أنه يجوز إتباع مجروره على المحلّ عند من لا يشترط المحرز، ويحتمل أن يكون منه ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ ﴾^(١)، ولا يجوز (هو حسن الوجه والبدن) جر الوجه ونصب البدن، خلافاً للفرأء، أجاز (هو قوي الرجل واليد) برفع المعطوف، وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابين، كقوله [من الطويل]:

٦٣٢- فَظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضَجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلٍ^(٢)

القدير: المطبوخ في القدر، وهو عندهم عطف على (صفيف)، وخرّج على أن الأصل (أو طابخ قدير) ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه، كقراءة بعضهم ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾^(٣) بالخفض، أو أنه عطف على (صفيف) ولكن خفض على الجوار أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة كما قال [من الطويل]:

..... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا^(٤)

ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه:

اعلم أنهما قد اجتمعا في خمسة أمور وافترقا في سبعة:

فأوجه الاتفاق أنهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام.

وأما أوجه الافتراق فأحدها أن الحال يكون جملة كـ (جاء زيد يضحك)، وظرفاً نحو (رأيت الهلال بين السحاب)، وجاراً ومجروراً نحو ﴿ فَخَرَجَ عَلَيَّ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾^(٥)، والتمييز لا يكون إلا اسماً.

والثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾^(٦)، ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى ﴾^(٧)، وقال [من الخفيف]:

٦٣٣- إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيًّا كَاسِفًا بِالْهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ^(٨)

بخلاف التمييز.

والثالث أن الحال مبيّنة للهيئات، والتمييز مبين للدوات.

والرابع أن الحال تتعدّد، كقوله [من الطويل]:

٦٣٤- عَلَيَّ إِذَا مَا زُرْتُ لَيْلَى بِخَفِيَّةٍ زِيَارَةَ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا^(٩)

(١) الأنعام/٩٦.

(٢) هو من معلقة امرئ القيس، وطُهَاء: جمع طاء وهو الطباخ، صَفِيف: هو الذي فرق على الجمر، وهو شواء الأعراب، والقدير: ما طبخ في قدر، والبيت استشهد به على أن (أو) بمعنى الواو [٢/٨٥٧].

(٣) الأنفال/٦٧. (٤) تقدم برقم ١٢٦ ص ٨٣، ٢٣٧.

(٥) القصص/٧٩. (٦) الإسراء/٣٧. (٧) النساء/٤٣.

(٨) لعدي بن الرعاء، كاسفًا باله: سيئًا حاله [١/٤٠٥].

(٩) أورده ابن الأعرابي شاهداً على أنه يقال رجل ورجلان [٢/٨٥٩].

بجلاف التَّمييز، ولذلك كان خطأ قول بعضهم في [من الطويل]:

تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْثَلًا^(١)

إنَّهما تَمييزان، والصواب أنَّ (رحمًا) بإضمار (أخصُّ) أو (أمدح)، و(رحيمًا) حالٌّ منه لا نعتٌ له؛ لأنَّ الحقَّ قول الأَعلم وابن مالك إنَّ الرَّحْمَنَ ليس بصفة، بل علم، وبهذا أيضًا يبطل كونه تَمييزًا وقول قوم إنَّه حال.

وأما قول الزُّخَشْرِي: إذا قلت: (الله رحمن) أتصرفه أم لا؟ وقول ابن الحاجب إنَّه اختلف في صرفه فخارجٌ عن كلام العرب من وجهين: لأنَّه لم يُستعمل صفةً ولا مجردًا من (أل)، وإنَّما حُدِّث في البيت للضَّرورة، وينبغي على عَلمِيته أنَّه في البسمة ونحوها بدلٌ لا نعت، وأنَّ (الرَّحِيم) بعده نعتٌ له، لا نعت لاسم الله سبحانه وتعالى؛ إذ لا يتقدَّم البدل على النعت، وأنَّ السؤال الَّذي سأله الزُّخَشْرِي وغيره: لِمَ قدَّم الرحمن مع أنَّ عادتهم تقديم غير الأبلغ، كقولهم: (عالم نحرير) و(جواد فياض) غير متَّجه.

ومِمَّا يوضِّح لك أنَّه غير صفة مجيئه كثيرًا غير تابع، نحو ﴿الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾^(٢)، ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾^(٣)، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ﴾^(٤).
والخامس أنَّ الحال تتقدَّم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفًا أو وصفًا يشبهه، نحو ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ تَخِرُّجُونَ﴾^(٥)، وقوله [من الطويل]:

٦٣٥ - نَجَوْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ^(٦)

أي (وهذا طليقٌ محمولاً لك)، ولا يجوز ذلك في التَّمييز على الصَّحيح، فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله [من الطويل]:

٦٣٦ - رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدٍ مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبًا^(٧)

وقوله [من الطويل]:

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا وَلَمْ يُعْنَ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُدْمَمًا^(٨)

(١) أهمله السيوطي، وهو مطلع القصيدة الشاطبية في القراءات، صدره: بدأت بيسم الله في النظم أولاً، وقد تقدم ص ٤٧. (٢) الرحمن/١-٢. (٣) الإسراء/١١٠. (٤) الفرقان/٦٠. (٥) القمر/٧.

(٦) هو ليزيد بن زياد الحميري، وصدره: عدسٌ ما لعبادٍ عليك إمارة [٨٥٩/٢].

(٧) هذا من قصيدة لربيعة بن مقروم الضبي، رددت: جواب (رب) المضمرة، ويروى: (وزعت) بمعنى كفت، وممثل: متعلق بـ(رددت)، أي بفرس مثل السيد، والسَّيِّد: الذئب، ونهد: صفة للفرس المقدر، أي ضخم، ومقْلَص: طويل القوائم، ليست برهلة، وكَمِيش: أي حاد في عدوه منكمش مسرع، شبه فرسه بالذئب في سرعته، وعِطْفَاهُ: جانباه، وتَحَلَّبًا: سالا، وماء: تَمييز [٨٦٠/٢].
(٨) أهمله السيوطي.

فسهوه؛ لأنَّ (عطفاه) و(المرء) مرفوعان بمحذوفٍ يفسرُه المذكور، والتَّأصب للتمييز هو المحذوف، وأمَّا قوله [من البسيط]:

٦٣٧ - وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلَا (١)

وقوله [من المتقارب]:

٦٣٨ - أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جَهَارًا (٢)

فضرورتان.

السَّادس أنَّ حقَّ الحال الاشتقاق، وحقَّ التَّمييز الجمود، وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدةً نحو (هذا مالك ذهبًا)، ﴿ وَتَنْحُتُونَ الْجِبَالَ بِيُوتًا ﴾ (٣)، ويقع التَّمييز مشتقًا نحو (لله دره فارسًا)، وقولك: (كرم زيدٌ ضيفًا) إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم، فإن كان زيدٌ هو الضيف احتمال الحال والتَّمييز، والأحسن عند قصد التَّمييز إدخال (من) عليه، واختلف في المنصوب بعد (حبذا) فقال الأخفش والفارسي والرَّبَعي: حالٌ مطلقًا، وأبو عمرو بن العلاء: تمييزٌ مطلقًا، وقيل: الجامد تمييزٌ والمشتقُ حال، وقيل: الجامد تمييزٌ والمشتقُ إن أُريد تقييد المدح به كقوله [من البسيط]:

يا حبذا المالُ مبدولًا بلا سرفٍ (٤)

فحال، وإلا فتمييز نحو (حبذا راكبًا زيد).

السَّابع أنَّ الحال تكون مؤكدةً لعاملها نحو ﴿ وَلى مُدْبِرًا ﴾ (٥)، ﴿ فَتَبَسَّمَ صَاحِكًا ﴾ (٦)، ﴿ وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ (٧)، ولا يقع التَّمييز كذلك، فأما ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ (٨) ف(شهرًا) مؤكدةٌ لما فهم من ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ ﴾، وأمَّا بالنسبة إلى عامله وهو (اثنا عشر) فمبين، وأمَّا إجازة المبردٍ ومن وافقه (نعم الرجل رجلًا زيد) فمردودة، وأمَّا قوله [من الوافر]:

٦٣٩ - تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنَعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا (٩)

فالصَّحيح أن (زادا) معمول لـ(تزود)، إمَّا مفعول مطلق إن أُريد به التزوُّد، أو مفعول به إن

(١) صدره: ضيَّعتُ حزمي في إيعادي الأملأ، ويقال: ارعوى عن فعل القبيح إذا رجع عنه رجوعًا حسنًا، واشتعلًا: من اشتعال النار، وهو اضطرامها، واستشهد بالبيت على تقدم التمييز على عامله [٨٦١/٢].
(٢) المُنَى: جمع مُنْيَةٍ، والمُنُون: المنيَّة؛ لأنها تقطع المدد وتنقص العدد، والبيت استشهد به على تقديم الضمير على عامله [٨٦٢/٢].

(٣) الأعراف/٧٤. (٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٨٦٢/٢].

(٥) النمل/١٠. (٦) النمل/١٩. (٧) البقرة/٦٠. (٨) التوبة/٣٦.

(٩) من قصيدة لجرير يمدح بها عمر بن عبد العزيز [٥٦/١].

أريد به الشيء الذي يتزوده من أفعال البر، وعليهما فـ(مثل) نعت له تقدّم فصار حالاً، وأماً قوله [من البسيط]:

٦٤٠- نَعَمِ الْفَتَاةُ فِتَاةٌ هِنْدُ لَوْ بَدَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءٍ^(١)

فـ(فتاة) حالٌ مؤكّدة.

أقسام الحال:

تنقسم باعتبارات:

الأول انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين: منتقلة وهو الغالب، وملازمة، وذلك واجبٌ في ثلاث مسائل:

إحداها الجامدة غير المؤولة بالمشتق، نحو (هذا مالك ذهباً) و(هذه جبتك خزاً)، بخلاف نحو (بعته يداً بيد) فإنه بمعنى (متقابضين)، وهو وصفٌ منتقل، وإنما لم يؤوّل في الأوّل لأنها مستعملة في معناها الوضعي، بخلافها في الثاني، وكثيرٌ يتوهم أنّ الحال الجامدة لا تكون إلاّ مؤولة بالمشتق، وليس كذلك.

الثانية المؤكّدة، نحو ﴿وَلَىٰ مُدَبِّرًا﴾^(٢)، قالوا: ومنه ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(٣)؛ لأنّ الحقّ لا يكون إلاّ مصدّقاً، والصواب أنّه يكون مصدّقاً ومكذباً وغيرهما، نعم إذا قيل هو الحقّ صادقاً فهي مؤكّدة.

الثالثة التي دلّ عاملها على تجدّد صاحبها، نحو ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾^(٤)، ونحو (خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها)، الحال (أطول)، و(يديها) بدل بعض، قال ابن مالك بدر الدين: ومنه ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾^(٥)، وهذا سهوٌ منه؛ لأنّ الكتاب قديم.

وتقع الملازمة في غير ذلك بالسّماع، ومنه ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾^(٦) إذا أعربَ حالاً، وقول جماعة إنّها مؤكّدة وهم؛ لأنّ معناها غير مستفادٍ ممّا قبلها.

الثاني انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين: مقصودة وهو الغالب، وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾^(٧)، فإنّما ذكر (بشراً) توطئةً لذكر (سويّاً)، وتقول: (جاءني زيدٌ رجلاً محسناً).

(١) لم يسم قائله، وفتاة: حال مؤكّدة، وهند: المخصوص بالمدح، ونطقاً: قال العيني: تمييز، وقوله: (أو بإيماء) عطف عليه، قلت: الصواب نصبه على نزع الخافض للتصريح به في المعطوف، أو على الحال، أو

المصدر النوعي لـ(بدلت) [٢/٨٦٢].

(٢) النمل/ ١٠. (٣) فاطر/ ٣١. (٤) النساء/ ٢٨. (٥) الأنعام/ ١١٤.

(٦) آل عمران/ ١٨. (٧) مريم/ ١٧.

الثالث انقسامها بحسب الزمان إلى ثلاثة: مقارنة وهو الغالب نحو ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾^(١)، ومقدرة وهي المستقبلية كـ(مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا)، أي مقدّرًا ذلك، ومنه ﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾^(٢)، ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ زُءُوسِكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾^(٣)، ومحكية وهي الماضية نحو (جاء زيد أمس ركبًا).

الرابع انقسامها بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين: مبينة، وهو الغالب، وتسمى مؤسسة أيضًا، ومؤكدة، وهي التي يُستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة: مؤكدة لعاملها نحو ﴿ وَلَىٰ مُدَبِّرًا ﴾^(٤)، ومؤكدة لصاحبها نحو (جاء القوم طرًا)، ونحو ﴿ لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾^(٥)، ومؤكدة لمضمون الجملة نحو (زيدٌ أبوك عطوفًا)، وأهمل التحويرون المؤكدة لصاحبها، ومثل ابن مالك وولده بتلك الأمثلة للمؤكدة لعاملها، وهو سهو.

ومما يشكل قولهم في نحو (جاء زيدٌ والشَّمْسُ طالعة) إنَّ الجملة الاسميَّة حال، مع أنَّها لا تنحلُّ إلى مفرد، ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي حالٌ مؤكدة، فقال ابن جني: تأويلها (جاء زيدٌ طالعة الشَّمْسُ عند مجيئه)، يعني فهي كالحال والتعت السببيني كـ(مررت بالدار قائمًا سكاؤها وبرجل قائم غلمانها)، وقال ابن عمرون: هي مؤولة بقولك: (مبكرًا) ونحوه، وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: إنَّما الجملة مفعولٌ معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة، وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أُخْرٍ ﴾^(٦) في قراءة من رفع (البحر): هو كقوله [من الطويل]:

٦٤١ - وَقَدْ أُغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا^(٧)

و(جئت والجيئ مصطفً) ونحوهما من الأحوال التي حكمها حكم الظروف، فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال، ويجوز أن يقدر (وبجرها)، أي وجر الأرض.

إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها:

اعلم أنَّها إن دخل عليها جارٌّ أو مضافٌ فمحلُّها الجرُّ نحو ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾^(٨)، ونحو (صبيحة أي يوم سفرُك؟) و(غلام من جاءك؟)، وإلَّا فإن وقعت على زمان نحو ﴿ أَيَّانَ يُعْتَبُونَ ﴾^(٩)، أو مكان نحو ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾^(١٠)، أو حدثٍ نحو ﴿ أَيُّ مَنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾^(١١) فهي منصوبةٌ مفعولاً فيه ومفعولاً مطلقاً، وإلَّا فإن وقع بعدها اسمٌ نكرةٌ نحو (من أبُّ لك؟) فهي مبتدأة، أو اسم معرفةٌ نحو (من زيد)، فهي خبرٌ أو مبتدأٌ على الخلاف السابق،

(١) هود/٧٢. (٢) الزمر/٧٣. (٣) الفتح/٢٧. (٤) النمل/١٠.
(٥) يونس/٩٩. (٦) لقمان/٢٧. (٧) لامرئ القيس، وقامه: بمنجرد قيد الأوابد هيكل [٢/٨٦٢].
(٨) النبا/١. (٩) النحل/٢١. (١٠) التكوير/٢٦. (١١) الشعراء/٢٢٧.

ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط، وإلا فإن وقع بعدها فعلٌ قاصرٌ فهي مبتدأة، نحو (من قام؟) ونحو (من يقيم أقم معه)، والأصحُّ أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب، وإن وقع بعدها فعلٌ متعديٌّ فإن كان واقعاً عليها فهي مفعولٌ به نحو ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾^(١)، ونحو ﴿ أَيُّ مَا تَدْعُوا ﴾^(٢)، ونحو ﴿ مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ ﴾^(٣)، وإن كان واقعاً على ضميرها نحو (من رأيت؟) أو متعلقها نحو (من رأيت أخاه؟) فهي مبتدأة أو منصوبةٌ بمحذوفٍ مقدرٌ بعدها يفسره المذكور.

تنبيه:

وإذا وقع اسم الشرط مبتدأً فهل خبره فعل الشرط وحده؟ لأنه اسم تامٌ وفعل الشرط مشتملٌ على ضميره، فقولك: (من يقيم) لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك: (كلُّ من الناس يقيم)، أو فعل الجواب؟ لأنَّ الفائدة به تَمَّت، ولالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصحِّ، ولأنَّ نظيره هو الخبر في قولك: (الذي يأتيني فله درهم)، أو مجموعهما؟ لأنَّ قولك: (من يقيم أقم معه) بمنزلة قولك: (كلُّ من الناس إن يقيم أقم معه)، والصحيح الأول، وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلُّق فقط، لا من حيث الخبرية.

مسوغات الابتداء بالنكرة:

لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كلُّ أحدٍ يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها، فمن مقلِّ مخلٍّ، ومن مكثرٍ موردٍ ما لا يصلح، أو معدِّدٍ لأموالٍ متداخلة، والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور:

أحدها أن تكون موصوفةً لفظاً أو تقديراً أو معنىً، فالأول نحو ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ﴾^(٤)، ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ ﴾^(٥)، وقولك: (رجلٌ صالحٌ جاءني)، ومن ذلك قولهم: (ضعيفٌ عاذ بقرملة)؛ إذ الأصل (رجلٌ ضعيفٌ)، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف، وهو موصوف، والنحويون يقولون: يُبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفةً أو خلفاً من موصوف، والصواب ما بينت، وليست كلُّ صفةٍ تحصلُ الفائدة، فلو قلت: (رجلٌ من الناس جاءني) لم يجز، والثاني نحو قولهم: (السَّمَنُ منون بدرهم)، أي منون منه بدرهم، وقولهم: (شرٌّ أهرُّ ذا ناب)، و [من الكامل]:

٦٤٢ - قَدْرٌ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ^(٦)

إذ المعنى (شرٌّ أيُّ شرٍّ)، و(قدرٌ لا يغالب)، والثالث نحو (رجيلٌ جاءني)؛ لأنه في معنى (رجل)

(١) غافر/ ٨١. (٢) الإسراء/ ١١٠. (٣) الأعراف/ ١٨٦. (٤) الأنعام/ ٢. (٥) البقرة/ ٢٢١.

(٦) تمامه: وقد أرى *وأبي ما لك ذو المجازِ بدارٍ [٨٦٣/٢].

صغير)، وقولهم: (ما أحسن زيداً)؛ لأنه في معنى (شيء عظيم حسن زيداً)، وليس في هذين النوعين صفة مقدرة فيكونا من القسم الثاني.

والثاني أن تكون عاملة، إما رفعا نحو (قائم الزيدان) عند من أجازته، أو نصبا نحو (أمر بمعروف صدقة) و(أفضل منك جاني)؛ إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف، أو جراً نحو (غلام امرأة جاني) و(خمس صلوات كتبهن الله)، وشرط هذه أن يكون المضاف إليه نكرة كما مثلنا، أو معرفة والمضاف مِمَّا لا يتعرف بالإضافة نحو (مثلك لا يبخل) و(غيرك لا يوجد)، وأما ما عدا ذلك فإن المضاف إليه فيه معرفة لا نكرة.

والثالث العطف، بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مِمَّا يسوغ الابتداء به نحو ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾^(١)، أي أمثل من غيرهما، ونحو ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَى﴾^(٢)، وكثير منهم أطلق العطف وأهمل الشرط، منهم ابن مالك، وليس من أمثلة المسألة ما أنشده من قوله [من البسيط]:

٦٤٣ - عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا أَمْرٌ سَمِعَا؟!^(٣)
إذ يحتمل أن الواو هنا للحال، وسيأتي أن ذلك مسوغ، وإن سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام، أي (وشكوى عظيمة)، على أننا لا نحتاج إلى شيء من هذا كله؛ فإن الخبر هنا ظرف مختص، وهذا بمجرد مسوغ كما قدمنا، وكأنه توهم أن التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة، وقد أسلفنا أن التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة، وإنما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه، وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة أو الوقوع بعد واو الحال، فلذلك جاز تأخر الظرف كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾^(٤).

فإن قلت: لعل الواو للعطف و(لا) صفة مقدرة، فيكون العطف هو المسوغ.
قلت: لا يسوغ ذلك؛ لأن المسوغ عطف النكرة، والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة.
فإن قيل: يحتمل أن الواو عطفت اسماً وظرفاً على مثليهما، فيكون من عطف المفردات.
قلنا: يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين؛ إذ الاصطبار معمول للابتداء، والظرف معمول للاستقرار.

فإن قيل: قدر لكل من الظرفين استقراراً، واجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين.
قلنا: الاستقرار الأول خبر، وهو معمول للمبتدأ نفسه عند سيويه، واختاره ابن مالك، فرجع الأمر إلى العطف على معمولي عاملين.

(١) محمد/٢١.

(٢) البقرة/٢٦٣.

(٣) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/٨٦٣].

(٤) الأنعام/٢.

والرابع أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً، قال ابن مالك: أو جملة، نحو ﴿وَأَدِينًا مَّرِيدٌ﴾^(١)، و﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾^(٢)، و﴿قصدك غلامه رجل﴾، وشرط الخبر فيهنَّ الاختصاص، فلو قيل: (في دار رجل) لم يجز؛ لأنَّ الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجلٌ ما في دار ما، فلا فائدة في الإخبار بذلك، قالوا: والتقديم، فلا يجوز (رجلٌ في الدار)، وأقول: إنَّما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة، واشتراطه هنا يؤهم أن له مدخلاً في التخصيص، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر، وذاك موضعها.

والخامس أن تكون عامّة، إمَّا بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، أو بغيرها نحو (ما رجلٌ في الدار) و(هل رجلٌ في الدار؟) و﴿أَأَلْنَهُ مَعَ اللَّهِ﴾^(٣)، وفي شرح منظومة ابن الحاجب له أنَّ الاستفهام المسوَّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بـ(أم)، نحو (أرجلٌ في الدار أم امرأة؟) كما مثَّل به في الكافية، وليس كما قال.

والسادس أن تكون مراداً بها صاحب الحقيقة من حيث هي، نحو (رجلٌ خيرٌ من امرأة) و(تمرٌ خيرٌ من جراحة).

والسابع أن تكون في معنى الفعل، وهذا شاملٌ لنحو (عجبٌ لزيدٍ)، وضبطوه بأن يُراد بها التَّعجُّب، ولنحو ﴿سَلَّمْ عَلَيَّ إِلَ يَا سِينَ﴾^(٤)، و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾^(٥)، وضبطوه بأن يُراد بها الدُّعاء، ولنحو (قائمٌ الزَّيدان) عند مَنْ جوَّزها، وعلى هذا ففي نحو (ما قائمٌ الزَّيدان) مسوَّغان كما في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾^(٦) مسوَّغان، وأمَّا منع الجمهور لنحو (قائمٌ الزَّيدان) فليس لأنَّه لا مسوَّغ فيه للابتداء، بل إمَّا لفوات شرط العمل، وهو الاعتماد، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر، وهو تقدُّم النَّفي أو الاستفهام، وهذا أظهر؛ لوجهين: أحدهما أنَّه لا يكفي مطلق الاعتماد، فلا يجوز في نحو (زيدٌ قائمٌ أبوه) كون (قائم) مبتدأ وإن وُجد الاعتماد على المخبر عنه، والثاني أنَّ اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنَّما هو للعمل في المنصوب، لا لمطلق العمل، بدليلين: أحدهما أنَّه يصح (زيدٌ قائمٌ أبوه أمس)، والثاني أنَّهم لم يشترطوا لصحَّة نحو (أقائمٌ الزَّيدان) كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال.

والثامن أن يكون ثبوت ذلك الخبر للتَّكررة من خوارق العادة، نحو (شجرةٌ سجدت) و(بقرةٌ تكلمت)؛ إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة، بخلاف نحو (رجلٌ مات) ونحوه.

(١) سورة ق/ ٣٥. (٢) الرعد/ ٣٨. (٣) النمل/ ٦٠. (٤) الصافات/ ١٣٠. (٥) المطففين/ ١. (٦) سورة ق/ ٤.

والتاسع أن تقع بعد (إذا) الفجائية، نحو (خرجت فإذا أسدٌ أو رجلٌ بالباب)؛ إذ لا توجب العادة ألا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسدٌ أو رجل.

والعاشر أن تقع في أول جملة حالية، كقوله [من الطويل]:

٦٤٤ - سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُدَّ بَدَا مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْوَهُ كُلَّ شَارِقِ^(١)

وعلة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها، ومن ذلك قوله [من البسيط]:

٦٤٥ - الذُّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي^(٢)

وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع التكررة بعد واو الحال ليس بلازم.

ونظير هذا الموضوع قول ابن عصفور في شرح الجمل: "تُكسر (إن) إذا وقعت بعد واو الحال"، وإنما الضابط أن تقع في أول جملة حالية، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾^(٣)، ومن روى (مدية) بالنصب فمفعولٌ لحال محذوفة، أي (حاملاً) أو (ممسكاً)، ولا يحسن أن يكون بدلاً من الياء، ومثل ابن مالك بقوله تعالى: ﴿ وَطَايِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾^(٤)، وقول الشاعر [من الطويل]:

٦٤٦ - عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمْ كَارَهَا عَلَيْنَا وَتَبْرِيحٌ مِنَ الْوَجْدِ خَانِقُهُ^(٥)

ولا دليل فيهما؛ لأن التكررة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الآية، أي (وطائفة من غيركم)، بدليل ﴿ يَغْشَى طَايِفَةٌ مِنْكُمْ ﴾^(٦).

ومما ذكروا من المسوغات أن تكون التكررة محصورةً نحو (إنما في الدار رجل)، أو

للتفصيل نحو (الناس رجالان: رجلٌ أكرمه ورجلٌ أهنته) وقوله [من المتقارب]:

٦٤٧ - فَأَقْبَلْتُ رَحْفًا عَلَى الرُّكْبَيْنِ فَنُوبٌ نَسِيْتُ وَنُوبٌ أَجْرُ^(٧)

وقولهم: (شهرٌ ثرى وشهرٌ ترى وشهرٌ مرعى)، أو بعد فاء الجزاء نحو (إن مضى غير فعير في الرباط).

(١) لم يسم قائله: قال المصنف: سرينا: من السرى، وربما صحف بالمعجمة من الشراب، وأضاء: أثار، وبدا: ظهر ولاح، ومحياك: وجهك، والشارق: النجم وكل مضيء [٢/٨٦٣].

(٢) مدية: يروى بالرفع على الابتداء، والنصب مفعول محذوف، أي حاملاً أو آخذاً، أو بدل من الياء، وواحدة: نصب على الظرف، أي مرة واحدة، أو صفة لمصدر محذوف، أي طريقة واحدة، و(كل يوم) ظرف لقوله: (تراني)، ومدية بيدي: نصب على الحال، أي تراني حاملاً مدية لها، أو بدل من الضمير في (تراني) بدل اشتمال، أي ترى مدية بيدي [٢/٨٦٤].

(٣) الفرقان/ ٢٠. (٤) آل عمران/ ١٥٤.

(٥) هو لعبد الله بن الدمينة الخنعمي، كارهًا: أي لقربنا؛ إذ كان يغار على نسائه، ونصبه على الحال، والتبريح: التشديد والوجد، يروى بدله (الغيظ) وهو أشد الكرب، خانقه: يريد أنه امتلأ صجره من

الغيظ فارتقى إلى ما فوقه حتى خنقه [٢/٨٦٥]. (٦) آل عمران/ ١٥٤.

(٧) لامرئ القيس بن حجر، وزعم أبو حاتم أنها لرجل من النمر بن قاسط يقال له: ربيعة بن جشم [٢/٦٣٥].

وفيهنَّ نظر؛ أمَّا الأولى فلائُنَّ الابتداء فيها بالثَّكْرَة صحیحٌ قبل مجيء (إمَّا)، وأمَّا الثَّانِيَة فلاحتِّمال (رجل) الأوَّل للبدایة والثَّانِي عطفٌ عليه، كقوله [من الطویل]:

وَكُنْتُ كَذِي رَجَلَيْنِ: رَجُلٌ صَحِيحَةٌ وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ^(١)

وَيُسَمَّى بِدَلِّ التَّفْصِيلِ، وَلاَحْتِمَالِ (شَهْر) الأوَّلِ الخَبْرِيَّةِ، وَالتَّقْدِيرِ: (أَشْهَرُ الأَرْضِ المَطْوُورَة شَهْرٌ ذُو ثَرَى أَيْ ذُو تَرَابٍ نَدٍ وَشَهْرٌ تَرَى فِيهِ الزَّرْعُ وَشَهْرٌ ذُو مَرَعَى)، وَلاَحْتِمَالِ (نَسِيَتْ) وَ(أَجْرُ) لِلوَصْفِيَّةِ وَالخَبْرِ مَحذُوفٍ، أَيْ (فَمِنْهَا ثُوبٌ نَسِيْتَهُ وَمِنْهَا ثُوبٌ أَجْرُهُ)، وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُمَا خَبْرَانِ وَتَمَّ صَفَتَانِ مَقْدَرَتَانِ، أَيْ (فَثُوبٌ لِي نَسِيْتَهُ وَثُوبٌ لِي أَجْرُهُ)، وَإِنَّمَا نَسِيَ ثُوبَهُ لِشُغْلِ قَلْبِهِ بِهَا، كَمَا قَالَ [مِن الطویل]:

..... لَعُوبٌ تُنْسِينِي إِذَا قُمْتُ سِرْبَالِي^(٢)

وَإِنَّمَا جَرَّ الأَخْر لِيَعْفِي الأَثْرَ عَنِ القَافَةِ، وَهَذَا زَحْفٌ عَلَى رَكْبَتَيْهِ، وَأَمَّا الثَّالِثَة فَلَأَنَّ المَعْنَى (فَعِيرٌ آخِر) ثُمَّ حَذَفَتِ الصِّفَة، وَرَأَيْتُ فِي كَلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ - وَحَبِيبٌ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ أُمَّه - "قَالَ يُونُسُ: قَالَ رُؤْبَةٌ: المَطْرُ شَهْرٌ تَرَى ... إلخ"، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ، وَلا بَدَأَ مِنْ تَقْدِيرِ مَضَافٍ قَبْلَ المَبْتَدَأِ؛ لِتَصْحِيحِ الإخْبَارِ عَنْهُ بِالزَّمَانِ.

أقسام العطف:

وهي ثلاثة:

أحدها العطف على اللفظ، وهو الأصل، نحو (ليس زيدٌ بقائم ولا قاعدٍ) بالخفض، وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو (ما جاءني من امرأة ولا زيد) إلا الرِّفْعُ عطفًا على الموضع؛ لأنَّ (مِن) الزَّائِدَة لا تعمل في المعارف، وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحلِّ جميعًا نحو (ما زيدٌ قائمًا لكن - أو بل - قاعد)؛ لأنَّ في العطف على اللفظ إعمال (ما) في الموجب، وفي العطف على المحلِّ اعتبار الابتداء مع زواله بدخول النَّاسِخِ، والصَّوَابُ الرِّفْعُ عَلَى إِضْمَارِ مَبْتَدَأٍ.

والثَّانِي العطف على المحلِّ، نحو (ليس زيدٌ بقائم ولا قاعدًا) بالتَّصْبِ، وله عند المحقِّقِينَ

ثلاثة شروط:

أحدها إمكان ظهوره في الفصح، ألا ترى أنَّه يجوز في (ليس زيدٌ بقائم) و(ما جاءني من امرأة) أن تُسْقَطَ الباء فتنصب و(من) فترفع؟ وعلى هذا فلا يجوز (مررت بزيدٍ وعمراً)، خلافاً لابن جني؛ لأنه لا يجوز (مررت زيداً)، وأمَّا قوله [من الوافر]:

(١) لكثير عزة، استشهد به ابن أم قاسم في باب البدل على إبدال الفصل من الجمل، فإن (رجل) و(رجل) بدلان من (رجلين) بزيادة صفة [٢/٨١٤].

(٢) لامرئ القيس بن حجر، وصدرة: ومثلك بيضاء العوارض طفلة.

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا (١)

فضرورة، ولا تختصُّ مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائداً كما مثلاً، بدليل قوله [من الطويل]:

٦٤٨- فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونَ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعِكَ الْعَوَازِلُ^(٢)

وأجاز الفارسيُّ في قوله تعالى: ﴿ وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةَ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾^(٣) أن يكون ﴿ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ عطفاً على محلِّ (هذه)؛ لأنَّ محلَّ النَّصْبِ.

الثاني أن يكون الموضع بحق الأصلة، فلا يجوز (هذا ضاربٌ زيداً وأخيه)؛ لأنَّ الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته؛ لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديون؛ تمسكاً بقوله [من الطويل]:

..... مُنْضَجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ^(٤)

وقد مرَّ جوابه.

والثالث وجود المحرز، أي الطالب لذلك المحلِّ، وابتنى على هذا امتناع مسائل:

إحداها (إنَّ زيداً وعمرو قائمان)، وذلك لأنَّ الطالب لرفع (زيد) هو الابتداء، والابتداء هو التجرد، والتجرد قد زال بدخول (إن).

والثانية (إن زيداً قائم وعمرو) إذا قدَّرت عمراً معطوفاً على المحلِّ لا مبتدأ، وأجاز هذه بعض البصريين؛ لأنَّهم لم يشترطوا المحرز، وإنما منعوا الأولى لمانع آخر، وهو توارد عاملين - (إن) والابتداء - على معمول واحد وهو الخبر، وأجازهما الكوفيون؛ لأنَّهم لا يشترطون المحرز، ولأنَّ (إن) لم تعمل عندهم في الخبر شيئاً، بل هو مرفوعٌ بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الاسم؛ لئلا يتنافر اللفظ، ولم يشترطه الكسائيُّ، كما أنه ليس بشرطٍ بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ، وحجتها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ ﴾^(٥) الآية، وقولهم: (إنَّكَ وزيدٌ ذاهبان)، وأجيب عن الآية بأمرين: أحدهما أنَّ خبر (إنَّ) محذوف، أي (مأجورون) أو (آمنون) أو (فرحون)، و(الصابئون) مبتدأ، وما بعده الخبر، ويشهد له قوله [من الطويل]:

٦٤٩- خَلِيلِيَّ، هَلْ طِبُّ؟ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا - وَإِنْ لَمْ تُبُوْحَا بِالْهُوَى - دَنْفَانٍ^(٦)

(١) تقدم برقم ١٣٤ ص ٨٧. (٢) لليد بن ربيعة، فلترعك: يقال: وزعه يزع إذا كفه، والعوازل هنا: حوادث الدهر وزواجره [١٥٢/١]. (٣) هود/ ٦٠. (٤) تقدم برقم ٦٣٢ ص ٣٧٤. (٥) المائة/ ٦٩.

(٦) خليليُّ: منادى حذف منه حرف النداء، والطب: مثلث الطاء، وهو مبتدأ حذف خبره، أي موجود، والدنف: الذي لازمه المرض، وهو صفة تنثى وتجمع، فإن فتحت النون فهو المرض الملازم نفسه، فلا يثنى ولا يجمع، ويقال: باح بسرّه إذا أظهره، وقوله: فَإِنِّي حُدِفَ خبره، أي دنف، وقوله: دَنْفَانٍ خبر (أنتما) [٨٦٦/٢].

ويضعفه أنه حذف من الأول لدلالة الثاني، وإنما الكثير العكس، والثاني أن الخبر المذكور لـ(إن) وخبر ﴿الصَّيْبُونَ﴾ محذوف، أي كذلك، ويشهد له قوله [من الطويل]:
 ٦٥٠ - فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي - وَقِيَّارٌ - بِهَا لَعْرِبٌ^(١)
 إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يقدم، نحو (لقائم زيد)، ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها.

وعن المثال بأمرين: أحدهما أنه عطف على توهم عدم ذكر (إن)، والثاني أنه تابع لمبتدأ محذوف، أي (إِنَّكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ)، وعليهما خرَّج قولهم: (إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ).
 المسألة الثالثة (هذا ضارب زيد وعمراً) بالنصب.

المسألة الرابعة (أعجبي ضرب زيد وعمرو) بالرفع، أو (وعمراً) بالنصب، منعهما الحداق؛ لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بـ(أل) أو منوناً أو مضافاً، وأجازهما قوم، تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾^(٢)، وقول الشاعر [من الطويل]:

فَلَمْ تَخُلْ مِنْ تَمْهِيدِ مَجْدٍ وَسُودَا^(٣)

وأجيب بأن ذلك على إضمار عامل يدل عليه المذكور، أي (وجعل الشمس) و(مهدت سوددا)، أو يكون (سوددا) مفعولاً معه، ويشهد للتقدير في الآية أن الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرد من (أل) لا يعمل النصب، ويوضح لك مضيئه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾^(٤) الآية، وجوز الزنجشري كون (الشمس) معطوفاً على محلّ (الليل)، وزعم مع ذلك أن الجعل مراد منه فعل مستمر في الأزمنة لا في الزمن الماضي بخصوصيته، مع نصّه في ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٥) على أنه إذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلة إذا حمل على الماضي في أن إضافته محضة، وأما قوله [من الرجز]:

٦٥١ - قَدْ كُنْتُ دَائِبْتُ بِهَا حَسَانًا

مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّبَانِ^(٦)

(١) لضابئ البرجمي، وقِيَّارٌ: قيل: اسم رجل، وقال الخليل: اسم فرسه، وقال أبو زيد: اسم جملة [٢/٨٦٧].

(٢) الأنعام/٩٦.

(٣) أهمله السيوطي، وصدوره: هويت ثناء مستطاباً مجدداً.

(٤) القصص/٧٣. (٥) الفاتحة/٤.

(٦) هو لزيد العنبري، وقيل: لرؤية، داينت: من المدائنة، ومخافة: مصدر مضاف إلى المفعول، وفاعله محذوف، والليانا: معطوف على موضع المفعول، ويجوز أن يعطف على (مخافة)، أي ومخافة اللبان، ثم حذف

المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والليان: الذي يلوي بالحق، أي يظلم به [٢/٨٦٩]

فيجوز أن يكون (الليانا) مفعولاً معه وأن يكون معطوفاً على (مخافة) على حذف مضاف، أي (ومخافة الليان)، ولو لم يقدر المضاف لم يصح؛ لأنَّ (الليان) فعلٌ غير المتكلم؛ إذ المراد أنه دابن حسناً خشية من إفلاس غيره ومطله، ولا بدُّ في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل. ومن الغريب قول أبي حيَّان: "إنَّ من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظٌ وموضع"، فجعل صورة المسألة شرطاً لها، ثمَّ إنَّه أسقط الشرط الأوَّل الذي ذكرناه، ولا بدُّ منه.

والثالث العطف على التَّوهُم، نحو (ليس زيدٌ قائماً ولا قاعداً) بالخفض على توهُم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحَّة دخول ذلك العامل المتوهُم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير [من الطويل]:

بدا لي أئني لستُ مُدركٌ ما مضى ولا سابقٌ شيئاً إذا كان جانياً^(١)

وقول الآخر [من البسيط]:

٦٥٢- ما الحازمُ الشَّهْمُ مقداماً ولا بطلٌ إن لم يكن للهوى بالحقِّ غالباً^(٢)

ولم يحسن قول الآخر [من المتقارب]:

٦٥٣- وما كنتُ ذا نيربٍ فيهِمُ ولا مُنمِشٍ فيهِمُ مُنمِلٌ^(٣)

لقلة دخول الباء على خبر (كان)، بخلاف خبري (ليس) و(ما)، والتَّيرب: التَّميمة، والمنمِل: الكثير التَّميمة، والمنمِش: المفسد ذات البين.

وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجزوم، ووقع أيضاً في المرفوع اسماً وفي المنصوب اسماً وفعلاً وفي المركبات.

فأمَّا المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾^(٤)؛ فإنَّ معنى (لولا أخرتني فأصدَّق) ومعنى (إن أخرتني أصدَّق) واحد، وقال السيرافي والفارسي: هو عطفٌ على محلِّ (فأصدَّق)، كقول الجميع في قراءة الأخوين ﴿مَنْ يُضَلِّلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾^(٥) بالجزم، ويردُّه أنَّهما يسلمان أنَّ الجزم في نحو (اتتني أكرمك) بإضمار الشرط، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم؛ لأنَّ ما بعد الفاء منصوبٌ بـ(أن) مضمرة، و(أن) والفعل في تأويل مصدرٍ معطوفٍ على مصدرٍ متوهمٍ ممَّا تقدَّم، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم وليس بين المفردين المتعاطفين شرطٌ مقدَّر؟ ويأتي القولان في قول الهذليّ [من الوافر]:

(١) تقدم برقم ١٢٦ ص ٨٣، وتكرر ص ٢٣٧، ٣٧٤. (٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/٨٦٩]. (٣) أنشده ابن الأعرابي في نوادره [٢/٨٦٩]. (٤) المنافقون/١٠. (٥) الأعراف/١٨٦.

فَأَبْلُونِي بِلَيْتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا^(١)
 أي (نواي)، وكذلك اختلف في نحو (قام القوم غير زيد وعمراً) بالنصب، والصواب أنه على
 التوهم وأنه مذهب سيبويه؛ لقوله: لأنَّ (غير زيد) في موضع (إلاً زيداً) ومعناه، فسبَّهوه
 بقولهم [من الوافر]:

٦٥٤ - فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٢)

وقد استنبط مَنْ ضَعُفَ فَهْمُهُ مِنْ إنشاده هذا البيت هنا أَنَّهُ يراه عطفًا على المحلِّ، ولو
 أراد ذلك لم يقل إِنَّهُمْ شَبَّهوه به.

رجع القول إلى المجزوم، وقال به الفارسيُّ في قراءة قنبل ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ
 فَإِنَّ اللَّهَ... ﴾^(٣) بإثبات الياء في (يتقي) وجزم (يصبر)، فزعم أنَّ (مَنْ) موصولة، فلهذا
 ثبتت ياء (يتقي) وأنها ضُمَّتْ معنى الشَّرْطِ، ولذلك دخلت الفاء في الخبر، وإنَّما جزم
 (يصبر) على توهم معنى (مَنْ)، وقيل بل وصل (يصبر) بنية الوقف، كقراءة نافع ﴿ وَحَيَايَ
 وَمَمَاتِي ﴾^(٤) بسكون ياء (حياي) وصلًا، وقيل: بل سَكَنَ لتوالي الحركات في كلمتين،
 كما في ﴿ يَا مُرْكُم ﴾^(٥) و﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾^(٦)، وقيل: (مَنْ) شرطية، وهذه الياء إشباع، ولا م
 الفعل حذف للجازم، أو هذه الياء لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقدرة.

وأما المرفوع فقال سيبويه: "واعلم أنَّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: (إنَّهم أجمعون
 ذاهبون)، و(إنَّك وزيدٌ ذاهبان)، وذلك على أنَّ معناه معنى الابتداء، فيرى أَنَّهُ قال: (هم)،
 كما قال [من الطويل]:

بِدا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكًا مَا مَضَى البيت اهـ

ومراده بالغلط ما عبَّر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهرٌ من كلامه، ويوضِّحه إنشاده
 البيت، وتوهم ابن مالك أَنَّهُ أراد بالغلط الخطأ، فاعترض عليه بأنَّ متى جوزنا ذلك عليهم
 زالت الثقة بكلامهم وامتنع أن نثبت شيئًا نادرًا؛ لإمكان أن يُقال في كل نادر إنَّ قائله غلط.
 وأما المنصوب اسمًا فقال الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾^(٧)
 فيمن فتح الباء: كأنَّه قيل: (ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب)، على طريقة قوله
 [من الطويل]:

(١) تقدم برقم ٦٠٧ ص ٣٤٣.

(٢) هو لعقبة بن الحارث الأسدي يخاطب معاوية بن أبي سفيان، وصدرة: معاويَ إِنَّا بَشْرٌ فَاسْجِحْ [٢/ ٨٧٠].

(٣) يوسف/ ٩٠. (٤) الأنعام/ ١٦٢. (٥) البقرة/ ١٦٩.

(٦) الأنعام/ ١٠٩. (٧) هود/ ٧١.

٦٥٥- مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا^(١) اهـ

وقيل: هو على إضمار (وهبنا)، أي (ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب)، بدليل ﴿فَبَشَّرْنَاهَا﴾؛ لأنَّ البشارة من الله تعالى بالشَّيء في معنى الهبة، وقيل: هو مجرورٌ عطفاً على (بإسحاق)، أو منصوبٌ عطفاً على محله، ويردُّ الأوَّلُ أنَّه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كـ(مررت بزيد واليوم عمرو)، وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَحَفِظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾^(٢)، إنَّه عطْفٌ على معنى ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾^(٣)، وهو (إنَّا خلقنا الكواكب في السَّمَاءِ الدُّنْيَا زينةً للسَّمَاءِ) كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبِيحٍ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا﴾^(٤)، ويحتمل أن يكون مفعولاً لأجله أو مفعولاً مطلقاً، وعليهما فالعامل محذوف، أي (وحفظاً من كل شيطان زينَّاها بالكواكب)، أو (وحفظناها حفظاً).

وأما المنصوب فعلاً فكقراءة بعضهم ﴿وَدُّوا لَوْ تَدَّهَنَ فَيْدَهُنُوا﴾^(٥) حملاً على معنى (ودُّوا أن تدهن)، وقيل في قراءة حفص ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ﴾^(٦) بالنَّصب إنَّه عطْفٌ على معنى (لعلِّي أبلغ) وهو (لعلِّي أن أبلغ)؛ فإنَّ خبر (لعل) يقترن بـ(أن) كثيراً نحو الحديث "فلعلَّ بعضكم أن يكون ألحن بحجَّتِه من بعض"، ويحتمل أنَّه عطْفٌ على الأسباب على حدِّ [من الوافر]:

لَلْبَسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي^(٧)

ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفيِّ إنَّ هذه القراءة حجةٌ على جواز النَّصب في جواب التَّرجيِّ؛ حملاً له على التَّميِّ.

وأما في المركَّبات فقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ^(٨) إِنَّه على تقدير (ليشركم وليذيقكم)، ويحتمل أن التَّقدير (وليذيقكم وليكون كذا وكذا أرسلها)، وقيل في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾^(٩)، إنَّه على معنى (أرأيت كالَّذي حاجَّ أو كالَّذي مرَّ)، ويجوز أن يكون على إضمار فعل، أي (أرأيت مثل الَّذي) فحذف لدلالة ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ﴾^(١٠) عليه؛ لأنَّ كليهما تعجُّب، وهذا التَّأويل هنا وفيما تقدَّم أولى؛ لأنَّ إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى، وقيل:

(١) هو للأحوص اليربوعي، وقال الجاحظ وابن يسعون: للرياحي يهجو قومًا، ووقع في شرح أبيات الإيضاح عزوه لأبي ذؤيب، مشائيم: جمع مشؤوم، والعشيرة: بنو العم ومن يخالطهم، والناعب: المصوِّت، وأكثر ما يستعمل في أصوات الغربان [١٨٧١/٢].

(٢) الصافات/٧. (٣) الصافات/٦. (٤) الملك/٥. (٥) القلم/٩. (٦) غافر/٣٦-٣٧.

(٧) تقدم برقم ٣٩٠ ص ٢٢٠، وتكرر ص ٢٣٣، ٢٩٣.

(٨) الروم/٤٦. (٩) البقرة/٢٥٩. (١٠) البقرة/٢٥٨.

الكاف زائدة، أي (ألم تر إلى الذي حاجَّ أو الذي مرَّ)، وقيل: الكاف اسمٌ بمعنى (مثل) معطوفٌ على (الذي)، أي ألم تنظر إلى الذي حاجَّ أو إلى مثل الذي مرَّ.

تنبيه:

من العطف على المعنى على قول البصريين نحو (لألزمتك أو تقضيني حقي)؛ إذ النصب عندهم بإضمار (أن)، و(أن) والفعل في تأويل مصدر معطوفٍ على مصدر متوهم، أي (ليكوننَّ لزومٌ مني أو قضاءٌ منك لحقي)، ومنه ﴿تُقَاتِلُوهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا﴾^(١) في قراءة أبي جحذف الثون، وأمَّا قراءة الجمهور بالثون فبالعطف على لفظ (تقاتلونهم)، أو على القطع بتقدير (أو هم يسلمون)، ومثله (ما تأتينا فتحادثنا) بالنصب، أي (ما يكون منك إتيانٌ فحديث)، ومعنى هذا نفي الإتيان فينتفي الحديث، أي (ما تأتينا فكيف تحدثنا؟) أو نفي الحديث فقط، حتى كأنه قيل: (ما تأتينا محدثاً) أي (بل غير محدث)، وعلى المعنى الأول جاء قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾^(٢)، أي (فكيف يموتون؟)، ويمتنع أن يكون على الثاني؛ إذ يمتنع أن يُقضى عليهم ولا يموتون، ويجوز رفعه فيكون إمَّا عطفاً على (تأتينا) فيكون كلُّ منهما داخلاً عليه حرف النفي، أو على القطع فيكون موجباً، وذلك واضحٌ في نحو (ما تأتينا فتجهل أمرنا)، و(لم تقرأ فتتسى)؛ لأنَّ المراد إثبات جهله ونسيانه، ولأنَّه لو عطف لجزم (تتسى)، وفي قوله [من الخفيف]:

٦٥٦ - غيرَ أَنَا لَمْ يَأْتِنَا بَيِّقِينَ فَنُرَجِّي وَنُكْثِرُ التَّامِيلَا^(٣)

إذ المعنى أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالْيَقِينِ، فنحن نرجو خلاف ما أتى به؛ لانتفاء اليقين عمَّا أتى به، ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه؛ لأنَّه يصير منقياً على حدته كالأول إذا جزم، ومنقياً على الجمع إذا نصب، وإمَّا المراد إثباته، وأمَّا إجازتهم ذلك في المثال السابق فمشكلة؛ لأنَّ الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان، وقد يوجه قولهم بأن يكون معناه (ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن عوضاً عن ذلك)، وللاستئناف وجه آخر، وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الأول، وهو أحد وجهي النصب، وهو قليل، وعليه قوله [من الكامل]:

٦٥٧ - فَلَقَدْ تَرَكْتَ صَبِيَّةً مَرْحُومَةً لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيْكَ فَتَجَزَعُ^(٤)

أي (لو عرفت الجزع لجزعت، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع)، وقرأ عيسى بن عمر ﴿فيموتون﴾ عطفاً على ﴿يُقْضَىٰ﴾، وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السببية كما قدمنا في البيت، وقرأ السبعة ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَدِرُونَ﴾^(٥) وقد كان النصب ممكناً مثله في ﴿فِيمُوتُوا﴾

(١) الفتح/١٦. (٢) فاطر/٣٦. (٣) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/٨٧٢].

(٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/٨٧٢]. (٥) المرسلات/٣٦.

ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل، والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية، بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك التفي؛ لأن المراد بـ ﴿ لا يُؤذَنُ هُمْ ﴾ نفي الإذن في الاعتذار وقد نُهوا عنه في قوله تعالى: ﴿ لا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾^(١) فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك، وزعم ابن مالك بدر الدين أنه مستأنف بتقدير (فهم يعتذرون)، وهو مُشكلٌ على مذهب الجماعة؛ لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن، كما في قولك: (ما تؤذينا فنحُبُّك) بالرفع، ولصحة الاستئناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجيء ﴿ لا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ على اختلاف المواقف، كما جاء ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾^(٢)، ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُورُونَ ﴾^(٣)، وإليه ذهب ابن الحاجب، فيكون بمنزلة (ما تأتينا فتجهل أمورنا)، ويردُّه أن الفاء غير العاطفة للسببية، ولا يتسبب الاعتذار في وقتٍ عن نفي الإذن فيه في وقتٍ آخر، وقد صحَّ الاستئناف بوجهٍ آخر يكون الاعتذار معه منفياً، وهو ما قدَّمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون على معنى السببية، وقد صرح به هنا الأعلام وأنه في المعنى مثل ﴿ لا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾^(٤)، وردَّه ابن عصفور بأن الإذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار، بخلاف القضاء عليهم، فإنه يتسبب عنه الموت جزماً، وردَّ عليه ابن الضائع بأن النَّصب على معنى السببية في (ما تأتينا فتحدثنا) جائزٌ بإجماع مع أنه قد يحصل الإتيان ولا يحصل التَّحديث، والذي أقول إن مجيء الرفع بهذا المعنى قليلٌ جداً، فلا يحسن حمل التَّنزيل عليه.

تنبيه:

(لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً) إن جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما، وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى، والنهي عند الجميع عن الجمع، أي لا يكن منك أكل سمكٍ مع شرب لبن، وإن رفعت فالمشهور أنه نهيٌ عن الأول وإباحةٌ للثاني، وأن المعنى (ولك شرب اللبن)، وتوجيهه أنه مستأنف، فلم يتوجه إليه حرف النهي، وقال بدر الدين ابن مالك إن معناه كمعنى وجه النَّصب، ولكنَّه على تقدير (لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن). اهـ، وكأنَّه قدَّر الواو للحال، وفيه بُعد؛ لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت، ثم هو مخالفٌ لقولهم؛ إذ جعلوا لكل من أوجه الإعراب معنى.

عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس:

منعه البيانين، وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل، وابن عصفور في شرح الإيضاح ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصَّفَّار - بالفاء - تلميذ ابن عصفور وجماعة؛

(١) التحريم/٧. (٢) الرحمن/٣٩. (٣) الصفات/٢٤. (٤) فاطر/٣٦.

مستدلين بقوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾^(١) في سورة البقرة، ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٢) في سورة الصف، قال أبو حيان: " وأجاز سيبويه (جاءني زيد ومن عمرو العاقلان) على أن يكون (العاقلان) خبراً محذوف، ويؤيده قوله [من الطويل]:
 وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مَهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ^(٣)
 وقوله [من الطويل]:

٦٥٨- تُنَاجِي غَزَالًا عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحَلِّ مَاقِيكَ الْحِسَانَ يَأْتِمِدُ^(٤)
 واستدلَّ الصَّفَّارُ بهذا البيت وقوله [من الطويل]:
 وَقَائِلَةٌ: خَوْلَانُ، فَاُنْكَحَ فَتَاتُهُمْ^(٥)
 فَإِنَّ تَقْدِيرَهُ عِنْدَ سَبِيوِيَه (هذه خولان) .

وأقول: أمَّا آية البقرة فقال الزُّخَشْرِي: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يُطَلَّبَ له مُشَاكَل، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين، كقولك: (زيدٌ يُعَاقَبُ بِالْقَيْدِ وَبَشَّرَ فَلَانًا بِالْإِطْلَاقِ)، وَجَوَّزَ عَطْفَهُ عَلَى (اتَّقُوا)، وَأْتَمَّ مِنْ كَلَامِهِ فِي الْجَوَابِ الْأَوَّلِ أَنْ يُقَالَ: المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر، ويزاد عليه فيقال: والكلام منظورٌ فيه إلى المعنى الحاصل منه، وكأنه قيل: (والَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتٌ فَبَشَّرَهُمْ بِذَلِكَ)، وَأَمَّا الْجَوَابُ الثَّانِي فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لِلشَّرْطِ؛ إِذْ لَيْسَ الْأَمْرُ بِالتَّبَشِيرِ مَشْرُوطًا بِعَجْزِ الْكَافِرِينَ عَنِ الْإِيتِيَانِ بِمِثْلِ الْقُرْآنِ، وَيُجَابُ بِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ غَيْرُ الْمُؤْمِنِينَ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: (فإن لم يفعلوا فبشِّرْ غيرهم بالجَنَّاتِ)، ومعنى هذا (فبشِّرْ هؤلاء المعاندين بأنه لا حظَّ لهم من الجنَّة).

وقال في آية الصفِّ إنَّ العطف على (تؤمنون)؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى (آمَنُوا)، وَلَا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمُخَاطَبَ بِ(تؤمنون) الْمُؤْمِنُونَ وَبِ(بشِّر) النَّبِيَّ، وَلَا أَنْ يُقَالَ فِي (تؤمنون) إِنَّهُ تَفْسِيرٌ لِلتَّجَارَةِ لَا طَلَبِ، وَإِنْ (يغفر لكم) جَوَابُ الْاسْتِفْهَامِ تَنْزِيلًا لِسَبَبِ السَّبَبِ مَنْزِلَةَ السَّبَبِ كَمَا مَرَّ فِي بَحْثِ الْجُمْلِ الْمَفْسُورَةِ؛ لِأَنَّ تَخَالْفَ الْفَاعِلِينَ لَا يَقْدَحُ، تَقُولُ: (قوموا واقعدوا يا زيد)، وَلِأَنَّ (تؤمنون) لَا يَتَعَيَّنُ لِلتَّفْسِيرِ سَلْمَنَا، وَلَكِنْ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَفْسِيرٌ مَعَ كَوْنِهِ أَمْرًا، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْكَلَامِ السَّابِقِ (اتَّجَرُوا تِجَارَةً تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ) كَمَا كَانَ ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾^(٦) فِي مَعْنَى (انتهوا)، أَوْ بِأَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا فِي الْمَعْنَى دُونَ الصَّنَاعَةِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ قَدْ يُسَاقُ لِإِفَادَةِ الْمَعْنَى الَّذِي

(١) البقرة/ ٢٤ . (٢) الصفات/ ١٣ . (٣) لمويلك المزموم، تقدم برقم ٥٢٠ ص ٢٨٥ .
 (٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٨٧٢/٢] . (٥) تقدم برقم ٢٥٠ ص ١٤٠ .
 (٦) المائة/ ٩١ .

يتحصّل من المفسّرة، يقول: (هل أدلّك على سبب نجاتك؟ آمن بالله)، كما تقول: (هو أن تؤمن بالله)، وحينئذٍ فيمتنع العطف؛ لعدم دخول التّشهير في معنى التّفسير.
وقال السّكّاكي: الأمران معطوفان على (قل) مقدّرة قبل (يا أيّها)، وحذف القول كثيرٌ.
وقيل: معطوفان على أمر محذوفٍ تقديره في الأوّل (فأنذر) وفي الثّانية (فأبشر)، كما قال الزّخشي في ﴿ وَأَهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾^(١) إنّ التّفدير (فاحذرنى واهجرني)؛ لدلالة ﴿ لَأَرْجُمَنَّكَ ﴾^(١) على التّهديد، وأمّا

..... وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ؟

ف(هل) فيه نافية، مثلها في ﴿ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ ﴾^(٢).

وأمّا (هذه خولان) فمعناه (تنبّه لخولان)، أو الفاء لمجرّد السببية مثلها في جواب الشرط، وإذ قد استدلاً بذلك فهلاً استدلاً بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَخَّرْ ﴾^(٣)، ونحوه في التنزيل كثير، وأمّا

٦٥٩ - وَكَحَلِّ مَأْيِكَ^(٤)

فيتوقّف على النّظر فيما قبله من الآيات، وقد يكون معطوفاً على أمرٍ مقدّرٍ يدلُّ عليه المعنى، أي (فافعل كذا وكحلّ)، كما قيل في ﴿ وَأَهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾.

وأمّا ما نقله أبو حيّان عن سيبويه فغلط عليه، وإنّما قال: "واعلم أنّه لا يجوز (من عبد الله وهذا زيدُ الرّجلين الصّالحين) رفعت أو نصبت؛ لأنك لا تتني إلا على من أثبته وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة"، وقال الصّفّار: لمّا منعها سيبويه من جهة النّعت علم أنّ زوال النّعت يصحّحها، فنصرّف أبو حيّان في كلام الصّفّار فوهم فيه، ولا حجّة فيما ذكر الصّفّار؛ إذ قد يكون للشّيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لأنّه الذي اقتضاه المقام، والله أعلم.

عطف الاسميّة على الفعلية وبالعكس:

فيه ثلاثة أقوال:

أحدها الجواز مطلقاً، وهو المفهوم من قول التّحويين في باب الاشتغال في مثل (قام زيدٌ وعمراً أكرمته) إنّ نصب (عمراً) أرجح؛ لأنّ تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما.

والثّاني المنع مطلقاً، حكى عن ابن جيّ أنّه قال في قوله [من الرمل]:

٦٦٠ - عاضها الله غلاماً بعد ما شابت الأصداغ والضرسُ نقد^(٥)

(١) مريم/٤٦. (٢) الأحقاف/٣٥. (٣) الكوثر/١-٢.

(٤) لحسان بن ثابت، تمامه: فناغ لدى الأبواب حوراً نواعماً* وكحلّ مأيقك الحسان بإثمد [٢/٨٧٣].

(٥) عاضها: عوضها، والنقد: أكل في الضرس، والفعل نقد [٢/٨٧٣].

إنَّ (الضرس) فاعلٌ بمحذوفٍ يفسِّره المذكور، وليس بمبتدأ، ويلزمه إيجاب النَّصْب في مسألة الاشتغال السابقة، إلا إن قال: أقدَّر الواو للاستئناف.

والثَّالث لأبي عليٍّ أنَّه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح في سرِّ الصَّناعة، وبنى عليه منع كون الفاء في (خرجت فإذا الأسد حاضر) عاطفة.

وأضعف الثلاثة القول الثَّاني، وقد لهج به الرَّازي في تفسيره، وذكر في كتابه في مناقب الشَّافعيِّ رضي الله عنه أنَّ مجلساً جمعه وجماعة من الحنفيَّة، وأنَّهم زعموا أنَّ قول الشَّافعيِّ يَحِلُّ أكل متروك التَّسمية مردودٌ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾^(١) فقال: فقلت لهم: لا دليل فيها، بل هي حُجَّةٌ للشَّافعيِّ، وذلك لأنَّ الواو ليست للعطف؛ لتخالف الجملتين بالاسميَّة والفعليَّة، ولا للاستئناف؛ لأنَّ أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال، فتكون جملة الحال مقيدةً للنَّهي، والمعنى (لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقاً)، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسق قد فسَّره الله تعالى بقوله: ﴿أَوْ فَسَقًا أَهْلًا لِيَغَيِّرَ اللَّهُ بِهِ﴾^(٢)، فالمعنى (لا تأكلوا منه إذا سُمِّيَ عليه غير الله)، ومفهومه (كلوا منه إذا لم يسمَّ عليه غير الله). اهـ ملخصاً موضحاً، ولو أبطل العطف لتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صواباً.

العطف على معمولي عاملين:

وقولهم: (على عاملين) فيه تحوُّز، أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحدٍ نحو (إنَّ زيداً ذاهبٌ وعمراً جالسٌ)، وعلى معمولات عاملٍ نحو (أعلم زيدٌ عمراً بكراً جالساً وأبو بكرٌ خالدًا سعيداً منطلقاً)، وعلى منع العطف على معمولي أكثر من عاملين نحو (إنَّ زيداً ضاربٌ أبوه وعمرو وأخاك غلامه بكر)، وأمَّا معمولاً عاملين، فإن لم يكن أحدهما جاراً فقال ابن مالك: هو ممتنعٌ إجماعاً نحو (كان أكلاً طعامك عمرو وتمرك بكر)، وليس كذلك، بل نقل الفارسيُّ الجواز مطلقاً عن جماعة، وقيل إنَّ منهم الأخفش، وإن كان أحدهما جاراً فإن كان الجارُ مؤخراً نحو (زيدٌ في الدار والحجرة عمرو) أو (وعمر والحجرة) فنقل المهديُّ أنَّه ممتنعٌ إجماعاً، وليس كذلك، بل هو جائزٌ عند مَنْ ذكرنا، وإن كان الجارُ مقدِّماً نحو (في الدار زيدٌ والحجرة عمرو) فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرِّد وابن السَّراج وهشام، وعن الأخفش الإجازة، وبه قال الكسائيُّ والفرَّاء والزَّجاج، وفصل قومٌ منهم الأعلام فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز؛ لأنَّه كذا سُمع، ولأنَّ فيه تعادل المتعاطفات، وإلا امتنع نحو (في الدار زيدٌ وعمرو والحجرة).

(٢) الأنعام/ ١٤٥.

(١) الأنعام/ ١٢١.

وقد جاءت مواضع يدلُّ ظاهرها على خلاف قول سيبويه، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّمُؤْمِنِينَ . وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ . وَأَخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾^(١)، (آيات) الأولى منصوبة إجماعاً؛ لأنها اسم (إن)، والثانية والثالثة قرأهما الأخوان بالنصب والباقون بالرفع، وقد استدللَّ بالقراءتين في (آيات) الثالثة على المسألة، أمَّا الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء و(في)، وأمَّا النصب فعلى نيابتها مناب (إن) و(في)، وأجيب بثلاثة أوجه:

أحدها أن (في) مقدرة، فالعمل لها، ويؤيده أن في حرف عبد الله التصريح ب(في)، وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد، وهو الابتداء أو (إن).

والثاني أن انتصاب (آيات) على التوكيد للأولى ورفعها على تقدير مبتدأ، أي هي آيات، وعليهما فليست (في) مقدرة.

والثالث يخصُّ قراءة النصب، وهو أنه على إضمار (إن) و(في)، ذكره الشاطبي وغيره، وإضمار (إن) بعيد.

ومِمَّا يُشْكَلُ عَلَى مَذْهَبِ سَبِيوِيَه قَوْلُهُ [مِنِ الْمُتَقَارِبِ]:

٦٦١- هَوْنٌ عَلَيْكَ؛ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهِيهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا^(٢)

لأنَّ (قاصر) عطف على مجرور الباء، فإن كان (مأمورها) عطفاً على مرفوع (ليس) لزم العطف على معمولي عاملين، وإن كان فاعلاً بـ(قاصر) لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه؛ إذ التقدير حينئذٍ (فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها).

وقد أُجِيبَ عَنِ الثَّانِي بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الضَّمِيرُ فِي (مَأْمُورِهَا) عَائِداً عَلَى (الْأُمُورِ) كَانَ كَالْعَائِدِ عَلَى الْمُنْهَيَّاتِ؛ لِدُخُولِهَا فِي (الْأُمُورِ).

واعلم أن الرَّمْحَشْرِيَّ مِمَّنْ مَنَعَ الْعَطْفَ الْمَذْكُورَ، وَلِهَذَا اتَّجَهَ لَهُ أَنْ يَسْأَلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا . وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّهَا ﴾^(٣) الآيات فقال: " فإن قلت: نصب (إذا) معضل؛ لأنك إن جعلت الواوات عاطفة وقعت في العطف على عاملين "، يعني أن (إذا) عطف على (إذا) المنصوبة بـ(أقسم)، والمخفوضات عطف على (الشمس) المخفوضة بواو القسم، قال: " وإن

(١) الجاثية ٣-٥.

(٢) تقدم برقم ٢١٤ ص ١٢٤.

(٣) الشمس / ١-٢.

جعلتهنَّ للقسم وقعتَ فيما اتَّفَقَ الخليل وسيبويه على استكراهه " ، يعني أنَّهما استكراهها ذلك لئلاً يحتاج كلُّ قسمٍ إلى جوابٍ يخصُّه، ثمَّ أجاب بأنَّ فعل القسم لَمَّا كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنَّها هي النَّاصبة الخافضة، فكان العطف على معمولي عامل.

قال ابن الحاجب: " وهذه قوَّةٌ منه واستنباطٌ لمعنى دقيق، ثمَّ اعترض عليه بقوله تعالى: ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِالْخَنَسِ . الْجَوَارِ الْكُنَسِ . وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ . وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ ^(١) فَإِنَّ الْجَارَ هنا الباء، وقد صُرِّحَ معه بفعل القسم، فلا تنزُّلُ الباء منزلة النَّاصبة الخافضة " اهـ

وبعد فالحقُّ جواز العطف على معمولي عاملين في نحو (في الدَّارِ زيد والحجرة عمرو)، ولا إشكال حيثنذر في الآية.

وأخذ ابن الحُبَّاز جواب الزَّمخشريِّ فجعله قولاً مستقلاً فقال في كتاب النَّهْية: وقيل: إذا كان أحد العاملين محذوفاً فهو كالمعدوم، ولهذا جاز العطف في نحو ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى . وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ﴾ ^(٢)، وما أظنُّه وقف في ذلك على كلام غير الزَّمخشريِّ، فينبغي له أن يقيّد الحذف بالوجوب.

المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبة:

وهي سبعة:

أحدها أن يكون الضمير مرفوعاً بـ(نعم) أو (بئس)، ولا يفسر إلا بالتَّمييز نحو (نعم رجلاً زيداً) و(بئس رجلاً عمرو)، ويلتحق بهما (فعل) الذي يراد به المدح والذمُّ نحو ﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ ﴾ ^(٣)، و﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ ﴾ ^(٤)، و(ظرف رجلاً زيداً)، وعن الفراء والكسائيُّ أنَّ المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل، ويردُّه (نعم رجلاً كان زيد) ولا يدخل النَّاسخ على الفاعل، وأنه قد يُحذف نحو ﴿ بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ ^(٥).

الثاني أن يكون مرفوعاً بأوَّل المتنازعين المُعْمَل ثانيهما، نحو قوله [من الطويل]:

٦٦٢ - جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لِعَبْرٍ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ ^(٦)

والكوفيون يمنعون من ذلك، فقال الكسائيُّ: يُحذفُ الفاعلُ، وقال الفراء: يُضمَر ويؤخَّر عن المفسر، فإن استوى العاملان في طلب الرَّفْع وكان العطف بالواو نحو (قام وقعد أخواك) فهو عنده فاعلٌ بهما.

الثالث أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره، نحو ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾ ^(٧)، قال الزَّمخشريُّ:

(١) التكوير/ ١٥-١٨ . (٢) الليل/ ١-٢ . (٣) الأعراف/ ١٧٧ . (٤) الكهف/ ٥ . (٥) الكهف/ ٥٠ .
(٦) لم يسم قائله، والجفا: خلاف البر، والأخلاء: جمع خليل، والجميل: الشيء الحسن، ومهمل: اسم فاعل من الإهمال، وهو الترك [٢/ ٨٧٤].
(٧) الأنعام/ ٢٩ .

هذا الضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه، وأصله (إن الحياة إلا حياتنا الدنيا) ثم وضع
(هي) موضع (الحياة)؛ لأن الخبر يدلُّ عليها ويبيِّنُها، قال: ومنه [من المتقارب]:

هِيَ النَّفْسُ تَحْمِلُ مَا حُمِلَتْ^(١)

و(هي العرب تقول ما شاءت)، قال ابن مالك: وهذا من جيّد كلامه، ولكن في تمثيله بـ(هي
النَّفْس) و(هي العرب) ضعف؛ لإمكان جعل (النَّفْس) و(العرب) بدلين و(تحمل) و(تقول)
خبرين، وفي كلام ابن مالك أيضاً ضعف؛ لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره، وهو كون
(هي) ضمير القصة، فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين
فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده.

الرَّابِعُ ضمير الشَّانِ والقِصَّةِ نحو ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٢)، ونحو ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ
أَبْصُرُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٣)، والكوفيُّ يسميه (ضمير المجهول).

وهذا الضمير مخالفٌ للقياس من خمسة أوجه:

أحدها عوده على ما بعده لزوماً؛ إذ لا يجوز للجمله المفسرة له أن تتقدّم هي ولا شيء
منها عليه، وقد غلط يوسف بن السَّيرافي إذ قال في قوله [من الطويل]:

٦٦٣ - أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمِرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوِّ الشَّامِ أَمْ مُتْسَاكِرٌ؟^(٤)

فيمن رفع (سكران) و(ابن المِراغة): إنَّ (كان) شائبة، و(ابن المِراغة سكران) مبتدأ وخبر،
والجمله خبر (كان)، والصَّواب أنَّ (كان) زائدة، والأشهر في إنشاده نصب (سكران) ورفع
(ابن المِراغة)، فارتفع (متساكر) على أنه خبرٌ له (هو) محذوفاً، ويروى بالعكس، فاسم (كان)
مستترٌ فيها.

والثَّاني أنَّ مفسره لا يكون إلا جملة، ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز الكوفيون
والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع، نحو (كان قائماً زيد) و(ظننته قائماً عمرو)، وهذا إن سُمع
خُرُجٌ على أنَّ المرفوع مبتدأ، واسم (كان) وضمير (ظننته) راجعان إليه؛ لأنه في نيّة التَّقديم،
ويجوز كون المرفوع بعد (كان) اسماً لها، وأجاز الكوفيون (إنه قام) و(إنه ضرب) على حذف
المرفوع والتَّفسير بالفعل مبنياً للفاعل أو للمفعول، وفيه فسادان: التَّفسير بالمفرد، وحذف
مرفوع الفعل.

والثَّالث أنَّه لا يُتبع بتابع، فلا يؤكَّد ولا يُعطف عليه ولا يُبدل منه.

(١) أهمله السيوطي

(٢) الإخلاص/ ١. (٣) الأنبياء/ ٩٧.

(٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٧٤]، وهو للفرزدق.

والرابع أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

والخامس أنه ملازمٌ للإفراد، فلا يُثنى ولا يُجمع وإن فُسرٌ مجديثين أو أحاديث، وإذا تقرّر هذا علم أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره، ومن ثمّ ضعف قول الزمخشري في ﴿إِنَّهُ يَرِنُكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾^(١) إنَّ اسم (إنّ) ضمير الشان، والأولى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده أنه قرئ ﴿وَقَبِيلُهُ﴾ بالنصب، وضمير الشان لا يُعطف عليه، وقول كثير من النحويين إنَّ اسم (أنّ) المفتوحة المخففة ضمير شان، والأولى أن يُعاد على غيره إذا أمكن، ويؤيده قول سيبويه في ﴿أَنْ يَتَابَرَهَيْمُ. قَدْ صَدَقَتِ الرَّئِيَا﴾^(٢) إنَّ تقديره (أنك)، وفي (كتبت إليه أن لا تفعل) إنَّه يُجزم على النهي، ويُنصب على معنى (لثلاً)، ويُرفع على (أنك).

الخامس أن يُجرَّ بـ(رُبّ) مفسراً بتمييز، وحكمه حكم ضمير (نعم) و(بئس) في وجوب

كون مفسره تمييزاً وكونه هو مفرداً، قال [من الخفيف]:

٦٦٤- رَبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوَتْ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا^(٣)

ولكنه يلزم أيضاً التذكير فيقال: (رُبّه امرأة)، لا (رُبّها)، ويقال: (نعمت امرأة هند)، وأجاز الكوفيون مطابقتها للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع، وليس بمسموع.

وعندي أن الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي (نعم) و(رُبّ)، وذلك أنه قال في تفسير ﴿فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾^(٤): الضمير في (فسواهن) ضمير مبهم، و(سبع سماوات) تفسيره، كقولهم: (رُبّه رجلاً)، وقيل: راجع إلى السماء، والسماء في معنى الجنس، وقيل: جمع (سماة)، والوجه العربي هو الأول. اهـ، وتؤوّل على أن مراده أن (سبع سماوات) بدل، وظاهر تشبيهه بـ(رُبّه رجلاً) يأباه.

السادس أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له، كـ(ضربته زيداً)، قال ابن عصفور: أجزاه الأخفش، ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان: هو جائزٌ بإجماع، نقله عنه ابن مالك، وممّا خرّجوا على ذلك قولهم: "اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم"، وقال الكسائي: هو نعت، والجماعة يأبون نعت الضمير، وقوله [من الرجز]:

قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرَقَرَى كَوَانِسا

فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسا^(٥)

(١) الأعراف/ ٢٧. (٢) الصافات/ ١٠٤-١٠٥.

(٣) لم يسم قائله، ودائِبًا: دائماً، وفتية: تمييز، وقد جاء الضمير في (رُبّه) مفرداً مع كون ميمه جمعاً [٢/ ٨٧٤].

(٤) البقرة/ ٢٩.

(٥) تقدم ص ٣٧٠.

وقال سيوييه: هو بإضمار (أذم)، وقولهم: (قاما أخواك) و(قاموا إختوتك) و(قمن نسوتك)، وقيل: على التقديم والتأخير، وقيل: الألف والواو والثون أحرف كالتاء في (قامت هند)، وهو المختار.

والسابع أن يكون متصلاً بفاعل مقدّم ومفسّره مفعول مؤخّر، كـ(ضرب غلامه زيداً)، أجازته الأخفش وأبو الفتح وأبو عبدالله الطوال من الكوفيّين، ومن شواهده قول حسّان [من الطويل]:

٦٦٥- وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِّنَ النَّاسِ أَبَقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعَمَا ^(١)

وقوله [من الطويل]:

٦٦٦- كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدى فِي ذُرَا الْمَجْدِ ^(٢)

والجمهور يُوجبون في ذلك في التثنية تقديم المفعول، نحو ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ ^(٣). ويمتنع بالإجماع نحو (صاحبها في الدار)؛ لانتصال الضمير بغير الفاعل، ونحو (ضرب غلامها عبد هند)؛ لتفسيره بغير المفعول، والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول، ولا خلاف في جواز نحو (ضرب غلامه زيد)، وقال الزمخشري في ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا﴾ ^(٤) الآية في قراءة أبي عمرو ﴿فَلَا يَحْسِبْنَهُمْ﴾ بالغيبة وضم آخر الفعل إنَّ الفعل مُسنَدٌ للذين يفرحون واقعاً على ضميرهم محذوفاً، والأصل (لا يحسبهم الذين يفرحون بمفاضة)، أي لا يحسبن أنفسهم الذين يفرحون فائزين، و(فلا يحسبهم) توكيد، وكذا قال في قراءة هشام ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ ^(٥) بالغيبة إنَّ التّقدير (ولا يحسبهم)، و(الذين) فاعل، وردّه أبو حيّان باستلزامه عود الضمير على المؤخّر، وهذا غريبٌ جداً؛ فإنَّ هذا المؤخّر مقدّمٌ في الرتبة، ووقع له نظير هذا في قول القائل: (مررت برجل ذاهبةً فرسه مكسوراً سرجهاً) فقال: تقديم الحال هنا على عاملها وهو (ذاهبة) ممتنع؛ لأنَّ فيه تقديم الضمير على مفسّره، ولا شكَّ أنَّه لو قُدِّمَ لكان كقولك: (غلامه ضرب زيد)، ووقع لابن مالك سهوٌ في هذا المثال من وجوه غير هذا، وهو أنَّه منع من التّقديم لكون العامل صفةً، ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصّفة عليها بدون الموصوف، ومن الغريب أنَّ أبا حيّان صاحب هذه المقالة وقع له أنَّه منع عود الضمير إلى ما تقدّم لفظاً وأجاز عوده إلى ما تأخّر لفظاً ورتبة، أما

(١) هو لحسان بن ثابت الأنصاري يرثي المطعم بن عدي [٢/ ٨٧٥].

(٢) لم يسم قائله، والمعنى: كسا حلم الممدوح صاحب الحلم ثياب السيادة، وأعطى عطاء صاحب العطا في أعلى مراتب المجد، سُودد: السيادة، رقى: من الرقي، وهو الصعود والارتفاع، والندى: العطاء، ودُرا: جمع ذرورة، وذرورة كل شيء: أعلاه [٢/ ٨٧٥].

(٣) البقرة/ ١٢٤. (٤) آل عمران/ ١٨٨. (٥) آل عمران/ ١٦٩.

الأوّل فإنه منع في قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ ﴾^(١) كون (ما) شرطية؛ لأنّ (تودُّ) حينئذٍ يكون دليلَ الجواب لا جواباً؛ لكونه مرفوعاً، فيكون في نيّة التّقديم، فيكون حينئذٍ الضّمير في (بينه) عائداً على ما تأخّر لفظاً ورتبة، وهذا عجيب؛ فإنّ الضّمير الآن عائداً على متقدّم لفظاً ولو قدم (تودُّ) لغير التّركيب، ويلزمه أن يمنع (ضرب زيداً غلامه)؛ لأنّ زيداً في نيّة التّأخير، وقد استشعر ورود ذلك، وفرّق بينهما بما لا معولّ عليه، وأمّا الثّاني فإنه قال في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَأَ هُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ ﴾^(٢) إن فاعل (بدا) عائداً على السّجن المفهوم من (ليسجننّه).

شرح حال الضمير المسمى فضلاً وعماداً:

والكلام فيه في أربع مسائل:

الأولى في شروطه، وهي ستّة، وذلك أنّه يشترط فيما قبله أمران:

أحدهما كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل، نحو ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمَفْلُحُونَ ﴾^(٣)، ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصّٰٓفُّونَ ﴾^(٤) الآية، ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾^(٥)، ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ ﴾^(٦)، ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾^(٧)، وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها، كـ(جاء زيدٌ هو ضاحكاً)، وجعل منه ﴿ هَتُوْلَاءَ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾^(٨) فيمن نصب (أطهر)، ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك، وقد خرّجت على أن (هؤلاء بناتي) جملة، و(هنّ) إمّا توكيدٌ لضمير مستتر في الخبر، أو مبتدأ و(لكم) الخبر، وعليهما فـ(أطهر) حال، وفيهما نظر؛ أمّا الأوّل فلأنّ (بناتي) جامدٌ غير مؤوّل بالمشقّ، فلا يتحمّل ضميراً عند البصريين، وأمّا الثّاني فلأنّ الحال لا تتقدّم على عاملها الظرفي عند أكثرهم.

والثّاني كونه معرفةً كما مثلنا، وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيّين كونه نكرةً نحو (ما ظننت أحداً هو القائم) و(كان رجل هو القائم)، وحملوا عليه ﴿ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾^(٩) فقدروا (أربي) منصوباً. ويشترط فيما بعده أمران:

كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل.

وكونه معرفةً أو كالمعرفة في أنّه لا يقبل (أل) كما تقدّم في ﴿ خَيْرٌ ﴾ و﴿ أَقَلُّ ﴾، وشرط الذي كالمعرفة أن يكون اسماً كما مثلنا، وخالف في ذلك الجرجاني فألحق المضارع بالاسم لتشابههما، وجعل منه ﴿ إِنَّهُ هُوَ يُبَدِّئُ وَيُعِيدُ ﴾^(١٠)، وهو عند غيره توكيدٌ أو مبتدأ، وتبع

(١) آل عمران/ ٣٠. (٢) يوسف/ ٣٥. (٣) الأعراف/ ١٥٧. (٤) الصافات/ ١٦٥. (٥) المائدة/ ١١٧.
(٦) الزمّل/ ٢٠. (٧) الكهف/ ٣٩. (٨) هود/ ٧٨. (٩) النحل/ ٩٢. (١٠) البروج/ ١٣.

الجرجاني أبو البقاء فأجاز الفصل في ﴿ وَمَكَرُ أَوْلِيَّتِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾^(١)، وابن الخباز فقال في شرح الإيضاح: " لا فرق بين كون امتناع (أل) لعارضٍ كـ(أفعل من) والمضاف كـ(مثلك) و(غلام زيد) أو لذاته كالفعل المضارع " اهـ ، وهو قول السهيلي، قال في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى . وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا . وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾^(٢)، وإنما أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث لأنَّ بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله، كقول نمرود: (أنا أحبي وأميت)، وأمَّا الثالث فلم يدعه أحدٌ من النَّاسِ. اهـ
وقد يُستدلُّ لقول الجرجاني بقوله تعالى: ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي ﴾^(٣) فعطف (يهدي) على (الحق) الواقع خبراً بعد الفصل. اهـ
ويُشترط له في نفسه أمران:

أحدهما أن يكون بصيغة المرفوع، فيمتنع (زيدٌ إيَّاه الفاضل) و(أنت إيَّاك العالم)، وأمَّا (إنَّك إيَّاك الفاضل) فجائزٌ على البدل عند البصريين، وعلى التوكيد عند الكوفيين.
والثاني أن يُطابق ما قبله، فلا يجوز (كنت هو الفاضل)، فأما قول جرير ابن الخطمي [من الوافر]:
٦٦٧- وَكَائِنٌ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يِرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابَا^(٤)
وكان قياسه (يراني أنا)، مثل ﴿ إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ ﴾^(٥) فقيل: ليس هو فصلاً، وإنما هو توكيدٌ للفاعل، وقيل: بل هو فصل، فقيل: لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أُصيب كأنَّ صديقه هو قد أُصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره؛ لأنَّه نفسه في المعنى، وقيل: هو على تقدير مضافٍ إلى الياء، أي يرى مصابي، والمصاب حينئذٍ مصدر، كقولهم: (جبر الله مصابك) أي مصيبتك، أي (يرى مصابي هو المصاب العظيم)، ومثله في حذف الصفة ﴿ أَلْفَنَ جَعَتَ بِالْحَقِّ ﴾^(٦)، أي (الواضح)، وإلَّا لكفروا بمفهوم الظرف، ﴿ فَلَا تُقِيمُ هُمْ يَوْمَ الْقَيْمَةِ وَزَنَا ﴾^(٧)، أي (نافعاً)؛ لأنَّ أعمالهم تُوزن، بدليل ﴿ وَمَنْ حَفَّتْ مَوَازِينُهُ ﴾^(٨) الآية، وأجازوا (سيرٌ بزيدٍ سيرٌ) بتقدير الصفة، أي (واحد)، وإلَّا لم يُفد، وزعم ابن الحاجب أنَّ الإنشاد (لو أُصيب) بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق، وأنَّ (هو) توكيدٌ له أو لضمير (يرى)، قال: " إذ لا يقول عاقلٌ يراني مصاباً إذا أصابتي مصيبة ". اهـ ، وعلى ما قدَّمناه من تقدير الصفة لا يتَّجه الاعتراض، ويُروى (يراه) أي يرى نفسه، و(تراه) بالخطاب، ولا إشكال حينئذٍ ولا تقدير، والمصاب حينئذٍ مفعولٌ لا مصدر، ولم يُطلَّع على هاتين الروايتين بعضهم فقال: ولو أنَّه قال: (يراه) لكان حسناً، أي يرى الصديق نفسه مصاباً إذا أُصبتُ.

(١) فاطر/ ١٠ . (٢) النجم/ ٤٣-٤٥ . (٣) سبأ/ ٦ .

(٤) هذا من قصيدة لجرير يمدح بها الحجاج بن يوسف [٨٧٥/٢].

(٥) الكهف/ ٣٩ (٦) البقرة/ ٧١ . (٧) الكهف/ ١٠٥ . (٨) الأعراف/ ٩ .

المسألة الثانية في فائدته، وهي ثلاثة أمور:

أحدها لفظيٌّ، وهو الإعلام من أوّل الأمر بأنّ ما بعده خبرٌ لا تابع، ولهذا سُمّي فصلاً؛ لأنّه فصل بين الخبر والتابع، وعماداً؛ لأنه يعتمد عليه معنى الكلام، وأكثر التحوّين يقتصر على ذكر هذه الفائدة، وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصّفة؛ لوقوع الفصل في نحو ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(١)، والضّمائر لا توصف.

والثاني معنويٌّ، وهو التّوكيد، ذكره جماعة، وبنوا عليه أنّه لا يجامع التّوكيد، فلا يُقال: (زيدٌ نفسه هو الفاضل)، وعلى ذلك سمّاه بعض الكوفيّين دعامة؛ لأنّه يدعم به الكلام، أي يُقوّى ويؤكّد.

والثالث معنويٌّ أيضاً، وهو الاختصاص، وكثيرٌ من البيانيّين يقتصر عليه، وذكر الزّخشيّ الثلاثة في تفسير ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٢) فقال: فائدته الدّلالة على أنّ الوارد بعده خبرٌ لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

المسألة الثالثة في محله:

زعم البصريّون أنّه لا محلّ له، ثمّ قال أكثرهم إنّهُ حرف، فلا إشكال، وقال الخليل: اسم، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، و(أل) الموصولة، وقال الكوفيّون: له محلٌّ، ثمّ قال الكسائيّ: محله بحسب ما بعده، وقال الفرّاء: بحسب ما قبله، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي (ظنّ) نصب، وبين معمولي (كان) رفع عند الفرّاء ونصبٌ عند الكسائيّ، وبين معمولي (إنّ) بالعكس.

المسألة الرابعة فيما يحتمل من الأوجه:

يحتمل في نحو ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(٣)، ونحو ﴿إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْعَلْبِينَ﴾^(٤)، الفصلية والتّوكيد دون الابتداء؛ لانتصاب ما بعده، وفي نحو ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصّٰفُوْنَ﴾^(٥)، ونحو (زيد هو العالم) و(إنّ عمراً هو الفاضل) الفصلية والابتداء دون التّوكيد؛ لدخول اللّام في الأولى، ولكون ما قبله ظاهراً في الثانية والثالثة، ولا يؤكّد الظاهر بالمضمّر؛ لأنّه ضعيفٌ والظاهر قويٌّ، ووهم أبو البقاء فأجاز في ﴿إِنِّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾^(٦) التّوكيد، وقد يُريد أنّه توكيدٌ لضمير مستتر في (شانتك)، لا لنفس (شانتك)، ويحتمل الثلاثة في نحو (أنت أنت الفاضل) ونحو ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمَرُّ الْغُيُوبِ﴾^(٧)، ومن أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو (إنّ زيداً هو الفاضل) البدلية، ووهم أبو البقاء فأجاز في ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾^(٨)

(١) المائة/١١٧. (٢) البقرة/٥. (٣) المائة/١١٧. (٤) الأعراف/١١٣.
(٥) الصفات/١٦٥. (٦) الكوثر/٣. (٧) المائة/١٠٩. (٨) الزمل/٢٠.

كونه بدلاً من الضمير المنصوب.

ومن مسائل الكتاب: (قد جَرَّبْتَكَ فكنْتَ أنت أنت)، الضميران مبتدأ وخبر، والجملة خبر (كان)، ولو قَدَّرْتَ الأوَّلَ فصلاً أو توكيداً لقلت: (أنت إِيَّاكَ).
والضمير في قوله تعالى: ﴿ أَنْ تَكُونَ أُمَّةً هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾^(١) مبتدأ؛ لأنَّ ظهور ما قبله يمنع التوكيد، وتنكيره يمنع الفصل.

وفي الحديث "كلُّ مولودٍ يولد على الفطرة حتَّى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه"، إن قَدَّرَ في (يكون) ضمير لـ(كل) فد(أبواه) مبتدأ، وقول (هما) إمَّا مبتدأ ثانٍ وخبره (اللذان) والجملة خبر (أبواه)، وإمَّا فصل، وإمَّا بدلٌ من (أبواه) إذا أجزنا إبدال الضمير من الظاهر، و(اللذان) خبر (أبواه)، وإن قَدَّرَ يكون خالياً من الضمير فد(أبواه) اسم (يكون)، و(هما) مبتدأ أو فصل أو بدل، وعلى الأوَّل فد(اللذان) بالألف، وعلى الأخيرين هو بالياء.

روابط الجملة بما هي خبر عنه:

وهي عشرة:

أحدها الضمير، وهو الأصل، ولهذا يُربط به مذكوراً كـ(زيد ضربته)، ومخذوفاً مرفوعاً نحو ﴿ إِنَّ هَذَا لَسِحْرَانِ ﴾^(٢) إذا قُدِّرَ (لهما ساحران)، ومنصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾^(٣)، ولم يقرأ بذلك في سورة النساء، بل قرأ بنصب (كل) كالجماعة؛ لأنَّ قبله جملة فعلية وهي ﴿ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ ﴾^(٤) فساوى بين الجملتين في الفعلية، بل بين الجمل؛ لأن بعده ﴿ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ ﴾، وهذا مما أغفلوه، أعني الترجيح باعتبار ما يُعطف على الجملة؛ فإنهم ذكروا رجحان النَّصب على الرَّفع في باب الاشتغال في نحو (قام زيدٌ وعمراً أكرمته) للتناسب، ولم يذكروا مثل ذلك في نحو (زيد ضربته وأكرمت عمراً) ولا فرق بينهما، وقول أبي النجم [من الرجز]:

..... كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعُ^(٥)

ولو نصب (كل) على التوكيد لم يصح؛ لأنَّ (ذنباً) نكرة، أو على المفعولية كان فاسداً معني؛ لما بيَّناه في فصل (كل)، وضعيفاً صناعة؛ لأنَّ حقَّ (كل) المتصلة بالضمير ألا تُستعمل إلا توكيداً أو مبتدأً نحو ﴿ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾^(٦) قرئ بالنصب والرَّفع، وقراءة جماعة ﴿ أَفْحَكَمَ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ ﴾^(٧) بالرَّفع، ومجوراً نحو (السَّمْنُ منوان بدرهم)، أي منه، وقول امرأة: (زوجي المسُّ مسُّ أرنب والريِّح ربيح زرنب) إذا لم نقل إنَّ (أل) نائبة عن الضمير، وقوله تعالى:

(١) النحل/ ٩٢. (٢) طه/ ٦٣. (٣) الحديد/ ١٠. (٤) النساء/ ٩٥.
(٥) تقدم برقم ٣٠٧ ص ١٦٩. (٦) آل عمران/ ١٥٤. (٧) المائدة/ ٥٠.

﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾^(١)، أي إن ذلك منه، ولا بد من هذا التقدير سواء أقدّرنا اللام للابتداء و(من) موصولة أو شرطية أم قدرنا اللام موطئة و(من) شرطية، أمّا على الأوّل فلأنّ الجملة خبر، وأمّا على الثاني فلأنّه لا بدّ في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضميره، سواء قلنا إنّه الخبر أو إنّ الخبر فعل الشرط، وهو الصّحيح، وأمّا على الثالث فلأنّها جواب القسم في اللفظ وجواب الشرط في المعنى، وقول أبي البقاء والحوفي إنّ الجملة جواب الشرط مردود؛ لأنها اسمية، وقولهما إنّها على إضمار الفاء مردود؛ لاختصاص ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء لا للتوطئة.

تنبيه:

قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط، وذلك في ثلاث مسائل:

إحداها أن يكون معطوفاً بغير الواو، نحو (زيد قام عمرو فهو) أو (ثم هو).

والثانية أن يُعاد العامل، نحو (زيد قام عمرو وقام هو).

والثالثة أن يكون بدلاً، نحو (حسن الجارية الجارية أعجبتني هو)، فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى، وقياس قول من جعل العامل في البديل نفس العامل في المبدل منه أن تصحّ المسألة، ونحو ذلك مسألة الاشتغال، فيجوز التّصّب والرّفْع في نحو (زيد ضربت عمراً وأباه)، ويمتنع الرّفْع والتّصّب مع الفاء و(ثم) ومع التّصريح بالعامل، وإذا أبدلت (أخاه) ونحوه من (عمرو) لم يجوزاً على ما مرّ من الاختلاف في عامل البديل، فإن قدرته بيانياً جاز باتّفاق، أو بدلاً لم يجر، ويجوز بالاتّفاق (زيد ضربت رجلاً يحبه) رفعت زيدا أو نصبته؛ لأنّ الصّفة والموصوف كالشّيء الواحد.

الثاني الإشارة، نحو ﴿ وَالَّذِينَ كَذَبُوا بَيِّنَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾^(٢)، ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾^(٣)، ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾^(٤)، ويحتمله ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾^(٥)، وخصّ ابن الحاجّ المسألة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً والإشارة إشارة البعيد، فيمتنع نحو (زيد قام هذا) لمانعين، و(زيد قام ذلك) لمانع، والحجّة عليه في الآية الثالثة، ولا حجّة عليه في الرابعة؛ لاحتمال كون (ذلك) فيها بدلاً أو بيانياً، وجوز الفارسيّ كونه صفة، وتبعه جماعة منهم أبو البقاء، وردّه الحوفي بأنّ الصّفة لا تكون أعرف من الموصوف.

(١) الشورى/٤٣. (٢) الأعراف/٣٦. (٣) الأعراف/٤٢.

(٤) الإسراء/٣٦. (٥) الأعراف/٢٦.

الثالث إعادة المبتدأ بلفظه، وأكثر وقوع ذلك في مقام التّهويل والتّفخيم، نحو ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾^(١)، ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾^(٢)، وقال [من الخفيف]:

٦٦٨- لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا^(٣)

والرابع إعادته بمعناه، نحو (زيد جاءني أبو عبد الله) إذا كان (أبو عبد الله) كنية له، أجازته أبو الحسن، مستدلاً بنحو قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾^(٤)، وأجيب بمنع كون (الذين) مبتدأ، بل مجرور بالعطف على ﴿ الَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾، ولئن سلّم فالرابط العموم؛ لأنّ المصلحين أعمّ من المذكورين، أو ضمير محذوف، أي (منهم)، وقال الحوفي: الخبر محذوف، أي (مأجورون)، والجملة دليhle.

والخامس عموم يشمل المبتدأ، نحو (زيد نعم الرجل)، وقوله [من الطويل]:

٦٦٩- فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا^(٥)

كذا قالوا، ويلزمهم أن يُجيزوا (زيد مات الناس) و(عمرو كل الناس يموتون) و(خالد لا رجل في الدار)، أمّا المثال فقيل: الرابط إعادة المبتدأ بمعناه على قول أبي الحسن في صحّة تلك المسألة وعلى القول بأن (أل) في فاعلي (نعم) و(بئس) للعهد لا للجنس، وأمّا البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً؛ إذ المراد أنّه لا صبر له عنها لأنّه لا صبر له عن شيء.

والسادس أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، نحو ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾^(٦)، وقوله [من الطويل]:
وإنسان عيني يحسر الماء تارةً فيئدو وتاراتٍ يجم فيعرق^(٧)

كذا قالوا، والبيت محتمل لأن يكون أصله (يحسر الماء عنه) أي ينكشف عنه، وفي المسألة تحقيق تقدّم في موضعه.

والسابع العطف بالواو، أجازته هشام وحده، نحو (زيد قامت هند وأكرمها)، ونحو (زيد قام وقعدت هند)، بناء على أنّ الواو للجمع، فالجملتان كالجمله كمسألة الفاء، وإنّما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل، بدليل جواز (هذان قائم وقاعد) دون (هذان يقوم وقعد).

والثامن شرطٌ يشتمل على ضميرٍ مدلولٍ على جوابه بالخبر نحو (زيد يقوم عمرو إن قام).

(١) الحاقّة/١، ٢.

(٢) ذكره السيوطي بلا تعليق [٢/٨٧٦].

(٣) الأعراف/١٧٠.

(٤) لابن ميادة (رميح بن أبرد)، وصدّره: **ألا ليت شعري هل إلى أم جحدر* سبيل** [٢/٨٧٦].

(٥) الحج/٦٣.

(٦) أهمله السيوطي، وهو لذي الرمة.

والتاسع (أل) النَّائِبَةُ عن الضَّمِيرِ، وهو قول الكوفيِّين وطائفة من البصريِّين، ومنه ﴿ وَأَمَّا مَنْ حَافٍ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ . فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾^(١)، الأصل (مأواه)، وقال المانعون: التَّقْدِيرُ (هي المأوى له).

والعاشر كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، نحو (هجَّرى أبي بكر لا إله إلا الله)، ومن هذا أخبار ضمير الشَّان والقصة نحو ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٢)، ونحو ﴿ فَإِذَا هِيَ شَخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٣).

تنبيه:

الرَّابِطُ في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ ﴾^(٤) إمَّا التُّونَ على أنَّ الأصل (وأزواج الذين)، وإمَّا كلمة (هم) مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التدرج، وتقديرهما إمَّا قبل (يتربصن)، أي (أزواجهم يتربصن) وهو قول الأخفش، وإمَّا بعده، أي (يتربصن بعدهم) وهو قول الفراء، وقال الكسائي وتبعه ابن مالك: الأصل (يتربصن أزواجهم) ثم جيء بالضَّمير مكان الأزواج لتقدُّم ذكرهن، فامتنع ذكر الضَّمير؛ لأنَّ التُّونَ لا تضاف لكونها ضميراً وحصل الرِّبْط بالضَّمير القائم مقام الظَّاهر المضاف للضَّمير.

الأشياء التي نحتاج إلى الرِّبْط:

وهي أحد عشر:

أحدها الجملة المخبر بها، وقد مضت، ومن ثمَّ كان مردوداً قول ابن الطَّراوة في (لولا زيد لأكرمتك): إنَّ (لأكرمتك) هو الخبر، وقول ابن عطية في ﴿ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ ﴾^(٥) إنَّ (لأملأنن) خبر الحق الأوَّل فيمن قرأه بالرفع، وقوله إنَّ التقدير (أن أملأ) مردود؛ لأنَّ (أن) تصيِّر الجملة مفرداً، وجواب القسم لا يكون مفرداً، بل الخبر فيهما محذوف، أي (لولا زيد موجود) و(الحق قسمي)، كما في (لعمرك لأفعلن).

الثاني الجملة الموصوف بها ولا يربطها إلا الضَّمير، إمَّا مذكوراً نحو ﴿ حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ ﴾^(٦)، أو مقدَّراً، إمَّا مرفوعاً كقوله [من الكامل]:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ^(٧)
أي (هو عار)، أو منصوباً كقوله [من الوافر]:

وما شيء حميت بمسْتَبَاحٍ^(٨) - ٦٧٠ -

(١) النزاعات/ ٤٠-٤١. (٢) الإخلاص/ ١. (٣) الأنبياء/ ٩٧. (٤) البقرة/ ٢٣٤.

(٥) سورة ص/ ٨٤-٨٥. (٦) الإسراء/ ٩٣. (٧) تقدم برقم ٢٨ ص ٢٢، ١١٤.

(٨) لجري، وصدرة: أجمت همي تهامة بعد نجد [٤٣/١].

أي (حميته)، أو مجروراً نحو ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾^(١)، فإنه على تقدير (فيه) أربع مرآت، وقراءة الأعمش ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾^(٢) على تقدير (فيه) مرتين، وهل حذف الجارّ والمجرور معاً؟ أو حذف الجارّ وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل؟ كما قال [من الطويل]:

وَيَوْمًا شَهَدْنَاهُ سَلِيمًا وَعَامِرًا

أي شهدنا فيه ثم حذف منصوباً، قولان: الأول عن سيبويه، والثاني عن أبي الحسن، وفي أمالي ابن السجري "قال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء، أي إن الجارّ حذف أولاً ثم حذف الضمير، وقال آخر: لا يكون المحذوف إلا فيه، وقال أكثر التحويين، منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران، والأقيس عندي الأول". اهـ، وهو مخالف لما نقل غيره.

وزعم أبو حيان أن الأولى ألا يقدر في الآية الأولى ضمير، بل يقدر أن الأصل (يوماً يوم لا تجزي) بإبدال (يوم) الثاني من الأول، ثم حذف المضاف، ولا يعلم أن مضافاً إلى جملة حذف، ثم إن ادعى أن الجملة باقية على محلها من الجرّ فشاؤ، أو أنها أنبت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع.

الثالث الجملة الموصول بها الأسماء، ولا يربطها غالباً إلا الضمير، إمّا مذكوراً نحو ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾^(٣)، ونحو ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾^(٤)، ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ ﴾^(٥)، ونحو ﴿ يَأْكُلْ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ ﴾^(٦)، وإمّا مقدراً نحو ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾^(٧)، ونحو ﴿ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾^(٨)، ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِي الْأَنْفُسُ ﴾^(٩)، ونحو ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾^(١٠)، والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة، ومن الصفة أقوى منه من الخبر.

وقد يربطها ظاهرٌ يخلف الضمير، كقوله [من الطويل]:

فِيَا رَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ^(١١)

وهو قليل، قالوا: وتقديره (وأنت الذي في رحمة)، وقد كان يمكنهم أن يقدروا (في رحمتك)، كقوله [من الطويل]:

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي

(١) البقرة/٤٨. (٢) الروم/١٧. (٣) البقرة/٣. (٤) يس/٣٥.

(٥) الزخرف/٧١. (٦) المؤمنون/٣٣. (٧) مريم/٦٩.

(٨) هي الآية (يس/٣٥) بقراءة الأخوين وأبي بكر.

(٩) هي الآية (الزخرف/٧١) بقراءة السبعة غير نافع وابن عامر وحفص.

(١٠) تقدم برقم ٣١٧ ص ١٧٦. (١١) أهمله السيوطي، تمامه: وأشمت بي من كان فيك يلو، لأميمة صاحبة ابن الدميّة، ويروى لليلى صاحبة الجنون.

وكأنهم كرهوا بناء قليل على قليل؛ إذ الغالب (أنت الذي فعل)، وقولهم: (فعلت) قليل، ولكنه مع هذا مقيس، وأما (أنت الذي قام زيد) فقليل غير مقيس، وعلى هذا فيقول الزخشي في قوله تعالى: ﴿ أَحْمَدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾^(١) "إنه يجوز كون العطف بـ(ثم) على الجملة الفعلية "ضعيف؛ لأنه يلزمه أن يكون من هذا القليل، فيكون الأصل (كفروا به)؛ لأن المعطوف على الصلة صلة، فلا بد من رابط، وأما إذا قدر العطف على (الحمد لله) وما بعده فلا إشكال.

الرابع الواقعة حالاً، ورباطها إما الواو والضمير نحو ﴿ لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى ﴾^(٢)، أو الواو فقط نحو ﴿ لَيْنَ أَكَلِهِ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾^(٣)، ونحو (جاء زيد والشمس طالعة)، أو الضمير فقط نحو ﴿ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾^(٤)، وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية أنه لا بد من تقدير الضمير، أي (طالعة وقت مجيئه)، وزعم الزخشي في الثالثة أنها شاذة نادرة، وليس كذلك؛ لورودها في مواضع من التنزيل، نحو ﴿ أَهْبَطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾^(٥)، ﴿ ... وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(٦)، ﴿ وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ ﴾^(٧)، ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾^(٨)، ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾^(٩)، وقد يخلو منهما لفظاً فيقدر الضمير نحو (مررت بالبئر ففيز بدرهم)، أو الواو كقوله يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائصٌ وصاحبه لا يدري ما حاله [من الكامل]:

٦٧١- نِصْفَ النَّهَارِ الْمَاءِ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي^(١٠)

الخامس المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه، نحو (زيداً ضربته) أو (ضربت أخاه) أو (عمراً وأخاه) أو (عمراً أخاه) إذا قدرت الأخ بياناً، فإن قدرته بدلاً لم يصح نصب الاسم على الاشتغال، ولا رفعه على الابتداء، وكذا لو عطف بغير الواو، وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ ﴾^(١١): (الذين) مبتدأ، و(تعساً) مصدر لفعل محذوف هو الخبر، ولا يكون (الذين) منصوباً بمحذوف يفسره (تعساً) كما تقول: (زيداً ضرباً إياه)، وكذا لا يجوز (زيداً جدعاً له)، ولا (عمراً سقياً له)، خلافاً لجماعة منهم أبو حيان؛ لأن اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر؛ لأنه لا يتعدى بالحرف، وليست لام التقوية؛ لأنها لازمة ولام التقوية غير لازمة.

- (١) الأنعام/١. (٢) النساء/٤٣. (٣) يوسف/١٤. (٤) الزمر/٦٠. (٥) البقرة/٣٦.
(٦) البقرة/١٠١، وقد حدث في أصول الكتاب مزج بين هذه الآية والآية ١٨٧ من سورة آل عمران، فاقصرت على إيراد ما يبين محل الاستشهاد وهو الجملة الحالية (كانهم لا يعلمون).
(٧) الرعد/٤١. (٨) الفرقان/٢٠. (٩) الزمر/٦٠.
(١٠) هو من قصيدة للمسيب بن علس الضبي [٢/٨٧٨]. (١١) محمد/٨.

وقوله تعالى: ﴿ سَلَّ نَبِيَّ إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ ﴾^(١) إن قدرت (من) زائدة فـ(كم) مبتدأ أو مفعول لـ(آتينا) مقدراً بعده، وإن قدرتها بياناً لـ(كم) كما هي بياناً لـ(ما) في ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾^(٢) لم يجز واحد من الوجهين؛ لعدم الرجوع حيثئذٍ إلى (كم)، وإنما هي مفعول ثانٍ مقدّم مثل (أعشرين درهماً أعطيتك؟)، وجوز الزمخشري في (كم) الخبرية والاستفهامية، ولم يذكر النحويون أنّ (كم) الخبرية تعلق العامل عن العمل، وجوز بعضهم زيادة (من) كما قدّمنا، وإنما تُزاد بعد الاستفهام بـ(هل) خاصة، وقد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقاً، أو على قول من يشترطه في غير باب التمييز ويرى أنّها في (رطل من زيت) و(خاتم من حديد) زائدة، لا مبيّنة للجنس.

السادس والسابع بدلا البعض والاشتمال، ولا يربطهما إلا الضمير، ملفوظاً نحو ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾^(٣)، ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾^(٤)، أو مقدراً نحو ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ ﴾^(٥)، أي منهم، ونحو ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُحُدُودِ . النَّارَ ﴾^(٦)، أي فيه، وقيل إنَّ (أل) خلف عن الضمير، أي (ناره)، وقال الأعشى [من الطويل]:

٦٧٢ - لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوَيْتَهُ تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ^(٧)

أي (ثويته فيه)، فالهاء من (ثويته) مفعولٌ مطلق، وهي ضمير الثواء؛ لأنَّ الجملة صفته، والهاء رابط الصفة، والضمير المقدّر رابط للبدل وهو (ثواء) بالمبدل منه وهو (حول)، وزعم ابن سيده أنّه يجوز كون الهاء من (ثويته) للحول على الأوسع في ضمير الظرف بحذف كلمة (في)، وليس بشيء؛ لخلو الصفة حيثئذٍ من ضمير الموصوف، ولاشترط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك: (مررت بثلاثة زيد وعمرو) القطع بتقدير (منهم)؛ لأنّه لو أتبع لكان بدل بعض من غير ضمير.

تنبيه:

إنّما لم يحتج بدل الكلّ إلى رابط لأنّه نفس المبدل منه في المعنى، كما أنّ الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابطٍ لذلك.

الثامن: معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير، إمّا ملفوظاً به نحو (زيدٌ حسن وجهه) أو (وجهها منه)، أو مقدراً نحو (زيد حسن وجهها) أي (منه)، واختلّف في نحو (زيد حسن الوجه) بالرفع فقيل: التّقدير (منه)، وقيل: (أل) خلف عن الضمير، وقال تعالى:

(١) البقرة/٢١١. (٢) البقرة/١٠٦. (٣) المائدة/٧١.

(٤) البقرة/٢١٧. (٥) آل عمران/٩٧. (٦) البروج/٤-٥.

(٧) للأعشى ميمون، والحول: السنة، وثواء ثويته: أي إقامة أقمته [٢/٨٧٩].

﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَقَابٍ . جَنَّتِ عَدْنٍ مُمَفَّتْحَةً هُمْ الْأَبْوَابُ ﴾^(١)، (جَنَّتْ) بدل أو بيان، والثَّانِي يمنعه البصريون؛ لأنَّه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في التَّنكرات، وقول الزَّخَشْرِيِّ إِنَّه معرفة لأنَّ عَدْنًا علم على الإقامة، بدليل ﴿ جَنَّتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ ﴾^(٢)، لو صحَّ تعيَّنَت البدليَّة بالاتِّفاق؛ إذ لا تبيِّن المعرفة التَّنكرة، ولكن قوله ممنوع وإِنَّمَا (عدن) مصدر عدن، فهو نكرة، و(الَّتِي) في الآية بدلٌ لا نعت، و(مُمَفَّتْحَةً) حالٌ من (جَنَّتْ) لا اختصاصاً بالإضافة، أو صفة لها لا صفة لـ(حُسْن)؛ لأنَّه مذكَّر، ولأنَّ البدل لا يتقدَّم على النَّعت، و(الأبواب) مفعول ما لم يسمَّ فاعله، أو بدل من ضمير مستتر، والأوَّل أولى؛ لضعف مثل (مررت بامرأةٍ حسنة الوجه)، وعليهما فلا بدُّ من تقدير أنَّ الأصل (الأبواب منها) أو (أبوابها) ونابت (أل) عن الضَّمير، وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال، خلافاً للزَّخَشْرِيِّ.

التاسع جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه أيضاً إلا الضَّمير، إمَّا مذكوراً نحو ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ مِئْتَةٍ مِنْكُمْ فَأِنِّي أَعَذِّبُهُ ﴾^(٣)، أو مقدراً أو منوباً عنه نحو ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِمْ لِحَاجٍّ فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ ﴾^(٤)، أي (منه)، أو الأصل (في حجه)، وأمَّا قول تعالى: ﴿ بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾^(٥)، ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾^(٦)، وقول الشاعر [من الوافر]:

فَمَنْ تَكُنَّ الْحِضَارَةُ أَعْجَبْتَهُ فَأَيُّ رِجَالٍ بَادِيَةٍ تَرَانَا ؟^(٧)

فقال الزَّخَشْرِيُّ في الآية الأولى إنَّ الرِّابط عموم (المتقين)، والظَّاهر أنَّه لا عموم فيها، وأنَّ (المتقين) مساوون لمن تقدَّم ذكره، وإِنَّمَا الجواب في الآيتين والبيت محذوف، وتقديره في الآية الأولى (يحبُّه الله)، وفي الثَّانية (يغلب)، وفي البيت (فلسنا على صفته).

العاشر العاملان في باب التَّنزع، فلا بدُّ من ارتباطهما، إمَّا بعاطف كما في (قاما) وقعد (أخواك)، أو عمل أو لهما في ثانيهما نحو ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا ﴾^(٨)، ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾^(٩)، أو كون ثانيهما جواباً للأوَّل، إمَّا جوابيَّة الشرط نحو ﴿ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾^(١٠)، ونحو ﴿ ءَاتُونِي أَوْعَ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾^(١١)، أو جوابيَّة السُّؤال نحو ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾^(١٢)، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط، ولا يجوز (قام قعد زيد)، ولذلك بطل قول الكوفيِّين إنَّ من التَّنزع قول امرئ القيس [من الطويل]:

(١) سورة ص/٤٩-٥٠ . (٢) مريم/٦١ . (٣) المائدة/١١٥ . (٤) البقرة/١٩٧ .

(٥) آل عمران/٧٦ . (٦) المائدة/٥٦ . (٧) أهمله السيوطي، وهو للقمامي عمير بن شبيب .

(٨) الجن/٤ . (٩) الجن/٧ . (١٠) المنافقون/٥ . (١١) الكهف/٩٦ . (١٢) النساء/١٧٦ .

..... كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ ^(١)

وإنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول؛ لأن الشاعر فصيح، وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني، وترك إعمال الثاني مع تمكُّنه منه وسلامته من الحذف، والصواب أنه ليس من التنازع في شيء؛ لاختلاف مطلوبي العاملين، فإن (كفاني) طالب للقليل، و(أطلب) طالب للملك محذوفاً للدليل، وليس طالباً للقليل؛ لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك لأن التنازع يُوجب تقدير قوله: (ولم أطلب) معطوفاً على (كفاني)، وحينئذٍ يلزم كونه مثباً؛ لأنه حينئذٍ داخلٌ في حيز الامتناع المفهوم من (لو)، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله:

وَلَوْ أَنَّمَا أَسَعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ

وإنما لم يجز أن يقدر مستأنفاً لأنه لا ارتباط حينئذٍ بينه وبين (كفاني)، فلا تنازع بينهما. فإن قلت: لم لا يجوز التنازع على تقدير الواو للحال؟ فإنك إذا قلت: (لو دعوته لأجاني غير متوان) أفادت (لو) انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني. قلت: أجاز ذلك قوم، منهم ابن الحاجب في شرح المفصل، ووجه به قول الفارسي والكوفيين إن البيت من التنازع وإعمال الأول، وفيه نظر؛ لأن المعنى حينئذٍ (لو ثبت أي أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليل في حالة أي غير طالب له)، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم موقوفاً على طلبه له، فيتوقف عدم الشيء على وجوده.

ولهذه القاعدة أيضاً بطل قول بعضهم في ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(٢) إنَّ فاعل (تبيَّن) ضميرٌ راجعٌ إلى المصدر المفهوم من (أن) وصلتها، بناءً على أن (تبيَّن) و(أعلم) قد تنازعا كما في (ضربني وضربت زيدا)؛ إذ لا ارتباط بين (تبيَّن) و(أعلم)، على أنه لو صحَّ لم يحسن حمل التنزيل عليه؛ لضعف الإضمار قبل الذكر في باب التنازع، حتى إن الكوفيين لا يميزونه البتة، وضعف حذف مفعول العامل الثاني إذا أهمل كـ(ضربني وضربت زيدا)، حتى إن البصريين لا يميزونه إلا في الضرورة.

والصواب أن مفعول (أطلب): (الملك) محذوفاً كما قدمنا، وأنَّ فاعل (تبيَّن) ضميرٌ مستتر، إما للمصدر، أي فلما تبيَّن له تبيَّن، كما قالوا في ﴿ ثُمَّ بَدَأْهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ ﴾ ^(٣)، أو لشيء دلَّ عليه الكلام، أي فلما تبيَّن له الأمر أو ما أشكل عليه، ونظيره (إذا كان غداً فأتني)، أي (إذا كان هو) أي ما نحن عليه من سلامة.

(١) تقدم برقم ٣٨٠ ص ٢١٢.

(٢) البقرة/ ٢٥٩.

(٣) يوسف/ ٣٥.

الحادي عشر ألفاظ التوكيد الأول، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو (جاء زيدٌ نفسه) والزيدان كلاهما) و(القوم كلُّهم)، ومن ثمَّ كان مردوداً قول الهرويِّ في الدخائر " تقول: (جاء القوم جميعاً) على الحال و(جميع) على التوكيد " ، وقول بعض من عاصرناه في قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ ^(١) إنَّ (جميعاً) توكيد ل(ما)، ولو كان كذا لقليل: (جميعه)، ثمَّ التوكيد بـ(جميع) قليل، فلا يُحمل عليه التَّنْزِيلُ، والصَّوابُ أنَّه حال، وقول الفراء والزَّخَشْرِيَّ في قراءة بعضهم ﴿ إِنَّا كُلًّا فِيهَا ﴾ ^(٢) إنَّ (كلاً) توكيد، والصَّوابُ أنَّها بدل، وإبدال الظَّاهر من ضمير الحاضر بدل كلِّ جائزٌ إذا كان مفيداً للإحاطة، نحو (قمتم ثلاثكم)، وبدل الكلِّ لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز ل(كل) أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير نحو (جاءني كلُّ القوم)، فيجوز مجيئها بدلاً، بخلاف (جاءني كلُّهم) فلا يجوز إلا في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة، وخرَّجها ابن مالك على أنَّ كلاً حال، وفيه ضعفتان: تنكير (كل) بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وهو نادر، كقول بعضهم: (مررت بهم كلاً) أي جميعاً، وتقديم الحال على عاملها الظرفيِّ.

واحتُرزت بذكر الأول عن (أجمع) وأخواته؛ فإنها إنما توكِّد بعد (كل)، نحو ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ ^(٣).

الأمر التي يكتسبها الاسم بإضافة:

وهي أحد عشر:

أحدها التَّعْرِيفُ، نحو (غلام زيد).

الثَّانِي التَّخْصِيسُ، نحو (غلام امرأة)، والمراد بالتَّخْصِيسُ: الذي لم يبلغ درجة التَّعْرِيفِ؛ فإنَّ (غلام رجل) أخصُّ من (غلام)، ولكنَّه لم يتميِّز بعينه كما يتميِّز (غلام زيد).

الثَّالِثُ التَّخْفِيفُ، ك(ضارب زيد) و(ضاربا عمرو) و(ضاربو بكر) إذا أردت الحال أو الاستقبال، فإنَّ الأصل فيهنَّ أن يعملن النَّصْبَ، ولكن الخفض أخفُّ منه؛ إذ لا تنوين معه ولا نون، وبدلُّ على أنَّ هذه الإضافة لا تفيد التَّعْرِيفَ قولك: (الضاربا زيد) و(الضاربو زيد)، ولا يجتمع مع الاسم تعريفان، وقوله تعالى: ﴿ هَدْيًا بَلَغَ الْكَعْبَةَ ﴾ ^(٤) ولا تُوصف النَّكْرَةُ بالمعرفة، وقوله تعالى: ﴿ ثَانِي عِطْفِهِ ﴾ ^(٥) وقول أبي كبير [من الكامل]:

٦٧٣ - فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُوَادِ مُبْطِنًا ^(٦)

ولا تنتصب المعرفة على الحال، وقول جرير [من البسيط]:

(١) البقرة/٢٩. (٢) غافر/٤٨. (٣) الحجر/٣٠. (٤) المائدة/٩٥. (٥) الحجج/٩. (٦) تمامه: **سهدًا إذا ما نام ليلُ الهوجل**، لأبي كبير عامر بن الحليس، **حُوشُ الْفُوَادِ**: حديد الفؤاد، كأنه وحشي من الذكاء والشهومة، ونصبه على الحال، ومبطنًا: خميص البطن ضميرًا، حال أيضًا [١/٢٢٩].

٦٧٤- يا رَبِّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ (١)

ولا تدخل (رُبَّ) على المعارف، وفي التُّحْفَةِ أَنَّ ابن مالك ردَّ على ابن الحاجب في قوله: (ولا تفيد إلا تخفيفاً) فقال: بل تفيد أيضاً التَّخْصِيسَ؛ فَإِنَّ (ضارب زيد) أخص من (ضارب)، وهذا سهو؛ فَإِنَّ (ضارب زيد) أصله (ضارب زيداً) بالتَّصْبِ، وليس أصله ضارباً فقط، فالتَّخْصِيسُ حاصلٌ بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة.

فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته محضة تفيد التَّعْرِيفَ والتَّخْصِيسَ؛ لَأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ، وَعَلَى هَذَا صَحَّ وَصْفُ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٢)، قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: أُرِيدَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ هُنَا: إِمَّا الْمَاضِي، كَقَوْلِكَ: (هو مالك عبده أمس) أي ملك الأمور يوم الدين، عَلَى حَدِّ ﴿وَنَادَى أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾^(٣)، وَهَذَا قَرَأَ أَبُو حَنِيفَةَ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾.

وَأَمَّا الزَّمَانُ الْمُسْتَمِرُّ كَقَوْلِكَ: (هو مالك العبيد) فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (مولى العبيد) اهـ مَلْحَظًا، وَهُوَ حَسَنٌ، إِلَّا أَنَّهُ نَقَضَ هَذَا الْمَعْنَى الثَّانِي عِنْدَمَا تَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ﴾^(٤) فَقَالَ: قَرَأَ بِجَرِّ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ عَطْفًا عَلَى اللَّيْلِ، وَبِنَصْبِهِمَا بِإِضْمَارِ (جعل) أَوْ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ هُنَا لَيْسَ فِي مَعْنَى الْمَاضِي فَتَكُونُ إِضَافَتُهُ حَقِيقِيَّةً، بَلْ هُوَ دَالٌّ عَلَى جَعْلِ مُسْتَمِرٍّ فِي الْأَزْمَنَةِ الْمَخْتَلِفَةِ، وَمِثْلُهُ ﴿فَالِقُ الْوَجْدِ وَالنَّوَى﴾^(٥)، وَ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾^(٦)، كَمَا تَقُولُ: (زيدٌ قَادِرٌ عَالِمٌ) وَلَا تَقْصِدُ زَمَانًا دُونَ زَمَانٍ. اهـ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ إِضَافَةَ الْوَصْفِ إِذَا تَكُونُ حَقِيقِيَّةً إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ لِإِفَادَةِ حَدَثٍ مُسْتَمِرٍّ فِي الْأَزْمَنَةِ كَانَتْ إِضَافَتُهُ غَيْرَ حَقِيقِيَّةً وَكَانَ عَامِلًا، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ.

الرَّابِعُ إِزَالَةُ الْقَبْحِ أَوْ التَّجَوُّزِ، كـ(مررت بالرجل الحسن الوجه)؛ فَإِنَّ (الوجه) إِنْ رُفِعَ قَبِحَ الْكَلَامِ؛ لِخُلُوقِ الصِّفَةِ لَفْظًا عَنِ ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ، وَإِنْ نُصِبَ حَصَلَ التَّجَوُّزُ بِإِجْرَائِكَ الْوَصْفِ الْقَاصِرِ مَجْرَى الْمُتَعَدِّي.

الخامس تذكير المؤنث، كقوله [من البسيط]:

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوِّعِ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصِيٌّ الْهَوَى يَزِدَادُ تَنْوِيرًا^(٦)
ويحتمل أن يكون منه ﴿إِنَّ رَحِمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٧)، وَيُعَدُّ ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾^(٨)، فَذَكَرَ الْوَصْفَ حَيْثُ لَا إِضَافَةَ، وَلَكِنْ ذَكَرَ الْفُرَاءَ أَنَّهُمْ التَّزَمُوا التَّذْكَيرَ فِي (قريب)

(١) لجبر، وتماه: لاقى مباعدة منكم وحرمانا [٧١٢/٢].

(٢) الفاتحة/٤. (٣) الأعراف/٤٤. (٤) الأنعام/٩٦. (٥) الأنعام/٩٥.

(٦) قال العيني: قيل إن قائله من المولدين، فعلى هذا ليس من شرط شواهد الكتاب [٨٨١/٢].

(٧) الأعراف/٥٦. (٨) الشورى/١٧.

إذا لم يرد قرب النسب قصداً للفرق، وأما قول الجوهري إنَّ التذكير لكون التأنيث مجازياً فوهم؛ لوجوب التأنيث في نحو (الشَّمْسُ طالعة) و(الموعظة نافعة)، وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا المضميرين.

السَّادِسُ تأنيث المذكر، كقولهم: (قطعت بعض أصابعه)، وقُرئ ﴿ تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾^(١)، ويحتمل أن يكون منه ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾^(٢)، ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ﴾^(٣)، أي من الشَّقَا، ويحتمل أن الضمير للنَّار، وفيه بُعد؛ لأنهم ما كانوا في النَّارِ حتى يُنقذوا منها، وأنَّ الأصل (فله عشر حسنات أمثالها)، فالمعذور في الحقيقة الموصوف المحذوف، وهو مؤنَّث، وقال [من الرجز]:

٦٧٥ - طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي
نَقْضُنَ كُلِّي وَنَقْضُنَ بَعْضِي^(٤)

وقال [من الوافر]:

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَعَفَنَ قَلْبِي

وأنشد سيبويه [من الطويل]:

٦٧٦ - وَتَشْرِقُ بِالقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ^(٥)

وإلى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهري في قوله [من الطويل]:

تَحَبَّبُ صَدِيقًا مِثْلَ مَا واحْدَرُ الَّذِي يَكُونُ كَعَمْرٍو بَيْنَ عَرَبٍ وَأَعْجَمٍ
فَإِنَّ صَدِيقَ السُّوءِ يُزْرِي وَشَاهِدِي كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

ومراده بـ(ما) الكناية عن الرَّجُلِ النَّاقِصِ كَنَقْصِ (ما) الموصولة، وبـ(عمرو) الكناية عن الرجل المرید أخذ ما ليس له كأخذ (عمرو) الواو في الخطِّ.

وشرط هذه المسألة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه، فلا يجوز (أمة زيد جاء)، ولا (غلام هند ذهب)، ومن ثمَّ ردَّ ابن مالك في التَّوضيح قول أبي الفتح في توجيهه قراءة أبي العالِيَّةِ ﴿ لا تنفع نفساً إيمانها ﴾^(٦)، بتأنيث الفعل إنَّه من باب (قطعت بعض أصابعه)؛

(١) يوسف/١٠. (٢) الأنعام/١٦٠. (٣) آل عمران/١٠٣.

(٤) قال العيني في الكبرى: البيتان للأغلب العجلي، والبيت استشهد به المصنف على تأنيث (أسرعت) مع عوده إلى (طول)، وفي شرح سيبويه للزخشي: هذا الرجز للأغلب، وقيل: للعجاج [٨٨١/٢].

(٥) أهمله السيوطي، وهو للمجنون، وتماه: ولكن حب من سكن الديارا.

(٦) هو للأعشى، وتشرق: من شرق بريقه إذا غص، وهو من باب علم يعلم، وأدعته: من الإذاعة، وهي الإفشاء، والقناة: الرمح [٨٨٢/٢].

(٧) الأنعام/١٥٨.

لأنَّ المضاف لو سقط هنا لقيل: (نفساً لا تنفع) بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية.

ويلزم من ذلك تعدّي فعل الضمير المتصل إلى ظاهره، نحو قولك: (زيداً ظلم) تريد أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز.

السابع الظرفية، نحو ﴿ تُوَقَّى أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ ﴾^(١)، وقوله [من الرجز]:

أَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ بَعْضُ الْأَحْيَانِ^(٢)

وقال المتنبي [من الخفيف]:

أَيَّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوَصَالٍ لَمْ تَسُونِي ثَلَاثَةً^(٣)

و(أي) في البيت استفهامية يراد بها التّفي، لا شرطية؛ لأنه لو قيل مكان ذلك: (إن سررتني) انعكس المعنى، لا يُقال: يدلُّ على أنها شرطية أن الجملة المنفية إن استؤنفت ولم تربط بالأولى فسد المعنى؛ لأننا نقول: الرّبط حاصلٌ بتقديرها صفةً لـ(وصال)، والرّابط محذوف، أي (لم ترعني بعده)، ثمَّ حذفاً دفعةً أو على التّدرّج، أو حالاً من تاء المخاطب والرّابط فاعلها، وهي حالٌ مقدّرة أو معطوفة بفاءٍ محذوفة فلا موضع لها، أي (ما سررتني غير مقدّر أنّك ترعيني)، ومن روى (ثلاثة) بالرفع فالحالية ممتنعة؛ لعدم الرّابط.

الثامن المصدرية، نحو ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾^(٤)، ف(أي) مفعول

مطلق ناصبه (ينقلبون)، و(يعلم) معلقة عن العمل بالاستفهام، وقال [من الطويل]:

٩٠٣ سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيِّ دِينٍ تَدَايَنْتِ وَأَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا^(٥)

(أي) الأولى واجبة النّصب بما بعدها كما في الآية، إلا أنها هنا مفعولٌ به، كقولك: (تداينت مالا)، لا مفعول مطلق؛ لأنها لم تضاف لمصدر، والثانية واجبة الرّفع بالابتداء، مثلها في ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾^(٦)، ﴿ وَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَدَابًا ﴾^(٧).

التاسع وجوب التّصدر، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو (غلام من عندك؟) والخبر في نحو (صبيحة أيّ يومٍ سفرك؟) والمفعول في نحو (غلام أيّهم أكرمت)، و(من) ومجرورها في نحو (من غلام أيّهم أنت أفضل؟)، ووجوب الرّفع في نحو (علمت أبو من زيد)، وإلى هذا يشير قول بعض الفضلاء [من الطويل]:

(١) إبراهيم/ ٢٥. (٢) تقدم برقم ٦١٥ ص ٣٥٤.

(٣) للمتنبّي وقد أهمله السيوطي.

(٤) الشعراء/ ٢٢٧. (٥) تقدم برقم ٥٩٦ ص ٣٣٨.

(٦) الكهف/ ١٢. (٧) طه/ ٧١.

عَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصُّدُورِ فَمَنْ غَدَا مُضَافًا لِأَرْبَابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرَا
وَأَيَّاكَ أَنْ تَرْضَى صَحَابَةَ نَاقِصٍ فَتَنْحَطَّ قَدْرًا مِنْ عُلَاكَ وَتَحْقَرَا
فَرَفَعُ (أَبُو مَنْ) ثُمَّ خَفَضُ (مُزْمَلٍ) يُبَيِّنُ قَوْلِي مُغْرِبًا وَمُحَدِّرًا

والإشارة بقوله (ثم خفض مزمل) إلى قول امرئ القيس [من الطويل]:

٦٧٧- كَأَنَّ أَبَانَا فِي عَرَانِينَ وَبِلِهِ كَبِيرٌ أَنَاسٍ فِي بِيحَادٍ مُزْمَلٍ^(١)

وذلك أن مزملًا صفة لـ (كبير) فكان حقه الرفع، ولكنه خفض مجاورته للمخفوض.

والعاشر الإعراب، نحو (هذه خمسة عشر زيد) فيمن أعربه، والأكثر البناء.

والحادى عشر البناء، وذلك في ثلاثة أبواب:

أحدها أن يكون المضاف مبهمًا كـ (غير) و (مثل) و (دون)، وقد استدلل على ذلك بأمر، منها قوله تعالى: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾^(٢)، ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾^(٣)، قاله الأخفش وخولف.

وأجيب عن الأول بأن نائب الفاعل ضمير المصدر، أي (وحيل هو) أي الحول، كما في

قوله [من الطويل]:

٦٧٨- وَقَالَتْ: مَتَى يُبْخَلُ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ يَسْؤُكَ، وَإِنْ يُكْشَفُ غَرَامُكَ تَدْرِبِ^(٤)

أي (ويعتلل هو) أي الاعتلال، ولا بدّ عندي من تقدير (عليك) مدلولاً عليها بالمذكورة، وتكون حالاً من المضمّر ليقيد بها فتفيد ما لم يفده الفعل، وعن الثاني بأنه على حذف

الموصوف، أي ومثلاً قومٌ دون ذلك، كقولهم: (مثلاً ظعن ومثلاً أقام)، أي مثلاً فريقٌ ظعن ومثلاً فريقٌ أقام، ومنها قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾^(٥) فيمن فتح بيئاً، قاله الأخفش، ويؤيده قراءة

الرفع، وقيل: (بين) ظرف، والفاعل ضميرٌ مستترٌ راجعٌ إلى مصدر الفعل، أي لقد وقع التقطع، أو إلى الوصل؛ لأنّ ﴿ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمْ ﴾ يدلُّ على التهاجر، وهو يستلزم عدم

التواصل، أو إلى ﴿ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ على أنّ الفعلين تنازعا، ويؤيد التأويل قوله [من الطويل]:

أَهْمُ بِأَمْرِ الْحَزْمِ لَوْ أَسْتَطِيعُهُ وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالنَّزْوَانِ^(٦)

بفتح (بين) مع إضافته لعرب، ومنها قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾^(٧) فيمن فتح مثلاً، وقراءة بعض السلف ﴿ أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ ﴾^(٨) بالفتح، وقول

الفرزدق [من البسيط]:

(١) هو من معلقة امرئ القيس المشهورة، ثبير: جبل، وعرائين: جمع عرين، وهو الأنف [٢/٨٨٣].

(٢) الجن/١١.

(٣) سبأ/٥٤.

(٤) الأنعام/٩٤.

(٥) لامرئ القيس بن حجر [١/٩٢].

(٦) أهمله السيوطي، وهو لصخر أخي الخنساء.

(٧) هود/٨٩.

(٨) الذاريات/٢٣.

إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشْرٌ^(١)
 وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في (مثل)؛ لمخالفتها للمبهمات، فإنها تُثنى وتُجمع،
 كقوله تعالى: ﴿إِلَّا أُمَّمٌ أُمَّتُكُمْ﴾^(٢)، وقول الشاعر [من البسيط]:

..... والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٣)
 وزعم أن حقاً اسم فاعل من (حق يحق)، وأصله حاقٌ فقصر، كما قيل (برٌ) و(سرٌ)
 و(نمٌ)، ففيه ضميرٌ مستتر، و(مثل) حال منه، وأن فاعل (يصييكم) ضميره تعالى؛ لتقدمه في
 ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾^(٤)، و(مثل) مصدر، وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة، ومنها
 قوله [من البسيط]:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ^(٥)
 فد (غير) فاعل لـ(يمنع)، وقد جاء مفتوحاً، ولا يأتي فيه بحث ابن مالك؛ لأن قولهم غيران
 وأغيار ليس بعربي.

ولو كان المضاف غير مبهم لم يُبن، وأما قول الجرجاني وموافقيه إن (غلامي) ونحوه مبنيٌ
 فمردود، ويلزمهم بناء (غلامك) و(غلامه)، ولا قائل بذلك.

الباب الثاني أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه (إذ)، نحو ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِيذٍ﴾^(٦)،
 و﴿مَنْ عَذَابِ يَوْمِيذٍ﴾^(٧)، يقرآن بجر (يوم) وفتح.

الثالث أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعلٌ مبنيٌ بناءً أصلياً، كان البناء كقوله [من الطويل]:
 ٦٧٩ - عَلَى حِينٍ عَاتَبْتَ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ؟!^(٨)
 أو بناءً عارضاً كقوله [من الطويل]:

٦٨٠ - لِأَجْتَدِبِنِ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا عَلَى حِينٍ يَسْتَصِينُ كُلَّ حَلِيمٍ^(٩)
 رويًا بالفتح، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك، ومرجوحٌ عند ابن عصفور.
 فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملةً اسميةً فقال البصريون: يجب الإعراب،
 والصحيح جواز البناء، ومنه قراءة نافع ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(١٠) بفتح (يوم)،
 وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾^(١١) بالفتح، وقال [من الطويل]:

- (١) تقدم برقم ١١٢ ص ٧١، ٢٩٥. (٢) الأنعام/٣٨. (٣) تقدم برقم ٧٦ ص ٤٩، وتكرر مراراً.
 (٤) هود/٨٨. (٥) تقدم برقم ٢٤٠ ص ١٣٥.
 (٦) هود/٦٦. (٧) المعارج/١١. (٨) للناطقة الذبياني [٨١٦/٢].
 (٩) التحلم: تكلف الحلم، وهو الأناة، ونصبه على الحال، أو المفعول له، واستصبيت فلانا: جعلته في عداد
 الصبيان، والبيت استشهد به على بناء (حين) لإضافته إلى المضارع المبني [٨٨٣/٢].
 (١٠) المائدة/١١٩. (١١) الإنفطار/١٩.

٦٨١- إذا قُلْتُ: "هَذَا حِينَ أَسْلُو" يَهَيِّجُنِي نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطَّلَعُ الْفَجْرُ^(١)

وقال آخر [من الطويل]:

٦٨٢- أَلَمْ تَعَلِّمِي يَا عَمْرُكَ اللهُ أَنِّي كَرِيمٌ عَلَيَّ حِينَ الْكِرَامِ قَلِيلٌ
وَأَنِّي لَا أَخْزَى إِذَا قِيلَ: مُمْلِقٌ سَخِيٌّ، وَأَخْزَى أَنْ يُقَالَ: بَخِيلٌ^(٢)

رُويَا بِالْفَتْحِ.

ويُحْكِي أَنَّ ابْنَ الْأَخْضَرِ سَأَلَ بِحُضْرَةِ ابْنِ الْأَبْرَشِ عَنْ وَجْهِ النَّصَبِ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ [من الطويل]:

٦٨٣- أَتَانِي - أَيْتَ اللَّعْنِ - أَتَّكَ لُمْتَنِي وَتِلْكَ الَّتِي تَسْتَكُّ مِنْهَا الْمَسَامِعُ
مَقَالَةٌ أَنْ قَدْ قُلْتُ: سَوْفَ أَنَالُهُ وَذَلِكَ مِنْ تَلْقَاءِ مِثْلِكَ رَائِعٌ^(٣)

فَقَالَ [من الطويل]:

٦٨٤- وَلَا تَصْحَبَ الْأَرْدَى فَرَدَى مَعَ الرَّدَى^(٤)

فقيل له: الجواب، فقال ابن الأبرش: قد أجاب، يريد أنه لما أضيف إلى المبتني اكتسب منه البناء، فهو مفتوح لا منصوب، ومحلُّه الرَّفْعُ بدلاً من (أنتك لمتني)، وقد رُوي بالرفْع، وهذا الجواب عندي غير جيّد؛ لعدم إبهام المضاف، ولو صحَّ لصحَّ البناء في نحو (غلامك) و(فرسه) ونحو هذا ممّا لا قائل به، وقد مضى أنّ ابن مالك منع البناء في (مثل) مع إبهامها لكونها تُتَنَّى وتُجمع، فما ظنُّك بهذا؟ وإنّما هو منصوبٌ على إسقاط الباء، أو بإضمار (أعني)، أو على المصدرية.

وفي البيت إشكالٌ لو سأل السائل عنه لكان أولى، وهو إضافة (مقالة) إلى (أن قد قلت)؛ فإنّه في التّقدير (مقالة قولك)، ولا يضاف الشّيء إلى نفسه، وجوابه أنّ الأصل (مقالة) فحذف التّنوين للضرورة لا للإضافة، و(أن) وصلتها بدلاً من (مقالة) أو من (أنتك لمتني) أو خبر محذوف، وقد يكون الشاعر إنّما قاله (مقالةً أن) بإثبات التّنوين ونقل حركة الهمزة، فأنشده النَّاسُ بتحقيقها فاضطّروا إلى حذف التّنوين، ويروى (ملازمة)، وهو مصدرٌ ل(لمتني) المذكورة أو لأخرى محذوفة.

(١) لأبي صخر الهذلي [١٦٩/١].

(٢) هما لموبال بن جهم المذحجي، وقيل: لميشّر بن الهذيل الفزاري، **عمرك الله**: من عمير الرجل يعمر عمراً: أي عاش زمناً طويلاً، استعمل في القسم بأنفسهم، **ويا** هنا للتّبيه وللنداء والمنادى محذوف، والبيت استشهد به على إعراب (حين) لإضافته إلى جملة صدرها معرب، وروي (حين) بالفتح على البناء، وهو قليل [٨٨٤/٢].

(٣) للنابغة الذبياني [٨١٦/٢].

(٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٨٨٥/٢]، وليس فيه شاهد نحوي، وصدرة: إذا كنت في قوم فصاحب خيارهم.

الأُمُور الَّتِي لَا يَكُونُ الْفِعْلُ مَعَهَا إِلَّا قَاصِرًا:

وهي عشرون:

أحدها كونه على (فَعَلَ) بِالضَّمِّ، كـ(ظرف) و(شرف)؛ لَأَنَّهُ وَقَفْتُ عَلَى أَفْعَالِ السَّجَايَا وما أشبهها مِمَّا يَقُومُ بِفَاعِلِهِ وَلَا يَتَجَاوِزُهُ، وَلِهَذَا يَتَحَوَّلُ الْمُتَعَدِّي قَاصِرًا إِذَا حُوِّلَ وَزَنَهُ إِلَى (فَعَلَ) لِغَرَضِ الْمِبَالِغَةِ وَالتَّعَجُّبِ، نَحْوُ (ضَرَبَ الرَّجُلَ وَفَهُم) بِمَعْنَى (مَا أَضْرِبُهُ وَأَفْهَمُهُ)، وَسُْمِعَ (رَحِبْتُمْ الطَّاعَةَ) وَإِنَّ بَشْرًا طَلَعَ الْيَمْنَ، وَلَا ثَالِثَ لَهْمَا، وَوَجْهَهُمَا أَنَّهُمَا ضُمْنَا مَعْنَى (وَسِعَ) وَ(بَلَغَ).

الثَّانِي وَالثَّلَاثُ كُونَهُ عَلَى (فَعَلَ) بِالْفَتْحِ أَوْ (فَعِلَ) بِالْكَسْرِ، وَوَصَفَهُمَا عَلَى فَعِيلٍ، نَحْوُ (دَلَّ) وَ(قَوِيَ).

الرَّابِعُ كُونَهُ عَلَى (أَفْعَلَ) بِمَعْنَى صَارَ ذَا كَذَا، نَحْوُ (أَغَدَّ الْبَعِيرَ) وَ(أَحْصَدَ الزَّرْعَ) إِذَا صَارَا ذَوِي غَدَّةٍ وَحِصَادٍ.

الخَامِسُ كُونَهُ عَلِ (أَفْعَلَّ)، كـ(اقشعرَّ) و(اشمأزَّ).

السَّادِسُ كُونَهُ عَلَى (أَفْوَعَلَ)، كـ(اكوهدَّ الفَرخَ) إِذَا ارْتَعَدَ.

السَّابِعُ كُونَهُ عَلَى (أَفْعَنَلَلِ) بِأَصَالَةِ اللَّامَيْنِ، كـ(أحرنجم) بِمَعْنَى اجْتَمَعَ.

الثَّامِنُ كُونَهُ عَلَى (أَفْعَنَلَلِ) بِزِيَادَةِ أَحَدِ اللَّامَيْنِ، كـ(أقعنسس الحمل) إِذَا أَبَى أَنْ يَنْقَادَ.

التَّاسِعُ كُونَهُ عَلَى (أَفْعَنَلِي)، كـ(أحرنبي الديك) إِذَا انْتَفَشَ، وَشَدَّ قَوْلَهُ [مَنْ الرِّجْزُ]:

٦٨٥ - قَدْ جَعَلَ الثُّعَاسُ يُغْرِنْدِينِي
أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرِنْدِينِي^(١)

وَلَا ثَالِثَ لَهْمَا، وَ(يغرنديني) بِالغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ: يعلوني ويغلبني، وبمعناه (يسرنديني).

العَاشِرُ كُونَهُ عَلَى (اسْتَفْعَلَ) وَهُوَ دَالٌّ عَلَى التَّحَوُّلِ، كـ(استحجر الطَّيْنَ) وَقَوْلُهُمْ: (إِنَّ الْبَغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنَسِرُ).

الحَادِي عَشْرُ كُونَهُ عَلَى وَزْنِ (انْفَعَلَ)، نَحْوُ (انطلق) وَ(انكسر).

الثَّانِي عَشْرُ كُونَهُ مَطَاوِعًا لِمُتَعَدِّ إِلَى وَاحِدٍ، نَحْوُ (كسرتَه فانكسر) وَ(أزعجته فانزعج).

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ مَضَى عَدَّ (انْفَعَلَ).

قُلْتَ: نَعَمْ، لَكِنَّ تِلْكَ عَلَامَةٌ لَفْظِيَّةٌ وَهَذِهِ مَعْنَوِيَّةٌ، وَأَيْضًا فَالْمَطَاوِعُ لَا يَلْزِمُ وَزْنَ (انْفَعَلَ)، تَقُولُ: (ضَاعَفْتَ الْحَسَنَاتَ فَتَضَاعَفَتْ)، وَ(عَلَّمْتَهُ فَتَعَلَّمَ)، وَ(ثَلَمْتَهُ فَتَثَلَّمَ)، وَأَصْلُهُ أَنَّ الْمَطَاوِعَ يَنْقُصُ عَنِ الْمَطَاوِعِ دَرَجَةً، كـ(ألبسته الثَّوبَ فلبسه) وَ(أقامته فقام)، وَزَعَمَ ابْنُ بَرِّي أَنَّ الْفِعْلَ

(١) أوردته السيوطي بلا تعليق [٢/٨٨٥].

ومطاوعه قد يتفقان في التَّعَدِّي لاثنين، نحو (استخبرته الخبر فأخبرني الخبر) و(استفهمته الحديث فأفهمني الحديث) و(استعطيته درهماً فأعطاني درهماً)، وفي التَّعَدِّي لواحدٍ نحو (استفتيته فأفتاني) و(استنصحتَه فنصحتني)، والصَّواب ما قدَّمته لك، وهو قول النَّحْوِيِّين، وما ذكره ليس من باب المطاوعة، بل من باب الطَّلَب والإجابة، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدلَّ أحد الفعلين على تأثير ويدلُّ الآخر على قبول فاعله لذلك التَّأثير.

الثالث عشر أن يَكُون رباعياً مزيداً فيه، نحو (تدحرج) و(احرنجم) و(اقشعر) و(اطمأن).
الرابع عشر أن يُضْمَنَ معنى فعلٍ قاصر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾^(١)، ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾^(٢)، ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾^(٣)، ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾^(٤)، ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾^(٥)، وقولهم: (سمع الله لمن حمده)، وقوله [من الطويل]:
..... يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي^(٦)

فإنها ضُمَّتْ معنى (ولا تنب) و(يخرجون) و(تحدثوا) و(بارك) و(لا يصغون) و(استجاب) و(يعث أو يفسد).

والسُّتَةُ الباقية أن يدلَّ على سَجِيَّة، ك(لُؤْم) و(جِبْن) و(شَجْع).

أو على عرض، ك(فرح) و(بطر) و(أشر) و(حزن) و(كسل).

أو على نظافة، ك(طهر) و(وضؤ).

أو دنس، ك(نجس) و(رجس) و(أجنب).

أو على لون، ك(احمر) و(اخضر) و(أدم) و(احمار) و(اسواد).

أو حلية، ك(دعج) و(كحل) و(شَب) و(سمن) و(هزل).

تنبيه:

في فصيح ثعلب في باب المشدَّد (فلانٌ يتعهَّد ضيعته)، قال ابن درستويه: ولا يجوز عنده (يتعاهد)؛ لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين، ولا يكون متعدِّياً، ويردُّه قوله [من الطويل]:

تَجَاوَزَتْ أَحْرَاسًا إِلَيْهَا وَمَعَشْرًا^(٧)

وأجاز الخليل (يتعاهد)، وهو قليل، وسأل الحكم بن قنبر أبا زيدٍ عنها فمنعها، وسأل يونس فأجازها، فجمع بينهما وكان عنده سُنَّة من فصحاء العرب، فسُئِلوا عنها فامتنعوا من (يتعاهد)، فقال يونس: يا أبا زيد، كم من علمٍ استفدناه كنت أنت سببه، ونقل ابن عصفور عن ابن السيد أنه قال في قول أبي ذؤيب [من الكامل]:

(١) الكهف/٢٨. (٢) النور/٦٣. (٣) النساء/٨٣. (٤) الأحقاف/١٥. (٥) الصفات/٨.
(٦) أهمله السيوطي، وصدرة: وإن تعتذر بالمثل عن ذي ضروعها: إلى الضيف. (٧) تقدم برقم ٣٨٩ ص ٢١٩.

بَيْنَا تَعَانِقِهِ الْكُفَمَاةَ وَرَوَّغِهِ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ^(١)
 إِنَّ مِنْ رَوَاهِ بَجْرِ التَّعَانِقِ مَخْطِيءٌ؛ لِأَنَّ تَفَاعَلَ لَا يَتَعَدَّى، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ بَأَنَّهُ إِنْ كَانَ قَبْلَ دُخُولِ التَّاءِ
 مُتَعَدِّيًا إِلَى اثْنَيْنِ فَإِنَّهُ يَبْقَى بَعْدَ دُخُولِهَا مُتَعَدِّيًا إِلَى وَاحِدٍ، نَحْوِ (عَاطِيَتِهِ الدَّرَاهِمَ) وَ(تَعَاطَيْنَا
 الدَّرَاهِمَ)، وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا إِلَى وَاحِدٍ فَإِنَّهُ يَصِيرُ قَاصِرًا، نَحْوِ (تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو)، إِلَّا قَلِيلًا
 نَحْوِ (جَاوَزَتْ زَيْدًا وَتَجَاوَزَتْهُ) وَ(عَانَقَتْهُ وَتَعَانَقَتْهُ). اهـ
 وَإِنَّمَا ذَكَرَ ابْنَ السَّيِّدِ أَنَّ (تَعَانَقَ) لَا يَتَعَدَّى وَلَمْ يَذْكَرْ أَنَّ (تَفَاعَلَ) لَا يَكُونُ مُتَعَدِّيًا، وَأَيْضًا
 فَلَمْ يَخْصِ الرَّدَّ بِرَوَايَةِ الْجُرِّ، وَلَا مَعْنَى لِذَلِكَ.

الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر:

وهي سبعة:

أحدها همزة (أفعل)، نحو ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾^(٢)، ﴿رَبَّنَا أَمَتْنَا آثَنَيْنَ وَأَحْيَيْتَنَا آثَنَيْنَ﴾^(٣)،
 ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا . ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾^(٤)، وقد ينقل المتعدى
 إلى واحدٍ بالهمزة إلى التعدى إلى اثنين، نحو (ألبست زيدًا ثوبًا وأعطيته دينارًا)، ولم ينقل متعد
 إلى اثنين بالهمزة إلى التعدى إلى ثلاثة إلا في (رأى) و(علم)، وقاسه الأخفش في أخواتهما
 الثلاثة القلبية نحو (ظن) و(حسب) و(زعم)، وقيل: النقل بالهمزة كله سماعي، وقيل: قياسي
 في القاصر والمتعدى إلى واحد، والحق أنه قياسي في القاصر سماعي في غيره، وهو ظاهر
 مذهب سيويه.

الثاني ألف المفاعلة، تقول في (جلس زيدٌ مشى وسار): (جالستُ زيدًا وماشيته
 وسأيرته).

الثالث صوغه على (فعلت - بالفتح - أفعل بالضم) لإفادة الغلبة، تقول: (كرمت زيدًا)
 بالفتح، أي غلبته في الكرم.

الرابع صوغه على (استفعل) للطلب أو النسبة إلى الشيء كـ(استخرجت المال)
 و(استحسنت زيدا) و(استقبحت الظلم)، وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين نحو
 (استكتبته الكتاب) و(استغفرت الله الذنب)، وإنما جاز (استغفرت الله من الذنب) لتضمه
 معنى (استتبت)، ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك، وهذا قول ابن الطراوة وابن
 عصفور، وأما قول أكثرهم إن (استغفر) من باب (اختار) فمردود.

والخامس تضعيف العين، تقول في (فرح زيد): (فرحته)، ومنه ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّهَا﴾^(٥)

(١) تقدم برقم ٥٤٨ ص ٣٠١.

(٢) الأحقاف/ ٢٠. (٣) غافر/ ١١. (٤) نوح/ ١٧-١٨. (٥) الشمس/ ٩.

﴿ هُوَ الَّذِي يُسِيرُكُمْ ﴾^(١)، وزعم أبو علي أن التضعيف في هذا للمبالغة لا للتعدية؛ لقولهم (سرت زيداً) وقوله [من الطويل]:

فَأَوَّلُ رَاضٍ سِنَّةً مَن يَسِيرُهَا^(٢)

وفيه نظر؛ لأن سرته قليل وسيرته كثير، بل قيل إنه لا يجوز (سرته) وإنه في البيت على إسقاط الباء توسعاً، وقد اجتمعت التعدية بالهمزة والتضعيف في قوله تعالى: ﴿ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ . مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ ﴾^(٣)، وزعم الزمخشري أن بين التعديتين فرقاً فقال: لما نزل القرآن منجماً والكتابان جملة واحدة جيء بـ(نزل) في الأول و(أنزل) في الثاني، وإنما قال هو في خطبة الكشاف: (الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً، ونزله بحسب المصالح منجماً) لأنه أراد بالأول (أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا)، وهو الإنزال المذكور في ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾^(٤)، وفي قوله تعالى: ﴿ سَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾^(٥).

وأما قول القفال إن المعنى (الذي أنزل في وجوب صومه) أو (الذي أنزل في شأنه) فتكلف لا داعي إليه، وبالثاني تنزيه من السماء الدنيا إلى رسول الله ﷺ نجوماً في ثلاث وعشرين سنة. ويشكل على الزمخشري قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾^(٦) فقرن (نزل) بـ(جملة واحدة)، وقوله تعالى: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا ﴾^(٧)، وذلك إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ تَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا ﴾^(٨) الآية، وهي آية واحدة.

والثقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا، وفي المتعدّي لواحد نحو (علمته الحساب وفهمته المسألة)، ولم يُسمع في المتعدّي لاثنين، وزعم الحريري أنه يجوز في (علم) المتعدّي لاثنين أن يُنقل بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا يشهد له سماع ولا قياس، وظاهر قول سيبويه أنه سماعي مطلقاً، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدّي إلى واحد.

السادس التضمين، فلذلك عُدِّي (رحب) و(طلع) إلى مفعول كما تضمنا معنى (وسع) و(بلغ)، وقالوا: (فرقت زيداً) و﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾^(٩) لتضمينهما معنى (خاف) و(امتنه أو أهلك). ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عُدِّي (ألوت) بقصر الهمزة بمعنى (قصرت) إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم:

(١) يونس/٢٢. (٢) أهمله السيوطي، وصدده: فلا تجز عن من سيرة أنت سرتها، وهو لخالد بن زهير.

(٣) آل عمران/٣، ٤. (٤) القدر/١. (٥) البقرة/١٨٥. (٦) الفرقان/٣٢.

(٧) النساء/١٤٠. (٨) الأنعام/٦٨. (٩) البقرة/١٣٠.

(لا ألوك نصحاً) و(لا ألوك جهداً) لما ضمّن معنى (لا أمنعك)، ومنه قوله تعالى: ﴿ لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾^(١)، وعُدِّي (أخبر) و(خبر) و(حدث) و(أنبأ) و(نبأ) إلى ثلاثة لما ضمّت معنى (أعلم) و(أرى) بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار نحو ﴿ أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ﴾^(٢)، ﴿ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ ﴾^(٣).

السابع إسقاط الجار توسعاً، نحو ﴿ وَلَكِنْ لَا تُوعِدُوهُمْ سِيراً ﴾^(٤)، أي على سر أي نكاح، ﴿ أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾^(٥)، أي عن أمره، ﴿ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ﴾^(٦)، أي عليه، وقول الزجاج إنه ظرف رده الفارسي بأنه مختص بالمكان الذي يرصد فيه، فليس مبهماً، وقوله [من الكامل]:

..... كما عسل الطريق الثعلب^(٧)

أي (في الطريق)، وقول ابن الطراوة إنه ظرف مردود أيضاً بأنه غير مبهم، وقوله "إنه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحية لكل موضع" منازع فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق.

ولا يحذف الجار قياساً إلا مع (أن) و(أن)، وأهمل التحويون هنا ذكر (كي) مع تجويزهم في نحو (جئت كي تكرمني) أن تكون (كي) مصدرية واللام مقدرة والمعنى (لكي تكرمني)، وأجازوا أيضاً كونها تعليلية و(أن) مضمرة بعدها، ولا يحذف مع (كي) إلا لام العلة؛ لأنها لا يدخل عليها جارٌ غيرها، بخلاف اختبها، قال الله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ هُمْ فِي جَنَّاتٍ ﴾^(٨)، ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾^(٩)، أي (بأن لهم) و(بأنه)، ﴿ وَتَرْتَعِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُمْ ﴾^(١٠)، أي (في أن) أو (عن) على خلاف في ذلك بين المفسرين، ومما يمتلهما قوله [من الطويل]:

وَيَرْتَعِبُ أَنْ يَبْنِي الْمَعَالِي خَالِدٌ وَيَرْتَعِبُ أَنْ يَرْضَى صَنِيعَ الْأَلَانِمِ^(١١)

أنشده ابن السيد، فإن قدر (في) أولاً و(عن) ثانياً فمدح، وإن عكس فذم، ولا يجوز أن يقدر فيهما معاً (في) أو (عن)؛ للتناقض.

ومحل (أن) و(أن) وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل وأكثر التحويين حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه، وجوز سيبويه أن يكون المحل جرّاً فقال بعدما حكى قول الخليل: ولو قال إنساناً إنه جرٌّ لكان قولاً قوياً وله نظائر، نحو قولهم: (لاه أبوك)، وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جرٌّ وأن سيبويه يرى أنه نصب فسهو.

(١) آل عمران/ ١١٨. (٢) البقرة/ ٣٣. (٣) الأنعام/ ١٤٣. (٤) البقرة/ ٢٣٥.

(٥) الأعراف/ ١٥٠. (٦) التوبة/ ٥. (٧) تقدم برقم ٢ ص ٦.

(٨) البقرة/ ٢٥. (٩) آل عمران/ ١٨. (١٠) النساء/ ١٢٧.

(١١) أهمله السيوطي.

وَمِمَّا يَشْهَدُ لِمَدْعِي الْجُرِّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾^(١)،
و﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾^(٢)، أصلهما (لا تدعوا مع الله
أحدًا لأنَّ المساجد لله)، و(فاعبدون لأنَّ هذه).

ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان (أن) وصلتها، لا تقول: (أنتك فاضلٌ
عرفت)، وقوله [من الطويل]:

٦٨٦- وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ^(٣)

رووه بجنف (دين) عطفًا على محل (أن تكون)؛ إذ أصله (لأن تكون)، وقد يُجاب بأنَّه
عطفٌ على توهُم دخول اللام، وقد يُعترض بأنَّ الحمل على العطف على المحلِّ أظهر من
الحمل على العطف على التوهُم، ويُجاب بأنَّ القواعد لا تثبت بالاحتمالات.

وهنا مُعدُّ ثامن ذكره الكوفيون، وهو تحويل حركة العين، يقال: (كسبي زيدٌ) بوزن (فرح)

فيكون قاصرًا، قال [من الوافر]:

٦٨٧- وَأَنْ يَعْرِينَ إِنْ كَسِيَ الْجَوَارِي فَتَنْبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجَافٍ^(٤)

فإذا فتحت السَّيْنُ صار بمعنى (ستر وغطى) وتعدَّى إلى واحد، كقوله [من المتقارب]:

٦٨٨- وَأَرْكَبُ فِي الرَّوْعِ خَيْفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَعْفٌ مُتَشَرُّ^(٥)

أو بمعنى (أعطى كسوة) وهو الغالب، فيتعدَّى إلى اثنين نحو (كسوت زيدًا جبَّةً)، قالوا:
وكذلك (شترت عينه) بكسر التاء قاصر بمعنى (انقلب جفنها)، و(شتر الله عينه) بفتحها
متعدِّ بمعنى قلبها، وهذا عندنا من باب المطاوعة، يقال: (شتره فشتر) كما يقال: (كُرمه فكُرم)
و(تلمه فتلّم)، ومنه (كسوته الثوب فكسيه)، ومنه البيت، ولكن حُذف فيه المفعول.

(١) الجن/١٨. (٢) الأنبياء/٩٢.

(٣) هو للفرزدق، قوله: (ولا دين) بالجر عطفًا على (أن)، لأنه في تقدير (لأن)، وقوله: (بها) متعلق
ب(طالبه)، والباء بمعنى (من)، وجملة (أنا طالبه) صفة ل(دين) [٢/٨٨٥].

(٤) لأبي خالد القناني [٢/٨٨٦].

(٥) لامرئ القيس بن حجر، خيفانة: أي فرس خفيفة، شبهها بالجرادة، وسَعْفٌ: شعر الناصية، شبهه بسعف
النخلة، ومتشَرُّ: متفرَّق [٢/٦٣٨].

الباب الخامس في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

وهي عشرة:

الجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصنّاعة ولا يراعي المعنى، وكثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك.

وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه.

ولقد حكي لي أنّ بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيت المفصل [من السريع]:

٦٨٩- لا يُبْعِدُ اللهُ التُّبُّبَ وَالْغَارَاتِ إِذْ قَالَ الخَمِيسُ: نَعَمْ^(١)

فقال: (نعم) حرف جواب، ثم طلبا محلّ الشاهد في البيت فلم يجدها، فظهر لي حينئذ حسن لغة كنانة في (نعم) الجوابية، وهي (نعم) بكسر العين، وإنما (نعم) هنا واحد الأنعام، وهو خبرٌ محذوف، أي (هذه نعم)، وهو محلّ الشاهد.

وسألني أبو حيان وقد عرض اجتماعنا: علام عطف (بحقلد) من قول زهير [من الطويل]:

٦٩٠- تَقِي نَقِيٍّ لَمْ يُكْثِرْ غَنِيمَةً بِنَهْكَ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلِدِ^(٢)

فقلت: حتّى أعرف ما (الحقلد)، فنظرناه فإذا هو سيء الخلق، فقلت: هو معطوف على شيء متوهم؛ إذ المعنى (ليس بمكثر غنيمة)، فاستعظم ذلك.

وقال الشلّوبين: حكي لي أنّ نحوياً من كبار طلبة الجزولي سئل عن إعراب (كلالة) من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً﴾^(٣)، فقال: أخبروني ما الكلاله؟ فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما علا ولا ابنٌ فما سفلى، فقال: فهي إذن تمييز، وتوجيه قوله أن يكون الأصل (وإن كان رجلٌ يرثه كلالة) ثم حذف الفاعل وبني الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر، ثم جيء بـ(كلالة) تمييزاً، وقد أصاب هذا التحوي في سؤاله وأخطأ في جوابه؛ فإنّ التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لأجله وتراجع عمّا بنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها، ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل (ضرب أخوك رجلاً)، وأمّا قراءة من قرأ ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رَجَالٌ﴾^(٤) بفتح الباء فالذي سوغ فيها أن يذكر الفاعل بعدما حذف أنه إنما ذكر في جملة أخرى غير التي حذف فيها.

(١) هو من قصيدة للمرقش الأكبر، واسمه عمرو، وقيل: عوف بن سعد بن مالك [١٨٨٩/٢].

(٢) لزهير بن أبي سلمى، والنهكة: الظلم [٦٤٢/٢]. (٣) النساء/١٢. (٤) النور/٣٦، ٣٧.

وكإعراب هذا المعرب (كلالة) تمييزاً قول بعضهم في هذا البيت [من الرجز]:

٦٩١ - يَسْطُ لِلأَضْيَافِ وَجَهَا رَحْبَا

بَسَطَ ذِرَاعِيهِ لِعَظْمِ كَلْبَا^(١)

إنَّ الأصل (كما بسط كلب ذراعيه)، ثمَّ جيء بالمصدر وأُسند للمفعول فُرُوع، ثمَّ أُضيف إليه، ثمَّ جيء بالفاعل تمييزاً.

والصَّواب في الآية أنَّ (كلالة) بتقدير مضاف، أي (ذا كلالة)، وهو إمَّا حالٌّ من ضمير (بورث) فـ(كان) ناقصة و(بورث) خبر، أو تامَّة فـ(بورث) صفة، وإمَّا (خبر) فـ(بورث) صفة، ومن فسَّر الكلالة بالميت الذي لم يترك ولدًا ولا والدًا فهي أيضًا حالٌّ أو خبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف، ومن فسَّرها بالقرابة فهي مفعولٌ لأجله.

وأمَّا البيت فتخرجه على القلب، وأصله (كما بسط ذراعه كلبًا) ثمَّ جيء بالمصدر للفاعل المقلوب عن المفعول وانتصب (كلبًا) على المفعول المقلوب عن الفاعل.

وها أنا مُوردٌ بعون الله أمثلةً متى بُني فيها على ظاهر اللفظ ولم يُنظر في موجب المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهمُّ بهذا السَّبب، وسترى ذلك معيَّنًا، فأحدها قوله تعالى: ﴿ أَصَلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشْتَوُا ﴾^(٢) فَإِنَّهُ يَتْبَادِرُ إِلَى الدَّهْنِ عَطْفُ (أَنْ نَفْعَلَ) عَلَى (أَنْ نَتْرَكَ)، وذلك باطل؛ لأنَّه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنَّما هو عطفٌ على (ما)، فهو معمولٌ للترك، والمعنى (أَنْ نَتْرَكَ أَنْ نَفْعَلَ)، نعم من قرأ (تفعل) و(تشاء) بالتاء لا بالتون فالعطف على (أَنْ نَتْرَكَ)، وموجب الوهم المذكور أنَّ المعرب يرى (أَنْ) والفعل مرتين وبينهما حرف العطف.

ونظير هذا سواء أن يُتوهم في قوله [من الكامل]:

لَنْ - مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا - أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ^(٣)

أنَّ الفعلين متعاطفان حين يرى فعلين مضارعين منصوبين، وقد بيَّنت في فصل (لَمَّا) أنَّ ذلك خطأ، وأنَّ (أدع) منصوب بـ(لن) و(أشهد) معطوفٌ على (القتال).

الثَّاني قوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَأْيِ ﴾^(٤)؛ فَإِنَّ التَّبَادُرَ تَعَلَّقَ (مِنْ) بـ(خفت)، وهو فاسدٌ في المعنى، والصَّواب تعلقه بـ(الموالي)؛ لما فيه من معنى الولاية، أي (خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم)، أو بمحذوفٍ هو حالٌّ من الموالي أو مضاف إليهم، أي (كائنين من ورائي) أو (فعل الموالي من ورائي)، وأمَّا مَنْ قرأ (خَفْتُ) بفتح الخاء

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٩٠]. (٢) هود/ ٨٧.

(٣) تقدم برقم ٤٢٣ ص ٢٣٣. (٤) مريم/ ٩.

وتشديد الفاء وكسر التاء فـ(من) متعلقة بالفعل المذكور.

الثالث قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْعَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾^(١) فَإِنَّ المتبادر تعلق (إلى) بـ(تكتبوه)، وهو فاسد؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين، وإنما هو حال، أي (مستقرًا في الذمة إلى أجله).

ونظيره قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾^(٢)؛ فَإِنَّ المتبادر انتصاب (مئة) بـ(أماته)، وذلك ممتنع مع بقاءه على معناه الوضعي؛ لأنَّ الإمامة سلب الحياة، وهي لا تمتدُّ، والصَّواب أَنَّ يَضْمَنَ (أماته) معنى (ألبته)، فكأنه قيل: (فألَبَّته الله بالموت مئة عام)، وحيثنَّ يتعلَّق به الظَّرْفُ بما فيه من المعنى العارض له بالتَّضمين، أي معنى اللَّبث لا معنى الإلباث؛ لأنَّه كالإمامة في عدم الامتداد، فلو صحَّ ذلك لعلَّقناه بما فيه من معناه الوضعي، وبصير هذا التَّعلُّق بمنزلة في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾^(٣)، وفائدة التَّضمين أن يدلَّ بكلمة واحدة على معنى كلمتين، يدلُّك على ذلك أسماء الشَّرط والاستفهام.

ونظيره أيضًا قوله عليه الصَّلَاة والسَّلَام: "كلُّ مولودٍ يُولد على الفطرة، حتَّى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه"؛ لا يجوز أن يعلَّق (حتي) بـ(يولد)؛ لأنَّ الولادة لا تستمرُّ إلى هذه الغاية، بل الذي يستمرُّ إليها كونه على الفطرة، فالصَّواب تعليقها بما تعلَّقت به (على)، وأنَّ (على) متعلِّقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضَّمير في (يولد) و(يولد) خبر (كل).

الرَّابِع قول الشَّاعر [من الطويل]:

٦٩٢- تَرَكْتُ بِنَا لَوْحًا وَلَوْ شِئْتُ جَادًا بُعِيدَ الْكِرَىٰ تُلُجُّ بِكَرْمَانَ نَاصِحٌ^(٤)

فإنَّ المتبادر تعليق (بعيد الكرى) بـ(جاد)، والصَّواب تعليقه بما في (تلج) من معنى (بارد)؛ إذ المراد وصفها بأنَّ ريقها يوجد عقب الكرى باردًا، فما الظَّنُّ به في غير ذلك الوقت، لا أنَّه يتمنَّى أن تجود له به بعيد الكرى دون ما عدها من الأوقات، واللَّوح بفتح اللام: العطش.

الخامس قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعَىٰ﴾^(٥) فَإِنَّ المتبادر تعلق (مع) بـ(بلغ)، قال الزَّمخشرى: أي (فلما بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوادثه)، قال: ولا يتعلَّق (مع) بـ(بلغ)؛ لاقتضائه أنَّهما بلغا معًا حدَّ السَّعي، ولا بـ(السَّعي)؛ لأنَّ صلة المصدر لا تتقدَّم عليه، وإنما هي متعلِّقة بمحذوف على أن يكون بيانًا، كأنه قيل: (فلما بلغ الحدَّ الذي يقدر فيه

(١) البقرة/٢٨٢. (٢) البقرة/٢٥٩.

(٣) هذا من قصيدة لجرير يمدح بها عبد العزيز بن مروان، واللَّوح: العطش، يقال: لاح يلوح لَوْحًا إذا عطش، وناصح: خالص البياض ناصع، وأضافه إلى كرمَانَ لأنها بلاد تلج [٢/١٨٩٠].

(٤) الصافات/١٠٢.

على السَّعي) فقيل: (مع من؟) فقيل: (مع أعطف النَّاس عليه، وهو أبوه)، أي إنَّه لم يستحکم قوَّته بحيث يسعی مع غیر مشفق.

السَّادس قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾^(١)، فإنَّ المتبادر أنَّ (حيث) ظرف مكان؛ لأنَّه المعروف في استعمالها، ويردُّه أنَّ المراد أنَّه تعالى يعلم المكان المستحقَّ للرَّسالة، لا أنَّ علمه في المكان، فهو مفعولٌ به لا مفعولٌ فيه، وحيثنَّ لا يتصبَّب (أعلم) إلاَّ على قول بعضهم بشرط تأويله بـ(عالم)، والصَّواب انتصابه بـ(يعلم) محذوفًا دلَّ عليه (أعلم).

السَّابع قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾^(٢) فإنَّ المتبادر تعلق (إلى) بـ(صرهنَّ)، وهذا لا يصحُّ إذا فسَّر (صرهنَّ) بـ(قطعهنَّ)، وإنَّما تعلقه بـ(خذ)، وأمَّا إن فسَّر بـ(أملهنَّ) فالتعلق به، وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف، أي (إلى نفسك)؛ لأنَّه لا يتعدَّى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلاَّ في باب (ظنَّ)، نحو ﴿أَنْ رَّأَهُ اسْتَعْفَى﴾^(٣)، ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ بِمَفَازَةٍ﴾^(٤) فيمنَّ ضمَّ الباء، ويجب تقدير هذا المضاف في نحو ﴿وَهَزَىٰ إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ﴾^(٥)، ﴿وَأَضْمَمَ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾^(٦)، ﴿أَمْسِكَ عَلَيْكَ رَوْحَكَ﴾^(٧)، وقوله [من المقارب]:

هُوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا^(٨)

وقوله [من الطويل]:

وَدَعَّ عَنْكَ نَهْبًا صَبِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ

قوله: (حجراته) بفتحيتين أي (نواحيه)، وقول ابن عصفور إنَّ (عن) و(على) في ذلك اسمان، كما في قوله [من الطويل]:

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا

وقوله [من الكامل]:

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِيْتَهُ مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي^(١١)

دفعًا للمحذور المذكور وهم؛ لأنَّ معنى (على) الاسمِيَّة (فوق)، ومعنى (عن) الاسمِيَّة (جانب)، ولا يتأتَّى هنا، ولأنَّ ذلك لا يتأتَّى مع (إلى)؛ لأنَّها لا تكون اسمًا.

-
- (١) الأنعام/١٢٤. (٢) البقرة/٢٦٠. (٣) العلق/٧. (٤) آل عمران/١٨٨.
(٥) مريم/٢٥. (٦) القصص/٣٢. (٧) الأحزاب/٣٧.
(٨) تقدم برقم ٢١٤ ص ١٢٤، وتكرر ص ٣٩٤. (٩) تقدم برقم ٢٢٤ ص ١٢٧.
(١٠) تقدم برقم ٢١٣ ص ١٢٤. (١١) تقدم برقم ٢٢٢ ص ١٢٧.

الثامن قوله تعالى: ﴿ تَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾^(١)؛ فإنَّ المتبادر تعلُّق (من) بـ(أغنياء) لمجاورته له، ويفسده أنَّهم متى ظنَّهم ظانُّ قد استغنوا من تعفُّفهم علم أنَّهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلاً مجاهلاً، وإنَّما هي متعلِّقة بـ(يحسب) وهي للتعليل.

التاسع قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا ﴾^(٢)؛ فإنَّ المتبادر تعلُّق (إذ) بفعل الرؤيَّة، ويفسده أنَّه لم يبتته علمه أو نظره إليهم في ذلك الوقت، وإنَّما العامل مضافٌ محذوف، أي (ألم تر إلى قصَّتْهم أو خبرهم)؛ إذ التَّعَجُّب إنَّما هو من ذلك، لا من ذواتهم.

العاشر قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اعْتَرَفَ غُرْفَةً ﴾^(٣)؛ فإنَّ المتبادر تعلُّق الاستثناء بالجملة الثَّانية، وذلك فاسد؛ لاقتضائه أنَّ من اغترف غرفةً بيده ليس منه، وليس كذلك، بل ذلك مباحٌ لهم، وإنَّما هو مستثنى من الأولى، ووهم أبو البقاء في تجويزه كونه مستثنى من الثَّانية، وإنَّما سهل الفصل بالجملة الثَّانية لأنَّها مفهومة من الأولى المفصولة؛ لأنَّه إذا ذكر أنَّ الشَّارب ليس منه اقتضى مفهومه أنَّ من لم يطعمه منه، فكان الفصل به كلا فصل.

الحادي عشر قوله تعالى: ﴿ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾^(٤)؛ فإنَّ المتبادر تعلُّق (إلى) بـ(اغسلوا)، وقد ردَّه بعضهم بأنَّ ما قبل الغاية لا بدَّ أن يتكرَّر قبل الوصول إليها، تقول: (ضربتَه إلى أن مات)، ويمتنع (قتلته إلى أن مات)، وغسل اليد لا يتكرَّر قبل الوصول إلى المرفق؛ لأنَّ اليد شاملة لرؤوس الأنامل والمناكب وما بينهما، قال: فالصَّواب تعلُّق (إلى) بـ(أسقطوا) محذوفاً، ويُستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل؛ لأنَّ الإسقاط قام الإجماع على أنَّه ليس من الأنامل، بل من المناكب وقد انتهى إلى المرافق، والغالب أنَّ ما بعد (إلى) يكون غير داخل، بخلاف (حتَّى)، وإذا لم يدخل في الإسقاط بقي داخلًا في المأمور بغسله، وقال بعضهم: الأيدي في عرف الشَّرع اسمٌ للأكف فقط، بدليل آية السَّرْفَةِ، وقد صحَّ الخبر باقتصاره ﷺ في التَّيْمُمِ على مسح الكفَّين، فكان ذلك تفسيراً للمراد بالأيدي في آية التَّيْمُمِ، قال: وعلى هذا (إلى) غايةٌ للغسل لا للإسقاط، قلت: وهذا وإن سلِّم فلا بدَّ من تقدير محذوفٍ أيضاً، أي (ومدُّوا الغسل إلى المرافق)؛ إذ لا يكون غسل ما وراء الكفَّ غايةً لغسل الكفَّ.

الثَّاني عشر قول ابن دريد [من الرجز]:

(٢) البقرة/٢٤٦.

(١) البقرة/٢٧٣.

(٤) المائدة/٦.

(٣) البقرة/٢٤٩.

إِنَّ أَمْرًا الْقَيْسِ جَرَى إِلَى مَدَى فَاعْتَاقَهُ حِمَامُهُ دُونَ الْمَدَى ^(١)

فإنَّ المتبادر تعلق (إلى) بـ(جرى)، ولو كان كذلك لكان الجري قد انتهى إلى ذلك المدى، وذلك مناقضٌ لقوله: (فاعتاقه حمامه دون المدى)، وإنَّما (إلى مدى) متعلقٌ بكونٍ خاصٍ منصوبٍ على الحال، أي (طالبًا إلى مدى)، ونظيره قوله أيضًا يصف الحجاج [من الرجز]:
يَنْوِي النَّبِيَّ فَضَّلَهَا رَبُّ الْعُلَا لَمَّا دَحَا تُرْبَتَهَا عَلَى النَّبِيِّ ^(٢)
فإنَّ قوله: (على النبي) متعلقٌ بأبعد الفعلين وهو (فضَّل)، لا بأقربهما وهو (دحا) بمعنى بسط؛ لفساد المعنى.

الثالث عشر ما حكاه بعضهم مع أنه سمع شيخًا يعرب لتلميذه (قيماً) من قوله تعالى:
﴿ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا . قِيَمًا ﴾ ^(٣) صفةً لـ(عوجاً)، قال: فقلت له: يا هذا، كيف يكون العوج قيماً؟ وترحمت على من وقف من القراء على ألف التَّوْنين في (عوجاً) وقفاً لطيفةً دفعاً لهذا التَّوْهُم، وإنَّما (قيماً) حال، إمَّا من اسمٍ محذوفٍ هو وعامله، أي (أنزله قيماً)، وإمَّا من (الكتاب)، وجملة النَّفْيِ معطوفةٌ على الأوَّل ومعتزضة على الثاني، قالوا: ولا تكون معطوفة؛ لئلا يلزم العطف على الصلَّة قبل كمالها، وإمَّا من الضَّمير المجرور باللام إذا أُعيد إلى الكتاب، لا إلى مجرور (على)، أو جملة النَّفْيِ و(قيماً) حالان من (الكتاب) على أنَّ الحال يتعدَّد، وقياس قول الفارسي في الخبر إنَّه لا يتعدَّد مختلفاً بالإفراد والجملة أن يكون الحال كذلك، لا يُقال: قد صحَّ ذلك في النعت نحو ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ ^(٤)، بل قد ثبت في الحال في نحو ﴿ لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى ﴾ ^(٥) ثمَّ قال سبحانه: ﴿ وَلَا جُنُبًا ﴾؛ لأنَّ الحال بالخبر أشبه، ومن ثمَّ اختلف في تعدُّدهما وأثقف على تعدُّد النعت، وأمَّا (جنباً) فعطفٌ على الحال لا حال، وقيل: المنفية حال، و(قيماً) بدلٌ منها، عكس (عرفت زيداً أبو من هو؟).

الرَّابِع عشر قول بعضهم في ﴿ أَحْوَى ﴾ ^(٦) إنَّه صفةٌ لـ(غثاء)، وهذا ليس بصحيحٍ على الإطلاق، بل إذا فسِّر الأحوى بالأسود من الجفاف والبيس، وأمَّا إذا فسِّر بالأسود من شدَّة الخضرة لكثرة الرِّيِّ كما فسِّر ﴿ مُدْهَامَتَانِ ﴾ ^(٧) فجعله صفةً لـ(غثاء) كجعل (قيماً) صفةً لـ(عوجاً)، وإنَّما الواجب أن تكون حالاً من (المرعى) وأخرٌ لتناسب الفواصل.
الخامس عشر قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ

(١) أهمله السيوطي لتأخر ابن دريد.

(٢) وهذا البيت كسابقه.

(٣) الكهف/١، ٢. (٤) الأنبياء/٥٠. (٥) النساء/٤٣. (٦) الأعلى/٥. (٧) الرحمن/٦٤.

حَصْرًا خُرْجٌ مِنْهُ حَبًّا مُتْرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنَ طَلْعِهَا فِتْنَوَانٌ دَائِبَةٌ وَجَنَّتِ مِّنْ أَعْنَابٍ ﴿١﴾ فيمن رفع (جَنَّت) إنه عطفٌ على (فتنوان)، وهذا يقتضي أن جَنَّت الأعناب تخرج من طلع النخل، وإنما هو مبتدأٌ بتقدير (وهناك جَنَّت) أو (ولهم جَنَّت)، ونظيره قراءة مَنْ قَرَأ ﴿٢﴾ وَحُورٌ عَيْنٌ ﴿٣﴾ بالرفع بعد قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكُأْسٍ مِّنْ مَّعِينٍ﴾ ﴿٣﴾ أي (ولهم حور)، وأما قراءة السبعة ﴿٤﴾ وَجَنَّتِ ﴿٥﴾ بالنصب فبالعطف على ﴿نَبَاتٌ كُلٌّ شَيْءٌ﴾، وهو من باب ﴿وَمَلَأْتِكُمْ بِهِ وَرُسُلَهُ وَجَبْرِيْلَ وَمِيكَئِلَ﴾ ﴿٤﴾.

السَّادِسُ عَشْرُ قَوْلِ ابْنِ السَّيِّدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ﴿٥﴾ إِنَّ (مَنْ) فاعل بالمصدر، ويردُّه أنَّ المعنى حينئذٍ (ولله على النَّاسِ أَنْ يَحْجَّ الْمَسْتَطِيعِ) فيلزم تأنيب جميع النَّاسِ إِذَا تَخَلَّفَ مَسْتَطِيعٌ عَنِ الْحَجِّ، وفيه مع فساد المعنى ضعفٌ من جهة الصَّنَاعَةِ؛ لِأَنَّ الْإِتْيَانَ بِالْفَاعِلِ بَعْدَ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ شَادٌّ، حَتَّى قِيلَ إِنَّهُ ضَرْوَةٌ، كَقَوْلِهِ [مَنِ الْبَسِيطِ]:

٦٩٣ - أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ ﴿٦﴾

فيمن رواه برفع (أفواه)، والحقُّ جواز ذلك في النَّسَبِ، لِأَنَّ أَفْوَاهُ الْقَوَاقِيزِ (أفواه) فإِنَّهُ رُوِيَ بِالرَّفْعِ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنَ النَّصْبِ، وَهِيَ الرُّوَايَةُ الْآخَرَى، وَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْقَوَاقِيزَ الْفَاعِلُ وَالْأَفْوَاهُ الْمَفْعُولُ، وَصَحَّ الْوَجْهَانِ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا قَارِعٌ وَمَقْرُوعٌ، وَمِنْ مَجِيئِهِ فِي النَّسَبِ الْحَدِيثُ "وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا"، وَلَا يَتَأْتَى فِيهِ ذَلِكَ الْإِشْكَالُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْوَجُوبِ عَلَى النَّاسِ، وَالْمَشْهُورُ فِي (مَنْ) فِي الْآيَةِ أَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ (النَّاسِ) بَدَلٌ بَعْضٌ، وَجَوَزَ الْكَسَائِيُّ كَوْنَهَا مَبْتَدَأً، فَإِنْ كَانَتْ مُوَصَّوْلَةً فَخَبَرَهَا مَحْذُوفٌ، أَوْ شَرْطِيَّةً فَالْمَحْذُوفُ جَوَابُهَا، وَالتَّقْدِيرُ عَلَيْهِمَا (مَنْ اسْتَطَاعَ فليحج)، وَعَلَيْهِنَّ فَالْعُمُومُ مُخَصَّصٌ، إِمَّا بِالْبَدَلِ أَوْ بِالْجُمْلَةِ.

السَّابِعُ عَشْرُ قَوْلِ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوَيْلَئِي أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوْرِي سَوْءَةَ أَخِي﴾ ﴿٧﴾ إِنَّ انْتِصَابَ (أُوْرِي) فِي جَوَابِ الْاسْتِفْهَامِ، وَوَجْهَ فِسَادِهِ أَنَّ جَوَابَ الشَّيْءِ سَبَبٌ عَنْهُ، وَالْمُوَارَاةُ لَا تَسَبُّبُ عَنِ الْعَجْزِ، وَإِنَّمَا انْتِصَابُهُ بِالْعَطْفِ عَلَى (أَكُونَ)، وَمِنْ هُنَا امْتِنَاعُ نَصْبِ (تصبح) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ ﴿٨﴾؛ لِأَنَّ إِصْبَاحَ الْأَرْضِ مُخْضَرَّةً لَا يَتَسَبَّبُ عَنِ رُؤْيَا إِنْزَالِ الْمَطْرِ، بَلْ عَنِ الْإِنْزَالِ

(١) الأنعام/٩٩. (٢) الواقعة/٢٢. (٣) الصفات/٤٥. (٤) البقرة/٩٨. (٥) آل عمران/٩٧.

(٦) هذا للأقيشر، واسمه المغيرة بن الأسود الأسدي، والتلاد: المال القديم، والنسب: المال الأصيل، والقوارير: جمع قارورة، ويروي: القواقيز، وهي أوان يشرب بها، وأفواه: يروي بالرفع فاعلاً، وبالنصب مفعولاً؛ لأن مَنْ قَرَعَكَ فَقَدْ قَرَعْتَهُ، وَالْأَبَارِيقُ: جَمْعُ إِبْرِيْقٍ، وَالْبَيْتُ اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ عَلَى الْأُولَى، وَإِلَى فَاعِلِهِ عَلَى الثَّانِيَةِ [٢/٨٩١].

(٧) المائدة/٣١. (٨) الحج/٦٣.

نفسه، وقيل: إنما لم يُنصب لأنَّ (ألم تر) في معنى (قد رأيت)، أي إنَّه استنهامٌ تقريريٌّ مثل: ﴿أَلَمْ نَنْتَرِحْ﴾^(١)، وقيل: النَّصْبُ جائزٌ كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُوا هُمْ قُلُوبٌ﴾^(٢) ولكن قصد هنا إلى العطف على (أنزل) على تأويل (تصبح) بد (أصبحت)، والصَّواب القول الأوَّل، وليس (ألم تر) مثل (أفلم يسيرا)؛ لما بيَّناه.

الثَّامن عشر قول بعضهم في ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا ءِالِهَةً﴾^(٣) إنَّ الأصل (اتخذوهم قرباناً) وإنَّ الضَّمير و(قرباناً) مفعولان و(آلهة) بدل من (قرباناً)، وقال الزَّمخشرى إنَّ ذلك فاسدٌ في المعنى، وإنَّ الصَّواب أنَّ (آلهة) هو المفعول الثَّاني، وأنَّ (قرباناً) حال، ولم يبيِّن وجه فساد المعنى، ووجهه أنَّهم إذا ذمُّوا على اتِّخاذهم قرباناً من دون الله اقتضى مفهومه الحثُّ على أن يتَّخذوا الله سبحانه قرباناً، كما أنَّك إذا قلت: (اتَّخذ فلاناً معلماً دوني؟) كنت أمراً له أن يتَّخذك معلماً له دونه، والله تعالى يُتقرب إليه بغيره ولا يُتقرب به إلى غيره سبحانه.

الثَّاسع عشر قول المبرد في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ وَكَمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(٤) إنَّ جملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملةٌ دعائيَّة، وردَّه الفارسيُّ بأنَّه لا يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم، ولك أن تحيب بأن المراد الدُّعاء عليهم بأن يُسلبوا أهليَّة القتال حتَّى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحداً البتَّة.

المتَّم العشرين قول أبي الحسن في قوله تعالى: ﴿وَلْيَبْثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾^(٥) فيمن نونٌ (مئة) إنَّه يجوز كون (سنين) منصوباً بدلاً من (ثلاث)، أو مجروراً بدلاً من (مئة)، والثَّاني مردود؛ فإنَّه إذا أقيم مقام (مئة) فسد المعنى.

الحادي والعشرون قول المبرد في ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءِالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٦) إنَّ اسم الله تعالى بدلاً من (آلهة)، ويردُّه أنَّ البديل في باب الاستثناء مُستثنى موجب له الحكم، أمَّا الأوَّل فلأنَّ الاستثناء إخراج، و(ما قام أحد إلا زيد) مفيدٌ لإخراج زيد، وأمَّا الثَّاني فلأنَّه كلُّما صدق (ما قام أحد إلا زيد) صدق (قام زيد)، واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا موجب له الحكم، أمَّا الأوَّل فلأنَّ الجمع المنكَّر لا عموم له فيُستثنى منه، ولأنَّ المعنى حينئذٍ (لو كان فيهما آلهةٌ مستثنى منهم الله لفسدتا)، وذلك يقتضي أنَّه لو كان فيهما آلهةٌ فيهم الله لم تفسدا، وإنَّما المراد أنَّ الفساد يترتَّب على تقدير التعدُّد مطلقاً، وأمَّا أنَّه ليس بموجب له الحكم فلأنَّه لو قيل: (لو كان فيهما الله لفسدتا) لم يستقم، وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه (لو كان معنا

(١) الشرح/١. (٢) الحج/٤٦. (٣) الأحقاف/٢٨. (٤) النساء/٩٠.

(٥) الكهف/٢٥. (٦) الأنبياء/٢٢.

رجلٌ إلا زيدٌ لعلبنا)، لأنَّ رجلاً ليس بعامٌ فيسثنى منه، ولأنَّه لو قيل: (لو كان معنا جماعةٌ مسثنى منهم زيدٌ لعلبنا) اقتضى أنَّه لو كان معهم جماعةٌ فيهم زيدٌ لم يُغلبوا، وهذا وإن كان معنيً صحيحاً إلا أنَّ المراد إنَّما هو أنَّ زيداً وحده كافٍ.

فإن قيل: لا نُسلم أنَّ الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامين؛ لأنَّهما واقعان في سياق (لو)، وهي للامتناع، والامتناع انتفاء.

قلت: لو صحَّ ذلك لصحَّ أن يُقال: (لو كان فيهما من أحدٍ) و(لو جاءني دينارٌ) و(لو جاءني فأكرمه - بالنَّصب - لكان كذا وكذا)، واللازم ممتنع.

الثاني والعشرون قول أبي الحسن الأخفش في (كلمته فاه إلى في) إنَّ انتصاب (فاه) على إسقاط الخافض، أي (من فيه)، وردَّه المبرِّد فقال: إنَّما يتكلم الإنسان من في نفسه لا من في غيره، وقد يكون أبو الحسن إنَّما قال ذلك في (كلمني فاه إلى في)، أو قاله في ذلك وحمله على القلب لفهم المعنى، فلا يردُّ عليه سؤال أبي العباس، فلنعدل إلى مثال غير هذا.

حكى عن اليزيدي أنَّه قال في قول العرجي [من الكامل]:

٦٩٤ - أَظْلُومٌ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا رَدَّ السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلْمٌ^(١)

إنَّ الصَّواب (رجلٌ) بالرَّفْع خبراً لـ(إنَّ)، وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد في البيت، ولا يتحصَّل له معنى البتَّة، وله حكاية مشهورة بين أهل الأدب.

رووا عن أبي عثمان المازني أنَّ بعض أهل الدِّمة بذل له مئة دينار على أن يُقرئه كتاب سيبويه، فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدَّة احتياج، فلامه تلميذه المبرِّد، فأجابه بأنَّ الكتاب مشتملٌ على ثلاثمئة وكذا كذا آية من كتاب الله تعالى، فلا ينبغي تمكين ذمِّي من قراءتها، ثمَّ قُدِّر أن غنَّت جاريةٌ محضرةً الواثق بهذا البيت، فاختلف الحاضرون في نصب (رجل) ورفعها، وأصرَّت الجارية على النَّصب، وزعمت أنَّها قرأته على أبي عثمان كذلك، فأمر الواثق بإشخاصه من البصرة، فلما حضر أوجب النَّصب، وشرحه بأنَّ (مصابكم) بمعنى (إصابتكم)، و(رجلاً) مفعوله، و(ظلم) الخبر، ولهذا لا يتمُّ المعنى بدونه، قال: فأخذ اليزيدي في معارضتي، فقلت له: هو كقولك: (إنَّ ضربك زيداً ظلم)، فاستحسنه الواثق، ثمَّ أمر له بألف دينار وردَّه مكرماً، فقال للمبرِّد: تركنا لله مئة دينارٍ فعوضنا ألفاً.

(١) هو للعرجي، كذا قال الحريري في درة الغواص وغيره، وقال العيني: الصحيح أنه للهارث بن خالد بن العاص المخزومي، قوله: **أظلم**، يروى: (أظلم)، وهو الصحيح، وهو مرخم (ظليمة)، و**مصابكم**: مصدر ميمي بمعنى إصابتكم، وقد عمل الفعل فأضيف إلى فاعله، و**رجلاً**: مفعول، والبيت استشهد به المصنف على ذلك، و**مصابكم**: اسم (إنَّ)، والخبر **ظلم**، وجملة (أهدى السلام): صفة (رجلاً)، و**تحية**: مصدر (أهدى السلام) من باب (قعدت جلوساً) [٢/٨٩٢].

الجهة الثانية: أن يراعي المعرب معني صحيحاً ولا ينظر في صحته في الصناعة، وها أنا موردٌ لك أمثلة من ذلك:

أحدها قول بعضهم في ﴿ وَثُمُودًا فَمَا أَبْقَى ﴾^(١) إنَّ ثموداً مفعولٌ مقدّم، وهذا ممتنع؛ لأنَّ لـ(ما) النافية الصّدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنّما هو معطوفٌ على (عادا)، أو هو بتقدير (وأهلك ثموداً)، وإنّما جاء [من الرجز]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَعْنِينَا^(٢)

لأنّه شعر مع أنّ المعمول ظرف، وأمّا قراءة عمرو بن فائد ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾^(٣) بتنوين (شر) فد(ما) بدل من (شر) بتقدير مضاف، أي (من شرِّ شرِّ ما خلق)، وحذف الثّاني لدلالة الأوّل. الثّاني قول بعضهم في (إذ) من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لِمَقَّتُ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾^(٤) إنّها ظرفٌ للمقت الأوّل أو الثّاني، وكلاهما ممنوعٌ، أمّا امتناع تعليقه بالثّاني فلفساد المعنى؛ لأنّهم لم يمتنوا أنفسهم ذلك الوقت، وإنّما يمتنونها في الآخرة، ونظيره قول من زعم في ﴿ يَوْمَ تَجِدُ ﴾^(٥) إنّهُ ظرفٌ لـ﴿ يُحَذِّرُكُمْ ﴾، حكاه مكّي، قال: وفيه نظر.

والصّواب الجزم بأنّه خطأ؛ لأنّ التّحذير في الدّنيا لا في الآخرة، ولا يكون مفعولاً به لـ﴿ يُحَذِّرُكُمْ ﴾^(٥) كما في ﴿ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ ﴾^(٦)؛ لأنّ (يُحَذِّرُ) قد استوفى مفعوليه، وإنّما هو نصبٌ بمحذوفٍ تقديره (اذكروا) أو (احذروا)، وأمّا امتناع تعليقه بالأوّل - وهو رأي جماعةٍ منهم الزّمخشري - فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبيّ، ولهذا قالوا في قوله [من الطويل]:

٦٩٥- وَهْنٌ وَوُفٌّ يَنْتَظِرْنَ قِضَاءَهُ بِضَاحِي غَدَاةِ أَمْرِهِ وَهُوَ ضَامِرٌ^(٧)

إنّ الباء متعلّقة بـ(قضاءه)، لا بـ(وقوف) ولا بـ(ينتظرن)؛ لئلاّ يُفصل بين (قضاءه) و(أمره) بالأجنبيّ، ولا حاجة إلى تقدير ابن السّجري وغيره (أمره) معمولاً لـ(قضى) محذوفاً؛ لوجود ما يعمل، ونظير ما لزم الزّمخشري هنا ما لزمه إذ علّق ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾^(٨) بالرجع من قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴾^(٩)، وإذ علّق (أيّاماً) بالصّيّام من قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾^(١٠) فإنّ في الأوّل الفصل بخبر (إنّ) وهو (لقادر)، وفي الثّاني الفصل بمعمول (كتب) وهو (كما كتب).

(١) النجم/٥١. (٢) تقدم برقم ١٢٨ ص ٨٤، وتكرر ص ٢٢٢، ٢٥٩.

(٣) الفلق/٢. (٤) غافر/١٠. (٥) آل عمران/٣٠. (٦) غافر/١٨.

(٧) هو للشماخ، والضامز: الساكت [٢/١٨٩٥].

(٨) الطارق/٩. (٩) الطارق/٨. (١٠) البقرة/١٨٣-١٨٤.

فإن قيل: لعله يقدر (كما كتب) صفةً للصيام فلا يكون متعلقاً بـ(كتب). قلنا: يلزم محذورٌ آخر، وهو إتباع المصدر قبل أن يكمل معموله، ونظير اللازم له على هذا التقدير ما لزمه إذ قال في قوله تعالى: ﴿ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(١) إنَّ (المسجد) عطفٌ على (سبيل الله)، وإنَّه حيثُ من جملة معمول المصدر، وقد عطف (كفر) على المصدر قبل مجيئه.

والصواب أنَّ الظروف الثلاثة متعلقةٌ بمحذوف، أي (مقتكم إذ تدعون) و(صوموا أياماً) و(يرجعه يوم تبلى السرائر)، ولا يتصلب (يوم) بـ(قادر)؛ لأنَّ قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره، ونظيره في التعلق بمحذوف ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾^(٢)، ألا ترى أنَّ اليوم لو علق بـ(بشرى) لم يصح من وجهين: أنَّه مصدر، وأنَّه اسمٌ لـ(لا)، وأما ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾^(٣) فعلى الخلاف في جواز تقدُّم منصوب (ليس) عليها.

والصواب أنَّ خفض (المسجد) بباءٍ محذوفةٍ لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف، ومجموع الجارِّ والمجرور عطفٌ على (به)، ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الماء؛ لأنَّه لا يُعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، ومن أمثلة ذلك قول المتنبي [من الطويل]:
وفاؤكما كالربيع أشجاء طاسمه بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه^(٤)
وقد سأل أبو الفتح المتنبي عنه فأعرب (وفاؤكما كالربيع) مبتدأ وخبره، وعلق الباء بـ(وفاؤكما)، فقال له: كيف تخبر عن اسم لم يتم؟ فأنشده قول الشاعر [من الكامل]:
لسنا كمن جعلت إياها دارها تكريت تمنع حبها أن يحصدا^(٥)
أي إنَّ (إياد) بدلٌ من (من) قبل مجيء معمول (جعلت) وهو (دارها)، والصواب تعليق (دارها) و(بأن تسعدا) بمحذوف، أي جعلت ووفيتما، ومعنى البيت (وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتاني به من الإسعاد بالبكاء عند ربيع الأحبة إنَّما يسلني إذا كان بدمعٍ ساجم، أي هامل، كما أنَّ الربيع إنَّما يكون أبعث على الحزن إذا كان دارساً).

الثالث تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى: ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾^(٦)، ﴿ لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾^(٧)، ومن قوله عليه الصلاة والسلام: "لا مانع لما أعطيت ولا مُعطي لما"

(١) البقرة/٢١٧. (٢) الفرقان/٢٢. (٣) هود/٨.

(٤) للمتنبي، أهمله السيوطي. (٥) أهمله السيوطي، وهو من الأبيات مجهولة القائل.

(٦) هود/٤٣. (٧) يوسف/٩٢.

منعت " باسم (لا)، وذلك باطلٌ عند البصريين؛ لأنَّ اسم (لا) حيثلذ مطوّل، فيجب نصبه وتنوينه، وإنَّما التعلّيق في ذلك بمحذوفٍ إلّا عند البغداديين، وقد مضى.

الرّابع وهو عكس ذلك تعلّيق بعضهم الظّرف من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾^(١) بمحذوف، أي (كائن عليكم)، وذلك ممتنعٌ عند الجمهور، وإنَّما هو متعلّق بالمذكور وهو الفضل؛ لأنَّ خبر المبتدأ بعد (لولا) واجب الحذف، ولهذا لحن المعرّي في قوله [من الوافر]:

..... فَلَوْلا الغمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا^(٢)

الخامس قول بعضهم في ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُّسْلِمَةٌ لَّكَ﴾^(٣) إِنَّ الظّرف كان صفةً لـ(أمة) ثمّ قدّم عليها فانصب على الحال، وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، وأبو عليّ لا يميزه بالظّرف، فما الظنُّ بالحال التي هي شبيهةٌ بالمفعول به؟ ومثله قول أبي حيّان في ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءِآبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾^(٤) إِنَّ (أشدّ) حالٌ كان في الأصل صفةً لـ(ذكرًا).

السّادس قول الحوفي إنَّ الباء من قوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾^(٥) متعلّقةٌ بـ(ناظرة)، ويردّه أنّ الاستفهام له الصّدر، ومثله قول ابن عطية في ﴿قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾^(٦) إِنَّ (أنّى) ظرفٌ لـ(قاتلهم الله)، وأيضاً فيلزم كون (يؤفكون) لا موقع لها حيثلذ، والصّواب تعلقهما بما بعدهما.

ونظيرهما قول المفسرين في ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾^(٧) إِنَّ المعنى (إذا أنتم تخرجون من الأرض) فعلقوا ما قبل (إذا) بما بعدها، حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب "الوقف والابتداء"، وهذا لا يصحُّ في العربيّة.

وقول بعضهم في ﴿مَلْعُونِينَ أَيْمَانًا تَقْفُوا أَوْدُوا﴾^(٨) إِنَّ (ملعونين) حالٌ من معمول (تقفوا) أو (أودوا)، ويردّه أنّ الشرط له الصّدر، والصّواب أنّه منصوبٌ على الدّم، وأمّا قول أبي البقاء إنّه حالٌ من فاعل ﴿تُجَاوِرُونَكَ﴾^(٩) فمردود؛ لأنَّ الصّحيح أنّه لا يُسْتَنَى بأداةٍ واحدةٍ دونَ عطفٍ شيثان.

وقول آخر في ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾^(١٠) إِنَّ (في) متعلّقةٌ بـ(زاهدين) المذكور، وهذا ممتنعٌ إذا قدرت (أل) موصولة، وهو الظاهر؛ لأنَّ معمول الصلّة لا يتقدّم على الموصول،

(١) النساء/ ٨٣ (٢) تقدم ص ٢٢٥ (٣) البقرة/ ١٢٨ (٤) البقرة/ ٢٠٠ (٥) النمل/ ٣٥ (٦) التوبة/ ٣٠ (٧) الروم/ ٢٥ (٨) الأحزاب/ ٦١ (٩) الأحزاب/ ٦٠ (١٠) يوسف/ ٢٠

فيجب حينئذٍ تعلقها بـ(أعني) محذوفة أو بـ(زاهدين) محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، أو بالكون المحذوف الذي تعلق به (من الزاهدين)، وأما إن قدرت (أل) للتعريف فواضح.

السابع قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب [من البسيط]:

أَبْعُدْ بَعْدَتْ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلْمِ ^(١)

إنَّ (من) متعلّقة بـ(أسود)، وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل، وذلك ممتنع في الألوان، والصحيح أنَّ (من الظُّلم) صفة لـ(أسود)، أي أسود كائن من جملة الظُّلم، وكذا قوله [من الكامل]:

يَلْقَاكَ مُرْتَدِيًا بِأَحْمَرَ مِنْ دَمٍ ذَهَبَتْ بِخُضْرَتِهِ الطُّلَى وَالْأَكْبَدُ ^(٢)

(من دم) إمّا تعليل، أي (أحمر من أجل التباسه بالدم)، أو صفة، كأنَّ السيف لكثرة التباسه بالدم صار دمًا.

الثامن قول بعضهم في (سقيا لك) إنَّ اللام متعلّقة بـ(سقيًا)، ولو كان كذا لقليل: (سقيًا إيَّاك)؛ فإنَّ (سقى) يتعدى بنفسه، فإن قيل: اللام للتقوية مثل ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ ^(٣) فلام التقوية لا تلزم، ومن هنا امتنع في ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ﴾ ^(٤) كون (الذين) نصبًا على الاشتغال؛ لأنَّ (هم) ليس متعلقًا بالمصدر.

التاسع قول الزمخشري في ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَآتِيَاكُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ^(٥) إنَّه من اللَّفِّ والنَّشْرِ، وإنَّ المعنى (منامكم وابتغواكم من فضله بالليل والنَّهار)، وهذا يقتضي أن يكون (النَّهار) معمولًا للابتغاء مع تقديمه عليه وعطفه على معمول (منامكم) وهو (بالليل)، وهذا لا يجوز في الشُّعر، فكيف في أفصح الكلام؟

وزعم عصري في تفسير له على سورتي البقرة وآل عمران في قوله تعالى: ﴿تَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ ^(٦) أنَّ (من) متعلّقة بـ(حذر) أو بـ(الموت)، وفيهما تقديم معمول المصدر، وفي الثاني أيضًا تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، وحامله على ذلك أنه لو علّقه بـ﴿تَجْعَلُونَ﴾ وهو في موضع المفعول له لزم تعدُّد المفعول له من غير عطف؛ إذ كان ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ مفعولاً له، وقد أُجيب بأنَّ الأوّل تعليلٌ للجعل مطلقًا والثاني تعليلٌ له مقيدًا بالأوّل، والمطلق والمقيد غيران، فالمعلّل متعدّد في المعنى وإن اتّحد في اللفظ، والصواب أن يُحمل على أنَّ المنام في الزمانين والابتغاء فيهما. العاشر قول بعضهم في ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ ^(٧) إنَّ (ما) بمعنى (من)، ولو كان كذلك لرفع (قليل) على أنه خبر.

(١) للمتبي، أهمله السيوطي.

(٢) للمتبي، أهمله السيوطي.

(٣) البقرة/٩١. (٤) محمد/٨. (٥) الروم/٢٣. (٦) البقرة/١٩. (٧) البقرة/٨٨.

الحادي عشر قول بعضهم في ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحَّزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ﴾^(١) إِنَّ (هو) ضمير الشَّانِ وَأَنْ (يعمَّر) مبتدأ و(بمزحزحه) خبر، ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر. ونظيره قول آخر في حديث بدء الوحي: " ما أنا بقارئ " إِنَّ (ما) استفهامية مفعولة لـ(قارئ)، ودخول الباء في الخبر يأبى ذلك.

الثاني عشر قول الرَّمْحَشَرِيِّ فِي ﴿ أَيَنْمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴾^(٢) فيمن رفع (يدرك) إِنَّهُ يجوز كون الشَّرْطِ مَتَّصِلًا بما قبله، أي (ولا تُظلمون فتيلًا أيما تكونوا)، يعني فيكون الجواب محذوفًا مدلولًا عليه بما قبله ثم يبتدىء ﴿ يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ ﴾، وهذا مردودٌ بأنَّ سيبويه وغيره من الأئمة نصُّوا على أنه لا يُحذف الجواب إلاَّ وفعل الشَّرْطِ ماضٍ، تقول: (أنت ظالمٌ إن فعلت) ولا تقول: (أنت ظالمٌ إن تفعل) إلاَّ في الشعر، وأمَّا قول أبي بكر في كتاب الأصول إِنَّهُ يقال: (آتيك إن تأتي) فنقله من كتب الكوفيين، وهم يميزون ذلك لا على الحذف، بل على أنَّ المتقدِّم هو الجواب، وهو خطأ عند أصحابنا؛ لأنَّ الشَّرْطَ له الصِّدْر.

الثالث عشر قول بعضهم في ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلَ ﴾^(٣) إِنَّ (أعمالاً) مفعولٌ به، وردَّه ابن خروف بأنَّ (خسر) لا يتعدى كتقيضه (ربح)، ووافق الصَّفَّارُ مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ ﴾^(٤)؛ إذ لم يرد أنَّها خسرت شيئاً، وثلاثتهم ساهون؛ لأنَّ اسم التَّفْضِيلِ لا ينصب المفعول به، ولأنَّ (خسر) متعد، ففي التَّنْزِيلِ: ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾^(٥)، ﴿ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ﴾^(٦)، وأمَّا (خاسرة) فكأنَّه على النَّسْبِ، أي (ذات خسر)، و(ربح) أيضاً يتعدى فيقال: (ربح ديناراً)، وقال سيبويه: (أعمالاً) مشبَّهة بالمفعول به، ويردُّه أنَّ اسم التَّفْضِيلِ لا يُشَبَّه باسم الفاعل؛ لأنَّه لا تلحقه علامات الفروع إلاَّ بشرط، والصَّواب أنَّه تمييز. **الجهة الثالثة:** أن يخرِّج على ما لم يثبت في العربيَّة، وذلك إنَّما يقع عن جهلٍ أو غفلة، فلنذكر منه أمثلة:

أحدها قول أبي عبيدة في ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾^(٧) إِنَّ الكاف حرف قسم، وإنَّ المعنى (الأنفال لله والرَّسول والذي أخرجك)، وقد شنع ابن الشَّجَرِيِّ على مكِّي في حكايته هذا القول وسكوته عنه، قال: ولو أنَّ قائلًا قال: (كالله لأفعلن) لاستحقَّ أن يبصق في وجهه.

(١) البقرة/٩٦. (٢) البقرة/٧٨. (٣) الكهف/١٠٣. (٤) النازعات/١٢. (٥) الأنعام/٢٠. (٦) الحج/١١. (٧) الأنفال/٦.

ويُبطل هذه المقالة أربعة أمور: أنّ الكاف لم تحجى بمعنى واو القسم، وإطلاق (ما) على الله سبحانه وتعالى، وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل (أخرج) وباب ذلك الشعر، كقوله [من الطويل]:

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ^(١)

ووصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما.

وقد يجاب عن الثاني بأنه قد جاء نحو ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَيْنَهَا ﴾^(٢)، وعنه أنه قال: الجواب ﴿ مُجَادِلُونَكَ ﴾، ويردّه عدم توكيده، وفي الآية أقوالٌ أخرى.

ثانيها أنّ الكاف مبتدأ، وخبره ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾، ويفسده اقترانه بالفاء وخلوّه من رابط وتباعد ما بينهما، وثالثها أنّها نعت مصدر محذوف، أي (يجادلونك في الحقّ الذي هو إخراجك من بيتك جдалاً مثل جدال إخراجك)، وهذا فيه تشبيه الشئء بنفسه، ورابعها وهو أقرب ممّا قبله أنّها نعت مصدر أيضاً ولكنّ التّقدير (قل الأنفال ثابتة لله والرّسول مع كراهيتهم ثبوتاً مثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون)، وخامسها وهو أقرب من الرابع أنّها نعتٌ لـ(حقاً)، أي (أولئك هم المؤمنون حقاً كما أخرجك)، والذي سهّل هذا تقاربهما ووصف الإخراج بالحقّ في الآية، وسادسها وهو أقرب من الخامس أنّها خبرٌ لمحذوف، أي هذه الحال كحال إخراجك، أي إنّ حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك الغزاة مثل حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب، وفي الآية أقوالٌ أخرى منتشرة.

المثال الثاني قول ابن مهران في كتاب الشّوادّ فيمن قرأ ﴿ إِنَّ الْبَقْرَةَ تَشَابَهَتْ ﴾^(٣) بتشديد التّاء إنّ العرب تزيد تاءً على التّاء الزائدة في أول الماضي، وأنشد [من الكامل]:

تَتَقَطَّعَتْ بِي دُونَكَ الْأَسْبَابُ^(٤)

ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة، وإنّما أصل القراءة (إن البقرة) بناء الوحدة ثمّ أدغمت في تاء (تشابهت)، فهو إدغامٌ من كلمتين.

الثالث قول بعضهم في ﴿ وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٥) إنّ الأصل (وما لنا وأن لا نقاتل)، أي ما لنا وترك القتال، كما تقول: (مالك وزيداً)، ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه.

الرابع قول محمد بن مسعود الرّكبي في كتابه البديع - وهو كتابٌ خالف فيه أقوال النّحويين في أمورٍ كثيرة - إنّ (الذي) و(أن) المصدرية يتقارضان فتقع (الذي) مصدرية كقوله [من الطويل]:

(١) تقدم برقم ٣١٧ ص ١٧٦، وتكرر ص ٤٠٦. (٢) الشمس/ ٥. (٣) البقرة/ ٧٠.

(٤) هذا من الأبيات المجهولة التي لا يُعرف قائلها ولا تمامها. (٥) البقرة/ ٢٤٦.

٦٩٦- أَتَقْرَحُ أَكْبَادُ الْمُحِجِّينَ كَالَّذِي أَرَى كَيْدِي مِنْ حُبِّ مَيَّةَ تَقْرَحُ؟^(١)

وتقع (أن) بمعنى (الذي)، كقولهم: (زيدٌ أعقل من أن يكذب) أي من الذي يكذب. اهـ
فأما وقوع (الذي) مصدريةً فقال به يونس والفراء والفراسي، وارتضاه ابن خروف وابن مالك، وجعلوا منه ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَيِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ ﴾^(٢)، ﴿ وَخُضِّمُ كَالَّذِي خَاصُوا ﴾^(٣)، وأما عكسه فلم أعرف له قائلًا، والذي جرأه عليه إشكال هذا الكلام؛ فإن ظاهره تفضيل (زيد) في العقل على الكذب، وهذا لا معنى له، ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال، وقل من يتنبه لإشكالها، وظهر لي فيها توجيهان: أحدهما أن يكون في الكلام تأويلٌ على تأويل، فيؤول (أن) والفعل بالمصدر، ويؤول المصدر بالوصف فيؤول إلى المعنى الذي أراه ولكن بتوجيه يقبله العلماء، ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾^(٤) إِنَّ التَّقْدِيرَ (ما كان افتراء)، ومعنى هذا (ما كان مفترى)، وقال أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾^(٥) إِنَّ المعنى (ثم يعودون للقول) والقول في تأويل المقول، أي يعودون للمقول فيهنّ لفظ الظهار، وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء إنَّ العود الموجب للكفارة العود إلى المرأة لا العود إلى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر، وبعد فهذا الوجه عندي ضعيف؛ لأنَّ التفضيل على الناقص لا فضل فيه، وعليه قوله [من الطويل]:

إِذَا أَنْتَ فَضَلْتِ امْرَأً ذَا بَرَاعَةٍ عَلَى نَاقِصٍ كَانَ الْمَدِيحُ مِنَ النَّقْصِ

التَّوَجِيهِ الثَّانِي أَنَّ (أعقل) ضَمَّنْ معنى (أبعد)، فمعنى المثال (زيدٌ أبعد النَّاسِ مِنَ الكَذِبِ لفضله من غيره)، ف(من) المذكورة ليست الجارة للمفضول، بل متعلِّقة بـ(أفعل) لِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ معنى البُعدِ، لا ما فيه من المعنى الوضعيِّ، والمفضَّلُ عليه متروكٌ أبداً مع (أفعل) هذا لقصد التعميم، ولولا خشية الإسهاب لأوردت لك أمثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجب العجائب.

الجهة الرابعة: أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوي، فإن كان لم يظهر له إلا ذلك فله عذر، وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسنٌ إلا في ألفاظ التنزيل، فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيءٌ فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف، وإن أراد مجرد الإغراب على النَّاسِ وتكثير الأوجه فصعبٌ شديد، وسأضرب لك أمثلة مما خرَّجه على الأمور المستبعدة لتجنبها وأمثالها.

(١) هو من قصيدة جميل [٢/٨٩٦]. (٢) الشورى/٢٣. (٣) التوبة/٦٩.

(٤) يونس/٣٧. (٥) المجادلة/٣.

أحدها قول جماعة في ﴿ وَقِيلَ ﴾ ^(١) إِنَّهُ عَطَفَ عَلَى لَفْظِ ﴿ السَّاعَةِ ﴾ ^(٢) فِيمَنْ خَفَضَ وَعَلَى مَحَلِّهَا فِيمَنْ نَصَبَ مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّبَاعِدِ.

وأبعد منه قول أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ ﴾ ^(٣) إِنَّ خَبْرَهُ ﴿ أَوْلَيْكَ يُنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ ﴾ ^(٤).

وأبعد من هذا قول الكوفيِّين والزجاج في قوله تعالى: ﴿ صَوِّعَ وَالْقُرْآنَ ذِي الذِّكْرِ ﴾ ^(٥) إِنَّ جَوَابَهُ ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لِحَقٌّ ﴾ ^(٦)، وقول بعضهم في ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ ^(٧) إِنَّهُ عَطَفَ عَلَى ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ ﴾ ^(٨)، وقول الزمخشري في ﴿ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ ﴾ ^(٩) فِيمَنْ جَرَّ (مستقر) إِنَّ كَلَامًا عَطَفَ عَلَى ﴿ السَّاعَةِ ﴾ ^(١٠)، وأبعد منه قوله في ﴿ وَفِي مُوسَى إِذِ ارْتَدَّ عَلَيْهِ ﴾ ^(١١) إِنَّهُ عَطَفَ عَلَى ﴿ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ ﴾ ^(١٢).

وأبعد من هذا قوله في ﴿ فَاسْتَفْتِهِمَ الرِّبَّكَ الْأَبْنَاثُ ﴾ ^(١٣) إِنَّهُ عَطَفَ عَلَى ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَهْمٌ أَشَدُّ خَلْقًا ﴾ ^(١٤)، قال: هو معطوفٌ على مثله في أول السورة وإن تباعدت بينهما المسافة. انتهى، والصواب خلاف ذلك كله.

فأما ﴿ وَقِيلَ ﴾ ^(١٥) فِيمَنْ خَفَضَ فَقِيلَ: الواو للقسم، وما بعده الجواب، واختاره الزمخشري، وأما من نصب فقيل: عطفٌ على ﴿ سِرَّهُمْ ﴾ ^(١٦) أو على مفعول محذوفٍ معمول لـ ﴿ يَكْتُبُونَ ﴾ ^(١٦) أو لـ ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ ^(١٧)، أي (يكتبون ذلك) أو (يعلمون الحق)، أو أنه مصدرٌ لـ (قال) محذوفًا، أو نصبٌ على إسقاط حرف القسم، واختاره الزمخشري.

وأما ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ ﴾ ^(١٨) فقيل: (الذين) بدلٌ من (الذين) في ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَلْحَدُونَ ﴾ ^(١٩)، والخبر ﴿ لَا يَخْفَوْنَ ﴾ ^(١٩)، واختاره الزمخشري، وقيل: مبتدأٌ خبره مذكورٌ ولكن حذف رابطه، ثم اختلف في تعيينه فقيل: هو ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ ﴾ ^(٢٠)، أي (في شأنهم)، وقيل: هو ﴿ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ ^(١٨)، أي (كفروا به)، وقيل: ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ ﴾ ^(٢١)، أي (لا يأتيه منهم)، وهو بعيد؛ لأن الظاهر أن ﴿ لَا يَأْتِيهِ ﴾ من جملة خبرٍ ﴿ إنه ﴾، وأما ﴿ صَوِّعَ وَالْقُرْآنَ ﴾ ^(٥) الآية فقيل: الجواب محذوف، أي (إنه لمعجز)، بدليل الثناء عليه بقوله: ﴿ ذِي الذِّكْرِ ﴾، أو ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٢٢)، بدليل ﴿ وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِمَّنْ ﴾ ^(٢٣)، أو (ما

(١) الزخرف/٨٨.	(٢) الزخرف/٨٥.	(٣) فصلت/٤١.	(٤) فصلت/٤٤.
(٥) سورة ص/١.	(٦) سورة ص/٦٤.	(٧) الأنعام/١٥٤.	(٨) الأنعام/٨٤.
(٩) القمر/٣.	(١٠) القمر/١.	(١١) الذاريات/٣٨.	(١٢) الذاريات/٢٠.
(١٣) الصافات/١٤٩.	(١٤) الصافات/١١.	(١٥) الزخرف/٨٨.	(١٦) الزخرف/٨٠.
(١٧) الزخرف/٨٦.	(١٨) فصلت/٤١.	(١٩) فصلت/٤٠.	(٢٠) فصلت/٤٣.
(٢١) فصلت/٤٢.	(٢٢) يس/٣.	(٢٣) سورة ص/٤.	

الأمر كما زعموا)، بدليل ﴿ وَقَالَ الْكٰفِرُونَ هٰذَا سَجْرٌ كٰذٰبٌ ﴾^(١)، وقيل: مذكور، فقال الأَخْفَشُ: ﴿ إِن كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلِ ﴾^(٢)، وقال الفراء وثعلب: ﴿ ص ﴾؛ لأنَّ معناها (صدق الله)، ويردُّه أنَّ الجواب لا يتقدَّم، فإنَّ أريد أنَّه دليل الجواب فقريب، وقيل: ﴿ كَمَزْ أَهْلَكُنَا ﴾^(٣) الآية وحذفت اللام للطول، وأما ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا ﴾^(٤) فعطفٌ على ﴿ ذَلِكُمْ وَصَنَعْنَا بِهِ ﴾^(٥) و(ثمَّ) لترتيب الإخبار لا لترتيب الزَّمان، أي (ثمَّ أخبركم بأننا آتينا موسى الكتاب)، وأما ﴿ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ ﴾^(٦) فمبتدأٌ حذف خبره، أي (وكلُّ أمرٍ مستقرٌّ عند الله واقع)، أو ذكر وهو ﴿ حِكْمَةٌ بَلِغَةٌ ﴾^(٧) وما بينهما اعتراض، وقول بعضهم: (الخبر مستقر، وخفض على الجوار) حمل على ما لم يثبت في الخبر، وأما ﴿ وَفِي مُوسَى ﴾^(٨) فعطفٌ على (فيها) من ﴿ وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾^(٩).

الثاني قول بعضهم في ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾^(١٠) إنَّ الوقف على (فلا جناح) وإنَّ ما بعده إغراء ليفيد صريحاً مطلوبية التَّطَوُّفِ بالصَّفا والمروة، ويردُّه أنَّ إغراء الغائب ضعيف، كقول بعضهم وقد بلغه أنَّ إنساناً يهدِّده: (عليه رجلاً ليسي)، أي ليلزم رجلاً غيري، والذي فسَّرت به عائشة رضي الله عنها خلاف ذلك، وقصَّتها مع عروة بن الزُّبير رضي الله تعالى عنهم في ذلك مسطورة في صحيح البخاري، ثمَّ الإيجاب لا يتوقَّف على كون (عليه) إغراءً، بل كلمة (على) تقتضي ذلك مطلقاً.

وأما قول بعضهم في ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾^(١١) "إنَّ الوقف قبل (عليكم)، وإنَّ (عليكم) إغراء" فحسن، وبه يتخلَّص من إشكالٍ ظاهرٍ في الآية محوج للتأويل.

الثالث قول بعضهم في ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾^(١٢) إنَّ (أهل) منصوبٌ على الاختصاص، وهذا ضعيف؛ لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل (بك الله نرجو الفضل)، وإنَّما الأكثر أن يقع بعد ضمير التَّكَلُّم كالحديث "نحن معاشر الأنبياء لا نورث"، والصَّواب أنَّه منادى.

الرابع قول الزُّمخشري في ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا ﴾^(١٣) إنَّه يجوز كون (تجعلوا) منصوباً في جواب التَّرجِي، أعني ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾^(١٤) على حدِّ النَّصْب في قراءة حفص ﴿ فَأَطَّلَعَ ﴾^(١٥)،

- | | | | |
|--------------------|--------------------|---------------------|--------------------|
| (١) سورة ص/ ٤ . | (٢) سورة ص/ ١٤ . | (٣) سورة ص/ ٣ . | (٤) الأنعام/ ١٥٤ . |
| (٥) الأنعام/ ١٥٣ . | (٦) القمر/ ٣ . | (٧) القمر/ ٥ . | (٨) الذاريات/ ٣٨ . |
| (٩) الذاريات/ ٣٧ . | (١٠) البقرة/ ١٥٨ . | (١١) الأنعام/ ١٥١ . | (١٢) الأحزاب/ ٣٣ . |
| (١٣) البقرة/ ٢٢ . | (١٤) البقرة/ ٢١ . | (١٥) غافر/ ٣٧ . | |

وهذا لا يميزه بصري، ويتأولون قراءة حفص إماً على أنه جوابٌ للأمر وهو ﴿أَبِنِ لِي صَرَخًا﴾^(١)، أو على العطف على ﴿الْأَسْبَبَ﴾ على حد قوله [من الوافر]:

وَلُبِسُ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي^(٢)

أو على معنى ما يقع موقع (أبلغ)، وهو أن (أبلغ) على حد قوله [من الطويل]:

..... ولا سابق شيئاً^(٣)

ثم إن ثبت قول الفرء إن جواب الترجي منصوبٌ كجواب التمني فهو قليل، فكيف تُخرج عليه القراءة المجمع عليها، وهذا كتخريجه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٤) على أن الاستثناء منقطعٌ وأنه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية، وقد مضى البحث فيها.

ونظير هذا على العكس قول الكرمانى في ﴿وَمَنْ يَرَعْبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾^(٥) إن (من) نصبٌ على الاستثناء (نفسه) تأكيد، فحمل قراءة السبعة على التَّصَبُّبِ في مثل (ما قام أحدٌ إلا زيداً) كما حمل الرَّخْشَرِيُّ قراءتهم على البدل في مثل (ما فيها أحدٌ إلا حمار)، وإنما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين، ألا ترى إلى إجماعهم على الرَّفْعِ في ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾^(٦) وأن أكثرهم قرأ به في ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾^(٧) وأنه لم يقرأ أحدٌ بالبدل في ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ إِلَّا أَتْبَغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾^(٨) لأنه منقطع.

وقد قيل إن بعضهم قرأ به في ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾^(٩)، وإجماع الجماعة على خلافه.

ونظير حمل الكرمانى النفس على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَنَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾^(١٠) إن الباء زائدة، و(أنفسهن) توكيدٌ للثون، وإنما لغة الأكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل، نحو (قمتم أنتم أنفسكم).

الخامس قول بعضهم في ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ﴾^(١١) إن اللام للأمر والفعل مجزوم، والصواب أنها لام العلة، والفعل منصوبٌ لضعف أمر المخاطب باللام، كقوله [من الخفيف]:

(١) غافر/٣٦. (٢) تقدم برقم ٣٩٠ ص ٢٢٠، وتكرر. (٣) تقدم برقم ١٢٦ ص ٨٣، وتكرر.

(٤) النمل/٦٥. (٥) البقرة/١٣٠. (٦) النور/٦. (٧) النساء/٦٦.

(٨) الليل/١٩-٢٠. (٩) النساء/١٨٧. (١٠) البقرة/٢٢٨. (١١) الزخرف/١٣.

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَلْتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ^(١)
السَّادِسُ قَوْلُ التَّبْرِيْزِيِّ فِي قِرَاءَةِ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾^(٢) بِالرَّفْعِ
إِنَّ أَصْلَهُ (أَحْسَنُوا) فَحُذِفَتِ الْوَاوُ اجْتِرَاءً عَنْهَا بِالضَّمَّةِ كَمَا قَالَ [مَنْ الْوَافِرُ]:
إِذَا مَا شَاءُ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا وَلَا يَأْلُوهُمْ أَحَدٌ ضِرَارًا^(٣)
وَاجْتِمَاعِ حَذْفِ الْوَاوِ وَإِطْلَاقِ (الَّذِي) عَلَى الْجَمَاعَةِ كَقَوْلِهِ [مَنْ الطَّوِيلُ]:
وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(٤)

لَيْسَ بِالسَّهْلِ، وَالْأَوْلَى قَوْلُ الْجَمَاعَةِ إِنَّهُ بِتَقْدِيرِ مَبْتَدَأٍ أَيْ (هُوَ أَحْسَنُ)، وَقَدْ جَاءَتْ مِنْهُ
مَوَاضِعٌ، حَتَّى إِنَّ أَهْلَ الْكُوفَةِ يَقْيِسُونَهُ، وَالِاتِّفَاقُ عَلَى أَنَّهُ قِيَاسٌ مَعَ (أَي)، كَقَوْلِهِ [مَنْ الْمُتَقَارِبُ]:
..... فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(٥)

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مِحْصِنٍ ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُؤْمَرَ الرِّضَاعَةَ ﴾^(٦) أَنَّ الْأَصْلَ (أَنْ
يَتِمُّوا) بِالْجَمْعِ فَحَسَنٌ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ عَلَى مَعْنَى (مَنْ) مِثْلَ ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ ﴾^(٧) وَلَكِنْ
أَظْهَرَ مِنْهُ قَوْلُ الْجَمَاعَةِ إِنَّهُ قَدْ جَاءَ عَلَى إِهْمَالِ (أَنْ) النَّاصِبَةَ هَمَلًا عَلَى أُخْتِهَا (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ.
السَّابِعُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ﴾^(٨)
فِيْمَنْ قَرَأَ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَضَمِّهَا إِنَّهُ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ [مَنْ الرَّجَزُ]:

٦٩٧ - إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخْوَكُ تُصْرَعُ^(٩)

فَخَرَجَ الْقِرَاءَةُ الْمُتَوَاتِرَةَ عَلَى شَيْءٍ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشُّعْرِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مَجْزُومٌ، وَأَنَّ الضَّمَّةَ
إِتْبَاعٌ كَالضَّمَّةِ فِي قَوْلِكَ: (لَمْ يَشُدُّ) وَ(لَمْ يَرُدُّ) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ
صَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ ﴾^(١٠) إِذَا قَدَّرَ (لَا يَضُرُّكُمْ) جَوَابًا لِاسْمِ الْفِعْلِ، فَإِنْ قَدَّرَ اسْتِنْفَافًا فَالضَّمَّةُ
إِعْرَابٌ، بَلْ قَدْ امْتَنَعَ الزُّنْحَرِيُّ مِنْ تَخْرِيجِ التَّنْزِيلِ عَلَى رَفْعِ الْجَوَابِ مَعَ مُضِيِّ فِعْلِ الشَّرْطِ
فَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ ﴾^(١١): لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) شَرْطِيَّةً؛ لِرَفْعِ
(تَوَدُّ)، هَذَا مَعَ تَصْرِيحِهِ فِي الْمَفْصَلِ بِجَوَازِ الْوَجْهَيْنِ فِي نَحْوِ (إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومَ)، وَلَكِنَّهُ لَمَّا رَأَى
الرَّفْعَ مَرْجُوحًا لَمْ يَسْتَسْهَلْ تَخْرِيجَ الْقِرَاءَةَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهَا عَلَيْهِ، يُوَضِّحُ لَكَ هَذَا أَنَّهُ جَوَزَ ذَلِكَ فِي

- (١) تقدم برقم ٣٤٥ ص ١٨٩ .
(٢) الأنعام/ ١٥٤ .
(٣) أهمله السيوطي، ولم أقف على قائله .
(٤) تقدم برقم ٢٩٣ ص ١٦٣ .
(٥) تقدم برقم ٣٢٤ ص ١٧٩ .
(٦) البقرة/ ٢٣٣ . (٧) يونس/ ٤٢ . (٨) آل عمران/ ١٢٠ .
(٩) هو لجرير بن عبد الله البجلي، وقال الصغاني: هو لعمر بن جثارم العجلي، والبيت استشهد به على
رفع جزء الشرط مع كون فعل الشرط مضارعاً، وخرج على أنه ليس بالجواب بل خبر (إن)، وجملة
الشرط وقعت حشواً بين (إن) وخبرها، والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه [٢/ ١٨٩٧].
(١٠) المائدة/ ١٠٥ . (١١) آل عمران/ ٣٠ .

قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعاً، وذلك على تأويله بالماضي فقال: قرئ ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴾^(١) برفع (يدرك) فقيلاً: هو على حذف الفاء، ويجوز أن يقال إنه محمولٌ على ما يقع موقعه وهو (أينما كنتم)، كما حمل [من الطويل]:

..... وَلَا نَاعِبٍ^(٢)

على ما يقع موقع (ليسوا مصلحين) وهو (ليسوا بمصلحين)، وقد يرى كثيرٌ من الناس قول الزخشي في هذه المواضع متناقضاً، والصواب ما بينت لك، قال: ويجوز أن يتصل بقوله ﴿ وَلَا تُظَلِّمُونَ ﴾^(٣). اهـ، وقد مضى رده.

الثامن قول ابن حبيب إن ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾^(٤) خبرٌ و ﴿ أَلْحَمْدُ ﴾^(٥) مبتدأ و ﴿ لِلَّهِ ﴾ حال، والصواب أن ﴿ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ مبتدأ وخبر، و ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ على ما تقدّم في إعرابها. التاسع قول بعضهم إن أصل (بسم) كسر السين أو ضمها على لغة من قال: (سم) أو (سم) ثم سكنت السين لثلاً يتوالى كسرات، أو لثلاً يخرجوا من كسر إلى ضم، والأولى قول الجماعة إن السكون أصلٌ وهي لغة الأكثرين، وهم الذين يبتدون اسماً بهمز الوصل.

العاشر قول بعضهم في ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ من البسمة إنه وصل بنية الوقف فالتقى ساكنان: الميم ولام الحمد، فكسرت الميم لالتقائهما، وممن جوز ذلك ابن عطية، ونظير هذا قول جماعة منهم المبرد إن حركة راء (أكبر) من قول المؤذن: (الله أكبر الله أكبر) فتحة، وإنه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا فقيلاً: هي حركة الساكنين، وإنما لم يكسروا حفظاً لتفخيم اللام كما في ﴿ اَلَمْ . اَللَّهُ ﴾^(٦)، وقيل: هي حركة الهمزة نُقلت، وكل هذا خروجٌ عن الظاهر لغير داع، والصواب أن كسرة الميم إعرابية، وأن حركة الراء ضمة إعرابية، وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدرَج فتنتقل حركتها إلا في ندور.

الحادي عشر قول الجماعة في قوله تعالى: ﴿ تَبَيَّنَتِ الْجُنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ اَلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي اَلْعَذَابِ اَلْمُهِينِ ﴾^(٧) إن فيه حذف مضافين، والمعنى (علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم)، وهذا معنى حسن، إلا أن فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما، والأولى أن (تبين) بمعنى (وضح)، و(أن) وصلتها بدل اشتمالٍ من (الجن)، أي وضح للناس أن الجن لو كانوا ... إلخ

الثاني عشر قول بعضهم في ﴿ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى ﴾^(٨) إن الوقف على (تسمى) هنا أي (عيناً مسماً معروفة) وإن ﴿ سَلَسِيلاً ﴾ جملة أمرية، أي اسأل طريقاً موصلةً إليها، ودون هذا

(٢) تقدم برقم ٦٥٥ ص ٣٨٨.

(١) النساء/ ٧٨.

(٥) الفاتحة/ ٢.

(٤) الفاتحة/ ١.

(٣) النساء/ ٧٧.

(٨) الإنسان/ ١٨.

(٧) سبأ/ ١٤.

(٦) آل عمران/ ١-٢.

في البعد قول آخر إنه علم مركب كـ (تأبط شراً)، والأظهر أنه اسم مفرد مبالغة في السلسال كما أن السلسال مبالغة في السلس، ثم يحتمل أنه نكرة ويحتمل أنه علم منقول وصرف؛ لأنه اسم ماء، وتقدم ذكر العين لا يوجب تأنيته، كما تقول: (هذه واسط) بالصرف، ويبعد أن يقال: صرف للتناسب كـ ﴿قَوَارِيرًا﴾^(١)؛ لا تتفاهم على صرفه.

الثالث عشر قول مكّي وغيره في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(٢) إن (زهرة) حال من الهاء في (به) أو من (ما)، وإن التثوين حذف للسالكين مثل قوله [من المتقارب]:

٦٩٨ - وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(٣)

وإن جر (الحياة) على أنه بدل من (ما)، والصواب أن (زهرة) مفعول بتقدير (جعلنا لهم) أو (آتيناهم)، ودليل ذلك ذكر التمتع، أو بتقدير (أذم) لأن المقام يقتضيه، أو بتقدير (أعني) بيانياً لـ (ما) أو للضمير، أو بدل من (أزواج) إما بتقدير (ذوي زهرة) أو على أنهم جعلوا نفس الزهرة مجازاً للمبالغة، وقال الفراء: هو تمييز لـ (ما) أو للهاء، وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز، وقيل: بدل من (ما)، ورد بأن (لنفتنهم) من صلة (متعنا)، فيلزم الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي، وبأن الموصول لا يتبع قبل كمال صلته، وبأنه لا يقال: (مررت بزيد أخاك) على البدل؛ لأن العامل في المبدل منه لا يتوجه إليه بنفسه، وقيل: من الهاء، وفيه ما ذكر وزيادة الإبدال من العائد، وبعضهم يمنعه بناءً على أن المبدل منه في نية الطرح، فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير، وقد مر أن الزمخشري منع في ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾^(٤) أن يكون بدلاً من الهاء في ﴿أَمَرْتَنِي بِهِ﴾^(٤) ورددناه عليه، ولو لزم إعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم إعطاء منوي التأخير حكم المؤخر، فكان يمتنع (ضرب زيداً غلامه)، ويرد ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾^(٥)، والإجماع على جوازه.

تنبيه:

وقد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجهٍ مرجوح فلا حرج على مخرجه، كقراءة ابن عامر وعاصم ﴿وكذلك نجي المؤمنين﴾^(٦) فقيل: الفعل ماضي مبني للمفعول، وفيه ضعف من جهات: إسكان آخر الماضي، وإنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل، وإنابة غير

(١) الإنسان/ ١٥. (٢) طه/ ١٣١.

(٣) هو لأبي الأسود الدؤلي، صدره: **فَالْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ**، استشهد سيبويه بالبيت على حذف التثوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده [٩٣٣/٢].

(٤) المائة/ ١١٧. (٥) البقرة/ ١٢٤. (٦) الأنبياء/ ٨٨.

المفعول به مع وجوده، وقيل: مضارعُ أصله (ننجي) بسكون ثانيه، وفيه ضعف؛ لأنَّ التُّون عند الجيم تخفى ولا تُدغم، وقد زعم قومٌ أنَّها أُدغمت فيها قليلاً، وأنَّ منه (أترج) و(إجاصة) و(إجانة)، وقيل: مضارع، وأصله (نُنجِي) بفتح ثانيه وتشديد ثالثه، ثمَّ حُذفت التُّون الثانية، ويُضعفه أنَّه لا يجوز في مضارع (نبأت) و(نقبت) و(نزلت) ونحوهنَّ إذا ابتدأت بالتُّون أن تحذف التُّون الثانية إلا في ندور، كقراءة بعضهم ﴿ وَنَزَلَ الْمَلَكُ تَنْزِيلاً ﴾^(١).

الجهة الخامسة: أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة، ولنورد مسائل من ذلك ليمرَّن بها الطالب مرتبة على الأبواب ليسهل كشفها.

باب المبتدأ

مسألة:

يجوز في الضمير المنفصل من نحو ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾^(٢) ثلاثة أوجه: الفصل وهو أرجحها، والابتداء وهو أضعفها ويختصُّ بلغة تميم، والتوكيد.

مسألة:

يجوز في الاسم المفتوح به من نحو قوله: (هذا أكرمته) الابتداء والمفعولية، ومثله (كم رجلٍ لقيته) و(من أكرمته)، لكن في هاتين يقدَّر الفعل مؤخرًا، ومثلهما (ربُّ رجلٍ صالحٍ لقيته).

مسألة:

يجوز في المرفوع من نحو ﴿ أفي الله شكٌ ﴾^(٣) و(ما في الدار زيد) الابتدائية والفاعلية وهي أرجح؛ لأنَّ الأصل عدم التَّقديم والتَّأخير، ومثله كلمتا ﴿ غُرْفٌ ﴾^(٤) في سورة الزُّمَر؛ لأنَّ الظَّرْفَ الأوَّلَ معتمدًا على المخبر عنه، والثَّاني على الموصوف؛ إذ الغُرفُ الأولى موصوفةٌ بما بعدها، وكذا (نار) في قول الخنساء [من البسيط]:

..... كَأَنَّهُ عَلَّمَ فِي رَأْسِهِ نَارُ^(٥)

ومثله الاسم التَّالي للوصف في نحو (زيد قائم أبوه) و(أقائم زيد)؛ لما ذكرنا، ولأنَّ الأب إذا قُدِّرَ فاعلاً كان خبر (زيد) مفردًا، وهو الأصل في الخبر، ومثله ﴿ ظُلُمْتَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَةٌ ﴾^(٦)؛ لأنَّ الأصل في الصِّفة الأفراد، فإن قلت: (أقائم أنت؟) فكذلك عند البصريين، وأوجب الكوفيون في ذلك الابتدائية، ووافقهم ابن الحاجب، ووهم إذ نقل في أماليه الإجماع على ذلك، وحجَّتْهم أنَّ المضمَر المرتفع بالفعل لا يجاوره

(١) الفرقان/ ٢٥. (٢) البقرة/ ١٢٧. (٣) إبراهيم/ ١٠. (٤) الزمر/ ٢٠.

(٥) أهمله السيوطي، وصدوره: **وإنَّ صخرًا لتأتمُّ الهداة به.**

(٦) البقرة/ ١٩.

منفصلاً عنه، لا يقال: (قام أنا)، والجواب أنه إنما انفصل مع الوصف لئلا يُجهل معناه؛ لأنه يكون معه مستتراً، بخلافه مع الفعل، فإنه يكون بارزاً كـ(قمتُ) أو (قمت)، ولأنَّ طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل، فلذلك احتل مع الفصل، ولأنَّ المرفوع بالوصف سدَّ في اللفظ مسدّاً واجب الفصل وهو الخبر، بخلاف فاعل الفعل، ومِمَّا يُقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ ءِلهِي﴾^(١) وقول الشاعر [من الطويل]:

٦٩٩ - خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا^(٢)

فإنَّ القول بأنَّ الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مؤدِّ إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي، والقول بذلك في البيت مؤدِّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد، ويجوز في نحو (ما في الدار زيد) وجهٌ ثالثٌ عند ابن عصفور، ونقله عن أكثر البصريين، وهو أن يكون المرفوع اسماً لـ(ما) الحجازية والظرف في موضع نصبٍ على الخبرية، والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدُّم الخبر ولو ظرفاً.

مسألة:

يجوز في نحو (أخوه) من قولك: (زيدٌ ضُرب في الدار أخوه) أن يكون فاعلاً بالظرف؛ لاعتماده على ذي الحال، وهو ضمير (زيد) المقدَّر في (ضُرب)، وأن يكون نائباً عن فاعل (ضُرب) على تقديره خالياً من الضمير، وأن يكون مبتدأً خبره الظرف والجملة حال، والفراء والزمخشري يريان هذا الوجه شاداً رديئاً؛ لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو، ويوجبان الفاعلية في نحو (جاء زيدٌ عليه جبة)، وليس كما زعموا، والأوجه الثلاثة في قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّبِيِّ قُتِلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾^(٣)، قيل: وإذا قُرئ بتشديد (قتل) لزم ارتفاع ﴿رَبِّيُونَ﴾ بالفعل، يعني لأنَّ التَّكثِيرَ لا ينصرف إلى الواحد، وليس بشيء؛ لأنَّ النَّبِيَّ هنا متعدِّدٌ لا واحد، بدليل (كأين)، وإنما أُفرد الضمير بحسب لفظها.

مسألة:

(زيد نعم الرجل) يتعيَّن في (زيد) الابتداء، و(نعم الرجل زيد) قيل: كذلك، وعليهما فالرابط العموم أو إعادة المبتدأ بمعناه، على الخلاف في الألف واللام للجنس هي أم للعهد، وقيل: يجوز أيضاً أن يكون خبراً لمُحذوفٍ وجوباً، أي (الممدوح زيد)، وقال ابن عصفور: يجوز فيه وجهٌ ثالث، وهو أن يكون مبتدأً حُذِفَ خبره وجوباً، أي (زيد الممدوح)، ورُدَّ بأنَّه لم يسدَّ شيءٌ مسدَّه.

(١) مریم/٤٦.

(٢) لم يسد قائله، وتامه: إذا لم تكونا لي على من أقطع، قوله: أقطع، من قاطع أخاه وقطعه [٢/١٩٨].

(٣) آل عمران/١٤٦، بقراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو.

مسألة:

(حبذا زيد) يحتمل (زيد) - على القول بأن (حب) فعل و(ذا) فاعل - أن يكون مبتدأً مخبراً عنه بـ(حبذا) والرابط الإشارة، وأن يكون خبراً لمحدوف، ويجوز على قول ابن عصفور السابق أن يكون مبتدأً حذف خبره، ولم يقل به هنا؛ لأنه يرى أن (حبذا) اسم، وقيل: بدلٌ من (ذا)، ويردُّه أنه لا يحلُّ محلَّ الأوَّل، وأنه لا يجوز الاستغناء عنه، وقيل: عطف بيان، ويردُّه قوله [من البسيط]:
٧٠٠- وَحَبِّدَا نَفْحَاتٍ مِّنْ يَمَانِيَةٍ^(١)

ولا تبيِّن المعرفة بالنكرة بأثفاق، وإذا قيل: (حبذا) اسمٌ للمحبوب فهو مبتدأٌ و(زيدٌ) خبر، أو بالعكس عند من يجيز في قولك: (زيد الفاضل) وجهين، وإذا قيل بأنَّ (حبذا) كُله فعل فـ(زيد) فاعل، وهذا أضعف ما قيل؛ لجواز حذف المخصوص، كقوله [من الطويل]:
٧٠١- أَلَا حَبِّدَا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرُبَّمَا مَنَحَتْهُ الْهُوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ^(٢)
والفاعل لا يُحذف.

مسألة:

يجوز في نحو ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾^(٣) ابتدائية كلٍّ منهما وخبرية الآخر، أي (شأنى صبرٌ جميل) أو (صبرٌ جميلٌ أمثل من غيره).

باب (كان) وما جرى مجراها

مسألة:

يجوز في (كان) من نحو ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾^(٤) ونحو (زيدٌ كان له مال) نقصان (كان) وتامها، وزيادتها وهو أضعفها، قال ابن عصفور: باب زيادتها الشَّعر، والظرف متعلِّقٌ بها على التَّمام وباستقرار محذوفٍ مرفوعٍ على الزيادة، ومنصوب على النقصان، إلا إن قدرت التاقصة شأنية فالاستقرار مرفوع؛ لأنه خبر المبتدأ.

مسألة:

﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَنِقَةَ مَكْرِهِمْ﴾^(٥) يحتمل في (كان) الأوجه الثلاثة، إلا أنَّ التاقصة

(١) لجرير، وتامه: تأتلك من قبل الريان أحيانا، النفحات: جمع نفحة، من قولك: نفحت الريح إذا هبت، واليمانية: ريح تهب من قبل اليمن [٧١٣/٢].

(٢) هو لمراء بن همَّاس الطائي، ويقال: لمرداس بن همَّاس، ألا: للتبنيه، حبذا: كلمة المدح، وقوله: (وربما ... إلخ) أي وربما منحت هواي ما لا مطعم في دنوه، ويروى: من ليس، أي ربما أحببت من لا ينصفي ولا مطعم فيه، فـ(ما) أو (من) موصولة مفعول ثانٍ لـ(منحت)، وجملة (ليس بلامتقارب) صلتهَا، والبيت استشهد به على حذف المخصوص بالمدح كما تقدَّم تقريره [٨٩٨/٢].

(٣) يوسف/١٨. (٤) سورة ق/٣٧. (٥) النمل/٥١.

لا تكون شائئة؛ لأجل الاستفهام، ولتقدم الخبر، و(كيف) حالٌ على التمام وخبرٌ لـ(كان) على التَّقْصَانِ وللمبتدأ على الزيادة.

مسألة:

﴿ وَمَا كَانَ لِيُبَشِّرَ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾^(١) تحتل (كان) الأوجه الثلاثة، فعلى الناقصة الخبر إما (لبشر) و(وحياً) استثناء مفرغ من الأحوال، فمعناه (موحياً) أو (موحياً)، أو ﴿ أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ ﴾ بتقدير (أو موصلاً ذلك من وراء حجاب)، و﴿ أَوْ يُرْسِلَ ﴾ بتقدير (أو إرسالاً)، أي (أو إذا إرسال) وإما (وحياً) والتفريع في الأخبار، أي (ما كان تكليمهم إلا إيجاءً أو إيصالاً من وراء حجابٍ أو إرسالاً) وجعل ذلك تكليماً على حذف مضاف، و(لبشر) على هذا تبيين، وعلى التمام والزيادة فالتفريع في الأحوال المقدرة في الضمير المستتر في (لبشر).

مسألة:

(أين كان زيد قائماً) يحتل الأوجه الثلاثة، وعلى التَّقْصَانِ فالخبر إما (قائماً) و(أين) ظرفٌ له، أو (أين) فيتعلق بمحذوف و(قائماً) حال، وعلى الزيادة والتمام ف(قائماً) حال و(أين) ظرفٌ له، ويجوز كونه ظرفاً لـ(كان) إن قدرت تامّة.

مسألة:

يجوز في نحو (زيدٌ عسى أن يقوم) نقصان (عسى) فاسمها مستتر، وتامها ف(أن) والفعل مرفوع المحلُّ بها.

مسألة:

يجوز الوجهان في (عسى أن يقوم زيد)، فعلى التَّقْصَانِ (زيد) اسمها وفي (يقوم) ضميره، وعلى التمام لا إضمار، وكلُّ شيءٍ في محله، ويتعين التمام في نحو (عسى أن يقوم زيدٌ في الدار) و﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾^(٢)؛ لئلاً يلزم فصل صلة (أن) من معمولها بالأجنبي وهو اسم (عسى).

مسألة:

﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَنِيْلٍ ﴾^(٣) تحتل (ما) الحجازية والتَّمِيمِيَّة، وأوجب الفارسيُّ والزَّخْمَشْرِيُّ الحجازية، ظناً أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر، وإنما المقتضي نفيه لامتناع الباء في (كان زيد قائماً) وجوازها في [من الطويل]:

(٣) الأنعام/١٣٢

(٢) الإسراء/٧٩.

(١) الشورى/٥١.

٧٠٢- لَمْ أَكُنْ بِأَعَجَلِهِمْ^(١)

وفي (ما إن زيد بقائم).

مسألة:

(لا رجل ولا امرأة في الدار)، إن رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الأرجح، أو اسمان لـ(لا) الحجازية، فإن قلت: (لا زيد ولا عمرو في الدار) تعين الأول؛ لأن (لا) إنما تعمل في النكرات، فإن قلت: (لا رجل في الدار) تعين الثاني؛ لأن (لا) إذا لم تتكرر يجب أن تعمل، ونحو ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(٢) إن فتحت الثلاثة فالظرف خبرٌ للجميع عند سيبويه، ولو واحد عند غيره، ويقدر للآخرين ظرفان؛ لأن (لا) المركبة عند غيره عاملة في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمول واحد، فكيف عوامل؟ وإن رفعت الأولين فإن قدرت (لا) معهما حجازية تعين عند الجميع إضمار خبرين إن قدرت (لا) الثانية كأولى، وخبراً واحداً إن قدرت لها مؤكدة لها و قدرت الرفع بالعطف، وإنما وجب التقدير في الوجهين لاختلاف خبري الحجازية والتبرئة بالنصب والرفع، فلا يكون خبراً واحداً لهما، وإن قدرت الرفع بالابتداء فهما على أنهما مهملتان قدرت عند غير سيبويه خبراً واحداً للأولين أو للثالث كما تقدّر في (زيد وعمرو قائم) خبراً للأول أو للثاني، ولم يحتج لذلك عند سيبويه.

باب المنصوبات المتشابهة

ما يحتمل المصدرية والمفعولية من ذلك: نحو ﴿وَلَا تَظْلُمُونَ فَيَلًا﴾^(٣)، ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ تَقِيْرًا﴾^(٤)، أي (ظلماً ما) أو (خيراً ما)، أي لا ينقصونه مثل ﴿وَلَمْ تَظْلِمِ مِنْهُ شَيْئًا﴾^(٥)، ومن ذلك ﴿ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُواكُمْ شَيْئًا﴾^(٦)، أي نقصاً أو خيراً، وأما ﴿وَلَا تَضْرُوهُ شَيْئًا﴾^(٧) فمصدر؛ لاستيفاء (ضراً) مفعوله، وأما ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾^(٨) ف(شيء) قبل ارتفاعه مصدر أيضاً لا مفعول به؛ لأن (عفا) لا يتعدى.

ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية من ذلك: (سرت طويلاً) أي (سيراً طويلاً) أو (زمناً طويلاً) أو (سرته طويلاً)، ومنه ﴿وَأَزَلَفْتِ الْجَنَّةَ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾^(٩)، أي (إزلاًفاً غير بعيد) أو (زمناً غير بعيد) أو (أزلفتها الجنة - أي الإزلاف - في حالة كونه غير بعيد)، إلا أن هذه الحال مؤكدة، وقد يجعل حالاً من (الجنة) فالأصل (غير بعيدة)، وهي أيضاً حال مؤكدة،

(١) هذا من قصيدة للشنفرى الأزدي، والأجشع: أفعل من الجشع، وهو الحرص على الأكل، وفعله جشع [٨٩٩/٢]، والبيت بتمامه: وإن مُدَّت الأيدي إلى الزاد لم أكن *بأعجلهم؛ إذ أجشع القوم أعجل.

(٢) البقرة/١٩٧. (٣) النساء/٧٧. (٤) النساء/١٢٤. (٥) الكهف/٣٣.

(٦) التوبة/٤. (٧) التوبة/٣٩. (٨) البقرة/١٧٨. (٩) سورة ق/٣١.

ويكون التذكير على هذا مثله في ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾^(١).

ما يحتمل المصدرية والحالية: (جاء زيد ركضاً) أي (يركض ركضاً)، أو عامله (جاء) على حدّ (قعدت جلوساً)، أو التقدير (جاء راكضاً)، وهو قول سيبويه، ويؤيده قوله تعالى: ﴿أَتَيْتَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾^(٢) فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره.

ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله، من ذلك: ﴿يُرِيكُمْ أَلْبَرَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(٣) أي (فتخافون خوفاً وتطمعون طمعاً)، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد إلا فيما استثني، أو (خائفين وطامعين)، أو (لأجل الخوف والطمع)، فإن قلنا: لا يشترط اتّحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلّل - وهو اختيار ابن خروف - فواضح، وإن قيل باشرطه فوجهه (أن يريكم) بمعنى (يجعلكم ترون)، والتعليل باعتبار الرؤية لا الإراءة، أو الأصل (إخافة وإطماعاً) وحذف الزوائد، وتقول: (جاء زيدٌ رغبةً) أي (يرغب رغبةً) أو (محيي رغبةً) أو (راغباً) أو (للرغبة)، وابن مالك يمنع الأول لما مرّ، وابن الحاجب يمنع الثاني؛ لأنه يؤدّي إلى إخراج الأبواب عن حقائقها، إذ يصحّ في (ضربته يوم الجمعة) أن يقدر (ضرب يوم الجمعة)، قلت: وهو حذف بلا دليل؛ إذ لم تدع إليه ضرورة، وقال المتنبّي [من السبّط]:

أبلى الهوى أسفاً يوم النوى بدني
.....^(٤)

والتقدير (أسف أسفاً) ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به، أو (إبلاء أسف) أو (لأجل الأسف)، فمن لم يشترط اتّحاد الفاعل فلا إشكال، وأمّا من اشترطه فهو على إسقاط لام العلة توسعاً كما في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعُهَا عَوْجًا﴾^(٥)، أو الاتّحاد موجوداً تقديراً، إمّا على أنّ الفعل المعلّل مطاوع (أبلى) محذوفاً، أي (فبليت أسفاً) ولا تقدر (فبلي بدني)؛ لأنّ الاختلاف حاصل؛ إذ الأسف فعل النفس لا البدن، أو لأنّ الهوى لمّا حصل بتسببه كان كآته قال: (أبليت بالهوى بدني).

ما يحتمل المفعول به والمفعول معه: نحو (أكرمتك وزيدا) يجوز كونه عطفاً على المفعول به وكونه مفعولاً معه، ونحو (أكرمتك وهذا) يحتملها وكونه معطوفاً على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول، وقد أجزى في (حسبك وزيداً درهم) كون (زيد) مفعولاً معه وكونه مفعولاً به بإضمار (يحسب)، وهو الصحيح؛ لأنّه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به، ويجوز جرّه، فقليل: بالعطف، وقيل: بإضمار (حسب) أخرى، وهو الصواب، ورفعهُ بتقدير (حسب) فحذفت وخلفها المضاف إليه، ورووا بالأوجه الثلاثة

(١) الشورى/١٧.

(٢) فصلت/١١.

(٣) الرعد/١٢.

(٤) للمتنبّي، أهمله السيوطي.

(٥) هود/١٩.

قوله [من الطويل]:

٧٠٣- إذا كانت الهيجاء وأنشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهتد^(١)

باب الاستثناء

يجوز في نحو (ما ضربت أحداً إلا زيداً) كون زيد بدلاً من المستثنى منه، وهو أرجحها، وكونه منصوباً على الاستثناء، وكون (إلا) وما بعدها نعتاً، وهو أضعفها، ومثله (ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يعبا به)، فإن جئت بـ(ما) مكان (ليس) بطل كونه بدلاً؛ لأنها لا تعمل في الموجب.

مسألة:

يجوز في نحو (قام القوم حاشاك وحاشاه) كون الضمير منصوباً وكونه مجروراً، فإن قلت: (حاشاي) تعين الجر، أو (حاشاني) تعين النصب، وكذا القول في (خلا) و(عدا).

مسألة:

يجوز في نحو (ما أحد يقول ذلك إلا زيد) كون (زيد) بدلاً من (أحد)، وهو المختار، وكونه بدلاً من ضميره، وأن يُنصب على الاستثناء، فارتفاعه من وجهين وانتصابه من وجه، فإن قلت: (ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيد) فبالعكس، ومن مجيئه مرفوعاً قوله [من المنسرح]:

٧٠٤- في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها^(٢)

و(على) هنا بمعنى (عن)، أو ضمّن (يحكي) معنى (ينم) أو (يشنع).

ما يحتمل الحالية والتميز: من ذلك (كرم زيد ضيفاً) إن قدرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محوّل عن الفاعل يمتنع أن تدخل عليه (من)، وإن قدر نفسه احتمال الحال والتميز، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال (من)، ومن ذلك (هذا خاتم حديداً)، والأرجح التمييز؛ للسلامة به من جمود الحال ولزومها - أي عدم انتقالها - ووقوعها من نكرة، وخيرٌ منهما الخفض بالإضافة.

من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول، نحو (ضربت زيداً ضاحكاً)، ونحو ﴿ وَقَتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾^(٣)، وتجويز الرّمحشري الوجهين في ﴿ أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ﴾^(٤) وهم؛ لأنّ (كافة) مختصّ بمن يعقل، ووهمه في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾^(٥) إذ قدر (كافة) نعتاً لمصدرٍ محذوف، أي (إرسالة كافة) أشد؛ لأنه أضاف

(١) قال ابن يسعون في شرح شواهد الإيضاح: ... ويروي (الضحاك) بالرفع والنصب والجر، فالرفع على أنه مبتدأ خبره (سيف) وخبر (حسبك) محذوف لدلالة الكلام عليه؛ لأنه في معنى الأمر، أي فلتكثر ولتشق، والضحاك سيفك الأوثق، والنصب على أنه مفعول معه مبتدأ و(سيف) خبره، والمعنى: كافيك سيف مع صحبة الضحاك وحضوره، أي حضور هذا السيف المعني عن سواه، والجر على أن الواو واو قسم، أو عطفاً على الكاف في (حسبك) [٩٠٠/٢].

(٢) تقدم برقم ٢٠٦ ص ١٢٢. (٣) التوبة/٣٦. (٤) البقرة/٢٠٨. (٥) سبأ/٢٨.

إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عما التزم فيه من الحالية، ووهمه في خطبة المفصل إذ قال:
"محيط بكافة الأبواب" أشد وأشد؛ لإخراجه إياه عن النصب البتة.

من الحال ما **يحمل** باعتبار عامله وجهين نحو ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾^(١) **يحمل** أن عامله
معنى التنبية أو معنى الإشارة، وعلى الأول فيجوز (ها قائماً ذا زيد)، قال [من البسيط]:
٧٠٥- ها يبيّن ذا صريح النصح فاصغ له^(٢)
وعلى الثاني يمتنع، وأما التقديم عليهما معاً فيمتنع على كل تقدير.

من الحال ما **يحمل** التعدد والتداخل، نحو (جاء زيداً راكباً ضاحكاً)، فالتعدد على أن
يكون عاملهما (جاء) وصاحبهما (زيد)، والتداخل على أن الأولى من (زيد) وعاملها (جاء)
والثانية من ضمير الأولى وهي العامل، وذلك واجب عند من منع تعدد الحال، وأما (لقيته
مصعداً منحدرًا) فمن التعدد لكن مع اختلاف الصاحب، ويستحيل التداخل، ويجب كون
الأولى من المفعول والثانية من الفاعل؛ تقيلاً للفصل، ولا يُحمل على العكس إلا بدليل،
كقوله [من الطويل]:

٧٠٦- خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُ وَرَاءَنَا^(٣)

ومن الأول قوله [من الوافر]:

٧٠٧- عَهَدْتُ سَعَادَ ذَاتِ هَوَى مُعْنَى فَرِدْتُ وَعَادَ سُلُوَانًا هَوَاهَا^(٤)

باب إعراب الفعل

مسألة:

(ما تأتينا فتحدّثنا) لك رفع (تحدّث) على العطف فيكون شريكاً في النفي، أو
الاستئناف فتكون مثبتاً، أي (فأنت تحدّثنا الآن بدلاً عن ذلك)، ونصبه بإضمار (أن)، وله
معنيان: نفي السبب فيتفي السبب، ونفي الثاني فقط، فإن جئت بـ(لن) مكان ما فللنصب
وجهان: إضمار (أن) والعطف، وللرفع وجه وهو القطع، وإن جئت بـ(لم) فللنصب وجه
وهو إضمار (أن)، وللرفع وجه وهو الاستئناف، ولك الجزم بالعطف، فإن قلت: (ما أنت
آتٍ فتحدّثنا) فلا جزم ولا رفع بالعطف؛ لعدم تقدّم الفعل، وإنّما هو على القطع.

(١) هود/٧٢.

(٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٩٠١/٢]، وعجزه: **وطع فطاعة مُهد نصحه رشد.**

(٣) هو من معلقة امرئ القيس [٩٠١/٢]، وعجزه: **على أنرينا ذيل مرط مرحل.**

(٤) لم يسم قائله، والمعنى: الأسير في الحب، وسُلوان: بمعنى السلوة، ويقال: السُلوان دواء يُسقاه الحزين فيسلو،
وقوله: **ذات هوى** حال من المفعول، وهو (سعاد)، و(معنى): حال من الفاعل في (عهدت) [٩٠١/٢].

مسألة:

(هل تأتيني فأكرمك)، الرِّفَع على وجهين، والنَّصَب على الإضمار، و(هل زيد أخوك فتكرمه) لا يرفع على العطف، بل على الاستئناف، و(هل لك التفاتٌ إليه فتكرمه) الرِّفَع على الاستئناف، والنَّصَب إمَّا على الجواب أو على العطف على (التفات)، وإضمار (أن) واجبٌ على الأوَّل وجائز على الثاني، وكالمثال سواء ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَّكُونَ ﴾^(١) إن سلم كون (لو) للتَّمَيِّي^(٢).

مسألة:

(ليتني أجد مالاً فأنفق منه)، الرِّفَع على وجهين، والنَّصَب على إضمار (أن)، و(ليت لي مالاً فأنفق منه) يمتنع الرِّفَع على العطف.

مسألة:

(ليقم زيد فنكرمه)، الرِّفَع على القطع، والجزم بالعطف، والنَّصَب على الإضمار.

مسألة:

نحو ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾^(٣) يحتمل الجزم بالعطف والنَّصَب على الإضمار مثل ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَنَكُونَ لَهُمْ قُلُوبًا ﴾^(٤).
ونحو ﴿ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ ﴾^(٥) يحتمل (تتقوا) الجزم بالعطف وهو الرَّاجِح والنَّصَب بإضمار (أن) على حدِّ قوله [من الطويل]:
٧٠٨- وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ^(٦)

باب الموصول

مسألة:

يجوز في نحو (ماذا صنعت؟) و(ماذا صنعته؟) ما مضى شرحه، وقوله تعالى: ﴿ مَاذَا أَحْبَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(٧) (ماذا) مفعولٌ مطلقٌ لا مفعولٌ به؛ لأنَّ (أجاب) لا يتعدى إلى الثاني بنفسه، بل بالباء، وإسقاط الجارِّ ليس بقياس، ولا يكون (ماذا) مبتدأً وخبراً؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ حينئذٍ (ما الذي أحببتم به) ثمَّ حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه، والأكثر في نحو (من ذا لقيت؟) كون (ذا) للإشارة خبراً و(لقيت) جملةٌ حالَّةٌ، ويقالُ كون (ذا) موصولة و(لقيت) (١) الشعراء/١٠٢. (٢) والمشهور أنها لا جواب لها.

(٣) يوسف/١٠٩. (٤) الحج/٤٦. (٥) محمد/٣٦.

(٦) لم يسم قائله، وقامه: ولا يخش ظلمًا ما أقام ولا هضمًا، نؤوه: من آواه يؤويه إيواء، والهضم: الظلم، وقوله: ويخضع بالنصب بإضمار (أن) بعد الواو العاطفة على الشرط قبل الجواب [٢/٩٠١].

(٧) القصص/٦٥.

صلة، وبعضهم لا يجيزه، ومن الكثير ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾^(١)؛ إذ لا يدخل موصولاً على موصولٍ إلا شأداً، كقراءة زيد بن علي ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٢) بفتح الميم واللام.

مسألة:

﴿فَأَصَدَعَ بِمَا تُؤْمَرُ﴾^(٣)، (ما) مصدرية، أي (بالأمر)، أو موصول اسمي، أي (بالذي تؤمره) على حد قولهم:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ^(٤)

وأما من قال: (أمرتك بكذا) وهو الأكثر فيشكل؛ لأن شرط حذف العائد المحرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضاً بمثله معني ومتعلقاً نحو ﴿وَشَرِبُوا مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾^(٥)، أي (منه)، وقد يُقال إن (اصدع) بمعنى (أؤمر)، وأما ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا﴾^(٦) في الأعراف فيحتمل أن يكون الأصل (بما كذبوه) فلا إشكال، أو (بما كذبوا به)، ويؤيده التصريح به في سورة يونس، وإنما جاز مع اختلاف المتعلق لأن ﴿مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ بمنزلة (كذبوا) في المعنى، وأما ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾^(٧) فقول: (الذي) مصدرية، أي (ذلك تبشير الله)، وقيل: الأصل (يبشّر به)، ثم حذف الجار توسعاً فانتصب الضمير ثم حذف.

مسألة:

يجوز في نحو ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾^(٨) كون (الذي) موصولاً اسمياً فيحتاج إلى تقدير عائد، أي (زيادة على العلم الذي أحسنه)، وكونه موصولاً حرفياً فلا يحتاج لعائد، أي (تماماً على إحسانه)، وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة، ويكون (أحسن) حينئذ اسم تفضيل لا فعلاً ماضياً، وفتحته إعراباً لا بناءً، وهي علامة الجر، وهذان الوجهان كوفيان، وبعض البصريين يوافق على الثاني.

مسألة:

نحو (أعجبي ما صنعت) يجوز فيه كون (ما) بمعنى (الذي) وكونها نكرة موصوفة، وعليهما فالعائد محذوف، وكونها مصدرية فلا عائد، ونحو ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾^(٩) يحتل الموصولة والموصوفة دون المصدرية؛ لأن المعاني لا يُنفق منها، وكذا ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾^(١٠)، فإن ذهبت إلى تأويل (ما تحبون) و(ما رزقناهم) بالحب والرزق، وتأويل هذين بالمحبوب والمرزوق، فقد تعسفت عن غير محوج إلى ذلك، وقال أبو حيان: لم يثبت محجى

(١) البقرة/٢٥٥. (٢) البقرة/٢١. (٣) الحجر/٩٤.

(٤) تقدم برقم ٤٨١ ص ٢٥٨.

(٥) المؤمنون/٣٣. (٦) الأعراف/١٠١. (٧) الشورى/٢٣.

(٨) الأنعام/١٥٤. (٩) آل عمران/٩٢. (١٠) البقرة/٣.

(ما) نكرة موصوفة، ولا دليل في (مررت بما معجب لك)؛ لاحتمال الزيادة، ولو ثبت نحو (سرني ما معجب لك) لثبت ذلك، انتهى، ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء إلا ومعناها السببية نحو ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مَيْثَقَهُمْ لَعْنَهُمْ﴾^(١)، ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنْ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾^(٢).

مسألة:

إذا قلت: (أعجبنى من جاءك) احتمال كون (من) موصولة أو موصوفة، وقد جُوزا في ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾^(٣)، وضعف أبو البقاء الموصولة؛ لأنها تتناول قومًا بأعيانهم، والمعنى على الإبهام، وأجيب بأنها نزلت في عبد الله بن أبي وأصحابه.

باب التوابع

مسألة:

نحو ﴿أَمَّا رَبِّ الْعَالَمِينَ . رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾^(٤) يحتمل بدل الكل من الكل وعطف البيان، ومثله ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ أَبَايَكَ إِتْرَاهِمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾^(٥)، ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾^(٦) فيمن فتح الهمزة، ويحتمل هذا تقدير مبتدأ أيضاً، أي (هي أنا دمرناهم).

مسألة:

نحو ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٧) يجوز فيه كون (الأعلى) صفة للاسم أو صفة للرب، وأما نحو (جاءني غلام زيد الظريف) فالصفة للمضاف، ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل؛ لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته، وعكسه [من المتقارب]:

وَكُلُّ فَتًى يَتَّقِي فَائِزٌ^(٨)

فالصفة للمضاف إليه؛ لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم لا للحكم عليه، ولذلك ضعف قوله [من الوافر]:

وَكُلُّ أَحٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ - لَعَمْرُ أَبِيكَ - إِلَّا الْفَرَقْدَانِ^(٩)

مسألة:

نحو ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾^(١٠) و(مررت بالرجل الذي فعل) يجوز في الموصول أن يكون تابعاً، أو بإضمار (أعني) أو (أمدح) أو (هو)، وعلى التبعية فهو نعت لا بدل، إلا إذا

(١) المائدة/١٣. (٢) آل عمران/١٥٩. (٣) البقرة/٨. (٤) الأعراف/١٢١-١٢٢.

(٥) البقرة/١٣٣. (٦) النمل/٥١. (٧) الأعلى/١.

(٨) أهمله السيوطي، ولا يُعرف له قائل ولا تنمة.

(٩) تقدم برقم ١٠١ ص ٦٣.

(١٠) البقرة/٢-٣.

تعذر، نحو ﴿ وَيَلِّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ . الَّذِي جَمَعَ مَالاً ﴾^(١)؛ لأنَّ التَّكْرَةَ لا توصف بالمعرفة.

باب حروف الجرِّ

مسألة:

نحو (زيد كعمرو) تحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فتعلّق باستقرار، وقيل: لا تتعلّق، والاسميّة فتكون مرفوعة المحلُّ وما بعدها جرُّ بالإضافة، ولا تقدير بالاتّفاق. ونحو (جاء الذي كزيد) تتعَيَّن الحرفية؛ لأنَّ الوصل بالمتضايين ممنوع.

مسألة:

(زيدٌ على السطح) يحتمل على الوجهين، وعليهما فهي متعلّقة باستقرارٍ محذوف.

مسألة:

قيل في نحو ﴿ وَالضُّحَىٰ . وَاللَّيْلِ ﴾^(٢) إنَّ الواو تحتمل العاطفة والقسميّة، والصَّواب الأوَّل، وإلا لاحتاج كلُّ إلى الجواب، ومِمَّا يوضِّحه الفاء في أوائل سورتي المرسلات والنَّازعات.

باب في مسائل مفردة

مسألة:

نحو ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾^(٣) فيمن فتح الباء يحتمل كون النَّائب عن الفاعل الظَّرْف الأوَّل وهو الأوَّل أو الثَّاني أو الثَّالث، ونحو ﴿ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ ﴾^(٤) النَّائب الظَّرْف أو الوصف، وفي هذا ضعف؛ لضعف قولهم: (سيرَ عليه طويلٌ).

مسألة:

(تجلّى الشَّمس) يحتمل كون (تجلّى) ماضياً تُركت التَّاء من آخره لمجازية التَّأنيث وكونه مضارعاً أصله (تتجلّى) ثمَّ حُذفت إحدى التَّاءين على حدِّ قوله تعالى: ﴿ نَارًا تَلْظَىٰ ﴾^(٥) ولا يجوز في هذا كونه ماضياً، وإلَّا لقليل: (تَلْظَتْ)؛ لأنَّ التَّأنيث واجبٌ مع المجازي إذا كان ضميراً متّصلاً، وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الأوَّل تعلم فساد قول من استدلَّ على جواز نحو (قامَ هندٌ) في الشُّعر بقوله [من الطويل]:

٧٠٩- تَمَنَّى ابْتِئَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا^(٦)

لجواز أن يكون أصله (تتمنى).

(١) الهمزة/١-٢ . (٢) الضحى/١-٢ . (٣) النور/٣٦ . (٤) الزمر/٦٨ . (٥) الليل/١٤ .

(٦) هو للبيد من أبيات قالها قرب وفاته، وتماه: وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر [٩٠٢/٢].

الجهة السادسة: ألا يراعي الشُّروط المختلفة بحسب الأبواب؛ فإنَّ العرب يشترطون في بابٍ شيئاً ويشترطون في آخر نقيضَ ذلك الشَّيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل العرب اختلطت عليه الأبواب والشُّرائط.

فلنورد أنواعاً من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين:

النوع الأول: اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت:

ومن الوهم في الأوَّل قول الزَّمخشري في ﴿مَلِكِ النَّاسِ .إِلَيْهِ النَّاسُ﴾^(١) إنَّهُما عطفًا بيان، والصَّواب أنَّهما نعتان، وقد يُجاب بأنَّهُما أُجريا مجرى الجوامد؛ إذ يُستعملان غير جاريتين على موصوف وتجري عليهما الصِّفات، نحو قولنا: (إلهٌ واحد) و(ملكٌ عظيم).

ومن الخطأ في الثَّاني قول كثير من النَّحويِّين في نحو (مررت بهذا الرَّجل) إنَّ (الرَّجل) نعت، قال ابن مالك: أكثر المتأخِّرين يقدِّد بعضهم بعضاً في ذلك، والحامل لهم عليه توهُمهم أنَّ عطف البيان لا يكون إلاَّ أخصَّ من متبوعه، وليس كذلك، فإنَّه في الجوامد بمنزلة النَّعت في المشتقِّ، ولا يمتنع كون المنعوت أخصَّ من النَّعت، وقد هُدي ابن السَّيد إلى الحقِّ في المسألة فجعل ذلك عطفًا لا نعتًا، وكذا ابن جنِّي. اهـ، قلت: وكذا الزَّجاج والسُّهيلي، قال السُّهيلي: وأمَّا تسمية سيبويه له نعتًا فتسامحٌ كما سمَّى التَّوكيدَ وعطفَ البيانَ صفةً، وزعم ابن عصفور أنَّ النَّحويِّين أجازوا في ذلك الصِّفة والبيان، ثمَّ استشكله بأنَّ البيان أعرِف من المبيِّن وهو جامد، والنعت دون المنعوت أو مساو له، وهو مشتقُّ أو في تأويله، فكيف يجتمع في الشَّيء أن يكون بيانًا ونعتًا، وأجاب بأنَّه إذا قدِّر نعتًا فاللام فيه للعهد، والاسم مؤوَّلٌ بقولك: (الحاضر) أو (المشار إليه)، وإذا قدِّر بيانًا فاللام لتعريف الحضور، فيساوي الإشارة بذلك ويزيد عليها بإفادته الجنس المعين، فكان أخصَّ، قال: وهذا معنى قول سيبويه. اهـ، وفيما قاله نظر؛ لأنَّ الَّذي يؤوِّله النَّحويُّون بالحاضر والمشار إليه إنَّما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتًا ك(مررت بزيد هذا)، فأما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه، وإنَّما هو معنى ما قبله، فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرًا له؟

وقال الزَّمخشري في ﴿ذَلِكُمْ اللهُ رَبُّكُمْ﴾^(٢): يجوز كون اسم الله تعالى صفةً للإشارة أو بيانًا و(ربكم) الخبر، فجوزَ في الشَّيء الواحد البيان والصِّفة، وجوزَ كون العلم نعتًا، وإنَّما العلم يُنعت ولا يُنعت به، وجوزَ نعت الإشارة بما ليس معرفًا بلام الجنس، وذلك ممَّا أجمعوا على بطلانه.

النوع الثَّاني: اشتراطهم التَّعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتَّنكير للحال والتمييز و(أفعل من) ونعت النكرة.

(١) الناس/٢-٣. (٢) الأنعام/١٠٢.

ومن الوهم في الأوّل قول جماعة في (صديد) من ﴿ مَاءٍ صَدِيدٍ ﴾^(١) وفي (طعام مساكين) من ﴿ كَفْرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾^(٢) فيمن نَوَّنَ (كفارة) إنَّهَما عطفًا بيان، وهذا إنَّما هو معترضٌ على قول البصريين ومن وافقهم، فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلاً، وأمَّا الكوفيون فيرون أن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات، فيكون في المعارف والنكرات، وقول بعضهم في (ناقع) من قول النَّابِغَةَ [من الطويل]:

٧١٠ - مِنْ الرَّقْشِ فِي أَنْبَاهِا السُّمُّ نَاقِعٌ^(٣)

إنَّه نعتٌ للسُّمِّ، والصَّوَابُ أَنَّهُ خَبْرٌ للسُّمِّ وَالظَّرْفُ متعلِّقٌ به أو خبرٌ ثان.

وليس من ذلك قول الزُّمخْشَرِي فِي ﴿ شَدِيدِ الْعِقَابِ ﴾^(٤) إنَّه يجوزُ كونه صفةً لاسم الله تعالى في أوائل سورة المؤمن، وإن كان من باب الصِّفَةِ المشبَّهة، وإضافتها لا تكون إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أنَّ ﴿ شَدِيدِ الْعِقَابِ ﴾ معناه (شديدٌ عقابه)؟ ولهذا قالوا: كلُّ شيءٍ إضافته غير محضة فإنَّه يجوز أن تصير إضافته محضةً إلا الصِّفَةُ المشبَّهة؛ لأنَّه جعله على تقدير (أل) وجعل سبب حذفها إزادة الازدواج، وأجاز وصفيته أيضاً أبو البقاء، لكن على أنَّ شديدًا بمعنى (مشدد) كما أنَّ (الأذنين) في معنى (المؤذن)، فأخرجه بالتأويل من باب الصِّفَةِ المشبَّهة إلى باب اسم الفاعل، والذي قدَّمه الزُّمخْشَرِي أَنَّهُ وجميع ما قبله أبدال، أمَّا أَنَّهُ بدلٌ فلتنكيره، وكذا المضافان قبله وإن كانا من باب اسم الفاعل؛ لأنَّ المراد بهما المستقبل، وأمَّا البواقي فللتناسب، وردَّ على الزُّجَاجِ فِي جعله ﴿ شَدِيدِ الْعِقَابِ ﴾ بدلاً وما قبله صفات وقال: في جعله بدلاً وحده من بين الصِّفَاتِ نُبوُّ ظاهر.

ومن ذلك قول الجاحظ في بيت الأعشى [من السريع]:

٧١١ - وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصِيٌّ^(٥)

إنَّه يبطل قول النَّحْوِيِّينَ " لا تجتمع (أل) و(من) في اسم التفضيل " ، فجعل كلاً من (أل) و(من) معتدلاً به جاريًا على ظاهره، والصَّوَابُ أن تقدَّرَ (أل) زائدة، أو معرفة و(من) متعلِّقة بـ(أكثر) منكرًا محذوفًا مبدلاً من المذكور، أو بالمذكور على أنَّها بمنزلتها في قولك: (أنت منهم الفارس البطل)، أي (أنت من بينهم)، وقول بعضهم إنَّها متعلِّقة بـ(ليس) قد يُردُّ بأنَّها لا تدلُّ على الحدث عند مَنْ قال في أخواتها إنَّها تدلُّ عليه، ولأنَّ فيه فصلاً بين (أفعل) وتمييزه

(١) إبراهيم/١٦. (٢) المائة/٩٥.

(٣) للنايعة الذياني، صدره: فبت كائي ساورتي ضئيلة، قوله: ساورتي: من ساوره إذا واثبه، وضئيلة: الحية الدقيقة، والرقش: جمع رقتش: حية فيها نقط سود وبيض، وناقع: أي بالغ [٢/٨١٧].

(٤) غافر/٣.

(٥) من قصيدة للأعشى ميمون [٢/٩٠٢]، وتماه: وإنما العزة للكائر.

بالأجنبي، وقد يُجاب بأنَّ الظرف يتعلّق بالوهم، وفي (ليس) رائحة قولك (انتفى)، وبأنَّ فصل التّمييز قد جاء في الضّرورة في قوله [من المتقارب]:

٧١٢- عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا^(١)

و(أفعل) أقوى في العمل من (ثلاثون).

ومن الوهم في الثّاني قول مكّي في قراءة ابن أبي عبلة ﴿ فَإِنَّهُ ءَاثِمٌ قَلْبُهُ ﴾^(٢) بالنّصب إنَّ (قلبه) تمييز، والصّواب أنّه مشبّه بالمفعول به كـ(حسن وجهه)، أو بدلٌ من اسم (إن)، وقول الخليل والأخفش والمازني في (إيائي) و(إيائك) و(إيائه) إنَّ (إيأ) ضميرٌ أضيف إلى ضمير، فحكّموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلا للتكرات وهو الإضافة، وقول بعضهم في ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(٣) إنَّ اسم الله سبحانه وتعالى خبر (لا) التّبرئة، ويردّه أنّها لا تعمل إلا في نكرة منفيّة، واسم الله تعالى معرفة موجبة، نعم يصحُّ أن يُقال إنّه خبرٌ لـ(لا) مع اسمها؛ فإنّهما في موضع رفعٍ بالابتداء عند سيويه، وزعم أنّ المركبة لا تعمل في الخبر؛ لضعفها بالتّركيب عن أن تعمل فيما تباعد منها وهو الخبر، كذا قال ابن مالك، والذي عندي أنّ سيويه يرى أنّ المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً؛ لأنَّ جزء الشّيء لا يعمل فيه، وأمّا (لا رجل ظريفاً) بالنّصب فإنّه عند سيويه مثل (يا زيد الفاضل) بالرفع، وكذا البحث في ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾^(٤) للتعريف والإيجاب أيضاً، وفي (لا إله إلا إله واحد) للإيجاب، وإذا قيل: (لا مستحقاً للعبادة إلا إله واحد) أو (إلا الله) لم يتّجه الاعتذار المتقدّم؛ لأنَّ (لا) في ذلك عاملة في الاسم والخبر؛ لعدم التّركيب، وزعم الأكثرون أنّ المرتفع بعد (إلا) في ذلك كلّه بدلٌ من محلّ اسم (لا) كما في قولك: (ما جاءني من أحد إلا زيد)، ويشكل على ذلك أنّ البدل لا يصلح هنا؛ لحلوله محلّ الأوّل، وقد يُجاب بأنّه بدلٌ من الاسم مع (لا)؛ فإنّهما كالشّيء الواحد، ويصحُّ أن يخلفهما ولكن يذكر الخبر حينئذٍ فيقال: (الله موجود)، وقيل: هو بدلٌ من ضمير الخبر المحذوف، ولم يتكلّم الزّخشي في كشّافه على المسألة اكتفاءً بتأليفٍ مفردٍ له فيها، وزعم فيه أنّ الأصل (الله إله) المعرفة مبتدأً والنّكرة خبر على القاعدة، ثمّ قدّم الخبر ثمّ أدخل النّفي على الخبر والإيجاب على المبتدأ ورُكبت (لا) مع الخبر، فيقال له: فما تقول في نحو (لا طالعاً جبلاً إلا زيد) لم انتصب خبر المبتدأ؟ فإن قال إنَّ (لا) عاملة عمل (ليس) فذلك ممتنع؛ لتقدّم الخبر، ولانتقاض النّفي، ولتعريف أحد الجزأين، فأما قوله: "يجب كون المعرفة المبتدأ" فقد مرّ أنّ الإخبار عن النّكرة المخصّصة المقدّمة بالمعرفة جائزٌ نحو ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ ﴾^(٥).

(١) للعباس بن مرداس السلمي، فصل بين ثلاثين وبين مئتين، شبهها بالضرورة، وكميل بمعنى كامل [٢/٩٠٨].

(٢) البقرة/٢٨٣. (٣) الصافات/٣٥. (٤) البقرة/١٦٣. (٥) آل عمران/٦.

ومن ذلك قول الفارسي في (مررت برجل ما شئت من رجل) إنَّ (ما) مصدرية، وإنَّها وصلتها صفة لـ(رجل)، وتبعه على ذلك صاحب الترشيح، قال: ومثله قوله تعالى: ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾^(١) أي (في أيِّ صورة مشيئته) أي (يشاؤها)، وقول أبي البقاء في ﴿ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ﴾^(٢) إنَّ (أن) وصلتها بدل من (سواء)، وبدل الصِّفَّة صفة، والحرف المصدرية وصلتته في نحو ذلك معرفة، فلا يقع صفة للنكرة، وقول بعضهم في ﴿ وَيَلِّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ . الَّذِي جَمَعَ ﴾^(٣) إنَّ (الذي) صفة، والصَّواب أنَّ (ما) في المثال شرطية حُذِفَ جوابها، أي (فهو كذلك)، والصِّفَّة الجملتان معاً.

وأما الآية الأولى فقال أبو البقاء: (ما) شرطية أو زائدة، وعليهما فالجملة صفة لـ(صورة) والعائد محذوف، أي (عليها)، و(في) متعلِّقة بـ(ركب). انتهى كلامه، وكان حقُّه إذ علَّق (في) بـ(ركب) وقال: الجملة صفة أن يقطع بأنَّ (ما) زائدة؛ إذ لا يتعلَّق الشرط الجازم بجوابه، ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة، والصَّواب أن يُقال: إنَّ قُدِّرَت (ما) زائدة فالصفة جملة (شاء) وحدها، والتقدير (شاءها)، و(في) متعلِّقة بـ(ركب) أو باستقرار محذوف هو حال من مفعوله أو بـ(عدلك) أي وضعك في صورة أيِّ صورة، وإنَّ قُدِّرَت (ما) شرطية فالصفة مجموع الجملتين والعائد محذوف أيضاً، وتقديره (عليها)، وتكون (في) حينئذٍ متعلِّقة بـ(عدلك)، أي (عدلك في صورة أيِّ صورة) ثمَّ استؤنِفَ ما بعده.

والصَّواب في الآية الثانية أنَّها على تقدير مبتدأ، وفي الثالثة أنَّ (الذي) بدل أو صفة مقطوعة بتقدير (هو) أو (أذم) أو (أعني)، هذا هو الصَّواب، خلافاً لمن أجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقاً ولمن أجاز به بشرط وصف النكرة أولاً بنكرة، وهو قول الأخفش، زعم أنَّ (الأوليان) صفة لـ(آخران) في ﴿ فَفَاحِرَانَ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾^(٤) الآية؛ لوصفهما بـ(يقومان)، وكذا قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا . الَّذِينَ يَبْخُلُونَ ﴾^(٥).

ومن ذلك قول الزمخشري في ﴿ إِنَّمَا أَعْظَمَكُمْ بِوَحْدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ ﴾^(٦) إنَّ (أن تقوموا) عطف بيان على (واحدة)، وفي ﴿ مَقَامٌ إِبْرَاهِيمَ ﴾^(٧) إنَّه عطف بيان على ﴿ ءَأَيْتُ بَيِّنَةٌ ﴾^(٨) مع اتفاق التحويين على أنَّ البيان والمبين لا يتخالفان تعريفاً وتكثيراً، وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتأخيها، ويؤيده قوله في ﴿ أَسْكِنُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِّنْ وُجْدِكُمْ ﴾^(٩) إنَّ (من وجدكم) عطف بيان لقوله تعالى: ﴿ مِّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ ﴾ وتفسير له، قال: (ومن)

(١) الانفطار/ ٨. (٢) آل عمران/ ٦٤. (٣) الهمزة/ ١، ٢. (٤) المائدة/ ١٠٧.
(٥) النساء/ ٣٦، ٣٧. (٦) سبأ/ ٤٦. (٧) آل عمران/ ٩٧. (٨) آل عمران/ ٩٧.
(٩) الطلاق/ ٦.

تبعيضية حذف بعضها، أي (أسكنوهنَّ مكاناً من مساكنكم ممَّا تطيقون) اهـ ، وإلما يريد البدل؛ لأنَّ الخافض لا يُعاد إلاَّ معه، وهذا إمام الصنّاعة سيبويه يسمِّي التوكيد صفةً وعطفَ البيان صفةً كما مرَّ.

النوع الثالث: اشتراطهم في بعض ما التّعريف شرطه تعريفاً خاصاً، كمنع الصرف اشتراطوا له تعريف العلميّة أو شبهها كما في (أجمع)، وكنتت الإشارة و(أي) في النداء اشتراطوا لهما تعريف اللّام الجنسيّة، وكذا تعريف فاعلي (نعم) و(بس) لكنّها تكون مباشرة له أو لما أُضيف إليه، بخلاف ما تقدّم فشرطها المباشرة له.

ومن الوهم في ذلك قول الزّمخشري في قراءة ابن أبي عبلة ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لِحَقِّ تَخَاصُّمِ أَهْلِ النَّارِ ﴾^(١) بنصب (تخاصم) إنّه صفة للإشارة، وقد مضى أنّ جماعة من المحقّقين اشتراطوا في نعت الإشارة الاشتقاق كما اشتراطوه في غيره من النّعت، ولا يكون التّخاصم أيضاً عطف بيان؛ لأنّ البيان يشبه الصّفة، فكما لا توصف الإشارة إلا بما فيه (أل) كذلك ما يُعطف عليها، ولهذا منع أبو الفتح في ﴿ وَهَٰذَا بَعْلَىٰ شَيْخٌ ﴾^(٢) في قراءة ابن مسعود برفع (شيخ) كون (بعلي) عطف بيان، وأوجب كونه خبراً، و(شيخ) الخبر، ونظير منع أبي الفتح ما ذكرنا منع ابن السيد في كتاب المسائل والأجوبة وابن مالك في التّسهيل كون عطف البيان تابعاً للمضمّر؛ لامتناع ذلك في النّعت، ولكن أجاز سيبويه (يا هذان زيد وعمرو) على عطف البيان، وتبعه الزّيادي فأجاز (مررت بهذين الطويل والقصير) على البيان، وأجازه على البدل أيضاً، ولم يجزه على النّعت لأنّ نعت الإشارة لا يكون إلاّ طبقها في اللفظ، وممن نصّ على منع النّعت في هذا سيبويه والمبرد والزّجاج، وهو مقتضى القياس، ومنع سيبويه فيها مخالفاً لإجازته في النداء.

النوع الرابع: اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان والاختصاص في بعضها كالمبتدآت وأصحاب الأحوال.

ومن الوهم في الأوّل قول الزّمخشري في ﴿ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ ﴾^(٣)، وفي ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَىٰ ﴾^(٤)، وقول ابن الطّراوة في قوله [من الكامل]:

..... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ^(٥)

وقول جماعة في (دخلت الدّار أو المسجد أو السوق) إنّ هذه المنصوبات ظروف، وإنّما يكون ظرفاً مكانياً ما كان مبهماً، ويُعرف بكونه صالحاً لكلِّ بقعة ك(مكان) و(ناحية) و(جهة) و(جانب) و(أمام) و(خلف).

(١) سورة ص/ ٦٤. (٢) هود/ ٧٢. (٣) يس/ ٦٦. (٤) طه/ ٢١.

(٥) تقدم برقم ٢ ص ٦، وتكرر ص ٤٢٢.

والصَّوَابُ أَنَّ هذه المواضع على إسقاط الجارِّ توسُّعاً، والجارُّ المقدَّر (إلى) في ﴿سُنْعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ و(في) في البيت، و(في) أو (إلى) في الباقي، ويحتمل أن (استبقوا) ضُمِّن معنى (تبادروا)، وقد أُجيز الوجهان في ﴿فَأَسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾^(١)، ويحتمل (سيرتها) أن يكون بدلاً من ضمير المفعول بدل اشتمال، أي (سنعيدها طريقته).

ومن ذلك قول الزَّجَّاجِ في ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾^(٢) إِنَّ كلاً ظرف، وردَّه أبو علي في الإغفال بما ذكرنا، وأجاب أبو حيان بأنَّ (اقعدوا) ليس على حقيقته، بل معناه (ارصدوهم كلَّ مرصد)، ويصحُّ (أرصدوهم كل مرصد)، فكذا يصحُّ (قعدت كلَّ مرصد)، قال: ويجوز (قعدت مجلس زيد) كما يجوز (قعدت مقعده). اهـ، وهذا مخالفٌ لكلامهم؛ إذ اشترطوا توافق مادَّتي الظرف وعامله ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر، والفرق أنَّ انتصاب هذا النوع عليه الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصاً، فينبغي ألاَّ يتجاوز به محلَّ السَّماع، وأمَّا نحو (قعدت جلوساً) فلا دافع له من القياس، وقيل: التقدير (اقعدوا لهم على كلَّ مرصد) فحذفت (على)، كما قال [من الطويل]:

..... وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي^(٣)

أي (لقضى علي)، وقياس الزَّجَّاجِ أن يقول في ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمَسْتَقِيمَ﴾^(٤) مثل قوله في ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾^(٥)، والصَّوَابُ في الموضعين أنَّهما على تقدير (على) كقولهم: (ضرب زيد الظهرَ والبطنَ) فيمن نصبهما، أو أنَّ (لأقعدنَّ) و(اقعدوا) ضُمِّنَا معنى (ألزمننَّ) و(الزموا).

ومن الوهم في الثاني قول الحوفي في ﴿ظَلَمْتُ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾^(٦) إِنَّ ﴿بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ جملةٌ مُخَبَّرٌ بها عن (ظلمات)، و(ظلمات) غير مختصٍّ، فالصَّوَابُ قول الجماعة إنَّه خبرٌ لمُحذوف، أي (تلك ظلمات)، نعم إنَّ قُدِّرَ أنَّ المعنى (ظلمات أي ظلمات) بمعنى (ظلمات عظام) أو (متكاثفة) وتُركت الصِّفة لدلالة المقام عليها كما قال [من الطويل]:

٧١٣- لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ^(٧)

صحَّ، وقول الفارسي في ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾^(٨) إنَّه من باب (زيداً ضربته)، واعترضه ابن الشَّجَرِيَّ بأنَّ المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصاً ليصحَّ رفعه بالابتداء، والمشهور

(١) البقرة/١٤٨. (٢) التوبة/٥.

(٣) تقدم برقم ٢٠٤ ص ١٢١.

(٤) الأعراف/١٦. (٥) التوبة/٥. (٦) النور/٤٠.

(٧) عزاه القالي في أماليه لمروان بن أبي حفصة، وتامه: وليس له عن طالب العُرفِ حاجِبُ [٩٠٩/٢].

(٨) الحديد/٢٧.

أنه عطف على ما قبله و(ابتدعوها) صفة، ولا بد من تقدير مضاف، أي (وحب رهبانية)، وإنما لم يحمل أبو علي الآية على ذلك لاعتزاله فقال: "لأن ما يتدعونه لا يخلقه الله عز وجل"، وقد يُتخيل ورود اعتراض ابن الشجري على أبي البقاء في تجويزه في ﴿ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا ﴾^(١) كونه ك(زيداً ضربته)، ويُجاب بأن الأصل (وصفة أخرى)، ويجوز كون (تحبونها) صفة والخبر إما (نصر) وإما محذوف، أي (ولكم نعمة أخرى) و(نصر) بدل أو خبر محذوف، وقول ابن مالك بدر الدين في قول الحماسي [من الرمل]:

٧١٤- فارساً ما غادرُوهُ مُلْحَمًا^(٢)

إنه من باب الاشتغال كقول أبي علي في الآية، والظاهر أنه نصب على المدح لما قدمنا، و(ما) في البيت زائدة، ولهذا أمكن أن يدعى أنه من باب الاشتغال.

التوع الخامس: اشتراطهم الإضمار في بعض المعمولات والإظهار في بعض، فمن الأوّل مجرور (لولا) ومجرور (وحد)، ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره، تقول: (لولاي) و(لولاك) و(لولاه)، و(وحددي) و(وحدك) و(وحدته)، ومجرور (لبي) و(سعددي) و(حناني)، ويشترط لهن ضمير الخطاب، وشد نحو قوله [من الطويل]:

٧١٥- فَيَا لَبِيٍّ إِذْ هَدَرَتْ لَهُمْ^(٣)

وقول آخر [من الرجز]:

٧١٦- لُقُلْتُ لَبِيٍّ لِمَنْ يَدْعُونِي^(٤)

كما شدت إضافتها إلى الظاهر في قوله [من المتقارب]:

٧١٧- فَلَبِيَّ فَلَبِيَّ يَدِي مِسُورٍ^(٥)

ومن ذلك مرفوع خبر (كاد) وأخواتها إلا (عسى)، فتقول: (كاد زيد يموت)، ولا تقول: (يموت أبوه)، ويجوز (عسى زيد أن يقوم) أو (يقوم أبوه) فيرفع السببي، ولا يجوز رفعه الأجنبي نحو (عسى زيد أن يقوم عمرو عنده).

ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل في غير مسألة الكحل، وهذا شرطه مع الإضمار الاستتار، وكذا مرفوع نحو (قم) و(أقوم) و(تقوم) و(نقوم).

ومن الثاني تأكيد الاسم المظهر والتعت والمنعوت وعطف البيان والمبين.

(١) الصف/١٣.

(٢) عزاه في الحماسة لامرأة من بني الحارث، وقال العيني: هو لعلقمة، وتامة: غير زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلٌّ [٦٦٤/٢].

(٣) البيت: دَعَوْنِي فَيَا لَبِيٍّ إِذْ هَدَرَتْ لَهُمْ شَقَاشِقُ أَقْوَامٍ فَاسَكَّتْهَا هَدْرِي [٩٠٩/٢].

(٤) لم يسم قائله، والبيت استشهد به على إضافة (لبي) إلى ضمير الغيبة شنودا [٩١٠/٢].

(٥) قاله أعرابي من بني أسد، وصدرة: دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا [٩١٠/٢].

ومن الوهم في الأوّل قول بعضهم في (لولاي وموسى) إنّ (موسى) يحتمل الجرّ، وهذا خطأ؛ لأنّه لا يُعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ولأنّ (لولا) لا تجرّ الظاهر، فلو أُعيدت لم تعمل الجرّ، فكيف ولم تُعدّ؟ وهذه مسألة يُحاجى بها فيقال: ضميرٌ مجرورٌ لا يصحُّ أن يُعطف عليه اسمٌ مجرورٌ أعدت الجار أم لم تعده، وقولي: (مجرور) لأنّه يصحُّ أن تعطف عليه اسماً مرفوعاً؛ لأنّ (لولا) محكومٌ لها بحكم الحروف الزائدة، والزائد لا يقدر في كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظيّة، فكذا ما أشبه الزائد، وقول جماعة في قول هذبة [من الوافر]:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ^(١)

إنّ فرجاً اسم (كان)، والصواب أنّه مبتدأ خبره الظرف، والجملة خبر (كان)، واسمها ضمير (الكرب)، وأمّا قوله [من البسيط]:

٧١٨- وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلْنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ^(٢)

ف(ثوبي) بدل اشتمال من تاء (جعلت)، لا فاعل (يثقلني).

ومن الوهم في الثاني قول أبي البقاء في ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾^(٣) أنّه يجوز كون (هو) توكيداً، وقد مضى، وقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ﴾^(٤): "إذا قدرت (أن) مصدرية (أن) وصلتها عطف بيان على الماء"، وقول التحويين في نحو ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٥) إنّ العطف على الضمير المستتر، وقد ردّ ذلك ابن مالك وجعله من عطف الجمل، والأصل (ولتسكن زوجك)، وكذا قال في ﴿لَا تُخْلِفُهُمْ حَتْنٌ وَلَا آنتَ﴾^(٦) إنّ التقدير (ولا تخلفه أنت)؛ لأنّ مرفوع فعل الأمر لا يكون ظاهراً، ومرفوع الفعل المضارع ذي التّون لا يكون غير ضمير المتكلم، وجوز في قوله [من الوافر]:

٧١٩- نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأْوِي ذُؤُ الْأَمْوَالِ مِنَّا وَالْعَدِيمُ

إِلَى حُفْرٍ أَسَافِلُهُنَّ جُوفٌ وَأَعْلَاهُنَّ صَفَاحٌ مُقِيمٌ^(٧)

كون (ذوو) فاعلاً بفعل غيبة محذوف، أي (يأوي ذوو الأموال)، وكونه وما بعده توكيداً على حدّ (ضرب زيد الظهر والبطن).

(١) تقدم برقم ٢٢٧ ص ١٢٩.

(٢) هو لأبي حية النميري، واسمه المشمر بن الربيع بن زرارة، وقيل: هو للحكم بن عبدل الأعرج الأسيدي من شعراء الدولة الأموية [٩١١/٢].

(٣) الكوثر/٣. (٤) المائة/١١٧. (٥) البقرة/٣٥. (٦) طه/٥٨.

(٧) للبرج بن مّسهر، **نطوّف ما نطوّف**: أي مدة تطوافنا، أي يكثر الواحد منا الطواف على اللذات والبطالات، وليس مالّ الجميع الغني منا والفقير إلا إلى حفر، يعني القبور، ثم وصفها بأنها جوف الأسافل للحدودها، وأن أعاليها نصبت عليها حجارة كالسقوف لها، وهي دائمة على هذه أبداً [٢٨١/١].

تنبيه:

من العوامل ما يعمل في الظاهر وفي المضمرة بشرط استتاره، وهو (نعم) و(بئس)، تقول: (نعم الرجلان الزيدان) و(نعم رجلين الزيدان)، ولا يُقال: (نعما) إلا في لغية أو بشرط إفراده وتذكيره وهو رب في الأصح.

النوع السادس: اشتراطهم المفرد في بعض المعمولات والجملة في بعض، فمن الأول الفاعل ونائبه، وهو الصحيح، فأما ﴿ ثُمَّ بَدَأَ هُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا آيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ ﴾^(١)، ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٢) فقد مرَّ البحث فيهما.

ومن الثاني خبر (أن) المفتوحة إذا خُففت، وخبر القول المحكي نحو (قولي لا إله إلا الله)، وخرج بذكر المحكي قولك: (قولي حق)، وكذلك خبر ضمير الشأن، وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾^(٣) إذا قُدِّرَ ضمير (إنه) للشأن لزم كون (آثم) خبراً مقدماً و(قلبه) مبتدأ مؤخرًا، وإذا قُدِّرَ راجعاً إلى اسم الشرط جاز ذلك وأن يكون (آثم) الخبر و(قلبه) فاعلٌ به، وخبر أفعال المقاربة.

ومن الوهم قول بعضهم في ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾^(٤) إنَّ (مسحًا) خبر (طفق)، والصواب أنه مصدرٌ لخبر محذوف، أي (يمسح مسحًا)، وجواب الشرط وجواب القسم. ومن الوهم قول الكسائي وأبي حاتم في نحو ﴿ تَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ ﴾^(٥) إنَّ اللام وما بعدها جواب، وقد مرَّ البحث في ذلك، وقول بدر الدين ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾^(٦) إنَّ جواب الشرط محذوف، وإنَّ تقديره (ذهبت نفسك عليهم حسرة)، بدليل ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ ﴾^(٧) أو (كمن هداه الله)، بدليل ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾^(٨) والتقدير الثاني باطل، ويجب عليه كون (من) موصولة، وقد يتوهم أن مثل هذا قول صاحب اللوامح، وهو أبو الفضل الرازي؛ فإنه قال في قوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٩): لا بدَّ من إضمار جملة معادلة، والتقدير (كمن لا يخلق). اهـ، وإنما هذا مبنيٌّ على تسمية جماعة - منهم الزخشي في مفضله - الظرف من نحو (زيد في الدار) جملة ظرفية؛ لكونه عندهم خلفاً عن جملة مقدرة، ولا يُعْتَدَرُ بمثل هذا عن ابن مالك؛ فإن الظرف لا يكون جواباً وإن قلنا إنه جملة.

النوع السابع: اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع والاسمية في بعض.

- | | | | |
|-----------------|-----------------|------------------|-----------------|
| (١) يوسف/ ٣٥. | (٢) البقرة/ ١١. | (٣) البقرة/ ٢٨٣. | (٤) سورة ص/ ٣٣. |
| (٥) التوبة/ ٦٢. | (٦) فاطر/ ٨. | (٧) فاطر/ ٨. | (٨) فاطر/ ٨. |
| (٩) النمل/ ٦٠. | | | |

ومن الأوّل جملة الشرط غير (لولا)، وجملة جواب (لو) و(لولا) و(لوما)، والجملةتان بعد (لَمَّا)، والجملة التّالية أحرف التّحضير، وجملة أخبار أفعال المقاربة، وخبر (أن) المفتوحة بعد (لو) عند الزّخشي ومتابعيه نحو ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا ﴾^(١).

ومن الثّاني الجملة بعد (إذا) الفجائية و(ليتما) على الصّحيح فيهما.

ومن الوهم في الأوّل أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيّين في نحو ﴿ وَإِن أَمْرًا خَافَتْ ﴾^(٢)، ﴿ وَإِن أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(٣) و﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَذْهَبَتْ ﴾^(٤) إنّ المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ؛ لأنّه خلاف قول من اعتمد عليهم، وإنّما قاله سهواً، وأمّا إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي فلا يعدّ ذلك الإعراب خطأ؛ لأنّ هذا مذهب ذهبوا إليه، ولم يقولوه سهواً عن قاعدة، نعم الصّواب خلاف قولهم في أصل المسألة، وأجازوا أن يكون المرفوع محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور، وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التّقديم والتّأخير، مستدلّين على جواز ذلك بنحو قول الزّباء [من الرجز]:

٧٢٠- ما لِلْجَمَالِ مَشِيهَا وَثِيْدَا^(٥)

فيمن رفع (مشيها)، وذلك عند الجماعة مبتدأ حُذِفَ خبره وبقي معمول الخبر، أي (مشيها يكون وثيداً) أو (يوجد وثيداً)، ولا يكون بدل بعض من الضّمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جرّه بدل اشتمال من (الجمال)؛ لأنّه عائدٌ على (ما) الاستفهامية، ومتى أُبدل اسمٌ من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام، فكذلك حكم ضمير الاستفهام، ولأنّه لا ضمير فيه راجعٌ إلى المبدل منه.

ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب [من الطويل]:

..... وصالٌ على طول الصُّدُودِ يَدُومُ^(٦)

إنّ (وصال) مبتدأ، والصّواب أنّه فاعلٌ بـ(يدوم) محذوفاً مفسّراً بالمذكور، وقول آخر في نحو (آتيك يوم زيداً تلقاه) إنّهُ يجوز في (زيد) الرّفْعُ بالابتداء، وذلك خطأ عند سيبويه؛ لأنّ الزّمن المبهم المستقبل يُحمل على (إذا) في أنّه لا يُضاف إلى الجملة الاسميّة، وأمّا قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ هُمْ بِنُزُورٍ ﴾^(٧) فقد مضى أنّ الزّمن هنا محمولٌ على (إذ) لا على (إذا)، وأنّه لتحقّقه نُزِلَ

(١) البقرة/١٠٣. (٢) النساء/١٢٨. (٣) التوبة/٦. (٤) الانشقاق/١.

(٥) هو للزّباء، ونسبه العيني للخنساء، وفي الأغاني قيل إنه مصنوع، وقيد: صوت شدة الوطاء على الأرض يسمع كاللوي من بعد [٩١٢/٢].

(٦) غافر/١٦

(٧) تقدم برقم ٤٦٧ ص ٢٥١.

منزلة الماضي، وأمّا جواب ابن عصفور عن سيبويه بأنه إنّما يُوجب ذلك في الظُّروف، و(اليوم) هنا بدلٌ من المفعول به وهو ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ في قوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾^(١) فمردود، وإنّما ذلك في اسم الزّمان ظرفاً كان أو غيره، ثمّ هذا الجواب لا يتأتّى له في قوله [من الطويل]:

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا دُوَّ شَفَاعَةٍ بِمُغْنِ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(٢)

ومن الوهم أيضاً قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ﴾^(٣) بعدما جزم بأنّ (مَنْ) شرطية "إنه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على (كان) وما بعدها"، ويردّه أنّ جملة الشرط لا تكون اسمية، فكذا المعطوف عليها، على أنّه لو قدّر (من) موصولة لم يصحّ قوله أيضاً؛ لأنّ الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلّة جملة اسمية؛ لعدم شبهه حينئذٍ باسم الشرط، وقول ابن طاهر في قوله [من الوافر]:

٧٢١- فَإِنْ لَا مَالَ أُعْطِيَهِ فَأِنِّي صَدِيقٌ مِّنْ غَدُوٍّ أَوْ رَوَاحٍ^(٤)

وقول آخرين في قول الشاعر [من الطويل]:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةِ إِلِيٍّ، فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا^(٥)

إنّ ما بعد (إن لا) و(هلا) جملة اسمية نابت عن الجملة الفعلية، والصواب أنّ التقدير في الأولى (فإن أكن) وفي الثانية (فهلا كان) أي الأمر والشأن، والجملة الاسمية فيهما خبر.

ومن ذلك قول جماعة منهم الزّخشي في ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾^(٦) إنّ الجملة الاسمية جواب (لو)، والأولى أن يقدر الجواب محذوفاً، أي (لكان خيراً لهم)، أو أن يقدر (لو) بمنزلة (ليت) في إفادة التّمّي فلا تحتاج إلى جواب.

ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنَهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾^(٧) إنّ الجملة جواب (لمّا)، والظاهر أنّ الجواب جملة فعلية محذوفة، أي (انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك)، ويؤيد هذا أنّ جواب (لمّا) لا يقترن بالفاء.

ومن الوهم في الثاني تجويز كثير من النّحويين الاشتغال في نحو (خرجت فإذا زيد يضربه عمرو)، ومن العجب أنّ ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظُّروف: "وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها"، وأجاز ابن أبي الربيع في (ليتما زيداً أضربه) أن يكون انتصاب زيداً على الاشتغال كالنّصب في (إنّما زيداً أضربه)، والصواب أنّ انتصابه بـ(ليت)؛ لأنّه لم يُسمع نحو (ليتما قام زيد) كما سُمع (إنّما قام زيد).

(١) غافر/١٥. (٢) تقدم برقم ٥٩٨ ص ٣٤٠. (٣) البقرة/١٩٦.

(٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٩١٣/٢].

(٥) تقدم برقم ١٠٤ ص ٦٤، وتكرر ص ٢٢١، ٢٥٢.

(٦) البقرة/١٠٣. (٧) لقمان/٣٢.

تنبيه:

اعترض الرّازي على الزّخشي في قوله في ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾^(١) إنّ الجملة معطوفة على ﴿ وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾^(٢) بأنّ الاسمية لا تعطف على الفعلية، وقد مرّ أنّ تحالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف، وقال بعض المتأخّرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿ مِنْهُمْ مَن كَلَّمَ اللَّهُ ﴾^(٣) إنّّه يجوز كون الجملة الاسمية بدلاً من ﴿ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ هذا مردود؛ لأنّ الاسمية لا تبدل من الفعلية. اهـ، ولم يقدّم دليل على امتناع ذلك.

النوع الثامن: اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الإنشائية، فالأول كثير، كالصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبراً لـ(كان) أو خبراً لـ(إن) أو لضمير الشان، قيل: أو خبراً للمبتدأ، أو جواباً للقسم غير الاستعطافي.

ومن الثاني جواب القسم الاستعطافي، كقوله [من الوافر]:

٧٢٢- بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلِي

وقوله [من الطويل]:

بِعَيْشِكَ يَا سَلَمَى ارْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ

وما ورد على خلاف ما ذكر مؤوّل، فمن الأوّل قوله [من الطويل]:

وَلَيْلِي لِرَاحِ نَظْرَةٍ قَبْلَ الَّتِي لِعَلِّي - وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا^(٤)

وتخريجه على إضمار القول، أي (قبل التي أقول: لعلّي)، أو على أنّ الصلة (أزورها) وخبر

(لعل) محذوف والجملة معترضة، أي (لعلّي أفعل ذلك)، وقوله [من الرجز]:

جَاؤُوا بِمَدَقٍ هَلْ رَأَيْتَ الدُّثْبَ قَطُّ؟^(٥)

وقوله [من الرجز]:

فَإِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ لَّا نَعْدُمُهُ^(٦)

وتخريجها على إضمار القول، أي (أخ مقول فيه: لا جعلنا الله نعدمه)، و(بمدق مقول عند رؤيته ذلك)، وقول أبي الدرداء رضي الله عنه: (وجدت الناس أخبّر ثقله)، أي (صادفت الناس مقولاً فيهم ذلك) وقوله [من الوافر]:

(١) الزمر/٦٣. (٢) الزمر/٦١. (٣) البقرة/٢٥٣.

(٤) عزي لقيس المجنون، وتماهه: قبيل الصبح أو قبلت فاها [٩١٣/٢].

(٥) أهمله السيوطي، وتماهه: أبي غير ما يرضيك في السر والجهر، ولا يعلم فائله.

(٦) تقدم برقم ٥٦٦ ص ٣١٥، وتكرر ص ٣١٨.

(٧) تقدم برقم ٣٧١ ص ٢٠٥. (٨) أهمله السيوطي.

٧٢٣- وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي نِي وَدَلِّي دَلَّ مَا جِدَّةِ صَنَاعِ^(١)
والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية، أي (وكوني تذكيري)، مثل قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾^(٢) أي (فيمد)، وقوله [من البسيط]:
٧٢٤- إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عَنْ لِيْلِكُمْ نَامَا^(٣)
وقوله [من الرجز]:

٧٢٥- إني إذا ما القوم كأنوا أنجيه
وأضطرب القوم اضطراب الأرشية
هناك أوصيني ولا توصي بي^(٤)

وينبغي أن يستثنى من منع ذلك في خبري (إن) وضمير الشأن خبر (أن) المفتوحة إذا خُفِّت؛ فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية، كقوله تعالى: ﴿ وَالْحَمِصَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾^(٥) في قراءة من قرأ (أن) بالتخفيف و(غضب) بالفعل و(الله) فاعل، وقولهم: (أما أن جزاك الله خيراً) فيمن فتح الهمزة، وإذا لم نلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم (أن) هذه ضمير شأن فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن؛ إذ يمكن أن يُقدَّر (والخامسة أنها) و (أما أنك)، وأما ﴿ نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ ﴾^(٦) فيجوز كون (أن) تفسيرية.

ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾^(٧) إن جملة الاستفهام حال من (العظام)، والصواب أن (كيف) وحدها حال من مفعول (نشز) وأن الجملة بدل من (العظام)، ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاماً جواز ذلك في الجملة؛ لأن الحال كالخبر، وقد جاز بالاتفاق نحو (كيف زيد؟) واختلف في نحو (زيد كيف هو؟)، وقول آخرين إن جملة الاستفهام حال في نحو (عرفت زيدا أبو من هو)، وقد مر.

واعلم أن النظر البصري يعلّق فعله كالنظر القلبي، قال تعالى: ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾^(٨)، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾^(٩)، ومن ذلك قول الأمين المحلي

(١) أنشده أبو زيد، وذكّرني: كوني مذكرة لي بالمكارم [٩١٤/٢].

(٢) أوردته السيوطي بلا تعليق [٩١٤/٢].

(٤) هو من أبيات الحماسة، قال التبريزي: خبر (إن) في قوله: (أوصيني)، والمعنى: إني أهل لأن يوصي إليّ حيثنّ غيري، ولا يوصي غيري بي، و(ما) في (ما القوم) زائدة، وأنجية: جمع نجي، والمعنى: صاروا فرقا لما حربهم من الشر يتناجون ويتشاورون، واضطرب القوم: أي لجزعهم لم يثبتوا على الخيل، والأرشية:

الدلاء، جمع رشا [٩١٤/٢]. (٥) النور/٩. (٦) النمل/٨.

(٧) البقرة/٢٥٩. (٨) الكهف/١٩. (٩) الإسراء/٢١.

فيما رأيت بخطه إنَّ الجملة التي بعد الواو من قوله [من السريع]:

اطْلُبْ وَلَا تَضْجِرَ مِنْ مَطْلَبٍ^(١)

حالية وإنَّ (لا) ناهية، والصَّوَابُ أَنَّ الواو للعطف، ثمَّ الأصحُّ أَنَّ الفتحه إعراب مثلها في (لا) تأكل السمك وتشرب اللبن) لا بناء؛ لأجل نون توكيد خفيفة محذوفة.

النوع التاسع: اشتراطهم لبعض الأسماء أن يُوصف ولبعضها ألا يُوصف، فمن الأوَّل مجرور (رُبَّ) إذا كان ظاهراً، و(أي) في التَّداء، و(الجماء) في قولهم: (جاؤوا الجماء الغفير)، وما وطئ به من خبر أو صفة أو حال نحو (زيد رجل صالح) و(مررت بزيد الرجل الصالح)، ومنه ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾^(٢)، ﴿وَلَقَدْ صَرَّتْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقَرْءِ﴾^(٣) إلى قوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾^(٤)، وقول الشاعر [من الطويل]:

٧٢٦- أَأَكْرَمُ مِنْ لَيْلِي عَلَيَّ فَبَتَّبِعِي بِهِ الْجَاهُ أَمْ كُنْتُ أَمْرًا لَا أُطِيعُهَا؟^(٥)

ومن ثمَّ أبطل أبو علي كَوْنَ الظَّرْفِ من قول الأعشى [من الخفيف]:

رُبَّ رَفْدٍ هَرَفْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْبَالِ^(٦)

متعلقاً بـ(أسرى)؛ لئلاَّ يخلو ما عطف على مجرور (رُبَّ) من صفة، قال: وأمَّا قوله [من الطويل]:

فِيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَكَيْلَةً بِأَنْسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَثَّلِ^(٧)

فعلى أنَّ صفة الثاني محذوفة مدلولٌ عليها بصفة الأوَّل، ولا يتأتَّى ذلك هنا، وقد يجوز ذلك هنا؛ لأنَّ الإِراقَةَ إتلاف، فقد تُجعل دليلاً عليه.

ومن الثاني فاعلا (نعم) و(بئس) والأسماء المتوغَّلة في شبه الحرف إلاَّ (مَنْ) و(ما) التَّكرتين، فإنَّهما يُوصفان نحو (مررت بِمَنْ معجب لك) و(بما معجب لك)، وألحق بهما الأخصش أيًا، نحو (مررت بأيُّ معجب لك)، وهو قويٌّ في القياس؛ لأنَّها مُعرَبة، ومن ذلك الضمير، وجوز الكسائيُّ نعتَه إن كان لغائبٍ والنَّعت لغير التَّوضيح، نحو ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَـمَ الْغُيُوبِ﴾^(٨)، ونحو ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾^(٩) فقدَّر (علام) نعتاً للضمير المستتر في ﴿يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾ و﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ نعتين لـ(هو)، وأجاز غير الفارسيِّ وابن السَّراج نعت فاعلي (نعم) و(بئس)؛ تَمَسُّكًا بقوله [من الكامل]:

(١) تقدم ص ٣٢٣.

(٢) النمل/ ٤٧.

(٣) الزمر/ ٢٧.

(٤) الزمر/ ٢٨.

(٥) [انظر في نسبه الشاهد ١٠٤ ص ٦٤]، والاستفهام في (أكرم) للإنكار، أنكر منها استعانتها بالغير عليه، وطلب الشفيع فيما أرادت إليه، وخبر (أكرم) محذوف، أي موجودًا وفي الدنيا، و(أم) متصلة، أي: أي هذين توهمت: طلب إنسان أكرم عليَّ منها، أم اتهامها لطاعتي؟ [٢٢١/١].

(٦) أهمله السيوطي. (٧) تقدم برقم ١٨٩ ص ١١٤.

(٨) سبأ/ ٤٨. (٩) البقرة/ ١٦٣.

٧٢٧- نَعَمَ الْفَتَى الْمُرِيُّ أَنْتَ إِذَا هُمْ حَضَرُوا لَدَى الْحُجْرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ (١)

وحمله الفارسي وابن السراج على البدل، وقال ابن مالك: يمتنع نعته إذا قصد بالنتع التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأن تخصيصه حيثنذ منافٍ لذلك القصد، فأما إذا تَوَوَّلَ بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حيثنذ؛ لإمكان أن يُنوي في النعت ما نُوي في المنعوت، وعلى هذا يُحمل البيت. اهـ، وقال الزنجشيري وأبو البقاء في ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِمَّن قَرَنَهُمْ أَحْسَنُ ﴾ (٢) إنَّ الجملة بعد (كم) صفة لها، والصواب أنها صفة لـ(قرن)، وجمع الضمير حملاً على معناه كما جمع وصف جميع في ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ (٣).

النوع العاشر: تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر، كالعامل من وصف ومصدر، فإنه لا يُوصف قبل العمل ويوصف بعده، وكالموصول، فإنه لا يُوصف قبل تمام صلته ويوصف بعد تمامها، وتعميمهم الجواز في البعض وذلك هو الغالب.

ومن الوهم في الأوَّل قول بعضهم في قول الحطيئة [من البسيط]:

٧٢٨- أَرَمَعْتُ يَا سَأُ مَبِينًا مِنْ نَوَالِكُمْ وَلَنْ تَرَى طَارِدًا لِلْحَرِّ كَالْيَاسِ (٤)

إنَّ (مِنْ) متعلِّقة بـ(يَاسَأُ)، والصواب أنَّ تعلقها بـ(يَسْتُ) محذوفاً؛ لأنَّ المصدر لا يُوصف قبل أن يأتي معموله.

وقال أبو البقاء في ﴿ وَلَا ءَامِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَتَّبِعُونَ فَضَلًا ﴾ (٥): لا يكون (يتبعون) نعتاً لـ(آميين)؛ لأنَّ اسم الفاعل إذا وُصف لم يعمل في الاختيار، بل هو حالٌّ من (آميين). اهـ، وهذا قولٌ ضعيف، والصحيح جواز الوصف بعد العمل.

النوع الحادي عشر: إجازتهم في بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ، نحو (كان قائماً زيداً)، ومنع ذلك في البعض نحو (إنَّ زيداً قائمٌ).

ومن الوهم في هذا قول المبرد في قولهم: (إنَّ من أفضلهم كان زيداً) إنَّه لا يجب أن يُحمل على زيادة (كان) كما قال سيبويه، بل يجوز أن تُقدَّر (كان) ناقصةً واسمها ضمير (زيد)؛ لأنَّه متقدِّمٌ رتبةً؛ إذ هو إسم (إنَّ)، و(من أفضلهم) خبر (كان)، و(كان) ومعمولها خبر (إنَّ)، فلزمه تقديم خبر (إنَّ) على اسمها مع أنَّه ليس ظرفاً ولا مجروراً، وهذا لا يجيزه أحد.

النوع الثاني عشر: إيجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدَّم، كالاستفهام والشَّروط

(١) هو لزهير بن أبي سلمى، والمرئي: نسبة إلى مرة، وهو نعت لـ(الفتى)، والبيت استشهد به على نعت فاعل (نعم) و(أنت) المخصوص بالمدح [٩١٥/٢].

(٢) مریم/٧٤. (٣) يس/٣٢.

(٤) هو من قصيدة للحطيئة يخاطب بها الزبيرقان بن بدر [٩١٦/٢].

(٥) المائة/٢.

و(كم) الخبرية، نحو ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾^(١)، ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾^(٢)، ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلِينَ قَصِيتُ ﴾^(٣)، ولهذا قُدِّرَ ضمير الشَّانِ في قوله [من الخفيف]:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكِنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً^(٤)

ولبعضها أن يتأخر، إما لذاته كالفاعل ونائبه ومشبَّهه، أو لضعف الفعل كمفعول التَّعَجُّبِ نحو (ما أحسن زيداً)، أو لعارض معنوي أو لفظي، وذلك كالمفعول في نحو (ضرب موسى عيسى)؛ فإنَّ تقديمه يوهم أنه مبتدأ وأنَّ الفعل مسندٌ إلى ضميره، وكالمفعول الذي هو (أي) الموصولة نحو (سأكرم أيَّهم جاءني)، كأنَّهم قصدوا الفرق بينها وبين (أي) الشرطية والاستفهامية، والمفعول الذي هو (أن) وصلتها نحو (عرفت أنك فاضل)، كرهوا الابتداء بـ(أن) المفتوحة لئلا يلتبس بـ(أن) التي بمعنى (لعل)، وإذا كان المبتدأ الذي أصله التَّقديم يجب تأخره إذا كان (أن) وصلتها نحو ﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾^(٥)، فإنَّ يجب تأخر المفعول الذي أصله التَّأخير نحو ﴿ وَلَا تَخَافُوكَ أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ ﴾^(٦) أحقُّ وأولى، وكمفعول عاملٍ اقترن بلام الابتداء أو القسم أو حرف الاستثناء أو (ما) النَّافية أو (لا) في جواب القسم.

ومن الوهم في الأوَّل قول ابن عصفور في ﴿ أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾^(٧) إنَّ (كم) فاعل (يهدي)، فإن قلت: خرَّجه على لغة حكاها الأخفش، وهي أنَّ بعض العرب لا يلتزم صدريَّة (كم) الخبرية، قلت: قد اعترف برداءتها، فتخريج التَّنزيل عليها بعد ذلك رداءة، والصواب أنَّ الفاعل مستتر راجعٌ إلى الله سبحانه وتعالى، أي (أولم يبيِّن الله لهم) أو إلى الهدى، والأوَّل قول أبي البقاء، والثَّاني قول الزَّجاج، وقال الزَّمخشرى: الفاعل الجملة، وقد مرَّ أنَّ الفاعل لا يكون جملة، و(كم) مفعول (أهلكتنا)، والجملة مفعول (يهدي) وهو معلقٌ عنها، و(كم) الخبرية تُعلِّق، خلافاً لأكثرهم.

ومن الوهم في الثَّاني قول بعضهم في بيت الكتاب [من الطويل]:

..... وَقَلِّمًا وَصَالًا عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(٨)

إنَّ (وصال) فاعل بـ(يدوم)، وفي بيت الكتاب أيضاً [من الوافر]:

..... أَظْيِي كَانِ أَمَّكَ أَمَّ حِمَارُ^(٩)

(١) غافر/ ٨١. (٢) الشعراء/ ٢٢٧. (٣) القصص/ ٢٨.

(٤) تقدم برقم ٤٥ ص ٣٢.

(٥) يس/ ٤١. (٦) الأنعام/ ٨١. (٧) السجدة/ ٢٦.

(٨) تقدم برقم ٤٦٧ ص ٢٥١، وتكرر ص ٤٦٨.

(٩) هو لخدش بن زهير، صدره: **فإنَّك لا تبالي بعد حول**، وقد استشهد به سيبويه على الإخبار في باب (كان) بالمعرفة عن النكرة ضرورة، ومعنى البيت: إنَّ الإنسان إذا استغنى بنفسه لا يبالي عن من انتسب إليه من شريف أو وضيع [٩١٨/٢].

إنَّ (ظيبي) اسم (كان)، والصَّوَابُ أَنَّ (وصال) فاعل (يدوم) محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، وأنَّ (ظيبي) اسمٌ لـ (كان) محذوفة مفسرة بـ (كان) المذكورة، أو مبتدأ، والأوَّلُ أولى؛ لأنَّ همزة الاستفهام بالجمل الفعلية أولى منها بالاسمية، وعليهما فاسم (كان) ضميرٌ راجعٌ إليه، وقول سيبويه إنَّه أخبر عن التَّكْرَةِ بالمعرفة واضحٌ على الأوَّل؛ لأنَّ ظبياً المذكور اسم (كان) وخبره (أمك)، وأمَّا على الثَّاني فخبِر (ظيبي) إنَّما هو الجملة، والجمل نكرات، ولكن يكون محلَّ الاستشهاد قوله: (كان أمك) على أنَّ ضمير التَّكْرَةِ عنده نكرة، لا على أنَّ الاسم مقدَّم. وقول بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾^(١) إنَّ (عنه) مرفوع المحل بـ (مسؤولاً)، والصَّوَابُ أَنَّ اسم (كان) ضمير المكلف وإن لم يجر له ذكر، وأنَّ المرفوع بـ (مسؤولاً) مستترٌ فيه راجعٌ إليه أيضاً، وأنَّ (عنه) في موضع نصب. وقول بعضهم في قوله [من البسيط]:

آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ^(٢)

إنَّه من باب الاشتغال لا على إسقاط (على) كما قال سيبويه، وذلك مردود؛ لأنَّ (أطعمه) بتقدير (لا أطعمه).

وقول الفراء في ﴿وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لِيُوفِّيهِمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾^(٣) فيمن خفف (إن) إنَّه أيضاً من باب الاشتغال مع قوله إنَّ اللام بمعنى (إلا) و(إن) نافية، ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها، على أنَّ هنا مانعاً آخر، وهو لام القسم، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾^(٤) فَإِنَّ (إذا) ظرفٌ لـ (أخرج)، وإنَّما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسُّعهم في الظرف، ومنه قوله [من الطويل]:
رَضِيْعِي لَبَانٌ تُدْيِي أُمٌّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا تَنْفَرُقُ^(٥)
أي (لا تنفرق أبداً)، و(لَا) النَّافِيَةُ لها الصِّدْرُ في جواب القسم، وقيل: العامل محذوف، أي (إذا ما متُّ أبعث لسوف أخرج).

النوع الثالث عشر: من حذف بعض الكلمات وإيجابهم حذف بعضها.
فمن الأوَّلُ الفاعل ونائبه والجارُّ الباقي عمله، إلا في مواضع نحو قولهم: (الله لأفعلن) و(بكم درهم اشترت)، أي (والله)، و(بكم من درهم).
ومن الثَّاني أحد معمولي (لات).

(١) الإسراء/٣٦. (٢) تقدم برقم ١٣٠ ص ٨٥، وتكرر ص ٢٠٤.

(٣) هود/١١١. (٤) مريم/٦٦.

(٥) تقدم ص ١٢٨، ١٧٦.

ومن الوهم في الأوّل قول ابن مالك في أفعال الاستثناء نحو (قاموا ليس زيداً) و(لا يكون زيداً) و(ما خلا زيداً) إنّ مرفوعهن محذوف، وهو كلمة (بعض) مضافة إلى ضمير من تقدّم، والصواب أنّه مضمّر عائداً إمّا على البعض المفهوم من الجمع السّابق كما عاد الضّمير من قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾^(١) على البنات المفهومة من الأولاد في ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ وإمّا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أي (لا يكون هو - أي القائم - زيداً) كما جاء " لا يزني الزّاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن "، وإمّا على المصدر المفهوم من الفعل، وذلك في غير (ليس) و(لا يكون)، تقول: (قاموا خلا زيداً)، أي (جانب هو - أي قيامهم - زيداً).

ومن ذلك قول كثير من المعرّبين والمفسّرين في فواتح السّور أنّه يجوز كونها في موضع جرّ بإسقاط حرف القسم، وهذا مردودٌ بأنّ ذلك يختصّ عند البصريّين باسم الله سبحانه وتعالى، وبأنّه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهنّ، ولا يصحّ أن يقال: قُدِّرَ ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾^(٢) في البقرة و﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾^(٣) في آل عمران جواباً وحذفت اللّام من الجملة الاسميّة كحذفها في قوله [من الطويل]:

٧٣٠- وَرَبُّ السَّمَاوَاتِ الْعُلَا وَبُرُوجِهَا وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهَا، الْمُقَدَّرُ كَأَنَّ^(٤)

وقول ابن مسعود: (والله الذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة)؛ لأنّ ذلك على قلّته مخصوصٌ باستطالة القسم.

ومن الوهم في الثّاني قول ابن عصفور في قوله [من الكامل]:

٧٣١- حَنَّتْ نَوَارُ وِلَاتِ هُنَّا حَنَّتِ^(٥)

إنّ (هنا) اسم (لات) و(حنت) خبرها بتقدير مضاف، أي (وقت حنت) فاقتضى إعرابه الجمع بين معموليها وإخراج (هنا) عن الظرفيّة وإعمال (لات) في معرفة ظاهرة، وفي غير الزّمان، وهو الجملة النّائبة عن المضاف، وحذف المضاف إلى الجملة، والأولى قول الفارسي إنّ (لات) مهملة و(هنا) خبر مقدّم و(حنت) مبتدأ مؤخّر بتقدير (أن) مثل (تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه).
النّوع الرّابع عشر: تجويزهم في الشّعْر ما لا يجوز في النّثر، وذلك كثيرٌ، وقد أفرد بالتصنيف، وعكسه وهو غريبٌ جدّاً، وذلك بدلا الغلط والنّسيان، زعم بعض القدماء أنّه لا يجوز في الشّعْر؛ لأنّه يقع غالباً عن تروٍّ وفكر.

(١) النساء/ ١١ . (٢) البقرة/ ٢ . (٣) آل عمران/ ٢ .

(٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/٩١٩].

(٥) لشبيب بن جعيل الثعلبي، وتامه: **وبدا الذي كانت نوارُ أجنتِ، حنت: من الحنين، وهو الشوق، ونوار:** علم امرأة من باب حدام، والواو في (ولات) للحال، وهنّا: خبر، وحنت مبتدأ بإضمار (أنّ) [٢/٩١٩].

النوع الخامس عشر: اشتراطهم وجود الرباط في بعض المواضع وفقده في بعض، فالأول قد مضى مشروحاً، والثاني الجملة المضاف إليها نحو (يوم قام زيد)، فأما قوله [من المتقارب]:

وَتَسْخُنُ لَيْلَةً لَا يَسْتَطِيعُ نُبَاحًا بِهَا الْكَلْبُ إِلَّا هَرِيرًا^(١)

وقوله [من الوافر]:

٧٣٢- مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامٍ وُلِدَتْ فِيهِ وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَلِكَ وَحِجَّتَانِ^(٢)

فنادر، وهذا الحكم خفي على أكثر النحويين، والصواب في مثل قولك: (أعجبنى يوم ولدت فيه) تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفةً له، وكذلك (أجمع) وما يتصرف منه في باب التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكّد، وأما قولهم: (جاء القوم بأجمعهم) فهو بضم الميم لا بفتحها، وهو جمع لقولك (جمع) على حدّ قولهم: (فلس وأفلس)، والمعنى (جاءوا بجماعتهم)، ولو كان توكيداً لكانت الباء فيه زائدةً مثلها في قوله [من الكامل]:

٧٣٣- هَذَا وَجَدَكُمْ الصَّغَارُ بَعِيْنِهِ^(٣)

فكان يصح إسقاطها.

النوع السادس عشر: اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تقطع عن الإضافة، ك(قبل) و(بعد) و(غير)، ولبناء بعضها أن تكون مضافة، وذلك (أي) الموصولة؛ فإنها لا تُبنى إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً نحو ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٤).

ومن الوهم في ذلك قول ابن الطراوة: (هم أشدُّ) مبتدأ وخبر، و(أي) مبنية مقطوعة عن الإضافة، وهذا مخالف لرسم المصحف ولإجماع النحويين.

الجهة السابعة: أن يحمل كلاماً على شيءٍ ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضوع بخلافه، وله أمثلة:

أحدها قول الزمخشري في ﴿مُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾^(٥) إنه عطفٌ على ﴿فَالِقُ الْخَيْبِ وَالنَّوَى﴾، ولم يجعله معطوفاً على ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ لأنَّ عطف الاسم على الاسم أولى، ولكن مجيء قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾^(٦) بالفعل فيهما يدلُّ على خلاف ذلك.

(١) أهمله السيوطي.

(٢) هو للناطقة الجعدي [٢/٩٢٠].

(٣) قال سيبويه: هو لرجل من مذحج، وقال أبو رباح: هو لهمام أخي حسان بن مرة، وتامه: لا أم لي إن كان ذلك ولا أب، والصغار: الذل والهوان، وفي البيت اعتراض بين المبتدأ والخبر بالقسم، وبين المتعاطفين بالشرط، وزيادة الباء في كلمة العين المؤكدة بها [٢/٩٢١].

(٤) يونس/٣١.

(٥) الأنعام/٩٥.

(٦) مريم/٦٩.

الثَّانِي قول مكِّي وغيره في قوله تعالى: ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا ﴾^(١) إنَّ جملة (يضل) صفة لـ(مثلاً) أو مستأنفة، والصَّواب الثَّانِي؛ لقوله تعالى في سورة المدثر: ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ ﴾^(٢).

الثَّالِث قول بعضهم في ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ﴾^(٣) إنَّ الوقف هنا على (ريب)، ويبتدئ (فيه هدى)، ويدلُّ على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة: ﴿ الِّمْر . تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٤).

الرَّابِع قول بعضهم في ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾^(٥) إنَّ الرَّابِط الإشارة، وإنَّ (الصَّابِر) و(الغافر) جعلاً من عزم الأمور مبالغة، والصَّواب أنَّ الإشارة للصَّبر والغفران، بدليل ﴿ وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾^(٦) ولم يقل: (إنَّكم).

الخامس قولهم في ﴿ أَيْنَ شُرَكَاءِى الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾^(٧) إنَّ التَّقْدِير (تزعمونهم شركاء)، والأولى أن يُقدَّر (تزعمون أنَّهم شركاء)، بدليل ﴿ وَمَا تَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَؤُا ﴾^(٨) ولأنَّ الغالب على (زعم) ألا يقع على المفعولين صريحاً، بل على (أن) وصلتها، ولم يقع في التَّنْزِيل إلا كذلك، ومثله في هذا الحكم (تعلم)، كقوله [من الطويل]:

تَعَلَّمَ - رَسُولَ اللَّهِ - أَتَكَ مُدْرِكِي

ومن القليل فيهما قوله [من الخفيف]:

٧٣٤- زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ

وقوله [من الطويل]:

٧٣٥- تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

وعكسهما في ذلك (هَبْ) بمعنى (ظن)، فالغالب تعدُّيه إلى صريح المفعولين، كقوله [من

المقارب]:

٧٣٦- فَقُلْتُ: أَجْرَنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أُمَّراً هَالِكاً^(١٢)

(١) البقرة/٢٦. (٢) المدثر/٣١. (٣) البقرة/٢. (٤) السجدة/١، ٢.

(٥) الشورى/٤٣. (٦) آل عمران/١٨٦. (٧) القصص/٦٢. (٨) الأنعام/٩٤.

(٩) أهمله السيوطي، وتماهه: وَأَنْ وَعِيدًا مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ، وهو لسارية بن زينم.

(١٠) هذا لأبي أمية أوس الحنفي، تماهه: إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدْبُ دَيْبِيَا، وقوله: ولست بشيخ جملة حالية، والبيت أورده المصنف في التوضيح شاهداً على نصب (زعم) مفعولين [٩٢٢/٢].

(١١) هو لزياد بن سيَّار، من أقران النابغة، وتماهه: فَبَالِغِ بِلَطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ، وقد استشهد به النحاة - منهم المصنف في التوضيح - على أن (تعلم) بمعنى (اعلم) تنصب مفعولين [٩٢٣/٢].

(١٢) هو لابن همَّام السلولي، قال المصنف: قوله: (أُمَّراً) مفعول ثانٍ موطن لقلته: هَالِكَا، و(هَالِكَا) صفة له، وهو المقصود بالمفعولية، وقد استشهد بالبيت على تعدية (هَبْ) بمعنى (اعتقد) إلى مفعولين [٩٢٣/٢].

ووقوعه على (أن) وصلتها نادر، حتى زعم الحريزي أن قول الخواص: (هب أن زيدا قائم) لحن، وذُهل عن قول القائل: (هب أن أبانا كان حماراً) ونحوه. السَّادس قولهم في ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١) (إنَّ (لا يؤمنون) مستأنفٌ أو خبرٌ لـ(إن)) وما بينهما اعتراض، والأولى الأوَّل، وبدليل ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢).

السَّابع قولهم في نحو ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ﴾^(٣)، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفْلٍ﴾^(٤) (إنَّ المجرور في موضع نصب أو رفع على الحجازية والتَّميمية، والصَّواب الأوَّل؛ لأنَّ الخبر بعد (ما) لم يجيء في التَّنزيل مجرداً من الباء إلا وهو منصوب، نحو ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾^(٥)، ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٦). الثَّامن قول بعضهم في ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَن خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^(٧) (إنَّ اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ أو فاعل، أي (الله خلقهم) أو (خلقهم الله)، والصَّواب الحمل على الثَّاني، وبدليل ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَن خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾^(٨). الثَّاسع قول أبي البقاء في ﴿أَفَمَن أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى﴾^(٩) (إنَّ الظَّرف حال، أي (على قصد تقوى)، أو مفعول (أسس)، وهذا الوجه هو المعتمد عليه عندي؛ لتعنيته في ﴿لَمَسْجِدُ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾^(١٠).

تنبيه:

وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه ويوجد ما يرجح كلاً منها فينظر في أولها، كقوله تعالى: ﴿فَأَجَعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾^(١١)؛ فإنَّ الموعد محتملٌ للمصدر، ويشهد له ﴿لَا تُخْلِفُهُ حَنٌّ وَلَا آنتَ﴾.

وللزَّمان، ويشهد له ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْتَةِ﴾^(١٢). وللمكان، ويشهد له ﴿مَكَانًا سُوءٍ﴾، وإذا أعرب مكاناً بدلاً منه لا ظرفاً لـ(تخلفه) تعيَّن ذلك.

الجهة الثامنة: أن يحمل المعرب على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه، وهذا أصعب من الذي قبله، وله أمثلة:

أحدها قول بعضهم في ﴿إِن هَذَا لَسَنِحْرَانٍ﴾^(١٣) (إنَّهما (إن) واسمها، أي (إنَّ القصة) و(ذان) مبتدأ، وهذا يدفعه رسم (إن) منفصلة و(هذان) متصلة.

(١) البقرة/٦.	(٢) يس/١٠.	(٣) فصلت/٤٦.	(٤) البقرة/٧٤.
(٥) المجادلة/٢.	(٦) يوسف/٣١.	(٧) الزخرف/٨٧.	(٨) الزخرف/٩.
(٩) التوبة/١٠٩.	(١٠) التوبة/١٠٨.	(١١) طه/٥٨.	(١٢) طه/٥٩.
(١٣) طه/٦٣.			

والثاني قول الأخفش - وتبعه أبو البقاء - في ﴿ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾^(١) إنَّ اللامَ للابتداء و(الذين) مبتدأ والجملة بعده خبره، ويدفعه أنَّ الرِّسْم (ولا)، وذلك يقتضي أنَّه مجرورٌ بالعطف على ﴿ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ ﴾ لا مرفوعٌ بالابتداء، والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أنَّ من الواضح أنَّ الميِّت على الكفر لا توبة له؛ لفوات زمن التكليف، ويمكن أن يدعى لهما أنَّ الألف في (لا) زائدة كالألف في ﴿ لَا أَذْنَحْتَهُ ﴾^(٢)؛ فإنَّها زائدة في الرِّسْم، وكذا في ﴿ لَا وَضَعُوا ﴾^(٣)، والجواب أنَّ هذه الجملة لم تُذكر ليقاد معناها بمجردة، بل لیسوی بينها وبين ما قبلها، أي إنَّه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخرها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر، كما نفى الإثم عن المتأخِّر في ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾^(٤) مع أنَّ حكمه معلوم؛ لأنَّه أخذ بالعزيمة، بخلاف المتعجل فإنه أخذ بالرخصة، على معنى (يستوي في عدم الإثم من يتعجل ومن لم يتعجل)، وحمل الرِّسْم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد.

والثالث قول ابن الطراوة في ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾^(٥) (هم أشدُّ) مبتدأ وخبر، و(أي) مضافةٌ لمحذوف، ويدفعه رسم (أيهم) متصلة، وأنَّ أيًّا إذا لم تُضف أعربت باتِّفاق.

والرابع قول بعضهم في ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾^(٦) إنَّ (هم) الأولى ضمير رفع مؤكَّد للواو، والثانية كذلك، أو مبتدأ وما بعده خبره، والصواب أنَّ (هم) مفعولٌ فيهما؛ لرسم الواو بغير ألف بعدها، ولأنَّ الحديث في الفعل لا في الفاعل، إذ المعنى (إذا أخذوا من النَّاس استوفوا وإذا أعطوهم أخسروا)، وإذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه (إذا أخذوا استوفوا وإذا تولَّوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا)، وهو كلامٌ متنافر؛ لأنَّ الحديث في الفعل لا في المباشر.

الخامس قول مكِّي وغيره في قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ . جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾^(٧) إنَّ (جنات) بدلٌ من (الفضل)، والأولى أنَّه مبتدأ؛ لقراءة بعضهم بالنصب على حدِّ (زيداً ضربته).

السادس قول كثير من التحويين في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ إِلَّا مَنْ آتَبَعَكَ ﴾^(٨) إنَّه دليلٌ على جواز استثناء الأكثر من الأقل، والصواب أنَّ المراد بالعباد المخلصون، لا عموم المملوكين، وأنَّ الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية سبحان ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ وَكَفَىٰ بَرِيكَ وَكَيْلًا ﴾^(٩)، ونظير المثال الآتي.

(١) النساء/١٨ . (٢) النمل/٢١ . (٣) التوبة/٤٧ . (٤) البقرة/٢٠٣ . (٥) مريم/٦٩ .
(٦) المطففين/٣ . (٧) فاطر/٣٢-٣٣ . (٨) الحجر/٤٢ . (٩) الإسراء/٦٥ .

السَّابِعُ قَوْلُ الزُّمَخْشَرِيِّ فِي ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتَكَ ﴾^(١) إِنَّ مَنْ نَصَبَ قَدْرَ
الاستثناء من ﴿ فَأَسْرِبَ أَهْلِكَ ﴾ ، وَمَنْ رَفَعَ قَدْرَهُ مِنْ ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾ وَيُرَدُّ
بِاسْتِثْنَاءِ تَنَاقُضِ الْقِرَاءَتَيْنِ؛ فَإِنَّ الْمَرَأَةَ تَكُونُ مَسْرُورًا بِهَا عَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ وَغَيْرِ مَسْرُورًا بِهَا
عَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ إِخْرَاجَهَا مِنْ جُمْلَةِ النَّهْيِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مُسْرُورَةٌ بِهَا، بَلْ
عَلَى أَنَّهَا مَعَهُمْ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهَا تَبْعَتُهُمْ وَأَنَّهَا تَفَتَّتْ فَرَأَتْ الْعَذَابَ فَصَاحَتْ فَصَابَهَا حَجْرٌ
فَقَتَلَهَا، وَبَعْدَ فِقُولِ الزُّمَخْشَرِيِّ فِي الْآيَةِ خِلَافَ الظَّاهِرِ، وَقَدْ سَبَقَهُ غَيْرُهُ إِلَيْهِ، وَالَّذِي حَمَلَهُمْ
عَلَى ذَلِكَ أَنَّ النَّصْبَ قِرَاءَةُ الْأَكْثَرِينَ، فَإِذَا قُدِّرَ الِاسْتِثْنَاءُ مِنْ (أَحَدٍ) كَانَتْ قِرَاءَتُهُمْ عَلَى
الْوَجْهِ الْمَرْجُوحِ، وَقَدْ التَزَمَ بَعْضُهُمْ جَوَازَ مَجْمُوعِ قِرَاءَةِ الْأَكْثَرِ عَلَى ذَلِكَ، مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾^(٢) فَإِنَّ النَّصْبَ فِيهَا عِنْدَ سَبِيحِهِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: (زَيْدًا ضَرَبْتَهُ)
وَلَمْ يَرِ خَوْفَ إِبْلَاسِ الْمُفَسِّرِ بِالصَّفَةِ مَرَجِّحًا كَمَا رَأَى بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَرَى فِي نَحْوِ
(خَفْتُ) بِالْكَسْرِ وَ(طَلْتُ) بِالضَّمِّ أَنَّهُ مُحْتَمَلٌ لِفِعْلِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ نَحْوِ
(تَضَارَّ) مُحْتَمَلٌ لِهَمَا، وَأَنَّ نَحْوِ (خَتَارَ) مُحْتَمَلٌ لَوْصَفَهُمَا، وَكَذَلِكَ نَحْوِ (مَشْتَرَى) فِي النَّسْبِ،
وَقَالَ الزُّجَاجُ فِي ﴿ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَتُهُمْ ﴾^(٣) إِنَّ النَّحْوِيِّينَ يُجَيِّزُونَ كَوْنَ الْأَوَّلِ اسْمًا
وَالثَّانِي خَبْرًا وَالْعَكْسَ، وَمِمَّنْ ذَكَرَ الْجَوَازَ فِيهِمَا الزُّمَخْشَرِيُّ، قَالَ ابْنُ الْحَاجِّ: وَكَذَا نَحْوِ
(ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى) كُلٌّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مُحْتَمَلٌ لِلْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ، وَالَّذِي التَزَمَ فَاعِلِيَّةَ الْأَوَّلِ
إِنَّمَا هُوَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَالِإِبْلَاسُ وَاقِعٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، بِدَلِيلِ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ وَالْمَشْتَرَكَاتِ. اهـ
والذي أجزم به أن قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة، وأن الاستثناء في الآية من جملة
الأمر على القراءتين، بدليل سقوط ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾^(٤) في قراءة ابن مسعود،
وأن الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية الحجر، ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا
من أهل بيته، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين، ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه السلام
﴿ يَنْوُحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾^(٥) ووجه الرفع أنه على الابتداء وما
بعده الخبر والمستثنى الجملة، ونظيره ﴿ لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصِطِرٍ . إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ . فَيُعَذِّبُهُ
اللَّهُ ﴾^(٦)، واختار أبو شامة ما اخترته من أن الاستثناء منقطع، ولكنه قال: " وجاء النَّصْبُ
عَلَى اللُّغَةِ الْحِجَازِيَّةِ، وَالرَّفْعُ عَلَى التَّمِيمِيَّةِ "، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ جَعَلَ الِاسْتِثْنَاءَ مِنْ جُمْلَةِ
النَّهْيِ، وَمَا قَدَّمْتَهُ أَوَّلِي؛ لضعف اللُّغَةِ التَّمِيمِيَّةِ، وَلِمَا قَدَّمْتُ مِنْ سِقُوطِ جُمْلَةِ النَّهْيِ فِي قِرَاءَةِ
ابن مسعود، حكاه أبو عبيدة وغيره.

(٤) هود/٨١.

(٣) الأنبياء/١٥.

(٢) القمر/٤٩.

(١) هود/٨١.

(٦) الغاشية/٢٢-٢٤.

(٥) هود/٤٦.

الجهة التاسعة: ألا يتأمل عند وجود المشتبهات، ولذلك أمثلة:

أحدها نحو (زيدٌ أحصى ذهنًا وعمروٌ أحصى مالاً)؛ فإنَّ الأوَّلَ على أنَّ (أحصى) اسم تفضيل والمنصوب تمييز، مثل (أحسن وجهًا)، والثاني على أنَّ (أحصى) فعلٌ ماضٍ والمنصوب مفعول، مثل ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾^(١).

ومن الوهم قول بعضهم في ﴿ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾^(٢) إنَّه من الأوَّل؛ فإنَّ الأمد ليس محصياً بل مُحصى، وشرط التَّمييز المنصوب بعد (أفعل) كونه فاعلاً في المعنى كـ(زيدٌ أكثر مالاً) بخلاف (مال زيد أكثر مال).

الثاني نحو (زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ)؛ فإنَّ الثاني خبرٌ أو صفةٌ للخبر، ونحو (زيدٌ رجلٌ صالح)؛ فإنَّ الثاني صفةٌ لا غير؛ لأنَّ الأوَّل لا يكون خبراً على انفراده؛ لعدم الفائدة، ومثلهما (زيدٌ عالمٌ يفعل الخير) و(زيدٌ رجلٌ يفعل الخير)، وزعم الفارسيُّ أنَّ الخبر لا يتعدَّد مختلفاً بالإفراد والجملة، فيتعيَّن عنده كون الجملة الفعلية صفةً فيهما، والمشهور فيهما الجواز كما أنَّ ذلك جائزٌ في الصفات، وعليه قول بعضهم في ﴿ فَإِذَا هُمُ فَرِيقَانِ تَخْتَصِمُونَ ﴾^(٣) إنَّ (يختصمون) خبرٌ ثانٍ أو صفةٌ ويحتمل الحالية أيضاً، أي (فإذا هم مفترقون مختصمين)، وأوجب الفارسيُّ في ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾^(٤) كون (خاسئين) خبراً ثانياً؛ لأنَّ جمع المذكَّر السالم لا يكون صفةً لما لا يعقل.

الثالث (رأيت زيداً فقيهاً) و(رأيت الهلال طالعاً)؛ فإنَّ (رأى) في الأوَّل علميةٌ و(فقيهاً) مفعولٌ ثانٍ، وفي الثاني بصريةٌ و(وطالعاً) حال، وتقول: (تركت زيداً عالماً) فإن فسرت (تركت) بـ(صيرت) فـ(عالماً) مفعولٌ ثانٍ، أو بـ(خلفت) فحال.

وإذا حُمِلَ قوله تعالى: ﴿ وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾^(٥) على الأوَّل فالظرف (ولا يبصرون) مفعولٌ ثانٍ تكررٌ كما يتكرر الخبر، أو الظرف مفعولٌ ثانٍ والجملة بعده حالٌ أو بالعكس، وإن حُمِلَ على الثاني فحالان.

الرابع ﴿ أَعْرَفَ عُرْفَةَ بِيَدِهِ ﴾^(٦) إن فتحت الغين فمفعولٌ مطلق، أو ضممتها فمفعولٌ به، ومثلها (حسوت حسوة وحسوة).

الجهة العاشرة: أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتض، كقول مكِّي في ﴿ لَا تُبْطِلُوا صِدْقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي ﴾^(٧) الآية إنَّ الكاف نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي (إبطالاً كالذي)، ويلزمه أن يقدر (إبطالاً كإبطال إنفاق الذي ينفق)، والوجه أن

(١) الجن/٢٨. (٢) الكهف/١٢. (٣) النمل/٤٥. (٤) البقرة/٦٥.

(٥) البقرة/١٧. (٦) البقرة/٢٤٩. (٧) البقرة/٢٦٤.

يكون (كالذي) حالاً من الواو، أي (لا تُبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي ينفق)، فهذا الوجه لا حذف فيه.

وقول بعض العصريين في قول ابن الحاجب: "الكلمة لفظٌ" أصله: (الكلمة هي لفظ)، ومثله قول ابن عصفور في شرح الجمل إنه يجوز في (زيدٌ هو الفاضل) أن يُحذف مع قوله وقول غيره إنه لا يجوز حذف العائد في نحو (جاء الذي هو في الدار)؛ لأنه لا دليل حيثنذ على المحذوف، وردّه على من قال في بيت الفرزدق [من البسيط]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ^(١)

إنّ (بشر) مبتدأ و(مثلهم) نعتٌ لمكان محذوف خبره، أي (وإذ ما بشرٌ مكاناً مثل مكانهم) بأنّ مثلاً لا يختصُّ بالمكان، فلا دليل حيثنذ، كقول الزّخشي في قوله [من السريع]:
لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً^(٢)

إنّ النَّصْبَ بإضمار فعل، أي (ولا أرى)، وإنّما النَّصْبُ مثله في (لا حول ولا قوّة)، وقول الخليل في قوله [من الوافر]:

أَلَا رَجُلًا - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا -

إنّ التّقدير (ألا تروني رجلاً) مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال، وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور، وقد يُجاب عن هذا بثلاثة أمور:
أحدها أنّ (رجلاً) نكرة، وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلاً للرفع بالابتداء، ويُجاب بأنّ النّكرة هنا موصوفة بقوله:

يَدُلُّ عَلَيَّ مُحَصَّلَةٌ تَبَيَّتْ؟

الثّاني أنّ نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة، ويُجاب بأنّ ذلك جائز، كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وُلْدٌ﴾^(٤).
الثّالث أنّ طلب رجل هذه صفته أهمُّ من الدّعاء له، فكان الحمل عليه أولى.

وأما قول سيبويه في قوله [من البسيط]:

أَلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ^(٥)

إنّ أصله (أليت على حبّ العراق) مع إمكان جعله على الاشتغال وهو قياسيٌ بخلاف حذف الجارّ فجوابه أنّ (أطعمه) بتقدير (لا أطعمه)، و(لا) النّافية في جواب القسم لها الصّدر؛ لحلّوها محلّ أدوات الصّدر كلام الابتداء و(ما) النّافية، وما له الصّدر لا يعمل ما

(١) تقدم برقم ١١٢ ص ٧١، وتكرر ص ٧١، ٢٩٥، ٤١٦.

(٢) تقدم برقم ٩٨ ص ٦١، وتكرر ص ٢١١.

(٣) تقدم برقم ١٣٠ ص ٨٥، وتكرر ص ٢٠٤، ٤٧٥.

(٤) تقدم برقم ٣٤٤ ص ١٨٨.

(٥) النساء/ ١٧٦.

بعده فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

وإنما قال في ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(١) إنه على تقدير (يا) ولم يجعله صفةً على المحلِّ لأنَّ عنده أن اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم المعوِّضة عن حرف النداء أشبه الأصوات فلم يجز نعته.

وإنما قال في قوله [من البسيط]:

٧٣٧- اعتادَ قَلْبِكَ مِنْ سَلَمِي عَوَائِدُهُ وَهَاجَ أَحْزَانِكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلُّ

رَبْعٌ قَوَاءً أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِهِ وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارَ مَاؤُهُ خَصِلٌ^(٢)

إنَّ التَّقْدِيرَ (هو ربيع) ولم يجعله على البدل من (الطلُّ) لأنَّ الرَّبْعَ أكثر منه، فكيف يبدل الأكثر من الأقل، ولئلاَّ يصير الشَّعر معيباً لتعلُّق أحد البيتين بالآخر؛ إذ البدل تابع للبدل منه، ويُسمَّى ذلك علماء القوافي تضميناً، ولأنَّ أسماء الديار قد كثر فيها أن تُحمل على عامل مضمر، يُقال (دار مية) و(ديار الأحباب) رفعاً بإضمار (هي) ونصباً بإضمار (اذكر)، فهذا موضعٌ أُلْف فيه الحذف.

وإنما قال الأَخْفَشُ في (ما أحسن زيدا) إنَّ الخبر محذوفٌ بناءً على أنَّ (ما) معرفةٌ موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفة، وما بعدها صلةٌ أو صفة، مع أنَّه إذا قَدَّر (ما) نكرةً تامَّةً والجملة بعدها خبراً كما قال سيبويه لم يحتج إلى تقدير خبر؛ لأنَّه رأى أنَّ (ما) التَّامَّة غير ثابتة أو غير فاشية، وحذف الخبر فاش، فترجَّح عنده الحمل عليه.

وإنما أجاز كثيرٌ من النَّحْوِيِّينَ في نحو قولك: (نعم الرَّجُلُ زيدٌ) كون (زيد) خبراً محذوفٍ مع إمكان تقديره مبتدأً والجملة قبله خبراً لأنَّ (نعم) و(بئس) موضوعان للمدح والذَّمَّ العامَّين، فناسب مقامهما الإطناب بتكثير الجمل، ولهذا يُجيزون في نحو ﴿ هُدَى لِّلْمُتَّقِينَ . الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾^(٣) أن يكون (الَّذِينَ) نصباً بتقدير (أمدح) أو رفعاً بتقدير (هم) مع إمكان كونه صفةً تابعة، على أنَّ التَّحْقِيقَ الجزم بأنَّ المخصوص مبتدأٌ وما قبله خبر، وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش، وهو ظاهر قول سيبويه، وأمَّا قولهم: (نعم الرَّجُلُ عبد الله) فهو بمنزلة (ذهب أخوه عبد الله) مع قوله: "وإذا قال: (عبد الله نعم الرَّجُلُ) فهو بمنزلة (عبد الله ذهب أخوه)" فسوى بين تأخير المخصوص وتقديمه، والذي غرَّ أكثر النَّحْوِيِّينَ أنَّه قال: "كأنَّه قال: (نعم الرجل) فقليل له: (من هو؟) فقال: (عبد الله)"، ويردُّ عليهم أنَّه قال أيضاً: "وإذا قال: (عبد الله) فكأنَّه قيل له: (ما شأنه؟) فقال: (نعم الرجل)" فقال مثل ذلك مع تقدُّم المخصوص،

(٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/٩٢٤].

(١) الزمر/٦٤.

(٣) البقرة/٣-٢.

وإنما أراد أن تعلق المخصوص بالكلام تعلقاً لازم، فلا تحصل الفائدة إلا بالمجموع قدّمت أو أخّرت، وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخّر أن يكون مبتدأً حذف خبره، ويردّه أنّ الخبر لا يحذف وجوباً إلا إن سدّ شيءٌ مسدّه، وذلك واردٌ على الأخص في (ما أحسن زيداً).

وأما قول الزمخشري في قول الله عز وجل: ﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ ^ص وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ ^(١) ﴾^(١) إنه يجوز أن يكون تقديره (هو في آذانهم وقر) فحذف المبتدأ، أو (في آذانهم منه وقر) والجملة خبر (الذين) مع إمكان أن يكون لا حذف فيه، فوجهه أنه لمّا رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثاً في القرآن قدر ما بينهما كذلك، ولا يمكن أن يكون حديثاً في القرآن إلا على ذلك، اللهم إلا أن يقدر عطف (الذين) على (الذين) و(وقر) على (هدى) فيلزم العطف على معمولي عاملين، وسيبويه لا يجيزه، وعليه فيكون (في آذانهم) نعتاً لـ(وقر) قدّم عليه فصار حالاً.

وأما قول الفارسي في (أول ما أقول إني أحمد الله) فيمن كسر الهمزة إن الخبر محذوفٌ تقديره (ثابت) فقد حُوف فيه، وجعلت الجملة خبراً، ولم يذكر سيبويه المسألة، وذكرها أبو بكر في أصوله وقال: "الكسر على الحكاية فتوهم الفارسي أنه أراد الحكاية بالقول المذكور فقدّر الجملة منصوبة المحلّ، فبقي له المبتدأ بلا خبر فقدّره، وإنما أراد أبو بكر أنه حكى لنا اللفظ الذي يفتح به قوله.

خاتمة:

وإذ قد انجرّ بنا القول إلى ذكر الحذف فلنوجّه القول إليه فإنه من المهمّات، فنقول:

ذكر شروطه، وهي ثمانية:

أحدها وجود دليل حاليّ، كقولك لمن رفع سوطاً: (زيداً) بإضمار (أضرب)، ومنه ﴿ قَالُوا سَلَمًا ^(٢) ﴾^(٢)، أي (سلمنا سلاماً).

أو مقاليّ، كقولك لمن قال: (من أضرب؟): (زيداً)، ومنه ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ^(٣) ﴾^(٣)، وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا، أو أحد ركنيها نحو ﴿ قَالَ سَلَمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ^(٤) ﴾^(٤) أي (سلامٌ عليكم أنتم قومٌ منكرون) فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية، أو لفظاً يفيد معنى فيها هي مبنية عليه نحو ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ ^(٥) ﴾^(٥)، أي (لا تفتأ)، وأما إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل، ولكن يشترط ألا يكون في حذفه ضررٌ معنويّ، كما في قولك: (ما ضربت إلا زيداً).

(١) فصلت/ ٤٤. (٢) هود/ ٦٩. (٣) النحل/ ٣٠. (٤) الذاريات/ ٢٥. (٥) يوسف/ ٨٥.

أو صناعي^١، كما في قولك: (زيد ضربته) وقولك: (ضربني وضربته زيد)، وسيأتي شرحه.

ولاشترط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف في نحو (رأيت رجلاً أبيض)، بخلاف نحو (رأيت رجلاً كاتباً)، وحذف المضاف في نحو (جاءني غلام زيد)، بخلاف نحو ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾^(١)، وحذف العائد في نحو (جاء الذي هو في الدار)، بخلاف نحو ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنَ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّمَّ أَشَدُّ﴾^(٢)، وحذف المبتدأ إذا كان ضمير الشان لأن ما بعده جملة تاممة مستغنية عنه، ومن ثم جاز حذفه في باب (إن) نحو (إن بك زيد مأخوذ)؛ لأن عدم المنصوب دليل عليه، وحذف الجار في نحو (رغبت في أن تفعل) أو (عن أن تفعل)، بخلاف (عجبت من أن تفعل)، وأما ﴿وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنَكِّحُوهُنَّ﴾^(٣) فإنما حذف الجار فيها لقريته، وإنما اختلف العلماء في المقدّر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها، فالخلاف في الحقيقة في القرينة.

وكان مردوداً قول أبي الفتح إنه يجوز (جلست زيداً) بتقدير مضاف، أي (جلوس زيد)؛ لاحتمال أن المقدّر كلمة (إلى)، وقول جماعة إن بني تميم لا يثبتون خبر (لا) الثبوتية، وإنما ذلك عند وجود الدليل، وأما نحو (لا أحد أغير من الله) وقولك مبتدئاً من غير قرينة: (لا رجل يفعل كذا) فأثبات الخبر فيه إجماع، وقول الأكثرين إن الخبر بعد (لولا) واجب الحذف، وإنما ذلك إذا كان كوناً مطلقاً نحو (لولا زيد لكان كذا) يريد (لولا زيد موجود) أو نحوه، وأما الأكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر، نحو (لولا زيد سالنا ما سلم)، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام: "لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لأسست البيت على قواعد إبراهيم"، وقال الجمهور: لا يجوز (لا تدن من الأسد يأكلك) بالجزم؛ لأن الشرط المقدّر إن قدر مثبتاً أي (فإن تدن) لم يناسب فعل النهي الذي جعل دليلاً عليه، وإن قدر منفياً أي (فيلاً تدن) فسد المعنى، بخلاف (لا تدن من الأسد تسلم) فإن الشرط المقدّر منفي، وذلك صحيح في المعنى والصناعة، ولك أن تجيب عن الجمهور بأن الخبر إذا كان مجهولاً وجب أن يجعل نفس المخبر عنه عند الجميع في باب (لولا)، وعند تميم في باب (لا)، فيقال: (لولا قيام زيد) و(لا قيام) أي (موجود)، ولا يقال: (لولا زيد) ولا (لا رجل) ويراد (قائم)؛ لئلا يلزم المحذور المذكور، وأما "لولا قومك حديثو عهد" فلعله مما يروى بالمعنى، وعن الكسائي في إجازته الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتاً مدلولاً عليه بالمعنى لا باللفظ؛ ترجيحاً للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية، وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً.

(٣) النساء/١٢٧.

(٢) مريم/٦٩.

(١) الفجر/٢٢.

تنبيهان:

أحدهما: إنَّ دليل الحذف نوعان: أحدهما غير صناعي، وينقسم إلى حالي ومقالي كما تقدّم، والثاني صناعي، وهذا يختصُّ بمعرفته التَّحْوِيُون؛ لأنَّه إنَّما عُرِف من جهة الصَّنَاعَة، وذلك كقولهم في قوله تعالى: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(١) إنَّ التَّقْدِير (لأنَّا أقسم)، وذلك لأنَّ فعل الحال لا يُقَسَم عليه في قول البصريين، وفي (قمت وأصكُ عينه) إنَّ التَّقْدِير (وأنا أصكُ) لأنَّ واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الحالي من (قد)، وفي (إنَّها لإبل أم شاء) إنَّ التَّقْدِير (أم هي شاء)؛ لأنَّ (أم) المنقطعة لا تعطف إلا الجمل، وفي قوله [من الخفيف]:
٧٣٨- إنَّ مَنْ لَمْ يَبْنِ بِنْتِ حَسًّا نَ أَلْمُهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ^(٢)
إنَّ التَّقْدِير (إنَّه) أي الشَّان؛ لأنَّ اسم الشَّرْط لا يعمل فيه ما قبله، ومثله قول المتنبِّي [من الطويل]:

وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ وَلَكِنْ مَنْ يُبْصِرُ جُفُونَكَ يَعْشَقُ^(٣)
وفي ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾^(٤) إنَّ التَّقْدِير (ولكن كان رسول الله)؛ لأنَّ ما بعد (لكن) ليس معطوفاً بها؛ لدخول الواو عليها، ولا بالواو؛ لأنَّه مثبتٌ وما قبلها منفيٌّ، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في النفي والإثبات، فإذا قُدِّر ما بعد الواو جملة صحَّ تخالفهما، كما تقول: (ما قام زيد وقام عمرو)، وزعم سيويوه في قوله [من الطويل]:
وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدُ^(٥)
أنَّ التَّقْدِير (ولكن أنا)، ووجهه بأنَّ (لكن) تشبه الفعل فلا تدخل عليه، وبيان كونها داخلةً عليه أنَّ (متى) منصوبةٌ بفعل الشَّرْط، فالفعل مقدَّم في الرتبة عليه، وردَّه الفارسيُّ بأنَّ المشبَّه بالفعل هو (لكن) المشدَّدة لا المخففة، ولهذا لم تعمل المخففة؛ لعدم اختصاصها بالأسماء، وقيل: إنَّما يحتاج إلى التَّقْدِير إذا دخلت عليها الواو؛ لأنَّها حينئذٍ تخلص لمعناها وتخرج عن العطف.

التنبيه الثاني:

شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف، فلا يجوز (زيد ضارب وعمرو) أي (ضارب) وتريد بـ(ضارب) المحذوف معنيٌّ يخالف المذكور، بأن يقدر أحدهما بمعنى السَّفَر من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٦)، والآخر بمعنى الإيلام المعروف، ومن ثمَّ أجمعوا

(١) القيامة/١، وهذه قراءة قبل والبزي بخلاف عنه.

(٢) هو للأعشى ميمون، قال شارح أبيات الإيضاح: حذف الهاء التي هي ضمير الشأن للضرورة، ولولا تقديرها ما جزم بـ(من)، ولذلك جزم المد لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله الابتداء [٢/٩٢٤].

(٣) للمتنبِّي، أهمله السيوطي.

(٤) الأحراب/٤٠.

(٥) أهمله السيوطي، وهو من معلقة طرفة بن العبد.

(٦) النساء/١٠١.

على جواز (زيد قائم وعمرو) و(إن زيدا قائم وعمرو)، وعلى منع (ليت زيدا قائم وعمرو)، وكذا في (لعل) و(كأن)؛ لأن الخبر المذكور مُتمنى أو مُترجى أو مشبه به، والخبر المحذوف ليس كذلك؛ لأنه خبر المبتدأ.

فإن قلت: فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(١) في قراءة من رفع، وذلك محمولٌ عند البصريين على الحذف من الأول لدلالة الثاني، أي (إن الله يصلِّي وملائكته يصلُّون)، وليس عطفًا على الموضع، و(يصلُّون) خبرًا عنهما؛ لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد، والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار، والمحذوفة بمعنى الرحمة، وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿أَنْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ﴾. بلى قَدِيرِينَ^(٢) إنَّ التَّقْدِيرَ (بلى ليحسبنا قادرين)، والحسبان المذكور بمعنى الظن، والمحذوف بمعنى العلم؛ إذ التردد في الإعادة كفر، فلا يكون مأمورًا به، وقال بعض العلماء في بيت الكتاب [من الخفيف]:

لَنْ تَرَاهَا - وَلَوْ تَأَمَّلْتَ - إِلَّا - وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَبِيبًا^(٣)

إنَّ (تري) المقدرة النَّاصِبَةُ لـ (طيبًا) قَلْبِيَّةٌ لا بَصْرِيَّةٌ؛ لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنما تُمدح النساء بالخفر والتَّصُونُ لا بالتَّبَدُّلِ، مع أنَّ (رأى) المذكورة بصريَّة.

قلت: الصَّوَابُ عندي أنَّ الصَّلَاةَ لغة بمعنى واحد، وهو العطف، ثمَّ العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى الرَّحْمَةُ، وإلى الملائكة الاستغفار، وإلى الأدميين دعاء بعضهم لبعض، وأمَّا قول الجماعة فبعيدٌ من جهات: إحداهما اقتضاؤه الاشتراك، والأصل عدمه؛ لما فيه من الإلباس، حتَّى إنَّ قومًا نفوه، ثمَّ المثبتون له يقولون: متى عارضه غيره ممَّا يخالف الأصل كالجواز قُدِّمَ عليه، والثانية أنَّ لا نعرف في العربية فعلًا واحدًا يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقيًا، والثالثة أنَّ الرَّحْمَةَ فعلها متعدُّ والصَّلَاةُ فعلها قاصر، ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدِّي، والرابعة أنَّه لو قيل مكان (صلى عليه): (دعا عليه) انعكس المعنى، وحقُّ المترادفين صحَّةُ حلول كلِّ منهما محلَّ الآخر.

وأما آية القيامة فالصَّوَابُ فيها قول سيويهِ إنَّ (قادرين) حال، أي (بلى نجمعها قادرين)؛ لأنَّ فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان، ولأنَّ (بلى) إيجابٌ للمنفى، وهو في الآية فعل الجمع، ولو سلم قول الفراء فلا يسلم أنَّ الحسبان في الآية ظنٌّ، بل اعتقادٌ وجزم، وذلك لإفراط كفرهم.

وأما قول المعرب في البيت فمردودٌ، وأحوال النَّاسِ في اللباس والاحتشام مختلفة، فحال

(١) الأحزاب/٥٦. (٢) القيامة/٣-٤.

(٣) أهمله السيوطي، وقائله عبيد الله بن قيس الرقيات.

أهل المدر يخالف حال أهل الوبر، وحال أهل الوبر مختلف، وبهذا أجاب الرُّخْشري عن إرسال شعيب عليه الصَّلَاة والسَّلَام ابنتيه لسقي الماشية وقال: العادات في مثل ذلك متباينة، وأحوال العرب خلاف أحوال العجم.

الشَّرْطُ الثَّانِي: ألا يكون ما يُحذف كالجزء، فلا يُحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه، وقد مضى الرَّدُّ على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء، وقال الكسائي وهشام والسُّهيلي في نحو (ضربني وضربت زيدا) إِنَّ الفاعل محذوفٌ لا مُضْمَرٌ، وقال ابن عطية في ﴿بَسَّ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾^(١) إِنَّ التقدير (بَسَّ المثل مثل القوم)، فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفاً فمردود، وإن أراد تفسير المعنى وأنَّ في (بَسَّ) ضمير المثل مستتراً فأين تفسيره؟ وهذا لازمٌ للرُّخْشري؛ فإنه قال في تقديره: (بَسَّ مثلاً)، وقد نصَّ سيبويه على أنَّ تمييز فاعل (نعم) و(بَسَّ) لا يُحذف، والصَّواب أنَّ ﴿مَثَلُ الْقَوْمِ﴾ فاعل وحُذِفَ المخصوص، أي (مثل هؤلاء)، أو مضاف، أي (مثل الذين كَذَبُوا)، ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾^(٢)، و(يا عبد الله) و(زيداً ضربته).

الثَّالِث: ألا يكون مؤكِّداً، وهذا الشَّرْطُ أوَّلُ مَنْ ذَكَرَهُ الأَخْفَشُ، منع في نحو (الذي رأيت زيد) أن يؤكِّد العائد المحذوف بقولك: (نفسه)؛ لأنَّ المؤكِّد مريدٌ للطُول والحاذف مريدٌ للاختصار، وتبعه الفارسيُّ فردَّ في كتاب الإغفال قول الزَّجَّاجِ في ﴿إِنْ هَذَا لَسَجْرَانٍ﴾^(٣) أنَّ التَّقْدِيرَ (إن هذان لهما ساحران) فقال: "الحذف والتَّوكِيدُ باللام متنافيان"، وتبع أبا عليُّ أبو الفتح فقال في الخصائص: "لا يجوز (الذي ضربت نفسه زيد) كما لا يجوز إدغام نحو (اقعنس)؛ لما فيهما جميعاً من نقض الغرض"، وتبعهم ابن مالك فقال: "لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكِّد كـ(ضربت ضرباً)؛ لأنَّ المقصود به تقوية عامله وتقدير معناه، والحذف منافٍ لذلك"، وهؤلاء كلُّهم مخالِفون للخليل وسيبويه أيضاً؛ فإنَّ سيبويه سأل الخليل عن نحو (مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما) كيف يُنطق بالتَّوكِيدِ؟ فأجابه بأنَّه يُرفع بتقدير (هما صاحباي أنفسهما) ويُنصب بتقدير (أعنيهما أنفسهما)، ووافقهما على ذلك جماعة، واستدلُّوا بقول العرب [من المنسرح]:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا^(٤)

و(إِنَّ مَالاً وَإِنْ وَلَدًا) فحذفوا الخبر مع أنَّه مؤكِّد بـ(إِنَّ)، وفيه نظر؛ فإنَّ المؤكِّد نسبة الخبر إلى الاسم لا نفس الخبر، وقال الصَّفَّار: "إنَّما فرَّ الأَخْفَشُ من حذف العائد في نحو (الذي رأيت

(٣) طه/٦٣.

(٢) النحل/٣٠.

(١) الجمعة/٥.

(٤) تقدم برقم ١١٣ ص ٧٢، وتكرر ص ١٩٩.

نفسه زيد) لأنَّ المقتضي للحذف الطول، ولهذا لا يُحذف في نحو (الذي هو قائم زيد)، فإذا فرُّوا من الطُّول فكيف يؤكِّدون؟ وأمَّا حذف الشَّيءٍ للدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما؛ لأنَّ المحذوف للدليل كالثَّابت "، ولبدر الدِّين ابن مالك مع والده في المسألة بحثٌ أجاد فيه.

الرَّابع: ألاَّ يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يُحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنَّه اختصارٌ للفعل، وأمَّا قول سيبويه في (زيداً فاقتله) وفي (شأنك والحج) وقوله [من الرجز]:
يا أيُّها المائحُ دلوي دُونُكا^(١)

إنَّ التَّقدير (عليك زيداً) و(عليك الحج) و(دونك دلوي) فقالوا: إنَّما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنَّما التَّقدير (خذ دلوي) و(الزم زيداً) و(الزم الحج)، ويجوز في (دلوي) أن يكون مبتدأً و(دونك) خبره.

الخامس: ألاَّ يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يُحذف الجارُّ والجازم والنَّاصب للفعل إلاَّ في مواضع قوية فيها الدِّلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها.

السادس: ألاَّ يكون عوضاً عن شيء، فلا تحذف (ما) في (أما أنت منطلقاً انطلقت)، ولا كلمة (لا) من قولهم: (افعل هذا إما لا)، ولا الثَّاء من (عدة) و(إقامة) و(استقامة)، فأما قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾^(٢) فمِمَّا يجب الوقوف عنده، ومن هنا لم يُحذف خبر (كان)؛ لأنَّه عوضٌ أو كالعوض من مصدرها، ومن ثمَّ لا يجتمعان، ومن هنا قال ابن مالك إنَّ العرب لم تقدِّر أحرف النِّداء عوضاً من (أدعو) و(أنادي)؛ لإجازتهم حذفها.

السابع والثامن: ألاَّ يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضَّعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، وللأمر الأوَّل منع البصريُّون حذف المفعول الثَّاني من نحو (ضربني وضربته زيد)؛ لئلاً يتسلَّط على (زيد) ثمَّ يُقطع عنه برفعه بالفعل الأوَّل، ولا اجتماع الأمرين امتنع عند البصريِّين أيضاً حذف المفعول في نحو (زيد ضربته)؛ لأنَّ في حذفه تسليط (ضرب) على العمل في (زيد) مع قطعه عنه، وإعمال الابتداء مع التَّمكُّن من إعمال الفعل، ثمَّ حملوا على ذلك (زيد ما ضربته) أو (هل ضربته؟) فمنعوا الحذف وإن لم يؤدِّ إلى ذلك، وكذلك منعوا رفع (رأسها) في (أكلت السمكة حتَّى رأسها) إلاَّ أن يُذكر الخبر فتقول: (مأكول)، ولا اجتماعهما مع الإلباس منع الجميع تقديم الخبر في نحو (زيد قام)، ولا تنفَاء الأمرين جاز عند البصريِّين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو (زيد ضرب عمراً) وإن لم يجز تقديم الخبر فأجازوا (زيداً أجله أحرز)، وقال البصريُّون في قوله [من الطويل]:

بِما كانَ إِيَّاهُم عَطِيَّةً عَوِّداً^(٣)

(١) أهمله السيوطي، وقائله جارية من الأنصار.

(٢) أهمله السيوطي، وهو للفرزدق، وصدره: قنافة هداجون حول بيوتهم.

(٣) أهمله السيوطي، وهو للفرزدق، وصدره: قنافة هداجون حول بيوتهم.

إِنَّ (عَطِيَّةً) مبتدأ و(إِيَّاهُمْ) مفعول (عَوَّدَ) والجملة خبر (كان) واسمها ضمير الشَّان، وقد خفيت هذه النُّكْة على ابن عصفور فقال: "هربوا من محذور، وهو أن يفصلوا بين (كان) واسمها بمعمول خبرها، فوقعوا في محذور آخر، وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدَّم خبر المبتدأ"، وقد بيَّنَّا أنَّ امتناع تقديم الخبر في ذلك المعنى مفقود في تقديم معموله، وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على (ما) النَّافِيَةِ في نحو (ما ضربت زيدا)؛ فإنَّه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها، وهو وقوع (ما) النَّافِيَةِ فيه حشواً.

تنبيه:

ربَّما خولف مقتضى هذين الشرطين أو أحدهما في ضرورة أو قليل من الكلام، فالأوَّل كقوله [من السريع]:

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتِنَا

وقوله [من الرجز]:

..... كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعُ (٢)

وقيل: هو في صيغ العموم أسهل، ومنه قراءة ابن عامر ﴿ وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى ﴾ (٣)، والثَّانِي كقوله [من الكامل]:

بِعُكَاظِ يُعْشِي النَّاطِرِيبِ - نَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ (٤)

فإنَّ فيه تهيئة (لحوا) للعمل في (شعاعه) مع قطعه عن ذلك بإعمال (يعشي) فيه، وليس فيه إعمال ضعيف دون قوي، وذكر ابن مالك في قوله [من البسيط]:

عَمَّمْتَهُمُ بِالنَّدَى حَتَّى غَوَاتِهِمْ فَكُنْتَ مَالِكَ ذِي غِيٍّ وَذِي رَشْدٍ (٥)

إنَّه يروى (غواتهم) بالأوجه الثلاثة، فإن ثبتت رواية الرَّفْع فهو من الوارد في النَّوع الأوَّل في الشُّذوذ؛ إذ لا ضرورة تمنع من الجرِّ والنَّصب، وقد رُويَا.

بيان أنَّه قد يُظنُّ أنَّ الشَّيء من باب الحذف وليس منه:

جرت عادة النَّحْوِيِّينَ أن يقولوا: "يُحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً" ويريدون

بالاختصار الحذف لدليل وبالاعتصار الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو ﴿ كَلُّوا وَأَشْرَبُوا ﴾ (٦)

أي (أوقعوا هذين الفعلين) وقول العرب فيما يتعدَّى إلى اثنين: (مَنْ يَسْمَعُ يَخَلُّ) أي تكن منه خيلة.

(١) أهمله السيوطي، وتماهه: بالحق، لا يُحمدُ بالباطل، ولا يُعلم قائله.

(٢) تقدم برقم ٣٠٧ ص ١٦٩، وتكرر ص ٤٠٢.

(٣) الحديد/ ١٠.

(٤) أهمله السيوطي، وهو لعاتكة بنت عبد المطلب.

(٥) تقدم برقم ٧٠٥ ص ٤٥٤.

(٦) البقرة/ ٦٠.

والتحقيق أن يقال إنه تارة يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام فيقال: (حصل حريق أو نهب)، وتارة يتعلّق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يُذكر المفعول ولا يُنوي؛ إذ المنوي كالثابت، ولا يُسمّى محذوفاً؛ لأنّ الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له، ومنه ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾^(١)، ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْمُونَ﴾^(٢)، ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾^(٣)، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾^(٤)، إذ المعنى (رَبِّيَ الَّذِي يَفْعَلُ الْإِحْيَاءَ وَالْإِمَاتَةَ) و(هل يستوي من يتّصف بالعلم ومن يتنفي عنه العلم) و(أوقِعُوا الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ وَذَرُوا الْإِسْرَافَ) و(إذا حصلت منك رؤية هنالك)، ومنه على الأصحّ ﴿وَأَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾^(٥) الآية، ألا ترى أنه عليه الصلّاة والسّلام إنّما رحمهما إذ كانتا على صفة الذّياد وقومهما على السّقي؟ لا لكون مذودهما غنماً ومسقيهم إبلاً، وكذلك المقصود من قولهما: ﴿لَا نَسْقِي﴾ السّقي لا المسقي، ومن لم يتأمل قدر (يسقون إبلهم) و(تذودان غنمهما) و(لا نسقي غنمنا).

وتارة يُقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو ﴿لَا تَأْكُلُوا أَرْبَابًا﴾^(٦)، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا أَرْبَابَ﴾^(٧)، وقولك: (ما أحسن زيداً)، وهذا النوع إذا لم يُذكر مفعوله قيل: محذوف، نحو ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾^(٨).

وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو ﴿أَهْدَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٩)، ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى﴾^(١٠)، و [من الوافر]:
 وما شيء حميت بمسّباح^(١١)

بيان مكان المقدّر:

القياس أن يقدر الشّيء في مكانه الأصلي؛ لئلاً يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشّيء في غير محلّه.

فيجب أن يقدر المفسّر في نحو (زيداً رأيت) مقدّمًا عليه، وجوز البيانيون تقديره مؤخراً عنه، وقالوا: لأنّه يُفيد الاختصاص حينئذٍ، وليس كما توهموا، وإنّما يُرتكب ذلك عند تعدّد الأصل أو عند اقتضاء أمرٍ معنويٍّ لذلك.

- (١) البقرة/٢٥٨. (٢) الزمر/٩. (٣) الأعراف/٣١. (٤) الإنسان/٢٠.
 (٥) القصص/٢٣. (٦) آل عمران/١٣٠. (٧) الإسراء/٣٢. (٨) الضحى/٣.
 (٩) الفرقان/٤١. (١٠) الحديد/١٠، بقراءة ابن عامر كما سبق.
 (١١) تقدم برقم ٦٧٠ ص ٤٠٥.

فالأول نحو (أيهم رأيتهم؟)؛ إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، ونحو ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(١) فيمن نصب؛ إذ لا يلي (أمّا) فعل، وكنا قدّمنا في نحو (في الدار زيد) أنّ متعلق الظرف يقدر مؤخرًا عن (زيد)؛ لأنّه في الحقيقة الخبر، وأصل الخبر أن يتأخّر عن المبتدأ، ثمّ ظهر لنا أنّه يحتمل تقديره مقدّمًا؛ لمعارضة أصل آخر وهو أنّه عاملٌ في الظرف، وأصل العامل أن يتقدّم على المعمول، اللهم إلا أن يُقدّر المتعلق فعلاً فيجب التأخير؛ لأنّ الخبر الفعلي لا يتقدّم على المبتدأ في مثل هذا، وإذا قلت: (إنّ خلفك زيداً) وجب تأخير المتعلق فعلاً كان أو اسمًا؛ لأنّ مرفوع (إنّ) لا يسبق منصوبها، وإذا قلت: (كان خلفك زيد) جاز الوجهان ولو قدرته فعلاً؛ لأنّ خبر (كان) يتقدّم مع كونه فعلاً على الصّحيح؛ إذ لا تلبس الجملة الاسميّة بالفعليّة.

والثاني نحو متعلق بآء البسملة الشريفة؛ فإنّ الزّخريّ قدره مؤخرًا عنها؛ لأنّ قريبًا كانت تقول (باسم اللات والعزى نفعك كذا) فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتّخذوه معبودًا لهم تفخيماً لشأنه بالتقديم، فوجب على الموحّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى؛ فإنّه الحقيق بذلك، ثمّ اعترض بـ ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾^(٢) وأجاب بأنّها أول سورة أنزلت، فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهمّ، وأجاب عنه السكاكي بتقديرها متعلّقة بـ(اقرأ) الثاني، واعترضه بعض العصريين باستلزامه الفصل بين المؤكّد وتأكيده بمعمول المؤكّد، وهذا سهو منه؛ إذ لا توكيد هنا، بل أمر أوّلاً بإيجاد القراءة، وثانياً بقراءة مقيدة، ونظيره ﴿الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ ومثل هذا لا يسميه أحدٌ توكيداً، ثمّ هذا الإشكال لازمٌ له على قوله إنّ الباء متعلّقة بـ(اقرأ) الأوّل؛ لأنّ تقييد الثاني إذا منع من كونه توكيداً فكذا تقييد الأوّل، ثمّ لو سلم فصل الموصوف من صفته بمعمول الصّفة جازئاً باتّفاق كـ(مررت برجل عمرا ضارب)، فكذا في التوكيد، وقد جاء الفصل بين المؤكّد والمؤكّد في ﴿وَلَا تَحْزَنْ وَيَرْضَىٰ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾^(٣) مع أنّهما مفردان والجملة أحمل للفصل، وقال الراجز [من الراجز]:
إِذْ ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا^(٤)

تنبيه:

ذكروا أنّه إذا اعترض شرطٌ على آخر نحو (إن أكلت إن شربت فأنت طالق) فإنّ الجواب المذكور للسابق منهما، وجواب الثاني محذوفٌ مدلولٌ عليه بالشرط الأوّل، وجوابه كما قالوا في الجواب المتأخّر عن القسم والشرط، ولهذا قال محقّقو الفقهاء في المثال المذكور

(١) فصلت/ ١٧.

(٢) العلق/ ١.

(٣) الأحزاب/ ٥١.

(٤) أهمله السيوطي، وهو مجهول القائل.

إِنِّهَا لَا تُطَلَّقُ حَتَّى تَقْدَمَ الْمُؤَخَّرُ وَتُوَخَّرَ الْمُقَدَّمُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ حَيْثُ تَدْرُ (إِنْ شَرِبْتَ فَإِنْ أَكَلْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ)، وَهَذَا كُلُّهُ حَسَنٌ، وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوا مِنْهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾^(١)، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ لَمْ يَتَوَالَ شَرْطَانُ وَبَعْدَهُمَا جَوَابٌ كَمَا فِي الْمَثَالِ وَكَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [مِنَ الْبَسِيطِ]:

إِنْ تَسْتَعِيثُوا بِنَا إِنْ تُدْعَرُوا تَجِدُوا مِنَّا مَعَايِلَ عِزِّ زَانِهَاتِ كَرَمٍ^(٢)

وقول ابن دريد [من الرجز]:

فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلْتِ نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقُولَا: لَا لَعَا^(٣)

إِذِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ لَمْ يُذَكَّرْ فِيهَا جَوَابٌ، وَإِنَّمَا تَقَدَّمَ عَلَى الشَّرْطَيْنِ مَا هُوَ جَوَابٌ فِي الْمَعْنَى لِلشَّرْطِ الْأَوَّلِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّرَ إِلَى جَانِبِهِ وَيَكُونُ الْأَصْلُ (إِنْ أَرَدْتَ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ فَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ)، وَأَمَّا أَنْ يُقَدَّرَ الْجَوَابُ بَعْدَهُمَا ثُمَّ يُقَدَّرُ بَعْدَ ذَلِكَ مُقَدِّمًا إِلَى جَانِبِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ فَلَا وَجْهَ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بيان مقدار المقدّر:

يَنْبَغِي تَقْلِيلَهُ مَا أَمَكْنَ لِتَقَلِّ مَخَالَفَةُ الْأَصْلِ، وَلِذَلِكَ كَانَ تَقْدِيرُ الْأَخْفَشِ فِي (ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا): (ضَرْبُهُ قَائِمًا) أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ بَاقِي الْبَصْرِيِّينَ (حَاصِلٌ إِذَا كَانَ أَوْ إِذَا كَانَ قَائِمًا)؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ اثْنَيْنِ وَقَدَّرُوا خَمْسَةَ، وَلِأَنَّ التَّقْدِيرَ مِنَ اللَّفْظِ أَوْلَى.

وَكَانَ تَقْدِيرُهُ فِي (أَنْتَ مَنِّي فَرَسَخَانُ): (بُعْدُكَ مَنِّي فَرَسَخَانُ) أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ الْفَارِسِيِّ (أَنْتَ مَنِّي ذُو مَسَافَةِ فَرَسَخَيْنِ)؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ مُضَافًا لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ آخَرَ يَتَعَلَّقُ بِهِ الظَّرْفُ، وَالْفَارِسِيُّ قَدَّرَ شَيْئَيْنِ يَحْتَاجُ مَعَهُمَا إِلَى تَقْدِيرِ ثَالِثٍ.

وَضَعْفُ قَوْلِ بَعْضِهِمْ فِي ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾^(٤) إِنَّ التَّقْدِيرَ (حَبَّ عِبَادَةِ الْعِجْلِ) وَالْأَوْلَى تَقْدِيرَ الْحَبِّ فَقَطْ.

وَضَعْفُ قَوْلِ الْفَارِسِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ فِي ﴿وَأَلْتِي يَبِيسَنَ﴾^(٥) الْآيَةَ إِنَّ الْأَصْلَ (وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ)، وَالْأَوْلَى أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ (وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ كَذَلِكَ).

وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّرَ فِي نَحْوِ (زَيْدٌ صَنَعَ بِعَمْرٍو جَمِيلًا وَبِخَالِدٍ سُوءًا وَبِكُرٍ) أَيِ (كَذَلِكَ)، وَلَا يُقَدَّرُ عَيْنَ الْمَذْكُورِ تَقْلِيلًا لِلْمَحْذُوفِ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ الْإِفْرَادَ، وَلِأَنَّهُ لَوْ صَرَّحَ بِالْخَبَرِ لَمْ يَحْسَنْ إِعَادَةُ ذَلِكَ الْمَتَقَدِّمِ؛ لِثِقَلِ التَّكْرَارِ.

(١) هود/ ٣٤.

(٢) أهمله السيوطي، وهو مجهول القائل.

(٣) أهمله السيوطي، وهو لابن دريد من مقصورته.

(٤) البقرة/ ٩٣. (٥) الطلاق/ ٤.

ولك ألا تُقدَّر في الآية شيئاً البتَّة، وذلك بأن تجعل الموصول معطوفاً على الموصول، فيكون الخبر المذكور لهما معاً، وكذا تصنع في نحو (زيدٌ في الدار وعمرو)، ولا يتأتَّى ذلك في المثال السابق؛ لأنَّ إفراد فاعل الفعل ياباه، نعم لك أن تسلم فيه من الحذف بأن تقدَّر العطف على ضمير الفعل؛ لحصول الفصل بينهما.

فإن قلت: لو صحَّ ما ذكرته في الآية والمثال السابق لصحَّ (زيدٌ قائمان وعمرو) بتقدير (زيد وعمرو قائمان).

قلت: إن سلم منعه فلقيح اللفظ، وهو منتفٍ فيما نحن بصده، ولكن يشهد للجواز قوله [من الطويل]:

وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجَالِ ظُلَامَةً أَبَى ذَاكَ عَمِّي - الْأَكْرَمَانَ - وَخَالِيَا^(١)
وقد جوزوا في (أنت أعلم وزيدٌ) كون (زيد) مبتدأ حذف خبره وكونه عطفاً على (أنت) فيكون خبراً عنهما.

بيان كيفية التقدير:

إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايقة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور مضمرة عائداً على ما يحتاج إلى الرباط، فلا يُقدَّر أنَّ ذلك حذف دفعةً واحدة، بل على التدرج. فالأول نحو ﴿كَأَلَّذِي يُغَشِّيٰ عَلَيْهِ﴾^(٢)، أي (كدوران عين الذي).

والثاني كقوله [من الطويل]:

إِذَا قَامَتَا تَضَوُّعَ الْمِسْكِ مِنْهُمَا نَسِيمُ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيًّا الْقَرْنُفُلِ^(٣)

أي (تضوعاً مثل تضوع نسيم الصبا).

والثالث كقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٤)، أي (لا تجزي فيه) ثم حذفت (في) فصار (لا تجزيه) ثم حذف الضمير منصوباً لا مخفوضاً، هذا قول الأخفش، وعن سيبويه أنهما حذفاً دفعةً، ونقل ابن السجري القول الأول عن الكسائي واختاره، قال: والثاني قول نحوي آخر، وقال أكثر أهل العربية - منهم سيبويه والأخفش - : يجوز الأمران. اهـ، وهو نقلٌ غريب.

ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن:

فيُقدَّر في (ضربي زيداً قائماً): (ضربه قائماً)؛ فإنه من لفظ المبتدأ وأقلُّ تقديراً دون (إذ كان) أو (إذا كان)، ويُقدَّر (اضرب) دون (أهن) في (زيداً اضربه).

(١) أهمله السيوطي، ولا يُعلم قائله.

(٢) الأحزاب/ ١٩.

(٣) أهمله السيوطي، وهو لامرئ القيس من معلقته.

(٤) البقرة/ ٤٨.

فإن منع من تقدير المذكور معنى أو صناعة قُدِّر ما لا مانع له، فالأوَّل نحو (زيداً اضرب أخاه)، يُقدَّر فيه (أهن) دون (اضرب)، فإن قلت: (زيداً أهن أخاه) قدَّرت (أهن)، والثَّاني نحو (زيداً امرر به) تقدَّر فيه (جاوز) دون (امرر)؛ لأنَّه لا يتعدَّى بنفسه، نعم إن كان العامل ممَّا يتعدَّى تارةً بنفسه وتارةً بالجارِّ نحو (نصح) في قولك: (زيداً نصحت له) جاز أن يُقدَّر (نصحت زيداً)، بل هو أولى من تقدير غير المفوظ به.

وممَّا لا يُقدَّر فيه مثل المذكور لمانعٍ صناعيٍّ قوله [من الرجز]:

يا أَيُّهَا المَائِحُ، دَلْوِي دُونِكا^(١)

إذا قُدِّر (دلوي) منصوباً فالمقدَّر (خذ) لا (دونك)، وقد مضى، وقوله [من الطويل]:

..... وَأَضْرَبَ مِتًّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِيسَا^(٢)

النَّاصِب فيه للقوانيس فعلٌ محذوف، لا اسم التَّفضيل محذوف؛ لأنَّا فررنا بالتَّقدير من إعمال اسم التَّفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدَّر؟ وقولك: (هذا معطي زيد أمس درهمًا) التَّقدير (أعطاه)، ولا يُقدَّر اسم فاعل؛ لأنَّك إنَّما فررت بالتَّقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرَّد من (أل)، وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿لَنْ نُؤْتِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنْ السَّابِقَةِ، وَيَجِبُ أَنْ يُقَدَّر (والَّذِي فَطَرْنَا لَا نُؤْتِرَكَ)؛ لأنَّ القسم لا يُجاب بـ(لن) إلَّا في الضَّرورة كقول أبي طالب [من الكامل]:

وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أَوْسَدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا^(٤)

وقال الفارسيُّ ومتابعوه في ﴿وَأَلَّتِي لَمْ تَحْضَنْ﴾^(٥) التَّقدير: (فعدتَّهن ثلاثة أشهر)، وهذا لا يحسن وإن كان ممكناً؛ لأنَّه لو صرَّح به اقتضت الفصاحة أن يُقال: (كذلك) ولا تعاد الجملة الثَّانية.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهما أولى؟

قال الواسطيُّ: الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأنَّ الخبر محطُّ الفائدة، وقال العبديُّ: الأولى كونه الخبر؛ لأنَّ التَّجوزُ أواخر الجملة أسهل، نقل القولين ابن إياز. ومثال المسألة: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾^(٦) أي (شأنِي صبرٌ جميل) أو (صبرٌ جميلٌ أمثل من غيره)،

(١) تقدم ص ٤٩٠.

(٢) هو لعباس بن مرداس، وقد أهمله السيوطي، وصدرة: أكر وأحمى للحقيقة منهم.

(٣) طه/٧٢.

(٤) تقدم برقم ٤٢٥ ص ٢٣٤.

(٥) الطلاق/٤. (٦) يوسف/١٨.

ومثله ﴿ طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ ﴾^(١) أي (الذي يُطلب منكم طاعةً معلومةً لا يُرتاب فيها، لا إيماناً باللسان لا يواطئه القلب)، أو (طاعتكم معروفة)، أي عُرف أنّها بالقول دون الفعل، أو (طاعةً معروفةً أمثل بكم من هذه الأيمان الكاذبة).

ولو عَرَضَ ما يُوجب التَّعْيِينَ عُمَلَ بِهِ، كما في (نعم الرَّجُلُ زَيْدٌ) على القول بأنَّهما جملتان؛ إذ لا يُحذف الخبر وجوباً إلا إذا سُدَّ شَيْءٌ مَسدَّهُ، ومثله (حَبْدًا زَيْدًا) إذا حُمِلَ على الحذف، وجزم كثيرٌ من النَّحْوِيِّينَ في نحو (عمرُكَ لأفعلنَ) و(أَيْمَنَ اللهُ لأفعلنَ) بأنَّ المحذوف الخبر، وجوزَ ابن عصفور كونه المبتدأ، ولذلك لم يعده فيما يجب فيه حذف الخبر؛ لعدم تعيينه عنده، لذلك قال: والتَّقديرُ إمَّا (قَسَمِي أَيْمَنَ اللهُ) أو (أَيْمَنَ اللهُ قَسَمَ لِي) اهـ، ولو قدرت (أَيْمَنَ اللهُ قَسَمِي) لم يمتنع؛ إذ المعرفة المتأخِّرة عن معرفةٍ يجب كونها الخبر على الصَّحيح.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأً والباقي خبراً فالثاني أولى؛ لأنَّ المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثَّابت، فيكون الحذف كلا حذف، فأما الفعل فإنَّه غير الفاعل، اللهم إلا أن يعتضد الأوَّل بروايةٍ أخرى في ذلك الموضع، أو بموضعٍ آخر يشبهه، أو بموضعٍ آتٍ على طريقته.

فالأوَّل كقراءة شعبة ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا ﴾^(٢) بفتح الباء، وكقراءة ابن كثير ﴿ كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾^(٣) بفتح الحاء، وكقراءة بعضهم ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾^(٤) ببناء (زين) للمفعول ورفع القتل والشركاء، وكقوله [من الطويل]:

لِيُبِكَ يَزِيدُ، ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ

فيمن رواه مبنياً للمفعول، فإنَّ التَّقدير (يسبِّحه رجال) و(يوحيه الله) و(زينه شركاؤهم) و(يبكيه ضارع)، ولا تقدَّر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها؛ لأنَّ هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها في روايةٍ من بنى الفعل فيهنَّ للفاعل.

والثَّاني كقوله تعالى: ﴿ وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ ﴾^(٦)، فلا يُقدَّر (ليقولنَّ اللهُ خلقهم) بل (خلقهم اللهُ)؛ لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو ﴿ وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾^(٧)، وفي مواضع آتيةٍ على طريقته نحو ﴿ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾^(٨)، ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا ﴾^(٩).

(١) النور/٥٣. (٢) النور/٣٦. (٣) الشورى/٣. (٤) الأنعام/١٣٧.

(٥) أهمله السيوطي، وقد نُسبَ له نَهْشَلُ بن حري والحارث بن نَهْيَك والحارث بن ضرار وغيرهم.

(٦) الزخرف/٨٧. (٧) الزخرف/٩. (٨) التحريم/٣. (٩) يس/٧٨-٧٩.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولاً:

وفيه مسائل:

إحداها نون الوقاية في نحو ﴿أَتَحْجُونَ﴾^(١) و﴿تَأْمُرُونِي﴾^(٢) فيمن قرأ بنون واحدة، وهو قول أبي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخرين، وقال سيبويه - واختاره ابن مالك - إن المحذوف الأول.

الثانية نون الوقاية مع نون الإناث في نحو قوله [من الوافر]:

..... يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي^(٣)

هذا هو الصحيح، وفي البسيط أنه مُجمَعٌ عليه؛ لأنَّ نون الفاعل لا يليق بها الحذف، ولكن في التسهيل أنَّ المحذوف الأول وأنه مذهب سيبويه.

الثالثة تاء الماضي مع تاء المضارع في نحو ﴿نَارًا تَلْطِئُ﴾^(٤)، وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ﴾^(٥) يضعف كون (تولوا) فعلاً مضارعاً؛ لأنَّ أحرف المضارعة لا تُحذف اهـ، وهذا فاسد؛ لأنَّ المحذوف الثانية، وهو قول الجمهور، والمخالف في ذلك هشام الكوفي، ثم إنَّ التَّنْزِيلَ مشتملٌ على مواضع كثيرة من ذلك لا شكَّ فيها نحو ﴿نَارًا تَلْطِئُ﴾^(٦)، ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾^(٧).

الرابعة نحو (مقول) و(مبيع)، المحذوف منهما واو مفعول، والباقي عين الكلمة، خلافاً للأخفش.

الخامسة نحو (إقامة) و(استقامة)، والمحذوف منهما ألف الإفعال والاستفعال والباقي عين الكلمة، خلافاً للأخفش أيضاً.

السادسة نحو [من الرجز]:

يا زَيْدَ زَيْدَ الِيعْمَلَاتِ الدُّبَلِ^(٨)

بفتحهما و [من المنسرح]:

..... بَيْنَ ذِرَاعِيْ وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ^(٩)

وهذا هو الصحيح، خلافاً للمبرِّد.

السابعة نحو (زيدٌ وعمرو قائم)، ومذهب سيبويه أنَّ الحذف فيه من الأول؛ لسلامته من

(١) الأنعام/ ٨٠. (٢) الزمر/ ٦٤.

(٣) أهمله السيوطي، وهو لعمر بن معديكرب، وصدرة: تراه كالثغام يعلُّ مسكاً.

(٤) الليل/ ١٤. (٥) آل عمران/ ٦٣. (٦) الليل/ ١٤. (٧) آل عمران/ ١٤٣.

(٨) تقدم برقم ٦٢٩ ص ٣٧١.

(٩) تقدم برقم ٥٥٧ ص ٣٠٩.

الفصل، ولأنَّ فيه إعطاء الخبر للمجاور، مع أنَّ مذهبه في نحو
يا زَيْدَ زَيْدَ الْعَمَلَاتِ

أَنَّ الحذف من الثَّاني، قال ابن الحاجب: إنَّما اعترض بالمضاف الثَّاني بين المتضامنين ليقى
المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً ممَّا ذهب، وأمَّا هنا فلو كان (قائم) خبراً عن الأوَّل
لوقع في موضعه؛ إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره، إذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو (زيدٌ
قائمٌ وعمرو) من غير قبح في ذلك. اهـ
وقيل أيضاً: كلُّ من المبتدئين عاملٌ في الخبر، فالأولى إعمال الثَّاني لقربه، ويلزم من هذا
التعليل أن يُقال بذلك في مسألة الإضافة.

تنبيه:

الخلاف إنَّما هو عند التردُّد، وإلا فلا تردُّد في أنَّ الحذف من الأوَّل في قوله [من المسرح]:
نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(١)

وقوله [من الطويل]:

خَلِيلِي هَلْ طَبُّ فَائِي وَأَنْتَمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهُوَى دَنْفَانِ^(٢)
وفي الثَّاني في قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا
يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾^(٣)؛ إذ لو كان الجواب للثَّاني لجزم فقلنا بذلك في نحو (إن أكلت إن شربت
فأنت طالق) وفي ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ . فَرَوْحٌ ﴾^(٤)، ونحو ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ ﴾^(٥) ثمَّ
قال تعالى: ﴿ لَوْ تَرَى لَوْ لَعَدَبْنَا ﴾^(٥) وانبنى على ذلك المثال أنَّها لا تطلق حتَّى تؤخَّر المقدم
وتقدِّم المؤخَّر؛ إذ التقدير (إن أكلت فأنت طالق إن شربت)، وجواب الثَّاني في هذا الكلام من
حيث المعنى هو الشرط الأوَّل وجوابه، كما أنَّ الجواب من حيث المعنى في (أنت ظالم إن فعلت)
ما تقدِّم على الشرط، بل قال جماعة إنَّه الجواب في الصنَّاعة أيضاً، ومن ذلك قوله [من الطويل]:

فَائِي وَقِيَارٌ بِهَا لَعْرِبٌ^(٦)

وقد تكلف بعضهم في البيت الأوَّل فزعم أنَّ (نحن) للمعظم نفسه، وأنَّ (راض) خبرٌ
عنه، ولا يُحفظ مثل (نحن قائم)، بل يجب في الخبر المطابقة نحو ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْصَّافُونَ . وَإِنَّا
لَنَحْنُ الْمَسْبُوحُونَ ﴾^(٧)، وأمَّا ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾^(٨) فأفرد ثمَّ جمع لأنَّ غير المبتدأ والخبر لا
يجب لهما من التَّطابق ما يجب لهما.

(١) أهمله السيوطي، وقد نُسب لعمر بن امرئ القيس الأنصاري، وقيل: لقيس بن الخطيم.
(٢) تقدم برقم ٦٤٩ ص ٣٨٤. (٣) الإسراء/ ٨٨. (٤) الواقعة/ ٨٨-٨٩. (٥) الفتح/ ٢٥.
(٦) تقدم برقم ٦٥٠ ص ٣٨٥. (٧) الصافات/ ١٦٥-١٦٦. (٨) المؤمنون/ ٩٩.

ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب

حذف الاسم المضاف:

﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾^(١)، ﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ ﴾^(٢) أي (أمره)؛ لاستحالة الحقيقي، فأما ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾^(٣) فالباء للتعدية، أي (أذهب الله نورهم). ومن ذلك ما نُسب فيه حكمٌ شرعيٌّ إلى ذات؛ لأنَّ الطَّلَب لا يتعلَّق إلا بالأفعال، نحو ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾^(٤) أي (استمتاعهن)، ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾^(٥) أي (أكلها)، ﴿ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ ﴾^(٦) أي (تناولها) لا (أكلها)؛ ليتناول شرب ألبان الإبل، ﴿ حُرِّمَتْ ظُهُورُهُمْ ﴾^(٧) أي (منافعها)؛ ليتناول الركوب والتحميل، ومثله ﴿ وَأُحِلَّتْ لَكُمْ الْبَنَاتُ ﴾^(٨). ومن ذلك ما علِّق فيه الطَّلَب بما قد وقع، نحو ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾^(٩)، ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ﴾^(١٠)؛ فإنَّهما قولان قد وقعا، فلا يُتصورُ فيهما نقضٌ ولا وفاء، وإنَّما المراد الوفاء بمقتضاهما، ومنه ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾^(١١)؛ إذ الذوات لا يتعلَّق بها لوم، والتقدير (في حبه)، بدليل ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾^(١٢)، أو (في مراودته)، بدليل ﴿ تَرَوُدُ فَتَنَهَا ﴾^(١٣) وهو أولى؛ لأنَّه فعلها، بخلاف الحب، ﴿ وَسئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾^(١٤) أي (أهل القرية) و(أهل العير)، ﴿ وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾^(١٥) أي (وإلى أهل مدين) بدليل (أخاهم) وقد ظهر في ﴿ وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ﴾^(١٦)، وأمَّا ﴿ وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾^(١٧) فقدَّر النَّحْوِيُّونَ الأهل بعد (من) و(أهلكنها) و(جاء)، وخالفهم الرَّخْشَرِيُّ فِي الأوَّلِينَ؛ لأنَّ القرية تُهْلِك، ووافقهم في (فجاء)؛ لأجل ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾^(١٨) عذاب الممات، ﴿ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ ﴾^(١٩) أي (رحمته)، ﴿ تَخَافُونَ رَبَّهُمْ ﴾^(٢٠) أي (عذابه)؛ بدليل ﴿ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ﴾^(٢١)، ﴿ يُضْهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٢٢) أي (يضاهي قولهم قول الذين كفروا)، وقال الأعشى [من الطويل]:

٧٣٩- أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا^(٢٣)

(١) الفجر/ ٢٢.	(٢) النحل/ ٢٦.	(٣) البقرة/ ١٧.	(٤) النساء/ ٢٣.
(٥) المائدة/ ٣.	(٦) النساء/ ١٦٠.	(٧) الأنعام/ ١٣٨.	(٨) الحج/ ٣٠.
(٩) المائدة/ ١.	(١٠) النحل/ ٩١.	(١١) يوسف/ ٣٢.	(١٢) يوسف/ ٣٠.
(١٣) يوسف/ ٨٢.	(١٤) الأعراف/ ٨٥.	(١٥) القصص/ ٤٥.	(١٦) الأعراف/ ٤.
(١٧) الأعراف/ ٤.	(١٨) الإسراء/ ٧٥.	(١٩) الأحزاب/ ٢١.	(٢٠) النحل/ ٥٠.
(٢١) الإسراء/ ٥٧.	(٢٢) التوبة/ ٣٠.		

(٢٣) للأعشى ميمون، وتماهه: **وبت كما بات السليم مسهدا، ألم تغتمض: استنهام تقرير، والخطاب لنفسه تجريدا، ليلة أرمدا: أي ليلة رجل أرمدا [٥٧٨/٢].**

فحذف المضاف إلى (ليلة) والمضاف إليه (ليلة) وأقام صفته مقامه، أي (اغتماض ليلة رجل أرمدا)، وعكسه نيابة المصدر عن الزمان (جتتك طلوع الشمس) أي (وقت طلوعها) فناب المصدر عن الزمان، وليس من ذلك (جتتك مقدم الحاج) خلافاً للزخشي، بل المقدم اسمٌ لزمن القدوم.

تنبيه:

إذا احتاج الكلام إلى حذف مضافٍ يُمكن تقديره مع أوّل الجزأين ومع ثانيهما، فتقديره مع الثاني أولى نحو ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾^(١)، ونحو ﴿وَلَيْكِنَّ اللَّيْرَ مَنْ ءَامَنَ﴾^(٢)، فيكون التّقدير (الحجُّ حجُّ أشهر) و(البرُّ برُّ مَنْ آمن) أولى من أن يُقدَّر (أشهر الحجِّ أشهر) و(ذا البرُّ مَنْ آمن)؛ لأنَّك في الأوّل قدّرت عند الحاجة إلى التّقدير، ولأنَّ الحذف من آخر الجملة أولى.

حذف المضاف إليه:

يكثر في ياء المتكلم مضافاً إليها المنادى نحو ﴿رَبِّ اعْفِرْ لِي﴾^(٣)، وفي الغايات نحو ﴿بِاللَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾^(٤)، أي (من قبل الغلب ومن بعده)، وفي (أي) و(كل) و(بعض) و(غير) بعد (ليس)، وربّما جاء في غيرهنّ نحو ﴿فَلَا حَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٥) فيمن ضمّ ولم ينوّن، أي (فلا خوف شيء عليهم)، وسمع (سلام عليكم) فيحتمل ذلك، أي (سلام الله)، أو إضمار (أل).

حذف اسمين مضافين:

﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾^(٦)، أي فإنّ تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب، ﴿قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾^(٧)، أي من أثر حافر فرس الرسول، ﴿كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ﴾^(٨) أي كدوران عين الذي يُغشى، وقال [من الطويل]:

..... وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إِصْبَعًا^(٩)

أي (ذا مسافة إصبع).

حذف ثلاث متضائفات:

﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾^(١٠)، أي (فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين) فحذفت ثلاثة من اسم (كان)، وواحد من خبرها، كذا قدره الزخشي.

- (١) البقرة/١٩٧. (٢) البقرة/١٧٧. (٣) الأعراف/١٥١. (٤) الروم/٤.
(٥) المائدة/٦٩. (٦) الحج/٣٢. (٧) طه/٩٦. (٨) الأحزاب/١٩.
(٩) أهمله السيوطي، وصدره: فأدرك إبقاء العرادة ظلمها، وهو للكحلبة العرنبي اليربوعي.
(١٠) النجم/٩.

تنبيه:

للقاب معنيان: القَدْر، وما بين مقبض القوس وطرفها، وعلى تفسير الذي في الآية
بالتائي فقيلاً: هي على القلب، والتقدير (قابي قوس)، ولو أريد هذا لأغنى عنه ذكر القوس.

حذف الموصول الاسمي:

ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته، وتبعهم ابن مالك، وشرط في بعض كتبه كونه
معطوفاً على موصولٍ آخر، ومن حجَّتهم ﴿ ءَأَمْنَا بِالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ ﴾^(١)،
وقول حسان [من الوافر]:

٧٤٠- أَمَّنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاءُ! ^(٢)

وقول آخر [من الخفيف]:

مَا الَّذِي دَأْبُهُ احْتِيَاظٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ ^(٣)

أي (والذي أنزل) و(من يمدحه) و(الذي أطاع هواه).

حذف الصلّة:

يجوز قليلاً لدلالة صلّةٍ أخرى، كقوله [من الطويل]:

وَعِنْدَ الَّذِي وَاللَّاتِ عُدُنْكَ إِحْتَةٌ عَلَيْكَ، فَلَا يَغْرُرُكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ ^(٤)

أي (الذي عادك)، أو دلالة غيرها، كقوله [من الكامل]:

نَحْنُ الْأَلَى، فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجْهَهُمْ إِلَيْنَا ^(٥)

أي (نحن الألى عرفوا بالشجاعة)، وقال [من الرجز]:

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتْيَا

إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ ^(٦)

فقيلاً: يُقَدَّرُ مع (اللَّتْيَا) فيهما نظير الجملة الشرطيّة المذكورة، وقيل: يُقَدَّرُ (اللَّتْيَا دقت) واللَّتْيَا
دقت؛ لأنّ التّصغير يقتضي ذلك، وصلّة الثّالثة الجملة الشرطيّة، وقيل: يُقَدَّرُ مع (اللَّتْيَا)
فيهما (عظمت) لا (دقت) وإنّه تصغيرٌ تعظيمٌ كقوله [من الطويل]:

دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ ^(٧)

(١) العنكبوت/٤٦.

(٢) لحسان بن ثابت رضي الله عنه [٨٥١/٢].

(٣) أهمله السيوطي، ولا يُعلم قائله.

(٤) أهمله السيوطي، ولا يُعلم قائله.

(٥) تقدم برقم ١١٩ ص ٧٥.

(٦) أهمله السيوطي، وهو للعجاج.

(٧) تقدم برقم ٥٨ ص ٤١، وتكرر ص ١١٥، ١٦٦.

حذف الموصوف:

قوله تعالى: ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الطَّرْفِ ﴾^(١) أي (حورٌ قاصرات)، ﴿ وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ . أَنْ أَعْمَلَ سَبِغَتِ ﴾^(٢) أي (دروعاً سابغات)، ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾^(٣) أي (ضحكاً قليلاً) و(بكاءً كثيراً)، كذا قيل، وفيه بحثٌ سيأتي، ﴿ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾^(٤) أي (دين الملة القيّمة)، ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾^(٥) أي (ولدار السّاعة الآخرة)، قاله المبرد، وقال ابن السّجري: (الحياة الآخرة)، بدليل ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴾^(٦)، ومنه ﴿ حَبَّ الْحَصِيدِ ﴾^(٧) أي (حب الثّبت الحصيد)، وقال سحيم [من الوافر]:

أنا ابنُ جَلا، وطلّاعُ الثّنايا^(٨)

قيل: تقديره (أنا ابن رجل جلا الأمور)، وقيل: (جلا) علمٌ محكيٌّ على أنّه منقولٌ من نحو قولك: (زيدٌ جلا) فيكون جملة، لا من قولك: (جلا زيد)، ونظيره قوله [من الرجز]:

نُبئتُ أحوالي بني يزيدٍ
ظُلماً علينا لهم فديدٍ^(٩)

ف(يزيد) منقولٌ من نحو قولك: (المال يزيد)، لا من قولك: (يزيد المال)، وإلّا لأعرب غير منصرف فكان يُفتح لأنّه مضافٌ إليه.

واختلف في المقدّر مع الجملة في نحو (متناً ظعن ومتناً أقام)، فأصحابنا يقدّرون موصوفاً، أي (فريق)، والكوفيون يقدّرون موصولاً، أي (الذي) أو (من)، وما قدّرنه أقيس؛ لأنّ اتّصال الموصول بصلته أشدُّ من اتّصال الموصوف بصفته، لتلازمهما، ومثله (ما منهما مات حتى لقيته) تقدّره ب(أحد) ويقدّرونه ب(من)، ﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ ﴾^(١٠) أي (إلّا إنسان) أو (إلّا من)، وحقى الفراء عن بعض قدمائهم أنّ الجملة القسميّة لا تكون صلة، وردّه بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُبْتَغَى ﴾^(١١).

حذف الصّفة:

﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾^(١٢) أي (صالحه)، بدليل أنّه قرئ كذلك، وأنّ تعييبها لا يُخرجها عن كونها سفينة، فلا فائدة فيه حيثل، ﴿ تَدْمُرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾^(١٣) أي سلّطت عليه، بدليل ﴿ مَا تَدْرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ ﴾^(١٤) الآية، ﴿ قَالُوا أَلَكُنْ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾^(١٥) أي (الواضح)، وإلّا كان مفهومه كفراً، ﴿ وَمَا تُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾^(١٦)، وقال [من المتقارب]:

(١) الصافات/ ٤٨ .	(٢) سبأ/ ١٠-١١ .	(٣) التوبة/ ٨٢ .	(٤) البينة/ ٥ .
(٥) يوسف/ ١٠٩ .	(٦) آل عمران/ ١٨٥ .	(٧) سورة ق/ ٩ .	(٨) تقدم برقم ٢٤٢ ص ١٣٥، وتكرر ص ٢٧٣ .
(٩) أهمله السيوطي، وهو مجهول القائل، ونُسب لرؤية.	(١٠) النساء/ ١٥٩ .	(١١) النساء/ ٧٢ .	(١٢) الأحقاف/ ٢٥ .
(١٣) الكهف/ ٧٩ .	(١٤) البقرة/ ٧١ .	(١٥) البقرة/ ٧١ .	(١٦) الزخرف/ ٤٨ .

٧٤١- فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ^(١)

وقال [من الوافر]:

٧٤٢- وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِدَارِ^(٢)

أي (من أختها السابقة) و(بدار طائلة) و(لم أعط شيئاً طائلاً) دفعاً للتناقض فيهن، ﴿ قُلْ يَأَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ ﴾^(٣) أي (نافع)، ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾^(٤) أي (ضعيفاً).

حذف المعطوف:

ويجب أن يتبعه العاطف، نحو ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلٍ ﴾^(٥) أي (ومن أنفق من بعده)، دليل التقدير أن الاستواء إنما يكون بين شيئين، ودليل المقدر ﴿ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتَلُوا ﴾^(٥)، ﴿ لَا تَفْرُقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾^(٦)، ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ - وَلَمْ يُفْرَقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ ﴾^(٧) أي (بين أحدٍ وأحدٍ منهم)، وقيل: (أحد) فيهما ليس بمعنى واحد، مثله في ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٨) بل هو الموضوع للعموم، وهمزته أصلية، لا مبدلة من الواو، فلا تقدير، وردُّ بأنه يقتضي حينئذ أن المعرَّض بهم - وهم الكافرون - فرَّقوا بين كلِّ الرُّسل، وإنما فرَّقوا بين محمدٍ ﷺ وبين غيره في النبوة، وفي لزوم هذا نظر، والذي يظهر لي وجه التقدير وأنَّ المقدر (بين أحد وبين الله)، بدليل ﴿ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفْرَقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾^(٩).

ونحو ﴿ سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ ﴾^(١٠) أي (والبرد)، وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه وتعالى في أول السورة: ﴿ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ ﴾^(١١)، ﴿ وَلَهُ مَا سَكَنَ ﴾^(١٢) أي (وما تحرك)، وإذا فُسِّر (سكن) بـ(استقر) لم يحتج إلى هذا، ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾^(١٣) أي (فإن أحصرتم فحللتم)، ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِمْ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ ﴾^(١٤) أي (فحلق فدية)، ﴿ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا ﴾^(١٥) أي (إيمانها وكسبها)، والآية من اللَّفِّ والنَّشْرِ، وبهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة كالزُّخْشُري وغيره؛ إذ قالوا: سوى الله تعالى بين عدم الإيمان وبين الإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصَّالح في عدم الانتفاع به، وهذا التَّأويل ذكره ابن عطية وابن الحاجب.

(١) للعباس بن مرداس السلمي، وصدرة: وقد كنت في الحربِ ذا تُدرءٍ [٢/٩٢٥].

(٢) هو لعمران بن حطان الخارجي، وصدرة: وليس لعيشنا هذا مهاة، مهاة: وزنها فعال، ولامه هاء، أي صفاء ورونق ومنظر جميل، هذا قول النحويين، وقال الأصمعي: مهاة بالتاء، بوزن فعلة كحصاة، والبيت أورده المصنف شاهداً على الإشارة بـ(هاتا) [٢/٩٢٦].

(٣) المائدة/٦٨. (٤) الجاثية/٣٢. (٥) الحديد/١٠. (٦) البقرة/٢٨٥. (٧) النساء/١٥٢.

(٨) الإخلاص/١. (٩) النساء/١٥٠. (١٠) النحل/٨١. (١١) النحل/٥.

(١٢) الأنعام/١٣. (١٣) البقرة/١٩٦. (١٤) البقرة/١٩٦. (١٥) الأنعام/١٥٨.

ومن القليل حذف (أم) ومعطوفها، كقوله [من الطويل]:

..... فَمَا أُدْرِي، أَرُشِدُ طِلَابُهَا؟^(١)

أي (أم غي)، وقد مرَّ البحث فيه.

حذف المعطوف عليه:

﴿ أَصْرَبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرْتُمْ ﴾^(٢) أي (فضرب فانفجرت)، وزعم ابن عصفور أنَّ الفاء في (فانفجرت) هي فاء (فضرب)، وأنَّ فاء (فانفجرت) حُذفت ليكون على المحذوف دليلٌ ببقاء بعضه، وليس بشيء؛ لأنَّ لفظ الفاءين واحد، فكيف يحصل الدليل؟ وجوز الزُّخْشَرِيُّ ومَن تبعه أن تكون فاء الجواب، أي (فإن ضربت فقد انفجرت)، ويردُّه أنَّ ذلك يقتضي تقدُّم الانفجار على الضَّرْب مثل ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾^(٣) إلاَّ إن قيل: المراد (فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك) وقيل في ﴿ أَمْرٌ حَسْبُكُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾^(٤) إنَّ (أم) متَّصلة، والتَّقدير (أعلمتم أنَّ الجنَّة حُفَّت بالملكاه أم حسبتم).

حذف المبدل منه:

قيل في ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتِكُمُ الْكَذِبَ ﴾^(٥)، وفي ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ ﴾^(٦) إنَّ (الكذب) بدلٌ من مفعول (تصف) المحذوف، أي (لما تصفه)، وكذلك في (رسولاً)؛ بناءً على أنَّ (ما) في (كما) موصولٌ اسمي، ويردُّه أنَّ فيه إطلاق (ما) على الواحد من أولي العلم، والظاهر أنَّ (ما) كافَّة، وأظهر منه أنَّها مصدرية؛ لإبقاء الكاف حيثنَّ على عمل الجرِّ، وقيل في (الكذب) إنَّه مفعول، إمَّا لـ(تقولوا) والجملتان بعده بدلٌ منه، أي (لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحلِّ أو الحرمة)، وإمَّا لمحذوف، أي (فتقولون الكذب)، وإمَّا لـ(تصف) على أنَّ (ما) مصدرية والجملتان محكيَّتا القول، أي (لا تحلِّلوا وتحرموا مجرد قول تنطق به ألسنتكم)، وقُرئ بالجرِّ بدلاً من (ما) على أنَّها اسم، وبالرَّفْع وضمَّ الكاف والدَّالَّ جمعاً لـ(كذوب) صفةً للفاعل، وقد مرَّ أنَّه قيل في (لا إله إلاَّ الله) إنَّ اسم الله تعالى بدلٌ من ضمير الخبر المحذوف.

حذف المؤكِّد وبقاء توكيده:

قد مرَّ أنَّ سيبويه والخليل أجازاه، وأنَّ أبا الحسن ومَن تبعه منعه.

(١) تقدم برقم ٤ ص ٩، وتكرر ص ٣٧.

(٢) البقرة/ ٦٠.

(٣) يوسف/ ٧٧.

(٤) آل عمران/ ١٤٢.

(٥) البقرة/ ١٥١.

(٦) النحل/ ١١٦.

حذف المبتدأ:

يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا أَخْطَمَهُ . نَارُ اللَّهِ ﴾^(١) أي (هي نار الله)، ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ . نَارُ حَامِيَةٍ ﴾^(٢)، ﴿ مَا أَصْحَبَ الْيَمِينِ . فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ﴾^(٣) الآيتين، ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَمُ النَّارُ ﴾^(٤).

وبعد فاء الجواب نحو ﴿ مَن عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ . وَمَن أَسَاءَ فَعَلِيهَا ﴾^(٥) أي (فعمله لنفسه وإساءته عليها)، ﴿ وَإِن تَخَالَطُوهُمْ فَاِحْوَانُكُمْ ﴾^(٦) أي (فهم إخوانكم)، ﴿ فَإِن لَّمْ يُصَيِّبَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ﴾^(٧)، ﴿ وَإِن مَّسَّهُ الشَّرُّ فَيَعُوسٌ قَنُوطٌ ﴾^(٨)، ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾^(٩) أي (فالشاهد)، وقرأ ابن مسعود ﴿ إِن تُعَذِّبُهُمْ فَعِبَادُكَ ﴾^(١٠).

وبعد القول نحو ﴿ وَقَالُوا أَسْطِطِرُّ الْآوَالِينَ ﴾^(١١)، ﴿ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴾^(١٢)، ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ ﴾^(١٣) الآية، ﴿ بَلْ قَالُوا أَضْغَتْ أَحْلَمٌ ﴾^(١٤).

وبعد ما الخبر صفة له في المعنى نحو ﴿ التَّيْبُوتِ الْعَبِيدُونَ ﴾^(١٥)، ونحو ﴿ صُمُّكُمْ عُمَى ﴾^(١٦).

ووقع في غير ذلك أيضاً نحو ﴿ لَا يَغْرَنَّاكَ تَقْلُبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبَلَدِ . مَتَّعٌ قَلِيلٌ ﴾^(١٧)، ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ ﴾^(١٨)، ﴿ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَّغٌ ﴾^(١٩) أي (هذا بلاغ)، وقد صرح به في ﴿ هَذَا بَلَّغٌ لِلنَّاسِ ﴾^(٢٠)، ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا ﴾^(٢١) أي (هذه سورة)، ومثله قول العلماء: (باب كذا)، وسيبويه يصرح به.

حذف الخبر:

﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ﴾ وَاللَّحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ ﴿^(٢٢) أي (حِلٌّ لكم)، ﴿ أَكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾^(٢٣) أي (دائم)، وأما ﴿ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْرَ اللَّهِ ﴾^(٢٤) فلا حاجة إلى دعوى الحذف كما قيل؛ لصحة كون (أعلم) خبراً عنهما، وأما (أنت أعلم ومالك) فمُشْكَلٌ؛ لأنه إن عطف على (أنت) لزم كون (أعلم) خبراً عنهما، أو على (أعلم) لزم كونه شريكه في الخبرية، أو على ضمير (أعلم) لزم أيضاً نسبة العلم إليه والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيدٍ ولا فصل

(١) الهمزة/٥-٦.	(٢) الفارعة/١٠-١١.	(٣) الواقعة/٢٧-٢٨.	(٤) الحج/٧٢.
(٥) فصلت/٤٦.	(٦) البقرة/٢٢٠.	(٧) البقرة/٢٦٥.	(٨) فصلت/٤٩.
(٩) البقرة/٢٨٢.	(١٠) المائدة/١١٨.	(١١) الفرقان/٥.	(١٢) الذاريات/٥٢.
(١٣) الكهف/٢٢.	(١٤) الأنبياء/٥.	(١٥) التوبة/١١٢.	(١٦) البقرة/١٧١.
(١٧) آل عمران/١٩٦-١٩٧.	(١٨) النساء/١٧١.	(١٩) الأحقاف/٣٥.	(٢٠) إبراهيم/٥٢.
(٢١) النور/١.	(٢٢) المائدة/٥.	(٢٣) الرعد/٣٥.	(٢٤) البقرة/١٤٠.

وإعمال (أفعل) في الظاهر، وإن قُدِّرَ مبتدأً حُذِفَ خبره لزم كون المحذوف (أعلم)، والوجه فيه أن الأصل (بمالك) ثم أُنبِت الواو مناب الباء قصداً للتشاكل اللفظي، لا للاشتراك المعنوي كما قصد بالعطف في نحو ﴿وَأَرْجَلِكُمْ﴾^(١) فيمن خفض على القول بأن الخفض للجوار، ونظيره (بعت الشاء شاةً ودرهماً) والأصل (شاة بدرهم)، وقالوا: (الناس مجزؤون بأعمالهم إن خيرٌ فخير)، أي (إن كان في عملهم خير) فحذفت (كان) وخبرها، وقال [من الكامل]:
 ٧٤٣- لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ^(٢)
 أي (ليس له)، وقالوا: (مَنْ تَأْتِي أَصَابُ أَوْ كَادُ، وَمَنْ اسْتَعْجَلَ أَخْطَأُ أَوْ كَادُ)، وقالوا: (إنَّ مَالاً وَإِنَّ وَلَدًا)، وقال الأعشى [من المنسرح]:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا^(٣)

أي (إنَّ لنا حلولا في الدنيا وإنَّ لنا ارتحالا عنها)، وقد مرَّ البحث في ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٤)، ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالَّذِي لَمَّا جَاءَهُمْ﴾^(٥) مستوفى، وقال تعالى: ﴿قَالُوا لَا صَبْرَ﴾^(٦) أي (علينا)، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَعُوا فَلَا قَوْتَ﴾^(٧) أي (لهم)، وقال الحماسي [من الكامل]:
 مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ^(٨)
 وقد كثر حذف خبر (لا) هذه حتى قيل إنه لا يُذكر، وقال آخر [من الطويل]:
 إِذَا قِيلَ سِيرُوا إِنَّ لَيْلِي لَعَلَّهَا جَرَى دُونَ لَيْلِي مَائِلُ الْقَرْنِ أَعْضَبُ^(٩)
 أي (لعلها قريية).

ما يَحْتَمِلُ النُّوعَيْنِ:

يكثر بعد الفاء نحو ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(١٠)، ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١١)، ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِן أَهْدَى﴾^(١٢)، ﴿فَنظْرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾^(١٣)، أي (فالواجب كذا) أو (فعلية كذا) أو (فعلية كذا).
 ويأتي في غيره نحو ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾^(١٤) أي (أمري) أو (أمثل)، ومثله ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾^(١٥) أي (أمرنا) أو (أمثل)، ويدلُّ للأوَّلُ قوله [من الطويل]:

(١) المائة/٦.

(٢) لشمر دل الليثي، لهفي: مبتدأ، عليك: خبره، للهفة: متعلق بما دل عليه (لهفي)، (حين) ظرف لـ(يبغي)، ويبغي: صفة لـ(خائف)، وخبر ليس محذوف، أي (في الدنيا) أو (ينعشه) أو نحو ذلك، والجوار: الأمان [٩٢٧/٢].

(٣) تقدم برقم ١١٣ ص ٧٢، وتكرر ص ١٩٩، ٤٨٩.

(٤) الحج/٢٥. (٥) فصلت/٤١. (٦) الشعراء/٥٠. (٧) سبأ/٥١.

(٨) تقدم برقم ٣٦١ ص ١٩٩. (٩) أهمله السيوطي.

(١٠) المجادلة/٣. (١١) البقرة/١٨٥. (١٢) البقرة/١٩٦. (١٣) البقرة/٢٨٠.

(١٤) يوسف/١٨. (١٥) محمد/٢١.

٧٤٤- فقالت: عَلَى اسْمِ اللَّهِ، أَمْرُكَ طَاعَةٌ (١)

وقد مرَّ تجويز ابن عصفور الوجهين في (لعمرك لأفعلن) و(إيمن الله لأفعلن)، وغيره جزم بأن ذلك من حذف الخبر، وفي (نعم الرجل زيد) وغيره جزم بأنه إذا جعل على الحذف كان من حذف المبتدأ.

حذف الفعل:

وحده أو مع مضمَر مرفوع أو منصوب أو معهما:

يُطْرَدُ حَذْفُهُ مَفْسُراً نَحْوُ ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (٢)، ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَفْشَقَتْ﴾ (٣)، ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ (٤)، والأصل (لو تملكون تملكون)، فلماً حُذِفَ الفعل انفصل الضمير، قاله الزُّخَّشِيُّ وأبو البقاء وأهل البيان، وعن البصريين أنه لا يجوز (لو زيد قام) إلا في الشعر أو التُّدْوَرِ نَحْوِ (لو ذات سوارٍ لطمتني)، وقيل: الأصل (لو كتتم) فحذفت (كان) دون اسمها، وقيل: (لو كتتم أنتم) فحذفاً، مثل (التمس ولو خاتماً من حديد) وبقي التوكيد. ويكثر في جواب الاستفهام نَحْوِ ﴿لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (٥) أي (ليقولن خلقهم الله)، ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ قَالُوا خَيْرًا (٦)، وأكثر من ذلك كله حذف القول نَحْوِ ﴿وَأَلْمَلَيْكَةَ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ سَلَّمَ عَلَيْكُمْ (٧)، حَتَّى قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: حذف القول من حديث البحر، قل ولا حرج.

ويأتي حذف الفعل في غير ذلك نَحْوِ ﴿أَتَتْهُوَ خَيْرًا لَكُمْ﴾ (٨) أي (وأتوا خيراً)، وقال الكسائي: (يكن الانتهاء خيراً)، وقال الفراء: الكلام جملة واحدة، و(خيراً) نعتٌ لمصدر محذوف، أي (اتهاء خيراً)، ﴿وَالَّذِينَ نَبَّؤْهُو الدَّارَ وَالْآيْمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ (٩) أي (واعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم)، وقال [من الرجز]:

٧٤٥- عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا (١٠)

فَقِيلَ: التَّقْدِيرُ (وسقيتها)، وقيل: لا حذف، بل ضمن (علفتها) معنى (ألتها) و(أعطيتها)، وألزموا صحَّةَ نَحْوِ (علفتها ماءً بارداً وتبناً) فالتزموه محتجِّين بقول طرفة [من الطويل]:

٧٤٦- لَهَا سَبَبٌ تَرَعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ (١١)

(١) عجزه: **وإن كنت قد كلّفت ما لم أعود**، لعمر بن أبي ربيعة، أورده المصنف شاهداً على أن المحذوف في نحو قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ المبتدأ، أي (أمرنا)؛ للتصريح به في البيت [١/٣٢٤].

(٢) التوبة/٦. (٣) الإنشقاق/١. (٤) الإسراء/١٠٠. (٥) العنكبوت/٦١.

(٦) النحل/٣٠. (٧) الرعد/٢٣-٢٤. (٨) النساء/١٧١. (٩) الحشر/٩.

(١٠) ماء: على تقدير (وسقيتها)، لا معطوف على التبن؛ لأن التبن ليس مِمَّا يُعْلَفُ، وتامه: **حتى شئت همالةً عيناها** [١/٩٢٩]. (١١) هو لطرفة، وصدره: **أعمر بن هند ما ترى رأي صرمه** [٢/٩٢٩].

وقالوا: (الحمد لله أهل الحمد) بإضمار (أمدح)، وفي التنزيل ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾^(١) بإضمار (أذم)، ونظائره كثيرة، وقالوا: (أما أنت منطلقاً انطلقت)، أي (لأن كنت منطلقاً انطلقت)، وقالوا: (لا أكلّمه ما أن حراء مكانه، وما أن في السماء نجماً)، أي (ما ثبت)، ويروى (نجم) بالرفع فـ(أن) فعلٌ ماضٍ بمعنى (عرض) وأصله (عن).

حذف المفعول:

يكثر بعد (لو شئت) نحو ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ﴾^(٢) أي (فلو شاء هدايتكم).
وبعد نفي العلم ونحوه نحو ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣) أي (إنهم سفهاء)، ﴿وَخَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾^(٤).
وعائداً على الموصول نحو ﴿أَهْدَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٥).
وحذف عائذ الموصوف دون ذلك، كقوله [من الوافر]:

وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ^(٦)

وعائد المخبر عنه دونهما، كقوله [من الرجز]:

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ^(٧)

وقوله [من المتقارب]:

فَتُوبُ لَيْسَتْ وَتُوبٌ أَجْرٌ^(٨)

وجاء في غير ذلك نحو ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾^(٩)، ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾^(١٠) أي (فمن لم يجد الرقبة)، (فمن لم يستطع الصوم).

ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ﴾^(١١) أي (هو سحر)، بدليل ﴿أَسْحَرْ هَذَا﴾.

ويكثر حذفه في الفواصل نحو ﴿وَمَا قَلَى﴾^(١٢)، ﴿وَلَا تَحْشَى﴾^(١٣).

ويجوز حذف مفعولي (أعطى) نحو ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾^(١٤)، وثانيهما فقط نحو ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾^(١٥)، وأولهما فقط خلافاً للسّهيلي نحو ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾^(١٦).

(١) المسد/٤. (٢) الأنعام/١٤٩. (٣) البقرة/١٣. (٤) الواقعة/٨٥. (٥) الفرقان/٤١.

(٦) تقدم برقم ٦٧٠ ص ٤٠٥، وتكرر ص ٤٩٢. (٧) تقدم برقم ٣٠٧.

(٨) تقدم برقم ٦٤٧ ص ٣٨٢.

(٩) المجادلة/٤. (١٠) المجادلة/٤. (١١) يونس/٧٧. (١٢) الضحى/٣.

(١٣) طه/٧٧. (١٤) الليل/٥. (١٥) الضحى/٥. (١٦) التوبة/٢٩.

حذف الحال:

أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولاً أغنى عنه المقول نحو ﴿وَالْمَلَيْكَةَ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلِّمْ عَلَيْهِمْ﴾^(١) أي (قائلين ذلك)، ومثله ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾^(٢) ويحتمل أن الواو للحال وأن القول المحذوف خبر، أي (وإسماعيل يقول)، كما أن القول حُذف خبراً للموصول في ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا﴾^(٣) ويحتمل أن الخبر هنا ﴿إِنَّ اللَّهَ تَحَكَّمُ بَيْنَهُمْ﴾ فالقول المحذوف نصبٌ على الحال، أو رفعٌ خبراً أول، أو لا موضع له لأنه بدلٌ من الصلّة، هذا كله إن كان (الذين) للكفّار والعائد الواو، فإن كان للمعبودين (عيسى والملائكة والأصنام) والعائد محذوفٌ أي (اتخذوهم) فالخبر ﴿إِنَّ اللَّهَ تَحَكَّمُ بَيْنَهُمْ﴾ وجملة القول حالٌ أو بدل.

حذف التّمييز:

نحو (كم صمت؟) أي (كم يوماً)، وقال تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾^(٤)، ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾^(٥)، وهو شاذٌ في باب (نعم) نحو "من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت"، أي (فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة).

حذف الاستثناء:

وذلك بعد (إلا) و(غير) المسوقين بـ(ليس)، يُقال: (قبضت عشرةً ليس إلا) أو (ليس غير)، وقد تقدّم، وأجاز بعضهم ذلك بعد (لم يكن)، وليس بمسموع.

حذف حرف العطف:

بابه الشّعْر، كقول الحطيئة [من البسيط]:

إِنَّ أَمْرًا رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنْزِلُهُ
بِرَمْلِ يَبْرِينَ جَارًا شَدَّ مَا اغْتَرَبَا^(٦)

أي (ومنزله برمل يبرين)، كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة، وحكى أبو زيد (أكلت خبزاً حمماً تمرّاً) فقليل: على حذف الواو، وقيل: على بدل الإضراب، وحكى أبو الحسن (أعطه درهماً درهمين ثلاثة)، وخُرج على إضمار (أو)، ويحتمل البديل المذكور، وقد خُرج على ذلك آيات:

إحداها ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ﴾^(٧) أي (ووجوه) عطفاً على ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَسِيعَةٌ﴾^(٨).

(٣) الزمر/ ٣.

(٢) البقرة/ ١٢٧.

(١) الرعد/ ٢٣-٢٤.

(٥) الأنفال/ ٦٥.

(٤) المدثر/ ٣٠.

(٦) أهمله السيوطي.

(٨) الغاشية/ ٢.

(٧) الغاشية/ ٨.

والثانية ﴿ إِنَّ الدَّيْنَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾^(١) فيمن فتح الهمزة، أي (وَأَنَّ الدَّيْنَ) عطفاً على ﴿ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾^(٢)، ويبعده أن فيه فصلاً بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب، وبين المنصوبين بالمرفوع، وقيل: بدلٌ من (أن) الأولى وصلتها، أو من ﴿ الْقَسِطِ ﴾، أو معمول لـ ﴿ الْحَكِيمِ ﴾ على أن أصله (الحاكم) ثم حُوِّلَ للمبالغة.

والثالثة ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ ﴾^(٣) أي (وقلت)، وقيل: بل هو الجواب و﴿ تَوَلَّوْا ﴾ جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: (فما حالهم إذ ذاك؟)، وقيل: ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ حالٌ على إضمار (قد)، وأجاز الزمخشري أن يكون ﴿ قُلْتَ ﴾ استئنافاً، أي (إذا ما أتوك لتحملهم تولَّوا) ثم قدر أنه قيل: (لم تولَّوا باكين؟) فقيل: ﴿ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ ثم وسط بين الشرط والجزاء.

حذف فاء الجواب:

هو مختص بالضرورة، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا^(٤)
وقد مرَّ أن أبا الحسن خرج عليه ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ﴾^(٥).

حذف واو الحال:

تقدّم في قوله [من الكامل]:

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ^(٦)

أي (انصف النهار والحال أن الماء غامرٌ هذا الغائص).

حذف (قد):

زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالاً لا بدَّ معه من (قد) ظاهرة نحو ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ ﴾^(٧)، أو مضمرة نحو ﴿ أَنْتُمْ لَكُمْ وَأَتَّبَعَكَ الْأَرْذَالُونَ ﴾^(٨)، ﴿ أَوْ جَاءَ وَكَمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾^(٩)، وخالفهم الكوفيون، واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبراً لـ (كان)، كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه: "أليس قد صليت معنا؟" وقول الشاعر [من الطويل]:

٧٤٧- وَكُنَّا حَسْبِنَا كُلَّ بَيْضَاءِ شَحْمَةٍ عَشِيَّةً لَأَقِينَا جُدَامًا وَحَمِيرًا^(١٠)

- (١) آل عمران/ ١٩. (٢) آل عمران/ ١٨. (٣) التوبة/ ٩٢.
(٤) هو الشاهد رقم ٧٦، وقد تكرر غير مرة. (٥) البقرة/ ١٨٠.
(٦) تقدم برقم ٦٧١ ص ٤٠٧. (٧) الأنعام/ ١١٩. (٨) الشعراء/ ١١١. (٩) النساء/ ٩٠.
(١٠) قاله زفر بن الحارث بن معان بن يزيد الكلبي يوم مرج راهط، قوله: **كُنَّا حَسْبِنَا**: أي كنا نطمع في أمر فوجدناه على خلاف ما كنا نظن، وهو من قولهم في المثل: ما كل بيضاء شحمة [٢/ ٩٣٠].

وخالفهم البصريون، وأجاز بعضهم (إنَّ زيدًا لقام) على إضمار (قد)، وقال الجميع: حقُّ الماضي مثبت المجاب به القسم أن يُقرن باللام و(قد) نحو ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾^(١)، وقيل في ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُحُدِّ ﴾^(٢) إنه جوابٌ للقسم على إضمار اللام و(قد) جميعاً للطول، وقال [من الطويل]:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ^(٣)
فَأَضْمَرَ (قد)، وَأَمَّا ﴿ وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴾^(٤) فزعم قومٌ أنه من ذلك، وهو سهو؛ لأنَّ (ظَلُّوا) مستقبل لأنه مرَّتَّبٌ على الشرط وسادَّ مسدِّ جوابه، فلا سبيل فيه إلى (قد)؛ إذ المعنى (ليظلمن) ولكنَّ الثَّون لا تدخل على الماضي.

حذف (لا) التبرئة:

حكى الأخصس (لا رجل وامرأة) بالفتح، وأصله (ولا امرأة) فحذفت (لا) وبقي البناء للتركيب بحاله.

حذف (لا) النافية وغيرها:

يُطرد ذلك في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعاً نحو ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَنُوا تَذَكَّرْ يَوسُفُ ﴾^(٥)، وقوله [من الطويل]:

فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا^(٦)

ويقول مع الماضي كقوله [من المتقارب]:

٧٤٨- فَإِنْ شِئْتَ أَلَيْتُ بَيْنَ الْمَقَامِ
مِ وَالرُّكْنِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ
نَسِيْتِكَ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي
أُمْدٌ بِهِ أَمْدَ السَّرْمَدِ^(٧)

ويسهله تقدُّم (لا) على القسم كقوله [من الوافر]:

فَلَا - وَاللَّهِ - نَادَى الْحَيِّ قَوْمِي^(٨)

وسُمع بدون القسم كقوله [من الطويل]:

٧٤٩- وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ
يَلَا قُونَهُ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُنْخَلُ^(٩)

وقد قيل به في ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا ﴾^(١٠)، أي (لئلا)، وقيل: المحذوف مضاف، أي (كراهة أن تضلُّوا).

(١) يوسف/٩١. (٢) البروج/٤.

(٣) تقدم برقم ٢٦٧ ص ١٤٦. (٤) الروم/٥١. (٥) يوسف/٨٥.

(٦) لامرئ القيس، وتامه: **ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي**. (٧) أورده السيوطي بلا تعليق [٩٣١/٢].

(٨) أهمله السيوطي، وهو للمتخزل الهذلي، وتامه: **هدوءاً بالنساء والعلاط**.

(٩) للنمر بن توبل، المعنى: أي إذا أرسلوا بغيرهم أقول: لا يعود أبداً، ولا يرده أحد؛ لما أجد في نفسي من

الضعف [٦٣٠/٢]. (١٠) النساء/١٧٦.

حذف (ما) النافية:

ذكر ابن معطٍ ذلك في جواب القسم فقال في ألفيته:
وإن أتى الجواب منفيًا بـ(لا) أو (ما)، كقولِي: والسما ما فعلا
فإنه يجوز حذف الحرف إن أمن الإلباس حال الحذف
قال ابن الحَبَّاز: وما رأيت في كتب النحو إلا حذف (لا)، وقال لي شيخنا: لا يجوز حذف
(ما)؛ لأنَّ التصرف في (لا) أكثر من التصرف في (ما). انتهى، وأنشد ابن مالك [من الطويل]:
٧٥٠- فوالله ما نلتُم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب^(١)
وقال: أصله (ما ما نلتُم)، ثم في بعض كتبه قدر الحذوف (ما) النافية، وفي بعضها قدره
(ما) الموصولة.

حذف (ما) المصدرية:

قاله أبو الفتح في قوله [من الوافر]:
بأية تُقدِّمون الخيل شعثًا^(٢)
والصواب أن (آية) مضافة إلى الجملة كما مر، وعكسه قول سيبويه في قوله [من الوافر]:
بأية ما تُحبون الطعاما^(٣)
إن (ما) زائدة، والصواب أنها مصدرية.

حذف (كي) المصدرية:

أجازه السيرافي نحو (جئت لتكرمني)، وإنما يقدر الجمهور هنا (أن) بعينها؛ لأنها أم
الباب فهي أولى بالتجوز.

حذف أداة الاستثناء:

لا أعلم أن أحداً أجازه، إلا أن السهيلي قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ﴾^(٤)
الآية: لا يتعلق الاستثناء بـ(فاعل)؛ إذ لم يته عن أن يصل ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾^(٥) بقوله ذلك،
ولا بالنهي؛ لأنك إذا قلت: (أنت منهي عن أن تقوم إلا أن يشاء الله فليست بمنهي) فقد
سلطته على أن يقوم ويقول: (شاء الله ذلك)، وتأويل ذلك أن الأصل (إلا قائلاً: إلا أن يشاء
الله) وحذف القول كثير. اهـ، فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً، والصواب
أن الاستثناء مفرغ وأن المستثنى مصدر أو حال، أي (إلا قولاً مصحوباً بأن يشاء الله)، أو

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩٣١].

(٢) تقدم برقم ٦٠٠ ص ٣٤١.

(٣) تقدم ص ٣٤١.

(٤) الكهف/ ٢٤.

(٥) الكهف/ ٢٣.

(إِلَّا مُتَلَبِّسًا بِأَنْ يَشَاءَ اللَّهُ)، وقد علم أنه لا يكون القول مصحوبًا بذلك إلا مع حرف الاستثناء فطوي ذكره لذلك، وعليهما فالباء محذوفة من (أَنْ)، وقال بعضهم: يجوز أن يكون ﴿أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ كلمة تأييد، أي (لا تقولنه أبدًا) كما قيل في ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رِئًا﴾^(١)؛ لأنَّ عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه الله سبحانه.

وجوز الزمخشري أن يكون المعنى (ولا تقولن ذلك إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه)، ولما قاله مبعده، وهو أن ذلك معلوم في كل أمر ونهي، ومبطل، وهو أنه يقتضي النهي عن قول: (إني فاعل ذلك غدًا) مطلقًا، وبهذا يردُّ أيضًا قول من زعم أن الاستثناء منقطع وقول من زعم أن ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ كناية عن التأييد.

حذف لام التوطئة:

﴿وَأَنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ^(٢)﴾، ﴿وَأَنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمَشْرُكُونَ﴾^(٣)، ﴿وَأَنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾^(٤)، بخلاف ﴿وَأَلَّا تَغْفِرَ لِي وَتَرْحَمَنِي أَكُنَّ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾^(٥).

حذف الجار:

يكثر ويطرَّد مع (أَنْ) و(أَنَّ) نحو ﴿يَمُتُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾^(٦) أي (بأن)، ومثله ﴿بَلِ اللَّهِ يُمْنٌ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْنَاكُمْ﴾، ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾^(٧)، ﴿وَتَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا﴾^(٨)، ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ﴾^(٩) أي (ولأن المساجد لله)، ﴿أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾^(١٠) أي (بأنكم).

وجاء في غيرهما نحو ﴿قَدَّرْتَنِي مَنَازِلَ﴾^(١١) أي (قدرنا له)، ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾^(١٢) أي (يبغون لها)، ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾^(١٣)، أي (يخوفكم بأوليائه). وقد يُحذف مع بقاء الجرِّ، كقول روية وقد قيل له: (كيف أصبحت؟): (خير عافاك الله)، وقولهم: (بكم درهم اشتريت؟)، ويقال في القسم: (الله لأفعلن).

حذف (أَنْ) الناصبة:

هو مطرَّد في مواضع معروفة وشاذ في غيرها، نحو (خذ اللصَّ قبل يأخذك) و(مره يحفرها)، و(لا بدَّ من تتبعتها)، وقال به سيبويه في قوله [من الطويل]:

(١) الأعراف/٨٩. (٢) المائة/٧٣. (٣) الأنعام/١٢١. (٤) الأعراف/٢٣. (٥) هود/٤٧.
(٦) الحجرات/١٧. (٧) الشعراء/٨٢. (٨) المائة/٨٤. (٩) الجن/١٨.
(١٠) المؤمنون/٣٥. (١١) يس/٣٩. (١٢) الأعراف/٤٥. (١٣) آل عمران/١٧٥.

٧٥١- وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ (١)

وقال المبرد: الأصل (أفعلها) ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها، وهذا أولى من قول سيبويه؛ لأنه أضمر (أن) في موضع حَقُّهَا أَلَّا تدخل فيه صريحاً، وهو خبر (كاد)، واعتدَّ بها مع ذلك بإبقاء عملها.

وإذا رُفِعَ الفعل بعد إضمار (أن) سهل الأمر، ومع ذلك لا يتقاس، ومنه ﴿قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ (٢)، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ (٣)، و(تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، وهو الأشهر في بيت طرفة [من الطويل]:

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعْيِ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي؟ (٤)
وَقُرئِ ﴿أَعْبُدْ﴾ بِالنَّصْبِ كَمَا رُوِيَ (أحضر) كذلك، وانتصاب (غير) في الآية على القراءتين لا يكون بـ(أعبد)؛ لأنَّ الصَّلَةَ لا تعمل فيما قبل الموصول، بل بـ(تأمروني) و(أن أعبد) بدل اشتمال منه، أي (تأمروني بغير الله عبادته).

حذف لام الطالب:

هو مطرَّد عند بعضهم في نحو (قل له يفعل)، وجعل منه ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (٥)، ﴿وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا﴾ (٦)، وقيل: هو جوابٌ لشرطٍ محذوف أو جوابٌ للطَّلب، والحقُّ أنَّ حذفها مختصٌّ بالشَّعر، كقوله [من الوافر]:

مُحَمَّدٌ، تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ (٧)

حذف حرف النداء:

نحو ﴿أَيُّهُ التَّقْلَانِ﴾ (٨)، ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَن هَذَا﴾ (٩)، ﴿أَنْ أَدُوًّا إِلَىٰ عِبَادِ اللَّهِ﴾ (١٠)، وشدَّ في اسمي الجنس والإشارة في نحو (أصبح ليل) وقوله [من الطويل]:

بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ (١١)

ولحن بعضهم المنتبِّي في قوله [من الكامل]:

(١) هو لبعض الطائيين يصف مظلمة همَّ بها ثمَّ صرف نفسه عنها، وقال العيني: هو لعامر بن جرير الطائي، وصدرة: فلم أر مثلاً حباسةً واحد، ونهنت: كفت، وأفعله: قيل: أصله (أفعلها) فحذف الألف التي بعد الهاء وجعل فتحة الهاء على اللام، وقيل: الأصل: (أفعلنه)، حذف منه نون التأكيد [٩٣١/٢].

(٢) الزمر/٦٤. (٣) الروم/٢٤.

(٤) تقدم برقم ٥٦٠ ص ٣١٢.

(٥) إبراهيم/٣١. (٦) الإسراء/٥٣.

(٧) تقدم برقم ٣٤٢ ص ١٨٨.

(٨) الرحمن/٣١. (٩) يوسف/٢٩. (١٠) الدخان/١٨.

(١١) أهمله السيوطي، وهو لذي الرِّمَّة، وصدرة: إذا هملت عيني لها قال صاحبي.

هَذِي بَرَزْتَ لَنَا فَهَجَّتْ رَسِيْسَا^(١)
 وأُجِيبُ بَأَنَّ (هذي) مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ، أَي (برزت هذه البرزة)، وَرَدَّهُ ابْنُ مَالِكٍ بِأَنَّهُ لَا يُشَارُ
 إِلَى الْمَصْدَرِ إِلَّا مَنْعُوْتًا بِالْمَصْدَرِ الْمَشَارِ إِلَى كـ (ضربته ذلك الضرب)، وَيُرَدُّهُ بَيْتٌ أَنشَدَهُ هُو،
 وَهُوَ قَوْلُهُ [مِنَ الْكَامِلِ]:

٧٥٢- يَا عَمْرُو إِنَّكَ قَدْ مَلِلْتَ صَحَابَتِي وَصَحَابَتِيكَ - إِخَالُ ذَاكَ - قَلِيلٌ^(٢)

حذف همزة الاستنهام:

قد ذُكِرَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

حذف نون التوكيد:

يَجُوزُ فِي نَحْوِ (لَا فَعَلْنَ) فِي الضَّرُورَةِ، كَقَوْلِهِ [مِنَ الْوَافِرِ]:

٧٥٣- فَلَا وَأَبِي لَأُتَيْهَا جَمِيعًا وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومٌ^(٣)

وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَفِيفَةِ إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ، نَحْوِ (اضرب الغلام) بِفَتْحِ الْبَاءِ، وَالْأَصْلُ
 (اضربن)، وَقَوْلُهُ [مِنَ الْمُنْشَرِحِ]:

وَلَا تُهِنِ الْفَقِيرَ، عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالِدَهُرُ قَدْ رَفَعَهُ^(٤)

وَإِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا تَالِيَةً ضَمَّةً أَوْ كَسْرَةً وَيُعَادُ حِينَئِذٍ مَا كَانَ حُذْفَ لِأَجْلِهَا فَيُقَالُ فِي
 (اضربن يا قوم): اضربوا، وَفِي (اضربن يا هند): اضربي، قِيلَ: وَحَذْفُهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ
 ضَرُورَةٌ، كَقَوْلِهِ [مِنَ الْمُنْشَرِحِ]:

٧٥٤- اضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْتَسَ الْفَرَسِ^(٥)

وَقِيلَ: رَبَّمَا جَاءَ فِي الثَّرِّ، وَخَرَجَ بَعْضُهُمْ عَلَيْهِ قِرَاءَةً مِنْ قَرَأَ ﴿الْمَرْكُزِ﴾^(٦) بِالْفَتْحِ،
 وَقِيلَ إِنَّ بَعْضَهُمْ يَنْصَبُ بِ(لم) وَيَجْزَمُ بِ(لن)، وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: لَعَلَّ الْمَحْذُوفَ فِيهِمَا الشَّدِيدَةُ،
 فَيُجَابُ بِأَنَّ تَقْلِيلَ الْحَذْفِ وَالْحَمْلَ عَلَى مَا ثَبَتَ حَذْفَهُ أَوْلَى.

حذف نوني التثنية والجمع:

يُحْذَفَانِ لِلْإِضَافَةِ نَحْوِ ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾^(٧)، وَ﴿إِنَّا مُرْسَلُونَ النَّاقَةَ﴾^(٨)، وَلِشَبْهِ الْإِضَافَةِ

(١) لِلْمَتْنِيِّ، أَهْمَلَهُ السِّيَوطِيُّ.

(٢) أَوْرَدَهُ السِّيَوطِيُّ بِلَا تَعْلِيْقٍ [٩٣٢/٢].

(٣) هُوَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِوَاحَةَ مِنْ أَيْبَاتِ قَالِهَا فِي غَزْوَةِ مَوْتَةَ [٩٣٢/٢].

(٤) تَقَدَّمَ بِرَقْمِ ٢٣٦ ص ١٣١.

(٥) قِيلَ: قَالَهُ طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ، وَقَالَ ابْنُ بَرِيٍّ: إِنَّهُ مَصْنُوعٌ عَلَيْهِ، اضْرِبْ: أَصْلُهُ اضْرِبْ بِنُونِ التَّأَكِيدِ الْخَفِيفَةِ
 حَذَفَتْ لِلضَّرُورَةِ وَبَقِيَتِ الْفَتْحَةُ، وَقَوْتَسَ: الْعِظْمُ النَّاتِئُ بَيْنَ أُذُنَيْ الْفَرَسِ [٩٣٣/٢].

(٦) الشَّرْحُ/١. (٧) الْمَسْدُ/١. (٨) الْقَمَرُ/٢٧.

نحو (لا غلامي لزيد) و(لا مكرمي لعمر) إذا لم تقدر اللام مقحمة، ولتقصير الصلة نحو (الضاربا زيدا) و(الضاربوا عمرا)، وللأم الساكنة قليلاً نحو ﴿لَذَائِقُوا الْعَذَابِ﴾^(١) فيمن قرأ بالنصب، وللضرورة نحو قوله [من الطويل]:

هُمَا حُطَّتَا: إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ، وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدُرُ^(٢)

فيمن رواه برفع (إسار) و(منة)، وأما من خفض فبالإضافة، وفصل بين المتضامين بـ(إمّا) فلم ينفك البيت عن ضرورة، واختلف في قوله [من الخفيف]:

..... لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِيَابِ^(٣)

ف قيل: الأصل (ضارين ضاربي القباب)، وقيل: (للقياب)، كقوله [من الطويل]:

..... أَشَارَتْ كُيِّبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ^(٤)

وقيل: (ضارين) معربٌ إعراب (مساكين)، فنصبه بالفتحة لا بالياء.

حذف التنوين:

يُحذف لزوماً لدخول (أل) نحو (الرجل)، وللإضافة نحو (غلامك)، ولشبهها نحو (لا مال لزيد) إذا لم تقدر اللام مقحمة، فإن قُدرت فهو مضاف، ولما منع الصِّرف نحو (فاطمة)، وللوقف في غير النَّصب، وللإتصال بالضمير نحو (ضاربك) فيمن قال إنه غير مضاف، فأماً قوله [من الوافر]:

..... أَمْسَلِمْنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي^(٥)

فضرورة، خلافاً لهشام، ثم هو نون وقاية لا تنوين، كقوله [من الطويل]:

..... وَلَيْسَ الْمُؤَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا^(٦)

إذ لا يجتمع التنوين مع (أل)، ولكون الاسم علماً موصوفاً بما اتَّصل به وأضيف إلى علمٍ من (ابن) و(ابنة) اتِّفاقاً أو (بنت) عند قوم من العرب، فأماً قوله [من الرجز]:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ نَعْلَبَةَ^(٧)

فضرورة.

ويُحذف لالتقاء الساكنين قليلاً، كقوله [من المتقارب]:

(١) الصافات/ ٣٨.

(٢) لتأبط شراً، وسيتكرر ص ٥٦٥.

(٣) أهمله السيوطي، ولا يُعلم قائله، وصدرة: رُبَّ حِيٍّ عَرْنَدِسٍ ذِي طَلَالٍ.

(٤) هو الشاهد رقم ١ ص ٦. (٥) تقدم برقم ٥١٧ ص ٢٨٠.

(٦) تقدم ص ٢٨٠.

(٧) أهمله السيوطي، وقائله الأغلب العجلي.

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(١)

وإنما أثر ذلك على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطفين في التَّنْكِيرِ، وقرئ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾^(٢)، ﴿ وَلَا إِلِيلٌ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾^(٣) بترك تنوين (أحد) و(سابق) ونصب (النَّهَارِ).

واختلف لم ترك تنوين (غير) في نحو (قبضت عشرة ليس غير) فقيل: لأنه مبني كـ(قبل) و(بعد)، وقيل: لنية الإضافة وإن الضمة إعراب وغير متعينة؛ لأنها اسم (ليس) لا محتملة لذلك وللخبرية، ويردُّه أنَّ هذا التَّركيب مطَّرد، ولا يحذف تنوين مضافٍ لغير مذكور باطراد إلا إن أشبه في اللفظ المضاف نحو (قطع الله يد ورجل من قاهها)، فإنَّ الأوَّل مضافٌ إلى المذكور، والثَّاني لمجاورته له مع أنَّه المضاف إليه في المعنى كأنه مضافٌ إليه لفظاً.

حذف (أل):

تُحذف للإضافة المعنوية، وللنداء نحو (يا رحمن) إلا من اسم الله تعالى والجمل المحكيَّة، قيل: والاسم المشبَّه به نحو (يا الخليفة هيبه)، وسُمع (سلامٌ عليكم) بغير تنوين فقيل: على إضمار (أل)، ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف إليه، والأصل (سلام الله عليكم)، وقال الخليل في (ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا): هو على نية (أل) في (خير)، ويردُّه أنَّها لا تجامع (من) الجارة للمفضول، وقال الأخصس: اللأم زائدة، وليس هذا بقياس، والتَّركيب قياسي، وقال ابن مالك: (خير) بدل، وإبدال المشتقِّ ضعيف، وأولى عندي أن يخرج على قوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِي^(٤)

حذف لام الجواب:

وذلك ثلاثة:

حذف لام جواب (لو) نحو ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾^(٥).
وحذف لام (لقد) يحسن مع طول الكلام نحو ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾^(٦).

(١) هو لأبي الأسود الدؤلي، استشهد سيبويه بالبيت على حذف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده، قال الأعلم: وفيه وجهان: إمَّا التشبيه بحذف النون الخفيفة لملاقاة ساكن نحو (اضرب الرجل)، وإمَّا التشبيه بما حذف تنوينه من الأعلام الموصوفة بـ(ابن) مضاف إلى علم، قال: والأحسن أن يكون حذف التنوين للضرورة [٩٣٣/٢]، وقد تقدم برقم ٦٩٨ ص ٤٤٦.

(٢) الإخلاص/ ١-٢. (٣) يس/ ٤٠.

(٤) تقدم برقم ١٣٣ ص ٨٧، وتكرر ص ٣٤٨.

(٥) الواقعة/ ٧٠. (٦) الشمس/ ٩.

وحذف لام (لأفعلن) يختصُّ بالضرورة، كقوله عامر بن الطفيل [من الكامل]:
 ٧٥٥- وَقَيْلٍ مُرَّةً أَثَارَنَ، فَإِنَّهُ فِرْعُ، وَإِنَّ أَحَاكِمُ لَمْ يُثَارِ^(١)

حذف جملة القسم:

كثيرٌ جدًّا، وهو لازمٌ مع غير الباء من حروف القسم، وحيث قيل: (لأفعلن) أو (لقد فعل) أو (لئن فعل) ولم يتقدّم جملة قسم فتمّ جملة قسم مقدّرة نحو ﴿لَأُعَذِّبَنَّهٗ عَذَابًا شَدِيدًا﴾^(٢) الآية، ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾^(٣)، ﴿لَئِن أَخْرَجُوا لِاتَّخَرُجُونَ مَعَهُمْ﴾^(٤). واختُلف في نحو (لزيد قائم) ونحو (إن زيدًا قائم) أو (لقائم) هل يجب كونه جوابًا لقسم أو لا.

حذف جواب القسم:

يجب إذا تقدّم عليه أو اكتنفه ما يغني عن الجواب، فالأوّل نحو (زيدٌ قائمٌ والله)، ومنه (إن جاءني زيدٌ والله أكرمه)، والثاني نحو (زيدٌ والله قائم)، فإن قلت: (زيدٌ والله إنّه قائم) أو (لقائم) احتمال كون المتأخّر عنه خبرًا عن المتقدم عليه، واحتمل كونه جوابًا وجملة القسم وجوابه الخبر.

ويجوز في غير ذلك نحو ﴿وَالنَّزْعَتِ غَرْقًا﴾^(٥) الآيات، أي (لتبعثنّ)، بدليل ما بعده، وهذا المقدّر هو العامل في ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾^(٦) أو عامله (اذكر)، وقيل: الجواب ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾^(٧)، وهو بعيدٌ لبعده.

ومثله ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾^(٨) أي (ليهلكن) بدليل ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(٩)، أو (إنك لمنذر) بدليل ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ﴾^(١٠)، وقيل: الجواب مذكور، فقال الأخفش: ﴿قَدْ عَلِمْنَا﴾^(١١) وحذفت اللام للطول مثل ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّهَا﴾^(١٢)، وقال ابن كيسان: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ﴾^(١٣) الآية، الكوفيون ﴿بَلْ عَجِبُوا﴾^(١٤)، والمعنى (لقد عجبوا)، بعضهم ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى﴾^(١٥).

ومثله ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾^(١٦)، أي (إنّه لمعجز) أو (إنك لمن المرسلين) أو (ما الأمر كما يزعمون)، وقيل: مذكور، فقال الكوفيون والزجاج: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ﴾^(١٧)، وفيه بعد، الأخفش ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلِ﴾^(١٨)، الفراء وشعبل ﴿ص﴾ ؛ لأنّ معناها

- | | | |
|---------------------------------|-----------------|-------------------|
| (١) هو لعامر بن الطفيل [٢/٩٣٥]. | (٢) النمل/٢١. | (٣) آل عمران/١٥٢. |
| (٤) الحشر/١٢. | (٥) النازعات/١. | (٦) النازعات/٦. |
| (٨) سورة ق/١. | (٩) سورة ق/٣٦. | (١٠) سورة ق/٢. |
| (١٢) الشمس/٩. | (١٣) سورة ق/١٨. | (١٤) سورة ق/٢. |
| (١٦) سورة ص/١. | (١٧) سورة ص/٦٤. | (١٨) سورة ص/١٤. |

(صدق الله)، ويردُّه أنَّ الجواب لا يتقدَّم، وقيل ﴿كَمَّ أَهْلَكُنَا﴾^(١) وحُذفت اللَّامُ لِلطُّولِ.

حذف جملة الشرط:

هو مطرَّد بعد الطَّلَب نحو ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾^(٢) أي (فإن تَتَّبِعُونِي يجبِكُم اللهُ)، ﴿فَاتَّبِعَنِي أَهْدِكُمْ﴾^(٣)، ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نَحْبُ دَعْوَتِكَ وَنَتَّبِعِ الرَّسُولَ﴾^(٤).

وجاء بدونه نحو ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُون﴾^(٥)، أي (فإن لم يأتَّ إخلاص العبادَة لي في هذه البلدة فإياي فاعبدون في غيرها)، ﴿أَمَّا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَأَلَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾^(٦) أي (إن أرادوا أولياء بحقِّ الله هو الولي)، ﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيْنَهُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهْدًى وَرَحْمَةً فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾^(٧) أي (إن صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم فقد جاءكم بيّنة، وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم، فمن أظلم؟)، وإِنَّمَا جُعِلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط وهي من حذفها وحذف جملة الجواب لأنَّه قد ذُكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب، وذلك يُسمَّى جواباً تجوُّزاً كما سيأتي.

وجعل منه الزُّمخشريُّ وتبعه ابن مالك بدر الدين ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾^(٨)، أي (إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم)، ويردُّه أنَّ الجواب المنفيّ بـ(لم) لا تدخل عليه الفاء.

وجعل منه أبو البقاء ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾^(٩)، أي (إن أردت معرفته فذلك)،

وهو حسن.

وحذفُ جملة الشرط بدون الأداة كثير، كقوله [من الوافر]:

٧٥٦- فَطَلَّقَهَا؛ فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْزُفُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ^(١٠)

أي (وإن لا تطلِّقها).

حذف جملة جواب الشرط:

وذلك واجبٌ إن تقدَّم عليه أو اكتنفه ما يدلُّ على الجواب، فالأوَّل نحو (هو ظالمٌ إن فعل)، والثاني نحو (هو إن فعل ظالم)، ﴿وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾^(١١)، ومنه (والله إن جاءني زيدٌ لأكرمته)، وقول ابن معط:

الَلْفِظُ إِنْ يُفِدُ هُوَ الْكَلَامُ

- (١) سورة ص/٣. (٢) آل عمران/٣١. (٣) مريم/٤٣. (٤) إبراهيم/٤٤.
(٥) العنكبوت/٥٦. (٦) الشورى/٩. (٧) الأنعام/١٥٧. (٨) الأنفال/١٧.
(٩) الماعون/٢.

(١٠) هو للأحوص، قوله: **وَإِلَّا يَعْزُفُ** فيه حذف فعل الشرط، أي وإن لم تطلِّقها، ومفروق الرأس: ما يتفرق الشعر في مقدمه، والحسام: السيف القاطع [٧٦٧/٢]. (١١) البقرة/٧٠.

إمّا من ذلك ففيه ضرورة، وهي حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً، وإمّا الجواب الجملة الاسميّة وجللتا الشرط والجواب خبر، ففيه ضرورة أيضاً، وهي حذف الفاء، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يُشْكُرُهَا (١)

ووهم ابن الخبّاز إذ قطع بهذا الوجه، ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو ﴿ فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ ﴾ (٢) الآية، أي (فافعل)، ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾ (٣) الآية، أي (لما آمنوا به)، بدليل ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ ﴾ (٤)، والنحويون يقدرون (لكان هذا القرآن)، وما قدرته أظهر، ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾ (٥)، أي (لا تردعتم وما أهلكم التكاثر)، ﴿ وَلَوْ أَفْتَدَى بِهَيْءٍ ﴾ (٦)، أي (ما تُقبل منه)، ﴿ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ ﴾ (٧) أي (لأدركم)، ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (٨) أي (أعرضوا)، بدليل ما بعده، ﴿ إِنْ ذُكِّرْتُمْ ﴾ (٩) أي (تطيرتم)، ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ (١٠) أي (لنفد)، ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ ﴾ (١١) أي (لرايت أمراً فظيعاً)، ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ (١٢) أي (هلكتم)، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ ﴾ (١٣)، قال الزّخشي: تقديره (ألستم ظالمين؟) بدليل ﴿ إِنْ أَلَّ اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ (١٣)، ويردّه أنّ جملة الاستفهام لا تكون جواباً إلاّ بالفاء، مؤخّرة عن الهمزة نحو (إن جئتك أفما تحسن إلي؟)، ومقدّمة على غيرها نحو (فهل تحسن إلي؟).

تنبيه:

التّحقيق أنّ من حذف الجواب مثل ﴿ مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ ﴾ (١٤)؛ لأنّ الجواب مسبّب عن الشرط، وأجل الله آتٍ سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد، وإنّما الأصل (فليبادر بالعمل فإنّ أجل الله لآتٍ)، ومثله ﴿ وَإِنْ جَهَرَ بِالْقَوْلِ ﴾ (١٥)، أي (فاعلم أنّه غني عن جهرك) ﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ الْبَيْتَ ﴾ (١٥)، ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ ﴾ (١٦) أي (فتصبر) ﴿ فَقَدْ كَذَّبَتْ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ (١٦)، ﴿ إِنْ يَمَسُّكُمْ قَرْحٌ ﴾ (١٧) أي (فاصبروا) ﴿ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ﴾ (١٧)،

(١) تقدم برقم ٧٦، وتكرر غير مرة.

(٢) الأنعام/ ٣٥.	(٣) الرعد/ ٣١.	(٤) الرعد/ ٣٠.	(٥) التكاثر/ ٥.
(٦) آل عمران/ ٩١.	(٧) النساء/ ٧٨.	(٨) يس/ ٤٥.	(٩) يس/ ١٩.
(١٠) الكهف/ ١٠٩.	(١١) السجدة/ ١٢.	(١٢) النور/ ١٠.	(١٣) الأحقاف/ ١٠.
(١٤) العنكبوت/ ٥.	(١٥) طه/ ٧.	(١٦) فاطر/ ٤.	(١٧) آل عمران/ ١٤٠.

﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ﴾^(١)، أي (يفعل الفواحش والمنكرات) ﴿ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾^(١)، ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٢)، أي (يغلب) ﴿ فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾^(٢)، ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلِقَ ﴾^(٣)، أي (فلا تؤذوهم بقول ولا فعلٍ فإن الله يسمع ذلك ويعلمه)، ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا ﴾^(٤)، أي (فلا لوم عليّ) ﴿ فَقَدْ أَتَلَّغْتُمْ ﴾^(٤).

حذف الكلام بجملة:

يقع ذلك باطرادٍ في مواضع:

أحدها: بعد حرف الجواب، يُقال: (أقام زيد؟) فتقول: (نعم)، و(ألم يقيم زيد؟) فتقول: (نعم) إن صدقت النفي و(بلى) إن أبطلته، ومن ذلك قوله [من الكامل]:

٧٥٧- قالوا: أخفت؟ فقلت: إن، وخيفتي ما إن تزال منوطةً برجائي^(٥)

فإن (إن) هنا بمعنى (نعم)، وأما قوله [من الكامل]:

ويقلن: شيب قد علا ك، وقد كبرت، فقلت: إنه^(٦)

فلا يلزم كونه من ذلك، خلافاً لأكثرهم؛ لجواز ألا تكون الهاء للسكت، بل اسماً ل(إن) على أنها المؤكدة والخبر محذوف، أي (إنه كذلك).

الثاني: بعد (نعم) و(بئس) إذا حذف المخصوص، وقيل إن الكلام جملتان نحو ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعَمَ الْعَبْدُ ﴾^(٧).

والثالث: بعد حروف النداء في مثل ﴿ يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾^(٨) إذا قيل إنه على حذف المنادى، أي (يا هؤلاء).

الرابع: بعد (إن) الشرطية، كقوله [من الرجز]:

٧٥٨- قالت بنات العم: يا سلمى، وإن

كان فقيراً معدماً؟ قالت: وإن^(٩)

أي (وإن كان كذلك رضيته).

الخامس: في قولهم: (افعل هذا إما لا)، أي (إن كنت لا تفعل غيره فافعله).

(١) النور/ ٢١. (٢) المائدة/ ٥٦. (٣) البقرة/ ٢٢٧. (٤) هود/ ٥٧.

(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٩٣٦/٢].

(٦) تقدم برقم ٤٦ ص ٣٢.

(٧) سورة ص/ ٤٤. (٨) يس/ ٢٦.

(٩) قيل: هو لرؤية، وفيه شاهد آخر على دخول التنوين الغالي في (إن)، أورده كذلك المصنف في التوضيح

بلفظ (وإن) في الموضعين [٩٣٦/٢].

حذف أكثر من جملة:

في غير ما ذكر، أنشد أبو الحسن [من الخفيف]:

٧٥٩- إنْ يَكُنْ طِبُّكَ الدَّلَالُ فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسِّنِّينِ الخَوَالِي^(١)

أي (إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك)، وقالوا في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بَعْضُهَا كَذَلِكَ يُخَيِّ اللَّهُ الْمَوْتَى﴾^(٢) إنَّ التَّقْدِيرَ (فضربوه فحبي فقلنا: كذلك يحيي الله)، وفي قوله تعالى: ﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾^(٣) الآية إنَّ التَّقْدِيرَ (فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فأرسلوه فاتاه وقال له: يا يوسف)، وفي قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَذْهَبَ إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِعَائِتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ﴾^(٤) إنَّ التَّقْدِيرَ (فأتاهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهم فدمرناهم).

تنبيه:

الحذف الذي يلزم النَّحْوِيَّ النَّظْرَ فِيهِ هو ما اقتضته الصَّنَاعَةُ، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاءٍ أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوفٍ عليه، أو معمولاً بدون عامل نحو ﴿لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^(٥)، ونحو ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾^(٦)، ونحو (خير عافاك الله)، وأمَّا قولهم في نحو ﴿سَرَّيْلُ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾^(٧) إنَّ التَّقْدِيرَ (والبرد)، ونحو ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تُمَّتْهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٨) إنَّ التَّقْدِيرَ (ولم تعبدني) ففضولٌ في فنِّ النَّحْوِ، وإمَّا ذلك للمفسِّر، وكذا قولهم: يُحذفُ الفاعلُ لعظمته وحقارة المفعول، أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه، أو منه، ونحو ذلك فإنه تطفُّلٌ منهم على صناعة البيان، ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جرياً على عادتهم وأنشد ممتثلاً:

وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ، إِنْ غَوَتْ غَوَيْتُ، وَإِنْ تَرَشَّدُ غَزِيَّةٌ أَرَشُدُ؟^(٩)

بل لأتبي وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً، وأمَّا قولهم في (راكب النَّاقَةِ طليحان) إنه على حذف عاطفٍ ومعطوف، أي (والناقة) فلازمٌ لهم؛ يُطابق الخبر المخبر عنه، وقيل: هو على حذف مضاف، أي (أحد طليحين)، وهذا لا يتأتى في نحو (غلام زيد ضربتهما).

(١) هو لعبيد بن الأبرص، الطَّبُّ: العادة، والدَّلَالُ: التحاشي والتمانع على الحب، وفعله دلٌّ يدلُّ من باب ضرب يضرب، والخَوَالِي: المواضي، جمع خالية، يقول: إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه، والبيت استشهد به ابن مالك على حذف فعل (لو) الشرطية شرطها وجوابها، فإن تقديره: فلو كان ذلك في سالف الدهر لاحتملناه [٩٣٧/٢].

(٢) البقرة/٧٣. (٣) يوسف/٤٥. (٤) الفرقان/٣٦.

(٥) العنكبوت/٦١. (٦) النحل/٣٠. (٧) النحل/٨١. (٨) الشعراء/٢٢.

(٩) هذا من قصيدة للدريد بن الصمة الجشمي [٩٣٨/٢].

الباب السادس

في التحذير من أمور اشتهرت بين العربيين والصواب خلافها

وهي كثيرة، والذي يحضرني الآن منها عشرون موضعاً:
أحدها: قولهم في (لو) إنها حرف امتناع لامتناع، وقد بيّننا الصواب في ذلك في فصل (لو) وبسطنا القول فيه بما لم نُسبق إليه.
الثاني: قولهم في (إذا) غير الفجائية إنها ظرف لما يُستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط غالباً، وذلك معيبٌ من جهات:

إحداها أنهم يذكرونه في كلِّ موضع، وإنّما ذلك تفسيرٌ للأداة من حيث هي، وعلى المعرب أن يبيّن في كلِّ موضع هل هي متضمنة لمعنى الشرط أو لا، وأحسن ممّا قالوه أن يُقال: إذا أُريد تفسيرها من حيث هي ظرفٌ مستقبلٌ خافضٌ لشرطه منصوبٌ بجوابه صالحٌ لغير ذلك.
والثانية أن العبارة التي تُلقى للمتدربين يُطلب فيها الإيجاز لتخفّ على الألسنة؛ إذ الحاجة داعيةٌ إلى تكرارها، وكان أخصر من قولهم: (لما يُستقبل من الزمان) أن يقولوا: (مستقبل).
والثالثة أن المراد أنّها ظرفٌ موضوعٌ للمستقبل، والعبارة موهمة أنّها محلٌّ للمستقبل، كما تقول: (اليوم) ظرفٌ للسفر، فإنّ الزمان قد يُجعل ظرفاً للزمان مجازاً كما تقول: (كتبته في يوم الخميس في عام كذا) فإنّ الثاني حالٌّ من الأوّل، فهو ظرفٌ له على الاتّساع، ولا يكون بدلاً منه؛ إذ لا يُبدل الأكثر من الأقلّ على الأصحّ، ولو قالوا: (ظرفٌ مستقبل) لسلموا من الإسهاب والإيهام المذكورين.

والرابعة أن قولهم: (غالباً) راجعٌ إلى قولهم: (فيه معنى الشرط)، كذا يفسرونه، وذلك يقتضي أن كونه ظرفاً وكونه للزمان وكونه للمستقبل لا يتخلّفن، وقد بيّننا في بحث (إذا) أنّ الأمر بخلاف ذلك.

الثالث: قولهم: (النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة)، وإنّما ذلك في النعت الحقيقيّ، فأما السببيّ فأثما يتبع في اثنين من خمسة: واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتّكثير، وأما الأفراد والتّكثير وأضدادهما فهو فيها كالفعل، تقول: (مررت برجلين قائم أبواهما) و(برجال قائم أبواهم) و(برجل قائمة أمه) و(بامرأة قائم أبوها)، وإنّما يقول: (قائم أبواهما) و(قائمين أبواهم) من يقول: (أكلوني البراغيث)، وفي التّنزيل ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾^(١)، غير أنّ الصّفة الرّافعة للجمع يجوز فيها في الفصيح أن تُفرد وأن تُكسر، وهو أرجح على الأصحّ، كقوله [من الطويل]:

(١) النساء/ ٧٥.

٧٦٠- بَكَرْتُ عَلَيْهِ بَكْرَةً فَوَجَدْتُهُ قُوعِدًا عَلَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهُ^(١)

وصحَّ الاستشهاد بالبيت لأنَّ هذا الحكم ثابتٌ أيضاً للخبر والحال.

والرابع: قولهم في نحو ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا﴾^(٢) إِنَّ (رَعْدًا) نعت مصدر محذوف، ومثله ﴿وَأَذْكُرَنَّكَ كَثِيرًا﴾^(٣)، وقول ابن دريد [من الرجز]:
وَأَشْتَعَلَ الْمُبْيِضُ فِي مُسَوِّدِهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَى^(٤)
أي (أكلًا رَعْدًا) و(ذکرًا كثيرًا) و(اشتعالًا مثل اشتعال النَّار).

قيل: ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك، وأنَّ المنصوب حالٌ من ضمير مصدر الفعل، والأصل (فكلاه) و(اشتعله)، أي (فكلا الأكل) و(اشتعل الاشتعال)، ودليل ذلك قولهم: (سير عليه طويلاً) ولا يقولون: (طويل)، ولو كان نعتًا للمصدر لجاز، وبدليل أنَّه لا يُحذف الموصوف إلاَّ والصفة خاصةً بجنسه، تقول: (رأيت كاتبًا) ولا تقول: (رأيت طويلاً)؛ لأنَّ الكتابة خاصةً بجنس الإنسان دون الطول.

وعندي فيما احتجُّوا به نظر، أمَّا الأوَّل فلجواز أنَّ المانع من الرَّفع كراهية اجتماع مجازين: حذف الموصوف، وتصيير الصِّفة مفعولاً على السَّعة، ولهذا يقولون: (دخلت الدَّار) بحذف (في) توسُّعًا، ومنعوا (دخلت الأمر)؛ لأنَّ تعلق الدُّخول بالمعاني مجاز، وإسقاط الخافض مجاز، وتوضيحه أنَّهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان فيقولون: (سیر عليه زمنٌ طويل)، فإذا حذفوا الزَّمان قالوا: (طويلاً) بالنَّصب لما ذكرنا، وأمَّا الثَّاني فلأنَّ التَّحقيق أنَّ حذف الموصوف إنَّما يتوقَّف على وجدان الدليل، لا على الاختصاص، بدليل ﴿وَأَلْنَا لَهُ أَحَدِيْدًا أَنْ أَعْمَلَ سَبِيْعَتٍ﴾^(٥) أي (دروعاً سابغاتٍ)، ومِمَّا يقدح في قولهم مجيء نحو قولهم: (اشتمل الصِّمَاء) أي (الشملة الصِّمَاء) والحاليَّة متعدِّرة لتعريفه.

والخامس: قولهم: (الفاء جواب الشرط)، والصَّواب أن يُقال: (رابطةٌ لجواب الشرط)، وإنَّما جواب الشرط الجملة.

والسادس: قولهم: (العطف على عاملين)، والصَّواب (على معمولي عاملين).

والسابع: قولهم: (بل) حرف إضراب، والصَّواب (حرف استدراك وإضراب)؛ فإنَّها بعد النَّفي والنَّهي بمنزلة (لكن) سواء.

(١) هذا من قصيدة لزهير بن أبي سلمى، والصريم: قال ابن قتيبة: جمع صريمة، وهي القطعة من الرمل تنقطع من معظمه، قال أبو عبيدة: الصريم: الليل، ويقال: الصريم: الصبح؛ لأنه يصرم بين الليل والنهار، وعواذله: يعذله على إنفاق ماله [٢/٩٤٠].

(٢) آل عمران/٤١.

(٣) البقرة/٣٥.

(٤) سبأ/١٠-١١.

(٥) تقدم ص ٣٥٣.

والثامن: قولهم في نحو (اتتني أكرمك) إنَّ الفعل مجزومٌ في جواب الأمر، والصَّحيح أنَّه جوابٌ لشرطٍ مقدر، وقد يكون إنَّما أرادوا تقريب المسافة على المتعلِّمين.

والتاسع: قولهم في المضارع في مثل (يقوم زيد): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لخلوِّه من ناصبٍ وجازم، والصَّواب أن يُقال: (مرفوعٌ لخلوله محلَّ الاسم)، وهو قول البصريين، وكأنَّ حاملهم على ما فعلوا إرادة التَّقريب، وإلَّا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك ثمَّ إذا أعربوا أو عربوا قالوا خلاف ذلك؟

والعاشر: قولهم: امتنع نحو (سكران) من الصَّرْف للصفة والزيادة، ونحو (عثمان) للعلمية والزيادة، وإنَّما هذا قول الكوفيين، فأما البصريون فمذهبهم أنَّ المانع الزيادة المشبهة لألفي التَّأنيث، ولهذا قال الجرجاني: "وينبغي أن تُعدَّ موانع الصَّرْف ثمانية لا تسعة، وإنَّما شرطت العلمية أو الصِّفة لأنَّ الشَّبه لا يتقومُ إلَّا بأحدهما"، ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو (عفريت) علمًا، فإنَّ أجابوا بأنَّ المعتبر هو زيادتان بأعيانهما سألناهم عن علَّة الاختصاص فلا يجدون مصرفًا عن التعليل بمشابهة ألفي التَّأنيث، فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون.

والحادي عشر: قولهم في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثَىٰ وَتُلْتَّ وَرُبْعٌ﴾^(١) إنَّ الواو نائبة عن (أو)، ولا يُعرف ذلك في اللُّغة، وإنَّما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين، وأمَّا الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني في كتابه المسمَّى بالرِّسالة المعربة عن شرف الإعراب: "القول فيها بأنَّ الواو بمعنى (أو) عجزٌ عن درك الحقِّ، فاعلموا أنَّ الأعداد التي تجمع قسمان: قسمٌ يُؤتى به ليضمَّ بعضه إلى بعض، وهو الأعداد الأصول نحو ﴿ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(٢)، ﴿ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْتَهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رِيحِهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾^(٣)،

وقسمٌ يُؤتى به لا يُضمَّ بعضه إلى بعض، وإنَّما يراد به الانفراد لا الاجتماع، وهو الأعداد المعدولة، كهذه الآية وآية سورة فاطر، وقال: أي منهم جماعةٌ ذوو جناحين وجماعةٌ ذوو ثلاثة ثلاثة وجماعةٌ ذوو أربعة أربعة، فكلُّ جنس مفرد بعدد، وقال الشاعر [من الطويل]:

٧٦١- وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بُوَادٍ أُنَيْسُهُ ذِنَابٌ تَبَعَى النَّاسَ مَثَىٰ وَمَوْحَدٌ^(٤)

(١) النساء/٣. (٢) البقرة/١٩٦. (٣) الأعراف/١٤٢.

(٤) هذا من قصيدة لساعدة بن جؤبة، وأورد المصنف البيت مستشهدًا به على استعمال (مثنى) و(موحد) نعتين لـ(ذئاب)، أو خبرين لمبتدأ محذوف، أي بعضهم مثنى وبعضهم موحد، وقيل: هما بدلان من (ذئاب)، وردة أبو حيان بقلة ولائهما العوامل، والإبدال إنما يكون بالأسماء التي بابها أن تلي العوامل [٢/٩٤٢].

ولم يقولوا ثلاث وخماس ويريدون ثمانية كما قال تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾^(١)، وللجهل بمواقع هذه الألفاظ استعمالها المتبني في غير موضع التقسيم فقال [من الوافر]:
أَحَادٌ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ لِيُيَلِّتَنَا الْمُنَوِّطَةَ بِالتَّنَادِي^(٢)

وقال الزمخشري: فإن قلت: الذي أطلق للناكح في الجمع أن يجمع بين اثنتين أو ثلاث أو أربع، فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع؟ قلت: الخطاب للجميع، فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الذي أطلق له، كما تقول للجماعة: (اقتسموا هذا المال درهمين درهمين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة)، ولو أفردت لم يكن له معنى، فإن قلت: لم جاء العطف بالواو دون (أو)؟ قلت: كما جاء بها في المثال المذكور، ولو جئت فيه بـ(أو) لأعلمت أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة، وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على ثننية وبعضها على تثليث وبعضها على ترييع، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذي دلَّت عليه الواو، وتحريره أن الواو دلَّت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع، إن شاءوا مختلفين في تلك الأعداد، وإن شاءوا متفقين فيها، محظوراً عليهم ما وراء ذلك.

وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قول من أثبت واو الثمانية وجعل منها ﴿سَبْعَةٌ وَثَامُنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾^(٣)، وقد مضى في باب الواو أن ذلك لا حقيقة له، واختلف فيها هنا فقيل: عاطفة خبر هو جملة على خبر مفرد، والأصل (هم سبعة وثمانهم كلبهم)، وقيل: للاستئناف، والوقف على (سبعة)، وإن في الكلام تقريراً لكونهم سبعة، وكأنه لما قيل: (سبعة) قيل: (نعم، وثمانهم كلبهم) واتصل الكلامان، ونظيره ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً﴾^(٤) الآية؛ فإن ﴿رَجَمًا بِالْغَيْبِ﴾^(٥)، ولم يجيء مثله في هذه المقالة، فدلَّ على مخالفتها لهما فتكون صدقاً، ولا يرد ذلك بقوله تعالى: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(٥)؛ لأنه يمكن أن يكون المراد (ما يعلم عدتهم أو قصتهم قبل أن تتلوها عليك إلا قليل من أهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب)، وكلام الزمخشري يقتضي أن القليل هم الذين قالوا: (سبعة) فيندفع الإشكال أيضاً، ولكنه خلاف الظاهر، وقيل: هي واو الحال أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوق الاسم بالصفة كـ(مررت برجل ومعه سيف)، فأما الواو الأولى فلا حقيقة لها، وأما واو الحال فأين عامل الحال إن قدرت (هم ثلاثة) أو (هؤلاء ثلاثة)؟ فإن قيل على التقدير الثاني: هو من باب ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(٦) قلنا: العامل المعنوي لا يُحذف.

(١) البقرة/١٩٦. (٢) للمتبي، أهمله السيوطي.

(٣) الكهف/٢٢. (٤) النمل/٣٤. (٥) الكهف/٢٢. (٦) هود/٧٢.

الثاني عشر: قولهم: (المؤث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث)، وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم، والصواب تقييده بالمسند إلى المؤث المجازي، ويكون المسند فعلاً أو شبهه، ويكون المؤث ظاهراً، وذلك نحو (طلع الشمس) و(يطلع الشمس) و(أطلع الشمس؟)، ولا يجوز (هذا الشمس) ولا (هو الشمس) ولا (الشمس هذا) أو (هو)، ولا يجوز في غير ضرورة (الشمس طلع)، خلافاً لابن كيسان، واحتج بقوله [من المتقارب]:

٧٦٢- وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(١)

قال: وليس بضرورة؛ لتمكُّنه من أن يكون (أبقت إبقالها) بالنقل، وردَّ بأنَّ لا نسلم أنَّ هذا الشاعر ممَّن لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره.

الثالث عشر: قولهم: (ينوب بعض حروف الجر عن بعض)، وهذا أيضاً ممَّا يتداولونه ويستدلُّون به، وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم: (ينوب)، وحيثنَّ فيتعدَّر استدلالهم به؛ إذ كلُّ موضع ادَّعوا فيه ذلك يُقال لهم فيه: لا نسلم أنَّ هذا ممَّا وقعت فيه التَّيَابَة، ولو صحَّ قولهم لجاز أن يُقال: (مررت في زيد) و(دخلت من عمرو) و(كُتبت إلى القلم)، على أنَّ البصريين ومَن تابعهم يرون في الأماكن التي ادَّعيت فيها التَّيَابَة أنَّ الحرف باقٍ على معناه، وأنَّ العامل ضُمَّن معنى عاملٍ يتعدَّى بذلك الحرف؛ لأنَّ التَّجَوُّز في الفعل أسهل منه في الحرف.

الرابع عشر: قولهم: (إنَّ التَّكْرَةَ إذا أُعيدت نكرةً كانت غير الأولى، وإذا أُعيدت معرفةً أو أُعيدت المعرفة معرفةً أو نكرةً كان الثاني عين الأولى)، وحملوا على ذلك ما روي "لن يغلب عسرٌ يسرين"، قال الزَّجَّاج: ذُكر (العسر) مع الألف واللام، ثمَّ تُنَى ذكره فصار المعنى (إنَّ مع العسر يسرين). اهـ، ويشهد للصورتين الأولىين أنَّك تقول: (اشترت فرساً ثمَّ بعته فرساً) فيكون الثاني غير الأوَّل، ولو قلت: (ثمَّ بعته الفرس) لكان الثاني عين الأوَّل، وللرَّابع قول الحماسي [من الهزج]:

٧٦٣- صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهَلٍ وَقُلْنَا: الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الْيَوْمَ أَنْ يَرْجِعَ سَنَ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا^(٢)

ويشكل على ذلك أمورٌ ثلاثة:

أحدها أنَّ الظَّاهر في آية ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾^(٣) أنَّ الجملة الثانية تكررُ للجملة الأولى، كما تقول: (إنَّ لزيد داراً إنَّ لزيد داراً)، وعلى هذا فالثانية عين الأولى.

(١) هو لرجل طائي، وهو عامر بن جوين، وصدرة: فلا مُزنةٌ ودقت ودقها [٢/٩٤٣].
(٢) هما من قصيدة للفند الزماني قالها في حرب البسوس [٢/٩٤٤]. (٣) الشرح/١.

والثاني أن ابن مسعود قال: (لو كان العسر في جحر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه؛ إنه لن يغلب عسرٌ يسرين) مع أن الآية في قراءته وفي مصحفه مرة واحدة، فدل على ما ادعينا من التأكيد، وعلى أنه لم يستفد تكرر اليسر من تكرره، بل هو من غير ذلك، كأن يكون فهمه ممّا في التنكير من التّفخيم فتأوله بيسر الدارين.

والثالث أن في التنزيل آيات ترد هذه الأحكام الأربعة، فيشكل على الأول قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾^(١) الآية، ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُهُ﴾^(٢) والله إلهٌ واحدٌ سبحانه وتعالى، وعلى الثاني قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيِّنَتَهُمَا صَلْحًا وَأَصْلَحُ خَيْرٌ﴾^(٣)؛ فالصلح الأول خاص، وهو الصلح بين الزوجين، والثاني عام، ولهذا يستدل بها على استحباب كل صلح جائز، ومثله ﴿زِدْنَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾^(٤) والشيء لا يكون فوق نفسه، وعلى الثالث قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمَلِكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمَلِكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾^(٥)؛ فإن الملك الأول عام والثاني خاص، ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾^(٦)؛ فإن الأول العمل والثاني الثواب، ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(٧)؛ فإن الأولى القاتلة والثانية المقتولة، وكذلك بقية الآية، وعلى الرابع ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ﴾^(٨)، وقوله [من الطويل]:

٧٦٤- إذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ زَمَانٌ^(٩)

فإن الثاني لو ساوى الأول في مفهومه لم يكن في الإخبار به عنه فائدة، وإنما هذا من باب قوله [من الرجز]:

أنا أبو النجم وشعري شعري^(١٠)

أي (وشعري لم يتغير عن حالته).

فإذا ادعى أن القاعدة فيهن إنما هي مستمرة مع عدم القرينة، فأما إن وجدت قرينة فالتعويل عليها سهل الأمر.

وفي الكشف: "فإن قلت: ما معنى (لن يغلب عسرٌ يسرين)؟ قلت: هذا حمل على الظاهر وبناء على قوة الرجاء وأن وعد الله لا يُحمل إلا على أبلغ ما يحتمله اللفظ، والقول

(١) الروم/٥٤. (٢) الزخرف/٨٤. (٣) النساء/١٢٨. (٤) النحل/٨٨.

(٥) آل عمران/٢٦. (٦) الرحمن/٦٠. (٧) المائدة/٤٥. (٨) النساء/١٥٣.

(٩) أنشده صاحب الحماسة البصرية هكذا: بلادٌ بها كُتْنَا ونحن نحُبُّها: إذِ النَّاسُ نَاسٌ والبلادُ بلادٌ، لم يسم قائله [٩٤٧/٢].

(١٠) لأبي النجم العجلي [٩٤٧/٢]، وقد تقدم ص ٢٦٩، ٣٥٦.

فيه أنَّ الجملة الثانية يحتل أن تكون تكريراً للأولى كتكرير ﴿ وَيَلِّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾^(١) لتقرير معناها في الثفوس، وكتكرير المفرد في (جاء زيدٌ زيد)، وأن تكون الأولى عدّة بأنّ العسر مردوفٌ باليسر لا محالة والثانية عدّة مستأنفة بأنّ العسر متبوعٌ باليسر لا محالة، فهما يسران على تقدير الاستئناف، وإنّما كان العسر واحداً لأنّ اللام إن كانت فيه للعهد في العسر الذي كانوا فيه فهو هو؛ لأنّ حكمه حكم (زيد) في قولك: (إنّ مع زيد مالاً، إنّ مع زيد مالاً)، وإن كانت للجنس الذي يعلمه كلُّ أحدٍ فهو هو أيضاً، وأمّا اليسر فمكررٌ متناولٌ لبعض الجنس، فإذا كان الكلام الثاني مستأنفاً فقد تناول بعضاً آخر، ويكون الأوّل ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه عليه الصلّاة والسّلام والثاني ما تيسر في أيام الخلفاء، ويحتل أنّ المراد بهما يسر الدنيا ويسر الآخرة مثل ﴿ هَلْ تَرَبُّصُونَ بِنَاءِ إِذْ أَحَدَى الْحُسَيْنِينَ ﴾^(٢) وهما الظفر والثوب . اهـ ملخصاً

وقال بعضهم: الحقُّ أنّ في تعريف الأوّل ما يُوجب الاتّحاد، وفي التّنكير يقع الاحتمال والقرينة تعيّن، وبيانها هنا أنّه عليه الصلّاة والسّلام كان هو وأصحابه في عسر الدنيا فوسّع الله عليهم بالفتوح والغنائم، ثمّ وعدّ عليه الصلّاة والسّلام بأنّ الآخرة خيرٌ له من الأولى، فالتقدير (إنّ مع العسر في الدنيا يسراً في الدنيا، وإنّ مع العسر في الدنيا يسراً في الآخرة)؛ للقطع بأنّه لا عسر عليه في الآخرة، فتحققنا اتّحاد العسر، وتيقننا أنّ له يسراً في الدنيا ويسراً في الآخرة.

الخامس عشر: قولهم: (يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها)، وهذا مشهورٌ في كتبهم وعلى ألسنتهم، وليس بلازم عند سيويه، ويشهد لذلك أمور: أحدها قولك: (أعجبنى وجه زيدٍ متبسماً وصوته قارناً)؛ فإنّ صاحب الحال معمولٌ للمضاف، أو لجارٍ مقدرٍ والحال منصوبةٌ بالفعل. والثاني قوله [من الوافر]:

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلُ^(٣)

فإنّ صاحب الحال عند سيويه التّكرة، وهو عنده مرفوعٌ بالابتداء، وليس فاعلاً كما يقول الأخفش والكوفيون، والنّاصب للحال الاستقرار الذي تعلّق به الظرف.

والثالث ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾^(٤)؛ فإنّ (أمة) حال من معمول (إنّ) وهو (أمتكم)، وناصب الحال حرف التّبيه أو اسم الإشارة، ومثله ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا ﴾^(٥)،

(١) الرسائل/ ١٥ . (٢) التوبة/ ٥٢ .

(٣) تقدم برقم ١١٧ ص ٧٤، وتكرر ص ٣٥٦ .

(٤) المؤمنون/ ٥٢ . (٥) الأنعام/ ١٥٣ .

وقال [من البسيط]:

ها بَيِّنًا ذَا صَرِيحٍ تُصَحُّ فَاصِعٌ لَهُ (١)

العامل حرف التَّنْبِيهِ، ولك أن تقول: لا نسلم أنَّ صاحب الحال (طلل)، بل ضميره المستتر في الظَّرْف؛ لأنَّ الحال حيثنَّزَّ حالٌ من المعرفة، وأمَّا جواب ابن خروف بأنَّ الظَّرْف إنما يتحمَّل الضَّمير إذا تأخَّر عن المبتدأ فمخالِفٌ لإطلاقهم ولقول أبي الفتح في [من الوافر]:
عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ (٢)

إنَّ الأولى حملة على العطف على ضمير الظَّرْف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وقد اعترض عليه بأنَّه تخلص عن ضرورةٍ بأخرى، وهي العطف مع عدم الفصل، ولم يعترض بعدم الضَّمير، وجوابه أنَّ عدم الفصل أسهل؛ لوروده في التَّنْزُّ كـ (مررت برجل سواء والعدم) حتَّى قيل إنَّه قياس، وأمَّا جواب ابن مالك بأنَّ الحمل على (طلل) أولى لأنَّه ظاهر فإنَّما يصحُّ لو ساوى الظَّاهر الضَّمير في التَّعريف، وأمَّا البواقي فأتَّحاد العامل فيها موجود تقديرًا؛ إذ المعنى (أشير إلى أمَّتكم وإلى صراطي)، و(تنبَّه لصريح التُّصحُّ بيِّنًا)، وأمَّا مسألنا المضاف إليه فصلاحيَّة المضاف فيهما للسُّقوط جعل المضاف إليه كأنَّه معمولٌ للفعل، وعلى هذا فالشَّرط في المسألة اتِّحاد العامل تحقُّقًا أو تقديرًا.

السَّادس عشر: قولهم: (يغلب المؤنَّث على المذكَّر في مسألتين: إحداهما (ضبعان) في تشبُّه (ضبع) للمؤنَّث و(ضبعان) للمذكَّر؛ إذ لم يقولوا: (ضبعانان)، والثَّانية التَّأريخ؛ فإنَّهم أرخوا بالليالي دون الأيام)، ذكر ذلك الجرجانيُّ وجماعة، وهو سهوٌ؛ فإنَّ حقيقة التَّغليب أن يجتمع شيان فيجري حكم أحدهما على الآخر، ولا يجتمع الليل والنَّهار، ولا هنا تعبيرٌ عن شيئين بلفظ أحدهما، وإنَّما أرخت العرب بالليالي لسبقها؛ إذ كانت أشهرهم قمريةً، والقمر إنَّما يطلع ليلاً، وإنَّما المسألة الصَّحيحة قولك: (كتبته لثلاثٍ بين يومٍ وليلة)، وضابطها أن يكون معنا عددٌ ممبِّزٌ بمذكَّر ومؤنَّث وكلاهما ممَّا لا يعقل، وفصلاً من العدد بكلمة (بين)، قال [من الطويل]:
فَطَافَتْ ثَلَاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ (٣)

السَّابِع عشر: قولهم في نحو ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ﴾ (٤) إنَّ (السموات) مفعولٌ به، والصَّواب أنَّه مفعولٌ مطلق؛ لأنَّ المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، نحو قولك:

(١) تقدم برقم ٧٠٥ ص ٤٥٤، وتكرر ص ٤٩١.

(٢) تقدم برقم ٥٢٧ ص ٢٩٠، وتكرر ص ٥٣٢.

(٣) أهمله السيوطي، وهو للناطقة الجعدي، وتامه: وكان النكير أن تُضيفَ وتجارا.

(٤) العنكبوت/ ٤٤.

(ضربت ضرباً)، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك (به) كـ(ضربت زيداً) وأنت لو قلت: السَّمَاوَاتُ مَفْعُولٌ كَمَا تَقُولُ الضَّرْبُ مَفْعُولٌ كَانَ صَحِيحًا، ولو قلت السماوات مفعولٌ بها كما تقول زيدٌ مفعولٌ به لم يصح.
وقد يُعارض هذا بأن يُصاغ لنحو السَّمَاوَاتِ فِي الْمَثَلِ اسْمٌ مَفْعُولٌ تَامٌ فَيُقَالُ: (فالسَّمَاوَاتُ مَخْلُوقَةٌ)، وذلك مختصٌ بالمفعول به.

إيضاحٌ آخر: المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، والذي غرَّ أكثر النَّحْوِيِّينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُمْ يَمْتَلِئُونَ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُوقَ بِأَفْعَالِ الْعِبَادِ، وَهَمَّ إِنَّمَا يَجْرِي عَلَى أَيْدِيهِمْ إِنْشَاءُ الْأَفْعَالِ لَا الدَّوَاتِ، فَتَوَهَّمُوا أَنَّ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُوقَ لَا يَكُونُ إِلَّا حَدَثًا، وَلَوْ مَثَّلُوا بِأَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى لظَهَرَ لَهُمْ أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُوجِدٌ لِلْأَفْعَالِ وَالذَّوَاتِ جَمِيعًا، لَا مُوجِدٌ لَهَا فِي الْحَقِيقَةِ سِوَاهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ: الْجَرَجَانِيُّ، وَابْنُ الْحَاجِبِ فِي أَمَالِيهِ.

وكذا البحث في (أنشأت كتاباً) و(عمل فلانٌ خيراً) و﴿ءَامِنُوا وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ﴾^(١)، وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة، وجعل من ذلك نحو (قال زيدٌ عمروٌ منطلقاً)، وقد مضى رده، وزعم أيضاً في (أنبات زيداً عمراً فاضلاً) أنَّ الأوَّلَ مَفْعُولٌ بِهِ وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ؛ لِأَنَّهُمَا نَفْسُ النَّبَأِ، قَالَ: بِخِلَافِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ فِي (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا)؛ فَإِنَّهُمَا مُتَعَلِّقَا الْعِلْمِ لَا نَفْسَهُ، وَهَذَا خَطَأٌ، بَلْ هُمَا أَيْضًا مُنْبَأٌ بِهِمَا لَا نَفْسُ النَّبَأِ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ لَمْ يَقْلَهُ أَحَدٌ، وَلَا يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ الصَّحِيحُ.

الثامن عشر: قولهم إنَّ (كاد) إثباتها نفيٌ ونفيها إثبات، فإذا قيل: (كاد يفعل) فمعناه أنه لم يفعل، وإذا قيل: (لم يكد يفعل) فمعناه أنه فعله، دليل الأوَّل ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾^(٢)، وقوله [من الخفيف]:

٧٦٥- كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ^(٣)

ودليل الثاني ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٤)، وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعرِّي لغزاً فقال:

(١) البقرة/ ٢٥. (٢) الإسراء/ ٧٣.

(٣) لم يسم قائله، وتفيظ: يقال: فاظ الليث، وفاضت نفسه، قال الزَّجَّاجُ: وفاظت نفسه جاتر عند الجميع إلا الأصمعي؛ فإنه لا يجمع بين الظاء والنفس، بل يقول: فاظ الرجل، وفاضت نفسه [٢/٩٤٨]، وقال محقق شرح الشواهد: لمحمد بن مناذر.

(٤) البقرة/ ٧١.

أَنْحَوِيَّ هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهِمْ وَتَمُودِ
إِذَا اسْتَعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبِتَتْ وَإِنْ أَثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

والصَّوَابُ أَنَّ حَكْمَهَا حَكْمُ سَائِرِ الْأَفْعَالِ فِي أَنَّ نَفِيهَا نَفْيٌ وَإِثْبَاتُهَا إِثْبَاتٌ، وَبَيَانُهُ أَنَّ
مَعْنَاهَا الْمَقَارِبَةَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَعْنَى (كَادَ يَفْعَلُ): (قَارِبَ الْفِعْلِ)، وَأَنَّ مَعْنَى (مَا كَادَ يَفْعَلُ):
(مَا قَارِبَ الْفِعْلِ)، فَخَبَرَهَا مَنْفِيٌّ دَائِمًا، أَمَّا إِذَا كَانَتْ مَنْفِيَّةً فَوَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْتَفَتْ مَقَارِبَةَ
الْفِعْلِ انْتَفَى عَقْلًا حَصُولَ ذَلِكَ الْفِعْلِ، وَدَلِيلُهُ ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدِرْ لَهَا ﴾^(١)، وَهَذَا
كَانَ أَبْلَغَ مِنْ أَنْ يُقَالَ: (لَمْ يَرَهَا)؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَرِ قَدْ يِقَارِبُ الرَّؤْيَةَ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ الْمَقَارِبَةَ مَثْبُتَةً
فَلِأَنَّ الْإِخْبَارَ بِقُرْبِ الشَّيْءِ يَقْتَضِي عَرَفًا عَدَمَ حَصُولِهِ، وَإِلَّا لَكَانَ الْإِخْبَارُ حَيْثُ نَزِدَ بِحَصُولِهِ لَا
بِمَقَارِبَتِهِ حَصُولِهِ؛ إِذْ لَا يَحْسُنُ فِي الْعُرْفِ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ صَلَّى: (قَارِبَ الصَّلَاةِ) وَإِنْ كَانَ مَا صَلَّى
حَتَّى قَارِبَ الصَّلَاةِ، وَلَا فَرْقَ فِيمَا ذَكَرْنَا بَيْنَ (كَادَ) وَ(يَكَادُ)، فَإِنْ أوردَ عَلَى ذَلِكَ ﴿ وَمَا كَادُوا
يَفْعَلُونَ ﴾^(٢) مَعَ أَنَّهُمْ قَدْ فَعَلُوا إِذْ الْمَرَادُ بِالْفِعْلِ الدَّيْجِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَذَخَّوْهَا ﴾^(٣)،
فَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ حَالِهِمْ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَوَّلًا بَعْدَاءَ مِنْ ذَجْهًا، بِدَلِيلِ مَا يُتْلَى
عَلَيْنَا مِنْ تَعْتُهُمْ وَتَكَرَّرُ سَوْأَلِهِمْ، وَلَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ مِثْلِ هَذَا فَيَمُنَّ انْتَفَتْ عَنْهُ مَقَارِبَةَ الْفِعْلِ
أَوَّلًا ثُمَّ فَعَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ تَوَهُّمٌ مِنْ تَوَهُّمٍ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ بَعَيْنُهُ هُوَ الدَّلَالُ عَلَى حَصُولِ ذَلِكَ
الْفِعْلِ بَعَيْنُهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا فَهُمُ حَصُولَ الْفِعْلِ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ، كَمَا فَهُمُ فِي الْآيَةِ مِنْ
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَذَخَّوْهَا ﴾.

التاسع عشر: قولهم في السَّيْنِ وَ(سَوْفَ): (حَرْفُ تَنْفِيْسٍ)، وَالْأَحْسَنُ (حَرْفُ اسْتِقْبَالٍ)؛
لِأَنَّهُ أَوْضَحُ، وَمَعْنَى التَّنْفِيْسِ التَّوْسِيْعُ؛ فَإِنَّ هَذَا الْحَرْفَ يَنْقُلُ الْفِعْلَ عَنِ الزَّمَنِ الضَّيِّقِ، وَهُوَ
الْحَالُ، إِلَى الزَّمَنِ الْوَاسِعِ، وَهُوَ الْاسْتِقْبَالُ.

وهاهنا تنبيهان:

أحدهما: أَنَّ الزَّمْحَشْرِيَّ قَالَ فِي ﴿ أَوْلَيْتِكَ سَبْرَ حَمِيمٍ اللَّهُ ﴾^(٣) إِنَّ السَّيْنَ مَفِيدَةٌ وَجُودُ الرَّحْمَةِ
لَا مَحَالَةَ، فَهِيَ مُؤَكَّدَةٌ لِلْوَعْدِ، وَاعْتَرَضَهُ بَعْضُ الْفَضْلَاءِ بِأَنَّ وَجُودَ الرَّحْمَةِ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْفِعْلِ لَا
مِنَ السَّيْنِ، وَبِأَنَّ الْوَجُوبَ الْمَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (لَا مَحَالَةَ) لَا إِشْعَارَ لِلْسَّيْنِ بِهِ، وَأُجِيبُ بِأَنَّ السَّيْنَ
مَوْضُوعَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْوُقُوعِ مَعَ التَّأَخُّرِ، فَإِذَا كَانَ الْمَقَامُ لَيْسَ مَقَامَ تَأَخُّرٍ لِكَوْنِهِ بَشَارَةٌ
تَمَحَّضَتْ لِإِفَادَةِ الْوُقُوعِ، وَيَتَحَقَّقُ الْوُقُوعُ يَصِلُ إِلَى دَرَجَةِ الْوَجُوبِ.

الثَّانِي: قَالَ بَعْضُهُمْ فِي ﴿ سَتَجِدُونَ آخَرِينَ ﴾^(٤) السَّيْنَ لِلْاسْتِمْرَارِ، لَا لِلْاسْتِقْبَالِ مِثْلِ

(٤) النساء/ ٩١.

(٣) التوبة/ ٧١.

(٢) البقرة/ ٧١.

(١) النور/ ٤٠.

﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ ﴾^(١)؛ فَإِنَّهَا نَزَلَتْ بَعْدَ قَوْلِهِمْ: ﴿ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمْ ﴾^(٢) الْآيَةَ، وَلَكِنْ دَخَلَتْ السُّنَّ إِشْعَارًا بِالِاسْتِمْرَارِ. اهـ ، وَالْحَقُّ أَنَّهَا لِلِاسْتِقْبَالِ، وَأَنَّ (يَقُولُ) بِمَعْنَى (يَسْتَمِرُّ عَلَى الْقَوْلِ)، وَذَلِكَ مُسْتَقْبَلٌ، فَهَذَا فِي الْمَضَارِعِ نَظِيرٌ ﴿ يَتَأَيُّبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا ﴾^(٣) فِي الْأَمْرِ، هَذَا إِنْ سَلَّمَ أَنَّ قَوْلَهُمْ سَابِقٌ عَلَى التُّزُولِ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَفْهُومِ مِنْ كَلَامِ الرَّخْشَرِيِّ؛ فَإِنَّهُ سَأَلَ: مَا الْحِكْمَةُ فِي الْإِعْلَامِ بِذَلِكَ قَبْلَ وَقُوعِهِ؟

تمام العشرين: قَوْلُهُمْ فِي نَحْوِ (جَلَسْتَ أَمَامَ زَيْدٍ) إِنَّ زَيْدًا مَخْفُوضٌ بِالظَّرْفِ، وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: مَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا مَدْخَلَ فِي الْخَفْضِ؛ لِخُصُوصِيَّةِ كَوْنِ الْمَضَافِ ظَرْفًا.

خاتمة:

يَنْبَغِي لِلْمَعْرَبِ أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنَ الْعِبَارَاتِ أَوْ جِزْأِهَا وَأَجْمَعَهَا لِلْمَعْنَى الْمُرَادِ، فَيَقُولُ فِي نَحْوِ (ضُرِبَ): فَعَلٌ مَاضٍ لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ، وَلَا يَقُولُ: مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ؛ لِطَوْلِ ذَلِكَ وَخَفَاءَتِهِ، وَأَنْ يَقُولَ فِي الْمَرْفُوعِ بِهِ: نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ، وَلَا يَقُولُ: مَفْعُولٌ مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ؛ لِذَلِكَ، وَلِصَدَقِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِنْ نَحْوِ (أَعْطَى زَيْدٌ دِينَارًا)، أَلَا تَرَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لـ (أَعْطَى) وَ (أَعْطَى) لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ؟ وَأَمَّا النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ فَلَا يَصْدُقُ إِلَّا عَلَى الْمَرْفُوعِ، وَأَنْ يَقُولَ فِي (قَدْ): حَرْفٌ لِتَقْلِيلِ زَمَنِ الْمَاضِي وَحَدَثِ الْآتِي وَتَحْقِيقِ حَدْثِهِمَا، وَفِي (أَمَّا): حَرْفٌ شَرْطٌ وَتَفْصِيلٌ وَتَوْكِيدٌ، وَفِي (لَمْ): حَرْفٌ جِزْمٌ لِنَفْيِ الْمَضَارِعِ وَقَلْبِهِ مَاضِيًّا، وَيَزِيدُ فِي (لَمَّا) الْجَازِمَةَ: مُتَّصِلًا نَفِيهِ مُتَوَقِّعًا ثَبُوتَهُ، وَفِي الْوَاوِ: حَرْفٌ عَطْفٍ لِمَجْرَدِ الْجَمْعِ، أَوْ لِمَطْلُقِ الْجَمْعِ، وَلَا يَقُولُ: لِلْجَمْعِ الْمَطْلُوقِ، وَفِي (حَتَّى): حَرْفٌ عَطْفٍ لِلْجَمْعِ وَالْغَايَةِ، وَفِي (ثُمَّ): حَرْفٌ عَطْفٍ لِلتَّرْتِيبِ وَالْمَهْلَةِ، وَفِي الْفَاءِ: حَرْفٌ عَطْفٍ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ، وَإِذَا اخْتَصَرَتْ فِيهِنَّ فَقُلْ: عَاطِفٌ وَمَعْطُوفٌ، وَنَاصِبٌ وَمَنْصُوبٌ، وَجَازِمٌ وَمَجْزُومٌ، كَمَا تَقُولُ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ.

(٣) النساء/ ١٣٦.

(٢) البقرة/ ١٤٢.

(١) البقرة/ ١٤٢.

الباب السابع في كيفية الإعراب

والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون.

اعلم أن اللفظ المعبر عنه إن كان حرفاً واحداً عبّر عنه باسمه الخاص به أو المشترك، فيقال في المتصل بالفعل من نحو (ضربت): التاء فاعل، أو الضمير فاعل، ولا يُقال: (ت) فاعل كما بلغني عن بعض المعلمين؛ إذ لا يكون اسمٌ ظاهرٌ هكذا، فأما الكاف الاسمية فإنها ملازمةٌ للإضافة، فاعتمدت على المضاف إليه، ولهذا إذا تكلمت على إعرابها جئت باسمها فقلت في نحو قوله [من البسيط]:

وَمَا هَذَاكَ إِلَى أَرْضِ كَعَالِمِهَا^(١)

الكاف فاعل، ولا تقول: (ك) فاعل؛ لزوال ما تعتمد عليه، ويجوز في نحو (مُ اللهُ) و (ق) نفسك) و (شِ الثوب) و (ل هذا الأمر) أن تنطق بلفظها فتقول: (م) مبتدأ، وذلك على القول بأنها بعض (أيمن)، وتقول: (ق) فعل أمر؛ لأن الحذف فيهن عارض، فاعتبر فيهن الأصل، وتقول: الباء حرف جر، والواو حرف عطف، ولا تنطق بلفظهما.

وإن كان اللفظ على حرفين نُطق به فقليل: (قد) حرف تحقيق، و(هل) حرف استفهام، و(نا) فاعل أو مفعول، والأحسن أن تعبر عنه بقولك الضمير؛ لئلا تنطق بالمتصل مستقلاً، ولا يجوز أن تنطق باسم شيءٍ من ذلك كراهية الإطالة، وعلى هذا فقولهم: (أل) أقيس من قولهم: الألف واللام، وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه.

وإن كان أكثر من ذلك نُطق به أيضاً فقليل: (سوف) حرف استقبال، و(ضرب) فعلٌ ماضٍ، و(ضرب) هذا اسم؛ ولهذا أخبر عنها بقولك: فعل ماضٍ، وإنما فتحت على الحكاية، يدلُّك على ما ذكرنا أن الفعل ما دلَّ على حدثٍ وزمان، و(ضرب) هنا لا تدلُّ على ذلك، وأنَّ الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب، وهذا لا يصحُّ أن يكون له فاعل، وممَّا يوضح لك ذلك أنك تقول في (زيد) من (ضرب زيد): (زيد) مرفوعٌ بـ(ضرب) أو فاعل بـ(ضرب) فتدخل الجار عليه، وقال لي بعضهم: لا دليل في ذلك؛ لأنَّ المعنى (بكلمة ضرب) فقلت له: وكيف وقع (ضرب) مضافاً إليه مع أنه في ذلك ليس باسمٍ في زعمك، فإن قلت: فإذا كان اسماً فكيف أخبرت عنه بأنه فعل؟ قلت: هو نظير الإخبار في قولك: (زيد قائم)، ألا ترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه؟ وكذلك أخبرت عن (ضرب)

(١) أهمله السيوطي، وهو مجهول القائل، وتامه: وما أعانك في غم كغرام.

باعتبار مسمّاه وهو (ضرب) الذي يدلُّ على الحدث والزَّمان، فهذا في أنَّه لفظ مسماه لفظٌ كأسماء السُّور وأسماء حروف المعجم، ومن هنا قلت: حرف التعريف (أل) فقطعت الهمزة؛ وذلك لأنَّك لمَّا نقلت اللفظ من الحرفية إلى الاسمية أجريت عليه قياس همزات الأسماء، كما أنَّك إذا سميت بـ(إضرب) قطعت همزته، وأمَّا قول ابن مالك إنَّ الإسناد اللفظيَّ يكون في الأسماء والأفعال والحروف وإنَّ الذي يختصُّ به الاسم هو الإسناد المعنويُّ فلا تحقيق فيه. وقال لي بعضهم: كيف تتوهم أنَّ ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟ فقلت: كيف توهم ابن مالك أنَّ التَّحويين كافةً غلطوا في قولهم إنَّ الفعل يُخبر به ولا يُخبر عنه، وإنَّ الحرف لا يُخبر به ولا عنه، ومِمَّنْ قلد ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان. ولا بدُّ للمتكلِّم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه، كقولك: مبتدأ، خبر، فاعل، مضاف إليه، وأمَّا قول كثير من العربيين: مضاف، أو موصول، أو اسم إشارة فليس بشيء؛ لأنَّ هذه الأشياء لا تستحقُّ إعراباً مخصوصاً، فالإقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يُعلم به موقعها من الإعراب، وإن كان المبحوث فيه مفعولاً عيّن نوعه فقيل: مفعولٌ مطلق، أو مفعولٌ به، أو لأجله، أو معه، أو فيه، وجرى اصطلاحهم على أنَّه إذا قيل: (مفعول) وأُطلق لم يرد إلاَّ المفعول به، لمَّا كان أكثرَ المفاعيل دوراً في الكلام خفَّفوا اسمه، وإنَّما كان حقُّ ذلك ألاَّ يصدق إلاَّ على المفعول المطلق، ولكنَّهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلاَّ مقيداً بقيد الإطلاق، وإن عيّن المفعول فيه فقيل: ظرف زمان أو مكان، فحسن، ولا بدُّ من بيان متعلِّقه كما في الجارِّ والمجرور الذي له متعلِّق، وإن كان المفعول به متعدداً عينت كل واحد فقلت: مفعول أول، أو ثان، أو ثالث.

وينبغي أن تعيّن للمبتدئ نوع الفعل فتقول: فعلٌ ماضٍ، أو فعلٌ مضارع، أو فعلٌ أمر، وتقول في نحو (تلظي): فعلٌ مضارعٌ أصله (تتلظي)، وتقول في الماضي: مبنيٌّ على الفتح، وفي الأمر: مبنيٌّ على ما يُجزم به مضارعه، وفي نحو ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾^(١) مبنيٌّ على السُّكون لأنَّ اتصاله بنون الإناث، وفي نحو ﴿لِيُنَبِّدْنَ﴾^(٢) مبنيٌّ على الفتح لمباشرة نون التَّوكيد، وتقول في المضارع المعرب: مرفوعٌ لخلوله محلَّ الاسم، وتقول: منصوبٌ بكذا، أو بإضمار (أن)، ومجزومٌ بكذا، وبين علامة الرَّفع والنَّصب والجزم، وإن كان الفعل ناقصاً نصَّ عليه فقال مثلاً: (كان) فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يرفع الاسم وينصب الخبر، وإن كان المعرب حالاً في غير محلِّه عيّن ذلك فقيل في (قائم) مثلاً من نحو (قائم زيد): خبرٌ مقدَّم؛ ليعلم أنَّه فارق موضعه الأصليَّ وليتطلب مبتدأه، وفي نحو ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ﴾^(٣): (الذين) مفعولٌ مقدَّم؛ ليتطلب فاعله، وإن كان الخبر مثلاً غير مقصودٍ لذاته قيل: خبرٌ موطئ؛

(١) البقرة/٢٢٨.

(٢) الهمزة/٤.

(٣) الأنفال/٥٠.

ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى: ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ جَاهِلُونَ ﴾^(١) وقوله [من البسيط]:
 كَفَى بِيَجْسَمِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي^(٢)
 ولهذا أعيد الضمير بعد (قوم) و(رجل) إلى ما قبلهما لا إليهما، ومثله الحال الموطئة في نحو
 ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾^(٣).

وإن كان المبحوث فيه حرفاً بين نوعه ومعناه وعمله إن كان عاملاً فقال مثلاً: (إنَّ) حرف توكيدٍ تنصب الاسم وترفع الخبر، (لن) حرف نفيٍ ونصبٍ واستقبال، (أن) حرفٌ مصدرِيٌّ ينصب الفعل المضارع، (لم) حرف نفيٍ يجزم المضارع ويقبله ماضياً، ثمَّ بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل أها محلٌّ أم لا.

فصل:

وأول ما يحتز منه المبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثة أمور:

أحدها: أن يلتبس عليه الأصليُّ بالزائد، ومثاله أنه إذا سمع أن (أل) من علامات الاسم، وأنَّ أحرف (نأيت) من علامات المضارع، وأنَّ تاء الخطاب من علامات الماضي، وأنَّ الواو والفاء من أحرف العطف، وأنَّ الباء واللام من أحرف الجرِّ، وأنَّ فعل ما لم يسمَّ فاعله مضموم الأول، سبق وهمه إلى أنَّ (ألفيت) و(أهبت) اسمان، وأنَّ (أكرمت) و(تعلمت) مضارعان، وأنَّ (وعظ) و(فسخ) عاطفان ومعطوفان، وأنَّ نحو (بيت) و(بين) و(هو) و(لعب) كلُّ منها جارٌّ ومجرور، وأنَّ نحو (أدحرج) مبنِيٌّ لما لم يسمَّ فاعله، وقد سمعت من يعرب ﴿ أَلْهَنَكُمْ التَّكَاثُرُ ﴾^(٤) مبتدأً وخبراً فظنَّهما مثل قولك: (المنطلق زيد)، ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوامِّ ﴿ نَارٌ حَامِيَةٌ . أَلْهَنَكُمْ التَّكَاثُرُ ﴾^(٥) بجذف الألف كما تُحذف أولُّ السورة في الوصل فيقال ﴿ لَحْبِيرٌ . الْقَارِعَةُ ﴾^(٦).

وذكر لي عن رجلٍ كبيرٍ من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى [من الكامل]:

أَتَيْتُ رِيَانَ الْجُفُونَ مِنَ الْكَرَى وَأَبَيْتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ؟^(٧)

وقال: كيف ضمَّ التاء من (تبيت) وهي للمخاطب لا للمتكلِّم، وفتحها من (أبيت) وهو للمتكلِّم لا للمخاطب؟ فبيَّنت للحاكي أنَّ الفعلين مضارعان، وأنَّ التاء فيهما لام الكلمة، وأنَّ الخطاب في الأول مستفادٌ من تاء المضارعة، والتكلم في الثاني مستفادٌ من الهمزة، والأول

(١) النمل/ ٥٥.

(٢) البيت للمتنبي، وقد تقدم ص ٩٤.

(٣) يوسف/ ٢. (٤) التكاثر/ ١. (٥) القارعة/ ١١، التكاثر/ ١. (٦) العاديات/ ١١، القارعة/ ١.

(٧) أهمله السيوطي.

مرفوعٌ لخلوله محلَّ الاسم، والثَّاني منصوبٌ بـ(أن) مضمرة بعد واو المصاحبة، على حدِّ قول الحطيئة [من الوافر]:

٧٦٦- أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَيَبِينَكُمْ الْمَوَدَّةَ وَالْإِنخَاءَ^(١)

وحكى العسكريُّ في كتاب التَّصحيح أنَّه قيل لبعضهم: (ما فعل أبوك بجماره؟) فقال: (باعه)، فقيل له: (لِمَ قَلتَ: باعه؟) قال: (فلم قَلتَ أنتَ: بجماره؟) فقال: (أنا جررتُه بالبَاء) فقال: (فلم تجرُّ بأوَّك وبائي لا تجرُّ؟).

ومثله من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التَّاريخي في كتاب "أخبار التَّحويين" أنَّ رجلاً قال لسَمَّك بالبصرة: (بكم هذه السَّمكة؟) فقال: (بدرهمان)، فضحك الرَّجل، فقال السَّمَّك: (أنتَ أحمق، سمعت سيويه يقول: ثمنها درهمان).

وقلت يوماً: ترد الجملة الاسميَّة الحاليَّة بغير واو في فصيح الكلام، خلافاً للزَّخشي، كقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ أَلْقَيْتَ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾^(٢)، فقال بعض من حضر: (هذه الواو في أولها).

وقلت يوماً: الفقهاء يلحنون في قولهم: (الباع) بغير همز، فقال قائل: فقد قال الله تعالى: ﴿ فَبَايَعْتَهُمْ ﴾^(٣).

وقال الطُّبريُّ في قوله تعالى: ﴿ أَتَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾^(٤) إنَّ (ثم) بمعنى (هنالك). وقال جماعة من المعريين في قوله تعالى: ﴿ وكذلك نجى المؤمنين ﴾^(٥) في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنون واحدة إنَّ الفعل ماضٍ، ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحاً و(المؤمنين) مرفوعاً، فإن قيل: سكنت الياء للتَّخفيف كقوله [من البسيط]:

هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضُوا مَا رَضِيَ لَكُمْ^(٦)

وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل، قلنا: الإسكان ضرورة، وإقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتنعة، بل إقامة ضمير المصدر ممتنعة ولو كان وحده؛ لأنَّه مبهم.

ومِمَّا يشبهه نحو (تولوا) بعد الجازم والنَّاصب، والقرائن تبيِّن، فهو في نحو ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ ﴾^(٧) ماضٍ، وفي نحو ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ ﴾^(٨)، ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ ﴾^(٩) مضارع، وقوله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى

(١) هذا من قصيدة للحطيئة، والبيت فيه شواهد: أحدها ورود همزة الاستفهام للتقرير، والثاني حذف نون (أكن) لاجتماع الشروط، والثالث نصب المضارع بـ(أن) مقدرة بعد الواو لوقوعه بعد الاستفهام، وعلى ذلك أورده ابن مالك [٢/٩٥٠].

(٢) الزمر/٦٠. (٣) الممتحنة/١٢. (٤) يونس/٥١. (٥) الأنبياء/٨٨.

(٦) أهمله السيوطي، وهو لجرير، وتامه: بالحق يصدع ما في قوله جنف.

(٧) التوبة/١٢٩. (٨) هود/٣. (٩) النور/٥٤.

أَلْبِرِ وَالْتَقَوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴿١﴾ الأَوَّلُ أَمْرٌ وَالثَّانِي مَضَارِعٌ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْأَمْرِ، وَ(تَلَطَّى) فِي ﴿ فَأَنْذَرْتُمْ نَارًا تَلَطَّى ﴾ (٢) مَضَارِعٌ، وَإِلَّا لَقِيلَ: (تَلَطَّتْ)، وَكَذَا (تَمَّتِي) مِنْ قَوْلِهِ [مَنْ الطَّوِيلُ]:

تَمَّتِي ابْتِئَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا (٣)

ووهم ابن مالك فجعله ماضيًا من باب [من المتقارب]:

..... وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ يُقَالُهَا (٤)

وهذا حملٌ على الضَّرورة من غير ضرورة.

وَمِمَّا يَلْتَبِسُ عَلَى الْمَبْتَدِئِ أَنْ يَقُولَ فِي نَحْوِ (مَرَرْتُ بِقَاضٍ) إِنَّ الْكَسْرَةَ عِلْمٌ لِلْجُرِّ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ يَسْتَشْكِلُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ (٥)، وَقَدْ سَأَلَنِي بَعْضُهُمْ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: كَيْفَ عَطَفَ الْمَرْفُوعُ عَلَى الْمَجْرُورِ؟ فَقُلْتُ: فَهَلَّا اسْتَشْكَلْتَ وَرُودَ الْفَاعِلِ مَجْرُورًا؟ وَبَيَّنْتُ لَهُ أَنَّ الْأَصْلَ (زَانِيٌّ) بِيَاءٍ مَضْمُومَةٍ، ثُمَّ حُذِفَتِ الضَّمَّةُ لِلِاسْتِثْقَالِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْيَاءُ لِالْتِقَائِهَا سَاكِنَةً هِيَ وَالتَّنْوِينُ، فَيُقَالُ فِيهِ: فَاعِلٌ، وَعِلْمٌ رَفَعَهُ ضَمَّةٌ مَقْدَرَةٌ عَلَى الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ، وَيُقَالُ فِي نَحْوِ (مَرَرْتُ بِقَاضٍ): جَارٌ وَمَجْرُورٌ، وَعِلْمٌ جَرَّهُ كَسْرَةٌ مَقْدَرَةٌ عَلَى الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ، وَفِي نَحْوِ ﴿ وَالْفَجْرِ . وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ (٦) (وَالْفَجْرِ) جَارٌ وَمَجْرُورٌ، (وَلَيَالٍ) عَاطِفٌ وَمَعطُوفٌ، وَعِلْمٌ جَرَّهُ فَتْحَةٌ مَقْدَرَةٌ عَلَى الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ، وَإِنَّمَا قُدِّرَتِ الْفَتْحَةُ مَعَ خَفَّتِهَا لِنِيَابَتِهَا عَنِ الْكَسْرِ، وَنَائِبِ الثَّقِيلِ ثَقِيلٌ، وَهَذَا حُذِفَتِ الْوَاوُ فِي (يَهَبُ) كَمَا حُذِفَتِ فِي (يَعِدُ)، وَلَمْ تُحْذَفِ فِي (يُوجَلُ)؛ لِأَنَّ فَتْحَتَهُ لَيْسَتْ نَائِبَةً عَنِ الْكَسْرِ، لِأَنَّ مَاضِيَهُ (وَجَلُ) بِالْكَسْرِ، فَمِثَالُ مَضَارِعِهِ الْفَتْحُ، وَمَاضِيَهُمَا (فَعَلُ) بِالْفَتْحِ، فَمِثَالُ مَضَارِعِهِمَا الْكَسْرُ، وَقَدْ جَاءَ (يَعِدُ) عَلَى ذَلِكَ، وَأَمَّا (يَهَبُ) فَإِنَّ الْفَتْحَةَ فِيهِ عَارِضَةٌ لِحَرْفِ الْخَلْقِ.

وَمِنْ هُنَا أَيْضًا قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي (يَا غَلَامًا): (يَا غَلَامٌ) بِحُذْفِ الْأَلْفِ وَإِنْ كَانَتْ أَخْفَى

الْحُرُوفِ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا الْيَاءُ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَبَادِرَ فِي نَحْوِ (الْمُصْطَفَيْنِ) وَ(الْأَعْلِينَ) إِلَى الْحُكْمِ بِأَنَّهُ مَثْنِيٌّ، وَالصَّوَابُ أَنْ يَنْظَرَ أَوَّلًا فِي نُونِهِ، فَإِنْ وَجَدَهَا مَفْتُوحَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ ﴾ (٧) حُكْمٌ بِأَنَّهُ جَمْعٌ، وَفِي الْآيَةِ دَلِيلٌ ثَانٍ وَهُوَ وَصْفُهُ بِالْجَمْعِ، وَثَالِثٌ وَهُوَ دُخُولُ (مِنْ) التَّبْعِيضِيَّةِ عَلَيْهِ بَعْدَ (وَإِنَّهُمْ)، وَمَحَالٌ أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ مِنَ الْإِثْنَيْنِ، وَقَالَ الْأَحْنَفُ بْنُ قَيْسٍ [مَنْ الطَّوِيلُ]:

(١) المائة/٢.

(٢) الليل/١٤.

(٣) تقدم برقم ٧٠٩ ص ٤٥٨.

(٤) تقدم برقم ٧٦١ ص ٥٢٩.

(٥) النور/٣.

(٦) الفجر/١-٢.

(٧) سورة ص/٤٧.

٧٦٧- تَحَلَّمَ عَنِ الْأَدْنَيْنِ وَاسْتَبَقَ وَدَهُمُ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْجِلْمَ حَتَّى تَحَلِّمًا (١)

ومن ذلك أن يعرب الياء والكاف والهاء في نحو (غلامي أكرمني) و(غلامك أكرمك) و(غلامه أكرمه) إعراباً واحداً أو بعكس الصواب، فليعلم أنّهم إذا اتّصلن بالفعل كنّ مفعولات، وإن اتّصلن بالاسم كنّ مضافاً إليهنّ، ويُسْتثنى من الأوّل نحو (أرأيتك زيداً ما صنع؟) و(أبصرك زيداً)؛ فإنّ الكاف فيهما حرف خطاب، ومن الثّاني نوعان: نوعٌ لا محلّ فيه لهذه الألفاظ وذلك نحو قولهم: (ذلك) و(تلك) و(إيأي) و(إيأيك) و(إياه)؛ فإنّهنّ أحرف تكلم وخطابٍ وغيبة، ونوعٌ هي فيه في محلّ نصب، وذلك نحو (الضاربك) و(الضاربه) على قول سيوييه؛ لأنّه لا يُضاف الوصف الذي به (أل) إلى عارٍ منها، ونحو قولهم: (لا عهد لي بالأمّ قفا منه ولا أوضعه) بفتح العين، فالهاء في موضع نصب كالهاء في (الضاربه)، إلّا أنّ ذلك مفعولٌ وهذا مشبّهٌ بالمفعول؛ لأنّ اسم التّفصيل لا ينصب المفعول إجمالاً، وليست مضافاً إليها، وإلّا لخصّض (أوضع) بالكسرة، وعلى ذلك فإذا قلت: (مررت برجل أبيض الوجه لا أحمّره) فإنّ فتحت الرّاء فالهاء منصوبة المحلّ، وإن كسرتها فهي مجرورة، ومن ذلك قوله [من الوافر]:

..... فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ (٢)

فيمن رواه بجرّ (مطر) فالضمير منصوبٌ على المفعوليّة، وهو فاصلٌ بين المتضامّين.

تنبيه:

إذا قلت: (رويدك زيداً) فإنّ قدّرت رويداً اسم فعلٍ فالكاف حرف خطاب، وإن قدّرته مصدرًا فهو اسمٌ مضافٌ إليه، ومحلّه الرّفع؛ لأنّه فاعل.

والثّاني: أن يجري لسانه إلى عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلّها، كأن يقول في (كنت) و(كانوا) في النّاقصة: فعلٌ وفاعل؛ لما ألف من قول ذلك في نحو (فعلت) و(فعلوا)، وأمّا تسمية الأقدمين الاسم فاعلاً والخبر مفعولاً فهو اصطلاحٌ غير مألوف، وهو مجازٌ كتسميتهم الصّورة الجميلة دُمّية، والمبتدئ إنّما يقوله على سبيل الغلط، فلذلك يُعاب عليه.

والثّالث: أن يعرب شيئاً طالباً لشيءٍ ويُهمل النّظر في ذلك المطلوب، كأن يعرب فعلاً ولا يتطلّب فاعله، أو مبتدأً ولا يتعرّض لخبره، بل ربّما مرّ به فأعربه بما لا يستحقّه ونسي ما تقدّم له.

فإن قلت: فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ (٣) الآية " (قد أهتمّهم): صفة لـ(طائفة)، و(يظنّون) صفةٌ أخرى، أو حال بمعنى (قد أهتمّهم أنفسهم ظالّين)، أو استئنافٌ على وجه البيان للجملّة قبلها، و(يقولون) بدل من (يظنّون) "، فكأنّه نسي المبتدأ فلم يجعل شيئاً من هذه الجمل خبراً له.

(١) هذا من قصيدة لحاتم الطائي الجواد [٩٥١/٢].

(٢) للأحوص الأنصاري، تقدم برقم ١٣٤ ص ٨٧، وتكرر ص ٣٨٤. (٣) آل عمران/ ١٥٤.

قلت: لعلّه رأى أنّ خبره محذوف، أي (ومعكم طائفةٌ صفتهم كيت وكيت)، والظاهر أنّ الجملة الأولى خبر، وأنّ الذي سوّغ الابتداء بالتركبة صفة مقدّرة، أي (وطائفة من غيركم) مثل (السّمّن منوان بدرهم)، أي (منه)، أو اعتماده على واو الحال، كما جاء في الحديث "دخل عليه الصّلاة والسّلام وبرمةً على النّار".

وسألت كثيراً من الطّلبة عن إعراب (أحقُّ ما سأل العبد مولاه) فيقولون: (مولاه) مفعول، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر، والصّواب أنّه الخبر، والمفعول العائد المحذوف، أي (سأله)، وعلى هذا فيقال: (أحقُّ ما سأل العبد ربّه) بالرفع، وعكسه:

..... إنَّ مُصَابِكَ الْمَوْلَى قَيْحٌ^(١)

يذهب الوهم فيه إلى أنّ المولى خبر، بناءً على أنّ المصاب اسم مفعول، وإنّما هو مفعول، والمصاب مصدر بمعنى الإصابة، بدليل مجيء الخبر بعده، ومن هنا أخطأ مَنْ قال في مجلس الواثق بالله في قوله [من الكامل]:

أَظْلُومٌ، إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمٌ^(٢)

إنّه برفع (رجل)، وقد مضت الحكاية.

تنبيه:

قد يكون للشّيء إعرابٌ إذا كان وحده، فإذا اتّصل به شيءٌ آخر تغيّر إعرابه، فينبغي التّحرُّز في ذلك.

من ذلك (ما أنت)، و(ما شأنك)؛ فإنّهما مبتدأ وخبر إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك: (وزيداً)، فإن جئت به فـ(أنت) مرفوعٌ بفعل محذوف، والأصل (ما تصنع) أو (ما تكون)، فلمّا حُذف الفعل برز الضّمير وانفصل، وارتفاعة بالفاعليّة، أو على أنّه اسمٌ لـ(كان)، و(شأنك) بتقدير (ما يكون)، و(ما) فيهما في موضع نصبٍ خبراً لـ(يكون) أو مفعولاً لـ(تصنع)، ومثل ذلك (كيف أنت وزيداً؟)، إلّا أنّك إذا قدّرت (تصنع) كان (كيف) حالاً؛ إذ لا تقع مفعولاً به.

وكذلك يختلف إعراب الشّيء باعتبار المحلّ الذي يحلّ فيه، وسألت طالباً: ما حقيقة (كان) إذا ذكرت في قولك: (ما أحسن زيداً)؟ فقال: زائدة، بناءً منه على أنّ المثال المسؤول عنه (ما كان أحسن زيداً)، وليس في السؤال تعيين ذلك، والصواب الاستفصال؛ فإنّها في هذا الموضع زائدةٌ كما ذكر، وليس لها اسمٌ ولا خبر؛ لأنّها قد جرت مجرى الحروف، كما أنّ (قلّ)

(١) أهمله السيوطي، ولا يُعلم قائله ولا تتمّته.

(٢) تقدم برقم ٦٩٤ ص ٤٣٣.

في (فلما يقوم زيد) لَمَّا استعملت استعمال (ما) النَّافِيَة لم تحتج لفاعل، هذا قول الفارسيّ والمحققين، وعند أبي سعيد هي تامة، وفاعلها ضمير الكون، وعند بعضهم هي ناقصة، واسمها ضمير (ما)، والجملة بعدها خبرها، وإن دُكرت بعد فعل التَّعَجُّب وجب الإتيان قبلها بـ(ما) المصدرية، وقيل: (ما أحسن ما كان زيد) و(كان) تامة، وأجاز بعضهم أنّها ناقصة على تقدير (ما) اسماً موصولاً وأن يُنصب (زيد) على أنّه الخبر، أي (ما أحسن الذي كان زيداً)، ورُدَّ بأنّ (ما أحسن زيداً) مُغْنٍ عنه.

الباب الثامن في ذكر أمورٍ كَلْبِيَّةٍ يتخرَّجُ عليهما ما لا ينحصر من الصور الجزئية

وهي إحدى عشرة قاعدة:

القاعدة الأولى: قد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما.

فأما الأولُ فله صورٌ كثيرة:

إحداها دخول الباء في خبر (أن) في قوله تعالى: ﴿أَوْلَمَ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِبْ عَنْهُنَّ بِقَدْرِ ۖ﴾^(١)؛ لأنه في معنى (أو ليس الله بقادر)، والذي سهَّل ذلك التقدير تباعد ما بينهما، ولهذا لم تدخل في ﴿أَوْلَمَ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ۖ﴾^(٢)، ومثله إدخال الباء في ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ۖ﴾^(٣) لما دخله من معنى (اكتف باله شهيدًا)، بخلاف قوله [من الوافر]:

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي، وَلَكِنْ.....^(٤)

وفي قوله [من البسيط]:

سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ.....^(٥)

لما دخله من معنى (لا يتقرَّب بقراءة السُّور)، ولهذا قال السُّهيلي: لا يجوز أن تقول: (وصل إليَّ كتابك فقرأتُ به) على حدِّ قوله: (لا يقرَأَنَّ بالسُّور)؛ لأنه عار عن معنى التَّقرُّب. والثانية جواز حذف خبر المبتدأ في نحو (إن زيدًا قائمٌ وعمرو) اكتفاءً بخبر (إن) لَمَّا كان (إنَّ زيدًا قائمٌ) في معنى (زيد قائم)، ولهذا لم يجز (ليت زيدًا قائمٌ وعمرو).

والثالثة جواز (أنا زيدًا غيرُ ضارب) لَمَّا كان في معنى (أنا زيدًا لا أضرب)، ولولا ذلك لم يجز؛ إذ لا يتقدَّم المضاف إليه على المضاف، فكذا لا يتقدَّم معموله، لا تقول: (أنا زيدًا أوَّلُ ضارب) أو (مثل ضارب)، ودليل المسألة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾^(٦)، وقول الشاعر [من الطويل]:

٧٦٨- فَنِي هُوَ حَقًّا غَيْرُ مُلَغٍ تَوَلَّهْ وَلَا تَتَّخِذْ يَوْمًا سِوَاهُ خَلِيلًا^(٧)

وقوله [من البسيط]:

٧٦٩- إِنَّ امْرَأًا خَصَّنِي يَوْمًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ^(٨)

(١) الأحقاف/ ٣٣. (٢) الإسراء/ ٩٩. (٣) الرعد/ ٤٣.

(٤) تقدم ص ٩١. (٥) تقدم برقم ٢٩ ص ٢٤. (٦) الزخرف/ ١٨.

(٧) أورده السيوطي بلا تعليق [٩٥٣/٢].

(٨) هو لأبي زيد الطائي يمدح أخاه لأمه وليد بن عقبة عامل الكوفة في خلافة عثمان ؓ [٩٥٣/٢].

ويحتمل أن يكون منه ﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ . عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾^(١)،
ويحتمل تعلق (على) بـ(عسير)، أو بمحذوفٍ هو نعتٌ له أو حالٌ من ضميره، ولو قلت:
(جاءني غير ضارب زيداً) لم يجز التقديم؛ لأنَّ النَّافِي هنا لا يحلُّ مكان (غير).
والرابعة جواز (غير قائم الزيدان) لَمَّا كان في معنى (ما قائم الزيدان)، ولولا ذلك لم يجز؛
لأنَّ المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يُغني عن الخبر، ودليل المسألة قوله [من الخفيف]:
غَيْرُ لَاهِ عِدَاكَ، فَاطْرَحِ اللَّهُ - وَوَلَا تَعْتَرِ بِعَارِضِ سَلْمٍ^(٢)
وهو أحسن ما قيل في بيت أبي نواس [من المديد]:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ^(٣)

والخامسة إعطاؤهم (ضاربٌ زيدٌ الآن أو غداً) حكم (ضاربٌ زيداً) في التَّنْكِيرِ؛ لأنَّه في
معناه، ولهذا وصفوا به التُّكْرَةَ ونصبوه على الحال وخفضوه بـ(رُبِّ) وأدخلوا عليه (أل)،
وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه نحو (هذا ملتوتاً شارب السويق) كما يتقدم عليه حال
منصوبه، ولا يجوز شيءٌ من ذلك إذا أريد المضي؛ لأنَّه حينئذٍ ليس في معنى النَّاصِبِ.
والسادسة وقع الاستثناء المفعول في الإيجاب في نحو ﴿ وَإِنَّا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾^(٤)،
﴿ وَيَأْتِ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتَمَّ نُورُهُ ﴾^(٥) لَمَّا كان المعنى (وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين)
ولا يريد الله إلا أن يتمَّ نوره).

السابعة العطف بـ(ولا) بعد الإيجاب في نحو [من الطويل]:

٧٧٠- أَيْ اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمِّ وَلَا أَبٍ^(٦)

لَمَّا كان معناه (قال الله لي: لا تسمُ بأُمِّ ولا أب).

الثامنة زيادة (لا) في قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ ﴾^(٧)، قال ابن السيد: المانع من
الشيء أمرٌ للممنوع ألا يفعل، فكأنه قيل: (ما الذي قال لك: لا تسجد؟)، والأقرب عندي
أن يقدر في الأول (لم يرد الله لي)، وفي الثاني (ما الذي أمرك)، يوضحه في هذا أنَّ النَّاهِيَةَ لا
تصاحب النَّاصِبَةَ، بخلاف النَّافِيَةِ.

التاسعة تعدي (رضي) بـ(على) في قوله [من الوافر]:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ^(٨)

(١) المدثر/٩-١٠.

(٢) أهمله السيوطي، وهو مجهول القائل.

(٣) تقدم ص ١٣٥.

(٤) البقرة/٤٥.

(٥) هو لعامر بن الطفيل، وصدرة: فما سودتني عامر عن ورائة [٢/٩٥٣].

(٦) تقدم برقم ٢٠٥ ص ١٢٢.

(٧) الأعراف/١٢.

لَمَّا كَانَ (رضي عنه) بمعنى (أقبل عليه بوجه وده)، وقال الكسائي: إنَّما جاز هذا حملاً على نقيضه وهو (سَخِطَ).

العاشرة رفع المستثنى على إبداله من الموجب في قراءة بعضهم ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾^(١) لَمَّا كَانَ معناه (لم يكونوا منه)؛ بدليل ﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾^(١)، وقيل: (إلا) وما بعدها صفة، فقيل إنَّ الضَّمير يُوصف في هذا الباب، وقيل: مرادهم بالصفة عطف البيان، وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان لازماً؛ لأنَّ عطف البيان كالتَّعت، فلا يتبع الضَّمير، وقيل: (قليل) مبتدأٌ حُذِف خبره، أي (لم يشربوا).

الحادية عشرة تذكير الإشارة في قوله تعالى: ﴿ فَذَلِكِ بُرْهَانٌ ﴾^(٢) مع أن المشار إليه اليد والعصا وهما مؤنَّتان، ولكنَّ المبتدأ عين الخبر في المعنى، والبرهان مذكَّر، ومثله ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾^(٣) فيمن نصب الفتنة وأثَّ الفعل.

الثانية عشرة قولهم: (علمتُ زيدٌ من هو) برفع (زيد) جوازاً؛ لأنَّه نفس (من) في المعنى. الثالثة عشرة قولهم: (إنَّ أحداً لا يقول ذلك) فأوقع (أحداً) في الإثبات لأنَّه نفس الضمير المستتر في (يقول)، والضمير في سياق التَّنفي فكأنَّ (أحداً) كذلك، وقال [من المسرح]:

فِي لَيْلَةٍ لَا تَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا^(٤)
فرفع (كواكبها) بدلاً من ضمير (يحكي) لأنَّه راجع إلى (أحداً) وهو واقعٌ في سياق غير الإيجاب، فكان الضَّمير كذلك.

وهذا الباب واسع، ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء أنَّه سمع شخصاً من أهل اليمن يقول: (فلانٌ لغوب، أته كتابي فاحتقرها) فقال له: كيف قلت: (أته كتابي)؟ فقال: أليس الكتاب في معنى الصَّحيفة؟

وقال أبو عبيدة لرؤية بن العجاج لَمَّا أنشد [من الرجز]:

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ
كَأَنَّه فِي الْجِلْدِ تَوَلَّيْعُ الْبَهَقِ^(٥)

إنَّ أردت الخطوط فقل: (كأنَّها)، أو السَّواد والبلق فقل: (كأنَّهما)، فقال: أردت ذلك ويليكَ. وقالوا: (مررت برجل أبي عشرة نفسه، ويقوم عرب كلُّهم، ويقاع عرفج كلُّه) برفع التَّوكيد فيهنَّ، فرفعوا الفاعل بالأسماء الجامدة وأكَّده لَمَّا لحظوا فيها المعنى؛ إذ كان العرب

(٣) الأنعام/٢٣.

(٢) القصص/٤٢.

(١) البقرة/٢٤٩.

(٤) تقدم برقم ٢٠٦ ص ١٢٢، وتكرر ص ٤٥٣.

(٥) أهمله السيوطي.

بمعنى الفصحاء، والعرفج بمعنى الخشن، والأب بمعنى الوالد.

تنبيهان:

الأول: أنه وقع في كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه، وهو تنزيلهم اللفظ المعلوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود، كما في قوله [من الطويل]:
بدا لي أبي لستُ مُدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً^(١)
وقد مضى ذلك.

والثاني: أنه ليس بلازم أن يُعطى الشيء حكم ما هو في معناه، ألا ترى أن المصدر قد لا يُعطى حكم (أن) أو (أن) وصلتهما وبالعكس؟ دليل الأول أنهم لم يعطوه حكمهما في جواز حذف الجار ولا في سددهما مسدً جزأي الإسناد، ثم إنهم شرّكوا بين (أن) و(أن) في هذه المسألة في باب (ظن)، وخصّوا (أن) الخفيفة وصلتها بسددها مسددهما في باب (عسى)، وخصّوا الشديدة بذلك في باب (لو)، ودليل الثاني أنهما لا يُعطيان حكمه في التباينة عن ظرف الزمان، تقول: (عجبت من قيامك) و(عجبت أن تقوم) و(أنك قائم)، ولا يجوز (عجبت قيامك)، وشذّ قوله [من الطويل]:

فأيّك إياك المراء فإنه إلى الشرّ دعاءً وللشرّ جالب^(٢)

فأجري المصدر مجرى (أن يفعل) في حذف الجار، وتقول: (حسبت أنه قائم) أو (أن قام)، ولا تقول: (حسبت قيامك) حتّى تذكر الخبر، وتقول: (عسى أن تقوم)، ويمتنع (عسى أنك قائم)، ومثلها في ذلك (لعل)، وتقول: (لو أنك تقوم)، ولا تقول: (لو أن تقوم)، وتقول: (جتتك صلاة العصر)، ولا يجوز (جتتك أن تصلي العصر)، خلافاً لابن جني والزخشي.
والثاني وهو ما أُعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه، له صور كثيرة أيضاً:
إحداها زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية، وبعد (ما) التي بمعنى (الذي)؛ لأنهما بلفظ (ما) النافية، كقوله [من الطويل]:

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته على السنّ خيراً لا يزال يزيد^(٣)

وقوله [من الوافر]:

يرجّي المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب^(٤)

فهذان محمولان على نحو قوله [من الكامل]:

(١) تقدم برقم ١٢٦ ص ٨٣، وتكرر غير مرة. (٢) أهمله السيوطي، وهو للفضل بن عبد الرحمن القرشي.

(٣) تقدم برقم ٢٤ ص ٢١، وتكرر ص ٣٢، ٢٥٠.

(٤) تقدم برقم ٢٣ ص ٢١.

٧٧١- ما إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ كَالْيَوْمِ هَانِيءَ آيْتِقِ جُرْبٍ^(١)
 الثانية دخول لام الابتداء على (ما) التَّأْفِيَةِ حملاً لها في اللَّفْظِ على (ما) الموصولة الواقعة
 مبتدأ، كقوله [من الوافر]:

٧٧٢- لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاصْطَبَعْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي^(٢)
 فهذا محمولٌ في اللَّفْظِ على نحو قولك: (لَمَّا تصنعه حسن).

الثالثة توكيد المضارع بالتثنية بعد (لا) التَّأْفِيَةِ حملاً لها في اللَّفْظِ على (لا) التَّاهِيَةِ، نحو
 ﴿أَدْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ لَا تَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُنُودُهُ﴾^(٣)، ونحو ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا
 تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٤)، فهذا محمولٌ في اللَّفْظِ على نحو ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ
 اللَّهُ غَفِلاً﴾^(٥)، ومن أولها على التَّهْيِي لم يحتج إلى هذا.
 الرابعة حذف الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^(٦) لَمَّا كان (أحسن يزيد)
 مشبهاً في اللَّفْظِ لقولك: (امرر يزيد).

الخامسة دخول لام الابتداء بعد (إن) الَّتِي بمعنى (نعم)؛ لشبهها في اللَّفْظِ بـ(أن) المؤكدة،
 قاله بعضهم في قراءة من قرأ ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجْرَانٌ﴾^(٧)، وقد مضى البحث فيها.
 السادسة قولهم: (اللهم اغفر لنا آيئها العصابة) بضم (آية) ورفع صفتها، كما يقال: (يا
 آيئها العصابة)، وإنما كان حقهما وجوب النَّصْبِ كقولهم: (نحن العرب أقرى النَّاسِ
 للضَّيْفِ)، ولكنها لَمَّا كانت في اللَّفْظِ بمنزلة المستعملة في النَّداء أُعْطِيَتْ حكمها وإن انتفى
 موجب البناء، وأما (نحن العرب) في المثال فإنه لا يكون منادئ؛ لكونه بـ(أل) فأعطي الحكم
 الَّذِي يستحقه في نفسه، وأما نحو (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) فواجب النَّصْبِ، سواءً اعتُبر
 حاله أو حال ما يشبهه وهو المنادى.

السابعة بناء باب (حذام) في لغة الحجاز على الكسر تشبيهاً لها بـ(دراك) و(نزال)، وذلك
 مشهورٌ في المعارف، وربما جاء في غيرها، وعليه وجه قوله [من الرجز]:

٧٧٣- يَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ جَدَاكَ الصَّافِي
 وَالْفَضْلُ أَنْ تَتْرُكَنِي كَفَافٍ^(٨)

فالأصل (كفافاً) فهو حال، أو (ترك كفاف) فمصدر، ومنه عند أبي حاتم قوله [من الكامل]:

(١) لدريد بن الصمة [٩٥٥/٢].
 (٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٩٥٦/٢].
 (٣) النمل/١٨. (٤) الأنفال/٢٥. (٥) إبراهيم/٤٢. (٦) مريم/٣٨. (٧) طه/٦٣.
 (٨) هذا من رجز لرؤية يخاطب به أباه العجاج وقد سرق - أعني أباه - قصيدة له وأنشدها سليمان بن عبد
 الملك فأجازه عشرة آلاف درهم، فطلب منه ابنه نصيباً منها لكونه أجيز بشعره فأبى [٩٥٦/٢].

٧٧٤- جَالَتْ لِتَصْرَعَنِي فَقُلْتُ لَهَا: اقْصِرِي إِيَّيْ امْرُؤُ صَرَعِي عَلَيْكَ حَرَامٌ^(١)
 وليس كذلك؛ إذ ليس لفعله فاعل أو فاعلة، فالأولى قول الفارسي إن أصله (حرامي) كقوله
 [من الرجز]:

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِي^(٢)

ثم خُفِّفَ، ولو أقوى لكان أولى، وأمَّا قوله [من الخفيف]:

طَلَّبُوا صَلْحَنَا وَوَلَاتَ أَوَانَ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ^(٣)

فعلة بنائه قطعه عن الإضافة، ولكن علة كسره وكونه لم يُسَلِّك به في الضم مسلك (قبل)
 و(بعد) شبهه بـ(نزال).

الثامنة بناء (حاشا) في ﴿ وَقُلْنَ حَشَىٰ لِلَّهِ ﴾^(٤) لشبهها في اللفظ بـ(حاشا) الحرفية،
 والدليل على اسميتها قراءة بعضهم (حاشا) بالتثوين على إعرابها كما تقول: (تنزيها لله)،
 وإنما قلنا إنها ليست حرفاً لدخولها على الحرف، ولا فعلاً إذ ليس بعدها اسم منصوب بها،
 وزعم بعضهم أنها فعلٌ حُذِفَ مفعوله، أي (جانب يوسف المعصية لأجل الله)، وهذا التأويل
 لا يتأتى في كلِّ موضع، يُقال لك: (أتفعل كذا؟) أو (أفعلت كذا؟) فتقول: (حاشا لله) فإنما
 هذه بمعنى (تبرأت لله براءة من هذا الفعل)، ومن نوَّنها أعربها على إلغاء هذا الشبه كما أن
 بني تميم أعربوا باب (حذام) لذلك.

التاسعة قول بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم: (قصرنا الصلاة مع رسول الله أكثر
 ما كنا قطُّ وأمنه) فأوقع (قطُّ) بعد (ما) المصدرية كما تقع بعد (ما) التافية.

العاشرة إعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج، حتَّى أدغم فيه نحو ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ
 شَيْءٍ ﴾^(٥)، و﴿ لَكَ قُصُورًا ﴾^(٦)، وحتَّى اجتمعا روَّين كقوله [من الرجز]:

بُنِي، إِنَّ الْبِرَّ شَيْءٌ هَيِّنٌ
 الْمُنْطِقُ الطَّيِّبُ وَالطَّعِيمُ^(٧)

وقول أبي جهل [من الرجز]:

(١) هو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر قوافيها كلها مكسورة سوى هذا البيت فإنه وقع في الإقواء،
 وجالت: اضطربت، وتصرعني: تسفطني، واقصري: كفي [٩٥٩/٢].

(٢) تقدم برقم ١٠ ص ١٤.

(٣) تقدم برقم ٣٧٩ ص ٢١١.

(٤) يوسف/٣١.

(٥) الفرقان/١٠.

(٦) الأنعام/١٠١.

(٧) أهمله السيوطي.

ما تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوَانَ مِثِّي؟
بازِلُ عَامِينَ حَدِيثُ سَيِّ
لِمِثْلِ هَذَا وَلَدَتْنِي أُمِّي^(١)

وقول آخر [من الرجز]:

إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطًا إِيَّيْ كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ الْعُنْدَا^(٢)

ويسمى ذلك (إكفاء).

والثالث وهو ما أُعطي حكم الشيء لمسايبته له لفظاً ومعنى، نحو اسم التفضيل،
(أفعل) في التّعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ(أفعل) في التّعجب
وزناً وأصلاً وإفادَةً للمبالغة، وأجازوا تصغير (أفعل) في التّعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما
ذكرنا، قال [من البسيط]:

٧٧٥- يا ما أُمِيلِحَ غَزْلاً شَدَنَّا لَنَا^(٣)

ولم يُسمع ذلك إلا في (أحسن) و(أملح)، ذكره الجوهري، ولكن التحوين مع هذا قاسوه،
ولم يحك ابن مالك اقتباسه إلا عن ابن كيسان، وليس كذلك، قال أبو بكر ابن الأنباري: ولا
يُقال إلا لمن صغر سنّه.

القاعدة الثانية: أن الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره.

تقول بعضهم: (هذا جحر ضبٌ خرب) بالجر، والأكثر الرفع، وقال [من الطويل]:

..... كَبِيرٌ أَنَسٌ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ^(٤)

وقيل به في ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾^(٥) فيمن جرهما، فإن العطف على ﴿ وَوَدَانَ مُخَلَّدُونَ ﴾
لا على ﴿ أَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ﴾؛ إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحور، وقيل:
العطف على ﴿ جَنَّاتٍ ﴾، وكأنه قيل: (المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور)،
وقيل: على (أكواب) باعتبار المعنى؛ إذ معنى ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَوَدَانَ مُخَلَّدُونَ . بِأَكْوَابٍ ﴾:
(ينعمون بأكواب)، وقيل في ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾^(٦) بالخفض إنه عطف على ﴿ أَيْدِيكُمْ ﴾
لا على ﴿ رُءُوسِكُمْ ﴾؛ إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة، ولكنه خفض لجاورة ﴿ رُءُوسِكُمْ ﴾،

(١) تقدم برقم ٥٥ ص ٣٩.

(٢) أهمله السيوطي.

(٣) عجزه: من هوليائكن الضال والسمر ... من مترغات كامل الثقي [٢/ ٩٦١].

(٤) تقدم برقم ٦٧٧ ص ٤١٥.

(٥) الواقعة/ ٢٢.

(٦) المائة/ ٦.

والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً كما مثلنا، وفي التوكيد نادراً كقوله [من البسيط]:

٧٧٦- يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب^(١)
قال الفراء: أنشدني أبو الجراح بـخفض (كلهم)، فقلت له: هلاً قلت: (كلهم) يعني بالنصب؟ فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استنشدته إياه فأنشدني بالخفض، ولا يكون في النسق؛ لأن العاطف يمنع من التجاور، وقال الزخشي: لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تُغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعاً، فغطت على المسوح لا تُمسح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها، وقيل: ﴿إلى الكعيبين﴾^(٢)، فجيء بالغاية إمطة لظن من يظن أنها ممسوحة؛ لأن المسح لم تضرب له غاية في الشريعة. انتهى

تنبيه:

أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار، وتأولوا قولهم: (خرب) بالجر على أنه صفة لـ(ضب)، ثم قال السيرافي: الأصل (خرب الجحر منه) بتنوين (خرب) ورفع (الجحر)، ثم حذف الضمير للعلم به، وحول الإسناد إلى ضمير الضب وخفض الجحر، كما تقول: (مرت برجل حسن الوجه) بالإضافة، والأصل (حسن الوجه منه)، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر.

وقال ابن جني: الأصل (خرب جحره)، ثم أئيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر. ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس، وقول السيرافي إن هذا مثل (مرت برجل قائم أبواه لا قاعدين) مردود؛ لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول على ما سيأتي.

ومن ذلك قولهم: (هنائي ومرائي) والأصل (أمرائي)، وقولهم: (هو رجس نجس) بكسر الثون وسكون الجيم، والأصل (نجس) بفتح فكسرة، وكذا قالوا، وإنما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هنا: (نجس) بفتح فكسرة، وحينئذ فيكون محل الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب، وأما إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم (رجس)؛ إذ يقال: (فعل) بكسرة فسكون في كل (فعل) بفتح فكسرة، نحو (كتف) و(لبن) و(نبق)، وقولهم: (أخذه ما قدم وما حدث) بضم دال (حدث)، وقراءة جماعة ﴿سَلَسِلًا وَأَغْلَلًا﴾^(٣) بصرف (سلاسل)، وفي الحديث "ارجعن مأزورات غير مأجورات"، والأصل (موزورات) بالواو؛ لأنه من الوزر، وقراءة أبي

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/٩٦٢].

(٢) المائة/٦.

(٣) الإنسان/٤.

حِيَّةٌ ﴿ يُؤْفُونَ ﴾ بالهمزة، وقوله [من الوافر]:

٧٧٧- لَحَبُ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُؤَسَى وَجَعَدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ^(١)

بهمز (المؤقدين) و(مؤسى) على إعطاء الواو المجاورة للضمّة حكم الواو المضمومة فهزمت، كما قيل في وجوه: (أجوه)، وفي وَقَّتْ: (أَقَّتْ)، ومن ذلك قولهم في صوم: (صيم) حملاً على قولهم في عصو: (عصي)، وكان أبو علي ينشد في مثل ذلك [من الرجز]:

قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ^(٢)

القاعدة الثالثة: قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه.

وُيَسَمَى ذلك تضميناً، وفائدته أن تؤدّي كلمة مؤدّي كلمتين، قال الزمخشري: ألا ترى كيف رجع معنى ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾^(٣) إلى قولك: (ولا تقتحم عينك مجاوزتين إلى غيرهم)، ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾^(٤)، أي (ولا تضموها إليها آكلين) اهـ ومن مثل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ أَلْرَفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾^(٥) ضمن الرّفث معنى الإفضاء فعُدّي بـ(إلى) مثل ﴿ وَقَدْ أَقْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾^(٦)، وإنّما أصل الرّفث أن يتعدّى بالباء، يُقال: (أرّفث فلانٌ بامرأته)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾^(٧) أي (فلن يُحرموه)، أي (فلن يُحرموا ثوابه)، ولهذا عُدّي إلى اثنين لا إلى واحد، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعَزُّمُوا عُقَدَةَ الْبَيْكَا حِ ﴾^(٨) أي (لا تنووا)، ولهذا عُدّي بنفسه لا بـ(على)، وقوله تعالى: ﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴾^(٩) أي (لا يصغون)، وقولهم: (سمع الله لمن حمده) أي (استجاب)، فعُدّي (يسمع) في الأوّل بـ(إلى) وفي الثاني باللام، وإنّما أصله أن يتعدّى بنفسه مثل ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ ﴾^(١٠)، وقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾^(١١) أي (يبيّر)، ولهذا عُدّي بـ(من) لا بنفسه، وقوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾^(١٢) أي (يمنتعون من وطء نسائهم بالحلف)، فلهذا عُدّي بـ(من)، ولَمَّا خفي التّضمين على بعضهم في الآية ورأى أنّه لا يُقال: (حلف من كذا) بل (حلف عليه) قال: (من) متعلّقة بمعنى (للذين)، كما تقول: (لي منك مبرّة)، قال: وأمّا قول الفقهاء: (آلى من امرأته) فغلطٌ أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية، وقال أبو كبير الهذلي [من الكامل]:

(١) هو من قصيدة لجرير يمدح بها هشام بن عبد الملك، واللام في (لحِب) للقسم، وحبٌ: فعل ماضٍ بضم الحاء وفتحها من أحبّ وحبّ، والمعنى: حبّ الله إليّ إضاعة وقودهما إياهما [٩٦٢/٢].

(٢) هو من أمثال العرب، وليس فيه شاهدٌ نحوي.

(٣) الكهف/٢٨. (٤) النساء/٢. (٥) البقرة/١٨٧. (٦) النساء/٢١.

(٧) آل عمران/١١٥. (٨) البقرة/٢٣٥. (٩) الصافات/٨. (١٠) سورة ق/٤٢.

(١١) البقرة/٢٢٠. (١٢) البقرة/٢٢٦.

٧٧٨- حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزُودَةً كَرَهَا وَعَقَدُ نِطَاقَهَا لَمْ يُحَلِّلْ^(١)

وقال قبله [من الكامل]:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهَنَّ عَوَاقِدُ حُبِكَ النَّطَاقُ، فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ^(٢)
(مزودة): أي مدعورة، ويروى بالجرُّ صفةً لـ(ليلة) مثل ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ ﴾^(٣)، وبالتَّصَبُّ
حالا من المرأة، وليس بقويٍّ مع أنَّه الحقيقة؛ لأنَّ ذكر اللَّيْلَةِ حينئذٍ لا كبير فائدة فيه، والشَّاهد
فيهما أنَّه ضمَّن (حمل) معنى (علق)، ولولا ذلك لعدِّي بنفسه مثل ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا ﴾^(٤)،
وقال الفرزدق [من الرجز]:

٧٧٩- كَيْفَ تَرَانِي قَالِبًا مِجْنِي

قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي^(٥)

أي (صرفه عني بالقتل)، وهو كثير، قال أبو الفتح في كتاب التمام: أحسب لو جُمع ما جاء
منه لجاء منه كتابٌ يكون مئين أوراقاً.

القاعدة الرابعة: أنهم يُغلبون على الشَّيء ما لغيره لتناسبٍ بينهما أو اختلاط.

فلهذا قالوا: (الأبوين) في الأب والأم، ومنه ﴿ وَلَا بُؤْيَةَ لِكُلِّ وَحِدٍ مِّمَّهَا أَلْسُدُسُ ﴾^(٦)
وفي الأب والحالة، ومنه ﴿ وَرَفَعَ أَبُؤْيَةَ عَلَى الْعَرْشِ ﴾^(٧) والمشرقين والمغربين، ومثله
(الخاققان) في المشرق والمغرب، وإنَّما الخافق المغرب، ثمَّ إنَّما سُمِّي خافقاً مجازاً، وإنَّما هو
مخفوقٌ فيه، و(القميرين) في الشَّمْسِ والقمر، قال المتنبي [من الكامل]:

وَاسْتَقْبَلَتْ قَمَرَ السَّمَاءِ بِوَجْهِهَا فَأَرْتَنِي الْقَمَرَيْنِ فِي وَقْتٍ مَعَا^(٨)

أي الشَّمْسِ وهو وجهها وقمر السماء، وقال التبريزي: يجوز أنه أراد قمرًا وقمرًا؛ لأنَّه لا
يجتمع قمران في ليلة كما أنَّه لا تجتمع الشَّمْسُ والقمر. اهـ، وما ذكرناه أمدح، والقمران في
العُرف الشَّمْسِ والقمر، وقيل إنَّ منه قول الفرزدق [من الطويل]:

٧٨٠- أَخَذْنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ لَنَا قَمَرَاهَا وَالتُّجُومُ الطَّوَالِعُ^(٩)

وقيل: إنَّما أراد محمداً والخليل عليهما الصَّلَاةُ والسَّلَامُ؛ لأنَّ نسبه راجعٌ إليهما بوجهٍ، وإنَّ
المراد بالتُّجُومِ الصَّحَابَةَ، وقالوا: (العمرين) في أبي بكر وعمر، وقيل: المراد عمر بن الخطَّاب

(١)، (٢) ضمير (حملن) للنسوة، ولم يجز لهن ذكر، وقد أورد المصنف هذين البيتين مستدلاً على تضمين (حمل) معنى (علق)، فلذا عدي بالباء، ولولا ذلك لعدِّي بنفسه، المهبل: الضخم الكثير اللحم ركب له [٢٢٨/١].

(٣) الفجر/٤. (٤) الأحقاف/١٥.

(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٩٦٤/٢]. (٦) النساء/١١. (٧) يوسف/١٠٠.

(٨) للمتنبي، أهمله السيوطي.

(٩) آفاق السماء: نواحيها، وقمرها: الشمس والقمر، من باب التغليب [١٤/١].

وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب، ويُردُّ بأنه قيل لعثمان رضي الله عنه: نسألك سيرة العمرين، قال: نعم، قال قتادة: أعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء أمّهات الأولاد، وهذا المراد به عمر وعمر، وقالوا: (العجاجين) في رؤية والعجاج، و(المروتين) في الصفا والمروة.

ولأجل الاختلاط أطلقت (من) على ما لا يعقل في نحو ﴿ فَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾^(١)؛ فإن الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ ﴾^(١).

وفي ﴿ مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ﴾ اختلاط آخر في عبارة التفصيل؛ فإنه يعم الإنسان والطائر، واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى: ﴿ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾^(٢)؛ لأن (لعل) متعلقة بـ(خلقكم) لا بـ(اعبدوا)، والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم في ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْفَنِيِّينَ ﴾^(٣) والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم في ﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾^(٤)، قال الزمخشري: والاستثناء متصل لأنه واحد من بين أظهر الألوفا من الملائكة، فغلبوا عليه في (فسجدوا) ثم استثنى منهم استثناء أحدهم، ثم قال: ويجوز أن يكون منقطعاً.

ومن التغليب ﴿ أَوْ لَتَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾^(٥) بعد ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعَبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا ﴾^(٥) فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط، بخلاف الذين آمنوا معه، ومثله ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ ﴾^(٦)؛ فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام، فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والأنعام، ومعنى (يذروكم فيه): يبيئكم ويكثركم في هذا التدبير، وهو أن جعل للناس وللأنعام أزواجاً حتى حصل بينهم التوالد، فجعل هذا التدبير كالمنيع والمعدن للبت والتكثير، فلهذا جيء بـ(في) دون الباء، ونظيره ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾^(٧)، وزعم جماعة أن منه ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ونحو ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ جَاهِلُونَ ﴾^(٨)، وإنما هذا من مراعاة المعنى، والأول من مراعاة اللفظ.

القاعدة الخامسة: أنهم يعبرون بالفعل عن أمور.

أحدها وقوعه، وهو الأصل.

والثاني مشارفته نحو ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَّغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾^(٩) أي فشارفن

(١) النور/ ٤٥. (٢) البقرة/ ٢١. (٣) التحريم/ ١٢. (٤) البقرة/ ٣٤.

(٥) الأعراف/ ٨٨. (٦) الشورى/ ١١. (٧) البقرة/ ١٧٩. (٨) النمل/ ٥٥.

(٩) البقرة/ ٢٣١.

انقضاء العدة، ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ ﴾^(١) أي (والذين يُشارفون الموت وترك الأزواج يوصون وصية)، ﴿ وَلِيَحْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ﴾^(٢) أي (لو شارفوا أن يتركوا)، وقد مضت في فصل (لو) ونظائرها، ومِمَّا لم يتقدّم ذكره قوله [من الطويل]:

٧٨١- إِلَى مَلِكٍ كَادَ الْجِبَالُ لِفَقْدِهِ تَزُولُ، وَزَالَ الرَّاسِيَاتُ مِنَ الصَّخْرِ^(٣)
الثالث: إرادته، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾^(٤)، ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ﴾^(٥)، ﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ ﴾^(٦)، ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ ﴾^(٧)، ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾^(٨)، ﴿ إِذَا تَنَجَّيْتُمْ فَلَا تَتَنَجَّوْا بِالْأَثَرِ وَالْعُدُونِ ﴾^(٩)، ﴿ إِذَا تَنَجَّيْتُمْ أَلْسِنًا فَبِئْسَ مَا كَانَتْ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُتَنَجِّينَ ﴾^(١٠)، ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾^(١١)، وفي الصحيح: "إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل"، ومنه في غيره ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾^(١٢)، أي (فأردنا الإخراج)، ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾^(١٣)؛ لأنَّ (ثم) للترتيب، ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر، فإذا حُمِل (خلقنا) و(صوّرنا) على إرادة الخلق والتصوير لم يُشكَل، وقيل: هما على حذف مضافين، أي (خلقنا أباكم ثم صوّرنا أباكم)، ومثله ﴿ وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾^(١٤)، أي (أردنا إهلاكها)، ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾^(١٥)، أي أراد الدنو من محمد عليه الصلاة والسلام فتدلى فتعلّق في الهواء، وهذا أولى من قول من ادّعى القلب في هاتين الآيتين وأنَّ التقدير (وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها)، (ثم تدلى فدنا)، وقال [من المنسرح]:

فَارَقْنَا قَبْلَ أَنْ نُفَارِقَهُ لَمَّا قَضَىٰ مِنْ جَمَاعِنَا وَطَرًا^(١٦)

أي (أراد فراقنا).

وفي كلامهم عكس هذا، وهو التّعبير بإرادة الفعل عن إيجاده، نحو ﴿ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾^(١٧)، بدليل أنه قُوبِل بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ

(١) البقرة/٢٤٠. (٢) النساء/٩.

(٣) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/٩٦٤].

(٤) النحل/٩٨. (٥) المائدة/٦. (٦) آل عمران/٤٧. (٧) المائدة/٤٢.

(٨) النحل/١٢٦. (٩) المجادلة/٩. (١٠) المجادلة/١٢. (١١) الطلاق/١.

(١٢) الذاريات/٣٥-٣٦. (١٣) الأعراف/١١. (١٤) الأعراف/٤. (١٥) النجم/٩.

(١٦) أهمله السيوطي، ولا يُعلم قائله.

(١٧) النساء/١٥٠.

مِنْهُمْ ﴿١﴾.

والرابع القدرة عليه، نحو ﴿وَعَدَّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾^(٢) أي (قادرين على الإعادة)، وأصل ذلك أن الفعل يتسبب عن الإرادة والقدرة، وهم يُقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس، فالأول نحو ﴿وَتَبَلَّوْا أَخْبَارَكُمْ﴾^(٣) أي (ونعلم أخباركم)؛ لأن الابتلاء الاختبار، وبالاحتبار يحصل العلم، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾^(٤) الآية في قراءة غير الكسائي (يستطيع) بالغيبة و(ربك) بالرفع معناه (هل يفعل ربك)، فعبر عن الفعل بالاستطاعة لأنها شرطه، أي (هل ينزل علينا ربك مائدة إن دعوته؟)، ومثله ﴿فَطَنَ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾^(٥) أي (لن نؤاخذه)، فعبر عن المؤاخذه بشرطها وهو القدرة عليها، وأما قراءة الكسائي فتقديرها (هل تستطيع سؤال ربك) فحذف المضاف، أو (هل تطلب طاعة ربك في إنزال المائدة) أي استجابته.

ومن الثاني ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾^(٦) أي فاتقوا العناد الموجب للنار.

القاعدة السادسة: أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر؛ قصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار.

نحو ﴿وَإِنْ رَبُّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٧)؛ لأن لام الابتداء للحال، ونحو ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾^(٨)؛ إذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبي عليه السلام كما تقول: (هذا كتابك فخذ)، وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت، ومثله ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾^(٩) قصد بقوله سبحانه وتعالى: (فتثير) إحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب، تبدو أولاً قطعاً ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى تصير ركاماً، ومنه ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(١٠)، أي فكان، ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا حَرَّمَ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾^(١١)، ﴿وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا فِي الْأَرْضِ﴾^(١٢) إلى قوله تعالى: ﴿وَتُرَى فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ﴾^(١٣)، ومنه عند الجمهور ﴿وَكَلْبُهُمْ بَسِطٌ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾^(١٤) أي (يسط ذراعيه)، بدليل ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ ولم يقل: (وقلبناهم)، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل، ومثله ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مِمَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾^(١٥)؛ إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارؤ، وفي الآية الأولى

(١) النساء/ ١٥٢. (٢) النساء/ ١٠٤. (٣) محمد/ ٣١. (٤) المائدة/ ١١٢.
(٥) الأنبياء/ ٨٧. (٦) البقرة/ ٢٤. (٧) النحل/ ١٢٤. (٨) القصص/ ١٥.
(٩) فاطر/ ٩. (١٠) آل عمران/ ٥٩. (١١) الحج/ ٣١. (١٢) القصص/ ٥.
(١٣) القصص/ ٦. (١٤) الكهف/ ١٨. (١٥) البقرة/ ٧٢.

حكيت الحال الماضية، ومثلها قوله [من الرجز]:

جارية في رَمَضانَ الماضي
تُقَطِّعُ الحديثَ بالإيماضِ^(١)

ولولا حكاية الحال في قول حسن [من الكامل]:

يُغَشُونَ حَتَّى لَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ^(٢)

لم يصحَّ الرَّفْعُ؛ لأنَّه لا يُرْفَعُ إِلَّا وهو للحال، ومنه قوله تعالى: ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾^(٣) بالرَّفْعِ.

القاعدة السابعة: أن اللَّفْظَ قد يكون على تقدير وذلك المقدَّر على تقدير آخر.

نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾^(٤)، فإنَّ (يُفْتَرَى) مؤوَّلٌ بالافتراء والافتراء مؤوَّلٌ بـ(مفتري)، وقال [من الطويل]:

٧٨٢- لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أَنْ تَنْبَتَ اللَّحَى وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَانُ كُلُّ فَتَى نَدٍ^(٥)

وقالوا: (عسى زيد أن يقوم) فقيل: هو على ذلك، وقيل: على حذف مضاف، أي (عسى أمر زيد) أو (عسى زيد صاحب القيام)، وقيل: (أن) زائدة، ويردُّه عدم صلاحيتها للسُّقُوطِ في الأكثر، وأنها قد عملت، والزائدة لا تعمل، خلافاً لأبي الحسن، وأما قول أبي الفتح في بيت الحماسة [من السسيط]:

٧٨٣- حَتَّى يَكُونَ عَزِيزاً فِي نَفْسِهِمْ أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعاً وَهُوَ مُخْتَارٌ^(٦)

يجوز كون (أن) زائدة، فلأنَّ النَّصْبَ هنا يكون بالعطف لا بـ(أن)، وقيل في ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾^(٧) إنَّ (ما قالوا) بمعنى القول، والقول بتأويل المقول، أي (يعودون للمقول فيهنَّ لفظ الظَّهَارِ) وهنَّ الزوجات، وقال أبو البقاء في ﴿ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾^(٨): يجوز عند أبي عليٍّ كون (ما) مصدرية والمصدر في تأويل اسم المفعول. اهـ، وهذا يقتضي أن غير أبي عليٍّ لا يُجيز ذلك، وقال السيرافي: إذا قيل: (قاموا ما خلا زيدا) و(ما عدا زيدا) فـ(ما) مصدرية، وهي وصلتها حال، وفيه معنى الاستثناء، قال ابن مالك: فوقعت الحال معرفة لتأويلها بالنكرة. اهـ، والتأويل (خالين عن زيد) و(متجاوزين زيدا)، وأما قول ابن خروف

(١) أهمله السيوطي، وقائله رؤبة بن العجاج.

(٢) تقدم برقم ١٨٢ ص ١١٠.

(٣) البقرة/ ٢١٤. (٤) يونس/ ٣٧.

(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩٦٤].

(٦) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩٦٥]، وقد نُسب ليزيد بن حمار في حماسة أبي تمام، ولعدي بن زيد في المؤلف.

(٧) المجادلة/ ٣. (٨) آل عمران/ ٩٢.

والشَّلَوِيَّينَ إِنَّ (ما) وصلتها نصبٌ على الاستثناء فغلط؛ لأنَّ معنى الاستثناء قائمٌ بما بعدهما لا بهما، والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره.

القاعدة الثامنة: كثيرا ما يُغْتَفَرُ في التَّوَانِي ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائِل.

فمن ذلك (كلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهم)، و [من الطويل]:

وَأَيُّ فِتْيٍ هَيَجَاءُ أَنْتَ وَجَارِهَا^(١)

و(رب رجل وأخيه)، و ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ آلَ اللَّهِ فَاتَّبِعُوا آلَهُمْ سَبِيلًا﴾^(٢)، ولا يجوز (كل سخلتها) ولا (أي جارها) ولا (رب أخيه)، ولا يجوز (إن يقيم زيد قام عمرو) في الأصحِّ إلا في الشعر، كقوله [من البسيط]:

٧٨٤- إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِّي وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا^(٣)

إذ لا تضاف (كل) و(أي) إلى معرفة مفردة، كما أنَّ اسم التفضيل كذلك.

ولا تجرُّ (رُبَّ) إلا التكررات، ولا يكون في التثنية فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا،

وقال الشاعر [من البسيط]:

٧٨٥- إِنْ تَرَكَبُوا فَرُكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتْنَا أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزِّلُ^(٤)

فقال يونس: أراد (أو أنتم تنزلون) فعطف الجملة الاسميَّة على جملة الشرط، وجعل سيبويه ذلك من العطف على التَّوَهُم، قال: فكأنه قال: (أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك)، ويقولون: (مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين) ويمتنع (قائمين لا قاعد أبواه) على إعمال الثاني وربط الأول بالمعنى.

القاعدة التاسعة: أنَّهم يتَّسعون في الظرف والمجرور ما لا يتَّسعون في غيرهما.

فلذلك فصلوا بهما الفعل النَّاقِص من معموله نحو (كان في الدَّار، أو عندك، زيدٌ جالسًا)، وفعل التَّعَجُّب من المتعجَّب منه نحو (ما أحسن في الهيجاء لقاء زيد) و(ما أثبت عند الحرب زيدًا)، وبين الحرف النَّاسِخ ومنسوخه نحو قوله [من الطويل]:

٧٨٦- فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا؛ فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ^(٥)

(١) أهمله السيوطي، ولم أفق على قائله، وتماهه: إذا ما رجال بالرجال استقلت.

(٢) الشعراء/٤.

(٣) قاله قعنب بن أم صاحب من شعراء الحماسة، سُبَّة: هي ما يُسبُّ به، وفرحًا: مفعول له، ومعنى (طاروا بها): كثروها في الناس وأذاعوها، وعني بدل مني: أي من جهتي [٩٦٥/٢].

(٤) هو من قصيدة للأعشى ميمون [٩٦٥/٢].

(٥) هو من أبيات الكتاب ولم يسم قائله، قوله: تلحني أي تلمني، من لحاه يلحاه إذا لامه وعذله، وضمير (فيها) للمحبوبة، وجمٌّ: أي عظيم، وكثير بلابله: أي وساوسه، جمع بلبلة، وهي الوسوسة، قوله: مجبها متعلق بـ(مصاب)، فهو معمول خبر (أن) قدَّم على اسمها [٩٦٩/٢].

وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله [من البسيط]:

٧٨٧- أَبْعَدُ بَعْدِ تَقُولُ الدَّارُ جَامِعَةً (١)

وبين المضاف وحرف الجرِّ ومجرورهما، وبين (إذن) و(لن) ومنصوبيهما نحو (هذا غلام - والله - زيد) و(اشتريته بـ والله درهم)، وقوله [من الوافر]:

٧٨٨- إِذْنٌ - وَاللَّهِ - نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ (٢)

وقوله [من الكامل]:

لَنْ - مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا - أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ (٣)
وقدموهما خبرين على الاسم في باب (إنَّ) نحو ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ (٤)،
ومعمولين للخبر في باب (ما) نحو (ما في الدَّارُ زيدٌ جالسًا) وقوله [من الطويل]:
..... فَمَا كُلُّ حِينٍ مِّنْ تُؤَاتِي مُؤَاتِيَا (٥)

فإن كان المعمول غيرهما بطل عملها، كقوله [من الطويل]:

٧٨٩- وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ (٦)

ومعمولين لصلته (أل) نحو ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ (٧) في قول، وعلى الفعل المنفيِّ بـ(ما) في نحو قوله [من الرجز]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَعْنِينَا (٨)

قيل: وعلى (إنَّ) معمولا لخبرها في نحو (أما بعد فإني أفعل كذا وكذا) وقوله [من البسيط]:

أَبَا خِرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبُعُ (٩)

وعلى العامل المعنويِّ في نحو قولهم: (أكل يوم لك ثوب؟).

وأقول: أَمَّا مسألة (أما) فاعلم أنه إذا تلاها ظرفٌ ولم يلِ الفاء ما يمتنع تقدُّم معموله عليه نحو (أما في الدار أو عندك فزيدٌ جالس) جاز كونه معمولا لـ(أما) أو لما بعد الفاء، فإن تلا الفاء ما لا يتقدَّم معموله عليه نحو (أما زيدا أو اليوم فإني ضاربٌ) فالعامل فيه عند المازنيُّ

(١) لم يسم قائله، وتامه: شملي بهم أم يقول البعد محتوما، والهمزة أول البيت للاستفهام، ويعد: ظرف، ويعد: ضد القرب، ويقول: بمعنى يظن، وهو عامل عمله لاجتماع شروطه، والمنصوبان بعده مفعولاه، ووقع الفصل بينه وبين الاستفهام بالظرف للتوسع فيه [٩٦٩/٢].

(٢) قيل إنه لحسان، وتامه: تشيب الطفل من قبل المشيب، والبيت استشهد به على إعمال (إذن) مع الفصل بينها وبين الفعل بالقسم [٩٧٠/٢].

(٣) تقدم برقم ٤٢٣ ص ٢٣٣، وتكرر ص ٤٢٦. (٤) آل عمران/١٣.

(٥) أهمله السيوطي، ولم أقف على قائله، وصدده: بأهبة حزم لذ وإن كنت أمتنا.

(٦) هو من قصيدة لمزاحم بن الحارث، صدره: وقالوا تعرفها المنازل من منى [٩٧٠/٢]. (٧) يوسف/٢٠.

(٨) تقدم برقم ١٢٨ ص ٨٤، وتكرر مرارا. (٩) تقدم برقم ١٤٩ ص ٣٠، وتكرر مرارا.

(أماً)، فتصحُّ مسألة الظَّرْفِ فقط؛ لأنَّ الحروف لا تنصب المفعول به، وعند المبرِّد تجوز مسألة الظَّرْفِ من وجهين، ومسألة المفعول به من جهة إعمال ما بعد الفاء، واحتجَّ بأنَّ (أماً) وضعت على أنَّ ما بعد فاء جوابها يتقدَّم بعضه فاصلاً بينها وبين (أماً)، وجوزَه بعضهم في الظَّرْفِ دون المفعول به، وأماً قوله: (أماً أنتَ ذا نفر) فليس المعنى على تعلُّقه بما بعد الفاء، بل هو متعلِّقٌ تعلُّقُ المفعول لأجله بفعل محذوف، والتَّقدير (ألهذا فخرتَ عليّ؟)، وأماً المسألة الأخيرة فمَنْ أجاز (زيدٌ جالساً في الدَّار) لم يكن ذلك مختصاً عنده بالظَّرْفِ.

القاعدة العاشرة: من فنون كلامهم القلب.

وأكثر وقوعه في الشَّعر، كقول حسَّان رضي الله تعالى عنه [من الوافر]:

كَأَنَّ سَيْبَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(١)

فيمن نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر والتَّكْررة الاسم، وتأوَّله الفارسيُّ على أنَّ انتصاب المزاج على الظَّرْفِيَّةِ المجازيَّةِ، والأولى رفع المزاج ونصب العسل، وقد روي كذلك أيضاً، فارتفاع (ماء) بتقدير (وخالطها ماء)، ويروى برفعهنَّ على إضمار الشَّان، وأماً قول ابن أسد إنَّ (كان) زائدة فخطأ؛ لأنَّها لا تُزاد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا، وقول رؤبة [من الرجز]:

٧٩٠- وَمَهْمَهُ مُغْبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ

كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ^(٢)

أي (كأنَّ لون سمائه لغبرتها لون أرضه) فعكس التَّشبيهِ مبالغة وحذف المضاف، وقال آخر [من المتقارب]:

فَإِنْ أَنْتَ لَا قَيْتَ فِي نَجْدَةٍ فَلَا تَتَهَيَّبُكَ أَنْ تُقَدِّمًا^(٣)

أي (تتهيبها)، وقال ابن مقبل [من البسيط]:

٧٩١- وَلَا تَهَيَّبِنِي الْمَوْمَاةُ أَرْكَبُهَا إِذَا تَجَاوَبَتِ الْأَصْدَاءُ بِالسَّحَرِ^(٤)

أي (ولا أتهيبها)، وقال كعب [من البسيط]:

٧٩٢- كَأَنَّ أَوْبَ ذِرَاعَيْهَا إِذَا عَرِقَتْ وَقَدْ تَلَفَعَ بِالْقُورِ الْعَسَاقِيلُ^(٥)

(١) تقدم برقم ٦٢٦ ص ٣٦٩.

(٢) هو لرؤية، والمهمه: المفاضة، والجمع المهامه، ومغبرة: من أغبر الشيء إذا تلون بالغبرة، وأرجاؤه: أطرافه، جمع رجا، قوله: كأن لون أرضه: أراد كأن لون سمائه من غبرتها لون أرضه، فقلب التَّشبيهِ للمبالغة، وهو محل الاستشهاد هنا [٩٧١/٢].

(٣) أهمله السيوطي، ولم أفق على قائله.

(٤) أورده السيوطي ولم يزد على نسبه [٩٧١/٢]. (٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٩٧١/٢].

القور: جمع قارة، وهي الجبل الصَّغِير، والعساquil اسم لأوائل السراب، ولا واحد له،
والتَّلْفُوع: الاشتمال، وقال عروة بن الورد [من الوافر]:

٧٩٣- فَدَيْتُ بِنَفْسِي وَمَالِي وَمَا أَلُوكَ إِلَّا مَا أُطِيقُ^(١)

وقال القطامي [من الوافر]:

٧٩٤- فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمْنٌ عَلَيْهَا كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا^(٢)

القدن: القصر، والسِّيَاع: الطين، ومنه في الكلام (أدخلت القلنسوة في رأسي) و(عرضت
النَّاقَةَ على الحوض) و(عرضتها على الماء)، قاله الجوهري وجماعة منهم السَّكَّاءِي
والزَّمخَشَرِي، وجعل منه ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ ﴾^(٣)، وفي كتاب "التَّوسعة"
ليعقوب بن إسحاق السَّكَّيتِ إنَّ (عرضت الحوض على النَّاقَةَ) مقلوب، وقال آخر: لا قلب
في واحدٍ منهما، واختاره أبو حيان، وردَّ على قول الزَّمخَشَرِي في الآية.

وزعم بعضهم في قول المتنبي [من الكامل]:

وَعَدَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى دُفِّتُهُ فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعِشُقُ^(٤)

أنَّ أصله (كيف لا يموت من يعشق)، والصَّوَابُ خلافه، وأنَّ المراد أنَّه صار يرى أن لا سبب
للموت سوى العشق، ويُقال: (إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء)، أي انتصب
الحرباء في العود، وقال ثعلب في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ فِي سِلْسَلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا
فَأَسْلَكُوهُ ﴾^(٥) إنَّ المعنى (اسلكوا فيه سلسلة)، وقيل إنَّ منه ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا
فَجَاءَهَا بِأَسْنَا ﴾^(٦)، ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾^(٧)، وقد مضى تأويلهما، ونقل الجوهري في ﴿ فَكَانَ
قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾^(٨) أنَّ أصله (قابي قوس) فقلبت التثنية بالإفراد، وهو حسن إن فُسِّرَ القاب بما
بين مقبض القوس وسيتها أي طرفها، ولها طرفان، فله قابان، ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابي
[من الطويل]:

٧٩٥- إِذَا أَحْسَنَ ابْنُ الْعَمِّ بَعْدَ إِسَاءَةٍ فَلَسْتُ لِشَرِّي فِعْلُهُ بِحَمُولٍ^(٩)

أي (فلمست لشر فعليه)، قيل: ومن القلب ﴿ أَذْهَبَ بِكَتَيْبِي هَذَا ﴾^(١٠) الآية، وأجيب بأنَّ
المعنى (ثمَّ تولَّ عنهم إلى مكان يقرب منهم ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون)،

(١) لعروة بن الورد، والألو: تقصير، يقال: ألا في الأمر يألو، ثم تضمن معنى (منع) فتعدى تعديته [٩٧٢/٢].

(٢) هو للقطامي يصف ناقته بالسمن، يقال: سبَّع الجدار: طلاه بالسباع، وهو الطين أو الجص، والقدن:
القصر [٩٧٢/٢]. (٣) الأحقاف/٢٠.

(٤) للمتنبي، أهمله السيوطي.

(٥) الحاققة/٣٢. (٦) الأعراف/٤. (٧) النجم/٨. (٨) النجم/٩.

(٩) أورده السيوطي بلا تعليق [٩٧٢/٢]. (١٠) النمل/٢٨.

وقيل في ﴿ فَعُمِّتَ عَلَيْكُمْ ﴾^(١) إِنََّّ المعنى (فعميتم عنها)، وفي ﴿ حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَأَ أَقُولَ ﴾^(٢) الآية فيمن جرَّ بـ(على) (أَنَّ) وصلتها على أَنَّ المعنى (حقيقٌ عليّ) بإدخالها على ياء المتكلم كما قرأ نافع، وقيل ضمَّن (حقيق) معنى (حريص)، وفي ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾^(٣) إِنََّّ المعنى (لتنوء العصبه بها) أي لتنهض بها متناقلة، وقيل: الباء للتعدية كالهزمة، أي لثني العصبه، أي تجعلها تنهض متناقلة.

القاعدة الحادية عشرة:

من ملح كلامهم تقارض اللَّفْظَيْنِ فِي الْأَحْكَامِ، ولذلك أمثلة:
أحدها إعطاء (غير) حكم (إلّا) في الاستثناء بها نحو ﴿ لَأَ يَسْتَوِيَ الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ ﴾^(٤) فيمن نصب (غير)، وإعطاء (إلّا) حكم (غير) في الوصف بها نحو ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(٥).

والثاني إعطاء (أَنَّ) المصدرية حكم (ما) المصدرية في الإهمال، كقوله [من البسيط]:

أَنَّ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ - وَيَحْكَمَا - مِئِي السَّلَامِ، وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدًا^(٦)

الشَّاهِدُ فِي (أَنَّ) الْأُولَى، وليست مخففة من الثقلية، بدليل (أَنَّ) المعطوفة عليها، وإعمال (ما) حملاً على (أَنَّ) كما روي من قوله عليه الصلاة والسلام: "كما تكونوا يُولَّ عليكم"، ذكره ابن الحاجب، والمعروف في الرواية (كما تكونون).

والثالث إعطاء (إِنَّ) الشرطية حكم (لو) في الإهمال كما روي في الحديث "فإلّا تراه فإِنَّه

يراك"، وإعطاء (لو) حكم (إِنَّ) في الجزم كقوله [من الرمل]:

لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهَا دُو مِيعَةٍ^(٧)

ذكر الثاني ابن السجري، وخرجه غيره على أنه جاء على لغة من يقول: (شا يشا) بالألف ثم أبدلت الألف همزة على حد قول بعضهم: (العالم) و(الخاتم) بالهمزة، ويؤيده أنه لا يجوز مجيء (إِنَّ) الشرطية في هذا الموضع؛ لأنه إخبار عمّا مضى، فالمعنى (لو شاء)، وبهذا يقدح أيضاً في تخريج الحديث السابق على ما ذكر، وهو تخريج ابن مالك، والظاهر أنه يتخرج على إجراء المعتل مجرى الصحيح، كقراءة قبل: ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ ﴾^(٨) بإثبات ياء (يتقي) وجزم (يصبر).

والرابع إعطاء (إذا) حكم (متى) في الجزم بها، كقوله [من الكامل]:

(١) هود/٢٨. (٢) الأعراف/١٠٥. (٣) القصص/٧٦. (٤) النساء/٩٥. (٥) الأنبياء/٢٢.

(٦) تقدم برقم ٣٢ ص ٢٥. (٧) تقدم برقم ٤٠١ ص ٢٢٣.

(٨) يوسف/٩٠.

..... وإذا تُصِبِكَ خِصَاصَةٌ فَتَحْمَلُ^(١)
 وإهمال (متى) حكماً لها بحكم (إذا)، كقول عائشة رضي الله تعالى عنها: "وأنت متى يقوم مقامك لا يسمع الناس".

والخامس إعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النَّصْب، ذكره بعضهم مستشهداً بقراءة بعضهم ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾^(٢) بفتح الحاء، وفيه نظر؛ إذ لا تحلُّ (لن) هنا، وإنما يصحُّ أو يحسن حمل الشئ على ما يحلُّ محله كما قدّمنا، وقيل: أصله (نشرحن) ثم حُذفت التّون الخفيفة وبقي الفتح دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفيّ بـ(لم) مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف التّون لغير مقتضى مع أنّ المؤكّد لا يليق به الحذف، وإعطاء (لن) حكم (لم) في الجزم كقوله [من المنسرح]:

لَنْ يَخِبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَةَ^(٣)

الرواية بكسر الباء.

والسادس إعطاء (ما) التّأنيّة حكم (ليس) في الإعمال، وهي لغة أهل الحجاز نحو ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٤)، وإعطاء (ليس) حكم (ما) في الإهمال عند انتقاض التّفي بـ(إلا) كقولهم: (ليس الطّيب إلاّ المسك)، وهي لغة بني تميم.

والسابع إعطاء (عسى) حكم (لعلّ) في العمل، كقوله [من الرجز]:

يَا أَبْنَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ^(٥)

وإعطاء (لعلّ) حكم (عسى) في اقتران خبرها بـ(أن)، ومنه الحديث "فلعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض".

والثامن إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعسكه عند أمن اللبس، كقولهم: (خرق الثوب المسمار) و(كسر الرّجّاج الحجر)، وقال الشّاعر [من البسيط]:

٧٩٦- مِثْلُ الْقَنَاذِ هَذَا جُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سُوءَاتِهِمْ هَجْرٌ^(٦)

وسُمع أيضاً نصبهما، كقوله [من الرجز]:

٧٩٧- قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا^(٧)

(١) تقدم برقم ١٢٣ ص ٨٨١.

(٢) تقدم برقم ٤٢٧ ص ٢٣٤.

(٣) الشرح/ ١.

(٤) تقدم برقم ٢٢٦ ص ١٢٨، وتكرر ص ١٣٠.

(٥) يوسف/ ٣١.

(٦) هو للأخطل من قصيدة يهجو بها جريراً [٩٧٢/٢].

(٧) هو من أرجوزة لأبي حيان الفقعي، وقيل: لمساور بن هند العبسي، وبه جزم الترمذي والبطلوسي، وقيل: للعجاج، وقال السيرافي: قائله التدمري، وقال الصغاني: قائله عبد بن عباس [٩٧٣/٢].

وفي رواية من نصب (الحيات)، وقيل: (القدما) تثنية، حُذفت نونه للضرورة كقوله [من الطويل]:

٧٩٩- هُما خُطُتا: إمَّا إِسارٌ وَمِنَّةٌ (١)

فيمن رواه برفع (إِسار) و(مِنَّة)، وسمِعَ أيضاً رفعهما كقوله [من الخفيف]:

٨٠٠- إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمْ شُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومٌ (٢)

والتاسع إعطاء (الحسن الوجه) حكم (الضَّارِبِ الرَّجُلِ) في النَّصْبِ، وإعطاء (الضَّارِبِ الرَّجُلِ) حكم (الحسن الوجه) في الجُرِّ.

والعاشر إعطاء (أفعل) في التَّعَجُّبِ حكم أفعل التَّفْضِيلِ في جِوازِ التَّصْغِيرِ، وإعطاء أفعل التَّفْضِيلِ حكم (أفعل) في التَّعَجُّبِ في أَنَّهُ لا يرفع الظَّاهِرَ، وقد مرَّ ذلك. ولو ذكرت أحرف الجرِّ ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة.



وهذا آخر ما تيسر إيرادُه في هذا التَّأليفِ، وأسأل الله الَّذي مَنَّ عَلَيَّ بِإِنشائه وإتمامه في البلد الحرام في شهر ذي القعدة الحرام، ويسرَّ عَلَيَّ إتمام ما ألحقت به من الزَّوائد في شهر رجب الحرام أن يحرمَّ وجهي على النَّارِ، وأن يتجاوز عمَّا تحمَّلتُه من الأوزارِ، وأن يوقظني من رقدة الغفلة قبل الفوت، وأن يلفظ بي عند معالجة سكرات الموت، وأن يفعل ذلك بأهلي وأحبائي وجميع المسلمين، وأن يُهدي أشرف صلواته وأزكى تحيَّاته إلى أشرف العالمين وإمام العالمين، محمد نبيِّ الرَّحمة، الكاشف في يوم المحشر بشفاعته الغُمَّة، وعلى أهله الهادين، وأصحابه الذين شادوا لنا قواعد الدِّين، وأن يسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين، والحمد لله رب العالمين.

(١) هو من قصيدة لتأبط شرًا، وعجزه: وإما دمٌ والقتل بالحُرُّ أجدرُ [٩٧٥/٢].

(٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٩٧٦/٢].

فهارس الكتاب

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الحديث الشريف والأثر
- فهرس أمثال العرب وأقوالهم
- فهرس الأشعار
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٨٩	١٤١	٣٠	٧٣،٧٠	سورة الفاتحة	
٩١	٤٣٧،٣٥٩،١٨١	٣١	٤٧	١	٤٤٥
٩٣	٤٩٤	٣٣	٤٢٢	٢	٤٤٥،١٧٥
٩٥	٢٣٤	٣٤	٥٥٥،٧٠	٤	٤١٢،٣٨٥
٩٦	٤٣٨،٢١٩	٣٥	٤٦٦،٣٤٦،٣٠٣	٥	٧٩
٩٨	٤٣١	٣٦	٥٢٦	٧	٢٢٩،٢٠١،١٣٤
١٠٠	٥٦	٣٧	٤٠٧،١٣٦،١٢٥	سورة البقرة	
١٠١	٤٠٧	٤٠	١٣٨	٢	٣٥٣،٢٨٨
١٠٢	٢١٣،١٢٢،١٠٧	٤١	١٤٠	٢	٤٧٦،٤٥٧،٤٣،٧
١٠٣	٢٥٨	٤٢	١٦٧	٣	٤٨٤،٤٧٨
١٠٣	٢٢٤،٢٢٢،١٩٥	٤٥	١٠٢	٣	٤٥٧،٤٥٦،٤٠٦،٧
١٠٥	٤٦٩،٤٦٨	٤٨	٥٤٦	٤	٤٨٤
١٠٦	١٦٧	٥٠	٤٠٦،١٢٥،٦٩	٥	٢٤٥
١١٦	٢٦١،٢٥٩،٢٤٨،١٤	٥٤	٤٩٥	٦	٤٠١
١١٧	٤٠٨،٣٣١،٢٦٥،٢٦٣	٥٤	٧٠	٦	٣٢٩،٢٣٣،١٢٠
١١٨	١٦٨	٦٠	٨٨	٨	٤٧٩،٣٤٧
١٢٤	١٤٢	٦١	٤٩١،٣٧٦،١٤٢	٨	٤٥٧،٢٦٩
١٢٧	١٥١	٦٥	٥٠٥	١٠	٣٣٢،٢٥٠،٢٤٩
١٢٨	٤٤٦،٣٩٨،٧٣	٦٧	٢٦٧	١١	٤٦٧،٣٤٧،٣٢٦
١٣٠	٤٤٧،١٢٦،٧٣	٦٧	٤٨٢،١٩١،١٤٨	١٣	٥٠٩،٢٤٩،٥٩
١٣٢	٥١٠	٦٨	٦٩	١٧	٥٠٠،٤٨٢،٨٨
١٣٣	٤٣٦	٦٨	٢٠٣،١٧١	١٩	٤٣٧،٣٦٣،٣٦٢
١٣٥	٤٤٣،٤٢١	٧٠	٥٢٠،٤٣٩	٢٠	٤٤٧
١٣٧	٣٣٥	٧١	٥٠٣،٤٠٠،٣١٢	٢٠	٢٥٠،١٧٠،٨٨
١٤٠	٤٥٧،٣٢٤،٣٨	٧٢	٥٣٤،٥٣٣	٢١	٤٥٦،٤٤٢،٢١٩
١٤٢	٥٨،٥٧	٧٣	٥٥٧	٢٢	٥٥٥
١٤٣	١٥١،١١٨،٩٢	٧٤	٥٢٣	٢٢	٤٤٢
١٤٤	٥٠٦،٣٣٦،٢٦٧	٧٤	٤٧٩،٩٤،٥٦،٥٤	٢٤	٣٩١،٣٢٣،٣١٦
١٤٤	٥٣٥،١١٨	٧٨	٤٣٨	٢٤	٥٥٧
١٤٤	١٩٣،٢٠	٨٠	٤٠	٢٥	٥٣٣،٤٢٢،١٦٩
١٤٨	١٤٧	٨٣	٣٥٥،٣٢٨	٢٦	٢٥٧،١٣٧،٤٨
١٥٠	٤٦٤،٢٥٦،١٨٢	٨٤	٣٢٨	٢٦	٤٧٨،٢٥٩
١٥١	٢٠٤،١٧٦،٦٣	٨٧	٣٠٦	٢٨	١٧٢
١٥١	٥٠٥،١٤٩	٨٨	٤٣٧،٢٥٩	٢٩	٤١١،٣٩٧

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٢٨٠	٥٠٧،٦٥	٢٢١	٣٧٩،٢١٨	١٥٧	٢٩٠
٢٨١	٣٤٤	٢٢٢	٣٢٠	١٥٨	٤٤٢
٢٨٢	٤٢٧،٢٩١،٣٠	٢٢٣	٣٢٠	١٦٣	٤٧٢،٤٦١،٣٧٠
	٥٠٦	٢٢٤	٢٣	١٦٩	٣٨٧،٢٢٣
٢٨٣	٤٦٧،٤٦١	٢٢٦	٥٥٣	١٧١	٥٠٦
٢٨٥	٥٠٤،١٦٨	٢٢٧	٥٢٢	١٧٣	٢٥٢
٢٨٦	٢٠٥	٢٢٨	٥٣٨،٤٤٣،٩٥	١٧٧	٥٠١،١٢٨،١٢١
سورة آل عمران		٢٣١	٥٥٥،٢١٦	١٧٨	٤٥١،٣٦٥
١	٤٤٥	٢٣٣	٤٤٤،٣٤٦،٢٥	١٧٩	٥٥٥،١٤٣،١٤٢
٢	٤٧٦،٤٤٥	٢٣٤	٤٠٥	١٨٠	٢١٦،١٣٩،٨٤
٣	٤٢١	٢٣٥	٥٥٣،٤٢٢،١٢١		٥١١
٤	٤٢١	٢٣٦	٢٦٠،٥٨	١٨٣	٤٣٤
٦	٤٦١،١٧٢	٢٣٧	٢٠٥،٥٨،٢٣	١٨٤	٤٣٤،٢٣
٧	٥٠،٤٩	٢٤٠	٥٥٦	١٨٥	٥٠٧،٤٢١،١٢٢
٨	٧٢،٧٠	٢٤٦	٣٢٣،١٤٦،٢٩	١٨٦	١٨٦
٩	٣٤٤		٤٣٩،٤٢٩	١٨٧	٥٥٣،٦٥
١٠	٢٦٣،٢٦٢،٢٥٨	٢٤٨	٣٤١	١٩٥	٩٣
١٣	٥٦٠	٢٤٩	٣٤٦،٢٢٧،٦١	١٩٦	٤٦٩،٢٩٠،٥٦
١٨	٥١١،٤٢٢،٣٧٧،٧		٥٤٧،٤٨٢،٤٢٩		٥٢٧،٥٠٧،٥٠٤
١٩	٥١١	٢٥١	١٩٥،٨٨		٥٢٨
٢٠	١٤	٢٥٣	٤٧٠،٢٦١	١٩٧	٤٥١،٤٠٩،٢٤٨،١٥٣
٢٦	٥٣٠	٢٥٤	٣٤٧،٣٤٤		٥٠١
٢٨	٢٦٢،٢٠٤،١٣٨	٢٥٥	٢٩٨،٢٦٨،١٧٥	١٩٨	٢٥٤،١٤٩
٣٠	٤٣٤،٣٩٩،٢١٩		٤٥٦	٢٠٠	٤٣٦
	٤٤٤	٢٥٣	١٢١	٢٠١	٢٦٠
٣١	٥٢٠،١٣٩	٢٥٨	٤٩٢،٣٨٨،٢٥٠	٢٠٣	٤٨٠
٣٥	٧	٢٥٩	٣٨٨،٣٥٠،٢٩٦	٢٠٨	٤٥٣
٣٦	٣٢٠		٤٧١،٤٢٧،٤١٠	٢١١	٤٠٨
٤١	٥٢٦	٢٦٠	٤٢٨،٢٨١،١٢٤	٢١٤	٢٧٣،١٠٨،١٠٧
٤٤	٣٣٨،١٣٣	٢٦٣	٣٨٠		٥٥٨،٣٢٥
٤٧	٥٥٦	٢٦٤	٤٨٢	٢١٥	٨٥
٤٩	١٥٢	٢٦٥	٥٠٦	٢١٦	٣٥٠،٢٩٦،١٢٨،٢٣
٥٢	٦٥	٢٧١	٢٦٦،٢٤٣،١٣٨	٢١٧	٤٠٨،١٠٧،٧٠
٥٩	٥٥٧،٣٢٤		٣٥٦		٤٣٥
٦٣	٤٩٨	٢٧٢	٢٤٩	٢١٩	٢٤٦
٦٤	٤٦٢	٢٧٣	٤٢٩	٢٢٠	٥٥٣،٥٠٦،٢٦٤

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٤٣	٣٣٣، ٣٤٨، ٣٧٤	١٥٨	١٩٢	٦٦	٢٨٣
	٤٠٧، ٤٣٠	١٥٩	١١٤، ٢٠٧، ٢٤٦	٧٣	٣٢١، ٣١
٤٤	٣٢٠		٢٥٦، ٢٥٩، ٤٥٧	٧٥	٨٩
٤٥	٣٢٠	١٦٤	٧٠	٧٦	٤٠٩
٤٦	١٢٦، ٣٢٠	١٦٥	١١	٧٩	٢٠٩
٥٣	١٧	١٦٩	٣٩٨	٨٠	٢٠٩
٥٦	١٧٠	١٧٢	٢٦٢	٨١	١٧٥، ١٧٦، ١٩٦
٥٨	٢٤٤	١٧٥	٥١٤		٣٣٠، ٢٦٦
٦٥	٢٠٧	١٧٨	١٢٩، ١٥٣	٨٣	١٢
٦٦	٦١، ١٣٤، ٢٢٢	١٧٩	١٧٧، ٢٦٤	٩١	٥٢١
	٤٤٣	١٨٥	١٦٣، ١٦٥، ٢٥٣	٩٢	٤٥٦، ٥٥٨
٦٨	٢٤٥		٥٠٣	٩٦	٣٦٧
٦٩	٢٤٥	١٨٦	٤٧٨	٩٧	١٢، ٣٧٠، ٤٠٨
٧٢	٢٣٣، ٢٣٩، ٣٠٣	١٨٧	٣٢٨		٤٣١، ٤٦٢، ٤٦٢
٧٣	٢٢٠، ٢٣٨، ٣٠٣	١٨٨	٣٢٢، ٣٩٨، ٤٢٨	٩٩	١٨٤
٧٥	٥٢٥	١٩٦	٥٠٦	١٠١	١٢
٧٧	٤٤٥، ٤٥١	١٩٧	٥٠٦	١٠٣	٧٠، ٤١٣
٧٨	٢٠٧، ٢٥٧، ٤٤٥	سورة النساء		١٠٦	٤٩
	٥٢١	٢	٥٥٣	١١٣	١٢٠، ١٦٧
٨٧	٦٥	٣	٢٥٢، ٥٢٧	١١٥	١٣٩، ٥٥٣
٨٣	٢٢٥، ٤١٩، ٤٣٦	٩	٢١٦، ٢١٧، ٥٥٦	١١٨	٢٤٩، ٣١٣، ٤٢٢
٨٨	١٢	١١	١٧٥، ٣٣٥، ٤٧٦	١١٩	٢٨٣
٩٠	٧، ١٤٦، ٣٤٩		٥٥٤	١٢٠	٢٦٥، ٤٤٤
	٤٣٢، ٥١١	١٢	٤٢٥	١٢١	٧٣
٩١	١١٨، ٥٣٤	١٨	٤٨٠	١٢٣	٨٩
٩٢	٢٥٠	٢٠	١٣	١٢٤	٢٨٤
٩٥	١٣٤، ٤٠٢، ٥٦٣	٢١	٥٥٣	١٣٠	٤٩٢
١٠٠	١٠١	٢٣	٥٠٠	١٣٥	٢٦٨، ٣٢٢
١٠١	٤٨٧	٢٤	٢٤٨	١٤٠	٥٢١
١٠٢	٣٢٣	٢٥	٢٣	١٤٢	٢٩١، ٢٩٣، ٥٠٥
١٠٤	٥٥٧	٢٦	١٨٠	١٤٣	٤٩٨
١١٢	٢٩٠	٢٨	٤٣، ٣٧٧	١٤٤	١٢، ٣٤
١١٧	١٨	٣٦	٣٢٣، ٤٦٢	١٤٦	١٥٧، ٤٤٨
١٢٣	١٦٨	٣٧	٦٦، ٤٦٢	١٥٢	١١٠، ٥١٩
١٢٤	٤٥١	٣٨	١٣٨	١٥٤	١٦٤، ٢٩٢، ٣٨٢
١٢٧	٤٢٢، ٤٨٦	٤١	١٧٣		٤٠٢، ٥٤٢

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٦	٢٥٩،١٨	٤٧	١٨٧	١٢٨	٥٣٠،٤٦٨،٥٢٤،٧
٧	١٠٠	٥٠	٤٠٢	١٣٥	٣١٦،٢٢٠،٥٧
٨	٢٢٦،١٠١،١٠٠	٥٢	٣	١٣٦	٥٣٥
١٢	٣٣٠	٥٤	١٣٩	١٣٧	١٧٧
١٣	٥٠٤	٥٦	٥٢٢،٤٠٩	١٣٩	١٧٥
١٥	٣٢٣	٥٧	٢٢،٢١	١٤٠	٤٢١
١٧	١٣٨،٨٦	٦١	٨٨	١٤٨	٢٠٣
٢٠	٤٣٨	٦٢	١٩١	١٥٠	٥٥٦،٥٠٤
٢٣	٥٤٧	٦٤	٣٤٩،١٧٢	١٥٢	٥٥٧،٥٠٤
٢٥	٣٢٥	٦٧	٢٢٩	١٥٣	٥٣٠،١٣٦
٢٧	٢٩١،٢١٨	٦٨	٥٠٤	١٥٩	٥٠٣،١٨
٢٨	٢١٤،١٧٨	٦٩	٥٠١،٣٨٤	١٦٠	٥٠٠،٢٥٤
٢٩	٣٩٥	٧١	٤٠٨،٢٩٧،٢٥	١٧١	٥٠٨،٥٠٦،٢٥٢
٣٤	٢٦٦	٧٣	٢٢٩،١٩٦،٨٥	١٧٤	٤٩
٣٥	٥٢١	٧٣	٥١٤،٣٣٠،٢٦٢	١٧٥	٤٩
٣٨	٤١٦،٢٦٥	٨٤	٥١٤	١٧٦	٤٠٩،٢٠٦،٦١،٣١
٤٠	١٣	٩١	٣٩١	١٨٧	٥١٢،٤٨٣
٤٣	٢٢٧،٢٢٦	٩٥	٤١١،١٩١،١٣٩		٤٤٣
٥٩	٢٦٥،٢٦٤،٩١	٩٧	٤٦٠		سورة المائدة
٦٨	٤٢١	٩٧	٣٧٠	١	٥٠٠
٧١	١٨٠	١٠٠	٢١٨	٢	٥٤١،٤٧٣،٣٠
٧٥	١٨٧	١٠٥	٤٤٤	٣	٥٠٠،٤٣
٧٦	١١	١٠٧	٤٦٢،٣٤٨	٥	٥٠٦
٨٠	٤٩٨	١٠٩	٤٠١	٦	٤٢٩،٢٩٠،٩٠،٨٢
٨١	٤٧٤،١٢	١١٢	٥٥٧		٥٥٢،٥٥١،٥٠٧
٨٤	٤٤١،١٦٤	١١٤	٣٤٤		٥٥٦
٩٠	٢٠٣	١١٥	٤٠٩	٩	٣٢٦
٩٤	٤٧٨،٤١٥	١١٦	٢٣١	١٣	٤٥٧
٩٥	٤٧٧،٤١٢،١٢	١١٧	٣٩٩،٣٧٠،٢٧،٧	٢٠	٧٠
٩٦	٤١٢،٣٨٥،٣٧٤	١١٧	٤٦٦،٤٤٦،٤٠١	٢٣	٣٤٩
٩٩	٤٣١	١١٨	٥٠٦،١٣٨	٢٧	١٢٦
١٠١	٥٥٠	١١٩	٤١٦	٣١	٤٣١
١٠٢	٤٥٩		سورة الأنعام	٤١	١٧٥،١٢٦
١٠٩	٢٢٣،٢٠٨،٣٥	١	٤٠٧	٤٢	٥٥٦
	٣٨٧	٢	٣٨٠،٣٧٩	٤٥	٥٣٠،٣٦٥
١١١	٢١٣	٣	٣٥٥	٤٦	١٨٧

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
١٥٠	٤٢٢	٣١	٤٩٢	١١٢	٣٣١،٢٢٤
١٥١	٥٠١	٣٦	٤٠٣	١١٣	٣٣١
١٥٤	١٨١	٣٨	١٧٩،١٤٣	١١٤	٣٧٧
١٥٥	٢٩١،٢٣٩	٤٢	٤٠٣	١١٩	٥١١
١٥٧	٣٩٩	٤٣	٢٦	١٢١	٣٩٣،١٩٦،٨٥
١٦٤	٣٤٧	٤٤	٤١٢،٢٨٤،٢٨٠		٥١٤
١٧٠	٤٠٤	٤٥	٥١٤	١٢٢	١٠
١٧٢	٢٨٢،٢٨١،٩٧	٥٦	٤١٢	١٢٤	٤٢٨،١١٢
١٧٦	٢١٧،٢١٣	٥٩	١٤٦،١٣٤	١٣٢	٤٥٠
١٧٧	٣٩٥	٧٣	٣٥٥،٢٦٥	١٣٤	٢٥٢
١٨٤	٣٣٧	٧٤	٣٧٦	١٣٧	٤٩٧
١٨٥	٦٧،١٢	٨١	٢٦٧	١٣٨	٥٠٠
١٨٦	٣٤٣،٣٤٢،٢٩١	٨٥	٥٠٠	١٤٣	٤٢٢
	٣٨٦،٣٧٩	٨٦	٧٠	١٤٥	٣٩٣
١٨٧	٢١٥،١٧٨	٨٨	٥٥٥	١٤٩	٥٠٩
١٩٣	٣٥	٨٩	٥١٤	١٥٠	١٣٩
١٩٥	٣٨	٩٥	٣٠٥،١١٠،١٢	١٥١	٤٤٢،٢٠٨
٢٠٠	٢٧٦،٢٥٦	٩٦	٣٠٥	١٥٣	٥٣١،٤٤٢
سورة الأنفال		٩٧	٣٠٥	١٥٤	٤٤١،٣٦٣،١٥٢
٦	٤٣٨،٢٥٢	١٠٠	٢١٨		٤٥٦،٤٤٤،٤٤٢
١٧	٥٢٠،٢١٣	١٠١	٤٥٦	١٥٧	٥٢٠
١٩	١٨	١٠٢	١٩٣،٢٠	١٥٨	٥٠٤،٤١٣،٢٠٤
٢٣	٢١٧،٢١٥،٢١٤	١٠٥	٥٦٣،١٢٢	١٦٠	٤١٣
٢٥	٣٤٩،٢١٠،٢٠٤	١٠٨	٧٩،٧٧	١٦٢	٣٨٧
	٥٤٩	١٠٩	٣٣٦	سورة الأعراف	
٢٦	٧٣	١١٠	٣٣٦	٤	٥٥٦،٥٠٠،١٣٦
٣٠	٧٣	١١١	٣٣٦		٥٦٢
٣٣	١٧٥	١١٣	٤٠١	٩	٤٠٠
٣٨	١٨	١٢١	٤٥٧	١١	٥٥٦
٤١	٢٥٢	١٢٢	٤٥٧	١٢	٥٤٦،٢٠٦
٤٣	٢١٢	١٢٣	٢٩٩	١٦	٤٦٤،١٢١
٥٠	٥٣٨	١٢٩	٢٣	١٧	١٢٧
٥٤	١٦٨	١٣٢	٢٧١،٢٧٠،٢٦١	٢٣	٥١٤
٥٥	١٦٨	١٣٧	٢٥٤	٢٤	٢٩٢
٥٨	٢٧٦،٢٥٧	١٣٨	١٥٠	٢٦	٤٠٣
٦٢	٣٦٧	١٤٢	٥٢٧	٢٧	٣٩٧،٢٠٤

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
سورة هود		١١٢	٥٠٦،٢٩٥	٦٥	٥١٠
٣	٥٤٠	١١٤	١٢٥	٦٧	٣٧٤،١٧٤
٧	٣٣٩	١١٨	٢٤٩،١٠٠	٦٨	٣٤٩،٢٤٥
٨	٤٣٥،٥٩	١٢٣	٢٠٤	٧٣	٢٠٤،١٨
١٩	٤٥٢	١٢٤	٦٧	سورة التوبة	
٢٨	٥٦٣	١٢٨	٣٥٥،٢٤٩	٤	٤٥١
٣١	١٧٩	١٢٩	٥٤٠	٥	٤٦٤،٤٢٢
٣٤	٤٩٤	سورة يونس		٦	٤٦٨،٣٠٦،٢٢
٣٨	١٧٠	٢	٣٥٥		٥٠٨
٤١	١٤٤	١٠	٢٦	٧	٢٤٨
٤٢	٣٣٥	١٢	١٧٨	٨	١٧٣
٤٣	٤٣٥	١٥	٢٤٩	١٣	٦١،٢٣
٤٥	٣٣٥،١٣٦	٢١	٣٦٦،٧٦	٢٤	٣١٧
٤٦	٤٨١	٢٢	٤٢١	٢٩	٥٠٩
٤٧	٥١٤،١٨	٢٣	٣٤١	٣٠	٥٠٠،٤٣٦
٤٨	٣٠٣،٨٨	٢٧	٣١٨،٩٤	٣٢	٥٤٦
٥٣	١٢٥	٣١	٤٧٧	٣٦	٤٥٣،٣٧٦
٥٧	٥٢٢	٣٧	٥٥٨،٤٤٠،١٢٨،٢٣	٣٨	٢٦٣،٢٦٢،١٤٣،٣٩
٦٠	٣٨٤	٤٢	٤٤٤	٣٩	٤٥١،١٨
٦٦	٤١٦	٤٤	٢٥٣	٤٠	٧٣،٧٠،٦٤،٤٣،١٨
٦٩	٤٨٥،٣١١	٥١	٥٤٠،١٠٢،١٢	٤٧	٤٨٠
٧١	٣٨٧	٥٣	٦٦	٥٢	٥٣١
٧٢	٣٧٨،٣٤٨،١٨٤	٥٨	١٩٠،١٨٧	٦١	٢٦٩
	٥٢٨،٤٦٣،٤٥٤	٦١	٢٠٠	٦٢	٣١٧،١٧٦،٢٣
٧٤	٢٣١	٦٢	٥٩		٤٦٧
٧٦	٣١٠	٦٥	٣٣٧،٣١٢	٦٩	٤٤٠
٧٨	٣٩٩	٦٨	١٨	٧١	٥٣٤،١١٨
٨١	٤٨١،٣٤٦	٧١	٢٩٢	٨٢	٥٠٣
٨٧	٤٢٦،١٤	٧٧	٥٠٩،٣٣٧	٩٢	٥١١،٨٢
٨٨	٤١٦،٢٤٩	٨١	٢٤٥	١٠٣	٣٤٤
٨٩	٤١٥	٨٨	١٧٩	١٠٦	٥٢
١٠٥	٢٣٢	٩٠	٢٩٦	١٠٧	١٨
١٠٧	٣٥٩	٩٦	٢٠٩	١٠٨	٤٧٩،٢٦١
١١١	٣٢٩،٢٣٢،٣٢،١٩	٩٧	٢٠٩	١٠٩	٤٧٩
	٤٧٥	٩٨	٢٢٧،٢٢٦		
١١٦	٢٥١	٩٩	٣٧٨		

الآية	الصفحة
سورة الحجر	
٢	٢٥٤، ١١٧، ١١٤
٤	٣٥٠، ٢٩٦
٦	٢٠٧
٧	٢٢٨
٣٠	٤١١، ١٦٣
٣٩	٢٤٦
٤٢	٤٨٠
٤٨	١٦٤
٥١	٣١١
٥٢	٣١١
٩٤	٤٥٦، ٢٥٨
سورة النحل	
٥	٥٠٤، ٣٠٦
٢١	٣٧٨
٢٦	٥٠٠
٣٠	٥٠٨، ٤٨٩، ٤٨٥
	٥٢٣
٣٢	٨٩
٣٥	٢٨٥
٤٣	٣٢١
٤٤	٣٢١، ١٧٦
٥٠	٥٠٠
٥٣	٢٤٨
٥٧	٣٢٢
٦٢	١٩٨
٦٨	٢٧
٧٢	١٧٥
٧٧	٥٦
٨١	٥٢٣، ٥٠٤، ١٩
٨٨	٥٣٠
٩١	٥٠٠
٩٢	٤٠٢، ٣٩٩
٩٥	٢٥٢
٩٦	٢٤٣
٩٨	٥٥٦

الآية	الصفحة
٩٠	٥٦٣، ٣٨٧، ٢٨٤
٩١	٥١٢، ١٩٥
٩٢	٤٣٥، ١٩٨
٩٥	١٤٦
١٠٠	٥٥٤، ٣٥٥، ٩٥، ٩١
١٠٥	١٥٧، ٨٧
١٠٩	٥٠٣، ٤٥٥، ١٢
سورة الرعد	
٢	١٧٨
٦	١٢١
١٢	٤٥٢
١٦	٢٨٤، ٣٩، ٣٨
٢٣	٥١٠، ٥٠٨، ٣٢٤
٢٤	٥١٠، ٥٠٨، ٣٢٤
٣٠	٥٢١
٣١	٥٢١
٣٣	١٢، ١٠
٣٥	٥٠٦
٣٨	٣٨١
٤١	٤٠٧
٤٣	٥٤٥، ٣٥٨، ٩١
سورة إبراهيم	
٩	١٤٣
١٠	٤٤٧، ٣٦٣، ٧
١٢	٢٩
١٦	٤٦٠
٢١	٣٥
٢٥	٤١٤
٣١	٥١٥، ١٨٨
٣٩	١٩٠
٤٢	٣٤٩، ٢٧٦، ٢٠٤
	٥٤٩
٤٤	٥٢٠، ٣٤٠
٤٥	٣٣٤
٤٦	١٧٧
٥٢	٥٠٦

الآية	الصفحة
سورة يوسف	
٢	٥٣٩
٧	١٩١
٨	٣١٧
١٠	٤١٣
١٣	١٩٠
١٤	٤٠٧، ٧٩
١٧	٢١٨
١٨	٥٠٧، ٤٩٦، ٤٤٩
٢٠	٥٦٠، ٤٣٦
٢٣	١٨٦
٢٥	١٣٢
٢٦	١٣٩
٢٧	١٣٩
٢٩	٥١٥، ٣٠٢، ١٥
٣٠	٥٠٠
٣١	٤٧٩، ٢٤٨، ١٠٤
	٥٦٤، ٥٥٠
٣٢	٢٧٥، ٢٣٣، ١٤٣
	٥٠٠، ٣٠١
٣٣	٦٥، ١٨
٣٥	٣٣٤، ٣٣٠، ٣٢٥
	٤١٠، ٣٩٩، ٣٤٧
	٤٦٧
٤٣	٣٥٩، ١٨١
٤٥	٥٢٣
٦٤	٨٩
٦٥	١٤٦
٧٧	٥٠٥، ١٣٩
٧٨	١٧٥
٨٠	٢٦٠
٨٢	٥٠٠، ٣٦٥، ٢٥٨
٨٥	٤٨٥، ١٩٢، ٦٤
	٥١٢
٨٦	٢٩٠، ٢٥٣

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
١٠٥	٤٠٠	سورة الكهف		١٠١	٣١٦
١٠٩	٥٢١، ١١٩	٤٣٠	١	١١٦	٥٠٥
سورة مريم		٤٣٠	٢	١٢٤	٥٥٧، ١٩٠، ١٤٧
٣	٣٣٥	٣٩٥، ١٨	٥	١٢٦	٥٥٦
٤	٣٣٥، ٢٣٠	٤١٤، ٣٣٨، ٦٨	١٢	سورة الإسراء	
٥	٣٤٤، ١٨٠	٤٨٢		١	٢٦١، ٦٥
٦	٣٤٤	٥١	١٦	٧	١٧٨
٩	٤٢٦	٥٥٧	١٨	١٣	١٦٥
١٦	٧٠	٤٧١، ٣٣٧	١٩	٢١	٤٧١، ٢٧٧
١٧	٣٧٧	٥٠٦، ٢٩٦، ٢٩٤	٢٢	٢٣	٢٩٨، ١٧١
١٩	٣٤٠	٥٢٨		٣٢	٤٩٢
٢١	١٨٧	٥١٣	٢٣	٣٦	٤٧٥، ٤٠٣، ١٦٨
٢٣	٢٣٨	٥١٣	٢٤	٣٧	٣٧٤
٢٥	٤٢٨، ١٢٤، ٩٣	٤٣٢	٢٥	٤٠	٢٨٥، ١٣
٢٦	٢٧٦، ٢٣٤، ٥٣	٥٥٣، ٤١٩	٢٨	٥٢	٨٩، ١٨
٣٠	٣٣٤	١٨٦	٢٩	٥٣	٥١٥
٣١	٢٤٩	٢٦٦، ٢٦١	٣١	٥٧	٥٠٠
٣٨	٥٤٩	٤٥١، ١٧١	٣٣	٥٨	٢٠٩
٤٣	٥٢٠	٣٠٩، ٢٨٢	٣٧	٦٢	١٥٣
٤٦	٤٤٨، ٣٩٢	١٩	٣٨	٦٥	٤٨٠
٦١	٤٠٩	٤٠٠، ٣٩٩، ١٣٨	٣٩	٦٧	٢٣١
٦٦	٤٧٥، ١٩١	١٣٨	٤٠	٧٣	٥٣٣، ٢٠
٦٨	٣٢٨	٣٤٧	٤٧	٧٤	٢٣
٦٩	٤٠٦، ٣٣٨، ٣٣٢، ٦٧	٣٩٥	٥٠	٧٥	٥٠٠
	٤٨٦، ٤٨٠، ٤٧٧	٣٧٠	٦٣	٧٦	٥٧
٧٠	٣٢٨	١٣٣	٦٥	٧٨	١٧٨
٧١	٣٢٨، ١٨	٣٤٨، ٣٤٧	٧٤	٧٩	٤٥٠، ١٣٠
٧٤	٤٧٣	٥٠٣، ٤٩، ٢٣	٧٩	٨٤	١٦٨
٧٥	٤٧١، ١٨٦	٤٩	٨٠	٨٨	٤٩٩
٧٨	١٦٠	١٢٥	٨٢	٩٣	٤٠٥، ٣٤٧
٧٩	١٦٠	٣١١	٨٣	٩٩	٥٤٥
٨٠	٣٧٠	٣١١	٨٤	١٠٠	٥٠٨، ٢٢١، ٢١٤
٨١	١٦٠	٥٢	٨٦	١٠٩	١٧٨
٨٢	١٦٠	٢٥٤، ١١٧، ٧١	٩٩	١١٠	٢٥٩، ٢٥٦، ٦٧
٨٧	٢٩٨	٣٤٠			٣٧٩، ٣٧٥
٩٣	١٦٨	٤٣٨	١٠٣		

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٦	١١٢	٥	٥٠٦	٩٤	١٦٨
٩	٤١١	١٥	٤٨١	٩٥	١٦٨، ١٦٤، ١٦٣
١١	٤٣٨	١٧	١٨	٣١٠	
١٢	١٩٥	١٨	١٤٨	سورة طه	
١٣	٣٣٥، ١٩٤	١٩	٣٦٢	٧	٥٢١
١٥	٩٣	٢٢	٢١٧، ١٩٥، ٦٣، ٦٢	١٠	١٢١
١٨	٢٦٨		٥٦٣، ٤٣٢	١٧	٢٤٥
٢٢	٢٦٧	٢٤	٢٧٣	٢٠	٧٩، ٧٧، ٧٦
٢٥	٥٠٧، ٩٣	٢٦	٩٦	٢١	٤٦٣
٢٧	١٦٧	٣٠	٤٣	٤٢	١٢٦
٢٩	١٨٦	٣١	٢١٩	٤٤	٢٣٧
٣٠	٥٠٠، ٢٦١	٣٣	١٦٨	٤٩	٢٦٨
٣١	٥٥٧	٣٤	٢٨٤	٥٨	٤٦٦، ٣٤٦، ١٢٠
٣٢	٥٠١	٣٧	٢٦٤، ٢٥٥، ٢٤٤		٤٧٩
٤٦	٤٥٥، ٤٣٢	٤٧	١٧٨	٥٩	٤٧٩
٦٢	٢٥٢	٥٠	٤٣٠، ٣٤٨	٦٠	٢٩٣
٦٣	٤٠٤، ٣٤٤، ١٣٧	٥٧	٢٧٦، ١٩٥، ١٩٢، ٩٩	٦٣	٤٠٢، ١٩١، ٣٢، ١٩
	٤٣١		٣٦٣، ٣٢٧		٥٤٩، ٤٨٩، ٤٧٩
٧٢	٥٠٦	٦٢	١٤	٦٥	٥٢
سورة المؤمنون		٦٣	١٤	٦٩	٢٥٢
١٤	١٣٧	٧٧	٣٢٠، ٢٦٤	٧١	٤١٤، ٣٣٨، ١٤٣، ٩٥
٢٠	٨٨	٧٨	١٨٢	٧٢	٤٩٦
٢٢	١٢١	٨٧	٥٥٧	٧٧	٥٠٩
٢٧	٣٢٥، ٢٦	٨٨	٥٤٠، ٤٤٦	٨٩	٢٥
٣٣	٤٠٦، ٣٤١، ١٢١	٩٢	٤٢٣	٩١	١٠٧
	٤٥٦	٩٣	٣١٣	٩٢	٢٠٦
٣٥	٥١٤، ١٨٥	٩٤	٢٠٩	٩٣	٢٠٦
٣٦	١٨٥	٩٥	٢٠٩	٩٦	٥٠١
٤٠	٢٥٦، ١٢٥، ١١٤	٩٧	٣٩٦، ٢٦٣، ٧٧	١٠٧	٢٩٠
٥٢	٥٣١		٤٠٥	١١٧	١٨١
٥٣	٣١٣، ١٦٧، ١٦٦	١٠٤	١٥٠	١٣١	٤٤٦
٥٥	٢٥٢	١٠٨	٣٤	سورة الأنبياء	
٦٢	١٣٣، ٩٦	١١١	١٨	١	٢٩٧، ١٨٠
٦٣	٩٦	سورة الحج		٢	٣٣٣، ٢٩٧
٧٠	٩٦	١	١٦٢	٣	٣٢٥، ٣٢٤، ٢٩٧
٩١	٢٦٥، ١٧	٥	٢٩١		٣٧٠، ٣٤٥

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
١١	٦٣	٢٥	٤٤٧، ٨٩	٩٩	٤٩٩، ١٦٠
١٢	٣٥٥	٣٢	٤٢١	١٠٠	١٦٠
١٨	٥٤٩، ٢٩٦، ٢٠٥	٣٦	٥٢٣	١١٣	٥٣
١٩	٣٧٦	٣٩	٢٧٧، ١٦٤	سورة النور	
٢١	٥١٩، ٤٨٠	٤١	٥٠٩، ٤٩٢، ٢٥٩	١	٥٠٦
٢٥	٣٠٣	٤٥	١٧٣، ١٤	٣	٥٤١
٢٨	٥٦٢	٥٩	٨٩	٦	٤٤٣
٣٠	٢٦١، ٦٤	٦٠	٣٧٥	٩	٤٧١، ٢٥٢، ٢٤
٣١	٦٤	٦٨	٣٧١	١٠	٥٢١، ٣٥٠
٣٣	٦٥	٦٩	٣٧١	١٣	٢٢٦، ١٩٦
٣٤	٥٢٨، ٣٣٧	سورة الشعراء		١٤	١٤٣
٣٥	٤٣٦، ٢٤٥	٤	٥٥٩	١٦	٢٢٦
٤٠	٣٦٢، ٣١٠، ١٣٢	١٤	١٢١	٢١	٥٢٢
٤٢	١٥٨	٢٢	٥٢٣، ١١	٢٢	٦١
٤٥	٤٨٢	٤١	٢٨٠	٣١	٢٨٣
٤٦	٢٢٦	٥٠	٥٠٧، ١٩٩، ١٩٨	٣٥	٢٠٣، ٤٣
٤٧	٤٧٢	٦١	١٦٠	٣٦	٤٥٨، ٤٢٥، ٣١١
٥١	٤٥٧، ٤٤٩	٦٢	١٦٠	٣٧	٤٩٧
٥٥	٥٥٥، ٥٣٩	٦٤	١٠٢	٤٠	٤٩٠، ٤٢٥، ٣١١
٥٦	٣٦٨	٨٢	٥١٤، ٢٣	٤١	٥٣٤، ٤٦٤
٦٠	٤٦٧، ٣٨١	١٠٢	٤٥٥، ٢٢٠، ٢١٩	٤٣	١٦٨
٦٥	٤٤٣، ٣٦٥	١١١	٥١١، ٣٣٣	٤٥	٢٦٦
٧٢	١٨٠	١٣٢	٣٧١، ٣٤٥	٥٣	٥٥٥
٧٥	٥٢	١٣٣	٣٧١، ٣٤٥	٥٤	٤٩٧
٨٣	٢٦٧	١٣٤	٣٤٥	٦٠	٥٤٠
٨٤	٥١، ٣٩	١٦٥	١٣	٦١	٢٣
٨٧	١٦٨	١٨٦	٢٠	٦٣	٥٥
٨٨	١٦٦	١٩٧	٣٦٩	٦٤	٤١٩، ٢٣٩
٩٠	١٣٩	٢٠١	٢١٦	سورة الفرقان	
سورة القصص		٢٠٢	٢١٦	٥	٥٠٦
٥	٥٥٧	٢٠٨	٣٥٠	١٠	٥٥٠
٦	٥٥٧	٢٢٧	٤١٤، ٣٧٨، ٣٣٨	١٨	٢٦٥
٧	٢٨٧	٤٧٤	٤٧٤	٢٠	٣٨٢، ٣٤٦، ١٩٤
٨	١٧٩	سورة النمل		٢٢	٤٠٧
١٥	٥٥٧، ١٣٨، ١٢٢	٨	٤٧١	٢٢	٤٣٥، ٨٤
١٧	٢٣٤	١٠	٣٧٨، ٣٧٧، ٣٧٦، ٦٣		

الآية	الصفحة
سورة الأحزاب	
٦	٣٥٨
٧	٢٨٩، ٢٨٧
١٣	١٩٨
١٥	٣٢٧، ١٩١
١٩	٥٠١، ٤٩٥
٢٠	٢٢٣، ٨٩
٢١	٥٠٠
٢٣	٢٦٩
٢٥	٩٢
٣٣	٤٤٢
٣٧	٤٢٨، ١٢٤، ٧٣
٤٠	٤٨٧، ٢٨٨، ٢٤١
٥١	٤٩٣
٥٢	٢١٨
٥٦	٤٨٨
٦٠	٤٣٦
٦١	٤٣٦
سورة سبأ	
٣	٢٠٠
٦	٤٠٠
٧	٨٥
١٠	٥٢٦، ٥٠٣
١١	٥٢٦، ٥٠٣
١٤	٤٤٥، ٢٢٣
٢٤	٥٣
٢٨	٤٥٣
٣١	٢٢٥
٣٧	٢٨٨
٤٤	٢٥٨
٤٦	٤٦٢، ٣٧٠، ٢٥٣
٤٨	٤٧٢، ٣٧٠
٥١	٥٠٧، ١٩٩
٥٤	٤١٥

الآية	الصفحة
٦٥	٢٣١
٦٦	١٨٧
٦٩	٣٣٠
سورة الروم	
١	١٤٢
٢	١٤٢
٣	١٤٢
٤	٥٠١، ١٤٢، ٧٥
١٧	٤٠٦
٢٣	٤٣٧
٢٤	٥١٥
٢٥	٤٣٦، ٨٤، ٨٠، ٧٦
٣٦	٣٤٣، ١٣٩
٤٢	٢٦٠
٤٦	٣٨٨
٤٨	١٧٢، ٨٠
٥١	٥١٢
٥٤	٥٣٠
٦٦	١٤١
سورة لقمان	
١٤	٣٢٠
٢٧	٣٧٨، ٢٢٢، ٢١٣
٣٢	٢٣١، ١٤١، ١١٠
	٤٦٩
سورة السجدة	
١	٤٧٨
٢	٤٧٨، ٣٨
٣	٣٨
٧	١٠٠
٨	١٠٠
٩	١٠٠
١٢	٥٢١
١٣	٢١٢
١٤	٢٤٩
٢٤	١٧٦
٢٦	٤٧٤، ٣٣٤، ١٥٥

الآية	الصفحة
٢٣	٤٩٢
٢٥	٢٤٩
٢٧	٢٣
٢٨	٢٥٦، ١١٩، ٦٧
	٤٧٤
٣٠	١٦٨
٣٢	٤٢٨، ١٢٥، ١٢٤
٣٤	٣٤٤
٤٢	٥٤٧
٤٥	٥٠٠
٦٢	٤٧٨
٦٥	٤٥٥
٧٣	٣٨٥
٧٦	٥٦٣
٧٧	١٤٩
٧٩	٣٧٤، ٣٦٢، ١٤٣
٨٢	١٦٢، ١٤٩، ٢٣
	٢٩٩، ٢٥٤
٨٤	٣١٨
سورة العنكبوت	
٥	٥٢١
٨	٣٥٥
٩	٣٣٠
١٢	١٨٧، ١٨٦
١٥	٢٨٧
١٩	٣١٢
٢٠	٣١٢
٣١	٣٠
٣٣	٢٩، ٢٨
٤٠	١٦٨، ٨٨
٤٤	٥٣٢
٤٦	٥٠٢
٥٦	٥٢٠
٥٨	٣٣٠
٦٠	١٥٧
٦١	٥٢٣، ٥٠٨

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
١٤٧	٥٦	٣٧	٣٤٨	سورة فاطر	
١٤٩	٤٤١، ١٣	٣٩	٥١٤، ١٨٤	٢	٢٦١
١٦٥	٤٩٩، ٤٠١، ٣٩٩	٤٠	٥١٨، ٢٠١	٣	٣٥٨
١٦٦	٤٩٩	٤١	٤٧٤، ٢٢٢، ٢٠٩	٤	٥٢١
١٦٨	٢٢٣	٤٥	٥٢١	٨	٤٦٧، ١٠
سورة ص		٥٢	٢٦٨	٩	٥٥٧
١	٥١٩، ٤٤١	٦٦	٤٦٣	١٠	٤٠٠
٣	٥٢٠، ٤٤٢، ٢١١	٧٦	٣١٢	١٤	٢١٤
٤	٤٤٢، ٤٤١	٧٨	٤٩٧	١٩	٢٨٨
٦	٢٦	٧٩	٤٩٧	٢٠	٢٨٨
٨	٢٣٠	سورة الصافات		٢١	٢٨٨
١٤	٥١٩، ٤٤٢	٦	٣٨٨، ١٨٧	٢٢	٢٨٨، ٢٠٣
٢٦	٢٤٩	٧	٣١٢، ١٨٧، ١٦٨	٢٨	٢٥٢
٢٧	٢٦٣	٨	٣٨٨، ٣٥٠	٣١	٣٧٧
٣٢	١٢٥	٨	٣٥٠، ٣١٢، ١٦٨	٣٢	٤٨٠
٣٣	٤٦٧، ٩٣	١١	٥٥٣، ٤١٩	٣٣	٤٨٠
٤٤	٥٢٢	١٣	٤٤١	٣٦	٣٩٠، ٣٨٩
٤٧	٥٤١، ١٣٢	٢٤	٣٩١	٣٧	١٣٤
٤٩	٤٠٩	٣١	٣٩٠	٤٠	٢٦٣
٥٠	٤٠٩، ٢٩٥	٣٥	٣٣٥	٤١	١٩
٥٧	١٤٠	٣٨	٤٦١، ١٣٤	سورة يس	
٦٤	٥١٩، ٤٦٣، ٤٤١	٤٥	٥١٧	٢	٣٢٧، ٢٩٣
٧٥	٢٤٥، ٢٠٦	٤٧	٤٣١	٣	٤٤١، ٣٢٧
٨٤	٤٠٥، ٣١٧	٤٨	٢٠٢	٦	٢٥٨
٨٥	٤٠٥، ٣١٧	٥٥	٥٠٣	٩	٢٦٠
سورة الزمر		٥٨	١٢٠	١٠	٤٧٩، ٣٠١
٣	٥١٠، ٨٠	٨٦	١٢	١٩	٥٢١، ٢٨٤
٦	١٠٠	٩٥	١٣	٢٠	٣٧١
٨	٩	٩٩	١٣	٢١	٣٧١
٩	٤٩٢	١٠٢	٣٥٠، ٣٢٣	٢٦	٥٢٢
١٠	٩	١٠٣	٤٢٧	٢٧	٢٤٦
١٢	٢٣	١٠٤	٢٩٤، ١٧٨	٢٨	٢٦٦
١٩	٣٦٤	١٠٥	٣٩٧، ٢٩٤، ٢٥٢	٢٩	٧٧
٢٠	٤٤٧	١٣٠	٣٩٧، ٢٥٢	٣١	١٥٥
٢٢	٢٦٣	١٣٧	٣٨١	٣٢	٤٧٣، ١٩
٢٤	١٠		٨٩، ٨٧	٣٥	٤٠٦

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٣٩	٣٥٧،٧٢،٧١	٢٤	٨٤	٢٧	٤٧٢
٤٨	٥٠٣	٢٩	٣٣٢	٢٨	٤٧٢
٤٩	٢٨٣	٤٠	٤٤١،١٨٧،٩	٣٦	٢٨٤،١٣
٥١	٩٧،٣٧	٤١	٥٠٧،٤٤١	٥٧	٢٨١
٥٢	٩٧،٣٧	٤٢	٤٤١	٥٩	٢٨١
٦٠	٢٦٢	٤٣	٤٤١،٣٧٠،٣٤٥	٦٠	٥٤٠،٤٠٧
٦٦	٢٨٥	٤٤	٤٨٥،٤٤١	٦١	٤٧٠
٧١	٤٠٦	٤٦	٥٠٦،٤٧٩،٩٥	٦٣	٤٧٠
٧٦	٢٤٠	٤٧	٩١	٦٤	٤٩٨،٤٨٤،٢٧٩
٧٧	٣٠٣،١٨٦	٤٩	٥٠٦		٥١٥
٨٠	٤٤١،٩٧	سورة الشورى		٦٨	٤٥٨
٨١	١٨	٣	٤٩٧،٢٨٧	٧١	٢٩٥،٨١
٨٤	٥٣٠،٣٥٣	٩	٥٢٠	٧٣	٢٩٥،٢٩٤،٦٩
٨٥	٤٤١	١١	٥٥٥،١٥١،١٤٣		٣٧٨
٨٦	٤٤١	١٧	٤٥٢،٤١٢	سورة غافر	
٨٧	٤٩٧،٤٧٩	٢٣	٤٥٦،٤٤٠	٣	٤٦٠
٨٨	٤٤١	٢٥	١٢٦	٥	١٦٧
سورة الدخان		٣٠	١٤٠	١٠	٤٣٤
١٨	٥١٥	٣٤	٢٩١	١١	٤٢٠
سورة الجاثية		٣٥	٢٩١	١٥	٤٦٩،٣٤٠
٣	٣٩٤	٣٧	٨٦	١٦	٤٦٨،٣٤٠
٤	٣٩٤	٣٩	٨٦	١٨	٤٣٤،١٣٢
٥	٣٩٤	٤٠	٣١٩	٢٨	٢٥٠
٢٢	١٨٧	٤٣	٤٧٨،٤٠٣	٣٥	١٦٦،١٦٣
٢٥	٣٦٨،٨٤	٤٥	٢٦٣	٣٦	٣٨٨،٢٣٧،١٣١
٢٨	٣٧١	٥١	٤٥٠،٢٢٠		٤٤٣
٣١	٤٩	٥٢	٣٧٠	٣٧	٣٨٨،٢٣٧،١٣١
٣٢	٣٤٥،٣٢٦،٢٤٢	٥٣	٣٧٠		٤٤٢
	٥٠٤	سورة الزخرف		٤٨	٤١١
سورة الأحقاف		٥	٣٠،١٢	٧٠	٧١
٨	٢٧٢	٩	٤٩٧،٤٧٩	٧١	٧١
١٠	٥٢١	١٣	٤٤٣	٨١	٤٧٤،٣٧٩،٣٠٦
١١	١٧٩،٧١	١٨	٥٤٥	سورة فصلت	
١٥	٥٥٤،٤١٩	١٩	١٣	١١	٤٥٢
١٦	١٢٦	٣٥	١٩٣،١٩	١٧	٤٩٣،٢٨١،٥٠
٢٠	٥٦٢،٤٢٠	٣٨	٧٢	٢٠	٢٥٧

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٩	٥٦٢،٥٥٦،٥٠١،٥٤	٩	٥٠٣	٢٥	٥٠٣
١٤	١٣٢	١٥	١٣	٢٦	٢٥٨،١٨
١٥	١٣٢	١٨	٥١٩	٢٨	٤٣٢،٢٢٦
٤٣	٤٠٠	٢٢	١٣٨	٣١	٢٦٦
٤٤	٤٠٠	٢٣	٢٤٤	٣٣	٥٤٥
٤٥	٤٠٠	٣١	٤٥١	٣٥	٢،٢٨٨،٢٨٤،١٢
٥١	٤٣٤	٣٥	٣٨١	٣٥	٥٠٦،٣٩٢
سورة القمر		٣٦	٥١٩	سورة محمد	
١	٤٤١	٣٧	٥١٩،٤٤٩	٣	٢٧٣
٣	٤٤٢،٤٤١	٤٢	٥٥٣،٣٣٨	٨	٤٣٧،٤٠٧،١٨٥
٥	٤٤٢	سورة الذاريات			
٧	٣٧٥،٣٠٦	٢	١٣٨	١٤	١٠
١٠	٣٣٥	٣	١٣٨	١٥	١٠
٢٤	٢٨٤	١٢	٣٣٧	٢١	٥٠٧،٣٨٠
٢٧	٥١٦	٢٠	٤٤١	٢٢	٣٢٣
٣٤	٨٩	٢٣	٤١٥	٣١	٥٥٧
٤٢	١٥	٢٤	٣١١،٨٢	٣٦	٤٥٥
٤٩	٤٨١،٣٢٧	٢٤	٤٨٥،٣١١،٨٢	٣٨	١٢٥
٥٢	٣٤٩،١٦٥	٢٥	١٣٨	سورة الفتح	
سورة الرحمن		٢٦	١٣٨	١٠	٣١٧
١	٣٧٥،٣١٣	٢٧	١٣٨	١٦	٣٨٩
٢	٣٧٥،٣١٣	٢٩	١٣٨	١٨	٤٣
٣	٣١٣	٣٥	٥٥٦	٢٥	٤٩٩،١٩٥
٤	٣١٣	٣٦	٥٥٦	٢٧	٣٧٨،٢١
٥	٣٦٥	٣٧	٤٤٢	٢٩	٢٦٢
٢٢	٥٧	٣٨	٤٤٢،٤٤١	سورة الحجرات	
٣١	٥١٥،٢٨٣	٤٢	٥٠٣	٥	٢٢٢،٧
٣٧	٣٢٤	٥٢	٥٠٦،٥٧	٩	١٦٦،١٠٧
٣٨	٣٢٤	سورة الطور			
٣٩	٣٩٠،٣٢٤	١٥	١٣	١٢	١٤١،١٣
٦٠	٥٣٠	٢٣	٢٠٢	١٤	٢٣٠،٢١٠
٦٢	٣٢٤	٣٩	٣٨	١٧	٥١٤
٦٣	٣٢٤	٤٤	٢١٦	سورة ق	
٦٤	٤٣٠،٣٢٤	سورة النجم			
٧٠	٣٢٤	١	٨٦،٨٢	١	٥١٩
٧١	٣٢٤	٣	١٢٦	٣	٥١٩
٧٢	٣٢٤	٨	٥٦٢	٤	٣٨١،١٣٣
				٥	١٧٨

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
سورة التغابن		سورة الواقعة			
٦	٣٠٨	١	٨١		
٧	٢٨١،٩٧	٣	٨١		
١٦	٢٤٩	٢٢	٥٥١،٤٣١		
سورة الطلاق		٢٧	٥٠٦،٤٠٤		
١	٣٦٥،٣٥٥،٢٣٧	٢٨	٥٠٦		
	٥٥٦	٣٢	٢٠٣		
٤	٤٩٦،٤٩٤	٣٣	٢٠٣		
٦	٤٦٢	٤٣	٢٠٣		
٧	١٨٦	٤٤	٢٠٣		
سورة التحريم		٤٧	١٢		
٣	٤٩٧	٤٨	١٢		
٥	٢٩٥	٥١	١٣٨		
٧	٣٩٠	٥٢	٢٦٧،١٣٨		
١٢	٥٥٥	٥٣	١٣٨		
سورة الملك		٥٩	٣٠٨،٣٦		
٣	٢٦٤	٦٠	٢٨٥		
٥	٣٨٨	٦٢	٢٨٦		
٨	٢٨١،٩٧	٦٥	٢٢٤		
٩	٢٨١،٩٧	٧٠	٥١٨،٢٢٤		
١٥	٢٩٩	٧٥	٣١٧،٢٠٧		
١٦	٢٩٩	٧٦	٣٢٠،٣١٨،٢٠٧		
٢٠	٢٢٣،٣٩،١٨	٧٧	٣١٨		
٣٠	٣٢٩،١٣٩	٨٣	٢٢٦		
سورة القلم		٨٤	٢٢٦		
٢	٣٥٧،٢٠٧	٨٥	٥٠٩،٢٢٦		
٤	١٩٠	٨٦	٣٢٣،٢٢٦		
٦	٩٤	٨٧	٣٢٣،٢٢٦		
٩	٣٨٨،٢١٩	٨٨	٤٩٩،٣٦٦،٥٠		
٣٧	٣٣٥	٨٩	٤٩٩،٥٠		
٣٨	٣٣٥	سورة الحديد			
٣٩	٣٢٨	١٠	٤٩٢،٤٩١،٤٠٢		
٥١	٢٠		٥٠٤		
		١٢	٨٩		
		١٦	٢٣،١٤		
		٢٣	١٦٩		
		٢٦	٢٨٧		
		٢٧	٤٦٤		
		٢٩	٢٠٧،٢٠٦		
		٣٢	١٥٤		
		سورة المجادلة			
		١	١٤٥		
		٢	٤٧٩،٢٤٨،١٨		
		٣	٥٥٨،٥٠٧،٤٤٠		
		٤	٥٠٩		
		٩	٥٥٦		
		١٢	٥٥٦		
		سورة الحشر			
		٧	١٥٤		
		٩	٥٠٨		
		١٢	٥١٩،١٩٦،١٤٠		
		١٣	١٩٠		
		سورة الممتحنة			
		١	٢٠٤،٣١		
		١٢	٥٤٠		
		سورة الصف			
		٢	٢٤٥		
		٩	٢١٨		
		١٠	٣٢٥		
		١١	٣٢٥		
		١٣	٤٦٥		
		سورة الجمعة			
		٥	٤٨٩،٣٤٨		
		٩	٢٦٣		
		١١	٨٢		
		سورة المنافقون			
		١	١٩٢		
		٥	٤٠٩		
		٦	٣٥،١٣		
		٧	١٠٧		
		٨	٤٦		
		١٠	٣٨٦،٣٤٣،٢٢٦،٢٣		

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
سورة النبأ		سورة المدثر		سورة الحاقة	
١	٣٧٨، ٢٤٥	٦	٣٤٨، ٣٣٣	١	٤٠٤
٢٨	٢٥١	٨	٨٤	٢	٤٠٤
٤٠	٢٣٨	٩	٥٤٦، ٨٤	٧	٢٩٥
سورة النازعات		١٠	٥٤٦	١٣	٦٢
١	٥١٩	٣٠	٥١٠، ١٦٠	١٦	٢٧٧
٦	٥١٩	٣١	٤٧٨، ١٦٠	١٩	٢٨٣
١٢	٤٣٨	٣٢	١٦٠، ١٥٩	٢٨	٢٥٨
١٤	٧٧	٣٦	١٨٢	٣٢	٥٦٢
٢٦	٥١٩	٣٨	١٦٥، ١٦٤	٤٤	١٢٢
٢٧	٣٥	٤٩	١٦٢	سورة المعارج	
٤٠	٤٠٥	سورة القيامة		١١	٤١٦
٤١	٤٠٥، ٤٧	١	٤٨٧، ٢٠٧، ١٩١	١٦	١٨١
٤٣	٢٤٥	٣	٤٨٨، ٩٧	٤٠	٢٠٧
سورة عبس		٤	٤٨٨، ٩٧	سورة نوح	
٣	٢٣٧، ٢٠٩	١٩	١٥٩	٧	١٧٠
سورة التكوير		٢٢	١٥٥	١٧	٤٢٠
١٥	٣٩٥	٣١	٢٠٢	١٨	٤٢٠
١٦	٣٩٥	٤٠	٥٩	٢٤	١٧٩
١٧	٣٩٥	سورة الإنسان		٢٥	٢٦٢، ٢٥٦
١٨	٣٩٥	١	٢٨٥، ٢٣٠	٢٨	٢٨٩
٢٦	٣٧٨، ١٢	٢	٢٨٦	سورة الجن	
سورة الانفطار		٣	٢٨٨، ٥٢	٤	٤٠٩
٦	١٥٩	٤	٥٥٢، ١٦٠	٧	٤٠٩
٨	٤٦٢، ١٥٩	٦	٩١، ٩٠	١١	٤١٥
١٩	٤١٦	١٥	٤٤٦، ١٦٠	١٨	٥١٤، ٤٢٣
سورة المطففين		١٨	٤٤٥	٢٥	١٨
١	٣٨١، ١٧٥	٢٠	٤٩٢، ١٠٢	٢٨	٤٨٢
٢	١٢٢	٢٤	٥٦، ٥٤	سورة الزمل	
٣	٤٨٠، ١٨٤	٣١	٣٦٣	١٥	٤٣
٧	١٥٩	سورة المرسلات		١٦	٤٦، ٤٣
١٥	١٥٩	١٥	٥٣١	١٧	٣٢٣
١٧	٣٣٤	٣٥	٣٤٠	١٨	٨٩
١٨	١٥٩	٣٦	٣٨٩	٢٠	٤٠١، ٣٩٩، ٢٥
٣٠	٨٩				

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
سورة التين		سورة البلد		سورة الانشقاق	
١	٢٩٣	١	٢٠٧	١	٥٠٨، ٤٦٨، ٨٠، ٧
٨	٣٥٩	٤	٢٠٧	١٩	١٢٦
سورة العلق		١١	٢٠٣	سورة البروج	
١	٤٩٣	١٧	٢٠٣	٤	٥١٢، ٤٠٨
٦	١٥٩	سورة الشمس		٥	٤٠٨
٧	٤٢٨، ٣٢٢	١	٣٩٤	١٣	٣٩٩
١٥	٣٠١، ٢٧٦، ٢٣٣	٢	٣٩٤	١٦	١٨٢، ١٨١
١٦	٣٧٠	٥	٤٣٩	سورة الطارق	
سورة القدر		٨	٢٨٣	٤	٢٣٢، ١٩٣، ١٩، ١٨
١	٤٢١	٩	٥١٨، ٤٢٠، ١٤٧	٨	٤٣٤
٥	١٠٦	سورة الليل		٩	٤٣٤
سورة البينة		١	٣٦٣، ٣٠٦، ٨٦، ٨٢	سورة الأعلى	
٥	٥٠٣	٢	٣٩٥	١	٤٥٧
سورة الزلزلة		٥	٣٩٥	٥	٤٣٠
٤	٧١	١١	٥٠٩	٩	٢١، ١٩
٥	١٧٨	١٤	٢٥٨	١٤	٩٦
سورة العاديات		١٤	٥٤١، ٤٩٨، ٤٥٨	١٥	٩٦
٨	١٧٥	١٩	٤٤٣	١٦	٩٦
١١	١٩٢	٢٠	٤٤٣	سورة الغاشية	
سورة القارعة		سورة الضحى		٢	٥١٠
١٠	٥٠٦، ٢٨٢	١	٤٥٨	٨	٥١٠
١١	٥٠٦	٢	٤٥٨	١٧	١٧٣
سورة التكاثر		٣	٥٠٩، ٤٩٢، ١٥٣	٢٢	٤٨١، ٣٤٦
١	٥٣٩	٥	٥٠٩، ١٩١، ١١٨	٢٣	٤٨١، ٣٤٦
٥	٥٢١	٦	١٣	٢٤	٤٨١، ٣٤٦
سورة العصر		٧	١٣	سورة الفجر	
٢	٤٣	٩	٥٠	١	٥٤١
٣	٤٣	سورة الشرح		٢	٥٤١
سورة الهمة		١	٢٨٤، ٢٢٨، ١٣، ١١	٤	٥٥٤، ١٦٠
١	٤٦٢، ٤٥٨	٤٣٢	٥٢٩، ٥١٦، ٤٣٢	٥	٢٨٧
٢	٤٦٢، ٤٥٨، ٢٩٣	٥٦٤		٢٢	٥٠٠، ٤٨٦
٤	٥٣٨، ٣٢٧	٢	١٣	٢٤	٢٣٨، ١٧٨
٥	٥٠٦				
٦	٥٠٦				

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
سورة الإخلاص		سورة الكوثر		سورة القيل	
١	٣٩٦، ٤٠٥، ٤٠٤، ٥٠٤	١	١٤١، ٣٩٢	١	١٧٣
	٥١٨	٢	١٤١، ٣٩٢	٢	١٣
	٥١٨	٣	٤٠١، ٤٦٦	٣	١٣
	٢٢٨	سورة النصر		سورة قريش	
سورة الفلق		٣	٨٨، ٨٩	١	١٧٥
٢	٤٣٤	سورة المسد		سورة الماعون	
سورة الناس		١	٥١٦	٢	٥٢٠
٢	٤٥٩	٢	٢٥٨		
٣	٤٥٩	٤	٥٠٩		

فهرس الحديث الشريف والأثر

الصفحة	الحديث
١٥٩	أتذكر يوم كذا وكذا فعلت فيه كذا وكذا؟
٩٧	أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟
٢٥٨	أحقُّ ما أكل الرجل من كسبه، وإنَّ ولده من كسبه
٥٥٦	إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل
٥٥٢	ارجعن مأزوراتٍ غير مأجورات
١٠٣	أسامة أحبُّ النَّاسِ إليَّ ما حاشى فاطمة
١٧٨	اشترطي لهم الولاء
٢١٨	أعطوا السائل ولو جاء على فرس
٣٧٣	أعور عينه اليمنى
٣٣٣	أقرب ما يكون العبد من ربِّه وهو ساجد
٥٠٨، ٢٢١	التمس ولو خائفاً من حديد
٢٨١	ألستم ترون لهم ذلك؟
٥١١	أليس قد صليت معنا؟
٩٨	أنا أفصح من نطق بالضاد، بيد أني من قريش
١٠٦	أنا بك وإليك
٩٧	أنت الذي لقبتي بمكة؟
١٤٣	أنَّ امرأةً دخلت النَّارَ في هرَّةٍ حبستها
٣٧٣	أنَّ امرأةً كانت تُهراق الدِّماء
٣١	إنَّ قعر جهنم سبعين خريفاً
٢٦٦، ٢٣٧، ٣٢	إنَّ من أشدَّ النَّاسِ عذاباً يوم القيامة المصوِّرون
٢١٥	إنَّها لو لم تكن ربيتي في حجري ما حلَّت لي
٨١	إنِّي لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت عليَّ غضبي
٦٧	أي رب
٩٧	أيسرُّك أن يكونوا لك في البرِّ سواء؟
٣٠٨	باسمك ربِّي وضعت جنِّي
٢٢٠	تصدَّقوا ولو بظلفٍ محرق
١٣٦	توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه
٣٨٠	خمس صلوات كتبهنَّ اللهُ
٥٤٣	دخل عليه الصلاة والسلام وبرمة على النَّار
١٣٢	الصبر عند الصدمة الأولى
١٧٨	صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته
١٢٦	صومي عن أمك
٥٦٣	فإلا تراه فإنه يراك
١٣٩	فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها
٢٠٢	فإنَّ المنبتَّ لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى
٥٦٤، ٣٨٨	فلعلَّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض
٨٤	فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله

٥٥٠	قصرتنا الصلوة مع رسول الله أكثر ما كنا قط وأمنه
١٨٧	قوموا فلاصل لكم
٩٣	كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع
١٦٩	كل ذلك لم يكن
١٦٨	كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته
٤٢٧، ٤٠١، ١٠٧	كل مولود يولد يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه
١٦٨	كلنا لك عبد
١٦٨	كل الناس يغدو، فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها
٥٦٣	كما تكونوا يول عليكم
٢٠٢	كيف أغرم من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل
٤٨٦	لا أحد أغير من الله
٣٤٧، ٣٢٦	لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة
٤٣٥، ٣٢١	لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت
١٠١	لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه
٤٧٦، ٩٣	لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن
١٨٧	لتأخذوا مصافكم
٨٩	لن يدخل أحدكم الجنة بعمله
٥٢٩	لن يغلب عسر يسرين
٢١٥	لو طلعت ما وجدتنا غافلين
٢٢٠	لو غيرك قالها يا أبا عبيدة
٥٣٠	لو كان العسر في جحر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه؛ إنه لن يغلب عسر يسرين
٢٢٤	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة
٢٢٥	لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة
٤٨٦	لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لأست البيت على قواعد إبراهيم
٤٢	ليس من امر أمصيام في امسفر
٢٤١	ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه، ليس أبا الدرداء
٢٩٠	ليلني منكم ذوو الأحلام والتهى
٤٣٨	ما أنا بقارئ
٥١٠	من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت
٩٨	نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا
٥٤٩، ٤٤٢، ٣١٥	نحن معاشر الأنبياء لا نورث
١١	وإن زنى وإن سرق؟
٢١	وإننا إن شاء الله بكم لاحقون
٤٣١	وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً
٢٦٢	ولا يرفع ذا الجذ منك الجذ
٢٣٧	وما يدريك لعل الله أطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم
٢٨٤	وهل ترك لنا عقيل من رباع
٣٠٣، ١١٤	يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة
١٦٨	يا عبادي، كلكم جائع إلا من أطعمته
٢٩٦	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار
٩٩	يقول الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت

فهرس أمثال العرب وأقوالهم

الصفحة	المثل أو القول
٢١	أأنا إنيه؟
٣٢٥، ٩١	اتقى الله أمرؤ فعل خيراً يُشَبُّ عليه
٥٦٢	إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء
٥١٥	أصبح ليل
٥١٠	أعطه درهماً درهمين ثلاثة
٢٩٧	أعقُ من ضب
٥١٠	أكلت خبزاً لحمًا تمرًا
٥١٤	الله لأفعلن
٥٤٩	اللهم اغفر لنا أيتها العصابة
٥٠٩	أما أنت منطلقاً انطلقت
٤١٨	إن بشرًا طلع اليمن
٥٠٧	إن ما لا وإن ولدًا
٥١٤	بكم درهم اشتريت؟
٤٧٦، ٣٤٧، ٢٢٧	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه
٨٠	تفرقوا أيادي سبا
٣٦٣	حيثنذ الآن
٥١٤	خذ اللص قبل يأخذك
٥٦٤	خرق الثوب المسمار
٥١٤، ١٧٣	خير عافاك الله
٤١٨	رحبتكم الطاعة
٣٤٧، ٣٢٦	"زعموا مطية الكذب
٤٠١	زوجي المس مس أرنب والريح ريح زرنب
٥١٨، ٥٠١	سلام عليكم
٣٧٩	السمن منوان بدرهم
٣٧٩	شر أهر ذا ناب
٣٨٢	شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى
١٢٩	عسى الغوير أبوسا
٧٧	قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة
٥٥٣	قد يؤخذ الجار مجرم الجار
١٧٨	كتبته لخمس خلون
٥٦٤	كسر الزجاج الحجر
٤٢٢	لا آكوك نصحاً
٥٠٩	لا أكلمه ما أن حراء مكانه، وما أن في السماء نجمًا ..
٥١٤	لا بد من تتبعها

٩٤ لا خير بخير بعده النار
٤٢٢ لاه أبوك
٢٢٠ لو ذات سوار لطمتني
٥٦٤، ٥٠ ليس الطيب إلا المسك
٥١٤ مره يحفرها
١٧٨ مضى لسبيله
١٣٧ مطرنا مكان كذا فمكان كذا
٥٠٧ من تأتى أصاب أو كاد، ومن استعجل أخطأ أو كاد
٥٠٣، ٤١٥، ٣٢٠ متنا ظعن ومتنا أقام
٤٩١ من يسمع يحل
٥٠٧ الناس مجزيون بأعمالهم، إن خير فخير
٥٤٩ نحن العرب أقرى الناس للضيف
٥٥١ هذا جحر ضب خرب

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٥١٣	٢٧٨	أصابا	وافر
٦٦٧	٤٠٠	المصابا	وافر
١٥	١٦	رببًا	كامل
٦٩١	٤٢٦	رحبا	رجز
		كلبا	
٣٤٦	١٩٤، ١٩٢	شهرية	رجز
-	٥١٧	ثعلبه	رجز
٤٦٦	٢٥١	مجيبا	خفيف
٧٣٤	٤٧٨	ديببا	خفيف
-	٤٨٨	طيبا	خفيف
٣٤١	١٨٧	نصيب	طويل
٤٦٢	٢٤٩	عسيب	طويل
٤٢٩	٣٥٩، ٢٣٥	قريب	طويل
٦٥٠	٤٩٩، ٣٨٥	لغريب	طويل
٦	١٠	يلعب	طويل
١٠٥	٦٥	أجرب	طويل
٣٨٢	٢١٨، ٢١٦	سبب ويطرب	طويل
٥٣٥	٢٩٦	فتصوبا	طويل
-	٥٠٧	أعضب	طويل
٧١٣	٤٦٤	حاجب	طويل
-	٥٤٨	جالب	
٢٧٣	٢٥٤، ١٥٠	مضاربه	طويل
٤٠٧	٢٢٥	جوانبه	طويل
٦٨٦	٤٢٣	طالبه	طويل
٤	٥٠٥، ٣٧، ٩	طلابها	طويل
٤٦١	٢٤٩	عابها	طويل
٦٥٥	٤٤٥، ٣٨٨	غرابها	طويل
٢٦٩	١٤٧	سرحوب	بسيط
٤٦٣	٢٤٩	والشيب	بسيط
٢٣	٥٤٨، ٢١	الخطوب	وافر
١٧١	١٠٥	تخيب	وافر
٢٢٧	٤٦٦، ١٢٩	فرح قريب	وافر

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
قافية الهمزة			
٤٢٣	٤٢٦، ٢٣٣ ٥٦٠	الهيجاء	كامل
٤٥	٤٧٤، ٣٢	وظباء	خفيف
٥٦٧	٣١٥	بداء	طويل
٤٨	١١٨، ٣٥ ٣٢٣، ٣١٩	نساء	وافر
٢٧٨	١٥٤، ١٥٣ ٢٨٧	دواء	وافر
٤١٥	٢٢٩	المراء	وافر
٦٢٦	٥٦١، ٣٦٩	وماء	وافر
٧٤٠	٥٠٢	سواء	وافر
٧٦٦	٥٤٠	والإخاء	وافر
-	٢٢٨	رجاء	كامل
٧٩٠	٥٦١	أرجاؤه سماؤه	رجز
٥٧٠	٣٢٢، ٣١٦	يرزؤها	منسرح
٥٧٧	٣١٩	وتنكؤها	منسرح
٦٤٠	٣٧٧	يلياما	بسيط
٧٥٧	٥٢٢	برجائي	كامل
٦٠٣	٣٤٢	أتلائها	رجز
١٩٧	٢٥٦، ١١٧	نجلاء	خفيف
٦٣٣	٣٧٤	الرجاء	خفيف
٣٧٩	٥٥٠، ٢١١	بقاء	خفيف
قافية الباء			
-	١٨٣، ١٧٤	أصبي	طويل
٢٥	٢١	بغضوبا	طويل
١٠٣	٦٤	معدبا	طويل
٥٢٢	٢٨٧	تصوبا	طويل
٦٣٦	٣٧٥	تحلبا	طويل
٦٥٢	٣٨٦	غلابا	بسيط
-	٥١٠	اغتربا	بسيط
٢٤٩	١٣٩	التهابا	وافر

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
-	٣٠٩	الذهب	بسيط
٧٧٦	٥٥٢	الذنب	بسيط
٧٨٨	٥٦٠	المشيب	وافر
٧٧١	٥٤٩	جرب	كامل
-	١٢٠	الأحزاب	كامل
-	٣٠٢	العقراب	رجز
٢٤٨	١٣٧	فالأيب	سريع
٧	١١	والتراب	خفيف
-	٥١٧	القباب	خفيف
٧٣٨	٤٨٧	الخطوب	خفيف
قافية التاء			
١٩٠	١١٦،١١٥ ٢٥٤	شمالات	مديد
٩٨	٢١١،٦١ ٤٨٣	تبيت	وافر
٥٧٦	٣١٩	ليت فاشترت	رجز
٩٧	٣١٠،٦٠	الغفلات	طويل
٢٠٧	١٢٢	كرت	طويل
٥٣٠	٣٣٣،٢٩٢	سلت	طويل
٥٧٢	٣١٦	وتحلت اضمحلت	طويل
٥٩٧	٣٣٩	تولت	طويل
-	٣٨٣	فشلت	طويل
-	٥٥٩	استقلت	طويل
٣١٠	١٧١	الملمات	بسيط
٤١٤	٢٢٩	بالترهات	وافر
٧٣١	٤٧٦	أجنت	كامل
٢٣٧	١٣٢	دولاتها لماتها	رجز
-	٥٠٢	زفرتها والتي تردت	رجز

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٣٥٥	١٩٦	مرتعا قريب	وافر
-	٢٣٥	المشيب	وافر
٢	٤٢٢،٧ ٤٦٣	الثعلب	كامل
٢٥٣	١٤١	يتذبذب	كامل
٧٣٣	٤٧٧	أب	كامل
٥٤١	٢٩٩	الأشيب الزرنب أطيب	رجز
٤٤٧	٢٤٣	الطالب الغالب	رجز
٣٦٧	٢٠٢	مطلب	منسرح
٢٠٦	٤٥٣،١٢٢ ٥٤٧	كواكبها	منسرح
٦٦٤	٣٩٧	فأجابوا	خفيف
٤٧٠	٢٥٤	خطيب	خفيف
٣٠٥	١٦٧	بلييب	طويل
٣٠٢	١٦٦	الخطب	طويل
٤٠٤	٢٢٤	قلي	طويل
٣٠	٢٥	نخطب	طويل
٤٩٩	٢٧٣	تقضب	طويل
٦٧٨	٤١٥	تدرب	طويل
٧٧٠	٥٤٦	أب	طويل
٧٥	٤٩	المواكب	طويل
٢٣٩	١٣٣	الدوائب	طويل
٤١٧	٢٢٩	واهب	طويل
٤٨٣	٢٦١	التجارب	طويل
٥٩٨	٤٦٩،٣٤٠	قارب	طويل
٧٠١	٤٤٩	بالمقارب	طويل
٧٥٠	٥١٣	مقارب	طويل
٣١١	١٧١	راب	بسيط
٢٠٣	١١٩	القرب	بسيط
٤٨١	٤٥٦،٢٥٨	نشب	بسيط

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٧٢١	٤٦٩	رواح	وافر
٣٠٨	١٧٠	تستريح	وافر
٤٠٠	٢٢٣	الفلاح	رجز
		الرماح	
قافية الدال			
٦٦٠	٣٩٢	نقد	رمل
٢٧	٢٢	بدأ	طويل
٤٤	٣١	أسدا	طويل
٢٠١	١١٩	جَلدا	طويل
٦٠٢	٣٤٢	عهودا	طويل
٣٢٩	١٨٠	ترددا	طويل
٤٤٣	٢٤١	غدا	طويل
٥٧٧	٢٥٦	يدا	طويل
٥٥٢	٣٠٢	فاعبدا	طويل
٤٣١	٢٣٧، ٢٣٦	المقيدا	طويل
٥٠٧	٢٧٥	وأمردا	طويل
-	٣٨٥	وسوددا	طويل
٦٨٤	٤١٧	الردي	طويل
-	٤٩٠	عودا	طويل
٧٣٩	٥٠٠	مسهدا	طويل
٣٢	٥٦٣، ٢٥	أحدا	بسيط
٣٦٠	١٩٧	غدا	بسيط
٤٩٤	٢٧٠	عددا	بسيط
١٧٤	١٠٦	مجدودا	بسيط
٥٤٥	٣٠٠	موجودا	بسيط
١٣	١٥	الشُدادا	وافر
		الجوادا	
٦٣٩	٣٧٦	زادا	وافر
٦٥٤	٣٨٧	الحديدا	وافر
-	٤٣٥	يحصدا	كامل
٥٠٨	٢٧٥	الشهودا	رجز
٧٢٠	٤٦٨	وثيدا	رجز
٣٢٦	١٧٩	الوالده	متقارب

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
قافية الجيم			
٥٠٣	٢٧٤	حلجا	بسيط
٢٦٠	١٤٤	دجا	رجز
		يرندجا	
٥٥٣	٣٠٢	أنهجا	رجز
١٣٩	٢٧٤، ٩٠	نتيج	طويل
٢٩٥	١٣٤	منهج	سريع
قافية الحاء			
٢٧٠	١٤٨	فأستريحا	وافر
٣٤١	١٨٨	السريحا	وافر
٥١١	٥٧٦	جانحا	كامل
٥٨٩	٣٣٢	الصباحا	رجز
٣٥٨	١٩٦	أروخ	طويل
٦٠١	٣٤٢	جنوح	طويل
٦٩٦	٤٤٠	تقرح	طويل
٣٨٣	٢١٨، ٢١٦	وصفائح	طويل
		صائح	
٥٦٤	٣١٥	ونوائح	طويل
٥٧٨	٣٢٠	قادح	طويل
٦٩٢	٤٢٧	ناصح	طويل
-	٤٩٧	الطوائح	طويل
٨٥	٥٤	السوح	بسيط
١٢٠	٧٥	صحيح	وافر
٢٦٤	١٤٥	يصيح	وافر
٣٣٣	١٨١	فاستراخوا	كامل
٣٦١	٥٠٧، ١٩٩	براح	كامل
١٢٤	٨١	برائح	طويل
٢٢٩	١٢٩	والجوائح	طويل
٩	١٣	راح	وافر
٦٧٠	٤٩٢، ٤٠٥ ٥٠٩	بمستباح	وافر
٥١٧	٥١٧، ٢٨٠	شراحي	وافر

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٣١٥	١٧٤	فكيف الأباعد	طويل
٦٢٤	٣٦٧	الرجال الأباعد	طويل
٣٥٠	١٩٣	معاند	طويل
٨٩	٢٢٤، ٥٦	بعذار	بسيط
		أولادي	
٢٦٨	١٤٧	بفرصاد	بسيط
٢٠	٢٠	يدي	بسيط
٨٧	٢٣٥، ٥٥	فقد	بسيط
	٢٥٣		
١٦٩	١٠٤	أحد	بسيط
٣١٩	١٧٧	البلد	بسيط
٦٤٥	٣٨٢	بيدي	بسيط
٦٢	٤٢	معد	وافر
٣٢١	١٧٨	لفرد	وافر
١٤٣	٣١٥، ٩٢	زياد	وافر
٣١٢	١٧١	سوادى	كامل
٤٧٨	٢٥٦	وسادى	كامل
		فؤادى	
٦٠٥	٣٤٢	عؤادى	كامل
١٩	٢٠	المتعمد	كامل
٢٦٥	٢٧٨، ١٤٥	قد	كامل
٥٢٤	٢٨٩	ومحمد	كامل
٧٢٧	٤٧٣	الموقد	كامل
٣٣١	١٨٠	ومعاهد	كامل
٢٦١	١٤٤	قدي	رجز
-	١٣٢	عندي	رمل
٥٥٧	٤٩٨، ٣٠٩	الأسد	منسرح
٧٦٥	٥٣٣	وبرود	خفيف
٤٨٤	٢٦٢	بنى الأسود	متقارب
٧٤٨	٥١٢	الأسود	متقارب
		السرمد	

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٢٤	٣٢، ٢١، ٥٤٨، ٢٥٠	يزيد	طويل
٣٥٢	٢٤٠، ١٩٤	لعميد	طويل
٢٩٠	١٥٨	الجهد	طويل
٢٣٢	١٣٠	فأعوذها	طويل
٥٢٩	٢٩١	ويقصد	طويل
٧٠٣	٤٥٣	مهتد	طويل
٧٦١	٥٢٧	وموحد	طويل
٤٠٩	٢٢٧	والوتد	بسيط
٧٠٥	٤٩١، ٤٥٤	رشد	بسيط
	٥٣٢		
٢٨٥	١٥٦	بادوا	مديد
٣٠٦	١٦٧	بعدوا	مديد
		وردوا	
٧٧٧	٥٥٣	الوقود	وافر
-	٥٠٣	يزيد	رجز
		فديد	
١٢٩	٨٥	أكيد	متقارب
٢١٢	١٢٣	البعد	طويل
٣٣٤	١٨٢	وحدى	طويل
٤٨٩	٢٧٢	للود	طويل
٦٦٦	٣٩٨	المجد	طويل
٣٥٤	١٩٤	مراد	طويل
٣٨١	٢١٢	بمخلد	طويل
٥٦٠	٥١٥، ٣١٢	مخلدي	طويل
٦٥٨	٣٩٢، ٣٩١	ياثمد	طويل
٦٩٠	٤٢٥	بمقلد	طويل
-	٤٧٨	باليد	طويل
-	٤٨٧	أرفد	طويل
٧٤٤	٥٠٨	أعوذ	طويل
-	٥٢٣	أرشد	طويل
٧٨٢	٥٥٨	ند	طويل
٢٩٣	٤٤٤، ١٦٣	خالد	طويل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
١٨	١٧	شطيِّرا أطيِّرا	رجز
-	٤٧٢، ٣٢٣	يضجِّرا	سريع
٢٤١	١٣٥	خيِّره	رمل
-	٥٥٦	وطرا	منسرح
٣٣٩	١٨٤	حماٲرا	خفيف
٤٨٠	٢٥٧	اليقيورا	خفيف
٦٦٨	٤٠٤	والقيورا	خفيف
٤٣٨	٢٣٨	نارا	متقارب
٤٤٥	٢٤٢	اغترارا	متقارب
٦٣٨	٣٧٦	جهارا	متقارب
-	٤٧٧	هريٲرا	متقارب
٧٠	٦٠، ٤٧	الأمر	طويل
٧٢	٤٨	خمر	طويل
٣٦٦	٢٠٢	القطر	طويل
٦٠٩	٣٤٦	السمر	طويل
٦٨١	٤١٧	الفجر	طويل
٤٠	٢٦	غامر	طويل
٧٤	٤٨	فيخصر	طويل
٢٧١	١٥٠، ١٤٩	تنظر	طويل
٤٢٦	٢٣٤	منظر	طويل
٦٢٧	٣٧١	تصبر	طويل
٧٩٩	٥٦٥، ٥١٧	أجدر	طويل
٣٩٦	٢٢٢	جازر	طويل
٦٦٣	٣٩٦	متساكر	طويل
١١٠	٦٧	مواطره	طويل
٣٣٠	١٨٠	كاسره	طويل
١٠٨	٦٦	هدير	طويل
٨٣	٥٤	فجورها	طويل
٤٦٤	٢٥٠	صغيرها	طويل
٥١٢	٢٧٦	شكيرها	طويل
٥٦٦	٣١٨، ٣١٥ ٤٧٠	أزورها	طويل
-	٤٢١	يسيرها	طويل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
قافية الراء			
٧٠٩	٥٤١، ٤٥٨	مضر	طويل
٧٤٦	٥٠٨	والشجر	طويل
٢٤٣	١٣٥	البشر	رجز
٣٠٤	١٦٧	الوير	رجز
٤١٢	٢٢٩، ٢٢٨	أفر قدر	رجز
٦١٦	٣٥٤	التقر	رجز
٤٥١	٢٤٥	وذكر	رمل
-	١٦٦	التير	متقارب
٣٧٨	٢٠٧	أفر	متقارب
٤٨٩	٢٦٦	يضر	متقارب
٦٤٧	٥٠٩، ٣٨٢	أجر	متقارب
٦٨٨	٤٢٣	متشر	متقارب
١٠٢	٦٣	قفرا	طويل
٤٤٤	٢٤٢	ضرا	طويل
٦٦٩	٤٠٤	صبرا	طويل
١٠٦	٦٦	أحمرا	طويل
٧٤٧	٥١١	وجميرا	طويل
-	٥٣٢	وتجارا	طويل
١٢٧	٨٣	المعورا	طويل
١٧٧	١٠٩	الأصغرا	طويل
٦٣١	٣٧٣	دارا	مديد
٥٥١	٣٠١	عمرا	بسيط
-	٤١٢	تنويرا	بسيط
٤٦٠	٢٤٨	افتقارا	وافر
-	٤١٣	الديارا	وافر
-	٤٤٤	ضارارا	وافر
٤٨٢	٢٦٠	كسيرا	كامل
٤٠٦	٢٢٤	تعذرا أوسرا	كامل
٥٨٢	٣٢٣	قدرا	كامل
٥٧١	٣٢٢، ٣١٦ ٣٧٢	سطرا نصرا	رجز

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٦١٠	٣٤٧	بِكَبِيرٍ	طويل
٥١	٣٦	مَتَقَرٍ	طويل
٩٣	٥٨	لِصَابِرٍ	طويل
٤٤٠	٢٤٠	المشافرِ	طويل
٧٨	٥٢	نارٍ	بسيط
٣٨٥	٢١٨	بِأَطْهَارٍ	بسيط
٤١١	٢٧٦، ٢٢٨	بِالْجَارِ	بسيط
٥٥٥	٣٠٣	جَارٍ	بسيط
٣٧٠	٢٠٤	دَوَارٍ	بسيط
٢٩	٥٤٥، ٢٤	بِالسُّورِ	بسيط
٨٤	٥٤	قَدَرٍ	بسيط
٢٩٤	١٦٣	بِالقَمَرِ	بسيط
٧٩١	٥٦١	بِالسَّحَرِ	بسيط
٩٥	٢٨٤، ٦٠	التنانيرِ	بسيط
٧٦٩	٥٤٥	مَكْفُورٍ	بسيط
٧٤٢	٥٠٤	بِدَارٍ	وافر
٢٢٥	١٢٨	السَّعِيرِ	وافر
٣٩١	٢٢٠	زَيْرِ القُبُورِ	وافر
٥٠٥	٢٧٤	دَهْرٍ	كامل
٦٧١	٥١١، ٤٠٧	يَدْرِي	كامل
٥٠٦	٢٧٥	الأشبارِ	كامل
٢٨٦	١٥٦	عَشَارِي	كامل
٦٤٢	٣٧٩	بِدَارٍ	كامل
٣٢٠	١٨٤، ١٧٧	بِأَمِيرٍ	كامل
٦٧	٤٥	الأوْبَرِ	كامل
٧٥٥	٥١٩	يُثَارٍ	كامل
-	٣٥٦، ٢٦٩ ٥٣٠	شِعْرِي	رجز
١٣٦	٨٨	بِالنَّارِ	رجز
١٦٣	١٠٢	العَجِيرِ جَبْرِ	رجز
٦٤	٤٤	أَسِيرِهَا	رجز

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٦١٩	٣٥٩	دِيَارٍ	بسيط
-	٤٤٧	نارٍ	بسيط
٧٨٣	٥٥٨	مُخْتَارٍ	بسيط
١١٤	٧٢	مِيَاسِرٍ	بسيط
٤٩١	٢٦٩	مَمْطُورٍ	بسيط
٥٣٩	٢٩٨	فَأَنْظُورٍ	بسيط
٤٢	٣٠	تَدْرٍ	بسيط
١٠٠	٦٣	الذِّكْرِ	بسيط
١١٢	٢٩٥، ٧١ ٤٨٣، ٤١٦	بَشْرٍ	بسيط
-	٢٠٢	سَقَرٍ	بسيط
٧٧٥	٥٥١	وَالسَّمْرِ	بسيط
٤٤٢	٢٤٠	تَشَطَّرٍ	بسيط
٦٣٠	٣٧٢	عَمْرٍ	بسيط
٧٩٦	٥٦٤	هَجْرٍ	بسيط
٧٢٩	٤٧٤	حَمَارٍ	وافر
٢٨	١١٤، ٢٢ ٤٠٥	عَارٍ	كامل
٧٤٣	٥٠٧	مَجْبِرٍ	كامل
٣٤٣	١٨٨	دارها وجارها	رجز
١٩٨	٢٥٤، ١١٧	المهَارِ	خفيف
٢٥١	١٤٠	تَصِيرٍ	خفيف
٢١٤	٣٩٤، ١٢٤ ٤٢٨	مَقَادِيرِهَا	مقارب
١٣١	٨٦	نَدْرِي	طويل
٤٥٩	٢٤٨	لِلصَّبْرِ	طويل
٤٦٥	٢٥١	وَالغَدْرِ	طويل
٥٣٤	٢٩٤	كَسْرِي	طويل
٧١٥	٤٦٥	هَدْرِي	طويل
-	٤٧٠	وَالجَهْرِ	طويل
٧٣٥	٤٧٨	وَالمَكْرِ	طويل
٧٨١	٥٥٦	الصَّخْرِ	طويل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
		بالإيماض	
قافية الطاء			
-	١٦٢	وتغَطُّ	هزج
٣٧١	٤٧٠، ٢٠٥	واختلطَ	رجز
		قَطُّ	
-	٥١٢	والعلاطِ	وافر
قافية العين			
٤٩٠	٢٦٨	يَطْعُ	رمل
٢٥٦	١٤٣	بأجدعا	طويل
٣١٨	٣٣١، ١٧٧	أجمعا	طويل
٣٢٣	١٧٨	ليلة مَعَا	طويل
٤٣٢	٢٣٧	أجدعا	طويل
٤٠٨	٢٢٦	المقنعا	طويل
٤٩٧	٢٧١	أجمعا	طويل
٥٠١	٢٧٣	لها مَعَا	طويل
٥٨٤	٣٢٧	مَفْرَعَا	طويل
-	٥٠١	إصبعا	طويل
٦٤٣	٣٨٠	سمعا	بسيط
٦٢٥	٣٦٨	الودعا	وافر
٧٩٤	٥٦٢	السياعا	وافر
-	٤٩١	شعاعه	كامل
١٨٦	١١٣	طالعا	رجز
٤٢٨	٢٣٥	رواجعا	رجز
٦١	٤٢	معه	رجز
		سعه	
٢٧٦	١٥٢	جمعا	رجز
		معا	
-	٤٩٣	أجمعا	رجز
٥٠٠	٢٧٣	معا	سريع
٢٣٦	٥١٦، ١٣١	رفعه	منسرح
٢٢٣	١٢٧	قطيع	طويل
٦١٢	٣٥٠	شفيح	طويل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
		قصورها	
٣٩٤	٢٢١	اعتصاري	رمل
٧١١	٤٦٠	للكائر	سريع
٢٨٧	١٥٧	عسر	خفيف
٥٤٣	٢٩٩	ضرب	خفيف
٧١٧	٤٦٥	مسور	متقارب
قافية الزاي			
١١٨	٧٥	بزأ	متقارب
٥٠٢	٢٧٣	مستفزا	متقارب
٦٩٥	٤٣٤	ضامز	طويل
قافية السين			
٤٣٤	٢٣٧	أبؤسا	طويل
-	٤٩٦	القوانسا	طويل
-	٣٧٠	البائسا	رجز
١٧٢	١١٠	يؤوسا	خفيف
-	٢٨٩	خامس	طويل
٣٢٧	١٨٠	والأس	بسيط
١٣٠	٢٠٤، ٨٥ ٤٨٣، ٤٧٥	السوس	بسيط
٢٨٩	١٥٨	أنس	وافر
٧٢٨	٤٧٣	كالباس	بسيط
٦٨	٤٥	القناعيس	بسيط
٤٧٣	٢٥٥	المخلص	كامل
٢٦٢	٢٧٩، ١٤٤	ليسى	رجز
٧٥٤	٥١٦	الفرس	منسرح
قافية الصاد			
٥٨٦	٣٣٠	مناص	كامل
قافية الضاد			
٢١١	١٢٣	الأرض	طويل
١٩٦	١١٦	يضي	طويل
٦٧٥	٤١٣	نقضي	رجز
-	٥٥٨	بعضي	رجز
		الماضي	

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٧٢٣	٤٧١	صناع	وافر
٢٥٢	٣٢٧، ١٤٠	فاجزعي	كامل
٨٨	٥٥	سافع	كامل
-	٥٣٩	الملسوع	كامل
٣٠٧	٤٠٢، ١٦٩	تدعي	رجز
		أصنع	
٣٤٤	٤٨٣، ١٨٨	الراقع	سريع
٧٤١	٥٠٤	أمنع	مقارب
قافية الفاء			
٥٤٦	٣٠٠	كالحرف	رجز
		مختلف	
		الف	
٢٩٢	١٦٢	تشوفا	رجز
		محرفا	
٢٦٣	٣١٩، ١٤٥	يعتف	طويل
		تتصف -	
٤٧٥	٢٥٥	ليس	طويل
		نصف	
٧٨٩	٥٦٠	عارف	طويل
٢٢	٢٠	الحزف	بسيط
-	٥٤٠	جنف	بسيط
-	٤٩٩	مختلف	منسرح
-	٣٢٨	بخلاف	طويل
٥٦	٤٠	طريف	طويل
٦٨٧	٤٢٣	عجاف	وافر
٣٩٠	٢٣٣، ٢٢٠، ٣٨٨، ٢٩٣، ٤٤٣	الشفوف	وافر
٣٥٧	١٩٦	بخروف	كامل
٧٧٣	٥٤٩	الصافي	رجز
		كفاف	
٦٢٠	٣٥٩	السدف	منسرح

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
١٠٤	٢٢١، ٦٤، ٤٦٩، ٢٥٢	شفيغها	طويل
٧٢٦	٤٧٢	أطيعها	طويل
٦٣	٤٢	البيجدع	طويل
١٢٢	٨٠	المذرع	طويل
٢٢٠	١٢٦	تدفع	طويل
٢٨١	١٥٤	وينفع	طويل
٢٨٢	١٥٤	بلقع	طويل
٣١٧	٤٠٦، ١٧٦، ٤٣٩	أطمع	طويل
٦٢١	٣٦١	أجمع	طويل
١	٥١٧، ٧	الأصابع	طويل
١٨١	١١٠	مجامع	طويل
٤٩	٣٥	واقع	طويل
٥٧٣	٣١٧	الأقارع	طويل
٦٧٩	٤١٦	وازع	طويل
٦٨٣	٤١٧	المسامع	طويل
		رائع	
٦٩٩	٤٤٨	أقاطع	طويل
٧١٠	٤٦٠	ناقع	طويل
٧٨٠	٥٥٤	الطوالع	طويل
١٤٩	٩٤، ٣٠، ٥٦٠، ٣٥٦	الضبع	بسيط
٣٤	٢٥	مربع	كامل
١٢١	٨٠	تقنع	كامل
٣٤٨	١٩٢	مستبع	كامل
٥٤٨	٤٢٠، ٣٠١	سلفع	كامل
٦٥٧	٣٨٩	فتجزع	كامل
٥٦٨	٣١٦	تنفع	رجز
		مجمع	
٦٩٧	٤٤٤	نصرع	رجز
٣٤٩	١٨٣	توديع	بسيط
٥٥٦	٣٠٧	راعي	وافر

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
قافية الكاف			
١٢	١٥	الملك	رجز
٣٤٢	١٨٨	بكي	طويل
٢٢٦	١٣٠، ١٢٨، ٥٦٤	عساكا	رجز
٢٣٠	١٣٠	عصيكَا	رجز
٤١٩	٢٣٠	وحدكا	رجز
		قبلكا	
-	١٩٦، ٤٩٠	دونكا	رجز
٦١٨	٣٥٨	ملوكا	متقارب
٧٣٦	٤٧٨	هالكَا	متقارب
-	٢٣٥	طويالكِ	بسيط
٥٩٤	٣٣٦	ضنكِ	رجز
		عنكِ	
قافية اللام			
٢٧٤	١٥٢	مأكولِ	رجز
٢٠٨	١٢٢	يعتمِلِ	رجز
٣٠٩	١٧١	يَتَكَلِّ	رمل
٤٠١	٥٦٣، ٢٢٣	وَقَبِلِ	رمل
٧١٤	٤٦٥	خَصَلِ	رمل
١٦٦	١٠٣	وكلِ	متقارب
٥٩٩	٣٤١	جَلَلِ	طويل
٧٦٨	٥٤٥	عزلا	طويل
١٩٣	١١٥	خليلا	طويل
٢٥٨	١٤٣	وتعملا	طويل
-	٥١٧، ٢٨٠	والكلَى	طويل
-	٣٧٥، ٤٧	أملا	طويل
٧٥١	٥١٥	وموئلا	طويل
٣٧٧	٢٠٦	أفعله	طويل
٦٣٧	٣٧٦	قاتله	طويل
١٦٨	١٠٤	اشتعلا	بسيط
		فعالا	وافر

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
قافية القاف			
٥٦٥	٣١٥	طارق	رجز
٥١٤	٢٩٣، ٢٧٨	النمارقِ	رجز
-	٥٤٧	المحترقِ	رجز
٢٩٧	١٦٤	وبلقِ	رجز
٥٥٠	٣٠١	البهقِ	رجز
٤٨٦	٢٦٢	والثقي	طويل
٨٢	٥٣	الفليقه	رجز
٤٢٧	٥٦٤، ٢٣٤	الريقه	رجز
٣٥	٢٦	الفستقا	رجز
٢١٠	١٢٣	وسحقا	رجز
٦٣٥	٣٧٥	والحلقة	رجز
١٣٢	١٢١، ٨٧	المنسرح	رجز
-	١٧٦، ١٢٨، ٤٧٥	صديقِ	رجز
٢٥٤	١٤٢	تروقِ	رجز
-	٤٠٤	طلبقِ	رجز
٣٣	٢٥	والمحلِقِ	رجز
٦٤٦	٣٨٢	تتفرقِ	رجز
٢٠٩	١٤٤، ١٢٣	سماقِ	رجز
٧١	٤٨	فيغرقِ	رجز
٤٥٨	٢٥٦، ٢٤٧	أذوقها	رجز
٧٩٣	٥٦٢	خانقه	رجز
٣٨٧	٢١٩	تتقِ	رجز
٤١٨	٢٣٠	فريقِ	رجز
٥٣٣	٢٩٣	حديقِ	رجز
٦٤٤	٣٨٢	أطبِقِ	رجز
١١	١٥	المحِقِ	رجز
٦٩٣	٤٣١	أمزقِ	رجز
		ومشرقِ	رجز
		شارقِ	رجز
		أخلاقِي	رجز
		الأباريقِ	رجز

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
١٨٨	١٦٥،١١٣	زائلٌ	طويل
٥٨	١١٥،٤١ ٥٠٢،١٦٦	الأناملُ	طويل
٢٩٦	١٦٤	ناهلٌ	طويل
٤٥٥	٢٤٦	وباطلٌ	طويل
٦٤٨	٣٨٤	العواذلُ	طويل
٦٥	٨	كاهله	طويل
١٨٥	١١٣	يوأصله	طويل
٢٨٤	١٥٤	داخِله	طويل
٦١٣	٣٥١	وجعائله	طويل
٧٦٠	٥٢٦	عواذله	طويل
٧٨٦	٥٥٩	بلايله	طويل
٨١	٥٣	خيالها	طويل
٢٩٩	١٦٥	محمولٌ	بسيط
٣٨٦	٢١٨	القبيلُ	بسيط
٤٤٦	٢٤٢	مذولٌ	بسيط
٤٥٣	٢٤٥	القبيلُ	بسيط
٥٩٠	٣٣٤	مشمولٌ	بسيط
٦١٧	٣٥٧	مكحولٌ	بسيط
٧٩٢	٥٦١	العساقيلُ	بسيط
٢٤٦	١٣٧	تصلُ	بسيط
٣٨٨	٢١٩	عَجَلُوا	بسيط
٣٩٣	٢٢١	والجبلُ	بسيط
٤٧٩	٢٥٧	ونتعلُ	بسيط
-	٢٨٨	حيلُ	بسيط
٧٣٧	٤٨٤	الطللُ	بسيط
٧٨٥	٥٥٩	نزلُ	بسيط
٥٧٥	٣١٩	مثولٌ	وافر
١١٧	٣٥٦،٧٤ ٥٣١	خللُ	وافر
١٧٥	١٠٧	لديك قليلٌ	كامل
٧٥٢	٥١٦	ذاك قليلٌ	كامل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٣٣٨	٣٦٢،١٨٣	يالا	وافر
٣٤٢	٥١٥،١٨٨	تبالا	وافر
-	٤٣٦،٢٢٥	لسالا	وافر
٥٣	٣٨	خيالا	كامل
٣٥٦	١٩٦	جميلا	كامل
٤٠٥	٢٢٤	غليلا	كامل
٤٨٧	٢٦٣	أفيلا	كامل
١٧٦	١٠٧	باطلا وكاهلا	رجز
٣٦٨	٢٠٢	جبله قتله له فعله	رجز
١١٣	١٩٩،٧٢ ٥٠٧،٤٨٩	مهلا	منسرح
٦٥٦	٣٨٩	التأميلا	خفيف
٣٦	٢٦	الثمالا	مقارب
٦٩٨	٥١٨،٤٤٦	قليلا	مقارب
٧١٢	٤٦١	كميلا	مقارب
٧٦١	٥٤١،٥٢٩	إيقالها	مقارب
١٣٥	٨٨	البقلُ	طويل
٣٠٠	١٦٥	جميلٌ	طويل
٦٨٢	٤١٧	قليلٌ يخيلُ	طويل
١٨٠	٣١٤،١١٠	أشكلُ	طويل
٣٢٤	٤٤٤،١٧٩	أفضلُ	طويل
٣٧٢	٢٠٥	محوّلُ	طويل
٤٤١	٢٤٠	أعزلُ	طويل
٤٥٠	٢٤٥	المطوّلُ	طويل
٦٦٢	٣٩٥	مهملٌ	طويل
٧٠٢	٤٥١	أعجلُ	طويل
٧٤٩	٥١٢	المنخّلُ	طويل
٩١	٥٧	سلاسلُ	طويل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٢٤٥	٢٨٩، ١٣٧	فحومل	طويل
٣١٦	١٧٥	المتحمل	طويل
٣٢٨	١٨٠	بيدبل	طويل
٣٨٩	٤١٩، ٢١٩	مقتلي	طويل
٤١٦	٢٢٩	توهل	طويل
٤٩٦	٢٧١	وشمال	طويل
٥١٥	٢٧٩	مرجلي	طويل
٥٢٠	٣٩١، ٢٨٥	معوّل	طويل
٥٣٢	٢٩٣	ليتبلي	طويل
٦٣٢	٣٨٤، ٣٧٤	معجل	طويل
٦٤١	٣٧٨	هيكل	طويل
٦٧٧	٥٥١، ٤١٥	مزمل	طويل
٧٠٦	٤٥٤	مرحل	طويل
-	٤٩٥	القرنفل	طويل
١٩١	١١٦، ١١٥	للأرامل	طويل
٢٢٤	٤٢٨، ١٢٧	الرواحل	طويل
٣٦٥	٢٠١	القواعل	طويل
٣٧٦	٢٠٦	غافل	طويل
٢٤٠	٤١٦، ١٣٥	أوقال	بسيط
٧١٨	٤٦٦	التمل	بسيط
٤٠٣	٢٢٤	الليالي	وافر
٥٢٣	٢٨٩	وبال	وافر
٥٨٠	٣٢١	التقالي	وافر
٧٧٢	٥٤٩	مالي	وافر
٥٣٧	٢٩٧	الويبل	وافر
١٠٧	٦٦	السلسل	كامل
١٨٢	٥٥٨، ١١٠	المقبل	كامل
١٢٣	٥٦٤، ٨١	فتجمل	كامل
٥٥٩	٣١١	تنجلي	كامل
٦٧٣	٤١١	الهوجل	كامل
٧٧٨	٥٥٤	يحمل	كامل
٥٧٤	٣١٨	الباطل	كامل
٢١٨	١٢٦	منهل	رجز

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٢٣٤	١٣١	عل	رجز
٢٣٣	١٣١	أظله	رجز
١١١	٣٣٢، ٦٨	أفضل	مقارب
١٠٩	٣٢٥، ٦٧ ٣٣٤	أقلي	طويل
٤١٠	٢٢٧	شغلي	طويل
٤٣٩	٢٤٠	فضل	طويل
٤٦٨	٢٥٣	مثلي	طويل
٤٧٢	٢٥٥	البيخل	طويل
٥٦٢	٣١٤	عزل	طويل
١٨٩	٤٧٢، ١١٤	تمثال	طويل
٢٥٩	١٤٣	الخالي	طويل
٢٦٧	٥١٢، ١٤٦	أحوال	طويل
٣٣٧	٣١٩، ١٨٣ ٣٥٧	صال	طويل
٣٨٠	٢١٢	البالي	طويل
٤٣٦	٢٣٨	المال	طويل
٥٥٤	٣٠٣	أمثالي	طويل
-	٣٨٣	بالي	طويل
-	٥١٢	وأوجال	طويل
٧٩٥	٥٦٢	سربالي	طويل
٣٣٢	١٨١	وأوصالي	طويل
٤٣٣	٢٣٧	بجمول	طويل
٥٢٨	٢٩١	سبيل	طويل
٥٧٩	٣٢١	وعويل	طويل
١٩٤	١٣٦، ١١٦	لغليبي	طويل
٢٠٢	٢٥٦، ١١٩ ٣٤١	منيل	طويل
٢١٣	٤٢٨، ١٢٤	محول	طويل
٢٣٥	١٣١	جوجل	طويل
		مجهل	طويل
		عل	طويل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٦٠	٤١	وامسلمة	منسرح
٣٦٩	٢٠٢	جمًا	رجز
		ألمًا	
٨٦	٥٥	رزاما	رجز
		الهاما	
٢٢٨	١٢٩	دائما	رجز
		صائما	
٧٩٧	٥٦٤	القدما	رجز
٧٧	٥٣،٥١	يعدما	متقارب
-	٥٦١	تقدما	متقارب
-	٥١٥	وغرام	طويل
٩٤	٥٩	ريميم	طويل
٣٢٥	١٧٩	لدميم	طويل
٣٤٧	١٩٢	كريم	طويل
-	٢٣٦	تلوم	طويل
٤٦٧	٤٦٨،٢٥١	يدوم	طويل
	٤٧٤		
٥٣٨	٣٠١،٢٩٨	وحميم	طويل
-	٤٠٦	يلوم	طويل
٣٧	٢٨	مظلم	طويل
٦٩	٤٦	وأظلم	طويل
٢٨٨	١٥٧	منعم	طويل
٦١٤	٣٥٤	علقم	طويل
٩٠	١٥٠،٥٧	وجارم	طويل
	٢٩٠،٢٥٦		
٥٥٨	٣١٠	الأثم	طويل
٣٧٥	٢٠٦	الجراضيم	طويل
٦٧٢	٤٠٨	سائم	طويل
٩٩	٢٥٩،٦٢	بغامها	طويل
٥٩٦	٤١٤،٣٣٨	غريمها	طويل
٢٢١	١٢٦	مسجوم	بسيط
٣٩٨	٢٢٢	ملموم	بسيط
٥٠	٣٠٨،٣٦	حلم	بسيط

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٥٦٣	٣١٥	تبدل	رجز
		والشمال	
٦٢٩	٤٩٨،٣٧١	الدُّبَلِ	رجز
	٤٩٩		
٢٩٨	١٦٥	أهله	رجز
		نعله	
-	٤٩١	بالباطل	سريع
٤٢٤	٢٣٤	الجبال	خفيف
٤٤٩	٢٤٤	العقال	خفيف
٦٢٣	٣٦٣	المتعالي	خفيف
-	٤٧٢	أقيال	خفيف
٧٥٩	٥٢٣	الخوالي	خفيف
١٦٧	١٠٣	جلله	خفيف
٤٧٤	٢٥٥	جمله	خفيف
٦٥٣	٣٨٦	منمل	متقارب
قافية الميم			
٣٩	٢٨	السلم	طويل
١٩٥	١١٦	وآكام	رجز
٦٨٩	٤٢٥	نعم	سريع
٧٠٨	٤٥٥	هضما	طويل
٣٩٩	٢٢٣	وأزما	طويل
٦٠٨	٣٧١،٣٤٦	مسليما	طويل
-	٣٧٥	مذمما	طويل
٦٦٥	٣٩٨	مطعما	طويل
٧٦٧	٥٤٢	تحلما	طويل
٧٢٤	٤٧١	ناما	بسيط
٧٨٧	٥٦٠	محتوما	بسيط
٢٤٧	١٣٧	سواهما	بسيط
٣٧٤	٢٠٦	تضاما	وافر
-	٥١٣،٣٤١	مداما	وافر
٦٠٠	٥١٣،٣٤١	الطعاما	وافر
٩٢	٥٧	تستقيما	وافر
٣٨٤	٢١٦	عديا	كامل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٦٨٠	٤١٦	حليم	طويل
١٨٣	١١٢	قشعم	طويل
٣٢٢	١٧٨	وللقم	طويل
٤٧١	٢٦٤، ٢٥٥	القم	طويل
٤٨٨	٢٧٠، ٢٦٤	تعلم	طويل
-	٢٨٤	مقسم	طويل
٦١١	٣٥٠	أثعثم	طويل
٦٧٦	٤١٣	الدم	طويل
٢٦	٣٠، ٢١	خازم	طويل
١٨٤	١١٢	العمام	طويل
٤٢١	٢٣١	وهاشم	طويل
٥١٩	٢٨٥	بدائم	طويل
-	٤٢٢	الألائم	طويل
٢١٦	١٢٤	والهام	بسيط
-	٥٣٧	كغرام	بسيط
٤٩٥	٢٧٠	تشم	بسيط
٥٢١	٢٨٦	الأكم	بسيط
-	٣٥٤	ينم	بسيط
٣٤٠	١٨٤	حدام	وافر
٤٣٠	٢٣٦	كرام	وافر
٢٢٢	٤٢٨، ١٢٧	وأمامي	كامل
٣٩٢	٢٢١	العوام	كامل
١٦٥	١٠٣	سهمي عظمي	كامل
١٧٠	١٠٥	والشتم	كامل
٢٥٧	١٤٣	بتوأم	كامل
٣٠٣	١٦٦	كالدرهم	كامل
٤٢٠	٢٣١	لم	كامل
٤٩٣	٢٧٠	تحرم	كامل
٥٤٤	٢٩٩	أقدم	كامل
٥٩٣	٣٣٦	الأدهم	كامل
٢٦٦	١٤٦	القاسم	كامل
٢٧٥	١٥٢	المنهم	رجز
٤٧٦	٢٥٦	بدم	منسرح

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٩٦	٦٠	هرم	بسيط
٢١٥	١٢٤	هم	بسيط
٢٨٠	١٧٢، ١٥٤	تضطرم	بسيط
٤٨٥	٢٦٢	يتسم	بسيط
٦٠٦	٣٤٣	حرم	بسيط
-	٤٩٤	كرم	بسيط
٥١٦	٢٩٠، ٢٧٩	يا مطر السلام	وافر
٥٢٧	٥٣٢، ٢٩٠	ورحمة الله السلام	وافر
١٣٤	٣٨٤، ٨٧ ٥٤٢	حرام	وافر
٢٩١	١٦١	هشام	وافر
٥٤٠	٢٩٨	الخيام	وافر
٧٥٦	٥٢٠	الحسام	وافر
٢٧٢	١٥٠	الحليم	وافر
٧١٩	٤٦٦	والعديم مقيم	وافر
٧٥٣	٥١٦	وروم	وافر
٧٧٤	٥٥٠	حرام	كامل
٥٣١	٢٩٣	عظيم	كامل
٥٨٣	٣٣٠، ٣٢٦	سهامها	كامل
٦٩٤	٥٤٣، ٤٣٣	ظلم سلمه	كامل
٢٥٥	١٤٢	يعلمه قدمه فيعجمه	رجز
-	٤٧٠	نعدمه	رجز
٥١٨	٢٨٤	حمام	خفيف
٨٠٠	٥٦٥	وبوم	خفيف
٥٣٦	٢٩٦	ألوم	متقارب
٢٣٨	١٣٢	للرحم	طويل
-	٣٢٨	ومقام كلام	طويل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٤٦٩	٢٥٣	أنا	سريع
٥٩١	٣٣٥	أخبرانا	رجز
		عريانا	
٦٥١	٣٨٥	حسانا	رجز
		والليانا	
١٢٨	٢٢٢، ٨٤	استغنيا	رجز
	٤٣٤، ٢٥٩		
	٥٦٠		
٥٠٩	٢٧٥	علينا	رجز
١٧٩	١٠٩	دينا	خفيف
٦٠٤	٣٤٢	والشيانا	خفيف
٣٤٥	٤٤٤، ١٨٩	المسلمينا	خفيف
٧٦٤	٥٣٠	زمان	طويل
-	١٧٩	المساكن	طويل
٧٣٠	٤٧٦	كائن	طويل
٦٢٢	٣٦٢	كائن	طويل
٤٥٤	٢٤٦	نيران	بسيط
٧٨٤	٥٥٩	دفنوا	بسيط
٧٦٣	٥٢٩	إخوان	هزج
		كانوا	
-	١١٢	وأمان	خفيف
٥	١٠	ببنان	طويل
		بشمان	
٦٦	٤٥	يمان	طويل
١٩٢	١١٥	أبوان	طويل
		لأوان	
		وثمان	
٢٠٤	٤٦٤، ١٢١	لقضائي	طويل
٣٠١	١٦٥	أخوان	طويل
٣١٤	٣٤٥، ١٧٤	يلتقيان	طويل
٥٨٥	٣٢٨	يصطحبان	طويل
٦٢٨	٣٧١	سفوان	طويل
		المتداني	
		الحدثان	

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
قافية النون			
٦١٥	٤١٤، ٣٥٤	الأحيان	رجز
٢٧٧	١٥٢	يؤثفين	رجز
٤٢٢	٢٣٢	البردين	رجز
		اثنين	
٧٥٨	٥٢٢	وإن	رجز
		وإن	
٥٦٩	٣٢٢، ٣١٦	ترجمان	سريع
٣٦٣	١٩٩	حصينا	طويل
١٧	٢١٣، ١٦	شيانا	بسيط
١٧	١٦	لانا	بسيط
-	٢١٣	هانا	بسيط
١٣٧	٨٩	وركبان	بسيط
١١٥	٧٤	أفنانا	بسيط
٣٣٥	١٨٢	وقرانا	بسيط
٤٠٢	٢٢٣	شيانا	بسيط
٤٥٦	٥٤٧	تحنانا	بسيط
٦٧٤	٤١٢	وحرمانا	بسيط
٧٠٠	٤٤٩	أحيان	بسيط
-	٤٠٩	ترانا	وافر
٢١	٢٠	آخرينا	وافر
٢٧٩	١٥٣	تحنينا	وافر
٥٢٥	٢٨٩	والعيونا	وافر
٥٦١	٣١٤	العاذلينا	وافر
٥٢٦	٢٩٠	ومينا	وافر
١٦٤	١٠٣	إنه	وافر
-	٢٣٠	يجبته	وافر
١٤٧	٢٦٨، ٩٤	إيانا	كامل
	٢٧٠		
-	٢٨٣	وجفانا	كامل
٤٢٥	٤٩٦، ٢٣٤	دفيانا	كامل
١١٩	٥٠٢، ٧٥	إلينا	كامل
٤٦	٥٢٢، ٣٢	إنه	كامل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٥٥	٥٥١، ٣٩	ممي	رجز
		سسي	
٧٧٩	٥٥٤	مجي	رجز
		عسي	
٦٨٥	٤١٨	يغرندي	رجز
		ويسرندي	
٧١٦	٤٦٥	يدعوني	رجز
٧٣	٤٨	عدنان	خفيف
١٨٧	١١٣	الأزمان	خفيف
٥٤٩	٣٠١	وهوان	خفيف
قافية الهاء			
٣٣٦	١٨٢	مناها	طويل
٢٠٥	٥٤٦، ١٢٢	رضاهها	وافر
٧٠٧	٤٥٤	هواها	وافر
٧٢٢	٤٧٠	فاها	وافر
١٧٣	١٠٨، ١٠٦	ألقاها	كامل
	١١١		
٤٧	١٠٥، ٣٣	أباها	رجز
	١٨١	غائتاها	
-	٢٩٩	واها	رجز
٧٤٥	٥٠٨	عينها	رجز
قافية الواو			
٤٣٥	٢٣٨	مرتو	طويل
قافية الياء			
٥١٠	٢٧٥	وأحريا	طويل
١٢٦	٢٣٧، ٨٣	جائيا	طويل
	٣٨٦، ٣٧٤		
	٥٤٨، ٤٤٣		
٢٤٤	١٣٦	هاديا	طويل
٢١٩	١٢٦	وانيا	طويل
٢٥٠	٣٩١، ١٤٠	هيا	طويل
٣١٣	١٧٢	تغانيا	طويل
٣٥٩	١٩٧	باديا	طويل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٦٤٩	٤٩٩، ٣٨٤	دينان	طويل
-	٤١٥	والتزوان	طويل
١٧٨	١١١، ١٠٩	بأرسان	طويل
٥٠٤	٢٧٤	أزمان	طويل
-	٥٤٦، ١٣٥	والحرز	مديد
٧٦	١١٩، ٨٤، ٤٩	مثلان	بسيط
	١٩٦، ١٣٩		
	٤١٦، ٣٤٣		
	٥٢١، ٥١١		
٣٥١	١٩٤، ١٩٣	سودان	بسيط
٤٩٢	٣٥٥، ٢٦٩	وإعلان	بسيط
	٣٥٦		
٥٤	٣٩	الحسن	بسيط
		باللبن	
٢١٧	١٢٥	فتخزوني	بسيط
٣٩٥	٢٢١	ويرميني	بسيط
٣٩٧	٢٢٢	يبريني	بسيط
١٠١	٤٥٧، ٦٣	الفرقدان	وافر
١٩٩	١١٧	البنان	وافر
٤٥٢	٢٤٥	دمان	وافر
-	٢٨١	تدان	وافر
		علاني	
٥٨١	٣٢٣	داعيان	وافر
٧٣٢	٤٧٧	وحجنان	وافر
٨٠	٥٣	سميني	وافر
		وتتقيني	
٢٤٢	٢٧٣، ١٣٥	تعرفوني	وافر
	٥٠٣		
٤٥٧	٢٤٨، ٢٤٧	نبيني	وافر
-	٤٩٨	فليني	وافر
١٣٣	٣٤٨، ٨٧	يعنيني	كامل
	٥١٨		
-	٢٩٤	ييعنيني	كامل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
		الأرشيّة	
		بيّه	
١٤٤	٢٧٢،٩٢	مهما ليّه	سريع
		وسرباليّه	
٥٤٧	٣٠٠	واقية	سريع
١٠	٥٥٠،١٤	قنصريّ	رجز
		دوّاريّ	
قافية الألف			
-	٣٤٠	مِنِي	رجز
-	٥٢٦،٣٥٣	الغضى	رجز
-	٤٣٠	المدى	رجز
-	٤٣٠	البنى	رجز
-	٤٩٤	لعا	رجز

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٣٦٢	٢٠٠،١٩٩	واقيا	طويل
٣٦٤	١٩٩	متراخيا	طويل
٣٧٣	٢٠٦	مكانيا	طويل
٤١٣	٢٢٨	يمانيا	طويل
٤٣٧	٢٣٨	اهتدى ليا	طويل
٥٩٢	٣٣٥	ما ليا	طويل
٤٤٨	٢٤٣	ساعيا	طويل
٥٨٨	٣٣٢	كفانيا	طويل
٦٣٤	٣٧٤	حافيا	طويل
-	٤٩٥	وخاليا	طويل
-	٥٦٠	مواتيا	طويل
٦٠٧	٣٨٧،٣٤٣	نويّا	وافر
٢٠٠	١١٧	معاوية	كامل
٧٢٥	٤٧١	أنجيّه	رجز

فهرس الموضوعات

٣ بين يدي الكتاب -
٦ مقدمة ابن هشام -
٣٠٤ - ٩ الباب الأول في تفسير المفردات وذكر أحكامها -
٩ حرف الألف: -
٩ الألف المفردة -
١٥ آ - يا -
١٦ أجل - إذن -
١٨ إن -
٢٢ أن -
٣١ إنَّ -
٣٤ أنَّ -
٣٥ أم -
٤٢ أل -
٤٧ أما -
٤٨ أمَّا -
٥١ إمَّا -
٥٣ أو -
٥٩ ألا -
٦١ إلَّا -
٦٤ أَلَّا -
٦٥ إلى -
٦٦ إي - أي -
٦٧ أي -
٧٠ إذ -
٧٦ إذ ما - إذا -
٨٦ أيمن -
٨٧ حرف الباء: -
٨٧ الباء المفردة -
٩٦ بَجَل - بل -
٩٧ بلى -
٩٨ بَلَّه - بَلَّه -
٩٩ حرف التاء: -
٩٩ التاء المفردة -
١٠٠ حرف الثاء: -
١٠٠ ثَمَّ -

١٠٢	نَمَّ -
١٠٢	- حرف الجيم:
١٠٢	جَبْرٌ -
١٠٣	جَلَلٌ -
١٠٣	- حرف الحاء المهملة:
١٠٣	حاشا -
١٠٥	حَتَّى -
١١٢	حيث -
١١٣	- حرف الحاء المعجمة:
١١٣	خلا -
١١٤	- حرف الراء:
١١٤	رُبٌّ -
١١٧	- حرف السين المهملة:
١١٧	- السين المفردة
١١٨	- سوف - سيَّ من (لا سيَّما)
١٢٠	- سواء
١٢١	- حرف العين المهملة:
١٢١	عدا - على
١٢٥	عين -
١٢٧	عَوَضٌ -
١٢٨	عسى -
١٣١	- عَل بلام خفيفة - عَل بلام مشددة
١٣٢	عند -
١٣٣	- حرف الغين المعجمة:
١٣٣	غير -
١٣٦	- حرف الفاء:
١٣٦	- الفاء المفردة
١٤٢	في -
١٤٤	- حرف القاف:
١٤٤	قد -
١٤٨	قَطٌ -
١٤٩	- حرف الكاف:
١٤٩	- الكاف المفردة
١٥٣	كي -
١٥٥	كم -
١٥٧	كأَيُّ -
١٥٨	كذا -
١٥٩	كلًّا -

١٦١ كَأَنَّ	-
١٦٣ كل	-
١٧١ كلا وكلتا	-
١٧٢ كيف	-
١٧٤	- حرف اللام:
١٧٤ اللام المفردة	-
١٩٧ لا	-
٢١٠ لات	-
٢١٢ لو	-
٢٢٤ لولا	-
٢٢٨ لوما - لم	-
٢٢٩ لَمَّا	-
٢٣٣ لن	-
٢٣٥ ليت - لعل	-
٢٣٩ لكن	-
٢٤٠ لكن	-
٢٤١ ليس	-
٢٤٣	- حرف الميم:
٢٤٣ ما	-
٢٦١ مِنْ	-
٢٦٨ من	-
٢٧٠ مهما	-
٢٧٣ مع - متى	-
٢٧٤ منذ ومذ	-
٢٧٥	- حرف النون:
٢٧٥ النون المفردة	-
٢٨٠ نعم	-
٢٨٢	- حرف الهاء:
٢٨٢ الهاء المفردة	-
٢٨٣ ها	-
٢٨٤ هل	-
٢٨٧ هو	-
٢٨٧	- حرف الواو:
٢٨٧ الواو المفردة	-
٢٩٩ وا	-
٣٠٠	- حرف الألف:
٣٠٢	- حرف الياء:
٣٠٢ الياء المفردة	-
٣٠٢ يا	-

٣٥٢ - ٣٠٥ -الباب الثاني في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها
٣٠٥ - شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها
٣٠٦ - انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية
٣٠٧ - ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه
٣٠٩ - انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى
٣١١ - انقسام الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين
٣١١ - الجمل التي لا محل لها من الإعراب
٣١١ - الابتدائية (المستأنفة)
٣١٤ - المعارضة
٣٢٤ - التفسيرية
٣٢٧ - الجملة المجاب بها القسم
٣٣٢ - الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بـ(إذا) الفجائية
٣٣٢ - الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف
٣٣٣ - الجملة التابعة لما لا محل له
٣٣٣ - الجمل التي لها محل من الإعراب
٣٣٣ - الجملة الواقعة خبراً
٣٣٣ - الجملة الواقعة حالاً
٣٣٤ - الجملة الواقعة مفعولاً
٣٤٠ - الجملة المضاف إليها
٣٤٢ - الجملة الواقعة بعد الفاء أو (إذا) جواباً لشرط جازم
٣٤٤ - الجملة التابعة لمفرد
٣٤٥ - الجملة التابعة لجملة لها محل
٣٤٧ - حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات
٣٥٣ - ٣٦٦ -الباب الثالث في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور
٣٥٣ - ذكر حكمهما في التعلق
٣٥٥ - هل يتعلّقان بالفعل الناقص؟
٣٥٦ - هل يتعلّقان بالفعل الجامد؟ - هل يتعلّقان بأحرف المعاني
٣٥٨ - ذكر ما لا يتعلّق من حروف الجر
٣٦٠ - حكمهما بعد المعارف والنكرات - حكم المرفوع بعدهما
٣٦٢ - ما يجب فيه تعلّقهما بمحذوف
٣٦٣ - هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟
٣٦٤ - كيفية تقديره باعتبار المعنى
٣٦٦ - تعيين موضع التقدير
٣٦٧ - ٤٢٤ -الباب الرابع في ذكر أحكام بيكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها
٣٦٧ - ما يُعرف به المبتدأ من الخبر
٣٦٨ - ما يُعرف به الاسم من الخبر
٣٦٩ - ما يُعرف به الفاعل من المفعول

٣٦٩ فروع
٣٧٠ ما افترق فيه عطف البيان والبدل
٣٧٢ ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة
٣٧٤ ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه
٣٧٧ أقسام الحال
٣٧٨ إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها
٣٧٩ مسوغات الابتداء بالنكرة
٣٨٣ أقسام العطف
٣٩٠ عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس
٣٩٢ عطف الاسم على الفعلية وبالعكس
٣٩٣ العطف على معمولي عاملين
٣٩٥ المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبة
٣٩٩ شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً
٤٠٢ روابط الجملة بما هي خبر عنه
٤٠٥ الأشياء التي تحتاج إلى الرابط
٤١١ الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة
٤١٨ الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً
٤٢٠ الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر
٥٢٤ - ٤٢٥ -الباب الخامس في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها
٤٢٥ -الجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى
٤٣٤ -الجهة الثانية: أن يراعي معنى صحيحاً ولا ينظر في صحته إلى الصناعة
٤٣٨ -الجهة الثالثة: أن يخرج على ما لم يثبت في العربية
٤٤٠ -الجهة الرابعة: أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة
٤٤٧ -الجهة الخامسة: أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة
٤٤٧ - باب المبتدأ
٤٤٩ - باب (كان) وما جرى مجراها
٤٥١ - باب المنصوبات المتشابهة
٤٥٣ - باب الاستثناء
٤٥٤ - باب إعراب الفعل
٤٥٥ - باب الموصول
٤٥٧ - باب التوابع
٤٥٨ - باب حروف الجر - باب في مسائل مفردة
٤٥٩ -الجهة السادسة: ألا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب
٤٧٧ -الجهة السابعة: أن يحمل كلاماً على شيء ويشهد استعمالاً آخر بخلافه
٤٧٩ -الجهة الثامنة: أن يحمل على شيء وفي ذلك الموضوع ما يدفعه
٤٨٢ -الجهة التاسعة: ألا يتأمل عند وجود المشتبهات
٤٨٢ -الجهة العاشرة: أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتض

٤٨٥ خاتمة في ذكر الحذف
٤٨٥ شروطه
٤٨٧ دليل الحذف
٤٩١ بيان أنه قد يُظنُّ أن الشيء من باب الحذف وليس منه
٤٩٢ بيان مكان المقدَّر
٤٩٤ بيان مقدار المقدَّر
٤٩٥ بيان كيفية التقدير
٤٩٥ ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن
٤٩٦ إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأً وكونه خبراً فأيهما أولى؟
 إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه
٤٩٧ مبتدأً والباقي خبراً فالثاني أولى
٤٩٨ إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى
٥٠٠ ذكر أماكن من الحذف يَتمرَّن بها المعرب
٥٠٠ حذف الاسم المضاف
 حذف المضاف إليه - حذف اسمين مضافين -
٥٠١ حذف ثلاثة متضائفات
٥٠٢ حذف الموصول الاسمي - حذف الصلة
٥٠٣ حذف الموصوف - حذف الصفة
٥٠٤ حذف المعطوف
 حذف المعطوف عليه - حذف المبدل منه - حذف
٥٠٥ المؤكَّد وبقاء توكيده
٥٠٦ حذف المبتدأ - حذف الخبر
٥٠٧ ما يجتمَل النوعين
٥٠٨ حذف الفعل
٥٠٩ حذف المفعول
 حذف الحال - حذف التمييز - حذف الاستثناء
٥١٠ حذف حرف العطف
٥١١ حذف فاء الجواب - حذف واو الحال - حذف (قد)
٥١٢ حذف (لا) التبرئة - حذف (لا) النافية وغيرها
 حذف (ما) النافية - حذف (ما) المصدرية - حذف
٥١٣ (كي) المصدرية - حذف أداة الاستثناء
 حذف لام التوطئة - حذف الجار - حذف (أن)
٥١٤ الناصبة
٥١٥ حذف لام الطلب - حذف حرف النداء
 حذف همزة الاستفهام - حذف نون التوكيد
٥١٦ حذف نوني الشبهة والجمع
٥١٧ حذف التنوين
٥١٨ حذف (أل) - حذف لام الجواب

- ٥١٩ حذف جملة القسم - حذف جواب القسم
- ٥٢٠ حذف جملة الشرط - حذف جملة جواب الشرط
- ٥٢٢ حذف الكلام بجملته
- ٥٢٣ حذف أكثر من جملة
- ٥٢٥ - ٥٣٦ **- الباب السادس في التحذير من أمور اشتهرت بين العربيين والصواب خلافتها**
- ٥٢٥ قولهم في (لو) إنها حرف امتناع لامتناع
- ٥٢٥ قولهم في (إذا) غير الفجائية إنها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط غالباً
- ٥٢٥ قولهم: (النعته يتبع المنعوت في أربعة من عشرة)
- ٥٢٦ قولهم في نحو ﴿ وَكَلَّا مَبْنَاهُ رَعْدًا ﴾ إن (رعدًا) نعت مصدر محذوف
- ٥٢٦ قولهم: (الفاء جواب الشرط)
- ٥٢٦ قولهم: (العطف على عاملين)
- ٥٢٦ قولهم: (بل) حرف إضراب
- ٥٢٧ قولهم في نحو (اتني أكرمك) إن الفعل مجزوم في جواب الأمر
- ٥٢٧ قولهم في المضارع في مثل (يقوم زيد): فعل مضارع مرفوع مخلوؤه من ناصب وجازم
- ٥٢٧ قولهم: امتنع نحو (سكران) من الصرف للصفة والزيادة، ونحو (عثمان) للعلمية والزيادة
- ٥٢٧ قولهم في نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثَلًا وَتَلْتَّ وَرَبَّعَ ﴾ إن الواو نائبة عن (أو)
- ٥٢٩ قولهم: (المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث)
- ٥٢٩ قولهم: (ينوب بعض حروف الجر عن بعض)
- ٥٢٩ قولهم: (إن التكررة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى، وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأول)
- ٥٣١ قولهم: (يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها)
- ٥٣٢ قولهم: يغلب المؤنث على المذكر في مسألتين
- ٥٣٢ قولهم في نحو ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ﴾ إن (السموات) مفعول به
- ٥٣٣ قولهم إن (كاد) إثباتها نفي ونفيها إثبات
- ٥٣٤ قولهم في السنين (سوف): (حرف تنفيس)
- ٥٣٥ قولهم في نحو (جلست أمام زيد) إن زيدًا مخفوض بالظرف
- ٥٣٧ - ٥٤٤ **- الباب السابع في كيفية الإعراب**
- ٥٤٥ - ٥٦٥ **- الباب الثامن في ذكر أمور كلية يتخرج عليهما ما لا ينحصر من الأمور الجزئية**
- ٥٤٥ القاعدة الأولى: قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما
- ٥٥١ القاعدة الثانية: أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره
- ٥٥٣ القاعدة الثالثة: قد يشربون لفظًا معنى لفظ فيعطونه حكمه
- ٥٥٤ القاعدة الرابعة: أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط
- ٥٥٥ القاعدة الخامسة: أنهم يعبرون بالفعل عن أمور
- ٥٥٧ القاعدة السادسة: أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر

٥٥٨	- القاعدة السابعة: أنَّ اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر
٥٥٩	- القاعدة الثامنة: كثيراً ما يُغتفر في الثواني ما لا يُغتفر في الأوائل
٥٥٩	- القاعدة التاسعة: أنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما
٥٦١	- القاعدة العاشرة: من فنون كلامهم القلب
٥٦٣	- القاعدة الحادية عشرة: من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام
٦١٣ - ٥٦٧	- فهارس الكتاب
٥٦٩	- فهرس الآيات القرآنية
٥٨٧	- فهرس الحديث الشريف والأثر
٥٨٩	- فهرس أمثال العرب وأقوالهم
٦٠٧	- فهرس الموضوعات